









(فهرست الجزء الثالث من المتأوى البرازية الموضوع على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية)

صحيفه	صحيفه
٦٨ نوع في الالفاظ	٢ (كتاب الكفالة) خمسة فصول الاول في
٦٩ نوع فيما له أن يعمل	المقدمة وفيها حكمه والفاظه
٧١ نوع في الاختلاف	٣ نوع في اللفاظ
٧٢ نوع في هلال مالها	١٤ الثاني في المعلقة
٧٦ الثالث في نفعته ومؤنته	١٧ الثالث في التسليم
٧٧ (كتاب المزارعة) وفيه ستة فصول الاول في	١٨ الرابع في صلح الكفيل
صحتها وشراؤها	١٩ الخامس في تكفيل الحاكم
٨١ نوع في زرع أرض الغير بغير إذن	٢١ (كتاب الحوالة)
٩١ المزارعة نوعان	٢٦ (كتاب الصلح) فيه ستة فصول الاول في
٩٢ الثاني في أعمالها	المقدمة
الثالث في فسحها بالاعداد	٢٨ الثاني في الدين
٩٤ الرابع في المزارعة يدفعها إلى آخر	٢٩ نوع في الشريك
٩٧ الخامس في المعاملة	٣٠ نوع فيما شرط تبضه في المحاس
السادس في الصمان	٣٥ الثالث في الجائر والعائد
٩٩ (كتاب الشرب) فيه أربعة فصول الاول	الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية
في المياه	٣٨ الخامس في العيوب
١٠٢ الثاني في مسيل الماء ومسائل السطع	٣٩ السادس في صلح الاب والوصى ومسائل التركة
١٠٣ الثالث في الضمان	والتفارج
١٠٧ نوع في كرى النهر	٤٧ السابع في الحظر والاباحة
١٠٨ الرابع في الموات	(كتاب الرهن) ستة فصول الاول في المقدمة
١٠٩ (كتاب الاشربة)	٤٩ الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته
١١١ (كتاب الاكراه)	٥٠ نوع في وضعه عند عدل
١١٧ (كتاب المأذون)	٥١ نوع في نفقة الرهن
١٢٥ (كتاب القسمة) أربعة فصول الاول فيها	٥٢ الثالث في الضمان
يقسم وما لا يقسم	٥٨ الرابع في اعارته
١٢٦ نوع في نقض القسمة واختيار فيها	٥٩ الخامس في الشهادة فيه
١٢٩ الثاني في دعوى العلف فيها	٦٠ نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه
الثالث في الاستحقاق الخ	٦١ السادس في قبضه
١٣٠ نوع في الدين	٦٢ نوع في حق المرتهن فيه
١٣٢ الرابع في قسمة التركة وفيها غائب أو صغیر	نوع في تصرفهما فيه
١٣٥ (كتاب الشفعة) ثلاثة فصول الاول في	٦٥ (كتاب المصاراة) فيه ثلاثة فصول الاول في
الحيل	المقدمة
١٣٧ الثاني في المقدمة	الثاني فيما يملك المصاراة وما لا يملك
١٣٨ نوع ما يثبت فيها وما لا يثبت	٦٧ نوع فيما يجوز أن يشترط من مالها وما لا يجوز



صفحة	صفحة
١٤٣	الثالث في الطلب
١٤٧	(كتاب العصب) وفيه ثلاثة فصول الاول
	في وجوب الضمان
١٥٠	نوع في رده
١٥١	جنس آخر في نصب الضياع والعقار
١٥٣	جنس آخر في الدواب
١٥٤	جنس آخر في العبيد والاماء
١٥٥	جنس آخر في الطيور
١٥٦	جنس آخر في الثياب
١٥٧	جنس في المتفرقات
١٥٩	الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل
	والحرمة
١٦١	جنس آخر في الحل والحرمة
١٦٢	الثالث في مسائل الضمان
١٧٢	(كتاب الوديعة) ستة فصول الاول في حفظها
١٧٤	الثاني فيما يكون اضعاءة
١٧٩	الثالث في الدفع
١٨١	الرابع في طلبها
١٨٢	الخامس في الاختلاف
	السادس في المتفرقات
١٨٥	(كتاب العارية) أربعة فصول الاول في المقدمة
١٨٧	الثاني في اعادة الدواب
١٨٩	الثالث في طلبها وردها
١٩٠	الرابع في الحل والحرمة
١٩٣	(كتاب اللصيق)
	(كتاب اللفطة)
١٩٦	(كتاب جعل الايق)
١٩٨	نوع فيما يتصل به
	(كتاب المعقود)
١٩٩	(كتاب الشركة) ثلاثة فصول الاول في صحتها
	وفسادها
٢٠٣	الثاني فيما لا يشترط مال له
٢٠٥	الثالث في المسح
٢٠٨	(كتاب الهبة) ثلاثة فصول الاول في
٢١٠	ثلاثة اجناس الاول في الفاظها وشراطينها
٢١١	الجنس الثاني في هبة الدين
٢١٢	نوع في هبة المهر وغيره
٢١٢	الجنس الثالث في هبة الصغير
٢١٥	مسائل الشيوخ والهبة في المرض وغيره
٢١٧	نوع في هبة المريض وغيره
٢١٨	الثاني في الرجوع عنها
٢٢٠	الثالث في الخطر والاباحة والاحلال
٢٢٣	(كتاب الوقف) وفيه ثمانية فصول الاول في
	المقدمة
٢٢٨	نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
٢٢٩	الثاني في نصب المتولى وما يملكه أولا
٢٣٤	الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقل
	والشائع
٢٣٨	نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح
	نوع في المشاع
	نوع في وقف المنقول
٢٤١	نوع في الفاظ جارية في الوقف
٢٤٧	نوع في العقود
٢٤٩	الرابع في المسجد وما يتصل به
٢٥٣	الخامس في الوقف على الاولاد وانفسه
	واقربائه
٢٥٩	السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف
	على فقراء اولاده وجيرانه
٢٦٤	السابع في الدعوى والشهادة
٢٦٦	نوع في الشهادة
٢٦٧	الثامن في المتفرقات
٢٧٠	(كتاب الاصلية) فيه سبعة فصول الاول في
	المقدمة
	الثاني في نصابها
٢٧٢	الثالث في وقتها
٢٧٣	الرابع فيما يجوز من الاصلية
٢٧٥	نوع في العلق
٢٧٨	الخامس في عيوبها
٢٧٩	السادس في الانتفاع



صفحة	صفحة
٢٤٣ (كتاب الكراهية) تسعة فصول الاول في العلم	٢٨٠ السابع في التضييق من الغير
٢٤٥ الثاني في العبادات	٢٨١ (كتاب الصيد) خمسة فصول الاول في المقدمة
٢٤٨ نوع في السلام	٢٨٢ الثاني في صيد السكاب
٢٥١ نوع في المسجد	٢٨٤ الثالث في الرمي
٢٥٣ الثالث فيما يتعلق بالمناهي	٢٨٧ الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة
٢٥٤ الرابع في الهدية والميراث	٢٨٨ نوع في الجلالة
٢٥٨ الخامس في الاكل	٢٨٩ الخامس في غلبك الصيد
٢٦٢ نوع في التداوي	٢٩١ (كتاب الذبايح) فيه فصلان الاول في مسائله
السادس في النكاح	٢٩٣ الثاني في التسمية
٢٦٣ السابع في اللبس	٢٩٥ (كتاب السير) فيه أربعة فصول الاول في الأمان
٢٦٥ الثامن في القتل	٢٩٦ الثاني في البيع
٢٦٦ التاسع في المتفرقات	٢٩٨ الثالث في الحظر والاباحة
٢٦٩ (كتاب الاستحسان)	٣٠٠ الباب الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلما
٢٧٧ (كتاب الجنائيات) وفيه أربعة فصول الاول في قتل العمد	٣٠٣ (كتاب ألقاط تكون اسلاما أو كفرا أو خطا) وفيه ثلاثة فصول الاول فيما يكون اسلاما وما لا يكون
٢٨٧ نوع في موجه	٣٠٦ نوع فيما يتصل بهما بما يجب كعاره من أهل البدع
٢٨٠ الثاني في الخطا	٣٠٩ الثاني فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون وفيه أحد عشر نوعا والمتفرقات الاول في المقدمة
٢٨١ نوع في في العاقلة	٣١٢ الثاني فيما يتعلق بالله تعالى
٢٨٢ نوع في العرة	٣١٧ الثالث في الانبياء
٢٨٣ نوع آخر في الجنابة على الصبي	٣١٨ الرابع في الإيمان والاسلام
٢٨٧ نوع في العقله	٣٢٠ الخامس في الاقرار بالكفر
نوع في مسائل الحية	٣٢٢ السادس في التشبيه
٣٩٦ نوع في الشجاج	٣٢٥ السابع في كلام الغشقة
٣٩٨ نوع في القسامة	٣٢٨ الثامن في الاستغفار في العلم
٣٩٩ نوع في آخر في الصلح	٣٢٩ التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة
٤٠٠ الرابع في الجنابة على غير نبي آدم وانه سبعة	٣٣٤ العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت
أجناس الاول نخس الدابة الخ	٣٣٦ الحادي عشر فيما يكون خطا
٤٠٦ الثاني في السار وما يتولد	٣٤١ في المتفرقات
٤٠٧ الثالث في المشي والوضع	
٤٠٩ نوع في مسائل الطريق والعناء وما يملك بالمصوب فيهما وما يكون الاثر	
والعامل في ذلك وفيه الغرور في الطعام المسموم	
٤١٢ الرابع في امراض الجناح	
٤١٤ الخامس في الاشهاد على المسائل	



صفحة	صفحة
السادس في السعاية ٤١٤	الثالث في الوصية للأقرباء والخيران ٤٥٢
(كتاب الحيطان) فيه ثلاثة فصول الأول في ٤١٥	الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بهما ٤٥٣
أشراع الجناح	الخامس في الإبضاء والعزل ٤٥٤
نوع في مسيل الماء ٤١٧	نوع في العزل ٤٥٤
نوع في الطرق والأبواب والزقاق وما يسعهم ٤١٩	السادس في تصرفات الوصي ٤٥٨
أحداؤها وما لا	السابع في المعوى والشهادات ٤٦١
نوع فيمن يحدث عمارة بضر لصاحبه ٤٢١	الثامن في دفع الظلم ٤٦٣
الثاني في الحائط وعمارته ٤٢٣	نوع في تصرفات الأب والوصي والقاضي في مال ٤٤٣
نوع في الأعيان المشتركة ٤٢٧	اليتيم والتركة
نوع في الانتفاع بالمشترك ٤٢٨	نوع في تصرف المريض ٤٦٧
نوع في عمارة الحائط المشترك ٤٢٩	(كتاب الفرائض) فيه فصول الأول في ٤٦٨
الثالث في الحائط بتنازع اثنين فيه ٤٣٤	أصحاب الفرائض
(كتاب الحدود) وفيه فصلان الأول في القذف ٤٣٥	الثاني في العصبات المحضة ٤٧٢
الثاني في الزنا ٤٣٦	الثالث في ذوى الأرحام ٤٧٣
نوع مشتركة بين الحدود والجنايات ٤٣٧	الفصل الرابع في كيفية تصحيح المسائل وفيه ٤٧٧
(كتاب السرقة) ٤٤١	مقدمتان وثلاثة أنواع
(كتاب الوصايا) وفيه ثمانية فصول الأول في ٤٤٥	النوع الأول في التصحيح ٤٧٩
أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح ٤٤٥	النوع الثاني في الرد ٤٨٠
وأنه ثلاثة أنواع الأول في أصوله ٤٤٥	النوع الثالث في المناصفة ٤٨١
نوع في ألقاطها ٤٤٧	الفصل الخامس في موانع الإرث ٤٨٤
نوع في الرجوع عنها ٤٥٠	الفصل السادس في حكم المفقود والجمل ٤٨٧
الثاني في الوصية بالكفارة ٤٥١	والخنثى



## الجزء السادس

من الفتاوى العالمية  
المعروفة بين الناس بالفتاوى الهندية في مذهب  
الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانتم نفعا  
الله ببركته ومنحنا  
اتباع طريقته  
آمين

(وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي  
المسماة بالجامع الوجيز للشيخ الامام حافظ الدين محمد بن محمد  
ابن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى سنة  
٨٢٧ وهو كتاب جامع لخمس مئة مسائل الفتاوى  
والواقعات من الكتب المختلفة ورجعها ساعده الدليل وذكر  
الاثنى عشر عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي عشرة  
وثمانمائة قبل لابي السعود المفتي لم تجمع المسائل المهمة  
ولم تؤلف فيها كتابا قال أنا استحي من صاحب البرازية مع  
وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما ينبغي اه  
من كشف الظنون

(طبع بالمطبعة الميمنية)  
(على نفقة اصحابها) مصطفى الباني الحلبي وأخوه  
بكري وعيسى بمصر



٣٦٣٩٥	راية منبهر
ما شاء الله ألف ٢١	افن منبهر
٤٧٦	آمن منبهر

## بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الجنایات \* وفيه سبعة عشر بابا)  
(الباب الاول في تعريف الجنایة وأنواعها وأحكامها)

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن (١) في عرف الفقهاء يراد بالطلاق اسم الجنایة الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين \* والاول يسمى قتلا وهو فعل من العباد تزول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً كذا في العناية \* الجنایة على نوعين أحدهما واجب القصاص وهو العمد والاخر لا يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس والاخر في ماله والنفس كذا في فتاوى قاضخان \* القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (٢) والمراد به أنواع القتل بغير حق مما يتعلق به الاحكام أما العمد فاعمد ضربه بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح في ثفریق الاجزاء كعمد الخشب والحجر ولبطة القصب والناك كذا في الكافي \* وموجب ذلك المأثم والقود الا أن يعفو الاولياء أو يصالحوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية \* ومن حكمه حرمان الميراث وجوب الماله عند التراضي أو عند تعذر ايجاب القصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط \* وشبه العمد أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء الخ أي في هذا الكتاب والافنایات الخ لم تتعلق بنفس الا دعي ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنایة كما في الشريانية اه معصمه  
(٢) قوله والمراد به الخ أي فلا يرد على الحصر القتل المأذون فيه شرعاً كقصاص ورجم وصلب وقتل حربی اه معصمه

(بسم الله الرحمن الرحيم) \*  
(كتاب الكفالة نجسة فصول  
الاول في المقدمة وفيها حكمه  
والفاظه)  
والكفالة هي في اللغة الضم وذلك  
قد يكون في المطالبة لافي أصل  
الدين كما في الوكيل مع الموكل  
الدين للموكل والمطالبة للوكيل  
كذلك أصل الدين في ذمة الاصيل  
والمطالبة على الكفيل والثاني  
أن يكون ضمماً في أصل الدين  
فيكون ضم ذمته الى ذمة الاصيل  
في أصل الدين والاستيفاء من واحد  
كالغاصب مع الغاصب وبكل قائل  
والاحكام شاهد لهما لكن المختار  
أنهما الضم في المطالبة لافي أصل  
الدين ثم هي تصح في الاعيان  
المضمونة وبالنفس عندنا قياساً  
على كفالة المال اذا حبس  
المكفول به حبس الكفيل  
وطول به وهذا اذا كان محبوساً  
عند غيره هذا الحكم أما اذا كان  
عنده يخرج من الحبس ويسلم  
اليه ثم يعيده في حبسه فان كفيل  
بنفس محبوس أو غائب صح فان  
كان المكفول به غائباً في بلد آخر  
وعلم به الحاكم أو برهن عليه  
أجله القاضي قدر الغائب والبيئة  
فان جاءه الاجبس وان كان  
المكفول به غائباً لا يعلم مكانه ولا  
يوقف على أثره يجعل كالمتوفى ولا  
يجب عليه \* وبطلت بموت الكفيل  
لا بموت المكفول به \* كفيل بنفس  
ثم أقر الطالب أنه لاحق له قبل  
المكفول به أنه أن يأخذ الكفيل  
بتسليمه ولا يبرأ ولو قال الطالب لاحق لي قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بوصاية  
لا ولاية برئ من الكفالة \* كفيل بنفس عبد مملوك العبدان كان المكفول به المملوك على العبد برئ فان رقبته العبد لا يبرأ وضمن قيمته \* وعن

تعالى  
لا ولاية برئ من الكفالة \* كفيل بنفس عبد مملوك العبدان كان المكفول به المملوك على العبد برئ فان رقبته العبد لا يبرأ وضمن قيمته \* وعن



بحمد ربه تعالى ادعى عليه غضب عبد فقال أنا ضامن العبد الذي يدعيه فعليه ضمانه حتى يأتي بالعبد ويبرهن أنه له فان لم يأت به فاستحقه  
بينة ضمن قيمته \* ادعى عليه غضب عبد وموته عنده فقال خله فأنا ضامن قيمته (٣) يؤخذ منه في الحال ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة

(نوع في الفاظه)

كفل بنفسه ثم صله اليه وقال دعه  
فأنا على كفالتى أو مثل كفالتى أو  
أنا كفيل أو زعيم أو ضمنت أو  
كفلت أو على أو الى أو يدركم فلا  
نواكاه كفالة وقبول ككردم  
اختلف فيه ومشايخ حواريهم على  
أنه لا يكون كفالة \* الذهب  
الذي لك على فلان أنا أدفعه أو  
أسلمه اليك أو اقضه منى لا يكون  
كفالة ما لم يقل لفظا يدل على اللزوم  
كضمنت أو كفلت وهذا اذا ذكره  
مخبرا أما اذا قال معلقا بان قال ان لم  
يؤده فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه  
يكون كفالة لما علم أن المواعيد  
باكتساء صور التعليق تكون  
لازمة فان قوله أنا أج لا يلزم له شيء  
ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا  
أج يلزم الحج وذكركم من الاسلام  
جواب مال تو بر من أو جواب  
كوبم أو هرجه اتردى أي بر من  
لا يكون كفالة أيج ترا بر فلان  
استمن جواب كوبم فهو كفالة  
لحكم العرف وقيل لا ولو قال  
أيج ترا بر فلان استمن بدهم  
لا يكون كفالة \* من وعد غيره  
بقضاء دينه بان قال بدهم لا يجب  
شيء ولو قال أنا ضامن لمعرفة فلان  
أو ضامن لان أو ديك عليه أو على  
مستزله لا يكون كفالة ولو قال أنا  
ضامن لمعرفة أو على تعرفه  
اختلفوا وذكروا القاصي اشناي  
فلان برمنت قال أبو جعفر رجه  
الله تعالى كفيل بالنفس وقال  
الغني لا الاول أقرب الى العرف  
ولو قال فلان اشناست أو اشناي

تعالى اذا ضرب به بحجر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتعمد ضرب به بما لا يقتل به غالبا  
والصحيح قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المضمرات \* وموجبه على القولين الاثم والكفارة  
وكفارته تحرير رقبته مؤمنة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين ودية مغاظة على العاقلة كذا في  
الكافي \* وهذا التعليق انما يظهر في أسنان الابل اذا وجبت الدية منها لمن شئ آخر ومن  
موجب شبه العمد أيضا حرمان الميراث كذا في شرح المبسوط \* وليس فيما دون النفس شبه  
العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحيط  
\* والخداع على نوعين خطأ في القصد وهو أن يرى شخص ما يظنه صيدا فاذا هو آدمي أو نطنه حرما فاذا  
هو مسلم وخطأ في الفعل وهو أن يرى غرضا فيصيب آدميا كذا في الهداية \* وموجب ذلك  
الكفارة والدية على العاقلة وتحرير الميراث وسواء قتل مسلما أو ذميا في وجوب الدية والكفارة  
ولما أثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهرة النيرة \* في  
المنتقى عن محمد رجه الله تعالى اذا تعمدت شيئا من انسان فأصبت شيئا آخر منه سوى ما تعمدته فهو  
عمد محض وان أصبت غيره بعين غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام ثم سبى هذا رجل تعمد أن  
يضرب يدرجل فأخطأ وأصاب عنق ذلك الرجل فأبان رأسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو أراد يده هذا  
الرجل فأصاب عنقه غيره فهو خطأ كذا في الذخيرة \* في البقال اذا قصده رأسه بالعصا فأصاب  
عينه فعليه الارش في ماله لانه تعمد ضرب به ولو كان له أن يقطع كفر رجل في قصاص له قبله فأراد أن  
يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فأبانها فضمها في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه  
كان له أن يقطع كفه ولو رمى قلنسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فدها خطأ قال هشام قتل رجل  
رمى انسانا بسهم فأخطأ فأصاب السهم حائطا ثم عاد السهم فأصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ  
ولو رمى ثوبا فاضرب به رأس رجل فشججه موشجة فهو عمد ولو مات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون  
كذا في المحيط \* وأما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد  
ولا خطأ كذا في الكافي \* وكن سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده لبنه أو خشبة  
وأصاب انسانا وقتله أو كان على دابة فوطئت دابته انسانا فخطأ كذا في المحيط \* وحكمه حكم الخطأ  
من سقوط القصاص ووجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة \* وأما  
القتل بسبب قتل حفر البئر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي \* ولو وطئت دابته انسانا  
فقتله وهو سائقها أو قائدها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات \* وموجبه اذا تلف به آدمي الدية  
على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله أعلم

(الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل)

يقتل الحر بالحر كذا في الكنز \* ويقتل الذكرا بالانثى والانثى بالذكرا كذا في الخلاصة \* ويقتل  
الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفصل الثامن \* يقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى  
قاضين \* ويقتل المسلم بالذي ويقتل الذي بالذي كذا في الكافي \* والذي اذا قتل ذميا ثم  
أسلم القاتل فإنه يقتل به بالانحلاف كذا في المحيط \* ولا يقتل المسلم والذي يجري دخل دارا بأمان  
كذا في التبيين \* ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* مسلم يقتل  
مرتدا أو مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما أو مسلما اذا قتل دارا بأمان لا يجب  
القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول

منست يكون كفالة بالنفس وقيل ان قال اشناي فلان بر من است كميل بالعس لوجود كلمة الايجاب وقوله اشناست لا لعدم كلمة الايجاب  
على نفسه وعامة المشايخ قالوا لو قال فلان اشناست أو اشناي فلان بر من يكون كفيل بالفارسية للعرف فيها بالعربية \* سئل ابن الا



ابن الحسن بن الجوزي ان اذ قال انما من معرفة فلان فقال على قول الامام وابيلك لا يكون كفيلا وعلى قول الثاني كفيلا العرف لكر  
المشهور عن الثاني انه لا يكون كفيلا (٤) وبه يفتي في العربي وقد ذكرنا كفل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه قبل شهر نرى وان ايد

الكفول له ان يقبل لم يذكره  
المسرحي وفي شرح الشافعي يجب  
تسليمه بعد الشهر كالمواضع  
موجب \* كفل ثلاثة ايام لا يسأ  
بعضه والثلاثة لتأخير المطالبة قال  
أبو جعفر رحمه الله تعالى قال  
ألفقيه أبو الليث الفتوى على أنه  
لا يصير كفيلا وفي الواقعات  
الفتوى على أنه يصير كفيلا \* كفل  
الى شهر طال به بعد شهر وبطل  
ما قاله البعض انه كفيلا في الحال  
موجب لا الى شهر دل عليه ما ذكره  
عصام أنه قال أنت طالق الى شهر  
يقع بعد الاجل الآن ينوي  
الوقوع في الحال دل أنه لا يصير  
كفيلا في الحال وبه يفتي بخلاف  
قوله امر امرأتى ببسدها الى شهر  
حيث يصير الامر بيدها من الحال  
الى شهر لان الطلاق لا يحتمل  
التأقيت والامر يحتمله وكذلك  
الكفالة يحتمل التأقيت ولا تعني  
بقولنا انه كفيلا بعد الشهر أنه  
ليس بكفيل للحال ألا يرى أن  
الكفيل لو سلم للحال يجب على  
الطالب القبول ولو لم يصير كفيلا  
الا بعد الشهر لما أجبر في الحال  
لمكن ذكر الشهر ناجيل للكفيل  
حتى لا يطالب للحال ويطالب  
بعد الاجل لكن اذا عمل الكفيل  
يرجع عليه بدين موجب واذا عمل  
يجبر الطالب على القبول وقال في  
الاصل الكفيل بالموجب اذا عمل  
لا يرجع قبل الاجل وعن الثاني  
رجه الله تعالى انه كفيلا للحال الى  
تمام المدة فاذا مضت لا يبقى كفيلا  
وهو الاشبه بعرفنا الا ان يفتي اذا

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان \* ويقبل  
الكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن كذا في الكافي \* رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل  
وان كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة \* ولا قصاص فيما بين الصبيان وعمدا الصبي ونخطوه  
سواء عندنا حتى تجب الدية في الجالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا  
ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في الصبي  
هكذا في المحيط \* ويقبل الصحيح وسليم الاطراف بالمريض وناقص الاطراف صورة أو معنى  
كالاشل ونحوه والعاقل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيان \* القاضي  
اذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل أن يدفع الى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استسنا  
وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة \* ولو جن القاتل بعد ما قضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل  
كذا في فتاوى قاضيان \* في العيون واذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضي بالقصاص قال  
القاتل لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية  
كذا في التتارخانية \* وفي الفتاوى الصغرى من يحن ويقيق اذا قتل انسانا في حاله الاقامة يقتل  
كالصبي فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا كذا في  
الخلاصة \* وفي المنتقى رجل قتل رجلا ثم شهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فاني استحسن  
أن لا تقتله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط \* ومن وجب عليه القصاص اذا مات سقط القصاص  
كذا في الهداية \* ويقتل الولد بالوالد والجد بالجد وان علقت من قبل الآباء  
أو الامهات كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بابنه والجد من قبل الرجال والنساء وان  
علا في هذا بنزلة الاب وكذا الوالد والجد من قبل الاب والام قربت أو بعدت كذا في الكافي \* ثم  
على الآباء والاجداد الدية بقتل الاب عمدا في أموالهم في ثلاث سنين وان كان الوالد قتل ولده خطأ  
فالدية على عاقلته وعليه الكفارة في الخطأ ولا كفارة عليه في العمد عندنا وان كان الولد مملوكا  
لانسان فقتله أبوه عمدا فلا قصاص عليه لمولاه كذا في شرح المبسوط \* ولو كان في ورثة المقتول  
واذا القاتل أو ولده وان سقط بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيان \* أخوان  
لاب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا أو الآخر أمهما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا قصاص على  
واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في  
فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا بعبد ولده وكذا لا يقتل بعبد  
ملك بعضه كذا في الهداية \* ويقتل العبد مولاه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قتل عبدا  
الوقف لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالاب والاجنبي  
والعمد والخطي والصغير والكبير كذا في التتارخانية ناقلا عن التهذيب \* وكالاجنبي اذا شارك  
الزوج في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا اشترك الرجلان في قتل رجل  
أحدهما بعمدا والآخر بحديدة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهما نصفان ثم كل  
واحد منهما ما فيه الزم من نصف الدية يجعل كالتغريبه فنصف الدية على صاحب الحديد في ماله  
ونصفها على صاحب العصا على عاقلته كذا في شرح المبسوط \* القصاص واجب بقتل كل محقون  
الدم على التأييد اذا قتل عمدا كذا في الهداية \* ولا يستوفي القصاص الا بالسيف ونحوه كذا

بضئت المدة يخرجها الحاكم عن الكفالة احترازا عن خلاف جواب الكتاب الا اذا وجدت قرينة أنه أراد  
لا ولا يثبت \* وعن الثاني رحمه الله تعالى كفل الى عشرة فهو عليه أبدا حتى يبرئه وقال محمد رحمه الله تعالى كفل بنفسه الى شهر على أنه يرى



في المتن قال يذرفتم من فلان وا كره فدا بتو تسليم كنم فكفالة مطلقة وذكر الزمان (٥) للتسليم للتأقيت الكفالة بخلاف قوله

كفالت غدا \* وفي شرح الحبل  
كفالت شهر ايطالب به من حين  
الكفالة الى شهر ويسقط بعده  
فان قال الى شهر يطالبه بعد شهر  
قال الخواص هذا على خلاف ما طنه  
العسوام انه اذا قال من فلان  
رايذرفتم از تو يك سال انه يطالبه  
في السنة لا بعدها وليس كذلك بل  
الامر بالعكس الا ان يزيد في  
الكفالة هر كاه كاه نحو اهي  
بتوارمش فيطالبه في السنة  
وبعدا ولو قال هر چه كاه نحو اهي  
اس باتوسه بارمش لا يطالبه في  
السنة ويطالبه بعدا ولو قال  
هر كاه كاه نحو اهي اس از تو بتو  
سبارمش له المطالبة في السنة قال  
الخواص لو قال تن فلارا يذرفتم تاده  
روز يصير كفيلا بعد العشرة فاذا لم  
يسلم حتى مضت العشرة يرفع  
الكفيل الامر الى الحاكم ليخبره  
عن الكفالة ولو قال يذرفتم من  
فلاراده روز يصير كفيلا في الحال  
وبعد المدة لا يبقى كفيلا وذكر  
القاضي انا كفيل من اليوم الى  
عشرة ايام فكفيل في الحال  
وبعضه لا يبقى كفيلا عنده لانه  
وقتها هي تقبل التأقيت ولو قال  
انا كفيل الى عشرة فاذا مضت  
فانا بري منها قال القاضي لا يطالب  
في العشرة ولا بعدها

(نوع اخر)

اذا كان المكفول غائبا فلهي  
باطلة بخلاف الثاني او اجمعوا انه لو  
أخبر عن الكفالة حال غيبته يجوز  
ولو كان المكفول عنه غائبا كفل  
وأجاز الطالب وهو حاضر حاز وان

في الكافي \* حتى ان من حرق رجلا بالنار (١) أو غرقه بالماء تضرب علاوته بالسيف وكذلك اذا  
قطع طرف انسان ومات تجزئ قتيته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجبه هاشمة ومات تقطع  
علاوته بالسيف هكذا في محيط السرى \* ومن شج نفسه وشجبه رجل وغرقه أسد ونهشته  
حبة ومات من ذلك كله فعل الاجنبي ثلث الدية كذا في الكافي \* ولو قتل واحد جماعة فضرأ ولياء  
المقتولين قتل بجماعتهم ولا قتي لهم غير ذلك وان حضر واحد منهم قتل وسقط حق الباقي كذا في  
الهداية \* واذا قتل جماعة واحد اعمدا قتل الجماعة بالواحد كذا في الكافي \* من ضرب  
رجلا بحر فقتله فان أصابه بالحديد قتل به وان أصابه بالعود فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا  
اذا أصابه بحديد وان أصابه بظهر الحديد فعندهما يجب وهو راية عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعنه أنه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب بضجج الميراث كذا في الهداية \* ومن  
جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في الكافي \* ولو ضرب رجلا بآبرة  
وما يشبهها عمدا فمات لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسألة ونحوها القود وقيل ان غرز بالآبرة في المقتل  
قتل والا فلا كذا في خزائن المفتين \* ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل آلة تتعلق بها الذكاة  
في البهائم يتعلق بها القصاص في الا آدمي وما لا فلا يعني لا يجب بالعض ولو ضرب به بالسوط ووالى في  
الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* العصا الصغيرة اذا والى به في الضربات حتى  
مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط \* ومن ضرب رجلا مائة سوط فبرا من تسعين  
ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين شي وظاهر الجواب في كل جراحة  
اندمت ولم يبق لها اثر لاشي فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه اوجب حكومة العدل وعن محمد  
رحمه الله تعالى أنه اوجب قيمة أجرة الطبيب ونحو الادوية قالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين  
ولم يبق له اثر الا فان بقي له اثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل لا سوط ودية للقتل وان ضرب  
رجلا مائة سوط وجرحه وبرأ منها بقي له اثر يجب حكومة العدل لبقاء الاثر كذا في الكافي \* ولو  
خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقا ممر وفاخنق غير واحد فقتل سياسة كذا في فتاوى  
قاضيخان \* فان تاب من ذلك ان تاب قبل أن يقع في يد الامام تقبل توبته وان تاب بعدما وقع في يد  
الامام لا تقبل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب ذكر شيخ الاسلام في شرح زيادات الاصل أن من غرق  
انسانا بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي منه النجاة بالسباحة في الغالب فمات من  
ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعا وما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة  
بان كان غير مشدود ولا مثقل وهو يحسن السباحة فمات يكون خطأ العمد ايضا وان كان بحيث  
لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد  
محض ويجب القصاص كذا في المحيط \* ولو أخذ رجل رجلا فقمطه ثم ألقيه في البحر فرسب في  
الماء ومات ثم طفا ميتا لا يقتل به وعليه الدية مغاظة وكذا لو غطه في البحر أو في الفرات فلم يزل يفعل به  
كذلك حتى مات ولو أن رجلا طرح رجلا من سفينة في البحر أو في دجلة وهو لا يحسن السباحة فرسب  
لا يقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الدية وان ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان أبا  
حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية وكذا جسد السباحة فأخذ يسبح ساعة طرح في

(١) قوله أو غرقه بالماء له على قولهما أو ما عند الامام فلا قصاص في التغريق كفي معتبرات المذهب  
ويأتى قريبا أيضا في البحر والمراد من عبارته هذه اه

قبل عن الغائب في المجلس قابل توقف وان لم يقبل عنه قابل بطل عندهما وفي بعض الكتب ان الفتوى فيه على قول الثاني ولو قال الطال  
أخبرت عن الكفالة حال غيبة المكفول له وأجاز وقال الكفيل كان انشاء القول للطالب فان قيل أو خاطب الفضولي عن الطال



تضمن لفلان أو ضمن فلان فقال فعلت ثقف على اجلوة الغائب والكفيل الخرج عنها قبل اجازة الغائب \* والفضولي لو فسح  
الموقوف لا يصح \* واذا طلب المدون (٦) حال غيبة الطالب عن انسان تكفل عنى بماء على من الدين لفلان فقال فعلت فان كان

المدون صحها لا يصح وان كان مريضاً قال ذلك لو ارثه يصح استحساناً حال غيبة الطالب وان لاجنبي اختلف فيه ثم هذا يصح من المريض وان لم يسم الدين والدائن وبالامانة لا يصح \* أقر الصبي بعد بلوغه بالكفالة حال صباه أو المغمى عليه بعد فاقتة أنه كفيل حال انغمائه لا يصح وان ادعى الطالب أنها كانت بعد البلوغ لم يقبل الا بالبينه ولا تصح الكفالة من الصبي وأما من البند فتصح بعد العتق ولا تصح كفالة الصبي المأذون والمحجور باذن المسولي أو يدون اذنه بنفس أو بمال وكذا المعتوه والمبرسم وكذا الاب اذا دخل ابنه في الكفالة لا يصح وليس للكفيل أن يطالب المدون قبل الاداء وان الكفالة بالامر ومع ذلك لو آذاه الكفيل ليس له أن يسـترده مالم يؤده المكفول عنه الى الدائن وان تصرف فيه الكفيل ورجح ان كان أعطاه على وجه الرسالة لا يمايب الرجح للكفيل نقداً كان أو عرضاً وان آذاه على وجه القضاء ان كان من النقود يطيب وان كان من العرض عندهما لا يطيب واختلفت الروايات عنه في رواية بتصدق بالرجح وفي أخرى برده الى المكفول عنه وبطالب المكفول عنه بالخلاص ان لو زم وان حبس يحبس ولو وهب رب الدين الدين لاحدهما فهذا وأداء المال سواء وكذا الوات الطالب فوراً أحدهما \* ابرأ الاصيل

البحر ليتخلص فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود ولا دية ولو أنه حين طرح في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم ير له أثر لاشئ عليه حتى يعلم أنه قد مات ولو أنه ارتعس مرتين أو ثلاثاً وانغمس وبه حياة ولم يدرب حاله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شئ كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا أضحى تنورا فالتقى فيها انساناً أو ألقاه في نار لا يستطيع الخرج منها فأحرقته النار يجب القصاص وموضوع المسئلة يشير الى أن الاحياء يكفي وان لم تكن فيه نار قال البقال في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط \* لو ألقاه في النار ثم أخرج وبه رمق فكث أياماً ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يحيى ويذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى قاض خان \* ولو قطر رجلاً ثم أغلى له ماء في قدر فحتمه حتى اذا صار كأنه ناراً ألقاه في الماء فسلخ ساعة ألقاه فمات قتل به وان كان الماء حار لا يغلي غلباً ما شديداً ألقاه فيه ثم مكث ساعة ثم نودت تنفط جسده أى صار به نقطة أو نضجه الماء قتل به والا فلا وان هو أخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته أو من يومه أو مكث أياماً مضى يخاف عليه من ذلك قتل به وان غائل حتى يحيى ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ألقى رجلاً في ماء بارد في يوم الشتاء فكروا بيس ساعة ألقاه فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً قطر رجلاً أو صبياً ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزائن المفتين \* واذا ألقاه من سطح أو جبل أو ألقاه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطأ العمد وأما على قولهما ان كان موضعاً ترجى منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وان كان لا ترجى منه النجاة فهو عدم محض يجب القصاص به عندهما كذا في المحيط \* واذا سقى رجلاً ماء سافاً من ذلك فان أوجره إيجاراً على كرهه منه أو ناوله ثم أكرهه على شربه حتى شرب أو ناوله من غير كراه عليه فان أوجره أو ناوله وأكرهه على شربه فلا قصاص عليه وعلى عاقلة الدية واذا ناوله فشرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سماً أو لم يعلم هكذا في الذخيرة \* ويرث منه وكذا لو قال لا تحرك هذا الطعام فإنه طيب فأكله فاذا هو مسموم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وحبس في بيت حتى مات جوعاً فقال قد رحمه الله تعالى أو جعده عقوبة والدية على عاقلة والغتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشئ عليه وان دفنه في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والغتوى على أن الدية على عاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أدخل ناعماً وصبياً ومغماً عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغمى عليه دون النائم كذا في الخلاصة \* وفي جنائيات المتنقي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قطر رجلاً فطره قدام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يعزروا بضرب ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأما أنا فأرى أن يحبس أبداً حتى يموت كذا في المحيط في المصـل الثالث عشر \* ولو أن رجلاً أدخل رجلاً في بيت وأدخل معه سبعاً وأغلق عليهما الباب فأخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه وكذا لو نهشته حية أو لسعته عقرب لم يكن عليه شئ إذا دخل الحية والعقرب معه أو كانتا في البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزائن المفتين \* اذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتض ان

سرى الكفيل لاعتكسه \* آخر من الاصيل فهو تأخير عن الكفيل لاعتكسه \* وان أبرأ الاصيل ورد الابرأ كان لا يبرأ به حتى نفسه وبطال به \* وهل يصح في حق الكفيل اختلافه فيه \* ولو مات الاصيل وأبرأ الدائن ورده وارثه يبطل الابرأ في قول



الثاني خلاف المجدد رجما الله تعالى وان أبرأ الاصيل ومات قبل رده وقبولة فهو قبول \* وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل باحضاره ما أمكن \* وبطلت بموت المكفول عنه ويحبس ان لم يظهر عجزه \* والكفالة الى الحصاد (٧) جائزة ويتناول أول الحصاد ولو الى أن يعطر

السهم أو ثوب الرمح لا \* مات ولم يترك شيئا فكفل بالدين كفيل لا تسع عنده خلافا لهما \* كل ما أمكن تحصيله من الكفيل صحت الكفالة به والا فلا فصحت بالثمن لا بالمبيع \* استأجر دابة الى بغداد وخباطا للخياطة فكفل بمحمد ولته وخباطته لا ولو بالخياطة أو الجولة صحت وبالعهد باطلة وبالخلاص أيضا عنده وقال تسع بالخلاص \* قال لمن يلزم غريمه حمله نا أوفيكه اذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس \* ولو قال خل على أن أوفيكه ففي القياس كذلك وفي الاستحسان كميل بالنفس وعن محمد قال الطالب ضمن لك ما على فلان أن أقبضه مني وأدفعه اليك ليس بكفالة ومعناه أن يتقاضاه له ويدفعه اليه اذا قبضه منه على هذا معاني كلام الناس وعنه أيضا غصب ألفا فقاتله المالك فقال رجل لا تقاتله فأنا ضامن أن أخذهامنه وأدفعها اليك لزمه وان كان الغاصب استهلكه وصار ديننا الضمان باطل كان على ضمان التقاضي \* وان كفل عن رجل ما لا يغير أمره قبله الخسر فاجاز ثم أدى لا يرجع لانه لم ينعقد موجبا فلا ينقلب \* كفل بنفسه على أن المكفول عنه اذا غاب فالمال عليه فغاب المكفول عنه ثم رجع وسلمه الى الدائن لا يبرأ لان المال بحلول المشروط لزمه فلا يبرأ الا بالاداء أو الامراء وكذا اذا قال الكفيل اذا غاب عنك ولم أوافك فأنا ضامن المال الذي عليه

كان عمدا وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نصف الجانب الآخر فثلثا الدية هذا اذا كان مميا يعيش بعد شق البطن يوما أو بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العلاء يعزرو كذا الوجرح رجل حواجة متخنة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر حواجة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحاة المتخنة هذا اذا كانت الجراحات على التعاقب فان كانتا معا فكلاهما قاتلان وكذلك وجرح رجل عشر جراحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما قاتلان كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى اذا قطع عنق الرجل وبقي شيء قليل من الخلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في الذخيرة \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يد رجل عمدا ثم ان المقطوعة يده قتل ابن القاطع عمدا ثم مات المقطوعة يده من المقطوعة يده من القاطع على القاطع القصاص لولي المقطوعة يده وذكر هذه المسئلة في موضع آخر من المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى وذكر فيها القياس والاستحسان فقال القياس أن على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا قصاص وتجب الدية عليه في ماله وجعل قتل ابن رجل عمدا ثم ان أبا المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصا ولم يكن لوليه الدية على أبي المقتول كذا في المحيط \* رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عمدا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا أو قال وجأت بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما أردت غيره فاصبته دري عنه القتل كذا في المحيط \* رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا أدري أنه مات منها ولو لم يكن مات وقال ولي القتل بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية ثم شتمه أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قتل القاتل رجل أجني فان كان القتل عمدا يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته فان قال ولي القتل بعلمه قاتله الاجني كنت أمرته بقتله ولا بينة له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط \* صفان من المسلمين والمشركين اتفيا فقتل مسلم مسلما على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد \* قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمة بشكثير سوادهم كذا في الهداية \* ومن شهر على المسلمين سيغاوجب قتله ولا شيء بقتله وكذلك اذا شهر على رجل سلافا فقتله أو قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين \* ومن شهر عليه عصا باليل في مصر أو نهارا في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه وان شهر عليه عصا نهارا في المصر فقتله المشهور عليه عمدا قتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا قصاص عليه هكذا في الكافي \* وان شهر المجنون على غيره سلافا فقتله المشهور عليه عمدا فعليه الدية في ماله وعلى هذا الصبي والدابة كذا في الهداية \* ومن شهر على رجل سلافا فضربه وانصرف ثم ان المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا اذا ضربه الاول وكف عن الضرب على وجه لا يرد ضربه ثانيا كذا في الكافي \* ومن شهر على غيره سلافا في المصر فضربه ثم قتله

اما اذا قال ان غاب فلم أوافك به فأنا ضامن بما عليه فان هذا على أن لو اتى به بعد الغيبة وعن محمد اذا قال ان لم يدفعك مديونك ماله أو لم يقضه فهو على أن الطالب تقاضي المديون لا أدفعه أولا أقضيه ويجب على الكفيل الساعية وعنه أيضا ان لم يعط المديون دينا



فأما ضمان النجاة تحقق الشرط إذا نقضناه ولم يخطئه وكذا إذا مات المملوك بلا أداء \* وفي الفتاوى أن نقضت ولم يعطك فأما ضمان فأن قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان (٨) \* ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيتك فأن أعطاه مكانه أو ذهب به إلى السوق أو منزله

وأعطاه جاز فأن طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل \* عبيد مأذون مدون طالبه غريمه بكفيل خوفاً من أن يعتقه مولاه فقال رجل إن أعتقه مولاه فأناضام جازت الكفالة \* دفع إلى محجور عشرة لينفقها على نفسه فقال إنسان كملت بهذه العشرة لا يصح لأنه ضمن ما ليس بضمون فأن ضمن قبل الدفع بأن قال ادفع العشرة اليه على أني ضامن لك بهذه العشرة يجوز فطريقه أن يجعل الضامن مستقرضاً من الدافع ويجعل الصبي تابعاً له في القبض وكذا الصبي المحجور إذا باع شيئاً فكفل رجل بالبدك المشتري إن كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وإن قبل قبضه يجوز \* عبد محجور اشترى متاعاً وضمن رجل الثمن للبائع لا يلزم الكفيل الثمن ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامناً \* والكفالة للصبي التاجر صحيحة لأنه تبرع عليه والصبي العاقل غير التاجر فيه روايتان \* وكفالة العبد وأم الولد والممدوب بمال أو نفس بدون إذن المولى لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيحة يؤاخذ به بعد العتق وإن باذن المولى ولأدين عليه صحت بوضاه ويباح في دين الكفالة وإن كان عليه دين مستغرق لم يصح في حق الغرماء وإن أذن المولى فإذا أدى ديونهم أجبر بزم الزوال المانع \* وإن كفل العبد باذن المولى بنفسه رجل ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئاً وإن بمال ضمن المولى

الآخر فعلى القاتل القصاص معناه إذا ضربته فأنصرف كذا في خزانة المفتين \* ومن دخل عليه غيره ليلا وأخرج السرقة فاتبعه وقتله فلا شيء عليه وتأويل المسئلة أن كان لا يتمكن من الاسترداد إلا بالقتل كذا في الهداية \* وأما أنه لو صاح به وترك ما أخذته ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية \* والله أعلم

### (الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص)

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا المديونة وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحد منهم أن يوكل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضخان \* والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وأرثه كذا في الهداية \* وإذا قتل الرجل رجلاً عمداً أو له ولي واحد فله أن يقتله قصاصاً قضى القاضي به أو لم يقض وبقتله بالسيف ويحزرقه وإذا أراد أن يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك بعزراً لأنه لا ضمان عليه وبصير مستوفياً حقه بأي طريق قتلته كذا في المحيط \* إذا قتل ولي المعتوه فلا يبيح أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعصفو وكذلك إن قطعت يد المعتوه عمداً أو الوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك لأنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الإطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية \* وأجمعوا على أن القصاص إذا كان كله للصغير ليس للأخ الكبير ولا لـ الاستيفاء كذا في المحيط \* وإذا كان القصاص بين صغير وكبير فلا كبير استيفاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك أباً له فيستوفيه وعلى هذا الخلاف إذا كان شريك الكبير معتوهاً أو مجنوناً وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءه مع الكبير عنده خلاصاً لهما ولو كان الكل صغاراً قيل الاستيفاء إلى السلطان وقيل ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ أحدهم كذا في محيط السرخسي \* ومن قتل ولداً له فالسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا قتل العبد عمداً فالقصاص لسبيده والممدوب والمدة وأم الولد ولها بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمداً فالمولى أن يستوفي القصاص من القاتل كذا في المحيط \* في المبسوط عديم مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالأجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ولو كان العبد بين رجلين أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعاً لا ينفرده أحدهم وإن عفا أحدهم ينقلب حق الباقيين مالا إلى القيمة كما ينقلب في الحر إلى المديونة كذا في فتاوى قاضخان \* ومن قطع يد عبيد فاعتقه مولاه فأن عنه فأن كان لا وارث له غير المولى فالمولى أن يقتل قاتله وإن كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السكافي \* في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل رجلاً فجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البينة فشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فأن كان له وارث قضيت لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطأ وإن لم يكن له وارث فلمولاه قيمته في الخطأ والعمد كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن \* إذا قتل المكاتب عمداً وليس له وارث إلا المولى وترك وفاءه القصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو ترك وفاءه وارث غير المولى فلا قصاص وإن اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وفاءه وله ورثة أحرار وجب القصاص

للمولى

الأقل من قيمته ومن الدين والطالب إن شاء اتبع المولى وإن شاء اتبع العبد وإذا أدى أحدهما رجع على

لأنه يبيح أن الكفالة بأمره \* كفل عن إنسان بمال عليه إلى سنة يجب على الكفيل مؤجلاً وإن كان على الأصيل حلاً ولومات الكفيل يؤخذ



من تركته حالاً ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته \* وعن الثاني فيمن قال أنا كفلت به غلى أنه متى طو لبنته أو كلما طو لبنته غلى أجل شهر صحت فإذا طالب به فله أجل شهر من وقت (٩) المطالبة الأولى فإذا تم الشهر من المطالبة الأولى

لزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل فإذا دفعه إليه ان قال غند الدفع برئت اليك منه فهو برىء فمما يستقبل وإن دفعه إليه ولم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانية إذا كانت بكلمة كاملاً لأن كلمة كلما تقتضي تكرار المطالبة فيقتضي تكرار الموافقة كما يتكرر الطلب فبالدفع إليه يبرأ عن موافقة لزمته بالمطالبة السابقة لأن موافقة تلزمه بالمطالبة اللاحقة وانما يبرأ عن ذلك بالبراء الصريح فإذا برئ إليه حين الدفع فقد وجد صريح البراءة فإذا لم يصرح بالبراءة وطالبه ثانية فله أجل شهر عند كل مطالبة لم يتصل به دفع لئلا يكتفى به هو الطلب الأول بعد الدفع هو طالب بالطلب الأول وان قال كفلت بحالتي على فلان حالاً على انك متى طالبتني غلى أجل شهر فهذا جائز ومتى طالبه به فله أجل شهر فإذا مضى فله أن يأخذه منه متى شاء بالطلب الأول فلا يكون له أجل شهر آخر وان كمل به حالاً ولم يقل متى طالبتك فلك أجل شهر ثم لقي الطالب المطلوب وقال متى طالبتك فلك أجل شهر فهذا كلام باطل وله المطالبة متى شاء \* وعن الامام رحمه الله تعالى قال كملت به اليوم على أنى برىء إذا مضى اليسوم أو قال على أنى ان وافيته عند الحاك فأنابريء منه فغنى أو وافي عند الحاك برىء \* وكذا ليسرى له بعد ألف ولم يدفع إليه شيئاً فاشتراه ثم قال رجل للبائع ضمنك لك عن المشتري

للمولى في قولهم جميعاً كذا في الهداية \* ومعتق البعض إذا قتل عاجزاً ذكر في المنتقى أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قتل المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبده المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك إذا قتل ابنه عبداً وكذلك العبد المأذون إذا قتل عبداً وعليه دين فلا قصاص وان اجتمع المولى والغرماء معاً كذا في محيط السرخسي \* وإذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن كذا في الهداية \* وان اجتمعاً كان استيفاء القصاص الى الراهن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قتل عبداً لاجارة يجب القصاص للمؤجر كذا في الجوهرة النيرة \* العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عبداً بخير المشتري بين المضى والرد وإذا اختار المضى فله أن يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء الا بعد نقد الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن \* وان نقص فللبائع هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كذلك ان أجاز البيع وان فسح فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى يجب القيمة في الوجهين كذا في التبيين \* ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فقصاص له قبض البائع الثمن أو لم يقبض ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وان شاء ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي \* وبعد التضمن لقصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* والعبد الممهور في يد الزوج والمطامع عليه في يد المرأة والمصالح عليه قبل القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل القبض ان رضى المستحق باتباع القاتل فقد تنهى ملكه وتم فيجب القصاص له وان طالب بالقيمة فالمالك قد انفع فوجب القصاص لا آخر كذا في الفهرست \* العبد المصوب إذا قتل في يد الغاصب عبداً فان شاء المالك يقتص من القاتل وان شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على التاتل بما ضمن وليس للغاصب أن يقتله والموصى برقبته لرجل ويخدمه فلا يتجاوزا قتل عبداً فلا قصاص فيه الا أن يجتمعا ويكون المستوفى عند الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرض صاحب الخدمة بالقصاص فانه يجب القيمة على القاتل ويشترى بها عبداً آخر ويكون حاله مثل حال الاول كذا في المحيط في الفصل الثامن \* ولو أوصى بعبده لانسان فقتل عبداً قبل أن يقبل الموصى له الوصية وقدمت الموصى وترك وارثاً ولا يدري أن العبد قتل بعد موت الموصى أو قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص وان اتفق أن الموصى مات وأولاً ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصى له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول وان رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قتل رجلان رجلاً فمما الولي عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجلين فمما أحدهما ولي المقتولين فلولي الآخر أن يقتله كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

#### (الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس)

ويعتبر فيما دون النفس المساواة في البدل فلا تقطع اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى ولا الصحيحة بالسليمة ولا يدا المرأة بيد الرجل ولا يدا الرجل بيد المرأة ولا تقطع يدا الحر بيد العبد ولا يدا العبد بيد الحر ولا يدا العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة تختلف هكذا في فتاوى قاضيخان \* ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر يعني الذمى وكذا بين المراتين الحرين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتائبين كذا في الجوهرة النيرة \* ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة \* ولا قصاص في جلد الرأس أو البدن إذا قطع منها شيء وكذا في لحم الخدين والظاهر

الالف التي لك عليه فإذا دفعها للموكل الى المشتري فأنا منه برىء

(٢ - الفتاوى - سادس)

فالضمان جائز والبراءة باطلة لانه لا عمل من البائع والموكل في هذه الا ان يذ كر عيسى أنه يبرأ لكن اختلاف الجواب لاختلاف الاما



فانه ذكر وكان الموكل رجلا لا يشتري عليه العنبر هذا فاختلف الجواب ولهذا لا يرى أن من قال خمنت لك عن فلان ألفا فاذا قدم فلان فانا نرى منه أن كان فلان غر بما له بالف (١٠) يجوز شرط البراءة وان كان فلان أجنبيا ليس بينه وبين الطالب والمطلوب تعلق في

هذا الالف تصح الكفالة ويبطل شرط البراءة وذ كرمسألة تعليق البراءة في المتقني بخلافه \* قال لغرضه اذا جاء غدا فانت ترى من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال عليه من كفالة شراء وكذا اذا قال ان قدم فلان فانت ترى منها وقال أيضا اذا شرط الكفالة على هذا فهو جائز وان قال بعد وجوب الكفالة هذا لا يجوز لانه براءة الى أجل \* وفيه كفل بمال على أنه متى سلم اليه نفس المطلوب فهو برى من كفالة المال فهو جائز فاذا سلم نفس المطلوب الى الطالب برى فان استوفى الطالب من المطلوب قبل تسليم النفس اليه ثم سلم اليه نفس المطلوب رجع بما أدى \* أقر بالكفالة بالنفس أو ثبتت بالبينه عند الحاكم قال الخصاص لا يحبس فيه ما أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار أما في البينة يحبس ولو أول مرة \* غاب المكفول ان علم مكانه أوله خرجت معه هود في كل حين الى مكانه أمهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب ويأت به ان أراد الكفيل الذهاب اليه وان أبي حبه حتى يجي به وان لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يحبس وجعل ذلك كونه وفي الخزانة يجبره الحاكم على تسليم المكفول به الى الدواب أو يعطى الكفيل مالا يجبره على اعطاء الكفيل فان قال لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة والابحس حتى يظهر عجزه ولا يحلفه \* طلب من غيره قرض فلم يقرضه فقال رجل أقرضه فانا ضامن فاقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح

والبطان اذا قطع منها شيء وكذا في الذن كذا في المحيط \* ولا قصاص للطامة ولا للكمة أو الوجاة والدية كذا في الجوهرة النيرة \* ولا قصاص في العظم الا في السن كذا في الكافي \* كل قلع من منفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فلما كل قطع لا يكون من منفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط \* ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بان تحمي له امرأة ثم تقر به نها ويربط على عينه الا ترى وعلى وجهه قطن رطب وقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها هكذا في الكافي \* ونكاهم وافي معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازي يقابل عينه بالشمس مفتوحة فان دمت علم أن الضوء باق وان لم تدمع علم ان الضوء قد ذهب وذ كر الطحاوي أنه يلقي بين يديه حبة فان رهب من الحبة علم انه لم يذهب وقال محمد بن عيسى الله تعالى ينظر الى البصر أهل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع عينه على البتات كذا في الظهيرية \* ذكر الكرخي أنه لا قصاص اذا قورت أو انحسفت كذا في المحيط \* وان ضرب عين انسان عمدا فابيضت بحيث لا يبصر بها لا يجب القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع يجب القصاص لا فرق بين ما حصل الضرب بالسلاح أو شيء آخر غير السلاح كالا صبيح ونحوها كذا في الظهيرية \* قال أبو حنيفة ومحمد بن عيسى الله تعالى لا قصاص في قلع الحديقة فان قلع حديقة انسان فقال المقلوع حديقة أنا أرضي بان يخسف عين هذا ولا يقطع حديقة آخذ دون حتى ذكر في المتقني قال محمد بن عيسى الله تعالى ليس لذلك كذا في المحيط \* رجل أذهب العين اليمنى من رجل وبسرى الجاني ذاهبة ويمناء صحيحة يقتص له من عينه اليمنى وترك أعشى كذا في الظهيرية \* عن الحسن اذا فقأ عين رجل وكانت عينه حولا لأن ذلك لا يضر ببصره ولا ينقص منه شيأ ففقاها انسان عمدا يقتص منه وان كان الحول شديدا يضر ببصره ففقت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين الفاقى شديدة الحول يضر ببصره ففقا عينها ليس بها حول كان المجنى عليه بالخيار ان شاء اقتص ورضى بالنقصان وان شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كانت العين اليمنى بيضاء فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالفقوة بمناء بالخيار ان شاء أخذ عينه الناقصة اذا كان يستطيع فيه القصاص بان يبصر شيأ قليلا وان شاء أخذ دية عينه وان كانت ضخمة بيضاء لا يبصر شيأ أصلا لا قصاص فيها فان لم يختر شيأ حتى فقأ رجل عين الفاقى فقد بطل حق الاول في عينه فان اختار الفقوة أخذ عينه الاول الدية ثم فقأ أجنبى عين الفاقى ان صح اختياره ينتقل حقه من العين الى الدية ولا يبطل حقه بقوات العين وان لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبنية على تخيير الجاني اياه أما اذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له أن يرجع الى القصاص اذا انجلى البياض وفي كل موضع مع الاختيار ليس له أن يرجع الى القصاص كذا في خزائن المفتين \* في نوادر هشام عن محمد بن عيسى الله تعالى اذا كانت عين اليمنى بيضاء وجنى على انسان في عينه اليمنى فذهب عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني كان للمجنى عليه أن يقتص من عين الجاني كذا في المحيط \* ضرب عين رجل فابيضت من ضربه ثم ذهب البياض وأبصر لاشي على الضارب لكن هذا اذا عاد البصر كما كان أما اذا عاد دون الاول ففيه حكومة عدل كذا في خزائن المفتين \* اذا جنى على عين فها بياض يبصر بها وعين الجاني أيضا فها بياض يبصر بها لا قصاص بينهما كذا في المحيط \* وان ضرب العين ضربة فابيضت بعض الناظر أو أصابها قرح أو ربح (١) سبل أو منى مما يهيج بالعين فقصص من ذلك لم يكن فيه قصاص انما يجب فيه حكومة

(١) قوله سبل في القاموس السبل بحركة غشاوة العين اه بحر اوى

عدل

غيره قرض فلم يقرضه فقال رجل أقرضه فانا ضامن فاقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح لا يجوز هذا الفدر \* الكفالة ببذل الكتابة ولا مال للمولى على المكاتب سوى بدلها لا تصح لان المولى لا يستوجب على عبده دين ولا له



بصفة لا يمكن إيجاب مثله على الكفيل لأنه إذا عجز سقط عنه بدل الكتابة ولو كان للمكاتب مال على رجل فأمره فضمنه لمولاه من مكاتبته ودين سوى ذلك جاز لأن أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمر منه (١١) أن يدفع ما عليه لمولاه \* ولو للمولى دين

على ابنه أو عبده فكفل رجل لم يجز لأن من دخل في كتابته فهو مكاتب مولاه \* وبدل السعاية كبدل الكتابة لا تجوز الكلمة عنده خلافاً لما إذا اعتق عبده على مال فكفل به رجل حيث يصح \* ادعى رجل قبل صبي وكفل به رجل بغير إذن وليه جازت ويؤخذ منه الكفيل لأن تسليم النفس للعقاب لازم على الصبي حتى يحضران مأذونا ويحضر وليه إن لم تكن مأذونا فالترحم الكفيل ما هو لازم عليه وهو ما تجرى فيه النيابة فإن طلب الكفيل أن يحضر معه الصبي ليس له إلى خصمه لم يؤخذ الصبي به وإن كان للصبي طلب ذلك لأن قوله لا يلزم عليه شيئاً إلا أن يكسونه تاجراً مأذوناً فحينئذ يكون قوله ملزماً فيؤمر بالحضور معه لأنه أدخله في هذه العهدة فيؤمر بالحضور معه ليس له إلى خصمه وكذا إن لم يكن تاجراً وادعى عليه رجل مالا وطلب أبوه من رجل أن يضمه فضمنه جاز ويؤخذ منه الكفيل والكفيل بأخذ الغلام به لأن للأب ولاية على ولده فيما ينفعه وهذا مما ينفعه فله أن يأخذ الأب حتى يحضره ويدفعه إليه ويخلصه من ذلك لأن أمر الأب بما جاز عليه صار مطلوباً وكل حق كان للأب مطالباً به يؤمر الأب بأدائه من مال الولد كما لو ثبت عليه دين بالبيعة والوصي في هذا كالأب والمعتوه كالصبي \* نزل على آخر ألف وبها كفيل بالامر فصالح

عدل كذا في خزانة المفتين \* في الهاروني عن محمد رحمه الله تعالى في أمر أخرج رأس ولد هالم يخرج منه شيء غير الرأس بفناء رجل ففقه عينه جعلت عليه الدية ولا أجل عليه القصاص هالم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط \* فقام عين صبي حين ولد أو بعد أيام فقال لم يصربها أو قال لأعلم أبصرهم أم لا فالقول له وعليه أو شحكومة عدل فيها شأنه وإن كان يعلم أنه يبصرهما بأن شهد شاهدان بسلامتهما أن كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان عدا ففيه القصاص كذا في الظهيرية \* ولا يقتص من العين اليمنى اليسرى ولا من اليسرى اليمنى وإن كانت عين المفتص منه أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سواء ويقتص له كذا في المحيط \* وإذا قطع الأذن كما عهدا ففيه القصاص وإن قطع بعضها ففيه القصاص إذا كان يستطاع ويعرف هذا لفظ الكرخي وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول للأذن مفصل فإذا قطع منها شيئاً وعلم أن القطع من المفصل اقتص منه والمراجع في معرفة المفصل إلى أهل المصر فإن قالوا للأذن مفصل وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فإن قالوا لا مفصل لها يقتص من أذن القاطع قدر ما قطع كذا في الظهيرية \* وفي الاجناس إذا كانت أذن القاطع صغيرة الحلقة والأذن المقطوعة كبيرة الحلقة كان المقطوعة أذنه بالخيار إن شاء ضمن نصف الدية وإن شاء قطعها على صعرها وكذلك لو كانت خرقاً مشقوقة فإن كانت النافصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وإن جندب أذنه وانزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الأرض في ماله كذا في محيط السرخسي \* إذا قطع كل المارن عدا يجب القصاص وإذا قطع بعضه لا يجب وإذا قطع بعض قصبة الأنف لا يجب القصاص بالاتفاق لأنه ظم كذا في الذخيرة \* وقيل في أرنبة الأنف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين \* إذا كان أنف القاطع أصغر كان المقطوع أنفه بالخيار إن شاء قطع أنفه وإن شاء أخذ أرشه كذا في المحيط \* إذا كان قاطع الأنف أنخشم لا يجزى بالريح أو أنعم الأنف أو كان بأنفه نقصان من شيء أصابه خير المقطوع أنفه بين قطع أنف القاطع وبين أن يضمه دية أنفه كذا في الظهيرية \* الأنف إذا قطع من أصله شيء فلا قصاص فيه لأنه عظام ليس ينقل وإذا قطع أنف الصبي من أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجزى بالريح أم لا وفي الخطأ الدية ومراعاة من هذا المارن وهو ما لا نمنه كما تقدم في البالغ وهذا لأن عظام أنف الصغير وإن كان كالغضروف ولكن لا عبرة بذلك كافي سائر عظامه كذا في خزانة المفتين \* ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا قطع شفة رجل السمل أو العليا كان يستطاع أن يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري إذا قطع كل الشفة يجب القصاص وإن قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط \* ولا قصاص في قطع اللسان عدا سواء قطع البعض أو الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزانة المفتين والظهيرية \* وفي السن القصاص وإن كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الأني السن كذا في الهداية \* ولا قصاص في السن الزائدة وإنما تجب حكومة عدل كذا في الجوهرية النيرة \* والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسر من السن إن نصحاً أو ثلثاً أو ربعاً فكذلك كذا في الوجيز للكردي \* ولا تؤخذ اليمنى اليسرى ولا اليسرى اليمنى وتؤخذ الثنية بالثنية وثناب بالثناب والضرس بالضرس ولا تؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى كذا في الجوهرية النيرة \* إن كسر نصف سنه أو ثلثها أو ربعها كسر استوى يستطاع في مثلها القصاص اقتص

الكفيل الطالب على مائة على إبراء الأصل جاز ثم يرجع الكفيل على المكفول عنه بمائة لأن رجوع الكفيل باعتبار ثبوت الملكة وذلك بالمؤدى لا بالذي أبرأ وأسقط عنه وإن صالحه على أن أبرأ الكفيل خاصة بمائة من الباقي يرجع الكفيل على الأصل بمائة ورجع الطالب



على الاصيل بشعمائة ولو صالح الكفيل على مائة على أن وهب الكفيل تسعمائة ترجع الكفيل على المطلوب بالالف كله ولو صالح الطالب الكفيل على عشرة دنانير أو باعه (١٢) بعشرة دنانير وكذا كل ما صالحه عليه من مكيل أو موزون بعينه أو حيوان أو

عرض أو متاع يرجع بكل الف على الاصيل \* ولو كان كفيل آخر وكل منهما ضامن عن صاحبه فصالح أحدهما له أن يرجع على صاحبه بنصف ما صالح لأن هذا الصلح أو البيع بمنزلة الاداء في حق الرجوع على الاصيل فكذا في حق الرجوع على الكفيل معه \* وفي فتاوى عطاء بن حزة كفل بالمال لادم من قبول صاحب الحق أو قبول أحد عنه كان صاحب الدين حاضرا أو غائبا وعند الثاني لا يشترط القبول \* كفل بمال ورضي به الطالب فلو قيل يلزمه المال فهو خطأ لأن الرضا بكوت بالقلب والحاجة هنا إلى القبول باللسان فلا بد من أن يقول قبلت أو أخذت أو ما يجري مجراه \* وفي الزاد لا تصح كفاؤه المكاتب كما لا يصح تبرعه وكذا كفاؤه المريض تصح من الثالث إذا ادعى على عبد قبل وليه فكفل به مولاه جاز وكذا كفاؤه المولى عن عبده بمال جاز وإن أدى المولى عن عبده لم يرجع قبل العتق وبعده \* كفل المولى عن عبده بدين ثم أبرأ صاحب الدين المولى لم يبرأ العبد لأن المولى كفيل بخلاف الهبة للكفيل لأن الهبة غليك ولا يمكن تصحها إلا بالتحويل إلى ذمة الكفيل فلهذا سقط عن الاصيل فاما الأبراء فاسقاط محض واسقاط المطالبة بدون أصل الدين صحيح \* كفل بنفس عبده وضمن ما ذاب عليه وغاب العبد وهو ناجر فإن المولى يؤخذ بكفاؤه نفسه فإذا

ببرد وإن كان كسر مثلها ليس بمستوجب حيث لا استطاع أن يقتص منه فعليه أرش كذا في الظهيرية \* وإن قلع لا يقلع منه لكن يؤخذ بالمبرد منه إلى أن ينتهي إلى اللحم ويسقط ما سواه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو كسر بعضها فأسودت الباقية أو أجمرت أو أضررت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لاقتصاص وتجب المدية كذا في الخلاصة \* فإن قال المجني عليه أنا أستوفي القصاص من المكسور وأترك ما أسود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المنتقى إذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظرهم أحولا فإذا لم يتحول ولم يتغير فعليه القصاص ويبرد بالمبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له قل لنا كم ذهب منها فإن ذهب النصف يبرد من سن الفاعل النصف كذا في المحيط \* وإذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقي لاقتصاص في المشهور كذا في خزائن المفتين \* رجلان قاما في الملعب ليكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكر أحدهما الآخر فكسره ففعل الضارب القصاص والمسئلة صارت راقعة الفتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما صاحبه (١) (دهه) فوكر أحدهما صاحبه وكسره لاشئ عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال قطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية \* إذا قلع الرجل ثنية رجل عمدا فاقصص له من ثنية القالع ثم بقيت ثنية المقتصص منه لم يكن للمقتصص له أن يقلع تلك الثنية التي نبتت ثانيا كذا في المحيط \* ولو تزعم سن رجل فأنزع المتروعة سنة من النازع قصاصا ثم نبتت سن الأولى كان على النازع الثاني أرش سن النازع الأولى خمسمائة ولو نبتت سنة معوجة كان فيه الحكومة العدل ولو نبت نصف السن كان عليه نصف أرشها كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا إلا في رواية المجرى والصحيح هو الأول لأن نبت سن البالغ نادر هكذا في الظهيرية \* وإذا تزعم سن صبي (٢) يستأنى هكذا في السراجية \* وينبغي له أن يأخذ له من الجاني خمينا فإن نبت مكانها كما كانت لاشئ عليه ولو لم تنبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشئ على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* وإذا ضرب سن إنسان وتحرك بسبب ضربه ذكر في الاصل أنه ينتظر بها حولا سواء كان المجني عليه بالغاً أو صبياً ثم إذا وجب الاستيلاء حولا لم تسقط فلا شئ على الضارب وإن سقطت السن في السنة من تلك الضربة فإن كان عمدا يجب القصاص وإن كان خطأ تجب المدية هكذا في المحيط \* وإذا أجهل القاصي في التحرك ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما ضربك آخر فالقول للمضروب وإن جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية \* روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا تزعم الرجل سن رجل فنبت نصفها فعليه نصف أرشها ولا قصاص في ذلك وإن نبت بيضاء تامة ثم زعمها آخر انتظر بها سنة فإن نبتت والاقتصص منه ولا شئ على الأول وإن نبتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط \* إذا تزعم سن رجل ومن الجاني سوداء أو صفراء أو جراء أو خضراء خبز المجني عليه إن شاء زعمها بنقصانها وإن شاء ضمنه أرش سنة خمسمائة وإن كان العيب في سن المجني عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* وإن لم يختار المجني عليه شيئا حتى سقطت السن السوداء ونبتت مكانها أخرى صحيحة فقد بطل حق المجني عليه كذا في الذخيرة \* ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقطوعة فنبت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللمقلوعة ثنيته

(١) أعطى أعطى (٢) قوله يستأنى أي ينتظر حولا بدليل ما قبله وما بعده كما لا يخفى اهـ مصححه

حضر وخصوصه وقضى عليه بمال يؤخذ به المولى أيضا صادر الوالي رجلا وطلب سنة ما لا وضمن رجل ارشها  
 من مزيل الخط ثم قال الضامن ليس على شئ لأنه ليس لوالي عليه شئ قال شمس الاسلام والقاضي علك المطالبة لان المطالبة الحسية لا و



كالمطالبة الشرعية وقدمر \* الكفالة بالامر في حكم القرض والاقرض اذا قال ضمن عنى كذا فلان أما اذا قال ضمن الالف الذى لمعان  
على لا يرجع لانه يحتمل أن يكون بالتبرع وبغيره فلا يرجع بالشك بخلاف قوله (١٣) عنى لانه انما يدل على الضمان \* وفي المحيط

أرشها كذا في المحيط \* ولو عض يدرجل فانتزع صاحب اليد يده وقطع من العاض لا ضمان عليه  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان \* قال محمد رحمه الله تعالى من أراد قطع  
سنتك ظلمنا في موضع لا ينشك الناس فلان قتله ومن أراد أن يبرد سنتك بالمبرد ظلمنا فلا تقاتله وان كان  
لا ينشك الناس كذا في الظاهرية \* ومن قطع يده من المفصل عدا قطع يده ولو كانت أكبر  
من يد المقطوع وهذا اذا كان بعد البرء ولا قصاص قبل البرء كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا في  
الاصابع القصاص اذا قطعت من مفاصلها ولا قصاص فيها اذا كان القطع لامن المفاصل كذا في  
خزانة المفتين \* وفي الرجل في العمد القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك  
بخلاف ما اذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل ان قطعت من المفصل عدا يجب  
القصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط \* ولا تقطع اليد بالرجل ولا أصبع  
من يد بأصبع من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط \* لا تقطع السبابة اليمنى  
الا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا يقطع الا بهام بالسبابة ولا السبابة  
بالوسطى والحاصل أنه لا يؤخذ منى من الأعضاء الا بمثلها من القاطع كذا في الذخيرة \* ولا تقطع  
اليدين الصغرى بالمنقوصة الاصابع هكذا في محيط السرخسى \* اذا قطع الرجل يدرجل وفيها ظفر  
مسود أو جرح فان كان فيه ظفر مسود فانه يجب القصاص وان لم يكن في يد القاطع ظفر مسود فان  
كان بيده جراحة لا توجب نقصان دية يده بأن كان نقصاناً لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب  
القصاص ويجعل وجوده هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصاناً يوهن في البطش حتى يجب  
بقطعه حكومة عدل لان نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط \* ومن قطع أصبعاً زائدة  
وفي يده مثلاً فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجوهرة النيرة  
\* ولو قطع الكف وفيه أصبع زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه وان كانت لا توهن الكف يجب  
القصاص كذا في محيط السرخسى \* ولو قطع رجل يدرجل من نصف الساعد أو رجله من نصف  
الساق عدا لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط \* اذا كانت يد المقطوع موجهة ويد القاطع  
شلاء أو ناقصة الاصابع فالمقطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ  
الارض كاملاً كذا في السكافى \* وكان الصدر الشهيد برهان الأئمة انما ثبت الخيار للمقطوع  
يده في هذه الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع بها مع ذلك وأما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست  
بمعمل للقصاص فلا يخير المجنى عليه حينئذ بل له يد موجهة كلول يمكن للقاطع تلك اليد أصلاً وبه  
يفنى كذا في المحيط \* ولو ذهبت المعيبة قبل اختيار المجنى عليه أو قطعت ظلمنا بطل حق المجنى  
عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قود أو مرقه فانه يجب عليه أرش اليد المقطوعة كذا  
في السكافى \* هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع أما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان  
كان النقصان حاصلًا لا بفعل أحد بان سقط أصبع من أصابعه بأفة سميوية فالجواب فيه  
كالجواب فيما لو كانت ناقصة وقت القطع وان كانت بفعل أحد بان قطع أصبع من أصابعه ظلمنا  
أو قطع القاطع أصبعاً من أصابعه أو قضى بها حقاً واجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت  
بأفة سميوية هكذا ذكر شيخ الاسلام المعروف بنحوه رزاه وقد ذكر شيخ الاسلام أحمد  
الطواويس رحمه الله تعالى في شرحه أنها اذا قطعت بقصاص وله الخيار وان قطعت ظلمنا أو بأفة  
سميوية فلا خيار وأشار الى الفرق فقال ما قطع قصاصاً فهو محسوب عليه فكأنه منعها فيوجب

ويجوز الاقرار بها بعية الطالب وقدمر \* كفل بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمره ثم رضى الطالب قبل قبول الطالب يرجع ان أدى  
وان قبل الطالب اليكاملة أو لا يرضى بها الطالب لا يرجع لان قيامها بقبول الطالب وقت قبوله كان الامر موجوداً فيرجع وفي



ليكن موجودا فلا يتغير من غير الموجهية للرجوع الى الموجهية \* كفل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى أحدهما يرى من كفالته والاخر  
على حقه لانه التزم التسليم اليهما وكل (١٤) منهما ليس بنائب عن الآخر (الثاني في المعلقة) قال للمودع ان أئلف المودع

الخيار ولا كذلك ما ذهب بآفة سماوية كذا في الظهيرية \* واذا قطع يد رجل عمدا حتى وجب  
القصاص فقطعت يد القاطع بالكلية أو ظلمما بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى الارش ولو قطعت  
يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الارش لصاحب القصاص  
الاول كذا في فتاوى قاضخان \* رجل قطع عين رجل ولا عين للقاطع فحق المقطوع يده في الارش  
في ماله كذا في خزائن المفتي \* اذا قطع له أصبعين وليس للقاطع الا أصبع واحد فانه يقطعها  
ويأخذ ارش الاخرى كذا في الجوهر والنيرة \* قطع يد رجل من المفصل فاقتص منه وبرأ ثم قطع  
أحدهما فذراع صاحبه لم يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والاشابين لا قصاص  
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع  
الرجل أصبع رجل من المفصل من يمينه ثم قطع يميني آخر أو بدأ باليد ثم قطع الاصبع ثم حضرا جميعا  
فانه يقطع أصبعه أولا بأصبع الآخر ثم يخير صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخذ يده  
وان جاء صاحب اليد أولا فقطعت له اليد ثم إذا حضرا الاخر فقتضيه بالارش كذا في المبسوط \* ولو  
قطع رجل أصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع أصبع آخر من المفصل الاوسط ثم قطع أصبع  
آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في أصبع واحد فان كان الكل حضرا وطلبوا من القاضي  
حقهم فان القاضي يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب الاوسط والاسفل وان  
كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتا في الاعلى ثم خیر صاحب المفصل الاوسط فان شاء قطع من  
القاطع مفصله الاوسط ولا شيء له من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع فاذا قطع  
يخير صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع أخذ دية أصبعه  
بكمالها من ماله وان حضرا أحدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له  
فان قطع المفصل الاعلى له ثم حضرا الاخران فانهما يخيران فان اختارا القطع لا يضمن لكل واحد  
منهما شيئا هكذا في المحيط \* ولو حضر صاحب الاصبع أولا وظهر حقه ولم يحضر صاحب المفصلين  
ولا صاحب المفصل عند القاضي قضى للثالث بكل الاصبع ثم ان حضر صاحب المفصل والمفصلين  
قضى له ما بالارش كذا في شرح الزيارات للعنابي \* لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يدا آخر  
من المرفق ثم اجتمعا فان الكف يقطع لصاحب الكف ثم يخير صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه  
وان شاء أخذ الارش كذا في شرح المبسوط \* واذا كان أحدهما حاضرا والاخر غائبا فانه يبدأ  
بحق الحاضر أي ما كان كذا في المحيط \* لو قطع أصبع يد رجل ثم قطع المقطوعة أصبعه يد القاطع  
من المفصل خيرا فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء أخذ الارش وبطل حق صاحب الاصبع كذا في  
محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع يد رجل عمدا ويد القاطع صحيحة  
فقطع المقطوعة يده أصبعين من أصابع القاطع ثم قطع يد رجل من مفصل فله المقطوعة يده آخر  
بالحيار ان شاء قطع ما بقي من يد القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء أخذ دية يده فان قطع  
المقطوعة يده آخر أصبعين من أصابع القاطع أيضا فقد بطل خياره ويقطع ما بقي من يد القاطع  
له وللاول واذا قطع يد القاطع لهما يضمن القاطع للمقطوعة يده أولا ونصف ارش يده مؤجلا في  
سنتين ثلثها في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية ويضمن للمقطوعة يده آخر ثلاثة أثمان دية  
يده مؤجلا على الوجه الذي قلنا كذا في المحيط \* واذا قطع يد رجل ويده صحيحة وقطع المقطوعة  
يده أصبعين من أصابع القاطع ثم قطع القاطع يد رجل آخر ففقطع المقطوعة يده الثاني أصبعين

وديعتك وأنكر فانا ضامن أو ان  
قتلت أو قتل ابنك خطانا ضامن  
أو ان غصب مالك فلان أو واحد  
من هؤلاء القوم فانا ضامن مع  
بخلاف قوله ان غصب مالك انسان  
حيث لا يصح وذكر القاضي بايع  
فلانا على أن ما أصابك من  
خسران فعلى أو قال لرجل ان هلك  
عينك هذا فانا ضامن لم تصع وعن  
ركن الاسلام اكرن فلانوا حاضر  
فمى توانم ككرن جواب ابن مال  
ومن لا يكون كغالة ولو قال ان  
نقاضيت فلانا فلم يعطك فانا ضامن  
بمالك عليه فبات المطلوب قبل ان  
يتقاضاه بطل الضمان هرجه تراير  
فلان بشكك فهو على قال شمس  
الاسلام لا تصح الكفالة وقال  
القاضي تصح ان قال لك على \* قال  
للطالب ان عجز غريمك عن الاداء  
فهو على الجيز بالحبس اذا حبس  
الغريم ولم يؤد تحقق شرط الكفالة  
\* كحل عنه بماله على أن يكفل  
عنه فلان بكذا من المال ولم يكفل  
فلان فالكفالة لازمة \* كفل بنفسه  
على أنه ان لم يواف به يوم كذا فعليه  
المال فتواري الطالب في ذلك  
اليوم ولم يجده الكفيل برفع  
الامر الى الحاكم لينصب وكيله  
يسلمه اليه وكذا لو اشترى على أنه  
بالحيار ثلاثة أيام فتواري البائع  
في الثلاث ينصب وكيله فيؤديه  
اليه كذا عن الامام الثاني رحمه الله  
تعالى وانه حسن \* قال ما أقرب  
فلان فعلى فبات الكفيل ثم أقر أن  
له عليه كذا يؤخذ من تركته  
وكذا ضمان الدرك \* ضمان

بالحيار على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا أن نفي الاسلام وجاعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة  
لاولى بالمطالبة الشريعة وضمان الخراج يصح اجماعا \* له على آخر مال فيكفل به رجل على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ذلك صحته



الكف لثان استعسانا فان لم يوافقه حتى لزم المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس وكذا لو قال فعلى مالك عليه لم يسم كفوفاذا كفل بنفسه على أنه ان لم يوافقه فله عليه ألف ولم يقل إلا الذي عليه فمضى الغدولم يواف (١٥) وفلان يقول لا شيء على والطالب يدعي ألفا

والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف عند الامام خلافا لمحمد \* ولو كفل بنفس رجل على أنه ان لم يواف به غدا فمال الذي للطالب على فلان رجل آخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامامين \* وهما ثلاث مسائل أن يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفالة بين وانه جاز استعسانا وأن يكون الطالب مختلفا فتبطل الكفالة بالمال كان المطلوب واحدا أو اثنين وأن يكون الطالب واحدا والمطلوب اثنين وهو المختلف \* كفل به الى غدا على أنه ان لم يواف به في المسجد فعليه المال وسرط الكفيل على الطالب على أنه ان لم يحضر لقبض منه فهو بري من الكفالة فقال كل واحد بعد الغد وافيت أنا لا أنت لم يصدق كل واحد منهما فان برهن المطلوب على الموافقة بري من الكفالتين وصحما اذا علق المال لعدم الموافقة لا يصدق الكفيل على الموافقة الا بالجهة وببانه ما ذكرنا في تقلم الغفه قال الكفيل دفعته اليك في اليوم المشروط وأنكر الطالب فالمر على ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما لان كل واحد منهما كان يدعي الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعي عندنا قال بايعه فما بايعت به من شيء فعلى صح فان قال الطالب والمطلوب بايعنا على كذا ولزم على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤخذ به بلا بينة فان نهى

أصابع القاطع ثم ان القاطع قطع يدرجل ثالث فقطع المقطوع الثالث أصبع لمن أصابع القاطع ثم اجتمعوا عند القاضي فلان خيار لو احدى منهم في أخذ الدية وقطع ما بقي من يده لهسم ويكون عليه للمقطوع الاول ثلاثة أخماس دية يده وثلاث خمسها والثاني نصف دية يده وثلثيها والثالث أربعة أخماس دية يده كذا في محيط السرخسي \* لو قطع رجل يدرجل اليمنى واليسرى من آخر قطعت يدهما وكذا ان قطعهما من واحد ولو قطع رجل يميني رجلين قطعت يمينه ما وغرم دية يدا واحد بينهما عندنا سواء قطعهما معا أو على التعاقب \* ولو عفا أحدهما عنه قبل القصاص اقتصر منه للباقي ولا شيء للعافي ولو حضر أحد جسمادون صاحبه لم ينتظر الغائب ويقتصر لهذا الحاضر ثم اذا قدم الغائب كان له أخذ الدية وان اجتمعوا فمضى لهما بالقصاص والدية وأخذ الدية ثم عفا أحدهما عن القصاص جاز عفو له ولم يكن للاخر أن يستوفي القصاص وانما له نصف الدية فأما اذا لم يستوفيا الدية حتى عفا أحدهما مابعد قضاء القاضي فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى للاخر أن يستوفي القصاص وهو القياس وعند محمد رجعه الله تعالى ليس للاخر أن يستوفي القصاص استعسانا ولو لم يكونا أخذوا المال وأخذ به كفيلا ثم عفا أحدهما فالمسئلة على الخلاف أيضا ولو كانا أخذوا بالمال وهذا كان هذا بمنزلة قبض المال ثم ان عفا أحدهما مابعد ذلك لم يكن للاخر أن يستوفي القصاص وهذا احتسنان كذا في شرح المبسوط \* رجل قطع يدرجل عدا و قطع من رجل آخر تلك اليد أيضا فدا فقطع أحدهما يد القاطع من المرفق فانه يبطل احدي اليدين من القاطع الاول ويجب على القاطع الاول دية يدين المقطوع يداهما نصفان ثم المقطوعة يده من المرفق وهو القاطع الاول بالخيار ان شاء قطع الذراع من الذي قطع يده من المرفق وان شاء صممه دية يده وحكمه عدل في النزاع ويكون له ذلك في سنتين ثلاثا في السنة الاولى وثلاثا في السنة الثانية الا أن يزيد ذلك على ثلثي الدية فيمنه ثلث في الزيادة في السنة الثالثة كذا في المحيط \* اذا قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عدا فبرأ ولم يقتصر حتى قطع مفصلا آخر من تلك الاصبع يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل وعليه أرش الاسفل وكذلك لو برأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم يكن بين القطعين برء وجب عليه القصاص في كل الاصبع بقطعها من أصلها مرة واحدة كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع المفصل الاعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وله ابن مقطوع المفصل الاعلى من ذلك الاصبع ثم جاء القاطع وقطع الابن مفصلا الثاني يجب على القاطع القصاص في المفصل الاعلى لو رثته والارش والوارث في مفصلا الثاني كذا في شرح الزيارات للعنابي \* لو قطع المفصل الاعلى برأ واقتصر من القاطع ثم عاد وقطع المفصل الثاني وبرأ يجب القصاص ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل وكسر كسرا وبرأ ثم قطع ما بقي من المفصل وبرأ الاقصاص عليه في شيء من ذلك ولو لم يتخلل بينهما برء يجب القصاص في المفصل كذا في المحيط ولو قطع أصابع رجل عدا ثم قطع كفه من المفصل قبل البرء تقطع يدا القاطع دون أصابعه كذا في محيط السرخسي \* وان تتخلل بينهما برء يجب القصاص في الاصابع وحكمه عدل في الكف كذا في المحيط ولو قطع من رجل المفصل الاعلى من اصبعه فقبل البرء عاد وقطع نصف المفصل الثاني لا يجب القصاص ولو تتخلل البرء يجب القصاص في الاعلى والارش في الباقي كذا في شرح الزيارات للعنابي \* عن أبي حنيفة رجعه الله تعالى فمن ضرب اصبع رجل عدا فسقط الكف ان كان القطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتصر منه وان كان أحدهما لامن المفصل لا يقتصر منه قال أبو يوسف رجعه الله تعالى انما انظر الى السقوط

الكفيل بعد الكفالة عن المبيعة ورجع عن الضمان مع نفيه ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبيعة بعده فان أنكر الكفيل والمكفول عن المبيعة فبرهن على أحدهما بالمبيعة واقتصر لزمهما \* كفل عنه بالن على أن يعطيه من وديعته التي عنده جاز اذا أمره بذلك



أن يسترد الوديعة منه فإن هلك الوديعة بغيره والوديعة في الكفيل فإن غصب المودع أو غيره وانلفها برئ الكفيل \* ضمن الفاعل أن يؤديها من ثمن الدار هذه فلم يبعها الاضمان (١٦) على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار \* كفل بمال على ان جعل له الطالب جعلاً

ان لم يكن مشروطاً في الكفالة فالشرط باطل أي الجعل باطل والكفالة جائزة لان الكفيل مقرض في حق المطالب فاذا شرط الجعل مع ضمان المثل فيه شرط الزيادة على ما اقترضه وانه ربا وان شرط فيها بطلت الكفالة وكان ينبغي أن نصح الكفالة لعدم بطلانها بالشرط ألا يرى أن الكفالة الى هبوب الريح تصح وبطل الشرط قلنا انما لا تصح لانه علقها بشرط للكفيل فيه منفعة لانه مما ينتفع بالجعل فلا بد من مراعاة الشرط لتيسر الكفالة ولم يثبت الشرط لمالم يستحق الجعل فلا تثبت الكفالة وكان بطلانها من هذا الوجه لا من حيث انه شرط فاسد بخلاف الهبوب لانه شرط لا ينتفع به الكفيل واذا انحلت النفع لم يجب مراعاته كشرط في البيع ما لا ينتفع به أحدهما واذا لم يثبت كانت الكفالة مرسلة \* أن لم يوافق به متى دعاه فعليه ما عليه من المال فدعاه فدفعه اليه برئ قال السرخسي رحمه الله تعالى متى دفعه اليه فكأنه سلمه اليه في مجلسه الذي دعاه به وقال بكر رحمه الله تعالى متى دعاه اشتغل بما هو أسباب تسليمه اليه حتى سلمه \* ان لم يوافق به غدا فعليه ما عليه فبات المكفول عنه لزمه المال بمعنى الغد وان مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة الكفيل قبل مضي الاجل برئ

لا الى أصل الجراحة فان كان السقوط من المفصل يقتص منه والا فلا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في ذلك وبه ينفي كذا في الظهيرية \* ولو قطع اصبع رجل عمدا فشلت الكف فلا قصاص في الاصبع وفي اليدية في قول أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلاً من اصبع رجل فشلت الكف فقيما شل من ذلك اليد ولا قصاص في قولهم جميعاً كذا في الذخيرة \* وان قطع اصبعاً فشلت بجنبها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين وقالوا يقتص من الأولى وفي الثانية أرشها كذا في الظهيرية \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن من قطع اصبع انسان فسقط اصبع أخرى بجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص في شيء من ذلك ولكن يجب دية الاصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الاصبع الأول واليدية في الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبعين كذا في الذخيرة \* اذا قطع الرجل اصبع انسان عمدا فانسحل السكين الى اصبع أخرى يجب القصاص في الاصبع الأول واليدية في الاصبع الثانية بخلاف كذا في المحيط \* وفي المنقذ عن محمد رحمه الله تعالى اذا قطع مفصلاً من السبابة فسقطت الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقي من السبابة وسقطت الوسطى فاني أقطع الوسطى ولا أقتص من السبابة كذا في الذخيرة \* لو أن رجلاً قطع يذرجل فاقصص له فمات المقطوع الأول قتل المقطوع الثاني به وهو القاطع الأول قصاصاً ولو لمات المقصص وهو المقطوع قصاصاً من القاطع فدية على عاقلة المقصص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين \* من قطع يده فقتله أخذهما سواء كانا عمدين أو خطائين أو مختلفين بخلاف برء ولا الا في خطائين لم يقتل برء فقتل برء واحدة كذا في الكافي \* وان كان قطع يده عمداً ثم قتل عمداً قبل أن تبرأ يده فان شاء الامام قال اقطعوه ثم اقتلوه وان شاء قال اقتلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية \* وان جنى جنائيتين على شخص واحد فان اتحد جنس ابائهم كانا عمداً أو خطائين أو ماتا اعتبرتا واحدة وان تخطل البرء أو اختلفا ابائهم كان أحدهما عمداً والآخر خطأ والجنائي واحدًا واثنان فلكل واحد حكم نفسه كذا في خزانة المفتين \* لو قطع اصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما في من اليد فمات كان القصاص على الثاني في النفس دون الأول ويقطع اصبع الأول أو يده كذا في محيط السرخسي \* ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الانثيين القصاص حاله العمد كذا في الظهيرية \* واذا قطع الحشفة كلها عمداً ففيه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط \* ولو قطع بعض الذكراً فلا قصاص ولو قطع كل الذكراً كذا في الأصل انه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه القصاص كذا في الظهيرية \* والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات \* قال في الأصل اذا قطع ذكر مولود فان كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الخطا اليدية كذا وأراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط \* وان لم يتحرك فعليه حكومة العدل كذا في آله الخصى والعندين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* والله أعلم

(الباب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصدق القاتل المدعي ولي الجنائية أو تكذيبه)

ان شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسأل عنهما فان شهد عليه رجل واحد عدل حبه أيضاً ياما فان جاء بشاهد آخر والاخلى سبيله العمد في ذلك والخطأ وشبهه العمد سواء كذا في شرح المبسوط

\* رجل

فيما يقع عليه من الكفيل اذا كانت الكفالة بامر المكفول له والا فلا \* كفل بنفسه على أنه لا يلزمه

فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطالب فطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم



تضع المطالبة لم يتحقق العجز الموجب لزوم المال فلا يجب (الثالث في التسليم) سلمه الى الطالب برئى قبل الطالب أولاً وكن وضع الدين بين يديه يبرأ قبل أولاً بشرط الموافقة في المسجد فوافاه في السوق أو في مجلس (١٧) الحكم قد دفعه في السوق برئى قال السرخسي

كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا  
لو شرط المجلس وسلم في السوق

لا يبرأ الغلبة الفساد اذا لم يعان على  
الاحضار الى باب الحائز \* وفي  
التجسس بشرط تسليمه في مجلس  
الحكم ان سلمه في المصر في مجلس  
يقدر على المحاكمة برئى وان في برية

لا \* وان شرط ان يسلمه في مصر  
فسلمه في مصر آخر برئى عنده وعند  
محمد رحمه الله تعالى لا \* ولو سلمه في  
السواد أو في موضع لا قاضى ثمة  
لا يبرأ في قولهم \* بشرط تسليمه عند  
الامير فسلمه عند القاضى أو عزل  
ذلك الامير فسلمه عند امير مقام مكانه  
جاز ولو سلمه اليه رسول الكفيل أو  
وكيله أو الكفيل نفسه عن كماله  
المطلوب جاز \* أخذ القاضى من  
المدعى عليه كقبلا بفسقه بأمر  
المدعى أولاً بأمره والكفيل اذا  
سلمه الى القاضى برئى كذا الى  
رسول القاضى وان سلمه الى المدعى  
لا يبرأ وهذا اذا لم يصف الكماله  
الى المدعى فان أضافه اليه بان قال  
اكفل للمدعى فالجواب على

العكس (نوع آخر)

ضمن نفس رجل وجلس في  
السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو  
محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق  
ثم حبس ثانية فدفعه اليه فيه ان  
الحبس الثاني من أمور التجارة  
ونحوها صح الدفع وان في أمور  
السلطان ونحوها لا \* حبس  
الطالب والمطلوب ثم طالب  
الكفيل به قد دفعه وهو في حبسه  
قال محمد برئى ولو قال المطلوب دفعت

اليك نفعى عن كماله فلان وهو في حبسه جاز و برئى وقد

ذكرنا ان المطلوب اذا كان في سجن القاضى الذي تراءى اليه في طلب الكفيل يخرج له الحاكم وسلمه اليه ثم يبيده فيه \* الكفالة بالنفس

\* رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وادعى أن له بيعة حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من  
المدعى عليه ليقيم البيعة فان القاضى يأمره باعطاء الكفيل الى ثلاثة أيام ولو قال المدعى شهودى غيب  
وطلب أخذ الكفيل الى أن يأتي بالشهود فان القاضى لا يجيبه في أخذ الكفيل فان ادعى العمد  
وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضى لا قبل إقامة البيعة ولا بعد ردها الآن المدعى قبل إقامة البيعة  
يلزمه وبعد إقامة البيعة يجيبه القاضى زجرائم اذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل يوجب القصاص  
يقضى القاضى بالقصاص بطلب المدعى كذا في فتاوى قاضى سخان \* ومن قتل وله ابنان حاضر  
وغائب فأقام الحاضر البيعة على القتل قبلت البيعة ولم يقتل ولكن يجلس القاتل فاذا قدم الاخ  
الغائب كان أن يمد البيعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعيدون كان القتل خطأ أو كان  
دين لا يسما على الا تخولم بعد بالاجماع وأجمعوا على أن القاتل يجلس وأجمعوا على أنه لا يقضى  
بالقصاص مالم يحضر الغائب وكذلك بعد دين رجلين قتل عمداً أو أحدهما غائب فهو على هذا كذا  
في الكافي \* اذا حضرت الورثة جميعاً فادعوا دم أبيهم على رجلين أحدهما غائب والاخر حاضر  
وأقاموا البيعة عليهم جميعاً بالقتل عمداً تقبل البيعة على الحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل  
قبل مجيء الغائب ولا تقبل البيعة على الغائب فاذا حضر وأنكر القتل بحتاح الورثة الى إعادة البيعة  
على الغائب كذا في المنيرة \* واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلاً بالسيف فلم يزل  
صاحب فراس حتى مات فعليه القصاص ولا يفتنى للقاضى أن يسأل الشهود ومات من ذلك أم لا لا في  
العمد ولا في الخطأ واسكنهم ان شهدوا أنه مات من ذلك لم يبطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولاً واذا  
شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزد على ذلك فهذا عمداً لا أن القاضى ان سألهم ما أتعمداً ذلك  
فهو أو وثق وكذلك ان شهدا أنه طعنه برمح أو رماه بسهم أو نشابة فهذا كما عسر كذا في شرح المبسوط  
\* وان قالوا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهم ما ويقضى بالدية على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمداً  
أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال القاتل وهذا الذي ذكرنا أن الشهادة مقبولة  
جواب الاستفسان كذا في المحيط \* واذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ وشهد الآخر على اقرار  
القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلما في الوقت والمكان فان الشهادة لا تقبل  
كذا في المبسوط \* وذكر الشيخ الامام الاجل خواهر زاده في شرح ديب الاصل أنهم اذا اختلما  
في المكان والمكانان معتمداً بان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر  
أنه قتله في الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استفساناً كذا في المحيط \* وان اختلما في موضع  
الجراحة من بدنه فالشهادة باطلة هكذا في المبسوط \* وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والآخر  
شهد أنه قتله بالجر حتى اختلفت الآلة لا تقبل هذه الشهادة وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف  
وشهد الآخر أنه قتله بالسكين أو شهد أحدهما أنه قتله بالجر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهد  
أحدهما أنه أقر أنه قتله عمداً بالسيف وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله عمداً بالسكين وقال المدعى أقربما  
قالا الا أنه ما قتله الا طعنه بالرمح حازن الشهادة واقتصر من القاتل ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد  
رحمه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف أو بالعصا وشهد الآخر أنه قتله ولا أدري بماذا  
قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهد أحدهما أنه قتله وقال لا ندري بماذا قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة  
وفي الاستفسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يقضى بالقصاص هكذا في المحيط \* ولو شهدا على  
رجلين أنهم ما قتلا رجلاً أحدهما بالسيف والآخر بعصا ولا يدريان أيهما صاحب العصا لم يجز

( ٣ - ( الفتاوى ) - سادس )

البيك نفعى عن كماله فلان وهو في حبسه جاز و برئى وقد



فثبت بان ما من المكفول له وان سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل \* وعن محمد رحمه الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خاصم الكفيل في طلبه فأنزجه القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك

(١٨)

لكن قال رسول القاضي معه

وهو وممنع عنه رسول القاضي لا يبرأ \* ولو قال قدام الحاكم وهو يخافه دفعته اليك يبرأ ولو كان المطلوب محبوسا عند غير القاضي والذي تخافه ما عنده يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره \* ضمن عن رجل مالا أو نفسا أو أراد المطلوب الخروج الى تجارة ومنعه الكفيل ان كان ضمنه الى اجل فلا سبيل له عليه وان لا الى اجل له أن يأخذه حتى يخلصه بأداء المال أو بالبراءة ولو نفسا بتسليم النفس وفي الدين المؤجل اذا قرب الحلال وأراد المديون المسافرة لا يجب اعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل ولم يقيد بالمؤجل \* وقال الثاني لو قيل له طلب الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد \* وفي المنتقى قال رب الدين مدبوني يريد السفر له التكفيل وان الدين مؤجلا وفي الظهيرية قالت زوسى يريد أن يغيب نفذ بالنفقة كفيلا لا يجيبه الحاكم الى ذلك لانهم لا يحب بعدواستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقا لها وعليه الفتوى ويجعل كانه كمل بما ذاب لها عليه وفي المحيط لو أفتى بقول الامام الثاني في سائر المديون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس \* كفل بنفسه على أنه ان لم يوافق به فعله ما عليه فطالبه به وهو في السواد يلزمه الكفالة بالمال ولا مهلة مدة الاحضار وفي العتابي مات المكفول به فسلم الكفيل الى الوصي مع ولواي

شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحدة قطع اصبع وعلى آخر بقطع أخرى من تلك اليد ولا يميزان قاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطأ كذا في المبسوط \* واذا شهد شاهدان أنه قطع يده عمدا من الفصل وشهد شاهدان أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا أنه لم يزل صاحب فراش حتى مات والولي يدعي ذلك كاه عمدا فأنقض على القاتل بنصف الدية في ماله وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يزل يكره لوزن كاه واحد شاهد على اليد وأحد شاهد على الرجل لم يؤخذ القاتل بشيء وانزكوا جميعا قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولي أن يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك كذا في الحاوي \* ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتله عمدا كان وارثه أن يقتص من يده ثم يقتله فان قال له القاضي اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأمره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدي الجنائين خطأ والاخرى عمدا أخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فانه يجب دية اليد على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط \* ولو شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا فلا مائة أن يضمنوا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاء حيا فخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما يرجعون على الولي كافي الكافي \* ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي العمد على اقرار القاتل ثم جاء حيا فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة (١) وباقي المسئلة بحالها الا ضمان على الفروع ولكن برد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكر الاشهاد لم يصح انكارهما في حق الفرع حتى لا يجب عليهم ما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول قد أشهدناهما بباطل ونحن نعلم بومئذنا كاذبون قال لم يضمننا شيئا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار ان شأوا ضمنوا الاصول وان شأوا ضمنوا الولي فان ضمنوا الاصلين رجعا على الولي وان ضمنوا الولي لم يرجع كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل أنه شمع وليه موضحة ومات من ذلك فشهد شاهدان بالموضحة والبره تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموضحة وكذلك اذا شهدا أحدهما بالسراية والاخر بالبره تقبل على الشبهة لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعي البره بطلت الشهادة التي شهدت بالسراية كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو كانت الشبهة شيئا دون الموضحة لا تقبها العاقلة الا باتصال السراية بهما نحو السحق وما أشبهه فادعى الولي أنه مات منها ولي الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهدا أحدهما كادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشبهة وقضى بأرشفة مال الجاني وكذلك لو كان الميت عبد الرجل فادعى مولاه أن الشاج شجبه موضحة عمدا ومات منها وان له عليه القود وجاء بشاهدين فشهدا أحدهما كادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ منها فالقاضي يقضى بأرشفة مال الجاني كذا في المحيط \* ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بيعة على رجل أنه قتل أباه عمدا وأقام الاخر بيعة عليه وعلى آخر أنهم قتلوا أباه عمدا وقصاص وللاول نصف الدية على الذي أقام عليه البيعة كذا في خزانة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في

(١) قوله وباقي المسئلة بحالها أي ان المشهود بقتله حيا اه بحر اوى

كل الورثة مع ولواي بعض الورثة يرى عن حصته ولو كفل بنفسه للوصي فسلمه الى الورثة أو الغريم لم يبرأ الزيادات \* قضى عليه بالكفالة بنكوله طالب الاصيل ان أقرب بالامر أو برهن عليه والا لا (الرابع في صلح الكفيل) كفل بألف وصالح



الكفيل الطالب على نفسه مع وبرئ الاصيل والكفيل عن النصف \* كفيل النفس صالح مع الطالب عن كفالته على مال لم يسمع لانه معاوضة مال بمائيس بمال ولا في معنى المال فتبطل ولم يبرأ ولو أداه برجع فيه فان (١٩) أبرأه من الكفالة على كذا فالكفيل أن

يرجع عليه بما قضاه وكذا لو صالح المشتري مع الشفيع على مال يسقط الشفعة ولا يجب المال وفي الكفالة لا يبرأ ولا يجب المال أيضا وكذا الزوج لو صالح معها على مال في خيار البأرغ والعناقة \* ولو كفيل بالمال فأداه على أن يبرئه من كفالة النفس أو قضى بعنه على أن يبرئه عنها جاز \* له على آخر ألف وبها كفيل عنه فصالح الكفيل والطالب على المائة على ان برئ الاصيل من الالف والكفالة بأمره رجع الكفيل بالمائة لا بالالف ولو صالح على مائة على ان يبرئ الكفيل الباقي رجع بالالف وقدر \* الطالب اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والبائع لو أبرأ الوكيل عن الثمن يرجع الوكيل الى الموكل لان ابراء الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا لو رد برئوا برأ الكفيل اسقاطا ولهذا لو رد لا يرتد بالرد \* كهل بجياد وأدى مكسرة وتجاوز بها رجع على الاصيل بمثل ما أدى وليس كالمأور بأداء الدين

(الخامس في تكفيل الحاكم) المدعي أخذ الوكيل ضمانا بما ذاب عليه وكفيل بنفسه من المدعي عليه جاز وبأخذ الحاكم من المدعي عليه كفيل ثقة اذا طلبه المدعي وقال لي بينة حاضرة والتقدير بثلاثة أيام لانهم كانوا يجلسون للحكم في كل ثلاثة ولو قال شهودي غيب أو أقام واحدا وقال والاخر غائب لا يكفل \* ولو امتنع المدعي

الز يادات في رجل مات وترك ابنين فأقام أحد الابنين بيعة أن هذا الرجل قتل أباه عمدا وأقام الابن الاخر بيعة على رجل آخر أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولمدعى العمد نصف الدية في مال من أقام عليه البيعة في ثلاث سنين ومدعى الخطأ على عاقلة من أقام عليه البيعة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى أحد الابنين أن فلانا قتل أباه عمدا وأقام البيعة عليه وادعى الاخر أن فلانا بعينه أو رجلا آخر قتل أباه خطأ وأقام البيعة عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ يقضى لمدعى الخطأ والموصى له بثلاثي الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى لمدعى العمد بثلاث الدية في مال القاتل الذي يدعى عليه العمد في ثلاث سنين وان صدق الموصى له مدعى العمد فمدعى الخطأ ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثالث النصف للموصى له وثالث النصف لمدعى العمد في مال القاتل وان كذبهما الموصى له لاشي له وكذلك اذا صدقهما وان قال لأدري قتل عمدا أو خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق أحدهما بعينه يقضى له كما ذكرنا ولو كان في مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها الا في وجه واحد وهو أن الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى له بما بثلاثي الدية وفي الموصى له كان يقضى له بما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة لا لاخر في مال القاتل لو توى مال أحدهما وخرج مال الاخر ليس لصاحبه الذي توى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج له كذا في شرح الزيارات للعنابي \* ومن قتل وله ابنان أقام الاكبر بيعة على الاصغر أنه قتل الاب وأقام الاصغر بيعة على الاجنبي أنه قتل قضي الاكبر على الاصغر بنصف الدية والاصغر على الاجنبي بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى بيعة الاكبر على الاصغر بالدية ان كان خطأ وبالقصاص ان كان عمدا ولو أقام كل على أخيه قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية وارثه له ما في المسئلةين كذا في الكافي \* ولو كان البنون ثلاثة فأقام عبد الله بيعة على زيد أنه قتل الاب وأقام زيد بيعة على عمرو أنه قتل له وأقام عمرو بيعة على عبد الله أنه قتل فلهذه البيئات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بثلاث الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله على زيد وعمرو بنصف الدية في ماله ان كان عمدا أو على عاقلة ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الدية ان كان عمدا في مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو أقام عمرو على زيد البيعة أنه قتل أباهم وأقام زيد البيعة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقم واحد منهما البيعة على عبد الله فإنه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحد منهما أو ادعى عليهما بأن قال هما قتلاه فان ادعى القتل على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى على عمرو وبثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصيبين ان كان القتل عمدا في مال عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة عمرو ويقضى لعمرو على زيد

عليه من ائطاء الكفيل بأمر الحاكم الطالب باللازمة ولا يجبس وان كان المدعي عليه مسافرا وعرف ذلك منه لا يأخذ منه كفيل أو يأجله الى آخر المجلس فان برهن في المجلس والاخلى سيده \* ولو قال انا أخرج غدا أو الى ثلاثة أيام يكفله الى وقت الخروج وان أنكر الطالب بخروجه



نظر الحزبية أو يبعث من يشق إلى رفقاءه فان قالوا أعد لغرك وج معنابا فله إلى وقت الخروج وفي موضع يأخذ الكفيل إلى الغد وفي بعض الروايات إلى آخر المجلس وفي بعضها إلى (٢٠) ثلاثة أيام فان لم يجلس القاضي في كل خمسة عشر يوما لامرأة يأخذ الكفيل إلى ذلك

الوقت ويأخذ كفيل ثقة إذا دار أو حان وقت ملكه وفي دعوى المنقول يأخذ بذلك المدعي أيضا كفيل ولا حاجة إلى أخذ الكفيل لأجل العقار وإن قال في المنقول لا أعطى كفيل ولكن أو كل وكيل جائز القضاء عليه لا يطالب بالكفيل بل يؤخذ من الوكيل الكفيل \* ولو فعل ذلك في الدين لا بد من أن يأخذ من الموكل أيضا كفيل وليس له الامتناع من إعطاء الكفيل في الدين بخلاف ما لو كان المدعي غائبا (نوع منه) برهن الكفيل أن الألف الذي كفله به من ثمن خمر لا يقبل لانه ليس بخصم وأراد أن يحلفه ليس له ذلك لانه لم يصح الدعوى ولو صدقه يصح ويقبل لأن التناقض لا يمنع صحة دعوى الاقرار لا يرى أنه لو كفله بالألف وأقر أن لفلان عليه ألفا وأنكر المكمل عنه يجب المال على الكفيل ولو أدى الكفيل المال فأراد أن يرجع عليه بحكم الأمر فقال المطالب لو ب المال من ثمن خمر وبرهن لا يقبل \* شهدا على رجل أنه كمل بنفس رجل يعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا يعرفه باسمه يجوز له لو قال عند القاضي كفلت لرجل أعرفه بوجهه لأن الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته ويقال له أي رجل أتيت به وقلت انه هذا وحلفت عليه برئت من الكفالة وفي الصغرى يجب المدعى عليه على إعطاء الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان المدعى عليه معروفا أو لا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه

بربع للدية ويكون ذلك في مال يزيدان كان عبدا وان كان خطأ فعلى عاقلته وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمر وثمانون لزيد يضم إلى ما وجب لعبد الله فيقسم بينهما وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيقضى لعبد الله على عرو وبالقيود ان كان عبدا ويقضى بالدية على عاقلة عمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصفين ويكون الميراث بينهما نصفين أيضا وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحد منهما ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لزيد على عرو وربع الدية ولعمر وعلى زيد ربع الدية ان كان عبدا ففي مالهما وان كان خطأ فعلى عاقلتهما ولا نفى لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهما أثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقضى ههنا بشيء بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثا وان ادعى القتل عليهما أن قال أتماقتلتهما فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله بشيء من الدية ويقضى لكل واحد منهما على صاحبه ربع الدية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمر وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فقد تهاوت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى بشيء من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثا كذا في المحيط \* ولو ترك ابنا وأخا وادعى كل على صاحبه لثمة بينة الأخ وقضى عليه ولو ترك ابنين وأقام كل واحد على صاحبه وصدق الأخ أحدهما لم يلتفت إليه كذا في الكافي \* فان أقام الأخ البينة على الابنين أنهما قتلاه بعد أن أقام كل واحد من الابنين البينة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى البينة بينة الأخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان ان كان القتل عبدا وان كان خطأ فعلى عاقلتهما الدية ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وينبغي أن عنده لا تقبل شهادة الأخ ويكون الميراث بين الابنين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية وان ترك ثلاث بنين فأقام اثنان منهم البينة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بينة بذلك على الاجنبي فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بينة الابنين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث للاخوين ان كان عبدا وبالدية على عاقلته ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين المدعين نصفين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يترجح بينة الابنين على بينة الثالث ويقضى للابنين على الثالث بنصف الدية ان كان عبدا ففي مالهما وان كان خطأ فعلى عاقلته ويقضى للثالث على الاجنبي ثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وإذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فأقام الاكبر بينة على الاوسط أنه قتل الاب وأقام الاوسط على الاصغر بينة أنه قتل الاب وأقام الاصغر بينة على الاجنبي بذلك ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البينة ثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقضى للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبي بشيء والميراث بين الاكبر والأوسط نصيبان ولا شيء للاصغر كذا في المحيط \* وإذا أقر الرجلان كل واحد منهما أنه قتل فلانا وقال الولي قتلتهما جميعا فله أن يقتلتهما وان شهدوا على رجل أنه قتله وشهد الآخرون على الآخر بقتله وقال الولي قتلتهما جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا أخرا أنا قتلت وليك عبدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال أنا قتلت عبدا فله أن يقتله أيضا فلو أن الأول حين ما قال قاله أنت قتلت عبدا وحده وقتله ثم جاء آخر وقال بل أنا قتلته وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي

الله تعالى أنه اذا كان معروفا لا يطالب بالكفيل وهذا اذا كان المدعى عليه في المصر فان كان غريبا لا يأخذ منه كفيل ويجوز أن يكون الوكيل والكفيل واحدا وان أعطاه كماله لا بنفسه وامتنع من الوكيل لا يحبر ولا يامر بالملازمة وان أعطاه قتله



وكيف لا بالخسومة وانتفع من احد طلاء السائل اجبر على التكفيل وان اعطاه وكيف لا بالخسومة وكيف لا بنفس الوكيل قبل ذلك منه في سائر الحقوق ولا يقبل في الدين فان اعطاه وكيف لا بنفس الوكيل وكيف لا بالمال (٢١) المدعي به لا يقبل ذلك منه الا ان يرضى المدعي

وان كان الدعوى في عين ياخذ منه وكيف لا بالعين المدعي به او يضعه على يد عدل \* ر جلان في س غينة ومعهما متاع ثقات السفينة فقال احدهما لصاحبه ألق متاعك على أن يكون متاعى بيني وبينك أنصافا قال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد وخم لمالك المتاع نصف قيمة متاعه \* قضى دين غيره بغير أمره جاز فلواتقضى بوجه من الوجوه يعود الى ملك قاصي الدين لانه متطوع ولو قضى بامر يعود الى ملك من عاينه الدين وعليه للقاصي مثلهما \* تبرع بقضاء المهر ثم خرج من أن يكون مهر عاد الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا نسخ البيع

(كتاب الحوالة)

يعتمد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح في غيبة المحتال كالكفالة الا أن يقبل رجل له الحوالة ولا يشترط حضرة المحتال عليه لبعثها حتى لو حال على غائب فقبل بعهد ما علم بعثت ولا حضرة المحيل أيضا حتى لو قبل لصاحب الدين لك على فلان ألف فاحتل بها على ورضى الطالب بذلك وأجاز بعثت فليس له أن يرجع بعد ذلك ولو قبل للمدنون عليك ألف لفلان فاحتل بها على فقال المدنون أحلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى وانها نقل وقال الثاني نقل الدين وقال محمد نقل المطالبة ونحوه فيما اذا أمرا المحتال المحيل من الدين لا يصح عند الثاني لا تنقل الدين وصح

عند محمد لا تنقل المطالبة \* يصح ابراء المحتال والمحتال عليه من الدين وقد أحاله بدنه مقيدا للمحيل أن يرجع على المحتال عليه ولو وهبه من المحتال عليه لا يرجع المحيل على المحتال عليه والهبة كالاستيقاء والورثة من المحتال كالهبة \* وفي الخبر اذا أدى المحتال دليته الى

قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وادعى وليه العمد فله الدية في ماله استعسنا كذا في المبسوط \* ولو أقر القاتل بالعمد وادعى ولي القاتل الخطأ لاشئ لورثة المقتول كذا في فتاوى قاضيان \* فلو صدق الولي بعد ذلك القاتل وقال انك قتلت عمدا فله الدية على القاتل كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجلين أنهم ماقتلوا وليه عمدا بجديدة فأقر أحدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله وحده لا تقبل الشهادة وله أن يقتل المقر وان كان القاتل خطأ فعلى المقر نصف الدية ولا شئ على المشهود عليه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو أقر أحد المدعي عليهما أنه قتله وحده عمدا وأنكر الآخر القتل ولا بينة للمدعي كان للمدعي أن يقتل المقر كذا في المحيط \* لو ادعى على رجلين عمدا فأقر أحدهما بالخطأ والآخر بالعمد فالدية عليهما كذا في خزائن المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل ادعى على رجلين أنهم ماقتلوا وليه عمدا بجديدة وله عليهما القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربته فأخذ بأبالة صافه بقضى لولى القاتل عليه بالدية في ماله سمان في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هنا استحسن واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يقضى بشئ واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة وأقر بالخطأ كما ادعى يجب الدية ولو ادعى الخطأ عليه حافي هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ فالجواب فيه والجواب فيما اذا أقر بالخطأ سواء كذا في المحيط \* ولو ادعى العمد عليهما فقال أحدهما ماقتلناه عمدا ووجد الآخر القتل أصلا يقتل المقر ولو كان المدعي يدعى الخطأ في هذه الصورة لا يجب شئ كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو قال رجل أنا قاتل فلان وليك عمدا وقول فلان قتلنا خطأ وقال الولي للمقر بالعمد قتلته وحده عمدا فان لولى أن يقتل المقر عمدا وان ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شئ كذا في المحيط \* ولو قال أحدهما ما قطعت يده أنا عمدا وفلان قطع رجله عمدا ومات من ذلك فقال الولي لابل أنت قطعت يده ورجله عمدا وأنكر الآخر الشركة كان للولى أن يقتله وان قال الولي بل أنت قطعت يده عمدا ولا أدري من قطع رجله لا يقتل الا اذا زال الابهام بان قال تذكرت أن فلانا قطع رجله عمدا كان له أن يقتل المقر ويكون هذا عدرا حتى لو قضى القاضي بطلان حقه حين أبهم ثم تذكرو لا يعود حقه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه أن فلانا قطع يده اليمنى عمدا وفلانا قطع يده اليسرى عمدا ومات منهما فقال المدعي عليه قطع يده اليسرى أنا قطعت يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة وأنكر الآخر كان له أن يقتل المقر وان قال الولي قطع فلان يده اليسرى عمدا ولا أدري من قطع يده اليمنى الا أنها قطعت عمدا ومات من القطعين وقال المدعي عليه قطع اليد اليسرى أنا قطعت يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة لاشئ على المقر ولو قال الولي قطع فلان يده اليمنى عمدا وفلان يده اليسرى عمدا وقال المدعي عليه قطع اليد اليسرى قطعت يده اليسرى عمدا ولا أدري من قطع اليمنى الا أني أعلم أن اليمنى قطعت عمدا ومات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية استعسنا والقياس أن لا يلزمه شئ من الدية كذا في المحيط \* والله أعلم

(الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه)

لاب أن يصلح فيمادون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيان \* واذا اصطح القاتل وأولياء القاتل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان أو كثيرا وان لم يذكروا حلالا ولا مؤجلا فهو حال كذا في الهداية \* ولو كان القاتل خطأ فقال صاحبك

عند محمد لا تنقل المطالبة \* يصح ابراء المحتال والمحتال عليه من الدين وقد أحاله بدنه مقيدا للمحيل أن يرجع على المحتال عليه ولو وهبه من المحتال عليه لا يرجع المحيل على المحتال عليه والهبة كالاستيقاء والورثة من المحتال كالهبة \* وفي الخبر اذا أدى المحتال دليته الى



المحتال أو وهبه أو تصدق به عليه أو مات المحتال وورثه المحتال عليه يرجع المحتال عليه في كله على المحيل ولو أبرأ المحتال المحتال عليه برئ ولا يرجع على المحيل ولو نقد الدينانير عن الدراهم (٢٢) أو باعه بها عرضا يرجع على المحيل \* وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة

\* قال المحتال قبضت مالي لانيك  
أحلقتي بدين لي عليك وقال كنت  
وكيلي في القبض فالقول للمحيل  
\* ولو قال المحتال عليه أدبت دينك  
فلي الرجوع وقال المحيل أدبت  
ديننا لي عليك فالقول للمحتال  
عليه ولو كان للمحيل على المحتال  
عليه دين فاحال ولم يقيد به دينه  
فالدين على المحتال عليه على حاله وله  
أن يطالبه بالدين والمحتال أيضا  
يطالبه بالحوالة وإن قيدها بالدين  
الذي عليه ليس له أن يطالبه به  
\* ثم صحة الحوالة تعتمد قبول المحتال  
عليه حتى لو جاء رجل إلى رجل وقال  
أحالي فلان عليك بكذا وصدقه  
المحتال عليه وقبله صححت الحوالة  
وان كان المحيل غائبا وعلى العكس  
بان كان خط رجل بالمال عند  
رجل فاعطاه الرجل وأحاله على  
صاحب الخط والمحتال عليه غائب  
لا تصح الحوالة \* وبالدن أحال  
رجلا على ر - سل وليس للمحتال  
على المحيل دين فهذه وكالة لا حوالة  
\* المحتال إذا أخذ الخط من المحتال  
عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قبض  
للمحتال أنه مفلس فقال له المحيل  
أبعث إلى الخط الذي أخذته من  
المحتال عليه وأترك الحوالة فبعث  
بالخط ولم يقل بلسانه شيئا فصححت  
الحوالة \* ولو لم يقل أبعث الخط  
ولكن أخذ منه المال بالتغلب أو  
أدى المحتال باختياره يرجع المحيل  
بماله على المحتال عليه وعبرة  
التجريد لو أدى المحيل جاز ولا يكون  
متبرعا وان لم يقبل يحجر \* أو دعه  
عنده ألفا ثم أحاله به على غيره

على ألف دينار أو على عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك أجلا فان كان ذلك قبيل قضاء القاضى وقبل  
تراضيهما على نوع من أنواع الدية فانه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية \* وان كان القاتل حرا  
وعبد أو أمرا حرا ومولى العبد رجلا بان يصلح عن دمهما على ألف ففعل فالألف على الحر وعلى  
المولى نصفان كذا في الهداية \* ثم الصلح في فصل الخطأ ان كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية  
أو بعد تراضيهما على ذلك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به أو وقع التراضي عليه وكان  
الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وان وقع على أقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسبة كان أو يدا بيد  
وان اصطفا على خلاف جنس المقضى به وقد صالحه على أكثر مما قضى به فانه يجوز إلا أنه اذا كان  
المقضى به دراهم وقد اصطفا على دنانير أكثر منه انما يجوز اذا كان يدا بيد وان كان المصالح عليه  
فرسا أو حمارا أو عبدا ان كان ديناه فانه لا يجوز وان كان عينا يجوز وان لم يقبض في المجلس وان  
كان صالحه على أقل من المقضى به فان كان المقضى به أحدهما دنانير والاخر دراهم فانه لا يجوز  
نسبة ويجوز يدا بيد وان كان المقضى به دراهم والمصالح عليه عرضا من العرض ان كان نسبة  
لا يجوز وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اصطفا بعد  
القضاء والرضا فإذا اصطفا قبل القضاء والرضا اصطفا على مال فرض في الدية ان كان المصالح  
عليه أكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان يدا بيد وان وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم  
أو على أقل من ألف دينار أو على أقل من مائة من الأبل فانه يجوز نسبة كان أو يدا بيد وان وقع  
الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسبة لا يجوز وان كان عينا جاز ~~هـ~~ كذا في المحيط  
\* رجل قتل عبدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في  
نصيبه بخمس وعشرين وللاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية  
المشهوره هي الاولى كذا في الظهيرية \* ومن عفا من ورثة المقتول عن القصاص رجل أو امرأة  
أو أم أو جدة أو من سواهن من النساء أو كان المقتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل فلا سبيل إلى  
القصاص كذا في السراج الوهاج \* ان صالح أحد الشركاء من نصيبه على عوض أو عفا سقط حق  
الباقيين عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من المال واذا كان القصاص  
بين رجلين فعفا أحدهما فلا تخير نصف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين كذا في الكافي \* ولو  
عفا أحد الوليين وعلم الاخر أن القتل حرام عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في مال  
القاتل وان لم يعلم بالحرمه فعليه الدية في ماله علم بالقول ولم يعلم كذا في محيط السرخسي \* رجل  
قتل رجلا من ولدهما واحد فعفا الولي عن القصاص في أحدهما ليس له أن يقتله بالاخر كذا في  
الجوهرة النيرة \* اثنان عفا الولي عن أحدهما بقتل الاخر كذا في محيط السرخسي \* اذا  
قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما مولى فعفا مولى أحد المقتولين عن القاتل فلولي الاخر  
أن يقتله كذا في السراج الوهاج \* لو عفا الولي قبل موت المجرم جاز استقصاؤه بقتل قيسا ولو  
قطع الولي يد القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما كذا في محيط  
السرخسي \* رجل قتل عبدا وقضى لوابيه بالقصاص على القاتل فأمر الولي رجلا لا يقتله ثم ان  
رجلا طلب من الولي أن يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية  
ويرجع بذلك على الاخر كذا في الظهيرية \* لو عفا الولي أو الوصي عن دم الصغير لم يحز كذا

مقيدة بها فقال المودع ضاعت الدية بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب لا يبطل لوجود الخلاف \* باع  
عبدا وأحال غيره على المشتري بالثمن ثم استحق العبد وأظهر حرا وقد رفع الأمر إلى الحاكم فانه يبطل الحوالة أما اذا رد عليه بقضاء أو بغير



قضاء لا يبطل وكذا اذ هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم الى المشتري \* وفي المنتقى قال لا تخرا حلفي على فلان وسكت ثم قال لم أقبل فالحالة جائرة \* له على رجل ألف فاحاله بها ثم ان المحتمل عليه أحال الطالب بها (١٣) على الذي عليه المال برئ وان توى المال

على الذي عليه الاصل لم يعد المال اليه وان مات المحتمل عليه بلا تركه ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه وجع على الأصيل \* المحتمل أخذ الكفيل من المحتمل عليه بالمال ثم مات المحتمل عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء كفيل بامرء أو بغير امرء والكمالة حالة أو مؤجلة أو كفل حالاً ثم أجله المكفول له \* وان لم يكن به كفيل تبرع رجل ورهن له رهناً ثم مات المحتمل عليه مفلساً عاد الدين الى ذمة المحيل \* ولو كان مسابطاً على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحتمل عليه مفلساً بطلت الحوالة والثمن لصاحب الرهن \* قال الطالب مات المحتمل عليه بلا تركه وقال المحيل مات عن تركه فالقول للطالب مع حلفه \* مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتمل المال من المحتمل عليه وعلى المحيل ديون كثيرة والمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجح المحتمل بالحوالة وكذا لو قيده بدينه الذي على المحتمل عليه لو مات قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء \* والمدون أحال به طالبه على مدونه أن يؤديه من دينه الذي عليه فلم يؤد المحتمل عليه حتى مرض المحيل فاداه في مرضه ومات المحيل عن ديون ولا مال له سواء سلم المدفوع للمحتال ولا حق للغرماء في ذلك وهو غريم المحتمل عليه لا غريم المحيل والمحتال عليه باداه الدين غريم من غرماء المحيل

في محيط السرخسي \* رجل قتل عمداً فأقام أخوه المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل بينة أن له ابناً فان القاضي لا يقضي بينة الأخ ويتأني في ذلك وان أقام القاتل بينة أن له ابناً ورثه قد صالحه على الدية وقبضها منه أو أقام بينة أن الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وأنكر العفو والصلح كان القاتل أن يعيد البينة على الابن ولا يقضي على الابن بالبينة التي أقامها القاتل على الأخ ولو كان للمقتول أخوان وأقام القاتل البينة على أحدهما ان الأخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وأنكر الصلح لا يكاف القاتل بأقامة البينة وإذا لم يكاف القاتل إعادة البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى قاضي سجنان \* وإذا كان للدم وليان أحدهما غائب فادعى القاتل أن الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك فاقبله وأجبر العموم عن الغائب وإذا قضى بالعموم حضر الغائب لم يعد البينة عليه وإذا ادعى عفو الغائب ولم تكن له بينة فأراد أن يستخاف الحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف فاذا قدم حلف أقض منه كذا في المبسوط \* ولو قال القاتل لي بينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فانه يؤجل ثلاثة أيام ولا يستوفي منه القصاص للحاضر هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى أن القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر ما يرى قال وما ذكر في الكتاب أن القاضي يؤجله ثلاثة أيام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلاثة أيام شهودي غيب أو قال من الابتداء شهودي غيب فالقياس أن يستوفي منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفي منه القصاص إلا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقامها كذا في المحيط \* اثنتان شهد أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على خمسة أوجه إما أن صدقه صاحبه والقاتل جميعاً أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو على عكسه أو سكتا جميعاً والعفو واقع في الفصول كلها وأما الدية فان تصادقوا فلا شاهد نصف الدية وان كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للساكت نصف الدية وان كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي \* وان كذب القاتل الشاهد في شهادته وصدقه الشهود وعليه في شهادته فالعفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علماءنا الثلاثة وان لم يصدق القاتل والمشهد وعليه الشاهد في شهادته ولا كذبا بل سكتا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذب الشاهد كذا في المحيط \* ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو فلا يخلو أما أن يشهدا معاً ومتعاقبا فان شهدا معاً ان كذبهما القاتل بطل حقهما وكذلك ان صدقهما القاتل معاً وان صدقهما على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق أحدهما وكذب الآخر ضمن للذي صدقه نصف الدية وأما اذا شهدا متعاقبا فان كذبهما القاتل فلهما دية كاملة وان صدق أحدهما ولا شيء للآخر وكذلك ان صدقهما معاً فلا شيء للآخر وللثاني نصف الدية وان صدقهما متعاقبا فعليه دية كاملة لهما وان صدق أحدهما وان صدق الآخر وكذب الثاني وكذب الثاني فعليه دية كاملة وان صدق الثاني وكذب الأول والثاني نصف الدية ولا شيء للآخر كذا في محيط السرخسي \* ان كان الدم بين الثلاثة فشهدا ثلثان منهم على الآخر أنه قد عفا فهذه المسئلة على أربعة أوجه أما أن يصدقهما القاتل والمشهد وعليه وفي هذا الوجه بطل نصيب العافي وانقلب نصيب الشاهدين مالا وان كذباهما فلا شيء للشاهدين ويصير نصيب المشهد عليه مالا وان صدقهما المشهد وعليه وحده غرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهد وعليه ويكون ذلك للشاهدين وان صدقهما

وصار مستوفيا الذي في ذمته بدينه فلا يختص به بل يشاركه فيه الغرماء وسلم له حصته \* أحال البائع غريمه على المشتري وقبل سقط حق الحبس وأخذ المشتري المبيع قبل نقد المال الى البائع والمحتال بخلافه إذا أحال المشتري البائع على غريمه حيث لم يتمكن المشتري من



قبض المبيع قبل أخذ البائع الثمن من المحتمل عليه وفي التجريد جعل القول بالفرق قول محمد رحمه الله تعالى وعند الثاني يكال القبض في الوجهين وسقط حق الحبس فيهما \* أدى المال (٢١) في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على القابض وهو المحتمل

وان شاء رجع على المكيل وعلى هذا اذا باع الاثر المستأجر وأحال بالثمن على المستأجر ثم استحق المستأجر من يد المشتري ان شاء رجع بالثمن على المأجر وان شاء رجع على المستأجر القابض وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق \* ومن صور فساد الحوالة ما اذا شرط في الحوالة ان يعطى المال المحتمل به المحتمل عليه للمحتمل من ثمن دار المكيل لانه لا يقدر على الوفاء باللتزم بخلاف ما اذا التزم المحتمل عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه حيث نعم لانه قادر على بيع داره نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبضها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل \* قال المكيل مات المحتمل عليه بعد اداء الدين اليك وقال المحتمل بل قبله وتوى حق في الرجوع فالقول للمحتمل لنفسه بالاصل \* عن الثاني باع عبدا بالف وقبض التقابض أحال البائع غريمه على المشتري ثم مات المبيع في يد البائع أو فسخ بعيب يحكم أو بلا حكم بطلت الحوالة قال أبو الفضل هذا على خلاف الزبادات وان انفسخ بعد القبض يحكم باقرار البائع بالعيب لا تبطل الحوالة \* وان بلا حكم ولو بغير اقرار البائع لا تبطل \* أحال غريمه بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه وقبل مع الثاني وبرئ الاول \* وعن الثاني المشتري أعطى بالثمن كفيه لا فاحال الكفيل البائع على رجل فاراد البائع أخذ

القاتل وحده غرم القاتل الدية بينهم أثلاثا كذا في المحيط \* ولو شهدا على بعضهم أنه عفا عن حصته من الدية في القتل الخطأ فشهادتهما جائزة اذا لم يقبض الشاهدان نصيبهما من الدية كذا في محيط السرخسي \* قوم اجتمعوا على كلب عقور فرموه بالنبال فأخطأ نبل فأصاب جارية صغيرة فماتت وشهدة قوم أن هذا سهم فلان ولم يشهدوا أن فلانا رماه فصالح الاب صاحب السهم على كرم ثم طلب المصالح رب الصلح ان كان يعلم أن المصالح هو الجارح وأن الصبيبة ماتت من ذلك الجراحة فالصلح جائز وان لم يكن في الباب سوى معرفة السهم فالصلح باطل وان كان يعلم أن صاحب السهم هو رماه فاستقبلها أبوها ولطمها وسقطت وماتت وما يدري من اللطمة ماتت أو من الرمية فان كان صالح الاب باذن سائر الورثة تجاوزا والبدل لسائر الورثة ولا ميراث للاب وان صالح به سائرهم فهو باطل كذا في الظهيرية \* العفو لا يخلو اما ان كان عن العمد أو عن الخطأ وكل وجه لا يخلو اما ان كان عن الجنابة أو عن الشبهة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه أو عن النطق أو عن الشبهة وحدها فان كانت الجنابة عمدا ثم قال الملقطوع للقاطع عفو ذلك عن الجنابة أو عن القطع وما يحدث منه أو الشبهة وما يحدث منها يبرأ عن القطع والسرية ولو قال عفو ذلك عن القطع أو عن الشبهة لا يكون عفو عن السرية ولو مات يجب القصاص قياسا والدية استعسنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبرأ من السرية فاما اذا كان خطأ فعفا عن القتل أو الشبهة ثم سري ومات كان على هذا الخلاف وان عفا عن القطع وما يحدث منه أو عن الجنابة مع العفو عن الكل كافي العمد الآن في العمد تعتبر الدية من جميع المال وفي الخطأ من الثلث ويكون وصية للعاقلة كذا في محيط السرخسي \* امرأة قطعت يد رجل فتزوجها الرجل على ذلك فان كان القطع عمدا وقد تزوجها على القطع فان برأ من ذلك صحت التسمية وصار أرش يده مهر لها عندهم جميعا فان طلقها بعد الدخول بها أو مات عنها سلم لها جميع الارش وان طلقها قبل الدخول بها سلم لها من ذلك ألفان وخمسمائة وردت على الزوج ألفين وخمسمائة وان مات من ذلك فالتسمية باطلة عندهم جميعا ولو لمهر مثلها فان طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة ثم القياس أن يجب عليها القصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا يجب القصاص وانما يجب الدية في مالها وان تزوجها على الجنابة أو على القطع وما يحدث منه ان برأ من ذلك صار أرش يده مهر مثلها عندهم جميعا وسلم لها ذلك وان كان أكثر من مهر مثلها وان مات من ذلك بطلت التسمية وكان لها مهر مثلها وسقط القصاص مجابا بغير ثمن وان كانت الجنابة خطأ وقد تزوجها على القطع ان برأ من ذلك صار أرش يده مهر لها وان دخل بها أو مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقطت عن العاقلة وان طلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك ألفان وخمسمائة وتؤدي العاقلة ألفين وخمسمائة الى زوجها فاما اذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان لها مهر مثلها وعلى عاقلة ادية الزوج وعندها ما نصح التسمية وتصير دية الزوج مهر لها وان تزوجها على القطع وما يحدث منه أو على الجنابة خطأ ان برأ من ذلك صار أرش يده مهر لها ويسقط ذلك عن عاقلة وان مات من ذلك فان الدية تصير مهر لها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر الى مهر مثلها والى الدية فان كان مهر مثلها مثل الدية لاشك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يجيء ويذهب أو بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها أقل من الدية ان تزوجها في حال ما يجيء ويذهب فالكل يسلم لها وان حصل متبرعا بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فانه ينظر ان كانت الزيادة من مهر مثلها الى تمام

الدية الذي اشتراه من الكفيل ولم يقبضه الدية فليس له أن يأخذ الذي عليه الاصيل بالمال لم يتغير المبيع ودام على حاله \* وعنه أحال المشتري بالثمن على انسان فتبرع أجنبي بقضاه



الثمن من المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري وان تبرع عن المحتال عليه يرجع وان لم يسب من القول المتبرع وان ميتا أو غائبا فمن  
المحتال عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع \* زعم المديون أنه كان أحال الدائن على (٢٥) فلان وقيله وأنكره الطالب سأل الحاكم

عن المديون البينة على الحوالة ان  
أحضرها والمحتال عليه حاضر  
قبلت وبرئ المديون وان غائبا  
قبلت في حق التوقيت الى حضور  
المحتال عليه فان قدم وأقر بما قال  
المديون برئ والأمر بإعادة البينة  
وان الشهود ما قوا أو غابوا حلف  
المحتال عليه وان لم يكن للمديون  
بينة وطلب حلف الطالب بالله  
ما احتال على فلان بالمال حلفه  
فان نكل برئ المطالب \* أحال على  
رجل فغاب المحتال عليه فزعم  
المحتال أن المحتال عليه بحد الحوالة  
وحلف وبرهن على ذلك لا يقبل  
ولا يصح دعواه لان الشهود عليه  
غائب \* غاب المحيل وزعم المحتال  
عليه أن مال المحتال على المحيل كل  
ثمن نخر لا يصح دعواه وان برهن  
على ذلك كفي الكفالة \* ولو دفع  
المال المحتال عليه الى المحتال  
وأراد الرجوع الى المحيل فقال  
المحيل المال المحال به كان من ثمن  
نخر لا يصح وان برهن ويقال  
للمحيل أداه الى المحتال عليه ثم  
خاصم المحتال فان برهن على المحتال  
أن ذلك كان ثمن نخر يقبل ثم  
المحتال عليه بالخيار بين الرجوع  
على المحيل والمحتال \* الدائن  
احتال على رجل بالأمر المديون  
على أن يكون المديون برأ يجوز  
وكذا لو احتال على رجل على أن  
المحتال بالخيار فهو جائز وكذا ان  
أحاله على أنه متى شاعر جمع على  
المحيل جاز ويرجع على أيهما شاء  
\* احتال مالا بجهولا على نفسه بان  
قال احتلت ما يذوب لك على فلان

الدية تخرج من ثمن الزوج فانه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة  
وان كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها الى تمام الدية من ثلث ماله فبقدر ما يخرج من الثلث يسقط  
عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي الى ورثة الزوج هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته  
حتى مات فاذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف ان كان خمسة آلاف مهر  
مثلها ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف ان كانت الزيادة على مهر مثلها  
الى تمام خمسة آلاف تخرج من ثلث ماله فكذا يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وان كان لا تخرج فبقدر  
ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون الباقي الى ورثة الزوج كذا في  
المحيط \* رجل شجر رجلا موصحة ثم عفا الشجوع عن إحدى الموصحتين وما يحدث منهما مات منهما  
قال ان كان ذلك باقرار من الشاج فعليه الدية في ماله ولا يجوز العفو لانه وصية لا فاقل واذا كان ذلك  
بيينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية ان كان يخرج ذلك ثمن الثلث وان كانت  
الشجعتان عمدا والمسلية بحاله فلا شيء على الجاني لان العفو عن أحدهما عفو عنهما كذا في الظهيرية  
\* رجل شجر رجلا موصحة عمدا فعفا عنه وما يحدث منهما ثم شجعه أخرى عمدا فلم يعف عنها فعلى الجاني  
الدية كاملة في ثلاث سنين اذ ماتت منها جميعا ولا قصاص عليه فيها ولم يجز له العفو كذا في المحيط  
\* رجل شجر رجلا موصحة عمدا وصالحه المنجوع من الموصحة وما يحدث منها على مال مسمى وقبضه ثم  
شجره رجل آخر موصحة عمدا ومات من الموصحة في فعل الآخر القصاص ولا شيء على الاول وكذلك لو  
كان الصلح مع الاول بعد ما تبصره الآخر كذا في خزانة المفتين \* رجل شجر رجلا موصحة عمدا وصالحه  
منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضها ثم شجعه آخر خذأ ومات منها فعلى الثاني خمسة  
آلاف درهم على عاقلته ويرجع الاول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم كذا في المحيط والله أعلم  
(الباب السابع في اعتبار حالة القتل)

من رمى مسلما فارتد المرمى اليه ثم وقع السهم فبات فعلى الرامي الدية لو رتد المرتد عند أبي حنيفة ورجحه  
الله تعالى وقال لا شيء على الرامي كذا في الكافي \* ولو رمى اليه وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا  
شيء عليه في قولهم جميعا وكذا اذا رمى حربيا ثم أسلم كذا في الهداية \* وان رمى عبدا فاعتقه مولاه  
ثم أصابه السهم فبات منه فعلى الرامي قيمته لا مولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحه مالك الله تعالى كذا  
في الكافي \* اذا قضى القاضي بجرم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود وحاله الرمي قبل الاصابة ثم  
وقع عليه الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين \* واذا رمى المحوسى صيدا ثم أسلم ثم وقع الرمية  
بالصيد لم يؤكل وان رماه وهو مسلم ثم تجسس والعباد بالله أكل كذا في الهداية \* ولو رمى المحرم  
صيدا ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلالا صيدا ثم أحرم فلا شيء عليه كذا في الكافي  
\* والله أعلم  
(الباب الثامن في الديات)

الدية المال الذي هو بدل النفس والارث اسم للواجب بالجناية على مادون النفس كذا في الكافي  
\* ثم الدية تجب في قتل الخطا وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون  
وهذه الديات كلها على العاقلة الا في قتل الاب ابنه عمدا فانها في ماله في ثلاث سنين ولا تجب على العاقلة  
كذا في الجوهر النيرة \* وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل أرش  
وجب بالصلح فهو في مال القاتل غير أن الاول في ثلاث سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية \* وكل  
دية وجبت بنفس القتل يقضى من ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب

(٤ - الفتاوى - سادس) لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح حوالة أياضهم هذا اللفظ  
فان كانت الحوالة مطلقة والمحيل على المحتال عليه دين أو ع في يده كان للمحيل ان يأخذ منه والحوالة متى حصلت منهم ثبت الاجل في



حق المحتال عليه كفى الكفالة \* ولو كان المال حلالا على الذي عليه الأصل من قرض أو غصب فأحاله به على رجل إلى سنة فهو جائز وإن مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال (٢٦) إلى المحيل حلالا لفرق محمد بن الحوالة والكفالة فإن الكفيل إذا كفل بدين وأحال

الطالب الدين ولم يصف الاجل إلى المكفيل صار الاجل مشروطا للأصيل حتى لو مات المكفيل كان الدين على الأصيل مؤجلا وفي الحوالة متى أضاف الاجل إلى الدين ولم يصف إلى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الأصيل حتى لو مات المحتال عليه مفلسا يعود الدين إلى الأصيل حالا وفي الظهيرية احتال على أن يؤديه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع إن كان البيع مشروطا في الحوالة كفى الرهن \* وانما أعدنا المسئلة لأنه توفيق بين الروايات المختلفة \* كفل عن رجل بألف عليه بأمره فأحال الطالب غرماله به عليه على أن يؤديه من الكفالة جاز وإن أحال على الأصيل صح ولا سبيل للمحتال على الكفيل لأنه لم يضمن والمحيل والمحتال على كان النقض وبالنقض برئ المحتال عليه \* عليه مال وه كفيل فأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه برئ الأصيل والكفيل إلا أن يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة بخينئذ لا يبرأ الأصيل

(كتاب الصلح)

فيه سبعة فصول الأولى في المقدمة وهو على ثلاثة أضرب عن اقرار وانكار وسكوت والكل جائز عندنا ولا خلاف أن صلح الفضولي جائز بأن يقول الفضولي أقر المدعى

والغصة كذا في شرح الطحاوي \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الأبل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤدي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي \* وقالوا ومن البقرة مائة بقرة ومن النعم الغاشاة ومن الخليل مائة نحلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية \* ثم لا تجب الأبل كلها من سن واحد بل من أسنان مختلفة ففي الخطأ المحض تجب المائة أنحسا عشرون ابنة نخاض وعشرون ابن نخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمدة تجب المائة أربعين وأبي يوسف رحمه الله تعالى خمس وعشرون ابنة نخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة كذا في المحيط \* ودية المسلم والذمي والمستامن سواء كذا في الكافي \* ودية المرأة في نفسها وما دونها نصف دية الرجل وإن كانت جناية ليس لها أرش مقدر والواجب فيها حكومة عدل اختلاف المشايخ فيه قيل يستوي الرجل والمرأة فيه وقيل ينصف كذا في محيط السرخسي \* إن كان القتل خائفاً كان الشريك الكبير أيا كان له أن يستوفي جميع الدية حصه نفسه بحكم الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وإن كان الشريك الكبير أيا أو عمالاً لم يكن وصيا للصغير يستوفي حصه نفسه ولا يستوفي حصه الصغير كذا في المحيط \* إذا حلق شعر رأس إنسان ولم ينبت تجب فيه الدية كاملة الرجل والمرأة والصغير والكبير فيه سواء إلا أنه لا يخاطب بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فإن أجل سنة ومات المجني عليه في السنة والشعر لم ينبت لاشئ على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وفي الخابيين إذا حلقها على وجه أفسد المنبت أو نتف فافسد المنبت تجب فيها الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط \* وفي ثنتين من الأهداب نصف الدية وفي أحدهما ربع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط \* وإذا حلق لحية رجل ولم ينبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة \* ويستوي العمدة والخطأ في حلق شعر الرأس واللحية كذا في الكافي \* وإذا حلق نصف اللحية والرأس قال بعض أصحابنا يجب نصف الدية وقال بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية إذا علم أنه نصف وإن لم يعلم أن الفات كفو تجب حكومة العدل وفي فتاوى العضلى إذا نتف بعض لحية رجل تقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على الجاني بحساب ذلك كذا في الخلاصة \* وتكلموا في لحية الكومر والاصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندي وإن رحمه الله تعالى أن كان النابت على ذقنه شعرات معدودة فلبس في حلق ذلك شيء وإن كان أكثر من ذلك وكان على الذقن والحد جميعا ولا كنه غير متصل ففيه حكومة عدل وإن كان متصلا ففيه كمال الدية فإن نبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤدب على ذلك كذا في المبسوط \* وإذا نبت مكانه أبيض لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وفيد ذكر في غير رواية الأصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان خرافا لاشئ عليه وإن كان عبدا في حكومة عدل وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيها حكومة عدل كذا في المحيط \* والعقبة أبو الليث رحمه الله تعالى كان يفتي بقوله ما كذا في الخلاصة \* روى شمس الأئمة الحلواني عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة تقدير حكومة العدل في الحر أن يقوم أبيض اللحية لو كان عبدا أو أسود اللحية فيلزمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط \* وإن حلق لحية إنسان فنبت بعضها دون البعض ففيه حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي أجناس الناطق إذا طاع ضميرة امرأته أو امرأة غيره ينبت أن لا يجب شيء

عليه بسر عندي بأنك على حق في دعواك فصالحني على كذا وضمنه صح وطريق الضمان أن يقول الفضولي صالح من دعواك على كذا على أي ضمان أو على مالي أو صالحني من دعواك على فلان على كذا وأضاف العقد إلى نفسه أمواله صح



وطول الفضولي بالبدل ثم يرجع على المصالح عليه ان كان الصلح بامر والامر بالصلح والخلع امر بالضمن لعدم توقف صحتهما على الامر  
فصرف الامر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الامر بقضاء الدين ونحوه على ما عرف في (٢٧) الجامع \* ثم الصلح ان كان عن دعوى في

محدد وعلى أحد النقيضين والكيلى  
أو الوزنى كالبر والحديد لا يشترط  
قبض بدل الصلح في المجلس ثم  
المسكيل والموزون اذا كانا معينين  
أو غائبين في ملك المصالح أى المدعى  
عليه جاز ويتعلق العقد بالمسمى  
وان مشارين ولم يسم قدرهما  
جاز ويتعلق بالشار اليه فان  
موصوفان النسيئة يشترط بيان  
القدر والوصف للاجل فلو بين  
الاجل ولزم ثم وما وقع عليه الصلح  
يكون عوضا فاصح مما صلح بدلا  
ولو كان البديل دراهم يحتاج الى  
بيان القدر لا الصفة ويقع على  
نقد البلد الدراهم والدنانير عند  
الاطلاق وان اختلفت النقود  
فعلى الاغلب وان استوت لا يجمع  
بلايمان ويجوز الصلح عليهما أى  
على النقد من حالة وموجلة  
كالبيع والنقدان لو معينة  
لا يحتاج الى ذكر القدر والصفة  
لتعلق العقد بالعين قال السرخسى  
رحمه الله تعالى ان وقع على دين  
وكفل فحكمه حكم الثمن وعلى  
عين فحكمه حكم المبيع وعلى  
منفعة فكالاجارة وكل منفعة  
تستحق بالاجارة تستحق به والا فلا  
فلو صلح على سكنى دار مائة سنة  
صح وان أبدا أو حتى يموت لا كافي  
الاجارة وان فى دار فصال على بيت  
منها أو من غيرها صح وقد مر فى  
الدعوى وان الدعوى فى دين  
فصاله على بعضه جاز ولم يكن له  
طلب الباقي بالحجة \* فى يدورثة دار  
وأحدهم حاضر ادعى رجل حقا  
فيه فصالحه الحاضر جاز وهو

فى الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فحين قطع قرون امرأة أو خلق شعر رأس جارية  
وذلك ينقضها قال لاشئ عليه الا أنه يؤدب كذا فى الظهيرية \* واذا جبر جلا حتى سقطت اللحية  
تجب دية كاملة لاجل اللحية كذا فى المحيط \* ولو خلق الشارب فلم ينبت تجب حكومة عدل كذا  
فى فتاوى قاضى خان \* وهو الاصح كذا فى محيط السرخسى \* وفى جنبايات الحسن واذا خلق  
اللحية مع الشارب لا يدخل ضمن الشارب فى ضمن اللحية كذا فى المحيط \* وذكر فى الهارونى  
لو خلق رأس رجل فقال كان اصالح فلم ينبت عليه من الدية بقدر ما زعم الخالق أنه كان فى رأسه من  
الشعر وكذا اللحية لو خلقها وقال كان كوسجالم يكن فى عارضه شعر وكذلك فى الحاجبين والاشعار  
كان القول قوله مع يمينه الا أن يقيم المجنى عليه اليقينة أنه كان معها كذا فى محيط السرخسى \* وفى  
الاذنين الشانصتين فى الخطا الدية كذا وفى احدهما نصف الدية واذا بيسست الاذن وانخسفت ففيها  
حكومة عدل كذا فى المحيط \* واذا ضرب اذن انسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة  
ذهاب سمعه أن يطلب غفلة فينادى فان أجاب علم ان سمعه لم يذهب كذا فى الظهيرية \* وفى العينين  
اذا فقتنا خطأ كمال الدية وفى احدهما نصف الدية وكذلك اذا لم تنفقا أو لکنهما انخسفتا وذهب  
بصرهما وهما قائمتان يجب كمال الدية فهما ونصف الدية فى احدهما كذا فى النخسيرة \* وفى عين  
الاعور نصف الدية كذا فى الظهيرية \* ولو قطع الجفون باهداب ففيه دية واحدة كذا فى  
الهداية \* وفى قطع الجفون التى لا شعور عليها حكومة عدل وان كان الجانى على الاهداب واحدا  
وعلى الجفون واحدا كان على الذى جنى على الاهداب تمام الدية وعلى الذى جنى على الجفون  
حكومة عدل كذا فى المحيط \* وفى قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالان من  
الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا فى فتاوى قاضى خان \* فى  
المنتقى اذا جنى عليه فصار لا يتنفس من أنفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة عدل كذا فى  
النخسيرة \* وفى شرح الطحاوى اذا قطع المارن ثم الانف كان قبيل البرء تجب دية واحدة  
وان كان بعد البرء تجب الدية فى المارن وحكومة عدل فى الباقي كذا فى المحيط \* وفى الاصل اذا كسر  
أنف انسان ففيه حكومة عدل كذا فى النخسيرة \* ضرب أنف رجل فلم يجد شمر رائحة طيبة  
ولارائحة كريمة ففيه حكومة عدل كذا ذكر فى نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى \* وذكر  
فى جنبايات أبى سليمان اذا أقر الضارب بذهاب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القدرورى وبه  
يفى ثم طريق معرفة ذهاب الشم أن يختبر بالروائح السكرية كذا فى الظهيرية \* وفى الشفتين  
كمال الدية وفى احدهما نصف الدية العليا والسفلى فى ذلك سواء كذا فى المحيط \* وفى أذن الصغير  
وأفنه دية كاملة كذا فى السراج الوهاج \* ويجب فى كل سن نصف عشر الدية ويستوى فى ذلك  
الانياب والضواحك والنواجذ والطواحن هكذا فى المبسوط \* وليس فى نفس الاذى شئ من  
الاعضاء يزاد أرشده على دية النفس الا الاسنان كذا فى خزائن المقنين \* حتى لو كانت ثمانية  
وعشرين فعليه أربعة عشر ألفا وان كانت ثلاثين فخمسة عشر ألفا كذا فى الظهيرية \* وان كانت  
اثنين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة أخماس دية يؤدى ذلك فى ثلاث سنين فى  
السنة الاولى سنة آلاف درهم وستمائة وستة وستين وثلاثين وفى السنة الثانية سنة آلاف درهم  
وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثون وفى الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير فى المنتقى  
كذا فى المحيط \* ومن قلع سن رجل فنبئت مكانها أخرى سقط الارش هذا عند أبى حنيفة رحمه الله

متبرع لا يرجع به على الغائب لى راضى المصطفى وان صالح على أن يكون حقه لالا الورثة الاخرى قام مقام المدعى على جهة المدعى فان  
برهن المدعى أخذه خاصة وان لم يكن له بينة يرجع بحصة سائر الورثة على المدعى كالأشترى عيذا من رجل هو غيب فى يد آخر ان أثبت ذلك



بالينة على الغاصب سلم له وان عجز يرجع على البائع بالثمن (الثاني في الدين) ادعى ألف درهم فصالحه على عشرة ذنانير الى شهر  
يجز \* ادعى ألف درهم سود حاله فصالحه (٢٨) منكر على ألف جيات الى سنة أو ألف جيات الى سنة فصالحه منكر على ألف

سود حاله لم يجز لانه يعاوضه الجوده بالاجل وانه حرام \* ادعى ألف درهم الى أجل فصالحه على ألف جيات حاله جاز لانه برأ من المدعي عليه كلو ادعى ألف جيات حاله فصالحه على ألف سود أو أقل حال أو مؤجل جاز ويكسبون برأ من المدعي \* باع عبدا بالف سود فصالحه على ألف ومائة تنه رجعة لم يجز وكذا اذا صالحه على كيلي أو وزني موصوف لانه يبيع لانه قبول بالدين ويبيع ما ليس عنده لا يجوز وان نقد في المجلس وان ذكر شرائط السلم لان رأس المال دين \* له على آخر ألف غلة فصالحه على نصفها جيات انقدها اليه لا يجوز وفي قول الثاني رحمه الله تعالى الاول يجوز وان تفرقا قبل قبضه فله جسمائة \* فلو صالح عن ألف على مائة على ان يبيع به ثوبا لا يصح لانه صفقة في صفقة \* له على آخر ألف فصالحه على عبد عي جاز فالخامس أن الصلح على أجود أنقص قدرا من حقه لا يجوز وان على المثل أو أقل قدرا وجوده حاز \* له على آخر ألف فدفع المديون اليه نصفان جهة الصلح بلفظ الصلح ثم أراد الاسترداد لذلك وان كان أعطاه قرضا لا يملك الاسترداد \* وعن الثاني ادعى عليه ألفا فانكر فصالحه على مائة أو ادعى المديون القضاء فانكر الطالب فصالحه على مائة جاز وبرئ عن الباقي سواء قال أبرأك عن الباقي أو لا لكن لا يسبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا

تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليه الارش كذا في الجوهرة النيرة \* وان نبتت الاخرى سودا ببق الارش على حاله كذا في المحيط \* ولو قلع سن غسيره فردها صاحبها مكانها ونبت عليها اللحم (١) فعلى القالع كمال الارش كذا في الكافي \* لو ضرب سن انسان ففصله فاجل فان انخضر أو احمر تجب دية السن جسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب دية السن اذا قامت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فات جاله فكذلك فان لم يكن واحدا منها ففيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضخان \* فان قال الضارب انما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب بالقول قول المضروب مع عينه الآن يقيم المضارب البينة على ما ادعى كذا في المبسوط \* وفي سن المملوك اذا اصفر تجب حكومة العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه في الاصفر ارتجب حكومة العدل حوا كان أو مملوكا واذا ضرب سن رجل فاسود السن بضربه ثم جاء آخر ونزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني حكومة عدل كذا في المحيط \* وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل يقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان وقيل ان قدر على أداء أكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وان عجز عن أداء الاكثر يجب كل الدية كذا في الكافي \* قالوا والاول اصح كذا في المحيط \* والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى المجني عليه ذهاب الكلام يستغفل عنه حتى يسمع كلامه أو لا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط \* ولو قطع لسان صبي ان استهل تجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* وفي الايمن كمال الدية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط \* وفي اليدين اذا قطعنا خطأ كمال الدية وفي احدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين أكثر بطش من الشمال كذا في الذخيرة \* والاصل في الاطراف أنه اذا فوت جنس المنفعة على السكال أو زال جلالا مقصودا في الادعى على السكال يجب كل الدية كذا في الهداية \* وفي يدا الخنثى ما في يد المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة كذا في السراج الوهاج \* وفي كل اصبع من اصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفصل ففي أحدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي أحدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية \* وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة \* وفي اليد السلاء حكومة عدل كذا في المحيط \* واذا قطع الكف مع بعض الاصابع أو مع كل الاصابع أجمعوا على أنه لو قطعه والاصابع كلها فاقعة في الكف أن الكف يجعل تابع للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع أنه يجب ارش الاصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء وأما اذا كان على الكف اصبعان أو اصبع واحد أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل الكف تبعا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* واذا ضرب رجل على يد رجل فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزائنه المقتنين \* وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشل ما بقى من

(١) قوله فعلى القالع كمال الارش لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لاشي عليه كما لو نبتت كذا في البر المختار اهـ مصححه بخرأوي

\* له عليه ألف مملوءة الوزن فاذا أهلتها بجمولة الوزن لا يصح ولو على وجه الصلح يجوز ويحمل على أنه أقل  
\* قضى دينه دراهم فقال الدائن انه زيف فقال أنفقها فان لم ترجع فردها الى فأنخذها على هذا الوجه ولم ينق له الرد بخلاف ما اذا اشترى



بازية فوجدت فيها فقال البائع عرضها على البيع فانفق البيع والاردها على فلم يثقل البيع لا على الرديء العرض لان العرض دليل الرضا \* وفي البيوع اقتضى من رجل الفوا انفقها ثم ردت عليه بالزيادة وهو لا يعلم (٢٩) له أن يردها وان علم أنه زيف ولم يرد عليه

لا شيء له عفو لهما وقال الثاني يرد مثلها \* اشترى منه بدراهم بخارية أو استقرض منه دراهم بخارية ولقيه في بلد آخر ولا يقدر على البخاري أجل مدة ذهابه ويستوفيه منه بكفيل \* عليه دين فأعطاه في الطريق في وقت غلبة المصوص ان استولى المصوص له الامتناع عن القبض لانه كالتاوي \* باع ابريهما وسلمه ثم جاء المشتري زاعجا نعتانه ان كان مما يدخل بين الوزين أو يكون بسبب الهواه يلى الطلب وان أكثر ان سبق من المشتري اقرار بقبض حقه لا يملك المبعوى والامنع من الثمن فقدر النقصان أو رجع ان قبل نقد الثمن أو بعده

### (نوع في المشترك)

له عليه ألف الى سنة فصالحه على أن يعطى بها كفيل أو يؤخره الى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيل فأعطاه كفيل آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخره سنة يجوز ولو صالحه على أن يعجل له نصف المال على أن يؤخر عنه مابق الى سنة أخرى وقبل حله استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل وكذا لو وجد زبوا أو ستوقه \* وان صالحه على عبد فوجد به عيبا فرده ان عاد اليه بالفسخ يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالمال حال وكذا لو كان بالمال كفيل أو رهن في يد المرن فالرهن والكفيل على حاله ولو جعل دينه حال فهو حال وليس بهل لان الاجل حق المطلوب وقد أبطله وكذا لو قال أبطلت الاجل

الاصبع أو اليد كلها الاقصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي أن تجب اليد في المفصل الا على وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الذخيرة وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع عن رجلين فقطع أحدهما ابهام القاطع وقطع أجنبي آخر الاصابع البواقى ثم ان المقطوعة يده الذي لم يقطع أصلا قطع الكف ولا أصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالقاضي يقضى على القاطع اليدين بدية يد واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص أخماسا ويغرم الاجنبى لقاطع اليدين أربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة أيديهما على قطع الكف ثم أخذت اليد فسميت بينهما أخماسا ثلاثة أخماسها الذي لم يقطع ابهام وخمسها الذي قطع ابهام وان بدأ الاجنبى فقطع أصبعين أصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي القصاص بعد ذلك أصبعين أصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبى فقطع أصبعين أصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من أصابع القاطع قطع الكف وعليه الاصبعان فان القاضي يقضى على القاطع بدية يد واحدة وبها الذي قطع الكف وثلاثة أرباعها الذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحب القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهما أثمنا ثلاثة أثمنا القاطع الاصبع وللآخر خمسة أثمنا كذا في المحيط \* وفي الآية حكومة عدل والظفر اذا نبت كما كان لا شيء فيه كفى غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على عيب حكومة دون الاول كذا في خزانة المفتين \* وفي الرجلين كمال الدية في الخطأ وفي احدهما نصف الدية كذا في المحيط \* وفي يد الصغير ورجله حكومة اذا لم يمسه ولم يقد عدل ولم يجر كهما ما اذا كان يجر كهما ففيهما دية كاملة كذا في السراج الوهاج \* وفي قطع الرجل العراه حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قطع الرجل خطا من نصف الساق تجب الدية لاجل التقدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة \* وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سامان عن محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحج قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظما من انسان بدا أو رجلا أو غير ذلك وبرأ وعاد كهيته فليس فيه عاقلة فان كان نقص (١) أو عثر ففيه من عقابه بحساب ما نصح عن كذا في المحيط \* وفي الضلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة \* وفي ثديي الرجل حكومة وفي حلمته حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية \* وفي احدي ثديي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط \* وفي ثديي المرأة الدية وكذا في حلمتي ثدييها وحدهما في احدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثديي المرأة اذا قطعتهما او الصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية \* وفي ثديي الخنثى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في ثديي المرأة وعندهما نصف ما في ثديي الرجل ونصف ما في ثديي المرأة كذا في السراج الوهاج \* وان ضرب على الظهر ففان منقعة الجماع أو صار أحلب تجب دية النفس كذا في فتاوى قاضيان \* واذا لم يجد به ولم يمنعه عن الجماع فان بقي للجراحة أو فسيه حكومة عدل كذا في المحيط \* وان لم يكن فيه أثر الا ضرب فلا شيء وقال آخرون الطيب كذا في خزانة المفتين \* وصدر

(١) قوله أو عثر بالعين المهملة ثم الشاء المثلثة أي انجبر على غير استواء في القاموس اه بحر اوى

أو تركته أو جعلته حالا أو قال برئت من الاجل بالضم لم يبطل فلو قال أبرأ قلت أو برئت من الاجل بالفتح بطل الاجل \* ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يبطل \* ادعى عليه ألفا فانكر ثم صالحه على أن يباعه بها عبدا فهو اقرار بالمال بخلاف ما اذا صالحه على هذا العبد فانه لا يكون



اقراراً بالمسألة وكله بشرعاً بغيره على أن الأمر بالخيار فاشترى كذلك ثم قال الأمر للوكيل رد الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسقط لانه  
أمر بالنقض فلا يكون نقضاً وقوله لا حاجة (٣٠) لي استغناء منه فلا يكون نقضاً \* بأعاس رجل عبد لهما بألف فأقر أحدهما

أنه كان المشتري عليه خمسمائة  
قبل البيع برئ المشتري من حصة  
المقر ولا شيء عليه لشريعه  
بخلاف ما لو قبض منه شيئاً فإنه  
يشاركه فيه ولو أبرأه من نصيبه أو  
وهبه أو جنى عليه جناية موجهة  
للدرش حتى سقط الدين لم يكن  
لشريكه الرجوع وكذا لو صالحه  
عن العمد الموجب للقصاص على  
مال ولو أفسده من أعتاق حتى صار  
مستوفياً ففي رواية أبي سليمان  
لا يشاركه بخلاف وفي رواية  
أبي حفص يشاركه عند محمد رحمه  
الله تعالى كولو غصب منه شيئاً  
يساوي حصته \* ولو كان لهما  
على امرأة دين فزوجها أحدهما  
على حصته لا يشاركه الآخر ولو  
استقرض أحدهما أو اشترى بعد  
ثبوت الدين لهما يشاركه الآخر  
وان أراد أحدهما أن يستوفي  
حصته على وجه لا يكون للشريك  
الآخر المشاركة معه يبيع الدار  
من المدون كذا من زبيب بمقدار  
ما ينقصه من الدين ثم يبرئه عن نصف  
الدين القديم يأخذ منه من  
الزبيب فلا يشاركه فيه لعدم  
الشركة فيه

نوع فيما يشترط قبضه في

(المجلس)

صالح من دعوى الدين على دراهم  
وافترقا قبل قبض بدل الصلح يجوز  
لانه ان عن اقرارا فافترقا عن عين  
بين برعهما وان عن انكار في زعم  
المدعى كذلك وفي زعم المدعى عليه  
بدل المال لاسقاط الدين وقبض  
البدل في معاوضة بنقد لا لسقاط

المرأة اذا كسر وانقطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة \* وفي الذك كركال الدية وفي ذكر الخصى  
حكومة عدل عندنا سواء كان يضر أو لا يضر ويقتدر الخصى على الجماع أو لا يقدر وهو الحكم  
في ذكر العنين وأما ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر  
الخصى وذكر العنين كذا في الذخيرة \* واذا قطع الحشفة يجب كمال الدية فان جاء وقطع ما بقي  
من الذك كان كمن كان قبل تحلل البرء تجب دية واحدة ويجعل كأنه قطع الذك مرة واحدة وان  
تحلل بينهما يبرء يجب كمال الدية في الحشفة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية \* وفي الانثيين  
كمال الدية كذا في المحيط \* واذا قطع الذك كركال الانثيين من الرجل الصحيح خطأ أن بدأ بقطع الذك كرك  
ففيه ديتان ولو بدأ بالانثيين ثم بالذك كرك في الانثيين الدية كاملة وفي الذك كرك حكومة عدل وان  
قطعهما من جانب الفخذ معاقب عليه ديتان كذا في الذخيرة \* ولو قطع إحدى اثنيهما فانقطع ماؤه  
ففيه الدية ولا يعلم ذلك إلا بأن يقر الخاني به كذا في خزائنه المفتين \* وفي الانثيين اذا قطعنا خطأ  
كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المحيط \* ولو طعن بطنه بمرح فصار بحال لا يستمسك  
الطعام ففيه الدية كذا في الخلاصة \* ولو طعن بمرح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام بحوقه  
فعليه دية كاملة وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيه الدية كذا في فتاوى قاضيان  
\* ولو قطع فرج امرأة وصار بحال لا يستمسك البول ففيه الدية كذا في الخلاصة \* واذا قطع  
فرج امرأة وصار بحال لا يستطيع وقاعها ففيه الدية كذا في خزائنه المفتين \* واذا ضربت امرأة  
فصارت مستحاضة ينتظر حولان برئت والا بقضى بالدية وفي مسألة سلس البول يجب أن ينتظر  
حولاً أيضاً بخلاف مسألة الطعن في البطن كذا في المحيط في المتفرقات \* وان أفضى امرأة فلا  
تستمسك البول ففيها الدية وان كانت تستمسك فهو جائفه يجب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى  
قاضيان \* رجل جامع صغيرة لا يجماع مثلها فانت ان كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان  
كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة \* عن ابن درسم عن محمد  
رحمه الله تعالى رجل جامع امرأة ومثلها يجماع فانت من ذلك فلانني عليه وقال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى اذا جامع امرأة فذهبت منها عين أو أفضاها أو ماتت فهو ضامن قال محمد رحمه الله تعالى  
يضمن في هذا كله الا الاضمار والقتل من الجماع قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حكا  
هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أيضاً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* عن  
الفقيه أبي نصر الدبوسي اذا دفع أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتعزير  
وعن أبي حفص ان عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية \* ولو دفع امرأة ولم يدخل بها فذهبت  
عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب  
لها مهران كذا في المحيط \*

(فصل في الشجاج) موضع الشجة الرأس والوجه الى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة  
كذا في خزائنه المفتين \* والمحيان من الوجه عندنا كذا في الهداية \* (الشجاج عشرة) الحارصة  
وهي التي تخرج الجلد أي تحمسه ولا تخرج الدم والدائمة وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في  
العين والدائمة وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد أي تقطعه والمتلاحة وهي  
التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي التي تصل الى السمحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم  
الرأس والموضحة وهي التي توضع العظم أي تبينه والهائمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي

كفي لا يشترط الخلع والعتق على مال \* وان وقع من دراهم في الذمة على دنانير أو عكسه يشترط قبض البدل  
في المجلس لانه صرف مال فان وقع من دنانير في الذمة على دنانير أقل لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق وأخذ الباقي وان وقع عن



دراهم لا يعرفان وزتها فاصححها على  
نوب أبو بر جاز وان على دراهم  
لا يجوز قياسا كافي البيع ويجوز  
استحسانا لجسوازه فيما اذا كان  
المصالح عنه أكثر أو مثله وفساده  
فيما اذا كان أقل فصح من  
وجهين وفسد من وجه فبرح  
الجواز وفي البيع الجواز في وجه  
والفساد ففيهما فبرح المفسد وان  
وقع من دراهم في الذمة على كبر  
معين وتفرقا قبل قبض السكر جاز  
لانه اشترى بالدراهم التي على  
المطلوب كرامعيها وتفرقا قبل قبضه  
وان وقع عن كبر في الذمة على  
عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز  
وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل  
لان من عليه صار مشترى بالسكر  
لذي عليه بالعشرة \* له عليه ألف  
صالحه على مائة الى شهر وعلى  
مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح  
للهالة المحطوط لانه على تقدير  
لا عطاء تسعمائة وعلى تقدير  
عدمه ثمانمائة \* من له الجياد  
عطى الجودة بمن عليه أو أبرأ عنها  
ازقاذا صالح عن جياد على نهج  
جوز ويجعل عطيا بصفة الجودة  
مصارفة ولا صلح لعدم جوازه  
وعن محمد وجه الله تعالى له عليه  
ف فقال الدائن ان دفعت نصفها  
لنصف الباقي مؤخر عنك سنة  
لا فالألف عليك حاله جاز قال أبو  
الفضل هذا على خلاف جواب  
لاصول \* وعن الثاني رحمه الله  
على عليه ألف حاله قال يعمل لي  
مائة منها أو أتبريء من الباقي  
ان أعطاه قبل التفرق فهو بريء

(۱) قوله ولم يذكروها محمداً وكذا لم يذكروا الحارصة لأنها لا يبق لها أثر في الغالب وما لا أثر لها لا يحكم لها فمكان عليهم أن لا يذكروها لكسبهم تأويلاً بما في غالب الكتب اهـ بحر اوى

والأبطل الصلح \* وعن الإمام له على آخر ألف صلحه على تسعمائة على أن يعطيه اياه قبل الليل فلم يعطه حتى ذهب الليل فالصلح تام وليس عليه التسعمائة وعنه انه اذا لم يعطه في هذا الوقت فالمال عليه على حاله ويكون على ما شرطه و يجوز الاعتراض عن الاجل بين المكاتب



والمولى حسنى لو قال لمولاه زدنى فى الاجل - حتى أزيدك فى البذل أو قال احطط عني من بدل الكتابة كذا حتى أتوك حتى فى الاجل وأجعل لك البذل صح ولا يجوز الاعتياض عن الاجل (٣٢) بين الحرين ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والمكاتب \* الصلح عن

الشفعة باطل وبطل الشفعة وفي  
الكفالة بالنفس روايتان في بطلان  
الكفالة في رواية أبي حفص  
يبطل وبه يفتي وقد مر \* المسروق  
منه صالح السارق على أن يعطيه  
مائة درهم على أن يقر بالسرقة  
ان كان المسروق قائما يصح والا  
فلا \* وعن الثاني برهن الطالب  
أنه صالح من الذي عليه على مائة  
وثوب وبرهن المطلوب على أنه  
أبرأ من الدين أقضى ببرهان  
الطالب لانه يقبل في حق الثوب  
فيقبل في حق المائة أيضا \* ولو  
برهن على الصلح على مائة وبرهن  
المطلوب على البراء فبرهان  
المطلوب أولى لاثباته البراء قال  
أبو الفضل في المسئلة الأولى بينة  
الطالب تقبل في حق الثبوت  
وبينة المطلوب في حق البراءة  
فحكم بالثوب لالمائة \* المدينون  
بالالف برهن على أن الطالب  
صالحني على أربع مائة على أن  
أودعها اليه وأبرأني من الباقي  
وقال الطالب أبرأتك عن  
خمس مائة وصالحني على خمس مائة  
وبرهنا ووقفنا واحدا أو وقتين  
أولم يوقفنا لينة للمطلوب في جميع  
ذلك وعن محمد رجه الله تعالى قال  
لغيره حططت عنك خمس مائة  
من الالف التي عليك على أن  
تعطيني الخمس مائة الباقية أول  
الشهر وقال المدينون حططت بهير  
شيء فالتسول للمطلوب لا قسار  
\* وعن الثاني ادعى دارا في يد  
رجل فصالحه على مال وسلم البدل  
ثم برهن المدعي عليه أن الدار له

ما بين قرني المشجور وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خير المشجور ان شاء اقتص وبدامن أي جانب  
شاء حتى يبلغ مقدار طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكن وان شاء أخذ الارش وان كانت أخذت  
ما بين قرني الشاج أيضا وبفضل فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان  
كانت في طرف لرأس المشجور وهي تأخذ من جهة الشاج الى قماء فان شاء أخذ الارش وان شاء  
اقتص الى مثل موضعها من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جهة المشجور الى قماء ولم يبلغ من  
الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص مقدار منجته الى حيث يبلغ وبدامن  
أي الجانبين كذا في النخيرة والمحيط \* شجرة عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء شجرة دية كاملة في  
ثلاث سنين وان تحلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن  
شجر جلام موضحة فذهب عقله أو شعر جميع رأسه فلم ينبت دخل ارش الموضحة في الدية ولم يدخل  
ارش الموضحة في غير هذين وان تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه ارش الموضحة ودخل فيه  
الشعر وهذا اذا لم ينبت شعر رأسه أما اذا نبت ورجع كما كان فلا يلزمه شيء هكذا في الجوهر النيرة  
\* ولو شجر رجلا في حاجبه موضحة خطا أو سقط فلم ينبت كل عليه نصف الدية ودخل ارش الموضحة  
في ذلك كذا في السراج الوهاج \* وان ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية  
قالوا هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشجرة تدخل في  
دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في الهداية \* ومن شجر رجلا موضحة عمدا فذهبت  
عيناه فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتجب الدية فيهما وقال في الموضحة  
القصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة  
والعينين كذا في الكافي \* رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجره موضحة انسان متعمدا قال  
محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت أن يقتص مني ليس له ذلك وان  
كان الشاج أيضا أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي \* وفي واقعات الناطق موضحة  
الاصلع أنقص من موضحة غيره فمكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمية يستويان وفي المنتقى شجر  
رجلا أصلع موضحة خطا فعليه للشجرة أرش دون الموضحة في ماله وان شجره هاشمية ففيها أرش دون  
أرش الهاشمية على عاقلته كذا في المحيط \* والله اعلم

(الباب التاسع في الامر بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها)

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلاقصاص فيه ولا تارمه الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يرقأ عينه ففعل فلا ضمان في الوجهين كذا في الظهيرية \* في المنتقى رجل قال لغيره اقطع يدي على أن تعطيني هذا الثوب وهذه الدراهم فععل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط \* ولو قال بعث دمي منك بفلس فقتله يجب الفصاص كذا في الظهيرية \* رجل قال لا آخذ من ابني أو أقطع يدا ابني وهو صغير يجب عليه الفصاص وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أستحسن في ذلك وأغرمة الدية ولو قال اقتل عبدي أو أقطع يده ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقعيات الحسامية \* ولو قال اقتل أخى فقتله والا سراً ورثته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أستحسن أن آخذ الدية من القاتل ولو أمره أن يشبهه فشيءه فلا شيء عليه فان مات كان عليه الدية كذا في الظهيرية \* لو قال لرجل اقتل أبي فقتله فعلى القاتل الدية لانه ولو قال اقطع يد أبي ففعله فعليه الفصاص كذا

لا يقبل وان برهن على أنه كان اشتراها من المدعي قبل الصلح بطل الصلح وردبها اذ كل صلح وقع بعد  
الشراء لا يصح وان كان شراء بعد شراءه الثاني أحق وان برهن المدعي عليه بعد الصلح على أنه كان له الحصة قبل ذلك يصح الاول ويبطل الثاني في



وكل صلح بعد صلح فالاول صحيح لا الثاني \* ادعى ديناً أو عيناً على آخر وصالحا على بدل وكتباً وثيقة الصلح وذكرا فيها صالحا عن هذا المدعى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة من الوجوه ثم جاء المدعى (٢٣) يدعى عليه بعد الصلح دعوى آخر بان كانت

المدعية مثلاً امرأة ادعت داراً وجرى الحال كذا ذكرنا ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا يسمع لأن البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقاً ولا مانع من أن يدعى واحداً أو يصلح عنه وعن جميع الدعاوى واختار شمس الاسلام أن الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسد لا يصح لأن المدعى في زعمه يأخذ بلاعباً ادعاء فلا بد من صحة الدعوى ليثبت في حقه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه ولا يصح والذي يمكن تصحيحه كما ذكرنا الحد أو غلط في أحد الحدود يصح \* وفي نظم الفقه أخذ سارقاً في دار غيره فأراد دفعه إلى صاحب المال فدفعه السارق ما لا على أن يكف عنه بطل ويرد البذل إلى السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة يرقى من الخصومة بأخذ المال وحده السرقة لا يثبت من غير خصومة فصح الصلح \* له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطفا على أن يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء هو والا آخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء لا معاً ما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح \* والعطاء الذي جعله الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجهه غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بحرمان المستحق واثبات غير المستحق في مقامه \* اشترى

في الواقعة الحسامية \* رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه قيمته كذا في الظهيرية \* في المنتقى رجل قال لا تخربن علي فرماه بحجر فخرجه جرحاً يعاش من مثله ويسمى جانياً ولا يسمى قاتلاً ثم مات من ذلك فلانق على الجاني وان جرحه جرحاً لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانياً فعليه الدية ولو قال ابن علي فقتله بالسيف لم تقتل منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في المحيط \* ولو أمر صبي صبياً بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المأمور عبداً يرجع مولى العبد يدفع على الامر كذا في شرح الزيادات للعتابي \* رجل أمر صبياً بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة على عاقلة الامر كذا في خزائن المفتين \* وان كان المأمور عبداً محجوراً صغيراً أو كبيراً يخير مولا بين الدفع والفداء وأياما اختار رجوع بالاقل على الامر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو أمر بالغ بالغ بذلك كان الصهان على القاتل ولا شيء على الامر كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أمر صبياً بقتل دابة انسان أو يخرق ثوبه أو يأكل طعامه ففعل فصحته على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الامر ولو أمر الصبي بالغ بذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبداً ما ذنوا أمر صبياً بخرق ثوب انسان أو أرسل صبياً في حاجته فعذب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الامر ولو أمر بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر كذا في فتاوى قاضيان \* عبداً ذنوا صغيراً أو كبيراً أمر عبداً محجوراً أو ما ذنوا صغيراً أو كبيراً بقتل رجل فقتله وخبر المولى بين الدفع والفداء رجوع بالاقل في رقبة الامر كذا في المحيط \* وان كان الامر عبداً محجوراً والمأمور كذلك واختار مولى القاتل الدفع أو الفداء لا يرجع على مولى الامر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الامر صغيراً ههنا لا يؤخذ به بعد العتق أيضاً وان كان المأمور حراً صغيراً والامر عبداً محجوراً تجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجع على مولى العبد لاني الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيادات للعتابي \* مكاتب صغيراً أو كبيراً أمر عبداً محجوراً أو ما ذنوا صغيراً أو كبيراً بقتل رجل وقتل ودفعه مولا أو فداء يرجع على المكاتب بقيمة العبد الآن تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم فيئذ يرجع بعشرة آلاف درهم الا عشرة فان عجز المكاتب كان لمولى القاتل أن يبيع مولى المكاتب واطالبه ببيعه وان أعتق بعد ما عجز أو قبل العجز فان شاء مولى العبد المدفوع اتبعه المعتق بالاقل من قيمة عبده ومن قيمة المعتق وان شاء اتبعه المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط \* وان كان الامر مكاتباً صغيراً أو كبيراً والمأمور صبي حراً تجب الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة على المكاتب بالاقل من قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنابه المكاتب كذا في شرح الزيادات للعتابي \* فان عجز المكاتب ورد في الرق فان كان عجز قبل أن يقضى العاصي بقيمة للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وان كان عجز بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة للعاقلة قبل الاداء فعل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل حقهم عنه في الحال وتأخر إلى ما بعد العتق وعلى قولهم لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا في المحيط \* وان عجز بعد القضاء وأدى شيئاً من ذلك فنادى يسلم لعاقلة القاتل وما لم يؤد بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يبطل لكن يباع بما بقي من دينهم (١) الآن يفديهم المولى كذا في شرح

(١) قوله الآن يفديهم أي يعدهم العدة والضمير للعاقلة ولو قال الآن يعده أي العبد لكان أظهر اهـ مصححه

(٥ - (الفتاوى) - سادس) نصف عبد مشترك فطلب الشر يك شفعة من المشتري وطن المشتري أن الشفعة بالخلاط بآية فيه أيضاً وصالح على أن يعطيه نصف مشتراه بنصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار يبيع بالمرأضة \* اتهم



بسرقه وجبت فصالح ثم زعم أن الصلح كان نحو ما على نفسه ان في حبس الوالي يصح التسوي لان الغالب أنه حبس ظلما وان في حبس  
القاضي لا يصح ويصح الصلح لان الغالب (٣٤) أنه يحبس بحق \* الصلح الفاسد كالبيع الفاسد يتمكن كل منهما من الفسخ

\* ادعى عليه ألفا فانكر وأعطاه  
نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المدعي  
استرداده ذلك وان كان مكان  
النفس عرض لأعلاك الاسترداد  
فالحاصل أن كل ما للمدعي حق  
الاخذ يتمكن من استرداد المدعي  
ما لم يدكر لفظ الصلح أو يدل عليه  
القرينة لان في زعم المدعي أنه أخذ  
حقه فكيف يكون صلحا  
وملا يتمكن المدعي من أخذه  
كالعرض يكون صلحا بالتعاطي  
\* ادعى عليه ألفا فانكر فصول  
على شيء ثم برهن المدعي عليه على  
الايفاء أو الإبراء لا يقبل وان ادعى  
عليه ألفا فادعى القضاء أو الإبراء  
وصولح ثم برهن على أحدهما  
يقبل ويرد بدل الصلح لان الصلح  
قضاء اليمين واليمين في الاولى كانت  
على المدعي عليه فمدها بالمال وفي  
الثانية على المدعي فلا يتصور أن  
يكون للفداء عنها فاذا برهن على  
القضاء أو الإبراء يرد بده \* بينهما  
أخذ واعطاه وتبرع وفرض  
وشركة تصادقا على ذلك ولم يعرفا  
المقدار فصالحا على مائة الى أجل  
جاز لان لفظ الصلح دليل على أن  
الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل  
فما بقي أيضا كمن له على آخر درهم  
لا يعرفان مقداره صالح على مائة  
وقد ذكرناه بوجه القياس  
والاستحسان \* ادعى أجرة في يد  
رجل فصالحه على ما فيها من  
السمك ان كانت محظورة يمكن  
أخذها بلا حيلة يجوز والا  
\* ادعى دارا فصالحا على أن يتمكن  
المدعي عليه فيها سنة ثم يدفعها الى

الزيادات للعتابي \* فان أعتقه المولى بعد العجز وبعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة فعاقلة القاتل  
بالخير وان شأوا ضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون بالباقي على المعتق وان شأوا ضمنوا العبد  
وما ذكر أن لهم أن يضمنوا المولى أو العبد قولهما فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فليس لهم  
تضمن المولى اذ ليس لهم تضمين العبد لصلح المولى ما أعتق عبدا مدونا فلهذا لا يضمن ولو لم يعجز  
ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء القاضي عليه بالقيمة أو بعد لقائه فعاقلة يرجعون عليه بالقيمة  
حالة إلا أنهم يرجعون بحسب أدائهم وهم يؤدون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون في  
السنة الاولى بثلاث القيمة وفي السنة الثانية بثلاث آخرى في السنة الثالثة بثلاث آخرى كذا في المحيط  
\* وان كان الأثر والمأمور مكاتبين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع على الأثر كذا في  
شرح الزيادات للعتابي \* رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطا فضر به سوطا وشبهه موضحة أو قطع  
يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الجناية في النفس ويلزم الجاني النصف كذا في مختصر الجامع  
الكبير \* رجل له عبد أمر رجلا أن يضربه سوطا فضر به سوطين وضر به المولى سوطا ثم ضربه  
أجنبي سوطا آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أرش السوط الثاني مضر وبأسوطا وسدس  
قيمته مضر وبأربعة أسواط وعلى عاقلة الأجنبي أرش السوط الرابع مضر وبثلاثة أسواط وثلاث  
قيمته مضر وبأربعة أسواط وببطل ما سوى ذلك فان كان المأمور ضربه بثلاثة أسواط والمسئلة  
بالحال فهو كذلك الآن على عاقلة المأمور أرش السوط الثالث أيضا وعلى الأجنبي أرش السوط  
الخامس مضر وبأربعة أسواط وثلاث قيمته مضر وبأربعة أسواط كذا في محيط السرخسي \* عبد  
بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوطا فضر به سوطا ثم ضربه سوطين ثم أعتقه الضارب  
ثم ضربه سوطا آخر فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش الثاني مضر وبأسوطا في ماله وعليه  
أيضا ان كان موثرا الشريك نصف قيمته مضر وبأسوطين وعليه أرش السوط الثالث مضر وبأ  
سوطين ونصف قيمته مضر وبثلاثة أسواط في ماله ومع ذلك كله يستوفي منه المعتق نصف القيمة التي  
أحال الشريك وما بقي لورثة العبد فان لم يكن له وارث لم يرث المعتق من ذلك وورثه أقرب الناس  
اليه من عصبه المعتق وان كان المعتق معسرا فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضر وبأسوطا  
في ماله وعلى عاقلة أرش السوط الثالث مضر وبأسوطين ونصف قيمته مضر وبثلاثة أسواط يأخذ  
المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضر وبأسوطين وما بقي فله للمولى الذي لم يعتق ونصفه  
لعصبه المعتق كذا في مختصر الجامع \* عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه اصبر به سوطا فان  
زنت فهو حرقض به ثلاثة أسواط فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضر وبأ  
سوطا في ماله وعلى المعتق ان كان موثرا الشريك نصف قيمته مضر وبأسوطين وعلى الضارب أرش  
السوط الثالث مضر وبأسوطين ونصف قيمته مضر وبثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة  
فيستوفيها أولياء العبد وبأخذ المعتق من ذلك ما عزم ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له  
ورثة فللمعاقب وان كان المعتق معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في  
محيط السرخسي \* الأرش السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير \* ويكون نصفه  
في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضر وبأسوطين فان بقي شيء  
فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتق ونصفه لأقرب  
الناس الى الضارب من العصبه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير

المدعي جازو يجعل في زعم المدعي كاه أعارها منه سنة ثم أخذ وكذلك لو تصالحا على أن يسكنها المدعي سنة ثم  
بردها الى المدعي عليه جازو يحمل على ان المدعي أبطل ملكه عن رقبته بابق ملكه في قدر ما شرط لنفسه من الانتفاع كن باع دارا أجزها



والمشترى يعلم بالاجارة فانه ملشوقبها منه و يثى المنافع على حق البائع حتى يملك المستاجر منه الانتفاع وكان الاجر للبائع ( الثالث في الجائز والفساد ) صالح عن دعواه حقاني داره على عبدين الى أجل أو موصوف ( ٢٥ ) في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد أقر

بالحق له والقول في بيان الحق له لانه المحل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا \* صالح من دعوى عبد على خدمته شهرا جاز وعلى غلته شهر المجز وكذا في الدار والتخل على غلة الدار وثمرة التخل لا يجوز \* ادعى عبدا فصالحه على دراهم أو دينار حاله أو موجه له جاز كان العبد قائما أو هالكا وعلى طعام ان مقبوضا قبل التفرق جاز عينا أو دينارا وان سرق جلا ان العبد قائما يجوز عينا كان أو دينارا غايته أنه عين دين وان هالكا لا لانه دين دين وفي الثياب الموجهة ان قائما يجوز وان هالكا \* وان كان المدعى به كيليا أو وزنيا فصالحا على دراهم أو دينار وتفرقا من غير قبض ان كان ادعى برامعينا وقال غصبني هذه الخنطة بعينها صح لان ادعى دينارا له على آخر ألف فقال له أبرأتك عن نصفها أو حططت عنك نصفها على أن تعطيني الباقي ولم يؤت له فأعطاه الباقي اليوم أولا برئ عن النصف وجعل المسئلة في الجامع الصغير على ثلاثة أنواع \* أدلى جسمائة غدا على أنك برئ من الباقي على أنك لم تعطيني جسمائة غدا فالألف عليك على حاله فالامر كما قال أو قال أدلى جسمائة غدا على أنك برئ من نصف على أنك برئ من الفضل فان أعطاه برئ مطلقا وان لم يعطه برئ عند الثاني رجعه الله خلافا لهما ولو قال أبرأتك عن النصف على أن تعطيني النصف غدا حصل الا برام مطلقا أداه النصف غدا أم لا \* ولو قال ان

\* ولو كانت المسئلة بحالها ثم ضربه الا ثم سوطا ثم ضربه الاجنبي سوطا فسات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني مضر وباسوطا في ماله لشر يكوم على عاقلة المأمور ان كان المعتق موسرا أرش السوط الثالث مضر وباسوطين وسدس قيمته مضر وباجسة أسواط وعلى الامر أرش السوط الرابع مضر وبالثلاثة أسواط وثلث قيمته مضر وباجسة أسواط في ماله وعلى عاقلة الاجنبي أرش السوط الخامس مضر وبأربعة أسواط وثلث قيمته مضر وباجسة أسواط ويكون مأخذ من عاقلة الاجنبي ومن الامر من المأمور للعبد وبأخذ المأمور من الامر نصف قيمة العبد مضر وباسوطين ويرجع الامر بذلك في مال العبد وما بقى من ماله فللعصبة المولى الامر ان لم يكن للعبد عصبة كذا في محيط السرخسي \* وان كان الامر معسرا فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني في ماله وأرش السوط الثالث وسدس قيمته مضر وباجسة أسواط نصف ذلك عليه ونصحه على عاقلة وعلى الامر ما قد وصفتنا اذا كان موسرا الا أن ذلك على عاقلة وعلى الاجنبي ما قد وصفتنا وبأخذ المأمور من ذلك نصف قيمة العبد مضر وباسوطين وما بقى فهو ميراث لعصبة المولى كذا في مختصر الجامع الكبير \* في العيون اذا قال لرجلين اضربا بمالوكي هذا مائة سوط فليس لاحدهما أن يضرب المائة كلها وان ضربه أحدهما تسعة وتسعين وصره الامر سوطا واحدا في القياس يضمن ضارب الاكثر وفي الاستحسان لا يضمن كذا في التتارخانية \* رجل أعطى صبياسلاحا لم يسكه فعطى الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطى ولو لم يقل له أمسكه لم يضمن أيضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة \* ولم يرد بقوله عطى الصبي أن الصبي قتل نفسه فان هناك لا ضمان على المعطى انما أراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطى به كذا في التتارخانية \* رجل قال لصبي محجورا صعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الامر دية الصبي وكذا لو أمر به بحمل شيء أو كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطى اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال انقض لي الثمار أو قال انقض ولم يقل لي كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الجامع الصغير قال لعبد الغبار اتق هذه الشجرة وانقض الثمار لكاه أنت ففعل وسقط فسات لم يضمن ولو قال حتى آكاه والمسئلة بحالها ضمن كذا في المحيط \* ولو أمر عبدا الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما تولم منه كذا في الخلاصة \* رجل جل صبياعا على دابة وقال له أمسكهالي ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب وان سير الصبي الدابة قاطوا انسانا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فسات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي مستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا جل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدية على عاقلة ما جيعا ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للسرخسي \* ولو أن عبدا حل صبياحرا على دابة فوقع الصبي منها ومات دية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها أو يغدى وان

أدبت الى الصف فانت برئ من الباقي فهذا باطل لبطلان تعليق الا برام بالتصراط ( الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية ) صلح المودع مع المودع لا يحل من وجوه الاول أن تكون الوديعة قائمة بعينها وهي مثلامائة درهم فصالحه على مائة ان كان المودع منكرها



يجوز قضاء لادبائه لوجود الفضل في الواقع \* وان كان مقررا ومنكر او بزهن المودع على ذلك لم يجز \* وان لم يبرهن على الوديعة جاز لانه قطع خصومة \* وان على عرض يجوز مطلقا (٢٦) \* وان صالح عن مائتي درهم وديعة على عشرة دنانير ان على انكارها صلح الصلح اذا

تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في المجلس أو غائبة \* وان على اقرارها ان الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع قبضا وقبض المالك الدنانير \* وان لم يجدد قبضا فالصلح باطل \* وان الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل \* الثانية ان يقول المودع هلكت أو رددتها اليك وأنكرها وصلح بعد ذلك فهذا على وجوه \* الاول ادعى الوديعة وأنكر المودع ثم صالح على مال جازا جاعا \* الثاني المالك ادعى الابداع والاتلاف والمودع أقربها ولم يدع الرد والهلاك فصالح جاز بلا خلاف \* الثالث ادعى الابداع والاتلاف وادعى المودع الرد والهلاك وصالح لا يصح عند الامام والثاني لان البراءة حصلت بقوله والحكم الثابت بخبره لا يبطل بدعوى المالك الاتلاف ولهذا لم يصح الصلح قبل الدعوى فكذا بعده وعند محمد والثاني نانيا يجوز \* وأجمعوا أن المودع لو حلف على مدعاه لا يصح الصلح بعده \* وقال الامام السفدي رحمه الله تعالى اذا قال المالك أتلفتها ثم ادعى المودع الرد أو الهلاك يجوز الصلح اجبا \* والخلاف فيما اذا بدأ المودع بدعوى الرد والهلاك ثم ادعى المالك الاتلاف \* وعامة المشايخ لم يفرقوا بين المسئلتين وجعلوا كلاهما على الخلاف \* والرابع اذا قال المودع رددت أو هلكت ولم يقل المالك شيئا وسكت ذكر

كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فوطئت الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة ومثله يضربهما ويستمسك عليهما ثم أمره أن يسير عليها فوطئا انسانا فذلك في عنق العبد يدفعه به مولا أو بملديه ويرجع مولا بالقل من قيمته ومن الارش على العاصب ولو حمله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فوطئت انسانا فدمه هدر وان كانت واقعة حيث أوقفها لم يضر جانيها حتى لو ضربت رجلا بيدها أو رجلا بها أو كدته لاشئ على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلة الا أن يكون أوقفها في مكانه فيثبت لاصمان عليه كذا في شرح المبسوط \* رجل رأى صبي على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له وقع فوق الصبي ومات يضمن القاتل دية كذا في فتاوى قاضي خان \* صبي في يد أبيه بفضه انسان من يده والاب يستمسك حتى مات فدية الصبي على الجاذب ويرث منه الاب ولو جذا حتى مات فالدية عليهما ولا يرث الاب كذا في الوقعات الحسامية \* صبي مات في الماء أو سقط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ نفسه لاشئ على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الوالدین اذا لم يتعاهد الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لاشئ عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على أحدهما الا أن يسقط من يده والعشوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* الام اذا تركت الصبي عند الاب وذهبت والصبي يقبل ثدي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي فترا حتى مات جوعا فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ثدي غيرها وهي تعلم بذلك فالآثم عليها فهي التي ضيعته وعليها الكفارة حكاه عن نصير وينبغي أن تكون المسئلة مختلفة كالمسئلة الاولى كذا في المحيط \* بنت ست سنين حمت وكانت جالسة الى جنب النار فخرجت الام بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لادبته على الام لكن اذا كان لها مال يجنبني أن تعتق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتكون على تأسف وزدامة واستغفار لعل الله يغفر عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة مامر كذا في الظهيرية \* وفي الاصل اذا غصب الرجل صبيًا حرا وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات بامر لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان أصابته حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع واما ان مات بامر يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان قتل أو أصابه حجر أو سقط عليه حائط أو نزلت صاعقة من السماء فاصابته فقتله أو نهشته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جبل فإن العاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة وأجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على العاصب وفي العبد يضمن مات بامر يمكن الضر عنه أو بامر لا يمكن الضر عنه كذا في المحيط \* ولو غصب صبيًا وقربه الى المالك فهلك كان عليه دية ان كان حرا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قتل الصبي المغصوب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شئ كذا في المحيط \* واذا أودع صبي عيدا فقتله فعلى عاقلة القيمة وان أودع طعاما فاكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين وعلى هذا اذا أودع العبد المحجور مالا فاستلمه لا يوثق بائنا ضمان

في  
الكفر حتى أنه لا يصح الصلح عند الثاني خلافا لحمد رحمه الله تعالى \* ولو أنكر المالك أن يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح وصرح الصلح وقال المودع قتلته ولم يصح الصلح عند الامام والثاني فالقول للمالك وان برهن على مقاله يقبل ويبطل



الصلح \* أئلف ثوب انسان وصالحه على أكثر من قيمة لا يجوز عندهما كل وصالح بقدر القضاء بالقيمة على أكثر منها أو صلح على أكثر من القيمة من أحد مقاديرها كالابل والدرهم والدينار أو صلح الشفيع مع المشتري (٢٧) على أكثر من الثمن أو صلح الساكت مع

المعتق على أكثر من نصف قيمة العبد المتق من النكدين لا يجوز الا قدر ما يتغابن الناس فيه \* ولو صلح في مسئلة الثوب على عرض قيمته أكثر من قيمة المتلف جاز \* كما لو صلح على خلاف مقادير الدية وعنده يجوز لانه بدل المتلف لا بدل قيمة الثوب فلم يتحقق الربا \* امرأة أو دعت متاعا لغيرها كان عندها ثم أخذت منه ثم أو دعت متاعا آخر ثم قبضت منه ثم قالت ضاع منها كذا وكذا ولا أدري عندهم من ضاعت وقال ردوا متاعك ولم تتحصى ولم تدوما في وعائك فصالحتهما من ذلك على مال معلوم والمرأة تضمن لصاحب المتاع قيمة الضائع لتعصبره في التسليم والصلح فيما بينهما جاز \* ثم صلحها بعد ما ضمن للمالك قيمة المتاع جاز على أي بدل كان أو قبل صمانها ان على مثل قيمة المتلف أو لم يضمن قليل يتغابن فيه الناس يجوز وبرتاعن ضمان المتاع حتى لو برهن المالك بعده على المودعين لا سبيل له عليهما \* ولو صلحتهما على أقل مما يتغابن فيه الناس لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة أو المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمنهم جاعا على المرأة بما دفعا اليها وان ضمن المرأة نفذا الصلح عليهما والعارية كالوديعة وكل مال أصله أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل \* القصار خرق الثوب من دقة فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار أو

في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصبي حتى يضمن غير العاقل بالاجماع وان استهلك المالا من غير ايداع ضمن كذا في الكافي \* الاب اذا ضرب الابن في أدب أو الوصي ضرب اليتيم فمات يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان صريه المعلم ان كان بغير اذنتهما فلا ضمان على أحد \* زوج ضرب زوجته في أدب فماتت ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى المودب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الواقعات الحسامية \* والوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا ضمان أنهما تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هم ضامنون كذا في المحيط \* رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضين \* الجحام أو الفصاد أو البراغ أو الختان اذا جهم أو فصد أو برغ أو ختن باذن صاحبه فسرى الى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية \* البراغ أو الفصاد أو الجحام اذا برغ أو فصد أو جهم وكان باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لا يضمنون السراية بل لا خلاف كذا في المحيط \* ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو أن ختانا ختن صبيًا بامر والده فخرت الحديدة فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وان عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* وهذا الذي ذكرنا فيما اذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل وذكر في الاصل أنه لا يجب شي ان مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في التنبيه \* والله أعلم

#### (الباب العاشر في الجنين)

اذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة أو كافرة فألقت جنينا ميتا حيا ذكرًا كان أو أنثى فعلى عاقلة الغرة وهي عتق أو أم أو فريس قيمة جسمه مائة درهم ويكون موروثا عن الولد ولو كان الضارب وارثا لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية \* وان ألقت ميتين فغرتان كذا في خزانة المفتين \* والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالطفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي \* وان خرج الجنين بعد الضربة حيا ثم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط \* ان ألقت ميتا ثم ماتت الام وعليه دية بقتل الام وغرة بالقائه وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم ألقت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين كذا في الهداية \* واذا خرج رأس الولد وصاح بفاء رجل وذبحه فعليه الغرة لانه جنين كذا في خزانة المفتين \* رجل ضرب بطن امرأة فألقت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميت من الغرة وفي الحي الدية كاملة كذا في الظهيرية \* في المنتقى رجل ضرب بطن امرأة فألقت جنينا حيا ثم مات ثم ألقت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك والرجل الضارب يتون من غير هذه المرأة وليس له ولن هذه المرأة غير هذا الذي ولدت عند الضربة ولها الخوة من أبيها وأمها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات ثم من ذلك أمه السدس وما بقي فلاحوة هذا الولد من أبيه وعلى الاب كفارتان كفارة في الولد والواضع

على أن يكون لرب الثوب والدرهم حاله أو مؤجلة جاز وكذا لو صلح على دينار \* ولو هلك الثوب عند القصار فصالحه على دراهم لا يجوز عنده \* وكذا في كل موضع كان أمانة وعندهما جاز وعرف أن قول الامام كقول الثاني في الوديعة \* ولو زعم القصار دفع الثوب لمطالب الاجر



وكذبته فيه فصالحا من الاجرة على نصفه جاز \* وكذا اذا زعم به قبض الثوب وابقاء الاجر وانكره الاجير فصالحا جاز والصباغ والنساج كذلك \* زعم الاجير المشترك هلاك الغنم (٢٨) أو صرقتها وصالح على شيء لا يجوز عنده لان المشترك عنده بمنزلة المودع اذا ادعى

التلف لا يصنع وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز خاصا أو عاما كاللودع وعند الثاني رحمه الله تعالى ان مشنر كما يجوز وان خاصا لا يصح الصلح

### (الخامس في العيوب)

اشترى عبدا وتقا بضام اطلع المشتري على عيب فانكر البائع كونه عنده أو كان حدث عند المشتري عيب آخر ومات أو اعتقه المشتري فصالحه على دواهم حاله أو مؤجله جاز لا يشترط القبض في المجلس ولو على دنانير يشترط قبضه في المجلس \* وكذا الوصالحه على كيلي أو وزني بعينه صحيح وان يغير عينه لا وان طعن بعيب قبل قبض البائع الثمن لخط عنه بعض الثمن أو زاده فيها ثوبا جاز \* المشتري اذا طعن بعيب في عين الدابة فصالحه على أن يحط عنه ثم ذهب البياض بعد الشراء البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى حبس البائع اذا بان بعد الصلح عدم الحبل برد البديل وكذا اذا ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر برد البديل وكذا اذا اشترى أمة ثم بان أنها منكوبة انسان وصالح على مال ثم طلقها زوجها بانها عليه رد المهر اهرم وكذا اذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب برد المأخوذ ولو كان المشتري باعه وانتقد منه واطلع على عيب وصالح مع البائع لم يجز لانه لاحق للمشتري على البائع لافي الرد ولا في الرجوع فكان صلحا باطلا ولو

حيا وكفارة في أمة وأما الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خمسمائة ويكون للام من ذلك السدس وما بقى فهو للولد الذي وقع حيالان الغرة انما وجبت بالضربة وهو حي حينئذ وترث الام من ذلك السدس أيضا وبصير ما ورثته الام من جميع ذلك لا تحوتها كذا في المحيط \* وان كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر بعد موتها وهما ميتان ففي الذي خرج قبل موتها خمسمائة وايسر في الذي خرج بعد موتها شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتا لا يرث من دية أمة ولها ميراثها منه وان كان الذي خرج بعد موتها خرج حيا ثم مات ففيه الدية ولها ميراثه من دية أمة ومما ورثت أمة من أخيه وان لم يكن لأخيه أب حى فله ميراثه من أخيه أيضا كذا في المبسوط \* واذا ضرب بطن أمة وألقت جنينا ميتا والام حية ينظر ان كان هذا الحمل حيا بان كان الحمل من المولى تجب الغرة ذكرا كان أو أنثى وان كان الجنين رقيقا ذكرا في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يقوم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حيا ثم اذا ظهر قيمته ينظر ان كان ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنين ولم يمكن اتقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه حي ووقع التنازع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحيط \* وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حاله في ساعته رواه الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحرة فهو على عاقلة الضارب الى سعة كذا في شرح الطحاوي \* وفي المنتقى رجل ضرب بطن أمة وألقت جنينا ميتا وماتت الام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين كذا في النخبة \* وان ضرب بطن أمة فأعتق المولى مافي بطنها ثم ألقت جنينا حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق كذا في السكافي \* واذا باع الامة بعد الضرب ثم ألقت الغرة للبائع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا تسمى للاب المعتبر حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزانة المفتين \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أعتق مافي بطن أمة ثم ضرب رجل بطنها فألقت جنينا ميتا وله أب حى فعلى الضارب مافي جنين الحرة وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط \* واذا عتق أبو الجنين أو أمة قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في خزانة المفتين \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامته الحبل أحد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضربت انسان بطنها فألقت جنينين ميتين غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الجاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه أيضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط \* والمرأة اذا ضربت بطن نفسها أو ضربت دواء لتطرح الولد معتمدا أو عالجت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة ان فعلت بغير اذن الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في السكافي \* امرأة شربت دواء ولم تتمد به اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى النسفي سئل عن مختلعة وهي حامل احوالت لاسقاط العدة باسقاط الولد قال ان أسقطت بفعلها وجبت لها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية بالقب ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها معتمدا أو شربت دواء لتطرح الولد فألقت جنينا ميتا ثم استحققت الجارية بالقاضي بقضى المستحق بالجارية وبمقرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقال للمستحق ان أمتك قتلت ولها وهو حر لانه ولد المعروف والجنين الحر مضمون بالغرة فاذا دفع بها أو فدى يقال للمشتري لما أخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل الولد ولو سلم لك

قتله المشتري أو أعتقه وهو يعلم بعيبه أو عرضه على البيع وهو لم يعلم به ثم اطلع على عيب وصالحه لم يجز لان هذه الامور لا دعوى له على البائع فكانت الدعوى باطلة والصلح كذلك \* اشترى أمة بخمسين وتقا بضام اطلع على عيب وتصالحا على أن



بره البائع أربعين ديناراً من الثمن ويقبلها أن أقر البائع بكون العيب في يده مرد الباقي من الثمن أيضاً إلى المشتري وكذا إن كان عيباً لا يحدث مثله في يد المشتري وإن أنكر البائع أو سكت ويحدث مثله في يد المشتري (٢٩) جاز للبائع ما نقص من الثمن عندهما وقال

الثاني رحمه الله تعالى يسلم للبائع في الوجهين بناء على أن الإقالة بيع جديد عنده وهذا كالأقالة \* أمالحا على أن يحط عن المشتري بعض الثمن ويلزم المعيب المشتري جاز وقال في التجر بد الصلح والخط انما يصح إذا كان المشتري بقدر على رد المبيع وأخذ النقصان وإن لم يقدر فالصلح والخط باطل وقد ذكرنا نظاره \* أمالحا على أن يحط البائع عشرة والمشتري عشرة ويأخذ المبيع المعيب أجنبي لزم حط المشتري وجاز البيع ولا يلزم حط البائع والمشتري بالخيار إن شاء أخذوا إن شاء ترك \* اشترى عبداً ثم صالحه من كل عيب جاز وجد العيب أولاً وهو برى مسن كل عيب ولو برى من صنف عيب له أن يخاصم في غير ذلك الصنف لانيه \* أمره بشراء جارية وأطلع الأمر فيها على عيب وصالح مع البائع القياس أن لا يجوز لانه لا معاملة بين البائع والأمر وفي الاستحسان يجوز لانه يملك اسقاطه بالبدل أو لا يملك اشتري دابة وبيع نصفها ثم طعن بعيب فصالحه البائع على أن قبل النصف بثلث الثمن جاز لبطالان حق المشتري في الخصومة ببيع النصف وكان هذا الصلح كبيع مبتدئ

(السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والتخارج) \* ادعى رجل دار الصغير وصالح أبوه على مال نفسه جاز قليلاً كان

الولد أو قيمته الدية بأن كان حيال ذلك القيمة بتمامها المستحق فإذا سلمت لك الغرة وهي خمسمائة وجب أن تغرم بحساب ذلك والولد الحر قيمته عشرة آلاف إن كان ذكراً أو خمسة آلاف إن كان أنثى وخمسمائة من دية الغلام نصف عشرها ومن دية الأنثى عشرها فتغرم بحساب ذلك والمستحق إذا دفع أو فدى يرجع بالاقول إن شاء على البائع وإن شاء على المشتري فإن رجح على البائع فالبائع يرجع على المشتري وإن رجح على المشتري لا يرجع المشتري على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور كذا في شرح الزيارات لاعتابي \* وإذا اشترى أمة حاملان لم يقبضها حتى أعتق ما في بطنها ثم ضرب أنسان بطنها فألقت جنيناً ميتاً خبير المشتري إن شاء أخذ الأمة بجميع الثمن واتبع الحاني بارش الجنين أو رش حرو يطيب له الفضل وإن شاء فسخ البيع في الأمة ولزمه الولد بحصته ولو كان للجنين أب أو أخت أو وراث آخر مقدم على مولى العتاقة فأرش الجنين له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط \* ضرب برجل بطن حامل بسكين فأصاب يد الولد في بطنها فقطعهما ثم ولدته حياً فذهب الدية على عاقلة لانه خطأ كذا في الظهيرية \* والله أعلم

(الباب الحادي عشر في جناية الحائط والجناح والكتيف وغيرها

تما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك)

يجب أن يعلم بأن الحائط المائل إن بناء صاحبه مائلاً في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله أو أتلف مال انسان فإنه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم يتقدم وإن كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فأناله هل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فإنه لا ضمان على صاحب الحائط في قول علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى وأما إذا سقط بعد ما تقدم اليه بالنقض وتمكن من النقص بعد ذلك ولم ينقض بالقياس أن لا يضمن وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة \* ثم ما تأنب به من النفوس تتعمله العاقلة وما تأنب به من الاموال فضمانه عليه كذا في التبيين \* والتقدم الى صاحب الحائط في الحائط تقدم في نقضه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم وعثر بنقضه مات فديته على صاحب الحائط وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الحائط والصحيح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فعثر انسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضاً فدية القتيلين جميعاً على صاحب الجناح كذا في المحيط \* والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غيره السلطان كذا في الكافي \* وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك مخوف أو يقول مائل فانه يضمن حتى لا يسقط ولا تأنب شيئاً كذا في المحيط \* ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلباً كذا في فتاوى قاض خان \* والشرط الطلب والشهادتين بشرط حتى لو طلب بالتفريغ من غير اشارة ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف به شيء وهو يقر بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد مكان اثبات الطلب عند الجود كذا في الكافي \* وإن شهد بالطلب رجلان أو رجل وامرأتان ثبت المطالبة وثبت أيضاً بكتاب القاضي الى القاضي وإذا أشهد على الحائط المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعتق العبدان أو أسلم الكافران أو باع الصبيان ثم سقط الحائط المائل فأصاب انساناً فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط

أو كثيراً وعلى مال الصغير إذا كانت بينة المدعي عادلة لانه بما يتمكن من الاخذ فيكون الصلح كالشراء وإن كانت البينة مستورة قبل يجوز الصلح وخاصة على أصل المذهب المنقول عن الامام وقيل لا يجوز الصلح وإن لم يكن للمدعي بينة أو كانت غير عادلة لا يجوز وإن كانت يجوز على



فيه المدعى أو أزيد بما يتغابن الناس فيه \* وان يحق لصغير على رجل ان كان منكرا ولم يكن له بينة يجوز وان الخصم مقر او له بينة لم يجز الا على قدر ما يتغابن فيه الناس ان كان واجبا (٤٠) بغير عقد الوصي وان بعده على قولهما يجوز الصلح مطلقا. بضمن الوصي ذلك للصغير

وعند الثاني جوازها على التفصيل السابق والاب والجد في الفصاين كالوصي \* مانع عن ابن وامرأة وأموال فصالحات الزوجية على دراهم جازحالة أو موحلة \* وان كان في التركة دين وعين فصالحات من السكل ما خلا الدين على الناس جاز \* ولو كتب اني تجلت حصتها من الدين التي على الناس بلا شرط على الابن جاز وبرئ الغرماء من حصتها وان جعل ذلك شرطا في الصلح بطل في قدر الدين فيبطل في السكل عند الامام رحمه الله تعالى لما علم ان العقد متى فسد بفضه فسد كله \* وذكر فممس الاسلام الخارج لا يصح اذا كان على الميت دين وقوله باطل أي يبطل بدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة في الموضع الذي صح الخارج \* لو أراد الورثة أن يدعوا شيئا من التركة على رجل يقولون كان حصتنا كذا فبعد الخارج صاوا السكل لنا \* ولو ظهر في التركة عين بعد الخارج لا روبا في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا ولما نزل أن يقول لا وان أحب الورثة جواز الصلح في مسألة الدين فالجيلة استثناء الدين أو منزع انسان بقاء الدين ويصكون متطوعا ويسقط الدين عن الغريم بقصدته ثم تصالحوا عما بقي من التركة والاوجه أن يقرضوا المصالح بفدرا. ين ثم يحيلهم بذلك على الغرماء فهل حتى يكون لهم ولاية أخذ نصيبه من الغرماء ولو شرطوا في الخارج أن لو تعرض

المائل قبل عتق العبدن واسلام الكافرين وبإوغ الصبيين ثم شهدا جازت شهادتهما ما لهما من أهل الاداء كذا في فتاوى قاضين \* ولا يصح الاشهاد قبل أن يهيئ لانعدام التعدي كذا في خزنة المفتين \* ويشترط لصحة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة أو اعاره فلم ينقض الحائط حتى سقط على انسان لا ضمان على أحد كذا في الذخيرة \* ويشترط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان كذا في التبيين \* ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي \* ولو جن جنونا طبعا بعد الاشهاد وأردنا العياذ بالله ولحق بدار الحرب وقضى بطاقه فأنا المجنون أو عاد المرتد مسأله فردت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك فألف شيئا كان هدر او كذا في باع الدار بعد ما أشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بفضه أو غيره بخيار روية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وألف شيئا لا يجب الضمان الا بالاشهاد مستقبل بعد الرد ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وألف شيئا كان ضامنا كذا في الظهيرية \* واذا تقدم الى المشتري الدار في حائطه مما نزل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو استوجب البيع لم يطل الاشهاد ولو كان أشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو تقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط \* ويشترط للضمان أن تضي مدة يتمكن فيها من النقض بعد الاشهاد حتى اذا أشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لا يضمن ما ألف به كذا في التبيين \* ويشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة \* ويستوي أن يطالبه بنقضة مسلم أو ذمي وفي شرح الطحاوي لو كان مائلا الى الطريق العام فان الخصومة فيه الى كل واحد من الناس مسلما كان أو ذميا بعد أن كان حرا بالعاما قلا أو كان مسغرا أذن له وليه بالخصومة فيه أو كان عبدا أذن له مولاه بالخصومة فيه كذا في السكافية \* وفي السكة الخاصة الحق لأصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة \* وفي الجامع رجل أشهد عليه في حائط مائل الى دار رجل فسأل صاحب الحائط من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة أو ما أشبه ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط وألف شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحائط كذا في المحيط \* ولو أجله رب الدار أو أبرأه من المطالبة أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما ألف بالحائط كذا في الكافي \* ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضامنا كذا في المحيط \* ولو أشهد عليه في الطريق ثم استعمل من القاضي فأجله فهو باطل كذا في خزنة المفتين \* وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن أخره الذي أشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* ولو كان الحائط رهنا فتقدم الى الرهن فيه لم يضمنه الرهن ولا الراهن وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامنا كذا في شرح المبسوط \* قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي رجل وفيها حائط مائل يخاف سقوط من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه به حتى يعدل بينة المدعى قال يؤخذ الذي بيديه الدار منقضه ويشهد عليه بميله وهي بمنزلة دار لم تدع مالم تزل البينة فان نقضه الذي في يديه ثم ركب البينة ضمنه الذي نقضه له قيمة الحائط كذا في المحيط \* ولو كانت الدار لصغير فأشهد على الاب والوصي صح الاشهاد فان سقط الحائط وألف شيئا كان الضمان على

السلطان وطمع شيئا من التركة ليس عليه شيء من ذلك لا يصح وفيل يصح وبعد صحة الخارج بقسم الباقي بينهم على سهامهم التي قبل الخارج \* أقر الوصي أن التركة ألف درهم وللميت ابنتان فصالح مع أحدهما على أربعة ائمة استهلكه الصغير



يصح الصلح والاقلا وقول القدرى ان كانت التركة ذهباً ونقصة وتغير ذلك الخ محمول الى اشتراط الزائد على نصيبه من النقدين ليكون  
النقد بالنقد والزائد على النقد في مقابلة خلاف النقدين على ما اذا علم اما اذا لم يعلم (٤١) ان الحصة اقل من البدل قيل يفسد على كل

حال علم أن في التركة نقد من جنس بدل الصلح أو لانه مشكوك في جوازه فلا يجوز بالشك كافي الربوي المجهول المساواة والصلح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى أن الشك لو في وجود النقدين يجوز لان الثانية فيه أحاط من شبهة الشبهة وشبهة الشبهة في البيع نازل عنها في شبهة البيع وهو الصلح فيحتمل أن يكون النقدين موجودا وعلى تقدير وجوده يحتمل لان يتساوى وهذه شبهة الشبهة في البيع فينقطع عن الثانية الى المرتبة الثالثة \* صاحت من ثنها وليس في التركة دين وهي دراهم وعروض لا بد أن يكون ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم حتى يكون المثل بالمثل والباقي بالعروض كما قلنا لكن ما يخص الدراهم يلزم قبض البدل في المجلس لكونه صرفا اذا كانت الورثة مقرين غير مانعين حصتها اما اذا كانوا احدى من أو مقرين مانعين لا يشترط القبض في المجلس لانهم اذا جحدوا ومنعوا فقد صاروا غاصسين وقبض العصب ينوب عن قبض الضمان وان مقرين غير مانعين لا بد من تجديدها لان حصتها امانة في أيديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وان أخذت مثل حصتها أو أقل لا يجوز لان نصيبه اما بطريق المعاوضة وانه لا يجوز لما مر أو بطريق الإبراء والبراء عن الاعيان باطل لما مر وانما يبطل هذا الصلح حال التصديق

الصغير كذا في فتاوى قاضي خان \* ويصح على أمة أيضا كذا في السكافي \* وان لم يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا كان دمه هدر او كذلك لو مات الاب أو الوصي والاعلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدر او ان تقدم الى الصبي بعد البلوغ ثم سقط مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فدينه على عاقلة الصبي كذا في المحيط \* محض مال حائطه فلا شهادة على الذي بناء كذا في خزنة المفتين \* وفي المقتنى اذا وقف دارا على المساكين فاحرق جهام من يده ودفعها الى رجل فجعل غلته في المساكين فاشهد على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالديته على عاقلة الواقف وان اشهد على الذي له الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في المحيط \* عبدنا حرق حائطه مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت الديته على عاقلة مولاه كان على العبد دين أم لم يكن وان أتلف الحائط مالا فضمن المال يكون في عتق العبد يباع فيه وان اشهد على المولى صح الاشهاد أيضا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تقدم في الحائط الى بعض الورثة فالقياس أن لا ضمان على أحد منهم ولكننا نستحسن فنضمن هذا الذي اشهد عليه بحصة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط \* حائط مائل بين خمسة نفر اشهد على أحدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي اشهد عليه خمس الديته ويكون على عاقلة وكذلك دار بين ثلاثة نفر حرق أحدهم فيها بئرا أو بنى حائطاً بغير إذن صاحبه فغلب به انسان فعليه ثلث الديته وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه نصف الديته في المستثنين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيدي وحسام الدين \* وان كان الحفر والبلاء باذن الباقيين لا يكون جنائية كذا في السراج الوهاج \* في المقتنى رجل مات وترك ابنا ودارا وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها وفيها حائط مائل الى الطريق ولا وارث للميت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وان كان لا يملكها وان وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الديته على عاقلة الاب دون عاقلة الابن كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب اشهد عليه في حائط له مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وان سقط بعد تمكنه من الهدم يضمن وهذا استحسن ويضمن لولى القتل الاقل من قيمته ومن الديته وان سقط الحائط بعد عتقه فالديته على عاقلة فان عجز ورد في الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بنقصه وتلف ضمن وان عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والقتل ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو أشرع كنيما ونحوه فباعه أو عتق فسقط ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والقتل ولو عثر انسان بنقص الكنيف يضمن المخرج وكذا لو عثر انسان بهذا القتيل فالضمان على المخرج كذا في السكافي \* لو أن رجلا أمة مولاة عناقاة لرجل وأبوه عبد اشهد عليه في حائط مائل فلم ينقصه حتى عتق الاب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فدينه على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالديته على عاقلة الام ومثله لو أشرع كنيما ثم عتق أبوه ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالديته على عاقلة الام لان اشرع الكنيف نفسه جنائية وعند ذلك عاقلته مولى الام كذا في المحيط \* اذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فاصاب من غير عمله انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن سقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا ولو لمات الساقط نظرت في الاسفل فان كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وان كان واقفا في الطريق قائما

(٦ - (الفتاوى) - سادس)

اما حال التكاثر فيجوز لاه قطع المنازعة وفداء اليمين فلا ربا

\* وان صولحت على دراهم ودنانير يجوز على كل حال لانه صرف فيصرف الجنس الى خلافه للجواز الا أن ما يخص العروض لا يشترط قبضه



وما يخص النكدين بشرط قبض بدليه فيه \* ثم في كل موضع جاز صلحا لا يحتاج الى معرفة مقدار حصته ازان كان بيعا لان الحاجة الى التسليم لا يقع وفي مثله لا يحتاج الى معرفته كن (٤٢) اقرأه غصب من فلان شيئا وأودع عنده شيئا ثم اشتراه من المقر له جاز وان كانا لا يعلمان قدره \* وان التركة مجهولة لا يدري

ذكرونا أنه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لاحتمال الربا والجواب عنه ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فسادا وان دينا ان يفسد من الصلح لا يفسد والابفسد وان شرطوا في الصلح انه ان ظهر دين فلا حصة لها فسد الصلح \* وقد مر \* هشام سألت الثاني رحمه الله تعالى عن امرأة ادعت ميراثها على ورثته فصالحوها جاحدين زوجيتها على أقل من حصتها ومهرها جاز ولا يطيب للورثة ان علموا وان برهنت بعده على زوجية له بطل الصلح فان صالحها الابن على دراهم ودنانير ولا وارث غيرهما وفيها فضة وذهب في يد الابن لا يجوز الصلح الا ان يكون الذهب والفضة المتروكة حاضرا عند الصلح أو نقصا في ضمان الابن قال قلت للثاني رحمه الله تعالى ما قولك فبين مات عن ابنين ودينون له وعليه وارسين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على ان الدراهم التي كانت لا بينهم بينهما على حاله والذي على أبيهم هو له ضمان وهو كذا درهم ما قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل \* وعن الثاني مات عن ابنين فزعم رجل أن له على الميت مائة فقال أحدهما خذ حصتي مني خمسين ومن أخى خمسين حصته ورضي الغريم به وأخذ خمسين على أن يصالحه عليه ولا يأخذ بقية الدين منه قال الامام رحمه الله تعالى بطل الصلح \* وعن الثاني رحمه الله تعالى

أو قاعدا أو ناعما فهو ضمان بدلية الساقط عليه وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط أو نام فتقلب فسقط فهو ضمان لما أصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو تردى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتفرها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا له بدية وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط \* وضع حرة على حائط فسقطت على رجل فأتلفته لم يضمن لانه قد انقطع أثر فعله بوضعه على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه الثاني كذا في الفصول العمادية \* اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوقع ذلك الشيء فاصاب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا وأما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان أصاب الطرف الآخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شيء منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب باطلا من مشايخنا من قال هذا اذا كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسيرا غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب كما أطلقه بحمد ربه الله تعالى لا يضمن في الحالتين ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط الجذع وأصاب انسانا يقول بانه يضمن كذا في الذخيرة \* حائط مائل أشهد عليه فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه حرة فسقط الحائط ورعى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر بالجرة أو بنقضها أحدان كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد ولو كانت الجرة لرب الحائط يضمن هكذا في الكافي \* وفي المتن في قال بحمد ربه الله تعالى حائط مائل تقدم الى صاحبه فلم يهدمه حتى ألقته الرمح فهو ضمان كذا في المحيط \* واذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا ندري أن الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على أن الدار له فان أقر ذو اليد أن الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا وفي الاستحسان عليه دية القتل ان أقر بالشهاد عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل تقدم اليه في حائط مائل له فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضمان الحائط الجار ويكون للجار الخيار ان شاء ضمنه قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء أخذ بالنقض وضمنه النقصان ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول بحمد ربه الله تعالى وان عثر بنقض الحائط لثاني قبل تضمن صاحب الحائط الاول أو بعده فلا ضمان على أحد كذا في المحيط \* ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضا يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى قاضي خان \* حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فأتلف بوقوع الاول أو الثاني أو بنقض الاول فعلى مالك الاول وماتلف بنقض الثاني فهو هدر كذا في الكافي \* ولو كان مكان الحائط الاول جناح أخر حرجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم اليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعد ما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط \* واذا مال الحائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه أهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضمان له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المائل

الى عليه ألف ومئتي كميل صالحا الذي له عليه ألف على أن أعطاء نصفها على أن لا يأخذ بالنصف الباقي وانما أخذها الكميل من



غير أن يرى الأصل فهو كذلك وليس له أن يأخذ الأصل إلا أن ينوي حقه على الكفيل \* وعن الثاني رحمه الله تعالى له عليه ألف درهم ومائة دينار إلى أجل صالحه منهم على ألف ومائة درهم حاله جاز والألف بالالف (٤٣) باسقاط الاجل ومائة درهم بمائة دينار بعد

اسقاط الاجل ويشترط قبض حصة الدينار في مجلسه وان افترقا قبل القبض بحصته بطل في الدينار ولا يعود الاجل لاسقاطه وان الصلح على ألف درهم أو أقل فترقا قبل قبضه بطل الصلح كله في حصة الدراهم وحصة الدنانير أما في حصة الدراهم لم يجز الصلح ابتداء لمكان الربا وأما في الدنانير فلا فترقا قبل قبضه وان قبض صح في حق الدنانير والوصي في الصلح كلاب الوارثة صغار وقعت الدعوى عليهم أولهم وان الورثة كبارا حضروا الصلح باطل وقعت الدعوى عليهم أولهم في المنقول والعقار لعدم الولاية وان عينا ان الدعوى عليهم لا يملك مطلقا لا يلى الشراء لهم والصلح شراء ما وقع الدعوى لهم وان وقع الدعوى لهم ان في العقار لا يجوز صلحه لانه بائع لهم عقارهم ولا يملكه وان في المنقول ان لم يكن لهم بينة عادلة جاز على كل حال وان كانت جاز بمثل القيمة وبما يتغابن لانه يملك بيع منقولهم كذلك وان صغارا وكبارا ان الدعوى عليهم والكبار حضروا لا يجوز في حصة الكبار عندهم لانه لا يلى ما هو كالشراء لهم وجاز في الصغار ان لم يكن فيه ضرر لهم وان الدعوى لهم يجوز صلحه عليهم وان الكبار حضروا عنده لان الوصي اذا ملك بيع بعض التركة عنده للصغير ملك على الكبير أيضا وعندهما يجوز على الصغار لا الكبار وان الكبار غيب لا يجوز صلحه ان

الى الدار على أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط \* حائط طريق وهي بعضه ولم يه الباقى فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي من نفسه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان ضامنا لكل كذا في الظهيرية \* حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بأمره فهو جازر وللضمن أن يهدم بغير إذنه ذكره في المنتقى كذا في المحيط \* وإذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فاصاب الحائط أحدهما الشاهدان أو أباه أو عبدا أو مكاتباً ولا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادة هذا الذي يجزى نفسه أو والي أحد من لا تحوز شهادته له نعم كذا في المبسوط \* رجل تقدم اليه في حائط مائل لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائطه آخر صحيح لا يخاف وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فأنلف انساناً أو عثر بنقضه رجل كان هذرا كذا في المحيط \* لقطه حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأنلف انساناً كانت دية لقتيل في بيت المال وكذا الكافر إذا سلم ولم يوال أحد فهو كالقبط كذا في فتاوى قاضيان \* حائط أعلاه لرجل وأسفله لآخر فمال فتقدم الى أحدهما ضمن المتقدم اليه نصف الدية إذا سقط كله وان سقط أعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العلو دون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي \* وإذا استأجر الرجل قوما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلاً منهم أو من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط \* حائط لرجل فسقط قبل الاشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به أدى أو دابة فعطب كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* قال في المنتقى رجل أخرج من حائط (١) امرئاً كان كبيراً ضمن ما أصاب ذلك وان كان صغيراً يسيراً لم يضمن كذا في المحيط \* ولو تقدم الحرجل في حائط مائل له عليه جناح ضارع قد أسرع الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامناً لما أصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الممان على البائع الذي أسرع كذا في المبسوط \* رجل له سفلى ولا أعلى وهما متخرفان تهدم الى صاحبهما فلم يهدم حتى سقط السفلى فرجى بالعلو على انسان فقتله فدية المقتول على عاقلة صاحب السفلى وضمان من عثر بنقض السفلى عليه أيضاً ومن عثر بنقض العلو فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط \* سفلى لرجل وعلو لآخر وهي السكك فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انساناً كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الجامع الصغير رجل أخرج الى الطريق كنيفاً أو ميراً أو بني دكاناً أو جوصاً فلسكل واحد من عرض الناس أن يقطع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير إذن الامام أضر ذلك بالمسلمين أو لم يضر ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة أماً ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة \* فان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حالها فانه يجعل حديثه حتى كان للامام حق الرفع كذا في المحيط \* هذا اذا بنى على طريق العامة بناء لنفسه وان بنى شيئاً للعامة كالمعبد وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* وان أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له المروءت تحت هذه الاشياء حق النزاع ومن ليس له حق المروءت تحت هذه الاشياء من أهل السكة فليس

(١) قوله افر يزاني القاموس افر يز الحائط بالكسر كنفه معرب اه وقوله بالكسر أى كسر الهمزة وقوله كنفه بضم الكاف جمع كنيف تأمل اه

الدعوى عليهم في حصة الكبار بكل حال ويجوز في الصغار اذا لم يكن لهم فيه ضرر وان الدعوى لهم ان في المنقول جاز عليهما اذا لم يكن فيه ضرر وان الدعوى في العقار جاز صلحه عنده عليهما اذا لم يكن فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلحه على الكبار أصلاً ويجوز على الصغار اذا لم



يكن فيه ضرر \* وصلح وصلى الام والاخ والم كصلح وصلى الميت في تركه الام والم ان الدعوى لا تسفر خلا العقول ان وصى هؤلاء ملك يبيع ما هو مورد وث الصغير من هؤلاء لا ما كان (٤٤) مورد وامن غيرهم فكذا الصلح \* عن محمد بن جعفر الله تعالى ادعى عليه دارا فأتى بامر

فأعطاه اياه أو صلحه ثم برهن ان المدعى قال قبل القضاء أو الصلح ليس لي قبيل فلان شيء فالصالح والصلح ماض وان برهن على اقراره بذلك بعد الصلح والقضاء بطل الحكم والصلح وان حكمه ببرهان المدعى عليه ان المدعى اقر قبل القضاء انه ليس له على المدعى عليه شيء بطل المال عليه \* وعن الثاني رحمه الله تعالى أو وصى لا تخر بعبد أو دار وترك ابنا وبنتا وصالح الابن والبنت مع الموصى له بالعبد على مائة وان المائة من مالهما غير الميراث فالعبد بينهما انصافا وان المائة من الميراث فالعبد بينهما أثلاثا \* ادعى دارا أو عقار من رجل بالادب من قريبهما فأنكر الرجل ثم صلحه أحدهما على مائة لم يكن لشريكه أن يشاركه في هذه المائة \* العبد التاجر أو المكاتب له مادي على انسان فصالح على بعضه وخط بعضه ان كان للعبد دين لا يجوز الصلح ولا يجوز \* ولو ادعى على العبد التاجر ديناً فصالحه العبد من انكار أو اقرار على أداء ثلث وخط ثلث وتأخير ثلث جاز \* وصلح الصبي التاجر جاز فيما يجوز صلح البالغ الا لخط بغير عيب \* وفي النظم جاز على عبده فجاء رجل وادعى عليه وفي يده مال من تجارته فصالحه العبد على شيء مما في يده جاز عنده خلافا لهما بناء على جواز اقراره بعد الجبر بشيء مما في يده عنده خلافا لهما وإذا كان في يده المحجور شيء من العروض فأتلفه

لمحق التزاع وان كانت هذه الاشياء قديمة فليس لاحد حق التزاع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط \* اذا أراد رجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان أراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من أهل السكة وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يأتى قبل أن يخاصمه أحد وبعد الخصامة لا يباح الاحداث والانتفاع ويأثم بترك الظلة كذا في الفصول العمادية \* وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذ أن يشرع كنيفا ولا ميرابا الا باذن جميع أهل الدرب أو يضر ذلكهم أو يضره كذا في الخلاصة \* قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجرا أو بنى فيه أو أخرج من حائطه جذعا أو صخرة شائكة في الطريق أو أشرع كنيفا أو جناحا أو ميرابا أو ظلة أو وضع في الطريق جذعا فهو ضامن اذا أصاب شيئا وأتلفه الا أن المتلف اذا كان آدميا فإنه يجب الضمان على عاقلة وان جرح آدميا ولم يتلفه ان بلغ أرشه أو رشح الموضحة فإنه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فإنه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان أصاب مالا أو أتلفه فإنه يجب في ماله ذكر المسئلة في الاصل مطلقة وأنهم على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامم يضمن وان فعل باذن الامم لا يضمن قال مشايخنا وانما يجوز للامام أن يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامة بأن كان في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعامة بأن كان في الطريق ضيق لا يباح له ذلك ثم ما ذكر من الجواب في الكتاب اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق الاعظم أو في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطبه انسان ينظر ان فعل ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصته نفسه ويضمن حصته شركائه وان فعل شيئا هو من جملة السكنى فالقياس كذلك أيضا وفي الاستحسان لا يضمن شيئا كذا في النخبة \* وفي المنتقى صددنا بحره عليه دين أو لادين عليه أشرع كنيفا من داره فعطبه به انسان فهو في رقبة العبد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان فعل ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه فالضمان في رقبة العبد وان حفر العبد فيها بئرا أو بنى فيها بناء باذن المولى أو بغير اذن المولى فعطبه به انسان فلا شيء عليه وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ضامن في القياس لكني أدع القياس ولا أضمنه وكذلك الراهن اذا بنى في دار الرهن أو حفر فيها بئرا أو ربط فيها دابة بغير اذن المرتهن لم يضمن شيئا كذا في المحيط \* واذا استأجر رب الدار العملة لاخراج الجناح أو الظلة فوقع فقتل انسانا قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون رب الدار فيلزمهم الدية والكفارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالأول كذا في الكافي والمبسوط \* وهكذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة \* ولو سقط من أيديهم آحرا أو حجارة أو خشب فاصاب انسانا فقتله فإنه يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ومن أشرع ميرابا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط فلا ضمان عليه وان أصابه الطرف الخارج ضمن وان أصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف الضمان وهذا النصف وان لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهذا النصف استحسانا كذا في المحيط \* وان أشرع جناحا في الطريق ثم باع

انسان فصالح العبد من ذلك ان يمثل القيمة جاز لانه الخصم فيه لكونه في يده كالمودع وان باقى لا يجوز لان الدار الخطا تبرع وهو ليس من أهله \* والعبد الذي قاله المولى ان أدبني إلى الفاتنة حر كالعبد التاجر فيما ذكرنا لانه صار مأذونا به \* ادعى



محمود على عبد تاجر وصالحه على بعضه ان له بينة لم يجز والاباز كفى التاجر ولو ادعى التاجر على المحمور فصالحه على خط بعض لم يجز كانت له بينة أم لا لأنه اذا كانت له بينة فهو قادر على أخذ حقه والخط منه تبرع وان لم يكن بينة لم يجز حمله أيضا لان المدعى عليه محمور وصالح المحمور لا يجوز لانه ممنوع عن المدانة \* ادعى عبدا في يد رجل وأنكره فصالح على أن يعطى المدعى للمدعى عليه مائة ورياسة العبد مع ذلك ويكون دفع المدعى الدراهم تخليصا لنفسه عن مؤنة إقامة البينة والخصوصية كجار في جانب المدعى عليه قال تاج الاسلام ونحط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبو إبراهيم علما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لاروايه في جوار المدعى ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا في المحيط لو أمرا أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكر لا يسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمروا بالرد عليه وفي الخزانة ان الخارج باطل اذا كان في التركة دين وقد ذكرنا معناه ودليله ولولم يذكر في صك الخارج ان في التركة ديننا اولافا صك صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سأل عن حصته الخارج يفتى بالحصه ويحمل على وجود شرائطها كما ذكر في الفتوى \* رجل باع ماله يفتى بالحصه وان احتمل أنه غير عاقل والاصل فيه ما ذكر الاستاذ المطلق محمول على السكال الخالي عن العوارض المانعة من الجواز فالحصه بالخلو عن الدين هو الاصل فلا ثبت بلا تعرض على وجود العارض \* صالح عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون دخلا في الصلح ويقسم الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون دايلا في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة ما هم السكال فاذا ظهر دين قيد الصلح ويجعل كايه ظاهر عند الصلح \* وفي الذخيرة وقع الدعوى

الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وورث إلى المشتري منها وتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع ولا شيء على المشتري كذا في السكالي \* ولو وضع خشبة على الطريق فتعطل مارجل فهو ضامن له فان وطئ المارة على الخشبة وقع قتال كان ضامنا له بعد أن لا يتعد الرقعة قال وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا كنس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به انسان الآن يكون جمع الكفاية في موضع في الطريق فتعطل به انسان فلو كان كذلك كان الذي كنس ضامنا كذا في الذخيرة \* ولورش الماء في الطريق أو تضافيه من ولم يفصل قالوا انما يضمن الرأس اذا مر المارة على موضع الرش ولم يعلم به بان كان ليلا أو أمي فعثر به ومات وأما اذا علم المارة بالرش والصب فلا يضمن وكذلك لو تعمد المارة ورعى الحجر والخشب فعثر به لا يضمن الواضح وقال بعض مشايخنا هذا اذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه فأما اذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فمعه عليه وعثر به ضمن الرأس الواضح كذا في محيط السرخسي \* وان مررت دابة فعطبت يضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا رش فنامت باذن صاحب الخافوت فعثر انسان فالقياس أن يكون الضمان على الرأس وفي الاستحسان يجب الضمان على الآخر صاحب الخافوت كذا في المحيط \* ولورش الماء في الطريق وجار رجل بجمارين أحدهما بيده وتبعه الآخر فترلق التابيع فأنكسر تنزله ان كان صاحب الجار سائقا لهما لا ضمان على أحد وان كان غير سائق فمن الرأس كذا في محيط السرخسي \* سئل محمد رحمه الله تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فمذفرلق انسان بذلك الجدل قال الذي صب الماء ضامن له وكذلك لو ذاب الجدل بعد ذلك فمذفرلق به انسان أو القاء في الطريق وهو جسد ذاب وزلق به انسان كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان بنى فيه بناء أو حفرت فيه بئر أو عطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار الانتفاع بفناء داره من القاء الطين والطين ووربط الدابة وبناء الدار كان والتصور بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا كان الهلاك بالنبل المرمى بان رلق به انسان أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كفي آخر جنابات العيون ان كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الراعي وان كانت نافذة يضمن الذي رمى بالنبل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب القياس ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيدا بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الامام أو كانت السكة بحال لم يمتهم حرج عظيم ينقل النبل حتى عرف الاذن بالقاء النبل وتركه دالة فالجواب فيه كقوله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والافالجواب كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم انه سئل عن بلدة ذات نبل رعيها بكثر الطين في الطريق فالتقى كل واحد بفناء داره أو قرب داره جرافته على به انسان قال أحب الي أن يكون باذن الامام وان فعل ذلك بغير اذن الامام فالقياس أن يجب الضمان كذا في الذخيرة \* وان تعطل بمجر فوقع على حجر آخر ومات الضمان على واضع الحجر الاول وان لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط \* وان عثر بما أحدثه في الطريق رجل فوقع على

بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان ملهم عن المعلوم الظاهر عندهم لاص الجهور فيكون كالسكنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون دايلا في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة ما هم السكال فاذا ظهر دين قيد الصلح ويجعل كايه ظاهر عند الصلح \* وفي الذخيرة وقع الدعوى



فيم ياتعين فقال المدعى عليه للمدعى صالح معي عن هذا المدعى على عشرة أدفعها اليك فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح ما لم يقل المدعى عليه قبلت لانه طلب البيع ولا يتم البيع بيعت ما لم (٤٦) يقل الطالب قبلت وكذا لو وقع الدعوى فيما لا يتعين كالبراهم فطلب الصلح على

جنس آخر فاما اذا وقع في النقدين وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت لانه اسقاط بعض الحق فيتم بالمسقط \* وفي المبسوط بعد تمام الصلح بالتراضي بينهما لا تلك واحد منهما أن يرجع وفي النظام وجد المشتري بالبيع عيبا فنقص من الثمن البائع شيئا للثا لرد عليه المشتري جاز ولو راد في الثمن المشتري شيئا قبله البائع صح القبول ولم يثبت المال لانه ابطال البيع اقالة \* أوصى بخدمة عبده له سنة وهو يخرج من ثلثه فصالحه الوارث على دراهم أو خدمة غلام آخر أو سكنى دار لا يجوز في القياس لانه اعارة الخدمة بعد المدة فيعتبر بالاعارة في الحياة والمستعير لا يملك الاعتياض عن الخدمة ألا يرى أن المستعير والموصى له بالخدمة لا يملكان الاعارة وفي الاستحسان يجوز لانه حق واجب متأكد فاندفع الاستعارة لان الاعارة غير لازمة حتى لا يجبر عليها ويجوز في الوصية والصلح كما يصح بطريق المبادلة يصح بطريق الاسقاط أيضا ولهذا ملك هذا الصلح وصى الصغير لانه قد يكون نافعاً للصغير أيضا حيث يضم الى ملك العيين المقصود من ملك العيين الى التمسك من الانتفاع أيضا ولهذا قلنا اذا وصى بسكنى داره لانسان وهو يخرج من الثلث فصالحه على سكنى دار أخرى مدة يجوز وان كان لا يجوز مبادلة السكنى

آخر فبات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو نجي رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطبت بذلك رجل كان الضمان على الذي نجاه ويخرج الاول من الضمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وضع انسان سيفا في الطريق وعثر به رجل ومات وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دية ويضمن العاثر قبة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دية ولم يضمن بالسكر شيئا كذا في خزائن المفتين \* ومن أوقف سباعا في الطريق ضمن ما تلف اذا كان مربوطا فاصاب قبل حل الرباط واذا أصاب بعدما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فعقره يضمن وكذا لو أشلى كلبا عقورا على رجل كذا في محيط السرخسي \* لو وضع في الطريق جرا فاحترق به شيء كان ضامنا وان حركته الرج فذهب به الى موضع آخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* من أصعبنا من قال هذا اذا حركت عينا عن موضعها فاما اذا ذهبت بشررها فاحترق شيئا فان الضمان يجب عليه في ذلك أيضا وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول اذا كان اليوم يوم ربيع فهو ضامن وان ذهبت الرج بعينها وكان الشيخ الامام شمس الائمة الحساوي لا يقول بالضمان من غير تفصيل كذا في النخبة \* الحد اذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حاقوته فوضعهما على القلاب وضربهما بمطرقة فخرج شررها الى طريق العامة فأحرق رجلا أو فقات عينه فديته على عاقلته ولو أحرق ثوب انسان فقيمته في ماله ولو لم يضربها بالمطرقة ولكن الرج أخرجت شررها فاصاب ما أصاب فهو ذلك كذا في الخلاصة \* ولو كان الحداد أو قد النار على طرف حاقوته الى جانب طريق على ما يحيط به العلم بان تلك النار تشتعل الى جانبها في الطريق حتى أحرق كان ضامنا كذا في النخبة \* ولو أن رجلا امر في ملكه أو غير ملكه وهو يحمل ناراً فوقعت شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النوادر أنه يكون ضامنا ولو طارت الرج بشرر نارها وألقته على ثوب انسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* قال بعض العلماء ان مر بالانار في موضع له حق المرور فوقعت شرارة في ملك انسان أو ألقها الرج لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت الرج لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين \* ولو أن رجلا قعد على الطريق للبيع ونحوه فتعقل به انسان فان كان قعوده باذن السلطان لا يضمن والا فهو ضامن كذا في السراج الوهاج \* رجل مر على نائم فعثر عليه برجله فدق ساقه ثم سقط عليه فاعورت عينه ثم مات الواقع فعلى الواقع أرض رجل النائم لانه تلف بضئعه وعلى النائم دية الواقع ولو ماتا جميعا فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزائن المفتين \* وفي البقال اذا عثر ماش بنائم في الطريق فانكسر أصبعه وأصبع النائم فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما ما أصاب الا آخر وان عطب أحدهما فعلى عاقلة السالم دية وان عثر فوقع على وجهه فاصاب رأسه رأس النائم فانشجا وانكسر أصبعهما ضمن النائم أصبع الواقع وشجته والواقع أصبع النائم دون شجته وان ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا مر في الطريق فسقط ميتا من غير جنابة أحد فعطبه انسان لم يضمن لا الميت ولا عاقلته كذا في النخبة \* رجل يمشى في الطريق فادره مرض فوقع مغشى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشى فوقع على انسان فقتله أو وقع على الارض حيatham مات فعثر به انسان فالضمان واجب على عاقلته فان كان وقع على انسان فقتله فعليه

الكفارة

السكنى

بيان المدة لا يجوز احقاقها عوضا ببيعها او اجارة فكذا اصحابا بخلاف الموصى له بالسكنى فانه يملك هنا بالوصية تبرعا بمنزلة العارية في الحياة فان



صالحه على سكنى دار مدة معلومة ثم انهدمت الدار بطل الصلح لغيره ما وقع عليه الصلح قبل فسخه في ضمانه فيرجع الى داره الاولى فيسكنها الى موته او الى استيفاء مدة وصيته بحساب ما بقى (السابع في الخطر والاباحة) (٤٧) دخل ارض غيره وجمع فيه السرقة

والشركة والحشيش لا باس به وكذا التقاط السنبله ان تركها صاحبها وذا اباحة وفي ارض اليتامى ان كان بحال لو استاجر اجراءه يبق بعد موته الاجراء شئ ظاهر لا يجوز تركه فان لم يفضل أو فضل ما لا يقد صد اليه لا باس به \* في الدار المشتركة لاحد الشرى يكتن ان يسكن في حصته وفي الارض المشتركة ليس لاحدهما أن يزرع حصته عند الامام الثاني وذ كر هشام انه يملكه \* وفي السوازل ارض بين رجلين مات احدهما فلا تخر أن يزرع حصته ولو اراد أن يزرع في العام الثاني يزرع ذلك النصف الاول وفي الدار المشتركة لاحدهما ربط الدابة ووضع الخشبة والتوضوف او ما عطب فيها لا يضمن \* وقع بين الزوجين مساقاة فقالت لأصلها حتى يعطيني كذا جاز لان لها عليه حقا كالمهر والنفقة وهذه الامور المذكورة جارية بغير الصلح فلذا أوردناه فيه

### (كتاب الرهن)

سنة فصول (الاول في المقدمة) القبض شرط جوازه وقال بكر لزومه والاول أصح ويكتفى بالتخلية في ظاهر الرواية في قبضه وشرطه أن يكون مقسوما فسلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة أو لا من شريكه أو من أجنبي طارئاً ومقارناً في النصح وذ كر الصدر أن فيه رواية بين بخلاف ما إذا رهن اثنان من واحد

الكفارة ولا ميراث له منه وان كان وقع على الارض فعثر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* عبد نام أو عقد في طريق ودام عليه حتى عتق فعثر به أحد ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلة عاقلة المولى وان انكسر ترجله وعذر البراح ثم أعتقه سيده ثم عثر به أحد يجب على سيده قيمة وكذا لو أوقف العبد دابة في الطريق ثم حرره سيده ثم عثر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي \* ولو قطر رجل عبد الرجل ورماه في الطريق ثم أعتقه مولاه ثم عثر به انسان فدية العاثر على من قط ورماه في الطريق ولو كان العبد مع القمط يقتدر على النهاب ثم أعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به انسان كان ارش الجنابة على مولاه ولو كان أجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قسطن ثم أعتقه مولاه فلم يبرح عن مكان حتى عثر به انسان وجب ارش الجنابة على مولاه كذا في المحيط \* رجل مر في الطريق وهو يحمل جلا فوقه الحمل على انسان فالتقه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن أيضا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل يمشي في الطريق وعليه شئ هو لا يسهه مما يلبسه الناس فعطبه به انسان أو وقع على انسان أو وقع في الطريق فعثر به انسان فلا ضمان عليه في شئ من ذلك وان كان ليس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة الخامل له ويضمن ما عطبه وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أذواتها من سرج أو لحام أو ما أشبه ذلك على انسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أذواتها على الطريق وعثر به انسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط \* رجل وضع حرة في الطريق ورجل آخر وضع حرة في ذلك الطريق أيضا فحدثت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كذلك فنفرت احدهما وأصاب الاخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطبت التي نفرت بالاخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل وضع حرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شئ ورجل آخر وضع حرة أخرى في الطريق أيضا فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فانكسرتا قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما صاحب الجرة التي تدحرجت فلا يضمن شيئا ولو تدحرجتا الاضمان على واحد منهما ولو مالت احدهما فضررت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعهما الذي وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائلة أو القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بجرته كذا في المحيط \* ولو أن رجلا اغترف من الحوض الكبير بجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الاخرى وصدمت الاولى فانكسرتا يضمن صاحب الجرة الاخرى قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة حرة صاحبه كذا في خزانة المفتين \* وقال بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة \* وضع شئاً على الطريق فنفرت عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصيبها ذلك الشئ وكذا الحائط المائل اذا تقدم الى صاحبه فسقط على الارض فنفرت عنه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن صاحب الحائط والواضع في الطريق اذا أصاب الحائط شئاً فأقلقه أو أصاب الموضوع شئاً فأقلقه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا احتقر أهل المسجد في مسجدهم

أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على الابعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على الابعاض \* العدل اذا سلط على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباقي للشيوع وذ كر القاضي استحق بعض الرهن شائعا يبطل وان مفرزا يبق الرهن



في الباقي مما يكون مضمونا سائر الدين \* وقرض المشاع جائز بان أعطاه أو ألقاه أو قال نصفها صاريه عندك بالنصف ونصفها قرض والقرض وان كان تبرعا والهبة ولو وردت على المشاع (48) يبطل لكن القرض ليس بشيء من كل وجه فانه عليك من وجه لكن بعوض

لا يجابه المثل في الذمة والمضاربة مع الشروع حائرة \* واختلفوا أن رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عندهلاكه قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط \* وفي الجامع رهن أم ولد أو مالا يجهوز بيعه ان يسترد قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ايفاء وفي معنى البيع وكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لسكونه محل البيع وكان الرهن منعقدا بصفة الفساد فيلحق بالخائر وهذا على خلاف ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى وقال في شرح الطحاوي كل ما هو محل للرهن الصحيح اذا رهنه فاسدا وهالك بهلك بأقل من قيمته وثبت الدين والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به ضمان فالباطل منه ما لا ينعقد أصلا والفساد ما ينعقد بصفة الفساد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مالا الا أنه احتل شرط انعقد بصفة الفساد وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا والمقابل به مالا فباطل وعليه مخرج المسائل \* زوائد الرهن رهن صندنا كالولد والثمر اذا بقيت الى وقت الهلاك انقسم الدين على الأصول باعتبار قيمتها يوم العقد وعلى الزوائد باعتبار يوم الفكاك وهلاك الزوائد قبل الفكاك لا يسقط شيئا وغلة الارض والعبد والدار لا يصير رهنا بالاعيان لانه تعين هو أمانة وانه باطل لانه شرع للاستيفاء وذا غير مشروع في الامانة وليس للمرتهن حبسه ولو هلك قبل الحبس هلك أمانة وبعده هلك مضمونا عليه \* والرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع في

بئر الماء المطر أو علقوا فيه قناديل أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرحوا فيه حصيرا أو ركبا فيه بابا أو طرحوا فيه بوارى أو ظللوه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك أما اذا أحدث هذه الاشياء غير أهل المحلة فعطبه انسان فان فعلوا ذلك باذنهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك بغير اذن أهل المحلة أن أحدثوا بناء أو حفر أو بئر أو عطب فيها انسان فانهم يضمنون بالاجماع فاما اذا وضعوا جبالا بشرق أو مائة أو بسطوا حصيرا أو بوارى أو علقوا قناديل بغير اذن أهل المحلة فتعطل انسان بالحصير وعطب أو وقع القنديل واحترق ثوب انسان أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بانهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمنون قال الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أكثر مشايخنا أخذوا بقولهما في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في النخبة \* وان جلس في المسجد رجل منهم فعطبه رجل ان كان في غير الصلاة ضمن وان كان في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن بكل حال كذا في السكافي \* وذکر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين \* واذا قعد للعبادة بان كان ينتظر الصلاة أو قعد للتدريس أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذكر الله تعالى أو تسبيحه أو قراءة القرآن فعثر به انسان فان هلك يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية له كذا في الكتاب والمشايع المتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط \* وذکر خمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذکر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجماع وذکر في الاسلام والصدرا الشهيد أنه ان جلس للمديث يضمن بالاجماع كذا في التبيين \* لان خلاف في أنه اذا مشى في المسجد فاوطأ انسانا أو نام فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح الميسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يجعل قنطرة على نهر بغير اذن الامام فمر عليها رجل متعمدا فيقع فيه عطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسئلة ههنا (واعلم) أن هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا له فلا ضمان وان لم يكن مملوكا له فان كان نهر اخصا لا قوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان تعمد المروءة عليها وان لم يتعمد المروءة عليها فهو ضامن وعلى قياس مسألة الرش ينبغي أنه اذا لم يجسد طريقا آخر لمر فيه أو موضع بغير النهر يضمن وان تعمد المشي عليه وان كان نهر اجماعا للمسلمين وقد فعل ذلك بغير اذن الامام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب جسرا أو قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حفر بئرا في الطريق فجاء انسان وألقى فيها نفسه متعمدا لا يضمن الخافر كذا في فتاوى قاضخان \* اذا حفر الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فناءه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع أجمعوا على أنه يجب الدية على عاقلته ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء دارا كان الفناء لغيره يكون ضامنا وان كان الفناء مملوكا أو كان له حق الحفر القديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان لجماعة المسلمين أو مشتركين بأن كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط \* حفر بئرا في الطريق فجاء انسان وتردى فيها ومات جوعا أو عطشا أو غملا لا ضمان على الخافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا

هالك قبل الحبس هالك أمانة وبعده هلك مضمونا عليه \* والرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع في لا يجوز ربه الرهن فاذا هلك الرهن يهلك بغير شيء فيما ذكره الكرخي \* وقال الفقيه نصر في كتاب الصرف فيمن اشترى سيفا وأخذ به رهنا أنه



بضمين الأقل من قيمته قيمة السيف فيكون قول الكرخي على خلاف الأصل والثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالمصوغة والمتزوج عليها وهو صحيح فان هلك في يده ضمن الأقل من قيمته ومن قيمة العين ويأخذ العين وان (٤٩) هلك العين قبل هلاك الرهن يكون رهنا

بالقيمة قال أخذته رهنا على أنه ان ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهنا وبطل الشرط وهلك بالدين \* قال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو عندنا رهن ولو قال أمسكه بمالك حتى أعطيك كان رهنا بخلاف لان الامسك بالمال تفسير الرهن \* ولا يبطل الرهن بموت الراهن أو المرتن أو موتهما ويبقى رهنا عند الورثة والرهن بأي دين كان جائز (الثاني في العدل ونفقة الرهن وموته)

أجر نظير ولد الرهن وسقى البستان والمقبح نخله وجران غنمه والقيام بمصالحه وأجر الرعي على الراهن في الرهن فصل أم لا وما كان من حفظ الرهن أو رده إلى المرتن كاجر الحافظ والمزل الذي يحفظ فيه على المرتن أو جعله السابق عليه ان قيمة الرهن والدين على السواء وان أكثر فعلى المرتن بقدر المضمون وبقدرة الامانة على الراهن \* أبقى الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد عاد الرهن وسقط من الدين بحساب ما نقص لان الأباقي عيب حدث فيه وهذا اذا كان أول أباقي كما يشعره الدليل فان كان أبقى قبل ذلك لا يسقط شيء \* ومداواة الجروح والأمراض والقروح ينقسم على المضمون والامانة والعشر والخراج على الرهن فلو أخذ الساطن من الغلة من المرتن لم يسقط شيء من الدين وكان محسوبا على الراهن وان أبقى الراهن انفاقه على الرهن يأمر

في الظهيرية رجل حفر بئر في المقارة في موضع ليس بممر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المقارة أو نصب خيمة فغتر بها رجل لا يضمن القاعد والتاسب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حفر رجل بئر في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوقع فيها رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس ربه تأخذ كذا في محيط السرخسي \* ولو جاء آخر ووسع رأسها فوقع فيها انسان فبان كان الضمان عليهم ما تضمنه هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب إطلاقا \* وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان ووسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لاقى الحفرين جميعا فالضمان عليهم ما تضمنه فانما اذا ووسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لم يلاقى الحفر الاول وانما يلاقى حفر الاول فالضمان على الاول دون الثاني وان ووسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لم يلاقى الحفر الاول والثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملاقيا للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهم ما تضمنه وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسي أنه كان يقول ان ووسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فحفر رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهم اذ صفتان وان ووسع به قدر ما يسع فيه القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالضمان عليهم اذ صفتان كذا في المحيط \* وان حفر بئر في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من أجزاء الارض ثم جاء آخر وفرغها ثم وقع فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بما ليس من أجزاء الارض يضمن الاول وكذا لو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تعقل رجل بحجر فوقع في البئر ضمن واعم الجردون الحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في محيط السرخسي \* ولو وضع رجلا في البئر حجرا أو حديد فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان الضمان على الحافر كذا في المبسوط \* رجس حفر بئر على قارة الطريق فجاء انسان ورتق بئرا صبه رجس آخر على الطريق فوقع في البئر فبان فالضمان على الذي صب الماء وان كان الماء السماء ضمن صاحب البئر كذا في الذخيرة \* واذا دفع رجل رجلا في بئر في ملكه أو في الطريق فالضمان على المدافع كذا في المبسوط \* واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فبان فقال الحافر ان الواقع ألقى نفسه فيها عمد فلا ضمان على وقال ورثة الواقع لم يلقى نفسه في البئر وانما وقع في البئر من غير قصد واراثة وعليك الضمان كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكون الحافر ضامنا وهو القياس ثم رجس وقال القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط \* واذا حفر بئر في قارة الطريق فوقع فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فتعاق حتى اذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان ولو مشى في أسفلها فغلب بصخرة فيها فان كانت الصخرة في موضعها من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر ألقاها من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب البئر الضمان هكذا ذكر في المنتقى كذا في الذخيرة \* ولو وقع انسان في بئر في الطريق فافر رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصدقا على نفسه دون عواقبه وتكون الدية في ماله في ثلاث

الحاكم المرتن بان ينفقه ثم يرجع على الراهن كان المرهون

( ٧ - ( الفتاوى ) - سادس )

قائما أولا ولا يكون رهنا بالنفقة حتى لا يحبس بذلك وهو قول الامام الثاني رحمه الله تعالى \* صاحب الدين ظفر بغير جنس حقه من مال مدونه



لا يجسه رهنا الأرض مديونه \* امتنع الراهن عن قضاء الدين حتى يحضر رهنه ان كان لا يملك المرتهن مؤنة في الاضايته يوم باحضاره أو لا يلا  
يؤدي الى استيفاء الدين مرتين وان كان (٥٠) مما يلحقه مؤنة بان كان في موضع آخر لا يؤمر باحضاره بخلافه اذا امتنع المشتري

عن تسليم الثمن حتى يحضر البائع  
المبيع ثم في مسألة الرهن يوم  
الراهن يسلم الدين ان أقرب قيام  
الدين وان ادعى هلاكه يخلف  
المرتهن على قيامه فاذا حلف أمر  
بأداء الدين زيادته نوعا ما لا يدخل  
فيه ويكون للمالك كالكسب  
والهبة والصدقة وانما لا يسرى  
اليه لانه بدل العين لا جزء العين ولا  
بدل الجزء وما يولد من الأصل كالولد  
أو كان بدل جزء من أجزائه يسرى  
اليه حكمه وما هو بدل المنفعة  
لا يسرى اليه حكمه

(نوع في وضعه عند عدل)

اتفق على وضعه عند عدل وقبضه  
ثم فاذا هلك عند عدل سقط الدين  
لانه كالمرتهن في حق هذا الحكم  
ونائب عن الراهن في حق الغممان  
حتى لو استحق من يبدل وضمن  
العدل يرجع العدل على الراهن  
لا على المرتهن لنيابته عنه فالعدل  
لا يدفعه الى الراهن والمرتهن  
قبل قضاء الدين ما لم يؤذنه فان  
دفعه فله الاسترداد وان هلك قبل  
الاعادة ضمنه العدل ولا على العدل  
البيع الا بالتسليم المشروط في  
عقد الرهن أو بعد تمام الرهن  
وعلى أي حال كان اذا باع فالثمن  
رهن في يده فلو هلك في يده سقط  
الدين كما اذا هلك عند المرتهن وكذا  
اذا هلك الثمن فالتوى على المرتهن  
ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة  
الرهن وانما يعتبر الثمن وانما جعل  
التوى على المرتهن لقيام الثمن  
مقام العيز والرهن اذا تم فالتوى  
بعده في أي يد كان يكون على

سنتين كذا في المبسوط \* رجل حفر بئر في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الأرض أنا  
أمرته بذلك وأنكر أو ليه الوافع فالقياس أن لا يصدق صاحب الأرض وفي الاستحسان يصدق كذا  
في الظهيرية \* ومن حفر أو أوقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن  
كذا في محيط السرخسي \* رجل احتفر بئر في ملكه ثم سقط فيه أو فيها انسان أو دابة فقتل  
الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق  
كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* قال  
مجدد وجه الله تعالى لو حفر حفرة للعداة في دار انسان بغير اذنه فوقع فيها حمار فسات فالضمان على الحافر  
كذا في محيط السرخسي \* واذا حفر بئر في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها  
فشبهه رجلا ان فرض من ذلك ثم مات الدية عليهم أثلاما كذا في المبسوط \* ولو وقع ثلاثة في بئر  
وتعاق كل واحد بما خرفات ما توامن وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر ودية  
الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني وان ما توامن وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك  
بان أخر جوا أحياء وأنحبروا عن حالهم ثم ما توافت الاول لا يتخلو عن سبعة أوجه ان مات من  
وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وان مات من وقوع الثالث  
عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني  
وان مات من وقوعه ووقع الثاني عليه هدر نصف دمه ونصفه على الحافر وان مات من وقوعه  
ووقع الثالث فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث  
عليه فالثلث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فعلى ثلاثة أوجه ان  
مات بوقوعه فديته على الاول وان مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع  
الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الاول وأما موت الثالث فليس له الا وجه واحد وهو  
وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما اذا لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الاول على الحافر ودية  
الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول مجد وجه الله تعالى وفي الاستحسان  
ثلث دية الاول هدر وثلث على الحافر والثلث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على  
الاول ودية الثالث على الثاني ولم يبين مجد وجه الله تعالى أن الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر الرجل  
أجيرا لحفر له بئرا حفر الاجير ووقع فيها انسان ومات فان حفر في طريق معروف لعامة المسلمين  
يعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير أعلم المستأجر بذلك أو لم يعلم وكذلك اذا حفر في طريق  
غير مشهور وأعلم المستأجر الاجير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فأما اذا لم يعلم بذلك فالضمان  
على الامر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيرا ليذبح شاة فذبحها ثم علم أن الشاة لغيره الا أن الضمان  
على الاجير أعلم المستأجر أن الشاة لغيره أو لم يعلم ثم يرجع اذا لم يعلم بمسألة الامر وان حفر في الفناء  
فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك أو أعلم المستأجر بذلك فالضمان على الاجير وان  
لم يعلم الاجير أن الفناء لغير المستأجر ولم يعلم المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وان كان الفناء  
للمستأجر ان قال للاجير حق الحفر في القديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق الحفر في  
القديم وانما هو فناء دارى ففي الاستحسان الضمان على المستأجر كذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل  
أربعة رهط يحفرون له بئرا ووقع عليهم من حفرهم فقتلت واحدا منهم فعلى كل واحد من الثلاثة

الباقين

المرتهن وان أبي العدل البيع ان البيع مشروط في عقده أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ

بعض المشايخ يجبر وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر أن يجبس العدل أيا ما كان الخ يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحيا



بنفسه قبل هذا على قولهما بناء على بيع المالك مال للدون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح  
 \* وبذلك العدل البيع بالتقديرات في ثمانية عشر يوما بعد ذلك عن البيع نسبية لا يعمل (٥١) نهيه ويملك البيع ما يحدث منه كأولئك والتميز

لأنه تبع للأصل \* طلب دينه فقال  
 للمدعي بيع واقض دينه فقال  
 المرتهن لأريد البيع بل أريد حتى  
 لذلك \* قال المرتهن ان لم أعطك  
 دينك الى كذا فهو بيع بمالك على  
 لا يجوز وذكر في طريقه الخلاف  
 \* قال ان أوفيتك مالك الى كذا  
 والا فالرهن لك بطل الشرط ورحم  
 الرحمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى  
 يبطل الرهن أيضا

### (نوع في نفقة الرهن)

أنفق المرتهن على الرهن ما ذن  
 الحياكم ملك حبسه لاستيلاء النفقة  
 وان هلك الرهن بعد ذلك لا شيء له على  
 الراهن عندهما وزفر رحمهم الله  
 تعالى وقال الثاني رحمه الله تعالى  
 لا يملك الحبس بالنفقة اذا هلك عند  
 المرتهن فالنفقة دين على حالها  
 \* وعن المدعي وأجرة طبيب على  
 المرتهن وذكر القسدي ان كل  
 ما كان من حصة الامانة فعلى  
 الراهن \* من المشايخ من قال ان  
 الدواء على المرتهن انما يلزم ان  
 لو حدث الجراحة في يده فلو عند  
 الراهن فعليه وقال بعضهم على  
 المرتهن بكل حال واطلاق محمد رحمه  
 الله تعالى يدل عليه وقال الفقيه  
 الحادث عند المرتهن عليه من  
 دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند  
 الراهن ان لم يزد المرتهن حتى  
 احتاج الى زيادة المداواة فالدواة  
 على المرتهن لكن لا يجبر لان الراهن  
 لا يجبر على المداواة وان أجبر على  
 النفقة فالمرتهن أولى ولكن يقال  
 له هذا قد حدث عندك فان كنت  
 تريد اصلاح مالك فداوه \* وما

الباقين ربيع دينه وسقط الربح وكذلك لو كانوا أعوانا له وان كان الذي يحفر واحدا فانه يشارك عليه  
 من حفره قدمه هدر كذا في المبسوط \* ولو أمر غصده أن يحفر بئر في الطريق فان كان في فئانه  
 فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير فئانه فالضمان في رقبة العبد بذلك أم لا كذا في  
 التناوخانية تأقلا عن التجريد \* لو احتفر الرجل بئر في ملكه فعطبه به انسان أو دابة لم يضمن  
 وان حفر بئر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضخان \* اذا حفر  
 الرجل بئر في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرق أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه  
 فلا ضمان كذا في المحيط \* ولو سقى أرضه فخرج الماء منها الى غير هاء أو فسدت ماء أو زرع أو كرم  
 لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشا في أرضه أو حصائده أو أجهته فخرجت النار الى أرض غيره  
 وأحرقت شيئا لا يكون ضامنا قبل هذا اذا كانت الريح ساكنة حين أوقد النار فاما اذا كان اليوم ريحا  
 يعلم ان الريح تذهب بالنار الى أرض حاره كان ضامنا استصحابا من صب الماء في ميزاب ونحت الميزاب  
 متاع لانسان ففسد به كان ضامنا ولو أوقد النار في داره أو قوره لا يضمن ما احترق به وكذلك لو حفر بئر  
 أو بئر في داره فنزلت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما  
 بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك اذا كان يتصرف به غيره كذا في فتاوى قاضخان \* قالوا  
 هذا اذا انشق من الماء بحيث يحتمل ملكه في العرف والعادة فاما اذا كان بحيث لا يحتمل ملكه فانه  
 يضمن كذا في المحيط \* وان صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فأنفسد شيئا في  
 القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم انه يتعدى الى غيره  
 يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضخان \* رجل سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره ان أجرى  
 الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان استقر في أرضه ثم  
 يتعدى الى أرض جاره ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وان لم يتقدم اليه  
 حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه صعودا وأرض جاره هبوطا يعلم انه اذا سقى أرضه يتعدى الى  
 أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزنة المفتين \* وان كان في أرضه ثقب أو حجر  
 فأراده ان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في  
 فتاوى قاضخان \* رجل سقى أرضه من نهر العامة وكأ على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة  
 فوهاها فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم يكون ضامنا كذا في خزنة المفتين  
 \* مملوك يحفر بئر في الطريق فبات فيها انسان ففداه المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى يدفع كل المملوك أو يغديه كذا في الظهيرية \* واذا حفر العبد بئر في طريق المسلمين  
 فوقع فيها رجل فقال المولى أنا كنت أمرته بذلك لم تضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الا بيعة فتكون  
 الدية في ماله كذا في المبسوط \* وفي المتنقي عبد حفر بئر على قارة الطريق فجاء انسان ووقع فيها  
 فعفاه عنه المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يغديه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع اليه نصفه كاتهما وقعاهما عفاه عنه ولي أحدهما الواقعين  
 كذا في المحيط \* واذا حفر العبد بئر في الطريق بعير اذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحمر ثم وقع  
 فيها رجل فمات فعلى المولى قيمة العبد لولي الجناية فان وقع فيها آخر اشتركا في ذلك القيمة فان وقع فيها  
 العبد مات فوارثه شريكهم في تلك القيمة أيضا وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أن دمه  
 هدر وأصل هذه المسئلة فيما اذا حفر العبد بئر في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فمات

أنفق المرتهن على الرهن حال غيبة الراهن متطوع وان بأمر الحاكم وجعله ديناً على الراهن فهو دين على الراهن كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهذا  
 الكلام إشارة الى انه بمجرد أمر الحاكم لا يصير ديناً عليه مالم يجعله ديناً عليه كما صرح به وأكثر المشايخ على هذا لان هذا الامر ليس بالإلزام حكماً



بل للنظر وهو شردي بين الامرين بين الامر بحسبه وبين الامر ليكون ديناً والادنى أولى ما لم ينص على الاعلى ومن الامام أنه اذا أنفق عليه حال غيبة الراهن بأمر الحاكم يرجع وان (٥٢) بحضرة بالامر لا يرجع وعن الامام الثاني أنه يرجع قهراً وذكرا الناطق وما يجب

على الراهن اذا فعله المرتهن أو ما على المرتهن اذا فعله الراهن فهو متطوع \* أخذ السلطان الخراج أو العشر من المرتهن لا يرجع على الراهن لأنه ان تطوع فهو متطوع وان مكرها فقد ظلمه السلطان والمظلوم لا يرجع الاعلى الظالم (الثالث في الضمان) أبرأ الراهن المرتهن أو وهبه منه وهلك الرهن في يد المرتهن قبل منعه لا يضمن عندنا وبعد ابعاء الدين اذا هلك يضمن حتى يرد الراهن مستوفاه الى المرتهن \* ولو تبرع انسان بقضاء الدين ثم هلك عند المرتهن رد الدين على المتبرع \* ولو تصادقا على أن لادين يبقى مضمونا \* ولو أقال المرتهن على انسان بالدين ثم تلف الرهن عند المرتهن قبل أن يرد فهو بمافيه وتبطل الحوالة \* ولو أهور عبد الرهن ذهب نصف الدين عند الامام \* دخل خاناً فقال الخاني لا أدعك تنزل حتى تعطيني شيئاً فدفع وهاك عنده ان رهنا لاجل البيت فهو بما فيه وان لاجل أنه سارق يضمن قال للفقيه لا يضمن في الوجهين لأنه غير مكره في الدفع وعن محمد كل شيء يضمن بالغصب على الرهن يذهب بحسبه من الدين وما لا يضمن بالغصب لا يسقط به من الدين فلو غصب غلاماً ما صار شيئاً يضمن في الغصب فكذا في الرهن ولو أمر دفالعي لا يضمن لأنه أكمل بخلاف ما لو غصب جارية ناهدة فأنكسر نديمها حيث يضمن لأنه نقصان \* والرهن بالدين الموعود

مقبوض على سوم الراهن مضمون بالموعود بان وعده أن يقرضه الساقط رهنا وهلك قبل الاقراض يعطيه الالف الموعود جبراً فان هلك هذا في يد المرتهن أو أعدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين \* وعن الثاني رحمه الله تعالى أقرضني ونخذ

ولي

مقبوض على سوم الراهن مضمون بالموعود بان وعده أن يقرضه الساقط رهنا وهلك قبل الاقراض



هذا رهنا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع تازم قيمة الرهن \* قال لا تسخر أقرضني فقال لا أقرضك إلا برهن فبرهن به فضاع قبل  
 الاقراض ولم يكن مسمى القرض يعطيه ما شاء قال محمد رحمه الله تعالى لا يصدق (٥٣) في أقل من درهم هذا حكم الهلاك وأما حكم

النقصان أن من حيث العين يسقط  
 الدين بقدره بلا خلاف وإن من  
 حيث السعر لا يسقط شيء عندما  
 \* رهن عبدا يساوي التنازل  
 ثم تصادق على أن لا دين إن التصديق  
 بعد هلاك الرهن على المرتهن رد  
 الألف لأن حال الهلاك كان مضموما  
 بألف ظاهرا فحصل الاستيلاء  
 حكما وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد  
 التصديق هذا كان على المستوفى  
 رد المستوفى كذا ههنا وإن التصديق  
 قبل الهلاك قال شيخ الإسلام  
 اختلف المشايخ فيه وقال الحلواني  
 نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع  
 أنه يهلك أمانة وكذا إذا رهن عبدا  
 بكر حنيفة ومات العبد ثم تصادق أن  
 السكر لم يكن فعلى المرتهن قيمة السكر  
 لما ذكر أنه صار مستوفيا وعن  
 الثاني رحمه الله تعالى أنه لا شيء على  
 المرتهن لأن التصديق حجة في  
 حقهما وقد تصادق عند الهلاك أن  
 الدين لم يكن واستيلاء الدين ولا دين  
 لا يتصور \* وعن محمد بن رجل له على  
 رجل مال فقاضاه بعضه ثم دفع إليه  
 عبدا وقال ههنا رهن بالباقي من  
 دينك أو قال إن كان بقي لك على  
 شيء من الدين فهو رهن به إن كان  
 بقي عليه شيء من الدين فهو رهن به  
 والا لأنه لم يأخذه على شيء مسمى  
 \* فصور دينه وبعضه زيف وستوف  
 فبرهن شيئا بالاستوف والزيف  
 وقال خذه رهنا بما فيه من زيف  
 وستوف صح في حق الستوف لأنه  
 ليس من جنس الدراهم ولا يصح  
 في الزيف لأنه من جنس الدين وقد  
 تجوز به فجاز ولم يجز الرهن به لعدم

ولي الجنابة الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهمهم فان اقتسموا ذلك بقضائه وقع في البئر  
 آخر فان وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجنابة الثانية ويتبعان الغرماء فيأخذان تمام ربيع الألف  
 منهم وإن لم يلق ولي الجنابة الأخيرة صاحبه ولقي أحد الغريمين أخذ منه ربيع ما أخذ من مال الميت  
 فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في أيديهما فاقسمهما نصفين فان التقى صاحب الجنابة فاقسمها  
 ما في أيديهما نصفين فان التقوا جميعا بعد ذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحب الجنابة  
 الربع والغريمين ثلاثة أرباعه كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع المولى خمسمائة إلى الأول بلا  
 قضاء ثم وهب المولى للمولى ما قبض وما بقي ثم وقع فيها آخر خيرا ولي الثاني بين تضمين المولى النصف  
 وتضمينه الربع والولى الربع وان دفع بقضائه يتبع المولى لربع والولى بالربع من غير خيار كذا في  
 المكافي \* وإذا استأجر الرجل عبدا محجورا عليه وحرا غير أن له ثرا فوقعت عليه سمانا فعلى  
 المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحر إن كانت أقل من نصف الدية ثم يرجع  
 بها المولى على المستأجر ثم المستأجر قدم لك العبد بالسمان وقصصا الحر جانيا على نصفه فيكون على  
 عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مأذونا في العمل لم يكن على المستأجر شيء وكان  
 على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر كذا في المبسوط \* ولو استأجر أجيرا حرا  
 وعبدا محجورا عليه ومكاتباً يحفرون له ثرا فوقعت البئر عليهم وماتوا فلا ضمان على المستأجر في  
 الحر ولا في المكاتب ويضمن قيمة العبد لولا أنه إذا دفع القيمة إلى المولى دفعها المولى إلى ورثة الحر  
 والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بنصف الدية وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب ثم يرجع  
 المولى على المستأجر بقيمة العبد مرة أخرى فيسلمه وللمستأجر أن يرجع على عاقلة الحر بنصف قيمة  
 العبد ويأخذ أولياء المكاتب من الحر ثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركته المكاتب مقدار قيمته  
 فيكون بين ورثة الحر والمستأجر يضرب ورثة الحر ثلث دينته والمستأجر بنصف قيمة العبد كذا في  
 الحاوي \* وهكذا في التنازلية ما قلنا من التجريد \* وإذا استأجر أربعة رهط مدبراً ومكاتباً  
 وعبداً وحراً يحفرون له ثرا في الطريق فوقع عليهم من حفرة هم قاتوا ولم يؤذن للمدبر وللعبد  
 في العمل فنقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل أصحابه فيهدر ربيع نفسه وتعتبر جنابة أصحابه  
 عليه في ثلاثة أرباع نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدبر لولا أنه لورثة الحر ربيع دية الحر في رقبة  
 كل إنسان منهم ولولى المكاتب ربيع قيمة المكاتب في رقبة كل إنسان منهم فيضرب في هاتين  
 القيمتين ورثة الحر بنصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقتسمان ذلك على  
 هذا ثم يرجع مولاها بذلك على المستأجر ثم للمستأجر على عاقلة الحر ربيع قيمة كل واحد منهم ماله  
 في رقبة المكاتب ربيع قيمة كل واحد منهم ما وجد كان للمكاتب في رقبة كل واحد منهم ما ربيع قيمته من  
 القيمة التي أخلفها كل واحد منهم فيكون بعضه قصاصا من بعض ويتراد أن الفضل وربع قيمة  
 المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جنابة المكاتب على ربيع الحر الآن يكون  
 أكثر من ربيع الدية فيأخذون ربيع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا إنما  
 يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجنابة تبلغ بالقمة بالعت ولكل واحد من العبدين ربيع  
 قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا يفيد اعتباره فان كان العبدان مأذونا لهما في  
 العمل فلا ضمان على المستأجر وربع قيمة كل واحد منهما في عنق صاحبه وربع قيمة كل واحد  
 منهما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلاثة أرباع دية الحر في أعناقهم

الدين \* عليه ألف غلة فقال الدائن أمسك هذا الألف الوضع حتى أوفيت حقت وأشهدني بالقبض فهو رهن والحاصل في الرهن بالدين  
 الموعود أن المستقرض إذا سمي شيئا ورهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن الأقل من القيمة ومن المسمى فان لم يكن سمي شيئا اختلفت فيه



الامام الثاني ومحمد بنهما الله تعالى فلو رهن ثوبا وقال اخذت منك شيئا وضاع قبل الاقراض يعطيه ماشاء \* رهن شجرة فمرصاد يساوي مع الورق عشرين فذهب وقت الاوراق (٥٤) وانتقص عنه قال الامام الاسكاف رحمه الله تعالى بذهب من الدين قيمة النقض ان الآن

يكون النقض ان في نفس المرصاد لتناثر الاوراق وقال المقي لا يسقط شيء لانه كتر اجمع السعر وقول الاسكاف هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا فصار كالهلاك \* رهن عشرين باللف فاستحق أحدهما أو مان حراً وقال الراهن للمرتهن احتجت الى أحدهما فرده الى فردة المرتهن فالباقي رهن بحصته لكن لا يفترقه الابكل الدين فاذا هلك هلك بحصته لا بكل الدين \* أبق الرهن فعمل بما فيه ثم عاد الرهن لان جعله بالدين من أحكام الجاهلية رده الشرع فكان القضاء بالجعل باطلا بخلاف المغصوب اذا ضمنه الغاصب ثم عاد لا يبطل الضمان ولا يعود الى المالك لان التملك بالضمان أمر لا ياباه الشرع فلا يحكم ببطلانه \* رهن عبدا قيمته ألفان بالغ على أن يكون المرتهن ضامنا للفضل فهو رهن فاسد المظنون مضمون عند الثاني ومحمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعنه في رواية أنه غير مضمون قالوا لا خلاف فيه وعدم الضمان في الهلاك بعد التصديق على عدم الدين وقدم \* وفي العتابي تقاضي دينه فلم يقضه فدفع العائمة عن رأسه رهنها وأعطاه منديلان لانه على رأسه فالعائمة رهن لان الغريم يتركها عنده رضى بكونه رهنها \* أعطاه ثوبين وقال اخذاً مني ما شئت رهننا بالمائة التي علي فضاها لا يسقط شيء من الدين كذا كان عليه عشرين درهما أعطى مائة

في عتق كل واحد منهم ربع فاذا عتقت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم وأخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى المدبر قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة على ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر ربع المدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المكاتب ربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاء أخذ من تركته تمام قيمته ان كانت قيمته أقل مما عليه من ذلك ثم يصرب فيها الى الحر ربع المدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المدبر ربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر ربع دية الحر ومولى المدبر ربع قيمة المدبر ومولى المكاتب ربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط \* والله أعلم

### (الباب الثاني عشر في جنابة الهائم والجنابة عليها)

يجب أن يعلم بان جنابة الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه اما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره أو في طريق المسلمين فان كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا يضمن صاحبها واقفة كانت الدابة أو سائرة وطئت يديها أو برجلها أو نطحت يديها أو وضربت بذنبها أو كدمت وان كان صاحبها معها ان كان قائدا لها أو سائقا لها لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وان كان صاحب الدابة راكبا على الدابة والدابة تسير ان وطئت يديها أو برجلها يضمن وعلى عاقلة الدابة ونزله الكفارة ويحرم عن الميراث وان كدمت أو نطحت برجلها أو يديها أو وضربت بذنبها فلا ضمان وان كانت في ملك غير صاحب الدابة فان دخلت في ملك الغير من غير ادخال صاحبها بان كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها وان دخلت باذخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكبا عليها أو لم يكن معها هكذا في النخبة \* وان كان باذن مالكه فهو كولو كان في ملكه كذا في التبيين \* وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أو قطعها صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بنفسه الدابة في الوجوه كلها وان كانت سائرة ولم يكن صاحبها معها فان سارت بارسال صاحبها فصاحبها ضامن مادامت تسير في وجهها ولم تسير يمينا وشمالا هكذا في النخبة \* فان عطفت يمينا وشمالا فان لم يكن لها طريق الا ذلك فالضمان على المرسل وان كان لها طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فان ردها راد ان لم ترتد ومضت في وجهها فالضمان على المرسل فان ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على أحد وان ارتدت ولم تقف ومضت في وجهها وأصاب شيئا ضمن الراد كذا في محيط السرخسي \* وان سارت لا بتسيير صاحبها بان كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها كذا في النخبة \* الرابك ضامن لما وطئت الدابة وما أصابت يديها أو برجلها أو رأسها أو كدمت أو نطحت وكذا اذا صدمت كذا في الهداية \* ولا يضمن ما نطحت برجلها أو وضربت بذنبها والجواب فيما اذا كان قائدا لها نظير الجواب فيما اذا كان راكبا عليها وأما السائق فهل يضمن بالنفقة اختلاف المشايخ فيه منهم من قال يضمن والى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن القدوري وجاعة من مشايخ العراق ومنهم من قال لا يضمن والى هذا القول مال مشايخنا هكذا في النخبة \* والصحيح أن السائق لا يضمن النفقة كذا في الكافي \* وعلى الرابك الكفارة في الوطء لا على السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الرابك حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في التبيين \* ولو كان راكبا وسائق قبيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقبيل الضمان عليهما كذا في النهاية \* في المنتقى اذا سار الرجل

درهم وقال اخذت حق ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين \* وفي المبسوط رهن خاتم على فضة قيمته درهم بنصف درهم فلو من فاعطاه تسعين فلسا فغلت وصارت ثلاثين درهما ثم هلك الخاتم فهو بحاميه لان هذا نعيير السعر وهو غير



معتبر في حكم الرهن وعند التلف يكون مستوفيا بقيمة الرهن يوم القبض وفي قيمته يوم القبض وفاء بالدين فكان بهلا كما مستوفيا كل الدين وكذا اذا كسدت أو رخصت حتى صارت تسعين بداق لم يكن عليه الاتسعون (٥٥) فلتساها اشترى تحلابهم أو شاة على أنها

مذبوحة بدرهم ورهن به شيئا من هلك الرهن فظهر أن الخلل خسر والشاة مينة بهلك مضمونا لأنه رهن بدن ظاهر بخلاف ما إذا اشترى خرا أو خنزير أو مينة أو حرا ورهن بالثمن شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لأنه رهن باطل لا فاسد كما مر \* وإذا تقاضى الرهن ثم تناقضا بالتراضي وهلك الرهن عند المرتهن بهلك مضمونا والرهن باق ما بقى القبض وان هلك بعد الإبراء عن الدين أو هبته قبل فسخ الرهن بهلك أمانة استحسانا وقد مر وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فالرهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف وتسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من الغرور موهون بربع الدين وقد بقي من الغرور ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه \* عليه مائة فقال المدينون خذ هذا الثوب رهنا ببعض دينك فهلك عند المرتهن قال الثاني بهلك بما شاء المرتهن أن شاء بقيمة الرهن أو ببعض الدين لأنه رهن موقوف فصار كالأخذ بالرهن على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهلك خبر المرتهن بين أن يجعله من الدين أو من القيمة وقال زفر رحمه الله تعالى بهلك بالقيمة كالشراء الفاسد \* رهن منه عبدا وهلك في يد المرتهن ثم استحقه رجل بالبيضة والمستحق

على دابة وخلفه رديف وخطف الدابة سائق وأمامها قائد ووطئت انسانا فالديبة عليهم أرباعا وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط \* وان راث أو بال في الطريق وهي تسير فخطب به انسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها ذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو وقفت الروث أو البول أو سأل لعابها فخطب انسان بذلك كذا في المحيط \* وان أوقفها الغير ذلك فخطب انسان بروثها أو ببولها ضمن كذا في السراج الوهاج \* وان أصابت يدها أو رجلاها صاة أو نواة أو أبارت شبارا أو حجر أصغر اففقأ عين انسان أو أفسد ثوبه لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن والراكب والرديف والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي \* وإذا سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت بحجر وضعه رجل أو بدكان قد بناه رجل أو بماء قد صب به رجل فوقع على انسان فمان فالضمان على الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا إذا لم يعلم الراكب بما أحدث في الطريق فان علم بذلك وسير الدابة على ذلك الموضع قصدا فالضمان عليه كذا في المبسوط \* وفي القدوري أن من أوقف دابته على باب المسجد الأعظم أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فخطبت برجلها انسانا فهو ضامن كذا في المحيط \* ولو جعل الامام موضعا لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما حدث من الوقوف فيه كذا في التبيين \* ولكن إذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو أوقف دابته في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط \* ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب ببابه قال يضمن ما أصابت كذا في الحاوي \* وان أوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا إذا أوقفها في المحبة كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيره ثم انما أصابت شيئا بيدها أو رجلاها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشايخنا وقالوا هذا إذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما إذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ذلك بمثل الدواب قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أوقفها في الطريق مربوطة فحالت في رباطها فأصابت شيئا أن أصابت بعدما انحسل الرباط وزال عن مكانه لا ضمان على صاحبها وان أصابت والرباط على حاله ضمن ما جنت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط \* وإذا جعت الدابة فضررها أو كسبها بالجمام فضررت برجلها أو بدنها لم يكن عليه شيء وكذا لو سقط منها فذهبت على وجهها اقتلت انسانا لم يكن عليه شيء كذا في الحاوي \* لو كثرى حمارا فوقع في الطريق على أهل محاسن فسلم عليهم فخنسها صاحبها أو ضربه أو ساقه قطع ضمن وهو كالامر بالسوق كذا في خزائنة المفتين \* ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فخنسها أو رجل فألقت الراكب ان كان الخنس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان بغير اذنه فعليه كمال الديبة وان ضربت الناحس فمان قدمه ودرهوان أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل أو كيف ما أصابت ان كان بغير اذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليهم ما لا في النكحة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة \* وهكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان \* الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فخنسها ففجعت رجلا فالضمان عليهم ما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة \* هذا اذا كانت النكحة في فور

بالخيار ان شاء ضمن الراهن فان ضمنه لا يرجع على المرتهن وصار المرتهن مستوفيا دينه بالهلال لأنه ملكه بإداء الضمان سابقا على عقد الرهن وان ضمن المرتهن رجعا عما ضمن على الراهن لأنه صار مغرورا من جهة وهو في القبض عامل له أيضا ورجع دينه على الراهن أيضا



لأن الرهن انما ملكه في الفصل الاول من المسوق وتضمن ملكه المرتهن من المستحق ثم الرهن يملكه من المرتهن فلم يكن ملك الرهن سابقا على الرهن بل حادثا فلم يكن ملك الرهن وقت (٥٦) الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملك المرتهن بالضممان المستند الى قبضه \* الاب

النخس فلما اذا انقطع فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ومن قاذب دابة فتخسها رجل فانفلت من يده القاتل فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فتخسها غيره كذا في الهداية \* دابة لها سائق وقائد فتخسها رجل بغير اذن أحدهما فتفوت انسانا كان ضمن الناحس على الناحس خاصة وان كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كان الناحس عبدا فجناية الدابة في رقبة العبد وان كان صبياه هو كالرجل كذا في الحاوي \* وان كان يسير على دابته فأمر عبدا حتى تخسها فتفوت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فوره النخسة وقتلته فالضمان عليهما نصفان النصف على عاقلة الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو بغيره ثم يرجع مولى العبد على الأمر بقية العبد اذا كانت قيمة العبد أقل من نصف الدابة وكان العبد المأمور بالنخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فولي العبد المأمور لا يرجع على الأمر بالحقة من الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة وقودها نظير الجواب في الأمر بتخسها وان كان الراكب عبدا فأمر عبدا آخر بان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة الضمان عليهما في عنقهما نصفان يدفعان بذلك أو يدفعهما مولاهما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الآخر بشئ وان كان المأمور محجورا والآخر مأذونا فالضمان عليهما أيضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور نصف الدابة رجع بقيمة عبده على الآخر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتيهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده أو فداه بنصف الدابة لا يرجع بقيمة عبده على الآخر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في عنقهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده أو فداه بنصف الدابة لا يرجع على العبد الآخر في الحال بشئ واذا عتق رجع عليه بهيمة وان كان الآخر محجورا عليه والمأمور مأذونا فالضمان عليهما في عنقهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فداه لا يرجع على العبد الآخر في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط \* واذا أمرت الدابة بشئ قد نصب في الطريق فتخسها ذلك الشيء فتفوت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الحاوي \* وفي المنتقى رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن يتخس دابته فتخسها فقتلت رجلا وطرحته الأمر فدية الرجل الاجنبي على الناحس والراكب جميعا ودم الأمر بالنخس هدر ولو سارت عن موضعها ثم نفعت من فوره النخسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسر فتفوت الناحس رجلا آخر وقتلتهما فدية الاجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حوت ووقفت فتخسها هو أو غيره لتسبب فتفوت انسانا فلا شئ عليهما رجلا ركب دابة رجلا قد أوقفها رماها في الطريق فتفوت انسانا فقتلته فالضمان على رماها وعلى الراكب نصفين واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق ورطبها وغاب فأمر رب الدابة رجلا حتى تخسها فتفوت رجلا أو نفعت الأمر فدية على الناحس وان كان الأمر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى تخسها فقتلت رجلا فدية على الأمر والناخس نصفان كذا في المحيط \* ولو نفرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس كذا في محيط السرخسي \* رجل أرسل جواره فدخل زرع انسان وأفسده أن أرسله وساقه الى الزرع بان كان خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الآن الحمار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي أرسله فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب عينا وشمالا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدا كان ضامنا وان أرسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يعمن المرسل كذا

والوصى يملك رهن متاع الصغير يدينهما استحضانا وقال الثاني لا يملكاه وعلى الخلاف اذا باع مال الصغير من دائنهما فلا يقع المقاصة بينهما ويضمنان للصغير وفي الرهن اذا هلك ضمننا للصغير قدر الدين لا الزائد لانه أمانة له أن الایفاء الحقيقي لا يدخل تحت ولا يتهم ما فلا يدخل الایفاء الحكمي أيضا لهما أنهما ماعدا كان الایداء بلا ضمان قبل الضمان أولى \* رهن الوصي خادم الصغير من نفسه يدين له على الصغير أو رهن عبد الحسن الصغير يدين عليه لا يجوز بخلاف الایلاء علم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين وله وصي فره من بعض مال الميت من بعض غرمائه لا يجوز وللبعض الغرماء الباقي بقضه لاه ایفاء حكمي ولا يؤثر النقص بالایفاء الحقيقي فكذا بالایفاء الحكمي فان قضى دينهم قبل أن يردوه جازم استعار من آخر وبا ليرهنه بدينه جازوله أن يرهنه بما شاء لحصول الاجازة مطلقا كالأجرة المطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب مثل الدين المسمى أو أكثر فرهنه أو أقل ضمن قيمة الثوب بأكثر من المسمى أو أقل ضمن قيمة الثوب أقل من الدين فان زاد على المسمى ضمن قيمة الثوب وان نقص فان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان النقصان أقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان نسأ أو رجلا آخر ضمن \* وكل ما قاذ بعقده يعتبر \* وان قال ارهنه

بخوارزم فرهنه بمكان آخر ضمن وان هلك الرهن في موضع الوفاق ضمن المستعير للمعير قدر ما قضى به دينه لان الرجوع يحكم انه قضى دينه بمال المعير فيتيقن بذلك القدر وان أصابه عيب رهن من الدين بقدره ورجع به المعير على المستعير لانه قضى دينه في



به \* ولو أعسر الراهن ولم يقدر على فككه ففكه المير بوجه على الراهن وإن هلك قبل الزهن لا يضمن ولو اختلغا القول الراهن أنه هلك قبل الزهن \* رهن عبدا قيمته ألف بالف وقبضه المرتهن ثم أعاده من الراهن ثم أعاده إلى (٥٧) المرتهن وقيمتها نصفها ففكها هلك بالالف

بخلاف الغصب إذا فكر ربه عاود حيث يعتبر الثاني لأنه الموجب لا الأول لا تنسخه \* أنلف المرهون مال انسان والمتلف يستغرق قيمته فان ظهر المرتهن العبد فالرهن والدين بحاله فان أبي قيل الراهن أفده فان فداء بطل الدين والرهن لأنه استحق بامر عند المرتهن فكان عليه وان لم يفده الراهن أيضا يباع فيأخذ دائن العبد دينه وبطل مقداره من دين المرتهن ان دينه أقل وما بقي من ثمن العبد للرهن وان كان دين المرتهن أكثر من دين العبد استوفى المرتهن الباقي ان حل دينه والا كان رهنا عنده الى أن يحل فيأخذه قصاصا في جنابة الرهن بعضهم على بعض أربعة أو خمسة جنابة الفارغ على مثله وجنابة المشغول على الفارغ وهما هدران وجنابة الفارغ على المشغول يتحول اليه من المشغول بحصته من الدين والمشغول على المشغول يسقط الدين ويبيانه رهن عند رجل أمين بالف وقيمة كل ألف ففقدت احدهما الاخرى فالقائلة بسبع مائة وخمسين لأنها كانت بخمسمائة والمارغ منها كذلك والمشغول من المقتولة والمارغة كذلك فلفه من الدين مائتان وخمسون وبطل مائتان وخمسون وهو حصه المقتولة فبالضم صار المجموع ما ذكرنا \* ويصح رهن المريض ويثبت أحكام الرهن ولا يكون هدا تبرا بما زاد على الدين لأنه جعل المال

في فتاوى قاضيان \* وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى فبين أرسل بقره من القرية الى أرضه فدخل في ذرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو تركها في المربط فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنابير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط \* ومن أرسل هيمته وكان لها سائقا أصابت في فوره انسانا أو شيئا يضمنه وان أرسل طيرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في المراج الوهاج \* رجل أرسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فورا الارسل وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القردري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا والمشايع أخذوا بقوله وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا ففله أو مرق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والمختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان لرجل كلب عمقور يؤذى من مر به فلا أهل البلد أن يقتلوه وان أنلف يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحائط المائل كذا في التبيين \* ولو أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أدخل بعيرا (١) مغالما في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المغلما فقتله اختاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المغلما وقال بعضهم ان أدخل صاحب المغلما بعيرا في دار فقتله الضمان وان كان أدخله باذنه فلا ضمان وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* وقائد القطار في الطريق يضمن أوله وآخره وان كان عظيم لا يمكنه ضبط آخره وان كان معه سائق فالضمان عليهما وان كان له سائقان ضمنوا وان كان ثالث وسط القطار ضمنوا أو ثلثا يريده اذا كان الاخر يمشي في جانب من القطار يسوقه فيكون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فان كان وسط القطار أخذ بزمام بعير فإصاب بها نخافه فضمنه عليه خاصة وما أصاب مما قبله فالضمان عليهما وان كان أحبا ناسطا أو أحبا ناسطا يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصفان كذا في خزنة المفتين \* وان كان الذي في وسط القطار أخذ بزمام بعير يقود ما خلفه ولا يسوق ما قبله فإصاب مما خلفه فلا ضمان فيه على القائد الأول وما أصاب مما قبله فضمن ذلك على القائد الأول ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لأنه ليس بسائق لما قبله هكذا في المحيط \* ولو كان رجل راكبا وسط القطار على بعير ولا يسوق مهاشيما لم يضمن مما تصيب الابل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلفه بيده بقوده وأما اذا كان ناسطا على بعيره أو فاعدا لا يفعل شيئا يكون به قائد الماخذه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على بعير كذا في النهاية نقل عن الميسوط \* قال في المستقى اذا قاد الرجل قطارا وخلفه سائق وأمامه راكب على بعير فوطئ بعير الراكب انسانا فالدية عليهم أثلاثا وكذلك اذا وطي بعير مما خلف

(١) قوله معتمدا أي هاتجا في الممارعة البعير بالكسر غلما اذا هاج واغتم أيضا له بحرأوى

(٨ - (الفتاوى) - سادس) في يد الامين ولكن لا يظهر صحة هذا الرهن في حق الغرماء لأنه ايشار بالابطفاء الحكمي كذا كرناه \* الابرهن متاع الصغير وأدرك الابن وما ان الاب ليس الابن أخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم



كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه منظر كبر الرهن \* رهن الوصي مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز  
اذا كان الدين على الورثة الكبار لتصرفه فيما (٥٨) هو ممنوع من التصرف ولو الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو على الميت

أيضاً لان فيه اقلاف الحركة وانه  
غير جائز \* ولو رهن مال اليتيم وفي  
الورثة صغار وكبار الكبار لو  
حضور لا يجوز فان كان الدين  
حدث على الورثة لا يجوز اتفاقاً لان  
بفساد نصيب الكبار يفسد كله  
لكنه مشاع وان الدين على الميت  
جاز رهن الوصي وقال لا يجوز بناء  
على اختلافهم في بيع مال الميت  
وفي الورثة صغار وكبار الكبار  
يجب جازاً اتفاقاً \* رهن الوصي  
متاع اليتيم عند ابنه الصغير  
لا يجوز اجاعاً وان ابنه كبير لم يجز  
عنده كالوكيل بالبيع \* باع من  
ابنه الكبير وان من مكاتبه أو  
عبده المأذون لاتفاقاً \* ولو رهن  
الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجز  
لعدم ولايته عليه \* رهن عداثم  
بجاه بجاوية وقال نذهارنا مكان  
الاول ورده جاز لان الرهن يقبل  
النقص والثاني يقبل الرهن ولا  
يسقط ضمان الاول بساردا الى  
الراهن لتعلق الضمان بالقبض  
فيه في ما بقى القبض والثاني أمانة  
حتى يرد الاول لان الراهن لم يرض  
بجعلها رهناً فاذ لم يخرج الاول  
لا يدخل الثاني فان هلكا عند  
المرتهن سقط الدين بالعبد  
وهلكت أمانة بغير شيء

#### (الرابع في اعارته)

رهن مصحفاً وأمر بقراءته منه ان  
هالك حال قراءته لا يسقط الدين لان  
حكم الرهن الحبس فاذا استعمل  
بأذنه بغير حكمه بطل الرهن وان  
هالك بعد الفراغ من القراءة هلك  
بالدين وكذا لو رهن خاتماً وأذن له

الراكب انساوا وان وطئ بغير أمام الركب فهو على القائد والسائق نصفاً ولا شيء على الراكب  
كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً يقوده قطاراً فربط انسان في قطاره بغيره والقائد لم يعلم بذلك فوطئ  
هذا البعير انساواً فلفه كانت المديرة على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرباط وان  
كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرباط ولو كانت الابل وقوفاً فربط  
الرجل بغير افتاد صاحب القطار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ولا ترجع عاقلة القائد  
على عاقلة الرباط كذا في فتاوى قاضيان \* ولو انفلتت الدابة فأصاب مالاً أو آدمياً باليسل أو نهاراً  
لا ضمان على صاحبها كذا في الهداية \* وفي النزاع لصاحب الزرع اذا قال لصاحب الدابة ان  
دابتك في زرعى فان خرجها صاحبها ففسدت الدابة في حال خروجها فان لم يامر صاحب الزرع صاحب  
الدابة بالانحراج فصاحب الدابة ضامن وان أمره بالانحراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه أبي  
الميت رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو نصر يعوده بالضمان في الوجهين جميعاً كذا في النخبة \* رجل  
وجد في زرع في الليل ثورين وطن أنهما لاهل قريته فان كانا لغير أهل القرية فإراد أن يدخلهما  
مربطه فدخل في المرابط أحدهما وفر الآخر فقبضه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فأراد تضمينه  
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت نيته عند الانحراج بمنعه من صاحبه  
كان ضامناً وان كانت نيته أن يأخذه ليرده على صاحبه الا أنه لم يقدر على الاشهاد ولم يجد من  
يشهده لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* فقيل للشيخ أرايت ان كان هذا نهاراً فقال ان  
كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذه  
أو يحبس في مرابطه ليرده على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عنده وان كان الثور  
لاهل قريته وأخرج من زرع ولم يزد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان ساقه بعدما أخرج من  
زرعه ضمن كذا في النخبة \* ومن وجد دابة انسان في زرع فأنخرجها من زرع فباء ذئب  
ما كلها فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان أخرجهوا ولم يشهدها فلا ضمان  
وان ساقها بعدما أخرجها فهو ضامن وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي  
الامام علي السعدي رحمه الله تعالى وكل الفقيه أبو نصر الديلمي رحمه الله تعالى يقول ان ساقها  
بعد ما أخرجها الى موضع بأمن على زرع منها فلا ضمان وان سكت أكثر من ذلك فهو ضامن  
والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط \* وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق  
أو انكسرت رجلاً كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* الراعي اذا وجد في سرجه بقرة أجنبية  
فطردها قسداً ما يخرج من سرجه فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* زارع سأل الغنم من الراعي  
الخاص أو المشترك لبيته في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فبها ونقصت العنم في زرع حاره  
لا ضمان على أحد كذا في القنية \* اذا وجد في كرمه أو زرع دابة رجل وقد أفسدت شيئاً  
فقبضها صاحب الكرم أو الزرع فهلكت ضمن صاحب الكرم أو الزرع قيمتها كذا في المحيط  
\* اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فأنخرجها صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع ثوباً في  
بيت رجل بغير إذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في  
النخبة \* رجل يسوق حماراً لخطب في الطريق وقال (كوست كوست) وقد أمه رجل لم  
يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فخرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتهيأ له التنحي لضيق المدة  
ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره وان أمكنه التنحي فلم يتنح بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى

قاضي

أو أخذ الخلف لينعل أو

القصار ليس ثم نزع وهلك لا يضمن بالعود الى الوفاق ولو أذن الغاصب بالانتفاع فهلك حال العمل أو بعد الفراغ يهلك على المالك \* رهن



سبوقاً فتقلد ثلاثة لا يضمن لانه من الحفظ الامن الاستعمال وان سيئين يضمن لان الشجعان يتقلدون انذين فكان استجمالا كمرتهنة الخواتيم  
في أي اصبع من أصابعها ولو رجلا ان تختم في البنصر لا يضمن وان في الخنصر لوفى (٥٩) اليمنى يضمن لاني اليسرى وفي الصغرى لوفى

الخنصر يضمن اليمنى واليسرى  
فيه سواء واختاره السرخسي  
رحمه الله تعالى وما سوى الخنصر  
من الاصابع كالبنصر ولو بخاتمين  
والمختم رجل ان كان ممن يتختم مما  
كلاشراف والاعنياء يضمن والا لا  
لانه حفظ لا استعمال ولو أمره أن  
يتختم في خنصره ويجعل الفص  
من جانب الكف فهذا ومالم يأمره  
أن يجعل الفص من جانب الكف  
على السواء قاله شيخ الاسلام

(نوع آخر)

أعارة شئ له حمل وموثة ليرهنه  
فرهنه فرده على المعير لا على  
المستعير لانه يضمنه هذا الهلاك  
فكان فيه منفعة المعير ولو أن  
رجلا ارهن شئاً ثم آجره من الراهن  
فالأجرة باطلة والمرتهن يسترده  
كلا عارة والايديع من الراهن ولو  
أمره الراهن أن يودعه انساناً أو  
يعيره أو يؤاجره ففعل في الايديع  
الرهن على حاله فان هلك في يد  
المودع بطل الدين وان أعاره منه  
خرج عن ضمان المرتهن  
وللمرتهن أن يعسديه ولو آجره  
فالأجرة للراهن وليس للمرتهن ان  
يعيده في الرهن الا برهن جديد  
\* وللمرتهن أن يبيع ما يخاف  
عليه الفساد ويكون ثمنه رهناً  
عنده لكن لا يبيعه الا باذن الحاكم  
وفي كل موضع جاز البيع من  
الراهن أو المرتهن يكون الثمن  
رهناً عند المرتهن مكان الاصل  
\* الرهن أمانة عند المرتهن كالوديعة  
فبكل فعل يغرم المودع يغرم  
المرتهن لكن بالهلاك لا يعرم

قاضيخان \* وفي فتاوى الفضلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها ان كانت لا يوق كل لهما  
فعلى الجاني قيمتها وليس للمالك أن يعسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم  
كالشاة والبعير والبقر فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* ومن فتح  
باب ققص فطار الطير أو باب اصطبيل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح وقال محمد رحمه الله  
تعالى يضمن كذا في الكافي \* وفي المنتقى ان ما يحمل على ظهره ففي عينه ربع قيمته كذا في  
الذخيرة \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحصار والبغل ربع القيمة وكذا  
في عين بقرة الجزار وجزر الجزار وكذا في عين الفصيل والحش وفي احسدي عيني الشاة والجل  
والطير والسكب والسنور ما انتقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في  
جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

(الباب الثالث عشر في جنابة المالك) وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختار الفداء)  
اذا جنى العبد على آدمي جنابة موجبة للمال فان مولاه بالخيار ان شاء دفعه به ما وان شاء فداءه بالارش  
هذا مذهبنا الا أن الموجب الاصل الدفع وله التخليص عن ذلك بالفداء بالارش وأي ذلك اختار فانه  
يكون حالاً ولا يكون مؤجلاً ولا يقضى بشئ حتى يبرأ المجنى عليه وخطأ العبد وعنده فبما دون النفس  
على السواء وجب المال في الخالين كذا في المحيط \* وان لم يختر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه  
كذا في الكافي \* وان لم يمت ولكن مولاه قتله فانه يصير مختار الارش فان لم يقتله مولاه واسكن قتله  
أجنبي ان كان عداً بطلت الجنابة والمولى أن يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة  
الى أولياء الجنابة ولا يخير المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختار الارش كذا في شرح  
الطحاوي \* وان مات بعد ما اختار المولى الفداء لم يبرأ جوف العبد كذا في الكافي \* واذا جنى  
العبد جنابة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
اختيار الفداء ماض على حاله ولا يكون لأولياء الجنابة أن ينقضوا الاختيار ويعيدوا حقهم في رقية  
العبد وانما لهم المطالبة بديتهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الدينة من ثمنه ويكون الباقي ديناً  
عليه فان لم يبع العبد بنفسه لا يبيع القاضي عليه بل يحبس حتى يبيع بنفسه أو يبيع غيره بأمره  
وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فان عجز عن  
الفداء كان لأولياء الجنابة الخيار ان شاءوا انقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وان شاءوا لم  
ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضي أن يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضى حقهم في الدينة من ثمنه  
ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر \* القن اذا جنى بعد الفداء يخير المولى بين  
الدفع والفداء كالجناية الاولى وكذا كما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار  
في الاولى شيئاً أو جنى جنابتين دفعة واحدة أو جنابتين قبل مولاه اما أن تدفعه بالكل أو تدفعه بالارش كل  
واحد من الجنابتين ثم اذا دفعه اليهم اقتصموه على قدر حقوقهم وحق كل أرض منهم جنابته هكذا في  
التيبين \* فاذا قتل واحداً أو قتل اثنين آخر فانهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا  
شجى ثلاثة شجاً باختلاف دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جنابتهم كذا في محيط السرخسي \* اذا جنى  
جنابة وخير المولى بين الدفع والفداء فاختار دفع نصف العبد أو اختار الفداء في نصف العبد فهذه  
المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي الجنابة واحداً بان قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أو

المودع ويسقط الدين في الرهن وفي كل موضع لا يغرم المودع كذلك المرتهن والوديعة لا يودع ولا يمار ولا يؤاجر فكذا الرهن لا يرهن ولا يؤاجر  
ولا يعار وليس له أن يودع من ليس في عياله (الخامس في الشهادة فيه) عليه الف رهن مالا فقال الراهن ينصفه وقال المرتهن ينكل



الالف فالقول للراهن لا نكارة لعلق الرهن بزيادة الدين ولو كان الراهن يدعي بالف والمرتهن بنصفها والرهن قائم يساوي الفاصلا وترادا فان هلك قبل التمسك بالقول للمرتهن (١٠) لانكاره زيادة سقوط الدين برهن الراهن على المرتهن أنه رهنه شيئا وقبضه ولم يعرفه

الشهود يؤمر المرتهن ببيانه والقول له في ذلك ولو أقر أنه ارتهن منه رهنا ثم جاء بثوب وقال هذا ذات فالقول له مع يمينه ان لم يصدقه الراهن فيه قال بعض المشايخ مسئلة البينة مؤولة بان يشهد على اقرار المرتهن به وقيل الامام السرخسي المسئلة بلا تأويل \* برهن الراهن أنه رهن منه هذا الشيء وبرهن المرتهن انه رهن منه غيره والدين والعين واحد فيسنة المرتهن أولى \* برجلان برهنا على عين في يد رجل انه ارتهن منه رهنا بيده الذي عليه وقبضه لا تقبل بيعة واحد منهما اذا كان الراهن حيا أما اذا كان الراهن ميتا فيقبل برهاتهما وما يكون رهنا عند كل منهما كرجلين برهنا على نكاح امرأة بعد موتها يقضى لكل منهما نصف الميراث

(نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه)

زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي عليه الرد العارض وهو ينكر فان برهنا فالراهن أيضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه والقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فالراهن لاثباته الضمان \* أذن للمرتهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بسد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال المرتهن هلك حال الانتفاع والقول

قطع العبد يد حرقا وفي هذا الوجه اذا اختار المولى العدا في نصف العبد يصير مختارا للعداء في الكل وكذلك اذا اختار دفع نصف العبد يصير مختارا للدفع السكل وهذا باتفاق الروايات الشافعي أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ السكل واحد منهما ابن فاختار المولى العدا في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضا الوجه الثالث اذا كان المقتول واحدا وله وليان واختار المولى العدا في حق أحدهما هل يصير مختارا للعداء في عامة الروايات يصير مختارا للعداء وفي إحدى روايتي كتاب النور لا يصير مختارا للعداء كذا في النخبة \* ولو جنى العبد جنائيات فغصبه انسان أو جنى في يد الغاصب جنائيات فقاتل يده فالقيمة بين أصحاب الجنائيات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو جنت الامة جنافية خطأ ثم ولدت ولدا فقطع الولد يدها فالمولى بالخيار ان شاء دفع الام ونصف قيمتها الى أهل الخناية وان شاء دفعها وولدها وان شاء أمسكها أو أعطى الارش سواء كان ارش الخناية أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط \* أمة قطعت يدي رجل ثم ولدت فقتلها الولد خير المولى فان شاء دفع الولد وان شاء فداءه بالأقل من دية اليد ومن قيمة الام كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبدا قتل رجلا خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قيل للمولى ادفعها أو ادها بقيمة العبد واذا قتل العبد رجلا خطأ وقاتلت الامة رجلا وهما لرجل واحد ثم ان العبد قتل الامة خطأ فالمولى يخير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحرية الحر وأولياء جنافية الامة بقيمة قيمتها فيقسم العبد بينهما على ذلك وان اختار الفداء فدية الحرية الحر بقيمة الامة وأولياء جنائيتها ما واذا قتل الامة قتيلا خطأ ثم ولدت بنتا ثم قتلت البنت رجلا خطأ ثم ان البنت قتلت الامة فاقتار المولى دفعها ضرب أولياء قتل الامة فيها بقيمة الام وأولياء قتل البنت بالدية وان اختار المولى فدية البنت دفع دية قتلها الى وليها بقيمة الام الى ولي قتل الام كذا في المبسوط \* ولو أن البنت فقتلت عين الام ولم تقتلها فهداه الى أربعة أوجه اما أن يختار دفعهما أو فداءهما أو فداء الام ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الام فان اختار دفعهما فدفع الام الى أولياء قتل الام ودفع البنت الى أولياء قتل البنت فيضرب فيها أولياء قتل البنت بالدية وأولياء قتل الام بنصف الام وان اختار فداءهما فانه يفتدى لكل فريق بنصف الدية وسقطت جنافية البنت على الام وان اختار دفع الام وفداء البنت دفع الام الى أولياء قتل الام ويغدى لأولياء قتل البنت بالدية ولا أولياء قتل الام بنصف قيمة الام ولو اختار دفع البنت وفداء الام دفع البنت الى أولياء قتل البنت ويغدى لأولياء قتل الام كذا في الحاوي \* ولو فة أن الام عين البنت بعدما فتمت البنت عنها فاقتار المولى دفعها فانه يدفع البنت فيضرب فيها أولياء قتلها بالدية وولي قتل الام بنصف قيمة الام يكون ذلك المقدار من البنت مع الام ويدفع الام وما أصابها بأرث عينها من البنت فيكون ما دفع به من البنت لولي قتل الام خاصة ثم يضرب ولي قتل الام في الام عاين من الدية ويضرب فيها ولي جنافية البنت بنصف قيمة البنت فتكون القسمة بينهما على ذلك وان اختار المولى الفداء فهداهما يدين وأمسكهما جميعا كذا في المبسوط \* ولو قتل العبد الجاني عبدا لرجل آخر فان مولى العبد الثاني يخير بين الدفع والفداء فان فداء بقيمة المقتول قسمت القيمة بين أولياء الجنانية الاولى بقدر حقوقهم ولا يخير المولى وان اختار مولى الثاني دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذه بخيرا ان شاء دفعه وان شاء فداءه كذا في الحاوي \* ولو قتل العبد القاتل عبدا ودفع به فأعتقه المولى أو باعه كان مختارا للدية الحر

للمرتهن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في العود لا بحجة \* رهن عبدا يساوي بالف وكل كذا  
المرتهن بالبيع فقال المرتهن بعته بنصفها وقال الراهن لا بل مان عندك يحلف الراهن بالله ما يعلم أنه باعه ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف



يسقط الدين الآن بغيره على البيع \* اذن الراهن المرتهن في لبس ثوب مرهون بوما لجامه المرتهن مخرقا وقال مخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا مخرق فيه بالقول الراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن (11) قال مخرق قبل اللبس أو بعده فالقول

للمرتهن أنه أصابه في اللبس لا تنافهما على خروجه من الضمان وكان القول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج \* الرهن لو عبدا برهن الراهن على اياقه عند المرتهن وبرهن المرتهن على أنه رده الى الراهن وأبق عنده ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى قال آخذ برهان المرتهن لانه قد باق عنده فبأخذه فيرده \* وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولد المرتهونة فقال المرتهن ولدت عندي والقول للمرتهن لانه في يده ولم يقر بأخذه من غيره ولو قال المرتهن اوتيتها الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منسكروا ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليهما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتهن الرهن لا يسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخر وهو قولهما \* برهن أنه رهن منه عبدا يساوي ألفين بالف وأنكر المرتهن ولا يعلم حال العبد سقط الدين وورد الباقي من القيمة الى الراهن لانه صار غاصبا بالانكار ولو اقر بالرهن والموت المرتهن لا يضمن الزيادة لانه أمسين فيها ويدخل البناء

كذا في المحيط \* واذا جنى على الامنة الجانية فأنخذ المولى لذلك أرضا فانه يدفع الارش معها وان كان جنى عليها قبل جناية يتهام يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد جناية يتهام فأسكنها المولى وفداها فله أن يستعين بذلك الارش في الفداء وان لم يختر الفداء حتى استهلك الارش أو وهبه للجاني عليها لم يكن مختارا وله أن يدفعها ثم عليه أن يغرم مثل ما استهلك فيدفعه معها وان كان الجاني عليها عبدا فدفعه المولى كان عليه أن يدفعها جميعا أو يفديها بالدية فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه للامنة وعليه الدية وكذلك ان أعتق الامنة فان أعتق العبد وهو لا يعلم بالجناية ثم اختار دفع الامنة دفع معها قيمة العبد ولو كان هذا العبد فقاعين الامنة قد دفع بها وأخذت الجارية فان العبد يصير مكانها يدفعه المولى أو يفديه بالدية كذا في المبسوط \* واذا جنى عليها أحد ولا يعلم أن الجناية عليها قبل جناية يتهام أو بعد جناية يتهام فأن تصادقا أن الجناية عليها كانت قبل جناية يتهام كان الحكم بما تصادقا عليه وان تصادقا عليه وقال لا نعلم أن الجناية عليها كانت قبل جناية يتهام أو بعد جناية يتهام كيف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ذكر في بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش بين المولى والجنى عليه نصين واذا اختلفا فقال الجنى عليه أن الارش وجب بعد الجناية وانه لم يمتى اخترت الدفع وقال المولى لا بل وجب الارش قبل جناية يتهام وانه لم يمتى اخترت الدفع ذكر أن القول قول المولى مع عينه ويكون الارش له الآن يقيم الجنى عليه بينة أنه وجب الارش بعد الجناية هكذا في المحيط \* واذا قتل العبد قتيلا خطا ثم فقار جل عينه ثم قتل آخر خطا ثم اختار المولى دفعه فانه يدفع أرض العين الى الاول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الاما أخذ من أرض العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرض العين خمسمائة فان العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذي فقار العين عبدا فدفع به كان ولي الاول أحق به ثم يضرب مع الآخر بالدية الاقيمة العبد الذي أخذه كذا في المبسوط \* ولو اكتسب العبد الجاني أو ولدت الجانية ولدا فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوي \* قال واذا جنى العبد جناية ثم أصابه عيب سهاوي فان المولى يخاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بهت المولى في حاجة فغضب فيها أو استخدمه فلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو أذن له في التجارة بعد جنيته فاستغرق رقبته دين فهو ضامن لقيمه لاهل الجناية ولا يضمن الارش كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عبدا أذن له في التجارة فلحقه دين ألف درهم ثم انه جنى جناية خطا ثم أعتقه مولاه فان علم فعليه الارش لاصحاب الجناية وعليه قيمة العبد للغرماء وان كان لا يعلم بالدين والجناية جميعا كان عليه قيمتان قيمة لاصحاب الجناية وقيمة للغرماء ثم يضمن قيمة العبد لاصحاب الجناية اذا كانت القيمة أقل من الارش فأما اذا كان الارش أقل من القيمة فانه يقتل عنده بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى حيث يدفع الى أولياء الجناية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط \* ولو قتل أجني هذا العبد خطا لم يغرم الاقيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* العبد المأذون اذا جنى يخبر المولى بين الدفع والفداء فان دفعه بالجناية يبيع لأجل الغرماء فان فصل شيء كان لاصحاب الجناية كذا في الظهيرية \* ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على أحد شيء حتى يعتق العبد فبقيته هو بما بقي من دينه وقد قالوا بأن المولى لو دفعه الى أولياء الجناية بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئا ولو دفع المولى العبد الى أولياء الدين بدو بينهم

والشجر في رهن الارض والدار وان لم يذكر كافي البيع ويدخل الزرع في رهن الارض والشجر بلا ذكر بخلاف البيع لتوقف صحة الرهن على دخولهما (السادس في قبضه) والرهن لو مثل الجارية لايملك المرتهن المطالبة بالدين ما لم يحضرها فاذا أحضر



لا يدفع الى الراهن بلا قبض الدين وان قال الرهن في يدي في هذا المصرف أعطى الدين واذهب معي ونحو هذا الرهن لا يؤمر الراهن بدفع الدين بل الحكم ما ذكرنا وان لقيه في بلد آخر يؤمر (٦٢) باداء الدين لان مؤنة الرد على الراهن فاذا زعم الراهن هلاكه يحلف المرتهن ما توى

الرهن ويؤمر بالاداء رهن عبيد بالالف وقضى النصف ليس له قبض أحدهما أما اذا قال رهنك هذين كل واحد بخمسمائة قال في الزيادات له ذلك وفي كتاب الرهن لا حتى يؤدي السكك وكذا لو كان الدينان من جنس وقيل ما ذكر في كتاب الرهن قولهما وفي الزيادات قول محمد وقيل في المسئلة روايتان وهو الاصح ولو رهن كل عبد بمال على حدة انه يأخذ أحدهما اذا قضى دينه

(نوع في حق المرتهن فيه)

مان الراهن عن ديون فالمرتهن يحق به كفي حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والممان حتى اذا تقابضا وتماقضا الفاسد فالمرتهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتهن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك ثم تقاضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين الا لاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمه وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر لصحة السبب وبه المقابلة الحكمية المرتهن اذا رد الرهن كان مساويا

لسائر الغرماء (نوع في تصرفهما فيه)

ان كان عالما كان مختارا للجناية ولزمه الاوش والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعه القاضي في الدين بينة قامت عنده ولا يعلم بالجناية ثم حضر صاحب الجناية ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجناية هكذا في الحاوي \* قتل العبد المرهون رجلا خطأ وقيمة مثل الدين فالمرتهن ان يغدي وليس له ان يدفع فان قال لا أقدي كان للراهن ان يدفع بالجناية فان اعتقه صار مختارا للفداء كذا في المحيط \* لو باع المولى العبد الجاني أو أعتقه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو مختار وان لم يعلم بالجناية لم يكن مختارا ومن الاقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسي \* وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامة هكذا في الهداية \* ولو جنت أمة جناية فقال المولى كنت أعتقتها قبل الجناية أو دبرتها أو كانت أم ولدي فانه لا يصدق على أهل الجناية وهو مختار للفداء ان قال هذا بعد العلم بالجناية وان قال قبل العلم بالجناية فعليه القيمة كذا في المحيط \* ولو عرضه على البيع أو آجره أو رهنه لم يكن اختيارا للفداء ولو باعه بيعا فاسدا لم يصير مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في السكاكي \* ولو باعه بعد علمه بالجناية بيعا بائنا ثم رد عليه بعيب بقضاء فهو مختار للدية ولو باعه واختار للمشتري فكذلك أيضا أما اذا كان اختيار للبائع فنقض البيع وهو يعلم أو لا يعلم لم يكن مختارا ويقال له ادفعه أو افده وأما اذا باعه بيعا بائنا وهو لا يعلم بالجناية فسلم لم يخاصم في الجناية حتى رد عليه بعيب بقضاء أو بخيار روية أو شرط فانه يقال له ادفعه أو افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج \* وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن اجازة يبيع العبد بعد جنيته في يده ليست باختيار للفداء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال للمشتري ادفعه أو افده كذا في المحيط \* ولو جنى جنائتين فعلم باحدهما دون الاخرى فأعتقه أو باعه ونحوه يكون مختارا للفداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد لانه صار مستهلكا لحقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصير مختارا للفداء الا اذا أجملها أو كانت بكرا كذا في خزانة المفتين \* ذكر في الاصل أن التزويج لا يكون اختيارا كذا في الحاوي \* وفي المنتقى لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية أو من غير العلم من المجنى عليه فلا شيء على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط \* ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان خوصم في الجناية قبل السجل المحرز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له ان يغدي أو يدفع كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبدا رجلا فاعتق المولى أحدهما لم يصير مختارا للدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرخسي \* عبيد قتل رجلا خطأ باعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بقضاء ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز باعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهبه وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط \* ولو أن عبدا في يدي رجل حتى جناية فقال ولي الجناية هو عبدك فقال الرجل هو وديعة عندي لفلان أو عارية أو اجارة أو رهن فان أقام على ذلك بينة آخر الامر فيه حتى يقدم الغائب فان لم يقدم بينة خوطب بالدفع أو الفداء فان فداء ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه فالغائب بالخيار ان شاء أمضى ذلك وان شاء أخذ العبد ودفع الارش فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله ان يأخذ عبده وان أنكر الغائب أن يكون العبد له فاصنع الاول فيه من شيء فهو جائز

كذا

أعتق الراهن المعسر الرهن فالمرتهن يستسي العبد فينظر الى

قيمه يوم العتق أو الرهن فيسعى في الاقل من هؤلاء ثم يرجع العبد على الراهن اذا أسبر ويرجع المرتهن بما بقي من دينه على الراهن ان



فقل والتدين كالمعتق الا انه ليس في كل الدين لانه على مالك المولى لم يخرج بالتدين عن ملكه ولا يرجع على مولاه بما سعى بخلاف المعتق  
\* اجر المرتن الرهن من اجنبي بلا اجازة الراهن فالغلة للمرتن ويتصدق بها عند (٦٣) الامام ومحمد رهما الله تعالى كالعاصب

يتصدق بالغلة أو يرد على المالك  
وان آجر بأمر الراهن بطل الرهن  
والاجر للراهن وقدمه وكذا  
لورهن من غيره باذن الراهن بطل  
الرهن الاول ولا يعود الا رهن  
جديد وان أئلف المرتن الغلة في  
هذه الصورة ضمنها ولا يضمن ان  
هالك لانه وكيل المالك ان استعمل  
الرهن بلا اذن الراهن وهالك حال  
الاستعمال ضمن كل قيمته وصار  
رهنا مكاله كما اذا أئلفه اجنبي  
ضمن القيمة ولا يسقط شيء من  
الدين ولو أئلف بعد الاستعمال  
يسقط الدين لما سعى بخلاف التللف  
حال الاستعمال باذن الراهن لما سعى  
وكذلك لو اعاره الراهن أو المرتن  
من اجنبي باذن الآخر وهالك في  
يد الاجنبي لا يسقط شيء من الدين  
والمرتن اعادته يده لما سعى  
بالاعارة بنقص ضمان الرهن ولا  
يرتفع عقد الرهن وبميد الاجارة  
والرهن يبطل عقد الرهن لا يبيد  
الوديعة ولو زالت المرهونة في يد  
المستعير رهننا كان أو مرتننا أو  
اجنبي فالمرتن \* رهن ثوبا  
يساوي عشرين بعشرة وأذن  
للمرتن في لبسه فليس ونقص  
سته درهم من ليس المرتن بالاذن  
ثم لبسه ناسيا باذن فنقص أربعة  
ثم ضاع الثوب وقيمته عشرة  
يرجع المرتن على الراهن بدرهم  
لان رهن بعشرة وقيمته عشرون  
صار كل درهمين رهنا بدرهم  
فيذهب الستة وجب له على  
الراهن ثلاثة لانه ذهب باستعمال  
الراهن حكما لانه استعمله حكما بامر

كذافي الميسوط \* ولو أقر به لغيره فهو على قسمين اما ان أقر بالجناية أو لا ثم المالك أو على عكسه  
وكل قسم لا يخلو اما ان كان المالك في العبد معروفا للمقر أو كان مجهولا فلا يقر بالجناية ثم المالك لغيره  
والمالك في العبد معروفا للمقر فان صدقه المقر في المالك والجناية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد  
أو افده وان كان كذبه فيهما لا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في المالك وكذبه في الجناية كان المقر  
مختارا للفداء ولو أقر بالمالك أو لا ثم بالجناية فان صدقه فيهما فالحصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالحصم  
هو المقر وان صدقه في المالك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري  
انه للمقر أم لغيره فأقر بالجناية أو لا ثم بالمالك أو لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي  
\* رجل في يده عبد لا يدري انه له أو لغيره ولم يدع صاحب اليد انه له ولم يسمع من العبد اقرار انه عبد  
لصاحب اليد الا انه يقر بأنه عبد فخفي هذا العبد جناية وثبت ذلك بالبيعة أو باقرار صاحب اليد ثم  
ان صاحب اليد أقر أنه له لرجل فصدقه المقر بذلك وكذبه في الجناية فان كانت الجناية ثبتت بالبيعة  
قبل للمقر له ادفعه أو افده وان كان ثبوت الجناية باقرار الذي كان العبد في يده أخذ المقر له العبد  
وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء كذا في المحيط \* ولو جنى العبد جناية فقل  
المولى كنت بعته من فلان قبل الجناية وصدقه فلان قبل فلان ادفعه أو افده وان كذبه فلان قبل  
للمولى ادفع أنت أو افده كذا في الميسوط \* ولو أمر المولى المجنى عليه بأن يعتقه فأعتقه صار المولى  
مختارا ان كان عالما بالجناية كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن سماعة اذا أعتقه المولى باذن ولي  
الجناية فهو مختار للعبد وعليه الدية كذا في المحيط \* ولو قتل المولى عبدا الجاني عبدا أو خطأ  
وهو لا يعلم بالجناية فعليه قيمته حاله في ماله كذا في الخاوي \* ولو ضرب به ضربا أثريه ونقصه وهو  
يعلم بالجناية فهو مختار ولو كان لا يعلم فعليه الاقل من قيمته ومن أرض الجناية الا أن يرضى ولي الجناية  
أن يأخذ ناقصا ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عبدا فأيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض  
قبل أن يخاصم فانه يدفع أو يفدي ولو خوصم اليه في حالة البياض فضمنه القاضي الدية ثم زال  
البياض فالتقضاء لا يرد كذا في الظهيرية \* ولو قتل أمقر جلا عمدا له وليان فصالح المولى أحدهما  
على ولدها صار مختارا للفداء لا لا خرف فيه بنصف الدية وذكر في كتاب النور لا يصير مختارا للفداء  
ولو صالح أحدهما على ثلث الامة كان في الباقي له خيار أن يدفعه أو يفديه وفي الجامع والدور  
لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي \* وفي الاملاء عبد بين رجلين جنى جناية فشهد أحد  
المولين على صاحبه أنه أعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهادته فاعليه نصف الدية وعلى  
الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورت عبدا أو اشتراه فجنى جناية وزعم المولى بعد جنائه أن الذي  
باعه اياه كان أعتقه قبل البيع أو أن اياه كان أعتقه فانه مانع مختارا للفداء بهذا القول كذا في المحيط  
\* واذا جنى العبد جناية ولم تبلغ النفس فأعتقه المولى وهو يعلم ما قبل البره ثم انتقضت الجراحة  
فان فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلا فوصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم  
انتقضت الجراحة فسان الحجر وح في الاحتسنان يخير المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف  
رحم الله تعالى الاول وهو قول محمد رحم الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاحتسنان  
الى القياس وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاحتسنان الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق  
بينما اذا أعطى الارش بنير قضاء وبينما اذا أعطاه بقضاء القاضي قال اذا أعطاه بقضاء القاضي ثم  
مات الحجر وح يخير خيارا مستقبلا بخلاف ما اذا أعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه الدية

المرتن بالاستعمال فاذا ذهب أربعة بعده باستعمال المرتن بلا اذنه وجب ضمانه على المرتن فلما هالك وقيمته عشرة صار ستة وفيما خمسة  
بانهالك وجب للراهن على المرتن أربعة ولا المرتن على الراهن ثلاثة فصارت الثلاثة بالثلاثة بقي على المرتن درهم احتسب بحقه وبقي له



الى تمام حقهم في مولا العبد تخيم بالهلال والشوكة باللقاصه ودونهم بالاحياء ساجداً عند رءوسهم \* التي انما هم المرتهون في كيسه المتخرق وضاع بالسقوط يضمن كل (٦٤) الفاضل من الدين ايضاً \* قال المرتضى اعطاه الدلال البيوع ونحو ذلك قد دفعه الى

الدلال وهلك في يده لا يضمن المرتضى ولو باع المرتضى ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والتمر وكذا نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد باعه باذن القاضي ويكون ثمنه رهناً وان باعه بلاذن القاضي ضمن وليس للحاكم بيع الرهن اذا كان الرهن مفلساً عند الامام لانه لا يرى الحجر على الحجر المدون وفي المتينة للمرتضى بيع باجارة الحاكم واخذ ثمنه اذا كان الرهن غائباً لا يعرف موته ولا حياته وفي العتبي استباح المرتضى الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة وان استباحه فاسداً ووصل اليها مضى زمان مقداره ما يجب شيء من الاثر بطل وان لم يصل حتى نسخ الاجارة بقي الرهن وان اخذ المرتضى الارض مزارعة بطل لرهنه ان البذر من المرتضى وان من الراهن لا يبطل وكذا من آجر داره من غيره ثم رهنها منه صح الرهن وبطلت الاجارة واذا باعه باذن المرتضى صح ويكون الثمن رهناً مأكلاً فيرض الثمن المشتري اولاً لقيامه مقام العبد والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداءً لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل يكون قيمته رهناً بقاء حتى لو تلف الثمن على المشتري يكون من المرتضى وبسقط دينه كماله في يده \* ولو جرد المرتضى العنب أو قطع التمر بعير اذن الحاكم لا يضمن بخلاف البيوع لان المقطع لحفظ المالك في العين والبيع لحفظ المالكية وهذا اذا

طوعاً كذا في المبسوط \* ولو قال لعبد ان قتلت فلاناً أو رميته أو شجعت فانت حر ففعل شيئاً من ذلك فهو مختار للفداء فان كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال ان ضربته بالسيف فانت حر فلا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي \* عبد جني فزعم ابن السيمد انه حر فان السيد فورثه هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا في خزائن المقتنين \* جارية مجتوبة وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجنابة صار مختاراً للفداء وان جاء الطالب قبل ما تضيع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجنابة فحضر الطالب قبل الوضع خير ان شاء ضمن المولى قيمتها حلاً وان شاء اخذ حامل الجنابة كاسته والولد حر فان حضر بعد ما ولدت خير المولى ان شاء دفع وان شاء فدى ولا ميل له على الولد كذا في الظهيرية \* وفي نوادر ابن أبي عمير عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اعتق الرجل ما في طن حاربه ثم جنت جنابة فدفقها بالجنابة جاز كذا في المحيط \* باع حاربه فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر ربحي الولد جنابة ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجنابة فعليه الدية لاصحاب الجنابة وعليه المتوى كذا في خزائن المقتنين \* حاربه بين رجلين ولدت لجني ولدها فادعاه أحدهما وهو عالم بالجنابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية \* ولو قال المولى أحدكم حر فقتل أحدهما رجلاً خطأ ثم عين الجاني لاعتق صار مختاراً للفداء ولو عين غيره يخير في دفع الجاني أو الفداء كذا في الكافي \* ولو جني كل واحد منهما بعدد الايجاب ثم بين العتق في أحدهما لزمه الاقل من قيمته ومن الدية وبقى الثاني مسكاً له فيقال له ادفعه أو اؤدبه بالدية ولا يصير ههنا بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت جنابه أحدهما ماقطع يده وجنابة الآخر فقتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزائن المقتنين \* ولو قال في صحته لعبدين له قيمة كل واحد منهما ألفاً أحدكم حر ثم قتل أحدهما رجلاً خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولا معنى عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كانت قيمته أقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل واحد من العبدين قتل رجلاً خطأ والمسئلة بحالها سعى كل واحد من العبدين في نصف قيمته ولكل واحد من الجني عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جني عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء واذا قتل أحدهما ماقطع يده أو قال المولى في صحته أحدكم حر وهو عالم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم اذا صار مختاراً للفداء فقدر القيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك الى كمال الدية فيعتبر من الثالث وان جني كل واحد من العبدين جنابة وباقي المسئلة بحالها سعى على الوجه الذي وصفتنا وصار مختاراً للفداء في الجنابتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدين ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة الى تمام الدية يعتبر من ثالث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال يكون بين وليي الجنابة تصفين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر هكذا في المحيط \* رجل له عبدان سالم وزين فقتل سالم رجلاً خطأ في صحة المولى فقال أحدكم حر ثم قتل زين رجلاً خطأ في صحة المولى قبل البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولزم المولى الفداء في قبيل سالم الا أن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك الى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قبيل زين فحب قيمة زين في بيعه ويعتبر من جميع المال ولو أن المولى لم يمت واسكن المولى أو وقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء

جزءاً من ثمنه لم يحدث نقصاناً فان أحدث نقصاناً ضمن ويسقط كل الدين \* ولو شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذهبها المرتضى يضمن قيمتها واستحساناً بالحاصل أن كل تصرف بزيل العبد عن ملك الراهن كالبيع لا يملك المرتضى ولو فعله ضمن وان



فيه حفظ المال من الفساد الا اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل الدين المبرم : ان يفعل وان بغير أمر القاضى اذا كان فيه حفظ  
وتحصين (كتاب المضاربة) فيه ثلاثة فصول (الاول في المقدمة) (٦٥) المضارب شريك رب المال رأس ماله

الضرب في الارض والتصرف  
لا يبطل بالشروط الفاسدة ولو  
شرط من الربح عشرة دراهم  
فسدت لانه شرط بل لقطع  
الشركة ولا يجبر المضارب على العمل  
ولرب المال على التسليم شرط  
أن يتجر في الكوفة فخرج الى  
البصرة ضمن بالشراء \* معه ألفان  
قال لربه دفعت ألفا وربحت ألفا  
وقال رب المال كلاهما رأس المال  
فالقول قول المضارب ولو قال دفعت  
ألفا للمضاربة وربحت ألفا فقال  
رب المال لا بل بضاعة فالقول  
لرب المال وفي المضاربة الفاسدة  
اذا عمل وربح فالربح لرب المال  
وعليه وضيعته والعامل أجرمثل  
عمله ربح أو لا لكن أجر المثل بالغنا  
ما يقع عند محمد وعند الثاني لا يجاوز به  
المسمى \* ولو تلف المال في يده له  
أجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعند  
محمد رحمه الله تعالى يضمن قيسل  
المذكور في الكتاب قول الامام  
رحمه الله تعالى بناء على مسألة  
أجير المشترك وفي الشافى قال  
لا يضمن والمضاربة الصحيحة  
والفاسدة سواء ولم يدكر الخلاف  
وبه يفتى \* دفع إليه ألفا وقال  
خذ مضاربة بالثلث أو النصف  
جاز وما شرط فهو للمضارب والباقي  
لرب المال

(الثاني فيما يملك المضارب وما  
لا يملك)

مضارب معه ألفا اشتري بها ثيابا  
فقصرها وعلها بمائة من عند  
نفسه وكان له رب المال اعمل  
برأيتك أو لم يقل فهو متطوع لانه لو

جاز على رب المال صار رب المال مستدينا عليه ولم يأمر رب

المال بذلك وقوله اعمل برأيتك لا أثر له في الاستدانة لانها ليست من أعمال المضاربة وجملة ثلاثة أقسام قسم من المضاربة وتوابعها وهو ذلك

في قتل سالم وان أوقع المولى العتق على بزيغ فعلية قيمة بزيغ كذا في المحيط في الفصل العاشر عبيد جنى  
جناية فأوصى المولى بعتقه في مرضه وهو يعلم بالجناية فاعتقه الوصى أو الوارث بعد موته فعليه الدية  
مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وان كان لم يعلم بالجناية فالقيمة من مال الميت في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى هكذا ذكره العقيد أبو الليث رحمه الله  
تعالى في العيون هكذا في محيط لسرخسى \* وإذا أوصى بالعتق قبل الجناية ثم جنى بعد موت  
الموصى فاعتقه الوصى وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للجناية وان لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع  
على الورثة كذا في المحيط \* أوصى بعتق عبده بعتق العبد جناية أو شهادتهم وقالت الورثة بعد  
موت الموصى لانه دية فله ذلك وإذا تركوا الفداء يدفع بالجناية ويبطل الوصية لأن يودى العبد  
من غير ما كتسبه بأن يقول لانسأ أدعني درهما ففعل صح وصار ذلك الدرهم ديناً على العبد  
يطالب به إذا أعتق كذا في خزائن المصنفين \* إذا وكل رجل رجلاً أن يعتق عبده ثم ان العبد جنى  
جناية ثم أعتقه الوكيل وهو يعلم بالجناية فالقضى ضامن للقيمة العبد وان لم يكن عالماً بالجناية كذا  
في المحيط \* وكله بالسكتابة ثم قتل العبد رجلاً خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أولاً فعلى المولى  
القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسى \* وإذا جنى العبد جناية فاحترق أو جنى الجناية مولى العبد  
فاعتقه فقال لم أصدقه فيما أخبرني به فهو مختار للفداء وكذلك ان أخبر به رسولولى الجناية فاسقا  
كان أو عدلاً فاما ان أخبره بذلك فضولى فان صدقه فيما أخبر به ثم أعتق العبد فهو مختار للفداء أيضاً  
وان كذبه في ذلك أو لم يصدقه ولم يكذبه حتى عتق العبد فان كان المخبر عدلاً فكذلك الجواب وان  
كان المخبر فاسقاً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون مختاراً للفداء ولكن عليه قيمته  
لا سهلاً كما يراه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو مختار للفداء وإذا أخبر به فاسقاً ان فى  
احدى الروايتين كذلك وفي الرواية الاخرى يكون مختاراً للفداء كذا في شرح المبسوط \* ولو  
أخبره عبده بالجناية فاعتقه المولى وقال لم أصدقه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن مالم يخبره  
رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وان كان المخبر فاسقاً أو عبداً أو كافراً كذا في محيط السرخسى  
\* ذكر ابن ميمونة في الرقيات أنه كتب الى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في عتق رجل لا والمفتول  
وليان أحدهما غائب فاصم الحاضر منهما كيف ينبغي للحاكم أن يخبر مولى العبد فكتب محمد بن  
أى الورثة حضر فهو نعم وأيم مما اختار وجب عليه ذلك في جميعه كذا في المحيط \* وإذا قتل  
العبد قتيلاً خطأ أو لا مقتول وليان فدفعه المولى الى أحدهما فضاء قاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء مولى  
الآخر والشريك في الجناية الاولى فانه يقال للمدفع البه الاول ادفع نصيبك الى الآخر أو ائد  
بنصف الدية فان دفعه برى من نصف الدية ورد النصف الثانى على المولى ثم يقال للمولى ادفعه  
أو ائده بعشرة آلاف خمسة آلاف لا تسخروا خمسة آلاف لولى الاول الذى لم يأخذ شيء فان دفعه  
ضرب كل واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد  
لولى الجناية الاخيرة ورابع قيمته للمولى فيدفعه المولى الى الاوسط ولا يكون المولى ضامناً له شيء مالم  
يستوفى ربع القيمة من الاول ولو كان دفعه اليه بغير قضاء القاضى كان للاوسط الخيار ان شاء ضمن  
المولى هذا الربع باعتبار دفعه الى صاحبه بغير قضاء القاضى وان شاء ضمن صاحبه فان ضمن المولى  
رجع به المولى على المدفع اليه الاول فاذا قتل العبد قتيلاً خطأ فدفعه المولى الى أحدهما بغير

(٩ - (التساوى) - سادس)



بمطلق المضاربة قال له اعمل برأيتك أولا كالايداع والاعارة والاستيجار والاجارة والارثم ان والرهن وقدم ملحق بالمضاربة وان لم يكن منها فمهلكه اذا قبل له اعمل برأيتك كالدفع (٦٦) مضاربة والخلاط بماله أو عماله غيره والثالث ما ليس منها ولا ملحقا بها ولا يملكه وان

قبل له اعمل برأيتك كالايداع  
على المضاربة والاقرض والعق  
والكتابة والتدبير والهيئة وأجر  
النساج أو الحال بمائة من عنده  
أو قصرها ولا يصير في المال لان  
القضارة ليست بعين مال قائم وفي  
المضاربة المطلقة له شراء السفن وفي  
المقيدة لا وعلا الاستيجار أمره  
بالبيع من فلان فباع من غيره  
ضمن بخلاف مالو وكه بالشراء من  
فلان ما شترى من غيره لا يضمن  
ذكره في الوكالة وفي رواية  
المضاربة يضمن في الوجهين \* دفع  
المرجل الغائب النصف ثم دفع اليه  
الفا آخر بالثلث ولم يقل فيهما  
اعمل برأيتك ونحوهما لا يضمن  
وان يرح فيهما قسمان نصف الربح  
أنصافا ونصفه أثلاثا والمضارب  
لا يملك أن يضارب اذا لم يقل له اعمل  
برأيتك ولا يضمن بنفس الدفع الى  
الثاني فان عمل ببعاء أو شراء صار  
مخالفا ورب المال بالخيار في تضمين  
الاول والثاني فان ضمن الثاني  
رجع على الاول وان ضمن الاول  
صحت المضاربة بين الاول والثاني  
\* أمره بان يضارب بما عليه  
بالنصف فاشترى فالمشترى للمدين  
والدين على حاله بناء على عدم صحة  
التوكيل بالشراء بما عليه عند  
الامام بلا تعيين البائع أو المشتري  
ولو كان الدين صلي ثالث فقال  
اقبض مالي على فلان واعمل به  
مضاربة وكذا لو دفعه عرضا وقال  
اعمل بثمنه بعبديعه مضاربة جاز  
\* ولو قال للغاصب أو المستودع أو  
المستضعف اعمل بما في يدك من المال

قضاء القاضي فقتل عنده قتيلا خطأ ثم اجتمعوا واختاروا المدفع فان المدفع ع اليه الاول يقال له  
ادفع نصف العبد الى الآخر ويرد النصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى الى الاوسط والا  
يضرب فيه الا آخر بخمسة آلاف ويضرب فيه الاوسط بعشرة آلاف فيكون هذا النصف بينهما  
أثلاثا ثلثاه للاوسط وثلثه للاخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للاوسط وهو ما سلم من هذا  
النصف للمولى الجنابة الانجزة ويرجع به الاول الذي كان في يده وان شاء الاوسط ضمن هذا السدس  
الذي كان في يده ~~كذا~~ يقولون من مشايخنا والصحيح عندي أنه ليس له ذلك ههنا ولا في  
الفصل الاول ولو كان المدفع بقضاء قاض كان مثل هذا أيضا لأن المولى لا يضمن شيئا للاوسط واسكنه  
يرجع بسدس القيمة على المدفع الى الاول واذا قبض ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى ما يقوله  
العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفع الى الاول واذا قتل العبد قتيلا  
خطأ وقفا عين آخر فدفعه المولى الى المقنوعة عينه فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا واختاروا دفعه  
فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى المولى القتيلين  
يضرب فيه الاول بعشرة آلاف والاخر بثلثي الدية فيكون هذا مقسوما بينهما أجزا ثلثة أجزاه  
للاول وخمساه للاخر ثم يضمن المولى للاول ستة أجزاء وثلثي جزء من ستة عشر جزءا وثلثي جزء من  
ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خمس ثلثي قيمته بدل ما سلم للاخر من هذين الثلثين ثم يرجع به  
المولى على صاحب العين كذا في شرح الميسوط \* ولو قامت بينة على العبد بقتل خطأ أو أقر المولى  
عليه بقتل آخر فدفعه المولى اليهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للاول ولو أقر بقتل ثالث فدفعه  
أثلاثا وضمن ثلثي قيمته للاول وسدس قيمته لثاني كذا في خزائنة المفتين \* اذا كان العبد  
لرجل زعم رجل أن مولاه أعتقه فقتل العبد لربا ذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية \* واذا  
جنى العبد جنابة وأقر ولي الجنابة أن العبد حرجل المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان أقر ولي الجنابة  
أن العبد حر الاصل أو أقر أنه حر أو أقر أن مولاه أعتقه فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان لولي الجنابة  
لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر فلما اذا أقر أنه أعتقه المولى ان أقر أنه  
أعتقه قبل الجنابة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أقر أنه حر الاصل وان أقر أنه أعتقه بعد الجنابة  
فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الغداء ان ادعى أنه أعتقه وهو عالم بالجنابة وان ادعى انه لم  
يكن عالم ادعى على المولى ضمان القيمة وأنكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الغداء والقيمة  
فيكون القول قول المولى مع عبده وعلى ولي الجنابة اقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجنابة  
قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجنابة بعد الدفع اليه ان أقر أنه حر الاصل أو أقر أنه حر لم يكن له  
على المولى سبيل ولا على العبد الا أن العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولا وان أقر أنه كان  
أعتقه قبل الجنابة فانه يحكم بحرته ويكون ولاؤه موقوف كذا في المحيط \* ولا يجوز اقرار العبد  
بالجنابة ما ذواتا أو مجبور عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي \* واذا أعتق العبد  
ثم أقر أنه كان جنيا في حاله جنابة عمدا أو خطأ لم يلزمه شيء الا انقود في النفس كذا في المبسوط  
\* عبد قطع يده رجل خطأ فبرأت فدفعه مولاه بالجنابة ثم انتقض الجرح فبان منه والعبد قائم فهو  
لورثة المحمي عليه ولو كان المولى قد دفع بخمسة آلاف غنم دية اليد ثم أعتق العبد ثم انتقض الجرح  
فبان منه قال يدفع قيمة عبده ان كانت مائة وثمانين بخمسة آلاف الفداء كذا في المحيط \* عبد  
أعتق فقال لرجل قتلت أباك خطأ وأما عبد فقال ذلك الرجل قتلته وأنت حر فالقول للعبد بالا جاع

مضاربة جاز \* وقال زفر لا يجوز في الغصب قلنا كون المال مضمونا عليه لا يمنع صحة الامتثال فاذا امتثل  
انتفى الضمان ولا يصح مع بقاء الدافع عاقدا كان الدافع أولا كالايداع والوصى اذا دفعه الى غيره ههنا مضاربة وشرط طامعه أن يعمل الصغير فيه



أيضا ولو شرط عمل نفسهما صحيح لانهما لم يكن ان يأخذ مال الصغير مضاربة لانفسهما فيملكان المشاركة مع غيرهما (نوع فيما يجوز ان يشترط من الربح وما لا يجوز) كل شرط أو جبهالة الربح أفسد هالان الربح (٦٧) معقود عليه وجهالة أو معقود عليه في العقد

تفسده وان لم يوجب جهالة صحته وبطل الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كما لو شرط الوضعية على المضارب لانه لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج \* قال محمد رحمه الله تعالى شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة لو شرط ثلث الخارج وعشرة في كل شهر للمزارع قبطل المزارعة قبيل الرواية في المزارعة رواية في المضاربة فيكون في المسئلة روايتان وجه الفساد قطع الشركة في الخارج وجه الجواز أنه انعقد على ربح معلوم فصح ثم عطف عليه شرط اذا ففسد الشرط كسائر الشروط الفاسدة والصحيح الفرق بين المزارعة والمضاربة لان معنى الاجارة في المزارعة أظهر لانها لا تصح بسلا بيان مدة وفي المضاربة لا يشترط بيانها فلما ربحت معنى الاجارة فالاجارة مما تبطل بالشرط الفاسد وفي المنتقى كل شرط فيها ليس من نفسه الا يفسدها ولو فيها يفسدها بياها دفع اليه النصف على النصف وعلى أبي يدفع رب المال الى المضارب أرض المزارعة سنة أو دارا للسكنى سنة بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال أن يدفع له أرضا أو دارا سنة فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا من عمله وأجرة داره \* دفع اليه ألفا وقال ان اشترى به راقله النصف وان دفعه فانه الربع وان

وكذا لو قال اسيد بعد عتقه أخذت مالك أو قطعت يدك وأنا عبدك وقال السيد لابل فعلت بعد العتق فالقول للعبد بالاجماع كذا في الكافي \* من أعتق جارية ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمي وقالت قطعتها وأما حرة فالقول قولها وكذلك كل ما أخذ منها الا الجماع والغلة استحسنها وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الاشياء بعينه يوم يورده عليها كذا في الهداية \* ولو اشترى عبدا وقبضه فقال رجل قطعت يده قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعد شرائي فالقول للمشتري كذا في الكافي \* واذا قطع العبد يدرجل عمدا فدفع اليه بقضاه أو بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صليح بالجناية وان لم يعتقه رده على المولى وقيل للاولياء اقتلاؤه أو اعفوا عنه كذا في خزائنة المفتين \* واذا قتل العبد قتيلا وله وليان فعفا أحدهما فانه يقال للمولى ان تدفع نصف العبد الى الساكت أو تفديه بنصف الديية ولا شيء للعاني كذا في المحيط \* عبد قتل حلين عمدا لكل واحد منهما وليان فعفا أحدهما فلي كل واحد منهما فاما للمولى يدفع نصفه الى الآخر بن أو يفديه بعشرة آلاف درهم فان قتل أحدهما عمدا والآخر خطأ فعفا أحدهما فلي العمد فان فداء المولى فداء بخمسة عشر ألفا عشرة آلاف لولي الخطأ وخمسة آلاف لاحدولي العمد الذي لم يعف وان دفعه اليهم دفعه أثلاثا لثلاث لولي الخطأ وثلثه للذي لم يعف من وليي العمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق العول فيضرب هذان بالكل وذا بالنصف وعندهما يدفعه أربعين طريق المزارعة ثلاثة أربعين لولي الخطأ وربعه لاحدولي العمد كذا في الكافي \* ولو قتل العبد رجلا خطأ فعفا لولي أحدهما دفع نصفه الى الآخر أو يفديه بالديية ولو قطع أحدهما يده وقيمته ألف لم دفعه المولى اليهما ضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لانه يقطع اليد ستون في خمسمائة وضرب الآخر بعشرة آلاف كذا في خزائنة المفتين \* ولو قتل قتيلا وفقأ عين آخر فاما أن يكون ذلك عمدا أو خطأ فان كان عمدا قيل له ولى ان شئت ادفعه الى المفقوعة عنه وان شئت فاقده فاذا اختار الفداء فدى للمفقوعة عنه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجناية فيقتل العبد لولي القتل ان اختار الدفع جاء اولياء القتل وقتلوا العبد ثم المفقوعة عنه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل خطأ فان المولى بخير بين الدفع والفداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر ألفا عشرة آلاف لولي القتل وخمسة آلاف للمفقوعة عنه وان اختار الدفع كان العبد بينهما اثلاثا لثلاث لولي القتل وثلثه للمفقوعة عنه كذا في المحيط \* مملوك قتل مملوكا خطأ ثم قتل أحدهما خطأ ولا وارث له غيره ولا يدفع نصف القاتل الى مولى المملوك المقتول أو يفديه ونصفه الآخر للمولى وان كان قتل أحدهما خطأ ولا يدفع كله الى مولى المملوك المقتول أو يفديه فان قتل أحدهما خطأ ولا يدفع ثلثة أربعين العبد لولي المملوك المقتول وربعه للبنت وان كان قتلهما معا ولا بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائنة المفتين \* عبد بين رجلين قتل قريبا لهما عمدا فعفا أحدهما عنه بطل الدم كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يدفع العاني نصف نصيبه الى الآخر أو يفديه بربع الديية وذكر في بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والاشهر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبد مملوكا عمدا وله ابنتان فعفا أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ههنا كقوله ثمة كذا في الكافي \* وفي المنتقى عبد قتل رجلا عمدا ثم اعتقه مولا ثم عفا أحدولي الدم فان العبد يسبي في نصف قيمته للذي لم يعف ولا شيء على المولى كذا في المحيط \* من قطع يد عبده ثم غصبه

اشترى شعيراه التلث وما اشترى استحق المشروط وان اشترى بالايالة بعد شرائه شي آخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن يكون النصف على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت وعن الثاني دفع اليه على أن يبيع في دار رب المال أو دار المضارب جاز



ولو على أن يسكن ذب المال داره أو المضارب داره لم يجز وقوله لم يجز يحتمل الشرط ويحتمل المضاربة \* خذته على أن لك نصف الربح أو ثلثه جاز  
وله المشروط والباقي لرب المال لأنه غله (٦٨) ملكه والمضارب يستحق بالشرط ولو قال على أن لي نصفه مع استحقاق الاستدعاء

الشركة في بيان حصص أحدهما  
يتعين حصص الآخر ضرورة وجه  
القياس أنه لا حاجة إلى البيان في  
جانبه فصار كانه سكت \* ولو قال لي  
نصفه ولك ثلثه جازت والمضارب  
الثلث \* قال ما رزق الله بيننا صحت  
لانه للمساواة قال الله تعالى أن  
الماء قسمة بينهم

(نوع في اللفاظ)

ما يكون شرطاً مستدفعاً على أن  
يعمل بخوارزم أو يعمل ما  
بخوارزم أو يعمل ما بخوارزم أو  
مرفوعاً أو فاعلاً في خوارزم أو قال  
دفعت مضاربة فاعلاً بخوارزم أو  
اعمل فيها مشورة لا تقييد  
والحاصل أنه (٣) إذا ذكر عقيب  
لفظ المضاربة ما لم يعتبر ابتداء  
لا يصح بأن كان لا يستقيم الابتداء  
به ومتى تعلق بالتقدم يصح ويعتبر  
تعليقاً ولو ذكر ما يستقيم الابتداء  
به لا يصير لمقابل ابتداء \* وما  
ينعقد مضاربة بلا لفظها عند  
وإعمالها على أن لك ثلث الربح أو  
خذ وأبتع بها متاعاً فافضل فلك  
كذا صح لانه أتى بمعناها خذ هذه  
الالفواشتر بها أو باهروا  
بالنصف ولم يزد له الشراء وليس له  
البيع لانه ذكر الشراء ولم يذكر  
البيع فكان وكالة خاصة وله أجر  
مستطاع لانه أوفى منافع ولو باعه بلا  
إذن المالك ان لم يذخر بالمشتري  
ضمنه لانه متعدد وان أجاز المالك  
البيع والمال قائم جاز كما في  
الفضولي وان لم يعلم بقاء المال  
وهلاكه يجوز أيضاً لان الأصل في  
كل ثابت دوامه حتى يعلم خلافه

رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته أقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب فسات من  
ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه كذا في الهداية \* قال في الجامع الكبير رجل شفع عبداً له موصحة  
ثم رهنه من رجل بالف درهم وقيمة العبد مشجوراً ألف درهم فسات في يد المرتهن من الجناية  
يموت بما فيه من الدين وإذا وجدت الجناية من المولى بعد الرهن يصير مسترداً للمرهون حتى لو  
هلك في يد المرتهن لا يسقط شيء من دينه وكذلك إذا وجدت الجناية من الأجنبي يفترق الحال  
بين ما إذا وجدت الجناية قبل الرهن وبين ما إذا وجدت بعد الرهن في حق إبطال الرهن وعدم  
إبطاله وقال فيه أيضاً رجل شفع عبداً رجل موصحة فرض العبد فغصبه رجل فسات في يد الغاصب  
من تلك الجناية كان لمولى العبد الخياران شاء ضمن عاقلة الجاني قيمة العبد معهما في ثلاث  
سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم  
غصبه حالة في ماله وضمن الجاني أرش الموصحة وما حدث منها من النقصان إلى أن غلب به الغاصب  
ويكون ذلك في مال الجاني فان أراد الغاصب بعد ما أدى الضمان إلى المولى أن يضمن الجاني  
أو عاقلة الجاني لم يكن له ذلك ولو لم يغصب هذا العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجناية على أن  
البائع بالخيار ثلاثة أيام فسات في يد المشتري فهذا كل وصفنا من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا  
العبد من رجل ببيعاً فساد فسات في يد المشتري من تلك الجناية فان المولى يضمن الجاني أرش الموصحة  
وما نقصته الجراحة إلى أن قبضه المشتري ويكون ما وجب على الجاني في ماله حالاً وعلى المشتري قيمة  
العبد يوم قبض في ماله حالاً ولو لم يبعه المولى ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد فسات في يد  
المرتهن من تلك الجناية فله يموت بالدين ولا سيدي للمرتحن على الجاني ويرجع الرهن على الجاني  
بارش الجناية وما نقصته الجناية إلى يوم الرهن ويباع عن الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد  
أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلاً ألفي درهم فرهنه بدين ألف درهم فسات في يد المرتهن  
فالأمر كما وصفنا فيما إذا كانت قيمة العبد مثل الدين أنه لا ضمان للمرتحن على الجاني ويرجع مولى  
العبد على الجاني بنصف أرش الموصحة ونصف ما نقصته جنيته إلى أن رهنه ويكون في ملك الجاني  
ويرجع مولى العبد على الجاني أيضاً بنصف قيمة العبد يوم مات العبد ونصف أرش الموصحة  
ونصف ما نقصته الجناية ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل أقر أنه قطع يد  
عبد رجل خطأ وكذبه عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولا فسات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن  
الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله حالاً وان  
شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالاً وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن  
الجاني نصراً العبد وينبغي أن يضمن الجاني النقصان إلى وقت الغصب أيضاً وان لم يذكر في الكتاب  
أو حلت المسئلة على أن العصب كان على فور القطع وان كان القطع عمداً وباقي المسئلة بحالها فنقول  
المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سيدي للمولى على الغاصب ولو رثه الجاني وان شاء المولى ضمن  
الغاصب من الابتداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على القاطع ولكن يجب على الجاني أرش اليد  
في ماله هكذا في المحيط \* ومن غصب عبداً فجنى في يده ثم رده فجنى جناية أخرى فان المولى يدفعه إلى  
ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيسقط دفعه إلى الأول ويرجع به على الغاصب  
وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف القيمة  
فيسلم له وان جنى عند المولى جناية ثم غصبه فجنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته

يدفعه

فكان بشرط الاجارة وهو بقاء محل البيع ظاهر الوجود جاز ولو قال خذته بالنصف جازاً استحقاقاً لان الانحد

لا يستحق لأجله العوض فكان العوض للعمل المذكور يقر بقرنته وهو لا يحصل إلا بالبيع والشراء فاندفع ابتع هر ويا بالنصف لجواز الاجارة



عليه \* دفع الفاء ضار به على أن يكون كل الربح له فبضاعة وعلى أن يكون كله للعمل اقراض (نوع قيمته أن يجعله) دفع اليه ألفا مضاربة بالنصف ولم يزد هذه مضاربة مطلقة يشترى ما بدله ويحل عمل التجار (٦٩) ويبيع بالنقد والنسيئة ويستأجر البيت للعفظ

والسفينينة والدابة للحمل وله أن يركب بكل ما ملك أن يجعله لعدم حصول المقصود بدونه ولا يملك الاستدانة وإن رهن من متاع المضاربة بما استدان ضمن لاقتصار الدين لزوم عليه فاذا رهن من متاع المضاربة ففسد أوفى دينه الخاص من مال الرب المال وإن اذن له رب المال في الاستدانة ولدين علم - ما أنصافا وإن باع شيئا وأثر الثمن جازلان الوكيل يملكه فكذلك المضارب غير أن الوكيل إذا أضر بضمه والمضارب لا لأنه يملك اقالة العقد ثم البيع نسيئة لا الوكيل ولو احتال على موثر أو معسر جازلا له من عادة التجار ولا يقرض ولا يأخذ الشفعة إلا إذا نص على ذلك وله المسافرة به إلا إذا نهاه المالك عن الخروج عن البلدة اشترى أولا والحاصل أن المالك لو خصص بعد العقد أن كان لم يشترأ وصرف فيه والمال حين صرفه كالأداء لأنه يملك العزل فكذا النهي عن بعض مقتضى العقد فاما بعد الشراء فلا يصح النهي عن كل ما استفاد به بطلاق المضاربة ولا يعمل نهيه لأن حق التصرف ليظهر الربح ثابت فالنهي يبطل حقه فيه إلا إذا نص على أن لا تباع بالنسيئة ولأنه إذا لم يملك عزله لا يملك تخصيصه لأنه عزل من وجه وقبل النقد لا يملك العزل فلا يملك التخصيص أيضا فاذا نهاه عن المسافرة بعد هاهم يصح نهيه في المشهور لأنه ملك السفر بطلاق العقد وعلى الرواية التي لا يملك

في دفعه إلى الأول ولا يرجع به كذا في الهداية \* وإذا غصب عبدا فقتل عنده قتيلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمة ثم يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي الجناية ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب ولو لم يمت العبد ولكن ذهب عينه فدفعه إلى المولى أعور فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنايتين فإنه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فاقته عنده في دفعها إلى الأول فإذا سلم نصف القيمة للأول ضرب هرق العبد المدفوع بالدية الأما أخذ لان القدر المأخوذ سالمه فلا يضرب به وإنما يضرب بما بقي من حقه وضرب بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه أيضا بما أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الأول فيما أخذ المولى من ذلك بنصف قيمة العبد إلى ما في يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط \* وإذا اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عنده قتيلا خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فإن العبد برده على مولاه ثم يرد له ما أن تدفع العبد أو تفدى فإن دفع أو فدى يرجع على الغاصب بالقل من قيمة العبد ومن الأرض وإن كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فإنه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجناية أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وإن كانت متحققة الزيادة بسبب أحدته العبد عند الغاصب وإن أعور العبد في يد الغاصب وقبضني عنده جناية فإن أعور بعد الجناية واختار المولى الدفع فإنه يدفعه أعور إلى ولي الجناية ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة ما أصابها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة ما أخذ من الجناية من المولى بنصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وإن أعور قبل الجناية واختار المولى الدفع فإنه يدفع العبد أعور ثم يرجع بقيمة العبد على الغاصب فإذا أخذت وسلمه ولم يكن لولي الجناية أن يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط \* وإذا اغتصب الرجل عبدا فقتل مولاه خطأ أو عبدا لمولاه خطأ أو قيمته أكثر من قيمة القاتل أو استهلك المولاه يصمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما جناية العبد المغصوب على الغاصب وعلى ماله فهذه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للمغصوب بمسه ادفعه إلى الغاصب إذا كان حيا أو إلى ورثته أو فده بالدية إن كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المال إن كان المال هو المتلف هكذا في الحاوي \* ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب إلى المولى فاختار دفعه فإنه يضرب فيه أولياء قتيله بالدية وأولياء قتيله بقيمة ما ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وبقيمة الجارية فإذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية إلى أولياء قتيلهما تمام قيمتهما فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتهما يرجع المولى على الغاصب ويأخذ أولياء قتل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى قتل العبد وأدى قيمة الجارية إلى ولي قتل الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتؤاويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما إذا كان الغاصب معسرا أو كان غائبا ما إذا كان حاضرا أو تمكن المولى من أخذ قيمتهما من فخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة أبي حفص رحمه الله تعالى وأما في نسخة أبي سليمان انما ذكر المسئلة الطويلة وبن التقسيم في الجواب

السفر الاتعميم التعميضي يصح وأما إذا نهاه عن الشركة وخلط المال جازلا له بمنزلة النهي قبل الشراء \* ويؤثر برب المال بعزل علم أو لا فلا يملك الشراء المبتدأ ويملك بيع المشتري لينقد المال ولا يملك المسافرة لانتهاء العقد بخلاف النهي عن بيع بقاء العقد \* ولو أخرجه إلى مصر



رب المال لا يضمن لانه يجب عليه تسليمه فيه \* ويملك كل ما هو امر عام معروف بين الناس ولا يملك ما لا يعمل به التجار ولا ما هو ضرر لرب المال ولا الى أجل لا يبيع به التجار ولا الى السفر (٧٠) الذي يتعامه التجار خوفا \* ولو قال له اعمل برأيك ثم نهاه وقال لا تعمل برأيك قبل

العمل صح \* ولو قال لا تبسح من فلان ولا تشتريه منه صح ولو قبل العمل دفع اليهما فليس لاحدهما التصرف بلا اذن الاخر لانه رضى برأيهما وان كان قال اعلا برأيكما وبأن الشريك الاخر له أن يعمل بمحصل الاذن والمضارب يملك الشراء الفاسد لو المشتري مما عاك بالقبض لحصول الربح ولا يملك شراء الدم والميتة والخمر والخنزير وأم الولد والمذبر يعلم ألا لعدم حصول الربح لعدم امكان بيعه والاذن ولو عاينا يتناول ما يحصل به الربح \* ولو اشترى بما لا يتغابن الناس فيه لا يلزم المالك وان قال اعمل برأيك لانه تبرع ولو باع بما لا يتغابن جاز عنده خلافا لما اذا قيل له اعمل برأيك قال أبو الحسن يملك كله خلافا لاقراض والاستدانة والسفاح والشراء بما لا يتغابن \* مان المضارب والمال عرض فولاية البيع لوحى المضارب بخلاف العدل في الرهن وقيل للسوحي ورب المال معالان المال مشترك بينهما وان مات رب المال والمال نقد بطلت المضاربة في حق التصرف وان تعرضا في حق المسافرة تبطل لافي حق التصرف فيملك بيعه بالعرض والنقد \* ولو أتى مصر واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما ملك في الطريق فان سلم المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع ولو خرج من ذلك اصر قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن ونفقته في سفره \* أطلق المضاربة ثم قال لا تعمل بها إلا في الحنطة فان كان رأس المال قائما في يده صح نهيها لانه يملك الفسح في كل التصرفات فكذا في بعضه وان اشترى لم يصح لانه لا يملك الفسح فكذا النهي واذا باع العرض وصار نقدا لم يملك التصرف

فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرد معه قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي قتيل الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخبر المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء فداء بالدية ورجع بقيمته على الغاصب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء فداء بالدية لولي قتيل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وان اختار الدفع دفعه الى ولي قتيل الغلام والى الغاصب على أحد عشر شهرا عشرة لولي قتيل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام في دفع منها جزأ من أحد عشر جزأ الى ولي قتيل الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ايمؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولي قتيل الجارية لا أضرب بقيمة الجارية في الغلام ولكني أنظر فان خرجت قيمة الجارية أخذت ما كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الغلام كله الى ولي قتيل الغلام فاذا دفعه الى ولي قتيل الجارية يرجع على الغاصب بقيمته وقيمة الجارية في دفع قيمة الجارية الى ولي قتيلها ثم يرجع به على الغاصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب وأفده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام في دفع منها الى ولي قتيل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فاداه فاداه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احداهما مائة مائة بالانحرى ويدفع مكان ذلك الجزء الى ولي قتيل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولي قتيل الجارية أما أضرب في الغلام بقيمتها دفع اليها فيضرب فيه ولي قتيل الجارية بقيمتها وولي قتيل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كباينا فان قدر على الغاصب أو أسرا أدى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية في دفع من قيمة الغلام الى ولي قتيل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمة بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وليس لولي قتيل الجارية الا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئا وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه يعطى من قيمة الجارية الى أولياء قتيلها تمام قيمتها في هذا الجواب وايتان وان اختار المولى الفداء فداء بعشرة آلاف وقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وقيمتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي أداها الى أولياء جنايتها وقيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما اذا أدى الغاصب قيمة الغلام وقيمتين في الجارية صار كان الجارية كانت له لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى ادفع جزأ من أحد عشر جزأ من العبد اليه أو افده بقيمة الجارية وأي ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشئ لما بينا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في البسوط \* ولو غصب عبدا ثم أمره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده الى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا ولي الدم الاول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد الى ولي قتيل الاخر أو يفديه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشئ ولو دفعه اليهما قبل العفو ثم عفا الاول عما بقي له رجع المولى على الغاصب بنصف القيمة واذا أخذ نصف القيمة لم يكن

ونفقته في سفره \* أطلق المضاربة ثم قال لا تعمل بها إلا في الحنطة فان كان رأس المال قائما في يده صح نهيها لانه يملك الفسح في كل التصرفات فكذا في بعضه وان اشترى لم يصح لانه لا يملك الفسح فكذا النهي واذا باع العرض وصار نقدا لم يملك التصرف



الافى الحنطة فان اشترى ببعضه دون بعض لم يكن له أن يشتري بما تبقى غير الحنطة (نوع في الاختلاف) مقتضى المضاربة العموم فالقول لمن يبيعها والتخصيص عارض لا يثبت الا بالينة واذا اتفق ان العقد وقع خاصا (٧١) واختلفا فبما يخص العقد فيه فالقول لرب المال

لا تفاقهما على العدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله \* أمرتك بالتجارة في البروادي الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه العموم وعن الحسن عن الامام أنه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لانيماته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السمر لاقتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات المشهورة قال المضارب هو في الطعام ورب المال قال في السكر باس فالقول له وان برهنا فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتنا فالوقت الاخير أولى \* قال رأس المال ألفان وشرطت الثلث وقال المضارب ألف وشرطت النصف فالقول لرب المال في الربح وللمضارب في رأس المال وقال زفر رحمه الله تعالى لرب المال فيهما لانكاره الاستحقاق وقتنا اختلفا في قدر المقبوض ألا يرى أنه لو أنكر القبض القول له أما الربح يستفاد بالشرط وهو ينكره في الزيادة \* ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكر أنه قبض مسن رأس المال أو أقل فالقول له عندهم \* جاء بثلاثة آلاف وقال ألف مضاربة وألف بضاعة أو ودعة أو دين وألف ربح فالقول في البضاعة والودعة والدين للمضارب في

لولى القتل الاول على ذلك النصف من القيمة سبيل لانه قد عفا قيسلم ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاروي \* واذا اغتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلا عند الغاصب ثم قتله الامه فانه يكون على الغاصب قيمة العبد لا كمنه فاذا أخذها المولى دفعها الى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى الى المولى لتسليم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع أمتك الوديعه الى الغاصب أو اذهب بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذي قتل الامه مع قتله الحرف فاختار المولى الدفع قسم العبد على ذبة القتل وقيمة الامه في ذول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب اليدوية وبأخذ المولى ما أصاب قيمة الامه ويضمن له الغاصب تمام قيمة الامه ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد على ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمة في العبد وانما يدفع المولى العبد كله الى أولياء الحروب ويرجع بقيمة على الغاصب ولو غصب أمة فقتلت عنده قتيلا لخطأ ثم ولدت ولدا فقتلها ولدها فعلى الغاصب أن يرد الولد وقيمة الامه على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة الى أولياء القتل ثم ارجع بها على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد الى الغاصب وأدعه بقيمة الامه كذا في المبسوط \* العبد المرهون اذا جنى على الراهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جناية قالوا اذا كره هذه المسئلة في كتاب الرهن وقال تدر جناية ولم يذكر فيه خلافا الا أن المشايخ قالوا اذا كره في كتاب الرهن أنه تدر قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جناية على الراهن بقدر الدين فانه مضمون عليه بقدر الدين واذا جنى جناية على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الجناية بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في المحيط \*

(المصل الثاني في جناية المدبر وأم الولد) واذا جنى المدبر وأم الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمتهما من أرش جانيتهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان كذا في السراج الوهاج \* مدبر بين اثنين جنى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وان دبر أحدهما جنى فعليه ما قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم املك المدبر نصيب شركته بالضم ان كذا في محيط السرخسي \* وجناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج \* وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الا عشرة وتستوى جنيته على النفس وما دونها كذا في المبسوط \* وان اختلف ولي الجناية مع المولى في قيمته بعد زمان وقال ولي الجناية كانت قيمته يوم جنى التي درهم وقال المولى كانت خمسمائة فالتزل قول المولى مع عيئه ورجع اليه أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولومات المدبر بعد جنيته بلا فصل لم يبطل عن المولى القيمة وكذا لو عصى فعليه قيمة تامة كذا في الحاروي \* وان اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى وعلى ولي الجناية اثبات ما يدعيه بالينة كذا في المبسوط \* ويضمن قيمة أم الولد مرة واحدة فان جنت ثم جنت شارك الثاني الاول وجبت قبل قضاء الاول أو بعده هكذا في محيط السرخسي \* وان كثرت الجناية من المدبر فالقيمة مشتركة بين أولياء الجنايات سواء قربت المدة فيما بينها وبعدت فان قتل المدبر رجلا خطأ وفقاعين آخر فعلى مولا قيمته لاصحاب الجنايتين أثلاثا فان اكتسب كسبا أو وهب له هبة لم يكن لاهل الجناية من ذلك شئ كذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلين أحدهما عمدا والآخر خطأ فعلى المولى قيمته

الا فويل كهلان من في يده شئ فالقول له الا أن يقر غيره وعليه اليمين ومن أقام على ما ادعى من فضل قبل برهانه فالملك يدي فضل في رأس المال والعامل في الربح \* قال رب المال المشرط لثالث مع عشرة قال المضارب لابل الثالث فقط فالقول للمضارب لانه لا نفع له الا في



العقد فتوافقهما على العقد يحمل على النقص وان برهننا قيمة رب المال أولى لايمان زيادة شرط \* ولو قال رب المال ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث لا غير فالقول لرب المال (٧٢) لا تكرار زيادة يدعيه الا يقال اتفقا على العقد اتفقا على الصحة لا تاتنا توقع

الاختلاف في قدر المشروط فاذا أنكر الزيادة يعتبر انكاره وان تعلق به الفساد لان الانكار مقيد في الجاه \* برهن رب المال على شرط النصف والمضارب على أنه لم يشرط شيأ أقرب المال أولى لان برهان المضارب على النفي والمثبت أولى

(نوع من هلاك مالها)

تلف قبل التصرف يعطلها لقوات المحل والقول فيه للمضارب لانه أمين كالودع \* ولو أتلفها المضارب أو أتلفها أو أعطاه رجلا وأتلفها ذلك الرجل لم يبق المضاربة لانه صار مضمونا عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام رضي الله عنه أنه ان أخذها من الذي أتلفه له أن يشتري به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا أقرضه ثم رد المستقرض عين الدراهم فالمضاربة على حالها لزوال التمديد وان مثلها لان التعدي استقر بالضمان وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان \* وان اشترى بمالهها وذلك قبل نقدها رجع على رب المال تائبا وثالث بخلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالثمن مرة والمجموع رأس المال \* ولو تصرف حتى صار الالف ألفين واشترى به وهلك المال قبل نقده ضمن المضارب الربع ورب المال ثلاثة الارباع وصار رأس المال ألفين وخمسمائة كل ما ضمنه رب المال وخرج قدر خمسمائة من المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع

لاصحاب الخطا فان عفا عنه أحدولي العقد فالقيمة بينهم أربع باعاني قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة فترجحه الله تعالى فهي بينهم أثلاثا كذا في الحاوي \* وتعتبر قيمة المدير لكل واحد من المجني عليهم يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم التدبير فاذا قتل قتيلًا خطأ وقيمه يوم قتله ألف ثم زادت قيمته فصارت ألفا وخمسمائة ثم قتل قتيلًا آخر فان ولي الجناية الثانية يأخذ من المولى خمسمائة فضل بين القيمتين ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزأ فيجعل كل خمسمائة سهم فيكون للاول عشرون سهما وللثاني تسعة عشر سهما يقسمون الالف على ذلك كذا في السراج الوهاج \* واذا قتل المدير رجلا وقيمه ألف درهم ثم فقار رجل عين المدير فعزم خمسمائة درهم ثم قتل المدير رجلا آخر فان أورش العين للمولى لاحق لاولياء الجناية فيه وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على الاول خمسمائة منها للاول خاصة والخمسمائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية الا خمسمائة ولو كان الفاقض عبدًا فدفع به كان لاسولى أيضا كذا في المبسوط \* اذا قتل المدير قتيلًا خطأ وقيمه ألف درهم ثم ازدادت قيمته فصار يساوي ألفي درهم فقتل آخر خطأ ثم اتفقت قيمته فصار يساوي خمسمائة فقتل قتيلًا آخر فانه يقضى على المولى بالي درهم فولي الجناية الثانية يأخذ من ذلك ألفا بقى ألف درهم فخمسمائة منها اجتمع فيها حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة بينهما على تسعة عشر سهما تسعة أسهم للثاني وعشرة للاول بقيت خمسمائة أخرى اجتمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيها بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف الا ان أخذ من اثنين والاول بعشرة آلاف الا ان أخذ مرة كذا في المحيط \* واذا دفع المولى قيمته الى ولي الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلا آخر خطأ فان كان دفع الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول فيأخذ منه نصف القيمة وان كان قد دفعها بغير قضاء قاض على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الجواب كذلك وعند أبي حنيفة ترجحه الله تعالى للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذ منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا حفر المدير بئرًا في الطريق العامة للمسلمين بغير إذن مولاه فوقع فيها انسان فسلط دفع المولى قيمة المدير الى ولي الجناية بغير قضاء ثم وقع آخر هو لولي الجناية الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف وأجمعوا أن حافر البئر اذا كان عبداً فادفع المولى العبد الى ولي القاتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشئ سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وأجمعوا أن المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولي القاتل الاول حتى وقع آخر أو قتل آخر ثم دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض أن لولي القاتل الثاني أن يتبع المولى فيأخذ منه نصف قيمة المدير ثم يرجع المولى بذلك على ولي القاتل الاول كذا في المحيط \* ووضع الحجر في الطريق أو سوة الدابة أو صب الماء بمنزلة الحفر كذا في محيط السرخسي \* مدير جنى جناية خطأ ودفعت قيمته بلا قضاء فكتب جنى وقضى بالقيمة ولم تدفع جنى أخرى ثم مات المكاتب عن مائة فالمسئلة لولي الثانية وخير الثالث بأن يشارك الاول أو يتبع المولى كذا في الكافي \* ولو قتل المدير رجلا خطأ وقيمه ألف درهم فدفعها بغير قضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر فان خمسمائة مما أخذ الاول للاول خاصة والخمسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف والاخر بعشرة آلاف فتسكون تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهما لانه يجعل كل خمسمائة منها سهما

لانه

المضاربة ولان حق المضارب يظهر في الربح والربح يتحقق بعد القسمة واذا قسم لا يجوز أن يكون للمضارب

رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة فاندفع ضمان رب المال لان كون رأس المال له لا ينافيها واذا



يسع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذت رب المال ألفين وخمسة مائة رأس ماله والمضارب خمسة مائة من الربح يبقى الربح المشترك  
خمس مائة بينهما على الشرط \* وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى جارية بالعين تساوي (٧٣) ألفاً ألفاً ربح وضاعاً قبل النقد للبائع

على المضارب الربح وعلى رب المال  
ألف وخمسمائة ولو كانت تساوي  
ألفين والشراء بألف وهي  
المضاربة فضاغت غرم رب المال  
كلها لان الشراء وقع بماله ورأس  
المال والربح انما يظهر في الثاني  
فيكون الضمان على رب المال  
\* تقابض المضارب جارية تساوي  
ألفين بأمة تعدل ألفاً وقبض  
المشتراة قبل تسليم المبيعة وماتت  
غرم الزرع المضارب وثلاثة  
الارباع رب المال لانها لما تقاضت  
قبل التسليم انفسخ البيع ووجب  
الرد وقد عجز فغرم قيمتها وهي  
ألفان والحكم في المشتراة بألفين  
ما ذكرنا ولو كانت قيمة المشتراة  
ألفاً وحاربه المضارب ألفين لم يرجع  
على رب المال بشئ لان المضمون  
هنا لا يربو على رأس المال وانما  
يملك المضارب ذلك اذا كان قاله  
رب المال اشترى بالقليل والكثير  
والا فشرأوه على هذا الوجه  
لا يصح \* اشترى المضارب عبداً  
بألف ونقد المال فقال رب المال  
اشترته على المضاربة ثم ضاع وقال  
المضارب اشترىته بعد ما ضاع  
وصكنت أرى ان المال عندي  
فالقول للمضارب لان الاصل  
الشراء لنفسه حتى يدل الدليل على  
خلافه \* ولو قال رب المال ضاع  
قبل الشراء وقال المضارب لا بل  
بعده فالقول لرب المال لانه يدعى  
على رب المال الرجوع بالثمن وهو  
ينكسر وان برهنا فالمضارب لانه  
يثبت الرجوع \* نهاء عن  
الخروج عن بلد المضارب هو فيه

كذا في المبسوط \* قال في الاصل اذا قتل المدير مولاه خطأ فميراث جنايته وعليه أن يسعى في قيمته  
رد الوصية واذا قتل المدير مولاه عمداً فعليه السعاية في قيمته وعليه القصاص واذا وجبت السعاية  
والقصاص جميعاً كانت الورثة بالخيار ان شاؤا استعوه في قيمته أو لا ثم قتلوه وان شاؤا قتلوه لأهل  
وأبطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث له غيرهما فعلاً أحدهما عن المدير فعلى المدير أن  
يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته رد الوصية فتكون بينهما ويسعى في نصف قيمته الذي لم يعف  
خاصة كذا في المحيط \* مدير باجر عليه دين قتل مولاه خطأ فعليه أن يسعى في قيمة قيمته لغرمائه  
وما بقي من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبداً ما ذنوا عليه دين جرح مولاه ثم أعتقه المولى وهو  
صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وان أعتقه وهو يحمي ويذهب فان كان ترك مالا  
فغرماء العبد بالخيار ان شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وان شاؤا  
اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثة المولى كذا في المبسوط \* ولو أعتقه المولى  
في مرضه ولا مال له سواء ثم قتل مولاه خطأ يسعى في قيمتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
يسعى في قيمته والدية على عاقلة مولاه وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثالث كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قتل المدير مولاه عمداً وله وليان أحدهما بن المدير فعلى المدير أن يسعى في قيمتين  
قيمة رد الوصية وقيمة بالجناية كذا في المبسوط \* مدير جمل قتل مولاه خطأ فولدت بعد موته  
لم يسع ولدها في شئ فان جرح مولاه ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح تسعى المدير في قيمتها وبعث  
الوالد من الثالث كذا في محيط السرخسي \* اذا كان المدير بين رجلين فقتل أحدهم وليه ورعلاً  
خطأ بدئ بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون للمولى  
المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها لان المولى القليل لاحق له فيما ضمن فان جنازة المدير على  
مولاه خطأ هدر فذلك النصف من القيمة يسلم للمولى الاجنبي ويصاحبه في النصف الاخر فيضرب هو  
فيه بخمسة آلاف والاخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما نصفان وعلى المدير أن يسعى  
في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عمداً والمسئلة بخاله فعلى  
المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة للمولى الخطأ ويسعى المدير في قيمته بين المولين ويقتل بالعمد  
فان عفا أحدولي العمد سوى المدير الذي لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدير رجلاً عمداً وله وليان  
فعفاً أحدهما ثم قتل أحدهم وليه خطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف للمولى  
المولى القليل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعف من أصحاب العمد نصفين وفي  
مال القليل ربع قيمة المدير الذي لم يعف ويسعى المدير في قيمته تامة للمولى ولو رثته الميت واذا قتل المدير  
مولاه خطأ يسعى في قيمته لورثته رد الوصية ولا شئ لو أحدهما على صاحبه رجل مات وترك  
مدير الامال له غيره ففي المدير جناية فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن الجناية ويسعى المدير في  
ثاني قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وعندهما هو حر مدين فيكون  
على عاقلة وان خرج عن الثالث كانت على العاقلة اثنان فاقوا وكذلك لو أعتق في مرضه عبداً فلهذا  
والمدبر في هذا سواء الا أنهم ما يعترفان في حق الجناية على مولاه فالمدبر لا يسعى في الجناية خطأ على  
مولاه وهذا ما كاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جنى على مولاه والمكاتب يسعى في جنايته خطأ  
على مولاه فان مات قبل أن يسعى وترك مالا لم يخرج من الثالث قضى في ماله بالاقل من قيمته ومن  
أرث الجناية ولو ترك ولد يسعى ولده في ذلك كله الدين والجناية وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة

ليس له أن يخرج عنه الا الى البلد الذي فيه رب المال استحسنانا

( ١٠ - ) ( الصناوي - سادس )

حال حياة رب المال أو مماته \* ان من رجل ألفاً من رجل آخر له مضاربة بنفق اذا سافر فلهما \* أعطاه ألفاً مضاربة



توا خرافة بضاعة فالنقطة اذا سافر على مال المضاربة الا اذا اخلص عمله في البضاعة فينتفق من مال نفسه \* صار مالها ديونا فنهاه رب المال عن التقاضي خوفا لالتلاف ان فيه ربح والتقاضى (٧٤) على المضارب والا يقال له وكل رب المال في التقاضى \* وعن الثاني وجه انه

تعالى دفع آفة المضاربة فاشترى تجارية تساوى ألفين ثم نهاه رب المال عن البيع نسيئة فقال المضارب ابيع حصتي بالنسيئة ليس له ذلك لان الربح لم يظهر قبل البيع فلا يملك التصرف في حصته \* اذا صار مال المضاربة متاعا ليس لرب المال ان ينهاء عن البيع نسيئة ولا عن الخروج عن البلدة ولا يصح فسخه رب المال المضاربة بعدما مضى مع السك \* اخرج بهذا الالف الى خسوار زم فصار ربحا في الذهاب انصافا ومارحت في العودا ثلثا او قال مارحت في هذا الشهر انصافا وفي الشهر الثاني الربح اثنان فصاح والربح على الشرط وانه نأخذ \* لم يقل له رب المال اعمل برأيتك لكن العادة ان المضارب في تلك البلدة يخالف رب المال لا بأس بالخالفه ان شاء الله تعالى لكن لا يدفع الى آخر مضاربة ولو دفع لا يضمن قبل العمل \* وعن الامام انه لا يضمن بالعمل قبل الربح \* اذا اراد ان يضمن المضارب المال بقرضه رب المال منه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يسلمه الى المستقرض مضاربة ويستعين به في العمل فاذا هلك فالقرض عليه واذا ربح فالربح على ما شرط \* واخرى ان بقرضه من المضارب الاخرهما ثم يشتر كان عننا على ان يكون من رب المال الدرهم والباقي من المستقرض والربح على ما شرطا ويحمل المستقرض خاصة فاذا هلك فالقرض عليه والربح على

ولم يسع في حصة الجناية حتى مات وترك ولدا لم يكن على ولده شيء ولو اوصى بعقوبته ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار ان شاء دفعوه بالجناية وبطل المتق وان شاء اذروه متطوعين ثم يعقوبه خرج من الثلث او لا ويسعى في ثلثي قيمته ان لم يخرج في حصة الورثة وان اعتقوه عن الميت قبل الدفع او الفداء لم يذكروا بحمد الله تعالى وقال الفقيه ابو جعفر ان علموا بالجناية فقد اختاروا الفداء وان لم يعلموا ضموا الاقل من قيمته ومن الجناية كذا في محيط السرخسي \* مدبرة ولدت ولدا وقيمة كل ثلثمائة بنت جناية تستغرها ومات سيدها ولم يدع الا غيره هم اسمها بقدرة قيمتهما رب الجناية والورثة في مائتين وسلم لهما مائة كذا في السكافي \* واذا قتل المدير قتلا خطأ واستهلك ما لا فعل المولى قيمته لا وليا القتل وعلى المدير ان يسعى فيما يستهلك من المال ولا يشارك احد الفردين الا تخرف فيما اخذ فان مات المولى قبل ان يقضى بشيء من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدير يسعى في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق به من أصحاب جنايته فان كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل أيضا وان كان الدين عليه أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب الجناية ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضي على المولى بالسعاية لا وليا الجناية وعلى المدير بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأما أم الولد فلا تسعى لأصحاب الجناية في شيء كذا في المبسوط \* ولو استهلك رجلين مالا فقتل أحدهما سركا لا تخريفه ولو مات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهبه مال كان غراماؤه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي \* ولو استهلك المدير لرجل ألف درهم فاعتقه مولاه لم يضمن لصاحب الدين شيئا ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدير فغرم قيمته وقد جنى المدير ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجناية كذا في شرح المبسوط \* ولو غصب مديرا جنى في يده غرم المولى الاقل من القيمة ومن الارش ويرجع على الغاصب به كذا في محيط السرخسي \* واذا غصب مديرا فافقر عنده بقتل رجل عمدا وزعم ان ذلك كان عنده المولى أو عند الغاصب فهو سواء واذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمة ولو عفا أحد الوليين فلا شيء للآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم انه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط \* رجل غصب مديرا جنى عنده جناية ثم رده على المولى ثم غصبه باي جنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها الى الاول ويرجع على الغاصب ثانيا فيسلمه كذا في شرح الجامع الصغير لاصدر الشهيد بحسام الدين \* ومن غصب مديرا جنى عنده جناية ثم رده على المولى جنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ويرجع المولى بعدما أدى قيمة العبد اليهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع الى ولي الجناية الاولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وان كان جنى عند المولى أولا ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع الى ولي الجناية الاولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في السكافي \* واذا قتل المدير رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا عمدا ثم رده على المولى فانه يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي كانت عنده عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فان عفا أحد وليي العمدة كانت القيمة بينهم ارباعا في قول أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى وأثلاثا في قول أبي حنيفة

المشروط \* نزل خانومه ثلاثة فخرج اثنان وبقى الثالث فنفرج الثالث أيضا وترك الباب مفتوحا وضاع ان كان يعتمد على الحفظ لا ضمانا على المضارب وانما الضمان عليه وان كان لا يعتمد ضمن المضارب كالوقام أهل السوق واحدا بعدوا حسدوا



تلف شيء فالضمان على الأخير \* أعطاه ألفا وقال اعمل برأيك ثم اشترى المضارب مع شريكه عصير على الشربة فأتخذ المضارب من دقيق المضاربة والعصير المشترك فأتى باذن الشريك فأتى على المضاربة وضمن المضارب (٧٥) لشريكه قيمة العصير ما يخصه وان لم يقل له رب المال اعمل برأيك ولم يأذن له الشريك أيضا فأتى على المضاربة وضمن مثل الدقيق لرب المال ومثل ما يخص شريكه من العصير لعدم اذنه سحما وان باذن رب المال لا الشريك فأتى على المضاربة وضمن حصة العصير لشريكه وان باذن الشريك لا لرب المال فأتى بينه وبين شريكه وضمن مثل الدقيق للمضاربة \* ادعى الوضعية ورب المال الرجح فصولح على رأس المال لا يصح \* أعطاه دنانير للمضاربة قفي وقت القسمة له استيفاء الدنانير وله أخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع له \* ولشريك العنان دفع البار ولو أعطاه من مل نفسه له الرجوع لاذن دلالة وكذا الحكم في سائر النوائب \* اشترى المضارب متاعا فقال له رب المال بعه وأباه المضارب وأراد امساكه حتى يظفر بريح كثير ليس له ذلك الا اذا أعطى لرب المال ماله ان لم يكن فيه ربح فحينئذ يملك المضارب امساكه ثم ان كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لانه أجبر الا اذا أعطى لرب المال حقه فحينئذ لا يجبر المضارب وان لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضا ويقال لرب المال اما أن تأخذ برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك \* أخذنا لها من منزل المضارب مالك المال بلا اذن المضارب وتصرف به ورجح فيه فسكاه لرب المال لانفساخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبي لمكان غاصبا من المالك يجعل فضا

وجه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذ صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك الى صاحب الخطا ولو قتل عند الغاصب أو لار جلا عدا ثم رده الى المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعدما فاء أحد وليي الدم فعلى المولى قيمته بينهما كما بينهما ثم يرجع على الغاصب بما أخذ الذي لم يعف من ولي العمد فيدفعه الى صاحب العمد الذي لم يعف الى تمام نصف القيمة ثم يرجع بماله على الغاصب كذا في المبسوط \* ان قتل عند الغاصب رجلا وغرم المولى قيمته ورجع به على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشترى كافى تلك القيمة ويرجع المولى بنصف القيمة على الغاصب الثاني فيدفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قتل المدير عند الغاصب رجلا خطأ أو فسد متاعا ثم قتله رجل خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى قيمته لولي القاتل بسبب جنائنه فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبدا أو مديرا فاستلمت له عند ماله ثم رده على المولى فمات عنده فلا شيء لأصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب أو ماله الرقبة ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل أن يرد على الغاصب قيمته فاذا أخذها المولى دفعها الى الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمة لأصحاب الدين على عاقلة القاتل يقبضها المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع به على الغاصب ولو استلمت المدير مالا عند المولى ثم غصبه رجل فخر عنده بترافى الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم وقع في البئر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالخصه ثم يرجع المولى بذلك على الغاصب فيدفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فمات فعلى المولى قيمة المدير ثم يرجع به على الغاصب كذا في المبسوط \* ولو قتل المدير الغاصب أو مملوكه أو من يرثه الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب المدير أحمدا موليه فقتل عنده قتلا خطأ ثم رده فقتل رجلا عدا له وليان فعفا أحدهما فعلى ماله قيمة تامة لصاحب الخطا ثلاثة أرباعها وللذي لم يعف من ولي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدير وهو مقدار ما غرم هو لولي الخطا ثم يرد على صاحب الخطا من ذلك ثمن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح المبسوط \* مدير الذي في ذلك كله كدبر المسلم وجنائته تكون على مولاه الا أنه قضى عليه بالسعاية لانه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدير الحربى المستأنم الا أنه اذا برى في دار الاسلام ثم رجع في دار الحرب فسي عتق المدير وهو في الاسلام ولا يغرم ما جنى بعدما سبي كذا في محيط السرخسي \* واذا قتلت أم الولد مولاه عدا فان لم يكن لها منه ولد فعلى القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسبى في جميع قيمتها كذا في المحيط \* واذا قتلت أم الولد مولاه عدا وهي حبلى منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدته حيا وجبت القيمة عليها بجميع الورثة وان ولدته ميتا فكان عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها أو لقت ميتا فغرة غرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم تصيبها من الغرة ميراث لبنى مولاه ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بحق كذا في المبسوط \* واذا قتلت أم الولد مولاه ورجلا عدا ولا ولدا لها من مولاه فعفا أحد وليي المولى وأحد وليي الاجنبي معاد على أم الولد نصف قيمتها للمولين الباقين ويجب في مالها دون المولى وان عفا ميراثها سعت في ثلاثة أرباع قيمتها اتفاقا ثم هذه الثلاثة الارباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما

\* اشترى المضارب بماله جارية فأخذها رب المال بلا اذنه وباعها بالرجح فالرجح على الشرط ولا يكون بيعها نهضا للمضاربة فان باعها واشترى بها جارية أخرى وباع الثانية أيضا بالرجح للمضارب ما يخصه من الرجح من الاولى لانه لا يملك الشراء على المضاربة فكان



بشترى لنفسه فيكون له الربح (الثالث في نفقته ومؤنته) فإدام يعمل في المصر فنفقته من مال نفسه وإن المصر كبيراً وهو أقام في ناحية منه يعمل للمضاربة وإن خرج من (٧٦) العمران مع مال المضاربة كان مدة سفره ولا كسوته وطعامه ودهنه وما ينفسل به ثيابه

على سبيل المنازعة وتخرج هذه المسئلة على سبيل المنازعة أن ربع القيمة من النصف الواجب لأحد  
ولي المولى فارغ عن حق أحدولي الاجنبي فيسلم له بلامنازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف  
الواجب فارغ عن حق أحدولي المولى فيسلم لأحدولي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتهما  
فيه فكان بينهما نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلثا ثمان القيمة وتخرج على العول والمضاربة  
هو أن في نصف القيمة الواجبة للأول اجتمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه  
فيضرب كل واحد بمقدار حقه فيصير بينهما ثلاثا ثلثا لأحدولي المولى وثلثه لأحدولي الآخر وقد  
استحق هو مرة الربع وهو سدس ونصف سدس فاذا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف  
سدس واذا قتل أم الولد مولاها ولها منه ولد فقتل أجنبيا أيضا وله وليان فعني أحدهما تسعى في  
قيمتهما ثلثاها لورثة المولى وثلثها للآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثلثة أرباعها لورثة  
المولى ولو أخذ ورثة المولى بقضاء قبيل عفو الآخر لورثة الاجنبي أن يشاركوه ولا يثبته ومن الإنها  
أدت جميع ما عليها وكذلك بغير قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان أحسنوا  
بعد عفو الآخر فالصحيح أنه بخير أخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهما فرقا  
بين الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي \* واذا اجتمع مدبر وأم الولد وعبد ومكاتب  
فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أم تلف ربع النفس فيقال للمولى العبد أدفعه أو أدفع ربع الدية  
ويسعى المكاتب في الأقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر وأم الولد الأقل من قيمته ومن  
ربع الدية كذا في المبسوط \*

(الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقراء بها)

المكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال فوجبها عليه دون سيده بالاخلاف بين علمائنا كذا في  
الذخيرة \* اذا جنى المكاتب جنابة خطأ فعليه أن يسعى في الاقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى  
كذا في شرح المبسوط \* ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلا يسعى في عشرة  
آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي \* واذا اختلف المكاتب وولى الجنابة في قيمته وقت  
الجنابة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوي \* وكذلك لو فقه من المكاتب فقال المكاتب  
جنيت بعدما فقهت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط \* الواجب بنفس جنابة المكاتب  
على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر هو الدفع وانما يتصل  
الواجب الى المال باحده معان ثلاثة اما قضاء القاضى بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع  
البأس عن الدفع بالعنق أو بالموت عن وفاة فاذا جنى وعجز ورد في الرق فان كان قبل قضاء القاضى  
بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يحاطب المولى بالدفع أو بالقداء وان كان بعد قضاء القاضى  
أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف  
رحمه الله تعالى الآخر هكذا في المحيط \* واذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه وسقطا من رقبته  
وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الحاوي \* واذا جنى المكاتب جنابات ثم أعنتقه سيده فعلى  
المكاتب الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة ديناً في ذمته فان قضى عليه بذلك دفعه بعضهم جاز  
ما فعل ولم يشركه الا تخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان  
مختاراً وان لم يكن عالماً قد صار مستمسكاً للرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط \* ولو قتل رجلاً فلم  
يقض عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجنابة وبيع في الدين فيباع فيه وان قداء باعه في الدين كذا



في ثلثي المال في بلد آخر فأنفق في سفره وتغاضيه ما لا يلبه منه يحسب من المضاربة لأن سعيه لأجل مالها وبه يعلم أنه إذا أنفق في سفره من ماله يرجع في مالها لأنه قد لا يجدد آمنه بأن لا يصل يده إلى مال المضاربة عند حاجته (٧٧) إلى النفقة الآن ترين نفقته على الدين فلا

يرجع بالزيادة لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمة رب المال ولهذا إذا سافر بماله وأنفق من ماله نفسه في طعامه وكسوته وغيره ليرجع على مالها ثم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل متاع المضاربة أو اشتري طعاما لها فاضاع المال قبل أن ينقذ يرجع على رب المال والله أعلم (كتاب المزارعة)

وفيه ستة فصول

(الاول في صحتها وشرائطها)

هي والمساقاة فاسدتان عنده خلافا لهما والخارج لصاحب البذر فان من رب الارض فعليه أجر مثل عمل العامل وكما يجب أجر مثل الارض في الفاسدة يجب أجر مثل البقر والمراد من لزوم أجر مثل الارض والبقر أن يجب أجر مثل الارض مكروية أما البقر فلا يجوز أن يستحق بعقد المزارعة وأجر المثل بالغام بالغ وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يزداد على المشروط والامام رحمه الله تعالى فرع مسائلها على قول المجير لعلمه بان الناس لا يأخذون فيه بمذمبه ولهذا قالوا الفتوى فيه على قولهما وركنها الإيجاب والقبول وشرائطها منها كسونها صالحة للزراعة وكون رب الارض والعامل من وقت العقد إلى آخره وبيان المدة في المزارعة شرط والمعاملة يجوز بلا بيان المدة في الاستحسان ويقع على أول ثمرة تخرج في تلك السنة وعن محمد

في حيط السرخسي \* وان جنى المكاتب جناية أخرى خطأ فان كان القاضى قضى عليه بالاقل من قيمته ومن الارش الاول قبل الجناية على الثاني فان عليه للثاني مثل الاول كذا في النخبة \* وكذلك في كل جناية يجنبهم بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط \* وان كان القاضى لم يقض عليه الاول حتى جنى جناية أخرى فان عليه أن يسعى لهما بالاقل من قيمته ومن أرش الجنائيتين وتسكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في النخبة \* وينظر في كل جناية إلى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة القيمة بعد الجناية ولو قتل المكاتب رجلا خطأ وحفر بئر في الطريق وأحدث في الطريق شيئا فوقع في البئر انسان فمات فقضى عليه القاضى بالقيمة الذي وقع في البئر ولو لول القتل وسعى بينهما ثم عطل بماء أحدث في الطريق انسان فمات فانه يشار كهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فمات ولو حفر بئر أخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فمات يقضى عليه القاضى بقيمة أخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطاب كان عليه قيمته دينيا يسعى فيه بالغام بالغ ولا يشار كونه كذا في المبسوط \* واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ وقيمه ألف درهم فلم يقض عليه بشئ حتى قتل قتيلا آخر خطأ وقيمه يومئذ ألفان ثم رفع إلى القاضى فانه يقضى على المكاتب أن يسعى في ألفي درهم الأول والثاني من ألفين لولي القتل الثاني والألف الموجود وقت الجناية الاولى يكون بين ولي القتل الاول والثاني على قدر حقهما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل إليه الألف وحق الاول في عشرة آلاف فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهما عشرة أسهم للاول وتسعة أسهم للثاني فخرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الاول والثاني على قدر حقهما على تسعة عشر سهما كذا في المحيط \* قتل المكاتب وقيمه ألفان رجلا خطأ وعور ثم قتل آخر خطأ وقيمه ألف يقضى عليه بالفين ألف الاول بيني الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقهما وحق الاول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهما تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي \* مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ فقضى عليه بأحدى الجنائيتين ثم قتل آخر خطأ فقضى عليه بأحدى الجنائيتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للمقضى له نصف القيمة التي قضى لهم ثم يقضى الثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضا بنصف القيمة الذي لم يقض له بشئ بنفسه وبين الثالث أن لا نأخذ له الا الاوسط وثلاثة للثالث كذا في المبسوط \* واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ فقضى عليه بنصف القيمة لأحدهما والاخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورد في الرق فانه يخير المولى بين الدفع والفداء وان اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف إلى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الاول والنصف الآخر يقسم بين ولي القتل الثالث والاوسط على قدر حقهما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما أن لا نأخذ له الا النصف للثاني وثلاثة الآخر للثالث وان اختار الفداء قضى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقى للاول نصف قيمة العبد دينيا على العبد فيقال للمولى اما أن تقضى دينه أو يباع العبد عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد دينه لا النصف بخلاف ما لو قضى الثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع السك كذا في المحيط \* واذا

جوازها بلا بيان المدة ويقع على أول زرع يخرج زرع واحد وبه أخذ الفقهاء وعليه الفتوى وانما شرط محمد بن المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدأوها وانتهوا بها فيقول عندهم ووقت المساقاة معلوم وفي بلادنا وقت الزراعة معلوم ولو دفع أرضه



للزراعة الى خمس مائة سنة فلا يفسد فاسدة ومن شرائعها الخلية حتى لو شرط عمل زب الارض تفسد ومنها بيان ما زرع حتى لو لم يبين ذلك تفسد ومنها بيان من غلبه البذر وعن (٧٨) أنه بلغ أنه ان كان عرف ظاهر في تلك النواحي أن البذر على من يكون لا يشترط البيان

ومنها بيان الحصة على وجه لا يقطع الشركة فان ذكر احصة أحدهما ان حصة من لا يذره جاز قياسا واستحسانا وان حصة من البذر منه جاز استحسانا وقدمه من شرائط المعاملة ان يقع المعاملة على ما هو في حد التوبة بحيث يزيد في نفسه بعمل العامل فلو نهاه عن عظمه لا يصح وحكمها بثبوت الملك في منفعة الارض وان كان البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلو أراد أحدهما السفر لا يفسخ الا بعذر والمزارعة لازمة من قبل من لا يذره فلا يفسخ ولا عذر وغدير لازمة من عليه البذر قبل اللقاء البذر في الارض فلك التفسخ ولا عذر حدثوا عن اتلاف بذره فاندفع المعاملة لعدم لزوم الاتلاف فيها بخلاف حال العذر كمرض العامل أو كونه سارقا يخاف على الحاصل منه أو يلحق صاحب الشجر دين فادح اضطر الى أدائه من ثمنه وترك السفر ليس بضرر ظاهر وبالقائه البذر لزمت المزارعة من الجانبين والمزارعة على سبعة أوجه الاول أن يكون الارض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والعمل الباقي من الآخر أو الارض والبذر من أحدهما والبقر والعمل مع آلات من آخر والكل جائز لانه اما استئجار الارض أو استئجار العامل لي عمل بالآلات نفسه والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر لصاحب الارض وهذا فاسد في ظاهر

قتل المكاتب وجلا خطاؤه وارثان فقضى عليه لقاضي لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشئ ثم قتل آخر فجاء الآخر فخاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فاته يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فان عجز المكاتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد أو يفديه مولاة بنصف الدية كذا في المبسوط \* ولو حتى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضي عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي \* واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجزا قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكتابه أكثر من ذلك فان الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد ما قضى عليه بالجناية فمات ترك تقضى من ذلك الجناية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية أو بعده فانه لا تبطل الجناية فتقضى منه الجناية أو لا ثم الكتابة ثم ان فصل شي يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما اذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالديون والجناية وبذل الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فان ولي الجناية يكون أسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدأ بالديون ثم بالكتابة ثم ان فصل شي يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضي القاضي عليه بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان مات ترك المكاتب فيه وفاء بالديون والجناية والمكاتبه جميعا فاما اذا كان لا يفي بالمكاتبه وانما يفي بالديون والجناية لا غير هل تبطل الجناية اذا كان القاضي قضي بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعا وان لم يكن قضي القاضي بالجناية فان الجناية تبطل ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط \* ولو مات المكاتب وترك ولدا قد ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية قد قضى بها أو لم يقض بها سعى الولد في الدين والجناية والمكاتبه ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شئ فان عجز الولد ورد في الرق بعد ما قضى عليه بالجناية يبيع وكان منه بين الغرماء وأصحاب الجناية بالخصص وان عجز قبل القضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يباع في الدين فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولادين على المكاتب وقد قضى عليه بالجناية أو لم يقض فان على الام والولد السعي في الاقل من قيمة المكاتب ومن أرش الجناية مع بدل الكتابة فان قضى عليه سماعا أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتيلا خطا قضي عليه بقيمة لولي القتل سوى ما عليه مال ولي جناية المكاتب فان عجزا بعد ذلك يبيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فان فضل من ثمنه شئ فالفضل لولي جناية المكاتب كذا في المبسوط \* مكاتبه جنت ثم ولدت فعجزت ولم يقض دفعته وحدها ولو قضى عليها ثم ولدت بيعت فان وثقها بالجناية والايبيع ولدها كذا في محيط السرخسي \* ولو ماتت المكاتب وترك مائة درهم وابنا ولده في مكاتبته وعليه دين وقد قتل قتيلا خطا قضي بها أو لم يقض فانه يقضى على الابن أن يسعى في المكاتبه والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالخصص وان استدان الابن دين او جنى جناية فقضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنايتها فعليه أن يسعى في ذلك كله فان عجز يبيع في دينه وجنايته خاصة فان فضل من ثمنه شئ كان في دين أمه وجنايتها بالخصص وان كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاها أو فداءه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنايتها فان فصل من ثمنه شئ لم يكن لصاحب دين الام وجنايتها عليه سبيل ولو فداء المولى فقد ظهر بالفداء من الجناية فيباع في دينه فان فضل من ثمنه شئ كان في دين أمه وجنايتها كذا في المبسوط \* مكاتب قتل ثلاثة خطا فذهب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو يفدي كذا

الرماية وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز والمتوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والارض فلا يكون تبعافصار كلو كانت البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخارج فاسد الخامس البقر من واحد والباقي من



آخر وانه فاسد ذكرناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد السابع البذر من واحد والباقي من آخر فاسد وعلى هذا لو اخذ رجلان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من (٧٩) الآخر لا يصح فلو ذهب الزرع لا يضمن

صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين \* رجل قال لعامل اعمل في أرضي ببذري بنفسك وعميدك واجرائك فساخرج فساخرج فكلها إلى جاز فيجعل العامل معيناً لرب الأرض ولو على أن السكك لا جاز ويجعل معير الأرض مقرضاً له البذر \* دفع بذر إلى صاحب الأرض على أن يزرع فيها والخارج بينهما نصفان لا يصح لما سار والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض وعمله أخرجت الأرض أم لا فان قالوا فيه على أن الخارج لصاحب البذر جاز ويكون معير الأرض \* ولو على أن الخارج لربها جاز والبذر مقرض عليه \* قال لا يخرج زرع لي في أرضك على أن الخارج لك لا يصح والخارج لمن له البذر وعليه أجر مثل الأرض والعامل لانه قال ازرع لي بقى البذر على ملكه ولو قال ازرعه في أرضك لنفسك على أن الخارج لي لم يصح والخارج لصاحب الأرض وعليه مثل البذر لصاحبه لانه لما قال له ازرعه لنفسك صاروا بها البذر منه \* دفع اليه أرضاً ليزرعها ببذره وبقره ويعمل معه هذا الاجنبي على أن الخارج بينهما ثلثا لم يجز بينهما وبين الاجنبي ويجوز بينهما وثلث الخارج لرب الأرض والثلثان للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل الاجنبي ولو كان البذر من قبل رب الأرض جاز بين السكك ولو قال ازرع أرضي ببذرك على أن الخارج كله لك فهذا الشرط جائز

في محيط السرخسي \* واذا قتل المكاتب رجلاً عداؤه وليان ففقد أحدهما سعى لا تخفى نصف القيمة كذا في المبسوط \* عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه ثم جنى بسعى في نصفه وغرم الشريك الأقل من نصفه وضعف الأرض السعى في محيط السرخسي \* واذا كان العبد بين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جناية ثم أدى فعتق فانه يقضى على المكاتب بالأقل من نصف قيمته ونصف أرض الجناية وبأخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لأقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف أرض الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل أن يعتق فقتل عليه نصف أرضها ثم عجز عن المكاتب فانه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال لا تخروا دفع نصيبك بنصف الجناية أو افده بنصف أرضها كذا في الخاوي \* واذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب عبداً جنى جناية ثم أدى المكاتب فعتق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء دفعه وان شاء فدياه بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وللعنده من أمة له كان على الجاني أن يسعى في الأقل من نصف قيمته ومن نصف أرض الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق أو يستسعى ثم ضمن الأقل من نصف قيمته ومن نصف أرض الجناية ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم أدى الابن فعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها الذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمته الذي لم يكاتب كذا في المبسوط \* ولو كاتب أمة مشتركة بغير إذن شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام أو أمة عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم ولدت ولداً ثم ازدادت خيراً أو نقصت بعيب ثم ازدادت فعتقت فاختار الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف قيمته يوم عتقت ولاذى لم يكاتب أن يستسعى الابن في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولداً فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمة أو جنت عليه مجناية لا تبلغ النفس ثم أديا فعتقا والمولى ان موثران فلذى كاتب الولد أن ضمن الذي كاتب الام نصف قيمتها وان شاء استسعاها وان شاء اعتقها ولا ضمان للذي كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط \* عبد بين رجلين ففقد العبد أحدهما ثم كاتب المفقود وعينه نصيبه منه ثم حرقه حرقاً آخر فبان منه سعى المكاتب في الأقل من نصف القيمة وربيع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد ولو رثة المقتول الا أن العبدان كان قد أدى وعتق لم يجب على الساكت نصف القيمة ما يصل اليه نصيبه بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد بين رجلين جنى عليه أحداهما ففقد عينه أو قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه العبد جناية ثم ان الذي باع ربه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجنى عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جناية أخرى ثم أدى فعتق ثم مات المولى من الجنائيات فعلى المكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربيع الدية وعلى الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والأقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية كذا في المبسوط \* عبد لزيد وقر جنى على ذر فكاتبه ذر عا بالجنابة

ويكون صاحب الأرض معير الأرضه ولو قال ازرع في أرضي كراماً من طعامك على أن الخارج لي لم يجز والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض طعن عيسى رحمه الله تعالى وقال ينبغي أن يكون لصاحب الأرض ويجعل العامل مقرضاً له معينا بنفسه والجواب أن الانسان



يفعل لنفسه ولا يقع لغیره إلا بجهله ولم يوجد ولو قال أزرع في أرضي كراماً من طعامك على أن الخارج يبتنا نصفين جاز على ما قال والبذر  
قروض على صاحب الأرض أخرجت الأرض (٨٠) شيئاً أم لا ولو شرط دفع صاحب البذر بذره من الخارج لم يجز أيهما كان صاحب

البذر ولو شرط أن يدفع صاحب  
البذر عشر الخارج والباقي أنصافاً  
جاز وكذا لو شرط عشر الخارج  
للعامل والباقي أنصافاً ولو شرط  
دفع خراج الوظيفة لم يجز وإن شرط  
دفع العشر أو خراج المقاسمة  
والباقي أنصافاً جاز

(نوع آخر)

شرطاً في المزارعة على المزارع أو  
رب الأرض ما ليس من أعمال  
المزارعة فسدت وما ينبت وما ينمي  
الخارج أو يزيد في جودة الخارج  
فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت  
ولا ينمي ولا يزيد في الخارج  
فليس من أعمالها فإذا شرط على  
المزارع أو ربها الحصاد أو  
الدياس فسدت من أيهما كان البذر  
في ظاهر الرواية وفي النوازل جاز  
على قول الإمام الثاني رحمه الله  
تعالى \* وعنه إذا شرط على  
المزارع أن يحصده ويجمعه جاز ولو  
على ربها إلا جاعاً وابن سبعة ونصير  
أجازها ولو على المزارع ولا يعرف  
أحد من أئمة زماننا الفهم  
فيه قال الفقيه وبه نأخذ وعلى  
قول الثاني استقر الفتوى بين  
أئمة خوارجهم وفي المعاملة بقسدها  
هذا الشرط ونص في نوادر ابن  
رستم رحمه الله تعالى أن المأخوذ  
قول الإمام الثاني لا قول غيره في  
هذه \* والتنقية والحل إلى بيت  
رب الأرض كشرط الحصاد  
وجوره مشايخ بلخ ولو شرط كرى  
الانهار وإصلاح المسنة على ربها  
جاز من أيهما كان البذر وإن على  
المزارع فسدت من أيهما كان

فجني عليه أخرى ثم كاتبه زيد فجني عليه جنازة أخرى فإن من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل  
نصف أنصف أنصف النفس بثلاث جنایات حقيقة وجنایاتين حكماً أما نصيب المجني عليه فقد أنصف  
نصف النفس بجناية قبل كتابة وهي هدر وجنایاتين بعدهما وهو واحد وهو الأقل من نصف  
قيمه ومن ربع الدية على المكاتب وأما نصيب غير المجني عليه فقد أنصف نصف النفس أيضاً بجنایاتين  
قبل الكتابة وحكمهما الوجوب على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجناية  
بعد الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب وإن جنى على أجنبي فكاتبه أحدهما وهو يعلم بالجناية ثم  
جنى عليه فكاتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فبات نصف الأول أنصف نصسه بثلاث جنایات ولها  
حكم جنایاتين فصارت مختاراً في الأولى ربع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الأقل من ربع  
الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنایاتين قبل الكتابة وحكمهما واحد وهو الوجوب  
على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الأقل من نصف قيمته  
ومن ربع الدية وإن لم يعلم بالضمان الأقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضاً الأقل من قيمته  
ومن نصف الدية كذا في الكافي \* رجل كاتب نصف أمته ثم ولد له ولد المجني عليه فإنه  
يسعى في نصف جنایاته ويكون نصفها على المولى لأن الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه  
نصف قيمته فإن أعتق السيد الأم بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى  
ونصف الجناية على الولد وكذلك حكم الجناية إذا أعتق المولى الولد إلا أن ههنا لاسعاية على الولد ولو  
لم يعتق واحد منهما ولم يجنياه على الأجنبي ولكن جنى أحدهما على الآخر لزم كل واحد منهما من  
جنایته الأقل من قيمته ومن نصف الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى  
باعتبار أن النصف مملوك له ومستعمل لذلك بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني للمولى باعتبار  
أن المجني عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب فيصير بعضه ببعض قصاصاً ولو جنت الأم ثم ماتت  
قبل أن يقضى عليها لم تدع شيئاً فلو جازمتها بسعى في نصف الجناية والمكاتب على السيد نصف  
الجناية ويستوى إن كان قضى عليها بالجناية أو لم يقض فإن جنى الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد  
كان قضى عليه بجناية أمه فإن الذي قضى به عليه من جناية أمه دين في نفسه غدير أن المولى أن  
يدفعه بجنایته فيكون للمولى أن يدفعه بجنایته وإن شاء فداءه فإن دفع نصفه في الدين الذي  
على أمه وإن دفعه لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط \* وإذا أقر المكاتب بجناية عمداً  
أو خطأ لزمه ولو قضى عليه بجناية خطأ ثم عجز هدر دمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بساء على أن  
المكاتب لو أقر بجناية موجبة للمال لا يؤاخذ بهما بعد العجز عنه صارت ديناً عليه أولاً وعند جما  
يوأخذ بهما ويباع فيها إذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو أعتق ضمن قضى بها أولاً ولا كذا في محيط  
الشرحى \* ولو لم يعجز ولكنه أدى فعتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي \* لو قتل المكاتب  
رجلاً عمداً ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائر ويلزمه المال مالم يعجز فإن عجز قبل أداء المال بطل عنه  
المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم مباح فيه كذا في  
المبسوط \* ولو أقرت مكاتبته على والدها لم يلزمها عتق أو عجز فإن مات وترك وفاء قضى في ماله بالأقل  
ولو أقر الولد على أمه بجناية لم يثبت فإن ماتت الأم لزمه الأقل من الدين والكتابة فإن عجز بعد ذلك  
لم يلزمه وإن كان قد أدى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو أقرت الأم على ابنها بجناية ثم قتل الابن خطأ  
وأخذت قيمته قضى بما أقرت في القيمة وكذلك لو أقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولادين عليه جاز

البذر والخارج كله للمزارع إن البذر منه وإن شرط كرايها على المزارع جاز من أيهما كان البذر وإن على  
ربها إن البذر من المزارع لا لاشتراط بعض العمل على ربها وإنه يمنع التحلية وهي شرط صحة التسليم والتسليم شرط صحة المزارعة فصار كشرط

أقرارها



الحصاد على رب الأرض وان البذر من ربه ان لم يبين الكراب وقت فسدت لجهالة وقتها لان التسليم بعده يقع وان بين وقته جاز لان المزارع يقبلها مكروبة والمزارعة تقع من ذلك الوقت المعلوم وعمل رب الأرض من قبله فلم (٨١) يكن شرط عمله في المزارعة فاندفع مالو بالبذر

من المزارع الجبر على التسليم من وقت العقد فيقع شرط عمله بعده في حال الشراكة فلا يجوز وفي الجامع الصغير شرط التثنية والكراي على المستأجر مفسد قبل شرط التثنية انما يفسدان كان الزرع يخرج منها بالكراي مرة أمالو لم يخرج الا بقرين فلا ولو شرط كراي الجداول اختلقوا فيه وان شرط القاء السرقة على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع ان البذر منه وعليه أحرم مثل الأرض ولا يغرم ربه شيئا للمزارع من قيمة السرقة المطروحة فيها وان البذر من ربه فان الخارج له وعليه أحرم ل عمل العامل وقيمة السرقة وان شرط السرقة على رب الأرض ان البذر من المزارع فسدت والخارج للمزارع وعليه أحرم مثل الأرض وقيمة السرقة وان من ربه البذر جازت وان شرط القاء السرقة فيهما لم يكره وقال عبد الواحد ان على المزارع جازت من أيهما كان البذر وان على ربه ان البذر من العامل لا كشرط الحصاد على ربه والكراي على ربه والبذر من المزارع وان البذر من رب الأرض يجوز وان شرط أن يسرقها أحدهما جازت على أيهما شرط والبذر من أيهما كان وفي فتاوى النسفي شرط القاء السرقة في المزارعة والمعاملة مفسد وبلا شرط لا يلزم العامل \* والحيلة أن يستأجره على اصلاح المسناة وحفر الانهار والقاء السرقة

اقرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل ابن المكاتب رجلا خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها أولياء القتل الا آخر بالدية وأولياء قتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط \* جنابة المكاتب على المولى وجنابة المولى عليه خطأ بمنزلة جنابة الاجنبي فاما قتل العمد فلاصاص على المولى اذا قتلته وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولا عمدا اقتص منه وجنابة المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجنابة المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي \* وكل من يترك المكاتب على كذا في المبسوط \* وجنابة عبد المكاتب مثل جنابة عبد الحر الا أنه اذا قدى والغدا ازيد من قيمته فاحشا أو دفع وقيمة العبد أكثر من الارش فاحشاصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي \* وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبدا تاجرا عليه دين واخر بيع العبد في دينه خاصة فان بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولا كنه كان جني جنابة وليس للمكاتب مال غيره بخير المولى فان شاء دفعه هو وجميع الغرماء بالجنابة ولا حق للغرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجنابة برضاهم لم يبق اثم عليه سبيل وان شاء افدوه بالدية ثم يباع في دين الغرماء فان كان عليه دين ايضا فانه بخير مولا فان شاء دفعه وأتبعه دينه فيبيع فيه ولا شيء لغرماء المكاتب وان شاء فداه ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط \* عبد شح حرام موصحة ثم دبره مولا فشجبه العبد موصحة أخرى ثم كاتبه مولا ثم شجبه أخرى ثم أدى فعتق ثم شجبه أخرى وشجبه أجنبي ومات المولى عالم بالجنابات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الاخر ثلثه العبد بربع جنابات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنابات لحكم الاولى الدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار السكك ثمانية أسهم أربعة أثلثها الاجنبي وأربعة أثلثها العبد والسهم الاول صار المولى مختار الله بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممتنع فبشعل سابق على الجنابة فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جنابة الحر فوجب الدية على عاقلة له وان لم يدبر والمسئلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما النصف الاخر فقد تلف بثلاث جنابات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار السكك ستة تلف ثلاثة بجنابة الاجنبي وتلف ثلاثة بجنابة العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله أعلم

#### (الباب الرابع عشر في الجنابة على المماليك)

واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الامة اذا زادت قيمته على الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج \* ولو غصب عبدا قيمته عشرون ألفا فهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن ميمونة

( ١١ - ) ( الفتاوى ) - ( سادس ) بأجرة يسيرة غير مشروط في العقد فان قلت كيف يصح هذه الاجارة وقد وقعت على العين وهو القاء السرقة والمكان المنقول عنه غير معلوم قلت المعقود عايبه نقل السرقة وان عمل لاجن والمكان



المنقول منه البلدة وفيها وانه كان واحدا حتى صبح الاستجار على التسليم في البلد كذا كرفي البيت أن المصروع تبين أطرافه كذا كان  
واحد وشرط الدولاب والدالية على (٨٢) المزارع جائز كاشترط البقر عليه مطلقا وعلى ربه ان البذر منه جاز أيضا وان من

المزارع لا وان شرط الدابة مسع  
العلف جازان على المزارع من  
أيهما كان البذر وعلى رب  
الارض ان البذر من المزارع  
لا يجوز وان من رب الارض جاز  
هكذا كاه في الشرط النافع  
لا أحدهما وان شرط لا ينفع كالأ  
شرط أن لا يسقى أحدهما حصته  
لا يفسد المزارعة وفيها اذا كان  
شرطا مفسدا ولو أبطأه ان الشرط  
في صلب العقد لا يفسد جاز وان لم  
يكن في الصلب بان كل الفساد  
بحكم جهالة يعود جاز وان شرطا  
بعض العمل على المزارع أو على  
نفسه ان البذر من ربه فاعلى ثلاثة  
أوجه اما ان شرط بعض أعمال  
المزارعة على المزارع وسكت عن  
ذكر الباقي أو على رب الارض  
وسكت عن الباقي أو البعض على  
المزارع والبعض على ربه ان  
شرط البعض على المزارع وسكت  
عن الباقي بان شرط عليه أن  
يكرهها أو يزرعها وسكت عن ذكر  
السقي فهذا على وجوه بان كان  
لا يخرج بلا سقي أو يخرج شيئا  
لا يرغب فيه فالأربعة فاسدة في  
هذين الوجهين وكذا لو كان يخرج  
لكنه يبس بدون السقي وان كان  
يجب أن يخرج شئ مرغوبا ولا يبس  
بان كان بلدا كثيرا المطر فالأربعة  
جائزة وكذا اذا كان السقي بحال  
يزيد الجودة أو بحال لا يدرى أن  
السقي هل يؤثر في جودة الخارج  
وان شرط رب الارض بعض العمل  
على نفسه كالسقي مثلا وترك ذكر  
الباقي فعلى ما ذكرنا من الوجوه

رجل حل على عبد رجل محتوما ورجل آخر حل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير اذن المولى فسات من  
ذلك كله فعلى صاحب المحتوم ثلث قيمته وعلى صاحب المحتومين ثلثا قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى كذا في المحيط \* ولا تعقل العاقلة فيما جنى على المالك خطأ فيما دون النفس وان  
كان الجاني حرا فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط \* وأما الجنابة على  
أطراف العبد فالأربع حنيفة رحمه الله تعالى كل شئ من الحرفية الدية تجب في العبد القيمة وكل شئ  
من الحرفية نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر بنقص  
عشرة أو خمسة وعندهما بقوم صحبا ويقوم منقوصا بالجنابة فيجب فضل ما بين القيمتين وهو  
رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا  
فان بفوائده منفعة مقصودة وذلك كالعين واليد فأما ما يصد به الزينة نحو الاذن والحاجبين وما أشبه  
ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول وفي قوله الآخر لا يقدر ذلك ويلزمه النقصان كذا في المحيط \* وفي  
يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة كذا في الهداية \* وهذا خلاف ظاهر  
الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغلة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية \* وهكذا  
في النهاية والكافي \* وكل جنابة ليس لها أثر مقدري حتى الحرف في العبد نقصان القيمة كذا  
في السراجية \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أشقار عيني المملوك اذا شقها انسان  
فأخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في أشقار عيني المملوك وفي حاجبيه وفي أذنيه ما نقصه  
وهو قول يروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا أحفظ في العينة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولكن أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه ان شاء دفعه وأخذ قيمته وان شاء لم يدفعه وأخذ من الجاني  
ما نقصه وفي الاصل أن في شعر العبد ولحيته حكومة عدل وكذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر  
كما ذكره القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أذن العبد وأنفه ولحيته اذا لم  
ثبت نقصان القيمة كذا قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي المختلفات عن أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكره قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى في المجرود عاياه الفتوى كذا في الذخيرة \* ولو حلق جعد عبد انسان وثبت مكاهه أبيض  
يلزمه النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة أن ينظر الى قيمة العبد وبه جعد والى  
قيمه ولا جعده وانما طريقه أن ينظر الى قيمته وأصول شعره نابتة سود والى قيمته وأصول شعره  
نابتة بيض كذا في الظهيرية \* ومن فقهاء عيني عبد فان شاء المولى دفعه عبد وأخذ قيمته وان شاء  
أمسكه ولا شئ له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه  
وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقأ عيني عبد فسات  
العبد من غير الفق فلا شئ على الفاقح وان لم يمت ولكنه قتله انسان لزم الفاقح النقصان وقال محمد  
رحمه الله تعالى ضد النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* اذا فقأ رجل عيني عبد ثم  
قطع آخر يده فعل الفاقح مائة وعمل القاطع نصف قيمته مفقوء العينين وروي أبو يوسف رحمه  
الله تعالى أن هذا استحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أهل  
سمرقند رجلان قطع يدي عبد معا أحدهما اليمنى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة  
العبد وهو على شرف القطع وهذه المسئلة حجة في مسألة أخرى أن من رمى الى عبد سهما فقتله آخر  
قبل أن يصيبه السهم فعلى القاتل قيمة العبد مرميا لم تقع به الزمية كذا في المحيط \* عبد مقطوع

ان علم يقينا ان السقي لا يؤثر في الخارج فالأربعة جائرة والافساده ولو شرط بعض العمل على ربه والبعض  
على العامل والبذر من المزارع فهذا وما لو كان من رب الارض سواء (نوع آخر) شرط الشركة في الحبيب والتين جاز وان التين



لا يحددهما والحب لا يحول وكذا ان شرط الحب لاحدهما بيعينه والتين لا تحرقان شرط الحب بينهما والتين لا تحرقان لرب الارض جاز وان لا تحرقا وتين والثاني انه لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما (٨٣) وسكان التين جاز في ظاهر الرواية والتين

لصاحب البذر وعن الثاني واليه رجوع محمد أن المزارعة لا تجوز وعن مشايخ بلخ أن التين بينهما وان شرط أن التين بينهما وسكان عن الحب لا يجوز دفع أرضه على أن يغرس فيها ويكون الأرض والغرس بينهما لا يبيع والغرس لرب الأرض وعليه قيمة الغرس وأحر مثله \* وفي الأصل دفع أرضه مزارعة على أن يزرعها ويغرس فيها والغرس بينهما نصفان حاز \* ولو شرط أن الثمر بينهما نصفان جاز والثمره على الشريط والغرس للغرس ولو شرط أن يكون الاغراس لربها والثمره بينهما لا يصح لقطع الشركة لجواز أن لا يخرج الاغراس \* دفع أرضا ونخل لا يزرعها ويقوم على التخيل فهذه مزارعة فيها معاملة ان البذر من المزارع فسدت المزارعة لانه صفقة في صفقة وان من ربحها جاز لانه اجارة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول أدفع اليك هذه الأرض مزارعة تزرعها بيب ذك وأدفع اليك ما فيها من الامتجار معاملة جاز تاما مطلقا \* له أرض أراد أن يأخذ من آخر بذرا ليرزعهما أنصافا فالحيلة أن يشتري نصف البذر ويهب له البايع ثم يقول ازرعها علي أن الخارج بيننا أنصافا ومن أراد الشركة في المال يدفع اليه معاملة بالنصف أراد أن يشارك مع من له قوة حتى يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع اليه معاملة بالنصف على أن

اليد قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الاخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا البايع لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن وان كان العبد مقطوع اليد فمقتطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فوق العين كذا في التمر تانسي \* ولو كان العبد مقطوع اليد فمقتطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قطع اليد اليمنى من عبد رجل وقطع رجل آخر اليد اليسرى منه وماتت منهما فعلى القاطع الاول نصف العينة وعلى الثاني ما انتقص وما بقي فهو عاينهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* لو قطع رجل يد عبد قيمته ألف ثم بعد القطع لم يبرأ حتى صارت قيمته ألفا كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم ماتت منهما ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين والاخر سبع مائة وخمسين ولو صار يساوي ألفين وهو أقطع فعلى قاطع الرجل ألف وخمس مائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن رشد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع ألفا وعلى خمسمائة وقال مولى العبد كانت قيمته التي درهم وقيمة العبد يوم اختصم ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك أولم يغرم حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلة وأما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم المقاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة وخمسمائة منها أرض اليد كذا في المحيط \* وفي موضة العبد نصف عشر قيمته الا أن يزيد على أرض موضة الحرف فانه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قطع يد عبد رجل أو شح عبد رجل ثم ان المولى باعه ثم رد عليه بيب بقضاء القاضي أو وهبه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد من الجناية فان مولى العبد رجع على الجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أمة فتعت يدها خطأ وباعها المولى من انسان على أنه بالخيار أو على أن المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فماتت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وان كان القطع عمدا درأت الفصاص استحقاقا كذا في المحيط \* اذا قال لعبد يده أحدكم حر ثم فجأ فبين العتق في أحدهما بعد البيع فأرشه المولى وبقيما لملا كين في حق الشبهة ولو قتلهم رجل واحد في وقت واحد معا نجب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه القيمة نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم على الاول واذا قتلهم على التعاقب يجب عليه القيمة الاول للمولاه والدية للثاني ورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معا نجب قيمة المملوكين فتكون نصفين بين المولى والورثة فيأخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قتلهم على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمته المولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري أيهما قتل أولا فعلى كل واحد منهما قيمته والمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين \* رجل فقأ عيني عبد وقطع الاخر رجله أو يده فبرأ وكانت الجناية منهما معا فعليه ما قيمته أثلاثا ويأخذ ان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة

يسوق الماء اليه \* التقاط السنبلة بالثلاث وخر من كوفت بنصف التين في معنى فقير الطمان لا يجوز وجوز مشايخ بلخ وهو المأخوذ قال الإمام السرخسي انه في معنى فقير الطمان فلا يجوز لكونه منصوبا عليه وان وجد العرف كفي الاشياء البينة اذا تعارف الناس على خلاف



الفنن السكيل والورث لا يعتبر العرف وقال الفقيه عبد الرحمن الحارثي يجوز وأنه ليس في معناه لأنه غير منصوص عليه بخلاف فقهاء الطهات  
وعلى هذا حصاد الررع بالنصف وكذا إذا (٨٤) استأجر حماراً يحمل عليه فقيراً بصاع منه فالجارية فاسدة ولا يجوز بالاحصاء وفي

الخزائن لا يجب أجر المثل ولا شيء في  
فقير الطهات ذكره شمس الأمتة  
(نوع آخر)

تناهى الزرع فدفع معه الأرض  
مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز  
وفي الأشجار إذا دفعها معاملة في  
هذه الحالة أن كانت الثمرة بحال  
لوم تحفظ نصيب إلى وقت الادراك  
يجوز وإن كان لا يحتاج فيه إلى  
عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة في

الثمار وإن بحال لوم تحفظ  
لا يذهب الثمرة إلى وقت الادراك  
لا يجوز ويجوز دفع شجرة الجوز  
معاملة لا تحتاج إلى السقي  
والحفظ حتى لو لم يحتاج لا يجوز  
\* طلب رب الأرض من العامل أن

يزرعها مكرمة والبذر من العامل  
أو من رب الأرض والعامل يقول  
أزرعها بلا كراب إن الكراب  
مشروط في صلب العبد يجب  
العامل والآن الأرض تخرج بلا

كراب لكن بالكراب أجود  
لا يجب وإن لا يخرج إلا بالكراب  
يجب عليه وكذا لو أتي المزارع  
السقي والزرع بنيت بالمطر لا يجب  
والأجير ولو قال إن بكراب فأنا لانا

وبنوبه أربعاً وإن التبتة فأنا صاف  
أو قال إن حنطة فأنا لانا وإن  
سمسماً فأنا عاجز كما في الخطابة  
الرومية والفارسية ولو قال حنطة  
أنا صاف وإن شعيراً فأنا خارج للعامل

جوازاً لرد دين المزارعة والاعارة  
وإن قال في هذه المسئلة وما زرع من  
شعير فهو لي صح في الحنطة لا في  
الشعير ولو شرط فيها على أن  
الخارج من هذه الناحية لوم من

هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فإنه يدفعه إليهما ويغرم من قيمته  
على قدر أرض جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وإن مان منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد  
منهما أرض جراحته على حدة من قيمة عبيد صحيح وما بقي من النفس على حائضتان وإن علم أن  
أحدى الجراحتين قبل الأخرى وقدمت منهما فعلى الجراح الأولى أرض جراحته من قيمته صحيحاً  
وعلى الجراح الثانية أرض جراحته من قيمته صحيحاً والجراح الأولى وما بقي من قيمته فعلى  
نصفان وإن برأ منهما والجراحة الأخيرة تستغرق القيمة والأولى لا تستغرق قيمتها على الأولى أرض  
جراحته وعلى الثانية قيمته صحيحاً والجراح الأولى يدفعه إليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الأولى  
هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثانية أرض جراحته وعلى الأولى أرض جراحته لأنه لا يدفع إليه  
كذا في المحيط \* جنابة الحر على المذنب كالجنابة على القن حتى لو قتلته حر فعلى عاقلة قيمته ولو  
قطع يد غريم نصف قيمته الأتم ما يفرق في خصلة وهي أن الحر إذا قطع يدي مذبذب أو رجليه أو فقا  
عينه غريم ما نقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط المرحسى \* وإذا قطع رجل يد المذنب  
وقيمة ألف درهم فبرأ وراد حتى صارت قيمته ألفين ثم فقأ عينه آخر ثم انتقض البره فمات منهما  
والمذنب بين اثنين فمات أحدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فلا ذى  
عفا عن اليد على صاحب العين سبع مائة وخمسون درهماً على عاقلة إن كان خطأ وفي ماله إن كان  
عداً والذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله إن كان عداً وعلى  
عاقلة إن كان خطأ كذا في المبسوط \* رجل شح عبد غريم موصحة قد بره سيده ثم شح الشاح موصحة  
أخرى ثم كاتبه فشح أخرى ثم أدى المكاتب فعتق فشح أخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته  
صحيحاً بالشح الأولى ويغرم نقصانها أيضاً إلى أن جنى الثانية ويغرم بالشح الثانية نصف عشر  
قيمتها مذبذباً مشجواً ونقصانها إلى أن كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مذبذباً مكاتباً  
مشجواً بأشبعين ونقصانها إلى أن عتق وثلث قيمته مائة وأربعة ثلث الدية ولا يغرم بالشح  
التي بعد العتق أو شاولاً نقصاناً كذا في الكافي \* وأصله أن التدبير بعد الجنابة لا يبرئ السراية  
وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجنابة تهرئ السراية حتى لا يجب على  
الجاني ممان السراية كذا في محيط المرحسى \* والله أعلم

#### (الباب الخامس عشر في القسامة)

هي الأيمان تقسم على أهل المحلة الذين وجد القتل فيهم كذا في الكافي \* وسببها وجود القتل  
في المحلة أو ما في معناها من الدار أو الموضع الذي يقرب من المصريح بحيث يسمع الصوت منه كذا في  
النهاية \* إذا وجد قتل في محلة قوم وادعى ولي القتل على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا وليه عدا  
أو خطأ وأنكر أهل المحلة فإنه يحلف بخسونة رجل منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت قاتلاً  
ولا يحلف بالله ما قتلناه ولا يحلف بالتعيين إلى ولي القتل إن كانوا أكثر من خمسين رجلاً وإن كانوا أقل  
من خمسين فإنه يكره اليمين على بعضهم حتى يتم خمسين عينا فإن حلفوا غرموا الدية وإن نسكوا  
فانهم يحبسون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعى أن أهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شاهداً للمدعى  
بأن كان بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم يكن شاهداً للمدعى بأن لم يكن بين المقتول  
وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة ثم يجب الدية على عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين وإن ادعى القتل على  
بعض أهل المحلة لا باعيتهم فكذا الجواب يجب القسامة والدية على أهل المحلة وكذا الجواب إذا

ذا الشريك لا يصح كالمضطر لا أحدهما قفراً أو اسميهما من الخارج (نوع آخر) دفع أرضه لها هذا العام  
فزرعها في عام آخر بلا إذن ربها إن عادة ذلك الناحية أنهم يزرعون بالعقد على عام عاين أو أزيد فخرج على الشرط الأول والأقل صاحب



البذر \* وفي النسق زرع أرض غيره بلا أمره ان العرف ثم المناصفة فعلها اذا كانت الارض معدة للزراعة بان كان ذلك لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة وان لم تكن معدة وزرع بلا اذن المالك قال نصير يضمن (٨٥) النقصان وقال ابن سلة ان المالك لا يزرع بنفسه

ويدفعها مزارعة ينظر بكم تستأجر قبل الزرع وبكم تستأجر بعده فيضمن ما بينهما وقيل ينظر بكم تشتري بعده وبكم تشتري قبله يضمن نقصان ما بينهما \* زرع بلا اذن فأدرك ثم رضى المالك طاب ولو قال لا أرضي ثم رضى طلب أيضا \* زرع أرض غيره وانتقص ثم زال النقصان قيل ان زال قبل الرد برى وان بعده لا قال الفقيه وقيل يبرأ فیهما كل واحد المبيع معيما وزال قبل القبض أو بعده يبرأ البائع \* وكذا الوصال المشتري من بياض العين على بدل ثم زال البياض برد البديل الى البائع \* دفع الغاصب مزارعة سنة على أن البذر من المزارع فزروع وأجزاها رب الأرض قبل نبات الزرع جازت والتخرج بين العامل ورب الأرض على الشرط لكن الغاصب العاقبة يتولى قبض حصة المالك وما نقصت الأرض بالزراعة يضمن الغاصب النقصان الكائن قبل الاجازة لا بعدها عند الامام رحمه الله تعالى وان نبت الزرع وصار له قيمة ثم أجزاها رب الأرض جازت والتخرج كله بين الغاصب والعامل على ما شرطوا ولا شيء لربها من التخرج وليس له نقضها بعد الاجازة \* دفعها الغاصب مزارعة بالذئف على أن البذر من الدافع فبذرها أولا أو بذر ونخرج الزرع وصار بينهما أنصافا ثم أجاز المالك الزراعة فالاجازة باطله والأرض بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيها أجاز

ادعى على بعض أهل المحلة باعيانهم استحقاقا وان ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة لم يكن على أهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للمدعى ألك بينة على ما ادعيت فان قال نعم أقامها وثبت ما ادعاه بينة وان لم يكن له بينة يخلف المدعى عليه عينا واحدة ولا يخلف خمسين عينا ولا ولياء القتل أن يختار واصل على أهل المحلة وأهل البلدة والعشيرة الذين وجد القتل بين أظهرهم وتعيين صالحى العشيرة استحسن فان لم يوجد في المحلة من الصلحاء خمسون رجلا فأرادولى القتل أن يكرر اليمين على الصلحاء حتى يتم خمسون عينا هل له ذلك أم يضم اليهم من فاسق العشيرة ما يكمل به خمسون رجلا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وروى عنه في غير رواية الاصول أنه ليس لولى القتل ذلك ولكنه يختار من بقي في المحلة حتى يكمل خمسون رجلا هكذا في المحيط \* وله أن يختار الشبان والفسقة وله أن يختار المشايخ والصلحاء منهم كذا في الكافي \* واختار لولى القتل دون الامام كذا في فتاوى قاضخان \* ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ويدخل في القسامة الاعمى والمحدود في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج \* ولا يدخل في القسامة النساء والمماليك من المكاتبين وغيرهم ومعتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا في المبسوط \* والقتيل من به أثر القتل والميت من لا يكون به أثر القتل كذا في الذخيرة \* وان وجد ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية ولا ترابان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق أو خرج الدم من عينه أو أذنه كذا في خزائن المفتين \* وان خرج الدم من الشم ان علامن الجوف كان قتيلا وان نزل من الرأس فلا كذا في المحيط \* وان خرج من دبره أو ذكره وليس بقتيل كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا وجد بدن القتل أو أكثر من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بالطول أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد به أو رأسه فلا شيء عليهم فيه كذا في المبسوط \* ولو وجد فيهم جنين أو سقط ليس به أثر الضرب فلا شيء على أهل المحلة وان كان به أثر الضرب وهو تام الخلقة وجبت القسامة والدية عليهم وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم كذا في الكافي \* واذا وجد العبد أو المكاتب أو المدبر أو أم الولد أو الذي يسمى في بعض قيمته قتيلا في محلة فعليه القسامة ونحوها القيمة على عواقل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط \* وان وجدت البهيمة والداية مقتولة فلا شيء فيها كذا في فتاوى قاضخان \* ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وهى على أهل الخطة دون المشترين ولو بقي منهم واحد هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان لم يبق واحد منهم بان باهوا كلهم فهى على المشترين والملاك دون السكان عندهما كذا في السراج الوهاج \* واذا وجد قتل في محلة خربة ليس فيها أحد ويقر بها محلة عامرة فيها ناس كثير تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا في محيط السرخسى \* واذا التقى قوم بالسيوف فأجلاوا عن قتل فهو على أهل المحلة الا أن يدعى أو لياؤه على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة ولا على أولئك شيء حتى يقيموا البينة كذا في الكافي \* وان وجد القتل في دار انسان فالدية على عاقلته والقسامة عليه وعلى قومه ان كانوا حضورا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار يكرر عليه الايمان هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الهداية \* واذا وجد في دار أحد من المشترين فعليه القسامة والدية على عاقلته كذا في المحلة أهل خطة وقد وجد قتل في دار أحدهم كانت القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الخطة براءة من ذلك كذا في

من ذلك ما لم يكن بذر الزرع الذى نبت بعد اجازته أو نبت لذي بعد اجازته أو يزرع الذى لم يذر بعد اجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض اجازته استحقاقا وان كان أجزاها بعدما طلع الزرع وصار له قيمة وسبق ولم يحصل لايك الرجوع لكن يقال للغاصب انحرم له أجزاها



مثل أركته فيما بقي من الحنطة والزرع والخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط \* زرع الغاصب حنطة ثم اختصها قبل نيلها لصاحب الأرض أن يصير ثم يأمره بقطع الزرع وان (٨٦) شاء أعطاهما زاد الزرع فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقوم الأرض بلا بذر ويقوم وبه بذره مستحق القلم في أرض الغير والمختار أن يضمن قيمة بذره مبذورا في أرض الغير \* زرع في أرضه شعيراء آخر وبذره عليه حنطة بغير أمره فنبتا فالكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير تقوم الأرض مزروعة وغير مزروعة وعن محمد زرع في أرضه برا ولم ينبت فزرع آخر عليه شعيرا وسقاها رب الأرض فعلى الذي بذر الشعير قيمة مزروعة في الأرض ثم على رب الأرض قيمة البر والشعير مخلوطا مبذورا والله أعلم بهما بالسقي وفي الفضل زرع أرض نفسه فبذر آخر فيها وسقي الأرض أو ألقى بذره فيها وقلب الأرض قبل أن ينبت بذره صاحب الأرض ونبت البذران جميعا فبانت يكسبون للأخر عند الامام رحمه الله تعالى وعائيه الأول قيمة بذره ولو أن صاحب الأرض ألقى فيها نالسة بذره وقلب الأرض قبل أن ينبت البذران أو لم يقلب ولكن سقى فالنابت من البذر وكلها وعليه للغاصب مثل بذره مبذورا في أرض غيره هذا إذا لم يكن الزرع نابتا أما إذا زرع المالك ونبت ثم جاء آخر وزرع إن لم يقلب ونبت فالجواب ما ذكرنا وإن قلبان كان الزرع إذا قلبت نبت مرة أخرى فكذلك الجواب وإن كان لا ينبت فالزرع الثاني وعلى الثاني قيمة زرعه تأمينا وذكر الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى بذره في أرضه وسقاها آخر حتى أدرك فالزرع في القياس

المحيط \* وان ادعى ولي القتل على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل شهادتهما بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* وإذا وجد الرجل قتيلا في محلة وادعى ولي القتل على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله وشهد له بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فإنه تقبل شهادتهما ولو براء تلك المحلة من القسامة والدية إن شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي وجد فيها القتل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما إلا أنه يبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة \* ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن اختار الولي الشاهدين من جملة من يستحلهم يحلفهما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رحمه الله تعالى يحلفان بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا سوى فلان كذا في الكافي \* ذكر في النوادر إذا وجد قتيلا في محلة وزعم أهل المحلة أن رجلا منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا غير فلان وهو الاحوط وعليه المتوى كذا في محيط السرخسي \* وإذا وجد القتل في محلة وادعى أهل المحلة أن فلانا قتله دونهم وأقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتل ذلك أو لم يدع كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول إذا وجد قتيلا في محلة وادعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير محلتهم أو جاء حي يحاكي سقط في محلتهم ومات قال يبرؤون من الدية وإن ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وأقاموا البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لا قبل هذه البينة كذا في المحيط \* وإذا جرح الرجل في قبيلة فنقل إلى أهله فمات من تلك الجراحة فإن كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وإن لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا الخبر إذا وجد على ظهر إنسان يحمله إلى بيته فمات بعد يوم أو يومين فإن كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كمن مات على ظهره وإن كان يحكي ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو جرح في محلة أو قبيلة فمات مجروحا ومات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع محلة أو مسجد إذا خطها ثلاث قبائل أحداها بكر من وائل وهم عشرون رجلا والآخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلا والآخرى بنو قيس وهم ثمانون رجلا فوجد في هذه المحلة قتيلا أو في هذا المسجد والدية تجب على القبائل الثلاثة على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من إحدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلث الدية وإن كان الرجل من غير القبيلتين إلا أنه حليف لأحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في الجامع أيضا محلة إذا خطها ثلاث قبائل وبنوا فيها سجدا فاشترى رجل من غير القبائل الثلاث دورا إحدى القبائل حتى لم يبق من أهل القبيلة البائعة أحد ثم وجد قتيلا في المحلة أو في المسجد كانت الدية ثلثها على عاقلة المشتري وثلثها على القبيلتين الباقيتين فإن كان المشتري لتلك الدور رجلا أو أحدا من إحدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وإن اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسئلة بحالها فالدية نصفان نصفها على

للساقى وعليه قيمة الحب مبذورا في الأرض بشرط القرار إن سقاها قبل فساد البذر في الأرض وإن بعد الفساد قبل النبات ونبت بسقيه في القياس عليه نقصان الأرض يقوم ببذورها وقد فسدها ويقوم غير مبذور فيغرم النقصان والزرع



الساقى وان سقاها بعد نباته وقد صار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع الساقى وان سقاها بعدما استغنى الزرع عن السقى لسكنه أجود به فالزرع لصاحب الارض والاجنبى الساقى متطوع لا شئ له \* أرض بينهما غاب (٨٧) أحدهما قلشريكه أن يزرع نصفه لسكن

زرع في العام الثاني ذلك النصف لا النصف الا سخر وعن الامام أنه ليس له أن يزرع \* ولو حاضرين فزرع أحدهما بلا إذن الآخر وسقاها قال في النوازل ان كان لم يدرك لشريكه المقاسمة فواقع في حصته له أن يأمره بالقلح ويضمنه النقصان وان أدرك أو قرب من الادراك فغرم نقصان نصف الارض وان لم يقاسمه وتراضيا أن يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبيل النبات لا يجوز وفيما اذا كان أحدهما غائبا ان الزرع ينفع الارض أو لا يضره ولا ينقص له ان يزرع الكل فان حضر الغائب له أن ينفع مثل تلك المدة لرضا الغائب به دلالة وان الزرع ينقص أو ترك الزرع ينفع ليس له أن يزرع أصلا \* زرع أرض غيره بغير إذنه ثم قال رب الارض ادفع الى بذري فأكون اكرا لك ان البذر صار مسهل كافي الارض لا يجوز وان قائما يجوز معناه ان الحنطة المبذورة قائمة في الارض ويصير المزارع مملكا الحنطة المزروعة بمنزلها وذابا زرع ويصير المزارع أكرا له وهذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا عن الاصل لعدم ذكر الشرائط وقدم \* وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه في المزارعة في أرضه فزرع ثم ان ربحها أو ادخاها المزارعة لا يجوز لان نفع المولى حرام فان قال له ربحها خذ بذرك ونمقتك ويكون الزرع على ورضى به المزارع ان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع

عاقلة المشتري وانصفها على عاقلة القبيلة الباقية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم ما عدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الاول مادام له من تلك الدور شئ ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدى القبائل من الذين كانت لهم أو أقالها معهم أو رد عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتيلا فالدية على عاقلة المشتري وان كان الرد عليهم بالعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذين رد عليهم النصف كذا في المحيط \* اذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال اذا كان السوق للعمامة أو السلطان وان كان بمالوكا لقوم فالقسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد المسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق للعمامة المسلمين وان كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط السرخسى \* وان وجد قتيلا في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال كذا في الكافي \* ولو وجد القتيلا في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو غيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط \* لو وجد قتيلا في أرض أو دار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على أربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كالووجد في المسجد فيجب على أهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسى \* ولو وجد القتيلا في قرية أصلها القوم شتى فهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فاصاب المسلمين من ذلك فعلى عوالتهم وما اصاب أهل النعمة فان كانت لهم عوالت فعليه والافنى أموالهم كذا في المبسوط ولو وجد قتيلا في محلة المسلمين وفيها ذى نازل عليهم لم يستخاف الذى كذا في محيط السرخسى \* وان وجد قتيلا بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين الى القتيلا هذا اذا كان صوت القريتين يبلغ الى الموضع الذى وجد فيه القتيلا وان لم يبلغ فلا شئ على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى اذا وجد قتيلا بين قريتين أرضهما وطرفهما بمالوكا لقوم يبيعون أرضهما وطرفهما فهو على الرأس قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه اذا وجد قتيلا في أرض قرية وهو الى بيوت قرية أخرى أقرب فان كانت الارض التي وجد فيها القتيلا بمالوكا فهو على صاحب الملك وان لم تكن بمالوكا فهو على أقرب القريتين وفيه أيضا سئل محمد رحمه الله تعالى عن قتيلا بين قريتين أهوا على أقربهما الى الحيطان والارضين قال ان كانت الارضون ليست بملك لهم انما تنسب الى القرية كما تنسب البحارى فهو على أقربهما بيوتا كذا في النخبة \* واذا وجد قتيلا بين قريتين هو في القرب اليهما على السواء وفي إحدى القريتين أنف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في قتيلا وجد بين ثلاث دور دار لعمى وداران لهما دينين وهن جميعا على القرب على السواء فالدية نصفان فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط \* ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتيلا وليس في الشراء خيار فالدية على عاقلة البائع وان كان في البيع خيار أحدهما فهو على عاقلة ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فالدية على عاقلة الذى تصير الدار اليه كذا في الكافي \* ومن كان في يده دار فوجد فيها قتيلا لم تعقله العاقلة حتى يشهد الشهود أنها للذى في يده كذا في خزائن المفتين \* واذا وجد في دار انسان قتيلا وفيها خدمه وعلمانه وأحرافان القسامة والدية على رب الدار دونهم كذا في التتارخانية فافلا عن الاصحاحى \* وان وجد في ملك مشترك قتيلا فالقسامة على الملك وتحمل

قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بينهما اذا كان هذا القول حال قيام البذر أو بعد استهلاكه فاما ان يحمل على الاستهلاك حتى توافقا للمسئلة الاولى أو يحمل على الروايتين \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرط أن يكون نصف البذر من قبل رب الارض ونصفه من قبل العامل لم يجوز



وذكر في المتن عن الثاني أنه يجوز قال الحاكم هذا القول على خلاف قوله في الأصل \* وعنه استأجر أرضا ودفعها إلى صاحبها مزارعة فان  
البذر من قبل ربه لم يجز فنه منقضة وان (٨٨) من قبل المستأجر حار وذكروا مسألة تخالفه وهي استأجر أرضا ودفعها إلى ربه

مزارعة والبذر من قبل المستأجر أو  
المؤاجر قال محمد بن يحيى ورجع  
وقال لا وهو المأخوذ لأنه أجبر  
بنصف ما يخرج أرضه الآن يكون  
استأجر الرجل بدراهم \* استأجرها  
سنة المزارعة ففسد الزرع قبل  
تمام العام انتقضت المزارعة إذا  
كان بقية المدة لا يكفي لمزارعة  
أخرى \* لا يفسخ المزارعة إلا بعد  
ولا بد لصحة الفسخ من القضاء أو  
الرضاء على رواية الزيادات وعلى  
رواية لا يشترط شيء منه فان طلب  
من الحاكم ففسخها لا يفسخ ولكن  
يبيع رب الأرض أرضه ثم يبرهن  
على الدين عند الحاكم بقضي  
الحاكم البيع وينقض المزارعة  
حكمًا قال في كتاب المزارعة إذا لحق  
ربه أدب فان المزارع لم يزرعها  
بأخذها منه ربحا وبيعها بدينه  
على تلك الرواية وان كان زرع  
ونبت ليس له ذلك وان كان زرع  
ولم ينبت اختلفوا فيه فان كان  
المزارع كرمها وأصلح مسنناتها  
لا يرجع على ربه بما أنفق دل  
هذا أن مدة المزارعة إذا انتقضت  
واختار رب الأرض الانحراج من يد  
المزارع لا يملك أن يرجع الربح  
بما أنفق في السكراب واصلاح  
المسناة في الحسم وفي الديانة يرضيه  
بأسر المثل \* قال ربه للمزارع  
أزرع لي في أرضي كراما من طعامك  
على أن الخارج لي يجوز ويكون  
البذر قرضاً على ربه وكل الخارج  
لرب الأرض والمزارع معين في العمل  
وان قال في هذا الوجه على أن  
الخارج لك فهذا فاسد والخارج

الدية على عواقبهم بمدد الرأس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان لأحد الشرىكين ثلث الدار  
وللاخر ثلثاها والدية على عواقبهما نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين أقوام كذا في النخبة  
\* قال في الجامع دارملاوكة لأحد عشر رجلا عشرة منهم من بكر بن وائل وواحد منهم من بني قيس  
فوجد في هذه الدار قتيل فدينه على أحد عشر رجلا عشرة أجزا منها على عاقلة بني بكر بن وائل وجزء  
واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكرى وبين قيسين أثلاثا فوجد فيها قتيل فالدية على عواقبهم  
أثلاثا وهذا الذي ذكره قول محمد بن جهم الله تعالى رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فإنه قال في دار بين عيسى وحمدانين ووجد فيها قتيل فعلى التميمي  
نصف الدية وعلى الهمداني نصف الدية قال وانما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتيل بوجد بين  
قريتين هو منهما سواء في القرب فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر إلى عدد أهل القريتين  
وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في دار بين عيسى وبين أربعة من همدان ووجد فيها قتيل فالدية  
بينهما نصفان وعند محمد بن جهم الله تعالى تجب الدية أجزاسا كذا في المحيط \* وفي المتن عن محمد بن جهم  
الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين في بيت ليس معهما أحد فوجد أحدهما مقتولا قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى أضمنه الدية وقال محمد بن جهم الله تعالى لا أضمنه له لأنه قتل نفسه كذا في الخلاصة  
\* وإذا وجد القتيل في دار بين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقبهم جميعا أثلاثا وتمام الخمسين في  
الكسر على أي العواقب شامولي القتيل وليس له أن يختار جميع الخمسين على عاقلة أحدهم كذا في  
المحيط \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلة دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال لا شيء عليهم واختلاف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة على قوله واختار شمس الأئمة  
السرخسي أن لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي \* وان وجد المكاتب قتيلا في داره فهو هل  
بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى  
موجبة في ثلاث سنين بقضي منه كتابته وبحكم محرابته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى  
قاضخان \* ولو وجد قتيل في دار مكاتب فعليه أن يسمى في الأقل من قيمته ومن دية القتيل في  
ثلاث سنين ولا تصممها العاقلة كذا في الظهيرية \* وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا  
في الكتاب ولا شك على قول أبي حنيفة ومحمد بن جهم الله تعالى أنها تجب وأما على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الآخر ومنهم من قال تجب عليه القسامة  
كذا في المحيط \* وإذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسمى في الأقل من قيمته ومن دية  
المولى كذا في السراج الوهاج \* وإذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا وهذا إذا لم يكن  
على العبد دين فاما إذا كان على العبد دين فإنه يصح للمولى الأقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط  
\* وكذلك لو جنى العبد جناية ثم وجد قتيلا في دار مولاه كذا في الظهيرية \* وان وجد قتيل في دار  
العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الإسلام في شرحه ان لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية  
على عاقلة قياسا واستحسانا فان كان عليه دين فكذلك الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى استحسانا كذا في الذخيرة \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبده المأذون كانت القسامة  
والدية على عاقلة المولى كان العبد مدبونا أو لم يكن كذا في فتاوى قاضخان \* العبد المهرهون إذا  
وجد قتيلا في دار الراهن أو المرتن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المفتين  
\* ولو وجد قتيل في دار من لا تقبل شهادته أو امرأة في دار زوجها فقيسه قسامة ودية ولا يحرم

كله لربها والمزارع على ربه أجر مثل عمله ومثله بذر وان قال للعامل أزرع في أرضي بذر لك على  
أن الخارج بيننا نصفان فالمرارعة جائزة والخارج على ما شرطوا والبذر قرض للمزارع على رب الأرض \* دفع بذرنا إلى آخر وقال أزرعها في



بيننا نصفان وفيه يصير ربهما  
مستقرضا البذر واذا فسدت بقي  
الزروع لصاحب الارض وتاويل  
المذكور في المزاوعة ان صاحب  
البذر لم يملك لصاحب الارضها  
لنفسك حتى لو قال له ذلك على ان  
الخارج بيننا كان الزرع لصاحب  
الارض وهو الزارع كما ذكرنا في  
المأذون \* دفع بذره الى رجل وقال  
ازرع ارضك ببذري على ان  
يكون الخارج كله لك فسدت  
والخارج كله لصاحب البذر  
\* ازرع ببذرك على ان الخارج  
كله لي ذكرك في المزاوعة انه  
استقرض البذر وذكر شيخ  
الاسلام انه مزارعة قاسدة فيتأمل  
عند الفتوى

اختيار الفقيه فيسه أن الزرع  
للزارع وعليه نقصان الأرض  
والعامة على أن الأرض ان معدة  
للزراعة ومالكها لا يزرع بنفسه  
فالزرع على المزارعة المعتادة الا  
اذا نص الزارع على الغصب  
والزراعة لنفسه وان كان لا يدفع  
الى غيره أو يدفع وزرع بلا إذن  
وعقد فالخارج للزارع وعليه  
ضمان نقصان الأرض واختيار أنها  
وان معدة للزراعة فهي زراعة  
فاسدة كإه وجواب الاصل  
والخارج للزارع وعليه أجر مثل  
الأرض لان غاية ما في الباب أن  
يجعل الأعداد كالعقد لكن هذا  
عقد لم يدكر فيه شرائط المزارعة  
فتكون فاسدة قال القاضي

( ۱۲ - (الفتاوی) - سادس )

الارث كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد من الاعيان تذكر على المرأة حتى تحلف خمسة عينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول كذا في شرح المبسوط \* وأما اذا كانت عشيرتها حاضرة واندخل معها في القسامة كذا في الكفاية \* ولو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة تذكر الاعيان عليها وعلى عاقلتها الدية وعاقلتها أقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي \* وأجمعوا أن القتل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على السبي قسامة وانما تجب الدية والقسامة على عاقلته وأجمعوا أنه اذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون وانما القسامة والدية على عاقلته كذا في الذخيرة \* ولو وجد قتيل في قرية أو دار لا يتام فان كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلته كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القتل في دار ذمي فالقسامة عليه بكرر عليه خمسون عينا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانوا يتعاقلون فيما بينهم لم يفعلى العاقلة الدية والنجب الدية في ماله كذا في الذخيرة \* ولو وجد قتيل في دار ابنه وبنته وهما بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا ين ثلث الدية على عاقلتها وعاقلتها وعاقلة ولها السدس على عاقلة أخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج أخته فلا شيء له كذا في خزائن المفتين \* وفي بحر النوار والو وجد الرجل قتيلا في دار ابنه وقد كان قبل موته وهو مجروح قتلى فلان فقد أبرأ عاقلة ابنه من الدية الا أنه لا يمتل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه أيضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلة له كذا في خزائن المفتين \* واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما كالفرات ونحوه ان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا اذا كان أقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فأما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليه شيء وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيرا غير الاقوام معروفين تجب القسامة على أصحاب النهر والدية على عاقلته كذا في الذخيرة \* والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو لفرات والجحون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيخان \* وان وجد القتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من عدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك الجملة كذا في الهداية \* قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلته ودون أهل الجملة وان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعا ولا يشترط أن يكونوا مالكين للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على أهل الجملة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في التبيين



مزارعة ويأثم من ذلك لم يثبت يكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذلك زرعها بشاؤيل بان استأجر أرضا لغيره لا يجوز بلا إذن  
 وبها لم يحزها زرعها المستأجر (٩٠) لا يكون مزارعة وان معدة لآزرعها بشاؤيل الاجارة وسئل الامام صاحب الخصال

عن اكار طلب الأرض بالبيع فقال  
 ربحها لا بالثالث فزوعها فعلى  
 الاكار الثالث وان لم ينص على  
 القبول لان الزراعة بناء عليه  
 ويكتفى بهذا القدر في العادة وان  
 لم يذكروا المدة وما يزرع فيها  
 فان المشايخ استحسنوا ثبوتها بما  
 دونه حتى اذا قال لغيره اعمل في  
 أرضي على كذا أو اعمل في أرضك  
 على الزراعة كفاه للتعارف  
 \* أكار غرس أشجار في أرض  
 الدهقان وضمت مدة المعاملة ان  
 غرسها الدهقان فهو متبرع وان  
 أمره الدهقان بشراعه او غرسها  
 فهي الدهقان وعلى الدهقان  
 المال الذي اشترى به الاشجار وان  
 غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي  
 للداركار وبطلان الدهقان بالقطع  
 وتسوية الأرض \* اجتمع أهل  
 قسرية وجاه كل بشئ من البندر  
 وبندر والمعلم فان خارج لارباب  
 البندر لانهم لم يسلموا البندر الى المعلم  
 \* دفع بذرا الى رجل ليزرع في  
 أرضه بنصف الخارج فالمزارعة  
 فاسدة في ظاهر الرواية وعن الثاني  
 رحمه الله تعالى أنه يجوز قال شيخ  
 الاسلام انما يجوز على قوله اذا  
 كان العامل في الأرض غدير رب  
 الأرض أما اذا كان العامل رب  
 الأرض لا يجوز وعن الثاني ان  
 رب الأرض اذا كان العامل ببندر  
 آخر وبقرة يجوز ثم رجع وقال  
 لا يجوز ان يأخذ رب الأرض البندر  
 مزارعة ليجله \* والحيلة في أن  
 يأخذ البندر ويجوز المزارعة  
 بينهما أن يشتري نصف البندر منه

\* وان حرت دابة بين قريتين علمها قتل فعلى أقربهما القسامة والدية قبيل هذا محمول على ما اذا  
 كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي  
 \* واذا وجد القاتل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لآسان فالقسامة والدية على المالك وعلى  
 قبيلته وان لم تكن ملكا لآحد فان كان يسمع فيها الصوت من مصر من الامصار فلهم القسامة وان  
 كان لا يسمع فيها الصوت فان كان للمسلمين فيها منفعة الاحتطاب واحتشاش السكك والديرة في بيت  
 المال وان انقضت عنها منفعة المسلمين فلم يدر وكذلك اذا وجد في المغارة وليس بقر بها عمران  
 كذا في محيط السرخسي \* وفي المتن اذا وجد قاتل على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت  
 المال وفيه أيضا اذا وجد القاتل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على  
 أقرب المحال كذا في المحيط \* ولو وجد في معسكر نزلوا في فلاة مباحة ليست بمأوى ولا حيد فان  
 وجد في خيمة أو فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا قاتلا متفرقين  
 فعلى القبيلة التي وجد فيها القاتل ولو وجد بين القبيلتين فعلى أقربهما وان استويا فعلى كليهما  
 \* كذا في التبيين \* وان نزلوا مختلطين جولة في مكان واحد ان وجد القاتل في خيمة أحدهم  
 أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى أهل العسكر  
 كلهم كذا في المحيط \* وان كان العسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط  
 السرخسي \* وان كان أهل العسكر قد قتلوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتل مسلم فلا قسامة  
 في القاتل ولا دية وان كان لا يدري من قتلته وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن احدى  
 الطائفتين باغية والاخرى عادلة وأجلوا عن قتل من أهل العدل فلا دية في القاتل ولا قسامة كذا  
 في المحيط \* ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الدية  
 والقسامة على أهل السجن كذا الهداية \* واذا كانت الدار مفرغة وهي مقفلة فوجد فيها قاتل  
 فالقسامة والدية على عاقله رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحجرحهم الله تعالى كذا في  
 المحيط \* والله أعلم

(الباب السادس عشر في المعاقلة)

المعاقلة جمع معقله وهي الدية كذا في الهداية \* المعاقلة الذين يعقلون العقل أي يؤدون الدية  
 وتسمى الدية عقلا ومعقلا لانهم يعقل السامع ان تسفك أي تمسك كذا في الكافي \* عاقلة  
 الرجل أهل ديوانه عندنا كذا في المحيط \* وأهل الديوان أهل الرابات وهم الجيش الذين كتبت  
 أسامهم في الديوان كذا في الهداية \* اذا كان الماتل من أهل الديوان فان كان غاريا وله ديوان  
 يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من العراة وان كان تابوا له ديوان يرتزق منه فعاقلته  
 من كان يرتزق من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته أنصاره فان  
 كانت نصرته بالمحال والحروب يحمل عليهم وان كان من أهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل  
 عليهم كذا في المحيط \* والحاصل أن العبرة في هذا المتناصر وقيام البعض بأمر البعض فان كان  
 أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل القرية أو العشيرة بحال اذا وقع لواحد منهم أمر قاموا معه في  
 كفايته فهم المعاقلة والايان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق  
 فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العشيرة ثم  
 بعد ذلك المتناصرون من أهل المحلة والسوق كذا في النخبة \* وان كانوا لا يتناصرون بعضهم  
 ببعض فعاقلته عشيرته من قبل أبيه كذا في المحيط \* وينقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل

ويبرئه البايع من الثمن ثم يقول ازرعها بالبذر كما على ان الخارج نصفان لان الخارج يتبع البذر والبذر واحد  
 مشترك فيكذا الخارج ان خلاه الشرط فكيف بالشرط \* وسئل نجم الاثر رحمه الله تعالى لو كان من جانب رب الأرض البذر والثور ومن



الاحول والاورايجو وقال نعم لانه لو شرط كل التورين على اى واحد كان كان جازا فكذا اذا شرط احدهما \* زرع ارض غيره فلما  
 حصدا قال كتب ابيري فزرعتها بالاجر يبذري وقال الزارع كنت اكارا فزرعت (٩١) يبذري لقول المزارع لاتعاقبهما على ان

البذر في يده فالقول الذى البذر

(المزارعة نوعان)

الارض لاحدهما اولهما فان  
 لاحدهما فهي على وجهين البذر  
 لاحدهما او منهما فان البذر  
 لاحدهما والارض لا تحرق فهي  
 ستة اوجه وقد ذكرنا الوجه  
 على اولهما وان كان البذر من  
 احدهما والباقي من الاخر فسدت  
 وعلى هذا لو اشترك ثلاثة او اربعة  
 من البعض البقرة وحدها والبذر  
 وحدها كان فاسدا واذا كان البذر  
 والبقر من واحد والاخر والابل  
 من آخر فسدت وكذا لو اشترك  
 ثلاثة او اربعة والتور من احدهم  
 فقط او البقر هذا اذا كان  
 الارض لاحدهما والبذر من آخر  
 فان كانت الارض من احدهما  
 والبذر منهما ان شرط العمل على  
 غير صاحب الارض والخارج  
 بينهما انصافا فسدت المزارعة وكذا  
 اذا شرط الخارج انصافا ثلثاه  
 للعامل وثلثه لزم او على العكس  
 فسدت لان فيه اعارة الارض  
 والخارج بينهما على قدر البذر  
 ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من  
 الخارج وله على الاخر نصف اجر  
 الارض وما اخذ من الخارج طاب  
 له قدر بذره ويدفع من الباقي اجر  
 نصف الارض وما انفق ايضا  
 ويتصدق بالزائد ولو كان البذر  
 بينهما والارض من احدهما  
 وشرط العمل عليهما على ان  
 الخارج انصافا جاز ولو كانت  
 الارض بينهما والبذر والعمل على  
 احدهما والخارج انصافا لم يجز

واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلث درهم ولا يزداد على كل واحد من كل اية في ثلاث سنين  
 على ثلاثة او اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبيا ويضم الاقرب فالاقرب  
 على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الاباء والابناء فقد قيل يدخلون  
 وقيل لا يدخلون كذا في الكافي \* والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة  
 الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا ان يكون الزوج من قبل أبيها كذا في المحيط \* ثم القاتل أحد  
 العواقل يلزمه من المديونية مثل ما يلزم أحد العواقل عندنا كذا في المبسوط \* وليس على النساء  
 والمثربة ممن كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبيا أو امرأة لأمضى عليه من المديونية  
 كذا في الكافي \* ولا يؤخذ من العبيد والاماء والمجانين كذا في المحيط \* وان قلت العاقلة حتى  
 يصير نصيب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم اقرب ديوان آخر وكان اقرب الدواوين  
 في هذا المصراية أولى من الابعد كذا في محيط السرخسي \* واقرب الدواوين الى ديوان القاتل  
 من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم اليه اقرب الدواوين من  
 هذا المصر ولم يكف يضم اليه ابعد الدواوين من دواوين هذا المصر وهو الديوان الذي ليس قائده  
 من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد المولى ثم اذا ضم اليه ابعد الدواوين  
 ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل أبيه وان كان في هذا المصر ديوان هو اقرب الى ديوان القاتل  
 الا أنهم اُجانب من القاتل وديوان هو ابعد من ديوان القاتل الا أنهم عشيرة القاتل من جانب الاب  
 فانه يضم اقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا اُجانب كذا في المحيط \* ومتى استوى ديوانان في  
 القرب احدهما من عشيرة القاتل من الاب والاخر من جانب الام فليضم اليه ديوان العشيرة  
 ويعتبر النسب ترجحا والترجيح يعتبر اولاً بالاقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر الترجيح  
 بالنسب كذا في محيط السرخسي \* حكى عن أبي جعفر أن الجاني اذا كان ديوانيا ولا قربائه  
 دواوين ايضا فعقله على اقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع اقربائه من ديوانه  
 ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانيا ولكن لا قربائه دواوين فعقله على اقربائه اليه من  
 أهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هو ديوانيا ولكن لبعض اقربائه ديوان في المصر  
 ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن الرستاق فهو على اقربائه  
 الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع اقربائه الذين يسكنون في الرستاق والذين  
 يسكنون في المصر من أهل الديوان وما فضل فهو في دله وان كان القاتل يسكن في المصر فعقله على اقربائه  
 الساكنين في المصر من أهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلة من أهل الرستاق  
 الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا لقربائه ينظر ان كان يتناصر بأهل الحرف فعقله عليهم  
 والفضل في ماله وان كان يتناصر بأهل المحلة فعقله على أهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر  
 بالمصر فهو على أهل المصر كذا في المحيط \* ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تعاقبوا على  
 الانساب وان تباعدت منازلهم واختلفت البادية كان كذا في المبسوط \* ولو كان البدوي تارلا في  
 المصر وليس له مسكن في المصر لا يعقل عنه أهل العطاء كي أن أهل البادية لا يعقل عن أهل المصر  
 النازل فيهم كذا في الكافي \* ومن ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنه  
 يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه العتوى قاله حسام الدين  
 كذا في السراجية \* وذكري في كتاب الولاء أن بيت المال لا يعقل من له عشيرة أو وارت سواء

لان صاحب البذر شرط لصاحبه هبة تصف البذر بمقابل العمل له في نصف الارض وانه باطل وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل وثلثه للدافع أو  
 على العكس ولو للبذر من العامل وشرط ثلثاه للعامل جاز ولو كانت الارض والبذر منها وشرط للدافع ثلث الخارج والثلثان للعامل



لا يجوز ولو شرط أن لا يخرج الدافع لا يجوز أيضا (الثاني في أعمالها) كل عمل لابد منه لفحص الزرع المرغوب فيه فهو على المزارع شرط أولا ألا الكراب وكل عمل منه بدق (٩٢) تفصيله إلا أنه يزيد في جودة الزرع أن شرط يلزم والألا حفر النهر وإصلاح المسناة

وأب أو ردت على رب الأرض وفق فوهة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل الآن يعد أو يكون هناك طلحة يمنعون الماء فينبغي أن يكون على ربها \* والزرع إذا صار قصيلا وأراد فصله فلهما فصله وشرط ما كان من أعمال المزارعة أو من أعمال المعاملة على أحدهما لا يوجب الفساد وعمل المعاملة كل عمل له ناسر في الخارج أو في الأعمه كالتلقيح وما أشبهه وما لا يكون بهذه المثابة فليس من أعمال المزارعة والمعاملة وكل عمل ليس من أعمالها فهو عابها ولهذا قيل إذا أدرك الباذنجان والبطيخ فالالتقاط والحل والبيع عليهما والحفظ إلى وقت الأدرال على العامل وبعده عليهما لكن شرط الجزاز والحفظ على العامل بعد الأدرال لا يفسد للمعارف وعليه الفتوى ومن الثاني رحمه الله تعالى لو شرط مؤنة الماء على العامل في المزارعة يجوز ولو شرطا القاء البذر على ربها والبذر من المزارع يجوز إذا بين للسرقة وقتا معلوما أنه متى بطرحه في الأرض عند بعض المشايخ وهذا إذا شرط السرقة قبل القاء البذر ولو شرط بعد القاء البذر يفسد المزارعة (الثالث في فسدها بالأضرار) مرض العامل وسفره وكونه سارقا يحاق على الربيع عذر ولحق الدين برجمه بعد النبات مانع من فسدها أن البذر من المزارع ومتى علم الخا كخرج ربها من الحبس

كان مستحقا للميراث بأن كان حرا مسلما ولم يكن بأن كان كافرا أو عبدا حتى قال لو أن حربيا مستأمنًا اشترى عبدا مسلما فاعتقه ثم عاد المستأمن إلى دار الحرب فأمر وأخرج إلى دار الإسلام ثم مات المعتقد فميراثه لبيت المال لأن معتقه رقيق ولو جنى هذا المعتقد فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في الهابة \* ذكر شمس الأئمة الحلواني اختلاف المتأخرون قال بعضهم لا عقلة للجهم وهو قول الفقيه أبي بكر البجلي وأبي جعفر الهندواني لأن الجهم لم يحفظوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب فأنهم لم يضيعوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم الجهم وقال بعضهم للجهم عقلة عند التناصر والمقالة مع البعض لأجل البعض نحو الاساكفة والسمارين بحر وودروب الخشابين وكلاهما بذي بخاري فاذا قتل واحد خطاؤا وجبت الدية فأهل محلة القاتل ورستة عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيل من شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه وكان الشيخ الإمام الأجل الاستاذ طهري الدين يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر لأن العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم العمل من غيرهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر إذا كان لاهل كل مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر أقرب اليه من أهل مصر آخر كذا في الهابة \* ولو أن أخوين لأب وأم ديوان أحدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يعقل أحدهما عن صاحبه وإنما يعقل عن كل واحد منهما أهل ديوانه كذا في المبسوط \* ويعقل أهل كل مصر عن أهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي وإذا قتل الرجل خطأ فلم يرفع إلى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع إليه فإنه يقضى بالدية على عاقلة في ثلاث سنين من يوم يقضى فان كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد قضاءه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الأشهر أو أقل من ذلك والثالث الثاني في العطاء الآخر إذا خرج أن أباطا بعد الحول أو عمل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط \* فان عمل لهم عطية ثلاث سنين بكرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية كلها في ذلك محجلة ولو خرج له عطاء وجبت قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج لكل ستة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي \* وان كان عاقلة الرجل جعل أصحاب رزق قضى عليهم بالدية في أرزاقهم فان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصة فينظر ان كانت أرزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط \* فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كان لهم أرزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون أرزاقهم كذا في الكافي \* الفرق بين الرزق والعطاء هو أن الرزق ما يعرض للناس في مال بيت المال مقدرا بالحاجة والكفاية يعرض لها ما يكفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يعرض في كل سنة ويقدر بحده وعنايته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي \* ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله ما عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى حول ديوانه إلى البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلة

من إلى أن يحصد الزرع وقبل البذر يمسح وبعد البذر قبل النبات تختلف في جوار المسح وبعد المسح ان كان المزارع كرب وأصل المسناة لا يرجع على ربها بشيء \* بأعمالها بعد عقدها وزرعها بالأرض المزارع فلا يعمل في المزارعة والمعاملة ابطال



البيع وان برضاه في المعاملة ان لم يخرج شيئا فلا شيء للعامل واذا كان أخرجه وأجاز له وقسطه بحاله وفي الزرع ان برضاه ولم يثبت والبذر من ربه الا شيء له عدم حقه قبل النبات وان من العامل فان أجاز له وقسطه بحاله \* مان ربه ما بدنباته قبل حصاده

(٩٣)

والبذر من المزارع يبقى العقد الى الحصاد بلا أجر استقصاء اذا قال المزارع لا أقبل وان أورد القلح فلورثة ربه والمرافقة فيه والمقلوع بينهم ولهم الاتفاق على الزرع بأمر الحاكم الى الادراك ورجعوا بحصتهم على المزارع لهم ان يعملوا المزارع حصته والزرع لهم فان مات بعد العمل قبل الزراعة بطلت ولا شيء للعامل وان مات بعد الزراعة قبل النبات اختلفوا فيه ولو لم يمت لكن المزارع أخره في ابتداءها حتى انتهت المدة المشروطة والزرع لم يدرك وطاب ربه بالقلح وأباه المزارع لا ذلك القلع وينعقد بينهما اجارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهما انصافا الى الادراك فان أراد المزارع القلع قبلها انطمارات الثلاثة المذكورة واذا أنفق بعد انتهاء المدة باذن الحاكم رجع نصفها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والتمرة لم يدرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا أجر وان هرب المزارع في وسط السنة رجع ربه بما أنفق على المزارع حتى يدرك بالغام بالغ والقلوع للمزارع في قدر النسبة على عمله وان مات المزارع والزرع بقل فقالت الورثة نحن نعمل الى أن يدرك لهم ذلك وان أرادوا القلع لا يجبرون على العمل

من أهل البصرة كذا في المبسوط \* ولو قضى بالدية على عاقلة بالكوفة في ثلاث سنين فأخف منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم حول اسمه عنهم فجعل في ديوان أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحول الى ديوان أهل البصرة الا أنه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في المحيط \* وان كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى تحول من الكوفة واستوطن البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البدوي اذا لحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على البادية لم يحول عنهم كذا في الكافي \* اذا قتل البدوي رجلا من أهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرته وقومه يجمع ذلك له عرفاؤه ويؤمره ولي الدم بالخروج اليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط \* ولو ان رجلا من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدينارين والابل كذا في الظهيرية \* ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير أخذوا بالابل أو بقيتها واذا لم يكن لهم مال غير العطايا أخذت فدية الابل من عطائهم قلت القيمة أو كثرت كذا في شرح المبسوط \* ولو أن أهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جناية وقضى بها على عاقلة ثم ألحق قوم بقومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقلاو معهم ودخلوا فيما قضى وقبيلهم يقض ولم يدخلوا فيها أو قبل ذلك كذا في الظهيرية \* ومن أقر بالقتل خطأ ولم رفعه الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو أصادى القاتل وولى الجناية على أن قاضى بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبصرة وكذا بينهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء الا أن يكون له عطاء معهم فينبذ الزم به بقدر حصته كذا في الكافي \* وذكر في المعاقلة أن البيعة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلانا خطأ فقام ولي القتل بينه أن المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة وأقر المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البيعة لان البيعة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وظاهر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضين \* وان قال الولي بعد اقراره لا أعلم بيعة فاقض لي بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولي الجناية بيعة فاراد أن يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا نجعل بالقضاء في ماله على أحد بيعة فأخبره القاضي ثم وجد بيعة قضي له على العاقلة كذا في المبسوط \* وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته كذا في الكافي \* واذا كانت المرأة حرة مولاة لبي تميم تحت عبد رجل من همدان فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة أمه فان جنى جناية فلم يقض بها بالقاضي على عاقلة الام حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولده الى موالى أبيه ثم يقضى بالجناية التي قد جناها على عاقلة أمه ولا يحولها عنهم وكذلك لو حصر بنا قبل عتق أبيه ثم سقط فيها انسان بعد عتق أبيه فالخصم في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالعاوان كان صغيرا بوجه كذا في المبسوط \* ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي \* حربي أسلم ووالى مسلما في دار الاسلام ثم جنى جناية عقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن يقول بولائه بعد الجناية فان عقلاو عنه أو لم يقض بها حتى أسرا بوه من دار الحرب فاشترام رجل وأعقبه جرولاه ابنه ثم لا يرجع عاقلة

(نوع آخر) بقيت من المبطعة بقية فأنهها الناس ان تركه لياخذ الخلق لبا من به كالتقاط السابل بعد الرفع والحصاد \* ثبت من بقية الثوم المقلوع المشترك فهو على الشرط في الشركة الاولى وكذا اذا قننا وقت القلع ونبتت من المتبنا تر فهو على الشرط في الشركة وان



ثبت بسقي رب الارض فله ضمن نصف قيمة الحب للمزارع ان له قيمة والاوان كان ثبت بسقي الاجنبي فهو منطوع والزرع بينهما أي بين رب الارض والمزارع على الشراكة وذکر (٩١) الامام الطواويسي أن الزرع النابت من المتناثر للسقي وان أجنبيان السقي استهلاك

فان كان ثبت بماء المطر أو بلاسقي أحد فعلى الشراكة السابقة وان ثبت من عروق شجرة رجل في أرض آخر شجرة أخرى ان بسقي رب الارض فهي له وان بلاسقي فله صاحب الشجرة أن صدقه أنه من عروق شجرته وان كذبه فيه فالقول له \* نواة رجل ألقها الريح في أرض انسان ونبتت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للنواة وكذا اذا وقعت الخوخة لان لحها يفسد وقتب من النواة

(الرابع في المزارعة يدفعها

الى آخر)

الذي اذا كان من المزارع يدفعها الى آخر مزارعة وان لم يأت له رب الارض فيه ولو أعارها للمزارع للزراعة فزرعها المستعير وسلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لربها أجر مثل الارض ولو البذر من ليس له دفعها مزارعة الى غيره وله أن يستأجر الاجراء بحاله فلو دفع مزارعة به الى غيره بلا إذن رب الارض جاز والخارج بين المزارع الاول والثاني على شرطهما ولا شيء لرب الارض ولرب الارض أن يضمن أيم حاشاء فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني رجع على الاول فان انتقص الارض ضمن الثاني النقصان بالاجماع ويضمن الاول عند الامام والثاني ثانيا وان أذن له ربها فيه نصاً ودلالة بان قال له اعمل برأيك له أن يدفع الى الآخر مزارعة \* يدفع الا شجار معاملة على أن يقوم عليها ويشد منها المحتاج الى الشد فأخر الشد

الذي كان والام على عاقلة موالى الاب بشئ وكذلك لو حفر بئر قبل أن يوصى بوه ثم وقع فيها انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والام دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط \* ذى أسلم ولم يوال أحد حتى قتل قتيلاً خطأ فلم يقض به حتى والى رجلاً من بني نعيم ثم جنى جناية أخرى فأنه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل موالاه كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئراً ثم والى رجلاً ثم وقع في البئر رجل كانت ديتة في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لورى بسهم أو جرح خطأ فقبيل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلاً وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي \* ولو أن امرأة مسلمة مولاة لبني نعيم جنت جناية أو حفرت بئراً فلم يقض بالجناية حتى ارتدت وطلقت يد الحرب ثم سببت فاعتقه رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بتلك الجناية على بني نعيم كذا في المبسوط \* ولو أن رجلاً من أهل البادية حفر بئراً في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فتمرقوا فيها فصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية \* ولو حفر وهو من أهل العطاء ثم أبطل الامام عطاه ورده الى أنسابهم فتعاقبوا عليها زماناً طويلاً ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط \* وابن الملاعة يعقل عنه عاقلة أمه فان عاقلة أمه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما أدت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي اعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن واه وله ولد لم يولد كذا في كتابه حتى جنى ابنه وابنه من امرأة حرة مولاة لبني نعيم والمكاتب لرجل من همدان فعقل عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة فان عاقلة الام يرجعون على عاقلة الاب وكذا لرجل أمر صبياً ليقول رجلاً فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الامر ان كان الامر ثبت بالبينة وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي بما على الامر أو على عاقلة كذا في الكافي \* وان كانوا اجتمعوا في أول الامر قضى القاضي مالى الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر فكما أخذوا الجناية من عاقلة الصبي شياً أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الامر مثل ذلك ولو أن ابن الملاعة قتل رجلاً خطأ فمضى القاضي بالدية على عاقلة الام فادوا الثلث ثم ادعاه الاب لحضر واجمع عاقلة يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي أدوا على عاقلة الاب ويبدأ بهم في سنة مستقبلة قبل أهل الجناية وببطل الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثلث الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما أخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولى الجناية أن يستوفي منهم شيئاً وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط \* ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا دافوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط \* قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة أما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى فينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وان كانوا لا يدينون التعاقل فيما بينهم فأنه يجب الدية في مال الجاني واذا دافوا التعاقل الا أنه لا عاقلة للجاني يجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط \*

(فصل) اذا لم تكن لقائل الخطأ عاقلة تجب الدية في ماله وكذا العمد المحض اذا وجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة ونسبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة \* ولا تعقل

حتى أصابها البرد والعادة أن الاشجار ان لم تشد يصر بها البرد يضمن العامل قيمة ما أصابه البرد \* وعن العاقلة الثاني رحمه الله تعالى زرع بينهما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع قبل رفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان



\* الاكار كان يستعمل بقر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالثلاث الى منزله وترك البقر يرعى فباع سارق وسرقه مع بقر القرية فاتبعة الاكار ولم يقدر على التخليص اجاب شيخ الاسلام بانه يضمن الاكار وغيره اجاب بانه (٩٥) لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام التسقي

لوسلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لاضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح ما اجاب به الامام التسقي صاحب النظم \* دفع أرضا وتالة ليغرسها معاملة فادرك الكسرم فقال سرقت تلك التالة وغرسها من تالة لي وأراد قلعها وكذب رب الارض فالقول للعامل في قوله سرقت لانه أمين ولا يصدق في قوله غرست من عندي وكان ينبغي أن يصدق في قوله غرست من عندي لأن رب الارض صدقه ان الغارس هو والغرس في يده لكن دل على صحة ما في الصاوي ما ذكرنا أن المزارع اذا زرع فلما حصل الزرع قال رب الارض كنت أجسري وزرعت يسذري وقال المزارع كنت أكارا وزرعت يسذري فالقول للمزارع لأن رب الارض صدقه أنه المزارع وان الزرع في يده \* ترك السقي عمدا حتى فسد الزرع يضمن وقت ما ترك السقي قيمة ما باقى الارض وان لم يكن للزرع قيمة وقت الترك قومت مزورة وغسبر مزورة فيضمن فضل ما بينهما بخلاف ما اذا منع الماء من زرع رجل حتى تلف زرعه حيث لا يضمن لانه مستحق عليه المزارع اذا زرع خسلاف ما أمر به يصير بخلافه ما أضرا ولا بخلاف الاجارة فانه ان أضرت بخلاف ذكره في شرح الطحاوي وذكر القاضي الارض ان كانت لا تخرج الا بالسقي يجب السقي على المزارع وان كانت تخرج

العاقلة أقل من نصف عشر الدية وتحمّل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي \* وما وجب بالعمد الذي يمكن فيه شبهة أو بالصلح من الجناية على مال أو بالقرار على نفسه بالقتل خطأ أو مادون أرش الموضحة أو ما يجب بجناية العبد لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السر حسي \* ولا تعقل عاقلة المولى شيئا من جناية العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط \* ولا تعقل العاقلة ما لم يزم باعتراف الجاني الا أن يصدقوا هكذا في الهداية \* وأما حكومة العدل ان كانت دون أرش الموضحة أو مثل أرش الموضحة لا تحمّلها العاقلة وان كانت أكثر من ذلك يبينان الارواية فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الاسلام الصحيح أن لا تحمّلها العاقلة وأما المنصل فلا تحمّلها العاقلة بخلاف كذا في المحيط \* وكل دية وجبت بنفس القتل في الخطأ أو شبه عمدا وعمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجب عليه في كل سنة الثالث وكذلك من أقر بقتل خطأ كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صرح من الجناية على مال فهو في مال الجاني حالا الا أن يشترط الاجل قال القدوري وكل جز من الدية وجب على العاقلة أو في مال الجاني فذلك الجز في ثلاث سنين في كل سنة الثالث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين وكذلك لو تعدوا ولكن أحدهم أبو المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين كذا في الذخيرة \* واذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في الهداية \* والله أعلم

#### (الباب السابع عشر في المتفرقات)

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل فجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهد الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطأ فان لم يكن له وارث فلولاه قيمته في العمد والخطأ كذا في المحيط \* اذا جرح الرجل عمدا ثم شهد الجرح روح على نفسه أن فلانا لم يجرحه ثم مات الجرح روح من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين اما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أولم تكن معلومة فان كانت معلومة فهذا الاشهاد منه لا يصح فاما اذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا فان أقامت الورثة بعد ذلك بيعة على أن فلانا جرحه لم تقبل هذه البيعة كذا في الذخيرة \* رجل جرح فقال قتلني فلان ثم مات فقامت ورثته البيعة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بيعة رجل جرح فقال فلان جرحني ثم مات فقام ابنه البيعة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ تقبل بيعة كذا في الظهيرية \* واذا اصطدم الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حرين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان أحدهما حرا والآخر عبدا فانه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فيأخذها ورثة المقتول الحر ويطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وان كان عمدا فان كانا حرين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كانا عبيدين هدرت الجناية وان كان أحدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبته فاذا مات فقد هلك وأخلاف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر فيستوفى ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويبطل حقه في الزيادة وكذلك اذا كانا ماسيين فاصطدما

لا يجب \* مزارع سنة كل زرع الجراد يبق مدة أراد أن يزرع زرعاً آخر ففنع ربه ان المزارعة على نوع مما ليس له أن يزرع آخر وان مطلقاً أو ماشاء له ذلك ما بقى الوقت وقاله ولانا ان في فرع له أن يزرع مثل الاول أو دونه في الضرر وكفى اجارة الدابة للعمل وفي المحيط في المعاملة



إذا لم يزل في الكرم لا يستحق من الخراج شيئا وكذا إذا تم لم يكتف به المالك في شأته من الثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق فاما المزارع إذا لم يعمل نحو الشد والتشذيب حتى انتقص الزرع (٩٦) ان كان البذر من المزارع يستحق وان من رب الارض لا وعلى العامل الحفظ \* ولا

يجل له أن يكسر شيئا من الاغصان والقصبان والدعائم والعريش لطايع القدر ولا يأخذ من الاغصان المشذبة المقطوعة الا باذن المالك لانه من أشجار المالك ولا يطعم الضيف من الثمار الا باذنه لانه مشترك \* وأدركت الغلة فجاء رجل إلى المزارع فقال اشتريت الارض من فلان غير الدافع وكانت الارض ملكه وأخذ نصف العلة ثم جاء الدافع ان صدق المدعي ولم يحاصم المزارع لاشي له وان كذبه وخاصم ان المدعي أخذ نصفها بالتغلب شارك الدافع المزارع لانه صار مستهلكا من المال المشترك وان دفع اختيار أخذ حقه كاملا من المزارع لانه ضيع حقه وان قال المدعي للمزارع عد أخذ نصف الغلة فخذ من هذه الارض مزارعة فاحذها ان البذر من المزارع فالقياس أن ينسخ الاول لانه ملك الفسخ لكنه لا ينسخ لانه لو انسخ لا ينسخ ضرورة الاقدام على الثاني وايسر له ولاية الاقدام مع بقاء الاول بخلاف الفسخ ابتداء لان له ذلك وان البذر من رب الارض لا ينسخ أصلا لانه لا ملك الفسخ \* مات عن صغار وكبار وامرأة والكبار منها أم ومن امرأة أخرى فزرع الكبار في أرض مشتركة أو في أرض الغير بحكم كدوري والكبار في عيال المرأة يجمعون الغلات ويأكلون بجله ان زرعوا من بذر مشترك باذن الحاكم وهم كبار أو باذن وصيهم وهم صغار فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم فالغلة لهم خاصة وكذا اذا زرعوا من بذر مشترك بغير اذنهم أو من بذر غيرهم بلا اذن

كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر \* ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لاضمان على السائر ولو عطب السائر فضممانه على من حاطه وكذا في السفينتين كذا في فتاوى قاضيان \* هارسان اصطدما أحدهما يسير والاخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي \* ولو اصطدمت السفينتان ان كان به عمل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المفتين \* لو أن رجلا من مداحي لافان قطع الجبل فسقطوا ما قال ان سقط كل واحد منهما على التفرع هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وما يجب على عاقلة كل واحد منهما مادية ما به وان سقط أحدهما على القفار الا تخرج على الوجه فانه يدرم الذي سقط على القفار وجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وان جاء أجنبي وقطع الجبل حتى سقطوا ما يجب على عاقلة الاجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى حرمه سيف عبد معه عاصا فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فتأنا ولا يدري أيهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد حتى وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عاصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشججه ومفحجه ثم تأنا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيح المولود ثم يقال لمولود ادفع من ذلك قيمة الشجة الى ولي الحر وهذا استحسان كذا في المحيط \* أخذ بيد رجل فغضب الرجل يده فغلبت يده ان كان أخذ يده المصافحة فلا أرض عليه من اليد وان كان غرها فتأذي فغلبها فاصابه ذلك ضمن أرض اليد كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا أخذ بيد رجل فغضب الآخر يده فسقط الجاذب فأتى نظرت ان كان أخذها المصافحة فلا شيء عليه وان أخذها ليصرها فأتى فغلبها ضمن الممسك لها دية وان انكسرت يد الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الوهاج \* ولو أن رجلا أمسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذي ولي القتل وجلس الممسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية \* ومن أمسك رجلا حتى جاء آخر وأخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخر عندنا لا على الممسك كذا في المحيط \* رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشتق ثوبه من جلوسه فانه ضمن نصف الثوب كذا في خزائن المفتين \* رجل دخل على رجل فأذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليه فاذا بجذبا قارورة وفيها دهن لا يعلم فاندقت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تفرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فان الجالس عليه فلا ضمان على الجالس وان أذن له بالجلاس على سطح فأنحسف به فوقع على مملوكه الاذن ضمن قال القمي أبو الامير رحمه الله تعالى قال بعض مشايخنا لاضمان على الجالس في الوسادة كما في الملاء قال هو أقرب الى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* وفي اجازات القدوري اذا دعا الرجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه أو جلسوا على وسادته فحرق لم يضمنوا ولو طوا آنية وثوبا لا يسطم له ضمنوا ولو قلبوا الماء بأيديهم فأنكسروا لم يضمنوا ولو كان متقلدا سيفه فحرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط \* وفي متعرقات الفقيه أبي جعفر فحين حضره سيف فأمر الضيف أن يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فان بقعه وده فان الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة انا من زجاج لغيره فالجواب فيه كالجواب في العصى كذا في الذخيرة

قصد

صاحب البذر لانه غاصب مالك البذر فصار كأنه بذر بذره نفسه \* غرس أشجارا على طرف حوض للقرية ثم قطعها بعد ذلك وبثت من عثر وقها



لا يجوز وان لم يخرج شيئاً في تلك  
المدة ان أخرجت بعد تلك المدة في

العام ويعد حدثاً هاماً

معامله جازوان نام سیمیا و قنار می

وان تناهی ولا ترید فی نفسہ  
لا یصل ما فی القلوب فی غیبتہ

و بلغت وعل هذا اذا ذر عوفي

غير مزارة حتى يربيه العامل

المختار ومحمد لا يجوز \* قام

فلما أدرك الثمر جاوز يطلب الحصة

الطلب وان قبل ان يدون له عليه السلام  
التك فليس له الطلب \* ذكر

على أنما يحصل من الغرس

معاملة ولم يقل له اعمل برأيتك فذفع

والعامل آخر المثل على العامل الاول

بلاعـ له وهو على رؤس الخيل

خالف فيه امر الاول بضمين  
الاول والثاني الاول الثاني

الشعر على الدافق وضرب آلة

وكذا في العرش القضيب على

الضمان) أخر الاكاراسقي

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

( ١٣ - (الفتاوى) - سادس ) العامل السادس

يَفْعَلُهُ النَّاسُ لَا يَفْعَلُهُنَّ وَالْإِذْنُ مِنْهُنَّ \* حَصْدًا

رط عليه وبلاذن الدافع ضمن حصه الدافع ان تلف ولو شرط

100



ذلك عليه فتغافل حتى تلف ضمن المالك حصته \* ترك الاكاراخراج الجوز والحنطة الرطبة الى الصرراء وكان شرط عليه ذلك في العقد ضمن  
\* ترك حفظ الزرع حتى اكمل الدواب ضمن (٩٨) وان لم يرد الجراد حتى اكمل كاه ان امكن طرده ضمن والا \* اثمر الكرم والدافع

وأهله بدخولون وياكلون  
ويحملون والعامل لا يدخل الا  
قليلا ان لا ياذن الدافع لا يضمن  
والضمان على الاكل والحامل  
وان باذنه ونفقتهم عليه ضمن نصيب  
العامل وان مما لا يجب النفقة  
عليهم لا يضمن وان كانوا قبضوا الا  
بأذنه وهم ممن عليه نفقتهم لا يضمن  
أيضا \* دفعها معاملة ولم يخرج  
الانصار شيئا فباع صاحبها  
اشجاره ففسد البيع وفسدت  
المشاقة لانها استجار ببعض  
الخارج فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به  
حقه فصح البيع بخلاف الاجارة  
لتعلق حق المستاجر بعين الكرم  
فان كان سقى الاشجار وحفظها  
لاشيء له لانه عمل لنفسه وحقه في  
الخارج ولم يوجد \* سفر العامل  
عذر وفي بعض المواضع لم يجعله  
عذرا فالصحيح ان يوفق بين  
الروايتين ويحمل على اختلاف  
الموضوع لجعله عذرا فيما اذا شرط  
عليه عمل نفسه وعدم جعله عذرا  
فما اذا أطلق العمل ولم يشترط عليه  
النسب بنفسه وكذا الجواب  
في مرض العامل على التفصيل  
\* دفع اليه اصول رطبة ثابتة ولم  
يدكر المدة فسدت بخلاف الزرع  
لوقوع العقد على الزرع مرة وله  
نهاية معلومة بخلاف الرطبة لانه  
لانهاية لها حتى اذا كان لحصاد  
الرطبة ابضا غاية معلومة في ديارهم  
يصح ويقع على اول خوجة تدرك  
ويجوز اضافة المزارعة والمعاملة  
الى وقت في المستقبل \* دفع أرضه  
مزارعة الى عبد مجهول وهلك

الجارية دفعتها اليك لتقتلها وقال ابو المقتول لابل صالح حتى عليها من الدم فانه يرد لها وعقرها والولد  
عبد ولا سبيل لابي المقتول على الجارية كذا في المحيط \* اذ لوى ثوبا فضر به على رأس رجل  
فاوضحه وجب القصاص ولومات من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في سببه دون  
مسيبه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مسيبه ان يمس به بالحديد لا يجب القصاص  
ولومات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسيبه ان يشبهه موضحة  
بحسب يد يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فذلك يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب  
القصاص في سببه ولا مسيبه ان يجرحه بخشب عظيم فموت لا يجب القصاص كذا في خزائن المفتين  
\* صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آنس ففترت وذهبت ولا بدري أين ذهبت لم يضمن كذا في القنية  
\* رجلان مدان بحرة فوقع عليهما ما فاعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات  
أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضيهان \* دخلت دابة زرع غيره  
تفسده فلو دخل لخرجها ففسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه اخراجها او يضمن ما تلف  
ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو اخرجها ففعل كذا لا يضمن رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم  
يمنعه حتى اكملها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه يضمن كذا في القنية \* رجل بعث غلاما  
لأنتان في حاجته فغير اذن سيده ثم ان الغلام رأى صبيانا يلعبون فانتهى اليهم وارتقى فوق بيت  
فوقع منه فالضمان على المرسل لانه باستعمال العبد صار غاصبا كذا في خزائن المفتين \* ولو ضرب  
أنثى رجل فانتفخت احدها ماؤا وكلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية \* وفي الجامع  
الاصغر غصب مربي طائر وشد فيه دوابه فأخرجها مالك المربي صار ضامنا وفي العميون قال ابو حنيفة  
رجع الله تعالى اذا استهلك رجل حمار غيره أو بغله بقطع يده أو ذنبه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه  
وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* والله سبحانه أعلم

(كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب)

(الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له

الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها)

الايصاء في الشرع فملك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عينا أو منفعة كذا  
في التبيين \* أما تركها فبقوله أو صيت كذا الفعلان وأوصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي  
\* والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى  
كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين \* ويشترط في  
الوصية القبول صريحا أو دلالة وذلك بان يوجب الموصي له قبول الرد والقبول فيكون موته قبولا  
فترثه أو رثته كذا في الوجيز للكردي \* قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال  
حياة الموصي أو ردها فذلك باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية \* القبول بالفعل  
كتنفيذ وصية أو شراء مسمى لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي \* وشرطها  
كون الموصي أهلا للملك والموصي له أهلا للملك والموصي به بعد الموصي مالا قابلا للملك وحكمها  
ان يملكه الموصي له ملكا جديدا كملك بالهبة كذا في الكفاية \* ويستحب أن يوصي الانسان  
بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية \* والافضل لمن له مال قليل أن  
لا يوصي اذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لامه فيه كذا

العبد من الحمل ان البذر من العبد لا ضمان على رب الارض وان من ربهما يكون مستأجر الله فيكون عمله لرب  
الارض وان من العبد يكون مستأجر الارض ويكون العبد عاملا لنفسه فلا يضمن اذا هلك \* غرس نالة على نهر قرية تغلات والغارس



في عيال رجل يتخذه فقال المخدم الغراس لي لاني قد اتيته فان التالة للغراس فله وان للرجل والغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل  
 فالشجرة لصاحب التالة وان لم يكن من يعمل له ولم يغرسها باذنه فهي للغراس وعليه قيمة (٩٩) التالة لصاحبها لانه يملك بالقيمة فقلع

تالة انسان وغرسها ور بها فهي  
 للغراس بالقيمة \* نهر بينهما ادعيا  
 اشجاره النابتة في ضفته ان علم  
 الغراس فهي له والاين في موضع  
 خاص لاحدهما فلهما وان في  
 مشترك فيبينهما \* له شجرة على  
 ضفة نهر عام نبت من عروقها  
 اشجار في الجانب الآخر ولا آخر  
 في ذلك الجانب كرم وبن كرمه  
 والنهر طريق عام زعم ذو الكرم  
 كون الاشجار له وزعم ذو الشجرة  
 كونها له من عروقها فهي لصاحب  
 الشجرة وان لم يعرف ذلك وعرف  
 لها غراس فهي له وان لم يعرف  
 ذلك ولا من نبت بسقيها فلهما  
 لاحدهما \* ضيعة متلاصقة على  
 نهر عام وعلى اشجار عظام لا يعرف  
 غرسها اراد صاحب الضيعة قلعها  
 فان كانت شجرة تنبت بلا انبات  
 وارباب النهر قوم لا يحصون فهي  
 لمن قلعها ولا يبيعها صاحب الضيعة  
 قبل القلع لانها مباحة وان كانت  
 لا تنبت بلا انبات فكالقطة \* اكار  
 غرس في ارض الدافع بامر له فان  
 التالة للدافع فلا شجار له وان  
 للعامل وقال لا اكار غرسها  
 وكذلك ولا اكار قيمة التالة ولو  
 قال اغرسها ولم يقل لي فغرس  
 بغراس من عنده فالغراس للغراس  
 ويكلفه المالك قلعها ولو قال اغرسها  
 على ان الغراس انصافا جاز وهو  
 كما قال \* معاملة القضيبة لاجل  
 السعف والخطب جاز كمعاملة  
 اشجار الخلف لقوائم الخلف  
 والله اعلم

(كتاب الشرب)

في خزنة المفتين \* والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعدموت الموصي ثبت الملك  
 له في الموصي به قبضه أو لم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي \* ثم  
 تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين \* ولا تجوز عازا على الثلث الا ان  
 يجيزه الورثة بعدموته وهم كبار ولا يعتبر باجازتهم في حال حياته كذا في الهداية \* ولو اوصى  
 بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الى اجازة بيت المال كذا في خزنة المفتين  
 \* ولا تجوز الوصية للوارث عندنا الا ان يجيزها الورثة ولو اوصى لوارثه ولا جنبي مع في حصة  
 الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجاز واجاز وان لم يجز وبطل ولا تعتبر  
 اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ويعتبر كونه  
 وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو اوصى لانيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت  
 الوصية للاخ ولو اوصى لانيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ كذا في  
 التبيين \* وكل ما اجاز باجازة الوارث فانه عليه الممازلة من قبل الموصي عندنا حتى يتم بغير قبض  
 ولا يمنع الشروع بحصة الاجازة وليس للوارث ان يرجع فيه كذا في الكافي \* ولو كان المجيز مريضا  
 وهو بالغ ان برأ من ذلك المرض صحت اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية  
 حتى ان الموصي له لو كان وارثا لا يجوز الا ان يجيزه ورثة المريض ولو كان اجنبي يجوز ويعتبر ذلك  
 من الثلث كذا في المحيط \* ولو اجاز البعض ورد البعض يجوز على المجيز بقدر حصته وبطل في  
 حق غيره كذا في الكافي \* وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة انما يجوز اذا كان المجيز من اهل  
 الاجازة نحو ما اذا اجازوه هو بالغ عاقل صحيح كذا في خزنة المفتين \* واذا اوصى لمكاتب وارثه  
 او لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط \* ولا تجوز للقاتل عامدا كل او خاطئا بعد ان كان  
 مباشرا كذا في الهداية \* سواء اوصى له قبل الجراحة او بعدها فان اجازت الورثة الوصية للقاتل  
 جازت في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو كان القاتل صبيا او مجنونا  
 جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو اوصى لمكاتب قاتله او لمدير قاتله او لام ولد قاتله لا تجوز  
 الا باجازة الورثة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ضربت المرأة الرجل بحديدة او بغير حديدة  
 فاعصى لها ثم تزوجها فلا يرث لها ولا وصية وانما الهام مقدار صدق مثلها من المسمى وما زاد على  
 ذلك فهو في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترك عشرة في قتل رجل احدى منهم اوصى لبعضهم  
 بعد الجنابة واعتق عبده فالوصية باطلة الا ان العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرد بايجاب  
 السعاية عليه في قيمته والعفو عن القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطأ فعما عنه كان هذا منه وصية  
 لعاقلة فيجوز من الثلث واذا اوصى لعبده بثلث ماله صحت الوصية فان قتله العبد فوصيته باطلة  
 غير انه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المذهب اذا قتل مولا عبدا او خطأ فعليه ان يسعى في قيمته لرد  
 الوصية وعليه في العمد القصاص ولو اوصى لرجل بوصية فقامت اليه عليه انه قاتل وصدقهم  
 بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم  
 من الثلث ويلزم حصة الذين صدقوا من الدية وبطل وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا  
 اوصى الرجل لرجلين بوصية واقام كل واحد من ورثته اليه على احد الموصي لهما انه قتل  
 صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف الذي اقام عليه اليه ولا وصية له في حصة

اربعة فصول (الاول في المياه) الاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام النامس شركاء في ثلاث والمراد باحة الماء الذي لم يحرز فكل  
 ان يشرب ويسقي وان فيه انقطاع الماء ولا يسقي بها ارضه وزرعه والمياه ثلاثة في غاية العموم كاللحم والعظام مثل دجلة وحيون



وسيهون ليست بمملوك ولا حد فيك كل أحد سقي دوابه وأرضه ونصب الطاحونة والدالية والسائية واتخاذ المشرعة والنهر إلى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامّة فإن أضره منع فإن فعل (١٠٠) فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء \* الثاني في نهاية

الخصوص كله الحب والكوز لا يفتنع به إلا بآذن صاحبه ولو صب ماء حب إنسان يوم ربان بماله ثانياً وإن اضطر إليه انتفع بلا آذن \* الثالث المتوسط كله الحياض والانهار المملوكه فلكل أحد أن ينتفع به إلا إذا كان بحال يخاف صاحب البيت فسادها أو يفسد كسر ضمتها فله منعه وإن كان الحوض في دار إنسان أو يستأجره فاستقى رجل منه ليس لمالك الدار استرداد الماء ولكن له أن يمنع الداخلين من الدخول في ملكه إذا كان يجرد الماء في مكان آخر فإن لم يجد فله أن يدخله بلا آذن ولحقه الماء أن يقول لصاحب الأرض لي حق في أرضك بما أن توصلي إليه أو تمكيني من الدخول \* نهر أقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له فيه شربة إلا أن يشرب ويتوضأ وسقي دابته منه لم يكسر ضفته وليس له سقي أرضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة عليه وإن رفع الماء بالقرب لسقي زرع أو شجر اختلفوا فيه والأصح أنه ليس له ذلك ولاهل النهر المنع وليس لأحد من الشركاء في النهر المشترك أن ينصب على النهر طاحونة أو دالية بغير آذن بقية الشركاء وإن آذن له السلطان لا يعتبر أنه لعدم ولايته فيه \* نهر بين قوم أهم عليه أرضون اختلفوا في الشرب ولا يعرف الكيفية في الزمان المتقدم يقسم على قدر أراضهم لأنه هو الظاهر وإن كان الأسفل لا يشرب حتى يسكر أهل الأعلى لم يكن له ذلك الأرض إلا تخوين والمختار أنه إذا لم يمكنه الشرب إلا (١) بالسقي يرفع الأمر إلى الجناكم ويأمرهم

الذي أقام عليه البيعة بالقتل وتجاوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب وإذا أوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لآخر بعبد فشهد الموصي لهسما بالثلث على الموصي له بالعبد أنه قاتل فشهدا بينهما باطلة وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبي أنه قتله خطأ وإذا أعتق الرجل في مرضه صبياً صغيراً لا مال له غيره ثم قتل الصبي مولاه عمداً فعليه أن يسقي في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث وصيته ويسقي فيه ما بقى ولو كان كبيراً فقتل مولاه خطأ سقى في قيمتين للورثة ولاصية له وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقل كذا في المبسوط \* ولو أوصى لابن وارثه جاز وكذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو ولد بنفسه جاز الكل استحساناً وتجوز الوصية لولد قاتله وإن علواً وكذلك لولد قاتله وإن سفل وللمكاتب هؤلاء وعبيدهم ومدبرهم كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أوصى لمملوك رجل أن ينفق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الوصية للعبد ويدور معه حيثما دار بيع أو عتق وإن صالح مولاه عن ذلك وأجاز العبد جاز وإن عتق العبد ثم أجاز فآذنه باطلة ولو أوصى لفرس فلان ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق أو باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية \* ويجوز أن يوصى للمسلم للذي وبالعكس كذا في الكافي \* ولا تصح الوصية لحربي غير مستأمن من ذي كذا في البدائع \* ولو أوصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وإن أجازت الورثة فإن خرج الحربي الموصي له إلى دار الإسلام بأمان وأراد أخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة هذا إذا كان الموصي في دار الإسلام والموصي لحربي في دار الحرب وأما إذا كان الموصي في دار الحرب أيضاً فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه كذا في المحيط \* وإذا أوصى للحربي المستأمن في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير إجازة الورثة وفيه ما زاد على الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة وكذا لو وهب له أو صدق عليه بصدقة التطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التتارخانية \* ولا تجوز وصية المسلم للمرء كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى للحربي المستأمن في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير الهداية \* ولا تصح الوصية للأمن بهن تبرعه فلا تصح من المجنون والمكاتب والمأذون وكذا لو أوصى المجنون ثم مات بعد الاتفاق لعدم الأهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء كذا في الهداية \* وصية المكاتب ثلاثة أقسام قسم باطل بالاجماع وهو الوصية بعين من أعيان ماله وقسم يجوز بالاجماع وهو ما إذا أضاق الوصية إلى ما يملكه بعد العتق بأن قال إذا عتقت فثالث مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت باءاً بدل الكتابة أو غيره ثم مات كان للموصي له ثلث ماله وقسم يختلف فيه وهو ما إذا قال أوصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة كذا في التبيين \* ولا تجوز وصية الصبي عندنا إذا لم يكن مرأهاً وكذا إذا كان مرأهاً كذا في فتاوى قاضيان \* وسواء كان الصبي مأذوناً في التجارة أو مجبوراً كذا في البدائع \* سواء مات قبل الإدراك أو بعد الإدراك كذا في الكافي \* وكذا لو قال إن أدركت فثلثي لفلان وصية لا تصح لعدم الأهلية فلا يمكن تغييراً ولا تعديلاً وأما العبد والمكاتب إذا أضافاها إلى ما بعد عتقهما تصح كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطي كذا في البدائع \* وصية الحر العاقل رجلاً كان أو امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المجبور الذي بلغ غير رشيد قياساً وتجوز استحساناً

وصية

(١) بالسقي يرفع الأمر إلى الجناكم ويأمرهم

(١) لعلهم باليسكر أنه صحيحه



بالمهاية فان اصطلموا على أن يسكر كل شارب يومه جاز وليس لاحد أن يكرى عنه ثم را الارض الا لا تخون ولا تصب الرحي الآن يكون موضع الرحي في أرضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء ومن كان له شرب في أرضه في أسفل النهر فليس (١٠١) له أن يفتح في أعلاه ومن جعل باب في

أعلى حائطه ذلك نص عليه عصام  
وذكر بكر أنه لو جعل شربه أعلى  
أو أسفل له ذلك ولو أراد أن يسوق  
شربه إلى أرض أخرى لم يكن لها  
فيه شرب ليس له ذلك كطريق بين  
قوم أراد أحدهم أن يفتح طريقا  
لمرد أو أخرى لا يكون له ذلك ولو  
كان له طريق إلى داره فسر في  
الطريق إليها ثم منها إلى دار أخرى  
جاز غصب شرب رجل فاقطعها  
رجلا لم يجز \* ثم مشترك اذقوا  
رجلا بالسقي منه الارجل ليس له  
سقي أرضه الا باذن الكل \* سرق ماء  
وساقه إلى أرضه وسقاه أو كرمه  
يطيب له الخارج كمن غصب شعيرا  
أو علفا فعلقه دابة حتى سمن به  
ضمن قيمة العلف وطالبه ما راد في  
الدابة وكذا الوسرق ورق الفرساد  
وأطعمه الفيلق وضمن قيمة  
الاوراق طابله الا برسم \* قال  
الامام رحمه الله تعالى بالقسم  
ينقطع حق الشرب لاحق الشفة  
وانما ينقطع حق الشفة بالاحراز  
في الاواني والحباب فان الانسان  
يحتاج إلى السفر لا مردني وديناوي  
ولا يمكنه حمل الماء قدر ما يكفيه  
ودابته فلو لم يبق حق الشفة من  
كل ماء برد عليه لضاق الامر على  
الناس بخلاف المهرز فان قلت البئر  
والحوض ملكه خاصة فمالك المنع  
كالكلا التام في أرضه المملوكة  
له المنع عن النحول في أرضه لاخذ  
الكلا وان الكلا على الشركة  
قلت الطحاوي يقول ان كان  
المحتاج يجدها غيره بالقرب يوم  
بان يذهب اليه ويمنع من النحول

ووصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جارة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أوصى الصبي  
أو المسكاتب ثم بلغ أو اعتق وأجاز تصع بطريق الاستدعاء وتجوز الوصية للصبي وبالجل ان ولدت  
لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية ومن أوصى بأمة الاجلها صحت الوصية والاستثناء كذا في السكافي  
\* واذا أوصى الرجل لمسا في بطن امرأة ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولما ميتة الوصية  
له وان ولدت حيا ثم ماتت الوصية جارة من الثلث وتكون ميراثا بين ورثته وان ولدت اثنين أحدهما  
حي والا تخربت الوصية للحي منهما وان ولدت مباحين ثم مات أحدهما فان الوصية له ما نصفان  
وحصة الذي مات منهم ميراثا لو رثته كفي الميراث واذا أوصى فقال ان كان في بطن فلانة جارية  
فلها وصية بالف درهم وان كان في بطنها غلام فلها وصية ألفي درهم فولدت جارية لستة أشهر الا يوما  
وولدت غلاما بعد ذلك يومين أو ثلاثة فالوصية بم جميعا من الثالث فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان  
كان الذي في بطني غلاما فله ألفان وان كان جارية فلها ألف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد  
لاقل من ستة أشهر من يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الاولى اذا ولدت  
غلامين وجارية من ستة أشهر فولدت لورثة يعطون أي الغلامين وأية الجاريتين شاؤا كذا في  
المحيط \* ويصح للموصي الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلاله فالاول  
بان يقول رجعت أو نحوها والثاني بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الانسان في  
ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصي  
به ولا يمكن تسليمه الا به فهو رجوع اذا فعله كذا اكل نصرف أو جب زوال ملك الموصي فهو رجوع  
اذا ثبت هذا فنقول اذا أوصى بشيء ثم قطعه وخطه أو بطن فغزله أو بفزل ففسجه أو بمحيد  
فانخذاه فانه رجوع ولو أوصى بسويق فلقه بسم أو بدار فبني فيها أو بطن فغشاه أو ببطانة  
فبطن بها فقباه أو بظاهرة فظهر بها أو باطلت الوصية كذا في السكافي \* والوصية على أربعة أوجه  
في وجه يحتمل المسخ من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحتمل المسخ من جهة القول دون  
الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما جميعا أما الاول فهو  
الوصية بالعين لا تجل فسخها من جهة القول أن يقول فسخت الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل  
أن يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه والذي لا يمكن المسخ بهما هو التدبير  
المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلث ماله أو بربعه لورجعه عنه يجوز ولو أخرجه  
عن ملكه لا تبطل الوصية وتنفذ من ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير  
المقيد لورجعه بالفعل يصح بأن يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزانة المفتين \* واذا أوصى بشيء  
فضة ثم صاغ منه قلبا أو خاتما أو ما أشبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد جهما  
الله تعالى ظاهر فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعا وهو الصحيح  
كذا في المحيط \* ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح  
الشاة الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا ومن جحد الوصية لم يكن رجوعه  
رجوعا كذا في الجامع الكبير وذكري الميسوط أنه رجوع قيل ما ذكر في الجامع محمول  
على أن الرجوع كان عند غيبة الموصي له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في الميسوط  
محمول على أن الرجوع كان عند حضرة الموصي له وعند حضرة يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان  
وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في الميسوط قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى

في ملك الغير دل أن المنع جائز فاما اذا لم يجد يكلف المالك بان يعطيه الماء أو يمكنه من النحول بشرط أن لا يكسر ضفة الحوض فعلى هذا قول  
محمد رحمه الله تعالى ليس له المنع من النحول محمول اذا لم يجد أو لم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ محمول على ما اذا جفر بئر في موان أو



معرضا لان الموات كان مشتمرا كاتبا فالحفر انما احياها التصويل ما هو مشترك لا التصويل ما يختص به فلم يقطع الشر كة في حق الموقوف  
للمسئمة ويجوز ان يكون الرقبة لاسان (١٠٢) ولا تخريفها حق وهذا المعنى لا يتأتى فيما اذا حفر في ملكه وان كان يتكسر المسئمة

أو الضعة بورد السواب يقال له اسق  
بالقرب لان له حق الموقوف لا غير  
وذكر صدر الاسلام مردى حق  
آب مردى واءالتخود بورد لاضمان  
عليه لان له حق اتلاف بعضه  
بواسطة الشقة ولانه لا يصير مملوكا  
قبل الاحراز بالاواني فالتلف غير  
المملوك

(الثنائي في مسيل الماء ومسائل  
السطح)

له داران مسيل أحدهما على على  
سطح الاخر فباع التي عليها المسيل  
بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من  
آخر فاراد المشتري الاول أن يمنع  
المشتري الثاني من اسالة الماء على  
سطحه ليس له ذلك الا أن يكون  
اشترط عليه وقت البيع ان لم أبيع  
منك مسيل الماء في التي بعت وفي  
النوازل له داران متلاصقتان  
احدهما عامرة فباع الخراب  
فكان مصب الدار العامرة ومطرح  
ثلج الدار الخربة فاراد المشتري  
المنع قال الفقيه أبو بكر رحمه الله  
تعالى ان استثنى البائع لنفسه  
مسيل الماء في الخراب حاز وان  
طرح الثلج لا لعدم العرف وقال  
الفقيه أبو الليث ان كان له ميراب  
ومسيل سطوحه الى هذا الجانب  
وعرف قدمه فمسيله على حاله وان لم  
يشترط وكذا لو كان مسيل  
سطوحه الى دار رجل وله فيها  
ميراب قديم فليس لصاحب الميراب  
منعه في الاستحسان وبه نأخذ وأما  
أصحابنا فانخذوا بالقياس وقالوا  
ليس له ذلك الا أن يبرهن ان له  
حق المسيل ولو شهدوا أنهم رأوه

وهو الاصح ولو قال كل وصية أو وصيت بها العلق فهي حرام أو باليمن يكون رجوعا بخلاف ما لو قال  
فهى باطلة كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل بشئ فقبل له انك تبرأ فآخر الوصية فقال آخرتها  
لا يكون رجوعا ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان رجوعا كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال  
العبد الذي أوصيته بفلان فهو لفلان فهو رجوع وكذا لو قال فهو لفلان وارثي فهو رجوع عن  
الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا أجازوا وان شاءوا ردوا ولو كان فلان  
الاخر ميتا حين أوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت  
الموصى فهو لورثة الموصى لبطان الوصيتين كذا في الكافي \* ولو أوصى بعبد ثم رهنه بكون  
رجوعا ولو آخره أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان أوصى بحديدة ثم اتخذها سيفاً أو  
درعاً كان رجوعاً ولو أوصى بعبد لفلان ثم كاتبه أو دبره أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان  
رجوعاً حتى لو عاد الى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال العبد الذي أوصيت  
به لفلان وقد أوصيته بفلان آخر يكون بينهما نصيب وكذا لو قال وقد أوصيت بنصفه لفلان كان  
العبد بينهما ولو أوصى بثلث لفلان ثم قال الثلث الذي أوصيته به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر  
أو قال فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعاً بنصفه عن الاول ويكون الثلث بينهما نصيبين ولو  
قال الثلث الذي أوصيته به لفلان وقد أوصيت بنصفه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث ولو أوصى  
بشئ لرجل ثم قال ما أوصيته به لفلان فقد أوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعاً عن  
نصفه ولو أوصى للامان بجارة ثم استولدها يكون رجوعاً وكذا لو أوصى بحنطة فطمئنها أو أوصى  
بدينق فغزبه يكون رجوعاً ولو قيل لرجل أوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لا بل أوصيت له بأمتي  
فلانه يكون رجوعاً عن الوصية بالعبد ولو أوصى بدار فخصصها أو هدمها لا يكون رجوعاً وان طينها  
يكون رجوعاً اذا كان كثير ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعاً وان غرس الكرم أو  
الشجرة كان رجوعاً كذا في فتاوى قاضيان \* وان أوصى بمائتي نخيلة من الكفري فصار بسرا  
قبل موت الموصى أو أوصى بالسرا فصار رطباً قبل موته أو أوصى بعنب فصار زيباً أو بسنبل فصار  
براً أو بفضة فصار ناعماً أو ببيضة فصار خرقة قبل موته بطلت الوصية لانه صار شيئاً آخر وان تغير  
بعلم موته نفذت الوصية ولو أوصى بيسر فصار بعضه رطباً بطلت الوصية فيما صار رطباً وبقيت فيما  
كان يسراً اعتباراً ببعض بالكل ولو أوصى برطب فصار تمر قبل موته أو بحمل فصار كبشاً لا تبطل  
الوصية استحضاراً كذا في الكافي \* ولو أوصى بألف درهم من مال رجل أو بعبد أو بشئ فأجاز  
ذلك الى رجل قبل موته أو بعلم موته فله أن يرجع عنه ما لم يدفعه الى الموصى له فاذا دفعه اليه  
جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كانه وهب مال غيره فلا يصح الا بالتسليم والقبض  
كذا في المسوط \* والله أعلم

(الباب الثاني في بيان اللفاظ التي تكون وصية

والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز)

رجل قال لغيره أنت وكبلى بعد موتي يكون وصياً ولو قال أنت وصي في حياتي يكون وكبلى كذا في  
الظاهرية \* ولو قال لرجل لك أجرة مائة درهم على أن تكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له  
جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائنة المفتين \* روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا  
قال الرجل اشهدوا أنني قد أوصيت لفلان بألف درهم وأوصيت أن لفلان في مالي ألف درهم فالألف

الاولى

يسيل الماء فليس هذه بشهادة ولو شهدوا أنه يسيل ماء المطر ولو شهدوا أنه يسيل ماء دأما

للموضوء والغسل والمطر حاز وان لم يبينوا لقول الرب الدار وان لم يكن له بينة يستدل صاحب الدار ويحكم له بالنكول ولا يجوز معاملة على سطح



دار فرب السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل مع العلو ولا يجبر على العمارة ويقال الذي له حق الاجر امشع نار وقافي مقام الجري على سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه (الثالث في الضمان) أراد سقي أرضه أو (١٠٣) زرعه من مجرى بانه فنع الرجل الماء حتى

ضاع الزرع لا يضمن المانع كما لو منع الراعي حتى هلك المواشي \* له نوبة في يوم معين فجاء آخر وسقى في نوبته قال البزدوي يضمن وفي الاصل انه لا يضمن \* سقى أرضه فتعدى الى آخر ان أجرى الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى جاره ان قدم عليه جاره بالسدف لم يتسد ضمن استعسانا والا فان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة ويعلم انه لو سقى يتعدى يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينه وبين التعدي ويمنع من السقي حتى يرفع المسناة وان لم يكن أرض جاره في هبطة لا يمنع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد ضمن والا وان في أرضه ثقب بجرفان علم به ولم يسده حتى أفسد أرض جاره يضمن والا \* نهج جري في أرض قوم فانبثق وخرب بعض الاراضي لمالك الاراضي مطالبة أرباب النهر باصلاح نهجهم دون عمارة الاراضي \* ألقى شاة ميتة في نهج الطاحونة فخربت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى السكري لا يضمن وان كان يحتاج وعلم ان الخراب من ذلك ضمن \* سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز أرضه وكان رجل طرح في أسفله ترابا فامتلا النهر وغرق أرض رجل وزرعه فالضمان على ملق التراب لا على مرسل الماء ان كان له حق الشرب في ذلك النهر \* قطع نهجه على ضفة نهر فوقع

الاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصية ثلث داري لفلان فاني أجيز ذلك يكون وصية ولو قال لفلان سدس في داري فانه يكون اقرار او على هذا اذا قال لفلان ألف درهم من مالي كان وصية استعسانا اذا كان في ذكر وصية واذا قال في مالي كان اقرارا واذا قال عبدى هذا لفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال بعد موتى كان هبة قياسا واستعسانا فان قبضها في حال حياته صح وان لم يقبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام العالم الزاهد أحمد الطواويسى رحمه الله تعالى في شرح وصايا الاصل القياس أن يكون هذا وصية وفي الاستعسان لا يكون وصية كذا في المحيط \* رجل قال لا تخرفي مرضه بالفارسية (١) (تيمارداد فرزدان مرايسين من) فقد جعله وصيا في تركته وكذا لو قال تعهدهم وقم بأمرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل ٢ (غم كارمن وأن فرزدان من بعد از وفات من بخور) أو قال (فرزدان مراضابع ممان) قال بصير وصيا كذا في الظهيرية \* قال لانيه استأجر فلانا حتى ينعذروصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل كذا في خزانة المغنين \* واذا قال أوصيت أن يوهب لفلان ثلث داري بعد موتى كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال تلتى لفلان أو قال سدس لفلان أو قال ربعي لفلان ثم مات قبل أن يقبض فالقياس أن يكون هذا باطلا وفي الاستعسان يكون وصية جائزة وتأويله اذا قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* مريض قال لرجل اقض ديني صار وصيا كذا في خزانة المغنين \* رجل قال في مرضه أو في صحته ان حدث لي حدث فلفلان كذا فهذا وصية والحدث عندنا الموت وكذلك لو قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان ألف درهم من مالي أو قال من نصف مالي أو قال من ربع مالي فهو باطل الآن يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط \* ولو أوصى رجل أن ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم أكن نفذتها فنفذوها أو أقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث كذا في الظهيرية \* ولو أن مريضا قال أخرجوا ألفا من مالي أو أخرجوا ألف درهم لم يزدد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكر ان قال ذلك في الوصية جاز ويصرف الى الفقراء ولو قيل لمريض أوص بشئ قال ثلث مالي ولم يزدد على هذا قال الفقيه أبو بكر ان كان هذا على أثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن مسلمة أنه أطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل أوصى بأن يعطى للناس ألف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء مريض قال بالفارسية (٣) (صددرهم از من بخش كنيد) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للأغنياء والفقراء جميعا ولو قال (صددرهم از من روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ مراد به القرابة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كنيد) ليس من لساننا فلا أعرف هذا كذا في فتاوى قاضين \* رجل قال ان مت في سفرى هذا فلفلان على ألف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسى \* ولو أوصى بأن يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباط من ثلث ماله مات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال أبو

(١) قم بمال أولادى بعدى (٢) اهتم بأمرى وأمر أولادى من بعد وفاتى أو قال لا تترك أولادى ضائعين (٣) أعطوا عني مائة درهم

ترابه في النهر وسده فاستاجر ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجير حتى امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الاجير وأما قالع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانب النهر فقلع



فإنهم لم ينهر ضمن سكر المشترك فأنبت الماء ونحوه قصر رجل ضمن فيل هذا إذا كان السكر بالتراب ولو بالخشب والقصب والخشيش له ذلك باذن الشركة أو بلا ذنهم فتح الماء (١٠٤) وتركه فازداد الماء أو فزع الماء وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم ضمن وعليه الاعتماد

وإنما ضمن أن لو أرسل الماء على وجه لا يتجمله النهر وتفسير الضمان إن يقسوم الأرض مزرعة وغدير مزرعة فيضمن الفضل ولو سدا أنهار الشركة حتى انبتت وامتلأ وأغرق شيئا وأرسل الماء في النهر أثمر ما صار مقطوعة الفضة فدخل الماء في الغوهاد وأفسد الزرع ضمن في الوجهين سقى أرضه بشرب غيره ضمن قاله البردوي وتفسيره أن يقوم بكم تشتري أن كان يبعه جائرا قال بكر رحمه الله تعالى لا يضمن وعليه الفتوى أهل أعلى النهر أرادوا أن يجسوا الماء من أهل الأسفل فان كان الماء كثيرا بحيث لو لم يسكر يصل كل أهل إلى حفه في الشرب ليس لأهل الأعلى ولاية الجبس وإن قليلا لا يصل إلى حقه إلا بالسكر فعلى وجهين إن يحال لو أرسل لا يتفع به أهل الأسفل بأن كان النهر ينشفه كان لأهل الأعلى الجبس وإن يحال لو أرسل إلى أهل الأسفل يكتفهم الانتفاع لا يكون لأهل الأعلى السكر بل يبدأ بأهل الأسفل حتى يروا ثم لأهل الأعلى أن يسكروا حتى يرتفع الماء إلى أراضيتهم واستحسن المشايخ في هذا الوجه أن يقسم الحاكم بالأيام إذا أتى أهل الأسفل السكر ثم يصنع أهل الأعلى في نوبتهم ما أحبوا من الضرر ثم إذا جاز السكر يسكروا بالروح وما أشبهه لا التراب والماء الذي ينحدر عن الجبل في الوادي اختلافوا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن

القاسم وصيته بالباط جائز ووصيته بالجمل باطلة ولو حله الوصي ضمن ما أنفق في الجمل إذا حله الوصي بغير اذن الورثة وإن حمل باذن الورثة لا يضمن وما يلحق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر لا بأس به وهو كالزيادة في الكفن وبعضهم أنكره وأذلك ولو أوصى بعمارة قبره للترين فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للماتم بعد وفاته ويطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحل للذين يطول مقامهم عنده والذي يجي من مكان بعيد يستوي فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مساقفته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير ضمن الوصي وإن كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الإمام أبي بكر البطي رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام إلى أهل المصيبة والا كل عندهم قال حل الطعام في الابتداء غير مكروه لأهل المصيبة بتجهيز الميت ونحوه فأما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأن في اليوم الثالث تجتمع النائحات فأطعمه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية كذا في فتاوى قاضخان في واقعات الناطق إذا أوصى بأن يكفن بالنفدينار أو بمشرة آلاف درهم فإنه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقبر ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل وكفن المثل أن ينظر إلى ثيابه حال حياته لخروج الجعة والعبدن أو الوليمة كذا في التتارخانية امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال أمرها ونهيا في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة إلا أن يوصى أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يسمي عليه فلان فقد ذكر في العيون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى بثلاث ماله في أكفان موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية للمسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بثلاثة في أكفان فقراء المسلمين أو حفر مقابرهم فهو باطل ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة فلان وارثه يجوز دفعه فيها وفي فتاوى الفقه على لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خانة يزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما إذا أوصى بأن يتخذ سقاية ليس لاوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية إذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراؤه ويغل ويقتدر جله فهذه وصية بمال ليس بمشروع فطلت ويكفن كمن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس وإذا أوصى بأن يطين قبره أو يوضع على قبره فبطلت الوصية باطلة إلا أن يكون في موضع يحتاج إلى التطين لحوق سبع أو نحوه سئل أبو القاسم عن دفع إلى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال إن ست أبا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها قال الخمسة لها لا تجوز وينظر إلى القبر الذي أمر بعمارة فإن كان يحتاج إلى العمارة لأخصين لا لأزمنة تجرت بقدر ذلك والباقي تصدق به على الفقراء وإن كان أمر بعمارة فصلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة وإذا أوصى أن يدفع إلى إنسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل إذا كان القارئ معيناً ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الأجر وقيل لا تجوز وإن كان القارئ معينا وهكذا قال أبو نصر وسئل أبو القاسم عن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال إن عين مقبرة ليدفن فيها المارق بالوصية جائزة وإن كانت الوصية بالحفر لدفن أبناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعها الوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى بأن يحفر مائة قبر استحسن ذلك في محلته ويكون على الكبير والصغير وبعض

أهل الأسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الأسفل في منع الماء وراه الحاجة واختاره السرخسي مشايخنا وقبل أنه لما دخل الوادي صار كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب ثمة الآن يكون السبل الجزر وانتشر على وجه الأرض فيكون



لن سبقت يده اليه \* نهرين قوم له كل منهما على رأس أمذقه كوة وأراد أحدهم أن يكري الاقذف ويسفل الكوة عن موضعه بالياخذ **الحالة**  
 أكثره ذلك قال شمس الأئمة هذا إذا علم أن الكوة كانت منسفة ثم ارتفعت فأراد (١٠٥) أعادتها إلى الحالة الأولى فأمالو كانت كذلك

فأراد أن يسفل ليس بذلك وقال  
 السر حسي رجه الله تعالى المسئلة  
 على اطلاقها وله ذلك على كل حال  
 لان قسمة الماء باعتبار سعة الكوة  
 لا باعتبار التسفل هو العادة وان لم  
 يعلم حال الكوة في الاصل قال شيخ  
 الاسلام يسفل قدر ما يكري ذلك  
 النهر عرفا وعادة وان أراد رفع  
 الكوة المتسفل ليقل دخول الماء  
 في أرضه سوغه شمس الأئمة بلا  
 فصل وقال بكرات أعادها إلى  
 الحالة الأولى له ذلك ولو في الاصل  
 كذلك ليس له الرفع \* سقى معتادا  
 وتعدي إلى جاره لا يضمن لانه  
 ضمان بسبب وانه لا يضمن فيه بلا  
 تعد والمعتاد لا يكون تعديا فصار  
 كايقاده في أرضه وتعديه إلى جاره  
 يضمن لو زاد على المعتاد قال شيخ  
 الاسلام في الايقاد لا يضمن بلا فصل  
 وكذا اذا تروى أرض جاره قال  
 الامام اسمعيل الزاهد في السقي  
 المعتاد اذا كان محققا بان يسقى في  
 نوبته قدر حقه فان في غير نوبته أو  
 في نوبته زيادة على حقه يضمن وفي  
 البقالي وقيل اذا تعدي المعتاد وهو  
 يدري ولم يخبر جاره يضمن \* فتح  
 فسأل من النهر إلى جاره ان فتح  
 مثله معتادا لا يضمن والا يضمن  
 \* أجرى الماء من مجرى له فخرج  
 من ثقب الخسر إلى دار جاره  
 وأفسدوا الثقب كان خفيا  
 لا يضمن ان كان الماء لا يتعدى  
 لولا الثقب وان الماء مما يتعدى  
 لولا الثقب أيضا يضمن \* وعن محمد  
 رحمه الله تعالى نهر بين رجلين  
 اتخذ أحدهما فيه سكرًا فلف

مشايخنا اختاروا الفتوى أنه إذا لم يعين المقبرة لا يجوز وإذا أوصى أن يدفن كتبه لم يجز أن تدفن إلا  
 أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها فساد فينبغي أن تدفن كذا في المحيط \* ولو أوصى  
 بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا وهذا  
 دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قناديله وسراجيه وأن يشتري الزيت والنفط  
 للقناديل في رمضان ولو أوصى بعبد يخدم المسجد يؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارتب الموصي ولو  
 أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فإنه يعطى نفقة الغزو ولا ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه  
 وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شيئا على أهله فان فضل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي أن يعزل  
 عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالحج فان كان الذي يغزو عنه غنيا جاز ويجوز للموصي أن يغزو  
 عنه وكذلك لابن الموصي ويجوز للمسلم أن يوصي لفقراء النصارى لان الوصية لفقراءهم ليست  
 بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن أعان على نتائجها يكون آثما ولو أوصى بأن ينفق ثلثه  
 على المسجد جاز ويصرف على عمارته وسراجيه ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى حتى يقول يسرج فيه ولو أوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز إلا أن يقول  
 وتصدقوا بثمنه أو يقول يبعوه نسمة ويحط إلى الثلث عن المشتري وكذا لو قال يبيع عابداً يقي ممن  
 يتخذها أم ولد أو يدبرها رجل قال عنده مائة لقوم كانوا عنده انظر واكل ما يجوز لي أن أوصي به  
 فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى يجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي أن  
 أوصي به جاز وهو إلى الورثة أي شيء أعطوه جاز قليلا كان أو كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك  
 يكون على الثلث ولو أوصى بعبد لرجل وعلى العبد دين فبأن الموصي فقال غريم العبد لأجيز  
 الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز  
 ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيهان \* قال محمد رحمه الله تعالى  
 اذا قال أوصيت بفرسي يغزى به عني في سبيل الله صحت الوصية ويغزى عنه يستوي فيه الغنى والفقير  
 فاذا رجع الغازي رد الفرس على الورثة قيد فعونه أبداً يغزى عنه كذا في المحيط \* ولو قال فرسي  
 وسلاح في سبيل الله تعالى فهذا على التملك ثلاث رجال واحد فقير او كذلك لو قال ثلث مالي في غزو  
 أو قال في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء وأحب إلى أن يعطوا من غزو  
 رجل جعل فرسه في الغزو وقال يعطى فقير في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته  
 حبسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه بواجره الامام بقدر علفه  
 وان لم يستأجره أحد باعه الامام ووقف ثمنه حتى اذا احتاجوا إلى ظهر اشترى بثمنه فرسا يغزى عليه  
 كذا في محيط السر حسي \* واذا أوصى بمساحة تروى في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى  
 الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط \* واذا أوصى أن يجعل  
 أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى أن يجعل خاتما للمارة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجداً يجوز بلا خلاف واذا أوصى بثلاث ماله لله تعالى فالوصية باطلة  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة ويصرف إلى وجوده  
 البر ويقول محمد رحمه الله تعالى يفتى ويصرف إلى الفقراء ولو أوصى بثلاث ماله في سبيل الله تعالى  
 قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله الغزو وقيل له والحج قال سبيل الله الغزو وقال محمد رحمه  
 الله تعالى لو أعطى حاجا مئة طعنا جاز وأحب إلى أن يجعله في الغزو والفتوى على قول أبي يوسف

( ١٤ - (الفتاوى) - سادس )

زرع شريكه بعضه عطشا وبعضه غرقا يضمن التالف غرقا  
 لا عطشا سكر نهر العامة وسقى أرض نفسه وترك السكر يجري الماء وأتلف زرعاً من أجرى الماء أحد زمينه المجري وان جرى بلا اجراء أحد



فمنه الساكر \* القيت ميتة في نهر الطاحونة ان استقرت وقت الالتقاء ثم ذهبت لا يضمن الثالث وان ذهبت ساعة الالتقاء على فوز فالضمان على الملقى لان الذهب في الاول (١٠٦) غير مضاف الى الملقى بل الى الماء وفي الثاني أضيف الى الملقى كالأمرسل الدابة ان على

فورا الارسال فالضمان عليه وان خالفت بمنة ويسرة ثم أفسدت لاضمان وكذا اذا قط رجلا وألقاه في البهران غرق في الحال ضمن وان سب ساعة ثم غرق لا يضمن لاضافة الغرق الى سبجه بانقطاع فوره بعمله \* قسموا الشرب بحال غيبة أحدهم ثم حضر الغائب ان كانوا أو فوه قسطه ليس له نقضه وان لم يوفوه قسطه له النقض بخلاف ما اذا اقتسموا الاعيان حال غيبة أحدهم ثم حضر له النقض على كل حال لان النقض في الاعيان يفيد لانه بما يقع أجود من الاولى في قسطه وهناك لانه يقع مثل الاولى فلا فائدة فيه \* باع شرب يوم أو أقل أو أكثر لا يجوز لعدم الملك قبل الاحراز أو لجهالة وبعض المشايخ جوزه وقال القياس يترك بالتعامل قال الفقيه التعامل لا يثبت بأهل بلدة واحدة ولهذا لم يفت بجواز بدل الاجارة لانحصار تعامل ماوراء النهر كخار او سمرقند عليه حتى لم يفت علماء خوارزم بجواز بدل الاجارة ولهذا لم يصح له احارة الشرب أيضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجزأ باع مع الارض فينبذ بجوز تبعا ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو أجزأ أرضا مع شرب أرض أخرى لا يجوز لان الشرب في البيع تباع من وجه أصل من وجه من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لا يقصد لعينه فن حيث انه

رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلث ماله لأعمال البرذ كرفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن كل ما ليس فيه غلبك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون تزويده ولا يجوز الصرف الى بناء السجى ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المسجد أو طبخة العلم كذا في التتارخانية \* ولو أوصى بثلث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا أو لقنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم يمتها واصلاحها وبه أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد اذ لم يسم مرممة ولا اصلاحا فالوصية باطلة وقد روي ذلك عن غير واحد من أصحابنا وعليه المتوى وفي العيون من محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالى للكعبة جاز ويعطى مساكين مكة ولو قال لشور فلان فالقياس أن يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* والله أعلم

(الباب الثالث في الوصية بثلث المال ونحوه والوصية بثلث نصيب ابنة أو ابنته أو بحار اذا ونقص فيجزئه الورثة أو لا يجزئونه أو يجزئونه بعضهم)

ولو أوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان أجازت الورثة فنصف المال الذي أوصى له بالنصف والربع للموصى له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة تصح من الثلث فيكون بينهما على سبعة أسهم أربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزائن المفتين \* هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع وانما يقسم على سبعة أسهم عنده لان من مذهبه أن الموصى له بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر الثلث من ذلك أربعة والربع من ذلك ثلاثة فتجعل وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال أربعة عشر وجعل المال أحد وعشرون فتجعل المال كله أحد وعشرين سبعة من ذلك للموصى لهما أربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم لان الموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهمان فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى له بما كثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث الا في ثلاث وصايا في الوصية بالعنق وفي المحاباة وفي التراهم الرسالة وتفسير الوصية بالعنق هو انه اذا أوصى بعنق هذين العبدین وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فان أجازت الورثة فانهما يعتقان معا وان لم يميزوا فانهما يعتقان من الثلث وثلث ماله ألف فالنصف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الألف للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والاخر من فلان آخر بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لأحدهما بالألف وللآخر بخمسمائة

تباع لا يباع من غير أرض ومن حيث انه أصل يجوز مع أي أرض كان والشرب في الاجارة تباع من كل وجه لان الانتفاع بالأرض لا ينهاه بوجه فلم تجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كما لم تجز بيع اطراف العبد تبعا لقيمة أخرى \* قال بعتك هذه



الارض بألف وبعثك شريها قبل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لم يذ كر ثمنا لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر له ثمنا أيضا يجوز وفاقا لانه صار أصلا من كل وجه وعلى هذا اذا قال بعثك هذا (١٠٧) العبد بألف وبعثك اطرافه أو بعثك

اطرافه بمائة وبعثك العبد بألف \* ولا يدخل الشرب والمسيل بلاذ كروكذا اذا ذكر المسيل لا الشرب أو الشرب لا المسيل لا يدخل مالم يذ كر ويدخل ما ذكر ولو زاد بكل حق له فيه دخلا

(نوع في كرى النهر)

النهر الاعظم كرىه من بيت المال واصلاح مسناته أيضا لانه للعامة وماله من بيت المال وان لم يكن في بيت المال مال واحتاج المسنة والنهر الى العارة يحجر العامة لانهم لو تركوا ما اجتمعوا على اصلاحهم باختيارهم قال عمر رضى الله عنه لو تركتم لبعثتم أولادكم ويخرج المطبق ويؤخذ مؤنتهم من الاغنياء الذين لا يطبقون الحفر والذي دخل تحت القسمة الآن الشركة عامة فعلى أهله لا بيت المال ويجبر الممتنع والذي دخل تحت القسمة والشركة خاصة فكريه على أهله وهل يجبر لا تبيل وقيل واختار الفقيه عدم الجبر ويرفع الامر الى الامام حتى يجبر الباقيين على الكرى وطريق الجبر أن يأمر بالحفر غير الممتنع ليرجع على الممتنع في قسطه ويأخذ ما أنفق من نصيبه قدر ما أنفق وان اتفقوا على ترك الكرى لا يجبرهم الامام لان الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبرون لحق الشفعة الذي هو للعامة واختار القاضي ان بعض الشركاء اذا امتنع وأنفق حصته البقية بلا أمر الحاكم لهم ان يمنعوا الممتنع عن استيفاء حصته في الشرب حتى يؤدي ما أنفق لاجلها وآباء التسقي وجعلهم متبرعا به أخذ بعض المشايخ وقال الحلواني متبرع وفي العيون عند الإمام والثاني له المنع حتى يؤدي ما أنفق فيتأمل عند الفتوى واذا تصيب اغنياء النهر الخاص وأراد أن يحصنوه فابي البعض ان في ترك

فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث بماز وان لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت بما باتهم بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والاخر بخمسمائة وكذلك في الدراهم المرسلة كما اذا أوصى له بألف درهم وللآخر بالفين وثلث ماله ألف درهم فان الثلث يكون بينهما أثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صيغة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث (١) ولا كذلك فيما اذا أوصى له بنصف ماله ولا آخر ثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي \* وان أوصى لاحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما أثلاثا كذا في الهداية \* ولو قال ثلث مالى لفلان وفلان لفلان مائة وفلان مائة وخمسون والثلث ثلث مائة فلكل واحد مائة والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر ثلث ماله لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فان المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإزاد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى به بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهم في الثلث فيقسم بينهما نصفين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهما على طريق العول يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى به بجميع المال يضرب بالجميع وهو ثلاثة أسهم فجعل المال بينهما على أربعة أسهم هذا اذا أجازت الورثة ولو لم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما صفتين وانما يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهما نصفين لان الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أربعة أرباعا كذا في شرح الطحاوي \* ومن أوصى لرجل ثلث ماله ولا آخر ثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي \* ولو قال أوصيت بثلث مالى لفلان وفلان لفلان خمسون وفلان مائة وماله ثلث مائة (٢) فالثلث بين الذين سمى لهم ما قدر أثلاثا ولا نسي لا آخر كذا في محيط السرخسي \* وأجمعوا على أن الوصايا اذا كانت لا تزيد كل واحدة منها على الثلث بأن يوصى لرجل ثلث ماله ولا آخر ربع ماله ولم تجز الورثة ذلك كله أن كل واحد منهم يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغام بالغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ومن أوصى لا آخر يحظ من ماله أو بشئ من ماله أو بنصيب من ماله أو ببعض من ماله والبيان الى الموصى مادام حيا واذا مات فالبيان الى الورثة كذا في شرح الطحاوي \* ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قبل الورثة أعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشايخ رحمه الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالجزة وأما أصل الرواية فيخالفه فذكر في المبسوط اذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أنحس مثل سهام الورثة الآن يكون أقل من السدس فينثذ يعطى له السدس فعلى رواية الاصل جوز أبو حنيفة رحمه الله تعالى النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له

(١) قوله ولا كذلك الخ لان اللفظ في مخرجه لم يصح لان ماله لو كثر وأخرج له مال آخر تدخل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اه معصمه

(٢) قوله فالثلث بين الذين سمى لهم ما قدر أثلاثا ولا نسي لا آخر في هذه العبارة نظرا لانه لم يذ كر لفظ فلان أو لا الامر تين ولعل فيها سقطا فليراجع أصلها فانه لم يظهر لي وجهها والله أعلم اه معصمه

استيفاء حصته في الشرب حتى يؤدي ما أنفق لاجلها وآباء التسقي وجعلهم متبرعا به أخذ بعض المشايخ وقال الحلواني متبرع وفي العيون عند الإمام والثاني له المنع حتى يؤدي ما أنفق فيتأمل عند الفتوى واذا تصيب اغنياء النهر الخاص وأراد أن يحصنوه فابي البعض ان في ترك



التصنيف ضرر عام بان خيف غرق طريق المسلمين يجبر الا تبنى وان فيه ضرر وخالص لاعام لا يجبر الا بى قال الامام رحمه الله تعالى ليس على  
 اهل الشفة مؤنة الكرى لان المؤنة تلحق (١٠٨) المالك لان الحق بطريق الاباحة مع وجود المالك ولان حق العام لا يوجب

نفاذا التصرف فكذا لا يوجب  
 المؤنة والصحيح ان مؤنة الكرى  
 لا ترفع عنه وان جاوز فوهته جدوله  
 مالم يتجاوز أرضه عند الامام كما  
 ذكر في المنظومة وكذا الخلاف في  
 اصلاح حافتي النهر وأما الطريق  
 الخاص في سكة غير نافذة اذا احتج  
 الى اصلاحه فاصلاح اوله عليهم  
 اجماعا فاذا بلغودار رجل قيل انه  
 على الخلاف في النهر وقيل يرفع  
 اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له  
 الى ما وراء داره بوجه تالانه  
 لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج  
 الى تسهيل الماء اذ لولا لغسرت  
 أرضه حال كثرة الماء ومن حاوز  
 الكرى أرضه وأراد فتح رأس  
 النهر قال شيخ الاسلام على قوله  
 ذلك زال مؤنة الكرى عنه وقال  
 ليس له ذلك ولو كان نهرا عظيما  
 عليه قري يشربون منه فبلغوا  
 بالكبرى فوهته نهرا قرية قال في  
 النوادر يرفع عنهم مؤنة الكرى  
 اجماعا وعلى قياس النهر الخاص  
 ينسقى أن لا يرفع حتى يجاوز  
 أراضي قريتهم الكرى

(الرابع في الموان)

كل أرض لا يملكها أحد وانقطع  
 عنها الماء وارتفاق أهل المصر  
 والقريه كان مواتا قريبا من  
 العامر أم لا والثاني شرط بعدها  
 عن القرية والعاصي وصول  
 صوت جهوري الصوت اليه من  
 أقصى العمران وعن الثاني انه قدر  
 غلوة وجعل ما حصر عنه الغرات  
 مواتا وهو في العمران والاراضي  
 المملوكة اذا انقطع أهلها

أخس سهام الورثة الآن يزيد على الثلث فينشد له الثلث كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل  
 بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة الابن قصار كأن له ابنين فيكون  
 بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى له بالثلث الابتنى أو الاقليل أو الايسر  
 (١) أو بزهاء ألف أو بعامة هذه الألف أو بجعل هذه الألف أو معظم هذه الألف وذلك يخرج من  
 الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون له منه ما شاؤا لانه ليس فيه أكثر  
 من أن المستثنى مجهول وان جهالته توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا  
 في المبسوط \* وأراد بهذا التخيير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا من الزيادة على النصف  
 لا التخيير بين الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا  
 لا يخلو اما أن يوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو أوصى له بنصيب ابن لو كان  
 أو بمثل نصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت فانه لا تصح الوصية ولو  
 أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له ابن أو بنت فانه يجوز الوصية ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته  
 وله ابن أو بنت يجوز لان مثل الشيء غيره لا عينه فيموت ونصيب ابن ثم يزداد عليه مثله فيعطى الموصي  
 له وان كان أكثر من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثا أو أقل منه فانه يجوز من غير اجازة  
 نحو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصي له نصف المال ان أجاز الابن وان لم يجز  
 الابن فالوصية له الثلث وان كان له ابنتان فانه يكون للموصي له نصف المال ان أجازت الابنة وان لم تجز فله  
 أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصي له نصف المال ان أجازت الابنة وان لم تجز فله  
 الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فالوصية له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان  
 فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنته يعطى نصف المال ان أجازت الورثة ولو  
 أوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوي \* وقال محمد رحمه الله  
 تعالى رجل هلك وترك أما وابنا وأوصى لرجل بنصيب بنته لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهما  
 للموصي لخمس أسهم وللأم سهران وللابن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح القرينة أو لولا  
 الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرينة من ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فاذا  
 أوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على القرينة نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل  
 القرينة سهران ونصف قصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضييف فصار سبعة عشر وصار  
 الكل ضعف ذلك يعطى للموصي له أو لا خمسة لان وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون متقدمة  
 على الميراث بقي ثمة اثنا عشر تعطى الام السدس وذلك سهران بقي ثمة عشرة فظهر أنها أعطينا  
 الموصي له بنصيب بنته لو كانت نصف ما أعطينا الابن فاستقام التخرج (قال) ولو ترك امرأة وابنا  
 وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالقرينة من خمسة عشر للموصي لسبعة  
 أسهم وللمرأة سهم وللابن سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح القرينة أو لولا الوصية فتقول لولا  
 الوصية لكانت القرينة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابن سبعة أسهم فاذا أوصى بنصيب ابن  
 آخر لو كان يزداد على القرينة نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية  
 ههنا لان الوصية جعلت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا أوصى  
 بمثل نصيب ابنه كان الجواب كقولنا لان مثل الشيء غيره فهذا هو ما لو أوصى بنصيب ابن لو كان سواء

(١) قوله أو بزهاء ألف بضم الراء والمدأى قدر ألف اه معصية

واذا

كالقطة وقيل الموان كل أرض من أراضي السواد والجلال لا يملئها ماء الا تهازل وليس لاحد فيها ملك وأراضي  
 ما وراء النهر ونحوه لم يملأ في القسمة ويصرف الى أقصى ما لا يباع في الاسلام أو ورثته وان لم يعلم فينشد التصرف



الى الخاك والاحياء ان يكرّموا ويتقوا واحدهما ليس باخيه وكذا اذا حفر سقي الاراضى ولم يسق والحفر بمنزلة السكراب فان سقاها مع الحفر فاحياه عن الثاني رحمه الله تعالى الاحياء البناء أو الغرس أو السكراب أو (١٠٩) السقي وعن محمد رحمه الله تعالى السكراب

احياه وعن شمس الاثمة الاحياء أن يجعلها صالحة للزراعة بان كرمها أو ضرب عليها المسناة أو حفر بها ثم راو من حجر أرضا فهو أحق بها الى ثلاث سنين فإذا أحيها انسان قبل ثلاث سنين لا يملكها وله أن ينزعها منه ويعدله ملكها وليس له النزاع كذا قال عمر رضي الله عنه و به أخذ بعض مشايخنا وصورته أن يقصد احياه موات وليس معه آلات الاحياء فيضع حول الموضع الاحجار أو يحصد ما فيها من الشوك أو يحرقه أو ينسقي حشيشه أو يغرس حولها وكل هذا تحميم للاحياء ومن حجر على أرض شبه المنارة فهو احياه ذكره في المنتقى \* أحياه أرضا وأحاط بحوائطها الاربع الاحياء بعينه فطريقه من الرابع للقول الى الثاني ثم الثالث ثم تعين الرابع \* أحياه ولم يرها صالحة للزراعة فتركها فزرعها آخر فن قال بالاحياء ملك منفعتها لا عينها ليس له ذلك وعامة العلماء على أنه بالاحياء ملك رقبتهما فملك نزعها منه

(كتاب الاشربة)

الاعيان التي تخدمها الاشربة الغنبر طيبه ويابسه وهو الزبيب والتمر والحبوب والحنطة والشعير والدخن والفواكه نحو الاجاص والفرصاد والغايد والشهد والالبان ونحو ذلك ولا يحل شرب الخمر الا عند ضرورة العطش قدر ما يدفع عطشه وفي الغناوى المضطرب لو شرب قدر ما يرويه فسكر لاحد عليه لان السكر بيعاح ولو

واذا هلك الرجل وترك بنتا وأخا أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجاز أو وصيته فلموصى له ثلثا المال والثالث بين الاخ والبن بنت نصفان هذا اذا أجاز وان لم يجيز فالموصى له ثلث المال والثلاثان بين الاخ والبن بنت نصفان ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان والمثلية بحالها فالموصى له خمسة المال ان أجازا (قال) اذا هلك رجل وترك أخا وأختا أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجاز فالموصى له جميع المال ولا شيء للاخ والاخت ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال ان أجازا والنصف الاخر يقسم بين الاخ والاخت أثلاثا وان لم يجيز فالموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الاخ والاخت أثلاثا ولو ترك بنتا وأختا أو وصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالموصى له ثلث المال أجازا أو لم يجيز ولو وصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازا أو لم يجيزا (قال) وان هلك الرجل وترك ابنا أو ابنا أو وصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن لو كان فاجاز فالموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأخت خمسة وان لم يجيز فالموصى له الثلث والباقي بين الأب والابن أسداسا فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثيه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة والباقي وذلك ستة بين الأب والابن أسداسا وان أجاز أحدهما دون الاخر ذكر في الكتاب أنه ينظر الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالفرصة عند الاجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الاجازة الفرصة من تسعة للموصى له ثلاثة فتضرب إحدى الفرصتين في الاخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس ما بقى أحد عشر وللأخت خمسة ما بقى خمسة وخمسون وعند الاجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة وللأخت خمسة مضروبا في تسعة فيكون تسعة وأربعين فصار ثمانية بين الخاتين في حق الموصى له اثنا عشر سهمان من ذلك ثلث نصيب الأب وذلك من تسعة الى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين الى خمسة وخمسين فان أجاز أحدهما عمل اجازته في حقه لاني حق صاحبه فان كان المجيز هو الأب حول من نصيبه سهمان الى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وان كان المجيز هو الابن حول من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعون (قال) واذا هلك الرجل وترك ابنتين أو وصى لرجل بثلثهما أو وصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فاجاز الوصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا والحساب من تسعة فالموصى له بالثلث ثلاثة وربع ستين بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا لكل ابن سهمان والموصى له أيضا سهمان بمثل نصيب أحدهما وان لم يجيز يقسم الثلث بين الموصى له ما نصفان ولو أجاز الابن الوصية لصاحب الثلث دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كلو لم توجد الاجازة والموصى له بالنصيب ثلث ما بقى لصحة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذ ارفعنا السدس ينقسم الباقي منه أثلاثا وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة وربع خمسة عشر تقسم بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا لكل واحد خمسة وان أجاز أحد الابنتين الوصية لصاحب الثلث دون صاحب الثلث ولم يجز الابن الاخر الوصيتين أصلا فنقول لم يجز أن كان لصاحب الثلث ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب الثلث خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من الابنتين سهم فاذا أجازا أحدهما صحت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب

قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كالوشرب هذا القول حال الاختيار ولم يسكر \* شرب حديد الخمر لا يحد \* طرح فيه الخمر أو خلأ حتى صار خلأ يحل في ظاهر الرواية \* شرب من الخمر قدر ما يصل الى جوفه يحد ثمانية لوس أو أربعين لو عيدا \* خلأ الخمر بالماء ان قليلا



أو مساويا يحد اذا وصل الى جوفه وان غلب الماء الا أن يسكر الخمر لا يصير خلا عند الامام رجه الله تعالى حتى يذهب المرارة كلها وعندهما بتقليل الجوضة يحل لان قليل التغير لا يصير (١١٠) خرافكذا خلا هذا اذا تغير بنفسه ولو بعلاج يحل عندنا \* وفي شرح الشافى

المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللغير خمسة والذي لم يحز ستة كذا في المحيط \* واذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلاث ما بقى من الثلث لا تخو الفريضة من أحد وخمسين سهمها لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب الثلث ما بقى ثلاثة ولكل ابن ثمانية فخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتر يد على ذلك سهم لانه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل النقي غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لاجل وصيته بثلاث ما بقى من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي رفته بقى سبعة عشر فهو الثلث والثلاثان - عن ذلك فيكون جميع المال أحدا وخمسين وانما طرحنا هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلاثين ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهمها كما طرحنا في الابتداء يبقى ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فالموصى له بثلاث ما بقى ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون أربعة وعشرين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم وبربع ما بقى من الثلث لا تخو الفريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع ما بقى ثلاثة ولكل ابن أحد عشر وبيان على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتر يد عليه سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لكان الوصية بربع ما بقى فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهمها تبقى ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فتكون الجمله تسعة وستين وهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحد يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر يبقى اثنا عشر للموصى له بربع ما بقى ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا تخو بخمس ما بقى من الثلث فالفريضة من سبعة وثمانين لصاحب النصيب أربعة عشر وللا تخو ثلاثة ولكل ابن أربعة عشر فأما تخو رجه على طريق الكتاب أن تر يد على عدد البنين واحد الوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقى فيكون ثلاثين ثم تطرح ما ردت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلاثان ثمانية وخمسون فتكون جله المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحد يبقى أربعة عشر فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من الثلاث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصى له بخمس ما بقى خمس ذلك ثلاثة يبقى اثنا عشر يضمه الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلث ما بقى من الثلث بعد النصيب فالفريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخرج على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتر يد عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تر يد عليها سهمها مثل ما ردت أولا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلاثان ثمانية وثلاثون فالجمله سبعة وخمسون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تر يد عليه سهمها كما فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا رفعت من تسعة عشر بقى تسعة

صب الخلل في الخمر لو الغلبة للضمير أو انحل بعدما صار حامضاً لا يحل وعلى قول الشافى رجه الله تعالى ان الخمر غالباً كذلك وان الخلل غالباً في مجموع النوازل لا يحل من ساعته ما لم يحض زمان علم أنه صار خلاً بل الحنطة بالخمر يحسبها فاذا جفت وطعنت ان لم يجدها طعمها ورائحتها كل والا لله حل صب فيها خمر افقد أساه لانه حمل الخمر ولا يفسد الخلل لو غالباً التخلله من ساعته \* سقى شاة خمر ثم ذبحها من ساعته يحل بلا كراهة وبعد ساعة الى يوم يحل مع الكراهة ولا يسيق للذواب ولا يبل بها الطين ولا يحل النظر اليها على وجه التلهى \* ابتسل الخمر في وقع في الخلل يظهر كخمره وقعت فيها ثم فيه بخلاف ما اذا عجن بالخمر وخبر فانه نجس لان الخمر لا يزول بالخبر \* وشرب البخر للتداوى لا بأس به وان زال به عقله لا يحد خلافاً لمحمد رجه الله تعالى \* رقى في رمضان وادعى شبهة تسقط الحد عزز وحبس ولو أظفر به وادعى شبهة عزز ولا يحبس \* المسلم الذي يبيعه أو ياكل الربا بعزر والمخنت والناتحة والمغنية يعزرون ويحبسون حتى يتوبوا \* باع عصيراً ممن يتخذ خمره لا بكره قال في العيون اذا باعه من مجوسى \* شق المسلم رق خمر مثله لا يضمن الرق أيضاً وقال محمد رجه الله تعالى لا يضمن وان لكافر ضمنهما \* شرب الاشربة على خمسة أوجه حلال اجماعاً وهو كل شراب لم

بعض عليه ثلاثة أيام وهو حرام اجماعاً الخمر لعينها والسكر من كل شراب وحرام عندنا العنب اذا طبخ فاسترجع الى النصف وقد اشتد لا يجوز عند عامة فقهاء الامصار الا عند الريس فانه يجوز شربه دون السكر والاربع العصور التي جعل في الشمس حتى



ذهب ثلثاه ولم يطبخ ولكن صوب بالحردل ويجوز شربه عند علمائنا خلافا لبعض الناس وانما من يبيد الزبيب أو الثمر طبع أدنى طبخة ثم اشتد ويجوز شربه دون السكر على قول الامام والثاني وجهما الله لاستمرار الطعام (١١١) دون الله وقال محمد رحمه الله تعالى قليله

وكثيره حرام قالوا وبقول محمد رحمه الله تعالى نأخذ ومذهب محمد أنه حرام نجس كاهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ودواودا إذا كان شربه للهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا كاهو المعتاد في الزمان بين الامام يجتمعون على هذه المسكرات كاجتماعهم على الخمر وهذا في المطبوخ ولو غير مطبوخ أو عصير العنب قبل أن يطبخ إلى الثلثين يختلف أصحابنا رحمه الله تعالى في حرمة \* والاشربة من الشعير والذرة والتفاح والعسل اذا اشتد وهو مطبوخ أو لا يجوز شربه مادون السكر عند الامامين وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم قليله وكثيره قالوا به نأخذ وفي الجامع الصغير المطبوخ أدنى طبخة مادون الثلثين غلا وقف بالزبد لا يحل شربه بالاجماع الا عند المريسي رحمه الله تعالى ولا حذفيه بلا سكر ولا يكره مستحله والمصاب منه ولو زائدا على الدرهم يمنع وقيل لا ويجوز بيعه ويكره وعندهما لا يجوز ولبن المأكول حلال وكذا لبن الرمال عندهما وعند يكره شربها وشمس الأئمة قال انه مباح وعامة العلماء أنه يحرم لكن لو زال عقله منه لا يحل كما في البخوار تقع إلى رأسه حتى زال عقله يحرم ولا يحدوا كثر العلماء على نزيه (كتاب الاكراه)

أكراه على فعل لا يحل بوعيد التلف أو ذهاب عضو من أعضائه أو بوعيد ضرب يخاف على نفسه لا بضرب سوط أو سوطين لا يخشى

منه التلف إن أكثر رأيه إيقاع ما بوعده فأكراه وكذا الوعيد بالحبس الدائم أو القيد ولو قال لنجعلنك لم يسعه حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف ولو أكراه على شرب الخمر بما ذكرنا يحل شربه بالنص ولو امتنع بأنم اذا علم انكشف الحرمة عند الاكراه فان لم يعلم لم

فاسترجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك إلى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك إلى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين وأما امرأة وعصبة وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما بقي من الثلث فالفريضة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تخرج المسئلة أن تصح الفريضة الاولى بدون الوصية فتقول أصل الفريضة من ستة لابنتين الثلثان أربعة وللأم السدس سهم وللأمراة الثمن ثلاثة أرباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لكان الكسر باعثة بار نصيب المرأة الآن في معرفة (١) نصيب حكم المرأة لاجابة في ذلك فتجعل أصل الفريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب إحدى البنيتين وذلك سهمان لو وصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان أربعة وأربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين بقي ستة عشر وهو النصيب اذا دفعت ذلك من الثلث اثنان وعشرين بقي ستة للموصي له بثلث ما بقي ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضمها إلى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلثون لكل واحدة منهما تسعة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللأمراة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب إحدى البنيتين الاثني عشر من الثلث ما بقي من الثلث من النصيب فالفريضة من ستمائة وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة لخروج ميراث المرأة مستقيما ولا حاجة لنا إلى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الأصل الذي ذكرنا أن الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب إحدى البنيتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الأصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنان وخمسين فيكون جله المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل واذا دفعت من الثلث يبقى ستة تسترجع بالاستثناء مثل ثلث ما بقي وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها إلى ثلثي المال اثنان وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة لابنتين الثلثان أربعة وعشرون لكل واحدة منهما عشر ومن مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللأمراة الثمن الا أنه ليس للبنيتين ثمن صحيح فلهذا ضرب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستمائة وأربعة وعشرين ونخرج المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وثلث ما بقي من الثلث فالفريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخرج على طريق الكتاب أن تصح الفريضة ههنا من أربعة وعشرين لانه أوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين لابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللأمراة الثمن وهو ثلاثة والباقي وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لو وصيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لو وصيته بثلث

١ (قوله نصيب حكم المرأة الخ) في هذا التعبير نظر اه



يوأخذ به \* أمراء يقتل رجل ولم يقتل ان لم يقتل لاقتلنك ولكن يعلم انه ان لم يقتله وقع ما به مذمه كان مكرها \* كره على الاسلام فاسلم فصح ولو  
 اراد ينجس ولا يقتل استعسانا \* كره ( ١١٢ ) على الف فاقرب خمس مائة بطل الاقرار ولو على ألف فاقرب بالفين جاز ولو على الدراهم

فاقر بالدنانير وعلى جنس آخر صح  
 اقراره ولو أقر للمكره والغائب  
 فالأقرار كله باطل عند الامام  
 والثاني صدقه الغائب في الشركة  
 أم كذبه وقال محمدان صدقه الغائب  
 في الشركة فكذلك وان كذبه  
 فالأقرار جائز في حق الغائب وان  
 هدده بضرب سوط فاقرب هذا ليس  
 باكره \* كره على الهبة فوجب  
 وسلم طائعا لا يكون ملكا  
 للموهوب له والا كراه على الهبة  
 اكره على التسليم بخلاف البيع  
 فان الاكره على البيع لا يكون  
 اكره على التسليم \* كره على  
 الهبة من زيد فوجب لزيد وعمر  
 جاز في حصته عمر ولا زيد \* كره  
 على البيع بالف فباعه باقل  
 لا يجوز في الاستعسان \* كره على  
 البيع ولم يسم المشتري فباعه من  
 انسان لا يجوز \* طالبوه بجمال  
 باطل وأكره على أدائه فباع  
 جاريته بلا كراه على البيع جاز  
 البيع لانه غير متعين لادائه وهذا  
 عادة الظلة اذا صار وار جلا أن  
 يهكموا بالمال ولا يذكر وبيع  
 منى من ماله \* والحيلة له فيه أن  
 يقول من أين أعطى ولا مال لي فاذا  
 قال الظالم بيع جاريته ففقد صار  
 مكرها على بيع الجارية فلا ينفذ  
 بيعها \* كره على بيعه بالف درهم  
 فباع بدنانير تعدل ألف درهم  
 لا يجوز في الاستعسان والقياس  
 أن يجوز \* كره على الابرأع  
 الحقوق أو الكفالة بالنفس أو  
 تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان  
 باطلا \* ضرب بها حتى أقرت باستيفاء

ما يبقى فيكون أحدا وثمانين ثم تطرح مازدت وهو ثلاثة تبقى ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان  
 ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جولة المال مائتين وأربعة وثلاثون ومعرفة النصيب أن  
 تأخذ النصيب وهو ثلاثة وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح  
 ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين يبقى أربعة  
 وخمسون للموصي له بثلث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية وعشرين يبقى ستة وثلاثون تضربها في ثلثي المال مائة  
 وستة وخمسون فتكون جولة مائة واثنين وتسعين للمرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون ومثل  
 ما أعطينا الموصي له بنصيبها وقسمه الباقي بين الورثة معلوم كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فأوصى  
 لأحدهم بكمال الربع بنصيبه وبثلث ما يبقى من الثلث لآخر فأجاز وأقال فرمته من اثني عشر  
 النصيب اثنان وتكمل له الربع واحد وثلاث ما يبقى من الثلث واحد وتخرج المسئلة على طريق  
 الكتاب أن تقول ان المال لولا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل واحد منهم سهم فاذا أوصى  
 لأحدهم بكمال الربع بنصيبه فهذه وصية منه للورث ولا تصح الا بإجازة الورثة فاذا أجاز وأقال السبيل  
 أن تطرح نصيب الابن الموصي له وهو سهم ثمانية ثم ترفع ذلك في ثلاثة لوصيته بثلث ما يبقى من  
 الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة النصيب أن تأخذ  
 النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحد يبقى اثنان فهو النصيب فاذا  
 رفعت الى الابن الموصي له كمال الربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان يبقى  
 واحد فعرفنا أن وصيته بتكملة الربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة يبقى ثلاثة  
 للموصي له بثلث ما يبقى ثلث ذلك وهو سهم يفي سهمان تضربهما في ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة  
 بين خمسة بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاذا ضم لابن الموصي له هذين السهمين الى السهم  
 الذي أخذته بالوصية حصل له ثلاثة وذلك كمال الربع المال بنصيبه كذا في المبسوط \* ولو أوصى  
 لرجل بثلث نصيب ابنه الانصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الانصيب ابن آخر لو كان  
 أو الامثل نصيب ابن آخر لو كان وترك ابنا فلاموصى له ثلث المال وللابن الثلثان لانك تجعل المال  
 سهمان لابن واحد وتزيد عليه سهم الاجل الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين  
 لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيب سهمين صار نصيب الموصي له سهمين ضرورة أنه  
 مثله فبان أن نصيب ابن آخر سهم لو كان فتطرح هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر فيبقى المال  
 ثلاثة أسهم للموصي له سهمان وللابن سهم ثم تسترجع بالاستثناء من نصيب الموصي له نصيب ابن  
 آخر وذلك سهم فيبقى للموصي له سهم من ثلاثة أسهم وللابن سهمان ولو أوصى بثلث نصيبه الانصيب  
 ابن ثالث لو كان والمسئلة بحالها فالوصي له خمسة المال ان أجازت الورثة والا فله الثلث وبما به  
 أنك تجعل المال سهمان لابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهمين ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة  
 لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصي له ثلاثة أسهم لانه مثله ثم تطرح من نصيب  
 الابن سهمين فيبقى المال خمسة ثم تسترد من نصيب الموصي له ثلاثة أسهم وتضربه الى ما في يد الابن فيبقى في  
 يده سهمان وهو خمس المال وللابن ثلاثة أسهم ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بثلث نصيب ابنه  
 الانصيب أحدهم أو الامثل نصيب أحدهم فالوصي له خمسة وللبنين ثلاثة أسهم لان البنين ثلاثة  
 وتزيد عليها ثلاثة لانه أوصى بثلث نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصي له ثلاثة أسهم ثم  
 اطرح نصيب أحدهم وهو سهم فصار المال خمسة أسهم للموصي له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استثن

مهرها جاز عنده لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان \* وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيحقق  
 منه الاكره ولم يدكر الخلاف \* وسوق اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني رحمه الله تعالى ان هددها بما يحصل منه القتل فأكراه



كالمسيح ونحوه وان بغيره فاقراوها جاز وعنده محمد رحمه الله تعالى اذا جعلها في موضع لا يتصور ان تمتنع منه فمخرجه السلطان أما اذا هددوها  
بوجده فاقراوها باطل والفتوى في تحقق الاكراه من غير السلطان على قولهما (١١٣) \* الزوج أكرهها على الخلع وقمع الطلاق

ولا يسقط المهر ولو أكرهت على أن قبلت من الزوج تطليقة بألف فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي والمشتري مكرها في يد المشتري بمالك أمانة ولا يضمن ان من غير تعدد الضرر اذا كان بما يخاف منه التلف على النفس أو العضو فأكراه ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى فيه بشيء بل فوضه الى رأي المكره وقدره بعض علمائنا بإدنى الحد أربعين فان أكره على تناول الميتة بأربعين فأكراه وباقل لا والاصح ما قاله محمد رحمه الله تعالى لا اختلاف الناس فيه وبسوط أو سوطين لا الآن يكون على المذاكير والعين ويحكي عن جلاد مصر أنه يقتل الانسان بضربة بسوطه الذي علق عليه الكعب \* الاكراه بالحبس المؤبد والقيد المؤبد لا يوجب الاكراه اذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم الافضاء الى تلف نفس أو مال وانما يوجبان غما والتناول المحرم لازالة السم لا يحل ومن المشايخ من قال لوذا تنعم يقع في قلبه انه بالحبس المذكور أو بالحبس في بيت مظلم يخاف عليه التلف غما وعلى عضو ومن أعضائه أو عينيه بظلمة المكان يحل ومحمد رحمه الله تعالى لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو المكث المجرد اكرها أما الحبس الذي أحدثوه اليوم فهو اكره لانه تعذيب لا حبس بمجرد \* والا كراه على الهبة اكره على التسليم اذا كان المكره وقت التسليم حاضرا فاذا لم يكن حاضرا لا يكون اكرها على التسليم قياسا

من نصيب الموصي له سهمان فصار للورثة ثلاثة أسهم وللوصي له خمس وان ترك ابنتين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما الا نصيب ابن ثالث أو الامثل نصيب ابن ثالث فللموصي له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لانك تأخذ نصيب الابنتين وتزيد عليه سهمان فصار المال ثلاثة أسهم سهم للموصي له وسهمان للابنتين ثم اقسم نصيب الابنتين ثلاثة لتبين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تستقيم فاضرب الاثنين في ثلاثة فصار ستة واضرب نصيب الموصي له وهو واحد أيضا في ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان من ستة فبقي المال سبعة للموصي له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع من الموصي له سهمين نصيب ابن ثالث فصار للابنتين ستة وللوصي له سهم ولوترك ابنا وأوصى لرجل يمثل نصيب ابنه الامثل نصيب ابنه صحت الوصية وبطل الاستثناء واذا صحت الوصية فللموصي له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان أجاز الوارث وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا وأوصى لرجل بنصف ماله الامثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح الاستثناء وان أوصى لرجل يمثل نصيب ابنه الا نصف ماله وترك ابنا واحدا صحا وللوصي له ربع المال لان المال سهمان اذا الابن واحد فزد عليه سهم الاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجتنا الى معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعط للموصي له ثلاثة لانها استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وان ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله الا نصيب أحد البنين للموصي له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وان ترك ابنتين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما الا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الاولى فللأول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنتين ستة لانك تأخذ مخرج الوصية الاولى سهمين لابنتين ثم تزيد عليه سهمان للموصي له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنتين في ثلاثة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصي له ثلاثة فتطرح من نصيب الابنتين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار سهمان أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف القرينة الاولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وان قال الا نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فللأول أربعة من أحد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لانك تأخذ ما أخذ الوصية الاولى وذلك سهمان لابنتين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنتين في أربعة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصي له أربعة فتطرحنا من نصيب الابنتين نصيب ابن رابع وذلك اثنان لم يكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية ضعف القرينة الاولى فصارت عشرين ثم ردوا واحد فصار أحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وان قال الا نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فللأول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لانك تضرب نصيب الابنتين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة وتطرح من نصيب الابنتين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال الى ثلاثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف القرينة الاولى فصار ستة وعشرين فردوا واحد فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف



المكره بخلاف سائر المبيعات والهباء الفاسدة وان لا يحتمل النقض بغير المكره فبقيت يوم التيسير الى المشتري وان شاء ضمن المشتري والموهوب له ان شاء ضمنه يوم قبضه أو يوم (١١٤) أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقض لانه أضاف به حق الاسترداد بخلاف المشتري

عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا الانصيب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وان ترك ابنا وأوصى لرجل يمثل نصيب ابنه الانصيب ابن آخر والاثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لانه بعد الوصية الاولى لا يبق من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بمثل ثلث ما يبق وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وان ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما الانصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الاولى أو الاثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الحاصلة صحا وكذا لو قال بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو في مجلس آخر له ثلث مالي وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية \* ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقى ثلثه وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله فله كل ما يبق ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له الاثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له كل هذا العبد ولو أوصى بثلاث نياجه وهلك ثلثها وبقى ثلثها وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله لم يستحق الاثلث ما يبق من الثياب قالوا هـ اذا كانت الثياب من أجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المسكيل والموزون بمنزلة الدور المختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين فان خرجت الألف من ثلث العين دفع الى الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكما خرج شيء من الدين أخذنا ما بقي يستوفي الألف كذا في الهداية \* ومن أوصى بثلث ماله لزيد وبكر وبكر ميت وهو يعلم أولا علم أول زيد وبكر ان كان حيا وهو ميت أولا ولم يكن في هذا البيت وليس فيه أحد أو له ولعقبه أو له ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصى أو له ولفقراء ولده أولن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فلز يد كاه في هذه الصور لان المعدوم أو الميت لا يصلح مستحقا فلم تثبت المزاject زيد وصار كذا وأوصى لزيد وجدار وكذا العقب لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت أو زيد وبكر ان مات وهو حي أو فقير فمات وهو ميت أو غني أو له ولي بكران كان في البيت ولم يكن فيه أو له ولولد بكر فحدث له أو كان في بيت فحدث غيره أو له ولولد فلان ان افتقر واقله يفتقر واحتي مات الموصى أو له ولوارثه أو لابني زيد وله ابن واحد ففي هذه الصور له نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بني زيد وبكر وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبني الآخر كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلث ماله لزيد ولعمرو وقال بين زيد وعمرو ثم مات الموصى ثم مات أحدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصى له الميت وكذلك ان مات أحدهما بعد موت الموصى قبل القبول ثم قبل الحي بملك كان الموصى به ولومات أحدهما قبل موت الموصى رجع نصيبه الى الموصى كذا في محيطة السرخسي \* ولو قال ثلث مالي لفلان ولمن افتقر من ولد عبد الله مات الموصى وولد عبد الله كلهم أغنياء فافلان جميع الثلث ولو افتقر بعض ولده ثم مات الموصى فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد رؤسهم ولو أن ولد عبد الله لم يوافقرا منذ ولدوا حتى مات الموصى فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون لهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان ولومات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولده أو ولادوا مستغنا ثم افتقر واقتدر قبل موت الموصى قسم الثلث بينهم وبين فلان على

شراء فاسد حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه \* أكره على نسكاها بأزيد من مهر المثل بطلت الزيادة وجاز النكاح وأوجب الطهاوي الزيادة وقال يرجع بها على المكره \* أكره على أكل طعام نفسه أن جائعا لا يرجع على المكره وان شبعان يرجع على المكره فان قلت يشكل بما اذا أكل طعام الغير مكرها جائعا حيث يضمن وان حصل النفع للمكره ثلث المكره هنا أكل طعام المكره لا طعام الغير لان الاكراه على الاكل اكراه على القبض لعدم اكراه الاكل بلا قبض ويحب قبض المكره صار قبضه منقول الى المكره فصار كانه قبضه وقال له كل لا يضمن ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا ههنا وفي طعام نفسه لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل الاكل لان ضمان العصب يجب بازالة اليد ولا يتصور الازالة مادام في يده أو فقه فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل الاكل ليصير الطعام ملكا له قبل أكله واذا لم يوجد سبب الضمان قبل الاكل في طعام المكره صار كذا طعام نفسه لا طعام المكره الا انه اذا كان شبعان لم يحصل له منفعة فقد أكرهه على انفاق ماله من أكره على انفاق ماله وأنفقه ضمن المكره \* أكره على الكفر ثم قالت زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال كان قاضي مطمئنا بالاعمال ولم تحرم بالقول له لانكاره سبب الفرقه اذا التكام بلا اعتقاد كقوله



الصدق والكذب والاكراه بريح الكذب فاذا أقر بعقوبته مكرها لا يعتق \* فان قلت فهل جعل انشاء مجازا لا ينفو كما جعل الامام  
رحمه الله تعالى قوله لعبدته وهو أكبر سنامنه هذا وابني انشاء للعمرمة مجازا مع (١١٥) أن العتق فيما مضى سبب لثبوته في الحال قلت

الكرخي رحمه الله تعالى قال في  
مسئلة الاقرار قياسا على مسئلة  
النسب وقال يعتق في الحال  
والمشايخ رحمه الله تعالى فرؤوا  
بينهما وقالوا في مسئلة الاقرار  
لا يعتق أصلا وهو الاصح \* أكره  
على تركيل انسان بطلاق امرأته  
أو جعل أمرها بيدها أو بيد رجل  
ففعل مكرها وطلقها المعوض اليه  
يقع \* أكره على أن يكتب على  
قرطاس امرأته طالق أو أمرها  
بيدها لم يصح الا اذا نوى \* أكره  
بعثاق أو نذرا أو حذوا وقطع أو نسب  
فأقروا لا يلزمه شيء \* وفي المحيط من  
المشايخ من قال بحصة اقراره  
بالسرقه مكرها وعن حسن بن  
زيد رحمه الله تعالى أنه يحصل ضرب  
السارق حتى يقر وقال عالم بقطع  
الهمم ظهرا والعظم \* أكره على  
الرجعة صح النكاح وكذا  
الاكراه على النذر والعين صح ولا  
رجوع فيهما وكذا الايلاء  
والظهار \* أكره بوعيد تلف على  
أن يأخذ مال فلان ويدفعه اليه  
برخي أن يكون في سعة لان مال  
العير يباح عند الخصمة وانما علقه  
بالرحمة لعدم قيام العذر بالقطع  
فان المكره على أخذ مال الغير لو  
صبر حتى قتل فهو مأجور لان الظلم  
لا يباح وأخذ مال الغير ظلم هذا اذا  
كان المكره حاضرا فان غابا وقت  
الاخذ ان كان معه رسوله وخاف  
المكره من الرسول مثل ما يخاف من  
رسوله له أن يأخذ وان لم يكن عنده  
رسول أو كان لكن لا يخاف منه  
ليس له الاخذ اذا ذكره رائيل

عند رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لفلان ولولاء عبد الله فمات ولولاء غيره قبل موت  
الموصي فالثلث بين فلان وبين ولوء عبد الله ولوقال ثلث مالي لفلان ولولاء عبد الله هؤلاء ان افتقروا  
فلم يفتقروا حتى مات الموصي كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط  
\* امرأة ماتت عن زوج وأوصت بنصف مالها لاجنبي جاز وللزوج الثلث والموصي له النصف يبقى  
سدس لبيت المال لان وصية الاجنبي بقدر الثلث مقدمة على الارث فيبقى ثلثا لبيت المال وللزوج  
نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق ليراث فنقد فيه باقي الوصية وذلك السدس  
فوصل الى الموصي له نصف المال وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك  
لومات الرجل عن امرأته وأوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمسة أسداسه  
للموصي لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي  
للموصي لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا أوصى  
بثلث المال لبني فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصي كان  
الثلث للذين حدثوا من بنيته هذا اذا كان أوصى لبني فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية وأما اذا  
كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم بأسمائهم أحدوز يدوكر ولم يشر اليهم بان لم يقل هؤلاء  
فالوصية لبنيته الموجودين يوم موت الموصي حتى لومات هؤلاء الموجودون بعد الوصية وحدث له  
بنون بعد ذلك وبقوا أحياء الى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال وان سماهم بأسمائهم وأشار  
اليهم فالوصية لهم حتى لوماتوا بطلت الوصية واذا سماهم وأشار اليهم فالوصي لهم عين فتعتبر حصة  
الايجاب يوم الوصية كذا في المحيط \* ولوقال ثلث مالي لعبد الله وزيد وعمر وعمر ومئة مائة  
والثلث كله مائة فهي لعمر ووان كان الثلث مائة وخمسين فلعمر ومئة ومائة مائة مائة  
نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له  
ثلث ما علكه عند الموت سواء اكنسبه بعد الوصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوعا معينا  
وأما اذا أوصى بعين أو بنوع من ماله كتلت غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب  
غنما أخرى أو عينا أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية واستفادها ثم  
مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم  
يضعها الى مالي ولا غنم له قبل لا يصح وقيل يصح ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا  
يجرح كل نوع من أنواع المال كالبحر والبعير ونحوهما كذا في التبيين \* ومن أوصى اليه بأن  
يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستهلكه وأراد الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة  
والغاصب مقر به أخرته كذا في محيط السرخسي \* ولوقال أوصيت لك بشاة من مالي فانه لا يتعلق  
الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في يوم الموت ثم اذا  
صحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة فتكون في ماله يوم الموت اذا مات الموصي بعد  
ذلك وترك ما لان كان في ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاؤوا دفعوا الشاة اليه وان شاؤوا دفعوا قيمة  
الشاة ثم لم يذكروا في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الا خمس أو الوسط أو الاعلى أو قيمة أي شاة يؤدي  
روي الحسن بن زياد عن أصحابنا رحمه الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاؤوا أعطوا شاة وسطا وان  
شاؤوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا في المحيط \* رجل قال يردوني الاشقر وصية لفلان فهذا على ما علك  
لا على ما يستعيد وكذا في قوله عبد الله الاعشى أو السندي أو الحبشي لفلان ولوقال عبيدي لفلان

حقيقة لكنه يخاف عوده وبه لا يتحقق الاكراه \* أكره ما لجس على ابداع ماله عندها الرجل وأكره المودع أيضا على قبوله فضاع على  
المكره والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالوهب الربح وألقت في بحره فاحذره ليرده فضاع في يده لا يضمن \* أكره على أحواف ثوبه بوعيد تلف أو



طرحه في الماء فالضمان على المكره لان المكره يصلح آله الصبي ومحتل العقل يجوز كراهه كالبالغ العاقل \* نفس الامر من السلطان  
بلا تهديد اكراه وقالان كان المأمور (116) يعلم أنه لو لم يفعل بما قاله السلطان كان أمره بالفعل لها كراهها \* قال لاقتلتك أو

لاقطعن يدها الرجل وقال الرجل  
أذنت لك في القطع فاقطعه وهو  
غير مكره لا يسع للمكره أن يقطع  
لان هذا ظلم وليس المقصود  
بالفعل أن يبذل فيه شرعاً لانه بذل  
طرفه يدفع الهدى عن الغير وهذا  
لا يجوز كما لو رأى مضطراً فاراد  
أن يقطع يده ويعطيه لتناوله  
لا يحل له ذلك ومع ذلك لو قطعها في  
المسئلة الاولى لاشئ عليه ولا على  
المكره لان القاطع لو لم يكن مكرها  
وقال لانسان اقطع فقطع لاشئ  
عليه فالمكره أولى لان البذل عامل  
في اسقاط الضمان وان كان  
صاحب اليد مكرها أيضاً منه أو من  
غيره على الاذن في القطع  
فالقصاص على المكره لان سبب  
الاجزاء يلغو باذنه وفعل القطع  
منسوب الى المكره لانه يصلح آله  
وذ كذا القاضي اقطع يده ذوا ولا  
لاقتلتك لانه قطع والقصاص على  
المكره عندهما ولا رواية عن  
الثاني رحمه الله \* أكره على  
قتل مورثه ففعل لا يحرم وله أن  
يقتل المكره قصاصاً عندهما  
\* أكره على شراء ذارجه أو من  
حلف بعقده وقيمه ألف على أن  
يشترى بعشرة آلاف فاشترى عشق  
ولزمه الالف لا عشرة آلاف لان  
الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا  
يرجع بشئ على المكره لانه دخل  
في ملكه بدل ما خرج عنه كذا لو قال  
ان تزوجت امرأة فتزوج مكرها  
لا يرجع على المكره بنصف  
الصداق وكذا لو أكره على أن يقول  
كل مملوك أملكه فكذلك عبداً

أو برادني لفلان ولم يصفه الى شئ ولم يسمهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت  
رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي  
للمساكين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في فتاوى  
فاضلخات \* ومن أوصى بثلاث ماله لأمهات أولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين فلهن ثلاثة  
من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلاث لفلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولو أوصى بثلاث للمساكين له صرفه الى  
مسكين واحد عنده ما وعنده لا يصرف الا الى مسكينين ومن أوصى بثلاث لرجل فقال لا خير  
أشركتكم وأدخلتكم معي فالثلاث لهما وان أوصى بجاه لرجل ولا خير بمائة ثم قال لا خير أشركتكم  
معهما فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل باربعمائة ولا خير بمائتين ثم قال لا خير أشركتكم معهما  
نصف مال الكل ومن حضره الموت فقال لورثته لفلان على دين فصدقوه فيما قال ثم مات فانه يصدق الى  
الثلث أي اذا ادعى الدين أكثر من الثلث وكذا في الورثة وهذا استحسان فان أوصى بوصايا مع ذلك  
عزل الثلث لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة كذا في الكافي \* واذا عزل يقال لأصحاب الوصايا  
صدقوه فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم فاذا أقر كل فريق بشئ طهر أن في التركة ديناً  
شأننا في النصيبين فيؤخذ لأصحاب الثلث ما أقروا والورثة بثلثي ما أقروا وينفذ أقر كل فريق  
في قدر حقه وعلى كل فريق منهما اليمين على العلم ان ادعى المقر زيادة على ذلك كذا في الهداية  
\* اذا أوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث وعلى هذا اذا  
أوصى للقاتل وللاجنبي وهذا بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه والاجنبي حيث لا يصح للاجنبي  
أيضا كذا في التبيين \* قال الامام الترمذي رحمه الله تعالى هذا ما ذكره حكم البطلان في الاقرار  
فما اذا تصادقا فاما اذا أنكر الاجنبي شركة الوارث أو الوارث أنكر شركة الاجنبي فلا قرار باطل  
أيضاً وقال محمد رحمه الله تعالى يصح في حصص الاجنبي كذا في النهاية \* ولو أوصى له بداية أو شوب  
فان للورثة أن يعطوه أي دابة أو أي ثوب شاؤا كذا في المحيط \* من كان له ثلاثة أبواب جدد وسط  
وردي فواوصى بكل واحد لرجل فضاع ثوب ولا يدري أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة  
ومعنى يجحدونهم أن يقول الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقك (1) قد هلك فكان  
المستحق مجهولاً وجهالته تمنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل الآن بسلم الورثة الثوبين  
الباقين فان سلوا زال المانع وهو الجحد فيكون لأصحاب الجدد ثلثا الثوب الاجود ولصاحب  
الوسط ثلث الجدد وثلث الادون وأصحاب الردي ثلثا الثوب الادون كذا في خزائن المفتين \* اذا  
كانت الباري مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ما يبيت بعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع البيت  
في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تعالى نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فالوصى له مثل ذراع البيت وهذا عند أبي حنيفة  
(1) قوله قد هلك أي يحتمل أن الهالك هو حقك في التعبير مسامحة والافهالك حق كل انما  
يتصور فيما لو ضاعت الثلاثة والافهالك كذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من أن المراد  
بجحد الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من يطل حقه ومن بقى فلا نسلم اليكم شيئاً اه  
نقله رحمه

عتق ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان ورثت عبداً في هذه الصورة يرجع بقيمة في الاستحسان وابن  
\* أكره على التعليق أو أكره على أن يقول لعبده ان شئت فأنش حرقه قال لم يوجب الشرط أو شاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكره



بقية العبد \* أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وهو فعل لا بد له منه كالصلاة أو الطلاق رجع على المكره إذا حصل العتق بقيمة العبد (كتاب المأذون) يجوز أن يأذن بحرية أو أمته بالعين أو بلا عين إذا (١١٧) عمل البيع والشراء والتجارة ولو أذن

أن يعمل في الحياطة أو يسقي الماء على الحار فاذن والاذن في الاجارة اذن في التجارة وهذا إذا أذن في الاجارة المكسرة بأن قال آجر نفسك من الجمالين أو البقالين أما إذا قال آجر من فلان لا يكون اذنا وكذا في الشراء أن قال اشتر من فلان ثوبا بالباسه أو اشتر ثوبا ليلسه أو قال اشتر طعاما ليأكله أو اشتر لحما بدرهم أو ثوبا بالعباث فهذا استخدام لا اذن ولو قال اشتر ثوبا لتيبعه فهو اذن وإن رآه يشتري ويبيع فسكت فاذن الآن بنهاه ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذنه بالنطق وإن أذنه يوما أو شهرا أو سنة فهو اذن أبدا والاذن في نوع أو مكان أو زمان اذن في الأنواع والأماكن والأزمان كلها بخلاف التوكيل واذن القاضي لانهما يقبلان التوثيق والتخصيص \* أذن لعبده في بيع متاع الغير لا يكون مأذونا \* اذن القاضي لصغير في التجارة وأباه أبوه يصير مأذونا \* رأى القاضي عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون مأذونا فالاذن الخاص أن يقول أذنت لك ولا بشهر والعام أن يأذن له بين أهل السوق وأكثرهم وأجر العام يعمل فيهما والخاص يعمل في الخاص لا غير وانما يصح الجرا إذا علم ذلك العبد ولو لم يعلم لا فلو أخبره عدل وصدقه جبر وإن لم يصدق فكذا قال الإمام الثاني رحمه الله لا اذن ولا جبر بلا علم \* قال يابوعبدي فاني أذنت له والعبد لا يعلم بذلك قبل فيه

وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى مثل ذرع نصف البيت وإذا أوصى رجل لرجل ألف درهم بعينها من مال غيره فأجاز صاحب المال بعدم موت الموصي ودفعه إليه جاز وله الامتناع من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فأجازتها الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين \* إذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أن أباه أوصى بالثلث لا خرافة يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقر له الوارث قال ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لا بل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شيء للاسخر قال ولو أقر اقرارا متصلا فقال أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جمعنا الثلث بينهما نصفين قالوا إذا أقر أنه أوصى به لفلان ودفعه إليه ثم قال لا بل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله إلى الثاني ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه إلى الاول بقضاء قاض لم يضمن للثاني ولو أقر لرجل بوصية ألف بعينها وهو الثلث ثم أقر لا سخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع إلى القاضي فإنه ينعذ الالف للاول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قالوا إذا شهد واران أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفع ذلك إليه ثم شهدا أنه إنما كان أوصى به لا سخر وقالوا خطأ فاتهما لا يصدقان على الاول وهما ضامنان للثلث يدفعانه إلى الاسخر ولو لم يصدقوا دفعا شيئا آخر تشهدا ثم ماللا سخر وأبطلت وصية الاول قالوا إذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذ كل انسان ألفا ثم أقرأ أحدهم أن أباه أوصى بالثلث إلى فلان وبجد الاسخر أن ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استقساما وكذلك لو كانا اثنين والمال ألفان والمسئلة بحالها فانه يعطيه ثلث ما في يده استقساما ولو كان المال ألفا عينا أو الفادينا على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الالف ثلثها وكان للمقر ثلثها قالوا تركا اثنين وعشرين درهما فاقسمها نصفين ثم غلب أحدهما فأقام رجل البيعة على الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف ما في يده لانه أثبت بالبيعة أن حقهما في التركة على السواء فأخذ بالقياس ههنا بخلاف مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له ثبت في حق الحاضر والغائب حتى إذا رجع الغائب كان لهما أن يرجعا عليه بما أخذ زياذ على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدوم بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط \* الزيادة الحادثة من الموصي به كالولد والغلة والكسب والارث بعدم موت الموصي قبل قبول الموصي له الوصية تصير موصى بها حتى نعتب من الثلث أما إذا أحدثت الزيادة بعد قبول الموصي له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وذكر القدرory أنه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصي لمن جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال شيخنا تصير موصى بها حتى يعتبر بنحو وجهها من الثلث كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى لرجل بأمة فولدت بعدموت الموصي ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلثها فلهما للموصي له وإن لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته أو لأم ثم من الولد وعندهما تنفذ منهما على السواء وصورته رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولها يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فله الموصي له الأمة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلث الأمة وثلث الولد هذا إذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصي له وإن ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدرory أنه لا يصير موصى به ولا يعتبر بنحو وجه من الثلث وكان للموصي لمن جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة وشيخنا قالوا يصير موصى به

روايتان \* لازم على المأذون دين وطلب غراماؤه البيع للقاضي يبيعه لهم وإن في يده كسب يباع كسبه فان فضل عن الثمن فالعولي وإن فضل الدين لا يطالب به العولي ولكن يباع العبدان الذين سالاوان بعضه مؤجلا يعطى الحال ويمدك المؤجل هذا إذا باعه القاضي فان باعه المولى



بلاذن الغرماء فلهم الفسخ الا اذا وصل الثمن وبه وفاء بالدين أو قضى المولى دينه أو أبرأ العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين مؤجلا ليس لهم حق الفسخ وهذا اذا كان (١١٨) العبد قائما فان هالك بطل حق الفسخ ولهم الخيار ان شاؤوا ضمنوا المولى فيجوز العقد حتى ولو كان للمشتري ان

يرد بالعيب على المولى والمولى يرجع على العرماء وان شاؤوا ضمنوا المشتري القيمة فاذا ضمنوه بنفسه العقد ويسترد الثمن ولو أعتق عبده الذي عليه الدين كان عرماه ان يضمنوه الاقل من قيمته ومن الدين والعنق جائز بخلاف الجاني اذا أعتقه مولاه ويعلم بالجناية حيث يصير مختارا للفداء والالزمت القيمة لا غير وفي مسألة الدين ان اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء للعبد ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء للمولى (نوع آخر)

ليس للمأذون والمكاتب اقراض وليس للمأذون الكفالة بالنفس والمال بلاذن المولى وباذن المولى لا يجوز الا أن يكون عليه دين والمكاتب لا يجوز كفالته وان أذن له مولاه فان كفل لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ بعد العتق ان كان بالغاً وقت الكفالة وللمأذون أن يطعم ويتصدق بالتزهر وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قبل لا يملك وقيل يملك من فلس الى دنانير وقال النسيب يملك بحجة أو بدائق أو نحو ذلك فلا بأس بإجابة دعوة العبد للتاجر وأجرة ثوبه ودايته ويكره كسوته الثوب وهدية الدراهم والدنانير ولو باع عبداً ثم حط من ثمنه ان الخط لعيب جاز ان مثل ما يحط التجار وان أكثر ان فاحشا فعلى الخلاف كالبيع بثمن قبل من الوكيل وان حط بغير عيب فلا كالبراء اجماعا وفي

يعتبر خروج من الثلث كالأول ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الموت لانه لم يدخل تحت الوصية قصد اوسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي \* وجعل له أمة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غير هاتين الوصيتين بهما الرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصي له فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصي له فلم يجز البيع سلم للمشتري ثلثا الجارية وثلثا الولد والموصي له ثلث الجارية وتسع الولد وردت سنان في الورثة ولو كانت ازدادت في بدنها فصارت قيمتها ستمائة فثلثاها سنانا للمشتري وثلثها للورثة ولو أن الجارية نعت حتى صارت تساوي مائة أخذ الموصي له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة وتسع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

(الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته واقراره بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به)

واذ مات عن ثلاثة آلاف وابن وأوصى بألفين منها لرجل فاجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فلا موصي له ألف بلا اجازة وثلث الألفين أيضا وذلك ثلث مال الابن ولو أوصى الابن مع الاجازة لوصية أبيه بثلث ما له لا سخر ثلث الألفين بين الموصي له الآخر والموصي له الأول نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أخماسا ثلاثة أخماسه للموصي له الأول ونخسائه للآخر فان كان وصية الابن عتقا في المرض فهو أولى من اجازة وصية أبيه وكذلك لو أقر بدين على نفسه أو على أبيه كان الدين أولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق والعنق أولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت أولى من العتق والاقرار بالدين والوصية وكذلك لو أجاز وصية أبيه في صحة ثم أقر على أبيه بدين برئ بالاجازة فان بقي شيء كان لصاحب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للمقر له بالدين ان كان ما بقي بعد الاجازة بقي بدينه وان كان لا بقي بالدين ضمن أصاحب الدين مثل ما أجاز ولو أقر على أبيه ديناً وأدعى الموصي له من جهة الميت أنه أجاز وصية أبيه فصصدقهما جميعا معاً كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئا سواء صدقهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولو أن الوارث أجاز وصية أبيه ثم أقر بدين على نفسه كان الدين أولى وبعد هذا ينظر ان فصل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم تجز ورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط \* ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه بدين وعلى نفسه بدينين الابن ثم بدينه ثم بالاجازة كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبد لا مال له غيره أعتقه في مرض موته وترك وارثا واحدا ولهذا الوارث عبد قيمته مثل قيمة عبده ورثه لا مال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه وأعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الأول يعتق من غير سعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الأول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الأول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألفا درهم لا مال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهم ما أوصى لرجل آخر بالالف الاخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين احداهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثلث الألفين بين الموصي له ما نصفان بوصية الميت الأول حل له ألف درهم وأوصى بهما لرجل فمات فورته رجل وله الوارث ألف درهم أيضا فأوصى الوارث بهما وبما ورثه من الأول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثا أجاز وصية أبيه ووصية جده جميعا في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فللموصي



لا يشترط فان لم يقر لكن أجهت عليه البيعة فحضره المولى شرط الاعتدال امام الثاني رحمه الله ولو أنلف مالا يؤخذ به في الحال أما الاقرار بجنابة  
توجب الدية أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا وأقرار المحجور بالدين والغصب (١١٩) وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤخذ به

في الحال ولو أقر المأذون بمهر امرأة  
وصدقته لا يصح في حق المولى ولا  
يؤخذ الا بعد الحرية \* وله ان  
يرهن ويرهن وأقراره ان في مرض  
موته جائز ودين الصحة والثابت  
بالبرهان مقدم وله أن يأذن وليس  
له السكابة ولا تزويج عبده اتفاقا  
وكذا أمته عندهما خلاف الثاني  
وتوكيله بالخصومة له وعليه جائز  
وتوكيله عن الغير بالبيع والشراء  
جائز مثل الحر \* اذن الحاكم للصبي  
وله أب وجد جاز واذا مات لم يكن  
محجرا على الصغير ولا للاب أن يحجر  
عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا  
يبطل بموته ولا ينقضه أحد وان  
كان الاب أو الوصي اذنه يبطل  
بموته ما ولو رأى الحاكم الصغير  
يباع فسكت لا يكون اذا  
وكذلك لو رأى المعتوه أو عبد  
الصغير \* اذن لعبده وهو لا يعلم  
صح اذا علم صار مأذونا فلو حره وهو  
لا يعلم بالحر أيضا صح الحجر فلو علم  
بأذن سابق على الحجر ونصرف  
لا يصح لعمدة الحجر هذا اذا كان  
الأذن مقبولا فان ثبت ضمنا بان  
كان قال بايعوا عبدي ثبت بلا علم  
\* باع المولى عبده المأذون ان لم  
يكن عليه دين صار محجورا علم  
أهل السوق بالبيع أم لا للصحة  
البيع وان عليه دين لا ما لم يقبضه  
المشتري لفساد البيع \* أو سل  
اليه مولا أو كتب بأذن فبلغه  
صار مأذونا كيفما كان ولو أخبره  
فضولي ان عدلين أو غير عدلين أو  
عدل واحد صار مأذونا صدق الخبر  
أم لا اذا ظهر صدق الخبر برهان

له الاول ثلث الالف الاولى بلا جازة ثم يضم ثلث الالف الاولى الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك  
للموصى له الثاني بلا جازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الاول  
وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقي من حصته ما بالاجازة كذا في المحيط \*

(فصل في اعتبار حالة الوصية) اذا أقر مريض لامرأة دين أو أوصى لها بوصية أو وهب لها هبة ثم  
تزوجها ثم مات جاز الاقرار عندنا وبطلت الوصية والهبة واذا أوصى المريض لابنه الكافر أو  
الرقيق أو وهب له وسلمه أو أقر له دين فأسلم الابن أو أعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذا لو كان الابن  
مكاتبًا كذا في الكافي \* مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فأشار برأسه ويعلم منه  
أنه يعقل ان فهمت منه الإشارة جاز ولا فلا وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك  
يظهر أنه وقع اليأس من كلامه فصار كالخمس كذا في خزانة المفتين \* والمقة بدو المفلوج والاشل  
والمسلول اذا تطاول ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال  
فلو صار صاحب فراش بعده صار بمنزلة حدوث المرض وأما في أول ما أصابه اذا مات من ذلك في تلك  
الايام وقد صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتداوى فكان مرض الموت  
فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي \* أوصى بوصية ثم جن ان أطبق عليه الجنون فهو مفوض  
الى رأى القاضي ان أجاز جازت والابطلت وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على أن  
الجنون المطبق في حق التصرفات بقدر بسنة كذا في خزانة المفتين \* ومن كان محجوسا في العي  
ليقتل قصاصا أو رجلا لا يكون حكمه حكم المريض واذا أخرج ليقتل فحكمه في تلك الحال حكم  
المريض ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح واذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض  
ولو كان في السفينة فحكمه حكم الصحيح واذا هاج الموج فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو أعيد  
الى السفين ولم يقتل أو وجع بعد المبارزة الى الصف أو سكن الموج صار حكمه حكم المريض الذي  
برأ من مرضه ينقد جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي \* والمجذوم وصاحب جن  
الربيع وحمى الغب اذا صار وأصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العي  
شرح الهداية \* أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشئ أو كتب  
بشئ وقد تقدم وطال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الاخوس كذا في خزانة المفتين \* والمرأة اذا  
أخذها الطلق فافعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث ماله وان سلمت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله  
كذا في شرح الطحاوي \* والله أعلم

### (الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت)

واذا أوصى بعتق عبده لم يعتق الا أن يعتقه الورثة وله الرجوع ذولا وفعلا كسائر الوصايا لان ذلك  
أمر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسي \* ومن أعتق في مرضه أو باع وحابي  
أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض  
ايحابه على نفسه كالضممان والكفالة في حكم الوصية فان حابي ثم أعتق وضاق الثلث عنهما فالمحاباة  
أولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان أعتق ثم حابي فلهما سواء وقال العتق أولى في المسئلتين وقال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا حابي ثم أعتق ثم حابي قسم الثلث بين المحاباين نصفين لتساويهما ثم  
ما أصاب المحاباة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق ولو أعتق ثم حابي ثم أعتق قسم الثلث بين العتق الاول  
والمحاباة وما أصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق أولى بكل حال كذا في الهداية

أخبروا ان واحد غير عدل ان صدق الخبر صار مأذونا وان كذبه لا وان صدق الخبر وعندهما يصير اذا بان صدق الخبر ولا فرق بين الحجر  
والاذن في أنه انما يصير مأذونا اذا تخرج الصدق في خبره عند العبد أو صدقه ذكره الفقيه أبو بكر البلخي وعليه الفتوى والاعتماد خلافه



يفرق بينهما عند المأذون بتجسيرا بالابق لا بالغصب \* اذن لا يبقى لا يصح وان علم ولو اذن له في التجارة من في يده جاز واذن له للمنفعة متى انما يصح اذا كان الغاصب مقرا انه له او كان له (١٢٠) على ذلك بينة كبيعته من غيره او من الغاصب وان جاحدا ولا يثبت له لا يصح كالبائع

المأذون وكل بقضاء الدين أو اقتضائه ثم حجر عليه ففضى الوكيل أو اتقضى وهو لا يعلم بالحجر أو يعلم جاز \* المأذون اشترى جارية من المولى ولادين عليه وزوجها المولى اياه جاز وخرجت من التجارة وليس له بيعها ولا بيع للغير ما فيها لمحق من الدين بعده فان اشترىها وعليه دين وزوجها المولى منه لم يجز للدين وله بيعها وبيع ولدها منه ولو قضى دينه بعد التزويج فهو بمنزلة تزويجها ولا دين عليه \* الاباء والمولى قال له لا تبع بغيب فاحش فباع بغيب فاحش صح لانه لا يملك التخصيص \* وملك أن يوافق نفسه ويستاجر الاجراء أو يوافق الارض ويستاجرها ويأخذ الارض من ارضه ويدفعها مطلقا كان البذر منه أولا ولا يتصدق باز يد من الدرهم ولا به بل بمادونه وملك اهداء ما كوله وان زاد على درهم بما لا يعد سرفا ويتخذ الضيافة اليسيرة لا الكبيرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده عشرة آلاف درهم فبع عشرة يسيرة ولو عشرة دراهم في يده فبدا نق كسيرة ولو رهن نفسه أو باع لا يصح \* والمكاتب ملك أن يوافق نفسه \* دفع الفاء وكل بشرارة ثم حجره مولاه بطالت الوكالة عليه دين أو لا وان اعتقه وله عبيدان اذن له في التجارة وكان وكل رجلا بشراء عبده أو يبيع جارية بالف فان العبد الاول لادين عليه فالعبد الثاني على اذنه وبطلت وكالته

\* صورة المحاباة أن يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة قالوا تد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع صحاباة كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا أوصى بعق عبده بعد موته أو قال أعتقه أو قال هو حر بعد موتى بيوم وأوصى لانيان بالف درهم تحاصا في الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتى مبهما أو أعتقه في مرضه البتة أو قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط \* ولو قال هو حر بعد موتى بيوم أو بشهر فضت المدة فعلى رواية ابن سماعة عن محمد بن حمره الله تعالى أنه لا يعتق الا باعناق الورثة أو الوصي كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق أمة في مرضه فولدت بعد العتق قبل أن يموت الرجل أو بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولود برعبداله وقال لا تخون حدث بي حدث من مرضي هذا فأنت حر ثم مات من مرضه تحاصا في الثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما في مرض موته فيتحاصا في الثلث ولو أوصى لبعده بديراهم مسماة أو بشئ من ماله مسمى لم يجز قال ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى بمنزلة مال وهب له ببعض رقبته في حياته ولو أوصى له بربقته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط \* ولو أوصى لبعده بثلث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم أو دنانير ينظر الى ثلثي العبد فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر أمواله صار قاصدا وان كان في المال زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عر وضالا بصيرة قاصدا الا بالتراضي لاختلاف الجنس وعليه أن يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله وللورثة أن يبيعوا الثلث من سائر أمواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول أبي حنيفة - رجه الله تعالى وأما عندهما فصار كله مدبر فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقسما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا اليه وان كانت قيمة أكثر فعليه أن يسعى في الفضل كذا في البدائع \* ولو أوصى لبعده لرجل ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق أو يدبر فهو ذار جوع كذا في المبسوط \* ولو قال في مرضه لبعده ولدبره قيمته مائة أو مائة دينار حر ثم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على ثلاثة أسهم للمدبر سهمان وللعبد سهم واحد أو وصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهمين يعتق كان له ما حظ عنه من الثلث فان كان المخطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان أكثر يحط عنه قدر الثلث ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال أعتقوا كل قديم العبيد لي يعتق كل من كانت محبته حولا وهو المختار كذا في خزانة المفتين \* رجل أوصى أن يشتري عبدا بنيه فيعتق عنه ثم مات قال أبو حنيفة رجه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى الوصية صحيحة فيعتق بغيره فيعتق فان كان الوارث باعه من أجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من أجنبي بعد موت الموصي قال أبو حنيفة رجه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يشتري بغيره ويعتق عنه رجل قال أوصيت بأن عبيدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق بعد موت المولى ولو أوصى أن يشتري عبدا فلان قال يشتري قيمته لا يباع فان أبي مولاه أن يبيعه برغمه الى الورثة فان قال اشترى وعبدا فلان فاعتقه وأبي مولاه أن يبيعه حيس ثمنه حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي \* قال ولو أوصى

ببيع الجارية لان ما في يده صار لمولاه والوكالة بالشراء باقية ولو كان على العبد الاول دين فالعتق حجر في حق الثاني لان امرأه أحق بالمال من المولى ومن العبد الاول ألا يرى أن الاول بعد عتقه لا يملك أن يأخذ العبد الثاني بما في يده من التجارة وكذا



فولاه والوكيل بالبيع على وكأنه لان العبد الممتق أن يبيع ما في يده لقضاء دينه \* باع المولى من مآذونه صح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً \* أقر المولى على عبده (١٢١) بدين وليس على العبد دين يصح وان كذبه العبد حتى كان المقر له الاستيفاء

من العبد فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين \* اقراره بعد الحجر لا يجوز في يده مال أو لا ثم رجوع الامام رحمه الله وقال يجوز الا فيما أخذ المولى منه واقراره باس تهلاك المال جائز وبالجنايات لا يجوز واقراره بغصب وموتة عنه لا يسبى بشئ لا يجوز \* باع عبداً من تجارته ثم حجر عليه ووجد المشتري به عيباً فالخصم هو المحجور وان أقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل فقتضى عليه بالرد جاز \* أذن المأذون لعبده ثم نهى المولى العبد الاسفل عن بيع شئ من تجارة العبد الاعلى أو من تجارة نفسه ولا دين على واحد منهما فنهى ليس بشئ وكذا ان حجر عليه في سوقه \* اعتق المأذون وهو وعالم بالدين يضمن الاقل من قيمة العبد ومن الدين كالم يعلم ولو أعتق الجاني يضمن كل الارش والفرق أن الاعتراف التزم الموجب ولو استترى الدين لصا لا يلزمه أن يضمن قيمة العبد ولو التزم موجب الجناية يلزمه جميع الارش \* أذن لعبده الجاني ولحقه دون لا يصبر مختاراً للفداء وكذا اذارهم أو آجرهم \* اذا بيع المأذون أو حجر حل عليه ديونه المؤجلة ولو أعتقه لا يحل \* أقرض عبده المأذون ألهما وعليه دين فالمولى أحق بالعه وكذا لو أودع عنده ألفاً فاشترى المأذون متاعاً لمولى أحق بالمتاع \* أقرض المأذون رجلاً ثم حجره المولى أو نهى الغرماء أن يتبضوه من دينه شيئاً أعطاه الغرماء برؤا \* عبد محجور أدى

بعبد له رجل ثم أوصى أن يباع من آخر بثمان مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فالموصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلاث قيمته ان شاء أو يدع لان الوصية بالمحاباة بمنزلة سائر الوصايا وتداستوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما للثالث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس وللآخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة أسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلاث قيمته ويسلم له وصى له بالرقبة سدس الرقبة وان أبي الموصى له بالبيع أن يشتريها كالموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط \* واذا ترك عبداً لغيره وقيمه ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بألف ثم أوصى به فهو على ثلاثة أوجه اما أن يوصى بالعين أو بالمال أو بالثلث فان أوصى به بعينه بعد ذلك أو قبله لا آخر فلم تجز الورثة أو أجازت ولم يجز صاحب البيع فلا موصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الآخر بخمسة أسداس الالف فيكون للورثة قبل هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة أسداسه ونصف سدسه من الآخر بقيته فيكون للورثة وان أجازوا ورضي بذلك صاحب البيع بضر كل واحد بكال وصيته فيقسم نصفه فالنصف لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الآخر فيكون ثمنه بين الورثة الوجه الثاني أوصى أن يباع العبد من رجل بألف وأوصى بجميع ماله لا آخر فهذه المسئلة كالاولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآن صاحب الجميع يأخذ سدس الالف من الورثة من جلة الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شئ لانه أوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز تنفيذه وصيته في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث أوصى أن يباع من فلان بألف وأوصى بثلث ماله لا آخر فقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا أن يأخذ صاحب الثلث حراً من اثني عشر جزءاً من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزءاً من الالف الآن صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعد من الثلث الثلث إلى صاحبه كذا في محيط السرخسي \* وان أوصى بأن يعتق عنه مائة الف عبداً وهلك منها درهم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق عنه بما بقي ولو أوصى بأن يشتري بكل ماله عبداً فبعت عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده أيضاً وقال لا يشتري بالثلث ولو أوصى بأن يشتري له عبداً ألف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت عنده وقال لا يشتري بالثلث عبداً ويعتق وان أوصى بأن يبيع عنه مائة الف فبعت منها درهم يبيع عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يبلغ لاشئ يبيعها فان بقي شئ منها رد على الورثة وان أوصى بأن يبيع عنه من ثلثه ففعل له ان ثلث ماله لا يكتفي به فقال أعينوا به في الحج يعان به في الحج على المقرء ومن أوصى بعقب عبده فان الموصى بغير العبد جناية ودفن بها بطلت الوصية وان فداء الورثة كان الفداء من مالههم وأمضوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبداً ومالا ووارثاً فقال الموصى له أعتقه في صحته وقال الوارث أعتقه في مرضه فالقول للوارث ولائى للموصى له الا أن يفضل من الثلث شئ أو تقوم له ينة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابناً وعبداً له لرجل على أميك ألف درهم دين وقال العبد أعتقني أبوك في صحته فقال الابن صدقة ما سعى العبد في قيمته ويدفع القيمة الى الغريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق ولا يسحق في شئ وعلى هذا الخلاف امام الرجل وترك ابناً وألف درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال الرجل



فهما \* اشترى المحجور عبدا بالنف وقبض الف وقيمة الف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر أو باعه ثم حضر رحمه الذي باع العبد منه وأراد أن يأخذ مما في يده ثمن عبده أو علم (١٢٢) أن مما في يد المحجور ثمن عبده له أخذه مما في يده استحسانا وإن علم أنه ليس في يده ثمن

العبد ليس له أن يأخذ شيئا من ماني يده  
لأنه لم يظفر به بل ماله ويتأخر حقه  
في الثمن إلى عتقه وكل ماني يده  
لمولاه وإن اختلفا فقال بائع العبد  
ثمنه في يد المحجور وقال المولى ليس  
ذلك ثمن عبدك وإنما وهبه له أو  
تصدق قال القول لمولاه لأن يد المحجور  
يده حكم ولو كان في يده حقيقة  
كان القول للمولى وعلى البائع  
البينة كذا هنا وإن برهنا فللبائع  
ولو استقرض المحجور مالا من رجل  
فاستري به وباعه وبيع ثم طالبه  
المستقرض بالمساأل فعلى هذه  
الوجوه أن علم أنه بدل العرض  
يأخذه بقدر دينه وإن علم أن ماني  
يده ليس بدله فالكل للمولى  
ويتأخر حقه إلى بعد العتق وإن  
اختلفا فالقول للمولى وعلى  
المقرض البينة وكذا لو أودعه ثيابا  
أو متاعا لباعه واشترى ثمنه وبيع  
ثم حضر المودع أن علم أنه بدل  
الوديعة أخذه بقررها وإن علم أنه  
ليس في يده لا يأخذ من العبد قيمة  
متاعه حتى يعتق عندهما خلافا  
للثاني وإن كان في يده من بدل  
الوديعة أقل من قيمة العبد أخذ  
ولا يتبعه بما بقي من قيمة الوديعة  
حتى يعتق عندهما خلافا للثاني  
رحم الله وفي المبسوط ليس لمولى  
العبد عند غيبته تقاضى دينه عليه  
دين أم لا وإن اقتضى هو أو  
وكيله إن لم يكن عليه دين جازوالا  
وفي المحيط اكتسب في بيت المولى  
شيئا وأودعه عندها خر وهلك في يد  
المودع للمولى أن يضم من المودع  
لأنه ماله أودعه عنده بلاذنه كان

هذا الالف الذي تركه أبو بكر كان وديعة في عنده أبي بكر وقال ابن عبد قيس فاعندده الالف بينهما  
تصفان وقالوا وديعة أحق كذا في السكافى \* ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبدًا قيمته مائة وقد كان  
أعتقه في مرضه فأجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية \* وإذا اشترى الرجل ابنه في  
مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فإن ابنه يعتق ولا سعاية عليه ويرثه في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسعي في جميع قيمته ويقاص بها  
ميراثه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبدًا له آخر يساوى خمسمائة ولا مال له  
غيرهما ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المحاباة تقدم لأنه بدأ بها وقد استغرقت الثلث فيجب على  
كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئاً لماعليه من السعاية وعندهما العتق  
متقدم الآن الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الآخر بمجانا ويسعى الابن في قيمته ويقطاب  
البائع بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثاً بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة  
الابن ألفاً فاشتراه بألف وأعتق عبداً آخر يساوى ألفاً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقصان  
الثالث ويسعى الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الابن  
وارث ولا وصية له فعليه أن يسعى في جميع قيمته ويقاص به من ميراثه قال وإذا أعتق الرجل أمة  
ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فإن كانت قيمتها ومهر مثلها  
يخرجان من الثلث جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وإن كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرجان  
من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقى بعد المهر ثم سعت فيما بقى من قيمتها ولا ميراث لها وهذا  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى النكاح جائز على كل حال لأن  
الاستساعة عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو أعتق  
أمة وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى ذلك  
عندهما هذا الاول سواء والنكاح جائز وتزويجها مهرها لانتهاء النكاح بالموت وإهاديها الذي  
استدان منها لكون سببه معانداً وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقى بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها  
زيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وأبى له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائة درهم  
عائدها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات والنكاح باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث  
لها ولا مهر إذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقى بعد الدين ولو أعتقها في مرضه ثم تزوجها  
وليس له مال غيرها ثم أكتسب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثها فإن النكاح جائز ولها المهر والميراث  
ولا سعاية لها كذا في المبسوط \* ولو أوصى بعتق رقبة ويعطى لها من ثلث ماله كذا فإن كانت  
أمة معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وإن لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الآن  
بقول جعلت ذلك موصياً إلى الوصي إن أحب أعطاهما فيجوز مائة مائة مائة حيث أحببت ولو  
أوصى بالعتق بشئى بكذا حنطة وبكذا درهم عبداً ويعتق وله عبد لا يجوز أن يعتق من العبد الذي  
عنده بخلاف ماله الوصي بأن يشتري بكذا كذا حنطة ويغرق على المساكين وعنده حنطة يجوز أن  
يفرق ثلث الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال أعتقوا عني عبداً قيل للوصي أن يعتق العبد  
الذي كان للميت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وأعتقه جاز وقيل لا يجوز أن يعتق العبد  
الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله أعتقوا عني عبداً وبين قوله اشتروا لي عبداً فأعتقوه

كما ودع العاصب \* وفي انظر انه ادعى على مودع العبد لا يصح مع أن مال العبد لم يولد له لكن  
لما وصلت الوديعة اليه من العبد لا يصح دعوى مولاه \* استقرض العبد مالاً وأتلفه بؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ بذهبه



أصلاً لأن العبد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر لحق المولى فيؤاخذ به بعد اعتق لاني الحال والصبي ليس من أهل الالتزام والبالغ المحجور كالصبي والمجنون \* اشترى من مأذونه شيئاً وجده عيباً انقذه الثمن لا يردده (١١٣) على عبده ولا ياتعه على البائع لتخلل شراء

العبد ولا على العبد لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً وان كان الثمن عرضاً يرد لأن العبد لو غصب من مولاة وهو قائم عنده عاك الزدلان فيه براءة من الثمن وهذا بعد قبض المبيع فان لم يقبضه المولى عاك الزدلان في جميع الوجوه لانه منفرد المولى به ولا طلب الفائدة أمانى كل موضع يحتاج الى القضاء فالقاضي لا يقضى بما لا يقيد ولهذا ورد المولى عليه تخيير رؤية أو شرط صحيح \* اشترى من مأذونه بمثل قيمته بحوزة عدم التهمة كالمرضى ببيع عبده بمثل قيمته وعليه دين التهمة فان قلت لم لا يجعله كبيع المريض من وارثه بمثل قيمته فان المولى يحلغه في كسبه بخلاف الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث الاستخلاص وحق الغريم في المسالبة لاني العين \* أقر العبد التاجر بزوجه حرة أو أمة وقد اقتضاها قال لا يلزمه شيء وقال الثاني كذلك في الحرة وفي الأمة ان لم يقتضاها شيء عليه حتى يعتق ولم يجب المهر وان اقتضاها فلها مهر المثل \* سحر على العبد فأقراره بأنه كان غصب من هذا في حال اذن كذا فأنفقه أو أقر أنه كان لهذا عنده وديعة فأنفقه وكذبه مولاة فيه وليس في يد العبد مال لا يؤاخذ بما أقربه في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن أقرار العبد بعد الحجر اذ لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح في حق المولى بالاختلاف لا يؤاخذ به العبد في الحال

كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بأن يعتق عبده وأبى العبد أن يقبل ذلك فإنه يعتق من الثلث كذا في المبسوط \* واذا مات عن ابن وثلاثة أعبد قيمتهم سواء فادعى أحدهم أنه اعتقه في مرضه فاستخلف الابن فنسكل قضى بعنته بلا سعيه فان ادعى الثاني مثل ذلك فنسكل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكاه والمثلهما لهما عتق الثاني كانه بلا سعيه وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكاه أيضاً ولو ادعى الاول عند حكم حكاه قضى عليه بعنته بالنسكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنسكل عنده عتق الثاني بلا سعيه فان رفعه الثالث الى قاض أو الى حكم رضايه فنسكل له أيضاً عتق بلا سعيه وقيل ان كان عتق الثاني عند قاض سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وتناوب ما ذكره أن الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بعنت عبده وأوصى أن يباع عبداً آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط \* اذا ترك عبدين يخرجان من الثلث ووارثين فأوصى بأحدهما لرجل أجبر على أن يحمته ما على واحد فان اعتق الموصى له لغيره ثم عين الوارثان واحداً عتق أجمعهما عينا وان اعتق واحداً بعينه ثم عينا لم يعتق ولو كان الميت أوصى بعنت أحدهما فاختار كل وارث واحداً ما أوتى عتقاً يخرجه عن الاجتماع على واحد ولو اعتق أحدهما أحد العبدين عن الميت ثم الآخر فالآخر عن الميت والاول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه ان كان موسراً ولو قال كل واحد اعتقت هذا عن الميت ما أبرأ على أن يحمته ما على أحدهما فاذا اجتمع عتق عن الميت والآخر عن عتقه ويضمن نصيب شريكه ان كان موسراً ولو لم يعتق أحدهما عينا أحدهما لم يعتق عن الميت ثم رجعا وعينا الآخر لم يكن له ما ذاك الاول هو الذي يعتق عن الميت فان اعتق أحدهما الاول الذي عتقه عن الميت وكذلك لو أعتقه وصى الميت بعينه ما عتقه واذا أوصى بعنت عبده وهو يخرجه من الثلث لم يعتق لقرابته من الوارث ولا من الوصى وأجمعهما عتق جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعليق الوصى عتقه بشرط أو إضافة أو الى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث اذا جاء الشرط ويكون عتقه عن الميت كذا في محيط السرخسي \* واذا أوصى بعبده أن يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقيمته فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى القرينة ليجب تنفيذها لحق الموصى كذا في المبسوط \* ولو تزوج ابنته من عبده رضاه أو وصى بالعبد لرجل وهو يخرجه من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصى له ان كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردها وان كان قريب العتق عليهم اذا رد الموصى له الوصية لانه دخل في ملكهم وان كان لا يخرج من الثلث ففسد النكاح لانهم لم يملكوا شيئاً من رقبته ولو أوصى بعنت العبد ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصصهم اذا أعتقوه ولو مات العبد قبل الاعتناء بطلت الوصية بفوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تبطل الوصية وبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فان رده المشتري بعيب بقضاء عاد الامر الى ما كان وان رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جناية فدفعوه أو فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى أن يباع نسيئة صححت الوصية ثم قبض على الوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجدهم يزيدهم على ذلك ولو أوصى أن يباع من رجل ولم

\* للمأذون اعارة دوابه وايداعها وتقبلها واخذها وبذبح مضاربة وشارك مع غيره عن مالاً بمفاوضة اعدم ملكه الكفالة فمفاوضته ينقلب عن مالاً وفي المبسوط لا باس بان يعير المال وكذا العبد الذي يؤدي الغلة وفي القياس ليس له ذلك والذي يؤدي الغلة مأذون في التجارة



قال أصحابنا من لا يصح تبرعه لا يصح كفالته فعلى هذا لا يصح كفالة الصبي والمجبر ولا يصح فرضه وكفالة العبد المحجور عليه لا يطالب بحكمه في الحال ويطالب به بعد العتق (١٢١) فان أذن له مولاه صحت كفالته ويعتق رقبته في الدين \* باع المجبور شيئا من كسبه ثم

أذن له المولى في التجارة فأجاز ذلك البيع لا يصح لانه باع مال المولى والمأذون لا يملك بيع ماله ألا يرى أنه لو باع بعد الأذن لا يصح \* أعتق عبده المدون يضمن قيمته للغرماء موسرا كان أو موسرا \* باع المأذون المدون بغير إذن الغرماء فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك إلا بحضرة البائع والمشتري \* باعه المولى بطلب بعض الغرماء فلبقية الغرماء طلب النقض إذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل اليهم الثمن ولا حاجة في البيع يصح ولا يلى النقض وان بعضهم غيبا فرفع الأمر إلى الحاكم البعوض وباعه بامر الحاكم ليس للبقيّة طلب النقض \* التركة ولو مستغرقة بالدين وفيها عبيد وأذن الوارث العبد في التجارة لا يصح لعدم الملك ولو استقرض الابن الوارث لا ونهى دين أبيه ثم أذن لعبده لا يصح لان دين الابن على أبيه يمنع ملك الابن الا اذا أبرأ الغريم الميت أو قضى الابن دينه من مال نفسه وقال اقضى تبرعا ولو لم يقل تبرعا يصير دينه على الابن ولو كفن الميت من مال نفسه يرجع في التركة \* عبيد محجورون أو جهاما فقال احدني في حجه ومات منها بعضهم لعدم صحة أمر العبد بم أو كذا الختان والفصد \* قال لعبده بيع ثوبي هذا للربح والنماء فهو اذن في التجارة ولو قال بيع ثوبي ولم يقل للربح لا يكون اذنا \* قال أداني في كل شهر عشرة دراهم أو قال إن أديت إلى ألفا فانت حر صار ما ذوقا

يسمى ثمنه فانه يباع منه بقيته لا ينع من منه شيء فان شاء أخذ وان شاء ترك كذا في المبسوط \* وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لاحدهم لم يعتقك الميت ثم قال بل أعتقك ثم قال للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سعيه وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالانكار لان الاقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعا لم يعتقكم ثم قال بل أعتقكم جميعا سعى في ثلثي قيمتهم استغسانا وكذلك لو قال أعتقكم الميت ثم قال لم يعتق أحدا منكم ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وان قال لا خير بعد لم يعتقك عتق الثالث بلا سعيه وسعيه الاول والثاني بحالها ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكر عتق واحد بعد واحد ثم قال لاحدهم أعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذا ثم قال الاول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة وأوصى لا خير بالثالث فثلث ماله يقسم على الثالث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في المبسوط \* ولو أوصى بأن يعتق عنه نسمة بمائة وثلثه أقل من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثالث وكفى الجامع الصغير ولو أوصى يعتق نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فاعتق عن الموصي وكذلك لو كان وصيا نصيبه القاضي وبمثله لو كان القاضي فعل ذلك أو أمينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي أو أمينه مشريا لنفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بأن يشتري عبد فلان فاعتق عنه فانه يشتري من ثلثه وان امتنع صاحبه من البيع بالثلث أو وقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انتطاع ربه تنفيذ هذه الوصية لفوات محلها فيرجع إلى الوارث ذلك ان كان مسمى ما يشتري به من الثلث ولو أوصى إلى رجل أن يشتري له نسمة بذه المائة بعينها فاعتقها من الثلث عنه فاشتري بها نسمة فاعتقها عنه ثم استحق رجل ذلك المائة أو بعضها أو لحقه دين فمكون المائة أكثر من ثلثه فالوصي ضامن لثلث المائة فان خرج للميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون عن النسمة الثلث من ذلك يرى الوصي من الضمان كذا في المبسوط \* ولو أوصى بأن يباع عبده فبشترى بثمنه جدد يعتق عنه فباعه الوصي واشتري بثمنه جدد فاعتقه ثم وجده بالاول عيبا فرد على الوصي ضمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق عن الميت وان باع بأكثر أو أقل سكت العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا آخر بثمنه وهذا اذا رد العبد بالقضاء لانه فسخ في حق الكل فعاد العبد إلى قديمه كالميت لان الراد بالراضى شراء جديد في حق غير المتعاقدين فصار كأنه اشتري هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشيء ولو أوصى بأن يشتري من ثلث ماله نسمة فتعتق عنه وماله ثلث مائة فاشتري الوصي بمائة نسمة فاعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق وقبض الوصي المائة يشتري بها نسمة أخرى فثلث منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا يشتري بها نسمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وردة قدم من المقاسمة باطل ما يحصل مقصود الموصي وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشيء وقد بطلت الوصية ولو أوصى أن يشتري له نسمة بعينها فاعتق عنه فاشتراها الوصي ثم مات فقد بطلت الوصية وكذلك لو جئت جناية قبل أن تعتق فدفعتها

\* أذن لعبده فأكسب مالا فآخذ المولى ثم لحقه دين ومدا تلفة المولى أو لافان كان على العبد دين فالمولى بطلت يؤخذ بذلك المال حتى يرد له لأنه غاصب وان لم يكن ثم لحقه ليس لصاحب الدين على قبوض المولى سبيل فالفا كان أو قائما ولو أخذ ألفا



والذين رمت نصفها ثم لحقه دين آخر فالمولى يغرم الالف كاهل يكون لغرماء ويبيع العبد أيضا ولولم لحق دين آخر يغرم نصفها فقط وإذا  
لحق المأذون دين يأت على رقبته وما في يده فاحذ المولى منه الغلة كل شهر حتى صار (١٢٥) مالا وافر اسلم كله للمولى استحسنه الا اذا كان

ما يخذله كل شهر أو يزيد من غلة مثله  
فانه برد الزيادة والفصل بين  
ما يصير به ما ذونا ولا يصير اذا اذنه  
بعقد مكرور يعلم ان قصده الربح  
يكون ما ذونا وان اذنه بعقد  
واحد فعلم ان قصده ليس الربح  
لا يصير ما ذونا ويكون استخداما  
فقوله اشترى بالاكسوة أو بيع  
ثوبى هذا لا يصير ما ذونا ولو قال بيع  
ثوبى واشترى كذا أو قال اشترى ثوبا  
وبعه يصير ما ذونا

(كتاب القسم)

أربعة فصول

(الاول فيما يقسم وما لا يقسم)  
لا يقسم حمام وحائط وبيت  
ودكان صغير لانه لو قسم لا يبقى  
لكل فائدة وانتفاع فيما يخصه وان  
بقي فائدة يقسم بينه ما \* دار  
لاحد هما قليل ولا آخر كثير  
لا ينتفع صاحب القليل بحظه بعدها  
يقسم بطلب صاحب الكثير اجمعا  
وبطلب صاحب القليل لاذكره  
السرخصى والفقير جعل هذا  
قول أصحابنا وجههم الله وقال بكر  
رحم الله يقسم قال الصدر وعليه  
التموى ولا يقسم الطريق لوجه  
ضرر ولا يقسم الخوض لا يقسم  
عشرا في شر أو قل \* قوصرة أو  
دخول بينهما يقسم والخشب  
والباب والرحى الدابة لا بالرضا  
وكذا كل ما يحتاج الى كسره  
وشقه كالغصن لوفيه ضرر وكذا  
الخشب الواحد لو في قطعها ضرر  
ولا يقسم بئر ونهر وقناة الا اذا  
كانت مع أرض فيقسم وبترك  
البئر والقناة على الشركة ولو

بدلت الوصية ولو فداها الورثة كانوا مستطوعين في الفداء ويعتق عن الميت ولو أوصى بعققة أمة  
له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسيئة أو الأمانة قبل أن تعتق فالورثة للورثة  
وان كانت النسيئة أو الأمانة ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق ذلك حتى تعتق عن الميت ولو اعتقها  
بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال أنت حرة ان دخلت الدار أو قال بعد  
موتى لم تكن مدبرة ولكنها تعتق من الميت ان دخلت الدار أو مات القاتل ولو قال لها الوارث أنت  
حرة على ألف درهم ارقبات فقبات فهي حرة بغير شيء ولو أوصى أن يعتق نسيئة عن شيء واجب  
عليه منظهار أو غيره فانما تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة ووجه الاسلام ولو أوصى  
بعققة نسيئة فاشترى له أو بعققة أمة له تخرج من الثلث بغير شيء جناية فلا رش للورثة ولو  
زوجه أو يخرجه ولو أوصى الى رجل ببيع عبده هذا أو بتصدق بثلثه على المساكين فباعه الوصى  
وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول بضمن لوصى  
ولا يرجع على أحد بشئ ثم يرجع وقال يرجع الوصى بما بضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهما  
كذا في المبسوط \*

(فصل) الوصايا اذا اجتمعت فالثالث لا يخلو ما أن يسع كل الوصايا وألا يسع الكل فان كان يسع  
الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من  
الوصية بالحج الفرض والزكاة والصوم والصلاة والكفارة والندى وصدقة الفطر والاضحية ووج  
التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد واعتناق النسيئة وذبح البهائم ونحو ذلك أو كانت للعباد  
كالوصية لزيد وبكر وخالد ولو كان الثالث لا يسع الكل لم تكن الورثة أجازت فاما اذا كان الثلث  
لا يسع ولم تجز الورثة والوصايا لا يخلو ما ان كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب أو كان بعضها لله  
تعالى والبعض للعباد أو كان الكل للعباد فان كان الكل لله تعالى فلا يخلو ما أن يكون الكل فرائض  
أو واجبات أو نوافل أو اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان  
كان الكل فرائض متساوية بدأ بما قدمه الوصى كذا في البدائع \* واذا أوصى بالحج مع  
الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وان أحرا الحج في الوصية لفطر في كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما  
بدأ الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل الخطيئة بذكر كفارة القتل كذا في خزائن المعينين  
\* وقالوا في الحج والزكاة انهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر  
وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية أيضا واجبة عندنا لكان صدقة الفطر متعق  
على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتعق على الوجوب أقوى فكانت الداهية بها أولى  
وكذا صدقة الفطر مقدمة على كفارة الذطر في رمضان وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المذوره  
والمذوره مقدم على الاضحية والاضحية مقدمة على النوافل هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوصايا  
اعتناق منجز أو اعتناق في مرض الموت أو اعتناق بالموث وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان  
الاعتناق المنجز والمعلق بالموت لا يحتمل الفسخ فكان أقوى فيه قدم أوصى بحجة ووجوه القرب  
ومصالح مسجد بيمينه وأوصى بوصايا آخر لا قوام بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث  
على الوصايا كاهنا فأصاب الاعيان أخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما أصاب القرب وليس فيها  
واجب غير الحج بدئ بالحج فان استغرق الحج جمع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدئ بالذي  
بدأ به الميت الاول فالاول وان لم يكن الميت بدأ بشئ منها وزع عليها بالحصص كذا في خزائن المعينين

كانت أنما الارض ينزمت عرقه أو عيوننا أو أبارا قسمت العيسون والآبار وما لا يجري فيه القسمة لا يجبر واحد منهم على بيعه نصيبه  
\* علو بلا سفلى أو على الدابحة بفي القسمة ذراع سفلى ذراع علو وفي التجريد العلويون السفلون يقسم \* زرع بين ورثة في أرض



غيرهم أرادوا قسمته ان مدر كالا يجوز قسمته وان تراضيوا ولو بقلابا اذا تراضياعليه بشرط أن يجوز كل قسمته وان لم يشترط لم يجز كالبيع بشرط الترتك \* الغنم والبقر والابل (١٢٦) والخياب الهروية والمروية والكيلى والوزنى يقسم فان كان المال من اجناس

مختلفة بعضها غنم وبعضها بقر وبعضها ابل لم يقسمها بينهم والريق عند الامام لا يقسم الا بالتراضي وقالا يقسم بالبل أحدهما في البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق وغنم ونيساب فاحذر كل نوعا بالتراضي جاز وفي الجامع الصغير يقسم كل شئ بين رجلين من صنف واحد اذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدور المختلفة عند الامام رحمه الله وأجمع أحد ابنا أن التركة اذا كانت جنسا واحدا يقسم بطلب أحدهما ولا يلتفت الى إياه الا آخر وان كان مع الرقيق شئ آخر كالغنم يجعل الرقة في تبعها ويقسم وعندهما الخيار كما بالخيار ان شاء قسم الكل قسمة واحدة فيدفع عبدا الى هذا وعبدا الى هذا وان شاء قسم كل عبدا على حدته وفي الاصل اذا كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة وأبي البعض قسم كل دار على حدة ولم يضم بعض الانصباء الى البعض الا ان يصطلحوا على ذلك وهنا ثلاث مسائل الداران والبيتان والمنزلان الداران ذكرنا قول الامام رحمه الله والبيتان فكافلا والمنزلان ان تلازقا فكاليبتين وان تماينا فكالدارين الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي ويقسم طولا وحرصا بالرضا بين قوم اذا قسموها لا يصيب كالا منهم ثوب نام لا يقسم الا بالرضا

\* وأم الوصية بالاعتاق فان كان اعتقا واجبا في كفاة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فحكمه حكم الوصايا المنقلة من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد ووج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان أوصى لقوم بأعيانهم يتصارفون بوصاياهم في الثلث ثم أصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبدأ منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الوصايا لله تعالى وصية لراحد معين من العباد فله يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يد فان الثلث يقسم على أربعة أسهم سهم للموصى له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع \* ولو أوصى بان يجمع عنه من ثلث ماله سنة بمائة أجزوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسمة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي \* فأما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الأقوى فالأقوى ولا يبدأ بعباد به الميت حتى قبل لو كان من الوصايا عتق منفذ كان مقدما على غيره من الوصايا فأما اذا استوفى في القوة فاتهم يتخلصون ويمنه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بعباد الميت وان كانت كلها نوافل وليس في منها عينا بآن أوصى أن يجمع عنه تطوعا أو أوصى بان يعتق عنه نسمة ولم يعينها تطوعا أو أوصى بان يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فانه يبدأ بعباد به الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعتق النسمة لا بعينها صحت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط \* رجل أوصى بأن يعطى مائة درهم للفقراء ومائة للأقرباء وأن يطعم الفقراء مائة من التلقات وعليه صلاة شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة ممنوان من الخطة بأصاب الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب الفقراء والطعام أدى الطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى قاضيان \* من أوصى بحجة لاسلام أجواءه رجلا من بلده يجمع را كبا فان لم تبلغ وصيته النفقة أجواءه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجا فلت في الطريق \* وأوصى أن يجمع عنه يجمع عنه من بلده عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجمع عنه من حيث بلغ استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي \* والله أعلم

(الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والخيبران ولبنى فلان)

واليتامى والموالي والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم)

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق منى فصاعدا والثاني أنه يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوبا بالأقرب كما في الميراث والثالث أن يكون ذارحم محرم من الموصى حتى ان ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون ممن يرث من الموصى ويستوى فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي \* ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكر والأنثى والحر والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب أو من قبل الام الى أقصى أب له في الاسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط اسلام الاب لا أقصى قال بعضهم بشرط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ادراكه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى ان علوا بالو أوصى

لنوى

بينهما أرض طلب أحدهما القسمة وأباهما الآخر وقال قد بعثت نصيبي وبرهن على البيع لا يقبل

البينة لدفع القسمة لانه يرد ابطال حق القسمة بإثبات فعل نفسه وهو البيع فلا يقدح عليه بخلاف مالو برهنت على وكيل زوجها بحملها أن



زوجها المولى طلقها حيث لا يقبل في حق اثبات الطلاق . يقبل في حق منع الحمل بينهما طلب أحدهما القسمة وأبأها الآخر إن كثيراً ينتفع كل بحصته قسم والا لا الاصل أن الجبر عليها إنما يجري فيما يحتمل (١٢٧) القسمة وهي مشاع لا يتبدل المنفعة التي كانت

قبل القسمة وإن تبدلت بهان طلبها في الوجه الثاني فشيخ الاسلام يقسم لرضاها بما اضرر وغيره قال تركهما فان شاء اقتسمها بانفسهما أو تركاه كذلك وعن الامام أنه كان لا يراها على من يضر حقه وإن أبي ليلى قال يقوم الزراع من الارض دراهم والبناء دراهم والجذوع يقوم دراهم وكذا الارض والشجر يقسمهما ويبيع اي كل انسان ما أصابه فان كان في يده فصل أخذه وإن نقص رده حتى يوفيه \* بينهما طعام قال أحدهما الصاحبه اقسمة ودفع اليه جوالقا وقال اجعل حصتي فيه أو قال أعرفني جوالقك هذا واجعل حصتي فيه فقسّم وفعل ما قال جازت ويكون قابضا ولو قال أعرفني جوالقا من عندك ولم يقل جوالقك هذا ففعل لا يكون قابضا حصته وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى برا وقال أعرفني جوالقك هذا وكله فيه صار قابضا وإن لم يقل هذا لا يصير قابضا كما مر وعن محمد أيضا أنه إن قال جوالقك هذا لا يكون قابضا أيضا وفي القدر يرى أن الجوالق لو معين صار قابضا وإن غير معين لا إذا كان المشتري حاضرا وقت الجمل فيه \* قسموا الاراضي وأخذوا حصتهم ثم تراضوا على أن يكون الاراضي مشتركة بينهم كما كانت عادت الشركة لأن فسيمة الاراضي مبادلة وبصح فسخها وإقالتها بالتراضي \* الشجرة في نصب أحدهما والاغصان متدلية في حصة

لذوي قرابته فمن شرط الاسلام يصرف الوصية الى أولاد على رضى الله عنه لا الى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط يصرفها الى أولاد أبي طالب يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالاجماع لأنه لم يدرك الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيادات للعتابي \* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي \* وإذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجد وولد الجد كذا في الزيادات أنهما يدخلان ولم يذكر فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهما لا يدخلان وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فان ترك عيين وخالين وهم ليسوا بورثته بان مات وترك ابنا وعيين وخالين فالوصية لعيين لا لخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون الوصية بين العيين والخالين أو باعاولو كان له عم واحد وخالان فالعم نصف الثلث والخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم أثلاثا وإن كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصى عنده وعندهما يصرف النصف الآخر الى ذى الرحم الذي ليس بهم كذا في البدائع \* ترك عماء وعمه وخالا وخالة فالوصية للعم والعمتين بينهما بالسوية لا استواء قرابتهما كذا في الهداية \* إذا أوصى لذى قرابته أو لذى رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عماء وخالا فالثلث كله للعم عنده كذا في محيط السرخسي \* والوصية للقرابة إذا كانوا لا يحصون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في جوازها قال بعضهم إنها باطلة وقال محمد بن سلمة إنها جائزة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وإياهم أقصى أب في الاسلام حتى أن الموصى لو كان علويا دخل في هذه الوصية كل من ينسب الى على رضى الله عنه من قبل الأب وإن كان عباسا يدخل فيها كل من ينسب الى عباس رضى الله عنه من قبل الأب سواء كان بنفسه ذكرا أو أنثى بعد أن كانت نسبته اليه من قبل الآباء ولا يدخل من كانت نسبته اليه من قبل الام وكذلك لو أوصى لنفسه أو حسيبه فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان آباؤه على غير دينه دخلوا في الوصية لأن النسب عبارة عن ينسب الى الأب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي إذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالأب دون الام وكذلك إذا أوصى لجنس فلان فهم بنو الأب وكذلك العممة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان هي بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الام في هذه الوصية كذا في البدائع \* ولو أوصت المرأة لجنسها أو لاهل بيتها يدخل ولدها لأن ولدها ينسب الى أبيه لا الى أمه إلا إذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيادات شرح العتابي \* وإذا أوصى بالنساء لاهله أو لاهل فلان فالوصية للزوجة خاصة دون من سواها قبياء إلا أنما استحسنوا جعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقته ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية بماله ولو كان أهله ببلد بن أو في بيتين دخلوا تحت الوصية لعدم اللفظ كذا في التتارخانية \* ولو أوصى لآخوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية أثلاثا لأنهم لا يرثون مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للآخ لا لابن والآخ لا لام وتبطل الوصية للآخ لا لام لأنه يرث مع البنت ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للآخ لا لاب لأنه لا يرثه وتبطل الوصية للآخ لا لام لأنهم ما يرثونه وإذا ماتت المرأة فترك زوجها وأوصت بنصف ماله لاجنبي كان للآخ نصف ماله وللزوج ثلث المال والسدس لبيت

الآخر ولم يذكر في التسمية ذكر في نوادر ابن رستم أن له الجبر على القطع والازالة عن ملكه وابن سماعة أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى القسمة ثلاثة قسم لا يجوز بالمتنع عليها كالأجزاء المختلفة وقسمة يجبر الا في غير المكيلات والموزونات كالتياب والاعناب من نوع واحد



في الاجناس المختلفة يثبت خيار الشرط والرؤية والعيب وفي ذوات الاموال يثبت خيار العيب لا غير وفي شئمة غير المكبلات والموزونات يثبت خيار العيب والرؤية والشرط (١٢٨) على رواية أبي سليمان وعلم الفتوى وعلى رواية أبي حفص يشترط وماذا كوفي

الجامع الصغير أنه لا خيار في القسمة  
لا يصح ان أراد الاول وان أراد  
الثاني صح لكن قرن به الشفعة  
فدل أنه ان أراد الثالث فيصح  
على رواية أبي حفص أما على  
المختار لا يثبت وعن الثاني أرض  
ميراث بين قوم في بعثها زرع قسم  
الأرض بينهم من غير زرع من غير  
أن يثوم الزرع فنأصابه الموضع  
الذي فيه الزرع آخذناه بقيمة  
ولو قال لأرضي بغرم القيمة ولا  
حاجة لي في هذه القسمة أجبره  
الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في  
الدار إذا قسم الحاكم على الذراع  
ولم يقوم البناء فنقع البناء في  
حصته آخذناه بقيمة يسمى القيمة  
أولاً بينهما مسنة بين أرضين  
أحدهما أرفع وعليها أشجار لا يعلم  
غرسها ان كان يستقر الماء في  
الأرض السفلى بدون المسنة كان  
القول في المسنة قول صاحب  
الأرض العليا مع يمينه والأشجار  
لها لم يبق الا نحو البينة وان كان  
الأرض السفلى تحتاج في أمساك  
الماء الى المسنة فالمسنة وما عليها  
من الأشجار بينهما غرس في سكة  
غير فائدة فأراد واحد من الشركاء  
قلعها ولم يتعرض لغيرها من  
الأشجار التي فيها ليس له ذلك لانه  
متعنت وكذا في نقض الحياض  
على الجادة \* غرس بجانب دار جاره  
تباعه عن حائط الجاز قدر  
مالا يضره ولم يقدره بمقدار معين  
\* وضع جذوعه على حائط جاره  
بأذنه أو حصصه رداً في داره بأذن  
جاره ثم باع الجار داره وطلب

المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال ولا بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي ثلثه وهو السدس وبقي السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت لقاتلها بنصف المال ثم ماتت وتركته زوجها يأخذ الزوج نصف مالها لان الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال لاشئ بيت المال ولو أوصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توص وصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأة وليس له وارث غيرها وأوصى لاجنبي بجميع ماله ولا يرثه بماله يأخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون بينهما وبين الاجنبي نصفين ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع ماله لزوجها وليس لها وارث سواء أوصت بجميع مالها لاجنبي أو أوصت لكل واحد منهن بنصف المال يأخذ الاجنبي أو ثلث المال بلا منازعة وبقي ثلثا المال للزوج وذلك لان الوصية بغد والثالث للاجنبي مقدمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي ان لم يكن ثلث ذلك يكون للاجنبي وثلثا له للزوج كذا في فتاوى قاضيتان \* ولو قال أوصيت بثلث مالي لقرابتي ولغيرهم (قال) هو كاه للقرابة ولا يرث منه الى الورثة شئ كانه قال لقرابتي ولبنى آدم قال محمد رحمه الله تعالى ولو أوصى لاختوانه بثلث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخائه وينسبون اليه ولو أوصى بثلث ماله لخمسه لخمسه كل من كان يعوله وتجري عليه نفقته فلا يدخل في ذلك ولدهم والده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومدره ورقيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين \* ولو أوصى لقرابته وأولعترته لم يجز الا أن يقول لقرابتيهم ولا يدخلهم واليههم ولو أوصى لقدماء فهو من بعدهم من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي \* قال واذا أوصى بثلث ماله لبني فلان فهذا على وجهين اما ان كان فلان أباً قبيلة يعني أباً جماعة كثيرة كنهم لبني عجم وأسد لبني أسد أو كان فلان أباً خاص ليس بأبى جماعة كثيرة واعلم بأن أول الاسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم العخذ ثم الغصيلة فضر لقريش شعب وكنانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم أبو جدد النبي صلى الله عليه وسلم فخذوا العباس فصية له هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الجلة فيما إذا أوصى لبني كنانة وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أولاده مضر ويدخل أولاد كنانة الى القبيلة وأولاده اذا كانوا يحصون واذا أوصى لبني قريش وقريش عمارة فانه لا يدخل تحت الوصية أولاده مضر وكنانة ويدخل أولاد قريش وقصى وأولاد قصي وهاشم وأولاده والعباس وأولاده واذا أوصى لبني قصي وهربطن القبيلة فانه لا يدخل تحت الوصية أولاده مضر وكنانة وأولاد قريش ويدخل من دونهم واذا أوصى لبني هاشم الذي هو فخذ فانه لا يدخل تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد الغصيلة واذا أوصى لبني فصيله قريش فانه لا يدخل تحت الوصية أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم واذا عرفنا هذه الجلة جئنا الى المسئلة التي مر ذكرها وهو ما اذا أوصى بثلث ماله لبني فلان وفلان أبو القبيلة وله أولاد ذكور واناث فان ثلث ماله يكون بين الذكور والاناث من أولاده بالسوية اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كن انا ما كان لهم يذكر هذا في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون الثلث انهم وان كانوا ذكورا كانهم يستحقون وأما اذا كان فلان أباً خاصاً له أولاد وأولاده ذكور كانهم ان ثلث ماله لهم وان كان أولاده انا ما كان لهم لاشئ لهن وأما اذا كان أولاده ذكور وانما انا ما اختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى

المشتري رفع الجذوع وسردابه ذلك الا اذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه كالمشتري الوصية  
 لكن للوارث أن يامر برفع الجذوع والسرداب بكل حال \* ولو في التركة مكيل أو رزون فلا حد للورثة أن يرفع حسته وما كل بلا قضاء



الدعوى وكذا المذرع والمساحة  
والكيل والوزن لا يعاد بمجرد  
الدعوى بلا حجة لان الظاهر  
لمعادلة ولو ادعى الغاطي القيمة  
بان ادعى غيبا بسير ا بحيث يدخل  
تحت تقويم مقوم لا يسمع وان  
فاحسان قسم بالقضاء لا بالرضا  
يسمع اتفاقا قال في الشافى لا يسمع  
قال الشافى لو فعل لا يسمع له وجهه  
وان قيل يسمع فله وجه ايضا وهو  
الصحيح وذكر بكر الوجهين ولم  
يرجح ولو قال احصى النصف وما  
اصابني الا الثلث والباقي في يدك  
وانككر الا تخضع الف او تراد  
كالبيع وان ادعى أنه اخذ من  
حصته شيئا بعد القسمة يبرهن عليه  
والاحلف الا تخضع عليه وهذا اذا لم  
يقرب بالاستيفاء وان اقرو برهن  
على ذلك لا يسمع الدعوى الاعلى  
الرواية التي اختارها المتأخرون  
أن دعوى الهزل في الاقرار يسمع  
ويحلف المقر له على أنه ما كان  
كاذبا في اقراره \* ادعى أحدهما  
القسمة والاخر ينكر أو يقول  
أصابني ستون ذراعا هذا وأصابك  
أربعون هذا وقال الاخر نصيبي  
ذلك أو اتفاقا أنه أصاب كل واحد  
خمسين لكن ادعى أحدهما أنك  
قبضت ستين وأنا أربعين وقال  
الاخر قبض كل منا خمسين  
فحالما في الكل فسخت \* فقسما  
بينهما دارا أو أعطى أحدهما أكثر  
من حقه غلط أو بنى أحدهما في  
حصته يستقيمها فن وقع بناؤه  
في قسم غيره فرفع نقضه ولا  
يرجعون بقيمة البناء لكن يرجعون  
الثالث في الاستحقاق والقسمة

( ١٧ - ( الفتاوى ) - سادس ) بالاجر الذي أخذ منهم  
وفهادين وقسمه الصبرة بلا حصرة الدهقان ) أخذ أحد الشرى يكن الثلث من المقدم وقبعتها شمانية



يستحق نصف نصيبه شائعاً عندهما  
لا تبطل ويخير كالثاني وعند  
الثاني تبطل القسمة يوم يرضاه  
بنون وبنات قال اقسام واتركني  
بينكم بالسوية ومات فقسم كذلك  
وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم  
النقض لان هذا وصية ايمانه  
ببعض ماله وقسمة البنين اجازة منهم  
فنفذت

قال في الأصل الأرض والقرية  
بين ورثة وفي التركة دين والدائن  
غائب برهن الورثة على الارث  
وسألو القسمة ان الدين مستغرقا  
لا يقسم لمنع المستغرق جريان  
الارث وان غير مستغرق فالقياس  
المنع لانه من جزء الا وهو مشغول  
بالدين وفي الاختصان يعزل قدر  
الدين ويقسم الباقي لان تركة  
ملا يتخلو عن دين ما فيعزل قدر الدين  
لتلايلزم نقض القسمة فيها ولو  
كانت التركة جارية وفيها دين  
قليل غير مستغرق يحل له وطؤها  
واذا أرادوا قسمة التركة  
سألهم هل فيه دين ان قالوا لا قسم  
فان ظهر بعده دين نقضها الا ان  
يقضوا الدين من أموالهم وان  
أقربه أحد منهم وأنكر البقية  
وليس للغير بينة يقسم لان اقرار  
المقر لم يصح في حق الميت وسائر  
الورثة فلم يعتبر وجوده الا ان  
المقر له يأخذ من دينه الذي أقربه  
من حصته \* أرادوا قسمة التركة  
وفيها دين فالخيلة فيها أن يعين  
أجنبي باذن الغير بشرط براءة  
الميت وان لم يكن الضمان بشرط

(۱) قوله عن طلاق أي خرجني بدليل ما بعده اهـ

براعة الميت لا ينفذ القسمة لانه اذا كان بشرط براعة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويحاول التركة عن  
الدين فينفذ القسمة فاندفع ما اذا لم يكن بشرط براعة الميت وكذا اذا ضمن بعض الورثة بشرط براعة الميت واقتسموا باجاز \* واذا ارادوا أن



بصالح المرأة عن ثمنها وفيها دين فالحلية انراج الدين عن الصلح فيبقى على حصتهم وبصالح عن الباقي وقدم في الصلح \* الغريم الذي له على الميت دين أجاز قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم أراد قبضها له ذلك وكذا اذا ضمن بعض (١٣١) الورثة دين الميت ورضي الغريم له النقض الا

أن يكون الضمان بشرط براءة الميت لان المانع وهو الدين القائم بعد الاجازة \* ظهر دين أو وصية بالثالث أو بالفهر رسالة أو توارث آخر بعد القسمة تردوان قالت الورثة يؤدى الدين أو الوصية أو حصة الوارث من مالنا ولا ينقض القسمة ففيها اذا ظهر غريم أو موصى له بالفهر رسالة لهم ذلك لان حقهما في المالية لا في العين وفيها اذا ظهر وارث أو موصى له بالثالث ليس لهم ذلك بل ينقض القسمة لان حقهما متعلق بعين التركة الا اذا وصى الوارث والموصى له بذلك فان قضى واحدا من الورثة حق الغريم ينظر ان أدى ليرجع في التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق القاضي من مالهم لقيامه مقام العين وان على أن لا يرجع في التركة مضت القسمة \* ادعى بعض الورثة بعد الاقسام ديناً على الميت وبرهن يقبل ولا يكسب الاقسام ابراهن الدين لان حقه غير متعلق بالعين فلم يكن الرضا بالقسمة اقراً ابعدم التعلق بخلاف ما اذا ادعى بعد القسمة عينا من اعيان التركة حيث لا يسمع لان حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فانظمت القسمة انقطاع حقه عن التركة صورة ومعنى لان القسمة تستدعي عدم اختصاصه به \* وفي فتاوى القاضي ظهر بعد القسمة وارث آخر وكانت بالتراضي بطلت عزلوا حقه أم لا وان طهر موصى له بالثالث فان بالتراضي فكذلك

ذلك في حياته ويدخل في الوصية المموالى من أعتقه في الصحة والمرض ولا يدخل مدبره وأمهات أولاده ولو قال لعبده ان لم أضربك فأنت حر فبات قبل ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصى رجلاً من العرب فأوصى لمواليه بثلث ماله صحت الوصية ويدخل فيه الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى الموالاة ومعنى المعتق وان لم يكن له موال ولا أولاد الموالى والثالث لموالي مواليه كذا في الكافي \* فان بقي من مواليه الذين أعتقهم أو من أولادهم اثنان فصاعداً وله موالى مواليه فالثالث لاثنين فصاعداً وان أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من أولاد مواليه الا واحد كان له نصف الثلث والنصف الا آخر يرد على الورثة كذا في المحيط \* ولو أوصى لمولى بنى فلان بنفذ يحصون دخل فيها المعتق ومعنى المعتق ومن علق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وأم الولد كذا في الكافي \* وفي فتاوى القاضي اذا أوصى لمواليه ولهذا الموصى أمة معتقة أعتقها الموصى بولدت ولداً دخل ولدها تحت الوصية اذا لم يكن الابن معتق غير الموصى فان كان أبوه ولد معتقة الموصى عريياً لا يدخل الولد في الوصية بخلاف وان كان أبوه الولد رجلاً من غير العرب معتق قوم فان الولد يكون مولى لمولى الام عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن رجلاً أوصى بثلث ماله لمواليه وليس له موالى أعتقهم ولا أولاد الموالى ولا موالى الموالى وانما له مولى أبيه أو مولى ابنه فلا شيء له من الوصية ولو لم يكن للميت الاموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم موالى أعتقهم الموصى أو أولاد مواليه فان في القياس أن يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث لهؤلاء دون مولى الموالاة كذا في التتارخانية \* وفي نوادر بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لامهات أولاده وله أمهات أولاد عتق في حياته وأمهات أولاد عتق بموته فالوصية لا تكون الا في التي عتق بموته وان لم يكن له الا أمهات أولاد عتق في حياته فالوصية لهن ولو وصى لامهات أولاده بالف ولمولياته بالف وله أمهات أولاد عتق في حياته وموليات سواهن اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيط \* ومن أوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل أصهار وانما يدخل تحت الوصية من كان صهر الموصى يوم موته بأن كانت المرأة منكوحه له عند الموت أو معتدة عنه بطلاق رجعي لان المعتبر حال الموت حتى لو مات الموصى والمرأة في نكاحه أو في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية وان كانت في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لاختائه فالوصية لكل زوج ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاختوات والعلمات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لان الكل يسمى ختناً كذا في الكافي \* قال مشايخنا رحمه الله تعالى وهذا بناء على عرف أهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم الختن يطلق على زوج البنت وزوج كل ذات رحم محرم منه ولا يطلق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء والعبرة للعرف كذا في المحيط \* ولا يكون الاختان من قبل نساء الموصى يريد به أن امرأة الموصى اذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج تزوج ابنتها لا يكون ختناً للموصى كذا في التتارخانية \* واذا أوصى بثلثه لفقره بنى فلان وهم لا يحصون دخل مواليتهم وموالى مواليتهم وموالى الموالاة وحلماؤهم وعديدهم يقسم بين من يقدر عليه منهم بالسوية والخليف من والى قوماً ويقول لهم أما أسلم ويحلف على ذلك ويحلفون له على الموالاة والعديد من يصير منهم بغير حلف وان أعطى الكل واحداً منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه اثنان فصاعداً وان كان

الجواب أي له نقضها وان بقضاء ثم حصر موصى له بالثالث فيه اختلاف قيل له النقض وان كانت بقضاء وظهر وارث آخر بنفذ على الغائب القضاء ما وقيل الموصى له بذلك النقض بكل حال \* قسمة الورثة الدين على وجهين الدين على الميت وله ان له واقسموا الدين والعين ان



شرطوا أن يكون الدين لا - دهم فسدت وان اقتسموا الدين بعد قسمة الأعيان غير مشروط قسمة في قسمة الأعيان جازت قسمة الدين لا الدين  
لوجهين أحدهما أنه معدوم حقيقة وانما (١٣٢) أعطى لمحكم الوجود في الشراعية الحاجة إذ كل أحد لا يجد نقد البشترى فسد

الحاجة إلى جعله مالا ولا ضرورة في  
القسمة وكان معدوما لا يقبل  
القسمة والثاني أن القسمة  
شرعت لإكمال النفع ولا وجود  
لذلك في الدين وان على الميت  
فاقتسموا على ضمان الدين للدين  
كأسم أو أحدهم ان الضمان  
مشروطا فسدت والا فان من  
ضامن على أن لا يرجع في التركة  
صحفت القسمة ان أدى وان ضمن  
بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل  
على أن لا يرجع فسدت الآن  
بقضوائيه صبر مشتركة بين  
الدينان والمزارع قال الدهقان  
اقسمها وافرز حتى قسم المزارع  
في غيبة الدهقان وحل حصته اليه  
فأرجع إلى حصة المزارع تلف  
فالهالك عاينها وان تول حصة  
الدهقان مفرزا وحل حصته إلى  
منزله فأرجع إلى حصة الدهقان  
قد تلف فالهالك على الدهقان وفي  
واقعات سمعنا أنه اذا تلف حصة  
الدهقان قبل قبضه بنقضها  
ورجع على الكار بنصف  
المقبوض وان تلف حصة الكار  
لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والغلة  
كاه في يده والاصل أن هالك حصة  
من المكمل في يده قبل قبض الآخر  
نصيبه لا يوجب انتقاص القسمة  
وهالك حصة من لم يكن المكمل  
في يده قبل قبض حصته يوجب  
استقاطها ود كشرح الاسلام رحمه  
الله تعالى أن المكمل والموزون  
لومين اثنين فاقسموا و قبض  
أحدهما حصته لا الآخر حتى  
تلف نصيب الآخر ينقض

فلان بأشخاص وليس بأبي قبيلة ولا تخلفا لثالث لبنيه لصلبه ولم يدخل المولى والحليف في الوصية كذا في  
محيط السرخسي سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لأولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر  
أن نصير بن يحيى كان يقول الوصية لأولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكونا غيرهما وأما  
الحرية فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب إلى الحسن والحسين رضي الله عنهما  
و يتصل بهم ما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب إليهما ولا يتصل بهم ما لا يدخل في هذه الوصية وإذا  
أوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لأنهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينبي  
عن الفقراء أو الحاجة ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا تجوز ولو أوصى  
لغيرهم تجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا تجوز ولو أوصى لغيرهم تجوز قال الشيخ الامام نعمس  
الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا أوصى لطلبة علم كورة  
كذا لطلبة علم كذا تجوز ولو أعطى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العلوية جاز  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرف إلى اثنين منهم فصاعدا  
واذا أوصى لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية  
القصوى وليس المتعقبة بعقبه وليس له من الوصية نصيب واذا أوصى لأهل العلم ببلدة كذا فله  
يدخل فيه أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون  
لا ذكر هذه المسئلة تصافي الكتب وعن أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في  
العرف ولا يسبق إلى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه  
الوصية المتكلمون واذا أوصى بثلاث ماله لطلبة العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون إلى  
مدرسة منسوبة إليهم في كورة كذا لتعلم الفقه فهذه الوصية لا تقبل شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله  
تعالى الذين يختلفون إلى مدرسة منسوبة إليهم لتعلم الفقه اذا لم يكونوا من جملة أصحاب الحديث  
واسم أصحاب الحديث لا يتناول شعوى المذهب لا محالة وانما يتناول من يقرأ الأحاديث ويسمونها  
ويكون في طلب ذلك سواء كان شعوى المذهب أو حنفى المذهب أو غير ذلك ومن كان شعوى  
المذهب الأئمة لا يقرأ الأحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناولها اسم أصحاب الحديث كذا  
في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لعلان وابني غيم قال كل الثلث يكون لعلان ولا شيء  
لبني غيم لانه صار كأنه قال لعلان وللموالي اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطلة ولو قال ثلث مالي  
لعلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لعلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالي لعلان ولعشرة من المسلمين  
فجزء من أحد عشر جزءا يكون لعلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

(الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثره وغلة العبيد  
وغلة البستان وغلة الارض وظهر الدابة وغيرها)

يجب أن يعلم بان الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين  
جائزة في قول علماءنا رحمه الله تعالى واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا أوصى الرجل بخدمة  
عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما أن تكون السنة بعينها بان قال أوصيت بخدمة هذا  
العبد مثلا سنة سبعين وأربعمائة أو كانت بغير عينها بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على  
وجهين اما أن كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فان أوصى له بخدمة عبده في  
سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات الموصي بعد ما مضى

القسمة ويكون التالف والباقي على الشرية وبأمره اذا لم يكن المقسوم في بدأ أحدهما والمقبوض بالقسمة  
الغاسدة يثبت الملك فيه (الرابع في قسمة التركة وفيها غائب أو صغير) جماعة جاؤا إلى الحاكم وقالوا مات أبو ناعن هذا فاقسمه بيننا



فان لم يذكر والارث بان قالوا هذا ملكنا ولا غائب فيهم يقسم بينهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بينهم باقرارهم ولا يبطأ بهم برهان على أصل الملك في المنقول وغيره وان غائبا لا يقسم والـ دا كان الغائب أو أكثر (١٣٣) وان بالارث وقالوا الغائب فينا قسم المنقول

لا غير المنقول عند الامام رحمه الله حتى يبرهنوا على الميراث وعندهما المنقول وغير المنقول يقسم بالقول وان فيهم غائب وحضر واحد لا يقسم وان زاد الحاضر على الواحد واهم كبارا والصغير بعضهم غائب نصيب عن الصغير وصيا وقسم لان أحد الورثة خصم عن الباقي وتترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب وأقر بما قالوا في الامر وان أنكر في المنقول وغيره رد القسمة عندهما وعند لا ترد في غير المنقول لانها كانت بالبيعة فلا يلتفت الى انكار الغائب فاندفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة أو المرأة بعد القسمة ديناً أو مهر أو غير ادعى ديناً وبرهن يقبل ولا تفعل القسمة باطلاً الدين لما روي ان ادعى بعضهم وصية بالثلث لابنه الصغير يقبل لكن ليس له الدعوى لانه وان لا يراد فهو مناقض لاقراره الاول بانه لا حق لاحد فيه \* اقسام اولاد الميت \* ادعى أحد جدهما ان أخاهم لا يورث وارثهم ثم مات ولم يرثه من هذا برهن لم يقبل ولم ينتقض القسمة وكذا لو ادعى الشراء أو الهبة من مورثه حال حياته بعد القسمة ودعوى العيين قباين دعوى الدين لما روي ان حضر الوارث ومعه صغير نصيب وصيا وقسم بينهما كما روي فان كان الصغير غائبا وطلب من الحاكم نصيب الوصي لا يصيب اذا كانت التركة كلها في يد الحاضر ولو بعضها في

من السنة التي عينها بها ماتت من ذلك ستة أشهر قبل موته وبقيت ستة أشهر أو مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر الى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فانه يسلم العبد الى الموصي حتى يستوفي وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله لم تجز الورثة الوصية فان العبد يستخدم الموصي له يومياً والورثة يومين - في غرض السنة عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت عينها وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج وقد أجازوا يسلم العبد الى الموصي له يستخدمه سنة كاملة ثم يرد على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يستخدم الموصي له يوماً والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين تحت وصية الموصي له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيها اذا أوصى له بخدمته عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة اما ان عين السنة أو لم عين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط \* ولو أوصى لرجل بخدمته عبده ولا يخرج من ثلث ماله فانه يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الأصل واختلف المشايخ فيه قال أبو بكر الاعشى ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البصائر \* ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غير ما فانه يسكن ثلثها منها ويسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمته العبد أن يوافقهما عندما وليس له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرج به الى أدله للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط \* ولو اقساموا الدار ما بينا من حيث الزمان يجوز أيضاً ان الحق لهم الا أن الاول أو لى لانه أعدل كذا في الكافي \* رجل أوصى بأن يعار بيته من فلان كان باطلاً وكذا لو أوصى بأن يسقى عنه الماء شهر في الموضع أو في سبيل الله كان باطلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال أوصيت بهذا الثوب لدواب فلان كان باطلاً ولو قال يعار به دواب فلان كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيهان \* في المستق برواية المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ما عاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى بغلة عبده هذا لفلان ولم يسم وقتاً وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو سكنى داره أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي فوائد بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمته عبده أو سكنى داره لعبده رجل جازي يستخدم الموصي له العبد ولا يستخدم مولاة ويسكن العبد الدار ولا يسكنها مولاة فان مات العبد الموصي له بطلت الوصية وان بيع أو أعتق قبل الوصية وفي فوائد ابن مسمع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يخدم عبده فلا تفتى استغنى فان كان فلان صغيراً خدمه حتى يدرك وان كان كبيراً فقير اخدمه حتى يصيب ثمن خادم يخدمه وان كان كبيراً غنياً فالوصية باطلة كذا في المحيط \* وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يوافق الدار والعبد

يد الغائب أو يد مودعه أو يد أم الصغير والصغير غائب لا يقسم وان الحاضر اثنين والفرق بين الصغير والغائب والحاضر ان الدعوى لا تصح الاعلى خصم حاضر وجعل الغير خصماً عن الغائب خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الجز والصغير يخرج عن الجواب لانه الحاضر وفلم



يجعل عنه غيره خصم في حق الحضور وجعل خصم في الجواب فإذا كان الموصي حاضرا ووجد الدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه في الجواب وإذا كان غائبا لم يوجد الدعوى (١٣٤) على حاضر فلا ينصب وصيا عنه في الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المعنى يدل على أن

من ادعى على صغير بحضرة وصيه عند غيبة الصغير أنه لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى \* أقيم الورثة لا بامر الحاكم وفيهم صغير أو غائب لا تصح الإجازة الغائب أو ولي الصغير أو يميز الصغير بعد البلوغ أو بإجازة الحاكم قبل فاجازته ورثته جازت إلا عند محمد رحمه الله وفي أدب القاضي إذا كان في الورثة صغير أو غائب ولم يكن في يد أم الصغير أو الغائب شيء بل الكل عند الحضار الكبار لا يقسم ما لم يجعل عن الصغير وصيا وعن الغائب وكيل يقوم بأمرهم ويقبض حصصهم وإن كان في يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب أو يبرهن على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة وإذا برهن قسم وفي الجامع أنه لا يقسم وإن برهن ما لم يحضر الغائب فصار فيه روايتان ولو كان في يد أم الصغير شيء من حصة الصغير فالجواب كذلك وإذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب وبالغ وصغير فأخذ البالغ أو الحاضر حصته ثم قسمة من غير خصم بشرط سلامة حصة الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقي قبل أن يصل إلى الغائب فالهلال عليهما وقد ذكرناه بتفصيله في مسئلة الدهقان \* أراض بين ثلاثة لأحدهم عشرة أسهم وللثاني خمسة أسهم وللثالث سهم أرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة وقسوع سهامه متصلة في موضع ولم يرض

كذا في محيط السرخسي \* وإن أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي \* وإذا أوصى لرجل بثمر بستانه فهو على وجهين إما أن قال أبدا أو لم يقل فإن لم يقل فهو على وجهين أيضا فإن كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك إلى أن يموت إذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا إذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فأما إذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت والقياس أن تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية إلى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من الثمار بعد الموت إلى أن يموت الموصي له إذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كذا إذا لم ينص على الأبد فأما إذا قال أوصيت لك بثمار بستانه أبدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المتن إذا أوصى بغلة بستانه أبدا فحدث في البستان فحجر من أصول النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلّة بستانه أبدا ولا مال له غير مجازت وإن قاسم الموصي له بثلاث غلّة البستان مع الورثة فأغل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أغل الذي لهم ولم يغل الذي له فإنه يشاركهم ويشاركونه في الغلة (قال) وللورثة أن يبيعوا ثلث البستان فيكون المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فإنه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فاني أخاف إذا قسمت أن لا يغل وليس له شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموا فيعزل له الثلث فإذا أغسل فهو ماله وإن لم يغل فلا يس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبهذه وإذا أوصى الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فإنه يؤجره فيعطى صاحب الغلة ثلث الأجر وإن كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالنصف أو الثلث وإن كانت المزارعة أجارة الأرض إذا كان البذر من قبل العامل فإذا أوصى أن يؤجر أرضه منذ سنين مسمية كل سنة بكذا وهي جميع ماله فإنه ينقل إلى أجرة فان كان مسمى مثل أجر مثلها وجب تنفيذ هذه الوصية وإن كان المسمى أقل من أجر مثلها إن كانت المحاباة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فإنه تنفذ هذه الوصية وإن كانت المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت يقال للموصي له بالأجرة إن أردت أن تؤجر منك هذه الأرض فبلغ الأجر إلى تمام الثلاثين ومن بلغ تؤجر الأرض منه وإن لم يبلغ لا تؤجر الأرض منه كذا في المحيط \* ومن أوصى لرجل بصوف غنمه أبدا أو بأولادها أو بلبناتها مات له ما في بطونهم من الولد وما في ضرعهم من اللبن وما على ظهورهم من الصوف يوم موت الموصي سواء قال أبدا أو لم يقل كذا في الهداية \* وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه ثم إن الموصي له بالعله اشتري البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبع الورثة ولكنهم تراضوا على منى دفعوه إليه على أن يسلم الغلة ويبرئهم منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكني الدار وخدمه العبد جائز وإن كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز وإذا أوصى بعله داره أو بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله وإذا أوصى بسكني داره أو بخدمه عبده أو بظهر دابته للمساكين فإنه لا يجوز الوصية الآن يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط \* رجل أوصى أن يترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فإن لم يحمل كرمه ثلاث سنين بشيء قبل بطلت الوصية وقيل بوقوع ذلك الكرم إن خرج من الثلث ماله يتصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا

بذلك ذوالسهم الواحد قسمت الأرض بينهم متصلة كانت أو متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة موافق لو أخذوا يجعل الأرض على عدد سهامهم بعد أن عزلت وسويت ثم يجعل بندق على عدد سهامهم ويقرع بينهم فأول بندق يخرج توضع على



طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر إلى البتة هل هي \* فتسمة الأب على الصبي والمعتوه جازي كل شيء إذا لم يكن فيها عين فاحش ووصى الأب في ذلك قائم مقام الأب بعدموه وكذا أبو الأب عند علم وصى الأب (١٣٥) وقسمة وصى الأم إذا لم يكن هناك أحد

من هؤلاء فيمساوي العقار فيما تركت جازي لقيامه بمقام الأم وتصرفها فيما هو مالك ولدها الصغير صحيح في البيع فيمساوي العقار فكذا القسمة ولا يجوز قسمة الأم والأخ والعمة والزوج على إسرأته والصغير والكبير العائب وإن لم يكن لخدمتهم أب أو وصى أب ليس لوصى الأم القسمة على الصغير في غير ما تركت الأم ويجوز قسمة وصى الأب على الابن الكبير العائب فيمساوي العقار لقيامه بمقام الأب في باب الحفظ وبيع غير العقار بعدم الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا المملوك على ولده الحر والمعتوه بمنزلة الصغير والمغني عليه والذي يحسن ويفيق لا يجوز قسمة أحد عليه الأرضاء أو بوكالته عنه في حال إفاقته والذي جعله الحاكم وصيا كوصى الأب إذا جعله وصيا في كل شيء وإن جعله وصيا في شيء خاص كالحفظ والانفاق لا يجوز قسمته لأن نص الحاكم إياه وصيا قضاء والقضاء قابل للتخصيص بخلاف وصى الأب في شيء خاص فإنه وصى في جميع الأشياء لقيامه بمقام الأب والاصل أن كل من ملك بيع شيء ملك قسمته لأن القسمة من باب البيع فيما يكها من ملك البيع

(كتاب الشفعة)

ثلاثة فصول (الأول في الخيل) الخيلة بعد موتها بكرة بالاتفاق نحو أن يقريل المشتري للشفيع اشتريه مني وإن قبل الثبوت لا بأس

موافق لقول أصحابنا رحمهم الله تعالى ولو أوصى بغلة كرمه لانتسان فإنه يدخل فيه القوائم والأوراق والخطب والثمار كذا في محيط السرخسي \* رجل أوصى بشباب جسده لرجل جازي يكون للموصى له من الجباب والقمص والأردية والسرور بلان والأكسية دون الفلانس والخطاف والجوارب لأن ذلك ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضخان \* أوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب لن شأوا بأعوه وأعطوه ثمنه وإن شأوا أعطوه قيمته وأمسكوا الثوب أوصى إلى رجل فقال له بالفارسية (١) (ده يتيم راجاه كن) فأعطى الوصي كل يتيم من السكر بأس مقدار ما يتخذه ثوبا إن دفع إليه السكر بأس وأجرة الخطاط يجوز كذا في خزائن المفتين \* وفي العيون إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجرة من أرضه فالبذر والسقي والخراج على الموصى له فإن أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجرة فالبذر والسقي والخراج من مال الميت ولو أوصى لرجل بثمر نخلة بلغت أو زرع استخدم ولم يحدد فالحراج على الموصى له وثمة سبيل ذلك لو أوصى بثمر نخلة أو زرع قد أدرك فالحراج على الموصى له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فالحراج على الموصى كذا في التتارخانية \* ولو أوصى بمذابح الجراب البهر ويؤلفه الجراب بمانيه وكذلك القوصرة من الثمر ولو أوصى بالحنطة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولو أوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هو دون الزق كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى له بالسيف فله السيف بجمعه وحامله ولو أوصى له بسرج فله السرج وثوابه من البدو والرعاة والثغر والركبان واللب في ظاهر الرواية ولو أوصى له بمصحف فله غلافه المصحف دون الغلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري \* ولو أوصى له بقبة فله عيذان القبة ولو أوصى بقبة تركية وهي ما يقال لها بالجمجمة (خوكاه) فله القبة مع الكسوة وهي اللود ولو أوصى له بحجلة فله الكسوة دون العيذان كذا في البدائع \* ولو أوصى بدنخل فالدن والخل جميعا ولو قال بدار الدواب فالدار وصية دون الدواب وكذا لو قال بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي \* لو أوصى لآخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السججات والعلاق هذا إذا كان بغير عينه فأما إذا كان بعينه دخل فيه وذكر إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات فأعتق عبده وقال كسوه له قال له خذاه وقلنسوته وقبضه وأزاره وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وإن قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يقل غنمي هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولدها ولو قال أوصيت لفلان شاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال يتبعها ولدها ولو استهلك الرارث الولد قبل تعيين الشاة لأخيهما عليه وكذلك لو أوصى له بنخلة بأصلها ولم يقل من نخيلي هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها ويعطوه أي نخلة شأوا دون ثمرها التي أثمرت بعد وفاته وإن كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم إذا أوصى أن تعتق جارية بته هذه بعد موته ومات فقبل أن تعتق ولدت ولدا وهي مع ولدها يخرجان من الثلث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذا لو أوصى أن تكاتب هذه الجارية بته بعد موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها وتعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن يتصدق

(١) ا كس عشرة أيتام

به عدلا كان أو فاسقا في المختار لأنه ليس بإبطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الزكاة والحيلة على وجوه أما أن يجب بيتان دار من رجل ثم يبيع بعتهم منه أو يكون داران متلازمان تصدق صاحب إحدى الدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم يباعه منه ما بقي من دار أو



يشتري عشرة بنين كثيرا وسهلا من مائة سهم والباقي ثمن قليل فلا تبيع الشفعة بالاول لاني الباقي ولو خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام ولو خاف (١٣٦) المشتري أنه ان اشترى القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقي بالثمن الباقي

يشتري السهم الواحد على خيار  
ثلاثة أيام فلو أراد الشفيع أن  
يحافه بالله ما أردت إبطال الشفعة  
لم يكن له ذلك لأنه لو أقربه لا يلزمه  
شيء ولو حلفه أن البيع الأول لم  
يكن له ثمة له ذلك لأنه ادعى معنى لو  
أقربه لزمه فيكون خصم ما ولو كان  
البيعان صفقة واحدة ففيه  
روايتان أو يشتري منه بعشرين  
ألفاً ثم ينقد ألفاً متلا وهو غن الدار  
لولا الحيلة الا عشرة وأعطى بباقي  
الثلث كله العشرين ألفاً وبأدينار  
يساوي في الواقع أن أخذ  
الشفيع يأخذه بعشرين ألفاً  
لأنه اشتراها بها وإن استحققت الدار  
يرجع بما أدى إليه من الدراهم  
والدنانير والثوب فقط لأنه لما ورد  
الاستحقاق بطل الصرف لظهور  
أن الثمن لم يكن عليه فصار كمن  
اشتري ديناراً بعشرة دراهم عليه  
ثم ظهر أنه لم يكن عليه دين بطل  
الصرف ويرد الدينار أو يجب  
البائع الدار من المشتري ويجب  
المشتري الدراهم من البائع أعني  
قدر الثمن وفي الكروم والانبجار  
أراد الحيلة باع الانبجار أو وهبها  
بأصلها ثم يشتري الأرض لأنه  
صار شريكاً قبل الشراء فيقدم  
على الجار أو يقول المشتري أنا  
أبيعها منك بالمانحوذة ولا فائدة لك  
من طلبها وإذا قال الشفيع نعم أو  
شريت بطلت وإنه مكروه أجماعاً  
لأنه لا يكرهه الله وقال ميمس  
لا يكرهه الله تعالى لا يكرهه لأنه لم  
يقصد به الإضرار بالشفيع وقيل  
كان الجار فاسقاً يتأذى فلا

بجارية هذه على الساكنين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بأن تباع جارية من فلان بألف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصي بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بأن تباع جارية هي ويتصدق بثمنها على الساكنين أو على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا فإنه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بأن تباع جارية بته هذه من فلان بألف درهم بغاء عبد قتلها فرفع بها أو قطع يدها فرفع بيدها أو وطئها أو طئ بشبهة حتى غرم العقر فإنه لا يباع العبد المدفوع ولا الأرض ولا العقر فبعد ذلك ينظر إن كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وإن كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصي له بنصف الثمن إن شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة أيضا ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحط شيء من الثمن وكذلك إذا ذهبت عينها أو يدها بأية سبب يبيع بجميع الثمن إن شاء المشتري ولو أوصى بأن تباع جارية بته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثمنها على الساكنين فأي فلان اشترى بطلت الوصية بجانبا وكذا لو قتلت الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصية بجانبا وكذلك إذا أوصى أن تكاتب جارية هذه ويتصدق ببذل الكتابة أو ببيع نفسها ويتصدق بثمنها ففردت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصية بجانبا ولو أوصى بأن تباع جارية بته هذه نسمة ويتصدق بثمنها على الساكنين فولدت بعد موته ولدا يبيعته وحدها نسمة ولم يبيع معها ولدا كذا في المحيط \* وإن أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا تخريجه سنة سنتين ولم تجز الورثة بخدمة الورثة ستة أيام والموصي له ما ثلثة أيام يوما لصاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين ولو عين فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى يخدم في السنة الأولى الورثة أربعة أيام ويخدمهما يومين وفي الثانية الورثة يومين والموصي له يوما وإن قال أوصيت بهذه الأمانة لفلان ويخدمها الآخر أو هذه الدار لفلان ويبنائها الآخر أو هذا الحاتم لفلان وبفعله الآخر أو هذه القوصرة لفلان وبالشجرة التي فيها الآخر فإن وصل فلكل واحد ما أوصى وإن فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقسم لكل واحد ما أوصى به في التبع كذا في السكاني \* ولو أوصى به العبد لفلان وبخدمته لفلان آخر أو أوصى بهذه الدار لفلان وسكنها لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وغرم الآخر أو بهذه الشاة لفلان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصولا أو مفصولا ولو ابتداء بالتبع في هذه المسائل ثم بالاصل بأن أوصى بخدمته العبد لفلان ثم بالعبد لآخر أو أوصى بسكنى هذه الدار لفلان ثم بالدار لآخر أو بالشجرة لفلان ثم بالشجرة لآخر فإن ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما سمي له به وإن ذكر موصولا فالاصل للموصي له بالاصل والتبع بينهما نصفان ولو أوصى بعبده لفلان ثم أوصى بخدمته لآخر ثم أوصى له بالعبد بعدما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخاتمه لفلان ثم أوصى بفسه لآخر ثم أوصى له بالخاتم بعدما أوصى له بالفص أو أوصى بجارية بته لفلان ثم أوصى بولدها لآخر ثم أوصى له بالجارية بعدما أوصى له بولدها فالاصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته وللآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الفص وإن كان أوصى للثاني بنصف العبد ينقسم العبد بينهما أثلاثا وكان لا ياتي نصف الخدمة وذكريا من سماعة أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع عن هذا وقال إذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لآخر ثم أوصى بربة العبد لآخر أيضا لصاحب الخدمة فإن العبد بينهما والخدمة كلها للموصي له بالخدمة وقالوا أوصى لرجل بأمة تخرج

يكرهه والايكره وقيل يكره في الأحوال كلها أو يبيع البناء بثمن قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة بثمن كثير من  
فلا يرغب في الساحة لكثرة ثمنه أو يستاجر صاحب الدار من المستاجر ثوبا لبس يجره من مائة جزء من الدار فيعير لرضي اليوم أو يشترط



التجمل ليمالك ذلك الجزء في الحال ثم يبيع الباقي فلا يملكها في الجزء الاول والثاني لان الاول اجارة ونجفت التركة في الباقي أو يبيعها بشرط ان يضمن الشفيع الدرك أو بشرط الخيار للشفيع ثلاثة أيام فلا شفيع قبل (١٣٧) اسقاطه وبعد اسقاطه بطلت الشفعة أو

بشرط ان يضمن الشفيع الثمن للبائع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة لاسقاط اسقاط الحيلة وطالبها كثيرا فلم يجدها

### (الثاني في المقدمة)

وتقديم الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط بتقديرها على الثمن لاسر ان الحيلة لا يطلها حرام للمنع ثبوتها \* مالا يجوز بيعه من الاوقاف لاشفعة في شيء منه عند من يرى جواز بيع الوقف والمسلم والذي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواء فيها وكذا بيت الشفعة بجوار دار الوقف ولا شفعة في المنقولات واذا ملك العسكار بلا عوض كالهبة والصدقة والوصية والميراث أو بعوض ليس بمال كالهر و بدل الخلع والصلح عن دم عدا أو جعلها آجرة فلا شفعة فيها وهم ثلاثة الشريك في المبيع وهو الذي لم يقاسم وتخليط وهو المقاسم الذي يخلط في الطريق أو الشرب والجار الملازق \* دار فيها منازل وبها سكة غير نافذة وأبواب المنازل الى هذه الدار كل منزل منها رجل من الامتلا منها فانه لرجل من المنزل المشترك هذا جار ملازق على ظهره فباع أحدهم الشريك من قسطه من المنزل فالشفعة للشريك الذي يقاسم فاذا سلم أو لم يطلبها كما سمع فلا ريب في المنازل لانهم تخلطوا في الطريق فان سلموا أو لم يطلبوا عند سماع البيع أو سلم الكل الا واحدا منهم فهو أولى من أهل المحلة يستوي فيه الملازق وغير

من الثلث وأوصى لآخر بمافي بطنها وأوصى بها أيضا للذي أوصى له بمافي البطن فالامة بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به لا يشركه فيه صاحبه ولو أوصى بالدار لرجل وأوصى ببيت فيها بعينه لآخر كان البيت بينهما بالخصص وكذا لو أوصى بالف درهم بعينه لرجل وأوصى بمائة منها لآخر كان تسعمائة لصاحب الالف والمائة بينهما نصفان وهذا بخلاف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة ولو أوصى ببيت بعينه لرجل وبمائة لآخر كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع \* اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالغداء على صاحب الخدمة فاذا اداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجناية وان ما من صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة أدالي ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الغداء فان أبي أن يرده الغداء على ورثته يبيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان أبي صاحب الخدمة في أول الأمر أن يرده لم يجز على ذلك ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو افده فاجبه اصنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يجن العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشتري بها عبيدا يخدم صاحب الخدمة وان كان القاتل عمدا فلا قصاص فيه الا أن يجمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشتري بها عبيدا يخدمه مكانه ولو فقار رجل عينيه أو قطع يديه دفع العبد وأخذت قيمته صحها ويشتري بها عبيدا مكانه ولو قطعت يده أو فقدت عينيه أو فجع موضحة فادى القاطع أرض ذلك فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشترى بالارث عبيدا آخر ليخدم صاحب الخدمة مع الاول أو يباع العبد فيضم ثمنه الى ذلك الارث ويشتري بها عبيدا ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا تفقعا عليه فان اختلفا في ذلك لم يبيع العبد ولكن يشتري بالارث عبيدا يخدمه معه فان لم يوجد بالارث عبدة وقف الارث حتى يصطلحا عليه فان اصطلحا على أن يبقه بماء نصفين أجزت ذلك بينهما فان كانت الجناية لا تنقص الخدمة فالارث لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولى من ولده فهو لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة فان كان أوصى بخدمة عبيد صغير لرجل وبرقبته لآخر وهو يخرج من الثلث فنعمته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدار لرجل وبظهورها ومنفعة لآخر كان مثل العبد سواء لاستوائهما في المعنى كذا في المبسوط \* ولو كان له ثلاثة عبيد فأوصى برقبة أحدهم لرجل وقيمة ثلثمائة وبخدمته الثاني لآخر وقيمة ثلثمائة وقيمة الثالث ألف جازل لكل واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة ثمانية لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال ثمانية والوصايا كانت ثمانية وكان ثلث المال ثلاثة أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي \* واذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبيده كله وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبيد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمته العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبيد كلهم لصاحب الرقبة وبخدمته أحدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الابقية واحدهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالباب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة من الورثة تبطل ضمها واستحقاقا ولو كانا يخرجون من الثلث كان لصاحب



وان دونه لا يحكم لها ولا تورث فاذا بيعت وطلبها واثبتها ومات قبل الاخذ بالقضاء او تسليم المشتري بطلت وليس لوارث اخذها وان قضى لها او سلمها المشتري ثم مات اخذها الورثة (١٣٨) والمشتري مالك حتى يأخذها الشفيع فان بالبيع الاول انسخ الثاني وان بالثاني

تم البيعان والشفيع ان يمنع من الاخذ بها وان بذله المشتري قبل القضاءها ومن اخذها بها فبني واستحققت ونقض عليه البناء برجع الشفيع على الذي نقض الثمن اليه باليمن لا غير لابقية البناء

(نوع ما ثبت فيها وما لا يثبت ومن يكون خصما ومن لا يكون واختلاف الشفيع والمشتري) سكة أو درب غير نافذة أقصاه مسجد وطهره أو طرف منه إلى الطريق الأعظم وباب المسجد في الدرب أو السكة فهو درب نافذ حكما لان المسجد ليس بمملوك لاحد فلو بيع دار فيه لاشفعة اللجج لان المسجد لما كان غير مملوك كان بمنزلة الفضاء هذا اذا كان المسجد خطا فان محدنا أحدثه الدرب أو المخلقي فالشفعة تبطل فان كان ظهر المسجد وجوانبه إلى دور الناس لا يريد المسجد الذي هو خطه فلا هزل الدرب الشفعة لانه يكون بمنزلة الفضاء قال عصام فعلى هذا حكم السكك التي أقصاها الوادي بخارا اذا بيع دار فيها لاشفعة اللجج الملاق لانها نافذة والشركة عامة لانهم يخرجون إلى الوادي وذكر شمس الأثمة دار في أقصى الدرب والمحلة وهذه الدار نافذة إلى طريق العامة فان كان الطريق للعامة وليس لأهل الدرب المنع فلا شفعة لهم وان الطريق لصاحب الدار أو أهل الدرب وأحدنهم ولهم المنع للعامة فلهم الشفعة قال الصدر رحمه الله تعالى

الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لتساع محل الوصية ويجمع في العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فاذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلاث كل عبد منهم لفلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لفلان فإنه يقسم الثلث بينهما على خمسة أسهم لصاحب الخدمة ثلاثة أحاس الثلث في خدمة ذلك العبد بخدمة ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر خمسة الثلث في العبد من الباقيين في كل واحد منهم ما خمس رقبته ولو كان أوصى بثلاث ماله لصاحب الرقاب وبخدمة أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما نصفين ولو أوصى بخدمة عبده لرجل وبغلة لآخر وبخروج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهر أو عليه طعامه ولصاحب الغلة شهر أو عليه طعامه وكسوته عليهم ما نصفان فان جنى هذا العبد جناية قبل لهما فدياه فان فدياه كانا على حالهما وان أيبا الفداء ففداء الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط \* ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم ولا آخر بثلاث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحجت غلته وينفق عليه كل شهر درهم لانه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة ثمن ردد ذلك إلى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة بضرب الجميع ثلث وصاحب الثلث بضرب الثلث سهم ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا آخر بعبده ولا آخر بثوب فهذه المسئلة على وجهين اما أن تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث أو لا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة أجاز وافكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه لأن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل ويسكنها لا آخر وبرقبته لا آخر وهي الثلث فهدمها رجس بعده موت الموصى غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم بني مساكن كما كانت فتوابعها أخذت صاحب الغلة ويسكنها لا آخر وكذلك البستان اذا أوصى بغلته لرجل وبرقبته لا آخر ففقط رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشتري بها أن تجار أمثلهما فتغرس واذا أوصى لرجل بثلاث ماله ولا آخر بغلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله ألفا درهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أحاسه في المال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال وان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنها انتهت قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها وبني لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأبي أن يبنى لم يحج بر على ذلك ولم يمنع الآخر أن يبنى نصيبه في ذلك ويواجهه ويسكنه كذا في البدائع \* واذا أوصى لرجل بغلة بستانه ولا آخر برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بألبانها أو بسمينها أو بأولادها أبدا لم يجز الا ما على ظهورها من الصوف وفي ضرر وعها من اللبن ومن السمين الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة

نخلة

سكة غير

فعلى هذا سكتنا وسائر السكك ان الخطه نافذة فلا شفعة لهم وان أخذوا النفاذ فلهم الشفعة \* سكة غير نافذة وفيها سكة أخرى فباع في السكة السعلى واحدهم دارا فالشفعة للسعلى ولو بيعت في العلما فالسكك وكذا في رخص ان تزع منه ثمرا آخر



فبيع أرض على المنتزع فالشفعة لأهل المنتزع كاذف انتزع من نهر \* وعن محمد رحمه الله تعالى أرض بين أهل قرية اقتسموا وأفرز كل منهم قسطه ورفعوا طريقا بينهم وجهوا له نافذا ثم بنوا دورا على حافتي السكة وجعلوا (١٣٩) أبوابا إليها فباع بعضهم داره فجاءه

الذي هو لزيقته وبعض له الدار في الناحية الأخرى إلى هذه المحلة يدعيان جميعا الشفعة فيبينهما لأن هذه وإن نافذة فكانت ما غير نافذة لأنهم إن شاؤا سدوها ولا شفعة في الكردار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لأنه نقلي وذلك كالأرض التي على نهر المساوي والأرض التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها مزارعة إلى الناس بالنصف فصار لهم فيها كردار كالبنا والاشجار والسكنى إذا كبسها التراب حتى صار لهم كردار \* وبيع هذه الأرض بطل وان يبيع الكردار وكان معلوما يجوز لكن لشفعة فيه وكذا الأرض الميان دهي إذا كانت الأكر نزعونها فيبيعها لا يجوز وبيع كردارها يجوز ولا شفعة فيها \* الشريك أحق بهما من الجار إذا لم يكن شريكا في الحائط وما تحت الحائط الذي بينهما أما إذا كان كذلك فهو شريك لا جار فقط والشركة فيما تحت الحائط مؤثر لا الشركة في الحائط لأنه نقلي لما مر أن البناء من المنقولات لكن الشركة فيما تحت الحائط إنما يحصل إذا كان أرض الحائط بينهما على الشركة فينبغي أن ياتي ذلك الأرض المشتركة ثم اقتسما الباقي أما إذا اقتسما الأرض ونحط في وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى ينيح الحائط وكل منهما جار لصاحبه في الأرض والشركة بينهما في البناء وانها لا توجب الشفعة لما مر \* وصاحب

نخلة أبدال رجل ولا خرب قبتها ولم تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا ثمرت فالنفقة على صاحب الغلة فإن حلت عاما ثم أحالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فإنه على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وإن كان هو ينام بالليل ولا يخدم فإن لم يعمل أي لم ينفق صاحب الغلة وأنفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فإنه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط \* ولو أوصى بقطعة لرجل وبجبه لآخر وأوصى بلحم شاة معينة لرجل وبجدها لآخر وأوصى بقطعة في سنبها لرجل وبالبطن لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصى إيهما أن يدوسا وأن يسلكا الشاة ولو أوصى بقطعة في الوسادة لرجل ولا تخرب الوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قواهم ولو أوصى بدهن هذا السهم لآخر لهما وبكسبه لآخر كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل أوصى لرجل بشاة ولا تخرب جملها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خربت من الثمن فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الرجل وإن أوصى مع ذلك بيدها لا تخرب ولا هاب لا تخرب قال تذييع الشاة ويعطى لصاحب اليد اليد ولا تخرب الرجل ولا تخرب الأهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بزبد هذه الربة لآخر ولا تخربها لا تخرب كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بحلقة الخاتم لرجل وبجبه لآخر جازت الوصية لهما فإن كان في نزع ضرر ينظر أن كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة ضمن قيمة الفص له ويكون الفص لك وإن كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة الحلقة له وهي كالدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤة إنسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل وبالأشجار والاشجار لا تخرب فقطت الأشجار وخربت الأرض وطلب منه صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى بعمدة لرجل وبخدمته لآخر فنفقة العبد على صاحب الخدمة فإن مرض العبد مرضا وبخر العبد عن الخدمة لمانة وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه لرجل وأوصى بغلته بأبداله أو بضامن الموصى ولا مال له غيره وفي البستان ثلثة تساوي مائة والبستان يساوي ثمانمائة فلم يوصى له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيهما يستقبل أبدا ولو أوصى بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فأغل سنة قايلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة يجبس وينفق عليه كل سنة من ذلك عشرين درهما ما عاش هكذا أو جبه الموصى ور بما لا تحصل الغلة في بعض السنين فلهذا يجبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فله يجبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما وجبه الموصى ويستوى أن أمر بأن ينفق عليه في كل شهر منه درهما أو عشرة دراهم كذا في المبسوط \* هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا بوقف الثلث لهما ثم إن الورثة صالحوا أحد الموصى لهما على شيء أعطوه إياه فيبرأ من وصيته قال بوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صاله إلى الورثة كذا في المحيط \* ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وأن يقرض لرجل ألف درهم سنة واستهلك الورثة العين سوى الدار فبعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب الفرض سنة ثم للورثة كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن ينفق على دنانير ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله

السفل أحق بشفعة العلوي من الجار الملازم له إذا لم يكن منهم شركة في الطريق وإن كانت ثلاثة أبنات بعضها فوق بعض وباب كل بيت منها إلى السكة فيبيع الأوسط فالأعلى فالأوسط أولى وإن الأسفل فالأوسط أولى \* رجل باع أرضين ورجل



أرض ملازقة بمهذه الأرض للشقيع أن يأخذ الأرض التي تلازق أرضه دون الأخرى وعليه الفتوى وعن محمد رحمه الله تعالى في عشرة أقرحة متلازقة لرجل على واحدة منها أرض انسان (١٤٠) يبيع العشرة الأقرحة فللشقيع أخذ القراح الذي يليه لا كلها لان كل قراح على

حدة لرجل قرية خالصة باعها بدورها وكر ومها وأراضيها وناحية منها يلى أرض انسان فللشقيع أخذ الناحية التي تليه وعن الثاني له بستان عليه حائط وباب فباع بستانه وأرضه خلف البستان ولرجل أرض الى جانب البستان فله الشفعة في البستان والأرض المتصلة به وكذا اذا كان بساتين وعليها حائط متصل به ولرجل أرض الى جانب بستان منها فباع بساتين فله الشفعة في كلها ولا يشبه البساتين في القرى الدورية الامصار فانه لو كان لرجلين دور وجعلها دارا واحدة أو جعلها أرضا وباعها فللشقيع الشفعة في كلها \* وعن محمد رحمه الله تعالى حوانيت ثلاثة يلى بعضها بعضا وباب كل واحد الى الطريق الاكظم ولرجل الى جنب حانوت منها حانوت فبيعت الحوانيت الثلاثة فله أن يأخذ كلها وهي كالبيوت في دار واحدة فان باع الحانوت الاوسط منها وهو لا يلى حانوت الجارة أخذته بالشفعة للشركة في الطريق \* له بيتان في دار يلى أحدهما الآخر ولا طريق لهما في الدار ويلى أحدهما دار رجل باع صاحب البيتين فلصاحب الدار أخذهما معا أو تركهما ولو كانا متفرقين أحدهما في ناحية الدار والاخر في ناحية أخرى ولا يلى أحدهما الاخر فباعهما صاحبهما فالشفعة في البيت الذي يليه لاني الاخر \* وعن الثاني أرضون

وأجازت الورثة فان المال يقسم على ستة أسهم للموصى له بالثلث سهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة أسهم يوقف فينفق منه على الموصى له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أربعة أسهم وأربعة أسهم لصاحب النفقة لا يدفع اليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما اذا كثرت المال فانه لا يوقف له مقدار ما يعلم أنه لا يعيش أكثر منه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب أصح فانه مات الموصى له بالنفقة قبل أن ينفق عليه جميع ما وقف له فانه يكمل وصية صاحب الثالث ويعتبر الثلث يوم مات الموصى لا يوم مات الموصى له بالنفقة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصى الا أنه يوم مات انتقص حقه لمزاحمة الاخر فاذا زالت المزاحمة يكمل له ثلث جميع المال الا أن يكون قد ذهب أكثر من ثلث المال حينئذ يدفع اليه النفقة ولا يكمل له الثلث لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا اكمل حق صاحب الثالث فما فضل يصرف الى ورثة الموصى لا الى ورثة الموصى له بالنفقة هذا اذا أجازت الورثة الوصية فأما اذا لم تجز ثلثا يقسم بينهم ما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أربعة أسهم فيدفع نصف الثالث للموصى له بالثالث والنصف الاخر يوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثالث صرف ما بقى الى الموصى له بالثالث ولو كان أوصى لثنتين بان ينفق عليهما معا ما كانا كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر ثلثا له فعند اجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال نصفين عنده وأربعة أسهم عندهما وان مات أحد الموصى لهما بالنفقة لا يرد على الموصى له بالثالث شيء بل ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة كان ذلك بيانا للمساواة اطلاقا يجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال أوصيت لفلان بثلث مالي وأوصيت لفلان بان ينفق علي كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان أوصيت بان ينفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على تسعة أسهم للموصى له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الاخرين أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال على سبعة أسهم سبع للموصى له بدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصى لهما بالنفقة ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث أسباعا عندهما أيضا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل ضربا واستحقاقا فكأنهم جميعا أصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم أثلاثا عنده فان مات الموصى لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل أن يستكمل وصيته ما ردا الباقي على الموصى له بالثلث وان مات أحدهما وقبض الموقوف عليهما متى فتنصف ما بقى لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما ربيع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أسباعا لصاحب النفقة ولو أوصى بان ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاش وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر ما عاشا لكل واحد منهما خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصى له بخمسة وبين الموصى لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحبي العشرة لان الموصى له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصى لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكانت أوصى لهما بجميع المال ولهما جميع المال فيقسم المال بينهم نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقى على صاحبي

بين قوم ضربهم من ثم رخص في بيعت منها أقرحة مجتمعة أو متفرقة ولرجل متلازقة ببعض هذه الاراضي العشرة أو هذه الأقرحة فلهذا الجار المتلازق الشفعة في جميعها وان لم تكن متلازقة لاتهم أرض واحدة وكذا اذا ربيع قوم ورثوها من أبيهم



فأقسموها بينهم وأخذ كل قطعة معلومة لكن الطريق واجدولجل دارم تلازقة ببعض هذه القطع باع واحد منهم خمسة وسلم الباقيون فلهذا الجار الشفعة وان لم تكن لزيقه \* له داران وأرض في قرية باع الكل جملة (١٤١) وله جار يلي أحد الدارين فله أن يأخذ الكل

وان كان لا يملك الا نصف ذلوا باع الدارين منفردا الا ان يتي عليه وجعل يبيع الدارين والارض بمنزلة يبيع القرية \* باع بشرط الخيار للمشتري وجبت لانها تعتمد زوال ملك البائع لا بتبوت ملك المشتري حتى اذا أقر بالبيع وأنكر المشتري وجبت الدار لوفى يدا يبيع بشرط صحة الحكم بها حضرة المشتري لان الملك له والاخذ والطلب من البائع وان صح لكن لا بد من حضور المشتري \* قال طلبت كذا عات وقال المشتري لا بل أنوت الطلب فالقول قول الشفيع \* قال الشفيع علمت يوم كذا أو زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري \* قال المشتري اشتريت الارض والبائع وهب لي البناء وقال الشفيع اشتريتها فالحقول للمشتري \* دارين ثلاثة اشترى من أحدهم حصته وسلم الشريكان فللجار الشفعة في البيت الاول لاني البيتين الا آخر لان المشتري صار شريكا فيها زمان شراء بيت الثاني والثالث فقدم على الجار \* اشترى دارا له شفعاء ثلاثة قال له أحدهم صالحتك على أن يكون بيت الدار مسالكا وباقها يبيتن وأصحابي على السوا اجاز وقسم الدار على ثمانية عشر البيت بين المشتري والشفعاء غير المصالح لتركه حق في البيت والبيتان بين الكل لبقاء حق المصالح في البيتين لا غير \* الشريك في النهر الصغير أولى من الجار الملازق لانه خليط

العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات أحد الذين جمعها الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة بقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصي له المفرد ونصفه للذين جمعها في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحب العشرة موصى له بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة ما عاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان اجازت الورثة بقسم المال أثلاثا عند الكل على اختلاف الترخيحين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهما أثلاثا أيضا على اختلاف الترخيحين فان مات أحدهم وقف ما بقي على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله ما عاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله ما عاشا فان اجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحب العشرة فان مات صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقي على ورثة الموصي وان مات أحد الاخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الاخر بعد ذلك رد ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصفه على صاحب العشرة عندهم على اختلاف الترخيحين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بثلاثي لفلان يوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة دراهم ما عاش وقد أوصيت بثلاثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر ما عاشا عشرة دراهم فان اجازت الورثة دفع الى صاحب الاربعة ثلث كامل يصنع به ماشاء ودفع الى صاحب العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ولا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث ولصاحب العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال أوصيت بثلاثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فان اجازت الورثة أخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال وأخذ الاخران ثلثا آخر ويكون ذلك بينهما نصفين يعملون منه ما بدا لهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث والاخرين نصف الثلث بينهما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط \* ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة دراهم من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من ثلث البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفين ثم يباع سدس ثلث البستان لكل واحد منهم ما يوقف ثمنه على يد الوصي أو على يد ثقة ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهم مما من نصيبه ما سمي له في كل شهر فان ماتا جميعا وقديق من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لبطالان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس على المنفرد والسدس الاخر على المجموعين في النعقة ولو أوصى بغلة ببستانه لرجل ونصف غلته لاخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة أرباع غلة كل سنة والاخر ربعها والقسم على طريق المازعة كما هو مذهبه وعندهما القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواء فثلثه بينهما أثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهما أثلاثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والاخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة ببستانه وقيمتها ألف ولا آخر بغلة عبده

وان النهر كبيرا فالجار الملازق كفي الحلة الفاخرة والعاصل بين النهر الصغير والكبير ما يجري فيه السفن وقيل اذا كانوا أكثر من مائة فكبير وقيل موكول الى رأي الحيا كمودكر الهبوبي في ترتيبها ولها الشريك في البيت ثم الشريك في الاساس ثم الشريك في الشرب



ثم في الطريق ثم الجار الا ترى وهو الذي لكل منهما حائط على حدة وليس بينهما حائط ممر لصيق المكان ولا اتصال الحائطين حتى لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة للجار ولا شفعة للجار (١٤٢) المقابل اذا كانت المحلة نافذة ويجب الشفعة اذا كانت غير نافذة والشفيع في

الطريق أحق من الجار قال مشايخنا رحمه الله لم يرد به طريقا عاما لانه غير ملوك لا حدودا عما أراد به ما يكون في سكة غير نافذة وان لم يكن نافذة حتى كان الطريق مشتركا بين أهله فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود ونحوه فليس لاحد من أهل السكة شفعة بالشركة في الطريق وان كان المسجد في وسط السكة فمن بيته في وسطها أو مدخلها فليس له الشفعة وان بيعت دار في الاسفل فليس شركاء الاسفل في الطريق حق الشفعة والجار مع الشريك شفيع حتى اذا سلم الشريك بأخذ الجار في ظاهر الرواية وعسن الثاني أنه لا يأخذ الجار اذا سلم مع الشريك مع حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسليم الشريك ايما يأخذها الجار اذا كان أو وجد الطالبين بأن يقول اني قد طلبتها ان لم يأخذها الشريك آخذها ولم يذكر في الكتاب أن من لا يرى الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكم يراه وطلبها قيل لا يقضى لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى لان الحاكم يرى وجوبها وقيل يقال هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا يصح الى كلامه قال الحلواني وهذا أحسن الاقوال بل ويحلف في دعوى الشفعة على من يراه به بالله غاله اقبالك شفعة على هذه الدار على قول من يراه بالجوار ولا

وقيمة خمسمائة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثالث بينهما ما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بغلة أرضه ولا تخرب قيمتها وهي تخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بعلة بستانه فاعل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من تلك الغلة شيء الا ما يكون في البستان حين موت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولو قال أوصيت بهذه الالف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعا والمائة بينهما نصفان وتسعمائة للأول ولو قال قد أوصيت لفلان الاربعمائة (١) لاحدهما فالمائة لهذا والاربعمائة لأول منهما ولو أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بما أحب قال أضرب له بما أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهما نصفان وان أحب كله الا درهما ضربت له بالثلث الا درهما \* ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالالف يعطى منها فلان مائة وفلان مائتين فاني أعطيهم ما سمي لهما وأرد الباقي على الورثة واذا سمي لاحدهما ما جاعل الباقي للاخر فاذا قلت ثلث مالى لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة وثلاث ماله سبعون درهما فالثلث كله لاسميت له المائة ولو قال أوصيت بثلث مالى لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلثمائة فالثالث بين الذين سمي لهم ما قدرنا أن لنا (٢) ولا شيء للاخر فان كان الثلث ثلثمائة فلا شيء للمائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر \* ولو قال ثلث لفلان وفلان لفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلثمائة فلكل واحد ما سمي والباقي بينهما نصفان \* ولو قال ثلث مالى لعبد الله ولزيد وعمر ولعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وفان كان الثلث مائة وخمسين فللعمر ومائة وما بقى بين زيد وعبد الله نصفان أو وصى بهذه الالف لفلان وفلان لفلان مائة فهو كذا قال لفلان مائة والاخر تسعمائة فان هلك بعضها فالباقي على مشرة \* ولو أوصى لثالث بالالف وأخرى وثلث ماله ألف كان نصف الالف للثالث ونصفها للأولين على عشرة ولو قال هذه الالف لفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقى كان للأول مائة فان هلك الالف الامانة فهو للأول وليس للثاني الا ما بقى بعد المائة ولو أوصى مع ذلك لرجل بالالف وثلثه ألف فليس الاوسط شيء والالف بين الاخرين على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الالف وسهم لصاحب المائة \* ولو قال أوصيت بثلث مالى لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف يوم القسمة خمسمائة كان للموصي له بالمائة المائة كاملة وللآخر ما بقى ولو أوصى مع ذلك لآخر بثلث ماله والثلث ألف ولم ينتقص فنصف الثلث للاخر ونصفه للأولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للاخر \* ولو قال أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالى ولفلان بمائتي وأوصيت لفلان بالالف والمسألة بحالها فليس لصاحب ما بقى شيء والثلث بين الاول والثالث على أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كيس بعينه فقال لرجل أوصيت لك بمائتي من هذه فله الالف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو أوصى بالالف أخرى لا تخرب لم يكن للأول شيء ولو قال أوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة قسمت الالف بينهما على ثلاثة عشر وان قال أوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان مائة منها ألف كانت كلها لهذا الاخير ولو قال

- (١) قوله لفلان الاربعمائة لاحدهما الخ لا يخفى ركاكة هذا التركيب ولعل فيه سقط  
(٢) قوله ولا شيء للاخر فيه أنه لم يذكر أو لا الا اثنين قل ضرر العبارة بمراجعة أصلها وهذه العبارة قد تقدمت بعينها منقولة عن محيط السرخسي في أوائل الباب الثالث في الوصية بثلث المال فهي مكررة اهـ

يخلف بالله هذا قبل الشفعة في هذه الدار لانه لو خلف على هذا الوجه يخلف بناء على مذهبه فيسوى حقه لفلان وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزم رحمه الله شفعوي صار حنفيًا ثم أراد العود الى مذهبه الاول فقال الثبات على مذهب الامام رحمه الله خير



وأولى وهذه الكلمة أقرب إلى الالف مما قاله البعض من أنه يعزوا شد التفرز إلى انتقاله إلى المذهب الأدون ولو قضى حذفي لشفعوى بالجوار  
 هل يحل باطنافيه وجهان ذكرهما في الوسيط (الثالث في الطلب) طلبها على (١٤٣) فور السماع عند العامة والمكرنى

قيد مجلس العلم وهو رواية عن محمد  
 ربه الله أخبر بالبيع عبد أوصى  
 ولم يطلب تبطل عنده وعند ما لا  
 \* ظن أن المشتري فلان فسلمها ثم علم  
 أنه غيره له الشفعة كبكر استؤمرت  
 ولم يسم الزوج ثم علمت بالزوج لها  
 الرد \* سلامة على مشتر بها  
 لا يبطلها لأنه عليه الصلاة والسلام  
 قال السلام قبل الكلام وروى  
 أيضا أنه عليه الصلاة والسلام قال  
 من كلم قبل السلام فلا يجيبه ولو  
 صلى بعد الظهر ركعتيه أو بعد  
 الجمعة أربعاً تبطل فلوراد على  
 ركعتيه أو أربعاً تبطل لانه  
 تطوع وكان معرضاً ولو في التطوع  
 فجعلها أربعاً أو ستاً المختار  
 البطلان بخلاف الأربع قبل  
 الظهر وقد علم في المطولات أنه  
 \* سمع البيع فقال الحمد لله قد  
 طابت شفعها أو قال سبحان الله أو  
 الله أكبر أو عطف فحمد الله قبل  
 أن يدعيها لا تبطل في المختار وكذا لو  
 قال من اشتراها بكم اشتراها ثم طلبها  
 \* ولو طلب من المشتري الشفع  
 فقال المشتري دفعته اليك ان علم  
 الشفع بالثمن صار له وان  
 لم يعلم لا وهو على شفيعته ولم يصح  
 التملك \* قال أنا شفيعها آخذها  
 منك بها ثم طلبها بطلت لا شفعه  
 بالعيب فصار كأنه قال كيف أنت  
 أو كيف أصبحت إذا قال من  
 شفاعت خواهم تبطل \* واختلغوا  
 في لفظ الطلب فقيل يقول طلبتها  
 أو أنا طلبتها أو أطلبها وقيل يقول  
 أطلبها وآخذها وقيل طلبتها  
 وآخذها وقيل بآي لفظ الطلب

لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أوصيت لفلان  
 وفلان بهذه الالف لفلان منها ألف ولفلان آخر من الالف التي أوصيت بها لفلان ألف أو قال  
 أوصيت بثلاث مالى لفلان وفلان لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الالف ألف وكان الثالث ألفاً  
 كانت الالف كلها الثاني في الفصلين \* رجل أوصى لقوم بوصايا فغسر بعضهم وأقام البيعة وأراد أن  
 يعطى حصته قال أدفع اليه وأمسك حصته من بقى فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي أخذ  
 فيها أخذه ولا يكون في دفعه اليه قسمة على من بقى منهم كذا في المحيط \* أوصى بأن يدفع إلى فلان  
 ألف درهم يشتري بها الأسارى فان مات فلان قبله رفع إلى الحاكم ليولى الأمر إلى أحد من الناس  
 حتى يفعل ذلك كذا في خزائن المفتين \* مريض قال أخرجوا من مالى عشر من ألفاً أعطوا فلانا  
 كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفاً ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف  
 قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى نفذ وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشر بن  
 جزء أو بطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءاً وقوله وما بقى للفقراء كأنه سمى لهم تسعة آلاف  
 لأنه ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا  
 إلى أن قال والباقي للفقراء والمسألة بحالها فان هنالك شيء للفقراء ويعطى لأصحاب الوصايا كل واحد  
 منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من وصيته وبطل سهمان \* رجل أوصى بأن تباع داره ويشتري  
 بثمن عشرة أو قارحطة وألف من خبز وقد أوصى بوصية أخرى في بيت داره ولم يبلغ ثمنها ما يشتري به  
 هذا المقدار من الخطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ان اتسع ثلث ماله ذلك وغيره من  
 الوصايا يكمل من ثلثه وصار كأنه أوصى بعشرة أو قارحطة وألف من خبز وقال الجعفي لو أن ذلك  
 من مالى كذا فجعلوه من غيره لم يضرهم الآن يكون في ذلك المال دليل بأن يكون سائر أمواله خبيثة  
 ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيخص ذلك المال بوصايا \* رجل أوصى بوصايا فبلغ ورثته أن  
 أباهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به ذكر في المنتقى أنه لا تصح  
 إجازتهم وإنما تصح إجازتهم إذا أجاز وأبعد العلم رجل أوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له  
 محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلغوا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف رشداً رجعهم الله تعالى  
 يعطى وقال إبراهيم النخعي والحسن بن مطيع رجعهم الله تعالى لا يعطى والاول أصح كذا في فتاوى  
 قاضيان \* وفي التوارث إذا أوصى بوصايا وأوصى للفقراء وأوصى لمعتقة بمائة فمات معتقه بعد  
 موته ان كان بين لكل وصية شيئاً مقدراً وجعل الباقي للفقراء فمائة المعتق تصرف إلى الفقراء  
 فأما إذا بين لكل وصية شيئاً مقدراً وبين للفقراء شيئاً مقدراً فمائة المعتق تصرف إلى ورثة الموصى  
 وعلى هذا إذا أوصى بوصايا ثم قال والباقي يتصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا ومات  
 بعض الموصى لهم قبل الموصى فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط \* والله أعلم

#### (الباب الثامن في وصية الذمي والحربي)

وصية الذمي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات  
 فهي أربعة أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم  
 معينين أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم  
 معينين وتعتبر عليهم فلا يشترط فيه جهة القربة إلى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي  
 باطلة والثالث ما هو قربة عندنا معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر

ماضياً ومستقبلاً يصح وهو اختيار الفقيه أبي جعفر والفضل \* علم بالليل ولم يعد على الخروج فخرج وأشهد بصياح أصح \* ونجى بعقد البيع  
 حتى يطل الطالب قبله ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم وبطلت ويستحق الطالب وهو زعان موانية وقد ذكرناه في



وهو أن يشهد قائلا طلبها أو عيادته فيهم منها طلب الدار ويذكر الحدود ويقر بسلها إلى وأشهد على البائع لو المبيع في يده وان سلم إلى المشتري فأشهد على البائع لا يصح وان (١٤٤) طلب من المشتري يصح وان كان الدار في يد البائع وفي رواية أن طلبها من البائع صح

استقاما \* ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو وكل عن الغير بشراء دار وهو شقيق يثبت له الشفعة \* علم بالشراء في طريق مكة وطلب الموائمة وعجز عن طلب الشهادة لو كل آخر حتى يطلب ولو لم يفعل ومضى بطلت \* أثبت شفيعه بطلبين وأبي المشتري التسليم فان ترك المرافعة إلى الحاكم بهذر مرض أو حبس ولم يمكنه التوصل لا تبطل وان بلاعتر قال في الكتاب هو على شفيعه وان طال الزمان قبل هو قوله وعن محمد رحمه الله وهو رواية عن الثاني أنه مقدر بشهر وعليه الفتوى \* انشترى بثمن مؤجل أخذ بحال أو انتظار الاجل ولا يملك الاندبثمن مؤجل فان اختار الاندبثمن حال كان الثمن للبائع إلى أجله وان اختار الاجل بطلت عند حلول الاجل وعندئذ بالبيع وعن الثاني رحمه الله روايتان في رواية عند العلم ان سكت إلى الاجل بطلت وفي رواية عند الاجل وهذا اذا طلب الموائمة عند علمه بالبيع وان لم يطلب لا شفعة له \* الشفيع طلب بطلبين ثم طلب من الحاكم الحكم بالتسليم وقال تحكم لي بالشفعة ولا أقبض حتى أسلم المال لا يحكم حتى يحضر المال لانه تملك بعوض فاسلم بالعوض لا يحكم بالمعوض ولو حكم لا ينفذ وفي شرح الطحاوي قال المشتري للشفيع هات الثمن ونفذ الشفعة ان أمكنه احضار الثمن ولم يحضر إلى ثلاثة أيام عن محمد رحمه الله أنه

تلكا منهم فلا يشترط فيه التقرب من الموصي وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قربة عندهم وانما هي حكمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو أن ذميا أوصى بأن يشترى بثلاث ماله رقاب وتعتق عنه باعيتهم أو بغير أعيانهم أو أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يسرج به في بيت المقدس أو ببني فية أو بغزى به الترك أو الديلم والموصى من النصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلاث ماله للناجيات أو للمغنيات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تلكا لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلاث ماله بأن يحج عنه قوم من المسلمين أو ببني به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيتهم محت الوصية وتعتبر تلكا لهم وكانوا بالخيار ان شاؤوا وجوابه وبنا المسجد وان شاؤوا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو أوصى بثلاث ماله ببني به بيعة أو كنيسة أو أوصى بأن يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تلكا لهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا الجواب على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى به في القرى أما اذا أوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط \* الحربي المستأمن اذا أوصى للمسلم والذي يصح في الجملة غير أنه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فأوصى بأكثر من الثلث وقب ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال كالمسلم والذي وكذلك اذا كان له وارث لسكنه في دار الحرب وذكر في الاصل ولو أوصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار أو صار وادمة ثم اختصم إلى القاضي في تلك الوصية قال كانت قائمة بعينها أو خرها وان كانت قد استهاكت قبل الاسلام أبطلتها كذا في البدائع \* الحربي المستأمن لو أوصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباقي إلى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق الحربي المستأمن عبده عند الموت أو بعبده في دار الاسلام صح منه من غير اعتبار الثلث ولو أوصى ذمي بأكثر من الثلث أو ببعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى لخلاف ملته صح كالارث ولو أوصى لحربي غير مستأمن لا يصح كذا في الكافي \* ولو أوصى ذمي لحربي مستأمن جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو ارتد مسلم إلى اليهودية أو النعيرية أو المجوسية ثم أوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف ما يصح من المسلم من وصايا وي بطل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للحال فيصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا كان ذلك لقوم غير معينين لا يصح عندهما وأما المرتد فإنه يصح من وصاياها ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم قال في الكتاب الا في حصلة وهي ما اذا أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا بأن أوصى ببناء البيعة أو الكنيسة أو ما أشبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فإني لأحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى شيئا وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط \* وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعي الاسلام طاهرا واذا كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على خلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى في تصرفاته كذا في الكافي \* اذا صنع يهودي أو نصراني بيعة أو كنيسة في محته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية \*

تبطل شفيعته وبه أخذ الفقيه أو لا يبطل قال الصدوق والاصح انه لا تبطل لوجود طلبين بالمسلم (مسائل) بلسانه كانه أخذ بذهب الامام وهو ظاهر المذهب \* اذا اختصم إلى القاضي يؤجل الشفيع قبل ما يرى لاحضاره فان أحضره فاقضي



بهاه والابتطل شفعتة وفي الايضاح ضرب القاضى زجلا ان لم تأتني بالثمن الى وقت كذا فلا شفعة لك ولم يأت بثلث لانه اسقطنا خيار التعليق  
 \* ولو قال ان لم أعطك الثمن الى كذا فانا بربى منها صح وبطلت ان لم يفعل وكذا (١٤٥) اذا فعله الحاكم \* لها حق خيار البلوغ

والشفعة فقال طلبتها وانحسرت

نفسى يبطل المؤخر ويثبت  
 المقدم لانه يمكنه ان يقول طلبتها  
 او اخترت ما جيعا بنفسى والشفعة  
 قال القاضى ابو جعفر يقدم خيار  
 البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب  
 سعة لما مر به لو قال من اشترى  
 وبكم لا تبطل وقيل بقول طلبت  
 الحقيقين الذين يثبت الشفعة ورد  
 النكاح \* أمهل المشتري الشفيع  
 بعد الطلبين شهر ثم رجع صح  
 رجوعه \* ترك الاقرب وطلبها عن  
 الاعدان الاقرب في المصر والابعد  
 خارجة فخرج الى الاعداد بطلت  
 وان كان في المصر لا لانه مكان  
 واحد الا اذا اختار على الاعداد  
 وترك الاقرب بعد ذهابه الى الاقرب  
 فينبذ تبطل \* تعليق ابطالها  
 بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها ان  
 كنت اشترى لاجل نفسك فان  
 كان اشتراؤه غيره لا تبطل لانه اسقاط  
 والاسقاط يحتمل التعليق \* قال  
 الشفيع للبائع او للمشتري وهو  
 وكيل الغير سلمت لك بيعك او  
 شراؤك فهو تسليم بها ولو قال  
 للمشتري وهو مأمور سلمت لك  
 خاصة لا الاخر فهو تسليم للاخر  
 ولو قال للمشتري ان كنت  
 اشترى بها لنفسك او للبائع ان  
 كنت بعته من فلان لنفسك فقد  
 سلمتها لك لا يكون تسليمها الا اذا  
 كان اشتراؤه لنفسه او للبائع باع  
 لنفسه \* اشترى لغيره اول نفسه  
 فضر الشفيع وطلبها ثم قال  
 للمشتري سلمت لك شفعتها او  
 سلمت شفعتها او لم يقل للمشتري او

### (مسائل شتى)

رجل حلف ان لا يوصى وصية فوهب في مرضه الذي مات فيه او اشترى ابنا له في هذه الحالة حتى عتق  
 عليه لا يكون حائثا ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه وأوصى له بشئ وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام  
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزنا  
 ما أمر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزنا ما فعله  
 الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين  
 ثم مرض فوصايا باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضي فقد أوصيت بكذا  
 أو قال بالفارسية (١) (اكر مر الزين بيمارى مرك آيد) أو قال (٢) (اكر از بن بيمارى بيمرم)  
 فينبذ اذا برأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضخان \* رجل أوصى وقال ان مت من مرضي هذا  
 فغلباني أحرار ويعطى فلان من مالى كذا وكذا ويحج عني ثم برأ من مرضه ثم مرض نائبا وقال  
 للشهود الذين أشهدهم على الوصية الاولى أو لغيرهم أشهدوا أني على الوصية الاولى قال محمد رحمه  
 الله تعالى أمافي القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولا يمكن  
 نستحسن فخير ذلك منه ويخاصون في الثالث وهذا القياس والاستحسان اذا قال أوصيت لعبد الله  
 بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال ان مت من مرضي هذا فغلباني أحرار ثم برأ ثم مرض نائبا كذا  
 في المحيط \* أوصى بوصايا وكتب بها صكاً ثم مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضا وكتب صكاً لم  
 يذكر في الصك الثاني أنه رجع عن الوصية الاولى يعمل بها جميعا كذا في خزائن المفتين \* رجل  
 أوصى بوصية ثم أخذ الوصواس فصار معتوها فكتب كذلك زماناً ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله  
 تعالى وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام يضعفه الآية غائل فأشار برأيه بوصية قال محمد بن  
 مقاتل جازت وصيته بأشارته وأصحها بما لم يجوزوا وقال الناطق رحمه الله تعالى ذكر في السكيسانيات  
 رجل أصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمريض فأشار وأكتب فطال ذلك وتقدم العهد فان  
 حكمه يكون حكم الاخس وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر ألفاً وقال هذا  
 الالف لفلان فاذا مت أنا فادفعه اليه فمات يدفعه المأمور الى فلان كما أمره ولو لم يدفعه هو لفلان  
 ولكن قال ادفعه اليه فمات الا مرفان المأمور لا يدفعه الى فلان وعن أبي نصر المديني رحمه الله  
 تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون  
 قال ان قال ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ولم يزد على هذا فان المأمور يدفع الالف الى غرما الميت وعن  
 نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان ولم يفعل هي له ولا قال هي  
 وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأخذ وصاياها بالدرهم  
 الزنوف والريثة اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 تعالى ان كانت الوصية لقوم باعيانهم فرضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء  
 بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بوصايا والنقود  
 مختلفة فانه ينفذ وصاياهم بما هو العالب في البياعات مريض أوصى بالفسكسرة ودرهم صحاح فانه  
 يشترى بدهاهم الصبح شئ ثم باع ذلك الشئ بالدرهم المكسرة وتنفذ وصيته مريض قالوا لم  
 لا توصى فقال أوصيت بان يخرج من ثلث مالى في تصدق بالف على المساكين ولم زد حتى مات فاذا ثلث

(١) ان أتاني موت من هذا المرض (٢) ان مت من هذا المرض

للاجنبي مع التسليم وان كان المشتري قبضها من البائع

(١٩ - (المتاوى) - سادس)

لا يصح قبضا و يصح استحضانا هذا اذا سلم الشفعة للماتم \* ولو طلبها من البائع ان كان في يده المدا له ذاك وان كانت الدار في يد المشتري



ليس له ذلك قياسا ونقصا استثنائا وفي النوازل ليس له ذلك ولا يحتمل اختلاف الروايتين فالذي في النوازل قياس والذي هنا استحسنه ولو قبضها المشتري وسلمها الى الآخر وقال الشفيع (١٤٦) سلمت على الظن انها المشتري شفعتها فهو على القياس والاستحسان ولو

طلب منه الاجبي تسليمها لآخر فقال سلمتها أو وهبتها لك لا يصح في القياس كلو قال مبتدئا ويصح في الاستحسان لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال كأنه قال وهبتها أو سلمتها لاجل أو شفاعتك وبعد جملة متجدا اذا اتخذها الشفيع بنقضه لانه لا يقطع حق الشفيع وكذا اذا جعله مقبرة وقال ابن زياد وابن أبي ليلى وهو رواية عن الامام رحمه الله انها تبطل باتخاذها مسجدا أو مقبرة \* كتابة الشهادة على صك البيع بعد طلبها لا تبطل لانها تحفظ الشهادة للاجازتها \* يعتبر في المطالب الاول المواتية وهو ان يطلب كما أخبر ويذكر حدود الدار ويصدق على أنه طالب كما علم مع الخلف \* اشترى أرضا بألف وفيها نخيل فتمرت قبل قبضه فخصر الشفيع فله أخذ الكل فان قال الشفيع أخذ الارض والنخل بخصتها وترك الثمر أو قال المشتري أعطيتها بخصتها ولا أعطيت الثمر لا يلتفت الى ذلك لما فيه من ضرر التفريق لصاحبه \* ولو أخذ المشتري الثمر قبل القضاء أخذ الارض والنخل بخصتها من الثمن وترك الثمر لانه نقلي وكان أخذه أيضا تبعا لاجل اذا زالت التبعية وانما سقط حصص الثمر لانه صار مقصودا للمشتري بالانفاق والاطراق لو تفرق اليها الاتفاق يأخذ حصته من الثمن وان حدث الثمر بعد قبض المشتري أخذ النخل والارض بكل الثمن وان

ماله ألفان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يتصدق الا بالالف ولو قال المريض أوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فاذا الثلث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغام بالغ وكذا لو قال أوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالي لم يكن له الا ألف درهم كان الالف العشر أو أقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع مالي هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألف درهم كان له مالي الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دنانير أو غيرهما من الجواهر وغير ذلك ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع مالي هذا الكيس لم يكن له الا ألف درهم ولو قال أوصيت لفلان بمالي هذا الكيس بألف درهم وهو نصف مالي هذا الكيس فاذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس ألف درهم كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسة مائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير أو جواهر لاشي له قال العقبه أبو الليث رحمه الله تعالى على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى للموصي له مقدار ألف درهم من ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أوصيت بجميع مالي هذا البيت وهو كرم طعام فوجد فيه أكرار أو وجد حنطة وشعبير فالكل له ان خرج من الثلث كذا في خزانة المعتبرين \* لو قال أوصيت له بألف درهم من هذا الكيس وأوصيت له بألف درهم من هذا الكيس يعني كيسا آخر فهو عليهما جميعا كذا في المحيط \* رجل أوصى بان يتصدق عنه بألف درهم فتصدت واعنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقار رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال أبو جواز يجوز ذلك وان أوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بانه يجوز وبه نأخذ ولو أوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم ان يتصدقوا بنفس العبد ولو قال اشتر عشرة أنواب وصدق بها فاشترى الوصي عشرة أنواب له ان يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رحمه الله تعالى لو أوصى بصدقة ألف درهم بيمينها فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هاتكت الاولى قبل أن يتصدق الوصي بيمينها فاعطى أيضا لو أوصى بألف درهم بيمينه يتصدق عنه فهلك الالف بطلت الوصية ورجل أوصى بان يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل أوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي واستهلكه فأراد الوصي أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب سباعا إما وأوصى بان يتصدق به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برده عليه وان لم يعرف يتصدق به فان كدت الورثة مورتهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأه قالت في وصيتها (١) (خوبشان مرايا دار هست از مال من) قال تصرف الوصية الى قربة له لا يرت منها والنقد في ذلك لمن خاطبته بالكلام يعطى من ماله ما قدر

(١) لا قاري تذكره من مالي

قصد المشتري بالجدلانه حادث بعد القبض فلا يقابله شيء من الثمن \* اشترى أرضا فزارع ففي القياس يقاع الزرع وفي الاستحسان يترك الارض في يد المشتري بلا أجر الى المصداق وعن الثاني أنهم اترك باجراة بالاجارة قلنا انشاء الاجار



بأجره بالأجره نظير لا ابتداء عن الامام أبي حنيفة يسلم الأرض إلى الشفيع ثم يؤمر بان يؤجر من المشتري إلى الحصاد بأجر نظير المشتري والشفيع وجوابه ما قلناه أنكر طلب الشفيع موافقة على العلم وان (١٤٧) طلبه عند لقائه فعلى البتة فان المشتري

للقاضي حلف الشفيع بالله ما أخره حين علمه وطلبه طلبا صحيحا أجابه إليه وحلفه فان برهن المشتري أنه أخره بعد سماعه زمانا بلا ضرورة وبرهن الشفيع أنه طلبه كما علمه فالبينة للشفيع عنده وعندهما للمشتري \* الرستاقى لما سمع البيع قال شفعه شفعه أو قال شفعه مراست خواتم يادتم كان طلبا ولو قال شفاعة بطلت لانه طلب الشفاعة لا الشفعة

(كتاب الغصب)

وفيه ثلاثة فصول

(الاول في وجوب الضمان)

وانه سبعة أجناس الاول في المقدمة العصب عبارة عن ابتعاع الفعل في المحل فيما يمكن نقله دلا يتحقق غصب العقار عندهما أعني غصبا بوجوب ضمانه اذا هلك بلا صنع منه بان اتلف جيل عليه أو غلب عليه الرمل أو صارت سبعة أو بحر أو يدون فعل في المحل لا يصير غاصبا حتى لو صنع من دخول داره أو لم يمكنه من أخذ ماله أو بعدد المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولهذا قلنا ثمر البستان أمانة في يده الا اذا تعدى أو طوبل ففنع بخلاف ولد طبيعي الحريم فانه مضمون بالجسراء الا اذا أدى حواه الام ونقصانها بالولادة يجب بر الوالد لوفيه وقائه والمغصوب نوعان غير منقول كالطاحونة والحانوت فان انهدم عند الغاصب بأقفة سماوية أو جاء سبيل فذهب بالبناء لا ضمان عليه عندهما ولو تلف بسكناء أو قطع أشجاره ضمن

ما يشاء أدنى ما ينطق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوصى بأفضل عبده للمساكين أو بخير عبده وأن يباع ويحتمل ثمنه في المساكين ينظر إلى أفضلهم وخيرهم قيمة ولو قال أوصيت بخير عبدي أو لأفضل عبدي بثلاث مائة لفضلهم في الدين كذا في المحيط \* رجل أوصى بثلاث مائة للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك إلى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف إلى فقراء وطنه ولو أوصى بان يتصدق بثلاث مائة على فقراء بلخ فلا فضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وفي التوازل لو أوصى بان يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أيضا لو أوصى بأن يعطى كل فقير درهم ما أعطى الوصي فقيرا نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاول أو جاز أن لا يضمن كذا في الخلاصة \* أوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة فغدى الوصي عشرة فتاوى يغدى ويغشى غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال أطعم مواعني عشرة مساكين غدا وعشاء ولم يسم كفارة فغدى عشرة فتاوى عشى عشرة سواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصي لا يضمن استغسانا ويغدى عشرة سواهم ويعشهم وبه يفتى كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى بأن يتصدق بثلاث مائة قفيرة حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيرة حنطة في حياة الموصى قال أبو نصر رحمه الله تعالى يغرم الوصي ما فرق في حياة الموصى قال ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح أمر الكبار في مصتهم ولا يصح في حصص الصغار كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى في مرضه وقال اني كنت جامع أهل في شهر رمضان فاسألوا الفقهاء ماذا يجب علي في الحكم فانعلوه ان كانت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه أعتقت عنه رقبة وأطعم عنه أيضا نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله وأبي الورثة الاجازة أطعم عنه ستين مسكينا لكل واحد مدان من حنطة ومدان مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا أوصى بأن يشتري حنطة وخبز أو يتصدق على المساكين فعلى من يجب أجرا الجالين الذين يعملون الحنطة والخبز قالوا اذا لم يكن الميت أوصى بحمل ذلك إلى موضع ينبغي للوصي أن يستعين بمن يعمل بغير أجر ثم يدفع اليه من ذلك على وجه الصدقة وان كان الميت أوصى أن يحمل ذلك إلى المساجد فلا جرة في مال الميت أوصى للرجل فأمره أن يتصدق بثلاث مائة فلو وضع في نفسه لم يجوز ولو دفع إلى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجوز عامل السلطان اذا أوصى بأن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم أنه من مال غيره لا يحل أخذه وان علم أنه مختلط بماله جاز أخذه وان لم يعلم جاز أيضا حتى يتبين أنه مال غيره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلط لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على ملك صاحبه فلا وجه الا الرد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليك بالخطأ فيجوز أخذه اذا كان في بقية مال الميت وقائه بقدر ما روى خصمائه وفي الجامع اذا أوصى بثلاث مائة للمساكين يتصدق منه كل سنة ثمانية دراهم أو قال أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة الاولى ولا يوزع على السنة أوصى عند موته أن يعفى عن قاتله والقتل عمدا

اجماعا وان هدمه آخر وقت أو شجره آخر مال الك بالخيار يضمن أيهما شاء ولو زرع فيها فالحراج له وضمن نقصانها وفي الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما أنفق ومنقول فان تلف في يد الغاصب أو تلفه ان مثليا كالكيل والوزن الذي ليس في تبعيضه ضرر كغير المصوغ



والعددي المتقارب كالبيض والجوز وما أشبهه من العددي الذي لا يتقارب فعليه مثله وان غير مثلي كالحجوات والزعبات والعدديان المتفاوتة والوزني الذي في تبعيضه ضرر كالصوغ (١٤٨) ان تلف أو تلف عليه قيمته يوم غصبه وان انقطع المثلي ضمن قيمته يوم

الخصومة والثاني رجه الله تعالى يوم الغصب ومحمد رجه الله تعالى يوم الانقطاع وان تلفه غير الغاصب في يد الغاصب فالتحيار للمالك ان شاء ضمن الغاصب ويرجع هو على المتلف وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع على أحد وان غصب من الأول غاصب ثان وتلف عنده أو تلفه فالمالك بالتحيار وقرار الضمان على الثاني وان هلك عند مودع الغاصب فالمالك ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان تلفه المودع فالضمان على المودع وكذا لو أجرة الغاصب أو رهنه فهلك كان المنصوب منه ضمن أيهما شاء فان ضمن غاصبه لا يرجع على المرتهن وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن المرتهن والمستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن إلا إذا أتاه فلا يرجع به على أحد ولو أعاره الغاصب خير المالك فليجزم ما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو أتلفه المستعير فقرار الضمان عليه ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالتحيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز يبعه والثمن له وان شاء ضمن المشتري والمشتري يرجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن وان نقص المنصوب عند الغاصب ضمن النقصان إلا إذا كان النقصان بفعل الغير فينثني خير المالك بين تضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا

كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيجان \* ومن أوصى بسدس ماله ثم بسدس ماله في ذلك المجاس أو في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين أو لم يشهد فليس للموصي به إلا سدس المال بالاجماع إلا إذا (١) كانت الوصية أكثر أو إحدى الوصيتين أكثر من الأخرى فينثني يدخل الأقل في الأكثر فيعطى الأكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوي \* سئل عن رجل أوصى بثلاث ماله للفقراء فأعطى الوصي الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رجه الله تعالى لا يجزئه والوصي ضامن للفقراء في قولهم جميعا كذا في التتارخانية \* وإذا كان رجل أوصى بثلاث ماله الدين لرجل ولا آخر بثلاث ماله العين والدين مائة أقتسم المثلث ماله العين نصفين فان خرج من الدين خمسون سهم إلى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة أسهم ولو أوصى بثلاث العين لرجل وبثلاث العين والدين لآخر ولم يخرج من الدين شيء أقتسم المثلث العين نصفين فان خرج من الدين خمسون درهما ضم ذلك إلى العين فكان لصاحبي الوصية ثلث ذلك خمسون درهما بينهما ثلاثا في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى الثالث لصاحب الوصية في العين والثلاثان للآخر وأما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى الثالث بينهما على خمسة أيضا وإذا كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية \* وذكر في فتاوى الفضلي أن من أوصى بدين له على رجل أن يصرف إلى وجوه البر تعلق الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لديونه بعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجع عن وصيته بذلك القدر (٢) قال الباقى رجه الله تعالى دخل الحنطة في الدين قال وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط \* في فتاوى أهل ممرقند إذا أوصى بمائة يد يدخل تحت الوصية القلتسوة والخلف واللعاف والدنار والسرار وفي السير أن اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس ويسمونه فعلى هذا يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفراش والقمص والبسط والستر وهل يدخل فيها الأواني فقد اختلف المشايخ رجه الله تعالى فيه وأشار محمد رجه الله تعالى في السير إلى أنه يدخل وإذا أوصى لرجل بفرس بسلاحه سئل أبو يوسف رجه الله تعالى أهو على سلاح الفرس أم على سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال الباقي في فتاواه وأدنى ما يكون من السلاح سيف وترس أو رمح وقوس ولو أوصى له بذهب أو فضة أو للموصي سيف محلي بذهب أو فضة كانت الخلية له وبعد هذا ينظر ان لم يكن في ترز الخلية ضرر فاحش تنزع الخلية من السيف ويعطى للموصي له وان كان في ترزها ضرر فاحش ينظر إلى قيمة الخلية وإلى قيمة السيف فان كانت قيمة السيف أكثر خير الورثة ان شاءوا أعطوا للموصي له قيمة الخلية مصوغا من خلاف جنسها وصار السيف مع الخلية له وان كانت قيمة الخلية أكثر خير الموصي له ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف وان شاء تركه وان كانت قيمتهما على السواء كان التحيار للورثة ولو أوصى لرجل بقرة للموصي جبة أو قباء حشوه من قز لا شيء له ولو أوصى لرجل بشوب قز أو للموصي جبة بطانتها ثوب قز وطهارتها ثوب قز كان

(١) قوله إلا إذا كانت الوصية أكثر يتأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذفه والاقصا على ما بعده كما يستفاد من عبارة المحيط البرهاني اه معصومه

(٢) قوله قال الباقي إلى قوله كذا في المحيط العبارة هكذا في جميع نسخ الهندية والذي رأيت في نسخة من المحيط ما نصه قال الباقي ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير ولا يدخل التبر اه بالحرف وهي عبارة محصية ظاهرة بخلاف ما في نسخ الهندية كما لا يخفى على المتأمل اه معصومه

يرجع على أحد وان ازداد في يد الغاصب فالمالك أن يسترده مع الزيادة وان زاد في سعر أو بدين أو نقص ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل وان كان فاعل رده إلى مالكه ان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا وان تلفه بعد



النقصان ضمنه وقت الغصب وان استهلكه بعد الزيادة بان باعه ومله الى المشتري فهلك عند المشتري فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجاز البيع والتمن للغاصب او ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع (١٤٩) وله ان يرجع على الغاصب بالتمن وليس له ان يضمن الغاصب يوم التسليم

عند الامام رحمه الله تعالى \* غصب كدسا فداسه يجب عليه قيمة الحل وهو قضيب الزرع اذا حصد وعليه البر وان احرق كدس انسان يضمن قيمة الحل ثم ان كان البر اقل قيمة منه في السبيل اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة \* المسلم يضمن للمسلم قيمته في ستة غصب شيئا فنقص في يده اوراق زيت مسلم او سمه وقد وقعت فيه ما فارة يضمن قيمته \* السكاب والفهد والباري المعلم ألقه مسلم يضمن قيمته عسدا \* السرقين ألقاه مسلم في أرضه وألقه انسان يضمن قيمته \* غصب مالا ثم غصب منه غريم المالك فالمالك بالخيار يضمن أم - ما شاء في المختار فان ضمن الغاصب لم يسرأ وان ضمن الثاني برئ الاول وفي الجامع تضمن أحدهما انما يوجب براءة الآخر ان رضی من اختار تضمينه بذلك أو قضى عليه به وبدون الرضا والقضاء لا يبرأ الغاصب والاول ان يضمن الثاني قبل ان يضمنه الاول للاحالك كاله أن يسترده منه لوقائما فاذا استرده الاول أو ضمنه برئ الثاني عن الضمان واستقر الضمان على الاول في المختار لان الثاني نسخ فعليه بالرد والضمان والمشتري من الغاصب اذا اعتقه ثم أجاز المالك البيع نفذ العتق عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو أن المشتري من الغاصب باعه

للموصى له الثوب القز والاخر للورثة ولو أوصى له بجمعة حرر وله بجمعة طهارتها حرر وبطانتها حرر دخلت تحت الوصية وان كانت الظاهرة حرر او البطانة غير حرر فكذلك الجواب وان كانت البطانة حرر فلا شيء له ولو أوصى بحلى يدخل تحت الوصية كل ما ينطلق عليه اسم الحل سواء كان منصفا بزمرد أو ياقوت أو لم يكن ويكون جميع ذلك للموصى له ولو أوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان الذهب سدى الثوب مثل العزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصى له وما وراء ذلك للورثة فيبيع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما صاب الذهب فهو للموصى له ولو أوصى بحلى دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه المثلوث والياقوت والزبرجد فان كان مرصعا في شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالاتفاق وان لم يكن مرصعا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لانه ليس بحلى وعلى قولهما يدخل لانه حلى كذا في المحيط \* والله أعلم

### (الباب التاسع في الوصي وما يملكه)

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لانها أمر على خطر لاروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة (١) والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يخوع عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية الا أحق أولص كذا في فتاوى قاضيان \* الاوصياء ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز والقاضي يضم اليه من يعينه وفاسق أو كافر أو عيب فيجب عزله واقامة غيره مقامه كذا في خزانة المفتين \* وجعل أوصى الى رجل في وجهه فقال الموصى اليه لا أقبل صحرده ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصى اليه ما كان ظني بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكت في حياة الموصى فمات الموصى كان له الخيار ان شاء قبل وان شارد كذا في فتاوى قاضيان \* وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصي بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز ما لم يخرج به السلطان من الوصية قبل أن يقول قبلت كذا في السراج الوهاج \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يوصى الى رجل فقبله في حياة الموصى فالوصاية لازمة حتى لو أراد الخروج منها بعد موت الموصى ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد متى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحيط \* أوصى الى رجل وجعله متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى شاء وفي أي وقت شاء كذا في خزانة المفتين \* ولو أوصى الى رجل فقال لا أقبل فسكت الموصى ومات فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله ولو أن الموصى اليه سكت ولم يقل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته في حياة الموصى أو بعد موته بحضرة الجماعة وقد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بحضرة القاضي أو بغير حضرته ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة الموصى لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا الى الموصى فبلغ

(١) قوله والثالثة سرقة صريحه أن ذلك مروى عن أبي يوسف والذي رأيت في نسخ الخانية التي بيدى بعد قوله والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة له فهو صريح في أن الثالثة مروية عن غير أبي يوسف والله أعلم اهـ مصححه

من آخر ثم أجاز المالك لا ينفذ البيع الثاني وانما ينفذ الاول \* ولو باعه العاصب من رجل ثم اشتراه ثم أجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع وكذا البيع الاول هنالما انفسخ البيع الاول لم يعرف أن في البيع الفساد اذا وصل المبيع الى البائع راي وجه



ووصل بفتح الياء والقضوى على ك فسخ البيع الموقوف ولو لم يجز المالك ولكن ضمن الغاصب بجاز البيع ولا ينفذ العتق ولو ملك الغاصب من جهة المالك يارث أو هبة أو (١٥٠) بيع بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان البات على الموقوف والمشتري بالخيار

ولو باع أو أعتق لم ينفذ بالاجماع \* والمشتري من الرهن اذا باع أو أعتق ثم أجاز الرهن البيع أو العتق نفذ اجبا وكذا المشتري من الوارث والتركبة مستعرة بالدين \* الغاصب اذا أجز المصوب فالأجر له فان تلف المصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمته الغاصب له الاستعانة بالآخر في أداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له أن يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح ولو كانت دابة فأنفذ أجزها ثم باعها وأخذ ثمنها وتلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع على الغاصب ليس له الاستعانة في أداء الضمان بالآخر وقولنا منافع المصوب غير مضمون يشمل ما اذا سكن الغاصب الدار المصوبة وركب الدابة أو عطلها لا يضمن شيئا عندها

(نوع في رده)

غصب فرسا وغصب منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة ويجز المالك عن مخاءمة الثاني ليس له أن يحاصم مع الاول لانه لما وصل الى المالك بقدرى الاول عنه \* غصب من صبي ثم رده عليه ان كان يعقل الانخذ والرد مري والالا \* تلف ثوب رجل وجاء بقميصه بجبر المالك على قبولها ومعنى الجبر أن ينزل قابضا بالغلبة كفي مسئلة عتق المولى عبده على ألف وفي الودعة وغصب العين

الموصي ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصي قال الموصي اشهدوا أني أخرجته عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح اخراجه ولو أن الوصي رد الوصية حال غيبة الموصي فرده باطل عندنا ولو أن رجلا أوصى الى رجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي شيئا بعد موت الموصي من تركه الموصي جازي بعه ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضخان \* أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال القابل للساكت بعدموت الموصي اشترى للميت كفنا فاشتراه أو دل نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان الساكت خادما لا يخرج عنه حره على عنده فأمره بشراء الساكن للميت فاشتراه أو قال نعم فهو قبول الوصية كذا في خزائن المفتين \* قال المكرمى اذا قبل الوصي أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك الا عند الحاكم وقد قالوا ان الوصي اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فخرج نفسه نظرا للحاكم في حاله فان كان مأمورا فادرا على التصرف لم يخرج به وان عرق عجزه وكثرة اشتغاله يخرج به كذا في السراج الوهاج \* قال اذا أوصى الرجل الوعد أو الى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه اما أن تكون الورثة كبارا كلهم أو كانوا كبارا وصغارا أو كانوا صغارا كلهم فان كانوا كبارا كلهم أو كانوا صغارا أو كبارا فلو وصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الاصل وأراد بقوله انها باطلة ستبطل حتى لو تصرف قبل الابطال في التركبة بيعا وما أشبهه ينعقد تصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت الورثة صغارا كلهم فان أوصى الى عبد غيره ولو وصية باطلة وان أوصى الى عبد نفسه فالوصية جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انها باطلة على التفسير الذي قلنا وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضها مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أوصى الى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صغارا أو كبارا فان أدى وعتق مضى الامر وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو أوصى الى المستسعى جاز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضا كذا في السراج الوهاج \* ولو أوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج القاضى من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى الى فاسق ينبغي للقاضى أن يخرج عنه عن الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا ولو أن القاضى أنفذ الوصية ففقد هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخرج عنه القاضى كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج عنه حتى تاب وأصل تركه القاضى وصيا على حاله كذا في فتاوى قاضخان \* ولو لم يعلم القاضى أنه وصيا فنصب وصيا آخر بمحض الوصي فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخراجه من الوصية كذا في الخلاصة \* ولو لم يعلم القاضى بان للميت وصيا والوصي غائب فأوصى الى رجل فالوصي هو وصي الميت دون وصي القاضى كذا في محيط السرخسى \* واذا أوصى مسلم الى حربى مستأمن أو غير مستأمن فهو باطلة معناه ستبطل لانه لو أوصى المسلم الى الذي فان للقاضى أن يبطلها ويخرج عنه من الوصاية والذي اذا أوصى الى حربى فانه لا يجوز لأن الذي من الحربى بمنزلة المسلم من الذي والمسلم لو أوصى الى الذي كانت الوصية باطلة واذا كان الحربى ممن يخاف منه على المال فان القاضى يخرج عنه من الوصاية وينصب مكانه عدلا كافيا واذا أوصى الى الذي كان جائزا ولا يخرج يخرج القاضى من الوصاية فان دخل الحربى دار الاسلام بأمان فأوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط \* ولو أوصى مسلم الى حربى ثم أسلم الحربى كان وصيا على حاله وكذا لو أوصى الى

مرشد

بفتح الراء والضميمة \* وضع المصوب في حجر المالك فلم يعلم به المالك فجاء آخر وذهب به ألقاه العهدة

على الثاني وروى الاول وان وضع بيديه لاني يحرمه وذهب بالخوف فالضمان على الاول أيضا \* أكساه الثوب المصوب حتى تحرق عليه



برئ الغاصب عندما يكاد أطمعه ماله وإن لم يعرفه المالك \* برهن الغاصب على الزد إلى المالك. برهن المالك على الهلاك فنهض فعند  
مجدد ربه الله تعالى لا يضمن الغاصب وعند الثاني يضمن ذكره المرخص ربه الله (101) تعالى (نوع آخر) غصب أحد النقيدين

في بلد ثم لقيه في بلد آخر وطالبه به  
بما عليه تسليمه ولا يطالبه بالسعر  
وان اختلف القيمة \* غصب عينا  
ثم لقيه في بلد آخر والقيمة في هذا  
المكان أكثر أو مثلها أخذها  
وليس له المطالبة بالقيمة وان كانت  
قيمتها أقل من ذلك المكان ان شاء  
أخذ قيمتها في مكان الغصب وان  
شاء صبر حتى يأخذها ثمة ولو تعذر  
السعر في مكان الغصب يأخذها  
لا القيمة لان تعذر السعر غير  
مضمون وان كان العين المغصوب  
هالكة وهي من ذوات الامثال ان  
كان سعر المكانين متساويا أخذ  
المثل وان أقل خيران شاء أخذ  
قيمتها في مكان الغصب يوم الغصب  
وان شاء صبر كما سوان كانت قيمته  
أكثر هنا فالغاصب بالخيار ان شاء  
أعطاه المثل في مكان الخصومة  
وان شاء أعطاه قيمته في مكان  
الغصب الا أن يرضى المالك بالتأخير  
الى مكان الغصب

(جنس آخر في غصب الضياع  
والاعقار)

غصب من أرض رجل نالة وغرسها  
في ناحية تلك الأرض فكسبت  
الشجرة التي غرسها فعليه قيمة  
الثالة يوم قلعها فان لم يضر قلع  
الشجرة بالأرض يوم قلعها وان  
أضر به طيبه صاحبها قيمتها  
\* رجل قطع أشجار انسان في كرمه  
يضمن القيمة ويعرف ذلك أن  
يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة  
ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة  
فيضمن فضل ما بينهما وان شاء  
أمسك الاشجار وضمنه قيمة

مرئد أسلم ولو أوصى الى عاقل فغن الموصى اليه جنونا طبقا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي  
للقاضي أن يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي حتى أفاق الوصى كان وصيا على حاله ولو  
أوصى الى صبي أو معترة أو مجنون جنونا طبقا لم يجز أفاق بعد ذلك أو لم يفق ولو باع المرئد مال ابنه  
الصغير المسلم ثم أسلم المرئد روى ابن رستم عن مجد ربه الله تعالى أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى  
قاضيان \* واذا أوصى الرجل الى المرأة أو الى الاعمي فهو جائز وكذا اذا أوصى الى محدود في  
قذف فاذا أوصى الى صبي فالقاضي يخرج ربه عن الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر هكذا ذكر الحنفيا  
وهل ينفذ تصرفه قبل أن يخرج ربه القاضي من الوصاية كما ينفذ تصرف الذي وتصرف العبد فقد  
اختلف المشايخ ربه الله تعالى فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولو لم  
يخرج العبد والوصي والذي القاضي من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي وأسلم الذي فالعبد  
والذي بقيا وصيين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية فأما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون وصيا وقول مجد ربه الله  
تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي نوادر ابراهيم عن مجد ربه الله تعالى اذا أوصى الى رجل  
فقال ان مت أنت فالوصي بعدك فلان فغن الاول جنونا طبقا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت  
الذي جن فيكون الذي سمى الموصى وصيا وذكر ابن سميعة عن مجد ربه الله تعالى في نوادره فغن  
أوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضي له وصيا ويجوز أمره فاذا بلغ ابنه جعل وصيا وأخرج الاول  
ان شاء ولا يكون خارجا لاجراء القاضي كذا في المحيط \* ومن أوصى الى من يجز عن القيام  
بالوصية ضم اليه القاضي غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجزيه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر  
عند القاضي عجزه أصلا استبدل به غيره ولو كان قادرا على التصرف أمين فيه فليس للقاضي أن  
يخرجه وكذا اذا شكت الورثة أو بعضهم الوصى الى القاضي فانه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدله منه  
خيانة فان علم منه خيانة عزله كذا في السكافي \* القاضي اذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج ربه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج ربه أو هو الظاهر وعليه  
الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الفضلي وصي على وقف أو في تركه ميت عجز عن  
القيام بأمر الميت أو الوقف فاقام الحاكم فيما آخر ثم قال الوصى بعد أيام صرت قادرا على القيام بما  
فوض الى هل يعيده الحاكم الى ما كان (قال) هو وصي على حاله لا يحتاج الى إعادة الحاكم كذا في المحيط  
\* رجل أوصى الى رجلين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف  
ولا ينفذ تصرف أحدهما الا باذن صاحبه الا في أشياء فان أحدهما ينفرد بها (منها) تجهيز الميت  
وتكفينه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت  
الوصية بالعين واعتاق النسيئة ورد الودائع والغصوب ولا ينفرد أحدهما بقبض ودبغة الميت ولا  
قبض الدين لان ذلك من باب الامانة وينفرد أحد الوصيين بالخصومة في حقوق الميت على الناس  
وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو وزن وباجارة اليتيم بعمل يتعلم وينفرد  
أيضا ببيع ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يدخر كالقوا كه ونحوها ولو أوصى الميت بان يتصدق  
عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومجد ربه الله تعالى  
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد وان عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا  
الاخلاف اذا أوصى بشئ للمساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي

النقصان قائما وان تساوى قيمتهما مقلوعة وغير مقلوعة لا شئ عليه \* أراد سقي زرع أو أرضه فنعاه انسان حتى فسد لا يضمن \* الشرب  
والتوضؤ من النهر المغصوب ان حول النهر المغصوب من موضعه بكره والا لا \* غصب طاحونة وأجرى ماءها في أرض غيره من غير اذن



مثله الى الساحل من مكان الادراك وليس له تزج السفينة من الغاصب \* اصطبل بينهما ولكل منهما فيه بقرة فدخل أحدهما وشدهما في جبل واحد فحمره وتخنق بالجبل لاضمان (١٥٤) عليه اذا لم ينقله من مكان الى مكان \* حل جلا من القطار أو حمارا من بوطاني

معلق وضاع الجمار لا يضمن  
عندهما خلافا لمحمد رحمه الله \* جاء  
الى سفينة مشدودة وحملها ان غرق  
من ساعته ضمن لو اليوم ربحها  
وان بعد ساعة لا \* أشلى ذنبا أو  
أسدا على انسان أو دابة فأضاف  
لا يضمن لانه لا ينقاد بالاشلاء فلا  
يضاف التلف الى الاشلاء وان يقر  
يضمن كالسكاب لانه ينقاد للاشلاء  
\* ولو غصب دواب بخوارزم ثم  
وجدتها مالسها في يد الغاصب  
بحراسان ينظر الى قيمتها في مكان  
الغصب واللقاء كافي العين وقد مر  
(جنس آخر في العبد والاماء)  
غصب جارية فأبقت في يده أو  
سرقته أو زنت وانتقص قيمتها ولم  
يكن فعل قبل ذلك ونقص به قيمتها  
يغرم الغاصب النقصان كما يضمن  
نقصان الحادث من شلل وعور  
ولو جملت في يده من الزنا أخذ  
المالك بنقصان ذلك فان زال العيب  
في يد المولى رد ما أخذ بسبب  
النقصان على الغاصب وقال الامام  
الثاني رحمه الله ينظر الى ما نقصه  
الجبل وأوش عيب الزنا فسد دخل  
الاقل في الاكثر وعن محمد رحمه الله  
يضمن الامر من جميعا فلو ردها  
الغاصب حاملا وماتت من الولادة  
وبسق ولدها في يد الغاصب فان  
الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب  
ولم يجبر نقصان الام بالولد ولو ردها  
بعد الزنا حاملا الى المالك فلدتها  
وماتت من الجلد يضمن النقصان  
بالاجماع ولو استترى جارية حاملا  
وهو لم يعلم وماتت في يده يضمن  
النقصان ولو جئت في يد الغاصب ثم

يوسف رحمه الله تعالى الاخر لياقي منهما أن يتصدق وحده جدار بين دارين الصغيرين لهما عليه  
جولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين مرمة الجدار وأبى الاخر قال  
الشيخ الامام أبو بكر بيعت القاضي أمينا حتى ينظر فيه ان علم أن في تركه ضررا عليهما أجبر الاخي  
أن يبنى مع صاحبه رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبدا بكذا درهمهما ولا أحد  
الوصيين عبدا فبمته أكثر مما سمي الميت الموصي فأراد الوصي الاخر أن يشتري هذا العبد بما سمي  
الموصي قال أبو القاسم ان كان الموصي فوض الامر الى كل واحد منهما جاز شرا هذا الوصي من  
صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجنبي وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا للميت فهذا  
أصوب كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم أوصى الى رجل أن يبيع ثلث ماله حيث أحب أن يبعه له جاز  
أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على الوضع عند نفسه مع ولو قال أعط من شئت لا يعطى نفسه لان  
الاعطاء لا يحقق الا باخذ أحد وهذا لا يحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا  
أوصى الى رجل فقال له اعمل فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان  
لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والغشوى على هذا ولو أوصى الى رجل وقال له اعمل برأي فلان أو  
قال لا تعمل الا برأي فلان ففي الاول الوصي هو المخاطب وفي الثاني هما وصيان على المختار كذا في  
خزانة المفتين \* قال أبو نصران قال اعمل فيه بامر فلان فهو الوصي خاصة وان قال لا تعمل الا بامر  
فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل أوصى الى  
وارثه جازقان ات الوصي بعدم موته ورثته وأوصى الى رجل آخر ان هذا الوارث الذي أوصى  
اليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الاول الذي أوصى به فان الوصي الثاني يكون وصيا في  
التركتين جميعا ولو أن هذا الوارث الذي هو وصي قال للثاني أوصيت اليك ولم يرد على هذا كان  
الثاني وصيا في التركة عندنا ولو قال هذا الوارث للثاني أوصيت اليك في التركتين عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أنه وصي في التركة جميعا وقال صاحباه هو وصي في تركته الميت الثاني خاصة كذا في  
فتاوى قاضي خان \* الرجل اذا أوصى الى رجل ثم ان رجلا آخر أوصى الى الوصي ثم مات  
الموصي الثاني صار الموصي الاول وصيا ثم اذا مات الموصي الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه  
يكون وصيا له ما جعلا كذا في شرح الطحاوي \* خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا بعد موتي ان  
قبولوا يصير كلهم أوصياؤه وان سكتوا حتى مات الوصي ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين أو أكثر  
صار اوصيين أو أوصياؤه يجوز لهم ما ولهم تنفيذ الوصية وان كان واحدا صار وصيا أيضا غير أنه  
لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع أمره الى الحاكم فيقيم معه آخر وطلق له التصرف بنفسه رجل  
أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي أولى بالمسألة المال ولا يكون المشرف وصيا  
وأتركونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصي الابع له كذا في خزانة المفتين \* واذا اختلف الوصيان  
في المال عند من يكون فان كان المال قابلا للقسمه فانهما يقسمان ويكون عند كل واحد منهما  
نصفه وان لم يكن المال قابلا للقسمه تنهايا وان أحبا استودعار جلا وان أحبا أن يكون المال كله  
عند أحدهما جاز وان كانا وصيين لليتامى فقا سم أحدهما لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تعالى الا أن يكونا حاضرين أو كان أحدهما غائبا الآن الحاضر قاسم بأذنه وعند أبي يوسف رحمه الله  
نعالي يجوز لان في القسمة معنى البيع ولو باع أحد الوصيين شيئا من مال الصغير لم يجز عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى الا أن يكونا حاضرين أو كان أحدهما غائبا وفعل الحاضر بأذن الغائب

ردها على المولى فماتت في يده من تلك الحجة لم يضمن الغاصب الا ما نقصته الحجة في قولهم ولو غصب جارية  
محمومة أو حبلى وماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وهذا العيب \* غصب جارية شابة أو غلاما شابا فهرم عند الغاصب يضمن



ما نقص من القيمة وكذا الوصية بارية تامة فان كسر ثلثها عند الغاصب يضمن النقصان \* غصب عبدا قارنا أو خبازا قنسى عنده يضمن فيقوم عالم بالحرفة ويقوم وهو لا يحسن الحرفة فيغرم فضل ما بينهما \* غصب (١٥٥) عبدا صغيرا فالقضي عنده لا يضمن \* غصب

صبيحا أو غلب عن يده يجلس الغاصب حتى يجيء به أو يعلم انه مات \* وجسد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المالك وقال مالكه لا بل لي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمالك للمالك العبد \* أتت الجارية الى الخناس بلاذن مسولاها وطلب البيع وذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخناس رددتها عليك فالقول للخناس ولا يضمها تأريسه اذ لم يأخذها الخناس ومعنى الرد أن يأمرها بالذهاب الى منزلها وكان الخناس منكر الغصب أما اذا أخذ الخناس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاهما بغير إذن مولاهما لا يصدق \* أو دفع عبده عن يده رجل فبعته في حاجته صار غاصبا وفي غصب بارية مغنية يلزم قيمتها غير مغنية كما اذا تلف اياه فضة عليها ثم اتيل نجب قيمتها غير مصورة وفي غصب فاخته أو حامة تقرقر عليه قيمتها مقرقرة ولو غصب ببغداد حامة يجبي من واسط نجب قيمة الحامة ولا يعتبر تلك الصفة كما قالوا في الحامة الطيارة والكبش النطوح اذا تلفهما يضمن قيمة حامة غير طيارة وكبش غير نطوح وفي الجارية اذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تغني يضمن على حسن صوتها \* دفع غلامه الى آخر مقيدا بالغل ليذهب به الى منزله ففعل غلامه أو قيده وذهب به بدون القيد وأبق في الطريق ولو أحرق بساطا فيه ثم اتيل رجال غصب بيصتين وجعل احدهما

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيفما كان فكذا القسمة واذا أوصت المرأة الى أبيها وزوجها بوصايا من عتق وصلة وغير ذلك وتركت ضيعة وثيابا وحبيا وخلقت ابنين رضي عن فقال الزوج أنا أنفذ وصيتهما من خالص مالي ولا أبيع الثياب والحلي ان أنفذ الزوج هذه الوصايا باذن الوصي الآخر وهو الاب فسا كان من صلاته وصايا يحتاج فيها الى شراء شيء وقد فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك دينافي التركة وان فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما احتج اليه من الصدقة من غير شراء فلا تجزى فيه الوصية توجه من الوجوه فان أحب الزوج أن يبقى هذه الاعيان لاولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يبيع من الصغار ما لا يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل ويشتري الاب للصغار ذلك منه بعد التسليم على ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفذ ذلك المال الى البائع ويقبضه الوصيان من ثمن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط \* وصى باع عقار اليقضي بثمنه دين الميت وفي يده من المال ما بقي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزائن المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى وصى الاب يقاسم مال الصغير أي شيء كان منقولا أو عقارا يبيع بسير ولا يملكه بغيره فاحش والاصل في جنس هذه المسائل أن من ملك يبيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط \* ويجوز للوصي أن يقاسم الموصى له فيما سوى العقار ويمسك للصغار وان كان بعض الورثة كبيرا غائبا ولو قاسم الوصى للورثة وفي التركة وصية لانسان والموصى له غائب لا تجوز قسمة الوصى على الموصى له الغائب ويكون للموصى له أن يشارك الورثة ولو كانت الورثة كلهم صغارا فقام الوصى الموصى له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما بقي يد الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشيء كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا نصب القاضي وصيا ليقسم في كل شيء فقام عليه في العقار والعروض جاز هذا اذا جعله القاضي وصيا في كل شيء فأما اذا جعله وصيا في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمته واذا قاسم الوصى الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار فدفع الثلث اليه وأخذ الثلثين للورثة مع حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصى لم يكن على الوصى الضمان ولو كانت الورثة كلهم كبارا أو كان بعضهم كبارا وهم حضور فقسمة الوصى مع الموصى له على الوارث الكبير باطلة في العقار وفي المنقول جميعا فان هلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصى فلا ضمان على الوصى ولكن يرجعون على الموصى له فيأخذون منه ثلثي ما أخذ ان كان مأخذه قائما في يده وان هلك ما أخذه الوصى له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء ضمن الوصى حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت الورثة كبارا وهم غيب فقام الوصى مع الموصى له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسمة في العقار باطلة وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى في هذه الصورة خلافا فقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز وأما في المنقول فتجوز قسمته مع الموصى له على الورثة فأما قسمة الوصى مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضور والموصى له غائب فأنها باطلة والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى في هذه المسئلة اختلاف فقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز فان هلك حصته الموصى له في يد الوصى ربي نصيب الورثة كان للموصى له أن يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلك حصته الورثة في يدهم وهلك حصته الموصى له في يد الوصى أيضا فما هلك في يد الوصى من حصته الموصى له فالوصي لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصته الموصى له فهو بالخيار

لا يضمن \* هدم جدارا فيه صور رجال مصبوغ بالوان يضمن قيمة الجدار والاصباغ بلا صور لانه حرام يضمن قيمته مصورا لان الصلاة تجوز عليه بلا كراهة لان دوسه اهانة له (جنس آخر في الطيور)



فمن حباجة وحضنت الاخرى دجاية بنفسها واخرى ختافا لفرخان للغاصب وعليه بيضان ولو كان مكانه ودعة فالتى حضنت بنفسها للمودغ صاحب البيضة \* فتح باب قفص فطار الطير (١٥٦) أرباب اصطبل فخرج الفرس أو وقع الزق والسمن جامد فذاب ونرج لا يضمن

عندهما خلافا لمدرجه الله وكذا لو حل قيد عبد حتى أبق خلافا لمدرجه الله قال السرخسي رحمه الله هذا كله اذا كان العبد مجنونا فان عاقلا لا يضمن اتفاقا ولو وقع باب قفص وقال للطير كش كش أو فتح باب اصطبل وقال للبقر هش هش أو قال للعمار هر هر يضمن اتفاقا ذكره النظم وأجمعوا انه لو شق الزق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن \* وق انفتح فأخذه رجل ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان غابا يضمن وكذا اذا تعلق زق بأخر فسقط منه فأخذه ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن وكذا اذا سقط من كم انسان شيء فأخذه انسان وتركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن (جنس آخر في الثياب)

فخصب ثوبا فخرق ان يسير ضمنه النقصان والثوب للمالك وان كثيرا فاحشا ينتفع به بالخياطة انتفاع الثوب بخير ان شاء أخذه وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب يصلح للخياطة ضمنه قيمته بلا خيار وفي الصغيرى اذا أوجب الخرق نقصان ربع قيمة الثوب فهو فاحش \* أمره بخرق ثوب غيره فخرقه يضمن الذى خرق لا الا امره اذا كان سلطانا أو المولى يأمر عبده \* جعل القصار فى الثوب الذى دفع اليه الخسبر أو ان ذهبه الى القصار وسرق الثوب ان لف فيه كإلف المندبل على

ان شاء ضمن الوصى ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا فى المحيط \* ومن أوصى بثلاث ألف درهم فدفعها الورثة الى القاضى فقسم والموصى له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا فى السكافى \* وصى عنده ألفان ليعتيم فأدر كادفع الى أحدهما ألفا وصاحب الآخر حاضر وبجدا القابض القبض منه بغرم الوصى خمسمائة بينهما ولو كان غائبا تجوز قسمته عليه فلا يضمن بدفع نصيب أحدهما اليه ولو كان القابض مقراله كان بلا آخر أن يأخذ منه خمسمائة وان شاء ضمن الوصى ورجع بها الوصى وصى للعتيم قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما ألفا صدقة أحدهما وكذب الآخر يرجع المنكر على أخيه بمائتين وخسين درهما وان أنكر لم يكن لهما على الوصى شيء ولو قال الوصى دفعت الى كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدقة أحدهما وكذب الآخر يرجع المكذب على الوصى بمائتين وخسين درهما ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما وجل مات وترك ابنتين صغيرين فلما أدر كاطلبا ميراثهما فقال الوصى جميع تركه أليكما ألفا وقد أنفق على كل واحد منكما خمسمائة فصدقه أحدهما وكذب الآخر يرجع المكذب على المصدق بمائتين وخسين ولا يرجع على الوصى فى ذلك عند زفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفى رواية ابن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا فى محيط السرخسي \* وصى الام يقاسم لولدها الصغير منقولاته التى ورثها من الام اذا لم يكن للصغير أب ولا وصى الاب أما اذا كان له أحد هما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول فى ذلك على السواء وما عرفت من الجواب فى وصى الام فهو الجواب فى وصى الاخ والعم ولو كان الوصى قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة أوجه (الاول) أن تكون الورثة صغارا كلهم ليس فيهم كبير وفى هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلا وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال أولاده الصغار وليس فيهم كبير فانه يجوز قالوا والحيلة للوصى فى ذلك اذا كان الصغيران أن يبيع الوصى حصة أحد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذى لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذى باع نصيبه حتى يمتاز حق أحدهما عن الآخر وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مفرزا (الثانى) أن تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقامم الحضور وأفرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة ان كانت التركة عروضا وأماني العقار فليس تجوز قسمته عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته (الرابع) اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جله ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جاز (الخامس) اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة فى الكل فاسدة فأما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصة الصغار جله ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصغار صحيحة واذا كان بعض الورثة صغارا والبعض كبارا وأحد الكبار وصى الصغار وأرادوا منه القسمة حتى عن الشيخ الامام الزاهد أبي حفص الكبير أن الوصى يقسم بين الكبار وعزل نصيب الصغار ويجعل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الاجنبى ثم يقسم بين الاجنبى المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبى المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا فى المحيط \* وصى الاب اذا باع شيء من تركه الاب فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميتدين ولا وصى بوصية والثانى أن يكون على الميت

على ما يجعل فيه يضمن وان عقدا كان الثوب تحت ابطه ودم الخبز فيه لا يضمن \* أفسد الخياط الثوب فأنزله صاحب الثوب وليس له ان يفسد ليس له التضمن \* رفع قلنسوة رجل من رأسه ووضعها على رأس آخر وطرحها آخر من دين



رأيه فضاعت ان القلنسوة بمراعي مال كها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لاضمان عليها ما أي على الرافع والطارح ومن ههنا يعلم جواب  
مسئلة المتعلق وسقوط شيء من كنه عند الخصومة \* رفع عمامة مديونه عن رأسه حين (١٥٧) تقاضاه الدين وقال لأرد لها عليك حتى

تقضى الدين فتلف العمامة في يده  
بهلك هلاك الرهن بالدين قال هذا  
انما يصح اذا أمكنه استردادها  
فتر كها عنده أما اذا عجز فتر كها  
لعجزه فيه نظر \* دخل دار غيره  
وأخرج منها ثوبا ووضع في منزله  
آخر وضاع ان تفاوت في الحرز  
ضمن والا وان رفع من زاوية  
البيت ووضعها في زاوية أخرى  
لا يضمن \* هالك في يد الغاصب وهو  
قبيح ان كان يقوم في السوق  
بالنراهم يقوم بها وان بالناسير  
فها وان كان يقوم بها فالحق الي

الحاكم

(جنس آخر في المتفرقات)

غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم  
غيره ان لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند  
الثاني رحمه الله وعند الامام رحمه  
الله لا يضمن بكل حال \* أخرج  
خاتم النائم ثم أعاده في النوم يبرأ  
وان استيقظ ثم نام وأعاده في هذا  
النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول  
يجب الرد الى النائم وقد وجد في  
الثاني يجب الى اليقظان ولم يوجد  
والحاصل أن في إعادة الخاتم الى  
أصبح النائم والخلف الى رجلاه  
والقلنسوة الى رأسه الامام الثاني  
رحمه الله يعتبر اتحاد النوم في اواله  
الضمان كما ذكر هنا ومحمد رحمه الله  
يعتبر اتحاد المجلس حتى اذا أعاده  
في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في  
يوم آخر ولم يذكر مذهب الامام  
والصحيح من مذهب الامام أنه يعتبر  
التحويل للزوم فاذا لم يحوله عن  
مكانه وأعاده الى أصبعه أي أصبح  
كان أو رجلاه زال الضمان عنه

دين أو وصي بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب الوصي أن يبيع كل شيء من التركة من المتاع  
والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغارا أما يبيع ماسوي العقار فلان ماسوي العقار يحتاج الى  
الحفظ وصي يكون حفظ الثمن أسير ويبيع العقار أيضا في جواب الكتاب قال شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاضيهان \* وجواب المتأخرين  
أنه انما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا من عن العقار أو يكون للصغير  
حاجة الى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شرائه بضعف القيمة وعليه الفتوى كذا في الكافي  
\* أو يكون في التركة وصية مرسله يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون يبيع العقار خيرا  
للتيتم بأن كان خراجها ومؤنها يربو على غلاتها أو كان العقار حائوتا أو دارا يريد أن ينقض  
ويتداعى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أدائها خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض  
يبيع ماسوي العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوي العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة  
أو يغني يسير ولا يجوز بيع الوصي بغني فاحش لا يتعابن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا  
للتيم لا يجوز شراؤه بغني فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كبارا وهم  
حضور لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي  
العقار ويجوز بيع ماسوي العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب ويبيع  
العروض يكون من الحفظ أما العقار فمحفوظ بنفسه الا أن يكون العقار يملك لولم يبيع حينئذ  
يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان الوصي  
يملك بيع نصيب الغائب بماسوي العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند  
الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه لا يجوز بيعه  
في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان على الميت  
دين ان كان محيطا بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محيطا يبيع بقدر الدين وفيما اراد  
على الدين يبيع عنده خلافا لهما كذا في الكافي \* ولو كان في التركة وصية مرسله فان الوصي  
يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك يبيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين  
ولا وصية والتركة عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار  
والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ثبت الوصي يبيع بعض التركة ثبت له ولاية يبيع الكل  
وصي الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب وصي وصي الجد بمنزلة  
وصي الجد وصي وصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي اذا كان عالما أو ما وصي الام وصي الاخ  
اذا ماتت الام وترك ابنا صغيرا أو وصي الجد رجل أو مات الرجل وترك أخا صغيرا أو وصي الى رجل  
يجوز بيع هذا الوصي فيما سوي العقار من تركة هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا  
الوصي أن يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جهة حفظ الصغير كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وصي الام لا يملك على الصغير يبيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول  
بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثا للصغير من جهة الام ان كان خاليا عن الدين  
والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين

وان حوله ثم أعاده في تلك النومة أو غيرها لا يبرأ مالم يرد اليه حال اليقظة \* غصب سر حان ظهر دابة ثم أعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان  
\* غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها في كيسه وهو لا يعلم يبرأ \* نهيرة الجوز أخيه جوزات صغارا وأتلفها انسان يضمن نقصان



الشجرة فينظر بكم يشترى بهما الجوزا تو بكم يدونهما فيضمن الفضل \* كسر بيضة انسان فاذا هي فاسدة او دبره فاذ هو مستوفة لا يضمن  
 \* هشتم آنية صفراء ونحاس لانسان وهي تباع (١٥٨) ورفاقه ان يتركه عليه ويضمنه القيمة وان شاء اخذه ولا يضمنه شيئا وان كان

يباع هداها له ان خيار المذكور  
 وضمنه النقصان لان في الاول لو  
 ضمنه يكون الفضل بازاء الجودة  
 وفي الثاني لا يودي الى الربا منق  
 صل انسان الختار انه ينظر الى قيمة  
 اصل مكتوبا ولا ينظر الى المال  
 ولو منق دفتر حساب انسان يعطيه  
 بكم يشترى \* جاء الى خراف فآخذ  
 منه نعامه باذنه فسقطت وكسرت  
 لا يضمنها ويضمن ما سواها  
 \* اتلف احد مصرعي الباب او  
 احد المكيين او الخفين فالمالك  
 بالخيار ان شاء علم اليه الواحد الباقي  
 وضمنه قيمتهما والمخسار خلافه  
 وسأني ان شاء الله تعالى \* غصب  
 شيئا وقبض الحفظ وأجاز المالك  
 حفظه كما قبض برئ من الضمان  
 وان انتفع به وأمر بالحفظ لا يبرأ  
 وعلى هذا اودع لرجل مال العير  
 وأجاز المالك يبرأ عن الضمان  
 وعلى هذا اذا قال الموصوب منه  
 للغاصب اودعنيك أو آخركنيك  
 لتحفظه ثم هلك في يده لا روية فيه  
 ولقائل ان يقول يجب ان يضمن  
 \* نظر الى دهن غير موهوم ما تع حين  
 أراد الشراء فوقع من أنفه دم  
 وتجنس ان باذنه لا يضمن والا  
 يضمن ثم ان كان الدهن غسيرا  
 ما كولا يضمن النقصان وان كان  
 ما كولا يضمن مثل ذلك القدر  
 والوزن من مثل ذلك الدهن  
 \* أخذ في الحمام فنجانة وأعطاها  
 لا تحرف سقطت من يد الثاني  
 وتلفت لا يضمن الاول ولا الثاني  
 \* احفظها في هذا البيت فحفظها  
 في بيت آخر من الدار يضمن ان كان

مستغرقا فله ان يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقا يبيع بقدر  
 الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي  
 الام فهو الجواب في وصي الاخ والعلم وان كانت الورثة كبارا كلهم فان كانوا حاضرا وكانت التركة  
 خالية عن الدين فوصي الام لا يبيع شيئا من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في  
 وصي الام نظير الجواب في وصي الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا  
 وكبارا والكبار غيب فان كانت التركة خالية عن الدين فوصي الام يبيع المنقول من تركه الام  
 حصة الصغار والكبار جميعا ولا يبيع العقار من تركتها حصة الكبار والصغار في ذلك على السواء  
 فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب وان كان الكبار  
 حاضرا والورثة خالية عن الدين فانه يبيع حصة الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع  
 حصة الكبار من المنقول فالمسئلة على اختلاف فلا يبيع العقار أصلا وان كانت التركة مشغولة  
 بالوصية أو بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة  
 يبيع المنقول جميعا ولا يبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ  
 رجعهم الله تعالى كذا في المحيط \* الاصل ان ولاية الوصي تتقدر بقدر ولاية الموصي وأن ولاية  
 الحفظ تتبع ولاية التصرف أمة بين رجلين وليت ولدا فادعياء معاوية نسبة منهما فعتقت الامة  
 وماتت وتركت مالاً وأوصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا يورثه دون وصيها لا وصي الام كلام  
 وليس لها ولاية التصرف فكذا ليس لوصيها وليس له ولاية الحفظ أيضا لانها تتبع ولاية التصرف  
 حتى لو عاب الوالدان يظهر ولاية الحفظ لوصي الام فبذلك يبيع العروض لانه من الحفظ كذا في  
 الكافي \* ولكن انما يثبت له ولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام  
 لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما يثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ  
 نحو بيع المنقول وبيع ما ينسارع اليه الفساد وان عاب أحد الوالدان والاخر حاضر فكذلك  
 الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولومات أحد الوالدان بعد موت الام ولم يدع وارثا غير  
 هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالدان الآخر حاضر فاليراث كله للصغير ولاية التصرف في  
 التركة للاب الثاني الوصي الوالد الميت ولا وصي الام قال ولا يضمن القاضي الى الوالد الباقي وصيا  
 ليتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصي الام حفظ ما تركه الام وكل ما كان من باب  
 الحفظ لان وصي الام قائم مقام الام وقد كان الام حفظ مال الصغير حال غيبة الوالد فكذا لمن قام  
 مقامها وكان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب الحفظ وان مات الوالد  
 الباقي بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصي الاب الذي مات أولا ومن وصي الام  
 فان كان للاب الذي مات أولا أب هو جده هذا العلامة وبقي المسئلة بحالها فوصي الاب الذي مات  
 آخر أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخر أب هو جده هذا العلامة  
 كان وصيه أولى من أبيه وان مات وصي الاب الذي مات آخر وأوصى الى غيره وبقي المسئلة بحالها  
 فوصيه أولى مما سميناه وان مات وصي الاب الذي مات آخر ولم يوص الى أحد أو كان الاب الذي  
 مات آخر لم يوص الى أحد وقد ترك الاب الذي مات أولا أب جده هذا العلامة ووصيا فان أب الذي مات  
 أولا أولى من وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب وأوصى  
 كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخر فالولاية بالتصرف في المال

ظهر البيت المنهى عنه الى الطريق أو الى السكة وان قال احفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى أحرز  
 من الاولى قال الصدوق لا يضمن وقال بكر يضمن \* ذهب الضيف وترك شيئا عند المضيف فقبضه المضيف فغصبه منه غاصب ان غصبه في

للموصين



المدينة لا يضمن وان خارجها يضمن \* برهن المالك أن قيمة المنصوب كذا والغاصب على أنه كذا فيينة المالك أو لغيره ان لم يكن المالك بينة فأراد الغاصب أن يبرهن فقال المالك احلفه ولا أريد أن يبرهن له ذلك \* برهن (١٥٩) المالك فشهدا أحدهما ان قيمة المنصوب كذا

وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا يقبل \* جاء الغاصب بشوب وقال المنصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب \* ادعى عليه أنه غصب منه حبة فقال الظهارة لا غير فالقول له \* قال غصبت منك الحبة ثم قال الحشولي أو المطانة لي أو قال غصبتك الحبات والغصلي أو هذه اللدار والبناء لي أو هذه الارض والاشجار لي لم يصدق في الكل

(الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرمه)

غصب ساجدة وأدخلها في بناءه ينقطع حق المالك ولو ساحة وبني عليها لا ينقطع وقال الكرخي اذا كان قيمة البناء أكثر من قطع حق المالك وبعض المتأخرين أفتوا بمختار الكرخي رحمه الله تعالى ونحن فتي بحواب الكتاب اتباعا لشيوخنا وبعض مشايخ خوارزم حين وقع الاجلاء والحرق بخوارزم وتفرق أهلها أيدي سبأ ثم عرس سكان الارض الخالية حال غيبة ملاكها ثم جاء الملاك أفتوا بان البساء لو أكثر قيمة يعطى الباني القيمة لمالك الرقبة ان الرقبة أكثر قيمة البناء لصاحب البناء ويتمسكها صاحب الرقبة والدليل عليه ما أجاب به صاحب المحيط حين استفتي عنه بالنظم

فتوى شرع اندر من صورت

جست تزد يك أهل علم هدى  
مردكي ساحتی گرفت بعصب  
واندر وخاتمها نهد بنا

لوصيين جله لانه لم يعرف الذي مات أو لمن الذي مات آخر يجعل كأنهم مأمورا ولو ما ناعما كانت ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات أو لمن الذي مات آخر فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخر وان مات هذا الوصي ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي عرف موته آخر ولم يوص الى أحد وبقي المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للمجدين لا ينقرد أحدهما كذا في المحيط \* واذا مات الرجل وترك أولادا صغارا أو أباً ولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفاً ورثته الدينون ثم مات هذا الابن وترك أباً فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة ثم ذبيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فرقاً بين حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال لوصي الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت وهو جد أولاده الصغار فله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لو أنه وليس له أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لو أنه لقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما مجتهد رحمه الله تعالى فأقام الجدة مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصياً أو أباً كان الوصي أولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب أولى ثم ان قال فوصي الجدة وصي القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول الخصاص يفتي بصغير ورث بالاوله أب مسرف مبذر مستحق للعجز فعلى قول من يجوز النحر لا تثبت الولاية في المال للاب ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي اذا نصب القاضي وصياً لليتيم الذي لا أب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الاب اذا جعله القاضي وصياً عام في انواع كلها فان جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فله لا يقبل التخصيص اذا أوصى الى رجل في نوع كان وصياً في انواع كلها كذا في فتاوى قاضيان \* واذا باع الوصي شيئاً من تركته الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضرراً على اليتيم بان يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وان لم يكن ضرراً على اليتيم بان كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل يجوز وعلى هذا قاله شيخنا رحمه الله تعالى اذا استباع رجل شيئاً من مال اليتيم بألف والآخر بالغبومائة والاول أملي ينبغي للوصي أن يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان لليتيم دار أراد رجل أن يستأجرها كل شهر ثمانية والآخر عشرة والذي يستأجرها ثمانية أملي ينبغي أن يوافق منه وعلى هذا امتولى الاوقاف وجميع أمناء الاوقاف كذا في الذخيرة \* وصي باع ضيعة لليتيم من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فان أوفى الثمن والا ينقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لان بيع الوصي ممن هذا حاله يكون استهلاكاً لا لأنه ان أدى الثمن قبل أن يفضي بطلان البيع الا أن يصح هذا البيع لان القاضي نصب ناظر خصوصاً للصغار وعام النظر فيما قلنا وصي باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه بأكثر مما باع فان القاضي يرجع الى أهل البصر والامانة ان أخبروا ان ثمان من

بتفضيل بيان نعمانيد \* تاياشد ثواب برعقي فأجاب  
قيمت عرصة في توندخواست \* ليسك بر كندن برهاني

قيمت آن بناش بيشتر است \* جيست اين را جواب در فتوى  
ابن جاقب جو كردان مردك \* باشد او را مزي ولوم ادي



نحى تعالى است اعلم العالم \* بنوشت ابن جواب يا معني  
لو حلو ادخل في السقينة او ابريسما واطا (١٦٠)  
آنك نامست من ورا محو \* يدوش احد است بيري و لو غصب  
بطن نفسه او عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خرافها فالمالك

ياخذها بغير شئ اذا دخلها بما لا قيمة  
له وان بالقاء الملع اختلافوا وان  
بالقاء الخلل ان صار خلا من ساعته  
ينقطع حق المالك بالاجماع وان  
يعلم زمان فكذلك عند الامام رحمه  
الله تعالى وعلى قولهما بقي  
مشتركا بينهما على قدر خيلهما  
ولو جلد ميتة فدبغها الغاصب  
يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه  
واخذ الجلد وان ائلفه الغاصب  
لا ضمان عليه عنده والضابط في  
هذا الباب ما ذكره في نظم الفقه  
ما يوجب المالك بالضمن اذا غيره  
غير مسئلة خمسة عشر كرا باسناطه  
نوبا او حديدا اتخذه اياه او سيفا  
او قوطوعا او حنطة فطحنه فعليه  
المثل او ساحة فادخلها في بنائه او  
لما قطعته ضمن المثل او القيمة على  
الاختلاف او شاء فدبغها وطلها  
واربها ملكها وعليه قيمتها صحيحة  
او حبوا بفنر هافي ارضه او عصيرا  
فصار خرا او خمر او خالها او غزلا  
فنسجه او قطبان غزله او دقيقا  
نقره او يياضاف كتبه عليه او بيضة  
فضمنها تحت دجاجة واربعة عشر  
لا يوجب المالك شاة فدبغها وطلها  
للمغصوب منه ان يسترده وضمنه  
النقصان وان شاء تركها واخذ  
فيها حاجة قطع ثوب غيره او غصب  
قاب فضة فكسره ان شاء اخذه  
مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه  
عليه واخذ قيمة القلب من الذهب  
وان القلب من الذهب ضمنه من  
البراهم \* غصب نقرة فضة  
فسبكها لم يملكها وياخذها  
صاحبها ولو ضربها كذا عند

اهل البصر والامانة انه باع بيمينه وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يريه وان كان في  
المزايدة يشترى باكثر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل  
البطرو والامانة فان اجتمع رجال منهم على شئ يؤخذ بقولهم وهذا قول محمد رحمه الله تعالى اما  
على قولهما فقول الواحد كفي كافي التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا آحر مستغل الوقف  
تم جاء آخر يري في الاجر كذا في فتاوى قاضيان \* وصي باع تركة الميت لانعاذ الوصية فجعد  
المشتري البيع ورفع الى القاضي وخلفه خلف الوصي يعلم انه كاذب فان القاضي يقول للوصي  
ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا النسخ وان كان بالمخاطرة وانما يحتاج  
الى نسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما جعد المشتري البيع صار ذلك لهما بمنزلة  
الاقالة فيلزم المبيع الوصي كالتوقيد لاحقيقة واذا فسح القاضي بيعهما لا يلزم بل يرجع ذلك  
الى مالك الميت كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي فتاوى آبي الميث رحمه الله تعالى رجل مات وقد  
كان اوصى بثلاث ماله ونحوه صنوف من العقارات والوصي يبيع صنفا للوصية فلو ارث ان لا يرضى  
الا ان يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وسئل ابو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن  
امرأة اوصت ان يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كبارا  
فأراد الوصي بيع جميع الضيعة وآبي الورثة الامقد او الوصية قال ان كان الثلث يشترى بالوكس  
ويدخل على الورثة وعلى اهل الوصية الضرر فلا وصي ان يبيع الكل والا فلا يبيع الا بمقدار  
الوصية وكان ابر نصر الدين يرضى رحمه الله تعالى يفتي هذا وكأه كان (١) يفتي عند دخول الضرر  
بقول آبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الضرر بقولهما كذا في النخبة \* قال وللوصي ان  
يتجر بمال اليتيم كذا في المبسوط \* ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل  
وربح ضمن رأس المال ويصدق بالربح في قول آبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى  
قاضي خان \* للوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة وان يشارك به غيره وان يهبه كذا في المحيط  
\* وصي آحر بعض التركة اجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مديون مات ووصي فغاب  
الوصي فعد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وانفذ وصاياهم فاسد الا ان يكون باصر  
القاضي هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذ تصرف الوارث في حصته  
الا ان يكون المبيع يتامعينا من الدار وارث كبير باع شيا من تركة الميت او من عفاه وقديقي  
عليه دين ووصايا فأراد الوصي ان يرد بيعه ان كان في يد الوصي شئ غير ذلك يستطيع ان يبيعه  
وينفذ منه الوصايا ويقضى الدين لا يرد البيع مانت عن زوج ومنت رأت فأوصت الى الاخ فقبل  
وصيتها قبل ان ينفذ وصيتها او يرضى دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم  
البائع مقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك ان أنفذ الوصايا قبل ان ينفذ وصاياهم واما المبيع وان لم ينفذ  
حتى اختصموا الى القاضي ابطال بيعه وبدأ بدين الميت ووصاياهم ثم الميراث كذا في خزائنة المفتين  
\* مديون اوصى بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على انعاذ وصاياهم  
وقضاء دينه التي عليه الامن ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين باقى على  
جميع الدار او على عامتها بحيث لا يبقى منها الا شئ يسير فله ان يبيعها لايسعه الا ذلك ان علم ان الدين  
(١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول آبي حنيفة لم يتقدم التصريح بقول آبي حنيفة ولا بقولهما  
حتى تصح الحوالة وقد راجعنا في المحيط فوجدناها هكذا اه

ويردها على صاحبها \* غصب ثوبا قصبة يعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه الغاصب ولو هبت الريح  
بثوب انسان واقته في صبغ غيره فعلى هذا \* غصب عبدا فأبق عنده لم يملكه ويتجر صاحبه ان شاء مكث حتى يرجع وان شاء رفع الى الحاكم



حتى يضمنه غصب غز لا فساد له أو يحلوا فاندفع أو قطننا فله أو دقيقا أو سورا فقا فله بيمين أو أراضا فني فيها أو زرع أو غرس أو لبنا فطبخه  
مصرة أو خبز فطرده أو لحا ففعله أربا أو دراهم أو دنانير فكسرها ولو أثلف تأليف (١٦١) حصيرا انسان أن أمكن اعادته على الحالة

الاولى يؤمر به كما إذا مرق انسان سلم  
انسان ولو حل شر المثل لعل رجل ان  
كان النعل مثل الذي يستعمله  
العوام لا شيء عليه وتزع باب الدار  
عن مكانه وحل سرج رجل على هذا  
(جنس آخر في الحل والحرمه)  
اشترى بالنقد المغصوب ببارية أو  
ثوبا أو تزوج بها امرأة حل له وطء  
المرأة وليس التوب ذكره في المتقي  
ولو اشترى بالثوب المغصوب لا يحل  
له ولو تزوج على الثوب المغصوب  
يحل وفي الجامع الصغير قال  
المسئلة على وجوه أضاف إليها  
ونقلها أو أضاف إليها ونقل من  
غيرها أو أضاف إلى غيرها ونقل  
منها أو أطلق بياح في الكل إذا  
أضاف إليها ونقل منها أو أضاف  
الغصب أو الرأب وقال الصدوق  
الكل مكره وأطلق جواب  
الجامع يدل عليه \* غصب ألفا  
واشترى بها بارية فباعها بالدين  
تصدق بالربح وقال الثاني رحمه الله  
نعم لا يتصدق به أصله الورع  
\* ربح في الوديعة بالتصرف يطيب  
له الربح عنده بالضمان خلافهما ولو  
غصب ألفا واشترى بها طعاما  
يساوي الدين فأكله أو وهبه  
لا يتصدق بالربح إجماعا \* شرط  
طيب المغصوب للغاصب عندهما  
أداء الضمان إلى المالك وعند  
الامام رحمه الله تعالى لزوم البذل  
عليه حتى إذا غصب طعاما ومضغه  
وابتلع منه ابتلع الحرام فيجوز في  
عنه لا يأكل الحرام ويعذب على  
أكل طعام الحرام كما يعذب على

يبقى على الميت طويلا ان لم يبع وأهل الوصايا مكره الوارث الوصي إذا أراد أن يقرض مال اليتيم  
من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط \* فان أقرض كان ضامنا والقاضي مالك  
الاقراض واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في الاب لا اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو رهن الوصي أو الاب مال اليتيم يدين نفسه  
في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل  
الاب ذلك جاز وصى احتال بمال اليتيم ان كان الثاني أملي من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا  
في فتاوى قاضيان \* الوصي إذا باع مال اليتيم يدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى  
قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى يجوز ويصير الثمن قصاصا يدينه ويصير هو ضامنا للصغير كذا  
في المحيط \* وإذا رهن مال اليتيم يدين استدانته عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعاره من  
المرتهن بحاجة اليتيم فضا في بدل الوصي هلك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله بطالبه  
الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن  
الوصي قيمته لحق المرتهن لا لحق اليتيم وان استعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لحقه ما حتى  
ان في الفصل الاول اذا أدى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني  
لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته  
للمغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمهم الله تعالى قال مشايخنا  
رحمهم الله تعالى ينبغي أن لا يرجع وإذا أقر الوصي الوصي في عمل من أعمال البر فهو جاز وكذا  
إذا أقر عبد الصغير أو مالا أو للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس  
له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي إذا استأجر لليتيم أجيرا بأكثر من أجر مثل عمله  
بحيث لا يتعابن الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السغد في رحمه الله تعالى في شرح  
السير أن الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله وذكر شيخ الاسلام في شرحه أن  
الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر أجر مثل عمله إذا عمل والفضل يرد على الصغير الوصي إذا أقر منزلا  
للصغير بدون أجر المثل أيلزم المستأجر المثل أم يصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال  
الفضل رحمه الله تعالى في فتاواه على أصول أصحابنا رحمهم الله تعالى يجب أن يصير غاصبا ولا يلزمه  
الاجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل قيل له  
أفتفى بما ذكر الخصاص قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب أجر المثل بكأله ولو كان سمي فيه الاجر  
وجب المسمى ولا زاد عليه ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان  
النقصان خيرا لليتيم فينبذ يجب النقصان كذا في الدر خيرة \* وليس للوصي أن يوافق نفسه من  
اليتيم بخلاف الاب فانه لو أقر نفسه من الوصي أو استأجر الوصي لنفسه يجوز كذا ذكر القدوري  
وكذا أجاب الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي إذا أقر نفسه أو أجر شيئا من متاعه في عمل من أعمال  
اليتيم لم يجز وقال الامام على السغد في رحمه الله تعالى لو أقر الوصي أو الاب لنفسه من اليتيم جاز  
بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى \* ولو استأجر الوصي الصغير نفسه  
ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* وليس للوصي أن يهب مال  
اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الاب ولو هب انسانا للصغير فعوض الاب من مال الصغير  
لا يجوز وفي الواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيان

( ٢١ - ) ( الفتاوى ) - ( سادس )  
غصب الطعام وكان الامام مولانا نجم الدين النسفي رحمه الله  
ينكر أن يكون هذا قول الامام ويقول أجمع المحققون من أصحابنا أنه لا يملكه الا باحد الامور الثلاثة وقالوا جميعا الفتوى على قولها



قال في النواز لم يصيب لم يملكه الغاصب باداء الضمان أو بالقضاء بالضمين أو بوضا الخصم وبعد الملك لا يحصل له به الانتفاع لاستغاثته بوجه تبييت كالمملوك بالبيع (١٦٣) الفاسد عند القبض الا اذا جعله صاحبه في حل أصله ما روى انه عليه الصلاة

والسلام أبي ان يأكل من لحم الشاة التي ذبحت على أن يؤدي ثمنها وقال أطلعهموها الاسارى دل الحديث على عدم اباحة الاكل لزوم التصديق والملك للغاصب قبل أداء الضمان اذا امر بصدقة ملك الغير لا يصح

(الثالث في مسائل الضمان) الجاني أمر العوان بالانحياز باعتبار الظاهر لا يجب الضمان على الجاني وباعتبار الشيء يجب عليه فتأمل عند الفتوى وعلى ألا تحذف ضمان على كل حال ويرجع على الأمر ان دفع المأخوذ اليه وان هلك أو استهلك لا وان أنفق في حاجة الأمر بامر فهو بمنزلة المأمور بانفاق مال نفسه في حاجة الأمر استخدام عبد الغير اذا اتصل به الخدمة نصب كقبضه بلاذنه حتى اذا هلك من ذلك العمل ضمن وان لم يتصل به الخدمة لا يضمن علم انه عبد الغير أم لا وجعل الخاتم في خنصر اليمنى أو اليسرى استعمال لا حفظ وفصل شمس الأمانة وهو الصحيح والافعال في غير الخنصر حفظ وفي الخنصر استعمال وان جعل الفص في جانب الكف وعليه الفتوى \* أخذنا اللقطة ليعرفها ثم ردها الى مكان الانحياز قبل التحويل برئ عن الضمان وان بعد التحويل لا حتى يردّها الى صاحبها ولا يبرأ الغاصب بردها الى صاحبها حتى يسلمها الى صاحبها الا عند زفر رحمه الله تعالى واستحسن محمد رحمه الله تعالى

\* وفي نواذر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يتيم باع غلاما لليتيم بالف درهم وقبضه ألف درهم على أن الوصي بالخيار فاذا دعت قيمة العبد في مدة الخيار فسارت ألفي درهم ليس للوصي أن ينهض البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضا وصي باع عبد الصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وان أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجز حتى يجيزه الغلام ولو أن وصي يتيم باع عبد اليتيم واشترط الخيار ثلاثة أيام ثم مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعمل فقال لان العقد انما وقع للصغير ولو باع الوصي عبد اليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل أن ينهاء اليتيم عن الوصاية أو بعد ما تم به وكالو كيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبد اليتيم بالف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام فكبى اليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضى به وان شاء ألزمه الوصي فان لم يجز شيئا حتى مات الوصي بعد ماضى بالعيب أو قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعده ضمه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم لليتيم كذا في المحيط \* وصي باع شيئا من مال اليتيم فادرك فابراً المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان مصداً غير مفسد وقال أنت بريء مما أبرأك وصي من مالى جاز وبرئ المشتري وان قال أنت بريء مما علميك لا يبرأ قال الفقير رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا تأخذ به بل يبرأ المشتري ببراءة الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال ونكاح المشايخ رحمه الله تعالى في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال أن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوى ألف درهم بثمانمائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوى ثمانمائة بالف درهم وبعضهم قال أن يبيع من مال نفسه ما يساوى ألفاً وخمسمائة ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوى خمسمائة بالف ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتفى بقوله بعث أو اشترى كذا في الاب أو يحتاج الى الشطرين لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر الناطق في واقعاته أنه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف الاب وصي اليتيم اذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا لو أذن الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في النخبة \* وكذا اذا أذن لعبدين ليتيمين بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحيط \* الاب والوصي اذا أذن للصغير أو لعبده في التجارة صح الاذن وسكوتهم عند البيع والشراء يكون اذا فان مات الاب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وان بلغ الصغير والاب أو الوصي حتى لا يبطل الاذن ولو وكل الاب أو الوصي ببيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فمات الاب أو بلغ الصغير ينزع الوكيل القاضي اذا أذن للصغير أو المعتوه أو لعبدهما في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد للمعتوه ولو رأى القاضي عبد للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذا ماته القاضي اذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبده في التجارة

فإن أخذ من بيت رجل ثوباً أو لبسة ثم نزع وجعله في مكانه أو أخذ دابة من آربه ثم ردها الى موضعها لا يضمن استخساراً ولو في كيسه ألقاها فخرجل نصفها ثم ردها الى الكيس بعد أيام يضمن النصف المأخوذ للمرد ولا غير ولا يبرأ بردها الى الكيس



وركب دابة غيره ثم نزل وثر كها مكانها يضمن على قول الثاني رحمه الله والصحيح أنه يضمن عند الامام رحمه الله حتى يحولها من موضعها وإذا لبس ثوب غيره ثم نزع ووضع في مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا في لبسه على (١٦٣) العادة فان كان فيصافوضعه على عاتقه ثم أعاده

الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ الاستعمال وعن الثاني رحمه الله فبين قعد على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا ان يجدها فهو ضامن بالحدود وكذا كل من أخذ متاع انسان في دار صاحب المتاع ويجده فهو ضامن وان لم يخرج ولم يجده فلا ضمان الا ان يملك من فعله أو يحولها عن مكانها في الاولى أو يخرجها من الدار في الثانية \* أتسوقيا يبيع الزجاج أو غيره وأخذاهما لينظر فيه فوقع منه وانكسر ضمن والقياس والاستحسان في هذا واحد وليس ما وضع للبيع نظير دخول الرجل منزله غيره بغيب أمره \* أو دعه عنده ثوبا وطلب ثيابه فدفع اليه ثيابه وكان أدرج فيها ثوب نفسه أيضا فاحذ المودع الكل وقلق ثوب المودع عند المودع يضمن لان حمل مال غيره على انه له يضمنه اذا بان انه لم يكن له \* بعث الى قصر ليأخذ ثوبه فرفع القصار بالغلط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان ثوب غيره خير مال السكينة فضمن القصار والرسول وأبهم ما ضمن لم يرجع على الآخر \* شق راوية رجل فسال منها يضمن الشاق وما عطب من السائل من الزرق فان ساقه بعد الشق سائق فضمن السائل بعد السوق وما عطب به على السائق اذا كان بحال يمكن لصاحب الراوية دفعه اما اذا لم يمكن دفع السيلان فالضمان على الشاق لاعلى السائق وكذا لو شق ما حمله

فأبى الاب أو الوصي فاباؤه ما يكون باطلا فان جبر الاب أو الوصي بعد اذن القاضي لم يصح جبرهما وكذا لو مات هذا القاضي لا ينجح الا أن يرفع الامر الى قاض آخر حتى يجبر عليه فينجح لولا ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن هذا الصبي باع من الوصي شيئا أو اشترى منه شيئا فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا كإبناج الوصي بنفسه من نفسه أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض روايات المأذون ان كان فيه نفع ظاهر لا يصح وان لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في النخبة \* الوصي اذا أخذ أرض اليتيم مزارعة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها الى آخر ومنهم من قال اذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وان كان من الوصي جاز وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لو كان أحر المثل أو ضمان النقصان خير اليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز وان كان ما يصيبه من الخارج خيرا له جازت المزارعة كذا في المحيط \* والوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم وأن يضحى عنه اذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والوصي لا يملك ابراء غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط والتأجيل والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويكون ضامنا ولو صالح الوصي واحدا من دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك أو كان الخصم مقر بالدين أو كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي وان كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي وان لم يكن للمدعي بينة على حقه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه ائتلاف لئله وهو نظير ما لو طمع السلطان الخائن أو المتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصي وهدده ليأخذ به بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصي أن يعطى فان كان أعطى كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضو من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع اليه شيئا من مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي وبقي من المال ما يكفيه لا يسهه أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو أن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصي مربي مال اليتيم على جأرو وهو يخاف أنه لو لم يبره بنزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بمال المضاربة قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمهم الله تعالى وانما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يجيز للادوية صيابة المصانعة في أموال اليتامي واختيار أبي سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه يفتي وصي أنفق على باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فأعطى على وجه الاحارة لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار أحر المثل والغبن اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بذل المال دفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ورثة صغار فنزل سلطان جأرداره فقبل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئا من العقار قالوا يجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث

الحال فهو على هذا التفصيل \* ذبح شاة القصاب ان كان شدرجلها الذبح لا يضمن ولا يضمن وان ذبح أخيه الغير في أيامها لا يضمن استحسانا ويجازعها كما اذا جعل القدر في الكون وأتى به اللحم ووضع الخشب في الكون فاقترجل فارا وطبخه أو صب الخنطة في دورق وربط



الجوار فساقسه انسان ولمحنه أو رفع حرة نفسه وأمالها الى ظهره فاعانه رجل وانكسر بينهما وسقط حمل انسان عن دابته في الطريق فحمل انسان بلاذن المالك فهلكت الدابة (١٦٤) لا يضمن في الكل اثبتون الاذن دلالة وأصله مسئلة الاحرام عن المعنى عليه \* قال

الوصي اذا طواب بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازادته المؤنة قد دفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فطالب السلطان التركة فغرم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تخصيص التركة الا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط \* وصي أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي أن يتكلف مقدارا يقرأ في صلاته وينبغي للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضييق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له احتسابا وعن نصير رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصي محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس وفي الاحتسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسعى في ماله وصي اشترى لنفسه شيئا من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الوقعات الناطق قال لو أخذ الوصي مال اليتيم وأنه في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما أنفق له لا يبرأ عن الضمان الا أن يبلغ اليتيم في دفعه اليه أو يشتري اليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان اليتيم على كذا وكذا وأنا اشترى هذا فيصير قضا صاوي يبرأ من الضمان كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في يده المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع الوصي في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة لا يرجع على أحد لا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم أصاب صغيرا من الورثة بعد قبضه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لبطان القسمة كذا في المحيط \* اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وترك أموالا وعليه دين يحيط بماله وقبض الوصي الدائع من منزل الميت ابردها على أصحابها أو قبض مال الميت ليقضي به دين الميت فهلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده لا ضمان عليه كذا في النخبة \* واذا أمر الوصي مودع الميت بان يهب الوديعة أو يقرض أو يتصدق بمافعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو أمره أن يدفع مضاربة الى فلان أو أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التارخانية \* اذا أنفق الوصي التركة على الصغير حتى فنيت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً أو أثبتته بالبينة عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي لاذكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي أن تكون على التفصيل ان أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان عليه وان أنفق بغير أمر القاضي فله الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حفر يترافى حال حياته ثم وقعت فيها دابة حتى صارت ديناً على الميت

المالك للغاصب اذهب بالعبد المنصوب الى موضع كذا فبعه فيه فذهب به وعطب في الطريق ضمن الغاصب قيمته لعدم التسليم الى المالك وان استأجر منه الغاصب ليعمل له كذا فشرع في العمل وهلك برئ عن الصمان لان وجوب الاجر عليه صار قابضا \* استأجر المنصوب منه الغاصب ليقصر الثوب المنصوب فقصره ثم ضاع ضمن على قول من قال يضمن الاجير لانه لا يخرج من ضمان الغصب قبل الرد وان كان له أجر في عمله وانما يبطل عنه الضمان اذا صار عليه أجر لانه لا يجتمع عليه أجر وضمان اما أن يجب له الاجر وعليه الضمان فذلك جائز \* استأجر المنصوب بعد موت مالكه وارثه وهلك عنده برئ الغاصب عن الضمان \* أحرق رجل الثوب المنصوب في يده الغاصب وأدى قيمته للغاصب برئ عند الإمام عن الضمان وقال الثاني لا يبرأ الا اذا كان الاعطاء بقضاء والقاضي اذا علم أن الطالب غاصب لا يجبره على اعطاء القيمة ولكن يضعه على يده حتى يحضر المالك فيختار ضمان أيهما شاء \* غصب داراً ثم استأجرها من المالك والدار ليس بحضرتها ما لا يبرأ وان كان هو ساكنها أو كان قادراً على سكنها برئ عن ضمانه الوجوب الاجر عليه \* جاء بالخيلة الى طعان ووضعها في بيت الطاحونة وأمره أن يدخلها في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى

نقب الدار فسرق فان كان الصمن مرتعاباً قدر ما لا يرتقى الا بسلم لا ضمان على صاحب الطاحونة \* غصب ساحة أو قال الكرنج وأبو جعفر رحمه الله لا ينقض اذا بنى على حوائج الساحة ولو بنى على نفس الساحة ينقض وجواب الكتاب بذلك وهو



الأصح ونحوه أن السكرخي ذكر في بعض كتبه أن قيمة الساحة لو أقل من قيمة البناء ليس لصاحب الساحة أخذها وإن كانت قيمة الساحة أكثره أخذها وكذا الحكم في الساحة وقال أنه مذهب أصحابنا قال (١٦٥) مشايخنا ما ذكره السكرخي قريب من

المذهب فإنهم نصوا في الدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤة غيره أو في يقطان رجل انعقد في حرة آخر أو رأس ثور نكح في حب غيره ولا يمكن الفصل إلا بكسر أحدهما بنظر إلى قيمتهما أيهما أكثر فذلك صاحب الأكثر ويضمن القيمة لصاحب الأقل وقد ذكرنا عن مشايخ نوارزم وفي جامع السزوي يجب في اتلاف المسجل ما يجب في اتلاف الأموال \* هدم بيت نفسه فأنه يدم بيت جاره لا يضمن \* وقع الحريق في محلة فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته يضمن قيمة بيت الجار كضطر أو كل في المفازة طعام غيره يضمن قيمته لما لك \* هدم حائط غيره خرب ما لك بين تضمنين قيمة الحائط وتسليم النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لأنه ليس من ذوات الأمثال وقيل إن الحائط جديد أمر بإعادته وإلا هدم جدار غيره من التراب وبناء نحو ما كان يرى من الضمان وإن من خشب وبناء من خشب كما كان فكذلك يبرأ وإن بناء من خشب آخر لا يبرأ لأنها تتفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود يبرأ \* من حرق حفرة في أرض غيره وأضره ذلك ضمن النقصان وإن علم عدم المضرة لاشئ عليه \* قصب عبدا فقتل العبد نفسه يضمن استعمال دابة أو عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه بصير غاصبا نصيب شريكه حتى يضمن قيمة نصيبه في رواية هشام وفي

أو كان باع الميت سائمة في حال حياته فوجد المشتري بها عيبا بعد وفاة الميت فردها على الوصي صار ثمنه دين على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئا فهذا على وجهين أما إن دفع الوصي إلى الأول ما دفع بأمر القاضي أو دفع بغير أمره فإن كان دفع بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الأول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه إن كان قائما وإن كان هالكاً في يده يضمن القابض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصي للثاني وإن ظهر أنه صار دافعا بعض حصته إلى الأول بغير أمره لأنه كان مكرها على الدفع إلى الأول من جهة القاضي هذا إذا دفع الوصي إلى الأول دينه بأمر القاضي أما إذا دفعه بغير أمر القاضي كان للثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض إن شاء وإن شاء ضمن القاضي فإذا ضمن الوصي للثاني حصته مما دفع إلى الأول دل برجع الوصي بما ضمن على الأول فإن كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في الدعوى وفيما أقام من البينة لم يرجع على الأول وإن زعم أنه قد رجع بذلك على الأول هذا الذي ذكرنا إذا ثبت الدين عند القاضي بالبينة ولو لم يثبت دين عند القاضي بالبينة ولكن أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا دونهما أو ثبت الدين بما بين الوصي بأن عاين أن الميت حال حياته استهلك مال إنسان أو استخرج منه مالا هل يسع الوصي أن يقضي ذلك الدين إذا أنكرت الورثة لارواية هذا واختلاف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم أنه لا يقضي ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي للوصي أن لا يقضي كذا في المحيط \* رجل أودع رجلا مالا وقال إن مت فادفعه إلى ابني فدفعه إليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصيا وإن قال ادفعه إلى فلان غير وارث ضمن إن دفعه إليه مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى إن أكلوا بأمر المريض فمن كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن احتاج إلى تعاهدهم في مرضه فأكلا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استعسأنا رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاغ عنده أو مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم إلى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ويرجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء إلا أن يكون الغرماء أمروه ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له بيع رقيق فلان الميت وافق دينه لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا بيع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لأنهم غزوه الآن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له بيع هذا العبد فإنه لفلان وقال الوصي لا يبيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن يرجع به الوصي على الغرماء ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار منهم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وإن كانوا أصغار لم يرجع عليهم في الاستعسأنا ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضاغ الثمن عنده ثم استحق الرقيق يرجع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي رجل أوصى بعبد ثم جنى العبد جناية بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو وضامن للغداء وإن لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبدا لا يتام جنى جناية كان لو صيهم أن يحتار لهم أمساك العبد ويدفع أرض الجناية من مالهم إلا أن يكون بين أرض الجناية وبين قيمة العبد شئ متفاوت فإن قال الوصي عند القاضي قد اخترت أمساك العبد أو أشهد على نفسه بذلك شهودا فلا يسأل أن يرجع إلى أن يدفع العبد فإن لم يكن له مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرض الجناية من ثمنه فإن مات العبد قبل أن يبيعه بعدما اختاره

رواية ابن رستم يضمن في الدابة لاني العبد \* أمر عبد غيره بلاق أو باق يضمن الأمر لأنه صار غاصبا استعمال العبد \* غصب ساحة وأدخلها في بناءه يملك الساحة وإن كانت قيمة الساحة والبناء سواء فإن أصطالحا على شئ جاز وإن تنازع باع البناء عليه ما وقسم الثمن بينهما على



فكبرنا لهما \* وجه جاريته الى نخاس ليبيع فبعثت امرأة النخاس الجارية الى حاجتها وهرت فالضمان على امرأة النخاس لا الجارية ولا يضمن صاحب الجارية بين تضمن النخاس وزوجته (١٦٦) لان النخاس أجير مشترك ومن ذهب الامام ان الاجير المشترك لا يضمن ما تلف

في يده يبرئه له \* نصاب ساجدة  
وربني عليها فاراد الغاصب نقض  
البناء ورد الساجدة ان كان حكم  
عليه الحاكم بالقيمة لا يحل والا  
ففيه اختلاف قيل يحل وقيل لا  
لانه اضاعة المال بلا فائدة  
\* سكران لا يعقل تام في الطريق  
فانذر رجل ثوبه ليعفقه لا يضمن  
وان اخذ ثوبه من تحت رأسه أو  
خاتم من أصبعه أو كيسه من وسطه  
أو درهما من كفه ليعفقه ضمن لانه  
كان محفوظا بصاحبه \* ضرب  
رجلا وسقط حتى مات ومع  
المضروب مال فتوى المال قال محمد  
رحمه الله يضمن الضارب ماله  
وثيابه التي عليه \* ساق حمار غيره  
بغير اذنه أو كل الذئب بحشيه أو  
ضاع الخش ورد الحمار ان كان  
ساق الخش مع الحمار يضمن وان  
انساق الخش معه بلا سوقه وضاع  
لا يضمن الخش \* غصب عولا  
وأ تلفه حتى يس ابن أمه ضمن  
العول وما نقص من البقرة  
\* أمسك رجلا حتى أخذ ماله أو  
أكره رجلا حتى أخفقه بالقافلة  
وترك دابته وحلكت لا يضمن  
الممسك والمكروه \* سعى الى الظالم  
وقال لفلان مال كثير وأصاب مالا  
أو ميرا أو مال فلان الغائب عنده  
والسلطان ممن يغرمه في مثال هذه  
الحادثة يضمن ان كان كاذبا وان  
كان صادقا الا انه ليس بمظلم ولا  
مجنسب يضمن وان قال انه ظلمي  
أو ضربني وهو كاذب فيه ضمن  
وان الساعي عبد فعليه الضمان  
بعد العتق لانه ضمان بقول

فالجناية دين على الايتام حتى يؤدوها كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في  
الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم ينقص الثمن حتى مات وأوصى الى  
رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد  
عبدا فرده بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم تقضه ويرجع الوصي على البائع فيأخذ منه  
نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم لان  
هذا الرد لما اعتبر بيعا جديدا في حق الغريم صار كان الوصي باعه من رجل وتوى الثمن عليه وهناك  
لا يضمن فكذا هو ما فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض  
الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض عنه وتعلق كل  
واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى أحدهما يصير متلفا على الآخر حقه أما ههنا فالوصي لم يقبض  
شيئا انما باشر الرد بالعيب وانه بيع جديد في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا  
يضمن قال مشايخنا رحمهم الله تعالى فهذا هو الحيلة للوصي اذا أراد أن يقضى دين غريم الميت وخاف  
ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئا من مال الميت من غيره بما للغريم على الميت من المال فلا  
يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلا أن الوصي حين أراد الرد بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه  
الوصي الى القاضي فان كان القاضي يعلم بين الغريم الآخر لا يردها العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه  
بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بين غريم  
آخر رده على البائع وسقط الثمن عن البائع فان أقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خير  
القاضي بين أن يعرض الرد ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين أن ينقض الرد ويرد العبد حتى  
يباع في دينهما كذا في المحيط \* قوم ادعوا على الميت ديننا ولا يئنه لهم الا أن الوصي يعلم بالدين  
قال نصير رحمه الله تعالى يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجعد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا  
وان كانت التركة صامتا ودع المال عند الغريم ثم يجعد الغريم الوديعة فيصير قصاصا كذا في فتاوى  
قاضخان \* واذا شهد شاهدان وعدول بين يدي الوصي أن لفلان على الميت كذا كذا ديننا ولم  
يشهدوا به عند القاضي هل يسع الوصي قضاء هذا الدين اذا أنكرت الورثة لاروا به لهذا واختلف  
المشايخ رحمهم الله تعالى أيضا في هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم من قال لا يسعه القضاء كذا في  
المحيط \* واذا أقر الميت بالدين بين يدي الوصي وأراد الوصي أن يقضى الدين ولا يلحقه الغرم فقد  
اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال ينبغي له أن يجي الى القاضي  
ويقول له اقسم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالبيينة لا يكون للغريم الثاني أن  
يخاصمه في ولا يرجع بالضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا حتى لا تعرف الورثة  
فيضمنونه ومنهم من قال ينبغي أن يجعل من التركة مقدار الدين في صرة فيضع بين يديه ويبعث الى  
الغريم فيجيء فيأخذ ميرا وجهرا والوصي يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاصموا أتم أو أقموا  
غيري لاني بخاتم ومنهم من قال ينبغي أن يجعل مقدار الدين من جنس الدين في صرة فيودع الغريم  
فذهب الغريم بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصي لا يضمن لان له أن يودع ومنهم من قال ينبغي  
لوصي أن يقول للميت حين أقر بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شاهدا على قولك أو شاهد شاهدا  
واحدا سوى حتى لو جاء الغريم بعد الشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد  
الآخر ثم يقضى الوصي دينه فلا يضمن وان ادعى الورثة ضمانا على الوصي وقالوا انك قضيت ديننا من

\* اشترى جارية بلا نخاسة فآخبر رجل النخاس به فآخذ من المشتري النخاسة ضمن المشتري المجهري وفي مسئلة  
الجاني الذي أمر العوان قال بعض المشايخ والصحيح عندي ان الجاني ضمن والجاني لو أرى العوان بيت صاحب المال ولم يامر بشئ أو



الشريك لو أرى العوان بيت الشريك حتى أخذ المال أو رهنه فاضاع الشريك والجاني لا يضمنان لأنه لم يوجد الأمر ولا يمكن دفع العوان ولا يمكن دفع السلطان \* الجاني أخذ رهنه وهو طائع بضمن والسلطان إذا أخذ (١٦٧) عينا من أعيان رجل ورهن عنده رجل فهلك

عند المرتحن أن المرتحن من طائعا فالمالك يخير بين تضمين السلطان والمرتحن \* خان فيسه بيوت وأموال نخرج انسان ليسلا وترك الباب مفتوحا فدخل سارق وسرق شيئا لا يضمن الخارج وكذا لو نقب حائط انسان بلاذنه فدخل السارق من النقب وسرق لا يضمن الناقب كما لو فتح باب قفص \* شاة لانسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها انسان لا يضمن للاذن دلالة وفي النظم مات دابة انسان في حربه فسلخها انسان في الربط فلا حرج والجسد لصاحبها ولو ألقاها في المزبلة فسلخها رجل قال الثاني رحمه الله الجسد للسلخ وقال محمد رحمه الله لصاحبها \* غصب من سبي ورده اليه ان كان من أهل الحفظ يصح الرد والا لا \* غصب دابة أو ثوبا أو نقدا فتلف في يده أو أتلفه فأبرأ المالك فهو ابرأ عن الدين فيصح ويسبرأ عن الضمان وان كان قائما وأبرأ فهو ابرأ عن الضمان وينقلب أمانة عند الغاصب وقد ذكرنا في كتاب الدعوى وكذا التحليل وفي الغصب والوديعة اذا وضعه بين يدي المالك يبرأ وفي الدين لا إلا أن يقبضه أو يضعه بين يديه أو في حجره فان دعي به فقد بري وان لم يعلم انه له \* وضع في حجره فراه ثم رفعه آخر فالخيار انه يبرأ لانه رد عليه عين ماله وان أتلفه وأعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا يبرأ الا أن يضعه في يد المالك أو في حجره \* أحدث الغصب منه في الغصب حدثنا لو أحدثه غيره على ملك الغير كان غاصبا والغصب في يد الغاصب كان قابضا نحو أن يستخدم الغصب أو يركب الدابة أو يلبس الثوب لانه ثابت اليد على المحل وبه يرتفع يد الغاصب فيزول عنه الضمان عليه المالك ولا يستأنس الحكم على السبب لاهل العلم \* اتخذ

التركة لم يكن واجبا على الميت فصرت ضامنا وانكر الوصي الضمان وأرادت الورثة استخلاف الوصي فالقاضي لا يستخلف الوصي بالله ما غبت نظرا للوصي وانما يخلف بالله ما لهم قبل ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة \* رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف الذي كان لي عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كان الالف المقبوض قائما شاركوه فيه لان الاحتياط في الحال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض وان كان المقبوض هالكا لاشي غرماء الميت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايجاب الضمان فقال قيام الالف هو يدعى لنفسه سلامة المقبوض والغرماء يتكرون ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعد ذلك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهد لهم وصي عليه للميت دين والميت أوصى بوصايا فبريد الوصي أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا ينعذ وصايا الميت أو يقضى دين الميت من مال نفسه فيصير ذلك قضا صا بما عليه لكن ينبغي أن ينوي القصاص دين يقضى فيقول أقضى من مال الميت حتى يصير قضا صا كذا في فتاوى قاضيهان \* الوصي بعد ما خرج من الوصاية اذا قبض دين اليتيم بنظر ان كان موروثا لا صغيرا أو وجب بعقد الوصي عقدا لا ترجع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وان وجب بعقد الوصي عقدا ترجع فيه حقوق العقد الى العاقد يصح قبضه ويرأ المديون كذا في المحيط \* وصي ادعى على الميت ديننا اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا أن يدعي عينا أنه له فيخرج القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج عنه عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الذي تدعي أو تقبل البيعة عليه حتى تستوفي الدين والا أخرجه عن الوصاية فان لم يتم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي اذا ادعى دينه على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقبل المديونية عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فأدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت بآرة قبضه ولو كان الابن حين يبلغ نهاء عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل والميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل أنه يبرأ بجميعه وان قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث واذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القاضي هذا الالف الذي لفلان الميت على من الالف الذي للميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضى الالف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو أن مستودعا قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء أجاز قضاءه وان شاء ضمن المستودع وبسالم المقبوض الى القابض ميت أوصى الى امرأته وترك مالا والمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصامت لانها طفرت بحسن حقها وان لم يترك الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان أصلح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع

الغصب حدثنا لو أحدثه غيره على ملك الغير كان غاصبا والغصب في يد الغاصب كان قابضا نحو أن يستخدم الغصب أو يركب الدابة أو يلبس الثوب لانه ثابت اليد على المحل وبه يرتفع يد الغاصب فيزول عنه الضمان عليه المالك ولا يستأنس الحكم على السبب لاهل العلم \* اتخذ



كوزا من تراب غيره أو طين غيره فالكوز له خذو ضمن قيمة التراب وان قال أنا امرته ياخذ الكوز لي فالكوز له \* فبعضه ونقطه فهو زيادة والمالك بالخيار ان شاء أعطاه (١٦٨) ما زادوا أخذ المصنف وان شاء ضمنه غير منقوط وروى المعلى رحمه الله أنه ياخذ به غير

شيء كمن غصب عبدا وعله الكتابة \* وعن محمد رحمه الله غصب دارا وجصصها قبل المالكها أعطه ما زاد التخصيص الآن مرضى صاحب الدار أن ياخذ الغاصب حصة منها \* وعن محمد غصب عبدا قيمته نصف الالف ونخصه فلما برأ صارت قيمته ألفا فتحير مالكة في تضمين قيمته يوم نخصه وان شاء أخذه ولا شيء له \* وعن الثاني رحمه الله غصب عبدا وصيره خلا أخذته ان شاء وعنه اذا جعل الجلد أدعى ينقطع حبق المالك وفي موضع انقطع حق المالك فالملك أحق بالعين هذا من سائر العرماء الى أن يستوفي حقه وليس بمنزلة الرهن فان ضاع فعلى الغاصب \* اذا شوى غاصب اللحم فللمالك أن ياخذ به غير شيء واذا طخه يعطيه ما زاد الطبخ والتوابل فيه والغزل من ذوات الامثال \* أخذ التراب من أرض انسان له قيمة ضمن القيمة انقص الأرض أو لا وان لم يكن له قيمة يضمن نقصان الأرض وان لم ينقص فلا ضمان عليه فرق بعض مشايخنا بين الفاحش والبسيران الباقي اذا لم يصلح لبيتنا فهو فاحش وما دونه بسير والصحيح أن الفاحش ما يفوت به بعض العين مع بعض المنفعة والبسيران ما يفوت به بعض المنفعة وفي غير البيت ان كان النقصان أكثر من نصف القيمة فهو فاحش \* ألف فرد نعل انسان ضمن المتلف لا غير ولا يلى أن يدفع الا تخرو ويضمنهما كما اذا كسر حلقة خاتم ضمن الحلقة

مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغار ولم يوص الى أحد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو ودعة وادعت المرأة مهرها قالوا الما الدين والودعة فلا يقضى الا بعد ثبوتهم ما باليمنة وأما المهر ان كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر المهر يدفع ذلك اليها وقال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبيل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمتنع عنها مقدار ما جرت به العادة بتجهيله قبل تسليم النفس لان الظاهر أنها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال رضى الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجباً بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح بحجة لا بطل ما كان ثابتاً كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل هلك ترك مالا ووارثاً واحداً فأقام رجل الميت أن له على الميت ألف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألفاً وغاب الوارث فحضر له غريم آخر فان الغريم الاول ليس بخصم له ولو كان الغريم الاول هو لعائب فأحضر الثاني وارث الميت كان خصم له فاذا قضى القاضي على الوارث وقضى نوى ما أخذه الوارث رجح الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقى لهما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصى له بالثالث وقبضه وغاب الوارث فأقام الرجل الميتة أن له على الميت ديناً فالموصى له ليس بخصم له وكذلك لو كان الاول غريماً والثاني موصى له بالثالث لم يكن الغريم خصم له ذكر في النوارل رجل مات وعليه دين باقى على جميع تركته فأحضر مع نفسه وارث الميت وقد قيل الوارث لا يكون خصماً للغريم وقيل يكون خصماً ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الميث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الدين لا عين على الغرماء أصلاً وكذا لا عين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة قالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصى ولا وارث جعل القاضي له وصياً وان كان في المال فضل عن الدين يخلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة تسمع عليه بينة المدعى لكن لا يستخلف قبل أن يظهر للميت مال على ما اختار ما للفقهاء أبو جعفر وأبو الميث رحمه الله تعالى ادعى على الميت ديناً وصيه غائب غيبة منقطعة والقاضي ينصب خصماً عن الميت لخصم المدعى وكذلك لو كان الوصى حاضراً وأقر للمدعى بالدين والقاضي ينصب خصماً عن الميت (١) هكذا ذكر الفضلى في فتاواه وفي اقرار الواقعة اذا أقر وصى الميت أنى قبضت كل دين لفلان الميت على الناس بفناء غريم لفلان الميت وقال الوصى دفعك اليك كذا وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصى مع عينه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصى منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف الى مصر أو سواد وكذا لو قيل قبضت (١) قوله هكذا ذكر الفضلى في فتاواه ذكر تعالى في المحيط بقوله لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعى أن يحاصم الوصى فيما أقر به فالوصى ينصب القاضي وصياً للمدعى لا يصل المدعى الى حقه ثم قال صاحب المحيط وفيه نوع نظر فقد ذكر الخصاص ان أحد الورثة اذا أقر بالدين فأقام المدعى البينة على هذا الابن المقر ليثبت الدين في جميع التركة تسمع بينته وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين فأقام البينة عليهم ليثبت الدين في حق غيرهم تقبل بينته فكذا ههنا يجب أن تسمع البينة على الوصى بعدما أقر بدعوى المدعى بالاولى اه نقله مصنفه البحر اوى

لا العص ولكن في البيع اذا وجد باحد الطرفين أو المصراعين عيماً ردهما وليس له أن يرد المغيب خاصة وكذا اذا كسر أحدهما السرج ضد منها لا السرج لانه يخلص بلا ضرر وكذا كل شيء من متفرقين أو شيء واحد يخلص بعصه عن البعض الباقي



بلا ضرر. يضمن المتلف لاغير نحو أختنا السرج \* غاصب الغاصب يرد على الغاصب فلا كثر على انه يبرأ وقال خليف وأبو مطيع لا وقال صاحب الجامع الأصغر ان كان يرجو رده الى المالك يبرأ والا وكذا اختلفوا في مودع (١٦٩) الغاصب اذا رده على الغاصب وابن الفضل

أفتى ببراءته \* اختار المالك تضمن

الغاصب الاول ورضي به الغاصب

أولم يرض لكن الحاكم يحكم له

بالقبضة على الاول فليس له أن

يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض

به الاول ولم يحكم به كانه أن يرجع

ويضمن الثاني وان اختار الاول

ولم يعطه شيأ وهو مفلس فالحاكم

يأمر الاول بقبض ماله على الثاني

ويعطيه له فان أبي المالك

يحضرهما ثم يقبل منه البيعة على

الغاصب الثاني للغاصب الاول

ويأخذ ذلك من الثاني فيقبضه

\* زعم الغاصب أنه صبيغ وزعم

المالك أنه أخذه منه صبوغا أو

في بناء الدار أو في حاية السيف

فالقول للمالك وان برهنه للغاصب

\* نصب شاة فخلها ضمن قيمة لبنها

وان جارية فأرضعت ولده لا يضمن

شيأ \* انصب من هذا أوزيته على

سويق آخر بلا صفة فصاحب

السويق يضمن لصاحب العن

أو الزيت مثل السمن أو الزيت

لان صاحب السويق أتلف سمنه

ولم يتلف هذا سويق هذا ولانه

زيادة في السويق \* أخرج

الغريم من يد طالبه لا يضمن

واكن يعزره الحاكم شلانية رد

الى مثله \* اشترى بدراهم موصوبة

ان دفعها أو لا لئلا ثم اشترى بها

أو قبل الدفع أشار اليها ونقد منها

لا يطيب الاكل فيهما قبل الضمان

وبعد الضمان لا يطيب الرجوع في

الاختار لا فتسوى وفيما بقي من

الصور يطيب وهو قول السكرجي

وعليه الفتوى ولا يبرأ النية في

الفتوى \* اكتسب المعصوب ثم استرده المالك مع الكسب

لا يتصدق ولو صار الكسب للغاصب بالضمنان يتصدق \* أئلف دودا القز من أوراق العبرغ صبا تصدق بالفضل على قيمة دوده يوم بيع

الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط \* وصى أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارثا يرجع في تركه الميث والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان اهما مطالبان جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له أن يرجع في تركه على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة لا سغارا أو يشتري ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميث من مال نفسه بغير رأس الوارث وأشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميث والترك وكذا الوصي اذا أدى خراج البيت أو عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميث من مال نفسه قبسلة وله في ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* أحد الورثة اذا قضى دين الميث من خالص ماله حتى كان له الرجوع في تركه قبل أن يرجع فيها ثم ورثه عن ميت آخر لا يكون الذي قضى دين الميث أن يرجع في تركه الميث الثاني كذا في الذخيرة \* وللوارث أن يقضي دين الميث وأن يكفنه بغير رأس الورثة وكانت له أن يرجع في مال الميث الوصي اذا اشترى كفنًا للميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميت كان للوارث والوصي أن يرجعا بنقصان العيب ولو أن أجنبيا اشترى للميت كفنًا فعلم بالعيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطق أن الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي أيضا والصحيح أن الاجنبي لا يرجع غير بزل في بيت رجل فبات ولم يوص الى أحد وتترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى رفع الامر الى الحاكم فيكفنه بأسرها الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا وترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا تصرف واحد من أهل البيت في مال البيت من البيع والشراء ولا وصى للميت وهو يعلم أن الامر لو رفع الى القاضي حتى ينصب وصيا وانه يأخذ المال بنفسه أفتى القاضي الديوبسي بالتصرفه جازا لضرورة قال قاضيان وهذا استحسان وبه يفتى كذا في الفتاوى الكبرى \* يشترى الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء وارثه فقال مات أبي وعليه دين وترك صنوف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على اقامة البيعة لان الشهر د كانوا من أهل العربية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت صادقا فبيع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حاس وعنه أبي نصر رحمه الله تعالى رجل مات فزعم غريمه أنه ورثته أن فلانا مات ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم شيأ من ذلك يقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا ان كانوا صادقين امرأة أوصت بثلاث ماله وأوصت بالرجل فأنفذ الوصي بعض وصيتها وبقى البعض في يد الورثة هل يكون للوصي أن يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصي من دينه الورثة أنهم يخرجون الثلاث جاز له أن يترك في أيديهم وان علم خلاف ذلك لا يبعه أن يترك في أيديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم رجل اشترى لولده الصغير شيأ وأدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في الموادر أنه ان لم يشهد عند أداء الثمن أنه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي أن الوصي اذا أدى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان العاقل من حال الوالد انهم يقرعون الصلة والبر فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر امرأة ابنته ان لم يشهد ولا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولده الصغير فهي بمنزلة الابان لم تشهد عند أداء الثمن

( ٢٢ - (الفتاوى) - سادس )



الغياق \* من له دراهم فيها ثبت أراد الشراء بها على وجه يطيبه المشتري يشتري أو لا ولا يعين ولا يضيف ثم ينقد منها قال الحلواني ان نوى أن ينقد منها وحقق ما نوى بأن نقد منها في (١٧٠) اختلافه وافية والاصح أنه لا يطيب وقدم خلافه ويمكن أن يقال لا يخالفه لان السابق

حكم الفتوى وهذا حكم الديانة والتقوى وان لم يحقق نيته بطيب اجاعا فان اشترى ولم يصف ولم يعين ولم ينو النقد منها حل وطاب \* وان نوى ان لا ينقد منها مع علمه انه ينقد منه لا يطيب \* ضرب بقرة الغير فسد فقط وخيف ثلثه فباعه من قصاب فذبحه فعلى الضارب ضمان النقصان \* وهب المغصوب أو تصدق أو اعاره وهلك في أيديهم وضمنوا للمالك لا يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم كانوا عاملين بالقبض لانفسهم بخلاف الموثق والمستاجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم علموا له والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد القيمة كرد العين المحجور كسب ما لا واشترى به شيئا وأمر آخر ببيعه فباعه بوكالته وأخذ من العبد وسلمه الى المشتري وغاب المشتري فلمولاه أن يطالب الوكيل به لان كسبه ملك مولاه والتوكيل لم يصح فكان قابضاً ملك المولى بلاذنه فيضمن وللعبد أيضاً ان يطالب به لعدم صحة الامر والتوكيل \* غصب من محجور مالا ثم أداه اليه برئ وهذا دليل على ان العبد اذا طالب به بما أخذ منه لذلك ويجب عليه رده اليه وله أن يطالب بمشتريه ان كان أثلث مثل ما باع لا ثمن ما باع لان بيعه لم يصح فصار غصباً ومن ملك استرداد المغصوب ملك تضمين القيمة لان القيمة قائمة مقام العين \* غصب من رجل جارية تعدل ألفاً فقبضها رجل فأبقت فرفع الغاصب الاول الغاصب الثاني الى القاضي وتصادق على ما كان بينهم استهلك

لا ترجع كذا في فتاوى قاضي خان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الوصي لليتيم أنفق مالك عليك كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير كذا في المحيط \* واذا اختلف في المدة فقال الوصي مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال الوصي ترك أبوك رقيقاً فانفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهماً ثم انهم ماتوا أو أبقوا أو قتلوا النفقة نفقة المثل والصغير يكذبه ويقول ان أبي مات ترك رقيقاً فالقول قول الوصي وفي الخازنية قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا على أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخانية \* اذا ادعى الوصي أن غلاماً لليتيم أبقى فجاء به رجل فأعطيت له جملته أربعين درهماً والابن ينكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن الآن يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك لو قال الوصي لم يترك أبوك رقيقاً لكن أنا اشتريت للثمن رقيقاً من مالك وأديت ثمنهم من مالك وأنفقت عليهم من مالك أيضاً فهو مصدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى ابن والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانهق عليهم كذا وكذا ثم ما را فان كان مثل ذلك الميت يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بمولاه ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان لم صدقه وان ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم في شهر مائة درهم وأنهم فريضة وأنه ضيعها فأعطاه مائة أخرى في ذلك الشهر قال اصدقه ما لم يجئ من ذلك بشئ فاحش يعني يقول أعطيتهم مائة رطل فضيعوها عبدني يدرجل بدعيه أنه له قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك وقبضته ودفعته لثمن اليه وأنفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب على فأخذ مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان ولا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد امام مدعي أو شاهد والحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد أما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع يمينه كذا في المحيط \* وان قال الوصي فرض القاضي لا خيلك الزمن هذه نفقة في مالك كل شهر كذا وأديت اليه لكل شهر من عشر سنين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الوصي قال له أبوك مات وترك هذه الأرض لك وهي أرض خراج فأديت خراجها الى السلطان منذ عشر سنين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت أبي الا منذ سنين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا انفقت أن أباه مات منذ عشر سنين واختار ما في أرض قيماء لا يستطيع معه الزراعة فقال الوارث لم يزل كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للعمال وقد أديت خراجها عشر سنين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وأجمعوا على أن الأرض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لأماء فيها وباقي المسئلة بحالها أن القول قول الوصي مع يمينه وفي النوازل لو قال الوصي لليتيم انك

تعدل ألفاً فقبضها رجل فأبقت فرفع الغاصب الاول الغاصب الثاني الى القاضي وتصادق على ما كان بينهم استهلك وأراد الاول تضمين الثاني له ذلك لقيام القيمة مقام العين ولو كان في يد الثاني كان له استردادها منه لان الثاني تعبدى على الاول بقطعها



مستبصرة فان كان الثاني غصبها وقيمتها المان فاحذر من الثاني انما تلف عنده لم يكن للمولى أن يضمن الاول الا ألف درهم فان الاول لو استردها من الثاني وقيمتها القان فهلك عندك لم يكن للمالك أن يضمن الاول الا قيمتها (١٧١) يوم غصب الاول فان ظهرت والقيمة في

يد الاول خير المالك بين أخذها أو القيمة التي أخذها الغاصب الاول من الثاني وان شاء ضمن الاول وقيمتها ألف \* اختيار تضمن الغاصب أو غاصب الغاصب بالفعل اراء لا يخرج عن الضمان وان ضمن أحدهما نصف القيمة أو الثلث له ان يضمن الآخر الباقي لان تضمن الكل عليك للكل من الضامن فلا عليك التملك من الآخر بعد ذلك وتضمن البعض عليك البعض فملك عليك الباقي بعد ذلك من الآخر \* صب ما في طعام فافسده وزاد في كيله فمالك الطعام أن يضمه قيمته قبل ان لا ينصب فيه الماء وليس له تضمين المثل وكذا الوصب ما في دهن أو زيت لانه بعد الصب لم يبق له شيء ولا يجوز أن يغرم مثل كيله وزنه لانه لم يسبق منه غصب مقدم حتى لو غصبه ثم صب فالحكم ما ذكره من رد المثل \* ورد الخبز لم يملكه ويرده مع النقصان وان جعل فيه المرقعة ملكه ولا يرده وعليه مثلهما ورنا عند الثاني رحمه الله وعدا عند محمد رحمه الله والحاصل ان ملك الغاصب عند أداء الضمان يظهر في حق ملك الكسب باتفاق الروايات ولا يظهر في حق الولد باتفاق الروايات وفي العسر قرارايتان في أظهر الروايتين الحسنة بالولد \* ورد المعصب الى المالك فلم يقبله فعمله الغاصب الى منزله فضاء عنده لا يضمن ولا يعد غصبا بالحل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان

استهلك على هذا الرجل في صعره كذا وكذا فقتضيه عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله قال قول قول اليتيم والوصي ضامن عند الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد أبق الى الشام فاستأجرت رجلا فخا به من الشام بمائة درهم وأعطيت الاجر وأنكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذه كاه انما أدبت ذلك من مالي لا يرجع به عليك وكذبه اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بيينة كذا في المحيط \* ولو حضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا ردي عند الصغير من الاناق فوجب له الجعل وفي يدي مال هذا الصغير فاعطيته هل يصدق القاضي قبل هذا على الخلاف أيضا وقيل لا يصدق بالاتفاق كذا في محيط السرخصي \* في المتنق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان للميت على رجل مال فافروصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكيل في قبضه قال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل اذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضتها هذا على وجهين اما ان كان هذا ذينا وجب بادانة الوصي أو بادانة الميت في كل واحد من الوجهين لا يتخلوا ما أن يكون اقراره بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يتخلوا ما ان وصل قوله فهو مائة باقراره أنه استوفى الجميع أو قبل وقد بد أم محمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بادانة الميت وأقر الوصي أو لا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذكر أن الغريم برأ عن الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشي فالقول قول الوصي مع يمينه أنه قبض مائة درهم ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للورثة بسبب الجحود فان قامت للميت بيينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بان أقام البيينة أو غريم للميت البيينة كان الغريم بريأ من الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة فاذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبت الالف بالبيينة يكون الغريم بريأ عن جميع الالف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسعمائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولة عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم لا بل كان ألف درهم ذكرنا أن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسعمائة هذا اذا أقر الوصي أو لا بالاستيفاء وان أقر الغريم أو لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولة عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم بريأ عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولة عن اقراره أما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشي ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما أقر الوصي أو بالاستيفاء فاما اذا أقر الغريم أو لا بالفرهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون بريأ عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة منها قال ولو أن وصيا باع خادما للورثة وأشهد أنه قد استوفى جميع ثمنه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين

وضعه بحيث تناله يده ثم حمله ثانيا الى منزله وضاع ضمن أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال المالك خذوه فلم يقبله صار أمانة في يده فغصب قرطاسا وكتب عليه لا ينقطع حق المالك في العصى قال حنفي من كل حق لك على ففعل وأبرأه ان عالما عليه يرى المدينون حكما وديانة



وان لم يكن عالمياً برباً حكماً لا بد من قول محمد رحمه الله وقال الثاني لا وعليه الفتوى لان الجهة لا تمنع صحة الاسقاط كإبراء البايع عن العيوب  
 \* له على آخريين والدائن لا يعلم بكل الدين (١٧٢) فقال المدينون أبرأني مما لك على فقال الدائن أبرأتك قال نصير لا برباً الا عن مقدار

ما يتوهم ان له عليه وقال ابن سلة  
 رحمه الله برباً عن الكل قال الفقيه  
 هو قضاء أو ما الديانة فساقله نصير  
 لان القضاء على الظاهر وظاهر  
 اللفظ عام وأما الاخر فبناء على  
 الرضا فلا برباً عما لا يتوهم انه عليه  
 (كتاب الوديعة)

سنة فصول (الاول في حفظها)  
 الوديعة والعارية والمستأجر في يد  
 المستأجر أمانة \* اذا قال المودع  
 للمودع احفظها في هذا البيت  
 لحفظي بيت آخر من الدار لم يضمن  
 ولو كان ظهر البيت المهسي عنه  
 الى السكة بضمن وقدم وكذا لو  
 عين دار او حفظ في دار أخرى  
 أحرز منها لا يضمن ذكره الصدر  
 وذكر بكر أنه يضمن وان كان  
 الثاني أحرزوله ان يحفظها كما  
 يحفظ مال نفسه في داره وحائوته  
 \* وفي النوازل لاتضعها في حائوتك  
 فوضع فضاع ان الحائوت أحرز من  
 الدار أو لم يحكم كما آخر لا يضمن  
 ولا يضمن ولو كانت مما عسكت في  
 البيوت فقال لاتضعها الى زوجك  
 فدفع لا يضمن وقيل لو نهاه عن  
 الدفع لبعض عياله فدفع ان لم يجد  
 بدا منه لا يضمن ولا يضمن  
 \* لا يدفع الى غلامك فدفع لا يضمن  
 وضع كيسه في صندوقه وله فيه  
 كيس فانشق واختلط لا يضمن  
 واشتركا والهلالتوا البقاء على قدر  
 مالهما ولو خلطها أجنبي أو بعض  
 من في عياله لا يضمن المودع  
 ويضمن الخاط صعباً أو كبيراً  
 ولا يضمن أبوه لاجله الخلط أربعة

فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة موصولا باقراره أو قال مفصلاً فان قال موصولا باقراره  
 فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي أنه استوفى جميع  
 ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مالكا وأقر باستيفاء جميع  
 ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا ومفصلاً كالجواب في مسئلة الوصي ولو أقر أنه قد استوفى  
 من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لابل الثمن مائة وخمسون فأراد الوصي أن يتبعه  
 بخمسين درهما فلهذا اذا أقر الوصي أنه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم وأقام  
 الورثة البينة أو غريم الميت أنه كان له عليه ما تئاد درهم حتى قبلت هذه البينة فان الغريم يؤخذ  
 بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي أخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصلاً وهو  
 مائة ثم قامت البينة أن الدين على الغريم مائتان فان الوصي يكون ضامناً للمائتين قال واذا أقر  
 الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية  
 ثم قال عند ذلك انما قبضت منه مائة وأقر المطلوب أنه كان للميت عنده ألف درهم فهذا على وجهين  
 اما ان أقر الوصي بالاستيفاء أولاً ثم أقر المطلوب أنه كان ألعاء وأقر المطلوب أنه كان للميت عنده  
 ألف درهم ثم أقر الوصي باستيفاء ما عنده وقول الوصي وهو مائة اما أن يكون موصولاً باقراره  
 أو مفصلاً فان أقر الوصي بالاستيفاء أولاً ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان ألف درهم  
 وقد قبضتها فان الوصي لا يضمن أكثر مما أقر قبضه ويكون المطلوب برياً عن الجميع كافي الدين فان  
 قامت البينة أنه كان عند المطلوب ألف درهم فان الوصي ضامن لذلك كله هذا اذا قاله مفصلاً فاما اذا  
 قاله موصولاً ثم أقر المطلوب أن ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصي أنه قبض منه مائة  
 ولا يتبع المطلوب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا أقر الوصي أولاً  
 باستيفاء الدين فاما اذا أقر المطلوب أولاً أن الامانة عنده ألف درهم للميت ثم أقر الوصي أنه استوفى  
 جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولاً أو مفصلاً فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البينة أن المال  
 عند المطلوب كان ألف درهم الا أنه لا يتبع المطلوب بشئ قال واذا أقر وصي الميت أنه قبض كل دين  
 لمعان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت فقال للوصي قد دفعت اليك كذا وكذا أو قال الوصي  
 ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان لمعان عليك شئ قال قول قول الوصي ولا تثبت البراءة للعمراء  
 بهذا الاقرار الذي وجد من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل يقبض الدين والوديعة والمضاربة  
 واذا أقر الوصي أنه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على ألف درهم وقال الوصي  
 قد كان له عليك ألف درهم لكنك أعطيت الميت خمسمائة في حياته ودفع الخمسمائة الباقية الى  
 بدمونه وقال الغريم بل دفعت الكل اليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى يضمن الوصي  
 ألف درهم ولكن يستعطف الورثة على دعواه ولو أقر الوصي أنه قد استوفى ما لفلان الميت على  
 الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البينة أن للميت على رجل ألف درهم فقال الوصي  
 ليست هذه فيما قبضت فانه يلزم الوصي وبرأ جميع عمراء الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو أقر  
 استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغرماء  
 بهذا الاقرار ولو أن وصياً أقر أنه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو  
 مائة وخمسة أثواب وادعى الوارث أنه كان أكثر من ذلك وأقاموا البينة أنه كان في ميراث الميت يوم  
 مات في هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فانه لا يلزم الوصي الا قدر ما أقر قبضه وان قال وهو مائة

ما يتوصل اليه باليسر كالعمر السواد بالبيض والجوز بالور لا ينقطع به حق المالك الثاني ما يتوصل اليه  
 باليسر كالشعير بالحنطة فينقطع الحق به في رواية الثالث خلط منج بخلاف الجنس كدهن يخل فينقطع اجماع الرابع بالجنس كالبر بالبر



والخل بالخل فينقطع عند الامام رحمه الله وعند حماله المشاركة وان باذنه فالحجواب عند الامام كذلك ونحدرجه الله المشاركة بكل حال والثاني رحمه الله يجعل المغلوب تابعاً للغالب (نوع آخر) دفن مريض ان علم (١٧٣) بعلامة لا يضمن والا يضمن وفي المغارة يضمن

بكل حال والكرم لو حصبنا له باب مغلق لا يضمن وان وضعه بلا دفن في موضع لا يدخل فيه أحد بلا استئذان لا يضمن \* توجه نحو السراق فدفنها في الجبانة تنحو فافر ثم جاء ولم يجدوها ان أمكنه ان يجعل علامة ولم يعلم يضمن والا فان جاء على فور الامكان لا يضمن والا يضمن \* جعل المذراهم الوديعه في الخلف الايمن فضاع يضمن وان في اليسر فضاع لا يضمن وقيل لا يضمن فيهما \* وضع طبقها على رأس الميت ان فيه دقيق يضمن والا وكذا الوجه على وجهه على بعين يضمن \* ربط دراهمها بطرف الكم أو بالعمامة وضاعت لا يضمن وان وضع في الكم تأمل عند العتوى \* السكران جعلها في الجيب وحضر مجلس الفسق فسرق أو سقط لا يضمن وقيل ان زال عقله بحيث لا يمكن حفظه يضمن لانه يصير مضيقاً ومودعاً غيره \* ألقاها في جيبه فوق في الارض ووطن أنها وقعت في الجيب فضاعت يضمن \* دفع خفه الى خفاف ليصله فيضه في حانوته فسرق ان في الخانوت حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الخانوت مفتوحاً وطلق الشبكة على بابه وقام في بخاري في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي حوارزم لا بعد اضاعة في اليوم واليلة \* وضعها في حجرة خان وخرج وربط السلسلة بالحيط ولم يقفله فتلغ ان عدها اضاعة

مفصولا عن اقراره كذا في المحيط \* اذا أقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الخبر \* والله أعلم (الباب العاشر في الشهادة على الوصية)

ولو شهد الوصيان أنه أوصى الى فلان معهما وادعى فلان جازت استحسانا لاقياسا كذا في محيط السرخسي \* واذا كان لا يدعى فان شهدا تمحالا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود به يحدون ان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياسا واستحسانا قال في الاصل واذا كتبهم المشهود عليه أدخلت معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشايخنا من قال ما ذكر أنه يدخل معهما ثالثا قول أبي حنيفة ونحدرجه الله تعالى ومنهم من يقول لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحك فيه خلافا واذا شهدا بئان أن أباهما أوصى الى فلان وفلان يدعى فالقياس أن لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل وأما اذا كان فلان يحد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كان بفيضة الورثة يدعون وهو يحد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهد رجلا من اهل البيت أن الميت أوصى الى فلان وقيل ذلك وفلان يدعى القياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصي يدعى ذلك وان كان لا يدعى ان كان ورثة الميت وغير الشاهد من غرما الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهما دين الميت أن الميت أوصى الى فلان وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان ما اذا كان الوصي لا يدعى ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهدا بئنا الوصي أن فلانا أوصى الى أبينا والوصي يدعى والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي أن ينصب هذا وصيا في تركه الميت بطلبهما من غير شهادة وان كان الوصي يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهما فانه اذا كان الوصي يحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين المتفاوضين أو غير المتفاوضين في هذا جائزة واذا شهد أبناء أحد الوصيين أن فلانا أوصى الى أبينا وفلان معان كان الاب يدعى فانه لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الاب ولا في حق الاجنبي وان كان الاب لا يدعى ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعى ولا يقر بك الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا وأنه رجح عن ذلك وأوصى الى هذا الآخر أجزت شهادتهما واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا الرجل ثم شهدا بئنا الوصي أن الوصي عزل أباهما عن الوصية وأوصى الى فلان أجزت شهادتهما قال ولو شهدا أنه أوصى الى أبيهما ثم عزله عن الوصاية وأوصى الى هذا أجزت شهادتهما قال ولو شهد على ذلك ابنا الميت أو غيرهما الميت لهما عليه دين أو له عليهما وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان أن فلانا جعل هذا وكيلاني جميع تركته بعد موته جعلته وصيا له واذا قال جعلته وصيا فهذا أو ما قال أو وصيته اليه سواء فيصير وصيا واذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الآخر أنه أوصى يوم الجمعة (١) تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* واذا شهد الوصيان لوارث صغير بشي من مال الميت أو غيره

(١) قوله تقبل هذه الشهادة لان المشهود به قول واختلاف الشهود في الاقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط نقله البحر اوى اه

واغفلا في هذا الموضع يضمن وان عدوتيقلا يضمن \* قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس فضاعت لاضمان وان أجلس على بابه ابنه صغيرا فضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لاضمان والا يضمن \* ربط بقر الوديعه على رأس الكرم والغاليزان أبيهن



بصره ضمن والا لا وان رطل في باب داره في المصر ضمن وفي القرية لا وقبل يعتبر في هذا وأجناسه العرف جعل الفرنج الوديعه في الكرم وله حائط رفيع بحيث لا يرى المارة من في (١٧٤) الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر ان

نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاقت الوديعه وان قاعدا لا يضمن وان في السفر لا يضمن وان نام مضطجعا ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في الطريق ان أراد الحفظ لا يضمن وان أراد التفرق ضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يضمن مطلقا \* دخل الحمام وفي جيبه دراهم الوديعه فتركه في خانه قضاع قيل يضمن وينبغي ان لا يضمن

(الزاني فيما يكون اضاعة) المودع مات مجهلا يضمن الا في ثلاثة مواضع متولى الوفاة مات ولا يعرف حال غلاتها التي أخذها ولم يبينه لا يضمن الثاني أمير العسكر أودع بعض الغنائم عند بعض العسكر ومات مجهلا الثالث الحاكم دفع مال التيسيم الى اناس ومات ولم يبين لا يضمن بخلاف ما اذا قبض له ووضع في منزله ولا يدرى أين وضعه ومات يضمن وزاد في التهمة رابعاً أحد المتعاضدين مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لا يضمن ولو قال القاضي حال حياته ضاع أو أنفقته عليه لا يضمن والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعه أما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث أنا لم ألت الوديعه وأنكر الطالب ان فسر الوديعه وقال الوديعه كذا وأنا علمتها وقد هلكت صدق الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن

فشهادتهم حاطة وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجز وان كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شهد الوارث كبير تجوز في الوجهين كذا في الهداية \* ولو كان الموصى له معلوما الا ان الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البيان الى ورثة الموصى كذا في المحيط \* واذا شهد الرجلان لرجلين على ميتين انهما درهما وشهد الاثنان لرجل واحد انهما درهما جازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للاثنان بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين بجاريته وشهد المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعده جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما أنه أوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطلة وكذلك اذا شهد الاولان أن الميت أوصى لهذين الرجلين بجمعه وشهد المشهود لهما أنه أوصى الاولين بثلاث ماله فهى باطلة لان الشهادة في هذه مثبتة للشركة كذا في ذرارة المفتين \* واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدينارهم وشهد الاثنان أنه أوصى لهذين بدينارهم لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان أنه أوصى لهذين بدينارهم وآخرون بدينارهم أو اثنان بدينارهم وآخرون بدينارهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي \* واذا أشهد الرجل قوما على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها العناء واقرار بدين ووصايا فان الاشهاد لا يصح كذا في المحيط \* والله أعلم

#### (كتاب المحاضر والسجلات)

الاصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الذكر والبيان بالتصريح ولا يكتب بالاجمال كذا في الخلاصة \* ذكر الشيخ الامام الزاهد الحاج نجم الدين شمس الاسلام والمسلمين عمر النسفي رحمه الله تعالى أن الاشارة في الدعوى والمحاضر ولقط الشهادة مما يحتاج اليها وكذا في السجلات لابد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى محضر فلان مجلس الحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بجهة المحضر وينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لعمد هذا على أحد هذا الادعاء أن يكتب وقضيت لعمد هذا المدعى على أحد هذا المدعى عليه كذا في المحيط \* وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا الى المتداعيين لا يفتى بالصحة وقالوا ايضا اذا كتب في صك الاجارة آخرفلان بن فلان أرضه بعد ما حوت المبيعة الصالحة بينهما في الانحجار والزراحين التي في هذه الارض لا يفتى بصحة الصك بعد ما حوت المبيعة الصالحة بين المتعاقدين هذين في الانحجار والزراحين التي في هذه الارض وينبغي أن يكتب آخرفلان من المستأجر هذا بعد ما باع هذا الآخرفلان الانحجار والزراحين من المستأجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب في المحضر أن المدعى شهوده وسألتني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بجهة المحضر وينبغي أن يذكر ألقاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتى بجهة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بجهة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بجهة الكتاب والسجل وبجهة محضر الدعوى وكذلك

المودع انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاختطال الاخذ ولو منعه لا يضمن باختلاف الوارث والمودع قالوا فقال الطالب انه مات مجهلا وقالت الورثة كانت الوديعه قائمة يوم مات المودع وكانت مروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح لان الوديعه



صارث ديننا في التركة طاهرا فلا يقبل قول الورثة \* قالت الورثة رد مورثنا الوديعة في حياته لم يقبل قولهم ولو برهنوا انه قال حال حياته رددتها يقبل \* المضارب لو قال قبل موته او دعته مال المضاربة فلانهم ماتوا لشيء عليه (١٧٥) ولا على ورثته ولو أنكر فلان ايداعها عنده

فأقول له مع الحلف ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات فلان قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان أو الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلا كان ديننا في مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان حي فقال رددتها عليه في حياته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت

(نوع آخر)

أودعه عبدا فأنكره ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الانكار حكم على المودع بقيمته يوم الانكار فان قال الشهود لا نعلم قيمته يوم الانكار لكن قيمته يوم الابداع كان كذا حكم بقيمته يوم الابداع \* زعم المودع ان المودع باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهناك في يد المودع لا يضمن وان أنكر الوديعة ثم ادعى الرد يقبل ان برهن وان زعم انه ردها قبل الانكار وبرهن عليه وقال غاطت في الخود أو نسيت أو ظننت الى دفعته وأنا صادق في قولي لم يستودعني قبل برهانه في قول الامام والثاني رجه الله \* وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لم يصدق ولو قال ليس له شيء ثم ادعاه يصدق \* بخودها عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك وفي الاجناس الوديعة انما تسمى بالخود اذا انقضاها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلك فان لم ينقلها

قالوا في السجل اذا كتب على وجه الاجازة ثبت عندى من الوجه الذي ثبت به الحرافة الحكمية والنوازل الشرعية لا يفتى بصفة السجل مالم يبين الامر على وجهه كذا في الذخيرة \* قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود كذا عقب دعوى المدعى هذا وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه لئلا يظن ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الحلف ثم المقران الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة وعندى أن كل ذلك ليس بشرط وذكر في الشرط ولا بد أن يذكر وشهد كل واحد بهما الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوي اذا شهد ابرء الدعوى والانسكار بدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العمادية \* وكان الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام على البردوي يقول ينبغي للمدعى أن يقول في دعواه (١)

(ابن مدعى بحق من است) ولا يكتفى بقوله (ابن من است وحق من) حتى لا يمكن أن يلحق به (وحق من) وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكتفى بقوله (ابن مدعى ملك من است وحق من) ويكتفى أن يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بالآخره كامة النفي وكذلك في قول الشاهد لا يكتفى بقوله (ابن مدعى اوست وحق وي) وبعض مشايخنا كتبوا يقول المدعى (ملك من است وحق من) ويقول المدعى عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك ابن مدعى است وحق وي) ولو قال المدعى (ملك وحق من است) فذلك يكتفى بالانفاق وكذا في أمثاله كذا في المحيط \* ولو قال الشاهد أن هذه العين له أو قال بالفارسية (٢) (ابن أن مدعى راست) لا يكتفى بذلك مالم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة المالك ينسب اليه بجهة الاعارة فلا بد من التعرّيج بالملك لقطع الاحتمال وذكر في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين قالوا انا نشهد (٣) (كه ابن غلام أن فلان است) فهو ذاب منزه ما وقالوا (١) (ملك فلان است) ولما قضى أن بقضى بالملك لان هذا فارسية قوله هذا وانه لا ملك وان استقر القاضي ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم (٥) (ابن مدعى ملك ابن مدعى است) ولم يقولوا (٦) (در دست ابن مدعى عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضي القضاء بالملك بانه قفيل هذه البينة فان طلب التسليم لا يقضى بها مالم يقولوا (در دست ابن مدعى عليه بناحق است) وهل بشرط أن يقول الشاهد (٧) (واجب است برين مدعى عليه كه دست كوتاه كبد) اختلف المشايخ فيه أيضا والصحيح انه لا يشترط والاحوط أن يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول العمادية \*

(محضر في اثبات الدين المطلق) يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعمل القضاء والاحكام بخاري فاذا قضاه والامضاء بين أهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا بنعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهم ونسبهم يكتب اسمهم ونسبهم في كتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه

(١) قوله (ابن مدعى حق من است) معناه هذا المدعى حق ومثله معنى العبارات الآتية والتفاوت الذي فيها انما هو بسبب ذكر اداة الربط وحذفها للمعبر عنها بكامة (است) وهي غير موجودة في العربية فلا يظهر هذا الفرق الا في العبارات الفارسية (٢) هذا المدعى (٣) أن هذا الغلام لعلان (٤) ملك فلان (٥) هذا المدعى ملك هذا المدعى (٦) في يده هذا المدعى عليه بغير حق (٧) واجب على هذا المدعى عليه ان يقصر يده عنه

وهلك لا يضمن وفي المتن لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر المرخمى لو جدد البناء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعتي لشكره على الحفظ فقال ليس لك عندى وديعة لا يضمن عند الثاني رجه الله \* أنكره في وجه العدو



بحيث يخافى التلف ان اقربهم هلكت لا يضمن \* انكرها ثم اخرجها بعينها واقربها وقال المالكها قبضها فقال مالكها ادعها وديعة عندك  
فضاعت ان تركها عنده وهو قادر على (١٧٦) حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على اخذها فهو على الضمان الاول

وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا  
كاه في المنقول وفي العقار لا يضمن  
عند الامام والثاني وجهه الله  
وقال الحلواني في نفسه وابتان عن  
الامام رحمه الله وبعض المشايخ  
على انه يضمن في العقار بالحدود  
اجماعا

### (نوع آخر)

قال المودع سقطت الوديعة لا يضمن  
ولو قال اسقطتها يضمن قال الامام  
ظاهر الدين لا يضمن فيها ما لانه  
لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن  
اذا تركها وذهب وان لم يقربه فلا  
ممان عليه وعليه الفتوى ولو  
قال لا ادري اضاعت ام لم تضع  
لا يضمن ولو قال ضاعت فالقول له  
ولو قال لم يذهب من مالي نئى  
وضاعت لا يضمن ايضا ولو قال  
ذهبت ولا ادري كيف  
ذهبت فالقول له ولو قال استداه  
لا ادري كيف ذهبت الوديعة  
اختلفوا والصحيح انه لا يضمن  
\* قال بهت الوديعة وقبضت منها  
لا يضمن مالم يقل دفعتها الى  
المشتري ولو قال وضعتها بين يدي  
وقت نسبتها فضاعت يضمن ولو  
قال وضعت بين يدي في داري  
والمسئلة بحالها ان كان مما لا يحفظ  
في عرصة الدار كـ مرة القدين  
يضمن وان كان مما بعد عرضها  
حصناله لا يضمن وان قال لا ادري  
وضعتها في داري او في موضع آخر  
يضمن وان قال دفنت في موضع  
ونسيتها يضمن وان قال دفنت في  
داري او كرمي لا يضمن اذا كان  
لهم بابا

فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باههما وانسبهما يكتب حضر رجل وذكر انه يسمى فلان بن  
فلان واحضر مع نفسه رجلا وذكر انه يسمى فلان بن فلان فادى هذا الذي حضر على هذا الذي  
احضره معه ان هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا كذا دينار انيسا بورية حرام جيدة  
مناصفة موزونة وزن مثاقيل مكة دينارا وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذي  
احضره معه في حال جواز اقراره طاعا وراغبا بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا  
المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينارا وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صدقه هذا الذي حضر  
فيه خطا با فواجب على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فيه الى هذا الذي حضر  
وطالبه بالجواب وسأل مسأله فبعد ذلك ينظر ان كان اقر المدعي عليه بما ادعاه المدعي فقد تم الامر  
ولا حاجة للمدعي الى اقامة البينة وان انكر ما ادعاه المدعي يحتاج المدعي الى اقامة البينة ثم يكتب  
فا حضر المدعي هذا نفر اذ كراهم شهود وسألني الاستماع اليهم فاجبت اليه وهم فلان وفلان  
وفلان يكتب اسماء الشهود وانسابهم وحالهم ومساكنهم ومصلاتهم ويتبعني للقاضي ان يامر  
بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود  
ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة (١) (كواهي ميدهم كه ابن مدعي عليه)  
وبشرا اليه (٢) (بحال روى اقرار خویش همه و حوه مقرر آمد بطوع و رغبت و چنین گفت  
كه بر منست این مدعی را) وبشرا اليه (بست دينار زر سرخ بخاری سره) مناصفة موزونة وزن  
مثاقيل مكة (٣) (جنانكه اندرین بخیر یاد کرده شد) وبشرا الى المحضر فامر لازم وحق واجب  
(٤) (بسبب درست و اقراری دوست و این مدعی) وبشرا اليه (راست گوی داشت و برادرین اقرار  
رو باروی) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي القاضي ثم القاضي يقول للشهود  
وهل معتم لفظه هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك من اولها الى آخرها فان قالوا  
معنا وشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما (٥) (نگوی كه هم چنین كواهی میدهیم كه  
خواجه امام صاحب بر خواند از اول تا آخر مر این مدعی را بر این مدعی عليه) وأشار القاضي بامر  
كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا اتوا بذلك يكتب  
في المحضر بعد كتابة اسماء الشهود وانسابهم ومساكنهم ومصلاتهم فشهد هؤلاء الشهود بعد  
ما استشهدوا وعقب دعوى المدعي والجواب بالانكار من المارعي عليه شهادة مستقيمة متفقة  
الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم جميعا وشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات \*

(سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية) يقول القاضي فلان يذ كر لفظه واهمه ونسبه المتولى  
لعمل القضاء والاحكام بخاري ونواحيها فاذا القضاة بين اهلها ادام الله تعالى نوفيته من قبل  
الحاقان العادل العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه واعز نصره حضري في مجلس قضاي في كورة بخاري  
يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ذكرا انه يسمى فلانا واحضره معه رجلا ذكرا انه يسمى فلانا  
وان كان القاضي يعرف المدعي والمدعي عليه يكتب حضر فلان واحضره معه فلانا فادى هذا الذي

(١) أشهد أن هذا المدعي عليه في حال جواز اقراره بكل الوجوه اقرب بالطوع والرغبة وقال على  
لهذا المدعي عشرون دينارا ذهباً أخرج بخارية نافعة (٢) كما هو مذ (٣) كور في هذا المحضر بسبب  
صحيح واقرار صحيح وهذا المدعي صدقه (٤) في اقراره مواجهه (٥) قل أشهد كما قرأ الشيخ من اوله  
الى آخره لهذا المدعي على هذا المدعي عليه

حضر

(نوع آخر) خروج الطهار لينظر الى الماء فسرى البران ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن

بخلاف مسألة الحان وهي خان فيها منازل وكل منزل مقفل فخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا فجاء سارق واخذ شيئا لا يضمن \* فالح الباب



كفاح القبض بخلاف مسألة الوديعة لأنه التزم الحفظ فيضمن بتركه \* أفست الوديعة الفارة وقد اطاع المودع على نقب معروفي ان أخبر صاحب الوديعة ان هذا بول الفارة لا يضم لرضا الكهابه وان لم يخبره ولم يسده بضمن (١٧٧) وان كانت الوديعة شيئا من الصوف ورب

الوديعة غائب تخاف عليها الفساد  
يرفعها الى الحاكم حتى يبيعها وان لم  
يبيع ولم يحصل في الدفع حتى  
فسدت لا يضمن \* أصابت دابة  
الوديعة على فامر المودع انسانا  
بعلاجها فهل كنت خير المودع في  
تضمن أيهما شاء فان ضمن المودع  
لا يرجع على المعالج وان ضمن  
المعالج علم انها دابة أو لم يعلم شيئا  
رجع عليه \* قال لا تخراخرف في  
داري فخر وضمن لا يرجع على  
الامر اذا لم يكن هو سائرا في  
الدار \* أو دعه فامشيا فخر كهافي  
حانوته وكان السلطان يأخذ الناس  
في كل شهر بمال فأخذ أعوان  
السلطان الوديعة من حانوته لاجل  
المؤنة الراتبه وتمر كهافهنا عند  
رجل فضايت لا يضمن اذا كان  
لا يقدر على منع الاعوان عن  
أخذها ويضمن المرتن ان كان  
طائعا لصاحب الوديعة الخياط  
بين تضمن المرتن والسلطان  
وكذا الجاني اذا أخذ مال الجباية  
طائعا بضمن وكذا الصراف ان  
طائعا وبصير الجاني والصراف  
مجر وحين \* جاء بثوب الى رجل  
وقال هذا الثوب وديعة عندك أو  
وضع الثوب عنده ولم يقل شيئا  
فغاب صاحب الثوب ثم غاب الرجل  
وترك الثوب وضاع ضمن لانه ابدع  
عرفا كما لو قام رجل وترك كتبه في  
مجلس ثم قام واحد بعد واحد  
فالضمان على الأخير لتعيينه  
للإبداع عنده وان قال الجالس  
لأقبل الوديعة ومع ذلك تركه  
عنده وضاع لا يضمن لتصريحه

حضر على هذا الذي حضره معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه عشر بن دينار  
نيسابور بجر اجيدة مناصفة يوزن من قيسل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر  
هذا الذي حضره معه في حال جوارا اقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور مبلغه وجنسه  
وعنده في محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعي الذي حضر عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا  
صحيحا وصدقه هذا الذي حضر به هذا الاقرار وطالبه بأداء جميع ذلك اليه وسأله مسئلة عن ذلك  
فستل فأجاب وقال بالفارسية ١ (مرابا من مدعي هيج جيزا دادني نيست) حضر هذا المدعي نفرا  
ذكر أنهم شهوده وسأل الاستماع اليهم فأجبت اليه واستشهدوا له وهم فلان بن فلان حليته كذا  
ومسكنه كذا ومصلاه مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه مسجد  
كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود وعندي بعد  
ما استشهدوا عقب دعوى المدعي هذا والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة مستقيمة  
متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرئت  
عليهم ٢ (كواهي ميدهم) يكتب لفظة الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ  
من كتابة لفظة الشهادة يكتب فاتوا بهذه الشهادة على وجهها وساقوها على سننها وأشار كل واحد  
منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم هذه وأثبتنا في المحضر المجلد في خريطة الحكم فبعد ذلك ان  
كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عنده يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين وعندي  
بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعدلوا بتركية المعدلين يكتب  
ورجعت في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية فبعد ذلك ينظر ان  
عدلوا جميعا يكتب فتسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت شهادتهم لا يجاب العلم قبولها  
وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنين منهم الى العدالة وهم الاول والثاني وعلى هذا  
القياس فانهم فقبلت شهادتهم لا يجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه في الشهود فان كان  
المشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتنا في المحضر المجلد في  
خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعي عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلتمس مني التعرف عن أحوالهم  
من المراكز بالناحية فلم أستغل بالتعرف عن حالهم من المراكز بالناحية واكتفيت بظاهر  
عدالتهم عدالة الاسلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلماء المسلمين رجحهم  
الله تعالى فقبلت شهادتهم قبول مثلها لا يجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندي  
بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به فأعلنت المشهود عليه هذا وأخبرته بثبوت ذلك  
عندي ومكنته من ايراد الدفع لمورد دفع هذه الدعوى ان كان له دفع فليأت بالدفع ولا يأت بالخلص  
وظهر عندي عجزه عن ذلك ثم سألتني هذا المدعي المشهود له الحكم على هذا المشهود عليه بما ثبت  
عندي له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والشهادة عليه ليكون حجة له في  
ذلك فأجبتنه الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستعصمت عن الزيف والزال والوقوع في الخطأ  
والخلل واستوثقته لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بثبوت اقراره هذا  
المدعي عليه بالمال المذكور بمبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينارا لازما عليه وحقا  
واجبا بسبب صحيح لهذا المدعي وتصديق هذا المدعي عليه اياه بهذا الاقرار خطا على الوجه المبين

(١) ليس على مني لهذا المدعي (٢) أشهد

(٢٣ - (التماوى) - (سادس) بالرد ولا ابداع بلا قبول صريح أو دلالة \* دفع له صحاة وقال اسق بهم اراضيك ولا تسق بهم ارض غيرك فسق ارضه ثم كان في سقي ارض غيره بها وضاعت ان ضاعت أو ان سقي ارض غيره ضمن لانه أو ان



الخلاف وان فرغ منه ثم ضاع لا يضمن أصله المودع خالف ثم عاد الى الوفاق برأى من الغممان وفي الوديعة بعد الجحود أو منع المالك عن الوديعة بعد الطلب مع الاقتدار على التسليم لا يبرأ (١٧٨) إلا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة لا يبرأ بالعود الى الوفاق في الاصح والوكيل

في هذا السجل فيعد ذلك ان كان الشهود معروفين بالعقد لا يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عدالتهم بنزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسمين فيه بمحضر من المدعى والمدعى عليه هذين في وجههما مشيراً الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكونه بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكماً أبرمته وقضاه نفذه مستحسناً معاشراً لظلمة الصحة والنفاذ وألزمته المحكوم عليه هذا ايضاً هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق ووجه ودفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يوم من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه بحضور مجلعي من أهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كذا من سنة كذا فلهذه السورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا الدعاوى فان الدعاوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضاً وليس كتابة السجل الاعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها واعادة لفظة الشهادة عنها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة بجميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وجرى الحكم على ما بين فيه عندي ومنى والحكم المذكور فيه حكماً وقضائي نفذه بحجة لاحد عندي وكتبت التواقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة والخمسة على حسب ما يتفق من الخط خط يدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا حله أنه حضر مجلس القضاء بكونه كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول عمل القضاء والاحكام من هذه السورة من قبل فلان رجل ذكراً أنه يسمى فلاناً وأحضر مع نفسه رجلاً ذكراً أنه يسمى فلاناً وبذكر الدعوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى وبذكر لفظة الشهادة أيضاً على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتني المحضر المجدد في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى ولفظة الشهادة على الأئمة الذين عليهم المدار في الفتوى بالناحية وأفتوا بصحتها وجواز القضاء بها وأعلم الشهود عليه بثبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفعاً ان كان له فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخص وطهر عنده عجزه عن ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكتابة ذكره في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزبغ والزلل والوقوع في الخطأ والخلل وحكم القاضي هذا للمشهد له هذا بعد المسئلة على الشهود عليه هذا بثبوت اقراره هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل ديناً لازماً عليه وحقاً واجباً بسبب صحح لهذا المشهد له وتصدق المشهد له اياه في هذا الاقرار خطاً على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحضر من هذين المختصمين في وجههما في مجلس قضائي بين الناس في كورة كذا حكماً أبرمته وقضاه نفذه وأمر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى

بالبائع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما أمر به جاز كذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضارباً ومستبضعاً أما مستأجر الدابة أو مستعيرها اذا فوى أن لا يرد هاتم ندم ورجع عن تلك النية ان كان سائر اعتدال النية فعليه الضمان اذا هلك بعد النية أما اذا كان واقفاً اذا ترك نية الخلاف عاد الى الوفاق والشروط عناناً أو مفادضة اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أميناً \* سافر المودع بمال الوديعة فهل لا يضمن والاب والوصي سافرا بمال الصبي وهلك لا يضمنان الا اذا تركا زوجتهما ههنا والوكيل بالبائع بالكوفة اذا سافر به يضمن والوكيل بالبائع المطلق اذا سافر به ان لم يكن له حمل ومؤنة لا يضمن وان له حمل ومؤنة يضمن والمودع انما يضمن اذا لم يكن له حمل ومؤنة فان كان ان لم يجد بدا لا يضمن وان كان له بد فكذلك عند الامام رحمه الله خلافاً

### (نوع آخر)

له على آخر خمسة وستون فاستوفى غلطاً ستين فلما علم أخذ عشرة للرد فهل كتبت يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قسرض والباقي أمانة \* مع علم قال للصبي أخذ هذا الثوب واجعله في ثقب الجدار ففعل فضاع والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لعدم التضييع لانهم حاضرون

هذا هذا \* غسلت ثوباً بالآخر وجعلت على خص على السطح الجفاف ونظر الثوب على جانب آخر لي الطريق فضاع الثوب ضمن ولو وضعت على السطح ان كان له خص لا يضمن \* الوديعة لأحد النعدين أو وكيلهما يتفق بعضها وهلك الباقي ضمن ما يتفق



لا الباقى وان جاء بمثل ما أنفق ونحطه بالباقي ضمن الكل \* أخذ بعقبة الينفق ثم قدم ورده وضاع لا يضمن \* غاب المودع عن بيته وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن بدفع المفتاح الى غيره (١٧٩) (الثالث في الدفع) أودع ما اكتسب في بيت

مولا عند رجل فهلكت يضمن المودع \* دفع جاره لا تخرو غاب فقال المستعير للمعير خذ حماري وانتفع به حتى أرد عليك جارك فضاع في يده ثم المستعير وجدته ورده عليه لا يضمن المعير جارا للمستعير لان قبضه كان باذنه \* أعطى خفيه للخرز فوضعه الخفاف في بيت رجل فضاع ان كان يسكن مع ذلك الرجل لا يضمن وان كان لا يسكن معه يضمن لانه مودع \* دفع الوديعة الى المودع ثم استعير رجل لا يضمن قال ادفعها الى فلان فدفع ثم استعير يضمن المستعير أى الثلاث شاء \* دفعها المودع الى آخر فضاقت عند الثاني ان لم يفارق الاول لاضمان على واحد وان فارق فضاع يضمن الاول عند الامام ولا يضمن الثاني وعندهما يضمن أمهما شاء لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو الثاني يرجع على الاول \* دفعها الى غيره باذن مالكها أو بدونه خرج الاول من البين اذا كان الدفع بلا ضرر ورة فان بها لا يجب الضمان على الاول بان احترق منزله فدفع الى جاره قال الخواصى رحمه الله هذا اذا لم يجد بدامن الدفع الى الاجنبي أما اذا أمكنه الدفع الى من في عياله فدفعها الى أجنبي ضمن قال بكر رحمه الله هذا اذا كان الطريق غالبا حاط بمنزل المودع وان لم يحط ضمن بالدفع الى الاجنبي ولو ادعى انه دفعه الى الاجنبي بالضرورة فأسكره المالك وقال بلا ضرورة

هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يومان الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضا الا أن المستعمل فيمليين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الايجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندى من الوجه الذى ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكمية بعد دعوى صحبة من خصم حاضر على خصم حاضر أو جب الحكم الاصغاء الى ذلك بيينة عادلة قامت عندى أو بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندى عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا أقر ان له فلان عليه كذا كذا دين لازما وحقا واجبا بسبب صحب ثبوتنا واجب الحكم به فحكمت بمسألة الشؤ وده هذا على ا شهود عليه هذا بجميع ما أقر به الشهود عليه هذا للمشهود له وهذا بحضور من في وجههما حكما برئته وقضاء نفذته بعد استجتماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندى في مجلس قضائى بين الناس بكورة بخارى وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يومان الدهر وأمر بكتابة هذا السجل بحجة في ذلك بمسألة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسى وذلك في يوم كذا

(محضر فى اثبات الدفع لهذه الدعوى) يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء فى كورة بخارى قبل القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بخارى أدام الله تعالى توفيقه أو يكتب حضر مجلس قضائى فى كورة بخارى يوم كذا رجل ذكرا له فلان وأحضر مع نفسه رجلا ذكرا له يسمى فلانا مدعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع دعواه قبله فان هذا الذى أحضره معه كان ادعى على هذا الذى حضر أو لا أب له على هذا الذى حضر عشرين دينارا ويذكر نوعها وهما ودها وهكذا أقر هذا الذى حضر فى حال جواز اقرارهم هذه الدنانير المذكورة فيه دينارا على نفسه لهذا الذى أحضره معه لازما وحقا واجبا بسبب صحب اقرارهم بصداقة هذا الذى أحضره معه فى ذلك خطابا وطال به برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البيينة بذلك بعد انكاره دعواه هذه ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع دعواه الموصوفة فى هذا الذى حضر على هذا الذى حضر أنه مبطل فى هذه الدعوى لان هذا الذى أحضره معه قبض من هذا الذى حضر هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحبا بإيفاء هذا الذى حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذى أحضره معه فى حال جواز اقراره طائعا اقرارا صحبا صدقة هذا الذى حضر فيه خطابا فواجب على هذا الذى أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذى حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلة هذا اذا كان القاضي لم يقض للذى أحضره معه فى الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البيينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه وحجى الحكم منى لهذا الذى أحضره معه على هذا الذى حضر ثم يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مسئلة فسأله القاضي عن ذلك فقال بالفارسية (١) (من مبطل نيم اندر بن دعوى) أحضر مدعى الدفع تفراد كرا ثم شهدوه وسأل منى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليب وهم فلان وفلان يذكرا أسماء الشهود وأنسابهم وحلهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد دعوى مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من

(١) لست مبطلا فى هذه الدعوى

الدفع لا يصدق عند الامام والثانى رحمه الله وفى المتقى ان علم ان الطريق وقع في داره فالقول له والادلاء حضرتها الوفاة ودفعت الوديعة الى جارتها فضاقت عندها ان لم يكن عندها حضرتها أحد من عياله لا يضمن (نوع آخر) المودع اذا أخرج بيتا من داره من رجل ودفع



الوديعة إلى هذا المستأجر ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يدخل على الآخر بلا حشمة لا يضمن أصله دفع الوديعة إلى من في عياله كأمه أو ورثته وولده (١٨٠) وولد له أو أجيده لا يضمن وأراد بالاجير المسانحة أو المشاهرة لا المياومة وقال بكر

وجه الله لعياله ان يضعها عند من في عياله والعيال الذي يسكن معه ويجري عليه نفقته والابوان كالأجنبي حتى يشترط كونهما في عياله ولا يشترط ذلك في حق ولده الصغير وزوجته حتى لو كانت الزوجة تسكن في محلة وهو لا ينفق عليها ولا يجيء إليها لا يضمن وكذا لو دفعت المرأة إلى زوجها لا تضمن وان لم يكن في عياله والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ في النصاب العسيرة للمساكنة لا النفقة ألا يرى أن الابن لو كان ساكنًا معهما وليس في عياله ما فخر بها وتركا المنزل عليه لا يضمنان \* غاب وخلف امرأته في المنزل الذي فيه ودائع الناس ثم رجع وطلب الودائع ولم يجدها ان كانت أمينة لا يضمن وان غير أمينة وعلم بذلك ومع ذلك ترك الودائع في البيت يضمن وعن هذا قالوا في تيم بان اذا ذهب وترك الخزان على عبده فذهب العبد بودائع الناس يضمن ان كان سارقا وهو عالم به \* الثياب ترك ثياب الناس في الحمام وخرج أو ترك على حلاق الحمام وخرج فضاع ثوب رجل لا يضمن وكذا كل من لا يكون الحفظ عليه \* المودع ردها إلى منزل المالك أو إلى من في عياله يبرأ وان ضاعت لا يضمن كالعارية وفي التجريد قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القدوري وبه أفتي فمسألة الأئمة والفقيه أبو الليث والمشايع سواهما افتوا بالاول \* خرجت إلى الحمام ودفعت الصحابة إلى صغيرة وقالت ادفعها إلى بنتي وهي في الحمام فمساءمت إليها قال لها البنت أملت الماء وأحلبها إلى فلانة وسقطت وانكسرت ان كانت امرأة في عيال الام لا تضمن وان في بيت

المدعي عليه الدفع هذا عقيب الاستشهاد بالواحد منهم بعد الاستشهاد بصحبة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليه ومضمون تلك النسخة ٣ (كواهي مبدعهم كمقر أمدين فلان) وأشار إلى المدعي عليه الدفع هذا ٣ (بحال روائي اقرار خویش بطوع ورغبة وجنين كفت كه قبض كرده أم ازین فلان) وأشار إلى مدعي الدفع هذا ٤ (ابن بیست دینار زر که مد کور شده است درین محضر) وأشار إلى المحضر هذا ٥ (قبض درست برسانیدان ابن فلان) وأشار إلى مدعي الدفع هذا ٦ (ابن زرهارا اقراری درست واین مدعی دفع) وأشار إليه ٧ (راست کوی داشت مرا این مدعی علیه را) وأشار إليه ٨ (اندرین اقرار که آورده و برو) وان شهدوا على معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض معاينة القبض على نحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعي عليه هذا هذه الدنانير الموصوفة من مدعي الدفع هذا قبضها باینها ذلك كله اليه وان كان مدعي الدفع ادعى الدفع بطريق الابراء عن جميع الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعي الدفع هذه الدعوى أن هذا الذي أحضره معه قبل دعواه هذه أبرأ هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره أبرأه جميعا وأقر أنه لا دعوى له ولا خصومة له قبله لا في قليل المال ولا في كثيره بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وأنه قبل منه هذا الابراء وصدقه في هذا الاقرار خطا وان هذا الذي أحضره معه في دعواه قبله بعدما كان أقربا بالابراء عن جميع الدعاوى مبدل غير محقق فواجب عليه السكت عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب ٩ (من مبطل نه ام درین دعوی خویش) فاحضر المدعي نفرا ذكر أنهم شهدوه إلى آخر ما ذكرنا في دفع الدعوى بطريق القبض غير أن في كل موضع ذكر القبض يذكر الابراء هنا (مجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية) يقول القاضي فلان حضر وأحضر ويعيد الدعوى المكتوبة في المحضر من أولها إلى آخرها فاذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعي الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه وأثبتتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم إلى قوله وثبتت مدعي ما شهدوا به على ما شهدوا به فعرضت على المدعي عليه الدفع هذا وأعلمته بشيئ ذلك عندي ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع ولا تخلص ولا أتى بحجة يسقط بها ذلك وثبتت عندي بحجزة عن ايراد الدفع وسأني مدعي الدفع هذا في وجه المدعي عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبتت له عندي وكتابة السجل والشهادة عليه إلى قوله فحكمت لمدعي الدفع هذا بمسئلته على المدعي عليه الدفع هذا ثم وجه المدعي عليه الدفع هذا بشيئ من شهادته الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في مجلس قضائي بخار احكاما برمت وقضاء نمذته مستجيبا لشرائط صحته ونفاذه بمحض من هذين المتخصصين في وجه حاجته مشيرا اليهما وكافت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم له هذا باداء هذا المال المذكور في هذا السجل وترك المحكوم عليه وكل ذي حق ووجه ودفع على حقه ووجه ودفعه متى أتى به يومان الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل بحجة المحكوم له وأشهدت على حكمتي من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الاكرام من السلطان يكتب ٢ أشهد أن فلانا هذا أقر ٣ في حال جوارا اقراره بالطوع والرغبة وقال اني قبضت من فلان هذا ٤ عشرين دینارا ذهبا المذكورة في هذا المحضر ٥ قبضها بایصال فلان هذا ٦ هذه الدنانير اقرارا جميعا ومدعي الدفع هذا ٧ صدق هذا المدعي عليه ٨ في هذا الاقرار الذي أتى به مواجهة ٩ لست بمطلاني دعواي هذه

ادعى

في الصغيرة وقالت ادفعها إلى بنتي وهي في

الحمام فمساءمت إليها قال لها البنت أملت الماء وأحلبها إلى فلانة وسقطت وانكسرت ان كانت امرأة في عيال الام لا تضمن وان في بيت



زوجها ان اعارها الام فكذلك وكذا لو قالت مبي على رأسه وان بعثت الى الميت المحقق يضمن الميت اذا غيبته عن بصرها \* استأجره ليصل له مائة من من كذا الى خوارزم ويعطيه في خوارزم فلان فوجد فلانا (١٨١) غائب عن خوارزم فترك الاجير المحمول ثمة

ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه في دفع دعواه أنه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرارا كراهها صحتها وان اقراره هذا لم يصح وأنه مبطل في دعواه هذه الدنانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح عن مال يكتب في دعوى الدفع أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فليجاءل من دعاوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب كذا وكذا ديننا لازما وحقا واجبا بسبب أن هذا الذي أحضره معه غصب من دنائره هذا الذي حضر عنده هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واستهلكها وصار مثلها دينه في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب ديننا لازما وحقا واجبا عن متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب ديننا لازما وحقا واجبا أجرة شيء آخر منه وسلمه اليه وانتفع به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كفل له بها عن فلان وأن هذا الذي حضر أجازه فمأنه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذي أحضره معه هكذا أقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاه في وجهه ومجلسه وأقر هذا الذي أحضره معه كذا بوجوب هذا المال ديننا على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصلك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صلحك اقراره أو رده وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صلحك الاقرار من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من المال المذكور فيه واقرا به بجميع ذلك ديننا على نفسه لهذا الذي حضر ديننا لازما وحقا واجبا وتصديق هذا الذي أحضر اياه في اقراره بذلك خطا بابتار يجه فواجب عليه ابقاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصلك يكتب ادعى جميع ما تضمنه صلح ضمان أو صلح حوالة أو رده وهذه نسخة كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصلح المحول الى هذا المحضر نسخة من الكفالة والقبول والاقرار والتصديق على ما ينطبق به الصلح من أوله الى آخره كذا في المحيط \*

عند رجل ليدفعه الى فلان اذا حضر لا يضمن فان وجد فلانا وأعطاه فلم يقبله يدفعه الى الخا كم فلو طلب منه الخا كم ولم يعطه لا يضمن \* دفع الى رجل ألفا وقال ادفعها الى فلان بخوارزم فساق فدفعها الى رجل وقال ادفعها الى فلان فضاغت لا يضمن لانه وصي \* أعطاه ألفا وقال ادفعها الى فلان اليوم وسلم يدفعها اليه في اليوم فضاغت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك \* كرم بين حاضر وغائب أو بالغ وبين يرفع الامر الى الخا كم ولولم يرفع وزرع حصته من الارض يطيبه وفي الكرم نفقته عليه ويبيع ثمرته ويأخذ حصته ويحفظ نصيب الغائب ويسعه ذلك ان شاء الله تعالى فاذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أجاز بيعه وان أدى خراجها كان متطوعا لانه أدى دينه بغير أمره \* الوديعة ان كانت بمائت خاق عليها القساذير رفع الامر الى الخا كم ويبيعه وان لم يرفع لا يضمن لان الحفظ على قدر ما أمره

#### (الرابع في طلبها)

اذا طلبها المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعة فترك المالك وذهب ان عن رضا لا يضمن لانه لما ذهب بالرضا فقد استأنفها وأنشأها وان عن غير رضا ضمن وان الطالب وكيل المالك يضمن لانه لا يملك انشاءها \* طلبها المالك فقال اطلبها غدا الخاء في العد طالبها فقال ضاغت ان قال ضاغت قبل اقرارى يضمن للتناقض لان قوله

(محضر في دعوى دين على الميت) حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان لهذا الذي حضر على فلان والدين الذي أحضره معه كذا وكذا دينار او يدها وبالن في ذلك ديننا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا كان أقر فلان والدين الذي أحضره معه في حال حياته وصحته وجوار اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعا بصدقة كورة ديننا على نفسه لهذا الذي حضر اقرارا صحتها صدقة هذا الذي حضره مع خطا بابتار يجه كذا ثم ان فلانا والدين الذي أحضره معه توفي قبل أداء هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابناء الصلح وهو الذي أحضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذي أحضره معه من جنس هذا المال المذكور وقام هذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين المذكور مما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركته هذا المتوفى الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل ويتم المحضر مع لفظة الشهادة على وفق الدعوى كذا في النخبة \*

اطلبها غدا اقرار بعدم الضياع ويكون دعوى تناقضا وان قال ضاغت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض \* قال للمودع ادفعها الى أي وكلائي بشت فطلبها أحد وكلائي فلم يعطها ليه طلبها الى وكيل آخر لا يضمن بالمنع من أحد وكلائي ذكره بكرة \* قال اذا جاء أخى فادفعها اليه فلما أتى أخوه



وطام قال غدا أعطيكم الملاء أدا له قال هل كنت بضمن \* المالك قال للمودع أحلها لي اليوم فقال نعم ولم يحمل ومضى اليه يوم وهل كنت عنده لا بضمن لان مؤنة الرد له عليه \* رسول ( ١٨٢ ) المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فسرقت بضمن عند الثاني وفي

ظاهر المذهب لا بضمن \* قال المالك للمودع من جاءك بعلامة كذا فادفعها اليه بخارج رجل وبين تلك العلامة فلم يصدق ولم يدفعه حتى هلكت لا بضمن \* مصري خرج الى قرية والطريق مخوف فتركه عيامة عند قروي وقال اذا بعث اليك من يقبض منك فادفعها اليه فبعث وطلبها ولم يدفعها اليه \* ممن بالبيع لانه صار غاصبا الا اذا كذبه في الرسالة \* ليس للمالك ان يأخذ ودية عبده ما ذونا أم لا ما لم يحضر ويظهر انه من كسبه لاحتمال أن يكون ودية الغير في يد العبد فان برهن انه للعبد دفع اليه

#### (الخامس في الاختلاف)

اختلنا فقال المودع كانت ودية وقال المودع بل قرض لا بضمن ولو قال أخذت منك ودية فضاعت وقال بل أخذتها غصبا بضمن المقر ولو قال دفعته الي أو أودعته وقال لا أختر أخذتها غصبا لا بضمن ولو قال لي عندك ألف ودية دفعته اليك وقال المقر له كذبت وهولي فاقول للمقر له ولو قال له كان لي عندك ثوب عارية فلبسته ثم رددتها علي أو عندك دابة مركبتها ثم رددتها علي وقال المقر له كذبت وهي لي فعندهما هذا والاول سواء وعند الامام رحمه الله القول للمقر \* أودع عنده دراهم ولم يزنها ولم يعدها عليه فقبضها من المودع ثم ادعى المالك أنها كانت أكثر وقال المودع لأدري كم كان فيها لا يخلف لانه لم يدع عليه فعلا

(سجل هذه الدعوى) يقول القاضي فلان حضروا حضرمعه وبعيد الدعوى بعينها ويزكر أسامي الشهود ولقطة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام أول كونهم عدولا أو ائبوت عدالتهم بتعديل الزكين الى قوله وحكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشيوتنا فقرأ هذا المتوفى المذ كور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذ كور ديننا على نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصدق هذا الذي حضر اياه فيه خطا يا ابتار يخ كذا المذ كور فيه ووفاته قبل أدائه شيأ من المال المذ كور فيه اليه وتحليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا المال المذ كور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكما أبرمته وقضيت بشيوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نفذته مستقيمها شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخار بهضرم من هذين المختصمين في وجههما واكلفت المحكوم عليه هذا أداء هذا الدين المذ كور فيه من تركة أبيه المتوفى التي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل \* (محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى) حضروا حضرمعه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي حضر أنه كان له على أبيه وبعيد الدعوى التي مرت بشامها ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قبض من أبيه المتوفى المذ كور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذ كورة فيه تبضا حيا وكذا أقر هذا الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير طام ثعامن أبيه المتوفى هذا قبضا حيا وكذا أقر أنه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا حصيا باقرار المدقة المتوفى هذا فيه خطا با وأقر هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر على ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوى وبأسباب أخرى قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتبنا قبل هذا \*

(سجل هذا الدفع) يكتب بعد التسمية على الرسم المذ كور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بشيوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحضرم من هذين المختصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا كذا في المحيط \*

(محضر في دعوى النكاح) اذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في يد أحد ادعى رجل نكاحها وزعم هذا الرجل أنه دخل بها والمرأة تنكر نكاحها وقعت الحاجة الى اثبات النكاح وكتابة المحضر يكتب محضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكوحته وحالة ومدخواته بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كاهنات خالصة عن النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضرم من الشهود رجال الاحرار البالغين العقلاء المسلمين على صدق كذا وأن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كاهنات تزوج بها في مجلس التزويج هذا بمحضرة أولئك الشهود

\* أودع عنده خسماتا فانفق منها ثلثمائة ودرهما تمين ثم حلف أنه لم يجس شيأ من الوديعه لا يحنث لانه صار ديننا عليه وفي الاصل أناني ودية انسان له ودع أن يجاهمه ويفرم القيمة (السادس في المتفرقات) مع اشتراط الاجر على حفظ



ولو شرط على المرتن أجر الحفظ الرهن لا يصح ولو أودع الغاصب الموصوب عند رجل وشرط له الاجر على حقه له يصح \* أودع عنده ألفا فانسكر  
ثم ان المودع أودع عند المودع ألفا ان يجعله بالقة لانه نظير تجنيس حقه وقد (١٨٣) صار حقه ديناً عليه بالحدود ولو بخلاف جنس

حقه لا يجوز له جعله به \* وعن محمد  
رحمه الله على آخره مائة درهم  
والاخر عنده مائة درهم ان كانت  
الامانة بحيث بقدر على قبضها  
صار قاصدا وان لم يكن كذلك لا مال  
يرجع اليها \* اول رجل الوديعة  
بأثره فلو لم يسلم اليه ولو جرها  
فلا حرج \* غاب المودع ولا يدري  
حياته ولا ماله يحفظها أبا حتى  
يعلم بموته ووارثه فان مات ان لم  
يكن عليه دين يستغرق يرد على  
الورثة وان كان يدفع الى وصيه  
\* المودع ان يمسكه ما هو في يده  
أو يهايا لا يمسكه فيما لا يقسم  
لا يضمن ولو يهايا فيما يقسم  
فقبض أحدهما ضمن نصف  
الشريك الذي سلم الى صاحبه عند  
الامام \* المودع بعثها على يد ابنه  
الذي ليس في عياله ان بالغاضن  
والا لان الصغير وان لم يكن في عياله  
فهو ولايته وتديره اليه والرد على  
يده كالرد على يد عبده الذي آخوه  
من غيره \* خرج من الحمام غير  
صاحب الثوب وليس الثياب  
والثيابي براه ولكنه لم يعلم أنه غير  
صاحبه يضمن \* الصبي الذي في  
عيال المودع ألقف الوديعة أو  
خلطها يضمن وهو من اشكالان  
ايداع الصبي \* متفاوضان أودع  
انسان عند أحدهما ثم مات المودع  
بلا بيان فالضمان عليه ما فان قال  
الحق ضاع في يد الميت حال حياته  
لا يصدق لانه بعد الموت صار أجنبيا  
فلا يقبل قوله أنه ضاعت ولان  
قبول قوله أحدهما كان له كان  
المفاوضة ولم يبق بعد الموت

الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع  
أولئك الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي أحضرها  
معه اليوم امرأة هذا الذي حضروا حلاله بحكم هذا النكاح الموصوف فيه وتمتنع عن طاعته في  
أحكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي حضر في أحكام  
النكاح والانتقاده في ذلك وطالبها بذلك وسأل مسئلتها فستلت وان لم يكن الزوج دخل بها يكتب  
في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه  
امرأته ومنكوحته وحلاله ولا يبرأ من عرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر  
وبين وليها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والدها فلان بن فلان المملاني حال نفوذ  
تصرفاته في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالية عن نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها  
ورضاها بحضرة الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا العقد جرى  
بين هذا الذي حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها فلان بن فلان والباقي  
على نحو ما ذكرنا في الأب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذي حضر وبين والده  
الصغيرة وأنه يتخاضعها بعد ما بلغت يكتب زوجها أبوها فلان بن فلان الغلاني في حال صغرها بولاية  
الأبوة لمساراة كموالها على صداق كذا وهذا الصداق مثلها وان كان عقدا للنكاح جرى بين  
والذي المتداعين حال صغرها ونحوهما بعد بلوغها يكتب ادعى أن هذه المرأة التي أحضرها معه  
امرأته وحلاله ومنكوحته زوجها أبوها فلان الغلاني في حال صغرها بولاية الأبوة من هذا الذي  
حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضيين تزويجا صحيحا وأن أباهذا الذي  
حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه هذا الذي حضر حال صغرا به هذا الذي  
حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الأبوة حال نفوذ جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك  
الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولا صحيحا ويتم المحضر \*

(جعل هذه الدعوى) يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعاد فيه الدعوى من نسخة المحضر  
بتمامها ويذكر أسماء الشهود واطاعة الشهادة الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمته  
لهذا الذي حضر بمسئلته على هذه المرأة التي أحضرها معه نفسه بجميع ما ثبت عنده من كونها  
منكوحه وحلالا لهذا الذي حضر بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح  
المذكور المبين فيه بحضرة هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كما في مجلس قضائي بكورة بخار احكاما برامته  
وقضاء نفذته مستحجما شرعا طاعته ونفاذه وألزمته المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في أحكام  
النكاح ويتم السجل كذا في الخيرة \*

(محضر في دفع دعوى النكاح) حضرت فلانة وأحضرت معها فلانا وأدعت هذه التي حضرت على هذا  
الذي أحضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي أحضرته كان ادعى على هذه التي حضرت ويرعبد  
الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذي أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة  
من قبل أن هذه التي حضرت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها في هذا النكاح  
المذكور فيه من هذا الذي أحضرته معها بتطابقة واحدة على صداقها ونفقة عدها وكل حق يجب  
للنساء على الأزواج قبل الطلاق وبعد الطلاق وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع الدعاوى  
والخصومات وأن هذا الذي أحضرته معها خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها

وهاتان العلتان بفتيان أن وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى ذلك بعد موت المورث ان يصدق ولان المودع بعد ما صار ضامنا بالحدود ولو  
زعم انه ضاع في يده لا يصدق فكذا اذا زعم شريكه وعلى هذا اذا زعم الوارث الذي ليس في عياله الهلاك لا يصدق والذي في عياله ان كان



مودعا بصدق من كان المال في يده أمانة \* إذا مات مجهلا يكون دينه في تركته ولا يصدق الوارث في التسليم أو الهلاك فان عين الميث المال في حياته أو أعلم بذلك يكون أمانة في يده كفي (١٨٤) يدمورته فيصدق في دعوى التسليم أو الرد \* أكار قال له صاحب الأرض لا تضع

أثرالي في منزلك فوضعه فيه فقدت  
بجناية من الأكار وهرب ورفع  
الجاني ما كان في منزله لاضمان  
على الأكار لان منزله أحرز من مكان  
الربيع ولو وضعه اثنان فذهب عن  
أحدهما لا يضمن \* أودع عنده  
جوابا فيه ثياب ثم ادعى أنه كان فيه  
كذا ولا أجده وقال المودع لم أعلم  
ما كان فيه لاني عليه الآن يدعي عليه  
اضاعة ثشي فيخاف فيشكل \* دفع  
الى رجل رقعة ليعدها الى انسان  
ليصلها فدفعها ونسي لا يضمن  
\* له على رجل دين فارسل الدائن الى  
مدونه رجلا ليقبضه فقال المديون  
دفعته الى الرسول وصدق الرسول  
وقال دفعته الى الدائن وانكره  
الدائن فاقول قول الرسول مع يمينه  
\* وضع في بيته ثيابا بغير امره فلم  
يحفظه حتى ضاعت لا يضمن لعدم  
التزام الحفظ \* وضع عند أحد  
شيئا وقال احفظ فصاح باعلى صوته  
فقال لأحفظه فصاح قال في المحيط  
لا يضمن لعدم التزام الحفظ وقال  
على بن أحمد يضمن المودع اذا  
ترك حفظه بعد مضي الوقت قال  
صاحب المحيط لا يضمن اذا هلك  
قبله ولم لا تجعله مودعا بانيابعد  
مضي الوقت لان المالك رضى بان  
لا يحفظها بعد مضي الوقت \* قال  
الدائن ابعث الدين مع فلان فدفع  
من يد الرسول ضاع من المديون  
\* قام الى الصلاة أو الحاجة وفي  
دسكانه ودائع الناس فسرق  
لا يضمن لانه ترك جاره حافظا ولو  
ترك امرأته أو عبده في حانوته  
لا يضمن ان كانا أميين والا

بتطبيق واحدة على الشرائط المذكورة فيه في مجلس الاحتلاع هذا خلعا معصيا على الشروط  
المفسدة والمعاني المبطله وأن هذا الذي أحضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين  
هذه التي حضرت وبين هذا الذي أحضرته هذه المخالعة الموصوفة مبطل غير محقق فواجب على هذا  
الذي أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك وسألته المسئلة فسل كذا في الظهيرية \*  
(سجل هذه الدعوى على نسق مائة لم) ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود  
المهمين ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عتقها وكل ما يجب للنساء على  
الازواج قبل الخلع وبعد من هذا الذي أحضرته بتطبيق واحدة وأن هذا الذي أحضرته معها  
خلعها من نفسها بالبذل المذكور فيه بتطبيق واحدة في مجلس الخلع هذا وأن المخالعة هذه جرت  
بين هذين المتخاصمين في حال جوار تصرفاتهم في الوجوه كلها فحكمت بذلك كما لهذه التي حضرت  
على هذا الذي أحضرته وقصبت يكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطبيق واحدة  
بسبب المخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين حكما أبرمته وقضاء نفذته مستقيما شرائط  
الصحة والجواز ويتم السجل كذا في النخبة \*

(محضر في دعوى النكاح على امرأة في بدر جل يدعي نكاحها وهي تفرقه بذلك) يكتب حضر  
فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرتها أنها تسمى فلانة ورجلان ذكرتهما تسمى فلانة فادعى هذا الذي  
حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها  
معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحده وادخلته بنكاح صحيح وأنهم خرجت عن طاعة هذا  
الذي حضر وأن هذا الرجل الذي أحضره معها معها عن طاعة هذا الذي حضر والآن قد ابدله في  
أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معها الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما  
بالجواب وسأل مسألته ما قبلها فاجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعي ولست على طاعته  
ولكني امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالتي وأنا  
أحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعي هذا فادعى هذا المدعي أنه شاهد به في  
الماضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا واحد على واحد وفي دعوى المدعي شهادة متفقة اللفاظ  
والمعاني فالقاضي يقضي بالمرأة للمدعي ولأن أقام صاحب اليد بينة على أن هذه المرأة منكوحته  
وحلاله فالقاضي يقضي بينة صاحب اليد ويندفع به بينة المدعي والخارج مع ذي اليد اذا أقام  
البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي بينة صاحب اليد بخلاف الملك المطلق فلو كان  
القاضي قضى للخارج بينة ثم أقام صاحب اليد البينة هل يقضي بينة صاحب اليد فيه اختلاف  
المشايخ كذا في الظهيرية \* وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة  
يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضره معها فلانة يعني المدعي الاول فادعى هذا الذي حضر  
على هذا الذي أحضره معها في دفع دعواه وفي دفع بينته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه  
المرأة بحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلاله ومدخلته بنكاح صحيح وأنهم خرجت عن  
طاعته وهذا الرجل يجمعها عن طاعته ويذكر مطالبة المرأة بطاعته والآن ابدله ومطالبة الذي  
حضر بالكف عن منعها اياها عن طاعته ويذكر انكار المرأة وانكار الرجل أيضا فدعاه قبلها هذه  
ويذكر اقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصدق هذا الذي حضر اياها بذلك واقامة الذي أحضره  
البينة عليها بالنكاح المذكور فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معها في دفع دعواه

قبلها

وضع ثيابها

مع ثيابه في ضفة النهر ودخل الاغتسال وليس ثيابه ونسي الودبعة أو سرقته حين انه دس في الماء يضمن \* عنده ودبعة ماعوفة في لغاف



فوضعها تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة لا يجب الغممان مادام المودع حاضرا \* أودع عنده ما يقع فيه السوس فلم يردّها حتى وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن \* وضعها في الدار ونخرج والباب مفتوح فسرقت فان (١٨٥) لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع

يسمع حش الدار حش لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير إذن مالكها عند الامام رحمه الله \* جعلها تحت رأسه أو جنبه ونام أو بين يديه فصاعت لاضمان عليه في الصحيح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطجعا يضمن في الحضر وفي السفر لا يضمن على أي حال نام \* سقطت قصعة الحمام أو كوز الفخار من يده لا يضمن \* دخل الحمام وأخذ فنجانة وأعطائها فسيره فوقع من الثاني وانكسر لاضمان على الاول \* دفع الى دلال ثوبا للبيع فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أي حانوت وضعت يضمن

(كتاب العارية أربعة فصول الاول في المقدمة) شرطها كون العين قالا لا لا تنقاع مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم فرضا الا اذا عيّن انتفاعا يتأتى مع بقاء العين كعارية الدراهم يتجمل بها \* قال أعرنك هذه القمعة من الثريد فأخذها وأكلها يضمن ويكون قرضا الا اذا كان بينهما بسوطة تدل على الاباحة \* وعن محمد رحمه الله استعار رقعة ليرقع بها ثوبه أو خشيما يدخلها في بنائه لا يكون عارية ويكون مضموفا كالقرض الا اذا قال أردّها عليك فهو عارية \* علف الدابة على المستعير مطلقا كانت أو مؤقتة ونفقة العبد كذلك والكسوة على المعير \* قال لا تخرنخذ عبيدي واستعمله واستخدمه من

قبليها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضر امرأته هذا الذي حضر وحلّاه ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما وأحضر شهودا على ما ادعى وقال أما أولى بنكاح هذه بحكم أن لي بدوا بينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه النكاح قبلها وترك المطالبة أياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ولهذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعى الخارج على صاحب اليد أنه طلقها تطليقة بائنة أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر أولاً ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلاق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان أياها منه برضاها بحضر من الشهود ودعى صداق معلوم وأنه قبل تزويجه منه لنفسه في ذلك المجلس قبل ولا معها واليوم هي امرأته وحلّاهم هذا السبب وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه قبله بعدما كان الامر كما وصفه بطل غير محقق ويتم المحضر (وجه آخر لدفع هذه الدعوى) أن يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلان أن يطلق امرأته هذه طلاقا بائنا أو رجعيا فطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما أمره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر (وجه آخر) أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالصاهرة أو بالرضاع كذا في الذخيرة \*

(محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج) حضرت وأحضرت معهما رجلاً فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأته فلان بن فلان والدة هذا الذي أحضرته معها وكانت مسكوكته وحلّاه ومدخولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا ديناراً ديناً لازماً وحققوا وجبا وصداقاً بائناً بنكاح صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان أقرب به فلان بن فلان والدة هذا الذي أحضرته معها في مال صحتة ونعاذت صرفاً في لوجوه كاهام هذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فيه اقراراً صحيحاً وصدقته هذه التي حضرت فيه خطاباً شامها ثم اذ توفى قبل أدائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل أدائه شيئاً إليها صار هذا الصداق المذكور فيه في تركه لهذه التي حضرت وتختلف من الورثة امرأة وهي هذه التي حضرت وابنا الصلابة وهو الذي أحضرته معها لاوارث له سواهما وخالف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فيه في يد هذا الذي أحضرته معها ما يفي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية \*

(مجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى ومجل الدفع) يكتب على نحو ما تقدم في مجل دعوى الدين المطلق في تركه الميت

(محضر في اثبات مهر المثل) اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحاً صحيحاً ولم يسم لها مهراً حتى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها أو خلأه خلوة صحيحة ثم طلقها أو أنكر مهر المثل ولا يحلوا ما ان كانت الابنة وكانت أياها حتى يدعى الاب ذلك أياها فيكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر ليدفع فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا

(٢٤ - (العتاوى) - سادس) غير أن يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه ومؤنة الرد على المستعير وفي الغصب على العاصب وفي الوديعة على صاحبها والمستأجر على الأجير والرهن على الرهن والاجير المستأجر



كالحبائط ونحوه مؤنة الزد عليه لا على رب الثوب ولو قيدت بالوقت وأطلقت في العمل بان قال أعزته اليوم فهذه عارية مطلقة لا في حق الوقت اذا لم يرد لها بعد مضي الوقت مع الامكان (١٨٦) لا يضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أم لا ولو كانت مقبوضة بالمكان

فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان أو خالف يضمن وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون وكذا اذا أمسك الدابة في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام الاستعارة يضمن \* ولو قيدت في الجمل بان قال عشرة مخاتيم من البر وأطلق في غيره فهي كالمطلقة الا في حق الجمل فلو جمل مكان المخاتيم أجرا أو حديدا يضمن ولو لم يجل وزن الحنطة ولو جمل من الشعير أو الارز أو الدقيق ما هو مثل البر وزنا أو نصف لا يضمن استعسانا وان جمل أكثر من عشرة مخاتيم شعير الآنة في الوزن مثل البر قال السرخسي لا يضمن وبكر رجه الله على أنه يضمن وهو الاصح ولو شرط لجعل عابها عشرة مخاتيم شعير لحمل مثلها من البر وزنا فعاب ضمن القيمة وحكم الاجارة حكم لعارية قال السرخسي رجه الله المسئلة على أربعة أوجه أن يحمل بر غيره لكنه لم يخالفه في القدر لا يضمن أو خالف في الجنس الى الايسر ان حمل شعيرا مكان بر مراعى ان المذكور وزنا لا يضمن استعسانا أو بخالف جنسا الى الاعسر كحمل أجرا أو ملح أو حديد مقام البر أو فطن أو تبين مكان البر يضمن استعسانا لانه أبسط فيشعل ظهرها أكثر من البر كما يدق الحديد باجتماعه في مكان ويضمن اذا حمله مكان البر والرابع المخالفة في القدر الى الاكثر من المسمى فيضمن

الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكلة هذا الذي أحضر امرأة هذا الذي أحضره معه بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي أحضر برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا دينة أو لان أختها الكبرى أو الصغرى المصممة فلانة أختها لايها وأمها أو لايها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي أحضره هذه تساوى أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبركة انما ذكرنا هذه الامثلة لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء ويذكر أيضا أن أخت موكلة هذه مقبوضة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي أحضره معه أدام مثل هذه النواهي أو الدنانير الى هذا الذي أحضره لية بهذا هذا الذي أحضر لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسنل الى آخره وان لم تكن لها أخت ينظر الى امرأة من نساء عشيرة الاب من هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضا لاذكرنا وان لم توجد من قرم أبيها امرأة بهذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدتها ولا يعتد بمهر مثلها من قرم أمها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في أول باب المهور وذكر هو أيضا في مسئلة اختلاف الزوجين في المهر أن على أبي خيفة رجه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها باقرانها من الاجانب فكان المذكور في أول باب المهور قولهما وان كانت هذه المرأة وكنت أجنبييا بذلك يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه موكلة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن موكلة هذه كانت امرأة هذا الذي أحضره بنكاح صحيح زوجها أبوها فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر الى آخره كذا في المحيط

(محضر في اثبات مهر المثل) ادعت هذه التي أحضره على هذا الذي أحضره معها أنه كان زوجها ولها فلان من هذا الذي أحضره معها برضاها بشهادة شهود عدول بنكاح صحيح ولم يسم لها مهر فأوجب الشرع لها مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان أختها لايها وأمها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي أحضره تساوى بها في المال وتساوى بها في الحسن والجمال وتساوى بها في السن والبركة ومهرها مثل مهرها في الرخص والغلاء ومهرها واحد فوجب على هذا الذي أحضره معها أدام مثل هذه الدنانير الى هذه التي أحضره كان حرما على نفسه والافايتعارف تجيله ٢ (دست بيمان) لها من هذا المقدار والله تعالى أعلم \*

(محضر في اثبات المتعة) يكتب حضرت وأحضرت فادعت هذه التي أحضره على هذا الذي أحضره معها أن هذا الذي أحضره معها تزوجها بنكاح صحيح ولم يسم لها مهر عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أبواب وسط درع وخمار ومحفسة فوجب عليه الخروج عن ذلك ويتم المحضر كذا في المحيط \*

(محضر في اثبات الخلوة) ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلاها أو وليها ياها منه برضاها على مهر كذا بشهادة عدول حضر وأوانه خلما خلوة صحيحة لا مالت معها ولا مانع شرعا ولا طبع او اوانه طلقها بعد ذلك تطليقة باتنة وهكذا أقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فوجب عليه أدام مثل هذه

(١) قوله محضر في اثبات مهر النسل أي من غير توكيل وما تقدم في اثباته بطريق التوكيل لايها أو لاجنبي فلا تكرار اه صححه  
(٢) معرهم ادستقيمان وهو عبارة عما يرسله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر

(نوع آخر) الوالد على عارية مال ولده الصغير والعبد المأذون ملكها \* استعار من صبي مثله الدنانير كالقدوم ونحوه ان أذونا وهو مال لصمان وان تغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التلف



خاملاً بتسليطه وان كان الدافع مجبوراً يضمن هو بالدفع والثاني بالاعتذار لانه غاصب الغاصب \* استعمار منها كما كان للزوج وضاع ان  
مما يكون في أيديهم لا ضمان على أحد وان مما في مثل الفرس والثور فيضمن (١٨٧) المستعير أو المرأة \* قال لا تدفع العارية الى

غيره فسدفعها يضمن تفاوت  
استعمالها أم لا وبدون النهي به  
إعارة لا يتفاوت كاللوز والارض  
لا ما يتفاوت والضابط أنها  
لا يؤجر ولا برهن وهل يعار  
ذكرناه وهل يودع قال مشايخنا نعم  
لانها دون الاعارة وبه أخذ الفقيه  
واختاره الصدر وقيل لانه لو  
أرسلها على يد أجنبي ضمن وهل  
هذا الايداع والوديعة لا يودع ولا  
يعار ولا يؤجر ولا برهن فان فعل  
شيئاً منها ضمن والمستأجر يعار  
ويودع ويؤجر برهن وليس  
للمرتهن أن يتصرف بشيء يبطل  
الرهن \* برهن المستعير على  
ردها والمعير على هلاكها عنده  
بالتعدي بنية المعير أولى \* قال  
أعرتنيها فضاغت وقال غصبتنيها  
لا يضمن ان لم يركب لعدم اقراره  
بسبب الضمان لانه لم يد كرفعل  
نفسه ولو قال ركبته يضمن لانه  
سبب الضمان ولو قال أجزتكها  
فالقول قول الراكب لاتفاقهما  
على الاذن وهو ينكر أجزأه  
فيحلف بخلاف العين تلف في يد  
رجل وادى هبة المالك منه  
والمالك يدعى البيع حيث يضمن  
لان العين مال فلا يسقط حق  
المالك عن ماله الا باسقاط  
والمنفعة اعما بأخذ حكم المالك  
بالاجارة والراكب منكرفلا يضمن  
شئاً \* هلك المستعار حال  
الاستعمال وبرهن مسحق أنه له  
خير ان ضمن المعير لا يرجع على  
أحد لانه أعاره ملك نفسه وان  
المستعير يرجع على المعير لانه هلك

الدانير اليها والخروج عنها اليها وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية \*  
(محضر في اثبات الحرمة الغليظة) يجب أن يعلم بان دعوى الحرمة بالطلاق على أنواع أحدها  
دعوى الحرمة بصريح ثلاث تطليقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت  
فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأة هذا الذي أحضرته ومنكوحته  
وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهمان وكذا ديناران لازماً وحققاً  
واجباً بسبب هذا النكاح وأن هذا الذي أحضرته معها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات حرمة  
غليظة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وأنها محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه  
وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة الغليظة بينهما بمسكها حراماً ولا يقصر يده عنها  
فواجب على هذا الذي أحضرته مفارقتها وتحلية سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه  
وأدار نفقة العدة نفقة مثلاً الى أن تنقضي عدتها وطالبته بذلك وسألت مسألتها عن ذلك \*

(محفل هذه الدعوى) يكتب عند الحكم وحكمت اهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذه الحرمة  
الغليظة على هذا الذي أحضرته بشيوع هذه الحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالاً له  
بعقد النكاح بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجهيهما وكلفت  
المحكوم عليه وهو هذا الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر يده عنها وأمرته بإدائها مالها  
عليه من الصداق المذكور فيه وأدار النفقة عليها نفقة مثلاً حتى تنقضي عدتها ويتم السجل  
(٣) (الوجه الثاني) أن تدعى الحرمة باقراره أنه طلقها ثلاثاً بصورة كتابة المحضر في هذا الوجه  
حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأة له ومنكوحته  
ومدخولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقر في حال صحة اقراره ونفاذ تصرفاته أنه حرم هذه  
التي حضرت بثلاث تطليقات وأنه يحكمها حراماً ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وأداء صداقها  
المذكور اليها \*

(محفل هذه الدعوى) على نحو محفل الاول الآن ههنا يذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكمت  
لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بشيوع اقراره هذا الذي أحضرته معها بهذه الحرمة  
الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) أن تدعى  
الحرمة الغليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلف بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح  
بينهما أن لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحنث في يمينه ونزلت الطلقات  
الثلاث المعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بثلاث تطليقات  
بالسبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بهذه الحرمة الغليظة بينهما بمسكها حراماً  
ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك ويتم المحضر وان كانت تدعى الحرمة بتطليقة أو  
بتطليقتين يبين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر يذكرك ذلك السبب  
في المحضر \*

(محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة ثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة) قوم شهدوا عند  
(٣) قوله الوجه الثاني أي من أوجه دعوى الحرمة بالطلاق وتقدم الوجه الاول في محضر هذه  
الدعوى وهكذا يقال في الوجه الثالث الا في قريباً وجميع العبارات من قوله محضر في اثبات الحرمة  
الغليظة الى آخر الاوجه الثلاثة من كلام المحيط اه

بفعل نفسه وفي الاجارة ان ضمن المستأجر رجوع على الاحر وأعطاه آخر فقد لا تتعاضد لانه ضمن السلامة باشتراط البديل بخلاف المعير لانه  
متبرع والوديعة كالعارية (الثاني في أعارة الجواب) أعاره ذاباً حاملاً فأرقت أي أسقطت الواطن غير صنعه لا يضمن فان كسبها



بإمام أو قاضيها بضرب يضمن ولو تزل عنها ودخل المسجد وتركها في السكة يضمن وقيل إن ربطها والاصح أنه يضمن \* استعاره ليركها في حاجته فأخرجها إلى ناحية أخرى (١٨٨) من الفرائد ليسبقها فهاككت ضمن \* أرسله ليستبرد به إلى الحيرة فغلط

القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه الحاضرة ثلاث تطليقات وأنها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فأقرب بالشهادة على وجهها ووافقها على سنها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا أنهم شهود وحسبة وهم فلان وفلان يذكروا أسماءهم وأنسابهم وحالهم ومساكنهم ومصلاهم وأحضر وامعهم رجل يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم أن هذا الرجل وأشار وإلى الرجل الذي أحضره وطلق امرأته هذه وأشار وإلى المرأة التي أحضرها ثلاث تطليقات ثم أنه لا يفارقها ويمسكها حراما فسهلنا يعني هذا الرجل وهذه فأنكروا الطلاق بالحكم في هذه الصورة أن القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما

(سجل هذه الدعوى) يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم بمجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب إنكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وأثبتت في المحضر المخلف في ديوان الحكم قبلي وتعرفت عن أحوال الشهود ممن إليه رسم التعديل والتركية بالناحية فنسبوا إلى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبتت عندي بشهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به وأعلنت المشهود عليه بذلك وأمكنه من إيراد الدفع إن كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عندي بحجزه عن ذلك فاستخرت الله تعالى إلى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضرمهم في وجوههمما إلى آخره وأمرت كل واحد منهما بمغادرة صاحبه إلى أن تنقضي عدتها عن هذا الزوج وتزوج بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم يتزوج بها الأول برضاها إن شاء \* (محضر في إثبات الحرمة الغليظة على العائش) امرأة لها زوج دخل بها ثم حرماها على نفسه بثلاث تطليقات بمحضرمهم من الشهود ثم غلب الزوج قبل أن يقضي القاضي بالحرمة وأرادت هذه المرأة إثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقضي بذلك بشهادة شهودها فلذلك وجهان أحدهما أن تدعى على رجل حاضر أنه كان على زوجي فلان بن فلان ألف درهم أو دينار ونصفها كذا بقية صدقي وأنتك ضمنيت بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور أن حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فعلى ألف درهم وأنني أخرجت هذا الضمان معلقا بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم إن زوجي فلانا حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت هذه الدائنة المذكورة ديني عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك انظر زوج عن ذلك بادئها إلى والمدعى عليه يقر بالضمان كما ادعت وينكر العلم بوقوع هذه الحرمة فتجيب المرأة بشهود يشهدون على أن زوجها حرماها على نفسه بثلاث تطليقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب حضرت وأحضرت مع نفسيها وأدعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته ويذكر دعواها على نحو ما بينا من أوله إلى آخره

(سجل هذه الدعوى) على نحو ما بينا إلى قوله فأحضرت المدعية نمرا ذكرت أنهم شهودها على موافقة دعواها وسألتني الاستماع إلى شهادتهم فأجبتها إلى ذلك فشهدوا بعد الاستشهاد عقيب الدعوى والاسكار من المدعى عليه بوقوع هذه الحرمة الواحد بعد الآخر من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (كواهي مبدعهم كه ابن زن حاضر أمده) وأشار إلى المدعية هذه (زن فلان بن فلان بن فلان ورا بر خويش حرام كرده است بسه طلاق وامرور ابن زن

(١) أشهد أن هذه المرأة الحاضرة (٢) كانت زوجة فلان بن فلان وهذا حرماها على نفسه بثلاث تطليقات وهذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان بثلاث تطليقات

واستعار إلى مكة فأعاره ولم يعلم من المرسل أن ذهب إلى مكة لا يضمن وإن إلى الحيرة يضمن ولا يرجع بماسمهم على الرسول وكذا الإجارة \* استعار من رجل ثورا يساوي تحسب فقره بثور يساوي مائة إن كان لا يفعلون كذلك يضمن والا لا \* استعار منه ثوره على أن يعيره ثورا فجاءه لاستعارة ثوره فلم يجده فاستعاره من امرأته فهلك ضمن \* استعار منه ثورا فقال أعطيكه غدا فجاء في الغد وأخذ بلاذنه فهلك يضمن ولو استعار من آخر ثوره غدا فقال نعم فجاء المستعير غدا فأنهذه فهلك لا يضمن لأنه استعار منه غدا وقال نعم وانعقدت الإجارة وفي المسئلة الأولى وعده الإجارة لا غير ولو رده ومات عنده لا يضمن \* استعار دابة من إنسان وأعارها فنام المستعير في المغارة ومقودها في يده فقطع السارق المقود وذهب به لا يضمن وإن جازب المقود من يده ولم يشعر به وذهب به يضمن قال الصلح هذا إذا نام مضطجعا وإن نام بالسلا لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما أمران قوم المضطجع في السفر ليس يترك الحفظ لأن ذاتي نفس النوم وهذا في أمر زاد على النوم \* استعار منه مرا للسقي واضطجع ونام وجعل المرتحت رأسه لا يضمن لأنه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وإن كان في الصراء وهذا في غير السفر وإن في السفر لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو

موضوع بين يديه أو بحواليه وبعد حفظا \* خلى الثور المستعار بعد فراغه من العمل فالتحق ومات يضمن \* وذكروا من الإسلام ربط الحمار المستعار إلى شجرة فوقع الحبل في عنقه والتحق لا يضمن لأن الربط مع متادلا القليلة بالحبل ولو استعار



دابة وسلك في غير طريق الجادة وهلك يضمن وان عيّن طريقاً فاسلك طريقاً آخران كما سواه لا يضمن ان أحدهما أبعد أو غير مسلول  
يضمن \* جعل الدابة المستعارة في الرباط وحمل تحت الباب خشبة حتى لا تخرج (١٨٩) فسرق لا يضمن \* بعث أجيده ليستعير

منه دابة فاعاره وعليها بد فسقط  
ان من عتف الاجير يضمن الاجير  
خاصة \* استعار دابة للركوب أو  
توباليس فاركها غصيره وألبسها  
ثم ركب وليس بنفسه قال نخر  
الاسلام يضمن وبكر والسرخسي  
ومس الاسلام على أنه لا يضمن  
وله أن يركب ابتداء أو يركب  
غيره أما إذا جعهما فليس له ذلك  
\* ترك المستعار في المسرح يرى  
ان العادة كذلك لا يضمن وان لم  
يعلم أو كانت العادة مشتركة  
يضمن \* استعار من آخر حماراً  
فقال لي في الامطيل حماران خذ  
أحدهما فذهب وأخذ أحدهما  
يضمن ولو قال خذ أيهما شئت فخذ  
أحدهما لا يضمن \* أعاره دابة  
ليعمل عليها وقال خذ عذاره ولا  
تخلها فانه لا يستمسك الا هكذا فلما  
مضى ساعة خلى عذاره فاسرع في  
المشي فسقط فانكسر وجعله  
يضمن لانه خالف شرطاً مقيداً  
\* جدد الوديعة أو العارية ضمن  
وان كان مما يحسول بلاثحويل  
بخلاف ما اذار كدابة غصيره ولم  
يحواها عن موضعها حتى عقرها  
آخر يضمن العاقر لا الركب  
\* قال آخر أعزني ثوبك فان  
ضاع فاني ضامن فضاع لا يضمن  
(الثالث في طلبها وردّها)  
المعير أن يرجع فيها أطلق أو  
وقت لانه غير لازمة \* طلبها  
المعير ولم يردّها عليه حتى هلك  
ضمن ولو قال دعها عندي فتركها  
فهلك لا يضمن طلبها فقال نعم  
أدفع ومضى شهر حتى هلك ان

حاضر أمده حرام استبر فلان بسطلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت  
شهادتهم الى أن يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان  
بالسبب المذكور وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أبو جوب هذا المال  
المذكور فيه مبلغه وجنسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم  
فلان زوج هذه التي أحضرت اياه على الوجه المذكور وفيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل  
\* (الوجه الثاني) أن يدعى على رجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمنتي نفقة عدتي ان  
حرمني زوجي على نفسي بثلاث تطليقات وأما زوجت ضمانك هذا في مجلس النعمان هذا ثم ان زوجي  
حرمني على نفسي بثلاث تطليقات بتاريخ كذا وأما في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى  
أن تقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والخروج عن عهدته  
ما لمالك من نفقة عدتي بالاداء الى فيقر المدعي عليه بضمن نفقة العدة وينكر الحرمة فتجيب المرأة  
بشهود يشهدون على أن زوجها فلاناً حرّمها على نفسه بثلاث تطليقات وأنه في عدته زوجها فلان  
فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على  
هذا الذي أحضرته معها أنه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها حرّمها زوجها على نفسه  
بثلاث تطليقات ويكتب دعواها من أوها الى آخرها الى قوله وأحضرت هذه التي حضرت نفراً  
وذكرت أنهم شهودها الى آخره

(سجل هذه الدعوى) يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم  
وقبلتها لاجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته  
اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أبو جوب نفقة عدتها الى أن تقضي  
عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين في وجوههم ما ورتم السجل \*

(محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة) صغير فخته صغيرة وهذا الصغير عاجز  
عن الاتفاق عليها لانه فقير لا يملك شيئاً فرفع أمر هذه الصغيرة أبوها تباية عنها الى القاضي حتى  
يستخلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوى الذي يرى التفريق جاز بين الزوجين بسبب  
عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتاباً بصورته بعد التسمية والتحية  
للقاضي الشفعوى قدر رفع الى تباية الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أنها امرأة  
الصغير فلان بن فلان زوجهما منه أبوها فلان بن فلان بولاية الامة على صداق كذا بمحض من  
الشهود تزويجاً صحيحاً وقبل أبو الصغير ولان لابنه الصغير هذا التزويج له قبولاً صحيحاً وصارت هذه  
الصغيرة امرأة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدوم لانه لا يملك شيئاً من الدنيا فانه ليس بمتكسب  
ولا محترف وقد ظهر عجزه عندي عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا  
عندي بجميع ذلك والنس مني أبو هذه الصغيرة مكاتبته أدام الله تعالى فضلها فاجبت ملتصقة وكاتبته  
ليستقل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما ويفصلها بينهما على ما يؤدي اجتهاده اليه ويقع  
رأيه عليه مستعيناً بالله تعالى طالباً منه التوفيق لاصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضي الى  
القاضي الشفعوى ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يخاطب أبو الصغيرة بين يدي القاضي  
المكتوب اليه أبا الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي الخنق ويقوم البيئة على أن ابنة  
الصغير المسماة في هذا الكتاب معدوم لانه لا يملك له وانه لا يقدر على الكسب وانه عاجز عن الاتفاق على

عاجز اوقت العاقل من الرد لا يضمن \* وان قادرا ان أظهر المعير الكراهة والسخط في الامسك وأمسك يضمن وكذا ان سكت وان  
صريح بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردّه حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان موقوفة بوقت فضي الوقت ولم



برده يضمن وكذا لو كانت مقيدة بان استعار قدوم الكسر الخطب فكسر ولم يرده حتى ضاع ضمن \* استعار كتابا لخاصة الكه فلم يخبره  
بالضياع ان لم يكن آيسامن وجوده لاضمان (١٩٠) عليه وان آيسامن وجوده يضمن قال الصدر هذا التفصيل خلاف ظاهر

الرواية فانه اذا وعد الردي ثم ادعى  
الضياع يضمن للتناقض اذا كان  
دعوى الضياع قبل الوعد كما  
وبه يفتي \* ولو ردها بيد أجبره  
أو عبده يبرأ عن الضمان وقدم  
ولو ردها إلى عبد رب الدابة أو  
أجبره أو من في عياله يبرأ ولم  
يذكر العبد الذي يقوم على الدابة  
أولا فان كان يقوم يبرأ قيسا  
واستحسانا وان لا يقوم يبرأ  
استحسانا أصله الرد إلى الاصطبل  
ومثل رب الدابة وهذا قياس  
واستحسان \* وأما الغاصب اذا  
رد إلى عبد لا يقوم على الدابة لا يبرأ  
فان رد إلى عبد يقوم عليها قال  
مشايخنا يبرأ وذكر القاضي  
السارق والغاصب لا يبرأ ن يارد  
إلى منزل المالك ولا إلى مربطه ولا  
إلى أجبره ولا إلى عبده ما لم يرده  
إلى المالك ولو كانت عقد جوهري  
أو شيئا نفيسا فرده إلى عبد المعبر  
أو أجبره ضمن

(الرابع في الحل والحرمه)  
أعلا أرضه لبناته والغرس له  
الرجوع وقت أم لا ويهدم البناء  
ويقلع الأشجار ولا يضمن المعبر  
في المطلق ويضمن في المقيد الموقت  
عندئذ لانه غرمه ولو زرع بئر في يد  
المستعير ياجر استعسا فاولو بني في  
المستعار حائطا يقال له باخسه فلو  
استرده من المستعير الدار وأراد  
أن يرجع بما أنفق على المعبر ليس  
له ذلك وليس له أن يهدم الحائط  
ان البسام من تراب صاحب الارض  
\* دخل كرم صديق له وأخذ شيا  
يعبر اذنه ان علم أن صاحب الكرم  
لا يبالي رجونا أن لا يكون بأسا ولو دخل منزل رجل يعبر اذنه فأنه لا يغير اذنه ليعطى موقع من يده وان كسر

امرأته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوى أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي  
الشفعوى بين هذين ويكتب العجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوى قد ورد إلى  
كتاب من فلان بن فلان المتولى لعجل القضاء والاحكام في كورة بخاري ونواحيها أدام الله تعالى  
توفيقه من قبل الحائقان فلان مشتملا على ما وقع اليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الغلاني  
الذي يخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الغلاني بخاصم عن ابنه الصغير فلان  
وذلك لان فلانا هذا أبو هذه الصغيرة المذ كورة رفع إلى هذا القاضي أن ابنته الصغيرة المذ كورة  
امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلله بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا منه تزويجا صحيحا  
وأن فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنته الصغير هذا قبل ولا يصح في مجلس  
التزويج هذا وأن ابنته الصغيرة هذه محتاجة إلى النفقة وان زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن  
الانفاق ثم تجزئه عند القاضي هذا وقد سأل أبو الصغيرة فلان بن فلان من القاضي هذا أن يكتب  
إلى ويأذن لي في الاستماع إلى هذه الخصومة والمصل بينهما على ما يؤدي اجتهادي اليه ويقع رأيي  
عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامتلأت أمره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد  
حضر في مجلسي والده هذه الصغيرة فلان وأحضر معه والده هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا  
الذي حضر لهذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي  
حضر امرأة هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذي  
أحضره معه معدم عاجز عن الانفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة إلى  
النفقة وأقام شهودا عدولا على أن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الانفاق على  
هذه الصغيرة وسأل مني والده هذه الصغيرة التفريق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فقلت في ذلك  
ووقع اجتهادي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذ بقول من يقول من  
علماء السلف بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرقت بينهما بعدما صار النكاح  
بينهما معلوما بعدما كان عجز هذا الصغير عن الانفاق معلوما فقرأ بقاصصها وأمرت بكتابة هذا  
السجل حجة في ذلك وان طلب من القاضى الأصل امضاء هذا السجل فالتقاضي الأصل بأمر أن  
يكتب على ظهر السجل يقول القاضي فلان إلى آخر ما جرى جميع ما تضمنه هذا الذك من أوله  
إلى آخره بتاريخه المذ كورة فيه من كتابة الكتاب إلى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه  
الخصومة المذ كورة فيه إليه والاستماع إلى البينة والعمل بما يؤدي اجتهاد المكتوب اليه ويقع  
رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب اليه فلانا تابعا في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم  
نائبى هذا وأجزته وأمرت بكتابة هذا الامضاء في تاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج  
عاجزا عن الانفاق بالطريق فيه ما ذكرنا في الصغير بن الآن هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة  
وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن الانفاق فان أقر الزوج بذلك  
فالقاضي يفرق بينهما ما أقر الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقر المرأة تقيم البينة  
عليه على عجزه و يفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة \*

(محضر في نسخ العيّن المضافة) رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل إلى  
نسخ هذه العيّن ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها ما يهاال كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياه ان  
لم يكن لها ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر إلى القاضي الحنفى ويلتمس منه الكتابة

إلى  
لا يضمن \* أراد أن يستعمل من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك وكذا ان لم ينه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان بينهما انبساط



لابأس به وان لم يكن أحب أن لا يغفل وعن ابن المبارك رحمه الله فمن استأذن من أن يستعمل من محبته قال ما هذا الورع البارود \* استعار من آخر كتابا فوجد فيه خطأه أن يصلح إذا علم أنه لا يكره وان علم أنه يكره (١٩١) لا يصلح وان لم يصلح لا بأس \* آجرك هذه

الدار شهرا بغير شيء أولم يذ كر  
المدة لا يكون عارية وذ كر في  
موضع خلافه \* أعاره الى الليل  
فهالك قبله لا يضم من وان هالك في  
اليوم الثاني ذ كر في الكتاب أنه  
يضم من فيسأل أراد به أنه انتفع في  
اليوم الثاني به فيكون غاصبا  
مخالفا للانتفاع بعدمضي الوقت  
أما إذا لم ينتفع لا يضم من كالمودع  
المؤقت باليوم اذا أمسكها بعد  
اليوم لا يضم من وقال السرخسي  
رحم الله يضم من على كل حال  
واختاره القاضي وفرق بين  
الوديعة والعارية أن الامساك في  
الوديعة للمالك لانه بعدمضي الوقت  
بناء على القبض السابق وهو كان  
للمالك وفي العارية الامساك بعد  
مضي الوقت لانه بناء على القبض  
السابق واذا كان لنفسه وعدم  
الضمان في الوقت كان للاذن ولم  
يوجد بعد مضيها ولان مؤنة رد  
المستعار على المستعير وكأنه قال  
له المالك رده على عند انقضاء المدة  
فاذا لم يرد فكانه امتنع عن الرد  
بعد طلب المالك وفي الوديعة  
مؤنته على المالك \* استعار  
للحمل له أن يعيره للحمل لان  
الناس لا يتفاوت فيه والمستعير  
بذلك الابداع عندهم شايخ العراق  
وقيل لا يملك قال الامام طهري الدين  
وجسدت رواية منصوصة أنه  
لا يملك الابداع وهذا الاختلاف  
فيما يملك الاشارة أما فيما لا يملك الاشارة  
لا يملك الابداع \* استعار دابة العمل  
فبعث المستعير وكيله معها ليحمل

الى القاضي الشفعوى فالقاضي الحنفى يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله  
تعالى بقاء الشيخ القاضي الامام الى آخر القاب رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا  
تزوجها وقد كان حلف من قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه اليمين  
ووقع على الطلاق فصرت محرمة عليه بهذا السبب وانه يحسبها حراما ولا يقصر يده عنها والتسمي  
مكاتبه في ذلك حاجتها الى ذلك وكتبت هذا الكتاب اليه ليتفضل بالاصغاء الى هذه الخصومة  
الواقعة بينهما على ما يؤدي اليه اجتهاده ويقع عليه رأيه وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا  
وصل الكتاب الى المكتوب اليه ندعي هذه المرأة قبل المكتوب اليه على زوجها على نحو ما ذكرت  
عند القاضي الكاتب فيقر الزوج هذه اليمين وبهذا النكاح الا أنه يقول انه انحلال لم يقع  
الطلاق عليها تعالا بعدم انعقاد اليمين فيقضي المكتوب اليه بطلاق هذه اليمين وبقيام النكاح  
بينهما أخذ بقول من يقول بطلاق هذه اليمين من علماء الساف \*

(مجلس في نسخ اليمين المضافة) فاذا أراد السجل في ذلك يكتب بقول القاضي فلان بن فلان  
الشفعوى ورد الى كتاب من القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة كذا ونواحيها من  
قبل السلطان فلان مشتملا على ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن  
فلان في وقوع الطلاق بسبب اليمين المضافة الى النكاح وقد أمرني بالاصغاء الى هذه الخصومة  
وفصلها واستماع البينة فيها والقضاء بما وقع في رأبي واجتهادي فامثلت أمره وعقدت مجلسا بذلك  
فحضرني في مجلسي ذلك فلانة بنت فلان وأحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي  
حضرني على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الذي أحضرته معها يطالبني بالطاعة في أحكام  
النكاح زاعما أني تزوجته وقد كان حلف قبل أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني  
وقد وقع على الطلاق وحرم عليه بهذا السبب والزواج أقرب بالنكاح وأنكر وقوع الطلاق بهذا  
السبب ثم ان الزوج سأني الحكم بما وقع عليه رأبي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتاملت وتأنيت  
ووقع رأبي على بطلان اليمين المضافة الى النكاح ع لاني يقول من لا يرى صحة اليمين المضافة الى  
النكاح فحكمت بطلاق هذه اليمين وبحل هذه المرأة على هذا الزوج وهذا النكاح وأمرتها بالطاعة  
هذا الزوج في أحكام النكاح بحضرة هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاء نعمذته في  
مجلس حكمتي هذا بين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكنيان وكان ذلك بعد  
ما أطلق الى القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأبي واجتهادي وذلك في يوم  
كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلي في رجه الله تعالى  
صحبت كثيرا من القضاة الكبار فإرايتهم أجابوا الى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة الى  
القاضي الشافعي الا في اليمين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تحتمل وبراهينهم فيها واضحة  
والشبان يتجاسرون الى هذه اليمين ثم يحتاجون الى التزوج ويضطرون الى ذلك فلو لم يجبههم  
القاضي الى ذلك ربما يقعون في الفتنة هكذا في الظاهرة \*

(محضر في اثبات العنة لا تفريق) المرأة اذا خاضعت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى  
والزوج يدعي الوصول اليها فال كانت بكرا وقت النكاح فالقاضي يبرئها النساء والواحدة العدة  
تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي بكرا فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على  
الوصول اليها وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول المرأة مع اليمين ثم اذا حلف الزوج

عليه به فحمل الوكيل طعام نفسه لا يضم من نص عليه في كتاب الشركة وانه عجيب \* استعار ثورا ليكر ب أرضه فسكر ب أرض غيره  
يضم من لان الاراءى تختلف لينا وصعوبة وكذا لو أوكه في منزله ولم يكر ب حتى عطب ضمن لانه غير مأذون في الامساك لعدم رضائه وكذا



في الاجارة اذا أسكه ولم يذهب \* استعار فريسا حاملا ليركب مع غيره فالتفت جنيلا لضممان عليه في الجنتين وان اتقصت الرميكة بسبب الارتداف ان كانت بحال لا يمكنها (١٩٢) الارتداف ضمن كل النقصان وان كان يمكنها الارتداف ضمن نصف النقصان لانه

حصل بركوبه وركوب غيره \* فسرغ من الانتفاع بالهابة المستعارة فأسلها ووضع عليها الشكال ونام ساعة فضاع ضمن \* دفع العارية الى من زعم أنه استعارها من المالك وأمره بالقبض منه وأنكر المالك ذلك ضمن لانه يدعي على الأمر بالدفع وهو ينكره فالقول له مع اليمين فاذا حلف علم أنه دفعه الى غيره المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبالغ الكاذب لانه صدقه فيه وفي زعمه أن المغير ظالم له في التضمن والمظالم لا يظلم غير ظالمه \* استعار دابة فسكت المالك قال شمس الأئمة الاعارة لا تثبت بالسكون \* استأجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب لا الرجوع وفي العارية عليهما \* استعار قدر الغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لا يضمن \* شرط الخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لان الخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة لجهالة الخراج أما المقاسمة فظاهر لانه بقدر الريع الخارج وأما الموظف فلانه وان كان مقررا لكنه اذا لم يطق الارض ينقص وذلك مجهول والحيالة أن يواجر الارض مدة معلومة بمقدار معلوم ثم يوكله بصرف الاجرة الى الخراج وان جاز لانه وكله باداء ما عليه من ماله \* وكل رجلا بقبض دابة استعارها فركبها

استصفا ان حلف بثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقررا بعدم الوصول اليها فيوكل سنة وان أراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما أمهل القاضي الامام فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام بكورة بخاري نافذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بينهما بين أهلها يومئذ أمهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسئلة فلانة بنت فلان أنه تزوجها بكاهن حيا وانما وحده من قبلنا لا يصل اليها وثبت ذلك عند هذا القاضي عليه وطريق الثبوت في هذا الباب في كتمت بما أوجب الشرع في حق العنين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة وجاء الوصول اليها في مدة الامهال فاهل القاضي اياه سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيارا كثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحبا أو امر بكتابة هذا الذكر في ذلك وفي يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر او وقت النكاح والقاضي يربط النساء على ما عرفان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما عرفان حلف فلا خيار لهما وان نكل فلها الخيار \*

(محضر في دفع هذه الدعوى) ادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبتها اياه بالتفريق بعدم مضي مدة التأجيل أنهما مطالبته في المطالبة بالتفريق بعدم مضي مدة التأجيل لما أنها اختارتا المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضا صحبا أو يقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد أقرب بوصولها اليها \*

(محضر في دعوى النسب) امرأة في يدها صبي تدعى على رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته أو رجل في يده صبي تدعى على امرأة أن هذا الصبي ابنه منها ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما أو ادعى رجل في يده صبي أنه ابنه من امرأة هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأة في يدها صبي أنه ابنها من زوجها وهذا الزوج ينكر فله الدعوى كلها صحيحة ويجب أن يعلم بان دعوى الاثبات ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معاهد دعوى المال أو لم تكن وذلك بان يدعى رجل على رجل أنى أبو هذا الرجل أو يدعى أنى ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر فله الدعوى صحيحة حتى اذا أقام المدعي البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضي ببينته على المدعي عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل أنى أم هذا الرجل باقامت على ذلك بينته فان القاضي يقبل بينتها ويقضي بكونها أما المدعي عليه \*

(صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى على زوجها أنه ابنها منه) حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الصبي الذي في حجرها أو أشارت اليه ابن هذا الذي أحضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شاعت ذكرت في الدعوى وأن على هذا الذي أحضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شاعت لم تذكر ذلك في الدعوى \*

(صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صبي يدعى على المرأة أنه ابنها منه) حضر وأحضر وادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها أن هذا الصبي الذي في يده وأشار اليه ابن هذه المرأة التي أحضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شاء ذكر وأن على هذه المرأة التي أحضرها أن ترضع وان شاء لم يذكر \*

صورة

الوكيل وتلف بضمن الوكيل لعدم رضا المعير بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه وهذا اذا كانت الدابة تنقاد للسوق أما اذا كانت لا تنقاد لا يضمن لان المالك رضى بركوبه حين دفعه اليه والله أعلم



(كتاب القبط) بشرط أن يقول الخاتم أنفق عليه على أن يكون ديناً عليه وقيل شرط الرجوع ليس بشرط والاول أصح ولا يصدق الملتقط الخاتم بلاجة وان دفعه الى آخر وأمره بالنفقة عليه برضا الملتقط ثم أراد (١٩٣) الملتقط أن يعيده الى يده لم يكن له ذلك بل رضاء

الاخرون مات القبط قبل أن يعقل صلى عليه سواء وجد مسلم أو ذمي وان وجد الملتقط في بيعة أو كنيسة ثم بلغ كافراً لا يجبر على الاسلام وان مات قبل أن يعقل لا يصلى عليه والعبرة لمكان وجد فيه القبط في رواية كتاب القبط كان الواجد مسلماً أو كافراً وعن محمد وجه الله العبرة للواجدان مسلماً فهو مسلم وان كافراً فهو كافر وفي بعض الروايات واعتبر بر ماوجب الاسلام أيهما كان كقولهم من مسلم وكافر وفي رواية رابعة اعتبر العلامة والزي بان كان كان عليه صليب أو ثوب ديني باج يلبسه الكفار فهو كافر اذا كان الملتقط مسلماً فادعاه مسلم أو نصراني أنه ابنه وأقام بينة نصارى يقبل ككذاب عن الامام وقال الكرخي رحمه الله هذا انما يصح اذا كان الملتقط ذمياً لان بشهود النصاري يستحق البتة على المسلم وبعض المشايخ قالوا يستحق في الكل ومعنى قوله يقضي بنسبه من المدعى والقضاء بالنسب مضاف الى الشهادة لان النسب ثابت بدونها ثم ان كان يعلم أنه ان لم يلتقطه لا يملك يستحب له الرفع فان علم أنه ان لم يرفعه يموت بفرض عليه ذلك وجنابته في بيت المال وان وجد الملتقط في مكان الاسلام وادعى ذمي أنه ابنه القياس أن لا يصح دعواه بلا بينة وفي الاستحسان يقبل في حق النسب لا الميراث ولو ادعى رجل أنه ابنه يقبل بلا بينة لان فيه دفع العار عن القبط وان ادعت امرأة انان وبرهنتا فهو بينهما جميعاً في قول

(صورة المحضري دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه) حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضره معه ولديه أمه فلانة بنت فلان من هذا الذي أحضره معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما \*

(صورة المحضري دعوى رجل على رجل أنه أبوه) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امرأته فلانة حال قيام النكاح بينهما الى آخره وأما دعوى الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الا أن يدعى المال بأن كان المدعى زمناً فادعى الاخوة على غيرة أو العمومة ويدعى النفقة لنفسه \* وله وجه آخر أن يدعى الوصية لانه ادعى عليه من جهة المتوفى \* صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلاناً الملبت قد كان أوصى الى هذا الذي أحضره مع نفسه بتسوية أموره بعد وفاته وخلف من تركته في يده كذا وكذا وقد كان أوصى لاخته فلانة بنت فلان بكذا وكذا ولفلان بن فلان ثلاث أخوة فلان وفلان هذا المدعى وأنه واجب على هذا الذي أحضره معه تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا وبطلبه بالجواب فيقر المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أخاً لفلان وله وجه آخر أن تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أنتي فلان وهذا أخو فلان وأنه كاذب الذخيرة \*

(محضري دعوى ولادة العتاقة) رجل من فلان فادعى أن الملبت معتق والذي فلان كان أعتقه والذي في حياته وصحته وميراثه على ما في ابن معتقه لا وارث له غيري فأدعى بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بفساد هذه الدعوى وبعضهم يثبتها والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتناق من غير المالك باطل وكذلك وادعى انسان الرق على عبده وأقام العبد بينة أنه أعتقه فلان يقضى لمدعى المالك ولو قالت بينة العبد أعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمستلثة في دعوى الاصل \*

(محضري دعوى الدفع) صورته ادعى مناني يد رجل أنه اشتراه من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا ويجد ذرايبه وأقام المدعى بينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن الذي ادعيت تلقى المالك من جهته أقرب قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طائفاً أن هذه العين ملك أنتي فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك على باطله بهذا السبب فانفتحت أجوبة المعتين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتى به ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طالب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان أوفى أي شيء كان فالقاضي هل يكلفه ذلك انفتحت الاجوبة أيضاً أن القاضي لا يكلفه ذلك لانه قد بين مرة مرة وما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشي \*

(محضري اثبات العسوبة) حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمرو وأحضر معهما رجلان ذكر أنه يسمى أبا بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنت له تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لسانه ابن عمرو سعد المتوفى كان ابن أحمد وأجد والده هذا المتوفى مع عمرو والده هذا الذي حضر كما أخوين لابن أبيهم عبد الله بن عمر توفي وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معهما من الدنانير



كالنواة وقشر الرمان والبطيخ في  
مواضع متفرقة له أن يأخذ  
ويبتفع بها ولاكن لا يصير ملسكا  
لاحد ولو وجدها مالسكها في يده  
أخذها الا اذا كان قال حاله الرمي  
من أخذها فهو له اقوم معلومين ولم  
يذكر السر حسي وجه الله هذا  
التفصيل وكذا الحكم في النقاط  
السنابل يعود جمع غيره بعدد نواة  
وقال بعض المشايخ ليس لأراي  
أخذها وان لم يقل وقت الاقامة من  
أخذها فهو له معلومين ونوع يطلبه  
مالسك كالنقددين والعروض  
وتحويها فيأخذها ويحفظه الى أن  
يوجد صاحبها والقشور والنواة  
الجمعة من هذا النوع وان وجد  
جوزة ثم وثم حتى يبلغ المتقوم ان  
يجمعها فهو من الثاني وان متفرقا  
له قيمة اختلاف اقل من الاول وقيل  
من الثاني وهو الاحوط وذكر في  
الفتاوى المختار انه من النوع  
للاول \* التفاح والكمثرى ان  
وجد في الماء يجوز أخذها وان  
كثيرا لانه يفسد الماء والحطاب في  
الماء ان لم يكن له قيمة يأخذها وان له  
قيمة فهو لقطعة وجعل في الفتاوى  
الحطاب كالتماع في الماء \* أصابوا  
بعيرا مذبوحا في البادية ان لم يكن  
قريبا من الماء ووقع في ظننه أن  
مالسك أباحه لأبأس بالأخذ  
والا كل وعن الثاني لو طرح ميتة  
بغاة آخر وأخذ صوفها لا انتفاع  
به ولو جامع السكها له أن يأخذ  
الصوف منه ولو سلخها ودبغ الجلد  
يأخذها المالك ويرد عليه ما زاد  
الدباغ فيه قال الحلواني وجه الله

(سجل هذه الدعوى) يقول القاضي فلان بن فلان الى قوله نشهد هؤلاء الشهود عندى بعد ما استشهدوا عقيب دعوى المدعى هذا وانكارا لمدعى عليه ههنا شهادة صحيحة متفقة اللفاظ والمعاني اوجب الحكم بمعاها من نسخة قرئت عليهم وههنا مضمون تلك النسخة ٢ (كواهى ميدهم كه ابن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن مروان بن معاوية بن سارة بنت فلان ابن فلان ودختر وى سعاده وابن عم مدعى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمرو بن مسعود وى ازروى ريد انكه ابن أحمد) وأشار الى المدعى هذا (بسر عمر بودو آن سعاده متوفى بسر أحمد بود وعمر بن إدريس مدعى بالجد يدريس متوفى برادران بدري بودند بدرایشان عبد الله بن عمر بن بحر ایشان هر سه ميراث خود را بکرمي دانيم) فاوبالاشهادة هذه كذلك على وجهها ويستوفى السجل الى قوله فسألني هذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله الحكم بما ثبت له من ذلك عندي وكتابة ذكر ذلك والاشهاد عليه حجة له في ذلك فاجبته الى ذلك واستخرت الله تعالى الى قوله وحكمتم لهذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله على هذا المدعى عيسى أبي بكر بن محمد بن عمر في وجهه بحضور من هذين المتخصصين جيعافى بحلاس حكمي بكورة بخاري بشيوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمرو بتخليفه من الورثة هذا المدعى ابن عم له لاب وامرأته تسمى سارة بنت فلان وبنتا تسمى سعاده وشهادة هؤلاء الشهود المعدلين حكما أبرمتهم وقضاء نفذته الى آخره وان كان المدعى ابن ابن عم الميت فهو ورثة المحضر في ذلك حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلا ذكرا أنه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له هذا الذي حضر ابن طاهر بن أحمد وعمر المتوفي ابن محمد ومحمد والد المتوفي هذو أحمد جد هذا الذي حضر كائنا أخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر لا وارث لهذا المتوفي سوى هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره من تركه المتوفي كذا كذا دينارا يسابورية وصارت هذه الدينار المذكورة بقوة ميراثنا لهذا الذي حضر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأله مسألة فأجاب بالفارسية (٣) مرا از ميراث خواری این مدعی علم نیست) وأحضر المدعى نفرا ذكرا أنهم شهوده الى آخره (سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم) فان كان المدعى ابن ابن ابن عم الميت فصورة المحضر فيه محضر محمد بن محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلا

(۱) لاعلمی وراثتہذا المادی

(٢) أشهد أن سعدا هذا ابن أحمد بن عبد الله بن عمر مات وخلف ورثة امرأته سارة بنت فلان بن فلان وبنته سعادة وابن الممدعي أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وهو ابن عم لأب بسبب أن أحمد هذا وأشار إلى المدعي ابن لعمر وسعد المتوفى ابن لأحمد وعمر أبو هذا المدعي كان أحلاب مع أحمد والد هذا المتوفى وأبو حماد عبد الله بن عمر ولا نعلم له وارثا غير هذه الثلاثة ٣ لا علم لي بوارثة هذا المدعي

أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ أنه أخذه ليرده إلى مالكه فان فعل ذلك ولم يعرفه بعد كفي  
وعن محمد رحمه الله أنه يعرف حولا ولم يفصل بين القابل والكثير وعن الإمام حول في نصاب الزكاة وما فوفها وفي الأقل إلى عشرة أشهر وفي



أقل من عشرة ثلاث جفات وفي رواية ثلاثة أيام وعشرون عشرة حولاً وفي أقل منها على حسب ما يرى وقيل يحفظ الخمسة يوماً والرائد أياماً والرائد على عشرة جمعة والرائد على خمسين شهراً والرائد على المائة تصف عام وعلى (١٩٥) نصاب الزكاة خولاً وقيل الدرهم ثلاثة

أيام والرائد فضاء أو ما دون ذلك بنظر عينة وبسرة ثم يتصدق وان مما يتسارع اليه الفساد يعرفها بقصد ما يحتمل قال السرخسي ليس في هذا تقدير لازم ولكنه يعرف على قدر ما يعلم أنه حصل العلم ويعرف حيث وجد بهر الاسرافان وجد في الطريق ولم يجد أحدًا يشهد وكان عند الرفع معه ظالم لو أظهره أخذ الظالم بترك الاشهاد ولا يضمن بترك الاشهاد ويشهد حين يظهر فان تركه أو ان الظفر أيضاً يضمن تركه الاشهاد مع الاقتدار فان لم يظهر المالك يتصدق فان حضر خير بين ان يكون الثواب بامضاء الصدقة وتضمن القيمة قال أبو جعفر ان تصدق باذن القاضي ليس له تضمن الملتقط وان كانت قائمة في يد الفقير يأخذ منه وفي النوادر يرفع الامر الى الحاكم وله الخيار ان شاء قبل وان شاء لا وان قبل الحاكم ان شاء جعل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل غني وان شاء دفعها مضاربة فان دفع الحاكم مضاربة الى الواحد تصرف فيه وربح طابع له لربح وان شاء ردها على الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء حفظه الى ظهور الطالب وان شاء تصدق على أن يكون الثواب للمالك وان شاء باعها وأمسك ثمنها فان ظهر المالك ليس له نقض البيع ان البيع باذن الحاكم وان بغير أمره ان قائمان شاء أحازه وأخذ ثمنه وان شاء رده وأخذ عين حقه وان هالك كان شاء ضمن

ذكر أنه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن عمر ابن عبد الله بن عمر بن علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن عمه لاب هذا الذي حضر لما أن هذا الذي حضر ابن محمود ومحمود بن طاهر وطاهر والد هذا الحاضر كان ابن أجدوع والمتوفى هذا كان ابن محمود ومحمد والد هذا المتوفى وأجدو والد والد هذا الذي حضر كانا أخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة من الصامت في يد هذا الذي أحضره كذا كذا دينار انيسابورية وصارت هذه الدنانير ميراثه وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره

(محل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضاً) فان ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه اقراؤه من ذوي الارحام كان دفع الدعوى العسوية لمكان التساقض

(محضر في دعوى حرية الاصل) حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب حليته بتمامها وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر حراً الاصل والعلق لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حراً الاصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضاً وهذا الذي حضر ولد حراً على فراش أبيه الحر بن هذين لم يرد عليه ولا على أبيه هذين رق قفا وان هذا الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب وقال (١) (ابن حاضر آمله المثل من است ورقيق من است ورازا زادي وي علم نيست) وأحضر هذا الذي حضر نفرأذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فأجبتهم اليه واستشهدت الشهود فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنوي من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة الى آخره

(محل هذه الدعوى) يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامه ويكتب أسامي الشهود والفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حراً الاصل حراً والدين لم يرد عليه ولا على والديه رق وأمره بقصر يده والكف عن مطالبة اياه بالطاعة في أحكام الرق

(محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتراف من جهته) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكاً لهذا الذي أحضره ومرفوقه وأنه أعتق هذا الذي حضر في حال صحته وثبات عقله وجوار تصرفاته في الوجوه كلها طاعة لوجهه الله تعالى وطالب ارضائه عتقا صحياً جائزاً اذا بغير بدل وأن هذا الذي حضر اليوم حراً بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبة اياه بالطاعة أو دعواه الرق عليه مبطل بغير حق فواجب عليه قصر يده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسئلته

(محل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم) ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حراً الاصل كالنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي أحضره مع نفسه اياه وببطلان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه بشهادة الشهود المسلمين وبختم السجل

(١) هذا الذي حضر مملوك ورقيق ليس لي علم بحريته

البائع وبغدا البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ العلامة وقال السرخسي المودع اذا باع الوديعة وضمنه المالك فهو كالمثلث في غريب مات في دار رجل وله درهم فاراد صاحب البيت أن يتصدق على نفسه له ذلك ان فقيراً كاللقطة \* وجد لقطات وقال من سمعتموه



يطلب لقطعة فلوله فهذا تعريف  
وصدقه المالك فيه لا يضمن وان كذبه  
(نوع آخر) تلفت اللقطة في يده ان أقر أنه أخذها لنفسه يضمن وان ليردها أو أشهد أو لم يشهد  
فالقول لصاحب اللقطة عندهما وقال الثاني للملئقط \* رفعها ليردها على مالكها ثم

(محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتاق من جهة غيره) ادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا ومرفوقا فلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه وأن  
فلانا أعنته من خالص ماله وملكه مجانا بغير بدل لوجه الله تعالى واستغناء لرضائه وطلب الثواب وجناته  
وهريما من أليم عقوباته وصار هذا الذي حضر حرا بالاعتاق المذكور فيه وأنه اليوم حر بهذا السبب  
وأن هذا الذي أحضره استعبد مع علمه بحريته ظلمًا وتعديًا فواجب عليه قصر يده إلى آخره  
(محجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم) ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على  
هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي حضر حرًا مالكًا لنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور  
المدعى وهو اعتاق فلان بن فلان أياه من خالص حقه وملكه ويطلبان دعوى هذا الذي أحضره  
الرق عليه ويقتصر بهذا الذي أحضره معه عن هذا الذي حضر إلى آخره

(محضر في إثبات الرق) حضر وأحضره مع نفسه راجلا ذكر أنه يسمى فلانا هنديا شابا وبذكر  
حليته ثم يذكر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه مملوك  
هذا الذي حضره ومرفوقه لذلك بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والانتقياد له في أحكام الرق  
وطالبه بذلك وسأل مسئلة ويتم المحضر

(محجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم) ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا  
الذي أحضره معه يكون هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضره ومرفوقه بشهادة هؤلاء  
الشهود المسلمين ويكون هذا الذي أحضره مبطلا في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في أحكام  
الرق وأمرت هذا الذي أحضره بالانتقياد لهذا الذي أحضره في أحكام الرق والطاعة ويتم السجل  
ولا بد للحكم بالرق وكناية السجل فيه من عجز المدعى عليه عن إثبات الحرية لنفسه فأما قبل ذلك  
لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة

(محضر في دفع هذه الدعوى) فتقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية  
الاصل لنفسه ومودة كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله  
بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأه عبيده ومملوكه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى  
هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الاصل والعلوق لما أن أبا فلان بن فلان  
ابن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كانا حريين من الاصل وهذا الحاضر يدعى فراش هذين  
الابوين الحريين لم يجبر عليه ولا على أبويه هذين رق وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبة  
هذا الحاضر بالدعوى له ودعواه الرق قبله والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فواجب عليه  
الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلة فستل ويتم المحضر

(محجل هذا المحضر) يكتب عند قوله وحكمت لهذا الذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع  
ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا الحاضر حر  
الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين من بعدما ظهرت  
عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهدوا به بمحض من المحكوم له  
والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجلس قضائي وحكمي بخاري وقضيت بحصة ذلك كله وقضرت  
يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعته طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا  
بالرجوع على بائعه ان كان قد اشترى من غيره ونقله لآخر يوم القدر الذي كان جرى بينهما ويتم

وضعها في مكان الاخذ ان هلك  
أو استهلكها غيره لا يضمن هو ان  
لم يبرح عن مكانه فان برح ضمن  
وعن محمد رحمه الله اذا مشى  
خطوتين أو ثلاثا ثم أعادها إلى  
مكانها برقى \* اذا صدق بدون  
البينة وأعادها ياخذ كفيلا بلا  
خلاف والخلاف في الوارث وان  
دفعها إليه ثم استحقها آخر البينة  
ان وجد عينها أخذها وان هلكه  
ضمن أجمعاء فان ضمن القابض  
لا يرجع على الدافع وان ضمن  
الدافع يرجع على القابض في  
رواية هذا اذا دفع بلا قضاء  
وان بقضاء لا يرجع عند الثاني  
خلافا لمحمد رحمه الله تعالى  
\* أخذها لنفسه ليس له أن يصدق  
بها على نفسه وان فقير الاله في حكم  
الغاصب

(كتاب جعل الآبق)  
أخذ أفضل واختاف في الضال  
تركه أفضل أم أخذ وأخذ  
الآبق يأتي به إلى الحاكم فان  
حفظه بنفسه ذلك وكذا الضال  
ولا بد من البينة اذا أنكر المولى باقه  
أو الاقرار ولا يصدق الحاكم أنه  
أبق بلا بينة وهل ينصب خصما  
عند غيبة الخصم ثم يقبل البينة  
اختلفوا فيه ويختلف المدعى بآله  
ما بعته وما وهبته ياخذ كفيلا  
في رواية \* ان لم يكن له بينة وأقر  
العبد دفعه إليه وهل يجبر على  
الدفع اختلفوا وان لم يجز له طالب  
حبسه إلى وجود الطالب ولا يحبس  
الضال وينفق من بيت المال عليه  
أيام الحبس فان طال المدة باعه  
وأمسك ثمة \* رد الآبق من مسيرة سفر أو أكثر لا يستحق الأربعة درهما وان أنفق مالا عظيما أضاع ذلك  
من غير أمر الحاكم وان أخذ في المصرا وأخرج المصرا دون السمر يرضخه والرأي إلى الامام \* أخذ آبقا من مسيرة السفر وجاء يومًا ثم

السجل

من غير أمر الحاكم وان أخذ في المصرا وأخرج المصرا دون السمر يرضخه والرأي إلى الامام \* أخذ آبقا من مسيرة السفر وجاء يومًا ثم



أبقى منه العبد وسار يوما نحو البلد الذي قبضه المولى وهو لا يريد الرجوع إلى المولى ثم إن ذلك الرجل أخذ ما نيا وجاء به إلى المولى ودفعه إلى المولى له جعل اليوم الثالث والأول وهو ثالث الجعل ولو كان العبد أبقى من الذي (١٩٧) أخذ ثم وجد مولاه وأخذ وأتاب من الأباقي

ورجع إلى مولاه فلا جعل للذي أخذ ولو كان العبد حين فارق جاء إلى مولى غيره مرير الأباقي فلا تخلف جعل اليوم باع الأباقي من الراد فله الجعل \* أبقى العبد المشترك فجاءه رجل والشريك غائب ليس للحاضر أن يأخذه حتى يعطيه جعله كله ولا يكون متطوعا \* دفع الأباقي إلى رجل وأمره بأن يأخذ جعله من مولاه ويكون له فرد له الجعل لمن وهب دينه لا نحو وسلطه على قبضه وعن الأمام أنه لو وجد في المصر لاشي له ويرضخ في الكبير أكثر ما يرضخ في الصغير إن كان الكبير أكثر مؤنة والمراد من الصغير من يعقل الأباقي أما الذي لا يعقل فهو ضال ولا يجب برده شيء \* جاء بالأباقي حبيسه لاستيفاء الجعل وإن هلك بعد ما حكم له بالامساك للجعل أو قبل المرافعة إليه لا ضمان ولا جعل \* أبقى من المشتري إلى بيت المانع فجاء البائع ليخبر به المشتري فابق من منزله أيا كان لم يستخذه ولم ينقله عن موضعه لا يضمن \* راد المكاتب لا يستحقه بخلاف راد المدير وأم الولد \* رد عبد قريبه وهو في عياله أو رد أحد الزوجين عبدالا نحو أو الوصي عبد اليتيم أو عبد أبيه لا يجب الجعل وإن لم يكن في عياله أما الأب إذا رد عبد ابنه يجب الجعل إذا لم يكن الأب في عياله ولو رد عبد أخيه وهو في عياله يجب \* السلطان رد الأباقي أو سالرا لقا فله أوراها أو شحنة البلد أخذوا المال من قطاع

السجل قلوا وفي كل موضع وقعت الحاجة إلى إثبات الحرية يجب أن يكون إثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد الرق على المملوك ويقيم البيعة ثم يثبت المملوك حرية بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعي عليه الاعتناق من جهة مدعي الرق وصورة كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله هذه أنه حر لما أنه كان مملوكا ومرفوقا لهذا الذي أحضره وإن هذا الذي أحضره أعتقه في حال جوار تصرفاته في الوجوه كلها اعتناقها جارا إذا صار هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعتناق وهذا المحضر مبطل في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة والانقياد له في أحكام الرق ويتم المحضر

\* (سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الأول) \* لأنه ههنا يكتب ويكون هذا الذي حضر حرا مالا لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتناق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بسائر الأحرار بهذا السبب وكونه يوم الاعتناق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر ويتم السجل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعي عليه الرق الاعتناق من جهة غير مدعي الرق وصورة كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أن هذا الحاضر كان عبدا ومملوكا لفلان بن فلان الفلاني وأنه أعتقه من خالص ماله وملكه بجنا بغير بدل ابتغاه لوجه الله تعالى وطلب الرضاهة وهربا من أليم عقابه وشديد عذابه في حال صحة عقله وجوار تصرفاته في الوجوه كلها واليوم هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعتناق المذكور الموصوف فيه إلى آخره

\* (سجل هذا المحضر على نحو ما بينا) \* لأن القاضي يكتب وحكمته بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور فيه وهو اعتناق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا الحاضر مملوكا لفلان بن فلان الفلاني يوم الاعتناق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط

\* (محضر في إثبات التدبير والاستيلاء) \* وإذا وقعت الحاجة إلى إثبات التدبير والاستيلاء ولا يمكن إثباته على المولى لأنه لا يثبت له حق على المولى لأعماله فالطريق في إثباته أن يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدبر وأم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي أحضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان مملوكا لفلان وأنه دبره وأعتقه عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وابتغاه لرضاهة من غير طمع في حطام الدنيا تدبيرا صحيحا من ماله وملكه وأنه اليوم دبره ويقول أنه استولد له لو كان المدعي جارية ادعت أنها أم ولد لفلان يسمى فلانا ولدت له على فراشه وملكه وأنها اليوم أم ولده وأن هذا الذي أحضرته يسرقها ويستعبد لها بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وطالبته بالجواب كذا في القلهرية \*

\* (محضر في دعوى التدبير) \* رجل دبر عبده تدبيرا مطلقا وادعت بعد التدبير وخلف ورثة وأنكرت الورثة العلم بالتدبير واحتج المدبر إلى إثبات ذلك بالبيعة وكتابة المحضر يكتب ادعى هذا الذي أحضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبدا مملوكا لفلان بن فلان والده هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجوار تصرفاته في الوجوه كلها طائعا غائبا تدبيرا مطلقا وأن فلانا والده هذا الذي أحضره مات وعق المدبر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر إلى آخره

\* (سجل هذا المحضر) \* أوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمته لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والده هذا الذي أحضره حال كونه مملوكا ومرفوقا من خالص ماله وملكه تدبيرا صحيحا مطلقا لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان

الطريق وردوا على المالك لا يستحقون شيئا لأنه واجب عليهم \* قال لا نحو أبقى عبدي فإن وجدته فخذته فوجدته ورده من مسيرة سفر فلا أجر له لأن المالك استعان به وهو قد وعد العانة ولو وهب الأباقي من الراد بعد قبضه يجب الجعل وإن قبل قبضه لا وإن باعه منه فله جعله



بوالاعتناق قبض منه لا التدبير فلو باعه الراد أو رهنه لا يجب جفائه ببيع الأبق و هبته لا يجوز إلا أن يهبه لابنه الصغير ولو اعتقه عن كفارة  
عنه يجوز \* جاء بأبق من مدة سفر وأدخله (١٩٨) في المصرف ففر منه فآخروه ثلثة أيام ورد له إلى المالك لأجل لو أحدهما

ولو فر منه دون ثلاثة مريض للثاني  
أمر القاضي لراد الأبق بالمسقة  
بهما برهن أنه أبق فالحكم فيه  
كالحكم في اللقطة

(نوع فيما يتصل به)

اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن  
يحفظها ويؤلفها ولا يتركها بلا  
علمه لكي لا يتضرر الناس فإن  
انتلط حمام غير صاحبها لا ينبغي له  
أن يأخذها ولو أخذها طلب  
صاحبها كالمضلة وإن فرخ عنده  
أن كانت الأم غريبة لا تعرض  
للفرخ وعلى القاب الفرخ له وكذا  
البعض لصاحب الأم لأنه تبعها  
وقال السرخسي لا يحمل فرخ الحمام  
المولود في بر وجهها المنصوبة إلا إذا  
كان فقيرا وإن كان غنيا صدق على  
فقير ثم يشتر به سنة فإن لم يعلم أن  
فيها غريبا بالأس به لأن العدم  
أصل وعن بعض أئمة حوارزم أن  
التعليق في كراهة لحم الجوارل  
بعضه مودعات الكمار باطل بل  
المعنى قوله في البروج المنصوبة  
لها ولهذا حل الجلي منها والامسا  
حل الاقطات الساقطات من  
المرسومات وعن بعض العلماء أنه  
لا يحمل اتخاذ برج الحمام والاكل  
من جوارلها إلا من عاكتر بعين  
فرمها في مثله والمثل ما ذكرناه

(كتاب المفقود)

يدفع استحقاق الارث عنه حتى  
ينقضي من المدة ما يعلم أن مثله  
لا يعيش إلى تلك المدة وإذا يموت  
أقرانه وان بقي من أقرانه واحد  
يحكم بموته والمعتبر بموت أقرانه في  
بلده لا في الدنيا وأبوالفضل وابن

وقد خلف فلان والده هذا الذي أحضره من التركة من ماله في يد وارثه هذا الذي أحضره ما يخرج  
هذا الذي أحضره من ثلثه وأن هذا الذي أحضره من اليوم لاسيل إلا أن عليه بسبب الرق بل بسبيل  
الولاء بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاء  
نفذه كذا في الذخيرة \*

(محصل في اثبات العتق على الغائب) \* يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي بكونه  
بخاري فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن لهذا الحاضر  
على هذا المحضر كذا كذا دينار وبين نوعها وصفها دينارا وحقا واجبا بسبب صحيح فوجب عليه  
الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسألته عنه فمثل فأنكر أن يكون عليه شيء لهذا  
الذي حضر فاحضر المدعي رجلين ذكر أنهما شاهدا وهما فلان وفلان وذكر المدعي والشاهدان  
أنهما مولى فلان بن فلان أعترفهما حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع إلى شهادتهما  
فشهدا بعد الدعوى والجواب بالانكار عقيب الاستشهاد الواحد بعد الآخر شهادة صحيحة متفقة  
الامتنان والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت عليهم ما ردها مضمون تلك النسخة فلما ساقا  
الشهادة على وجهها ذكر المدعي عليه في دفع هذه الشهادة أن هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان  
ابن فلان الذي زعم المدعي والشاهدان أنه أعترفهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتد بهما فلان فعرض ذلك  
على المدعي هذا فقال إنهما حران وإن مولاهما قد أعترفهما حال كونهما مملوكين له اعتاقا صححهما  
وإن له على ذلك بينة فكأتمه إقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر نفران ذكر أنهما شهدوا على  
موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع إلى شهادتهما فسمعت شهادتهما وثبتت عندي بشهادتهما حرية  
هذين الشاهدين باعتناق فلان إياهما وكونهما أهلا للشهادة وسألني المدعي هذا الحكم بحرية  
هذين الشاهدين وبكونهما أهلا للشهادة وبالقضاء له بالمال المدعي به بشهادة هذين الشاهدين  
فأجبتة إلى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتناق فلان إياهما حال كونهما مملوكين  
له اعتاقا صححهما وكونهما أهلا للشهادة وقضيت للمدعي هذا بالمدعي به على المدعي عليه  
هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما أبرمته وقضاء نفذه ويتم السجل فإذا قضى القاضي على  
هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وأنكر الاعتناق لا يلتزم إلى انكاره ولا يحتاج  
العبد إلى إقامة البينة على المولى لأن الشهود له ادعى حرية الشاهدين على المشهود عليه وقد صرح منه  
هذه الدعوى لأنه لا يتم من اثبات حقه على المشهود عليه إلا بما هو المشهود عليه أنكر ذلك وصرح  
منه الانكار لأنه لا يتم من دفع الشهود عن نفسه إلا بالانكار للحرية والاصل أن من ادعى حقا  
على الحاضر لا يتوصل إلى الإثبات إلا بآبائنا عليه على الغائب ينتصب الحاضر خصما عن الغائب  
فصار إقامة البينة على المشهود عليه كقامتها على المولى الغائب كذا في المحيط \*

(محضر في اثبات حد القذف) \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي  
أحضره معه قد ذفه قد فوجبه الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة لي آخره وإن كان  
شتم شتميا يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتميا يوجب التعزير فقال له  
يا كذا ثم يكتب وجب عليه التعزير في الشرع زجره عن مثله وطالبه بذلك وسأل مسألته

(محضر) \* في دعوى رجل على رجل أنك سرقتم من دراهمي كذا درهما كان موضوعا في موضع  
كذا من هذه الدار والمدعي عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعي عليه لهذا المدعي أن

حلفت

حامد قد رآه بتسعين قال الصدوق عليه السئوى فبعد المدة المختار بعته ميتا في ماله وفي مال العير يجعل كانه

مات يوم فقدته حتى لو فقد الرجل ثم ما باعته ولهذا الإين أخ آخر لاه والمفقود عصبه نفاصم أخوال ابن مع عصبه المفقود وقال أنى ورث



مال المفقود ثم مات وأما وارثه ينظر ان كان الابن مات قبل أن يموت أقران المفقود فجميع مال المفقود والعصبة المفقود ولا يكون للابن شيء من ذلك ولا المفقود من ميراث الابن شيء ولكن نصيب المفقود يوقف من مال الابن (١٩٩) حتى يظهر حاله فان ظهر حيا فساو قف فله

وان لم يظهر سر حتى مات أقرانه فالوقوف لانحيه للعصبة وان كان أقران المفقود ماتوا قبل موت الابن فيرث المفقود للابن ولو باع خادما قبل العقد ليس للمشتري ان يرد على ولده اما لو استحق من يد المشتري فالخا كم يؤدي ثمنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم الدون كم حكم الثمن ولو دفعه المالك لا يوفي مكانته مما تركة ان كان من خلاف جنسها وان علم القاضي بالدين لا يمكن الاداء الا بالبيع وليس له ولاية ببيع مال المفقود وان من جنس المالك ببيع وعلم الخا كم يد يؤدي كفي الحرو وينصب وكيله في جميع غلات المفقود طلب الوارث ذلك أم لا ويحاصم الوكيل حقا وجب بعقده اذا أنكره العاقد ولا يخاصم فيما سواه الا ان يكون الخا كم ولا ذلك وأنفد الخصومة بينهم فجوز \* ورثة المفقود طلبوا من الخا كم نصب وكيل يجمع غلاته ويتقاضى ديونه ويؤجر مما يليك فعلا الخا كم بناء على أن الخا كم هل يحكم على الغائب وهل ينصب وكيله على الغائب وعن الغائب عندما لا يفعل أم لا يفعل بان حكم على الغائب نفذ اجبا علان المجتهد سبب القضاء وهو أن البيضة تل يكون حجة بالانحصار حاضر للقضاء أم لا فاذا رآها حجة وحكم بنفسه كالمو حكم بشهادة الساق وعليه الفتوى وأما ببيع ما يفسد عا اليه الفساد فالخا كم يبيعه بخلاف

حلفت أني سرقت من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فانا أعطيتك مثل ذلك الدراهم خلاف المدعي على دعواه وأعطاه المدعي عليه نصف هذه الدراهم وأعطاه في النصف الباقي خطا ثم أراد المدعي عليه استرداد ما دفع اليه من الدراهم كنه الحكم فيه وكان الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى كتب في الجواب ان المدعي عليه ان أعطى النصف والترم النصف لصالحا من دعوى المدعي وأقر أنه سرق الدراهم فعليه اعطاء الباقي وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وان أعطى النصف وأعطاه خطا بالباقي بناء على عين المدعي ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لان بين المدعي والمدعي عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعي مع المدعي عليه اذا اصطالحا على أن يحلف المدعي على دعواه على أنه لو حلف فالمدعي عليه ضامن لامال المدعي به ان الصلح باطل

\* (مخضفة دعوى سرقة) \* رجل خباز ادعى على رجل أجلسه على دكانه لبييع له الخبز من الناس وبأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى ان الخباز ادعى مبلغا معلوما من المال وقال انك سرقت من مالي من اثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت اني أخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الا اني لم آخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كما وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا الذي أحضره معه احضار هذه الدراهم بمجلس القضا ليمكن المدعي من إقامة البيضة عليها قيل هذه الدعوى لا تتوجه على صاحب الدكان من جهة الخباز غاية ما في الباب أنه يريد اثبات اقراره بأخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى الا أنه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لصاحب الدراهم لانه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك اليهم وكان حق الاسترداد لهم لالهذا الرجل اذ هو ليس بخصم عنهم وان كان الخباز ادعى عليه انك قلت اني أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت لوزن للمشتري أيضا لانص الدعوى لانه اذا نقص من الخبز المبيع وأخذ الثمن تاما كانت الدراهم التي هي بمقابله القصان ملك المشتري فلا يكون للخباز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة \* وهكذا في فصول الاستروشي \*

\* (مخضفة دعوى شركة العنان) \* صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهما كذا على أن يتصرف في مال الشركة كل واحد منهما بما يراه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضريبة أو خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما وما أو أحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها ما حتى صار المالان مالا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يد هذا المحضر وأنه تصرف فيه وبيع كذا وكذا فواجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وان كان بالشركة صك يكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى عليه جميع ما تضمنه الصك من الشركة المال في الميز قدره فيه بالربح المشروط فيه وخطا كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصك من أوله الى آخره بتاريخه وجعل لاجتماع مال الشركة في يد هذا الذي أحضره معه وأن هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فواجب عليه رد رأس مال هذا الذي أحضره مع حصته من الربح الى هذا الذي أحضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر

الوصي حيث يبيع عروض الغائب مطلقا (كتاب الشركة) ثلاثة فصول (الاول في هتاف وفسادها) لا تصح مال غائب أو دين ولا دين أن يكون المال حاضر معاوضة كائنا أو عتانا وأراد عند الشراء لا عند عقد الشركة فله ان يبيع عند عقد الشركة



يجوز ألا يرى أنه لو دفع إلى رجل ألفا قال أخرج مثلها واشتر بها ما وبيع فالخامس بينهما انصافا ولم يكن المال حاضر وقت الشركة فبهر  
المأمور على أنه فعل ذلك وأحضر المال (٢٠٠) وقت الشراء جاز \* وشركة التقبل والوجود قد تكون مفاوضة وعنايا فالعند

\* (مضري دفع هذه الدعوى) \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى  
هذا الذي أحضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله برأس ماله  
وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى إلا أنه قاسمه المال وسلم  
اليه رأس ماله وحصته من الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جلة ذلك اليه ويتم المحضر

\* (محضر في اثبات الوقفية) \* حضروا حضرا فادى هذا الذي حضر بمحكم الاذن الصادر له من جهة  
القاضي فلان بآثبات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه  
صك صدقة أو رده مع نفسه وينسخ الصك إلى آخره وهذا مضمون الصك ثم يكتب فادى جميع  
ما تضمنه هذا الصك من إيقاق فلان بن فلان القلان هذا هذه الضيقة المحدودة في هذا الصك  
الذي ينسخ في هذا المحضر من خالص ماله وملكيه على الشرائط المذكورة والسبيل فيسه كما نطق به  
هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره بتأريخه وكون جميع هذه الضيقة  
المحدودة فيه ملكا لهذا المتصدق وفي يده إلى أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولى وهو المذكور اسمه  
ونسبه في الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره واليوم جميع هذه الضيقة  
المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقت وصدة على الوجه المذكور وفي يده هذا الذي أحضره  
بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليراعى فيها شرائط الواقف  
وطالب بذلك وسأل مسألته فسنل هذا إذا أتى المدعى بصك الوقف وإن لم يكن في يده المدعى صك  
الوقف يكتب فادى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان جميع الضيقة التي هي عشر  
دورات الأرض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قرية  
كثيرة بخاري عملة كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها لزيق طريق العامة  
والطريق هذه النسبة في هذا الموضوع واحد والثاني والثالث كذا والرابع لزيق طريق واليه  
الداخل محدودها كلها وحدوقها ومرافقها وقف مؤبد بحسب معروف وقفها وتصدق بها فلان بن  
فلان القلان في حال حياته ومحتة وبعد وفاته من خالص ماله وملكيه على أن يستغل بأفضل وجوه  
الاستغلال مما رزق الله تعالى من غلاتها يبدأ بما فيه عمارتها ومرمتها وأصلاحها ثم يصرف الفائض  
من غلاتها إلى إصلاح مسجد داخل كورة بخاري في محلة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد  
كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف الفائض منها إلى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيقة  
المحدودة فيه يوم الإيقاف المذكور وفي يده ملكا هذا الواقف وقد سلم الواقف هذا جميعها إلى  
ابنه فلان أو إلى فلان الأبني بعدما جعله قيا فقامت وليا لأمه فلان من هذه القوامه وهذه  
الولاية قبولها وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضا بحسبها واليوم جميع ما بين حدوده  
وقفيتها فيه وقف على الوجه المذكور وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا  
الذي أحضره تسليم جميع هذه الضيقة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر إلى هذا الحاضر ليراعى فيها  
شروط الواقف هذا وطالب بذلك وسأل مسألته عن ذلك فسنل فاجاب بالفارسية (١) مرا از وقفيت  
این محدود علم نیست واین مدعی حاضر آمده سبر دینی (٢) وأحضر المدعى نورا إلى آخره

(مجل هذه الدعوى وهذا المحضر) يقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعى بنسبها وشهادته  
شهود المدعى مع الاشارات في مواضعها بتمامها إلى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه

(١) لاعلم لي بوقفية هذا المحدود ولا أسله لهذا المدعى الحاضر

ما يكون في تجارة خاصة والمفاوضة  
ما يكون في كل التجارات \* الشركة  
هل تقبل التوقيت فيه روايتان  
كألو كالة حتى لو قال ما اشتريت  
اليوم فهو بيننا فاشترى في اليوم  
شيئا فهو بينهما وما اشترى بعد  
اليوم فالحديث خاصة وهو  
الصحيح فلو دفع المال مضاربة شهرا  
يصح والتقيد بالمكان صحيح حتى  
لو قال أحد الشريكين لصاحبه  
اخرج إلى خد وارز ولم يتجاوز  
صح فلو تجاوز عنه ضمن حصته  
شريكة والتقيد بالنقد صحيح حتى  
لو قال لا تبع بالنسبة صح \* ولو  
اشترى كائنا على أن يبيعان نقدا  
ونسبة ثم نسي أحدهما صاحبه  
عن البيع نسبة صح \* الشركة  
قبطل ببعض الشروط الفاسدة  
لأبالبعض حتى لو شرط التعاضل في  
الوضيعة لا تبطل الشركة وتبطل  
بأشراط عشرة لأحدهما والظاهر  
أنها لا تبطل بأكثر الشروط وإذا  
وقتا شركة الوجود يصح وهمل  
يتوقت فيه روايتان فعلى الرواية  
التي لا يتوقت كان شرطه فاسدا  
ومع هذا لا تغرد واعتبر بالوكالة  
\* وإذا اشترى كالأعروض وباعا  
بشئ اقتسم الثمن على قيمة متاع  
كل منهما يوم باعا وكذا لا يجوز أن  
يكون رأس مال كل منهما عرضا  
ولو مال أحدهما عرضا في  
مفاوضة أو عنان ولا أحدهما دراهم  
فباع نصف العروض بنصف ذلك  
الدراهم وتقابضوا واشترى كائنا أو  
مفاوضة صح وكذا لو لى كل منهما  
عرض (نوع) يكتب رأس

الضيقة

مالهما وأنه في أيديهم ما يشترىان جميعا ويعمل كل برأيه ويبيع بالنقد والنسبة وما كان من ربح بينهما  
والوضيعة على قدر مالهما الاستواء عند التساوي والتفاوت عند التفاوت وإن شرط أن يفسد الشرط وإن لاهدهما ألف ولا آخر



ألفان واشترى كلاً وشرطاً الربح والوضعية تصفين لم يجز الشرط حتى لو هلك بعينه هلك أثلاثاً ولو شرط الربح والوضعية نصفين والعمل عليهما جاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والربح انصافاً حاز وكذا الوشرط الربح والوضعية (٢٠١) على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه

حاز ولو شرط العمل على صاحب الألفين والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثاً لأن ذا الألف شرط لنفسه بعض الربح مال الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالخمنان وانما لم يجز فيما تقدم لأن مالك الألفين يريد أن يجعل ربحه ماله مضموناً عليه بلا سبب ولكن لا تفسد به الشركة لأن النهي عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لأن هناك النهي عن البيع مع الشرط ففسد

(نوع)

معلمان اشترى كلاً لحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن المختار جوارزه \* اشترى كلاً ولا يشترى في قليل وكثير من أنواع التجارة ونعمل في ذلك برأينا ونشتري بالنقد والنسيئة وما رزق الله تعالى بيننا فعدنا \* والمماوضة شرائط لفظاً للمفاوضة فيقول قارضتك في كذا وكذا \* اشترى كلاً وعمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل جميعاً وشئى فما كان في تجارتهم سمان الربح فيبينهما على الشرط عملاً أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما \* ثلاثة نفر اشترى كلاً شركة صحيحة بمال معلوم على قدر أموالهم نفر ج أحدهم الى ناحية من النواحي يشركتهم ثم ان

الضبعة المحدودة فيه وقعا محججان جهة فلان على الشرائط المبينة والسبل المذكورة فيمن خالص ماله وماله وتسليمه اياها الى فلان بعدما جعله متولياً بمسألة المدعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونها في يد المدعى عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان الواقف قد رجع عما وقف به بعدما سلم الى المتولى فصورة المحضرات يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب قاضي هذا الذى حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذى أحضره وهو الواقف أنه وقف جميع الضبعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خاص ماله وملكه في حال حياته على الشرائط المذكورة فيه وأن هذا الواقف سلم جميع الضبعة المحدودة المذكورة وقفية تاقية الى فلان المتولى وأنه قد بدد هذا المتصلق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فازالها عن يد المتولى وأعادها الى سائر أملاكه فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى المتولى فلان ليراعى شرائط الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك وسأل مسأله فاجاب بالفارسية (١) (ابن محدود ماله من استودردستمن وبكمى سبردنى)

(مجل هذا المحضر) الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في ربحه بمسألة هذا المدعى بجهة الوقفية المذكورة فيه ولزمه ما رآه بطلت رجوعه عنها وقصر يده عنها لا بقول من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف والمتأخرين فلان بعدما ثبت عندى هذا الايقاف والتصدق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط \*

(محضر في اثبات ملكية المحدود) حضر وأحضر قاضي هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن جميع الاراضى التي عدها كذا في أرض خربة كذا في ناحية مهادى كذا من كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها وموافقاتها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذى حضر وفي يده هذا الذى أحضره معه بغير حق فواجب على هذا الذى أحضره قصر يده عن هذه الاراضى أو عن هذه الدار وتسليمها الى الذى حضر هذا وطالب بذلك وسأل مسئلة فاجاب بالفارسية (٢) (ابن زمينها وانه كه دعوى ميكنداين مدعى ملك من است وحق من است باين مدعى سبردنى نيست) أحضر المدعى هذا نفرأذ كرا أنهم شهوده على وفق دعواه وسألنى الاستماع اليهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحلالهم الى آخر ما ذكرنا فشهدوا عقيب دعوى المدعى والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة (٣) (كواهى ميدهم كه اين زمينها باين شراكتجا يكاه وحدودى كه درين محضر ياد كرده شده است) وأشار الى المحضر (بحدودهاى وى جله وحقهاى وى ملك اين حاضر آمد وحق وى است) وأشار الى المدعى هذا (وبدست اين حاضر

(١) هذا المحدود ملكى وهو في يدي ولا أسله لاحد (٢) هذه الاراضى والدار التي يدعيها هذا المدعى ملكى وحقى وليست مسئلة لهذا المدعى (٣) أشهد أن هذه الاراضى باشتراكها مع المحل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار الى المحضر بكل حدودها وحقها ملك هذا الذى حضر وحقه وأشار الى المدعى وهو في يده هذا الذى أحضره بغير حق وواجب عليها تسليمها له

(٢٦ - (المتاوى) - سادس)

أثلاثاً لثلاثة الحاضرين وثلاثة الغائبين المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء الغائب ولم يتكلم بشئ واقتسموا ولم يزل يعمل الحاضر بن شاركار جلاً آخر على أن ثلث الربح له والثلثان بينهما



معهم هذا الرابع حتى نحسب في المال أو أئلفه فأراد الغائب أن يضمن شريكه قال صح على ما اشترطوا والضمنان عليهما وعليه بعد ذلك رضا بالشركة \* الشركة في الاحتطاب فاسدة (٢٠٢) ولكل ما احتطب وان أخذ من قريدين وخلطوا بأقسام الثمن على قدر ملكيتهما

وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما زاد عليه البيئة لا تعتمد الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح وان احتطب أحدهما وأعانه الآخر لمعين أجر مثل عمله بالغ ما بلغ عند محمد رحمه الله وعند الثاني لا يحارز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل الطين من أرض مباحة ونقل الماء واجتناء الثمار من الجبال والاصطياد ونقل الملح وسؤال الناس والتكدي وكذا لو اشتركا على أن يبنيا من طين غير مماثل ويطحنا آخر فان كان الطين أو النورة مما لو كما واشتركا أن يشتريا ذلك ويطحناه ويبيعهما جاز وهو شركة وجوه \* اشتركا في الاصطياد ونصب شبكة أو أرسلوا كلبا لهما فالصيد بينهما أنصافا ولو لأحدهما وأرسله فالصيد لأصاحب الكلب خاصة لان ارسال غدير المالك مع المالك لا يعتبر وان أصاب أحد الكلبين صيدا فأنخه ثم أدركه الآخر فالصيد لآخره كلبه لاخرجه من أن يكون صيدا وان أنخناه فبينهما أنصافا لا اشتراك في السبب \* اشتركا ولا أحدهما دابة وللاشتركا كان وجوه والى على أن يواجر الدابة للعمل والاجر بينهما لم يجز وكذا لو كان لأحدهما بغل ولا اشترجا اشتركا على أن يواجرا والحاصل بينهما له آلة القصاراة والاشتريت اشتركا على أن يعملآباداته في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شركة تقبل \* ولو

أورده بناحق استوجب است بروى تسليم كردن باين مدعى) ويتم المحضر \* (سجل هذه الدعوى) يكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخاري فلان وأحضر مع نفسه فلانا وبعد الدعوى من أوها الى آخرها فيكتب قاضي هذا الذي حضر أن الاراضي التي في موضع كذا حدودها كذا والدار التي في موضع كذا حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يد هذا الذي أحضر معه بغير حق وهذا الذي أحضر معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار الى محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل المدعي عليه وهو الذي أحضره عن دعواه هذه فقال بالفارسية (ابن زمينها كه دعوى ميكنند اين مدعى باين خانه ملك من است و باين مدعى سهردي نيست) أحضر المدعي نفرا ذكر أنهم شهدوه وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان ولا يكتب على ما بينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره به بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يد هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود والمسمين وقضيت بملكيتها له عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية فنسبوا الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعي وأعطت الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فأفتوا بهذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخاري حكما برأيه وقضاء نفذته مستقبة مع امرائنا محضته ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلت المحكوم عليه هذا بقصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فقه يده عنها وسلمها الى هذا الذي حضر امتثال الامر الشرع ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا (محضر في دفع هذه الدعوى) ان كان المدعي عليه يدعي الشراء من هذا المدعي يكتب حضر وأحضر قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي حضر أولا ويكتب دعواه بنسبها ثم يكتب قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره باع حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقا لهذا الذي أحضره معه وفي يده بكذا دينار ابيعها صححها وأن هذا الذي حضر اشترها منه بحدودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صححها حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وتقباضا بضايقه صححها وان كان هذا الذي حضر ادعى اقرار هذا الذي أحضره معه مع ذلك يراعى الكفاية عقيب قوله وتقباضا بضايقه صححها وكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طاء بما جري بان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الضيقة المحدودة فيه أو في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه حال نفاذ تصرفاتهما

(١) هذه الاراضي التي يدعيها هذا المدعي وهذه الدار ملكي ولا تسلم الى هذا المدعي

من أحدهما أداة القصاراة والعمل من آخر فسدت والرجح للعامل وعليه أجر مثل الاداة \* دفع دابته أو منزله أو سفينته في ليواجرها والاجر بينهما لم يجز فان آخر فالاجر للمالك وله أجر مثل عمله وكذا لو دفع دكاهه ليبيع فيه الزر والطعام على أن الحاصل أنصافا لم يجز



والخاص للبايع وله أجر مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشترى كافي غل حرام يصح (نوع آخر) قال لا تخوماً تربت من لدقيق فيمتنا أو يني وبينك صح ولو قال ان اشترى عبدنا (٢٠٣) فيني وبينك لا يضر ولو قال ان اشترى

عبدنا تركا فيني وبينك صح لصحة التوكيل \* أمره بان يشتري شيئاً بعينه بينه وبينه فاشترى كاه لنفسه لم يكن له ل بينهما \* قال لا تخوماً اشترى عبد فسلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال آخر اشترى بيني وبينك فقال نعم فاشترى فهو الأول ثمين ولو قال له الثاني بمحض من الأول فقال نعم فهو بين المشتري والثاني ولا شيء الأول ولو لم يكن الأول حاضراً حين قال له الثالث اشترى ذلك العبد فقال نعم فالعبد الأولين ولا شيء الثالث ولا المشتري \* اشترى عبد واشترى فيه آخر فهو بينهما انصافاً ولو رجلا ن فالتا

(الثالث فيما للشريك وماله) شركة العنان ينقسم من ليس بأهل الكفاية بان كان أحدهما صيماً مأذوناً للتجارة أو كلاهما أو أحدهما معتقاً يعقل البيع والشراء وكلاهما أو أحدهما مأذوناً \* وشركة العنان عامة بان يشترى كلاً أنواع التجارات كلها وخاصة وهو أن يشتري كافي شيء واحد كالشباب والدقيق ولكل منهما أن يبيع بالنقد والنسيئة وان اشترى ان كان في يده مال الشركة فهو على الشركة فان لم يكن فاشترى بدراهم ودنانير فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو صار على الشركة يصير مستديناً على شريكه وانه لا يملك ذلك وعن الامام رحمه الله أنه لو كان في يده دراهم فاشترى

في الوجوه كلها ويجريان القايض بينهما فيه اقراراً بما شرعاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر به لما كان الامر كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعدما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استجاراً أو شيئاً آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى أن هذا الذي أحضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر أو ادعى أنه استشراها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لان هذا الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بعد ودها وحقوقها إلى آخره من هذا الذي حضر أو يكتب استكرى بكذا وكذا وأن هذا الذي حضر أجي أن يكرهه منه أو أجي أن يبيعهه منه وكان استشراؤه أو استكرأؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقراراً منه بكون الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا الذي حضر وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر \*

(سجل هذه الدعوى) أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بنهاية على نحو ما يناسب قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسجلين فيه بمحض من المتخاصمين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخاري بين الناس ويتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضر أو ادفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لما أن هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وقيلان بن فلان كان ملكها بكذا اشترى صديقا قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبله الموصوفة فيه ويتم المحضر الى آخره سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

(محضر في اثبات دعوى الدار ميراثاً عن الاب) حضروا حضرة فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن الدار التي كافي ثبت في موضع كذا احدودها كذا احدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه الى أن مات وخلف من الورثة ابناً صلبه وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثاً سواه وصارت هذه الدار الميراث من موضعها وحدودها ميراثاً له عن أبيه المذكور اسمه ونسبه واليوم هذه الدار الميراثية حدودها ملك هذا المدعى وحقه بهذا السبب المذكور وفي يده هذا الذي أحضره معه غير حق وهذا الذي حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قصر يده عن هذه الدار الميراثية حدودها ونسبها الى هذا المدعى وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب بالانكار فاحضر المدعى نفرأذ كر أنهم شهدوه على وثق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا بشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة (١) (كواهي ميدهم كه ابن خاله كه جايا كه وحدود دوى يادكره شده است در محضر اين دعوى)

(١) أشهد أن هذه الدار التي ذكر ممتلكاتها وحدودها في محضر هذه الدعوى

بديانير فهو على الشركة لانهما كالنقد الواحد \* وله أن يضع ويدفع المال ضاربة في رواية الاصل وعن الامام المنع من الدفع \* ولا أحدهما أن يوكل بالبيع والشراء \* ولورهن أحدهما متاعاً من الشركة يدين عليهما المبيع وكان ضامناً يبيعهما بغيرهما لان



القرض ايفاء وهو لا يملك ايفاء دينه وكذا لو ارث من يدين اذانه لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولاه صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض ولو  
أقر أحدهما بدين لم يجز على صاحبه \* أحد (٢٠٤) شريكى العنان اذا اتحد بما وجب لهما قال فى كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وفى

وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بمدهاى وحققهاى ومرافقوى كه ازحقهاوى است ملك  
فلان بن فلان يدعى مدعى بود) وأشار الى المدعى هذا (وحقوى بود ودور قبض وتصرفوى تاين  
زمان كه وفات یافت وازوى ورايك بسرماندهمين مدعى) وأشار الى المدعى هذا (ويجزازوى  
وارث ديكر نمانده اين متوفى را و اين خانه ميراث شد از بن متوفى مر بسرو براين) وأشار الى المدعى  
هذا (وامر وراين خانه محدود درين محضر) وأشار الى محضر الدعوى (بمدهاوى وحققها ملك اين مدعى  
است وحقوى است ودر دست اين مدعى عليه بناحق است) وأشار الى المدعى عليه هذا ويتم المحضر  
والله تعالى أعلم

(سجل هذه الدعوى) يقول القاضى فلان يكتب على رسمه ويعد الدعوى بعينها من أولها الى  
آخرها مع أسامى الشهود وألفاظ الشهادة وبيان انى قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم معروفين  
بالعدالة أو اظهروا عدالتهم بتعديل المزكين أو بظاهر عدالة الاسلام اذ لم يطعن المشتهود عليه فى  
شهادتهم وجميع ما يكتب فى السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى  
عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسور فى هذا السجل تكون الدار المحدودة فيه ملكا لفلان  
ابن فلان والده هذا المدعى وكونها فى يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصبر ورثها ملكا لهذا المدعى  
وفاته والده هذا الرناعن والده هذا فى وجه الخصامين هذين حكما أبرمته وقضاه نمذته ويتم السجل  
(محضر دفع هذه الدعوى) حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضر معه  
فى دفع دعواه أن هذا الذى أحضره كان يدعى أولا على هذا الذى حضر ملكية دار فى موضع كذا  
حدودها كذا ارناعن آييه ويعد دعواه تمامها ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه  
أن دعواه هذه ساقطة عنى لما أن والده هذا الذى أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة  
فى هذا المحضر فى حياته وصحته من هذا الذى حضر بكذا بيعها محض او هذا الذى حضر اشتراها منه  
بمذا الثمن المذكور شراء محض او جرى التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة  
له هذا الذى حضر بهذا السبب وحقه وأن هذا الذى أحضره فى دعواه قبله بعدما كان الامر  
على ما وصف بمبال غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل

(سجل هذه الدعوى) يكتب عند الحكم وحكمت بشيوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى  
الدفع على هذا المدعى عليه الدفع شهادة هؤلاء الشهود السمين فيه بمحضر من هذين الخصامين فى  
وجههما فى مجلس قضائى بكونه بخاوى وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه ونزل التعرض  
للمحكوم له فى ذلك ويتم السجل كذا فى النسخة

(محضر دفع دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا) حضر وأحضر وفى يده هذا الذى أحضره معه  
فمن وسط الجنة يقال لئله لو تأبلى مشقوق المتقرين على كتفه اليسرى كصورته هكذا عرفه  
ماثل الى اليمين تام الذنب محجل الرجلين واليدين مقطوع رأس أذنه اليمنى من الطول يقال لئله

وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه وحسب دودها وحقوقها ومرافقها التى هى من حقوقها  
ملك فلان بن فلان أبى هذا المدعى وحقه وأشار الى المدعى وكانت تحت قبضه وتصرفه الى أن مات  
وقد خلف ولدا وهو هذا المدعى وأشار الى المدعى ولم يكن لهذا المتوفى وارث غير هذا وهذه الدار  
صارت ميراثا لئله هذا وأشار الى المدعى وهذه الدار المحدودة فى هذا اليوم فى هذا المحضر وأشار  
الى محضر الدعوى بحقوقها وحسب دودها ملك هذا المدعى وحقه وهى فى يده هذا المدعى عليه بغير حق

الصلح جعلها على ثلاثة أوجه ان  
وجب بعقد تولي هذا أو تولاه  
الآخر أو كلاهما فى الاول جاز فى  
الكل عندهما لان كلا منهما أذن  
لصاحبه أن يعمل ما هو من أعمال  
التجارة وهذا من أعمال التجارة  
وعند الثانى رجه الله لا يجوز الا فى  
حصته خاصة وفى الثانى والثالث  
لا يجوز الا فى حصته ولا فى حصته  
صاحبه وعندهما يجوز فى حصته  
والثالث اذا وجب الدين بعد قد  
أحدهما فآخر الذى وفى العقد  
مع تأخير فى الكل عندهما  
وعند الثانى رجه الله مع فى حصته  
المؤخر خاصة \* أقر أحدهما  
بدين فى تجارتهم سمارا أنكر الآخر  
لزم المقركه ان كان هو الذى تولاه  
وان أقر أنم جاتولياه لزمه نصفه  
ولا يلزم المنكر شئ وان أقر أنه  
وليه لم يلزمه شئ \* أحد  
الشريكين مفاوضة وصنافا مشتركا  
على أن يتصرفا معا وشئ فاذن  
أحدهما العبد المشترك فى التجارة  
جاز ويحجر بحجر أحدهما  
أيضا وان أقال أحدهما ما يبيع  
الآخر جاز وان باع أحدهما  
متاعا ورد عليه فقبله جاز ولو بلا  
قضاء وكذا لو حاطا أو آخر من عيب  
وان لا بعيب جاز من حصته وكذا  
لو وهب ولو أقر بعيب فى متاع باعه  
جاز عليهما \* ولو قال كل منهما  
لا نؤا عمل برأيتك فلكل منهما  
أن يعمل ما يقع فى التجارة كالرهن  
والادتهان والدفع مضاربة والسفر  
والخطاب والمال والشركة بالفسير  
لألهبة والقرض وما كان اتلافا

للمال وان قاله اعمل برأيتك ما لم يصرح به نصا \* وان أذن كل منهما لا نؤا لا استقرار لا يرجع  
القرض على الآخر لان التوكيل به لا يقع وفى الاصل ولاחד شريكى العنان المدعى مضاربة لا المشاركة مع غيره فى مال الشركة ولشريكى



العنان والمضارب والمودع الأسيرة في الصحيح من مذهب الامام ومحمد جهما الله والمؤنة والكرام من المال وقال محمد جهما الله في المضاربة النفقة من الربح وان لم يكن فن رأس المال ولو باع أحدهما لم يكن إلا شوق قبض (٢٠٥) الثمن وكذا دين ولبه أحدهما والمدون

أن يمتنع من الدفع اليه وان دفع  
الى الشريك يرى من نصيبه ولم  
يجزأ من حصة الدائن استحقاقا  
والقياس لا يجزأ من حصة القابض  
أيضا \* ولا عكس أحدهما المخاصمة  
ففي باع الآخر فالخصومة الى  
الذي ولى ذلك \* واسستجار  
أحدهما العمل في المشترك عليهما  
كذلك الاعيان ولو أقر بجارية في يده  
للآخر لا يصح في حصة شريكه  
\* ولو اشترى أحدهما مائيا من  
تجارته ما فوجده عيبا يس  
للآخر أن يرد لان الردبه من  
حقوق العقد \* ولو أخذ  
أحدهما مالا مضاربة وربح فيه  
الربح خاصة \* ثلاثة ايسوا شركاء  
تقبلوا فعلا وعمل أحدهم لها ثلث  
وهو متطوع في الثلثين \* أقعد  
في ذلك ربحا لا يطرح عليه العمل  
بالنصف جاز للعادة \* اشتركا في  
عمل يتقبلانه من الناس معا وشقي  
ويعمل كل برأيه أو في عملين مختلفين  
كالقصار والخطباء جاز عندنا  
استحسانا لانه لو قيل بقبول العمل  
واذا تقبلا فعليهما واذا عملوا  
عمل أحدهما استحقا الآخر لان  
العامل مع عين القابل لان الشرط  
مطلق العمل لا عمل القابل الا يرى  
أن القصار اذا استعان بغيره أو  
استأجره استحق الآخر \* ولو  
شرط الربح لاحدهما أكثر من  
الآخر جاز لان العمل متفاوتة  
يكون أحدهما أحق فان شرط  
الاكثر لادناهما اختلفوا فان  
عمل أحدهما لمرض الآخر أو  
غيبته فالآخر يلى الشرط لان عمله

(سجل هذه الدعوى) يكتب على الرمم الى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد (٢) (كواهي ميدهم كه اين اسب) وأشار الى البرذون المدعى به (٤) (ملك اين حاضر آمده است) وأشار الى المدعى (٥) (و حق وي است واندر دست اين حاضر آورده) وأشار الى المدعى عليه (٦) (بناحق است) فسمعت شهادتهم الى قوله وحكمت فاذا بلغ اليه يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكون هذا البرذون المدعى به المشار اليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يده هذا المدعى عليه بخير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بعضهم من المختصمين هذين وببعض من البرذون المدعى به ويتم السجل

(محضر في دعوى البرذون) وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فتمن نكتب ثلاث منها فإذا علمها الكاتب بنى ما يقع لمن وجوه آخر عليها (أحدها) المدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر وأحضر وفي يده هذا المحضر برذون شئت كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا على هذا الحاضر ملكية هذا البرذون الموشى فيه المحضر بمجلس هذه الدعوى وذلك لأن هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر ألا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون قبل هذا الحاضر ساقطة لأن هذا المحضر قد كان استشرى هذا البرذون الموصوف الموشى فيه وأشار إلى البرذون المدعى به من هذا الحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها وإن هذا الذي حضر أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا البرذون المدعى به من هذا الذي حضر أقراراً من هذا المحضر أنه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي أحضره هذا الاستشراء فهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرذون لنفسه فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته (الوجه الثاني) المدفع بطريق الاستكرار يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه وملكية هذا البرذون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره قد كان استكرى هذا البرذون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكرأه أقراراً منه أنه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به على نحو ما ذكرنا في الاستشراء (الوجه الثالث) المدفع بالنتاج يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ملكية البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه أن دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه لأن هذا البرذون المدعى به وأشار إليه بتناج هذا الحاضر فتح عند هذا الحاضر من ومكة كانت تلك الركة

(٢) هذا الغرس ملكي وحقى ولا أسلم الى هذا المدعى (٣) أشهد ان هذا العرس (١) ملك هذا الذي حضر (٥) وحقه وهو في يده هذا الذي أحضره (٦) بغير حق

العمل (الثالث في القسج) انكارها فسخ وموت أحدهما كذلك علم أو لا وان فسخها أحدهما لا يفسخ ببل العلم الآخر وان فسخها



أحدهما ورأس مالها نقد صم وان عروضا لرواية فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوي جعلها كالمضاربة في عدم الانفساخ وذكر  
بكرائهما اذا فسخت المضاربة والمال عروض (٢٠٦) يصح وان أحدهما لا وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة يصح

فسختها لو عروضا للمضاربة واختاره الصدر رحمه الله وصورته  
اشتركا واشترى بأمتعة ثم قال  
أحدهما لا يعمل معك بالشركة  
وغاب فباع الحاضر الامتعة  
فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع  
لان قوله لا يعمل معك فسخت الشركة  
معها وأحدهما معك فسختها  
المال عروضا بخلاف المضاربة  
وهو المختار وذكر الطحاوي  
نها رب المال عن التصرف ان  
كان رأس المال من أحد المتقدمين  
فله أن يستبدله بأخذ الآخر ولا  
يعمل النهي وان عروضا لا يصح  
النهي وألحق الشركة بالمضاربة  
والحق المختار ما ذكرناه أحدهما  
قال لصاحبه أريد شراء هذه الجارية  
لنفسى فسكت الآخر واشترىها  
فعلى الشركة ما لم يقل نعم ولو  
وكله بشراء جارية بعينها فقال  
ذلك فسكت الموكل فالمشترى  
للوكيل لان الوكيل عاكف عزل  
نفسه ورضى به الموكل أم لا وأحد  
الشريكين لا يملك فسختها بلا رضا  
الآخر ما اشترى من شئ  
فبيننا ولم يصح شيئا قال الامام  
والثاني رحمه الله لا يجوز إلا أن  
يشترى كافي قولا ما اشترىنا أو ما  
اشترى أحدنا من تجارة بيننا  
انصافا ولو قال أردنا هذا الكلام  
الشركة كذلك والافهوبال ولو  
قال ما اشترى اليوم أو السنة  
من شئ فبيننا نصفان جاز وان لم  
يوقت لكانه عين المشتري أو ذكر  
قدوا من الثمن بان قال ما اشترى  
من البرالى كذا أو من فلان أو

يوم هذا النتاج المذكور فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرذون المدعى به الموشى فيه  
لم يخرج عن ملك هذا الحاضر من يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضرى  
دعواه ملكية هذا البرذون المدعى به والامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه  
الدعوى قبل هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسألته فستل عن ذلك

(مبطل هذا الدفع) يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت المدعى  
الدفع هذا الحاضر بمسألته في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضرى بمسألة دعوى الدفع التي ادعى  
هذا الحاضر من استسراء هذا المحضرى في حال محضته ونفاذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه  
من مدعى الدفع هذا الحاضر قبل دعوى هذا المحضرى ملكية هذا البرذون المدعى به الموشى فيه قبل  
هذا الحاضر واباه هذا الذي حضر البيع من هذا المحضرى وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا  
المحضرى الموصوف فيه قبل هذا الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضرى  
من المتخاصمين هذين وبحضرة البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى  
الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بمسألة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضرى من  
استسراء هذا المحضرى في حال محضته ونفاذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى  
آخر ما ذكرنا في فصل الاستسراء وعلى الوجه الثالث يكتب عقيب قوله بمسألة دعوى الدفع التي ادعى  
هذا الحاضر على هذا المحضرى ان هذا البرذون المدعى به نتاج مدعى الدفع هذا الحاضر تقع عنده من  
رمكة كانت مملوكة له وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا النتاج المذكور فيه وأنه لم يخرج عن ملكه من  
يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضرى ملكية هذا البرذون المدعى به  
قبل هذا الذي حضر مائة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في وجه  
المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرذون المدعى به أو يكتب وحكمت المدعى الدفع هذا على المدعى  
عليه الدفع هذا بثوب جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكما أبرمته  
وقضاء نفذته مستجيبا لشرائط محضته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحضرى من  
هذين المتخاصمين وبمحضرى من هذا البرذون المدعى به وأمرت المحكم عليهم بترك التعرض للمحكوم  
له هذا الى آخره

(محضرى دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد) يكتب محضروا محضرا فادعى هذا  
الحاضر على هذا المحضرى مع أن النار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يده هذا المحضرى اليوم  
ملك هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشتراها من هذا المحضرى كذا كذا درهما أو بكذا  
كذا دينار اشترى بها وأنه باعها منه بيعا صحيحا وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور  
تماما وافي قبض صحيحا بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وأن هذه الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت  
يوم الشراء المذكور فيه ملكا لهذا المحضرى وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الحاضر  
بهذا السبب وهذا الذي أحضره يمتنع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظلما وتعديا  
فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسألته فستل فان كان بالبيع صلح  
فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع ويمتنع عن التسليم يكتب محضروا محضرا فادعى هذا  
الحاضر على هذا المحضرى جميع ما تضمنه ذكر شراء أو رده وهذه نسخة ويكتب الصلح في المحضرى  
من أوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصلح ادعى هذا المحضرى

بالف بيني وبينك جاز وان سمي صفان النوع الا أنه لم يوقت ولا بين المقدار فقال ما اشترى من الخنطة  
من قليل أو كثير فينبى وبينك ولم يوقت الثمن لا يجوز ومن الامام ما اشترى من أنواع التجارة فينبى وبينك فليل ذلك صاحبه جاز رجل



له طعام ولا شر أيضا فلما هما واشترى كأوا أحدهما أجود من الآخر فالثمن بينهما انصافا كالبيع وذكري موضع آخر يقسم الثمن على قيمة الجيد والردى \* عبيدين رجلين اشترى كاتركتهما أو مفاوضة (٢٠٧) جاز من الثاني رحمه الله ليس لأحدهما أن

يسافر بحال الشركة بلا إذن الآخر فان سافر وهلك في يده لا ضمان فيما لا حل ولا مؤنة ويضمن ماله حل ومؤنة فان لم يكن له حل ومؤنة واشترى بعد السفر وربح أو وضع بالقياس أن يكون الربح له قال لكني أتوك القياس فان هلك ضمن وان ربح فيكون بينهما \* وان كانت الشركة في الاموال كلها لافي مال نفسه مفاوضة أو عنانا فله أن يسافر \* يبيع المفاوض من لا يقبل له شهادته ينفذ على المفاوضة اجماعا أما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده \* رجلان لهما على رجل ألف من ثمن عبد فاشترى أحدهما حصته نفسه لم يجز وعذر محمد رحمه الله يجوز فلو أن الغريم عمل للذي أخر حصته مائة فلس بركة أن يأخذ منه نصف ذلك وهو خمسون فإذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه من حصة الذي لم يؤخر لان غير المؤخر إذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا يرى أن الغريم لو عمل للمؤخر كل حقه فآخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان المؤخر أن يرجع على الغريم بالذي أخذ منه من حصة شريكه وذكري بعد هذا أن المؤخر إذا رجع على الغريم بخمسين يقسم هذا بينهما على عشرين للمؤخر وتسعة لغيره ولو أن الغريم حين عمل للمؤخر مائة ورجع شريكه عليه بنصفه ولم يرجع على الغريم

على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر من الشراء والبيع بالثمن المذكور فيه وايضا الثمن وقبضه وضمنان الدرك في المعقود عليه كإنداق بذلك كله هذا الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر المحمول بتاريخه المؤرخ فيه وان هذه الدار المدين حدودها في هذا الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المدين حدودها في الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر ملكا لهذا المحضر الذي حضر بهذا الشراء المدين فيه وهذا المحضر يتمتع عن تسليم هذه الدار الى هذا الحاضر فواجب عليه تسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقابض بينهما يكتب ادعى هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وايضا الثمن وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمنان الدرك في المعقود عليه كإنداق به الصك وان هذه الدار المدين حدودها في هذا الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر وقت الشراء المدين فيه وصارت ملكا لهذا الحاضر بالسبب المدين فيه ثم ان هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم أحدث يده على هذه الدار المدين حدودها فيه وأخرجهما من يد المشتري هذا الذي حضر بهم حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فُسئل عن ذلك فاجاب (محضر في اثبات سجل أورده رجل من بلدة أخرى الرجوع ثمن البرذون المستحق) صورة ذلك رجل اشترى من آخر برذونا ثمن معلوم وتقابضا وكانت هذه المبيعة بخاري فذهب المشتري بالبرذون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرذون بالبينة في مجلس قاضي سمرقند وقضى قاضي سمرقند عليه كية البرذون المستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلا فأورد المستحق عليه السجل الى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرذون فذهب بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي أورده على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخاري وعنه بذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة ذلك حضر وأخبر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه ذكر سجل أورده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخته ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل بقول فلان القاضي سمرقند هذا السجل الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرذون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحمول نسخته الى هذا المحضر بكذا درهما أو بكذا دينار وأنه كان باعه منه به ثمنها كان قد تقابضا ثم ان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرذون بعينه من يده هذا الحاضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان بينة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على وهذا المستحق عليه بهذا البرذون وأخرج هذا القاضي هذا البرذون من يده هذا المستحق عليه وسلمه الى هذا المستحق كإنداق به السجل المحمول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بتاريخه المؤرخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحمول نسخته الى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكونه سمرقند نافذ قضاؤه بين أهلها من قبل الخاقان فلان وأن لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فُسئل فقال (مرازين سجل علم تبست ومرا بكدي جيز داني تبست)

(١) لا علم لي بهذا السجل ولا على شيء لأحد

حتى اقتضى عين المؤخر من الغريم كان المؤخر أن يشاركه فيها ويكون بينهما على عشرة المؤخر سهم ولشريكه تسعة \* دين مشترك لثلاثة على انسان غاب منهم اثنان وطالب الثالث الحاضر حصته يجبر المدين على الدفع وأحد المتفاوضين لا يملك معها حال غيبة



الاختلاف وكيل \* أحد شرى المغاوضة استعار دابة ليركبها الى كذا فركبها ثم تركه فطبت قائمهما بضمنان لان صاحبهما  
 برض بر كوب غير المستعير وكان هذا (٢٠٨) ضمنان اتلاف فيلزمه ما وان كان وكبها في حاجتهما كان الضمان في مالهما وان

ركب في حاجة نفسه بضمنان  
 لما قلنا الا انهما ان ادياه من  
 مال الشركة وجع الشريك  
 على الراكب بخصمته من ذلك  
 \* وان استعار أحدهما دابة  
 ليركب عليها طعامه الى كذا  
 فعمل عليه شريكه مثل ذلك  
 الطعام من خاصته أو المشتركة  
 لا ضمان عليه لان في الاغارة  
 للعمل لا يفيد التقيد بخلاف  
 الر كوب ولو استعارها أحدهما  
 ليركب عليها عبد لوطي فعمل  
 عليها شريكه مثله لا يضمن ولو عمل  
 عليها طيالسته يضمن لاختلاف  
 الجنس ولو عمل الشعيبر مكان  
 الحذنة لا يضمن لانه أخف وكذا  
 لو كانا شريكي هذان فاستعارها  
 أحدهما فالجواب فيه كالجواب  
 في الاول

(كتاب الهبة)  
 ثلاثة فصول

(الاول في جوازها وفيه ثلاثة  
 أجناس الاول في ألفاظها  
 وشرائعها) من شرائعها  
 الافراز فلم يصح في مشاع يحمّل  
 القسمة وصحت فيما لا يحمّلها  
 \* وهب دارا من رجلين لم يجر  
 عندهما خلافا لحمد رحمه الله ولو  
 قال وهبت الدار لثلاثها لهبها  
 وثلاثها لهبها لا يجوز عند الامام  
 والثاني رحمه الله وهو لا يجرده  
 انه يجوز والصدقة على فقيرين  
 على هذا \* قال أحد الشرىكين  
 لصاحبه وهبت لك نصيبي من  
 الربح ان قائما لا يصح ان تألفا

(سجل هذه الدعوى) يكتب صدر السجل على الرسم واما دعوى المدعى الى جواب المدعى عليه  
 (مرا ازين سجل علم نیست و مرا بکسی چیز دادنی نیست) ثم يكتب أحضر المدعى نفرا ذكرا أنتم  
 شهود فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه واستشهدت الشهود وهؤلاء فشهدوا  
 عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمونها  
 ٢ (كواهي ميدهم كه اين سجل) وأشاروا الى السجل الذي ورد المدعى هذا (سجل قاضي  
 ممرقند است اينكه نام ونسب وی درین سجل است ومضمون وی حکم وقضای قاضی ممرقند است  
 حکم کرد من این مستحق را این اسب که صفت وی درین سجل مذکور است برین مستحق علیه رآن  
 روز که این قاضی حکم کرد باین مضمون که این سجل است ومارا برین سجل کراه کرد انیدوی  
 قاضی بود بشهر ممرقند نافذ قضایان أهل وی) فاقوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سنتها  
 فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف عن أحوالهم  
 الى من اليه رسم التزكية بالساحبة فتسبب اثنان منهم الى العدالة وجواز الشهادة وهما فلان  
 وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المعدلين ما شهدا به على ما شهدا به فاعلمت المشهود عليه هذا  
 بنيت ذلك ومكنته من اراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكمت بشيوت هذا السجل المنسخ فيه  
 انه سجل القاضي فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الاشهاد  
 عليه نافذا لقضاء بكورة ممرقند وأضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بحجته بمحض من المتخاصمين  
 في وجهها وأطلقت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا  
 المحضر بعدما فحفت العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذي ورد هذا الحاضر  
 وجواب نسخت فيه محضرا وقت حكمي هذا مشارا اليه وأشهدت على ذلك بحضور مجلسي وكان  
 ذلك كاه في مجلس قضائي في كورة بخاري في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان مشري  
 البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب بالبرذون الى ممرقند وذهب معه بائنه وهو  
 المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري الثاني في مجلس قضاء قاضي ممرقند ببيدة عادلة  
 أقامها عليه وقضى قاضي ممرقند بالبرذون المدعى به للمستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق  
 عليه بالرجوع بالثمن على بائنه وهو المشتري الاول وكتب قاضي ممرقند للمستحق عليه وهو المشتري  
 الاول سجلا بالرجوع عليه فجاء المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخاري وأحضر بائنه وأراد أن  
 يرجع عليه بالثمن فجاء الاستحقاق بالسجل وقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه  
 الصورة حضره ان يعني المشتري الاول وأحضر معه فلان يعني البائع الاول فادعى هذا الحاضر على  
 هذا المحضر معه أن هذا المحضر كان باع من الحاضر برذوناشيته كذا بعينه بكذا درهمين أو دينارين وأن  
 هذا الحاضر كان اشترى هذا البرذون منه بهذا الثمن المذكور فيه وجرى التقاض بينهما ثم ان  
 هذا الحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان يعني المشتري الاخر ثم ان فلان بن فلان يعني  
 المستحق حضر مجلس القضاء بكورة ممرقند قبل قاضيه فلان وأحضر معه فلان يعني المشتري الاخر

(٢) أشهد ان هذا السجل هو سجل قاضي ممرقند هذا الذي ذكر اسمه ونسبه فيه ومضمونه هو  
 حكم وقضاء قاضي ممرقند فتدحکم لهذا المستحق على المستحق عليه بهذا الفرس الذي ذكر صفته  
 في هذا السجل وقد كان هذا القاضي يوم حكم بمضمون هذا السجل وأشهدنا عليه قاضي في مدينة  
 ممرقند نافذ القضاء بين أهلها

وهب لرجلين درهما بجواز في الصبح ولومعه درهمان قال الرجل وهبت منك  
 درهما منهم ان كانا مستويين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان في الوجه الاول تناول واحداهما وهو مجهول وفي الثاني تناول درهما

وادی



منها وهو مشاع لا يثبت القسمة \* دفع الزوج ثوبين وقال أيهما شئت فلك والا تخير لا تملك فلان ان بين قبل أن يتفرقا جاز والالا \* على آخر  
الغنى نقد وألف غلة فقال وهبت منك أحدا الما لى جاز والبيان اليه والى وورثته (٢٠٩) بعد موته \* وهب عبده على أن يعتقه صحت

الهبة وبطل الشرط ولو وهب على  
أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام  
ان اختار الهبة قبل أن يتفرقا جاز  
ولو أقرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام  
صح الأبرار وبطل الخيار \* وهب  
جارية لامرأته والجارية في الدار  
لا يحضر ثم ما فقت قبلت لم يحضر  
حتى يكون بحضرته مما ولو كانت  
العين الموهوبة عنده ودبغة فقال  
المودع وهبتها منك فقبل وليس  
ذلك عنده مما صح \* قبض  
الموهوب له الموهوب بعد الافتراق  
ان كان بامر به يصح وان بغير أمره لا  
وفي المجلس صح \* قال لا آخر  
وهبت منك هذا العين فقبضه  
الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل  
قبلت صح ولولم يقبض لكنه قال  
قبضت بصيرقا بضاعتى عند محمد خلافا  
للثاني رحمه الله \* وهب دارا فيها  
متاع الواهب ثم وهب المتاع بعد  
ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى  
وهب المتاع وسلمها اليه جلة جاز  
وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم  
يجز \* وهب لرجل ثيابا في صندوق  
وسلمه مع الصندوق فليس يقبض  
\* تصدق على ابن صغيره يدارولة  
فيها متاع أو هو يسكنها بعياله أو  
فيها ساكن بلا أجر ولم يفسرها  
حازت الصدقة وان كان فيها ساكن  
بأجرة لم تجز الصدقة \* وهب لابنه  
الصغير دارا فيها متاع الواهب أو  
تصدق لابنه الصغير يدارولها  
متاع الأب أو الأب ساكنها يجوز  
وعليه الفتوى \* وهبت دارها من  
زوجها وهي ساكنة فيها مع  
الزوج جاز \* اشترى عبدا وقبل

وادعى هذا المستحق عليه بحضرته وبحضرة هذا البرذون المذكور شيته أن هذا البرذون وأشار  
اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فأنكر المدعى عليه دعواه وقال بالفارسية (١)  
(ابن برذون مدعى به ملك من است) فاقام المدعى هذا بينة عادلة على وفق دعواه بحضرة هذا المدعى  
عليه وبحضرة هذا البرذون المذكور شيته في مجلس قاضى سمع قندها المذكور لقبه واسمه في هذا  
المحضر فسمع القاضى بينته وقبلها بشراؤها وحكم للمدعى المذكور اسم ونسبه فيه على المستحق  
عليه المذكور بحضرته ما وبحضرة البرذون المدعى به بملكية البرذون المدعى به وأخذ هذا البرذون  
من هذا المحكوم عليه وسلمه الى هذا المحكوم له وهذا القاضى يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان  
قاضيا بكورة سمع قندها فافذا القضاء والامضاء بين أهلهما من قبل فلان ثم ان فلانا المحكوم  
عليه يعنى المشتري الآخر رجوع على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذى تقدمه وذلك كذا فى مجلس  
قضاء كورة سمع قندها قبل القاضى المذكور واسترده منه بكاله بعد حريان الحكم منه لهذا المحكوم  
عليه على هذا الحاضر بنكول هذا الحاضر عن اليمين بالله ثلاث مرات وبعد ما فسخ العقد الذى  
جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذى اشترى البرذون منه ونقده وذلك كذا وقد نطق  
بذلك كله مضمون السجل الذى أوردته هذا الذى حضر مجلس الدعوى وان لهذا الحاضر حق  
الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه الذى كان أداه اليه وقت حريان هذه البايعة المذكورة  
فيه وطالبه بذلك وسأل مسأله فسنل فقال (مرا از بن سجد علم نیست و باین مدعى چیز دادنى  
نیست) أورد الحاضر نغراذ كرا ثم شهدوه وسألنى الاستماع اليهم

(سجل هذه الدعوى على الوجه الذى كتب أولا) غير أن فى هذا السجل يذكر حكم قاضى سمع قندها  
برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر

(نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الإيجاز) يكتب قاضى بخارى على ظهر السجل الذى جاء به  
المحكوم عليه من سمع قندها يقول فلان بن فلان قاضى بخارى ونواحيها الى آخره ثبت عندى من  
الوجه الذى ثبت به الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية أن المحكوم عليه المذكور اسمه  
ونسبه فى باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المذكور به الموشى فى باطنه بعينه من فلان بن  
فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا كذا وهما الثمن المذكور فى باطن هذا السجل وأنه كان باع منه  
بهذا الثمن المذكور فيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذكور فى باطن هذا السجل رجوع على بائعه  
هذا المذكور فى باطن هذا السجل بالثمن المذكور فيه محكمى عليه بالنكول عن اليمين بالله ثلاث  
مرات بعدما فسخ العقد الذى كان جرى بينهما فى هذا البرذون وأطلقت للمرجع عليه هذا  
الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذى كان اشترى منه هذا البرذون وأمرت بكتابة هذا  
الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للمرجع عليه هذا وأشهدت على ذلك حضور محاسنى

(السجل الثانى على هذا النسق أيضا) غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري  
الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا الحاضر كذا فى المحيط

(محضر فى إثبات القود) ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره أنه هذا الذى أحضره  
معه قتل أباه فلان بن فلان الفلافى عمدا بغير حق يسكن حديد ضربه وجرحه جرحا فهلك من ذلك  
الضرب ساعة ثم وجب عليه القصاص فى الشرع وان لم يكتب فذلك ساعتى وكتب فلم يزل صاحب

(١) هذا البرذون المدعى به فى ملكى

(٢٧ - (التأوى) - سادس)

قبضه وهبه من رجل أو رهنه وأمره قبضه يجوز قال لا آخر

ابن جبرى تراخى وهبة يشترط فيها القبض ولو قال تراخى فقرار \* جبيع ما ملكه فلان فهذه هبة يشترط فيه القبض وقدم ما هو الحق



والختار (الجنس الثاني في هبة الدين) وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جازاً استعسماً وان لم يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جازاً والبنت (٢١٠) لو وهبت مهرها من أبيها أو المرأة وهبت مهرها لذي على زوجها لأنها الصغيرة من هذا

الزوج ان أمره بالقبض صحته والا لا بهبة الدين من غير من عليه الدين \* عنده عبد وديعة قال له مولاه وهبته منك ولم يقل هو قبلت ان غاب العبد أو مات فن الواهب يهرم الميت وهب الدين من الوارث صحته لانهم بمن عليه الدين حكماً لا به ان لم يكن في التركة دين مستغرق يملكها الوارث وان كان فله حق الاستفصال ألا يرى أنه لو تزوج أمه من التركة المستغرقة لا يصح \* ولو رد الوارث الهبة ترد بالرد خلافاً لمحمد رحمه الله وقيل لا لخلاف هنا والخلاف فيما لو وهبه للميت فرد الوارث \* ولو وهب لبعض الورثة الهبة لسكهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً \* وهب ديناً على عبده جازاً كان العبد مديناً أو لا فان رده المولى هل ترد قيل هو على هذا الخلاف وقيل ترداً جماعاً وهو الصحيح \* قال لغريمه أرى أنك مما علي منك من الدين فمات قبل القبول برئ من الدين حتى اذا قال له المدينون أرى أنني مما لك علي فقال الدائن أبرأت فقال المدينون لا أقبل برئ بناء على ان الأبراء لا يحتاج فيه الى القبول ولو كان يرد بالرد وبراء السكفيل لا يرد بالرد وهبه السكفيل ترد بالرد والبائع لو أرى الوكيل بالشراء يرد بالرد لأنه عليه لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط لصحة الرد مجلس الأبراء اختلفوا وقال شمس الآفقه يشترط في هبة الدين من المدين عندنا خلافاً لغير

فراس حتى مات فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهاك ولم يكتب فهاك من ذلك الضرب فذلك يكفي أيضاً ثم يكتب ويخلف هذا المقتول ابناً لصلبه هذا الذي حضر لا وارث له غيره وإن له حق استيفاء القصاص منه في الشرع فواجب عليه التمكين من نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالب به ذلك وسأل مسئلته فستل فاجب وكذا اذا ضرب به بالسيف أو بالرمح وكذلك اذا ضرب به بالاشقي والابرة وكذلك اذا ضرب به بالنبل والحاصل أنه لا بد لجوب القصاص من القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يضع أوليس له حدة كالعود وسجدة الميراث هذا على رواية الاصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قتل به سحجة حديد أو عرد لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وان لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الاصل الحقاً الحديدي الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي الحقاً بالحشب والجواب في الحشب عندهما على التفصيل ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان ترك المقتول أباً وأماً وابنة أو امرأة أو أخاً لأب الارث يجري في القصاص عندهما ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وان ترك المقتول عمداً من الورثة لمحق اثبات القصاص لكل واحد من أحاد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب اذا كان الكل بالغين وان كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً في ثبوت حق الاستيفاء الكبير بخلاف معروف وان كان القاضي ممن يرى ولادة الاستيفاء الكبير يكتب المحضر باسم السكب يرثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله ويخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاداً ذكر الصغار والكبار ثم يكتب وأن هذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر

(محضر في إيجاب الدية) يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه قتل أباه خطأ فانه كان يرثي بسهم ذي نصل من الحديد الى صيد قدر آه فأصاب ذلك السهم أباه فخرجه ومات من ذلك ساعة ثم ألقى بقل من ذلك أولم يقل فمات ساعة ثم ذكولكن قال فلم يزل صاحب فراس حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجب دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عائلته رهي عشرة آلاف درهم فضة أو ألف دينار أجر خالص جديده وزون بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الابل فراجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عائلته اداء هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب \*

(محضر في اثبات حد القذف) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قذفه قذفاً موجباً الحد فواجب عليه حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتماً موجب التعزير يكتب ان هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً موجب التعزير ثم قال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجراً له من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك

(محضر في اثبات الوفاة والورثة مع المناصفة) وصورة المناصفة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة ويحالف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا أن يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المنزل المبين ويذكر صفته وموضعه وحدوده بنسائه وحدوده وحقوقه كان ملكاً وحقوقه فلان ابن فلان الغلاني والذهب هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة

امرأة

رحمة الله وذكر الصدر أيضاً كذلك ابراء لدائن من المدين لا يصح بلاقبوله لكن المذكور في أكثر الكتب

أنه مذهب زفر ومذهب علمائنا لا لانه رحمه الله عدم توقيه على قبوله والفتوى على هذا واستدل الامام السرخسي رحمه الله بمسئلة



الزيادات وهي ان الطالب اذا أبرأ الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بالدين واذا وهبه يرجع كل أن هبة الدين غليك وبراءه اسقاط والقبول يشترط في التملكيات والاعامة قالوا هبة من الكفيل انما جعل (٢١١) غليكاً وان لم يكن موحوداً ولا مالا من كل وجه نصيبها

لتميزه لا فتراق الهبة والاسقاط في حق الكفيل أما لافرق بينهما في حق الاصيل فلا يجعل غليكاً ولا يشترط القبول وفي حق الوكيل بالشراء جعلنا الهبة والبراءة واحداً في انه يرجع على موكله لما مر أن ابراء الوكيل غليكاً يرتد بالرد وفي الناطق عن الثاني كما حكاه الامام السرخسي وفي موضع آخر ذكر الناطق كما ذكرناه عن العلامة عن الثاني رحمه الله \* قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه لما قلنا ان هبة الدين ممن عليه الدين نصيبه لا قبول وترتد بالرد اذا قال لا قبل لم يظهر انتقاض الهبة في حق انتقاض العتق \* خذ من كاهن من الدين الذي لي على فلان وعليه دراهم فاحذ الدنيا من مكانها لم يجر لان الزكاة تؤخذ من العين لا من الدين \* وذكر ابن سماعة وهبت لك الدراهم التي على فلان فقبض مكانها دراهم جاز \* وفي الدين المشترك لو وهب أحدهما حصته من المدون صح ولو وهب نصفه من تلقا نفذ في الربع ووقف في الربع كالألو وهب نصف العبد المشترك وهذا خلاف الظاهر وطاهر الرواية أن هبة جزء من العين المشترك وبيعه تنصرف الى حصته الباتع

(نوع في هبة المهر وغيره)  
قال لها وهي لا تعلم العربية فولي وهبت مهري منك فقالت وهبت لا تصح بخلاف الطلاق والعتاق

لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعلى ولهدوا أكرم على الهبة فهو هبة لا يصح وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله لا يقعان أيضاً اذا عرف بالجهل \* قال لا تحرب لي هذا الشيء على وجه المزاج فمال وهبت فقبلي لم يجر \* قال هب لي هذا فقال فداني فبادر وقال

امراة تسمى فلانة بنت فلان وابنا صلبه وهو هذا الذي حضر وابنتين له صلبه احدهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وتخلد من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثا لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذ كرمثل حظ الانثيين أصل المسئلة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهماً للمرأة منها أربعة وللبن منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امراة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابناً وابنتين لها وهن هذا الذي حضر واختاه هاتان المسحوران فيه لا وارث لهما سواهم وهن ارت حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه وتوهم ميراثاً عنهما الورثتها هؤلاء المسحورين فيه على فرائض الله تعالى للابن من ذلك سهماً وان كل بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفريضة الاولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان وأختا لها وأم هذا الذي حضر واختا لها وأم فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورتين فيه بموتها ميراثاً عنهما الورثتها هؤلاء المسحورين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والاخت لاب وأم بينهما المذكورين المذكورين بالاصول الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم للابنة منها ثلاثة أسهم وللأخ لاب وأم سهماً وللأخت لاب وأم سهم ونصيب هذه المتوفاه من التركتين ثمانية أسهم وقسمتها ثمانية على ستة أسهم لاستقيم فضر بنان نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الفريضة الاولى وذلك اثنان وثلاثون في الفريضة الثانية وتسعين كان للمتوفاه الثالثة هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة في ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسحورين فيه لبعثتها اثنا عشر ولا خباها هذا الذي حضر ثمانية ولا خباها هذه أربعة فصارت لهذا الذي حضر من المال كانت الثلاثة ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهماً من التركة الاولى وستة أسهم من التركة الثانية وثمانية أسهم من هذه التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يده هذا الذي حضره معه وهذا الذي حضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركات الثلاث وذلك ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي حضره معه قصر يده عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالب بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر \*

(نسخة أخرى لهذه الدعوى) في رجل مات وترك امراة وثلاثة بنين وبنتاً وهذه المرأة أم هذه الاولاد فقبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثاً لهذه الاولاد فقبل قسمة الميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأم وأختا لها وأم وصار نصيبه ميراثاً لأخويه وأخته حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى ناصر بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن أباهما ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق توفي وخلف من الورثة امراة تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله القلاني وثلاثة بنين هذا الذي حضر وهذا الذي حضره معه وآخر يسمى



فريغ ليست لا يملكها قيسل ما يقول لا يملك في مهر أمك فقال وي ما ارجنان بدر بد بنوده است كه ما ورا يما زارم لا يكون ابراء المهر وقال  
هذه الامه لك قال الثاني رجه الله هذه هبة جائرة (٢١٢) يملكها اذا قبض \* هي لك حلال لا يكون هبة الا اذا دلّت قرينة على ارادتها

وهبتك فرجها هبة \* وهبت  
مهرها لزوجها على أن يجعل أمر  
كل امرأة يتزوجها عليها يسرها  
ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ والمختار  
أن الهبة تصح بلا قبول المبدون  
وان قبل ان يجعل أمرها يسرها  
فالا برأ ما مض وان لم يجعل فكذلك  
عند البعض والمختار أنه يعود  
وكذلك لو أبرأ على أن لا يضربها ولا  
يحجرها أو يهب لها كذا فان لم  
يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود  
المهر \* منعها عن المسير الى أن يهبها  
حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها  
كالسكرة وذ كرمس الاسلام  
خوفها ضرب حتى تهب مهرها  
فاكره ان كان قادراً على الضرب  
وذ كرمس رجه الله سقوط المهر  
لا قبل التعليق بالشروط الأخرى  
أنها لو قالت لزوجها ان فعلت  
كذا فانت ترى من المهر لا يصح  
قال ابو ثوبان ان لم يقبض مالى عليك  
حتى تموت فانتفى - صل مني فهو  
باطل لانه تعليق والبروات  
لا يحتمله

### الجنس الثالث في هبة الصغير

غرس لابنه الصغير كرم ان قال  
جعلته يكون هبة وان قال جعلته  
باسمه لا ولو قال أغرس باسم ابني  
أمره متردد الى الصفة أقرب  
هبة من ابنه الصغير تتم بلفظ  
واحد ويكون الاب قابضاً بكونه في  
يده أو في يده مودعه أو مستعيره  
لا بكونه في يد غاصبه أو مرتهنه أو  
المشتري منه شراء فاسداً وهذا اذا  
أعلمه وأشهد عليه والاشهاد للحرز

عيسى وبناته تسعى عائشة لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من  
الصامت كذا فصار ذلك ميراثاً لورثته هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين  
الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين أصل القرينة من ثمانية فقبل قسمة الميراث توفيت سعادة أم  
هؤلاء الاولاد فصار نصيبهم من تركته الميراث الاول من هذا الصامت لهؤلاء الاولاد للذكر مثل حظ  
الانثيين فقبل قسمة التركة توفى عيسى أخوه هذا الذي حضر وخلف من الورثة أخوين لاب وأم  
هذين واختاه لاب وأم هذه فصار نصيبه من التركة من هذا الصامت ميراثاً لأخويه ولأخته  
هؤلاء وبلغ سهام التركة كلها مائتين وثمانين سهماً للمرأة من تركته الميراث الاول خمسة وثلاثون  
سهماً ولكل ابن سبعون سهماً ولأخته خمسة وثلاثون سهماً ثم ان المسماة سعادة أم هؤلاء  
الاولاد ماتت قبل قسمة ميراث الميراث الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين  
وثمانين سهماً ميراثاً لابن وأولاد هؤلاء لكل ابن عشرة وللأبنة خمسة ثم مات عيسى قبل قسمة هاتين  
التركتين فصار نصيبه من التركة من ذلك ثمانون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً لابن أخويه  
وأخته لكل أخ اثنان وثلاثون وللأخت ستة عشر فاصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من  
تركة الميراث سبعون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركته الميراث الثاني عشرة أسهم من خمسة  
وثلاثين سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركته الميراث الثالث اثنان وثلاثون سهماً من ثمانين  
من مائتين وثمانين سهماً فجعل ما أصاب هذا الحاضر من التركة كلها من هذا الصامت مائة واثنان  
عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي  
أصابه من هذه التركة كان الثلاث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنان عشر سهماً من مائتين  
وثمانين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فاستل

(محضر في دعوى المنزل بمرافعة أبيه) فدمر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة  
فيما اذا كان الوارث واحداً وهذا المحضر فيما اذا كان الوارث عدداً صورته حضر وأحضر فادعى  
هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدودها كذا حدودها  
وحقوقها وبناتها وأرضها وسفاتها وأولادها وكل حق هولاء داخل فيها وكل حق هولاء خارج منها  
كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة ابنا له  
هذا المدعى وورثة أخرى له سواهم من البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة ولا وارث له سواهم  
فصار هذه الدار المحدودة في ميراثه لورثته هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى على كذا  
سهماً حصه هذا الذي حضر كذا سهماً من كذا سهمها واليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي أحضره  
وانه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهمها من كذا كذا سهمها الى آخره وان كان هذا  
الذي حضر يدعى جميع الدار لنفسه بسبب قسمة عرت بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتن في سوى هذه  
الدار من العقار والعروض والاراضي والنقود وحو القسمة بين هؤلاء الورثة في تركته الميراث  
بالتراضي فوقعت هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من التركة هذه الدار  
المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا وخرجت  
القسمة صحيحة بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوقعت هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض  
هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنصباهم وحصصهم واليوم  
جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وانما في يده هذا الذي أحضره به غير حق  
وانه يمنع جميع ذلك منه

عن الحدود بعدموته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض وان بالغنا بشرط قبضه ولو في عياله والوصى كلاب والام  
كذلك لو الصغير في عياله ما اوهبته له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيهما ولا وصي وذكر الصدر



رجه الله ان عدم الاب فقبض الام ليس بشرط وذكروا في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها ذلك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التبريد قبض الزوج يجوز اذا لم يكن (٢١٣) الاب حيا فلان الاب ووصيه والجد ووصيه

غاب غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أم لا وسواء كان ذارحم محرم أو أجنبيا وان لم يكن واحدا من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الاصل من عال يتيمًا وهو ليس بوصي ولا ينهم مقاربة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب له استغسانا ولو أراد أجنبي التزاع منه ليس له ذلك ويسأل في تعليم الاعمال ولا فرق بين ان يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الاخ والعم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان أبق حيا

(نوع)

الافضل في هبة الابن والبنت التثليث كاليرات وعند الثاني التنصيف وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه حارز هو ثم نص عليه بمجدرجه الله ولو خص بعض أولاده لزيادة رثته لا بأس به وان كانا سواء لا يفعله وان أراد أن يصرف ماله الى الخير وابنه فاسق فالصرف الى الخير افضل من تركه له لانه اعانة على المعصية وكذا لو كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته

(نوع)

وهب للصغير من المأكل شيئا يباح للوالدين أن يأكله \* اتخذ وليمة الختان وأهدى الناس ووضعوه بين يدي الصبي كتياب أو ما يستعمله الصبيان فلهبة

للصبي وان دراهم أو دينار أو متاع البيت ينظر الى الهدى ان من أقارب الاب فالاب وان من أقارب الام فلها سواء قال المهدى هذا للصبي أم لا وهذا اذا لم يقل المهدى هذا أو لها فان أمكن ان يرجع اليه يرجع اليه فان قال شيئا بالقول \* قدم من السفر وجاء بالخف الى من ترك

(سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم) وكتب في آخره فسأل فلان المدعي هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا السجل متى انفاذ القضاء بما ثبت عندي على هذا المدعي عليه فانفذت القضاء بوفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا للدهد المدعي وكانت في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وتر كها ميراثا لورثته هؤلاء المسمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا سهمان كذا سهمان من حصة هذه الدار المحدودة وأن هذا الذي حضره معه يمنع حصة هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وأمرت هذا المدعي عليه بتسليم حصة هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في مجلس قضائي وان كان المدعي يدعي جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل أنفذت القضاء بوفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلانا وانه خالف من التركة الدار المحدودة فيه ومن العنقار والعروض والنقود كذا وكذا وأنه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ما تركه هذا المتوفي فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعي الذي حضر الى آخره

(محضر في اثبات الوصاية) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن أخاهذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث لغيرهم وأنه أوصى الى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز أمره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قاييل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وقول القيام بذلك وأن لآخيه الميت هذا على هذا الذي حضره معه كذا درهم وزن سبعة نقد بلك كذا حالا وأنه البينة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فقد بدأ بقول المدعي ان له البينة على ما ادعى ولم يبدأ بقول المدعي عليه لانه وان أقر بالوصاية لا تثبت الوصاية باقراره على ما اختاره صاحب الاقضية وهو قول مجدرجه الله تعالى آخره حتى لا يبرأ المدعي عليه من الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعي خصما باثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البينة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة فشهدوا أن فلان بن فلان أخاهذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامرأة اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضر ولا يعرفون له وارثا غيرهم وأن هذا المتوفي أشهدهم في صحة عقله وبدنه وجواز أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلفه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقدر عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضا في الشهادة فسأل القاضي المدعي عليه هذا الذي حضره معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر لآخيه فلان الموصى من الدراهم الموصوفة فآقر المدعي عليه هذا أن لفلان بن فلان أخى هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهم وزن سبعة نقد بلك كذا فسأل مدعي الوصاية هذا الذي حضر القاضي انفاذ القضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ومن وفاة آخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والزام المدعي عليه هذا ما أقر به عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وأمره بدفعها اليه فانفذ القاضي فلان القضاء بوفاة فلان بن فلان أخى المدعي هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان الى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم انفاذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان بنى الموصى الى آخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن انتهت اليه عدالته وأمانته وانه موضع



عنده وقال اقسام هذا بين اولادك وامراتك ونفسك ان أمكن الرجوع الى بيان المهدي فالقول له وان تعذروا يصلح للرجال فله ومالهن فلها  
ومالكهما ينظر الى معارف الاب والام (٢١٤) \* اتخذ اولاده ثيابا ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذ بين وقت الاتخاذ انما عارية وكذا لو

اتخذ لتلميذه ثيابا فابق التلميذ فاراد  
أن يدفعها الى غيره وان اراد  
الاحتياط يبين وقت الاتخاذ انما  
عارية لئلا يمكن الدفع الى غيره \* عمل  
الصبي حسنة قبل البلوغ فتوا به  
له الا بويه وإلها ثواب التعليم ان  
علماء وقيل ثواب الطاعة له مع  
أبيه ولا بأس للزوجة ان تصدق  
من بيت الزوج بيسير كالزيت  
\* وهب لعبد محبور فالقبول  
والقبض للعبد لا للمولى \* وهب  
الأتق الى دار الحرب لابنه الصغير  
لا يجوز ولو متردد في دار الاسلام  
يجوز ويصير قابض بخلاف البيع  
لان الشرط فيه التسليم والشرط  
في الهبة القبض والمتردد في دارنا في  
يد الاب حكما \* تصدق بعبد أتق على  
ابن صغيره لا يجوز وعن الثاني  
رحمه الله يجوز فاما ان يحمل على  
الروايتين أو يحمل عدم الجواز  
على الاحتق بدار الحرب والجواز  
على المتردد في دارنا \* تصدق  
بوديعة على ابن صغيره جاز لان  
يد المودع كيد المودع \* تصدق  
بارض مزروع على ابنة الصغيران  
كان الزرع له جاز وان لغيره باجارة  
لان يد المستأجر ثابتة على الارض  
فمنع التسليم وكذلك وهب دارا  
لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر  
لا يصح لان يد المستأجر يمسح  
القبض لكونها لازمة فاندفع ماله  
كان الساكن فيها الاب لان  
الشرط قبضه ويده على الدار  
بقرو قبضه وماله كانت باعارة لعدم  
اللزوم وعن الثاني رحمه الله لا يجوز  
ان يهب لامرأته أو نهب لزوجها

لذلك وانه امره أن يقوم بجميع تركه أخيه فلان وفلان مقام الموصي فيما يجب في ذلك لله تعالى  
والزام القاضي فلان بن فلان المدعي عليه هذا ما أقره عنده لفلان بن فلان من البراهم الموصوفة  
فيه وقضى بذلك كله عليه وأمره بدفعها الى فلان الذي حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك  
كله على ماسمى ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخاري  
وكثير من أهل هذه الصنعة يبدون بجواب المدعي عليه (١) كاهو الرسم في هذا بخلاف سائر  
الدعاوى والخصومات

(نسخة أخرى) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن فلانا وصى اليه وجعله وصيا  
بعد وفاته في نسوية أمورا وأولاده الصغار فلان وفلان وفي احرار الثلث من جميع التركة بعد وفاته  
وصرف ذلك الى سبيل الخير وأبواب البر ايصاء محجوا وهذا الذي حضر قبل منه هذا الايصاء قبول  
محجوا وهذا الايصاء كان آخر وصية أوصى بها اليه وتوفي هذا الموصي ناسبا على هذه الوصاية من  
غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصى في نسوية أمورا وأولاده المتوفى الصغار وفي احرار  
الثلث من تركته وصرفه الى ما أوصى هذا الموصي على الوجه الذي ادعى هذا المدعي وان من مال  
هذا الموصي على هذا الذي حضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه له في  
ذلك وهو في علم من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك وسئل فاجاب

(محضر في اثبات دعوى بلوغ نديم) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن هذا  
الذي حضره معه كان وصى أبيه بنسوية أموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته وأنه لم يخلف  
وارثا غيره وأنه بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول بالسن أو يقول طعن في ثمان عشرة أو تسع  
عشرة سنة وأن في يده من ماله كذا وكذا من تركه أبيه فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه \*

(محضر في اثبات الاعداء والافلاس على قول من يرى ذلك) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي  
أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه كذا دارهما ولزومه الخرج عنه اليه فادعى عليه  
في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر  
والشهود يقولون لانه لم له مال ولا عرض من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار  
الخصاف واختيار الفقيه أبي القاسم وينبغي للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معلمي لانه لا مال له سوى  
كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اختبرنا أمره في السر والعلانية

(محجل هذا المحضر) يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي أنه مفلس معلمي فقير لا مال له شي سوى  
ثياب يديه التي عليه وسطة مطالته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من  
كونه معلمي فقير لا مال له شي سوى

(محضر في اثبات هلال رمضان) يكتب المحضر باسم رجل على رجل بماله يوم مؤجل الى شهر  
رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه كذا دينار اديننا لازما وحقا واجبا  
بسبب كذا وكان مؤجلا الى شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان  
فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعي عليه بالمال وينكر الحلول وكون هذا اليوم غرة شهر

(١) قوله كاهو الرسم في هذا بخلاف سائر الخ كذا في جميع نسخ العالم الكبيرة التي بيدي والذي  
رأيت في نسخة من المحيط كاهو الرسم في مسجلات سائر الدعاوى والخصومات اه وهو الصواب  
على ما ظهر لي اه محضه

رمضان

أولاجني وهما ساكنان فيه وكذا الولد الكبير وعن الثاني رحمه الله أنه لا يجوز الهبة لابنه الصغير أيضا  
ولا يجوز للبالغ \* وذكر الحاكم وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغيران قبض الكبير جاز وذكر بعد أنهما باطلة وهو الصحيح



لان هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهب منها ما ورد الهبة وقبولها من الصبي الذي (٢١٥) يعبر عن نفسه صحيح \* اذا كان في عيال الجد

والاب حاضر فقبض ما وهب للصغير من في عياله اختلصوا والصحيح جواز هبة عليه الفتوى \* وأجمعوا أن الزوج يملك القبض لزوجه هبة الصغيرة وان حضر الاب \* الصبي اذا لم يكن أبوه حاكماً أراد من في حجره تسليمه الى الحياكة يمنع وان حاكماً لا \* وهب للصغير عوض أبوه من ماله لا يجوز وان عوض فللصواب ان يرجع لبطلان التعويض وفيما وهب للمعسر جوار القبض اليه لانه فيما لا يشتغل رقبته يبقى على أصل الحرية واذا قبض يثبت الملك للمولى وللواهب الرجوع اذا كان العبد قريباً للمولى وفي عكسه كذلك عندهم اختلاف ما \* وهبت مهرها وزوجها وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلامعين لها على القيام فهي كالصبي فتصح الهبة \* اتخذ لولده الصغير ثياباً بملكه وكذا الكبير بالتسليم وليس كالطعام بأكله على ملك أبيه لان الامر اذا توجه الى وجوه فاولها بالحكم أغلبها تعارفاً والاغلب البر والعلة الا اذا علم بالدليل كونه اعارة كالاشهاد عند الاتخاذ لعدم الاعتبار بالدلالة عند تعارض الصريح

(مسائل الشيوخ والهبة في المرض وغيره)

وهبت حصتي من هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح له عليه عشرة وقضاها فوجدها القابض دانقاراً ثداقوه به لادان أو البائع ان الدراهم صحاح بضرها

رمضان فيقيم المدعي البيعة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شاؤوا شهدوا أن هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير وان شاؤوا فسر وافقوا (١) كواهي مذهبهم كهدى شبانكاه يستوثقهم ازماه شعبان بود وقت غار شام ماه ديدم وامروني غره ماه رمضان امسال است ولو شهدوا على ذلك من غير دعوى أحد سمعت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة \*

(محضر في اثبات كون المدعي عليه بالخبرة لدفع مطالبته المدعي اياها بالخبر بمجلس الحكم) يكتب في المحضر محضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوكالة عنها في المساوى والخصومات واقامة البيعة وأحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان احضارها الجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنهم بالخبرة لا يخرج من منزلها في حوائجها ولا تخالط الرجال وأنها مبطل في دعواه احضارها بمجلس الحكم دواجب عليه الكف عن هذه الدعوى

(محضر في دعوى المال على العائيب بالكتاب الحكمي) صورته رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدعي من قاضي بلده أن يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب له الى قاضي البلد الذي المدعي عليه فيه فيجيبه القاضي الى ذلك أخذ انقول من يرى ذلك الحاجة الناس اليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر بمجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الذي حضر ان له على غائب يسمى فلان كرامة ونسبه وحليته وبيالغ في تعريفه بأوصى ما يمكن كذا دينار اذ ينال ازماء حقاوا جماعاً على نفسه بسبب صحيح ويبين السبب وهكذا أقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جوار اقراره ونفرد تصرفاته في الوجوه كلها طائفة هذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر ديناً لزاماً على نفسه وحقاوا جبا بسبب صحيح اقراراً صحيحاً صدقه فيه هذا الذي حضر خطاباً وأقر هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاد دعوى هذا الذي حضر هذه وأن شهرد هذا الذي حضر شهردا على وفق دعواه قبله بهذه الحاجة وقد تعذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه بعد المسافة والنس من القاضي هذا الصنيع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه ومما عاين البيعة على وقتها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأحله الى ذلك وأحضر المدعي نقرأ كرامتهم سهوده وهم فلان وفلان وفلان بكتب أسامي الشهود وأنسابهم وحلاهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فاذا شهدوا بما ادعاه المدعي من أوله الى آخره أو أشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة أو لم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا بسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا اطل الله بقاء القاضي الامام يذكركم انقابه دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأنا يوم أمرت بكتابته مولى عمل القضاء بها ونواحيها وعضاياي بها ونواحيها ما فذرة وأحكامي فيها بين أهاليها اجاريه من قبل

(١) شهد أن ليلة أمس كانت التاسعة والعشرين من شهر شعبان وقد رأينا الهلال وقت صلاة المغرب واليوم غرة شهر رمضان هذا العام

التبعية يصح لانه مشاع لا يثبت القسمة وكذا هبة بعض الدراهم والدنانير ان أضر التبعية يصح والا \* وهب البناء لا الارض يجوز الشيوخ الطاري فيها لا يبطلها بخلاف الرهن الا في رواية عن الثاثير حقه الله والشيوخ الطاري في اتخاذ المسجد كالمقارن \* تصديق



بهم اعانيك وعلى الذي في هذا البيت  
 ففتح الباب فاذا ليس فيها أحد  
 ومثلهما الوقال تصدقت بهما على  
 أولادى الصغار الثلاثة واذا  
 بعضهم ميت وهو لا يعلم فالصدقة  
 باطلة وان كان به لم بالموت حازت  
 الصدقة كلها للحي منهم وفى  
 الواقعات الايجاب اذا وقع لمن يملك  
 ولمن لا يملك بوجه من الوجوه  
 فالايجاب بملكه لمن يملك وعند ذلك  
 لاشيوع فيصح واذا وقع الايجاب  
 لشخصين كل منهما ممن يملك  
 فالايجاب لهما فيتمكن الشيوع  
 من أحد الجانبين فيمنع جوارها  
 على قول من يجعلها مانعا \* وهب  
 نصيبه ما يقسم كالدار والارض  
 والمكيل والموزون من غير شريكه  
 لا يجوز عند الكل وان من  
 شريكه لا يجوز عندنا خلافا لابن  
 أبي ليلى رحمه الله \* وهب نصف  
 عبده من رجل أو ثلثه وسلمه يجوز  
 لانه مما لا يحتمل القسمة وكذلك  
 لو وهب عبده من زوجين أو رجلان  
 عبدا لهما ومن أراد أن يهب نصف  
 داره مشاعا يبيع منه نصف الدار  
 بثمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن  
 \* وهب أرضا فيها زرع أو نخيل أو  
 نخلا عليه ثمر أو وهب الزرع بدون  
 الارض أو النخل بلا أرض أو نخلا  
 بدون الثمر لا يجوز لان الموهوب  
 متصل بغيره اتصال خلقته مع  
 امكان القلع فقبض أحدهما غير  
 ممكن فماله الاتصال فيكون بمنزلة  
 المشاع الذى يحتمل القسمة والهبة  
 الفاسدة مضمونة بالقبض نص  
 عليه فى المضاربة \* دفع اليه ألفا

وقال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة فهذا كذا يصح حصة الهبة مع انها فاسدة لانها مشاع يحتمل القسمة وهل ثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام رحمه الله لا يفيد الملك وفي بعض العتاوى بالقبض ثبت فيها فاسد ادويه يفتي وانص في الاصل انه



لو وهب نصف داره من آخر سلمها اليه فباعها للموهوب لم يجز ذلك لأنه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونقض في الفتاوى أنه هو المختار \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة \* ومما يلحق به أحكام العمارة (٢١٧) في أرض غيره \* أقر بدار لامرأته في حصته

وهي خراب وعمرها ثم مات عن هذا الدار وابن له فادعى الابن أن العمارة بيد سماء وهي أنتم ادارها وعمرها ان كان عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرم حصه الابن وان عمرها غير اذنم النفقة فالعمارة ميراث ولها أن تغرم قيمة نصيب الابن من العمارة وولات العمارة لها ولو عمرها لها بالاذن فلها ولا شيء عليها من النفقة وهو متطوع فيه وكذا عمارة ككرم زوجته وسائر أملاكها وكذا كرم العتاق عمر دار امرأته باذنها فالعمارة لها ولا

ذهبي تركه (نوع في هبة المريض وغيره) وهب في مرض ولم يسلمه حتى مات بطلت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض \* وهب المريض عبدا لاملاله غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع ويضمن ثلثه \* وان أعنته الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعدم موت الواهب لالان الاعناق في المرض وصية وهي لا تعمل حاقيام الدين \* وان أعنته الواهب قبل موته ومات لاسعابة على العبد لجواز الاعناق ولعدم الملك يوم الموت \* وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا تبطل الهبة في السكل دل ان الرجوع مقصور على الحال والابطال في السكل للشيوع \* وهب المريض شيئا لا يخرج من

مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخلين خارجا موقع بتوقيعي كذا مختوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتب وسأشهدهم على الختم أيضا إذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامدا لله ومصليا على نبيه محمد وآله ثم يحتم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب وعلى الختم أيضا وينبغي للقاضي الكاتب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود يشهدون بما فيها عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه) (كتب حكمي في نقل كتاب حكمي) يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان ابن فلان أطال الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكميا بهذه نسخة ونسخ الكتاب من أوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاض بها اليك وأشار الى في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء بالكتاب وان المثلث هو عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه البلدة مقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجامع أدام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسألته البيعة على ذلك فأحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على أثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري مختوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك وأشار الى وقالوا قد أشهدنا على ختمه وعلى رافعي ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندى عدالتهم من جهة من اليه رسم التزكية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والاخر معلم الاوصال ظاهر او باطن على الرسم الذي في كتب القضاة فصم عندى وثبت عندى أنه كتاب فلان القاضي كتبه الى في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألتني هذا الذي عرض على هذا الكتاب نزل ذلك اليه فاجبته وأمرت بكتابه هذا وبتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتج الى نقله نقل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا

(مخبر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكمي) يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فوجب عليه تسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسأله عنه فسنل فأجاب بالفارسية (اين خانه كه اين مدعي دهوى ميكد ملك من است و اندر دست من بحق است) وكلفني المدعي هذا اقامة الحجية على دعواه فعرض على هذا الكتاب الحكمي هذه نسخة ونسخ الكتاب الحكمي من أوله الى آخره ثم يكتب فعرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكورة كذا اليك وأشار الى الكتاب والى كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها الى موقع بتوقيعه ومختوم بخاتمه كتبه وهو يومئذ قاض بكورة كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه شهودا فطلب منه البيعة وأحضر نمراد كراتهم شهوده وهم فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم وأجبته اليه فشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشار الى الكتاب المحض في مجلس حكمي كتاب قاضي بلدة كذا

(١) هذه الدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحقوقي وهي في يدي بحق



وتعليق ولو قال الطالب لدونه اذامت فانت بري من الدين الذي على كذا ويكون وصية من الطالب المطلوب ولو قال ان مثلاً بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله (٢١٨) ان دعوات الدارقان بري مما على عليك لا يبرأ \* قال لابنه الصغير ابن مالا

ترا كرم أو قال بنام تو كرم أو ازان تو كرم يكون عليك وقال الامام طهير الدين بنام تو كرم لا يكون عليك ولا اقراراً \* ولو قال خلتني هذه الارض لك فاذهب وارزعها فقبل الحسن وزرع فالارض للحسن وان لم يقبل قبلت لا يكون له \* قال لا تخروها عبيدي منك وهو حاضر بحيث لو مديده ناله فقال قبضته جازت من غير قوله قبلت وبصر قابضا عند محمد رحمه الله وقال الثاني رحمه الله لا يبرأ قابضا مالم يقبض وان كان العبد غائباً فقال وهبت منك عبيدي فلانا فاذهب واقبضه فقبضه حاز وان لم يقبل قبلت وبه نأخذ \* ولو قال هولاك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن الثاني رحمه الله أنه يجوز \* دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كقوله قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوباً وقال اكس به نفسك ففعل يـكـون هبة لان قرض الثوب باطل \* الهبة في مرض الموت هبة حقيقة حتى لو حلف لا يوصي فهو هبة في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى في مرض موته فعتق عليه لان له احكم الوصية لا حقيقة \* قال لا تخرو لاهنك اليوم هبة مائة فوهبه له اليوم مائة له على رجل وأمره بقبضها برؤوسات الواهب ولم يقبض الموهوب له لا يتمكن من أخذها لانه صار ملكاً للورثة \* علوي له مشاهرة فوهبها قبل القبض من غيره ووكله بالقبض

كتبه اليك وهو يوثق قاضي بلدة كذا بيمينك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب وأشاروا الى المدعي هذا تختم بختمه موثق بتوقيعه وأشهادنا على مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن أحوالهم الى من اليه رسم التزكية بالناحية فتسبب اثنان منهم الى جواز الشهادة وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحض من الخصمين فوجدته مضمون الداخل والخارج موقع الصدر والاخر معلوم الاوصال ظاهر او باطنا وقد ثبت أسامي الشهود في آخره كما هو الرسم في كتاب القضاء فقبلته وثبت عندي كونه هذا الكتاب كتاب القاضي فلان بكورة كذا كتبه الى وهو يوثق قاضي مافي بيمينك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونه في يد فلان هذا بيمينك وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندي ومورده وثبت عندي جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمته بجميع ذلك ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا أي بالمخلص فظهر عندي بحوزه عن ذلك ثم ان هذا المدعي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا المدعي عليه بما ثبت عندي له من ذلك فأجبت له الى ذلك وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بملكية هذه الدار المحدودة الى آخره (محضر في اقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبيع) حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولانائب من خصم أحضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكر أنه يسمى فلاناً وذكر أن حليته كذا وذكر أيضاً أنه دفع اليه تسعين ديناراً حراماً صفة بخارية تجيد ورائحة موزونة توزن سجنات ممرقنة مضاربة صحيحة لا فساد فيها ليتجر هو في ذلك ما بدا له من أنواع التجارات حضراً وسفراً على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما ما أثلاثاً ثلثاه لرب المال هذا الذي حضروا ثلثه للمضارب هذا المذكر اسمه ونسبه وما كان من وصية أو خسران فهو على رب المال هذا وان المدعي عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضاً صحيحاً في مجلس العقد هذا يدفعه اليه ذلك مضاربة وأقر قبض ذلك على هذه الشرائط المذكورة فيه من هذا الذي حضر اقراراً صحيحاً مصادقة هذا الذي حضر في ذلك خطاباً ودفع هذا الذي حضر أيضاً اليه عشرين ديناراً من الذهب الاحمر مضافة بخارية الضرب موزونة توزن سجنات ممرقنة بضاعة صحيحة ليورده على عرض ذلك بآبائه من (الموى جامه) التي تكون لائمة لاهل البلاد وراه النهر والتمراث وأمه قبل منه هذه الدنانير الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المين فيه قبولاً صحيحاً وقبضاً صحيحاً وأقر قبض ذلك منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقراراً صحيحاً مصادقة هذا الذي حضر فيه خطاباً وأنه اليوم غائب من كورة كذا ونواحيها مقيم بقصة أو زجند جاحد لدعوى به هاتين فانت بحقيقة هذين وان له شهوداً على دعوى به ههنا الى آخره كذا في المحيط \* وهكذا في الخبر

(محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته) صورته حضر وأحضر مع نفسه فلاناً وفلاناً وفلاناً كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تعرف بها ورجع أرباباً وأنه مات قبل تسدده هذا المال وقبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل تسدده الرجوع به لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته الى آخره فقبل أن وقعت الدعوى في رأس المال والرجوع فلا بد من بيان قدر الرجوع وبتركه يصير خلاصاً في الدعوى وان كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الرجوع كذا في فصول الاستروتنى

فانت قبل القبض لا يورث لان العلوي لم يملك قبل القبض فلا يصح الهبة (الثاني في الرجوع عنها) وهب لاجنبية كتاب ثم تزوجها الرجوع لاني عكسه والمطلوب وقت الهبة \* والمحرمية بالرجوع لا يمنع رجوع الموهوب له لا كما صدق بلا عين



ولو قال الواهب العين هذا وأنكره الموهوب لم يملك المنكر \* ثلث الموهوب على الواهب وقال هذا عوض هبتك يكون عوضا وتفسير  
العوض أن يأتي الموهوب به باقيا يعلم الواهب أنه عوض هبته \* الموهوب له وهب (٢١٩) لا تخبر رجوع الموهوب الأول أيضا

أن يرجع \* الزيادة المنفصلة  
كالولد نسكا حيا وسماحا لا ينسج ولا  
يرجع في الولد \* والخيل إن زاد  
خيرا يمنع الرجوع وإن نقص لا  
داوى المريض حتى برأ أو كان  
أعمى فابصر بطل الرجوع \* كتب  
القرطاس أو ضرب الحديد سيفا  
انقطع الرجوع \* بنى الدار  
على غير ذلك البناء وترك بعضها  
يرجع \* جعل الحمام بيتان  
البناء على حاله يرجع وإن زاد  
أو أذلق بابا أو حصصه أو طينه  
لا يرجع وإن هدم البناء يرجع  
في الأرض ولو استهلك البعض له  
أن يرجع في الباقي \* صبي له  
على مملوك وصيه دين فوهب الوصي  
هبته لله يثم أراد الوصي  
الرجوع في ظاهر الرواية لذلك  
وعن محمد المنع منه ولا رجوع في  
الصدقة \* وهب بخوارزم سجلا  
فذهب به إلى بخارى ليس له  
الرجوع وفي العيون أن قيمة العين  
فيها على السواير يرجع وإن كان  
أكثر في مقام النقل من مكان  
الهيئة لا يرجع \* قعر الثوب  
الموهوب انقطع حق الرجوع  
وإن غسل لا وفي الامالي القصارة  
كالغسل لا يمنع وإن قتله لا يرجع  
إذا كان يزيد ذلك في الثمن \*  
وهب عبدا كائنا أسلم في يده  
الموهوب له أو علمه القرآن أو  
الكتابة لا يرجع وذكر الناطقي  
عن هشام أنه إن علمه الحسنة  
والكتابة يرجع وإن هلك العوض  
يرجع بمثلها أو قيمتها فإن استحق  
العوض وقد أزداد الهيئة لم

(كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلابين) ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه  
يسمى فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف (باكدش بيجه) وذكر أن حليته كذا  
وذكر أن هذا الحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلابين على تقوى الله  
تعالى وأداء الامانة والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهما في هذه الشركة  
مائة دينار من الذهب الأحمر الخاوية الضرب الرابع الموزون بوزن سنجات سمرقند فيكون  
جميع رأس مال هذه الشركة مائة دينار آخر بخارية الضرب إلى آخره على أن يكون جميع رأس  
مال هذه الشركة في يده هذا الغائب المسمى فيه تجران ويتجر كل واحد منهما بما يملك كما حضرا  
وسفر ابتجارات الجلابين ويشتريان ويشتري كل واحد منهما بما يملك ما يملكهما ولكل واحد منهما  
من السلع الصالحة للجلابين وتجاراتهم الموهودة فيماليينهم ويبيعانه ويبيع كل واحد منهما ذلك  
بالقد والنسيئة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهما بما يتفق من ذلك أية ساعة تبدلها  
ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين في تجاراتهم الموهودة فيماليينهم ويسافران ويسافر  
كل واحد منهما بما يملك هذه الشركة كله إلى أي بلد يريد ولهما ولكل واحد منهما من بلاد الاسلام  
والكفر على أن ما رزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهما فان وما يكون (١) من  
وضيعة أو غيره أن يكون عامهما فان أيضا وأحضر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في مجلس  
الشركة هذه وخطاهما وجعلاهما بعد الخط في يده هذا الغائب المسمى فيه جعلاهما وأقرهما بحصول  
مال هذه الشركة المذكورة في يدهما اقرارا صادقا هذا الذي - ضرفيه خطا باثباتها في مجلس  
الشركة هذه وذكر هذا الذي - ضرفيه أيضا أن له على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار حراما صفة  
بخارية الضرب جديدة قرانحة موزونة بوزن سنجات سمرقند بخلازموا حقا واجبا بسبب فرض جميع  
أقرضها هذا الذي حضراياه من مال نفسه اقراضا صحيحا وأنه قبضها من هذا الذي حضر قبضا صحيحا  
وجعلها رأس ماله المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة اقراره  
ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بغير ان عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتحصيل جميع رأس  
مال هذه الشركة المذكورة في يده وبقراض هذا الذي حضراياه مائة دينار على الوجه المذكور  
وأن فراحه سالار المسمى فيه اليوم غائب عن كورة بخارى وفواحيه مائة ميلة كذا جاهد دعوى  
هذا الذي حضر قبله بذلك كله إلى آخره

(محضر في اثبات الكتاب الحكمي) حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان  
رجل ذكر أنه يسمى عمرو بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي وهو يومئذ وكيل عن أخويه لآب وأم  
أحدهما يكنى بابي بكر والاخر يسمى أحمد وعن والدهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن  
أجد البزازي الترمذي الثابت الوكالة عنهم في جميع الدعاوى والخصومات وإقامة اليمينات والاستماع  
اليها في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم قبل الناس أجمعين وفي قبضها لهم الا في تعديل من يشهد  
عليهم والاقرار عليهم وفي يده كتاب حكمي مكتوب في عنوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين إلى  
كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من الموفق بن المنصور بن أحمد القاضي ترمذي نقل  
اقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاغي بمضمون الاذكار المصقة بعض - ها ببعض في آخر كتابي هذا  
على حسب ما تضمنه كل ذكر منها وهو مختوم بختمي ونقش خاتمي الموفق ابن منه ودين أحمد

(١) قوله من وضيفة أو خسران المعروف أن الوضيفة هي الخسران في عطفه بأوتامل اه محمده

يرجع \* استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهيئة لكن يرد ما بقي ويسترد الهيئة \* وهب شيئا ابتداء لعوضا فلكل الرجوع عوض  
في بعض هبته بان كانت ألفا عوضه درهم منه فهو فسخ في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار \* حلى الموهوب إلى



موضع آخر لا يرجع قبل هذا اذا كانت القيمة مكان الجمل أكثر وان استويا قيمة الرجوع وقسدت كونه في التفريق لو أنفق في جهلها رجوع في الأقوال كلها قال السعدي اذا (٢٢٠) كان الموهوب شيئا لأجل ولا مؤنة فمأه الى بلد لا بعزها واستوى فيهما ثم

عز ولا فلا واهب أن يرجع كما لو غلا في بلد

(الثالث في الحظر والاباحه والاحلال) وحل سبب دأته وهي ضعيفة فأصلها انسان ثم أراد المالك أخذها وأقر وقال قلت حين التخليه من أخذها له أو أنكر ذلك وبرهن عليه الا أخذ واستعان فتكمل المالك فهي الواجد سواء كان حاضرا سمع قول المالك أو لا قال الصدر وجه الله وهو اختيارنا فمن أرسل صيدا وان اختلفا فالقول للمالك ان لم يقل ذلك حين خصالها وهذا اذا كان قاله جماعة معينة من أخذها منهم فهي له الا اذا عجم بلان خطاب جماعة للمالك أخذها بلان خلاف \* قال لا آخر ادخل الكرم ونخذ من العنب يأخذ عنقودا واحدا قال الفقيه له الاخذ قدر الشبع ولو قال نخذ من البر يأخذ منونين قال أدنت للناس في ثمري ومسن أخذت شيئا فهو فبلغ الناس فأنخذوا حاز \* أخرج شيئا الى مسكين فلم يجده فهو بالخيار ان شاء دفعه الى مسكين آخر وان شاء صرفه الى حاجته لانه لم يخرج عن ماله \* دعا قوما الى طعام وفرقهم على أخوة ليس لاهل هذه الخوان ان يتناولوا من خوان آخر

(نوع آخر)

أنت في حل من مالي فهذا على الدراهم والدينارين أخذ فأكهة أو ابلا أو غنما لا يحل \* قال لا آخر أنت في حل مما أكلت

المسكاي وأحضر مع نفسه جلاذ كرتة يكفي بأبي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي المسكاي وأنه يعرف بأواميه المسكاي وادي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لنفسه بطريق الاصله ولموكلية المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم انه كان لا شيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا الذي أحضره معه ما تدينار وأربعون دينارا مكية بوزن مكة دينارا وحقا واجبا بسبب صحيح وان هذا الذي أحضره معه أقبله في حال صحة إقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور فيه مكتوب إقراره بذلك في ثلاثة من الاذكار في أحدها مائة وخمسون دينارا وفي الآخر سبعون دينارا وفي الثالث عشر ودينار دينارا على نفسه واجبا وحقا لازما بسبب صحيح إقرارا صحيحا كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال حياته خطأ باوكل ذلك محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيها الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضيا بها نافذا القضاء بين أهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي قبل قبضه شيئا من هذا المال المذكور فيه من هذا الذي أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهي (كوهرستي) هذه المذكور فيه وثلاثة بنين لصلبه أحدهم هذا الذي حضره والاثنتان منهم الموكلان المذكوران فيه لا وارث لغيرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه دينارا على هذا الذي أحضره معه وبموته صار هذا المال المذكور فيه ميراثا منه على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي لثنيه الثلاثة بينهم بالسوية أصل القرينة من ثمانية أسهم وقسمتها من أربعة وعشرين سهم للمرأة ثلاثة أسهم منها ولكل ابن سبعة أسهم منها وهذا المال المذكور فيه لما كان تابعا على هذا الذي أحضره معه بإقراره لهذا المذكور في حال حياته في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيها هذا المذكور فيه محكوم به ومسجل التمس هذا الذي حضره وموكلوه المسمون فيه من قاضي ترمذ هذا المذكور فيه وأشار الى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك لمورثهم المذكور فيه ومحكوم به ومسجل عنه الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار اليه في ذلك بعد استعجماع شرط صحة الكتاب من أوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه وأشار اليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار اليه قاضي ترمذ ونواحيها واليوم هو على قضائهما وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك كله فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور لي قبض لنفسه بالاصالة ولموكلية بحكم الوكالة المذكور فيه على السهام المذكور فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فستل فاجب (١) (مرا) ازين وام وازين نامه معلوم نیست و مراياين مدعي جيزي دادني نیست باين سبب كه دعوى ميكنند فاحضر المدي هذا فاذكر أنهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ (٢) (كوهرستي) مبداهم كه اين نامه حكمي وأشار الى هذا الكتاب (ان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور بن أحمد (ابن كه نام ونسب وي بر عنوان ظاهر اين نامه مكتوب است واين موفقي بن منصور كه بر عنوان ظاهر اين نامه مذکور است) وأشار الى هذا الكتاب (آنروز كه بنش فرمود اين نامه را)

(١) لاعلم لي بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس على شيء لهذا المدي بهذا السبب الذي يدعيه (٢) (اشهد ان هذا الكتاب الحكمي) وأشار الى هذا الكتاب (هو كتاب قاضي ترمذ) الموفق بن منصور بن أحمد (هذا الذي اسمه ونسبه مرقوم على ظاهر هذا الكتاب ومرفق بن منصور وهذا المذكور اسمه على عنوان هذا الكتاب) وأشار الى هذا الكتاب (يوم أمر بكتابة هذا الكتاب)

من مالي أو أخذت أو أعطيت حره الا كل واحد والاعطاء \* قال حاتفي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأه برئ عند الثاني رحمه الله فيما علم ومالم يعلم وعليه الفتوى اذا أبرأه عن الحقوق المجهولة جازر عندنا بعوض أو بدونه \* قال جعلتلك في



حل الساعة أدنى الدنيا يري في الساعة كذا والدارين وقال لا تخولنا صمك ولا أطلب منك شيئا من مالي قبلك فهذا ليس بشيء \* قال  
نراجل كردم وعليه دين يبرأ ولو قال همه غير عمن راجل كردم يبرأ فمأواه ولا (٢٢١) يدخل تحت الإجارة الطويلة \* وهب أمة

وسلمها ثم رجع وأعتقها لم يجز  
العتق لعدم صحة الرجوع بلا  
قضاء وعن الثاني رحمه الله يجوز  
تصرف الموهوب له بعد الرجوع  
مالم يحكم بنقضه اذ قبل الحكم  
الموهوب بأن على ملك الموهوب  
له فيصح تصرفه لا تصرف الوهاب  
\* المتصدق استقلال المتصدق عليه  
بالصدقة فإقاله لم يجز حتى يقبض  
لأنه هبة مستقبله وكذا إذا كانت  
الهبة لذى رحم محرم وكل شيء  
لا يفسخه الحاكم إذا اختصما  
إليه فهذا حكمه وكل شيء يفسخه  
لو اختصما إليه فإقاله الموهوب له  
فهو إقاله الوهاب وإن لم يقبضه  
فإقاله فسخ حقيقة وفيها معنى  
تمليك مبتدأ فلا يقبل الفسخ  
أولا يفسخها الحاكم ثم يفسخه  
فيعمل بمجرده وهو التملك المبتدأ  
فلا يصح قبل القبض وإذا عمل  
حقيقة فالفسخ لا يحتاج إلى  
القبض فيعود إلى ملك الوهاب  
بلا قبض ولادته لا تمنع الرجوع  
فيها ولا يرجع في ولدها وعن  
الثاني رحمه الله انما يرجع فيها  
إذا استغنى الولد عنها وعن الإمام  
رحمه الله أن الولادة بمنع الرجوع  
فيها الرجوع بلا قضاء في مرض  
الموهوب له يعتبر من الثلث وإن  
قض عفن الكل إذا سلم إلى الوهاب  
والرجوع بقضاء أو بعير قضاء  
فسخ عند محمد رحمه الله في رواية  
الجامع وعلى رواية الأصل عقد  
مبتدأ إذا كان بلا قضاء وعلى  
قول الثاني رحمه الله هو فسخ بكل  
حال \* علمه الحرفه بطل حق

وأشار إليه (قاضي بوديشهر ترمذو نواحي آن وازان دروز ما ز رجل قضاء ترمذاست ونواحي آن وآن  
نامه) وأشار إليه (بهروي است ونقش بر مهر وي الموفق بن منصور بن أحمد است ومضمون  
این نامه) وأشار إليه (این است که این مدعی علیه اقرار کرده است) وأشار إليه (بحال جواز  
اقرار خود بش بطوع که بر من است ودر کردن من است مرا این محمد بن عبدالله بن آبی بکرا که نام  
ونصب وی اندرین محضر واندوین نامه مذکور است) وأشار إلى المحضر والكتاب (دوبست  
وجهل دینار مکتبی بطی سره وزن مکہ حق واجب وواحی لازم بسببی درست و اقراری درست و این  
مقره که اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار إلى المحضر والكتاب هذا (تصدیق کرده  
بودم مقرر اندرین اقرار روی باروی بس این محمد بن عبدالله بن آبی بکرا که نام ونسب وی اندرین  
محضر و نامه مذکور است) وأشار إليهما (بمردیش از قبض کردن وی چیزی ازین زررها که  
مبلغ وصفت وجنس ووزن وی اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار إليهما (وازوی  
میراث خوار مانده است بکی زن این کوهرستی که نام ونسب وی اندرین محضر و نامه مذکور  
است و سه سمر صلی مانند یکی از ایشان این مدعی) وأشار إليه (ودو دیگر موکلان این مدعی  
که نام ونسب هر دو درین نامه و محضر مذکور است) ولا تعلم له وارثا سواهم (وهم کن این زررها  
که اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار إلى المحضر والكتاب (بمرد وی میراث شده  
است مرا این وازان آورا که نام ونسب ایشان اندرین محضر و نامه مذکور است بدین مسمی که  
اندرین محضر و اندرین نامه یاد کرده شده است) وأشار إلى أحدهما (واجب است بدین مدعی  
عليه تا اینکه لجنه که اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار إليهما ثم يكتب قاضي بخاری في  
آخر هذا المحضر حري الحكم مني بشوئنا شهد به الشهود و هو ما هذان الشاهدان  
(كتاب آخر حکمی) حضر مجلس القضاء في كورة بخاری الشيخ الامام عفيف الدين عبد الله العتي

وأشار إليه (كان قاضيا بمدينة ترمذ و نواحيها ولم يزل من ذلك اليوم عسلا في قضاء ترمذ و نواحيها  
وهذا الكتاب) وأشار إليه (بجاءه ونقشه على الخاتم الموفق بن منصور بن أحمد ومضمون  
هذا الكتاب) وأشار إليه (هو أنه أقر هذا المدعي عليه) وأشار إليه (في حال جواز اقراره  
طوعا قاتلان على وفي عتي محمد بن عبدالله بن آبي بکرا هذا المذکور اسمه ونسبه في هذا المحضر  
وفي هذا الكتاب) وأشار إلى المحضر والكتاب (مائتان وأربعون دينارا مكية طيبة نافية  
بوزن مكة حقا واجبا ودينارا ما بسبب صحيح و اقرار صحيح وهذا المقر له المذكور في هذا المحضر  
والكتاب) وأشار إلى المحضر والكتاب هذا (كان صدق المقر في هذا الاقرار مواجهة ثم ار محمد بن  
عبدالله بن آبي بکرا هذا الذي اسمه ونسبه مذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار إليهما (ما  
قبل أن يقبض شيئا من هذه الدنانير التي مبالغها وصفتها وجنسها مذکور في هذا المحضر والكتاب)  
وأشار إليهما (وخالف ورثة أحدهم زوجته هذه کوهرستی التي اسمها ونسبها مذکور في هذا  
المحضر والكتاب وثلاثة صبية لصلبه أحدهم هذا المدعی) وأشار إليه (واثنان آخران موكلان)  
لهذا المدعی (الذان اسم كل منهما ونسبه مذکور في هذا الكتاب والمحضر) ولا تعلم له وارثا  
سواهم (وجميع هذه الدنانير المذكورة في المحضر والكتاب) وأشار إلى المحضر والكتاب  
(صار ميراثا بموته لورثته هؤلاء المذكور اسمهم ونسبهم في هذا المحضر والكتاب واجبة لهم على  
هذا المدعی عليه الى هذا الآن كما هو مذکور في هذا المحضر والكتاب

الرجوع وفي المنتقى عن محمد رحمه الله علم بحميا القرآن أو الكتابة أو عملا آخره الرجوع في قولهم أراد محمد رحمه الله بقوله في قوله هم سوى  
قوله وذ كر لنفسه أصلا كل ما زاد أصلا بفعل في العين بطل حق الرجوع وما كان لا يفعل أحدنا وغلاء سوق له الرجوع لان الزائد يفسخه



زيادة صبيغ في الثوب زيادة معنوية يبذل الاعواض لاجلها ولا كذلك الزائد لا يفعل أحد وقالا حق الرجوع حق أثبتته الشارع لفوات  
شرط وهو العوض فلا يؤثر في قضاها الزيادة (٢٢٢) لها عين قائم متصل بتعذر النسخ بسببه بحكم الرجوع وبه سبب المحل كالهالك

للسزيادة ولو نقط المصنف ينقطع  
حق الرجوع \* وهبه وصيها  
فشبعد الموهوب له وكبر ثم صار  
شيئا فإراد أن يرجع فيه وقيمه  
الساعة أقل من قيمته يوم الهبة  
ليس له الرجوع لانه زاد ابتداء  
وانتقص بعد ذلك وحين زاد سقط  
حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك  
\* أراد الرجوع فقتل كبر عندي  
وزاد غير افانكره الواهب وكذا  
في كل زيادة متسولة أما في البناء  
أو الخياطة وغيرهما القول  
للموهوب له \* قال تصدقت بها  
علي وأذنت لي في قبضه \* فقال  
الواهب لا بل قبضتها غير اذني  
فالقول للمصنف دق قال وهب لك  
والذي هذا الشيء وقبضتها بعد  
موته وقال قبضتها في حياته والعين  
في يد الذي يدعي الهبة فالقول  
للوارث \* قال تزوج بها تصدقت  
عليك بالالف على أن لا تنسري  
على أولادك تزوج فقبض ثم تزوج  
فلارجع في الف \* رجح  
الواهب في هبته وكان الموهوب  
مشاعا يحتمل على القسمة يجوز  
\* قال تزوج بها وهبت مهرى  
منك على أن كل امرأة يتزوجها  
يجعل أمرها بيدي فقبل الزوج  
من ساعته جازت والزوج أن  
لا يجعل أمر امرأته بيدها وان لم  
يقبل الزوج بطلت الهبة \* وهبت  
مهرها على أن يحسن البهائم  
يحسن كانت الهبة باطلة كالهبة  
بشرط العوض \* قال لها أرتيني  
حسن مهر لك حتى أهب لك كذا  
فأرتني ثم أبي الزوج أن يهب ما قال  
فأمر عليه كما كان وفي الهبة بشرط العوض بشرط ثلث الهبة ابتداء حتى لا يصح قبضا يحتمل القسمة

ابن ابراهيم بن ناصرا الحاج القزويني والشيخ الحاج محمود بن أحمد الصفار القزويني وهو يومئذ  
وكيل المسماة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصرا القزويني الثابت الوكالة عنها في الدعوى والخصومات  
واقامة الميثاق والاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقرار عليها وتعديل من يشهد عليها او المأذون له  
من جهتها في توكيل من أحب من تحت يده بمثل ما وكلته به وأحضراه معها السالار أحمد بن الحسن بن  
الحجاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالاصالة وادعى الشيخ الامام محمود  
هذا الذي حضر لموكلته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي أحضره معه يومئذ عمرو بن ابراهيم بن  
الناصر الحاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتا له لصلبه تسمى (قر خنده) وأختا له لاب وأم  
وهو الشيخ الامام عبد الغني هذا وأختا له لاب وأم وهي موكله محمود هذا الذي حضر لا وارث له سواههم  
ونعائف من التركة في يدي هذا الذي أحضره معهم عشرة أعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد  
منها ثلث بعد ثمانية ريسا بورية الضرب جيدة رائحة جردا مناصفة بوزن مثاقيل مكة وصار جميع ذلك  
بموت ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للأخت والأخت  
لاب وأم وأصل الفريضة من اثنين وقسمتها من ستة أسهم للبنت منها ثلثة أسهم وللأخت منها سهمان  
والأخت منها سهم واحد وان هذين الذين حضرا أقاما البينة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوين  
قبل القاضي عمرو بن عبد الجيد بن عبد العزيز خليفة والده الشيخ الامام أبي عبد الله بسند الجيد بن  
عبد العزيز قاضي كورة قزوين ونواحيها ما نذا الاذن والقضاء والائابة فيها كورة رى قبل القاضي  
محمد بن الحسين بن أحمد الاسترأبادي خليفة والده السيد الامام أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد  
الاسترأبادي قاضي كورة رى ونواحيها ما نذا الاذن والقضاء والائابة فيها والامضاء أدام الله توفيقه  
بجميع ما كتب في الكتاب الحكمي الذي أوردته من قاضي كورة قزوين من موت عمرو بن ابراهيم  
ابن ناصر الحاج القزويني هذا وخليفته من الورثة بنتا له لصلبه وأختا له لاب وأم هؤلاء المسلمين  
فيه لا وارث له سواههم الكتاب الحكمي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما  
هذان الكتابان اللذان أوردتهما هذان اللذان حضرا المشار اليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب  
حكمي وكان اقامة البينة من هذين الذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيها هذان في  
مجلس قضاء كورة رى عند قاضيها هذان الكتاب الحكمي بعدما أثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصف  
وكالته عن موكلته هذه بكورة قزوين قبل قاضيها هذا وبكورة رى قبل قاضيها هذا بجميع ما جرى  
لهذين الذين حضرا قبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من  
هذين النائبيين المذكورين فيه كل نائب في الحكم والقضاء بكورة رى يوم أمر بكتابة هذا الكتاب الى  
كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنسوب عنه المذكور فيه حال كون  
المنسوب عنه المذكور فيه قاضي في كورته هذه ما نذا الاذن والقضاء والامضاء واليوم كل واحد  
منهما نائب في الحكم والقضاء والامضاء في كورته كما كان من هذا المنسوب عنه من ليل أن أمر بكتابة  
هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذي أحضره معه في علم من هذين الكتابين المشار اليهما  
فواجب عليه تسليم حصصه الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك  
سومان من ستة أسهم وتسليم نصيب موكله محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد  
من ستة أسهم من ذلك ليقبضه لها بنو وكيلها وطالباء بذلك وسألا مسئلته عن ذلك وسئل فأجاب وقال

(١) (مر)

ولا يثبت الملك فسل القبض ولكل منهما أن يمنع من التسليم ويعد التقاوض اهما حكم البيع لا يكون لاحدهما أن يرجع وان استحق



ما في يد أحدهما يرجع على صاحبه بما في يده ان قائما وقيمة ان هالكوا الصدقة بشرط العوض كالهبة بشرطه \* وهب لمعبد رجل جاريته  
وقبض ثم زاد الرجوع والمولى غائب ان الموهوبة في يد المولى ليس له ان يرجع (٢٢٣) لان المال ليس في يد الحاضر حتى يتخاصم

وان في يد العبد فان ما ذونا يرجع  
وان مجبور الاوان اختلفا لعبد  
والواهب في الاذن والجر فانقول  
لواهب لان سبب الرجوع وهو  
الهيئة ثابت والعبد يريد ابطاله فلا  
يقبل قوله وان يرهن العبد على  
الجر لا يقبل \* نتي قد رافى البيت  
لان زيادة ولو حدد السكين  
لا يرجع \* وهب عبد صغيرا  
فشب وطال لا يرجع لان الزيادة  
في البدن يمنع الرجوع كما كان  
دمها ففسن أو نجح ففسن ولو  
كان طويلا فطال أيضا عند الموهوب  
له حتى صار قيمته ناقصة له الرجوع  
لان الزيادة مسورة له كانه نقصان  
حتى فصار كالاصبع الزائدة  
والعبرة له معنى ولو بنى معاه أو  
أربا لا يمنع الرجوع لانه نقصان  
ولو قال الواهب أسقطت حتى في  
الرجوع لا يبطل حقه \* وه  
والواهب أن يرجع في بعض  
هبة \* وهب عبدا منهما فعوضه  
أحدهما عن حصته له الرجوع في  
حصه الآخر والرجوع في النصف  
الشائع حازم \* زاد فبطل الرجوع  
ثم ذهب الزيادة عا دحق الرجوع  
(كتاب الوقف)

ثمالية ذمول

(الاول في المقدمة)

الوقف عند الامام رحمه الله على  
ثلاثة أوجه في وجه لا يلزم وهو  
ما اذا وقف في صحته وذ كر شرائط  
الصحة وفي وجه لا يلزم في طاهر  
ار واية وهو ما اذا وقف في مرض  
موته فهو كالأوقف حال الصحة  
وروى الطحاوي أنه كالضابط

(١) مرا از وفات اين نامبرده واز وراثت اين مدعيان واز اين نامهای حکمی علم نیست و باین  
مدعیان هیچ دادی نیست باین سبب که دعوی میکنند این مقدار دعوی میکنند (أحضر هذان  
الذان حضرا نفر اذ کرا أنهم شهدوهما وهم فلان وفلان ویکتب أسامی الشهود علی هذا الوجه  
الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف بالشروانی الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسمعيل  
ابن ابي سعيد المعروف بغازی سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود الصانع السجری ساکن سکه علی  
رومی بناحیه مسجد فلان ثم یکتب والاصل الشيخ أبو الحسن أحمد بن الحسن المز وبنی التاجر  
و یکتب تحت اسم هذا الاصل الثاني المروع عنه الفرعان اللذان يشهدان علی شهادة الاصل  
الاول والشيخ محمد بن محمد بن محمد الکسانی ثم یکتب الکتب تحت أسامی الفروع للثانی اسماءهم  
وأنسابهم والاصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحاج الاسکاف المعروف باحدخوب ولم یکن  
لهذا الاصل فرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضی بخاری کتب فی هذا الکتب بعد ما شهد هؤلاء  
الشهود من نسخة قرئت علیهم حکمت بثبوت هذين الکتب این الحکمین بشهادة هؤلاء الفروع  
علی شهادة هذين الاصلین المسیمین بتاریخ کذا واما المظ الشهادة علی الشهادة التي قرئت علیهم فهو  
هذا (٢) کواهی میدهم که کواهی دادیش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشر وانی وأبو الحسن  
أحمد بن الحسن القز وبنی وچنین گفتند هر یکی از ایشان که کواهی میدهم که ابن هردونامه  
و أشار الی الکتب این (یکی ازین دونامه) و أشار الی أحد الکتب این بعینه (نامه نائب قاضی  
شهر قزوین است این که نام ونسب وی و نام ونسب منوب عنه وی و لقب وی اندرین محضر مذکور  
است) و أشار الیه (و این نامه دیگر) و أشار الی الکتب الآخر (نامه نائب قاضی ری است  
که نام ونسب وی و نام ونسب منوب عنه وی و لقب وی درین محضر مذکور است) و أشار الی  
المحضر هذا (و این هردو مهر) و أشار الی الختمین (و هردو نامه) و أشار الی الکتب این (این  
یکی مهر نائب قاضی قزوین است این که نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) و أشار الی  
الختم والمحضر (و این یکی دیگر مهر نائب قاضی شهر ری است این که نام ونسب وی اندرین محضر  
مذکور است) و أشار الی الختم والمحضر (و مضمون این هردو نامه) و أشار الی الکتب این (این

(١) لاعلمی بوفاته هذا المذکور ولا بوراثته هؤلاء المدعیین ولا أعلم هذين الکتب این و لیس علی هذا  
المقدار الذي يدعونه بهذا السبب الذي يدعونه (٢) اشهد أنه قد شهد قبلی محمد بن ابراهيم بن فلان  
الشر وانی وأبو الحسن أحمد بن الحسن القز وبنی وقال کل منهما انی أشهد أن هذين الکتب این  
(و أشار الی الکتب این) أحدهما (و أشار الی أحد الکتب این بعینه) کتاب نائب قاضی مدینه  
قزوین هذا الذي اسمه ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذکور فی هذا المحضر (و أشار  
الیه) وهذا الکتب الثاني (و أشار الی الکتب الآخر) کتاب نائب قاضی الی الذي اسمه  
ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذکور فی هذا المحضر (و أشار الی المحضر هذا) وهذين  
الختمین (و أشار الی الختمین) وهذين الکتب این (و أشار الی الکتب این) أحدهما ختم نائب  
قاضی قزوین هذا الذي اسمه ونسبه مذکور فی هذا المحضر (و أشار الی الختم والمحضر) وهذا  
الثانی ختم نائب قاضی مدینه ری هذا الذي اسمه ونسبه مذکور فی هذا المحضر (و أشار الی  
الختم والمحضر) ومضمون هذين الکتب این (و أشار الی الکتب این) هو ما ذکر فی هذا المحضر

الی ما به لموته والثالث أن یذ كر شرائط صحة الوقف فی حیاته و یجعل وصیه بعد مماته بان یقول أو صیت بملک ذاری هذه أو أرضی هذه أو  
یقول جعلت ملکي کذا وقفا فتصدقوا بعد وفاتی علی کذا أو یقول بان یوقف ملکي الی کذا فیمور من الثالث و یلزم عندهما الوقف



بأن لا يترك في محنته ومرضه بدون هذه التكفلات والناس أخذوا بقولهما لما شاهدوا من وقف الخليل صلوات الله عليه وعلى الحبيب ولكن  
لا جهة لهم في ذلك على الإمام فانه نفي الزوم (٢٢٤) لا الجهة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على الزوم وإن سلم أنه لا يصح عنده فعدم

الجهة غير مستغرق لافراد بل  
يصح المضاف والمحكوم يجب وازنه  
فلم لا يجوز أن يكون الوقف  
الموجود من تلك الافراد فكيف  
يصح الطعن على سيد التابعين  
بأنه لم يشاهد الوقف في الحرمين  
مع أنه حج خسا وخسين حجة واتي  
فيها الصحابة وبذلك حكمنا بأنه  
من التابعين الذين اتبعوا وهم  
يا حسن رضى الله عنهم ورضوا  
عنه فالى سائر الداهن بعدم الوقف  
مع ذلك العكوف الآن الامام الثاني  
رحمه الله يجوز مشاعا أو مقبوما  
سلمه الى المتولى أم لا شرط التأييد  
أم لا ونحو ذلك من شرط ثلاثا  
مقبوما مسلما الى المتولى مؤيدا  
بأن جعل آخره الى جهة لا ينقطع  
أبدا وذ كروا من كرامات الامام  
رحمه الله ان يحمد الله الله لما  
غلب عليه سلطان الحجة سمي قوله  
استاذ الاستاذ تحكما فانقطع  
خاطره بذلك ولم يقدر على التفرع  
بمسائل الوقف حتى فرغ عليه  
بعض أصحابه كهلal وغيره \*  
جعل داره مسجدا جارا جاعا ولا  
يجوز مشاعا وبشرط التسليم  
وتسليم الصلاة بجماعة وأذان  
واقامة عند الامام ومحمد جهما  
الله وكذا الوجه ل أرضه مقبرة  
لا يصح بلاتسليم وتسليمه أن  
يأذن بالدفن فيه والرباط والحوض  
والسقاية على هذا لا يصح ما لم  
يسلم بان يأذن بالنزول والاستقاء  
فاذا نزلوا واستقوا مرة كفى قال  
هلال وجدت رواية عن الامام ان  
وقف المقبرة والطريق والقنطرة

است كه اندرين محضر ياد کرده شده است) وأشار الى المحضر (وأشهر كه هر يكی از ایشان بنوشتن  
فرمودند این هر دو نامه را) وأشار الى الكتابين (بائب بودند اندرين شهر خویش اندر عمل قضاء  
این منوب عنه خود كه نام ونسب وی درین محضر مذکور است) وأشار الى المحضر (واین منوب  
عنه وی نیز قاضی بودند درین شهر خویش) نافذ الاذن والقضاء والایابة والامضاء (وامروز هر يكی  
از ایشان همجنین نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خود از امروز كه  
بنیشتن فرمودند این نامه را) وأشار الى المحضر (نامروز مرا كواه كردا نیسدر كواهی خود بدین  
همه و بفرمود مرا نا كواهی دهم بر كواهی وی برین همه ومن اكزون كواهی میدهم بر كواهی  
وی برین همه از اول تا آخر و هو دو كواه اصل مرا بکواهی خود برین همه كواه كردا نیسدر و  
مروز از شهر بخاری و نواحی وی غائب اند غیبت سفر و عدل اند) والله تعالى أعلم بالصواب  
(كتاب حكمی علی قضاء الكاتب بشی قد حكم به وسجله) یكتب بعد الصدر والدعاء حضری  
یوم كذا رجل ذ كراهه یسمى فلانا بسمیه ونسبه و یحبیه وأحضر معہ رجلا ذ كراهه یسمى فلانا  
بسمیه ونسبه و یحبیه و یذ كر دعوی الحاضر وحكمه علی هذا المحضر و ینسخ السجل من أوله  
الی آخره تاریخه ثم یكتب ان هذا المدعی حضری بعد ذلك و ادعی ان المحكوم علیه فلان نائب عن  
هذه البلدة مقیم ببلدة كذا و انه باحد ملكیة المدعی به والحكم و سألنی مكانته أدام الله تعالى عزه  
بدلك والاشهاد علیه و یتم الكتاب  
(نسخة أخرى لهذا الكتاب) أن ینسخ السجل فی آخر الكتاب فیكتب نسخة أطال الله بقاءه  
القاضی الامام فلان فی أن كتابی هذا سجد لعلته لفلان فی و رد استحقاق كذا علیه لفلان  
واخرجه من یدیه وتسليمه الى المستحق المذ كور فیه و ذ كر هذا المحكوم علیه انه اشترى ذلك من  
فلان المقیم ببلدة الناحية و سألنی اعلام القاضی فلان أدام الله عزه والكتاب الیه  
(نسخة أخرى) یكتب بعد الدعاء والصدر طویت كتابی هذا علی سجل لولیه لفلان حكمت فیه  
لفلان علی فلان بكذا بشهادة من هو عدول شهد و اعندی فی مجلس قضائی علی ما ینطق به السجل  
المطوی علیه الكتاب بعد ما ثبت فیه قضائی و مضی به حكمی فستسلیت مكانته أدام الله عزه بذلك  
والاشهاد علیه فاجبت الى المسؤل والله تعالى أعلم بالصواب كذا فی الذخيرة \*  
(محضر فی دعوی الشفعة) حضر وأحضر قاضی هذا الحاضر هذا المحضر مع نفسه ان هذا  
المحضر مع اشترى دار فی كورة كذا فی محلة كذا فی سكة كذا أحد حد و هذه الدار لریق دار المدعی  
هذا والثانی والثالث والرابع كذا اشترى اربع حدودها وحقوقها وجميع مرافقها الداخلة فیها  
(وأشار الى المحضر) وكان كل منهما یوم أمر كتابة مذبذبین (وأشار الى الكتابين) نائباً  
فی هاتین المدينتين فی عمل القضاء عن المنوب عنه المذ كور اسم ونسبه فی هذا المحضر (وأشار  
الى المحضر) وهذا المنوب عنه أيضا كان قاضیاً فی مدينته (نافذ الاذن والقضاء والایابة والامضاء)  
وهذا الیوم كل منهما نائب فی مدينته أيضا فی عمل القضاء عن هذا المنوب عنه من الیوم الذي أمر  
بكتابة هذا الكتاب (وأشار الى المحضر) الى هذا الیوم أشهد فی علی شهادته بهذا كله وأمر فی  
أن أشهد علی شهادته بهذا كله وأنا لا أن أشهد علی شهادته بهذا كله من أوله الى آخره وكل من  
الشاهدين الاصليين أشهد فی علی شهادته بهذا كله وهما غائبان الا أن عن مدينة بخاری ونواحیها  
غیبة سفر وهما عدلان

يجوز ويلزم ذكر في السير ان خلاف الامام رحمه الله في المقبرة والخان والبر والحوض وجعل منزله بكة  
سكني الحاج ناسه أيضا ما خلا جعله مسجدا فانه حائرا الحاقا بالسكعة ومسجدا الاقصي والامام الثاني في قوله الاول ضيق ثم وسع كما التوسيع



حتى تم بقوله وقفت ومشايخ خوارزم أخذوا بقوله على ما حكاه نجم الزاهد في شرح المختصر ومحمد توسط وبه قوله أخذوا المشايخ على ما حكاه في الفتاوى وان حكم ما كملزومه بعدما صار حادثة لزم وان خاف الواقف (٢٢٥) ابطاله ولم يتيسر له الحكم بان لم يصادف ما كما

يجوز قضاؤه في المجتهدان كما غلب قضاؤه بقول ان ابطاله قاض أو وال فهو هذه الاراضي بحملتها وجميع ما فيها وصية منى ويتصدق بثمنها الى الفقراء والوصية يحتمل التعليق بالشرط فلا يفيد الوارث الرفع الى القاضى والا بطلان وكذلك يكتب في آخر سكوك الاوقاف واذا قرب هذا الوقف الى الخراب ولم يكن الانتفاع بها أو انقضى مصارفها وحوى وتركه يباع ويتصدق بثمنه الى الفقراء حتى لا يتطرق الظلمة الى بيعه وتملكه بعد الخراب \* ولو وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضى شهادته في ملك البيع وكتب في الملك باع فلان منزل كذا أو كان كتب وأقرأ البائع بالبيع لا يكون حكما بصفة البيع ونقض الوقف ولو كتب باع يباعا تراخيا كان حكما بصفة البيع وبطلان الوقف واذا أطلق الحاكم وأجاز بيع وقف غير مسجل ان أطلق ذلك للوارث كان حكما بصفة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا لا لوقف أما اذا بيع الوقف وحكم بصفته قاض كان حكما ببطلان الوقف \* والتصدق بثلث الضيقة أولى من التصديق بثمنها يعنى اذا أراد الانحراج عن ملكه فوقفها أولى من التصديق بثمنها لانه أنفع للفقراء وان أراد أن يخرج داره عن ملكه فلا فضل أن يبيعها ويتصدق بثمنها على الفقراء من أن يجعل ثمنها وقفها عليهم لانها تكون مربة لعدم

وجميع مرافقها الخارجة عنها كذا درهما وزن سبعة وأنه قبض هذه الدار وصارت في يده وان هذا الذى حضر شفيع هذه الدار بالجوار جوار ملازقة بداره ملكه بجوار هذه الدار المشتراة أحد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وأن هذا الذى حضر علم بشراء هذا الذى أحضره معه الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وأنه طلب شفيعتها كما علم بشراءها طالب موثبة من غير بلت وتفريط ثم أتى المشتري وهو هذا الذى أحضره مع نفسه فانه كان أقرب اليه من الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفيعته فيها وأشهد على ذلك شهودا وأنه على طلبه اليوم وقد أحضر الثمن المذكور فيه وهذا الذى أحضره معه في علم من كونه هذا الذى حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشراء هذا الذى أحضره معه طلب موثبة من غير بلت وتقصير من اتبانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير واشهاد على طلب الشفعة بمحضرة فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة فستل فبعد ذلك الحال لا يخفى اما أن يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر بالثمن المذكور وينكر كون هذا المدعى شفعيها بالدار التي حدها وينكر كون الدار التي حدها المدعى هذا ملكا للمدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عدة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضى الاستماع الى شهادتهم فأجاب القاضى الى ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة ١ ( كراعى ميدهم كه خاله كه بفلان موضع است حدهاى وى كذا وكذا جنانكه اين مدعى ياد كرده است در جوار اينخانه كه خريده شده است ملك اين مدعى بود بيش از انكه اين مدعى عليه مراين خانه را كه موضع وحدود وى درين محضريا كرده شده است بخريد است بر ملك وى مايد تا امروز وامروز اين خانه ملك اين مدعى است ) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقرا بطلب المدعى الشفعة طلب موثبة وطلب اشهاد فلا حاجة للمدعى الى اقامة البيينة على ذلك وان كان منكر ذلك يكتب ٢ ( وهمين كواهان نيز كواهى دادند كه اين مدعى را چون خبر دادند بخريدن اين مدعى عليه مراين خانه را كه اين مدعى دعوى شفعه وى ميكنند همان ساعت شفعه اين خانه طلب كردى تاخير ودرنگ و بنزديك اين مشتري آمد كه اين مشتري نود كن بود بوى از اينخانه كه خريده شده است بنى تاخير وكواه كردايد مارا و بروى اين خريده بطلب كردن خود بيش شفعه اين خانه كه حدود وى درين محضريا كرده شده است وامروز بر همان طالب است ووى برحق تراست اينخانه كه خريدن وى

(١) أشهد ان الدار التي بموضع كذا وحدودها كذا وكذا كذا كذا هذا المدعى بجوار هذه الدار المشتراة كانت ملكا لهذا المدعى قبل أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكورة بموضعها وحدودها في هذا المحضر وبقيت في ملكه الى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعى (٢) وهذان الشاهدان شهدا بانه عندما أخبر هذا المدعى بشراء هذا المدعى عليه هذه الدار التي يطالبها هذا المدعى بالشفعة طلب شفيعتها فورا من غير تأخير وجاء عن هذا المشتري لان هذا المشتري كان أقرب اليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدا في مواجعة المشتري على طلبه لشفعة هذه الدار المذكورة وحدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو أحق بهذه الدار المذكورة بكونه يبيعها في هذا المحضر من المشتري

( ٢٩ - (المتاوى) - سادس ) من يقوم عليها \* وذ كر شمس الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرفع الى الحاكم حتى يسمع ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبهما فيصح أيضا الوقوع في فصل مجتهد



وهذا كله بناء على ان حاصل الوقف ما اذا قال الامام هو ابقاء العين والتصدق بقلته قيل هذا يدل على عدم جواز الوقف كما طنه بعض العلماء ان  
مذهبه ذلك لان الغلة معدومة فلا يصح الا (٢٢٦) بطريق الوصية كما صرح عن شرح رحه الله انه قال جاء الشارع بببيع الحيس وليس

كذلك الحق ما قال شمس الانسة  
الاضافة والوصية ليست بشرط  
الجواز عنده بل شرط الزوم عنده  
لا به يحمله جابسا على ملكه صارقا  
المنفعة الى الجهة المسماة كالعارية  
وهي جائزة غير لازمة ومعنى الجواز  
جواز صرف الغلة الى تلك الجهة  
وقال معنى الوقف ازالة العين عن  
ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا  
على ملك الله تعالى وجعل نفعه  
للعباد وهذا جائز بدون الوصية  
ايضا وتفسير الوصية ان يقول  
جعلت اراضي هذه صدقة موقوفة  
مؤبدة وأوصيت به بعد موتي  
والوقف المباشري في المرض  
كالضاني الى ما بعد الموت في اختيار  
الطماوى لان التبرع الواقع في  
المرض كالضاني الى ما بعد الموت  
بدليل ان تبرع المريض وان لم  
يضفه الى ما بعد الموت به تبرع  
الثالث واختار السرخسي رحمه الله  
ان المباشر في المرض كالباشر في  
الصدقة عنده لا يلزم ثم اختلفوا في  
معنى عدم اشتراط الامام الثاني  
التأييد قيل المراد به انه ليس  
بشرط أصلا حتى لو وقف على  
أولاده جاز فاذا انقرضوا عاد الى  
ملكه ان كان حيا الى ورثته ان  
كان ميتا وقيل التأيد بشرط  
بالاجماع لكن عنده يثبت بمجرد  
قوله وقف بلا اشتراط والنص  
عليه حتى لو وقف على أولاده فبعد  
انقراض الأولاد يصرف الغلة الى  
الفقراء وعند محمد رحمه الله  
لا يثبت التأيد بلا نص عليه بان  
يجعل آخره جهة لا ينقطع أبدا

اندرين محضرياد كرده شده است از خرنده) وان كان المدعى عليه أنكر شراء هذه الدار المحدودة  
وأقر بما سوى ذلك من جوار المدعى وطلب الشفعة بالطلبين يحتاج المدعى الى اثبات الشراء عليه  
فيكتب في المحضر فسأل القاضي فلان المدعى عليه عما ادعى عليه فلان المدعى من شراؤه الدار المحدودة  
في هذا المحضر وقبضه اياه فانكر فلان المدعى عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعى فاحضر  
المدعى نورا ذكرا ثم شهدوه وهم فلان وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقب  
دعوى المدعى هذا والجواب عن المدعى عليه هذا بالانكار ١ (كواهي مبدعهم كه فلان بن فلان  
المدعى عليه) هذا الذي أحضره معه (بخر بدار فلان بن فلان خانه را كه وضع و حدود و درين  
محضرياد كرده شده است بجندين از بها و اين مدعى عليه مرا بختانه را قبض كرد و امر و روز در دست  
ويستويان مدعى مرا و از تراست با بختانه بكم شفعه بجوار بختانه كه ملك اين مدعىست در همسا  
يكى بختانه كه خریده شده است بجناتكه درين محضرياد كرده شده است) وان كان المدعى عليه  
من الابتداء أنكر الطلبين وأقر بما سوى ذلك يكتب في المحضر أحضر المدعى نورا ذكرا ثم شهدوه  
فشهد كل واحد منهم ٢ (كواهي مبدعهم كه اين مدعى را چون خبر دادند بخر يدن اين مدعى عليه  
اين خانه را كه درين محضرياد كرده شده است شفعه طلب كرد من اين خانه را طلب مواثبه بي هيچ  
درنك و تأخير و بزيديك خرنده اين مدعى عليه رفت كه وى زيديكتر بود بوى بي هيچ درنك و تأخير)  
الى آخره وان كان المدعى يدعى الشفعة بسبب الشركة في الشراء يكتب في المحضر فادعى هذا الذى  
حضر على هذا الذى أحضره معه أن هذا المحضر معه اشترى من ضيعة كذا نصفها وذلك سهم من  
سهمين مشاعا غير مسموم وان هذا الذى حضر شفيعه شفعة شركة اذا النصف الا آخر من هذه  
الضيعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعا ملكه وحقه

(يجل هذا المحضر) يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه هذا  
في وجهه بمسألة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعى عليه هذه  
الدار المحدودة فيسه بالثمن المذكور فيه ومن كونه هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعى عليه يوم  
الخصومة ومن كونه المدعى هذا شفيعا لهذه الدار المشتراة بالجوار جوار ملازقة على النحو المذكور  
فيه ومن طلب المدعى هذا حين أخبر بالشراء المذكور فيه الدار المحدودة المذكورة الطلبين طلب  
المواثبة وطلب الاشهاد وقضيت للمدعى هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكورة شراؤها فيه بالثمن  
المذكور فيه وأمرت المدعى هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود الى المدعى عليه هذا وأمرت  
المدعى عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعى هذا وكان ذلك كله منى في مجلس قضائى على ملا من  
الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره

(محضري دعوى الزراعة) يجب أن يعلم بأن الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبيل

(١) أشهد أن فلان بن فلان المدعى عليه (هذا الذى أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان  
الدار التى موضعها وحدودها المذكورة في هذا المحضر من هذا القدر وهذا المدعى عليه قبض هذه الدار  
وهي اليوم في يده وهذا المدعى أحق بهذه الدار بسبب شفعة الجوار اذ اراه المملوكه في جوار هذه  
الدار المبيعة كما هو مذكور في هذا المحضر (٢) أشهد أن هذا المدعى حين أخبر بشراء هذا المدعى  
عليه لهذه الدار المذكورة في هذا المحضر طلب الشفعة لهذه الدار مواثبة من غير امهال ولا تأخير  
ونذهب عنده هذا المشتري المدعى عليه من غير تأخير

الزراعة

القسم لا يمنع صحتة بلا خلاف وفيما يحتملها الخلاف على قول الثاني

لا يمنع لان القسم من تمام القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذلك تمامه ولو وقف جميع أرضه ثم استبقى نصفه أو ربعه بطلت



عند محله رجسه الله لانه علم انه لو وقف شاعا وان استحق معين لا يبطل لعدم الشيوع قصار كانه وقف دارين فاستحق أحدهما ومشايخ بلخ أخذوا بقول الثاني رجحه الله وبخاري أخذوا بقول محله رجحه الله في هذا فرع القبية (٢٢٧) على قول الثاني فقال أرض بين رجلين

وقف أحدهما حصته ثم اقتسما فوق نصيبه في موضع آخر لا يجب عليه أن يقف ثانيا بالقسم لان بالقسمه علم ان الوقف ما وقع في حصته ولو وقف في وجه سهماء ثم ملك الأرض لم يجز وان أجاز المالك عندنا خلافا للشافعي ذكر القاضي أن الصحيح أن يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف ولما حكم أن يبطله \* وقف على جهة بعد موته وقفا صحيحا أنه يرجع لانه وصية والموصي أن يرجع عنها \* قال اذا جاء غدا فآرني هذه صدقة موقوفة أو قال ان ملكك هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يصح الوقف لانه لا يصح تعليق كل ما يخالف به والوقف مما يخلف به فادفع النذر لانه مما يخلف به \* ان كانت هذه الأرض في ملكي فقد وقفنها ان كان ذلك مع الوقف والا فلا لان التعليق بالكان تجيز \* وقف المريض في مرضه يجوز من الثلث الا أن يجيز الورثة ويجوز بقدر ما خرج من الثلث وما أجازوا والباقي يبطل الا أن يظهر للميت مال فينفذ في كاه اذا خرج من الثلث فاباع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر ثم ظهر لم يبطل البيع ويغرم القيمة فيشترى بذلك أرضا ويجعل وقفا على جهة الاول \* قال أراضي هذه صدقة موقوفة بعدموتي ولم يرد عليه لا يجوز ولو قال أراضي هذه صدقة بعد موتي يتصدق بعينها أو يتصدق بعد البيع بثمنها قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ابني

الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة قائما متوجها للخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فأما اذا كان البذر من قبل رب الأرض لا تتوجه الخصومة لان رب الأرض أن يمتنع عن المضي على المزارعة في هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع وأراد إثبات المزارعة يكتب في المحضر حضوره وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أخذه من هذا الذي أحضره معه جميع الأراضي التي هي له بقربة كذا من رستاق كذا وبين حدودها مزارعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون الشرط بينهما من لدن تاريخ كذا الى كذا على أن يزرعها ببذره وبقره وأعوانا مبادله من غلة الشتاء والصيف ويستقيها ويتعهدا على أن ما أخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما نصفان وأن هذا الذي أحضره معه دفع هذه الأراضي اليه مزارعة صحيحة مستجمعة شرائط الصحة ثم ان هذا الذي أحضره يمتنع عن تسليم هذه الأراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الأراضي اليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وسأل مسئلته فسل فأجاب وان كان للمزارع ملك يكتب ادعى هذا الذي حضره على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صلح أو رده وهذه نصته (بسم الله الرحمن الرحيم) ونسخ الصلح من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الدفع والاخذ مزارعة بالنصيب المذكور في الصلح على ما نطق به الصلح من أوله الى آخره بتاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر معه تسليم هذه الأراضي بحق هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كانت المزارعة بعد الزراعة فان كانت الغلة قائمة في الأرض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستجمعة شرائط الصحة ثم يكتب وان زرعها حنطة مثالا ببذره وبقره وأعوانه واليوم هي قائمة ثابتة ويذكر أنهم اسنبل أو قصيل على نحو ما يكون وأن جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفين وان هذا الذي أحضره مع نفسه من العمل فيها والحفظ وغير حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التعرض له الى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان الزرع قد أدرك واستحصدا المزارعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا الآن هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها وليكن يكتب وأنه زرعها حنطة ببذره وبقره وقد أدرك الخارج واستحصدا فانه مشترك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفان وأن هذا الذي أحضره مع نفسه من أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته فسل

(مجل هذه الدعوى) ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضي فلان الى موضع الحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا به من أخذ هذا الذي حضر الأراضي المدودة المذكورة فيه من هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الأراضي الى هذا الذي حضر مزارعة صحيحة با شرائط المذكورة والنصيب المذكور فيه فحكمت بجريانه هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعي هذا حكما برأيه وأمرت المدعي عليه بتسليم هذه الأراضي الى المدعي هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعدما استحصدا الزرع يكتب في موضع الحكم وحكمت على فلان بن فلان المدعي عليه في وجهه بمسئلة المدعي هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين من كذا وكذا الى آخره وأمرت المدعي عليه بدفع نصيب المدعي هذا وذلك نصف ما خرج من الأراضي المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط

فلان فان فعل ولد وولد وولد ونسلي ولم يجز الو رثة فهي ارث بين كل الو رثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل \* وقف أرض في مرضه على والده واولاده ولا مال له سواه فثقلها وقف على واليه لا توقف على أجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجز وا



وان أجاز واقبين الصلبي وولد الولد على السواء وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث قبله المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث ان تلف المال بعدموته قبل أن يصل (٢٢٨) للورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة \* وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز

الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والافان كانت تخرج من الثلث صارت الارض وقفا فان لم تخرج فقد ارمي بخرج من الثلث يصير وقفاً ثم يقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليهم أو أحدهم في الأحياء فاداموا كلهم بصرف غلة الوقف إلى الفقراء وان لم يوص الواقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد منهم من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخر فان الميث في قسمة الغلة مادام الباقيون من الموقوف عليهم أحياء يعمل كلهم في قسم ثم يجعل سهم ميراث الوارثته الذين لأصنافهم من الموقوف (نوع فيما يتعلق بالشروط في الوقف)

وقف وشروط الكل أو البعض لنفسه مادام حياً وبعد الفقراء بطل الوقف عند مجدوه لال رحمة الله لغوان معنى القرية بازالة الملك إلى الله تعالى وقال الثاني رحمه الله يصح واعتبر الابتداء بالانتهاء فانه يجوز على جهة بنقطه فيعود إلى ملك المالك ومشايخ يلجأ أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى ترخيصاً للناس في الوقف ولو شرط بعض الغلة لامهات أو لاده حال وقفه ومن يحد منهن نعتوقسما لكل منهن في كل عام قسطاً حال حياته ومماته جاز بخلاف قال محمد عتق بعد موته فاشترط الغلة لهن في تلك

الذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتاج إلى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره معه يمتنع عن العمل في الضيعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعى عقد المزارعة بعد ما استقصد الزرع وخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وأن هذا الذي أحضره معه يمتنع عن تسليم حصة هذا الذي حضر إليه \*

(محضر في اثبات الاجارة) رجل آجر أرضاً من انسان مدة معلومة بأجر معلوم ليزرع فيها ما بدله من الحنطة أو الشعير أو غير ذلك وسلم الأرض إلى المستأجر ثم ان المؤاجر أحدث يد على الأرض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر إلى اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة ملك ككتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له وأشهد على ذلك يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه ملك اجارة هذه نسخته ويحول ملك الاجارة إلى المحضر من أوله إلى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل ملك الاجارة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه ملك الاجارة المحول نسخته إلى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضي المبين موضعها وحدودها في هذا الصك المحول إلى هذا المحضر واستجارها المدة المضروبة بالاجارة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضي المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كاهذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره بالناريج المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجار الذي أحضره معه أحدث يد على هذه الاراضي المحدودة فيه قبل مضي مدة الاجارة هذه من غير فسح جرى بينهما بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى هذا المستأجر لينتفع به من حيث الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فستجاب \*

(محضر هذه الدعوى) صدره على الرسم الذي تقدم ذكره إلى قوله وثبت عندى استجار فلان هذا الذي حضر الاراضي المبين حدودها في هذا الصك المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور في الصك المحول فيه من هذا الذي أحضره واثبات هذا الذي أحضره معه يد على هذه الاراضي المبينة حد ودها قبل مضي مدة الاجارة من غير فسح جرى من احدهذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بثبوت جميع ذلك من استجار فلان هذا الذي حضر إلى آخره بكتب القاضي قوله فحكمت بجميع ما كتبت عند قوله ثبت عندى وان لم يكن بعقد الاجارة ملك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه آجر من هذا الذي حضر جميع الاراضي التي هي ملك هذا الذي أحضره معه بقرينة كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن تاريخ كذا إلى كذا بكذا وكذا ليزرع فيها ما بدله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وأن هذا الذي حضر استأجر هذه الاراضي المحدودة المذكورة بهذا البديل المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة إلى آخر ما ذكرنا في الاجارة الطويلة المرسولة بخاري اذا وقع التسليم والتسلم ثم أحدث الاجر يد على المستأجر قبل مضي المدة من غير فسح جرى بينهما واحتاج المستأجر إلى اثبات الاجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة الطويلة بفسخ المستأجر في أيام الاجارة بمحض من المؤاجر وطلب المستأجر الاجر بدقية مال الاجارة والا أجر ينكر الاجارة ويحتاج المستأجر إلى اثباتها كيف يكتب في المحضر فان كان للمستأجر ملك الاجارة يحول الصك إلى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ من تحويل الصك يكتب

ادعى

الحالة كاشتراطها على الجانب فيصح في حال الحياة وان كان يشترط لنفسه لكنه جاز في حال الوفاة كما أجاز

الإمام رحمه الله اذا قال وقف حال حياتي وبعد مماتي ويجعل حال الحياة تبعاً لحال الممات \* وقف مؤبد واستثنى لنفسه وعياله وخدامه



الاتفاق منه مادام حيا جاز الوقف والشرط عند الثاني رحمه الله فاذا ماتوا وانقرضوا يصرف الغلة الى المساكين \* وقف على فلان أو أقربائه باعيانهم جاز ماداموا أحياء وإذا انقرضوا رجع اليه ان حيا والى ورثته ان (٢٢٩) ميتا \* وقف بشرط ان يأكل ويؤكل من

أحب مادام حيا ثم بعده على ولده وولد ولده ونسبه أبدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى المساكين جاز عند الثاني ولم يكن وصية لان الولد يأكل من مال الله تعالى ولو شرط أن يأكل من وقفه مادام حيا فان وعنده معاليق وزبيب من الغلة يرد الى المصرف ولا يأكله الوارث وان ترك خبزاً يأكله الوارث ولا يرد الى المصرف والحاصل ان كل مال لا رصيه أن يتخذه من التركة يرد الوارث بعد موت الواقف الى الوقف لانه لم يملكه فلا يورث وكل مال ملك الوصي أن يتخذه لا يرد لانه ملكه كسائر أملاكه فيكون لو رثته واتخذ المعاليق والزبيب سائغ للوصي لا اتخذ البرخيزا \* واذا شرط أن يستبدل بالوقف حتى شاء الواقف مثل ذلك يكون وقفا مكانه الى ذلك والوقف والشرط جائزان عند الثاني وكذا اذا شرط أن يبيعه ويشترى بثمنه ما يكون وقفا \* وعند محد وهلال حاز الوقف لا الشرط لانه لا يحصل بتمام زوال المالك الى الله تعالى على التأنيدي فتم الوقف بشرائعه وبقي الاستبدال شرطاً فاسداً فيبطل الشرط (الثاني في نصب المتولي وما يملكه أولا)

طالب التولية كطالب القضاء لاولي بالنص \* مات المتسولي والواقف حي فالرأي في النصب الى الواقف لا الحاكم وبعد موت الواقف الرأي الى وصيه لا الى الحاكم وان لم يكن له وصي فالرأي

الآن الى الحاكم لان العين وان زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه محكماً بإشارة قوله عليه الصلاة والسلام وصدقة حارية الى يوم القيمة وانما يوصف صدقته بالدوام اذا حدث الحاصل على ملكه وجعل لها متداقاً جديداً قبل اشارة النص بأنها مبقاة على ملكه

ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاجارة والاستجار بالشرائط المذكورة فيه وتجهيل الاجرة وتجهيل المعقود عليه وتسليمه وضمان الدرك كما ينطبق به صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره وان هذا المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في أيام الاختيار بمحض من هذا الأجر الذي أحضره مع نفسه فلهذا ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه كذا بمضى ماضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الأجر ابقاء بقية مال الاجارة المفسوخة الى هذا الذي حضر ويتم المحضر

(سجل هذا المحضر) الصادر على الرسم الى قوله وثبت عندي وعند ذلك يكتب وثبت عندي استجار فلان جميع هذه الاراضي المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبديل المذكور بالشرائط المذكورة في هذا الصك وتجهيل الاجرة وتجهيل المعقود عليه وتسليمه وأن المستأجر هذا الذي حضر فسخ هذا العقد في أيام الفسخ بمحض من هذا الأجر هذا الذي أحضره معه وواجب على الأجر هذا ابقاء بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندي عند قوله ثبت عندي وان كانت الاجارة قد انقضت بموت الأجر يكتب المحضر على ورثة الأجر على المثال الذي يكتب على الأجر لو كان حيا ويزيد فيه وأن هذه الاجرة قد انقضت بموت فلان الأجر هذا وذهب بمضى المدة الماضية الى وقت موت الأجر هذا من هذه الاجرة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة ديناً في تركة هذا الأجر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم \*

(سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا) الا أنه يزيد كروفاة الأجر هذا وانتقاض الاجارة بوفاة وجوب رد الباقي من الاجرة المجهلة على المستأجر وذلك كذا على وارث الأجر هذا الذي حضر وان كان المستأجر قد مات والآخر حي الا أنه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها يكتب المحضر على المثال الذي ذكرنا غير أنه يزيد فيقول وانقضت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف من الورثة ابنه هذا الذي حضر وذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه بمضى ماضى من المدة من وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثاً من المستأجر المتوفى هذا الوارث هذا الذي حضر وهذا الأجر في علم من ذلك فوجب عليه أداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر \*

(محضر في اثبات الرجوع في الهبة) يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وأن هذا المحضر معه قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضاً صحيحاً وأن الموهوب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يرد في يده ولم يتغير عن حاله وأن هذا الذي أحضره لم يعرض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئاً فرجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي أحضره تسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلة \*

(سجل هذا المحضر) يكتب في موضع التبروت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضاً صحيحاً ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فحكمت بعمدة رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة وأعلنت الموهوب هذا الى قديم ذلك الواهب هذا وأمرت الموهوب

الآن الى الحاكم لان العين وان زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه محكماً بإشارة قوله عليه الصلاة والسلام وصدقة حارية الى يوم القيمة وانما يوصف صدقته بالدوام اذا حدث الحاصل على ملكه وجعل لها متداقاً جديداً قبل اشارة النص بأنها مبقاة على ملكه



ولو كان على ملكه لكان التصرف اليه كذا هنا \* وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك  
فاذا لم يجد فيهم من يصلح ولصب من غيرهم (٢٣٠) ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف وفي صلح الوصاية والتولية ولم

يكتب جهة الوصاية والتولية  
لا يصح وان كتب انه وصى من جهة  
الحاكم ولم يسم القاضي الناصب  
والذي ولاه جازلانه صارت الجهة  
معلومة ويمكن الوقوف عليه بالنظر  
الى التاريخ ولو كتب انه وصى من  
جهة الشرع لا يجوز وعلى هذا اذا  
احتج الى كتابة القضاء في  
الجمعات كالوقف وأجارة المشاع  
وكتب فيه وقضى قاض من قضاة  
المسلمين جاز \* مات القيم واجتمع  
أهل المسجد وجعلوا رجلا قريبا  
بغير أمر الحاكم فانفق في المسجد  
بالمعروف واختلفوا في جوارحه  
والخيار أنه يجوز ولا يضمن ما تنفق  
من مال المسجد على المسجد وان  
مات القيم وقد أوصى الى أحد  
فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه  
المسئلة دليل على ان القيم تفويض  
الى غيره عند الموت بالوصية لانه  
بمنزلة الوصي عند الموت والوصي  
أن يوصى الى غيره ولو أراد إقامة  
غيره مقامه في حياته وممته  
لا يجوز الا اذا كان التفويض  
على سبيل العموم \* الموقوف  
عليهم اذا نصبوا متوليا جاز  
والاولى الرفع الى الحاكم  
والمنازحون قالوا الاولى عدم  
الرفع الى حكام الزمان والاصح أنه  
لا يجوز نصب المتولي الا الى الحاكم  
فلا بد فيه من القضاء \* وحضور  
الموقوف عليهم حال النصب  
لا يشترط بخلاف ما جعل وصيا  
لصبي حيث يشترط حضرة الصبي  
\* شرط في الوقف الولاية لنفسه  
وأولاده وعزل القسيم وما هو من

له هذا برد الموهو هذا على واهبه هذا ويتم السجل \*  
(محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة) ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك  
لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر أولا أنى وهب منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى  
هذا الحاضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد ازداد في يده زيادة متصلة وان رجوعه ممنوع  
ويتم المحضر \*

(محضر في اثبات الرهن) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر  
رهن من هذا الذي أحضره معه كذا ثوبا بين صنفه بكذا دينار ارضنا صنفها وأن هذا الذي أحضره  
معه ارهن هذا الثوب المذكور منه هذه الدنانير المذكورة ارهننا صنفها وقبضه منه بتسليم اليه  
قبضا بها واليوم هذا الثوب المذكور رهن في يد هذا الذي أحضره معه وان هذا الحاضر قد  
أحضر هذا المال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه  
بذلك وسأل مسئلته عن ذلك \*

(محضر في اثبات الاستصناع) صورة الاستصناع أن يدفع الرجل الى رجل حديدا أو نحاسا  
ليصوغه ائنا أو نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمنع من الدفع ولا للمستصنع أن يمنع  
عن القبول وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديدته والائنا للصانع ولا أجر  
له وان شاء أخذ الاثنا وأعطى الصانع أجره على عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن  
التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا مثنا وأمره  
أن يصوغه منه ائنا كذا صنفه كذا بأجر كذا ودفع اليه الاخر وثمة قد صاغ هذا الاثنا على موافقة  
شرطه وانه يمنع عن تسليم الاثنا اليه فواجب عليه تسليم الاثنا اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن  
ذلك فمثل فأجاب بالفارسية فان كان الصانع خالف الشرط فأراد المستصنع أن يضمه حديدا مثل  
حديدته يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا مثنا من النحاس صنفه كذا  
ليصوغه ائنا صنفه كذا بأجر كذا ودفع اليه الاخر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه  
رد مثل هذا النحاس والاخر المذكور المين قدرهما وصفتهما به وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن  
ذلك فمثل كذا في المحيط \*

(كتاب حكمي في دعوى العقار) اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي أن  
يكتب بذلك كتابا فهذا على وجهين (الاول) أن يكون العقار في بلد المدعي ويكون المدعي عليه في بلد  
آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له واذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه كان المكتوب اليه  
بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم  
العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجة ومجمل له وكتب له قضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن  
لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا أن العجز عن التسليم يمنع التسليم  
أما لا يمنع الحكم فلماذا قال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلم اليه ثم اذا أورد المدعي قضية القاضي  
المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وأقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه  
يحتاج الى تنفيذ ذلك القصاص وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار  
اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه أولا أنه اذا  
قضى للمدعي ومجمل القاضي له بأمر المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أمينا ليسلم الدار الى المدعي فان

أنواع الولاية فان حجه من يد المتولي جاز وان لم يشترط الولاية لنفسه وأخرجه من يد المتولي قال محمود حجة الله  
لا ولاية للواقف بل الولاية للقيم وكذا الولاية لوصيه والولاية للقيم وقال الثاني رحمه الله الولاية للواقف وله عزل القيم حال حياته فاذا مات



الواقف بطل ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم الى المتولى فعند الثاني رجع الله الوقف والشرط صحصان لا عند محمد وهلال وان جعله قيميا  
حال حياته وبعد موته فينشد نصير وصيا ومشايج بلم اختار واقول الثاني رحمه الله (٢٣١) والصدرا اختار قول محمد رحمه الله ولو أراد

الواقف عزل القيم ان كان شرط في  
حال الوقف ان له العزل له ذلك  
والا لا وقد ذكرنا ان عمر رضى  
الله عنه استثنى في وقفه ان يؤكل  
المتولى منه بالمعروف وان يؤكل  
صديق له غير متمول وعلى رضى الله  
عنه لم يستثن للمتولى شيئا دل ان  
الاستثناء وعدمه سواء والمتولى  
ان يأكل بالمعروف كما ان الامام  
والوصي يأكلان من بيت المال  
والتركة اذا عمل ولا يؤكل من  
ليس في عياله الا اذا شرط الواقف كما  
شرطه العاروق رضى الله عنه ولو  
جعل الحاكم للمتولى ده يارده جازا اذا  
كان قدرا جازا المثل وليس للمعشرف  
على القيم ان يتصرف ولو نصب خادما  
في المسجد ليس له ان يأكل منه الا  
اذا شرط الواقف \* وقف ولم  
يشترط الولاية لنفسه أو لغيره قال  
هلال الولاية اليه وقال قوم لا يثبت  
له الولاية بسلا شرط لنفسه قال  
مشايخنا الاشبه ان يكون هذا  
قول محمد رحمه الله لا التسليم اما  
كان شرط اعنده وبه ينقطع  
ولا يثبت وقال أبو الليث بالتسليم الى  
المتولى ينقطع ولا يثبت عند محمد رحمه  
الله فلا يملك عزل المتولى اذا لم  
يشترط حال الوقف ولاية العزل  
لنفسه وقال الامام الثاني رحمه الله  
بملكه شرط أولا واذا كان  
الواقف غيبرا مؤمونا وقد اشترط  
الولاية لنفسه يخرجها الحاكم عن  
الولاية وينزعها منه وكذا لو اجتمع  
عنده من غلة الوقف ما يكفي لعمارة  
والوقف يحتاج اليها وامتنع  
الواقف عنها بأمره الخاصكم

أبى ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع  
ما جرى بين المدعى وبين المدعى عليه بحضرة المدعى وبحكمه على المدعى عليه بالعقار للمدعى وبأمره  
المدعى عليه أن يبعث مع المدعى أمينا يسلم العقار الى المدعى وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبل  
وسألني المدعى الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك يسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك  
برحمتك الله وأيا باحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعى فلان بن فلان موصل كتابي  
هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعى ويخرج من يد  
المدعى عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعى وأنه على وجهين أيضا أحدهما أن  
يكون في البلد الذي فيه المدعى عليه وفي هذا الوجه أيضا القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى  
المكتوب اليه يحكم به للمدعى وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعى وان امتنع المدعى عليه  
من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر  
غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له أيضا الى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه والقاضي المكتوب  
اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعى الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب  
اليه كتابا حتى يقضى بالعقار للمدعى بحضرة المدعى عليه وان شاء حكم به للمدعى ومجمل له ولو كان  
لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته \*

(كتاب حكمي في العبد لا يبق على قول من يرى ذلك) صورة ذلك اذا كان للرجل بخاري عبد  
ابق الى سمرقند فأنخذ رجلا سمرقندي فأنخبر به المولى رليس للمولى شهود سمرقندي انما شهوده  
بخاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري بما شهد شهوده عنده والقاضي بحبيبه  
الى ذلك ويكتب له كتابا الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الدون غير أنه يكتب شهود عندي فلان  
وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا ملك فلان المدعى هذا وقد أبق  
الى سمرقند واليوم في يد فلان سمرقندي بغير حق وبشهادة على كتابه شاهدين شخصان الى سمرقند  
ويعلم ما بينا في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب  
الى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى  
يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عندا التهما عنده ففتح الكتاب فان وجد  
حلية العبد المذكورة فيه بخلاف ما شهد به الشهود عند القاضي الكاتب ردا الكتاب اذ ظهر أن هذا  
العبد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقا قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعى من غير أن يقضى  
له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد وبأنخذ كميلا من المدعى بنفس العبد ويجعل في عنق  
العبد خاتما من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتابا الى قاضي بخاري  
بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري  
وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعى أن يحضر شهوده  
الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعى فاذا شهدوا بذلك ماذا يصنع  
قاضي بخاري اختلعت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي  
بخاري لا يقضى للمدعى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب  
فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه الى سمرقند حتى يقضى  
له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه فاذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهدا الشاهدان

بالعمارة فان فعل ولا ينزعه منه وان كان شرط أن لا ينزعه منه أحد فالشرط باطل بخلافه الشرع اذا لم يكن باطلا لمصلحة الوقف فان كان في  
نزعه مصلحة يجب عليه اخراجه دفعا للضرر عن الوقف وان جعل الواقف الولاية لرجل له ذلك وله نزعه وان شرط أن ليس له اخراج القيم بطل



لأنه مخالف للشرع لأن القوامة وكالة والوكالة ليست لازمة ولو جعل الولاية اليه في حياته وبعد مماته جاز وكان وكيلًا في الحياة وصيًا بعد  
المات \* وقف وأشهد وكتب الصك (٢٣٢) وقرئ عليه وقفه وقفها بمجهاتم قال وقفت بشرط أن لي ولاية يبعه متى شئت لذكر

عنده بالكتاب والختم وبماتى الكتاب وطهرت عدالة الشاهد بن قضي للمدعي بالعبد يحضرة المدعي  
عليه وأبرأ كميل المدعي وقال في رواية أخرى أن قاضي بخاري يقضي بالعبد للمدعي ويكتب إلى  
قاضي ممرقند حتى يبرأ كميل المدعي وعلى الرواية التي حوزها يوسف رحمه الله تعالى كتاب  
القاضي في الاماء فصورته ما ذكرنا في العبد غير أن المدعي إذا لم يكن ثقة مأمونا فالقاضي المكتوب  
اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعي حتى يجي برجل ثقة مأمون في دينه وعقله يبعث بهامعه لأن  
الاحتياط في باب الغرور واجب \*

(رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف) يكتب بقول القاضي فلان قاضي كورة كذا  
وبواحبنا نأخذ القضاة بها بين أهلها من قبل فلان وقم اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان  
في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخاري وهم فلان وفلان وقم اختيارهم جميعا للقيام في تسوية  
أموال الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي للمعارفوا  
من صلاحه وأمانته وكفايته وهدايته في التصرفات فأمضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا فيما  
فيها يقوم بحفظها وحياطتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه مصارفها  
ومراعاة شرط الواقف فيها وأوصيته في ذلك بتقوى الله وأداء الامانة والتجنب عن المكر والغدر  
والخيانة في السر والعلانية وطلعت له (١) (الذي يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعاتها ليكون له  
معونة في هذا الامر قلده في ذلك كله فتقدمني بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذكر بحقه في  
ذلك وأشهدت عليه من حضري من أهل العلم والعادلة ثم بوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه  
المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على  
الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي \*

(كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للاوقاف) أيد الله تعالى فلانا  
قد رفع الى أن الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريته من قيم بتعايدها ويجمع غلاتها وبصرفها  
الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكتابة في ذلك ليجتار قيمًا ذا عفاف وأمانة وعدالة وكفاية  
في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشروحا لافعليه وأقلده من اختاره  
للقوامة بعون الله تعالى \*

(جواب المكتوب اليه) قد وصل الى كتاب الشيخ القاضي الامام بديم الله تعالى أيامه وقرأته  
وفهمت مضمونه وامتننت لما أمرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوقع  
اختياري واختيار المشايخ من قريتي للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا  
على فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانيته وعفافه وديانته وكفايته في الامور وكونه مقبلا  
في هذه القرية فليتفضل بتقليده والاطلاق له (الذي يارده) مما يحصل من ارتفاعات هذه  
الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور ومثاب من الله تعالى \*

(تقليد الوصاية) يقول القاضي فلان قد رفع الى أن فلانا توفي وترك ابنا صغيرا ولم يجعل أحدا  
وصيا في تسوية أمور هذا الصغير ولا بد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية أمورهم ولههم فلان  
وانه من أهل الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فتفحصت عن حالهم هذا  
الصغير هذا المذكور فاختبرني جماعة وهم فلان وفلان أنه ممرور في الصلاح والديانة والامانة مشهور

(١) العشرة أحد عشر

الكاتب لم يكتبه ولم أعلمه ان كان  
فصحا يعرف اللغة التي كتب بها  
الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله  
وان أعجميا لا يعرف اللغة التي  
كتب بها الصك يقبل قوله وان  
شهدوا أنه قرئ عليه بلغته وفهم  
كل ما فيه لا يقبل قوله أيضا وكذا  
في البيع والاجارة اذا قال البائع  
والاشترى أعلم المكتوب في صك  
البيع والاجارة قال لها جيرانها  
اجعل دارك وقفًا بشرط أنك  
إذا احتجت تبيعها فامرت أن  
يكتب كذلك فاطلسق الكاتب في  
الكتاب ولم يذ كر شرطها ان قرئ  
عليها الكتاب ففهمت معانيه  
لا يقبل قواها وان لم تفهم معناه  
يقبل قواها كما مر في المسئلة  
السابقة وهذا كله انما يتأتى على  
قول محمد رحمه الله ان الوقف يبطل  
بالشرط وأما على قول الثاني  
رحمه الله فالوقف صحيح والشرط  
باطل فلا يتأتى التبريع \* أراد  
أن يقف جميع ماله في قرية كذا  
فامر بكتابة الصك في مرضه  
فكتب الكاتب ونسى بعض  
القطع والكرم ثم قرئ عليه  
الصك وكتب فيه وقف كل ماله من  
الضباع في قرية كذا وهي كذا  
وكذا قطعوا وذكر الحدود ولم يقرأ  
عليه القطعة التي نسبها الكاتب  
لم يصروقنسا الا اذا قال الواقف  
أردت كل مالي في تلك القرية  
المذكورة وغير المذكورة ذلك  
القطعة معلومة \* وقف ضيعته  
وأمر بكتابة صك الوقف فغلط  
الكاتب في حدين وأصاب في

حدين فالحدان اللذان غلط فيهما ان كان في تلك النواحي لكن بينه وبين الحدود أرض أو كرم أو دار للعير  
يصح الوقف لأن غاية الامر وقف ملكه ومالك غيره يصح في ملكه وان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجد في ذلك الموضع فالوقف باطل



الأذا كانت الضبعة مشهورة سنة فنية عن التعبد لشهرته في ر الوقف حيث نذ \* وقف أرضاً أو داراً ثم أراد أن يستبدل مكانه أرضاً  
أخرى أو داراً أخرى ان شرط في حال الوقف المناقلة يجوز له الاستبدال والأفلا \* (٢٣٣) أراد القسم أن يبنى في الأرض الموقوفة

حوائط ليست غلها بالأجارة ليس له ذلك لان استغلال الأرض بالزرع  
الهم الا اذا كانت الأرض متصلة  
بالصروغلة الحوائط لو بنيت  
تكون من أرض خالية يزرع فيها  
أكثره البناء لأنه أنفع وعن محمد  
رحم الله ما هو أعلى من هذا وهو  
أن أرض الوقف لو قل ربعها فلقم  
أن يبيعها ويشترى بثمنها أرضاً  
أخرى ربعها أكثر فقه الفقهاء  
بجواز استبدال الأرض بالأرض  
\* صرف دراهم الوقف القيم في  
حاجته ثم تنفق مثله في الوقف يبرأ  
عن الضمان \* ولو خلط دراهم  
الوقف بدراهم نفسه ضمن الكل  
\* والوقف لو على قوم محصورون  
لهم نصب المتولي بلا استطاع رأي  
الحاكم إذا كانوا موسومين  
بالصلاح والعفة كما غل أهل الحلة  
نصب القيم والمتولي في المسجد بدلا  
استطاع رأي الحاكم وقال الصدر  
لا يمكنه في المسئلة بلا استطاع  
رأي الحاكم وما أنفق على هذا  
المتولي من أجرة الوقف لا يضم  
لأنه لما أجر الوقف وهو ليس بتولي  
كانت الغلة له لأنه صار غاصبا فيكون  
منفقاً من مال نفسه فكيف يضمن  
ذكره الظهري وكذا ذكره  
القاضي لكنه قال الأولى أن يرفع  
الامر إلى الحاكم حتى ينصب المتولي  
قالوا وفي زماننا الأولى عدم الرفع  
إلى القاضي لظهور الاطماع  
الفاصلة من القضاة ومع هذا  
ليس لأهل المسجد نصب المتولي  
والقيم بلا استطاع رأي الحاكم  
\* شرط أنه لا يؤجره واليه فإن

بالسكفاية والهداية جعلته قيميا في أسباب هذا الصغير المذكور فيه ليقوم بحفظ أسبابه وسائر  
أمواله ونعماده وأوصيائه عن الاضاعة واستغلال ما هو من نافع الاستغلال من أسبابه وقبض  
ارتفاعات أسبابه وحفظها وصرفها إلى وجوه معارفها وإلى الأبد من الطعام والملبس والشرب  
من غير تقصير ولا اسراف وأوصيته في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة في السر والعلانية  
والقنب عن الغدر والخيانة وأطاعته (الله يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعات أسبابه  
ليكون له معونة في هذا الامر ونهيته عن بيع شيء من محدوداته من غير استطلاع ذي رأي قلده في  
ذلك كله بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا المذكور في ذلك وأشهدت عليه من حضر من الثقات  
وكان ذلك في تاريخ كذا \*

(كتاب إلى بعض الحكام بالناحية لقسمه التركة واختيارا لقيم للوارث الصغير) كتابي أطال  
الله تعالى بقاء الشيخ الفقيه الحكيم فلان إلى آخره قدرع إلى أن فلان من قرية كذا توفي تمة وخلف  
من الورثة ابنا صغيرا اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك أموالا كثيرة وهذه الابنة استولت  
على جميع أموال هذا المتوفي وتلفها ولا بد من إفرا حصة الصغير وانزاعها من يده هذه الكبيرة  
وكاتبته في ذلك ليسخ جميع التركة من المحدودات والمنقولات والحيوانات ويتفحص في ذلك عن  
له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهامها ويراعى في هذه  
القسمه العدل والانصاف ويختار قيميا إذا صلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهذا يبعث  
نسخة التركة مع المختار للقائمة إلى لاقاره القائمة في حق الصغير وأمضى القسمه وأسلم حصة  
الصغير اليه وهو موفق في تمام ذلك إن شاء الله تعالى كذا في الذخيرة \*

(كتاب في نصب الحكام في القرى) يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانيته  
وسداده وديانته وهدايته وكفايته في الأمور كلها مع ما جعله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه  
دقائق الحلال والحرام نصيته في ناحية كذا متوسطا لفصل الخصومات بين الخصوم تراضيهم على  
سبيل المصالحة بعدم أن يتأمل في تلك الحادثة تأملا شافيا ولا يحامي شريفا لشرفه ولا ينظلم ضعيفا  
لضعفه ولم أمره أن يسمع بينة في حادثة من الحوادث وأن يقضى لاحد على أحد في صورة من الصور  
وإذا نذر عليه فصل الخصومات بالتراضي يبعث الخصوم إلى مجلس الحكم وأمره بالنكاح الأباي  
الخلبات عن السكاح والعدة من أكتافهم برضاهم ان لم يكن لهم ولي بمهر أمثالهن على سبيل  
الاحتياط وأمره باختيار القوام في الاوقاف وأموال البنات من الصالحاء والثقات باتفاق  
من هو في سبيل منها واختيارهم وأمره بطاعة الله تعالى وتوابعه في جميع أحواله سرا وعلانية  
وأن يأتي بأوامره وينتهي عن زواجره فهذا عهدى اليه ومن قرأ هذا الكتاب أو قرئ عليه  
فليعرف حقه وحرمته ولا يخوض أحد فيما فوض اليه وليصرف نفسه عن الملاعبة والله الموفق  
للسواب

(كتاب في التزويج) يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ الفقيه أيده الله تعالى بالتعرف عن حالة  
المسماة فلانة بنت فلان فوجدت خطها فلان فان وجدتم أجرة بالغة عاقلة خالية عن النكاح والعدة  
وكان هذا الخاطب كموالها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حوزة فزوجها منه برضاها  
بمضمر من الشهود على صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا تصلح للرجال ان لم يكن لها ولي  
حاضر ولا غائب ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتبه ان وجدتم قد بلغت

(٣٠ - (العتاوى) - سادس) آجره فهو خارج عن الولاية وأولاد فقهه مضافة فان فعل فهو خارج  
عن الولاية وفلان يكون واليا أو شرط وقاله من تاريخ هذه الصدقة متوليا أو قال من تاريخ متوليا في ابطال هذه الصدقة فهو خارج



عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب ما شرط الواقف \* المتولى من جهة الخا كم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بعزل نفسه الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع (٢٣٤) عن تقاضي ما على المتقبلين لا يأنم فان هرب بعد المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير

مبلغا تزف الى بيت الزوج ولم يكن لها ولي حاضر (١) ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجهما من هذا الخاطب تزويجهما على مهر معلوم به مثلها واقبض باه ورسوم تجهيله من المسمى ثم سلمها الى الزوج وكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى وأشهد عليها \* (كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين) وقع الى فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا يذنبه ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ولما الى أهل السلطان فكاتبته في ذلك لجمع بينهما وسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم توسط بينهما براضيهما وفضلها فان صلح الامر واذا قايضت بهما الى مجلس الحكم قبل لا فصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى \*

(كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية لوقوف الضيقة) وصورة ذلك رجل ادعى ضيقة في يد رجل وأقام بينة على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد الثالث المدعى من القاضي أن يكتب الى حاكم القرية التي الضياع المدعى بها فيها حتى تكون تلك الضياع موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب (وصورته) يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قد ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضيقة التي هي كرم محوط مبنى بقصره وكذا ديرة أرض التي موضعها في أرض قرية كذا حدودها كذا وأنها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وقام البينة على ذلك ولم يظهر لي أحوال الشهود فالتمس هذا المدعى مني كتب هذا الكتاب اليه ليعمل هذه الضيقة المتنازع فيها موقوفة في يده هذا المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يربدها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى أن يظهر أحوال الشهود فان انقضى ذلك والاعلى بالجواب في ذلك بعون الله تعالى \*

(ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب) يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن يعلمها فلان بن فلان غائب عنها من كورة بخاري ونواحيها وتركها ضائعة من غير نفقة ولا كسوة وأنها مضطرة في ذلك وأن النكاح بينهما قائم في الحال وأحضرت معها من جيرانها فلانا و فلانا يذكرا أسماءهما وأسماء ما فأتى برني هذان أن الحال كما رفعت الي من أوله الى آخره والتمست مني تعيين نفقتها وبدل كسوتها والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فأجبتها الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهم ما يطعموها وما يؤدونها وكذا كذا درهم ما كل ستة أشهر للملبوسها الى أن يحضر الغائب فيقضى ما استدانت عليه وأنها رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر حجة في ذلك وأشهد على ذلك من حضري من الثقات \*

(ذكر فرض نفقة المرأة) امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتمست من القاضي التقدير لنفقتها يكتب يقول القاضي فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلاني الى أن زوجها لا ينفق عليها والتمست مني تقدير نفقتها فأجبتها الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعموها وما يؤدونها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهم ما وبدل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهم ما وألزمتها ادرار ذلك عليهم بالتولى الانفاق على نفسها وقد رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو بكتب فرض

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه عبارة المحيط ولا حاضر ينتظر بلوغه ولعله تحريف وصوابه ينتظر حضوره فانه لم يقل أحدي ينتظر بلوغ الولي فيما عرفت فان المنصوص في المتن أنه لا ولاية لصغير وليا تأمل في تحرير العبارة وقد رجعت النسخة فوجدتها كما هنا اه مصححه

بحق القبالة لا يضمن المتولى \* أمر المتولى المؤذن بان يخدم المسجد بأجر معلوم كل عام صا اذا كان قدر أجر المثل أو زيادة يتغابن فيه \* احتاج حال الوقف الى خدام يفتح الباب ويكنس فاعطى المتولى حجرة منه ليقوم بهذا الامر الى رجل بطريق الاجرة جاز \* أجر الوقف القيم من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه \* قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله والمخلص من ذلك أن يبيع الجذع مثلا من آخر ثم يشتريه للوقف \* المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا \* اشترى بمال الوقف دارا ثم باعه

يجوز (الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقلي والسابع) ان وجدت ما تاتي الله على أن تصدق بأرضي هذه على ابن السبيل فوجدتها يجوز له أن يقفه على من يجوز له وضع الزكاة فيه ولا يجوز على من لا يجوز له زكاة ماله لان هذا نذر فيعتبر بإيجاب الله تعالى وان وقف على ولد جاز ونذره باني \* ان مت من مرضى فاراضى هذه وقف فبرئ من مرضه وباع أرضه حاز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا وتعلق الوقف بالشرط لا يصح \* ولو قال اذا مت فأجعلوا أرضي هذه وقفنا يجوز وقال السرخسي والقدرى تعليق الوقف جائز \* وقف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجدا على أني بالخيار فالخيار باطل وصار مسجدا \* قوله أرضي هذه صدقة

الماضي وقال السرخسي والقدرى تعليق الوقف جائز \* وقف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجدا على أني بالخيار فالخيار باطل وصار مسجدا \* قوله أرضي هذه صدقة



نذر فيصدق بثمنها أو عيها على الفقراء وإن قال وقف أو قال وقف على الفقراء أو موقوفة كان وقفاً ولو زاد على الفقراء بان قال صدقة على الفقراء يكون وقفاً في اللفاظ الثلاثة وهذا لا يشك على قول الثاني وكذا (٢٣٥) على قول هلال لأنه زال الاحتمال بالتنصيص

على الفقراء وإذا نص على التأييد بان قال أرضي هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جاز الوقف عند جميع مجيزي الوقف وكذا في اللفاظ الثلاثة الآن التسليم إلى المتولي شرط عند محمد رحمه الله وبه أخذ البعض لا عند الثاني رحمه الله وبه أخذ البلطيون والخوازرميون تكثيراً للوقف والخلاف فيما إذا لم يضاف إلى الموت هذا إذا لم يقف على إنسان معين فان وقف عليه بان قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فرأيتي وهم يحصون لم يجز وإن زاد لفظ الصدقة بان قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان أو ولدي أو فرأيتي وهم يحصون أو لا يجوز والغلبة ما دام حي أو بعد موته إلى الفقراء \* قال أرضي هذه سبيل ولم يزد عليه لا يصير وقفاً إلا أن يكون من قوم لفظ السبيل عندهم الوقت المؤبد بشرائطه \* ولو قال وقفها أو حبسها أو سبأها أو حرمتها أو هي موقوفة أو محبوسة أو محرمة لم يصح وإن قال هذه اللفاظ لإنسان بعينه بان قال هي وقف لك إلى آخره فكذلك لا عند الثاني رحمه الله فإنه تأمك منه في شرط التسليم وقوله وقف أو حبس باطل \* شرط في أصل الوقف لا يستبدل أو البيع وشراء أرض أخرى بثمنها يصح الشرط والوقف عند الثاني رحمه الله وعند محمد وهلال رحمه الله الوقف جائز والشرط باطل وذكر القاضي قول هلال مع الثاني رحمه الله وعليه

القاضي فلان على فلان بن فلان نفقة تزوجته فلانة بنت فلان أطعمها وأدامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهم إلى آخره ويكتب القاضي توقيعه على صدر الذكر ويكتب في آخره يقول فلان كتب هذا الذكروني بأمري وبحري الفرض والتقدير في كما كتب فيه كذا في المحيط \*

(كتاب المستورة إلى المزك في التعرف عن أحوال الشهود) ويكتب القاضي بعد التسمية في قطعة بيضاء أيد الله الفقيه في الوقوف على أحوال نفر شهدوا عندى يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا ووصف الدعوى ثم يقول أثبت لك أسامهم آخر مستورق لتعرف عن أحوالهم واتبعني ما مع عندك من أحوالهم من العدالة لا فقه عليه ويكون العمل فيه بحسبه إن شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حليته كذا بحلته كذا ومجبره كذا ومصلاه مسجد كذا \*

(جواب المزك) أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جائز الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يكتفى بمجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة لجواز أن يكون عدلاً ولا يكون مقبول الشهادة لأن العدالة هي الإنزجار عن تعاطي ما يعتقده الإنسان محظور دينه وجاز أن يكون الشخص بهم هذه المثابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدوداً في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لالفسقة ولكن لغفلة أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من لم يعرف حاله بالديانة والبالدانة كذا في الظهيرية \*

(محاضر ومجلد ردت لخلل فيها) ورد محضر فيه دعوى رجل زعم أنه وصي صغير من حبة أبيه ديناً لذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعلية أنه لم يذكر في المحضر أن الدين لهذا الصغير بأي سبب ولا بد من بيان ذلك لأن الدين إذا كان موروثاً والميت وارث سوى هذا الصغير فأنما يصير الدين للصغير بالقسمة وقسمة الدين باطلة والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الأب ولا على الإيصاء إلى المدعى ولا بد من ذلك \*

(ورد محضر في دعوى العقال للصغير بالأذن الحكمي) صورته محضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر بملأه بالأذن الحكمي أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه حدودها كذا ملك فلان الصغير بسبب أمها كانت ملك والده هذا الصغير بلان المسمى في المحضر اشتراعا لابنه الصغير المسمى في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الأبوة ثبت معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الصغير بمذا السبب المذكور وفي يده هذا المحضر بخير حق فواجب عليه تسليمها إلى هذا الحاضر ليقبضها هذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعلية أنه لم يذكر فيه أن الأذن الحكمي لهذا المدعى من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير أن يكون الأذن من جهة قاض آخر لا بد من إثبات الأذن الحكمي عند هذا القاضي ليسمى خصوصاً ولأنه لم يذكر في المحضر أن المدعى مأذون في القبض إنما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالأذن الحكمي وأعل أنه كان مأذوناً بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون مأذوناً بالقبض لا يكون له حق القبض عند فر رحمه الله تعالى لأن المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند فر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذوناً بالقبض أو ذكر ما يدل عليه من كونه وصياً فإن الإيصاء يثبت ولاية القبض ولأنه لم يذكر في المحضر أن

الفتوى لأن الوقف يحتمل ثلاثة لأم من أرض إلى أرض \* غصب أرض الوقف غاصب وأجرى عليها الماء حتى صار بحراً يضمن قيمتها ويشترى بالقيمة أرض أخرى ويكون وقفاً مكانه أو إذا قل نزلها أو صار بحراً لا يحتمل الزراعة بآفة أو لا يفضل من مؤنتها وصلاح



الوقف في المناقشة بارض أخرى يفعل وان قال الواقف وقفت على أن اشترى بثمنها أرضاً أخرى ان احتاج إلى ذلك مع استحسانه لان الاول وان تعينت للوقف قيمتها يقوم مقامها (٢٣٦) في الحكم ولا يحتاج الى وقف المشتراة كالعبد الموصى بخدمته اذا قتل خطأ وأخذ قيمته واشترى به عبد آخر يتعلق به حق الموصى بالخدمة من غير تجديد الوصية ثم ليس له استبدال الثانية بثالثة لان هذا الحكم ثبت بالشرط وجد في الاول لا الثانية \* ولو وقف بشرط أن يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته لا يصح الوقف في المختار ولو شرط أن يبيعها ويجعل ثمنه في وقف أفضل منه ان رأى الحاكم يبيعه أذله فيه وقد أمرنا أن الوقف على ما تكام به لا على ما كتبه الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصلح أعني كل ما تكام به ووقف الحمام تابعة لبرجها يجوز اذا كانت الحمام في البرج أو ان الوقف في يده ضيقة جاء رجل بصلح فيها خطوط الأئمة لأجله والحكام المشاهير بانها وقف على كذا أو وجد لوح بخط قديم مضروب على باب الخانات أو على باب المدرسة بان كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرع قصر الحجة على البيعة أو الاقرار أو النكول ولما احتيج في الوقف أن يكون باقياً على ممر الاعصار جواز الشهادة بالتسامع والخط ليس من هذه الحجج بل قد تزور وتفتعل ويأمر بالسكابة ثم يبدو غير ذلك أو يجعل وتفا ويكتب علامة ثم يمسح أو يستحق واليد الذي اليد من جنس الحجج فلا تستحق عليه ملكه بما ليس بحجة

(نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح) وقف ما لا يبناء القناطر أو اصلاح الشوارع أو لبناء السقاية أو لحفر القبور أو لشراء الاكفان للمقربين لا يصح

الوقف في المناقشة بارض أخرى يفعل وان قال الواقف وقفت على أن اشترى بثمنها أرضاً أخرى ان احتاج إلى ذلك مع استحسانه لان الاول وان تعينت للوقف قيمتها يقوم مقامها (٢٣٦) في الحكم ولا يحتاج الى وقف المشتراة كالعبد الموصى بخدمته اذا قتل خطأ وأخذ

التمن مثل المعقود عليه وقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد من كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط \*

(محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها) رجل مات وترك ابناً واثماً وابناً صغيراً فحضرت المرأة مجلس القاضى وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها فادعى الابن أنها صالحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الدعاوى على كذا وكذا وأنه قبل الصلح عن نفسه بالاصالة وعن أخيه الصغير بالاذن الحكمى وهذا الصلح كان خيراً للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركه الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطالة فرد المحضر بعلة أنه ليس في المحضر بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقرير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكر في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح من النقد قد أرمأ نصيبها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح أو راءه عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الربا وان لم يكر في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها من خلاف جنس بدل الصلح من النقد وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكر في المحضر كقبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه يوجب مخرجاً الله تعالى بقوله يجوز هذا الصلح ويقول يجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من نقد آخر فإذ ذكره وهم وبالوهم لا يمكن إبطال الصلح كذا في فصول الاستروتنى \* وهكذا في المحيط \*

(محضر في دعوى تجهيل الوديعه) حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه اثني دفعت الى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوب عليها توكلت على الله بضاعة ابراهيم الحاجي وفيها خمسة أعداد من العمل البدخشي في وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة السكك كذا وأن أباهذا الذي أحضره فلان قبض ذات كذا في قبضه صحه وتوفي قبل ود ذلك الى مجهلا لها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديناً في تركه وشهد الشهود بذلك \* فرد المحضر بعلة أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل فبراعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قلت) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفالة الاصل رجل أودع رجلاً عبداً أو جحده المودع ودان في يده ثم أقام المودع بينة على الايداع وعلى قيمته يوم الجحود فضى على المودع بغيره يوم الجحود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحود وان كان علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا فضى القاضى على المودع بغيره يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل الجحود اذا علم قيمة الوديعه يوم الجحود واذا لم يعلم قيمته يوم الجحود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحود والقبض السابق فانه لو جحد الوديعه وقال لا وديعه لك عندي وكان الامر كذلك بأن لم يكن قبضها لا يجب الضمان واذا كان قبضها ولم يجحد لا يجب الضمان أيضاً لما قلنا والجحود آخرهما وجودا في حال الضمان عليه ما أمكن واذا شهد الشهود بغيره يوم الجحود فقد أمكن احواله الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه الجحود وأوجبنا قيمته يوم الجحود واذا لم يشهدوا بغيره يوم الجحود وشهدوا بغيره يوم الايداع نعد احواله الضمان على الجحود وأحلناه على القبض السابق وجعلنا

سبب

بجلائق الوقف للمساجد لبيان العادة بالثاني دون الاول \* وقد دار على فقهاء مكة أو فقهاء قرية معروفة ان كانوا لا يحصون يجوز في



الحياة وبعد الممات لأنه مؤيدون كانوا يحضون يجوز به الموت لأنه وصية تقوم بحصوله إذا انقضوا صار ميراثا بينهم وان في الحياة لا يجوز وقف أرضه على عبادة مصاحف موقوفة لا يصح لانه (٢٣٧) لا عرف فيه وقف على أمهات أولاده وعبيده

فالوقف باطل في قول هلال وفي الفتاوى رقف على أمهات أولاده ولان في من يتزوج منهن فان طلقها زوجها لا يعود حقها الساقط الا اذا كان الواصف استثنى وقال من طلق فلها أيضا سقط من الوقف \* وذكر الحصاف قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على أهل بغداد إذا انقطعوا فعلى المساكين أو العسبان والزنى فالوقف باطل وذكر الحصاف في موضع آخر مسألة العسبان والزنى وقال الغزالي للمساكين لا إلهما ولو وقف على قراء القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكر هلال الوقف على الزنى والمنقطع عسبن صحيح وقال المشايخ الوقف على معالي المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقبل يصح لأن الفقراء غالب فيهم قال نهض الأئمة فعلى هذا إذا وقف على طلبة علم يادة كذا يجوز لأن العسب غالب فيهم فكان الاسم منبثا عن الحاجة والحاصل أنه متى ذكر مصرفا فيه نص على الفقراء والحاجة ولو وقف بهم يحصون أم لا وقوله ويحصون إشارة إلى أن التأييد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغني والفقير يحصون مع طريق التأييد وان لا يحصون فهو باطل لأن يكون في لفظ ما يدل على الحاجة كالتمني في ثبوتان كالأوصياء فالأغنياء والعسبان لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف

سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود ولا تعلم قيمته أصلا لا يوم الجود ولا يوم الأيداع فانما يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الجود في الغاصب وأنه إذا هلك المقتضوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مسألة التجهيل إذا لم يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهدوا بقيمة يوم الابضاع أن يقضى بقيمة يوم الابضاع وان قالوا لا تعرف قيمتها أصلا يقضى بما يقر من قيمتها يوم الابضاع

وهو الصحيح

(سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة) فرد السجل بعلة أن المص شرط نه إذا القضاة في ظاهر الرواية قالوا ليس أنه كتب في أول السجل - ضر مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا كناية أول الدعوى ويجوز أن تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم والقضاء اقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عدى فإدلال على رواية الواو ادرا المص ليس بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى القاضي بشي - زوج المص كان قضاءه في فعله مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ويصح سجله ويصير مجمعا عليه

(سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل على بأمرى ومضمونه حكمي كذا) فأنذر عليه وقالوا قوله مضمونه حكمي كذا كذب وخطأ لأن مضمون السجل أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعي وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وانما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكمي أو يكتب والحكم المذكور فيه حكمي أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لا تحت عدى

(ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشركة) صورته محضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أن هذا الحاضر مع هذا المحضر معه اشتراكا في كتمان على أن يكون رأس مال كل واحد منهما - ما كذا كذا عدليا من ضرب كذا على أن يبيعا وبشرط ياجله وعلى الانفراد ما بدا لهما ولكل واحد منهما من الامتعة والاقشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخطاه ووجه لاه في يده هذا المحضر معه وأن هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هو رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم يادها بكذا من الدنانير الملكية الموزونة بمكة فواجب عليه إذا حصته من الدنانير الملكية وذلك كذا اذ هي قاعة بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئله (فرد هذا المحضر) بعلة أن الدعوى وقعت في الدنانير الملكية لان الدعوى وقعت في عن الكرايس وعن الكرايس والدنانير الملكية تعلق في الدعوى في النقليات واليمنية عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر بهذه العلة لان الاضمار في المنقول انما يشترط لا إشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الإشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله في المشهور من قوله - حالان العدلى الذي في زماننا ينزله الفلوس والملاس لا تصلح رأس مال الشركة في المشهور من قوله - ما فبعد ذلك يظن ان كان دافع العدليات قال لشريكه يوم دفع العدليات اليه اشترى ما يبيع مرة بعد مرة فاذا اشترى الشريك بالعدليات الكرايس ويبيع الكرايس بالمشرك واشترى بالمشرك شيئا بعد ذلك وباده هكذا مرة بعد مرة بجميع البياعات فافدة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما

الى فقرائهم لا الى أغنيائهم وكذا الوقف على الزنى فهو على فقرائهم \* وعن الشفر رحمه الله أوصى ثلث ماله في أ كفتان المسلمين أو حفر قبورهم لا يجوز وكذا في أ كفتان فقراء المسلمين أو حفر قبور فقراء المسلمين مع \* وفي الفتاوى لو وقف على الجهاد والغزو أو كفتان



الموتى أو حفر القبور يفتى بالجواز وهذا خلافا لما تقدم \* ولو وقف على أسماء السبيل يجوز ويصرف إلى فقراهم \* وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه شفعوى المذهب (٢٣٨) إذا لم يكن في طاب الحديث ويدخل الخنفي إذا كان في طلبه وذكر بكر رحمه الله أن

الوقف على أقرباء سيدنا عليه الصلاة والسلام وعلى آله يجوز وإن كان لا يجوز الصدقة عليهم وفي المتأوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفا لعدم جواز صرف الصدقة لبنى هاشم لكن في جوار الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان \* الوقف على الصوفية وصوفي نكاحه لا يجوز قال نهس الأئمة يجوز على الصوفية وأخرج الامام السغدري رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل إليه

(نوع في المشاع)

لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يفتى ولو حكم بجوازه يجوز عند الكل \* وقف نصف الحام جاز لأنه مشاع لا يحمل القسمة ثم فيما يحتملها إذا حكم بعتقه وطاب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله ويتباينون وعندهما يقسم وأجبهوا أن الكل لو كان وقفا على الابواب وأرادوا القسمة لا يقسم \* حاثون بينهما وقف أحدهما حصته وأراد أن يكتبه على لوح ويضرب على باب الحاثون ومنعه التبريك الاخر منه ليس له الصرب الا أن يأمر الحاكم به وهذا على قول الثاني رحمه الله فأما على قول محمد رحمه الله لا يتأني هذا التفريع \* أرض بينهما وقف أحدهما حصته ثم اقتسما لا يجب عليه أن يقف ثانياً وإن أراد الاجتناب عن الخلاف يقف بعد القسمة ثانياً وإن كان له أرض فوقف بعضها وأراد القسمة يسحب حصته من آخر ثم يقسم بينهما وإن نصب الحاكم متولياً وقسم بينهما جاز قبيحا لا عقار جائز أجماعاً بوقف أرضه مع العبيد والشران الذين يعملون فيه ووقفه مقصوداً ان كان كراعاً أو سلاً لا يجوز والكراع جنس

والثمن في كل مرة مع الربح كذلك لأن هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لأن الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والامران كان الدافع قال اشريكه اشترى به هذه العدلية وتبيع ولم يقل مرة بعد أخرى فإذا اشترى به الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بنهايتها وجب على الشريك دفع المكيان إلى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشترى به ذلك شيئاً يصير مشترى بالنفس فإذا نقد الثمن من المكي صار غاصباً لخصصة الدافع من المكي فيه يصير مضافاً له ذلك القدر

(محضر فيه دعوى الوصية بثلاث المال) صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن أبا هذا المحضر معه أوصى لهذا الحاضر بثلاث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعدم وثاقب هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار ثلث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يد هذا المحضر معه من تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك إلى هذا الحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعهلة أنه لم يكن في المحضر أوصى في حال جواز تصرفاته ونفاذها إنما كان فيه أوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثابت العقل أن تصح وصيته فإليه لو كان محجوراً عليه على قول من يرى الجبر لا تصح وصيته وقد ذكر في كتاب الجبر أن السفه المبذول له إذا أوصى بوصايا فالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعدون ذلك تصرفاً من الموصى ولا يستعشرون بما في أيديهم وكذلك لم يكن في المحضر أوصى له طائعا ولا بد من ذكر العارعية فنوصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه آخرى لرد المحضر وعورث ذلك كحرية الموصى في المحضر وهذا وهم لأن الحرية صارت مستفادة من قوله أوصى له بثلاث ماله

(محضر فيه دعوى الكفالة) صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه كفل لي بنفس فلان على أنه متى لم يسلمه إلى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك ألف درهم مثلاً وإن قد أحزن كمالته ثم أنه لم يسلم نفسه فلان إلى في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك ألف ومطالبة بذلك وسأله مسئلة (فرد المحضر) بعهلة أنه لم يكن في المحضر ذكر الألف التي ادعى الكفالة بها أنها ما ذاولا بدمن بيان ذلك لأن من الأموال المالا تصح الكفالة به كبذل السكابة والدية وأشياء ذلك فلا بد من بيان الألف أنها ما ذاحق ينظر أنه هل تصح الكفالة به وإن دعوى الكفالة هل هي مسموعة أو لا وعلة أخرى أنه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من إجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أجنبي في مجلس الكفالة فبيع الغائب ذلك وأجاز لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا دعوى الإجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الإجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بان دعوى الإجازة شرط بشرط دعوى الإجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فلعن المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم أجاز فذلك إجازة في مجلس المكفول له الأئمة ليست بمعتبرة بالاجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الإجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى

محضته من آخر ثم يقسم بينهما وإن نصب الحاكم متولياً وقسم بينهما جاز (نوع في وقف المنقول) وقفه وادعى

قبيحا لا عقار جائز أجماعاً بوقف أرضه مع العبيد والشران الذين يعملون فيه ووقفه مقصوداً ان كان كراعاً أو سلاً لا يجوز والكراع جنس



الليل وفيما سواه ان كان شيئا لم تجر العادة بوقته كالتياب ونحوه لا يجوز عندها وان متعارفا كالعأس والقدوم والجنابة وثيابها وما يحتاج اليه من القدور والاواني في غسل الموتى والمصاحف قال الشافعي رحمه الله لا (٢٣٩) يجوز وقال محمد رحمه الله يجوز واليه ذهب عامة

المشايخ \* وقف الكردار وهو كالبناء والاشجار من الدار والجام لا يجوز ثم وقف المصحف اذا وقفه على أهل المسجد بقرئته ان يحصون يجوز وان وقف على المسجد يجوز وبقراءة ذلك المسجد ذكر في بعض المواضع أنه لا يكون مقصورا على هذا المسجد ولم يجوز محمد بن سلة وقف الكتب وأجازة نصير بن يحيى وهو المختار \* وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنه يصرف الى أبناء السبيل جاز ان كان ذلك يغلب في أوقافهم \* اذا وقف الدراهم أو الدرايا أو الطعام أو ما يكال أو يوزن يجوز ويدفع النقود عن غير النقد كالكيل والموزون بعد البيع مضاربه أو بضاعة ويصرف الربح الحاصل الى ما وقف عليه \* ولو وقف كرا من الخنطة على أن يقرض من لا بذله ثم يؤخذ منه وقت الادراك ثم يقرض كذلك أبدا على هذا الوجه من الذين لا بذل لهم يجوز \* وقف ثورا على أهل قرية للزراعة على بقرتهم لا يجوز ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يملكه مادام حيا يصح لانه ان لم يشترطه كاله ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه ان أراد أن يتقرب به في غير ذلك ليس له ذلك وان آخره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة وآخره لا يصل النفقة يجوز ودلت المسئلة أن المصحف اذا احتاج الى العناية وآخه القيم بعضه لينفق من الأجرة يجوز

\* وقف الغلمان والجواري على مصالح الرباط يجوز \* ولو زوج الحرة كحارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة \* ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز \* وجنابة عبد الوقف في مال الوقف \* قال في مرضه جعلت نزل كبري وقفار في عمر أولاد

وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك محصيا

(محضر في دعوى المهر بحكم الضمان) صورته امرأة ادعت على رجل أنها كانت منكوبة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضمنا صحيحا وقد أجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم انى صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالا فواجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلته (فرد المحضر) بسبب أنهما لم يبين سبب الحرمة أنها باى سبب حرمت عليه وأسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل أنهما زعمتا الحرمة بسبب مختلف فيكون عند المفتي والقاضي بخلاف ما زعمتا ولان الحرمة الغليظة قد تكون بمعنى من جهة أو أنهما اتوا ب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول ثم اودت تكون لمعنى من جهة الزوج وأنهما اتوا ب سطر نصف الصداق عن الزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهي لم تبين أن الحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك

(محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة) صورته امرأة ادعت على رجل أنك كفلت لي عن زوجي فلان بدينار أجر جيد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفرقة بيننا وقد أجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل أمرى بيدي على أنه متى غاب عني شهرا فاما أطلق نفسي تطليقة بائنة وقد غاب عني شهرا من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كعيلة لا بد ينار من صداقي فواجب عليك أداء الدينار الى وأقامت البينة على جميع ذلك فافتوا بصحة المحضر وقالوا بقبول بيئتها وبالقضاء على الكفيل بالدينار قالوا ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانهم ادعت على الكفيل أمر الايتوصل اليه الابائيات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطليقتها نفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينتصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك وهذا أصل مذهب في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى شيئا من الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب لثبوت المدعى على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

(محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض) صورته رجل ادعى على رجل أرض في يده ثمها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام المدعى البينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى القاضي للمدعى بالأرض كما هو الرسم ثم ظهر أن الأرض المدعى بها كانت في يد المدعى عليه وفي يد رجل آخر قيل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعى بطلان القضاء لان المدعى باقراره أكذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء بوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فاما اذا أراد المدعى عليه أن يقيم بيئته على أن الدار المدعى بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بيئته لان بيئته تنفى كون المدعى به في يده بعدما ثبت ذلك بينة المدعى فلا تقبل بيئته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط



الكرم وقفاً. وعن هلال الوقف أرضاً فيها زرع لم يدخل الزرع بلاذ كرم الوقف أرضاً عليها عبيد وثيران له وبه تأخذ وقال الاسكافي ان لم يكن للزرع يوم الوقف قيمة يدخل والا فلا بلا (٢٤٠) ذكر وقف دار فيها حمامات يدخلن ويخرجن دخلن اذا كن من الاهل وقال

المشايخ هو كوقف الضبعة

لا يدخل البقر والعبد بلاذ كرم ولو وقف الارض مع الثيران والعبيد جاز كذا فعله على كرم الله وجهه \* غرس في الوقف ومات ان من غلة الوقف فوق وقف وان من ماله ان قال للوقف فوق وقف وان لم يذ كر شيئاً فهو ميراث عنه \* وقف شجرة باصلها ان مما ينتفع بثمرها او ورقها ينتفع بثمرها لا يقطع أغصانها فان فسد أغصانها قطعت وان مما لا ينتفع بثمرها يقطع ويصرف ثمنها على سبيله فان ثبت مكانها ثانياً فهي وقف والا غرس وان جف بها ما بقي بعض ما يباع ما جف ويصرف ثمنه الى سبيله ويترك الرطب وقال الفضلي يبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال ايضا ان لم تكن شجرة يجوز بيعها قبل القلع ايضاً لانه غلتها والثمرة لا يباع الا بعد القلع كبناء الوقف \* تصدق أرضاً صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل الثمر قبلاً ما يدخل استغساناً ويؤمر بالتصدق بها كما قال تصدقت أرضي بثمرها وتخلها على المساكين فاذا لم يسم الثمرة فالارض وقف والثمرة للسواق في قول الثاني ولم يحك هلال عن غيره خلافاً والمزب والطريق والمسبل يدخل بلاذ كرم \* مقبرة عليها اشجار ان كانت ثابتة قبل اتخاذها مقبرة وما لكها جعلها مقبرة فالاشجار واصاها املاك الارض يصنع بها ما شاء لان الشجرة لا تدخل في الوقف كالزرع وفي رواية تدخل

(محضر في دعوى نصيب شائع من الارض) بان ادعى كذا سهمان كذا سهمان من الارض ولم يذكر المدعى والشهود ان جميع هذه الارض في يد المدعى عليه اختلفت اجوبة الممتين في ذلك بعضهم اجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الارض في يده ولم يثبت كون جميع الارض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشايخ وبعضهم افتوا بالهبة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعاً ثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى ان غصب نصف العين شائعاً لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام ابو الفضل رحمه الله تعالى في اشارته وكذا ذكر الصدر الشهيد في القول الثاني يشير الى ان غصب نصف العين شائعاً لا يتصور الا ترى انه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عيناً وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصباً نصف العين مشاعاً الا ترى ان الرجلين اذا استأجر اداراً او اشترياها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما ممتثلماً يده على نفسه شائعاً وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعاً كذا في فصول الاستر وشي

(محضر في دعوى شراء المخلود من والده احب اليه) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه ان المنزل الذي هو في يده هذا الذي حضره حدوده كذا وموضعه كذا كان ملكاً لوالده فلان وحقاً له وأنه باعه مني في حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بكذا في يوم كذا في شهر كذا وهكذا اقر لي في حياته يبيع هذا المخلود بمذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على اقرار والده فلان بمذا البيع المذكور وقالوا واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور وفي هذا المحضر وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض الممتين ان في المحضر خللاً من وجهين أحدهما ان الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعي والمذكور في دعوى المدعي اقرار البائع مضافاً الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع والاعتراف بالبيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة ايضاً ولان الشهود في شهادتهم قالوا واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر المخر بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب ملك ولا شهادة لهم على البيع انما شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد أما الاول فلو جدين أحدهما أن مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل ولت ههنا في أن يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني قلنا هذه الشهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك فكون هذه شهادة على الاقرار بملكه وسبب الملك وانه صحيح

(ورده محضر في دعوى الجارية) حضروا حضرم مع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية ملكه والجارية منكرة لجاء الذي حضر بشهود شهدوا بهذه العبارة (روزي مردى فيما مدواين جارية حاضر آورده را بين حاضر آورده بقر وخت بهاء معلوم وبوي تسليم كرد) فرد المحضر بعلمين (١) جاع رجل يوماً باع هذه الجارية الحاضرة لهذا الرجل الحاضر بثمن معلوم وصلها له

احدهما

أما المال له أقرت الاشجار على حالها القديمة هذا اذا كانت ثابتة

قبل اتخاذها مقبرة أما اذا ثبتت بعد الاتخاذ ان علم الغارس فله وان لم يعلم فالرأي الى الحاكم ان رأى معها او صرف ثمنها الى عمارة المقبرة فعليه لانه اذا لم يعلم الغارس فوقه الا ترى انه اذا ثبتت في أرض ولم يعلم لها غارس كانت للمالك قال هذه الشجرة للمسجد لا يكون وقفاً الا تسليم



\* غرس في المسجد لا يكون له ولو في أرض الوقف فلو وقف وان تعاهد بها الغارس فلا غارس ولا رفعه بالانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا للوقف \* ولو غرس في طريق العامة أو نهرها أو حوض العامة فلا غارس وله (٢٤١) رفعه بالانه ليس له ولاية جعلها للعامة وان

قطعها وخرج من عروقها شجرة فهي له أيضا وفي مجموع الزايل أشجار في مقبرة يجوز صرفها الى المسجد ان لم يكن وقف على جهة أخرى فان ذاعت حوائط المقبرة الى الخراب لا يصرف اليه بل الى الجهة الموقوفة ان عرفت \* غرس نالة فكبرت لا يجوز صرفها الى جيب هذه السكة وان قال الغارس وقفها عليه فالظاهر بكذبه ولا يجوز صرفه الى البئر ولا الى حافة نفسه وقد تقر في فتاوى خوارزم ان الواقف لو عين محل الوقف أعنى الجهة ان اتحدت بان كانا وقفا على المسجد أحدهما الى عمارة والاخر الى امامه أو مؤذنه والامام أو المؤذن لا يستقر لقلة المرسوم لهما كم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام أو المؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف متحد الان غرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا \* أما اذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف وانما اختلف الجهة - بأن بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقفا وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف وكذا اذا اختلف الواقف لجهة يتبع شرط الواقف وقد علم بهذا التفسير برامال العلين الاحياء ورعاية شرط الواقف هذا هو الحاصل من الفتاوى

(نوع في الفاظ جارية في الوقف)

في يده أرض أقر أنها وقف أو

صدقة موقوفة ولم يزد جازا قراره وهي وقف وقوله هذه

الأرض وقف اقرار بالوقف وقوله أرضى هذه صدقة موقوفة وقف ابتداء كقوله عبدي هذا حرا عتاق وقوله هذا العبد حرا اقرار في الانشاء

احدهما أن الشهود شهدوا بان الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائعه فلا بد من اثبات الملك للبائع ليثبت الانتقال الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق واذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تقبل الشهادة ويقضى بالجارية للمدعي والعلّة الثانية أن الشهود شهدوا أن رجلا باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا أن المشتري اشتراها ويجوز أن ذلك الرجل باعها الآن المدعي لم يشترها وبمجرد البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلّة الثانية ليست صحيحة لأن ذكر البيع يتضمن الشراء وذكر الشراء يتضمن البيع ألا يرى أن من ادعى على غيره أني بعث منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كانت دعواه البيع صحيحة وان لم يدع أنه اشترى وكذلك اذا ادعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة وان لم يقل أنا اشتريتها منه ذكره محمدرحمة الله تعالى في كثير من المواضع

(ورد محض في دعوى الجارية أيضا) حضر وأحضر مع نفسه جارية وادعى أنها جاريته اشتراها من فلان فطاعته واجبة عليها والجارية تنكر دعواه فجاء الذي حضر بشهود وشهدوا أنه اشتراها من فلان فاختلقت أجوبة المفتين فأفتى بعضهم بصحة الدعوى في حق القضاء بالملك لاني حق وجوب الطاعة لان الطاعة بتسليمها لنفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد نقد الثمن والمدعي في دعواه لم يذكر نقد الثمن وأفتى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلا وهو الصحيح لان الشهود ما شهدوا بذلك البائع لانصا ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضى بالملك للمشتري وهي مسألة كتاب الشهادات \*

(ورد محض في دعوى ولاء العتاقة) رجل مات فجاء رجل وادعى أن الميت عتيق والذي فلان كان أعتقه والذي في حياته وميراثه لاني ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا بفساد هذه الدعوى وأفتى بعضهم بالصحة والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتناق من غير المالك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكره محمدرحمة الله تعالى في دعوى الأصل في باب دعوى العتق اذا أقام عبديينة أنه أعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يقر وأقام آخر بينة أن هذا العبد عبده قضى القاضي الذي أقام البينة أنه عبده لان شهود العتق شهدوا بطلانهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والملك لا يثبت لفلان من غير شهادة والعتق بالملك باطل فهو معنى قولنا أنهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة كان يقضى للذي أقام البينة أنه عبده كذا ههنا وكذلك لو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو في يده يقضى للذي شهدوا أنه عبده لان صحة الاعتناق تعتمد على الملك دون اليد والشهود لم يشهدوا بالملك ولو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو يملكه وشهد شهود الاخر أنه عبده قضى ببينة العتق لان اثبات العبد الملك لمعتقه كاثبات المعتق الملك لنفسه ولو أن المعتق أقام بينة أنه عبده أعتقه قضى ببينة العتق لان البينتين استوتوا في اثبات الملك وفي احدهما زيادة اثبات العتق كذا ههنا هذه المسألة دليل على أن في دعوى العتق من جهة العبد لا بد من ذكر ملك ذلك الغير

(ورد محض في دعوى الدفع) صورته ادعى عينا في يدي رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وبجدا المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعي على المدعي عليه بما ادعاه المدعي فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهته أقرب قبل تاريخ شرائك بسنة طائعا أن هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك



براعى شرائط الواقف فيه أرضى هذه صدقة محررة مؤبدة حال حيائى وبعد مماتى وأرضى هذه صدقة مؤبدة حال حيائى وبعد مماتى صار وقفاً جائزاً لازماً على الفقراء عند الكل (٢٤٢)

وان لم يقل حال حيائى وبعد مماتى فعلى الخلاف بين الامام وصاحبيه رحمهم الله ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبسته ولم يقل مؤبدة فوقف على قول عامة من يحسب الوقف وقال الخصاص وأهل البصرة انه لا يصير وقفاً ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على المساكين يصير وقفاً بالاجماع لان جواز معلق بالتأييد والتأييد قد يكون نصاً وقد يكون دلالة والمسالكين لا يتخلو عنهم الارض الى يوم القيامة فيكون ذا كرا لنا كيد حكماً ولو قال أرضى أو دارى هذه صدقة موقوفة أو وقف أرضى أو دارى هذه عند الثانى رحمه الله يكون وقفاً وعند محمد وهلال لا وهذا اذا لم يعين انساناً فان عين وقال وقفها على فلان أو أولاد فلان وهم يخصصون لا يجوز فرق الثانى بين هذا وبينما اذا لم يعين انساناً والفرق انه اذا لم يعين فهو وقف على الفقراء واذا عين فتمليك لا وقف وهذا اذا لم يقرب بالوقت لفظاً الصدقة أما اذا أقرنه بان قال أرضى أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان جازوا الغلة لهم ماداموا احياء وبعد الممات الى الفقراء لنصه على الصدقة والصدقة مصرفها الفقراء وذكروا فلان لتخصيصه بها \* متولىه أسكن فيه رجالاً بلا أجر فالعامة على وجوب أجر المثل على الساكن وعليه الفتوى \* وقف على رجل ونسأه فرد الرجل قال هلال يبطل الوقف وقال الصدق لا يبطل الوقف ويبطل الرد \* قال لرجل تصدقت بها عليك على قول الثانى رحمه الله يتم مشروطاً

وأنا استريت هذه العين من أن يحبس ذلك المقر له فدعواك على باطله بهذا السبب فانتفعت أجوبة المفتين أن هذا الدفع صحيح ثم استغنى بعد ذلك أن المدعى عليه الدفع لو طالب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان وفى أى شهر كان فالقاضى هل يكلفه عليه فانتفعت الاجوبة أيضاً أن القاضى لا يكلفه عليه لانه قد بين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائطك أو قال قبل شرائطك

(ورد محضرى دعوى الميراث) صورته محض مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان فادعى هؤلاء الذين حضر والمحدود على رجل أحضره معهم ميراثاً عن والدهم فلانة وكان المكتوب فى المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحققها (٢) (وردت دعوى بوندنا بروزمرك وى بمر دو ميراث ما ندر فرزندان خویش را) فرد المحضر بعلمين احدهما ان المكتوب فيه والدة هذين المدعين وينبغى أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (٣) (مرد و میراث ما ندر فرزندان خویش را) وليس فيه (٤) (چه چیز میراث ما ندر فرزندان را) وينبغى أن يكتب (٥) (و میراث ما ندر این محدود فرزندان را) أو يكتب (٦) (میراث ما ندرش) حتى يصير المتروك مذكوراً اما بالصريح أو بالكناية أما بدون ذكره لا بالصريح ولا بالكناية لا يتم جرم الميراث فيما تقع فيه الدعوى وحتى عن الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفى أنه قال كنت كتبت الفتوى فى جرم الميراث بالغنى فى شرائط محضته غير أنى تركت الهاء عند قولى وتركه ميراثاً وكتبت وترك ميراثاً فلم يفت شيخ الاسلام على بن عطاء بن حزمة السغدى بحضته وقال لى الحق به الهاء واجعله وتركه ميراثاً حتى أفتى بالحصة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسفى رحمه الله تعالى عرض على محضرفيه دعوى رجل على رجل أرضاً أنهم ملكه وحقه وأن مورث هذا المدعى عليه فلان أحدث يده عليها بغير حق الى أن مات وفى بدو وارثه هذا أيضاً بغير حق فوجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى هذا المدعى وقال المدعى عليه فى دفع دعواه ان مورثنا فلاناً كان اشترى هذا المحدود من مورث هذا المدعى ببيعاً بائناً جرى التقابض من الجانبين وكان فى يده بحق الى أن توفى ثم صار ميراثاً عنه على بحق فقال المدعى فى دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض أقر بالبيع الذى جرى بيننا بيع وهاء فاذا رد على الثمن كان على رد الارض وأقام على ذلك بينة هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه قال نجم الدين رحمه الله تعالى وقد كان قاضى القضاء عماد الدين على بن عبد الوهاب والشيخ الامام علاء الدين عمر بن عثمان المعروف بعلاء الدين أجاباً بالحصة وأنا أجبت بعدم الحصة لانه ادعى أولاً أنه كان فى يده بغير حق فاذا أقر ببيع الوفاء فقد أقر أنه فى يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول بان لبيع الوفاء حكم الرهن لان المدعى بهذا الدفع أقر للمدعى عليه ببعض ما أنكره فى الابتداء وهو كون المحدود فى يده بغير حق وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعى الآن للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعى ملك المحدود لنفسه وكونه فى يده المدعى عليه بغير حق فاذا أقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملك المحدود لنفسه وأقر أن يدا المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا أقره ببعض ما أنكره أولاً وأما على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ان لم يكن الوفاء مشروطاً فى البيع فالبيع صحيح فلا تسع هذه الدعوى وان كان الوفاء

(٢) وكان فى يده الى يوم موته فمات وترك ميراثاً لأولاده (٣) مات وترك ميراثاً لأولاده (٤) أى شئ ترك ميراثاً لأولاده (٥) وترك هذا المحدود ميراثاً لأولاده (٦) وتركه ميراثاً

بالقبول \* قال أرضى هذه موقوفة على وجه البر أو قال على وجه الخير أو وجوه الخير والبر يكون وقفاً جائزاً لان البر والخير هو الصدقة



يقال وقف من هذه الأرض شيئاً كان باطلاً لأن الشيء يقع على القليل والكثير ولو بين رعاين شيئاً لا يجعل وقفاً عادة \* ثلثاً إلى وقف ولم يرد قال أبو نصر إن له نقداً باطلاً لأنه وقف الدراهم وإن ضيعة جاز على الفقراء (٢٤٢) وقيل الفتوى على أنه لا يجوز بلا بيان

المصرف وفي المسئلة دليل على أن وقف الدراهم لا يجوز وقد مر خلافه \* أقرب الوقف وسكت عن ذكر الجهة ثم ذكرها بعدمدة القياس أنه لا يقبل لأن مطلقه يحمل على الفقراء فيبطله بعده صرف عنهم وفي الاستحسان يجوز لأن العادة حوت بالاجمال وبذكر الجهة عند السؤال وإن ذكر أو لا جهة ثم ذكر بعده ثانياً جهة أخرى لا يقبل لأنه باطل لحق الأول بعد التعليق \* أرض بين رجلين تصدقا بهما على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليه ودفعها إلى قيم واحد جاز على قول محمد رحمه الله أيضاً لأنه لا شيوخ وقت العقد ولا وقت القبض لأنهما تصدقا جلة وسلم إلى المتولي جلة \* ولو تصدق كل بحصة مشاعاً وجعل كل حصته متولياً على حدة وسلمها إليه لم يجز للشيوخ وقت العقد والقبض أيضاً لمباشرة كل منهما الوقف بأفراده على حدة ولكل من المتولين قبض حصته نصفاً شائعاً فإن قال كل لمتوليه قبض حصته مع حصته الآخر جاز لعدم الشيوخ حال القبض وكذا إن وقف أحدهما حصته ثم وقف الآخر لكن سلمها إلى متول واحد لأنه وإن وجد الشيوخ حال العقد لم يرد حال القبض لأنهما سلمها إلى المتولي جلة وهو قبضها جلة وصكها جلة وجعل التولية إلى رجلين مع أنهما كتولا واحد وإن اختلفت جهة الوقف وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى قول

مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فإن ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط \* (محضر عرض على نجم الدين النسفي) وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بخلاته أو بين ذلك فادعى المدعي دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذ كر مقدار البديل ولم يذ كر قبضه هل يكون ذلك دفعاً قال لا يكون دفعاً وإن ذكر القبض فهو دفع وإن لم يبين مقدار البديل لأن ترك بيان مقدار البديل فيما لا يحتاج إلى القبض لا يضر وأعلم أن هذه المسئلة على وجهين إن وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البديل معلوماً أو لم يكن معلوماً إلا أن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان دعواه دفعاً صحيحاً وإن وقع الصلح عن الكرم وعن الفسلة التي استهلكها المدعي عليه بديل خلاف جنس الواجب باستهلاك العلة واقتراض غير قبض لا يصح الصلح في حق العلة سواء كان البديل معلوماً أو لم يكن فلا يكون هذا دفعاً في حق العلة كذا في فصول الاستروتنى \*

(محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة) وصورته رجل ادعى أرضاً من تركة ميت على وارث فقال الوارث للمدعي في دفع دعواه أنك مبطل في هذه الدعوى لأنك قد قلت لي مرة (١) (تواز يد ميرات يافته) يا سيدي قلت مرة (سبب يد مال يسير كرفته) من كفتي كدام مال كرفته أم كدام مال ميرات يافته أم تو كفتي فلان زمين ابن از تو اقرار است بآل من دعوى تو باطل است) هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه وكان فيه جواب نجم الدين النسفي أن في قوله (٢) (ميرات يافته) يكون دفعاً لأنه اقرار بالملك وفي قوله (٣) (كرفته) لا يكون دفعاً لأن هذا ليس باقرار بالملك وهو هذا الجواب ظاهر \*

(ورد محضراً آخر) كان فيه ادعى فلان على فلان أن الكرم الذي في موضع كذا حذوده كذا وهو في يد أم هذا المدعي أقرت أم هذا المدعي أنه ملك هذا المدعي وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعي عليه هذا الكرم من أم هذا المدعي فوجب عليه تسليم هذا الكرم إلى هذا المدعي وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالعصمة وأفتى الامام النسفي بفساده وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جلة وجوه الخلل أن المدعي لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لا تصح دعواه أيضاً لأنه نسب ملكه إلى ماله صلح سبب الملك وهو الاقرار حتى لو نسبته إلى ماله صلح سبب الملك بأن قال هذا الكرم ملكي اشترىته من أي فلانة قبل شراء هذا المدعي عليه تصح دعواه \*

(ورد محضراً في دعوى الأرض مع دعوى العتق) صورته رجل ادعى على رجل عبداً أنه كان ملك ابن عبي فلان مات وهو في ملكه وأما وارثه لا وارث له غيري وصار هذا العبد ميراً إلى من جهته وهو بمنع عن طاعتي فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا اعتقني في مرضه وأما أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر ولا سبيل له على وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانياً أني كنت اشترى به هذا العبد من ابن عبي هذا في صحته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانياً لأن التنافض وتعدد التوفيق لأنه ادعى الأرض ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فسدد ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مان أبوه

(١) وجدت ميراً من والدك أو تقول قلت مرة قبضت مالا كثيراً بعد ذلك فقلت أي مال قبضت أي مال وجدت ميراً ما فقلت الأرض الفلانية فهذا اقرار منك بملكك ودعواك باطلة (٢) وجدت ميراً أنا (٣) قبضت

الثاني يجوز الوقف على كل حال لعدم منع الشيوخ واشتراط القبض \* قرية بعضها وقف وبعضها ملكتي وبعضها ملك أرادوا قسمة بعضها ليعملوها مقبرة ليس لهم ذلك لأن المقصود من القسمة التمييز ولا يحصل بهذه وإن أرادوا قسمة الكل جاز لأنهم التمييز بين الوقف



وغيره \* ذكر الترجي في أرض وقف عليهم ما قسمها وأجر أحدهما حصته فلا تنحز بينهما عند بعض المشايخ \* قال مالي لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم وهم (٢٤٤) يحصون يحوز ويصرف إلى أولاد سيدة النساء البتول الزهراء فاطمة كرم الله وجهها

\* وقف ضبعة على فقراء قرابته أو قرابته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولا وإن أراد القيم تفضيل البعض فالمسئلة على وجوه أن الوقف على فقراء قرابته وقرابته وهم يحصون أو لا يحصون وأحد الفريقين يحصون والاخر لا في الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء القرابة ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لأن هذه الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني تصرف الغلة إلى الفريقين بعدد دم ليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا تصرف إلى الذين يحصون بعدد دم وإلى الذين لا يحصون سهم واحد لأن من يحصى لهم وصية ولمن لا يحصى صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض على البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريق متأني على قولهما لأن الفقراء اسم جنس وعلى قول محمد رحمه الله لا يتأني لأن الفقراء عنده اسم جمع \* غاب المتعلم من البلد أيامهم رجع وطلب وظيفته فان خرج مسيرة سقر ليس له طلب ما مضى وكذا اذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان أقام أقل من ذلك لا امر لأبائه منه كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته على مالها اذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فان زاد كان لغيره أخذ حجرة ووظيفته وان كان في المصر ولا يختلف للمتعلم فان اشتغل بشئ من الكتابة المحتاجة إليها كالعلوم الشرعية

فادعى داراني يدي رجل أنها داره اشتراها من أبيه في حياته وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يزل بينته أو لم يكن له بينة فخلع المدعى عليه ثم أقام المدعى بينة أنها كانت دار أبيه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره فالقاضي يقضى بالدار للمدعى لأنه لا تناقض بين دعوى الشراء من الأب في حياته وصحته أولا وبين دعوى الارث عنه نائبا لأنه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت أولا لكن عجزت عن اثبات شرائي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهر افصارت ميراثي إلى عيونه في الظاهر وعمله لو ادعى الارث من الأب أو لاثم ادعى الشراء منه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لأن بين دعوى الارث أولا وبين دعوى الشراء نائبا تناقضا اذ لا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولا فلما عجزت عن اثبات الارث اشتريت منه فوجهه أن المشتري من جهة الأب قد يصير ميراثا بأن ينسخ الشراء بينهما ما في حياته أو بعد وفاته بأن يجلبه عيبا فبرده فلا تحقق المناقضة لا محالة أما الموروث من الأب لا يصير مشتري من جهته فتتحقق المناقضة \*

(محضر فيه دعوى الميراث) صورته رجل مات فخار رجل وادعى ميراثه بصورة بنوة العلم وأقام الشهود على النسب بذكر الاسماء إلى الجد ثم ان منكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى هل يندفع بهذا دعوى المدعى وبينته وكان فيه جواب بنجم الدين النسبي رحمه الله تعالى أنه ان وقع القضاء بالبينة الاولى لا تندفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء بأحدى البينتين لمكان التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعتاق العبد يوم النحر بحكمة من هذه السنة قبل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه لأنها لو قبلت ما أن تقبل على اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لأنه ليس يخصم في ذلك وأما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعى ولا وجه اليه أيضا لأن البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه الفدرهم في يوم كذا وأقام المدعى عليه البينة أنه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمي مكانا آخر لا تقبل بينة ادعى عليه لأنها قامت في الحقيقة على النفي \*

(ورد محضر في دعوى دويرة وسراجيه) والشهود وشهودا بلغة (حانه) ورد المحضر بعلة أن الشهود به لم يدخل تحت دعوى المدعى لأن الدعوى وقعت في السراجيه والشهود شهدوا (بخانه) والسراجيه غير البيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فأما اذا كانت الدعوى بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى والشهادة لأن اسم (حانه) بالفارسية ينطلق على (سراجيه) بالفارسية ولا كذلك بالعربية \*

(محضر فيه دعوى بيع السكني) عرض على شيخ الاسلام السغدني محضر وكان فيه باعه بمحدوده وحقوقه فرد به لأنه أن السكني نقل والنقل لاحد \*

(عرض عليه محضرا آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعى عليه) صورته محضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فأجاب بالصحة لأن المدعى عليه حاضر وفي الحاضر الإشارة تكفي ولا يحتاج إلى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج إلى ذكر جده بالطريق الاولى فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجد وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك في ذكر الحدود فلا بد من ذكر صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين فلا بد من ذكر الجد وكان القاضي الامام ركن الاسلام على بن الحسين السغدني رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجد وفي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى \*

ورد

والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته على مالها اذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فان زاد كان لغيره أخذ حجرة ووظيفته وان كان في المصر ولا يختلف للمتعلم فان اشتغل بشئ من الكتابة المحتاجة إليها كالعلوم الشرعية



يجل له الوظيفة وان يعمل آخر لا يجز ويحوز لغيره أن يأخذ بحجرته ووظيفته \* وتنفذ على نفسه لم يحوز هلال وهو قول محمد رحمه الله وعند الثاني رحمه الله يجوز وقال الطحاوي ويعد به يكون للفقراء أبدا \* وقف أرضه (٢١٥) على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه

لم يحوز الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله لانها قرية وقعت لغير المحل اذا الامام والمؤذن قد يكون غنيا وان كان فقيرا لا يحل أيضا \* والحيلة أن يقول وقفته على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو هذه الحلة فاذا خرب المسجد ونحوه عن أهله فالعلة الى الفقراء فيحوز أما لو قال وقفته على كل مؤذن فقير لا يجوز لانه مجهول \* وقف وقفنا جميعا على ساكني دار المختلفة كل يوم كذا ثم ان واحدا من ساكني البيت هناك يشتغل بالحراسة فان كان له هناك مأوى فله من الوظيفة مالا سكا وكذا لو خرج في النهار لطلب المعاش يشتغل بالحرفة لا يحرم من الوظيفة وان اشتغل الليل بالحراسة والنهار بالتعلم ان كان بعد في العادة من المختلفة وأهلها يرجي أن يحل له أخذ الوظيفة وان اشتغل بعمل حتى لا يعد من المختلفة فلا وظيفة له \* وان شرط الواقف أن يعطى السكان ولم يقل على طلبه العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لشيء له لان المراد من المطلق في العرف المقيد وهو الساكن الطالب للعلم واذا انهدم رباط المختلفة وبني بناء جديد امن كل وجه لا يكون الاولون أولى من غيرهم وان لم يغير ترتيبه الاولون لانه زيدا ونقص فالاولون أولى \* ان كان غدارضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لانه لم يجعل أرضه وقفاً الساعة ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كملت

(ورد محض فيه دعوى الشفعة) وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فرد بعلة أنه لم يذكر في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب الاشهاد على فور تمكنه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا الحدود والمحدود أقرب اليه من المشتري والبايع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو أقرب اليه من المحدود والبايع والمشتري يجب أن يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حصره أحد الاشياء الثلاثة اما البايع أو المشتري أو المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار أو لم يقبض والطلب من البايع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الطلب صحيح استقسانا بغير صحيح قياسا وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي رحمه الله تعالى في أجناسه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره أنه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستقسان واذا قصد الابعاد من هذه الاشياء وترك الأقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تبان أطرافه كمكان واحد كما ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه اذا اجتاز على الأقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا ذكر الصدر الشهيد في واقعاته وان كان في مصرين أو في أمصار فان كان أحد هذه الاشياء مع الشفيع في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الآخر تبطل شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبايع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب الى الابعاد فذهب الى اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته وهكذا ذكر الناطقي في أجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الأقرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابعاد مبطلا لشفعته وعلى هذا اذا كان للأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب وذهب في الطريق الابعاد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناطقي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الأقرب بشرط لجهة الطلب أن يكون الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبايع والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البايع والمشتري وكان يقول في البايع والمشتري بشرط الطلب بحضرته وفي الدار لا بشرط الطلب بحضرة الدار بل اذا طلب وأشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب شفعة أهل البني وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البايع أو المشتري في مصر الشفيع بشرط الطلب عند حضرته بالاتفاق كذا في المحيط \*

(ورد محض في الرجوع بين الامان عند ورود الاستحقاق) صورته حضر مجلس القضاء بجاري رجل يسمى حيدر الجبيري وأحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان الجبيري فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا الذي حضر معي باع مني أماتا مائة الجنة بكذا درهم في شهر كذا من سنة كذا وانني اشتريتها منه وجرى التقابض بيننا ثم اني بعته هذه الامان من أحد بن فلان بن معلوم وانه اشتراها مني بذلك الثمن وجرى التقابض بيننا ثم ان أحد باع هذه الامان من الدهقان علي بن محمد ثم ان زيدا استحق تلك الامان من يد الدهقان علي بن فلان في مجلس قضاء كورة فسف بين يدي الشيخ الامام القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يوم شذ قاضي كورة فسف

فلانا فارضى صدقة يلزم وهو بمنزلة اليمين والنذر فاذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالارض ولا يكون وقفا \* أرضي هذه صدقة موقوفة ان شاء فلان وقال فلان شئت فهو باطل \* وقف البناء بدون الارض لم يحوز هلال وهو الصحيح وعلى أئمة خوارزم على خلافه



وسأني ان شاء الله تعالى وقف الاشية الى العقراء وبيع الى الفقراء في الشتاء ثم يردونها الى المتولي بعد الشتاء ووقف البيت بمافيها من كوارات النخل يجوز ويجعل نخل (٢٤٦) العسل ووقف البيت كالحق ووقف الحمام مع برجها تبع البرجها وعن الحسن رحمه الله

وقف حصه او جعله في المسجد الحرام او في مسجد آخر ووقف مؤبدا لاهل ذلك المسجد وجزيره ولبارة الطريق ولا بناء السبيل يقرؤن فيه جاز في قول الامام الثاني رحمه الله وليس له أن يرجع ولو رجع كان لكل واحد من المسلمين مخاهمة فيه \* وقف الكردار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض وقدم رواذا كان أصل القرية ووقف على جهة القرية فبقي عليها جبل بناء ووقف بناءها على جهة قرية أخرى اختلفوا فلما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة ووقف عليها يجوز بالاجماع وبصرف وقف القرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى أئمة نوارزم \* غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض مملوكة يجوز وقفها تبعاً للأرض وان بدون أصلها لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء ولا يجوز وقف البناء في الارض العلوية أو أجرة متولى المسجد اشترى بغلة المسجد داراً أو حائطاً لاجل المسجد ثم باع ذلك اختلفوا فيه والصحيح أنه يجوز لان المشتري بمال المسجد لا يكون من أرفاف المسجد لانعدام شرط الواقف فيه وذكر أبو الليث في الاستحسان يصبر وقف وهذا نصريح بأنه المختار \* قرية جربت وفيها ثم مطوية بالآخر ويقرب هذه القرية قرية عامرة

ونواحيها من جهة القاضي الامام علاء الدين عمر بن عثمان المتولي بعمل القضاء والاحكام بكونه سمرقند و بأكثر كور المملكة بما وراء النهر بالبينة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم منه عليه بما أوثر جها من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين طاهر نائب الحكم بخاري من جهة القاضي الامام صدر الدين أحمد بن محمد المتولي بعمل القضاء بكونه بخاري ونواحيها هذا المستحق عليه وهو الدهقان على بالرجوع على بائعه بالثمن الذي أدى اليه وهو أحمد بن فلان واسترد الثمن منه بكماله ثم جرى الحكم من القاضي سديد الدين هذا الاحدين فلان هذا بالرجوع بالثمن على البائع بالثمن الذي أدى الى واسترد من الثمن بكماله وفي حق الرجوع على هذا الذي أحضره بالثمن الذي أدى اليه وسأل المدعي عليه هذا الذي أحضره المدعي هذا فانكروا قال (١) (مرايين مدعي هيج دادني نيست) فاحضر المدعي شهوداً على دعواه فاستفتي عن صحة هذه الدعوى فقيل في هذه الدعوى خلل من وجوه أحدها أن المدعي لم يقل وكان القاضي علاء الدين مأذونا بالاستخلاف وأنه شرط لانه اذا لم يكن مأذوناً بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصير معين الدين قاضياً والثاني أنه لم يذكر ما يرجع تقليد القاضي معين الدين لينظر أن القاضي علاء الدين هل كان قاضياً وقت تقليد القاضي معين الدين لينظر أنه هل صار قاضياً بتقليده ولانه لم يذكر أنه هل كان لقاضي سمرقند ولاية على نفسه صريحاً وانما ذكر باكثر كور المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كور كثيرة فهذا لا يصير نفسه مذكوراً ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة ولم يذكر أن تلك البينة قامت بحضرة المدعي عليه ومالم تكن البينة والحكم بحضرة الخصم لا يصح الحكم ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذكر أن البينة قامت على اقرار المشتري أنهم مالك المستحق وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع أو قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والحكم بخلاف ثم قال وجرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين نائب الحكم بخاري لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالثمن ولم يذكر أن ذلك البيع كان تابعا عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد الدين حكم بنفسه ذلك البيع وهذا يوجب دلالة الحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند الحاكم وحكم بنفسه البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن أو لم يحكم ولم يذكر أيضاً أن القاضي الامام صدر الدين هل كان مأذوناً بالاستخلاف ولا بد من ذكره على ما ذكرنا ولأن المدعي يدعي الثمن ٢ (ودر دعوى نيكويد كه مثل اين سبهاراخ است ردشروا كرا ان سبهارا نيا بدو شهر يا يابد لكن رايغ نياشدايد كه قيمت دعوى كنند ونيكويد كبر وي واجب است كه قيمت آن سيم كه امرور دادني است بن همد فاما دعوى ثمن درست نيايد) وحتى أن القاضي الامام الامام شي رحمه الله تعالى حين قلده قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضياً قبله فقيل له في ذلك فقال انه كتب في محلاته وهو اليوم قاضي القضاء بسمرقند وبما وراء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخاري فكان هذا كذباً وضالاً كاذباً كيف يكون قاضياً وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قام سمرقند قاضي أكثر كور المملكة بما

(١) ليس على شيء لهذا المدعي (٢) ولم ينل في دعواه أن هذه الدراهم رائجة في البلدان لم توجد تلك الدراهم في البلد أو وجدت ولم تكن رائجة فينبغي أن يدعى بالقيمة ويقول واجب عليه أن يعطيني قيمة تلك الدراهم التي عليه اليوم فاما دعوى الثمن لا تصح

فيها حوض يحتاج الى الاخراج عرف واقف البئر لا يجوز نقل الاخر الا باذنه لعوده الى ملكه وان لم يعرف للواقف يتصدق بذلك الاخر على فقير ويصرفه الفقير الى الخوض قالوا الحاجة الى توسيع الفقير ويجوز الصرف بامرا الحاكم \* وقف وراء



جنازة أو نعشا أو مغسلا وهو التور العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في محلة تفربت المحلة ولم يبق أهلها قال القاضي خان فالتور لا يرد إلى وراثته بل يحول إلى محلة أقرب إليها في رواية يعود إلى وراثته (٢٤٧) (نوع في العقود) وقف داره على الفقراء بواجبها

القيم لأنه استغلال للوقف ولا بد للوقف منه ويسدأ من غلتها بعمارتها فافضل قال الفقهاء ولا يسكن فيه بلا آخر وبموت القيم لا تبطل الاجارة لان الاجارة انما تبطل بموت المالك لان الملك انتقل إلى الوارث فلول البطلان حصل استيفاء المنافع على ملك غير الآخر وانه لا يجوز وهذا المعنى معدوم هنا ولهذا تبطل بموت الوكيل وبطل بموت الموكل وكذلك تبطل بموت الوصي وبطلت بموت الصبي وذكر بعض المشايخ القياس والاستحسان في مسألة الوكيل بالاستئجار في الاستحسان لا تبطل اذا مات لان الوكيل بالاستئجار كالوكيل بالشراء اذا المنافع لها حكم الاعيان فيصير الموكل كأنه تلك من جهة الوكيل فيكون للوكيل حكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع انما تنولد من داره للموكل فكان عمل الوكيل في العقد لا غير وان كان الواقف هو الآخر وان في القياس تبطل وفي الاستحسان لانه آخرها غيره وهم الفقراء فصار كالوكيل والقيم آخر ثم مات والقاضي اذا آخر الدار الموقوفة ثم عزل قبل المدة لا تبطل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو آخر الوقف القيم ومات الموقوف عليه لا تبطل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موره كون المالك غير الآخر الواجب بميل موره برد إلى وارثه والواجب بعد مونه لمن بقي \* ولا تجوز الاجارة

وراء النهر ولا كثر حكم الكل في أحكام الشرع فجاز أن يقال قاضي ما وراء النهر \* (محضر عرض على نجم الدين النسي في بيع سهم واحد شائع محدود هذا السهم) قال كان مشايخنا رحمهم الله تعالى بسمرقند يقولون بأنه لو حب الفساد لانه لو هم الاقراض والمقرض يكون له الحدود وأما المشايخ فلا قال والصحيح عندي أنه لا يوجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار محدود هذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن أبي شجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والذي في هذه المسئلة شيئا ولا رواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه فذكر له ما ذكر الطحاوي فاستحسنه وأخذ به وهذا لان في ذكر الحدود ليس ما يدل على الاقراض الا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الاقراض ذكر حدوده كذلك يكون \* (محضر في دعوى الاجارة الطويلة) وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا او كتب بعد ذلك وتقابضا في التاريخ المذكور فيه فقيل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لانه يشير إلى أن التقابض الذي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقابضا في اليوم الذي وقع فيه العقد أو كتب وتقابضا في اليوم الذي قد باع العقد فيسهل يثبت التقابض بعد العقد والصحيح عندي أنه يكتب وتقابضا بعد ما باع العقد في اليوم الذي باع العقد فيه \* (محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة) صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن والده هذا الذي أحضره معه فلان آخره من محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت ببقية مال الاجارة ديني في تركته فرد المحضر بعهلة أنه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة وما لم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديني في تركته بموته ولانه لم يذكر في الدعوى تاريخ أول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذلك حتى ينظر أيبقى شيء من مال الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتب بقوله تقابضا قبضا صحيفا فان المستأجر لو أحضر مال الاجارة ولم يدفع إلى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر إلى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقابضا مستقيما على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض أحد البدلين وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى زيفوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظر الشرع وقواعده مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقابضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي أن يكتب في صلح الاجارة على أن يزرع المستأجر ما باله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبدو له وهذا لا يوجب الفساد لان هذا يرجع إلى بيان غرض المستأجر لا إلى الشرط الآن هذا القول عندي في غاية الزيادة لان الاجارة في الأصل شرعت لحاجة المستأجر إلى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا عقد الاجارة ولو لم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الا أن اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لاحد العاقدين فيه منفعة بالاجماع أو كان لاحدهما فيه مضرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما اذا لم يكن لاحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشترى طعاما وشرط البائع على المشتري أن يأكله وهما لا منفعة لاحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذكر في عقد الاجارة ما يزرع في الارض ذكر في الجامع الصغير أن الاجارة فاسدة وذكر في موضع آخر أنها جارة استحسانا كذا في الذخيرة \*

الطويلة في الوقف وان احتج بها بقدر عقودا فيكتب استأجر فلان بن فلان كذا ثلاثين عقدة كل عقدة على سنة فيكون العقد الاول لازما لانه ناخر والباقي لانه مضاف \* ولو آخر الوقف أكثر من عام كان الوقف دارا وأرضان خالف شرط الواقف لا يصح وان كانت اجارته أكثر



وان لم يشترط ذلك قال الصدر الفتوى

الاذا كانت المساحة في عام  
الجواز في أكثر من عام وهذا أمر  
يختلف باختلاف الأزمنة والمكان  
وقال القاضي أبو علي لا ينبغي أن  
يؤجر بأكثر من ثلاث فإن فعل  
جازت وصحت وعلى هذا الاحتياج  
إلى الحيلة التي ذكرناها في الاجارة  
الطويلة آنفا والفقهاء أبو جعفر  
اختار أن يؤجر الدور أكثر من  
عام والارض التي تزرع في كل عام  
كذلك وان كانت تزرع في كل عامين  
أو ثلاث أو أربع أو يزرع كل  
قطعة منها في كل عام حتى

لا يستوعب الزراعة كلها مثلاً في كل أربع أو خمس يشترط في العقد ذلك المقدار من المدة المستغرقة للكل في العادة لانه لو آجرها عاماً أو عامين يزرع المستأجر كلها في تلك المدة ويبيع الأرض خوفاً لا يستأجر بعدها الى مدة فيتضرر الوقف وكان الامام أبو جعفر الكبير رحمه الله يجيز اجارة ضياعه ثلاثة أعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في أقل منه وفي الدور ستة لان من رآه يتصرف فيه متوالياً ولا مالك يعارض ويترحم ومال الوقف مال ضائع لعدم الطالب المهتم يظنه الراعي يتصرفه الدائم مال كاو يشهد له بالملك اذا ادعاه ولا مصلحة للوقف في أمر يدعو ويؤدي الى هذا الضرر والفقيه أجاز ثلاث سنين في الضياع والدور وغيرهما \* في داره موضع بيت

وقف لا يستاجر بشئ لقلته الا  
باجارة طويلة ان كان له مسلك الى  
الطريق الاعظم لا يواجه بالطويلة  
والا يلاحق

ثلاثة أعوام باجر المثل ثم زاد الاجرة  
يفسخ وان كان يجب المامضى الى وقت



وقت الزيادة وبعد ما يجب أجر المثل وان زاد من ينازع مع المستأجر في لاجرة نعتنا لاجرة الزيادة وذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وقد كثر في المحيط ما يؤيد هذا القيد \* أجر المتولي حمام الوقف باجر ثم زاد فيه آخر ليس للمتولي (٢٤٩) أن ينقض الاحارة اذا كانت الاجارة الاولى

باجر المثل أو بزيادة بتغيب الناس فيها لان في الزيادة على أجر المثل نعتنا \* بنى على أرض الوقف ثم أتي صاحب البناء أن يستأجر الأرض باجر المثل ولورع بناءه يستأجر باجر المثل ثم برر رفع البناء وان لا يستأجره أحداً أكثر من ذلك ترك بناؤه

(الرابع في المسجد وما يتصل به)

أرض وقف على مسجد وبجانبه أرض فأرادوا الخاف شيء من الأرض بالمسجد جاز ولا يمكن رفعون الى الحاكم ليدان لهم في ذلك وكذا مستغل الوقف كالدار والحائوت \* لو يجنب المسجد لغيره جاز ولا يقبله إلا في أرضه بالقيمة كرها \* مسجد ضاق بأهله وبجانبه طريق العامة لا بأس بأن يلحق بالمسجد من طريق العامة وذلك كالمقاضي أنه يلحق بالمسجد إذا كان لا يضر العامة أما إذا أضر العامة فلا يلحق به \* أهل المسجد إذا أرادوا أن يجعلوا المسجد رخصة أو الرخصة مسجداً أو يحولوا الباب أو يحددوا باباً آخر لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى أهم \* أكثر المتخذ للصلاة الجنازة أو الصلاة الغير حكمه حكم المسجد حتى يجتنب فيه ما يجتنب في المسجد كذا اختاره الفقهاء أو لا يثبت وفيه اختلاف المشايخ والاختار أن حكمه حكم المسجد في حوزة الاقتداء وان انفصل الصفوف وفيما عداها فلا فرقاً بالناس \* أرادوا

مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاحارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر اذا الاجارة حال حياة المؤجر فحالة على حالها ومال الاحارة انما يجب على المؤجر بعد الانقضاء فكيف يتصور قبض المستأجر الحنطة عوضاً عن مال الاجارة في تلك الحالة وعلة أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الحنطة عوضاً وانما ذكر أن أبا القيس قبض الحنطة عوضاً وبقبضه الحنطة عوضاً لا يصير الحنطة عوضاً ما لم يوجد الدفع من صاحب الحنطة بجهة العوض \*

(عرض صل في الاجارة) وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضاً حدودها كذا رهى صاحبة للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا وفيل الصل باطل لانه شرط في المقدار لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد ولا أحد العاقدين وهو المؤجر فيه فانه منتهى مثل هذا الشرط بوجوب فساد العقد وقيل لم هذا لا يبطل الصل لان قوله في هذا المقام على أن يزرع فيها كذا وقوله ليزرع فيها كذا سواء وقوله ليزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل أن المستأجر اذا لم يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فاذا كان ترك ذكر ما يزرع يفسد العقد فذكره كيف يفسد العقد \*

(محضر في تعريف المالك) سئل شيخ الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله روزه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا يقع بها الاعلام ويجب أن يكتب أنه عمدة فلان أو مولد فلان وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان أقوله بذلك طاعاً قال لا بد من بيان أن روزه بن عبد الله حياً لم يعتقه ولا مقيماً في الأقاليم والمال له أو عبداً لولاه محجور عليه فيكون الاقرار لولاه والمال لولاه وما ذون مديون فيكون الاقرار له ومالك المال لولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله فلا بد عن ذكره قال والمعتق يعرف لولاه وان كان مولاه معتقاً أيضاً لا بد من أن يقال انه مولد لفلان فان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً لم ينسبه الى مولاه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتصا عليه \*

(عرض مجمل فيه حكم نائب قاضي سمرقند) فرد بوجوده أحد ما كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند مأذون بالاستخلاف والثاني أنه كان فيه قاضي سمرقند كقاضي من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان من قبل الملك سنجر الآن هذا لا يصلح خلافاً لان قاضي سمرقند لما كان قاضياً من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضياً من قبل الملك سنجر لا يرى أن ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث أن الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (١) (ملك ابن مدعيست واندرست ابن مدعي عليه بناحق است) ولم يقولوا فوجب على هذا المدعي عليه (٢) (كهدست خویش كوتاه كندازن مدعي به وبابن مدعي تسلم كند) وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يفتي فيه لاحد بحال الطعن والرابع أنه كان في آخره وجعلت حكمي هذا موقوفاً على امضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولده وهذا يخرج من أن يكون حكماً لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو داخل قوياً لو حصل الحكم على

(١) ملك هذا المدعي وهو في يده هذا المدعي عليه بعير حتى (٢) أن يقصر يده عن هذا المدعي به ويسلمه الى هذا المدعي

(٣٢ - (الفتاوى) - سادس) نقض المسجد وبناءه أحكم من الاول ان لم يكن الباني من أهل الجهة ليس لهم ذلك وان كان من أهل الجهة لهم ذلك ولهم أيضاً أن يفرشوا بالاجر والخشب ويعلقوا القنديل لكن من مال أنفسهم لا من



قال المسجد الايام الحاكم وكذا لهم ان يصنعوا فيه حجاب الماء للشرب والوضوء اذ لم يعرف له مسجد بان عرف قال الباني اولى وكذا في نصب  
الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته من (٢٥٠) بعده اولى من غيرهم \* بنى مسجد في محلة فنارعه بعض أهل المحلة في العمارة قال الباني

أولى مطلقا وان تنازعوا في نصب  
الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان  
كان ما اختاره أهل المحلة أولى من  
الذي اختاره الباني فما اختاره  
أهل المحلة أولى لان ضرره ونفعه  
عائد اليهم وان كانوا سواء فمنسوب  
الي باني أولى \* مسجد بجانبه ماء منهر  
انكسر حائط المسجد منه برفع  
الامر الى الحاكم حتى يأمر أهل  
النهر باصلاحه فاذا لم يصلحوا  
وانهدم المسجد يضمن الحاكم قيمة  
المنهدم لانهم بعد التقدم صاروا  
متألهين ما انهدم بتركه الاصلاح  
\* مسجد بمحاطة ضرر بين يجوز  
أن يقذف بحطب حائط المسجد من  
من مال الوقف ان كان الوقف على  
مصلحة المسجد وان على عمارة  
المسجد لا يجوز وقال الامام طهبر  
الدين الوقف على عمارة المسجد  
ومصلحة المسجد سواء \* باب  
المسجد على مهب الريح يصيب  
المطر والثلج على بابه ويضر بأهل  
المسجد لهم أن يجعلوا على بابه  
خلعة من مال الوقف اذ لم يضر  
بالعمامة أعني المارة \* وللقائم أن  
يشترى من مال المسجد حطباً يصعد  
به على السطح لكس الثلج وتطيين  
سطح المسجد وليس له أن يشتري  
من مال المسجد جنازة وان شرطه  
الواقف لانه ليس من مصلحة المسجد  
وان اشترى ضمن وله بناء المنارة  
من مال المسجد لانه لتعميم الدعاء  
الى الصلاة وأما شراء الدهن  
والخضر والحشيش من مال الوقف  
ان قاله الواقف يفعل ذلك بحسب  
ما رآه وان كان جعله لعمارة

هذا الوجه أما لو حصل من المالك والكاتب كذب على هذا الوجه فهذا لا يوجب دخلاً في الحكم اغما  
يوجب دخلاً في المكتوب كذا في فصول الاستروشنى \*

(محضر فيه دعوى اجارة العبد) صورته ادعى فلان على فلان عتق في يده أنى آخرت العبد من هذا  
الذي في يده كل يوم بدرهم وقدمضى كذا وكذا الوفاق ارجب عليه تسليم هذا العبد الى مع كذا من  
الاجرة فرد المحضر بعهلة أنه ادعى أنه آخره كل يوم بدرهم ولم يذ كر للاجارة مدة انتهت اليها فكل يوم  
يجب به عقد فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انعقد فيه عقد الاجارة وكان  
للمستأجر امسالك العبد والانتفاع به فكيمن مع مطالبة المدعى اياه بتسليمه اليه ولو كان ذلك  
مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جهة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم اذا كان من جهة  
تلك المدة كان داخلاً في عقد الاجارة فكان للمستأجر حق امسالك العبد بعد نفعه والانتفاع به ولانه  
ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر المدعى آخر العبد وبعد ذلك كركلمات كثيرة ذكر وسلم اليه  
ولم يذ كر وسلم العبد اليه وهذا لا يثبت تسليم العبد لجواز أنه سلم شيئاً آخر ومالم يثبت تسليم العبد  
لا يجب آخره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر \*

(خطا الصلح والابراء) عرض خطا صلح وبراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان مالا  
معلوماً فصالحه فلان على ألف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذكرفي آخره وأبرأ المدعى المدعى عليه  
من جميع دعاويه وخصوماته ابراء صححها علما قبل الصلح غير صحيح اذ ليس فيه مقدار المال المدعى  
ولا بد من بيان ذلك ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة أو وقع اسقاطا وليعلم أنه وقع صرفاً بشرط فيه  
قبض البدل في المجلس أو لا يشترط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع  
هذه الاحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما الابراء حصل على سبيل العموم فلا تستقيم دعوى المدعى  
بعد ذلك عليه لمكان الابراء العام للمالك الصلح \*

(محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته) صورته حضروا حضرم مع نفسه فلانا وفلانا  
وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى  
مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ورجع أرباحاً وأنه مات قبل قبضه هذه المال  
وقبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قبضه الربح مجهول لهذا المال وصار ذلك دينة في تركته الى  
آخره فقبل ان وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير دخلاً في  
الدعوى وان ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح \*

(محضر فيه دعوى قبضة الاعيان المستهلكة) صورته حضر: أحضر فادعى هذا الذي حضر على  
هذا الذي أحضره معه أنه ديناً رقبته عين استهلكها من أعيان ماله سمرقند فرد المحضر بوجوه  
أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الاعيان منها ما يكون مضموناً بالقيمة عند الاستهلاك  
ومنها ما يكون مضموناً بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذه العين مضمونة بالمثل فكيمن استقيم دعوى  
القيمة مطلقاً ولا من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس  
الاستهلاك ولهذا يجوز الصلح عن المغسوب الاستهلاك على أكثر من قيمته وانما ينقطع حقه عن  
العين وينتقل الى القيمة بقضاء القاضى أو بتراضيهما وقبل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه  
ولانه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسمرقند أو بخارى بقيمة الاعيان نخبة ألف  
باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك \*

المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله ان كانوا اشترى من منه ذلك والا فلا \* قال (محضر)  
جعلت حجر تيمكه من مراح المسجد صارت وقفاً اذا سلمها الى المتولى وليس للمتولى أن يصرف غلتها الا الى دهن مراح المسجد وفي الصخرى



أنفق المتولي على قناديل المسجد من مال المسجد \* ويجوز ترك سراج المسجد فيه من المغرب إلى العشاء لا كل الليل إلا إذا جرت العادة بذلك كمسجد سيدنا عليه الصلاة والسلام \* والتدريس بسراجها إذا وضعوه (٢٥١) إلى ثلث الليل للصلاة أو لغيرها لا بأس به

\* مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم خلط غلتها وإن حارب حانوت منها لا بأس بعمارتها من غير حانوت آخر اتحاد الأوقاف أولاً \* متولى المسجد يدفع إلى الإمام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف لا يجوز ويكره لهما أن يسكن في ذلك المنزل وليس للمتولى أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله أن يحمل من بيته إلى المسجد \* قيم أدخل جذعه في الوقف يرجع في غلته جاز كالوصي ينفق على اليتيم من ماله يرجع في التركة لذلك والاحوط أن يبيع الجذع من غيره ثم يشتريه منه ويدخله في الوقف \* بنى المتولى من مال الوقف في عرصة الوقف أو من مال نفسه للوقف أو لم يذ كر شيئاً كان وقفاً بخلاف الأجنبي وإن أشهد أنه بناء لنفسه كان ملكاً \* وإن متولياً توجه إلى الوقف بجباية أو حراج وليس ما يدفع إليه لأعلاك القيم الاستدانة إلا إذا كان الواقف شرط جواز الاستدانة على الوقف وإن لم يجز بدائها ولم يشترط الواقف استدان على الوقف بأذن الحاكم \* واقراضه مفضل من غلة الوقف يرجى أن يجوز إذا كان أجود للوقف أما الاتفاق على نفسه ليؤديه إذا احتاج إليه الوقف فلا يجوز عنه كل الاحتراز فإن فعل ذلك ثم رده إلى الوقف يبرأ \* ولو خلط دراهمه بدراهمه فخلصه أن ينفق على الوقف قدره أو يرفع الأمر إلى الحاكم أو يدفعه إلى الحاكم فيرد عليه \* في

(محضر فيه دعوى الخنطة) صورة حضر وأ - حضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أحضره الذي أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضره من من الخنطة قبضاً موجباً للدوين أوصاف الخنطة قال وهكذا أن أقر أخوه هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره بقبض الخنطة الموصوفة فانه قال لهذا الذي حضره بالفارسية (١) (تراهزار من كنتم أبي باكيره بيانه برنجه تراه آبي بوزن أهل بخاري بامن است) إقراراً بصحة صدقه هذا الذي حضر فيه شرطاً وقد توفي فلان قبل أن يؤدي شيئاً من هذه الخنطة بمجهول لا غير معين لهذه الخنطة المذكورة فيه وصارت هذه الخنطة المذكورة فيه مضمونة لهذا الذي حضر في تركته وخلف من الورثة أخاه هذا وخالف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه أموالاً فيها ألف من من الخنطة بالأوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الخنطة المذكورة فيه من هذه الخنطة المتروكة وشهد الشهود على إقرار المدعي عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة أحدها أنه ادعى أولاً أنه قبض من ماله قبضاً موجباً للرد والقبض المطلق خصوصاً بصفة كونه موجباً للرد ينصرف إلى الغصب وكذا الاستدانة المطلق ثم قال وهكذا إقرار المدعي عليه فانه قال بالفارسية كذا وكذا على نحو ما كتب وليس إقرار المدعي عليه كما ادعى المدعي فانه قال (٢) (تراهزار من است) وهذا إقرار منه بلودية والشهود شهدوا على إقرار المدعي عليه وإقرار المدعي عليه كان بالودية فشهادتهم تكون بلودية فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني أنه ادعى عليه الخنطة بالمن والوزن وطالب ضمانها والمضمون عند أداء الضمان يصير ماله كالضامن بالضممان فتشقق المقابلة بين الخنطة الموزونة وبين ضمانها والخنطة كيلية فلا تصح دعواها بالوزن والمن في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فواجب عليه أداء مثل هذه الخنطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا بحالة بل الوارث بالخيار إن شاء أدى الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وإنما شرط قيام التركة في يد الوارث توجه المطالبة عليه لا لإدائها منها والتحليل الثالث ليس بصحيح لأن أصل الوجوب في التركة لأن الوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الاداء من التركة تنظر إلى الأصل

(محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها) صورة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية قوبين عددها وصفها وجنسها بغير حق واستهلكها فواجب عليه أداء مثل هذه الدراهم العدلية أن كان يوجد مثلاً أو قيمتها أن لم يوجد مثلاً أو قيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا أنهم الله تعالى أن في هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلكها ولم يذ كر أنه استهلكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض على هذا القائل أن الاستهلاك أن كان لا يصلح سبباً للمكان الاحتمال فالغصب السابق كافٍ فيمكن إيجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن إيجاب الضمان في الغصب السابق لأنه يحتمل أن المالك رضي بقبضه الدراهم والمالك إذا رضي بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للعنف

(١) لأن عندى ألف من براسقويما أجر نظام بوزن أهل بخاري (٢) للشعدي

بده أرض وماء للفقراء فضل الماعن الأرض لا يعطيه لأحد بل يرسله في النهر ليصل إلى الفقراء وليس للمتولى أن يفوض إلى غيره السلطان فوض أمر مسجد إلى عالمه نصب المتولى ولو فوض التولية إلى غيره بالوصية عند الموت يجوز \* رهن الوقف وقسمته لا يجوز \* القسم



سأستأجره بدينهم وذا نقي وأجر مثله درهم ضمن كل ما أعطاه (نوع آخر) خربت القرية والمسجد ولا يصلي فيه أحد منذ هذا الثاني رحمه الله هو مسجد أيد الان كونه مسجدا لا يتوقف (٢٥٢) في الابتداء على الصلاة عنده فكذا في البقاء وان لم يعرف بانيه واتخذ أهل الحلة

مسجدا أنزلهم أن يذفعوا بثمنه ونقضه في المسجد لا تخولان عرف له الباني ويعسود إلى ملك الباني وكذا لو علق قنديل أو بساط أو راية ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد إلى ملك الوارث وعند الثاني رحمه الله لا يعود إلى ملك المتخذ ويحول إلى مسجد آخر أو يبيعها القيم لأجل المسجد وقال محمد رحمه الله في فرس حبيس للجهاد صار بحال لا يصح للجهاد يدفع إلى واقفه أو وارثه ان كان وان لم يكن يباع ويشتري آخر الجهاد عليه ولا يحتاج فيه إلى أمر الحاكم وعن الخواص رحمه الله في المسجد والحوض إذا خرب وتفرق الناس بمصرى أو قافه إلى حوض ومسجد آخر \* يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز وان بأمر القاضي وان باع بعضه لصلاح باقيه فخراب كله جاز وعن الخواص رحمه الله يجوز أن يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للمساكين والمتولي وان لم ينقطع المفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه مراهوئيه منه للمسجد لا يباع \* وعن محمد رحمه الله ضعت الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجدي ثمنه أرضاً أخرى أكثر ريعاً منه له البيع وشراؤها أكثر منه ريعاً \* وفي الفتاوى قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف أنه يبيع ويصدق بثمنه قال الصدر والفتوى على أنه لا يجوز بيع الوقف \* انهم الوقف وليس له من الغلة ما يعاديه بشاؤه دفع النقص إلى الواقف أو

يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الاسلام ذواهر زاده رحمه الله تعالى في آخر كتابه العرف وأكثر المشايخ رحمه الله تعالى على أن هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن الغصب والقبض غير حق في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان إلا أن أمر المالك بالاستهلاك وإجازته قبض الغاصب مبرئ له من الضمان فليس على المدعي أن يتعرض للمبرئ عن الضمان فربما وثبت ما لا إذا ادعى المدعي عليه شيئاً من ذلك فينبغي أن يكون ذلك دفعاً للدعوى المدعى الآن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك في الدعوى انما ذكر القبض غير حق ينبغي أن يطلب من المدعي عليه أو لا تسامع عين تلك الدراهم لأن الدراهم إذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها غير حق يجب على المدعي عليه تسامع عينها لعرف أن الدراهم والدنانير يتعينان في الغصب وطالب المدعي بتسامع عينها وإذا عجز عن تسامع عينها فليس مثلها فان لم يقدر على المثل فليس القيمة ومن الأئمة من قال للمدعي أن يطالب المدعي عليه أو لا يبايضا تلك الدراهم ليعين البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها إليه كإهوال الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الاطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لان الاحضار انما يطلب في المنقولات حتى إذا شهد الشهر وأشاروا إلى المدعي به والشهود لا يمكنهم الإشارة ههنا فانهم لا يعاون أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المتصوفة فان الدراهم يشبه بعضها بمضافات الإشارة إلى غيرها بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف ظاهراً إلا إذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فينبغي أن يشترط الاحضار \*

(محضر في دعوى الثمن) صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أذرع من الأطلس العدي وبين طوله وعرضه ثمن معلوم وبين ذلك الثمن أنه اشترى منه هذه القطعة من الأطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين معروفين بالعرف في وازارة ونسكة كذا ثمناً وبين ذلك وسلمها إليه وأنه قبضها منه من محبر تسامع الثمن فواجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشراء من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعي بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا بحجوب الفتوى فزعم بعض المفتين أن في هذه الدعوى خللاً من قبيل أنه لم يذكر فيه أن المبيع هذا هل كان ملك البائع أم لا لجواز أنه باع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذكر في المحضر أن هذا بذرعان أهل بخاري أو بذرعان خراسان وأنه متفاوت فيبقى المبيع مجهولاً إلا أن ما زعم هذا القائل لا يوجب خللاً أما الأول فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها إليه وقوله وسلم نظيره قوله وهو ملكها وهي مسألة كتاب الشهادات وأما الثاني فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها إليه وبعد القبض والتسامع فالمدعي به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وانما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتهما كذا وأنه اشترى منها وسلمها للبائع إلى المشتري ولم يقل باعها واشترى منها وسلمها أو اشترى منها بعد ما باعها منه جلة وسلم الجلة إليه وهو قبض الجلة حتى ينصرف إلى كل ذلك وله باع قطعة الأطلس هذه والقلنسوتين وأنه اشترى القطعة دون القلنسوتين أو وسلم القطعة دون غيرها غايته في الباب أن كلمة يجوز أن ينصرف إلى الجلة لكن يجوز أن ينصرف إلى أحدهما أيضاً فلا يفتي في هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هن

وارثه \* احترق حاقوق الوقف والسوق فصار بحال لا ينتفع بطل كونه وقفاً وعاد إلى الواقف أو وارثه وكذا بحوض القرية أو الملهة تحرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل الملهة وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة يتصدق به على فقير أو



ثم يشترى منه ويشتقيه \* حشيش المسجد يخرج أيام الربيع ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه والانتفاع به \* ولو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً يضمن \* يوارى المسجد خلق واستغنى عنه ان الباسط (٢٥٣) حياضه وان لا وارث له يجوز ان يدفع الى

فقير أو يباع ويستعان بثمنه في شراء يوارى آخر وكذلك اذا كان الباسط حياً يجوز ان يفعل ذلك باذنه قال الاصدار ان كان المالك ميتاً لا يفعل ذلك الا بأمر الحاكم أيضاً \* ديباج الكعبة خلق لا يجوز أخذه ويباع ويستعان بثمنه في أمر الكعبة \* وما يحمله الحاج هدية من لبوس الكعبة فلا احتياط أن يدفعه الى فقير ثم يشترى منه ويسلك بعد ذلك تبركاً عنده \* ولو شرط الواقف في الوقف أن يصرف الى امام المسجد كذا صرف اليه ان فقيراً وان غنياً لا وكذلك الوقف على المؤذنين والفقهاء \* امام المسجد يدفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحقه وصار كالجزية وموت الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في المدارس \* لا يجوز التقسيم أن يضيق فناء المسجد للمارة والجامعة ببناء الحائض فيه والمغروس في المسجد بكون المسجد ومغروس بجدار المسجد على شط النهر بكون للعارس على التقصيل السابق \* المتولى لو أميا فاستأجر الكاتب لحسابه لا يجوز اعطائه الاجرة من مال الوقف ولو استأجر لكتس المسجد وفتحته واغلقه بمال المسجد يجوز \* قيم الوقف اشترى شيئاً لمرة المسجد بلا اذن الحاكم لا يرجع في الوقف الخامس في الوقف على الاولاد

أو ذكر لفظ الجلالة أما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذا لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجهولاً فلا تستقيم دعوى البض لان المسلم ليس به يوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره \*

(مخضفة دعوى الوكيل ودبعة موكله) ادعى على آخر بحكم الوكالة الثابتة له من جهة والده أن والده دفع الى هذا الرجل تحت ديباج عدده كذا ودفعة كذا ولونه كذا وطول كل ديباج كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفر به والده حتى يأخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصوص في ذلك متى ما ظفر به هذا المدفوع اليه ووكله بقبض ذلك منه أيضاً وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك بحسب القضاء ليعيم الوكيل بينة عليه فانكر المدعي عليه القبض أصلاً وأقام المدعي بينة على اقرار المدعي عليه أنه قد كان قبض لسكن رده الى والده وكتبوا المحضر وطالبوا جواب المفتين فاجابوا بخلاف وكان وجه الخلل أنه لم يذ كر في المحضر أن المدعي كذب في قوله (١) (بازرد كردم) وهذا لان المدعي لو صدقه في الرد على والده لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لتستقيم دعوى الاحضار منه وعندى أن هذا ليس بخلل لان طلبه احضار الثمن تكذيبه في الرد

(مخضفة دعوى امرأة منزل في يد رجل شرعاً من والدها) امرأة ادعت منزلها لرجل وقالت هذا المنزل وذكورت موضعه وبيته حدوده كان حقاً وملكا لوالدي فلان وأبى بآعه مني يوم كذا في شهر كذا حال كونه نافذاً تصرف وانى تدادته قريته منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جيع هذا المنزل حتى وملكيه هذا السبب وأن الذي في يده المنزل أحدث يده فيه فواجب عليه قهر يده عنه وتسليمه الى فاجاب المدعي عليه (٢) (أن منزل ملك من است وحق من است بآين مدعيه سبردى نيست بآين سبب كه دعوى ميكنند) فأحضرت المدعية نعرا ذكرت أنهم شهودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (٣) (كواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والداين مدعيه اقرار كرد بر حال رواي اقرار وكفت من اين خانه كه حردوي درين محضر مذكور است بآين دختر خویش فلانه فرخت به أم وروي اين خانه از من خريده است بآين بها كه درين محضر مذكور است بآين تاريخ كه درين محضر مذكور است فرختني وخويدي درست وامروز اين خانه ملك اين فلانه است بآين سبب كه اندرين محضر ياد كرده شده است و اين مدعي عليه دست نو كرده است درين خانه بناحق) واستغفروا المفتين فزعم بعضهم أن فيه خلافاً من قبل أنه ذكر في الدعوى أنه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا أقر البائع بهذا البيع وبهذا التاريخ وهذا لوجب خلافاً من قبل أنه أضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الاقرار ان حل على ما قبل البيع يكون باطلاً ولو حل على ما بعده يكون صحيحاً والاصل في تصرف العاقل أن يصح لأن يطل وزعم هذا الراعي أيضاً أن في لفظ الشهادة خلافاً لان الشهود قالوا انشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا اليوم جميع هذا

(١) رددته (٢) ذلك المنزل ما لي وحق وليس مسلماً لهذه المدعية بآين السبب (٣) أشهد أن فلان ابن فلان هذا والده هذه المدعية أقر في حال جوار الاقرار وقال أما بعث هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر من بنتي فلانة وهي اشترت هذه الدار مني بهذا الثمن المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر بآين ما وشراء صحها واليوم هذه الدار ملك فلانة هذمه بآين السبب المذكور في المحضر وهذا المدعي عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق

أو نفعه وأقر بآينه) قوله أرضي صدقة موقوفه على نفسي باطل ولو على أن غائتها نفع عليه وعيها ما عاش جاز الوقف والشرط فاذا انقرضوا يصرف الى المساكين وان لم يخرج من يده وفي وقف هلال أرضي صدقة موقوفة على أن غائتها ما عاشت لا يجوز \* أرضي صدقة



موقوفه على أولادى الذكور والآنثاء على السواء ويصرف الى ولد الصلب الا ان يقول على الذكور فيثبت لاندخل الاناث وبادام يوجد من ولد الصلب يصرف له فاذا انقرضوا قال (٢٥٤) الفقراء الى ولد الولد وان لم يكن له يوم الوفاة ولد صلبى وله ولد الابن يصرف اليه

ولا يشاركه من دونه من البطلون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن محمداته يدخل فيه ولد البنات أيضا والصحيح ظاهر الرواية لانه من ذوى الارحام \* قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ولم يزد عليه يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب لانه سوى بينهما في الذكر وقال هلال يدخل فيه ولد البنت أيضا \* ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى المذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات \* قال على الرازى اذا وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والآنثاء من ولده فاذا انقرضوا فهو وان كان من ولد ابن الواقف دون ولد بنت الواقف ولو على أولادهم وأولاد أولادهم كان ذلك لكاهم يدخل ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قاله هلال لان اسم الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات أيضا قال في السير اذا قال اهل الحرب آمنونا على أولادنا يدخل فيه أولاد البنين والبنات لان ولد الولد من ولده ولده وبنته ولده ومن ولده ابنته فهو ولده حقيقة بخلاف ما لو قال على ولدى فان ولد البنت لم يدخل في الرواية الظاهرة لان اسم الولد يتناول الصلبى ودخول ولد الابن لانتساب اليه عرفا وعن محمد بن جعفر الله أن ولد الولد يتناول ولد البنت

المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والقرار بالبيع لا يصلح سببا ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب دخلا في شهادتهم وفسادا لان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على اقراره بالبيع سبب الملك والثاني أنهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على اقراره أولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل \*

(محضر في دعوى ثمن الدهن) ادعى رجل على رجل كذا دينارا نيسابورية جيدة حقا واجبا ودينارا لزاما بسبب صحیح شرعى وذکر فيه وأقر المدعى عليه أن هذه الدينارين عليه بسبب صحیح شرعى أنه اشترى من هذا كذا من دهن السمسم الصافي وبين أوصافه شراء صحیح وقبضه منه قبضا صحیفا فوجب على المدعى عليه هذا التماسيم هذه الدينارين المذكورة فيه الى هذا المدعى وذکر جواب المدعى عليه بالانكار وذکر بعده شهادة الشهود على اقرار المدعى عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالفارسية (١) (كواهى میدههم كه این مدعى علیه) وأشار اليه (مقر آمده محل محتور ولى اقرار خویش بطوع و رغبت و چنین گفت بخیریدم ازین مدعى) وأشار اليه (هفصه من روغن کنجد با کبره صافى خریدنى درست و قبض کردم قبضى درست) واستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انما فاسدة من وجهين والسبب هادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهى فساد الدعوى أن المدعى ادعى اقرار المدعى عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء لوجهين أحدهما أن دعوى الاقرار ليس بدعوى الحق لان حق المدعى المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحقه والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لوجوب المال انما لوجوب شئ آخر وهو المبايعة والاقرض أو ما شاكل ذلك فلو كان الحق ثابتا لمدعى بسببه لادعى ذلك ولينسب به فلما أعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد الدعوى أنه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وأن بين أن هذا المبلغ من الدهن الذى يدعى بيعه من المدعى عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحیفا لان على تقدير عدمه وقت البيع أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقدا في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه قبضا صحیفا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع ووجوب الثمن لو جهين أحدهما أنه لم يكن موجودا وقت البيع ولا مقبوضا لكن المكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء أو عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التماسيم لان العقد حينئذ يقع باطلا

(١) أشهد أن هذا المدعى عليه وأشار اليه جاءه مقرا في حال صحته وجواب اقراره بالطوع والرغبة وقال اشتريت من هذا المدعى وأشار اليه سبعة مائة من دهن سمسم دهنا نظيفا صافيا شراء صحیفا وقبضته قبضا صحیفا

عند أصحابنا وعن هلال أنه اذا قال وقفت على ولدى وولد ولدى يدخل الذكور من ولد البنين والبنات قال وقفت على ولدى وولد ولدى وآخرون للمساكين صرف الى ولده وولد ولده فاداءوا ولم يبق منهم أحد ووجد البنان الثالث يصرف الى الفقراء



لا إلى البطن الثالث وان نص على البطن الثالث أيضا بان قال على ولد ولد على يصرف إلى توافله ران فلو اربعة وخامس إلى غير النهاية ولا يصرف إلى الفقراء وهكذا ذكره هلال أنه اذا ذكر البطن الثالث يكون (٢٥٥) الوقت عليهم وعلى كل من سفل منهم

والا تقرب والا بعد فيه سواء الآن  
يذكر في وقفه الاقرب أو يتول  
على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي  
أو يقول بطننا بعد بطن فيبدأ بما  
بدأه الواقف لانه لما ذكر البطن  
الثالث وذاك الحق الحميم بكم بنفس  
الانساب لا غير والانساب  
موجب ودفي القريب والبعيد  
بخلاف البطن الثاني لانه بالواسطة  
وقف فيعته على ولديه وقال  
هي صدقة موقوفة عليهم  
وبعدهم على أولادهم اما تسالوا  
واذا امرض أحد الولدين عن ولد  
يصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي  
ونصفها إلى الفقراء فاذا مات الولد  
الاخر يصرف جميع الغلة إلى  
أولاد أو ولد الواقف لان الوقت بما  
للتوافل بعد انقراض الاولاد فاذا  
مات أحدهما يصرف النصف إلى  
الفقراء لا إلى ولد الولد وذكر  
القاضي وقف على أولاده وجعل  
آخيه للفقراء فمات بعضهم يصرف  
الوقف إلى الباقي فاذا ماتوا يصرف  
إلى الفقراء لا إلى ولد ولده ولو وقف  
على أولاده وسماهم فلان وفلان  
وفلان وجعل آخيه للفقراء فمات  
واحد منهم فانه يصرف نصيبه إلى  
الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان  
هناك وقف على أولاده بغير  
واحد منهم أو أولاده باقي ههنا على  
كل واحد وجعل آخيه للفقراء  
فاذا مات واحد منهم كان حصته  
للفقراء وقف ضيقة على ولده  
وليس له ولد صلب وصرف إلى ولد  
الابن ثم حدث بعده ولدا صلب  
يصرف إلى الصلي الحادث وينتقل

والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك  
العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير  
ما قلنا في الاجارة اذا أجزأه أو أرضه وهي مشغولة بمتاع الاجر وزرع ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة  
جائزة فلا ينفع قديهم ما اجارة مبدأة بالتعاطي لان التسليم بناء على الاجارة الفاسدة كذا ههنا  
ومن المشايخ من أنكروا وجه القياس في هذه الدعوى وذكر كل وجه من وجهي الفساد جوابا  
أما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما تصح اذا حصل دعوى المال بحكم الاقرار بأن قال المدعي  
عليك كذا لانك أقررت لي به أو قال هذه العين ما سكتي لانك أقررت لي بها وههنا دعوى المال  
ما حصلت بحكم الاقرار بل دعوى المال حصلت مطلقا لأنه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو  
لا يوجب دخلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضا وقوله لم يدع السبب قلنا انما  
لم يدع السبب لانما قلتم بل لانه لم يجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعي عليه  
بالمال وأما الوجه الثاني قوله لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجودا وقت البيع قلنا  
هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود بأنه باع منه كذا مبلغا من الدهن والشهود ههنا  
لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشراء صحيح واقرار الانسان  
متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين  
الشهادة والاقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر  
اقرار المدعي عليه بالقبض مطلقا لا قبض المشتري فان الشهود قالوا (١) (مقر آمداين مدعي عليه  
كم بخر يدم از بزمه مدعي هف عسده من روغن كنج دصافي با كيزه وقبض كردم قبض درست) وفي  
الدعوى ذكر القبض مع الاشارة قال قبضه منه قبضا صحيحا وكان ينبغي أن يذكر وفي الشهادة  
على اقرار المدعي عليه (٢) (وقبض كردمش)

(محضر في دعوى الوصية بالثالث) صورته ادعى الموصي له على واحد من الورثة أن الميت قد  
أوصى لي بثلث ماله حال حياته وحال كونه عاقل بالغاً وأحضر في مجلس الحكم خاتمان ذهب نفسه  
في زوج وادعى على الوارث أن هذا الخاتم من جلة التركة التي خلفها الميت وأنه في يده فوجب  
عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم إلى بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية وأقام المدعي بيينة على  
وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فأفتوا بفساد هذه الدعوى واختلما في علة الفساد بعضهم  
قالوا لانه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طاعنا ويحتمل أنه أوصى مكرها والوصية مع الاكراه باطلة  
وبعضهم قالوا طلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء  
الشائع متصور بتسليم الكل \*

(محضر في دعوى النكاح على امرأة) صورته ادعى فلان على فلانة أنهم امتكروا حته وسلا له  
بسيبانه تزوجها على مهر معلوم يشهد من الشهود والدول بتزويجها بنفسه وأنه أخرجت  
عن طاعته فوجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن انقيادها في أحكام  
النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطاليقات وأنه محرمة عليه بالطلقات الثلاث  
وأثبت ذلك بالبيينة على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان أتى الرجل بدفع الدفع وادعى أنها

(١) جاء مقر هذا المدعي عليه اني اشتريت من هذا المدعي سبعة مائة من دهن مسمم صافي ظليق  
وقبضته قبضا صحيحا (٢) وقبضته

في كل عام إلى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف أو كان موجودا وقت الوقف وهذا قول هلال وبه أخيه مشايخ  
الحق وقال يوسف بن خالد رحمه الله يدخل فيه الموجود ويوم الوقف وقبض غلة أرضه على ولد يثبت له بعد الوقف صحيح وبقية مسم على الفقراء إلى أن



يحدث له وإذا حدث له الولد بعد خروج العلة أن ولد أقل من نصف عام يأخذ هذه الغلة وإن جاءته لا أكثر من نصف عام فلا حظ له في هذه الغلة \* وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف (٢٥٦) إلى أولاده وأولاد أولاده يصرف إلى الفقراء مادام واحد

منهم باقيا وإن سفل لأن اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فإنه يشترط ذكر ثلاثة بطون إلى النواقل ما تناسلوا \* وقف على امرأته وأولاده ثم ماتت المرأة لا يصرف حصتها إلى ولدها إلا إذا نص وقال من مات يصرف حصته إلى ولده ويصرف حصتها إلى جميع الأولاد \* وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء وبنات واحد منهم يصرف إلى الباقي من الأولاد ما نوا يصرف إلى الفقراء \* وقف على بني فلان وله بنون وبنات قال هلال هم فيه سواء ووطن الامام أنه لهم لالهون قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا الغاية مع بني أبي حصون أما في الأصح - ونه أن يقال هذه المرأة من تميم \* ولو قال على بني وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين \* ولو قال على فلان وولد وولدي أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطن بعد بطن ولم يقل كلما مات أحد كان حصته لولده من هذه الغلة فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن العلة لجميع ولده وولد ولده ونسبه على التسوية وإن مات بعض ولده أو أوقف لصلبه وترك ولدا ثم مات فالغلة بينهم على عدد القوم وولد ولدهم وإن سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان لولده ونصيبه لولد الميت الذي جعل له الواقف سهم والده \* ولو قال على ولي وولد وولدي ونسبهم وأولادهم ما تناسلوا أبدا على أن يبدأ في

مبطله في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه سابقة من قبل أنها أقرت قبل دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزوج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضا وكان دعوى انقضاء العدين منها في مدة يتصور في مثلها انقضاءها ثم تزوجت به - ذا الزوج بهر معلوم عساه من الشهود والعديل وأنها اليوم امرأته وكان على المحضر جواب مشايخهم وقد وكبارهم بالصحة واتفق مشايخ بخاري على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجهه فقلوا أن الزوج ادعى إقرار المرأة بهذه الأشياء ودعوى الإقرار على المدعي عليه بالشئ غير صحيح من المدعي مذكور في شرح أدب القاضي وعندى ما ذكرنا من وجهه الفاسد ليس بصحيح وهذا لأن الزوج لا يدعي النكاح بحكم إقرارها بل يدعي النكاح عليها مطلقا وإنما دعوى الإقرار لبيان كونها مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا مصرية كذا في الذخيرة \*

(ورد بحمل من مروفي اثبات ملكية حمل) وكتب فيه يقول القاضي فلان صاحب المظالم والأحكام الشرعية بكورة مروفي واحد من قبل السلطان فلان حضر في مجلس الحكم بها بتار يخ كذا رجل ذكراه فلان وأحضر معه خيماء ذكره فلان فادعى عليه بمحض منه قالوا وكان في المحضر المذكور إلى هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمروفي واحد فقلوا بهما يحمل الانصراف إلى كورة مروفي ويحمل الانصراف إلى النواحي فالحكم لا يكون محضا إذا لم يشترط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى مذكور في أدب القاضي للخصاف وعندى أن هذا ليس بخلل لأن المصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا قضى القاضي خارج المصر كان قضاؤه في فعله مختلف فيه فينفذ والثاني أنه ذكر فادعى عليه بمحض منه ولا بد من التصريح بذلك الذي حضر والذي حضر معه فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه لأنه يحمل أن الدعوى صدرت من غير هذا المدعي أو من هذا المدعي على غير هذا المدعي عليه ويكتب بمحض من هذا المدعي عليه الاحتمال أنه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر في جلاصفته كذا على نفيه كذا صفته كذا أسنه كذا قيمته كذا بمحض بمجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الفاظ خلل وبعضها غير محتاج إلى الذكور في بيان الصفة والسن والقيمة غير محتاج إليه إذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالإشارة إليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فإنه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول إن الجمل المحضر هذا ملك المدعي وحقه ثم قال وفي يد المدعي عليه بغير حق ولا بد وأن يقول في يد المدعي عليه هذا ثم ذكر وأن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول وأن الواجب على هذا المدعي عليه قصر يده عن الجمل المدعي به هذا ثم ذكر وإعادة إلى يده وعسى لم يكن في يده بأن كان ورثه ولم يقبضه حتى يصبه المدعي عليه وينبغي أن يذكر مكان المعطاة لإعادة لفظة التسليم وتسليمه إلى المدعي هذا ثم بعد ذكر المسئلة والانكار فأحضر المدعي جماعة وكان ينبغي أن يقول فأحضر المدعي هذا ثم ذكر في شهادة الشهود وشهدوا أن الجمل المدعي ملك المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه بغير حق ولا بد وأن يقول شهدوا أن الجمل المدعي هذا ملك المدعي هذا وحقه وفي يد المدعي عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا إلى المتداعيين وأنه لا يغني عن ذكر الإشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لأن اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهما فحسب أشاروا إلى المدعي عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعي عليه وعند ذكر الجمل يحتاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل إذا كان ذكر وأشار إلى

ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذي يلوهم إلى آخره بطن بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد منهم وترك ولدا كان حصته من العلة لولده وولد ولده ونسبه أبدا ما تناسلوا على أن تقدم الأعلى وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا



تسلا ولا عقبا كان حصته من هذه الصدقة من بعده بذون رده الى اهل هذه الصدقة ووقف على اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا واخوه  
للفقراء وله اولاد اولادهم على التسوية لا يفضل الذكور على الاناث (٢٥٧) وكذا لو لم يوقف على شرط الواقف على البنين

والبنات بقسم بينهم على التسوية  
ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة  
على والدي وولد والدي ونسبهم  
بعد واتي بالوقف على ولده لصلبه  
لا يجوز لانه وصية للوارث وعلى  
ولد الوالد يجوز ان لا يكون الكل  
لهم مادام الصبي حيا فيقسم الغلة  
على عدد رؤسهم كل عام فاصاب  
ولد الوالد لهم وقف وما اصاب الولد  
الصبي فهو لهم ميراث بين جميع  
الورثة حتى يشاركهم الزوج  
والزوجة وغيرهما فالومات الابن  
عن ولد ولدا اصب فالغلة تقسم  
على عدد رؤس ولد الوالد وعلى  
الباقى من ولد اصب فاصاب  
الباقى من ولد اصب يكون بين  
جميع الورثة الاحياء والاموات  
كل من كان حيا عند موت الواقف  
وفي وقف هلال وقف على بعض  
اولاده وذكريه وقف في حياته  
وبعد وفاته فقولاه بعد وفاته  
لا يوجب الفساد في الاصح ولا يجعله  
وصية للوارث وانما يصح ذلك  
على التأييد ولهذا جرت العادة  
بذكره في خطوط الوقف وفي  
مجموع النوازل انها انما تجب  
الفساد اذا كان له وارث فاما اذا  
كان له وارث واخا أو لم يكن له  
وارث آخر جازت \* مريض قال  
وقفته على ولدي وولد ولدي أبدا  
ما تناسلوا وومات فما كان من حصة  
الوارث لا يجوز وما كان من حصة  
غير الوارث يجوز في قول الامام  
والثاني رحمه الله تعالى من الثلث  
لان وقف المريض وصية فلا يجوز  
للوارث ويجوز لغيره من الثلث

المشهود به هذا ولو لم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به وأخرج ما يكون في المحضر والسجل  
الاشارة في مواضع الاشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان  
ذكر عقيب قوله فالتمس المدعى هذا مني الحكم فأعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن  
ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر الى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه  
ولكن تساهل في ترك ذكر الاشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في المدعى والشهادة وقد  
كان فيه أيضا حكمت بشبوت ملكية المذكور وفيه المدعى ونكوه في بد المدعى عليه بغير حق  
بحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكر وبحضرة الجمل المدعى به هذا ولا من ذكر ذلك لا محالة لان في المنقول  
يحتاج القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة  
فحينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كفي الرجوع في الاستحقاق فالقاضي بقضى بالرجوع عن  
غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن  
فيه كتب اني حكمت بشهادة هؤلاء الشهود أو بدليل لاح عذري وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم  
أن الدعوى والشهادة كانتا بين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو قولي الحكم  
بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر  
هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا  
يكون محصا ولو كان كتب حكمت بشبوت السجل بشرائطه لا يكفي أيضا لان القاضي لا يقف على  
الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يكتفى بذلك لانه  
لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا

(محضر في اثبات الايصاء بثلاث المال) وكان الموصي امرأة وهي بنت الاسناد محمد البخاري  
السمرقندي المعروف باستاذم باره قد كانت أوصت بثلاث ماله على أن يشتري بثلاثة الخنطة وتفرق  
على الفقراء لقضاء صلواتها الغائبة ويشتري بثلاثة ثياب فيضفيها في اليوم الاول من أيام الاضحية  
ويشتري بثلاثة الرغائف وما يتخذ منه الحبيص والكيزان والكرب على حسب ما اعتاد الناس  
في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت الى أختها وأمرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحض  
منه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الايصاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا جمل سرج  
كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه احضار الجمل مجلس الدعوى لتمكين  
هي من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادر على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فواجب عليه  
أداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لتنفيذ الوصية فيه وكان هذا موجب الخلل من قبل أن المذكور  
هي القيمة لا غير ولم يذكر وان هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولا شك أن الجمل يكون أمانة  
في يد الزوج ظاهرا اذا لم يذكر وان أنه قبضه بغير حق وانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر  
قيمه يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبة  
بنصف دينار في الحال ما لم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت دينار ونصف او كان بقية أن يذكر وان  
الواجب عليه احضار هذا الجمل وقسمه الى الموصي البهاقي تبعه وتأخذ منه الثلث ان كان مقرا  
به وان كان منكرا كون الجمل هذا في يده ملكا لموصية هذه حتى يتمكن المدعي من اقامة البيينة  
على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار الجمل هذا حتى يتمكن من تنفيذ الوصية فيه لانها لا يمكن  
من تنفيذ الوصية فيه الا بما ذكرنا وهو البيع ان كان مقرا به واقامة البيينة عليه ان كان منكرا

(٣٣ - (السناري) - سادس) وقف على فقراء ولده وأدعى أحدهما الفقرا لا يعلى له شيء ما لم يظهر عند الحاكم فقره  
\* ارضى هذه صدقة بعد موت علي المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات واحتاج ولده لا يعطى منه شيء الا اذا كان في حصته ولم يصف الو



فابعد الموت فحينئذ يدفع المتولي الى كل واحد من اولاد الواقف اذا كانوا فقراء أقل من مائتي درهم وهم أحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يدفع اليهم المتولي شيئا لا يضمن \* أرضى هذه (٢٥٨) صدقة موقوفة الى فقراء ولدى وليس فيهم الاحتياج واحدا نصف الغلة يصرف اليه

ونصفها الى الفقراء فان أعطى نصفها الى فقير واحد يجوز عند الثاني لان الفقراء لا يحصون فيكون الجنس ولو جعله صدقة موقوفة الى العور أو العيان من اولاده الوفاق لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العيان والعور من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا أرضى صدقة موقوفة على صغار ولدى كان وقفها على الصغار خاصة ويعتبر من كان صغيرا عند الوقف لا عند الغلة \* أرضى موقوفة على ولدى الذين يسكنون خوارزم فالغلة لتساكني خوارزم لا لغيرهم ويعتبر الساكني يوم خروج الغلة لا يوم الوقف كما اذا وقف على فقراء ولده ويعتبر الفقير يوم خروج الغلة لان الفقير وان تزول لكن يعود فكان بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وساكني خوارزم لانه يحتمل العود بعد الزوال \* الموقوف عليه أراد أن يسكن الدار التي وقف عليه لا يجوز له ذلك \* وقف منزلا على ولديه وعلى أولادهما أبا ما تناسلا ثم أن أحدهما طلب المهايأة وأبى الآخر أن يوصى الواقف بالسكني لهما لم يكن لهما حق السكني وان كان أوصى لهما بالسكني كان لكل واحد منهما أن يسكن نصف المنزل بلا مهايأة \* جعل أرضه وقفا على قوم معينين فأرادوا المهايأة فأخذ كل منهم بعضهما بزرعها لنفسه فان دفع المتولي اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية لغيرهم وأخذوا واحد منهم بعضها ليزرع بلاد دفع المتولي

(مجل في اثبات الوقفية) وكان المكتوب فيه ادعى أن فلانا وكل فلانا وأقام مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها منهم تو كيلا معلقا بشرط متحقق كأن تبيل هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالعارسية (١) (اكر فلان وقف كرده است اين فلان موضع را بر برادر وخواهر خویش فلان وفلانة) بشرائط كذا وسلمه الى متول كان ولده يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبتت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لعنان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحض ردين كذا كذا فاجاب الخصم وقال (٢) (بلا فلان ترا وكيل كرده است بران وجه كه دعوى اميكني وكالتي معلوم بآن شرط كه ياد كرده و مرا بفلان جنسدين كه دعوى اميكني دادني نيست ولكن مرا از وقفيت اين موضع معلوم نيست و از شهرت واستفاضت او خبرني و مرا بتو بيان وجه كه دعوى اميكني دادني نيست) أحضر المدعي نفراد كراتهم شهوده يشهدون له على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها وساقوا الشهادة على سننها وذكروا أن فلانا وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم القاضي بقبول الوقفية وتحقق شرط الوكالة ولزم المال على المدعي عليه وكافه أداء ذلك الى المدعي وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بحجته وأجاب المحققون بفساده واختلافوا فيما بينهم في علة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزة وعلى شرائطه (٣) واذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بما لا تقبل على أصل الوقف أيضا هنا اما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود لما لم تقبل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بما لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هنا أنهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسمعو منه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز أنهم بائنا قاضيا قاضي بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود شهدنا لانه اشهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لانه سمعنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كما لو قالوا شهدنا بملكه هذه العين لعنان لاننا رأينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف المالك ذكر هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل وان فسر وبالسمع من الناس وباليذكر هذه الرواية

- (١) ان وقف فلان هذا الموضع الفلاني على أخيه وأخته فلان وفلانة
- (٢) نعم ان فلانا وكلنا وكالة معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشرط الذي ذكرته وليس على فلان هذا القدر الذي تدعيه ولكن ليس لي علم بوقفية هذا الموضع ولا أعلم شهرتها واستفاضتها وليس لك على شئ من هذا الوجه الذي تدعيه

لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بعمارة الوقف وموتته من غلته فلا يجوز الا في أن يدفعوها الى غيرهم مزارعة والتولية لهم \* وقف على ابنه وابنته فأراد أحدهما قسمه الوقف ليدفع حصته مزارعة لا يجوز والقيم يدفعها



مترارعة \* ولو أراد الوائف أن يقتسمها بين أرباب الوقف بلا رضا الموقوف عليهم ليس له ذلك ولو فعل ذلك كان لأهل الوقف إبطاله وكذا لو أحدهم ولو فعل ذلك أهل الوقف فيما بينهم جاز ولن أبي بعد ذلك إبطاله ولا (٢٥٩) يسكن الوقف أحد بلا آخر \* أرضى هذه

صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان صح في حصة فلان وبطل في حصة نفسه \* ولو على نفسه ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسي لا يصح شيء منه ولو قال على عبدي وعلى فلان فهو بمنزلة قوله على فلان وعلى نفسي والمدير كالعبد ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله باطل لجهالة النسل فلا بد من حصره ووقف المجهول باطل \* وقف على نسله دخل فيه ولد الابن وهل يدخل ولد البنت فيه روايتان عن أصحابنا \* وقف على ولده ونسله وله أولاد الصلب وأولاد الأولاد دخل أولاد الصلب وأولاد الأولاد وان بعدت وأولاد الصلب يدخلون تحت اسم الولد واسم النسل وأولاد الأولاد يدخلون تحت اسم النسل \* عقار موقوف على أولاد رجل وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا بشرائط الصحة فادعى رجل أنه من أربابه وأنكر ذواليد كونه من أربابه وأن يكون له حق في هذه الغلة وطلب منه البرهان لا يصح الدعوى ولا البرهان لأن الموقوف عليهم لا يملكون الوقف وإنما هو مصرف لغلاتها وولاية الدعوى للمتولى لأن التصرف له يدعى أنه من أربابه على وجهه وبرهانه على ذلك ثم يصرف إليه ما يصيبه على الشرط بالحصص (السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء أولاده وجيرانه)

قال أرضى صدقة موقوفة على أقربائي أو قرابتي يصح ولا يفضل فيه الذكر على الأنثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولده وص الامام رحمه الله يدخل الجد والجدة وولد الولد والاستحقاق عند الامام يكون لكل ذي رحم محرم من الواقف ويعتبر أيضا الأقرب فالأقرب وعندهما لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجد والجدة إلى أقصى

في كتاب الاقضية ويعضهم قالوا انما قصد السجل لانهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكر وانسبه بل ذكره مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه العلة انما الاعتماد على العلة الاولى وعندي أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره وامن وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعله على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعله على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الأبري أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فاقام العبد بينة أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرناه كذا ذكر المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والا لاول أصح \*

(محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعي الى المدعي عليه ليبيعهها) وصورته محضر فلان بن فلان الغلاني وأحضره فلانا وادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أرسل الى هذا المحضر معه يدا أمين له فلان كذا عدد من الكرايس الرنديجي البخاري المسوح طول كل واحد كذا وعرضه كذا البيس من رغب في شرائه بما يقوم أهل البصر في ذلك وأن فلانا الامين أو وصل هذه الكرايس الى هذا الذي أحضره وأن هذا الذي أحضره قبض ذلك كله من الامين وباع ممن اشترى بتقويم أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي أحضره تسليم الثمن المذكور فيه الى هذا المدعي ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه أداء مثل ذلك الدنانير المقبوضة الى المدعي وسأل مسئلته عن ذلك فاستل فاجاب الذي أحضره بالانكار فاحضر المدعي شهودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قبل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعي ادعى على المدعي عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل أنه هلك الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يبطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فسلم يذ كرا التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعي وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظة الوجوب وعلى تقدير صحة البيع وجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعي عليه لكونه وكيل في البيع وفي الامانات لا يجب على الامين تسليمها الى صاحبها انما يجب عليه التخليص لا غير فطالبته بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الامين كان متعينا وفيما يتعبد من المتقول انما تستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم لئلا يتمكن المدعي من الدعوى واقامة البينة بمحضه ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الامين تسليم الامانة فلنا الامين لا يجب عليه تسليم الامانة بحقيقته وانما يجب عليه التسليم بمجازة وهو التخليص فيعمل دعوى التسليم على دعوى التخليص صحيحا وقوله ان الثمن في يد الوكيل

فيه الذكر على الأنثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولده وص الامام رحمه الله يدخل الجد والجدة وولد الولد والاستحقاق عند الامام يكون لكل ذي رحم محرم من الواقف ويعتبر أيضا الأقرب فالأقرب وعندهما لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجد والجدة إلى أقصى



آياهم ما في الاسلام \* وقع على اقرب فراشه وله اثنتان لابوين وبنت بنت البنت بنت ابنته من صلبه وقد ذكرنا أنه اذا وقف على فقرا قرأته يستحق الغلة من كان قبرا يوم (٢٦٠) خروج الغلة عندها لعل وعليه الفتوى أما اذا قال من اختقر من فراشي أو وادي

قال محمد رحمه الله الغلة لمن افتقر  
منهم بعد الغنى وقال غيره يصرف  
الى كل فقير منهم سبق له الغنى أولا  
\* وقف على الفقراء ثم افتقر  
الواقف أو وارثه لا يعطى من  
الوقف شيئا عند السك أمانا على قول  
محمد رحمه الله فلا يشكال لانه لو شرط  
الواقف الا كل منه مادام حيا  
لا يصح وأمانا على قول الثاني رحمه  
الله وان صح ذلك الشرط لكن  
لا يعطى بدون الشرط \* وان  
احتاج ولده قال الخصاص رحمه الله  
يعطى ولده منه اذا لم يكن الوقف في  
المرض وكان في الصحة ولم يكن  
مضافا الى ما بعد الموت ثم الى موالى  
الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل  
مصره أجهم أقرب الى الواقف مصرا  
ومنزلا فقيرانه يعطى ولده منه  
أقل من مائتى درهم ولا يصرف  
اليه كل الغلة وان صرف اليه  
الكل لا يصرف في كل الزمان أما اذا  
وقف على فقراء قرابته له صرف  
كل الغلة اليهم وان كان حصه  
أحدهم أكثر من مائتى درهم  
\* وقف وشرط أن يقسم المتولى من  
فقراء قرابته وقال في آخره يعمل  
المتولى في ذلك برأيه فلم يتولى أن  
يفضل بعضهم على بعض \* وقف  
على فقراء أقربائه المقربين في  
خوارزم فانتقلوا الى بلد آخر  
كان مما يحصون لا تنقطع وظيفتهم  
وان لا يحصون تنقطع ثم ان بقى  
هنالك منهم أحد يصرف الكل اليه  
وان لم يكن صرف الكل الى  
الفقراء فلورجعوا الى خوارزم  
ثانيا يعود حقهم وقال في الفتاوى

لا ينقطع حقهم مطلقا \* وقف على  
جميعه وإياهم مسجد الخلة وسترى

لو كان قائما كان متعينا فوجب الاحضار للاشارة ولايجب التسليم قلنا الاحضار لا يفيد هنا لان  
الاحضار للاشارة ولا يمكن للشهود الاشارة الى الدراهم التي هي اثمان وقد مر بنس هذا فيما تقدم \*  
(محضر فيه دعوى ملكية حمار) صورته ادعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر مجلس الحكم  
وقال هذا الحمار الذي في يده هذا المدعى عليه اشتريته من فلان وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق  
واجب عليه تسليمه الى فاسفتوا عن صحة هذه الدعوى فقبل انها فاسدة من وجهين أحدهما أنه  
ذكر الشراء من فلان ولم يذكر نقد الثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري اذا وجد المشتري  
في يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبايع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يد ذي اليد أو كذا ذلك  
بمسئله المنتقى والثاني أن في دعوى المالك بسبب الشراء لا بد للمدعى أن يقول باع فلان مني وهو عليه  
أو يذكر التسليم أو يقول ما لي اشتريته من فلان ولم يوجد مني من ذلك والحاصل أن ذكر المالك من  
أحد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء \*

(محضر فيه دعوى الرجل ببقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف) وكان صورة الدعوى كان افلان بن فلان على ختنى كذا دينار بسبب كذا فاقضى من ذلك كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين خط اقرار ختنى بهذا فاقطع المقر بذلك وخرقه ثم اخذه الغريم يوما وطالبه بالباقي من المال فانكر فاستخلفه بالطلاق خالف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شيء فهدده وحجسه فأقر ببقية المال الذي كان عليه فأعطاه خطا بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالخلف وببذل الخط والاقرار ببقية ماله الذي كان له عليه فأنبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الامر الى القاضي فادعى صهره بوكالة ابنته ببقية مهرها وقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فانكر الرجل المذكور فيه الخلف والاقرار بعد ذلك فأتى المدعى بالشهود فشهدوا بما ذا اللفظ أن الزوج أقر أني خلفت بثلاث تطليقات أنه ليس افلان على كذا وهو ما كان يدعى على من بقية الدين ثم بذلت له الخط بكذا فاستفتوا من صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لان في الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف ببقية المال الذي كان له عليه وببذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود أنه أقر أنه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون اقرارا أصلا وان كان بذل خط الاقرار وأشهد أقر بمال آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حنثا في عينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره في هذا الاقرار والاقرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحنث فهذا محل ظاهر في هذا المقام \*

(محضر فيه دعوى استجار الطاحونة) وكان في ذكر الحدود والحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثاني مصب ماء النهر من الوادي (فرد المحضر) بعله أن هذا الحد النهر لا حد الطاحونة والدعوى وقعت في الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى في الطاحونة والنهر فما ذكره وبصلح حد النهر والله تعالى أعلم

(محضر فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة) فرد المحضر بعله أن الاجرة ذكوت مطلقة ولعل  
 منها من المكيلات ويبدان مكان الايفاء اذا كانت الاجرة مكيلة أو موزة وناسط ولم يذكر ذلك \*  
 (محضر في الاجارة المضافة الى زمان بعينه) وقد كتب الصل قبل مجي ذلك الزمان وكتب فيه  
 ثم ما تقابض قبضاً صحيحاً قيل قوله تقابض قبضاً صحيحاً لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجي ذلك

رأه في القياس يصرف الى الملاصق وفي الاستحسان يصرف الى من  
به الساكن والمالك وان المالك غير الساكن يصرف الى الساكن ويعتبر المساكنة وقت ادراك  
الزمان

## الزمان

**صرف الى من**

وجميعه وإياهم مسجد الحجاز ويستوى فيه الساكن والمالك وإن المالك غير الساكن يصرف إلى الساكن ويعتبر المساكنة قوة إدراك



الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء لا المدبر وأمهات الاولاد والعبيد والمدينون الذي حبس في نخلته يدين ووقف على فقر اقربائه جاء رجل فادعى أنه من اقرباء الواقف وهو فقير كلف أن يبرهن على الفقر وأنه من (٢٦١) أقارب الواقف وأنه لا أحد يجب عليه نفقته

وينفق عليه والفقر وان كان أمرا أصليا ولا حاجة في مثله الى اثباته لشبوهه بظاهر الحال لكنه ظاهر والظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق والمقام مقام الاستحقاق وانما شرط عدم من ينفق عليه لأنه بالانفاق عليه يعد غنيا في باب الوقف وانما شرط لزومه لأنه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الادار عليه فيكون فقيرا فاذا برهن على كل ما ذكرنا أدخله الحاكم في المصرف قال هلال ولا يدخله أيضا بعد هذا حتى يسأل عنه في السروان سأل في السرفلا يدخل أيضا حتى يستخلفه بانه مالك مال ومالك أحد يجب نفقتك عليه لان الوقوف على هذين العدمين لغيره بطريق الحقيقة غير ممكن فان برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصرفا لان المخبر عن الغنى يعلم ما لا يعلم الا خروانه مثبت قال هلال وان لم يبرهن في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال انا لا أعلم أحد يجب نفقته عليه كعاد ولا يحتاج أن يقول بالقطع ليس له أحد ينفق عليه كما في الميراث واذا أراد الرجل اثبات قرابه ولده أو فقره له ذلك ان كان صغيرا لان له عليه ولاية بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم ووهي الاب في هذا كالب فان لم يكونوا لهم أم أو عم فاهما اثبات قرابه الصغير وفقره اذا كان في حجرهما استحسنانه لانه يحض نفقته لهم فأشبه قبول الهبة

لهم لكن بينهما فرق فان الام تقبل هبة الصغير وان كان الاب حيا ولا يثبت قرابه وفقره ولو الاب حيا لانه لو انتظر في الهبة الاب لغات الهبة ولا تفوت القرابة بالانتظار فاذا برهن على القرابة أو الفقر استحق الغلات الماضية ثم ان كان الام والعلم بمن يوضع الغلة عندهم يوضع

الزمان والتقاضي قبله لا يكون صحيحا \*

(محضر فيه استحقاق جارية اسمها دلبر) حين أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بعث منك جارية اسمها (بنفسه) وانما بعث جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع يشكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي يسمع دعواه اذا قال أرجع عليك بن من الجارية التي اشترى منها منك لانه يجوز أن يكون لها اسمان (بنفسه) و(دلبر) ولو كان قل أرجع عليك بن الجارية التي اشترى منها منك واستحققت على يسمع دعواه واذا أقام عليه البينة قبلت بيئته وقضى له بالثمن \*

(محضر في اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن) وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان على فلان باستحقاق حمار كان اشتراه ببينة قامت (فرد المحضر) بعلة أنه لم يذ كر في المحضر أن الاستحقاق كان بمطلق المالك أو بالمالك بسبب وكذلك لم يذ كره في البينة قامت على اقرار المستحق عليه أو على نفس الدعوى والحكم يختلف \*

(محضر في دعوى ثمن سماعة) وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى (فرد المحضر) بعلة أنه لم يذ كر في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فانه لو هلك المبيع قبل التسليم ينتقض البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثاني أن المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو الخلية دون التسليم وكل ذلك عندي فاسد غاية الفساد أما الاول فلان حكم الشرع في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن أولا وأما الثاني فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مال المشتري لا يسقط عنه الثمن \*

(ورد محضر) فيه دعوى ذنانير نيسابورية جديدة حراء ثمن دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعى وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وكروا قبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا \* (فرد المحضر) بعلة أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذ كروا أن هذا القدر من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض الا ترى أنهم لم يذ كروا مقدار الدهن تصح الدعوى وان لم يذ كروا قبضه فانما تصح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين \*

(ورد محضر) صورته ادعى فسلان على فلان أنك اشتريت مني كذا كذا حنطة بخمسين دينارا وجاء المدعى بشاهدين شهد أحدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين فقبل الشهادة ليست بصحبة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صححت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما تقع على العشرين لفظا ومعنى الاول أصح لان كل واحد منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به صاحبه فان العقد بخمسة أو عشرين غير العقد بعشرين ألا يرى أنه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتباينين يتحالفان \*

لهم لكن بينهما فرق فان الام تقبل هبة الصغير وان كان الاب حيا ولا يثبت قرابه وفقره ولو الاب حيا لانه لو انتظر في الهبة الاب لغات الهبة ولا تفوت القرابة بالانتظار فاذا برهن على القرابة أو الفقر استحق الغلات الماضية ثم ان كان الام والعلم بمن يوضع الغلة عندهم يوضع



ويشققان عليه والا يوضع في يد عدل ينطق عليه وفي الوقف على فقراء القرابة ثم البعص أن لا تخدعي وأراد أن يخلفه على أنه ليس ينبغي أن ادعى أن له لا يصير به غنياً أن يخلفه (٢٦٢) لانه ادعى أمر الواقريه يلزم فاذا أنكر يخلف ولو زعم أن المتولي يعلم غناه ومع ذلك

يحمل اليه ليس له أن يخلف المتولي لانه لو أقر لا يلزمه شيء فاذا أنكر لا يخلف لاعلى العلم ولا على البينات واذا برهن عندنا كهم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على القريب الفقير لا يحتاج الى إعادة البيعة لان من كان فقيراً في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به ثم جاء بطلب وقف آخر الواقف لا يبرهن على قرابته لا يحتاج الى إعادة البيعة لانه اذا كان قريب أحد الاخوين كان قريب الآخر ضرورة وكذا لو جاء أخوه المقضي له لا يبرهن له ضرورة لما قلنا وكذا لو برهن على القرابة عندنا ثم جاء حاكم آخر لا يحتاج الى إعادة بخلاف ما اذا برهن على فقره عند حاكم ثم جاء حاكم آخر ان طالت المدة لا بد من إعادة البيعة على الفقر لان الانسان لا يبقى على حالة واحدة زماناً طويلاً في الظاهر وانما يعتبر الفقر في كل عام عند حدوث الغلة فلو حكم بفقره ثم جاء بطلب الغلة وهو غني وزعم أن غناه حدث بعد خروج الغلة والشركة قبل حدوثها في القياس القول له لانه حادث في حال الاقرب وفي الاستحسان القول للشركة ويجعل الحال حكماً على الماضي كافي ببيان ما الطاحونة وانقطاعه في الاجارة وان لم يكن حكم بفقره فجاء بطلبها وهو غني وزعم الغنى بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياساً واستحساناً فان

(ورد محضر) ادعى فلان على فلان كذا كذا أقفزة حنطة وقال في دعواه (٢) (واين مدعى عليه ازمن مستأجر من ابن مبلغ كندم برده است بناسحق) فان كانت قائمة بينهما فعليه أن يردّها على وان كانت هالكه فعليه أن يردّ مثلها (فرد المحضر) بعله أنه لم يذكر في الدعوى (٣) (ابن مبلغ كندم برده است از مزرعه من با از مزرعه مزارع من) ولا بد من ذكر ذلك لتصح منه دعوى المطالبة بالتسليم اذ يجوز أن يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذا ذكر أنه مزرع مزارعة هل يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه فقيه الاختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وفي فتاوى النسقي عرض محضر فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظ الشهادة أربعة دنانير قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله تعالى المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسقي (٤) (مزارع) فقال اذا نسقي فقد فسد المكتوب وقيل يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنانير وقد مر جنس هذا \*

(ورد محضر فيه دعوى اعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة) وذ كر قيمتها جلة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الاسلام اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في منسب من اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة أو مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من الاحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي أن يبين قيمة كل عين لانه ربما يقرر باستهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي أنه باي قدر يقضي مع هذا اذا لم يبين لا يوجب ذلك خلافاً في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره \*

(ورد محضر في دعوى الناقصة) والمكتوب في المحضر الجمل وانه يجب الفساد لمكان التجهيل في الوصف ولذا لا يلو وقعت الدعوى في ناقصة وجمل وكتب في المحضر ناقصين أو جملين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين تحتاج الى الاشارة وعند الاشارة لا حاجة الى ذكر شيء من الاوصاف \*

(ورد محضر) صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقرامن الحطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقرامن الاعناب (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه بيان نوع العنب والحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه مثلي غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم فيبين مقدار قيمة الحطب ويكتفي به وقيل الاول أصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة الجوز والقرصا أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة اليابس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع الحطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادق في تعيين هذا القدر من القيمة \*

(ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها) وصورته أنه أخذ من مالها كذا كذا بخير حق قبضا يوجب عليه الرد عليها وأقر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها اقراراً صحيحاً وهو طائع غير مكره ولم يكن عند ذكر الاقرار أنه قبض ذلك بخير حق ولا ذكر أنه قبض قبضاً يوجب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله تعالى مدار الامر على هذا الاقرار وليس فيه أنه بخير حق ويحتمل أن

(٢) وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي المستأجرة هذا المبلغ حنطة بخير حق (٣) أخذ هذا المبلغ حنطة من مزرعتي أو من مزرعة مزارعي (٤) ألف

جاء طالباً للغلة وهو فقير وقال الشركة انه غني لهم أن يخلفوا بالله ما هو في من الدخول في هذا الوقف مع فقراهم وعن أخذ شيء من غلته واذا برهن على فقره بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة ودخل في الغلة الثانية الآن بوقت وفقره وكان



الوقت قبل حدوث الغلة فيستحق من الغلة أيضا وفي الوقف على القريب يقسم الغلة في رؤس الصغير والكبير والأكثر والأغنى والفقر سواء المساواة الكل في الاسم فان ادعى أحد أنه من القرابة ان الواقف حيا (٢٦٣) فهو الخصم لان الواقف والغلة في يده

والمدعى يدعى عليه حقا وان ماتت  
نقصه الوصي الذي الوقف في يده  
وان له رصيان فادعى على أحدهما  
جاز ولا يكون الوارث ولا أرباب  
الوقف خصما كالمرتهن لانه لا ملك  
لهم غير الانتفاع فان برهن على  
المتولي بانه قسرب الواقف  
لا يقبل حتى يبرهن على نسب  
معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لأم  
ولا يقبل على الأخوة المطلقة وكذا  
العمومة بان قالوا لا يعلم له وارث  
آخر أعطاه وان لم يفوروا ذلك ثأني  
زمانا ثم يدفع اليه ويأخذ كفيلا  
عندهما كما في الميراث فان برهن  
على أن حاكم بلد كذا حكم بانه  
قريب الواقف قال هلال يستل  
من الحاكم عن القرابة التي حكم بها  
ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف  
أعطاه والا لا فان غاب أو مات  
الشهود قبل التفسير يستل المدعى  
فان ذكر قرابة يستحق بها أعطاه  
والا لا ولا يكون نقضا لقضاء  
الحاكم الاول لانه حكم بانه قريب  
وكل قريب لا يستحق الوقف حتى  
لو كان حكم باعطائه شيء من الغلة أو  
بانه من الموقوف عليه بمضيه  
ومعطيه أيضا ويحمل حكم الاول  
على الصحة كما في الارث وذكور  
انحصاف هذه المسئلة الى آخره  
ويحمل على الصحة مطلقا ولم يذكر  
سؤال الشهود والمدعى وقال  
الفقيه أبو جعفر رحمه الله عندي  
لا يحكم له بالغلة وليس كالارث لان  
الورثة مستقن ثبت يستحق بها  
الارث على كل حال والقرابة قد  
يستحق بها وقد لا يستحق بها

يكون بحق وليس فيه اضافة اقراره الى ما سبق ذكره أنه أقرب بذلك أو نحوه حتى ينصرف ذلك الى  
الاول بل هو اقرار مستأنف مطلق وذلك لا يوجب الضمان لاجتماع فلا تصح الدعوى قيل وينبغي أن  
تصح الدعوى وهو الاشبه لان القبض المطلق سبب لضمان الرد والعين جميعا صار وجوب الرد  
كالمنصوص عليه في اقراره بالقبض المطلق الا يرى الى ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير أن من  
قال لغيره غصبتني هذا الثوب وقال ذلك الرجل أخذته منك وديعة أن القول قول المقر له والمقر  
ضامن مع أن المقر هناك نص على الاخذ وديعة فهنا أولى \*

(عرض محضر على شيخ الاسلام على السغدري رحمه الله تعالى) وصورة ذلك ادعى رجل أعيانا من  
الاموال على رجل ومنها قبض قد كانوا بينوا حنسه ونوعه وصفته وقيمته ومراويل بينوا نوعها  
وجنسها وصفتها وقيمتها قال انه ليس بصحيح لانه لم يذكر (١) (مرداته) أو (زنايه) وازنحوه وكان  
والمسئلة على وجهين ان كانت هذه الاشياء قائمة لا بد من احضارها بمجلس الدعوى للاشارة اليها وعند  
ذلك لا حاجة الى بيان هذه الاشياء وان كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة \*  
(ورد بحرفيه دعوى النحاس المكسر) وكان الغاصب في بلدة مصر والدعوى بخاري فاعلم  
بان المصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على  
نوعين أيضا نوع له حل وموثة ونوع لا حل له ولا موثة فان لم يكن المصوب من ذوات الامثال نحو الدابة  
والخادم وما أشبه ذلك فاقى المصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمصوب قائم في يد الغاصب فان  
كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغاصب أو أكثر فالمصوب منه يأخذ عين ماله وليس له  
أن يطالب الغاصب بالقيمة لانه وصل اليه عين حقه من غير ضرر بل حقه وان كان السعر في هذه البلدة  
أقل من القيمة في مكان الغصب فالمصوب منه بالخيار ان شاء أخذ المصوب ولا شيء له وان شاء أخذ  
القيمة في مكان الغصب وان شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمصوب الى بلدة الغصب فيأخذ منه  
وهذا لانه اذا أخذ العين فقد وصل اليه عين ملكه مع ضرر بل حقه من قبل الغاصب لان قيمة الاشياء  
متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التفاوت انما حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان  
فكان له أن ياتزم الضرر بأخذ العين وله أن لا يلتزم الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان  
الغصب أو ينتظر بخلاف ما اذا القيه في بلدة الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لان  
النقصان ما حصل بفعل مضاف الى الغاصب وانما هو بمعنى راجع الى رغبات الناس فلا يضمن أما اذا  
نقله الى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستندا الى فعل الغاصب وهو النقل فامكن ايجاب  
الضمان عليه وان كان المصوب قد هلك في يد الغاصب فلقية المصوب منه في بلدة أخرى ان كانت  
قيمة في بلدة الغصب أكثر يطالبه بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة ان شاء وان كانت قيمته في بلدة  
الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب  
وان كان المصوب من ذوات الامثال وله حل وموثة كالكرم من الحنطة والشعير وكالنحاس المكسر  
وما أشبه ذلك فان كان المصوب قائما في يد الغاصب فلقية المصوب منه في بلدة أخرى فان كان  
السعر في هذه البلدة مثل السعر في بلدة الغصب أو أكثر أخذ المصوب منه عين المصوب  
ولا شيء له سواء وان كان السعر في هذه البلدة أقل فالمصوب منه بالخيار ان شاء أخذ عين المصوب  
وان شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان المصوب قد هلك في

(١) رجال أو نسائي ومن الصغير أو من الكبير

\* برهن على أنه قريب الواقف وحكم له به ثم جاء آخر ولم يجد المتولي وبرهن على المقضي له الاول انه قريب الواقف أصا ان كان في يد الاول  
شي من الغلة فهو خصم الثاني قدمه الى الحاكم الاول أو الى غيره وبه أخذ هلال والقياس أنه اذا قدمه الى الحاكم الاول يكون خصما وان



قدمه الى حاكم آخر لا يمكن في يده شيء من الغلة ويطلب الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو خصم قدمه الى آخر والى الاول لانه يدعى عليه شيئاً مما في يده وان لم يكن في يده شيء (٢٦٤) وقدمه الى آخر لا يحيط به خصم او فرق هلال بين مسألة الوصية والوقف وقال الموصي له

شريك الورثة فاذا قدمه الى حاكم  
عالم بكونه شريكاً بالسوارث صار  
كتقديم الوارث والموقوف عليهم  
ليسوا بشركاء والثاني لا يدعى على  
الاول شيئاً وانما يدعى على الواقف  
انه قريبه والموقوف عليه ليس  
بمائب عن الواقف فانه لا يكون  
خصماً

(السابع في الدعوى والشهادة)

لصاحب الاوقاف اذ اولاه السلطان  
أن ينظر في أمور الوقف فيحكم  
بالبينة والنكول ان عرف نصا أو  
دلالة تولى به اياه لانه كالمقاضي  
المولى والافلا \* ادعى أن هذه  
الارض وقف عليه لا يسمع وانما  
يسمع من المتولى وقيل يصح  
والفتوى على الاول وأشار  
الخصاف في مسائل الى أن الدعوى  
من الموقوف عليه صحيحة \* منها  
أرض في يد غاصب ادعى بعض  
المصارف أن فـلانا وقفها علينا  
ومات وهو ملكها يقضى بالملك  
لأبالوقف على وقال لانه يجب وزا  
ملكها بعد ما وقفها ولم يعمل بان  
الدعوى لم تصح \* ومنها قوم ادعوا  
أرضاً بانها وقف فلان علينا  
لا يسمع لان الانسان يقف مالا ملك  
ولم يعمل بعدم صحة الدعوى وكذا  
لو شهدوا أنه أقر وأشهدنا أنه وقف  
هذه الارض وقفاً صحيحاً وكانت  
في يده حتى مات لا يقبل ولو قال مع  
ما ذكرنا وكان ماله ملكها يقبل  
ويقضى لهم بكونه وقفاً ويراع  
من يد الغاصب وهذا صريح في صحة  
دعوى المصروف ولو لا ذلك لكانت

يد الغاصب فان كان السع في بلدة الغصب مثل السع في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ برد المثل  
والغصوب منه أيضا بطالبه برد المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السع في بلدة  
الغصب أكثر فالغصوب منه الخيار ان شاء طالبه برد المثل وان شاء أخذ بقيمته في بلدة الغصب يوم  
الخصومة وان شاء أنه نظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فالغاصب الخيار ان شاء أعطاه  
مثله وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو ألزمتنا  
الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضربه الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها الغصوب منه  
فغير تاه بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى الغصوب منه  
بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول خرج  
جواب المحض وان كانت قيمة النحاس بخاري مثل قيمة النحاس بعمرو فحق الغصوب منه في ذلك  
النحاس فان ادعى المثل مع دعواه ومالا فلا وان كانت قيمة النحاس بعمرو أكثر من قيمته بخاري  
فلا غصوب منه الخيار ان شاء طالبه بالمثل في الحال وان شاء طالبه بقيمته بعمرو يوم الخصومة فاي ذلك  
شاء وعينه وادعاه يصح دعواه وان كانت قيمته بخاري أكثر من قيمته بعمرو يطالب الغاصب بأيهما  
شاء الغاصب ويقول له القاضي أدأيهما شئت اما قيمته بعمرو اما مثله في الحال \*

(ورد محضر) صورته حضر فلان وأحضر معه فلان بن فلان ولم يذ كر اسم الجد فأجيب بالصحة  
لأنه حاضر وفي الحاضر الإشارة تكفي ولا يحتاج إلى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج إلى ذكر الجد وأما  
في الغائب فلا بد من ذكر الجد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هو والصحيح \*

(ورد مختصر) صورته ادعت امرأة على ورثة تزوجها ببقية مهرها الذي كان لها وأنه قد أقر لها بذلك طائعات ومات قبل أن يوفيه ذلك وخالف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالعساد بعلة أنهم لم تبين أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك وتعريفها بما يقع به المعرفة نأخذ كرا الحدود في الحدودات وأشباه ذلك وهذا فصل اختلاف فيه المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئا فشيئا والحاكم أحمد السمرقندي في شروطه ذكر في سجل اثبات الدين أن أجل كان كافيا وإن بين وفسر كان أحوط والعقبة أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب اليمين على العلم مثل ما ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والمختار للفتوى هذا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يأمر القاضي الوارف بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعندنا نكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن للمدعي إثباته إلا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يصل به الاعلام وهكذا حتى فتوى شمس الاسلام الأوزجندى رحمه الله تعالى \*

(ورد محضر) فیہ ذکر اقرار بمال فردہ الامام الذہبی رحمہ اللہ تعالیٰ بعلمہ آتہ لم یذکر فیہ آتہ اقر  
بما عوقب الاولاد من ذکرہ وقیل آتہ من باب الاحتیاط وابتسب بامر لازم لان الاکرام فیما بین الناس  
لیس بظاهر وانما یکون باریق التدری وما کان فادرا لا یلتفت الیہ فی الاحکام الشرعیۃ \*

(محضر فيه دعوى رجلين صديق جارية مشتركة بينهما) وصورته ان المسماة فلانة التركية  
 مشتركة بينهما وان هذه التركية على هذا الرجل من صداقها كذا وهكذا أقهره وجاء آ بشهود  
 شهدوا على اقرار المدعى عليه بالصداق المذكور لانه المسماة (فرد المحضر) بعلة أنه ليس

الشهادة بلا دعوى وانما الاتقبل في حقوق العباد \* ادعى أرضا بعد بيعها ثم اوقف أو وقف عليه لا يقبل فيه ولا يخاف التناقض ولو مره على أنها وقف يقبل لانه الدعوى لان البرهان يقبل عليه بلا دعوى كسب شهادة على عتق الامة في المختار



وكذا لو ادعى البائع أنها وقف على مستغنى كذا وبرهن يقبل وينقض البيع وبه تأخذ وقيل لا يكون البائع متناقضا والاول أصح ولو لم يقل وقف على كذا لا يقبل اختاره النسفي رحمه الله ودعوى المتولى أيضا يسمع (٢٦٥) وان لم يكن متول نصيب السلطان متوليا

يدعيه فيخاصم ويثبت الوقفية ويسترد مشتريه عنه \* في يده أرض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الواقف اما لعدم صحة الوقف على قول أو لعدم التسليم على قول فمجد رحمه الله أو لان الواقف أحق بالصرف والولاية من غيره عندنا لثاني رحمه الله \* ادعى عليه كرميا في يده فزعم ذواليد أنه وقف على كذا وليس للمدعي بينة على مدعاه وأراد تخليفه ان أراد أن يأخذ الكرم عند الشكول ليس له ذلك وان أراد أخذ قيمته أو نسله ذلك \* في يد الحاضر ضيعة وفي يد الغائب أخرى ادعى على الحاضر متول انهما وقف رجل واحد على كذا وبرهن ان قال انما ما وقف رجل واحد على كذا وقفها واحدا وكانتا ملكه يقضى على الحاضر والغائب بوقفيتهما وان قال وقفها وقفها متفرقا يقضى على الحاضر فقط قيل وفي المسئلة نوع اشكال لان هذه المسئلة ألحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها الغيا يقضى اذا كان العيين في يد الوارث الذي أحضر فانه نص أبو الليث ان أحد الورثة انما يجعل نعمه معن الكل ولو التركة في يده فان أحضر وارثا ليس العين في يده لا يصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا ما يلزم أن يقضى على الحاضر لا غيبر في الوجهين جميعا \* ادعى دارا على ذي اليد أنها ملكه باصلها ومناتها فزعم المدعي أنها وقف على كذا وبرهن عليه فحكم له بها فزعم

فيه ذكر الزوج وهو هذا لانه يحتمل أن الجارية صارت لهما من جهة غيرهما اما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع أو من الواهب أو من المتصدق كان الصداق له لالذين المدعين فلا يصح دعواه - ما ذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للمورث أولا ثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث ولانهما قالاهما على هذا المدعي عليه من الصداق كذا والصداق يجب لسالكها لاله والولان الشهود شهدوا على اقرار المدعي عليه لها بالصداق على نفسه أماما شهدوا بكونها بملاوكة الذين المدعين وبما ثبت بالجنة كونهما ملاوكة للمدعين لا يثبت لهما حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما \*

(ورد محضر فيه دعوى صبي) فرد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان مدعى عليه فإياه أيضا صحح \*

(محضر) فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزه خطأ وأصيب وجهه وانكسر من شدة ضربه ثنية من ثناياه اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعي عليه خمسمائة درهم ومطالبه بالجواب (فرد المحضر) بعله أن الضرب اذا كان خدما فوجب عليه العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا أن الضارب هل هو من جملة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب ابتداء والعاقلة يحملون عنه أو الوجوب على العاقلة ابتداء والثاني أن الضارب هل هو من جملة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب \*

(ورد محضر فيه دعوى الضمان) ورد به أنه أن المدعي قال في دعواه وان هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطابقة المدعي إياه بحكم الضمان وعندى أن هذا ليس بخلل

(ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع) صورته رجل مات وترك ابنا وصنوقا من الاموال فادعت امرأة على ابن الميت ان آياه ذادت وقد كان تزوجها على صداق كذا وان قبل أداء شيء منه اليها وخلف من التركة في يد هذا الابن كذا وكذا وأنهم انفي بمذا المقدار من الصداق وزيادة فأنكر الابن أن يكون لها على أبيه صداق فأقام البينة على ذلك فادعى الابن عليها في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعدمونه وأقام البينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع أنك مبطل في دعوى الابراء لما أنك طلبت في الصلح بعدموت أبيك على كذا وكذا فأنكر الابن أن دفع الابن دعواها صح مع ما سبق منه من انكار الصداق على الابن لان التوفيق ممكن لانه يمكنه أن يقول لم يكن لها على الابن صداق ولكنه لما ادعت شعنا اليها حتى تبرته فأبرأته فامادفع الدفع فينظر ان ادعت أنه طلب مني الصلح عن دعواي لا يصلح هذا فعلا ان الصلح عن دعوى الشيء لا يكون اقرارا بذلك الشيء للمدعي وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا فكذا هنا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بمهرها وان ادعت أنه طلب الصلح عن مهري فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهذا لان طلب الصلح عن الشيء اقرار بذلك الشيء للمدعي فتثبت بينة المرأة اقرار الابن بصداقها على أبيه وقد ثبت بينة الابن ابراء المرأة الميت عن الصداق ولم يعرف بينهما ما ريج فيصنع كأنهما وقع معا ابراء والطلب للصلح فيصير الابن رادا ابراء بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث ابراءه هل يرد

(٣١ - (العناوى) - سادس) المدعى أن أصلها وقف على كذا وبرهن أنها وقف على كذا وان قال ان من جهتي بطل القضاء وان قال من جهة غيري والحكم قال صاحب المحيط ينبغي أن يستل المدعي ان هذا الوقف منك أم من غيرك ان قال ان من جهتي بطل القضاء وان قال من جهة غيري



لا يبطال القضاء \* وقف في شخصه ضيقة ومات فجاء رجل وادعى أنها له فاقرب بعض الورثة أو استخلف فنسك لا يصدق الوارث على ابطال هذا الوقف ويضمن هذا الوارث المقر للمقرله (٢٦٦) بحصة من الضيقة من تركه الميت في قول من يرى العقار مضمونا بالنصب \* دار

موقوفة عليهم ما غاب أحدهما وقبض الحاضر غائبا سبع سنين ومات حسن وصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصته من الغلة أن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو الذي كان الغائب الرجوع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن القابض فيها إلا أنهم ما كانا آجرا معا فكذلك وإن آجره الحاضر كانت الغلة كلها ولا يطيب له بل يصدق بحصة الغائب \* أرض في يد ورثة أتروا أن أباهم وقفها وذكر كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم ويصرف حصة كل إلى الوجه الذي أتروا ولاية هذا الوقف لها كقوليه من شاء ولو في الورثة مغاروغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب (نزع في الشهادة)

شهدوا بأنه وقف ولم يذكروا الواقف والوقف قديم أو المصروف يقبل ويصرف إلى الفقراء \* شهدوا بأنه وقفه على نفسه وعلى أجنبي لا يقبل لاني حقه ولا في حق أجنبي فلو قال أحدهما أنه وقف على زيد أو الآخر على عمرو يقبل ويصرف إلى الفقراء \* شهدوا بأنه وقف أرضه ولم يحدوها لولا كنا نعرف أرضه لا تقبل شهادتهما لجسواز أن يكون له أرض أخرى وإن بينا وعرفاه يقبل وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لجسواز أن يكون ولا يعرفانه ولو قالوا شهدنا أنه وقف أرضه الذي هو فيها لم يذكر أحدهما جازت شهادتهما لأنهما شهدوا على وقف

الأبواب برده على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرد على قول محمد رحمه الله تعالى لا يرد فيصم الدفع (مجل ورد من حوار زم في اثبات الحرية) ولم يذكروا فيه لفظة الشهادة وانما ذكروا أنهم شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه دليل وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظة الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل \* وذكر فيه أيضا وقضيت لفلان على فلان بكذا ولم يذكروا فيه محضرهم فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وليس بخلل ويحتمل ذلك على أنه كان محضرهم حاجلا لقضائه على الصحة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لأن الوكيل والموكل متغايران وقد وجدت الإشارة فلا حاجة إلى الاسم \* (عرض مجل كتب في آخره) ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل بهذه العلة وأنه سهو فقول القاضي ثبت عندي بتركه قول حكمت \*

(عرض مجل في دعوى الوقفية) صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا الحاضر مأذون من جهة القاضي فلان في دعوى وقفية الضيقة التي حدودها كذا نصبه القاضي فلان ليثبت الوقفية على فلانة وأولادها وأولادها وقفا فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادها ولادها وبعد انقراضهم على محمد جامع كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أنه ثبت يده على هذه الضيقة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغير حق فواجب عليه قصر يده وتسليمها إلى لاقبضها بالاذن الحكمي فقبل هذا السجل وقع فاسد لأن المدعى لم يذكر في دعواه أنه يدعي الوقفية ليهصرف الغلة إلى فلانة وأولادها وأولادها وأولادها وأولادها لا تصرف الغلة ولا بمن يمان ذلك لأن على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولادها لا تصرف الغلة إلى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس بخم لان القاضي انما نصبه ليدعي وقفية هذه الضيقة لهؤلاء لا للجامع وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشئ لأن الوقف واحد الآن المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فلاذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيقة لأجل البعض يكون إذا بدعوى وقفية لأجل الكل فصار مأذونا بدعوى الوقفية لأجل الكل فلا حاجة إلى تعيين المصارف في الدعوى وبكيفية دعوى أم لا الوقفية ثم إذا ثبت أصلا فإن بقي أحد من هؤلاء تصرف الغلة اليه ولا تصرف إلى مصالح الجامع \*

(عرض مجل في دعوى حرية الأصل) وكان في الدعوى أنه حر الأصل وأنه علق حرا ولد على فراش الحرية وأم المدعى هذا معتقة تشهد الشهود أنه حر الأصل وأنه على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الأصل أو شهدوا أنه حر الأصل ولم يذكروا على هذا فأنى كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى بصحته فإن محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء إذا شهد الشهود أن هذا حر الأصل كثنى به ومن المشايخ رحمه الله تعالى من زعم فساد السجل لأن العلق بالولدان كان بعد عتق الأم كان الولد حرا وإن كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا إذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبهجة السجل والله أعلم بالصواب \* واليه المرجع والمآب كذا في المحيط

(كتاب الشروط) وفيه فصول

(الفصل الأول في الخلى والشبات) والخلى يطلق في الأتيمين والشبات في سائر الحيوانات كذا في المحيط ويقال إن الإنسان مادام في الرحم حين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو وضيع فاذا

ثبت

أرض بعينها لكن لا يعرفان أحدهما جيران الحدود \* شهد أحدهما أنه وقف بعد حياته ولا تخراجه وقف

وقضا بالاقبل لأن أحدهما شهد بالتعليق والاخر بالتخيير شهدا أنه وقف أرضه وذكر أحدهما وقال لا يمكننا لا نعرف أن هذه المحدودة



بأي مكان تقبل ويؤمر المتولي بأن يبرهن أن الأرض التي يدعيها هذه \* شهدت أحدهما أنه وقفها على الفستق والآخر على المسكين  
يقبل لاتفاقهما على وقف بصرف إلى الله تعالى \* شهدت أحدهما أنه وقفه في محنته (٢٦٧) والآخر أنه وقفه في مرضه جازلان الوقف

في المرض كالوقف في الصحة حتى  
كان الاقرار والتسليم إلى المتولي  
شرطا والطحاوي يجعله كالوصية  
ولم يشترط فيه التسليم إلى المتولي  
وإذا علم أن الواقف في الصحة  
والمرض على السواء فعلى الاتفاق  
على أمر واحد إلا أن حكم الوقف في  
المرض أن ينقض فيما لا يخرج  
من الثلث وبه لا بطل الشهادة  
كلو شهد أحدهما أنه وقف ثلث  
الأرض وآخر أنه وقف ربعها  
يقبل على قول من يجوز وقف  
المشاع

### (الثامن في المتفرقات)

\* وقف أرضا واستثنى فيها أنه إن  
خاصم فيها وارث أنها وصية من  
ذلك وقفه جاز عند الامام ويكون  
وقفا من الثلث إن خاصم وإن لم  
يخاصم فمن السك والالايجوز  
هذا الشرط ويكون من السك  
لان الوقف صحيح في الحال \* ولا  
عك المتولي الاستدانة على الوقف  
للمدارة وما لا يحصى عن مجرده  
الله أنه عشرة وعن الثاني رجه الله  
مائة وهو المأخوذ عند البعض  
وقيل أربعون وقيل ثمانون  
والفتوى على أنه مقوض إلى  
رأي الحاكم \* بنى مسجدا ثم بدله  
أن ينقض سقفه ويجعل له سقفا  
آخر بأجذاعه ويشتري للمسجد  
أجزاء أخرى مكانها ليس له أن  
يبيعها أو يزيد في ثمنها ويشتري به  
للمسجد أجزاء فان خرب هذا  
المسجد وترك الناس الصلاة فيه  
فالباني أن ينقضه ويتنقم به كبقارى  
المسجد خلقت ولا ينتفع فاراد

تمت له سبع ليال فهو صديق (بالعين المعجمة) ثم إذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم إذا دب ونما فهو  
دراج فإذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو نحاسي فإذا سقط شعره واضعه فهو مغرور فإذا نبتت أسنانه بعد  
السقوط فهو مغرور بالناء والثاء فإذا تجاوز عشرين سنين فهو مترعر وناش وإذا كان بقرب الحلم فهو  
يافع ومراهق فإذا احتلم واجتمعت قوته (١) فهو خور ورأسه في جميع هذه الأحوال غلام فإذا  
انحضر شاربه وأخذ عذاره بمثل قدبة ل فهو وجيه وإذا صار ذا فتاة فهو فتى وشارخ فإذا اجتمعت  
لحيته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع ثم مادام بين الثلاثين والأربعين فهو شاب ثم كهل إلى أن يستوفي  
السنتين ثم أتم ثم فحل ثم فحل حين استوفى بياضه سواده ثم يحال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الفخيم  
ويحلى بين اجتماعه واكتماله بوجه الشيب أي طعن فيه الشيب ونسب المال إلى أجناسها تركى  
وسندى وهندى ثم يحلى بما قلناه \*

(وفي حلية الرأس) يقول (رأس) ورؤاسى إذا كان عظيم الرأس (ومصغ) الذي ضغط صدغاه  
ونخرجت حديثه يكون رأسه كراس الخوارزمية (وأترع) الذي انحسر الشعر عن أعلى جبينيه  
والجبينان ناحيتا الجبهة (وأصلح) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر  
جميع وجهه (وأعط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورجب الجبهة) واسعها ويرى يقال بجبهته  
غضون وهي جمع غضن يفتح الضاد وسكونها وهي مكاسر الجلد وهي بالفارسية (ازنك) ويقال بين  
حاجبيه اثنتاه إذا كان فيه تفاوت (وأبلج) إذا كان بين حاجبيه انفتاح (وأزج) ضده (ومقوس  
الحاجبين) إذا كانتا شبهان القوس (وأعين) واسع العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) إذا  
شغضت عيناها (وغائر العينين) ضده (وناتى الوجنتين) شانهما والوجنة (رخساره) وأسيل  
الخددين بسطهما وبجدر إذا كان به جذري (وأكل العينين) إذا كانتا كأنهما كحلنا (وأمره)  
ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه أبيض (وأشهل) الذي يشوب سواده عينية حمرة (وأشكل)  
الذي يشوب بياض عينية حمرة (وأحول) معروف (وأقبل) الذي ينظر إلى عرض أنفه  
(وأعشى) الذي احترت أشغار عينية وسقطت أهدابه (وأهدب) الذي تكثر أهداب جفنيه  
(وأزرق العينين) أحضرهما (وأشتر) الذي انقلب جفنيه (ومكوكب العينين) الذي في عينية  
كوكب أي نقطة بيضاء (وأغمص) الذي في عينية غص وهو رما سال من الوسخ في الماء (وأرمص)  
الذي في عينية رمص وهو ما جلد منه (والاقتنا) من الحدود بظهور أنفه (والاظم) من ارتفع قصبة  
أنفه مع طول الأنف (والأزلف) قصير الأنف (والأفطس) من انبطح أصل أنفه إلى وسط أنفه  
(وأخنس) من انبطحت أرنبته (وأجدع) مقطوع طرف الأنف (وأفوه) واسع الفم يادى الأسنان  
(وأهدل) من استرخى شفته السفلى (وألعس) من في شفته مبرة (وأفلح) مشقوق الشفة السفلى  
(وأعلم) ضده (وأضجهم) مائل الفم إلى أحد شقيه (ومقنع أسنانه) يفتح الذون مع بلو فة أسنانه إلى  
داخل (وأروني) طويل الأسنان (وأكس) ضده (وأضرن) الذي إذا نكح لرق حنكه الأعلى  
بالأسفل (وأفلج ومفيل) الذي بين أسنانه فرج (وأردد) الذي ذهب أسنانه (وأهتم) الذي سقط

(١) قوله فهو خور بفتح الخاء المهملة والزاي وتشديد الواو وفي القاموس خور وكهملس الغلام  
القوي والرجل القوي (قوله بمثل قد بقل فهو وجيه) كذا في نسخة الطبع الهندي وفي نسخة الخط  
بمثل قدر بقل ولم أقف على هذه التسمية في القاموس فليتراجع (قوله ذا فتاة) في القاموس الفتاة  
كسبها الشباب اه تأمل اه مصححه

المالك أن يتصدق بها ويشتري بها أخرى له ذلك وإن المالك غائب أو أراد أهل المحلة أن يتصدقوا به ليس لهم ذلك إن لها قيمة وإن لم يكن لها  
قيمة لهم ذلك \* أراد أهل المحلة أن يحولوا المسجد إلى مكان آخر أن تركوه بحيث لا يصل فيهم لهم ذلك والا \* وقف شرط لنفسه مادام



تجاء على قول يبطل الوقف لمكان الشرط والفتوى على أنه يجوز الوقف وقعة مبررة بشرط أن يدفن فيها أو خاتماً بشرط أن يسكن فيه هو أو ينزل جاز \* اشترى قنديلأ وحشيشا (٢٦٨) للمسجد ثم استغنى عنه بعد ذلك ان المالك حي والى ورثته ان مات وعلى

قول الثاني رحمه الله يباع ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد وان استغنى هذا المسجد بصرف الى مسجد آخر \* خرب الوقف يجوز أن يحول الى موضع آخر وعن محمد رحمه الله اشترى بوارى للمسجد ليس له أن يأخذها وان اشترى حباباً أو قنديل للمسجد أخذها ان استغنى عنه وعن محمد رحمه الله ليس له أن يأخذ القنديل أيضاً \* خرب المسجد ولا يحتاج اليه للقيم أن يصرف أوقافه الى مسجد آخر وان استغنى الخوض عن العمارة وهذا مسجد يحتاج اليها لا يصرف غلة الخوض اليه وفي الظهري مسجد عتيق لا يعرف بأنه لا هـل المحلة به، وصرف ثمنه الى مسجد آخر ولا يجوز للقيم أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً أو مستغلاً ولا أن يبني في فناء المسجد حوائت وان ضاق المسجد عن أهله جاز للمتولى أن يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو أدخله فيه بلا حاجة لا يصير مسجداً \* ادعى دعوى في المسجد والباني غائب فالحكم على بعض أهل المسجد حكم عليهم كلهم \* وفرش المسجد بالآجر من البناء \* وقف على ولد بشرط أنه ان يحجز عن أمساكه بآجره ان شرط في الوقف بطل الوقف وعند الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل واذا أجزأ الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجزأه بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجاً الى العمارة جاز في الدور والحسوانيت وفي الارض ان كان

مقدم أسنانه (وأقصم) الذي انكسر أسنانه (وانعل) الذي ثبت فوق سنه \* أخرى (ومشطب الوجه) اذا كان أثر السيف في وجهه (وأخيل) الذي في وجهه خال (وأشبه) اذا كان في جسده شامة وهي الخال أيضاً (وأتمش) اذا كان في وجهه تمش وهو بالفارسية (كتجده) (وأصهب اللحية) اذا كان فيها حرة (والانطخ) الكومح (وكت اللحية) ضده (وآذاني) عظيم الاذنين (وأصم) صغيرهما (وأناقي) عظيم الانف (وأشفه وشفاهى) عظيم الشفة (وأشوق) واسع الشدقين (وأصرم) مقلوع طرف الاذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء (وأوقص) ضده (وأصغر) مائل العنق الى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربوع الخلق) اذا كان بينهما

(نوع آخر في شيمات الخيل) اسم الخيل ينظم الانواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون اسم للجمي منها والهمجين ما يكون الفحل عربياً والام من البراذين والمقرف على عكس هذا وفرس أقر اذا كان يشبه لونه لون القمر وأدغم بالغين المجهمة ديزج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض فرس ورد اذا كان بلون الورد وورد أغبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جاده لمع كالفلوس والمذر الذي به نكت سودو بيض كاللثاير واديس الذي يكون لونه بين السواد والحرة وهو الذي يكون على لون الدبس وأورق الذي لو على لون الرماد وأرثم أبيض الجملة العليا والمظا أبيض السفلى وأقرح خفي الذي لم يبلع بياض وجهه درهماً فاذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغر مبرقع الذي أبيض جميع وجهه من الربعة فاذا طال البياض قيل أغرسائل وبرذون ذلول الذي يغطي ظهره وجوانحه وشعره ضده وبرذون مدحى لونه لون الدم ومغرر بضم الميم وفخ الرأه أبيض الاشفار ولطيم الذي أحرق في وجهه أبيض وأرخم اذا أبيض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقنف أبيض القفا من الخيل وآذن الذي في أذنه بياض وأسفي دقيق الناصية ونخيفها ومعرف اذا كان كثير العرق وأدرع اذا كان أبيض الصدر والعرق وأرحل اذا كان أبيض الظهر وأتبط اذا كان أبيض البطن وأخصف اذا كان أبيض الجنب ومججل اذا كان أبيض القوائم وأعصم اذا كان أبيض اليدين وأرجل اذا كان أبيض احدي الرجلين وان كان البياض باحدى يديه قيل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قابض العين اليمنى أو اليسرى وخرق ما بين الكعبتين والشرقي العرق والذنب فان كان أجرف فهو أشقر وان كان أسود فهو كبت ومججل اليد اليمنى أو اليسرى مطلق اليد اليمنى أو اليسرى فاذا أبيض اليدين أو الرجلين قيل مججل اليدين أو الرجلين واذا أبيض الثلاث قيل مججل الثلاث مطلق اليمنى أو اليسرى واذا كان التججيل في بدور رجل من شق واحد قيل مسك الايمان مطلق الايسر او مطلق الايمان مسك الايسر والتججيل بياض يبلغ نصف الوطيف أو ثلثه بعد أن يجاوز الارساغ كلها واذا قصر البياض عن ذلك الوطيف واستدار في رجله دون يديه قيل برذون ثمخدم فاذا كان البياض برجل واحدة أو بدو واحدة قيل مسك كذا أو برجل كذا وولد الفرس مهر وذلول حتى يحول الخول عليه وجمعه افلاء ويقال خروف اذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الاصمعي فاذا أتى عليه سنة يقال حولي فاذا أتى عليه سنتان فهو جذع فاذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثني فاذا أتت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قرح وجهه بل يقال مذكي وجمعه مذاك وفي عشرين سنة هرم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسنانها أربعون وعشرون من عاشر وعشرون

الواقف شرط البداءة بالحراج والعشر لم يملك الا سحر أن يؤجر لانه لو جاز لكان كل الاجزأه فيلزم بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له أن يؤجر ويزرع بنفسه والمؤنة والحراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فاردوا المهاباة ان كان



الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجوز ومن الثاني رحمه الله أنهم ان عشرية ظهروا ذلك وان خراجية لان العادة شرط البداءة بالخراج من الغلة قالها بآية تستلزم ان يكون الخراج في ذمة المصرف يلزم تبديل شرط الواقف (٢٦٩) ولا يملك المصرف السكنى في دار أو حانوت .

وقفت عليهم بدليل ما ذكر أبو جعفر رحمه الله أن اجارته من المصرف يجوز ومعلوم أن استجار داره حق السكنى لا يجوز فجوازها دل على ما ذكرنا وفي النوازل وقف عليه غلة دار ليس له السكنى فان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال \* ولا يجوز للمستولي والغير من الوفاق فاذا رهنه وسكنه المرتهن يجب أجرة المثل أعنت للاستغلال أو لا وكذا متوليه لو باعه وسكنه مشتر به ثم ان متوليا آخر استرده منه فعلى الساكن فيه أجرة مثله هذا هو المختار قصر لباع الظلمة عن الوقف احتياطا وان كان ظاهرا لوابية بخلافه \* قال صدر الاسلام غصب أرض وقف وزرع عليه حصه الوقف وان لم تكن معدة ولو أحر الغاصب الوقف لأجره \* وفي المنتقط جعل الخا كم لقم المسجد أجرة المثل جاز ولخادم المسجد ما شرط الواقف والابن ليس له كما أن يجعل له ذلك \* طاحونة في يد مقاطع لا يحتاج الى تيم ليس له متولى عشره \* متولى الوقف قام بعمارة وأراد أن يأخذ لكل يوم أجر أجير ليس له ذلك \* جعل أرضه صدقة على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل البناء لا الزرع النبات والبقول والرياحين ونى كلها للسواقف وما يقطع كأطرافه في كل عام للواقف وما في كل ثلاث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال بحقوقها فالغمران السقي تذكر على الأشجار تدخل وفي

من سفلى وأدهم دجوجي اذا كان شديدا السواد أو كهب اذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي اذا كان أبيض مع برقي وكيت صناعي أو أشقر صناعي اذا كان خالط شعره شعرة بيضاء ينسب الى الصناب وهو الخردل وشكال اذا كان البياض في يدور رجل مخالفا وأعزل الذي أعوج ذنبه الى أحد شقيه وأبلق مطارف الذي أسود رأسه وذنبه أو أحر \*

(اسنان الابل والبقر والغنم) ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سديس ثم يازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وان كثرت \* وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبسيع ثم جذع ثم رباع ثم سديس ثم صالح ثم صالح سنة الى ما زاد \* وفي الغنم الحبل اسم لما أتى عليه سنة أشهر فسادونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر الى أن يتم الحول ثم الثني ثم الرباعي ثم السديس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن \*

(والبقر والابل شيئا يتسكك أربابها اليوم وبها يعرف

ويجب الرجوع الى أربابها في معرفتها)

(نوع آخر في الالفاظ التي تستعمل في الشروط) الطاحون والناحاة الرحي التي يدبرها الماء قبل الطحانة ما تدبره الدابة والطاحونة ما يدبره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بحدودها وحجرها ومحتفها ونوابيتها وقطبها ونواووقها ونواويرها باجنتها ومحتفها ذلها وقطبها الحديد التي يدور عليها الرحي والناووق معروف والتواوير جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه (والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحمام واستعم الرجل اذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الجم (سيالك وازه) البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسخ قالوا والمعروف سالك وازه بغير ياء الصنبور (نايزه) وهو الميزاب أيضا (الفجانات) جمع فجنان تعريب (بنكان) والقدس سطل وعتيقة المرأة وعأوها (الاراري) جمع آراء وهو حوض الحمام والاتون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة كؤارة والخنيق تعريب (خنبه) والملاحه بتشديد اللام مثبت الملح وقوله في الكتاب السفينة بالواحد عوارضها ودقلها وشراعتها وطلها وسكانها ومراذيلها ومجادفها وقلوسها (العوارض) الخشب المعرضة فوق الألواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعلق بها وفارسيه (تبركشتي) والشرع (بادمان) وطال السفينة بالطاء غير المجمعة غطاء يغشى به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (دنيال كشتي) والمردى بضم الميم وتشديد الياء عود من أعوادها تحركه والجبد في مافي رأسه لوح والقلس بفتح القاف وسكون اللام الحبل الغليظ والنجور والمرسة (لنكر) بيت الطراز المحاكاة وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوحدة بسكون الهاء الحفرة التي يجعل فيها الخائلك رجله الطست مؤنثة أعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجمعها الطاس وتصغيرها طسيه وقيل الطساس وطسوس أيضا في جمعها والرقاق بالضم الخبز الرقيق واحده رقاقة وجمع الرغيف رغيفان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسيه (بر) والمجور (دسورده) والراح موضع تراخ فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معالق وهو ما يعلق به الاعم ووضم الهم نحوانه والغضائر جمع غنارة وهي القصعة الصغيرة والطنجير \* (بانله) وسطاه معلقة والمهراس من الجرو والخشب ما يلق فيه الحنطة من الهرس وهو الحق والتخاز الهاون ويده قائمته اشترى كذا أوقية رباعية وكذا أوقية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة

البيع لا تدخل والورد وما في معناه والارطاب كالقثاء وغيره والقطن يكون للواقف وما كان من أصوله فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف أن يقطع الأشجار المثمرة ولا أن يبيعها ولا أن يقره ببيعها للمطعم \* أرض وقف على الفقراء استأجرها رجل من المتولي ويخرج



فيها السرقين وغرس ثمرات المستأجر فلا شجار لورثته ويؤمرون بقطعها وليس للورثة الرجوع بها زاد السرقين فيها \* وقف شجرة بأصلها  
صح إذا سلمها إلى المتولي \* شجرة وقف (٢٧٠) في دار وقف خربت الدار ليس للمتولي أن يبيع الشجرة بل يؤجر الدار لأنه إذا باع

الشجرة لا يبقى الوقف ولو أجزأ الدار  
يسبق الوقف \* في كرم الوقف  
شجرة يضر ظاهرها بشمار  
الكرم أراد المتولي قطعها  
إن كان ثمرها يزيد على ثمر  
الكرم أي ما نقص منه ليس له  
القطع والإله ذلك ولو أراد قطع  
شجرة الوقف إن أضر بالأرض  
له ذلك وإن كان في إيقانها نقص  
الوقف ليس له القطع

(كتاب الاضيحة)

فيه سبعة أصول

(الاول في المقدمة)

الاكل قبل صلاة عيد الاضحية في  
الختار لا يكره ولكن يستحب أن  
لا يأكل \* الاضحية واجبة وذكر  
الطحاوي أنها سنة عندهما  
والاضحية في أيامها أفضل من  
التصدق بثمنها كالطواف في حق  
الغريب أفضل من الصلاة وشرطها  
أن يكون مقيما في مصر أو في  
قرية الوقت

(الثاني في انصافها)

قال الامام رضي الله عنه من ملك مائة  
درهم أو عرشا يساويه غير مسكنه  
وثيابه الذي يلبسه والمتاع الذي  
يحتاج اليه أن يذبح الاضحية  
يجب عليه والغني والعقرو والولادة  
والمسوت انما تعتبر في آخر أيام  
الاضحية ولو كان نصاب في أول يوم  
الضحية فله أن ينقص منه لا يلزم  
ولو كان فقيرا فله نصابا في أيامها  
تلزمه ولوله عقار يستغلها قال  
الزعفراني ان بلغت قيمتها نصابا  
تلزم وقال الدقاق ان حصل منها  
قوت سنة تلزم ولا يعتبر قيمتها قال

صغيرة الاوقية أربعون درهما والبشارة بالضم بطة الدهن شيء صغير له عنق إلى الطول وله عروة  
وتحيطوم كائون ذو ويطيس الكائون المصطلي والوطيس التنور وقيل حنفة يختبر بها ويشوى  
فيها (والهديد) اللبن الخاسر جدا وهو الصقراط والاصل هـ دابة قصر المداخن جمع مخنعة  
وهو الاناء الذي يخضع فيه اللبن والمركن الاجانة والمدالك والصلوة والصلابة واحدة وهو الحجر  
يسمى عليه الطيب والمدوك ما يسحق به ومن ظن أن الصلابة والمدوك واحد فقدمها \*

(ومن ادوات الفقاهي) خيزرانات أربع ونحطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي  
مغرب والحطاف عود طويل في رأسه حديدة معطوفة يجرب به الجرب \*

(ومن ادوات الحداد) الكير الزني والصور المبنى من الطين ويسمى الانون والمنفخ والمنفاخ شيء  
أجوف طويل يتخذ فينفخ فيه والعلاء السندان والمطرقة ما يضرب به الحديد والفضة ما يكون  
أعظم منه وهو بالقارسية (بتك) والكابوب حديدة معطوفة إلى أس أو عود في رأسه عقافة من  
حديد يجرب به الجرب والجمع كلابيب والنشاستج معروفة وقد يقال له النشا وقوله الكرم بمحا طمبني  
بسايفين أو ثلاث سافات السافى الصف من اللبن أو الطين والرطاط (بانخيرة زير) والتمص ضده  
والعرق يشملهما والشاخورة (خندان) والاطينة (خندان كوزة) والزراجين جمع زرجون ينفع  
الزاي والراء وهو شجر العذب وقيل قضبانة والاهوات جمع وهت وهو المطمئن من الأرض وقد يقال  
وهطه وعريش الكرم ما يميل إليه ليرقع عليه والجمع عرائش والمقسية مبيت القصب وجمعها المقاصب  
والقصبة كذلك \*

(وفي شراء الارضين) بفتح الراء وان كانت الراء ساكنة في الواحد كان لها حوايط يكتب  
محوطة بالحوايط وان كانت محوطة بخساذ كذلك وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه  
الأرض أي طم وسوى واسم ذلك التراب ككبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله أذن له أن  
يتناوله من أثره لوم من رطابه هي جمع نزل بفتح نين وهو ريع والرطاب جمع رطبة وهي الفت الرطب  
وفي وقف النسفي رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في انتقاص وحوايه في كلال وانتكاص وهو  
افتعال من النكوص وهو الرجوع على العقبين وقوله ذهبت قواها وانقضت عمرها أي انكسرت  
من القرض وهو الكسر وقوله في كراء السفينة ويرقى إذا رقى الناس ويسير إذا ساروا الصواب  
برقا إذا رقا الناس أو برقي يقال رقا السفينة وأرقاها رقا وأرقاها إذا قرعها من الشط وسكنها (والملء)  
بالهمزة الغني (والكبح) بضم الكاف وسكون الباء والحاء المهملة ترجين (والاصل) نرف وقوله  
دفع الكرم إليه ليقوم بكسح النهر وهو حفرة وتقية جداوله وتشذيب الزراجين أي قطع شذبهما  
وهو ما فضل من شعبها أو أمانتها يعني دهنها وتغليتها على الاستعارة والدبرة يسكون الباء المشارة وهي  
موضع الكراب من قطع الاراضي كذا في الفقهيرية \*

(الفصل الثاني في النكاح) إذا زوج الأب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة  
بترتيب وليها فلان أياه باذنها ورضاها وأمرها أياه بمهرها كذا وكذا كما يجب جازا إذا حضره جماعة من  
العدول وزوجها هذا كقولها في الحسب وغيره قادر على إيفاء مهرها ونية قتها ليس بينهما سبب يؤدي  
إلى نقض النكاح أو فساده والمهر المسمى فيه مهر ملها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه  
وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كما في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه  
الشهود المسمون آخر هذا الذي كثره وجميعا أن فلان زوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من  
فلان بحضور من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجا صحيحا وان فلانا تزوجها على هذا الصداق

المذكور

ان بلغت قوت شهر لزم وان دخل منها نصاب لزم الاضحية والمطرو ذكر الزعفراني غلة المستعمل ان

يكفاه وعياله لزم والا فلا وعند الثاني رحمه الله وموسى بالضباع \* ولو بالضباع وقفها ولها غلة ان وجد له ما تدارهم في أيام الاضحية



وجبت والا فلا ولو كان خباراً عنده برأى أو ملى أو قصاره أو شتان فثبت نصاب أو صابون لزم ولو لم يصف أو كتب فقه أو حديث يحسن القراءة منها لا تلزم ولا لزم أن بلغت نصاباً في الصغرى بالكتب لا بعد غيبها الآن (٢٧١) يكون من كل نوع كتاباً برواية واحدة

عن شيخ واحد ولو عن شيخين  
 كرواية أبي حفص وأبي سليمان  
 عن محمد بن جعفر الله لا تجب ولا بعد  
 غيباً يكتب الأحاديث والتفسير  
 وإن لم يكن كل نوع كتاباً  
 وصاحب كتب الطب والنجوم  
 والأدب غنى به إذا بلغ نصاباً  
 \* فرومايه اشترى فرساً تركبة  
 وبسعى عليه في أموره بلغ نصاباً  
 لا تلزم ولو كان في دار باجزة  
 فاشترى أرضاً بنصاب وبني فيها  
 مستراً لا سكنه لزم \* له دار فيها  
 بيتان شتوي وصيفي لا تلزم وأن  
 ثلاثة وقيمة الثلاثة ما تلتزم  
 والغزى بالفرسين والأسلحة  
 لا يكون غنياً بالفرس الثالث  
 يكون غنياً ولو من كل سلاح اثنان  
 أحدهما يساوي نصاباً تلزم  
 والفرسان بفرس واحد وبخمار  
 واحد لا يكون غنياً وبالزائد عليه  
 لو بلغ نصاباً غنى وببقرة واحدة  
 غنى لو قيمتها نصاباً وبثورين وآلة  
 الغدان لا وبثلاثة ثيران غنى لو  
 ساوى نصاباً الثالث وصاحب  
 الثياب بالاربعة لو ساوى الرابع  
 نصاباً غنى وبثلاثة لآلآن أحدهن  
 للبذلة والآخرى للمهنة والثالث  
 للجمع والوفد والاعباد \* وصاحب  
 الكرم لو نصاباً غنى والمرأة بالمهر  
 المجهل مسورة لو الزوج ملياً  
 وبالموئل لا وعن الإمام رحمه الله  
 أنه لا فرق بين نصاب الزكاة  
 والأضحية فلا تجب إلا بما يجبه  
 الزكاة \* لها دار قبل نصاباً  
 تسكنها مع الزوج إذا قدر  
 زوجها على الاسكان تلزمها والـ

المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجها وصارت فلانة ووجه فلان بهذا التزويج الموصوف فيه  
 وذلك كله في تاريخ كذا فان كان أبو الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب أن فلان بن فلان  
 والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا بالصدق المذكور فيه باسمه أياه في ذلك المجلس  
 قبولاً معها (وجه آخر) أن يكتب اقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة أياه بذلك واقرار المرأة به  
 وتصديق الزوج أياه بذلك واقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في النخبة \* وهو أحوط لاختلاف  
 العلماء في جواز النكاح بغير الولي \*  
 (وجه آخر في تزويج البكر البالغة) أن يكتب وولي تزويجها أياه أبوها بعد أن سمعها وأعلمها  
 بالصدق المذكور فيه فسمعت أو يكتب فبكت وهي بكراً عالة بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذكره  
 بهذا ذلك وسكونها بمشهد فلان وفلان وهما بمرفأها باسمها ونسبها وفلان بنت فلان امرأة فلان  
 بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكتابة ذكر اسم الزوج وأعلامها الصداق أمر لا بد منه لأن  
 بدونه اختلافاً معروفاً في أن سكونها هل يجعل وضامناً أو لا وإن كانت الابنة صغيرة يكتب تزويج  
 فلان فلانة بتزويج أبيها أياه بولاية الأبوة وإن كان الزوج صغيراً أيضاً يكتب هذا ما زوج فلان  
 ابنته الصغيرة المسماة بفلانة بولاية الأبوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً  
 صحيحاً جازاً نافذاً لزمنا بحضور من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا الصداق  
 لهذا الصغير والد فلان بولاية الأبوة قبولاً معصياً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كقول هذه  
 الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الأب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والد  
 هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا ضمناً صحيحاً وأجاز ذلك والد  
 هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وإن أدى الأب شيئاً من المهر محلاً من ماله يكتب ثم  
 إن فلانا والد هذا الصغير تبرع بأداء كذا ديناً من ماله نفسه من جلة هذا الصداق المذكور فيه إلى  
 فلان والد هذه الصغيرة فقبض منه لها بولاية الأبوة قبضاً صحيحاً ووقت البراءة لهذا الزوج من جلة  
 هذا المهر من هذا الدين وبقى لها عليه بعد أداء هذا المقدار كذا وإن أدى الأب شيئاً من المهر محلاً  
 وضمن الباقي يكتب ثم إن فلانا والد هذا الصغير تبرع بأداء كذا ديناً من ماله نفسه من جلة هذا  
 الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا ديناً ضمناً صحيحاً  
 ورضي به من له ولاية الرضا أو جاز من له ولاية الاجازة في الشرع ويتم الكتاب وإن طلبوا من أبي المرأة  
 هبة بعض الصداق أو الاقرار باستيفاء ذلك أما الاقرار بالقبض فباطل إذا كان الاقرار في مجلس  
 العقد لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وإن كان الاقرار بالقبض في مجلس آخر في الصغيرة  
 يصح الاقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك إن كانت بكراً وإن كانت ثيباً لا بد من أمرها ورضاها  
 وأما الهبة فإن كانت صغيرة لاشك أنه لا تصح الهبة وإن كانت كبيرة تصح الهبة إذا كانت بأمرها  
 ورضاها فيكتب ووهب فلان والد هذه المرأة بأمر ابنته هذه من جلة هذا الصداق في مجلس هذا  
 العقد لهذا الزوج كذا درهمين وقبل هذا الزوج من هذا الأب هذه الهبة لنفسه قبولاً معصياً وبقى  
 لها عليه كذا ديناً أطلبه به عند توجه المطالبة بهذا هذا إذا عرفت أمرها الأب بالهبة باخبار الشهود  
 وإن لم يعرف ذلك الا بقول الأب يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرت به هبة كذا من  
 هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها إن جحدت المرأة الأمر بالهبة  
 وذلك بتاريخ كذا فلاحوط في ذلك أن تحضر المرأة بمجلس النكاح وتزوجها وليها بأمرها وهي

لا بد من وجلة وليس عنده ما يشتر به أباه لا تلزم \* له على مقرر مفسدين لا تلزم ما يصل إليه \* له دين حال على مقرر مليء وليس عنده  
 ما يشتر به أباه لا يلزمه الاستقراض ولا قيمة الأضحية إذا وصل الدين إليه ولكن يلزمه أن يسأل المدين عن الأضحية إذا غلب على ظنه أنه يعطيه \* له



مال كثير غائب في يد مقاربه أو شريكه ومنهم من الجبرين أو متاع البيت ما يشترى به الاضحية تلزم \* قال تزوج بها ضخم عني في كل عام عن مهرى الذي عليك بكذا ففعلوا (٢٧٢) (الثالث في وقتها) أيام النحر ثلاثة أفضاها أولها ويجوز في البيلتين المختلفتين

ويكره بعد طلوع العجر الثاني من يوم النحر \* ذبح بعد فراغ أهل المسجد قبل فراغ أهل الجاهلية جاز استعسانا وجه القياس أن الأصل صلاة من في الجبابة وبعد الصلاة قبل الخطبة يجوز وبعد التشهد قبل السلام حاز وقبل التشهد لا يجوز \* صلى الإمام وضوءه علم أنه كان صلى بلا وضوء لا تعاد الصلاة وجازت الاضحية ولو تكررت قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية لأن من الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الإمام وحده ولو نادى الناس ليعيدوه فافق ذبح قبل أن يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه إذا ذبح قبل الزوال وبعد يجوز ولو تكررت هذا اليوم اليوم التاسع يوم إعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني \* وفي المناوي أن شهده عنده شهود على هلال ذي الحجة جازتا وإن لم يشهدوا به عنده فلا ومتى لم يجز لو ضحى الناس في هذا اليوم أن صلى الإمام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وإن لم يصل أن ضحى قبل الزوال أن كان يرجو أن الإمام يصل لا يجوز وإن لا يرجو تجوز وإن ضحى بعد الزوال جاز مطلقا هذا إذا علم أنه يوم عرفة فإن لم يظهر أنه يوم عرفة لكن شكوا أن شهدوا عنده لهم أن يصحوا من أول العدول إلى أي فإن لم يشهدوا فلا احتياط أن يضحوا من الغد بعد الزوال \* الإمام إذا أخر الصلاة يوم العيد يؤخر التضحية إلى الزوال وإن فاتت صلاة العيد

نهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم (وجه آخر في تزويج الابنة الصغيرة الزوج بالغ) يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بن زويج أبيها هذا بحق ولايته عليها بالابوة فانها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وانما ولي عليها أبوها بولاية الابوة فزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا نقد حال مجمل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى أن يتقى الله تعالى فيها ويحسن محبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليها بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور وفيه على ما وصف فيه من عاجله وآجله وفاء بصداق ما لها من نسائها المرجوع في مقدار صداقها إلى مقدار صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله وآجله بمخاطبة من فلان أياه على جميع ذلك (وإذا كان المزوج للصغيرة جدها أو أبيها) يكتب هذا ما زوج فلان حادثة فلانة ابنة فلان بن فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجدودة إلى آخره (وإن كان المزوج أخا لاب وأم أو لاب) يكتب هذا ما زوج فلان أخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وأم أو لاب إذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بختها كما حكم بحكام المسلمين يدل جاز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم لأن في جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة اختلاف بين العلماء وإن كان المزوج عما يكتب هذا ما زوج فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العمومة لاب وأم أو لاب ويلحق بالآخر ما ذكرنا في تزويج الاخ وإن لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزويج فلان فلانة على صداق كذا بحضور من الشهود العدول بتزويجها بنفسها باذن القاضي فلان تزويجها بمهرها ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وإن زوجت نفسها بغير اذن القاضي يلحق بالآخر وحكم بختها كما حكم بحكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهمان جلة هذا الصداق المذكور ويحق لها عليه كذا (وفي تزويج العبد) يكتب هذا ما تزويج فلان عبد فلان أو يكتب بمولوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وأمره أيام هذا العقد الموصوف فيه بحضور من الشهود العدول على صداق كذا بعقد صحيح نافذ لازم بتزويج أبيها فلان بن فلان أياها منه بوضاها تزويجها صحا وتم الكتاب وإن كانت المرأة صغيرة يلحق بالآخر حكم الحاكم لأن في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافا معروفا بين أبي حنيفة وصاحبيه رجعهم الله تعالى (وفي تزويج الامة) يكتب تزويج فلان فلانة بمولوك فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان أياها منه على صداق كذا إلى آخره وقد جرت العادة في الراسخين أن الأزواج أو آباءهم يبيعون العقارات والضيقات من النسوة ثمن معلوم ويجعلون الثمن قصاصا بالمهر فينبغي للكاتب أن يكتب بعد التسمية أن كان الشراء من الزوج هذا ما اشترى فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترى منه جميع الضيعة التي هي كرم محوط مبنى بقصره أو خمس دبراته أرض صالحة للزراعة موضوعة في قرية كذا أو جميع المنزل المبني ذي سقفين أو سقف واحد على حسب ما يكون المشتمل على دارين يتبين بكذا ويحدد المشتري بالحدود الأربعة وبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاممية على ما يأتي بيانه في فصل الشراء إن شاء الله تعالى وإذا انتهى إلى ذكر قبض الثمن يكتب ثم إن هذين المتعاقدين قاصا جميع هذا الثمن المذكور وفيه بجميع

أما سهوا أو عمدا جازت التضحية في هذا اليوم ولو خرج الإمام إلى الصلاة في الغد أو بعد الغد فنضحى فيه ما قبل صلاة الإمام الصداق أجزأه لأنه كان وقت الصلاة على وجه السنة ببلدة فيها فترة ولم يصل الإمام العبد وضوءا بعد طلوع العجر جاز في المختار ذكره الصدوق في الاجتناس



لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام \* نفي يوم عرفة بعد الزوال ثم بان أنه كان يوم الغرض كرا الزعفراني أنه يجوز  
 \* أهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم العاشر وأهل البوادي لا يضحون (٢٧٣) الا بعد صلاة أقرب الأئمة اليهم \* نفي في يوم

الاضحى فالأحب أن لا يؤخر إلى  
 اليوم الثالث فان أخر فالأحب أن  
 لا يأكل منها ويتصدق لانه لو وقع  
 بعد موته لا يخرج عن العهدة الا  
 بذلك \* ولو اشترى الاضحية في  
 اليوم الثالث والمسئلة بحالها  
 لا نفي عليه \* سرقة ولم يجدها  
 حتى مضى أيامها ثم وجدها تصدق  
 بها بلا ذبح وان ذبحها وتصدق  
 لحملها جز وتصدق بفضل ما بينهما  
 وان نقصها الذبح فالتصدق مباحية  
 أحسن \* لا يجوز التصديق بقيمة  
 الاضحية بعد وقتها على الزوجة  
 المعسرة والزوج المعسر عند الامام  
 رحمه الله \* المصري اذا أراد أن  
 يتجمل له اللحم يخرجها الى موضع  
 لا يعد من المصر ويذبحها فيه \* وكل  
 المصري يذبحها فأخرجها الى كبل  
 الى خارج المصر ويذبحها قبل صلاة  
 الامام ان الموكل في السواد جاز  
 وان في المصرا وان خرج الموكل  
 ثم أتى المصرا ويذبحها الى كبل قبل  
 الصلاة ان علم بعوده وكله لا يجوز  
 وفاقا وان لم يعلم فكذلك عند محمد  
 رحمه الله وعند الثاني رحمه الله يجوز  
 وهو المختار وان أخرجهما من المصر  
 قدر ما يقرضه المسافر لو خرج  
 جاز يذبحها قبل الصلاة والمعتبر  
 مكان الاضحية لا مكان المضحى  
 فيصرف الى فقراء مكانها لا مكانه  
 وفي الفطرة يعتبر المؤدى لا مكان  
 المؤدى أعني الولد والرقبى وفي  
 الزكاة يعتبر مكان المال

(الرابع فيما يجوز من الاضحية)

يجوز من الابل والانثى منه أفضل

ولا يجوز الا الثني وهو الذي دخل في السادسة وفي الطلبة

بانت عليه أربعة أعوام ومن البقر وهو الداخل في الثالث والانثى منه أفضل ومن الغنم ما تمت عليه سنة والذي كرمه أفضل اذا كان خصيا

الصدوق الذي كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصدوقها مثل هذا الثمن مقاصه صحيحة  
 وبرت المرأة المشتريه هذه من هذا الثمن براءة مقاصه وبرئ زوجها هذا البائع من جميع صدوقها  
 بحكم هذه المقاصه ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريه هذا جميع ما بين شراء قبضها بغير تسليم  
 البائع بعد ذلك البها وضمن لها النكاح في ذلك ضمنا ما يحجبها وذلك بتأخير كذا وان كان هذا البيع  
 ببعض صدوقها وهو الذي يشترط تجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست بيمان)  
 يكتب قاصا لجميع هذا الثمن بخله من جله صدوقها وهو جميع ما شرط تجيله البها ثم يذبحها  
 المشتريه ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع هذا من صدوقها كذا وكذا دينالا زما  
 وحقا واجبا وصدوقا ثانيا بالنكاح القائم بينهما للعمال وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من  
 والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد الزوج ووجهها ووجه فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا  
 ويكتب عند ذكرك المقاصه ثم ان هذين المتعاقدين قاصا جميع هذا الثمن بجميع صدوقها المسمى لها  
 في عقد النكاح على زوجها فلان وهو كذا درهم أو كذا دينار مقاصه صحيحة وقد كان والد الزوج  
 هذا ضمن لها جميع صدوقها الذي لها على زوجها ابنة فلان ضمنا ما يحجبها صلة منه ونحو ذلك هذه  
 لمؤنة عنه وبرت المشتريه من هذا الثمن وبرئ والد الزوج والزوج من جميع مهرها بحكم هذه  
 المقاصه وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم بالصواب كذا في المحيط \*

(الفصل الثالث في الطلاق) اذا اختلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدها فان  
 كانت المرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب انفلاق فلان بن فلان يعني  
 الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان الخصاص  
 والطحاوي والسمي وهلال وأبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يزدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا  
 كتاب لفلان يعني الزوج كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت محبتك وطلبت فراقك  
 هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمي وعامة أهل  
 الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجا صحيحا جائزا بولي هو أقرب عصمتي الى وشهود أحرار  
 مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وآجل وانني لم أقبض منك مهرى الذي تزوجتني عليه ولا شيئا  
 منه وانك دخلت بي وجامعتني وانني كرهت محبتك وطلبت فراقك من غير اضرار منك ولا اساءة  
 كانت منك ثم يكتب وانني سألتك أن تخلعني بجميع الدين الذي لي عليك من مهرى وهو كذا  
 وكذا درهم هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون  
 وانني سألتك بعد ما خفنا أن لا نقيم احدا من الله تعالى أن تطلقني تطليقة بائنة بجميع مهرى الذي لي  
 عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا أن لا نقيم احدا من الله تعالى أن تطلقني تطليقة بائنة بجميع مهرى الذي لي  
 فان خفتم أن لا يقيم احدا من الله وانما اختاروا الفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا وانني  
 سألتك أن تطلقني تطليقة بائنة ولم يكتبوا أن تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بان  
 بالاجماع وحكم الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك أن  
 ذكر المجمع عليه أولى من ذكر المختلف فيه وانما كتبوا بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وكذا  
 حتى يصير مقدار الساقط بالخلع معلوما فيخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية  
 فيه ذلك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب بجميع نفقتي مادمت في عدتي لان الميتة عندنا  
 تسحق النفقة حائلا كانت أو حاملا وانما اقتصرنا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكروا ما لا

(٣٥ - (الفتاوى) - سادس)



فوزازنه الشيء فاصدا ولا يجوز ما دون الشيء من كل شيء إلا الجذع من الغنم إذا كان عظيما وهو ما أتى عليه نصف العام وفي الاجناس ما عت  
عليه ثمانية أشهر والزعفراني ما عت (٢٧٤) عليه سبعة أشهر وإذا كان صغيرا الجسم لا يجوز إلا إذا تم عليه عام ومن المعز والذكر

منه أفضل ولا يجوز منه إلا الشيء والعنود منه كالجذع من الضأن وهو الذي أتى عليه أكثر الحول والمولود بين الاهلي والوحشي إذا كان الام وحشيا لا يجوز \* ولو زنا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الحلي أخرى العسيرة المشابهة والجاموس يجوز فيها \* نذت الاهلية فوحشت فرماها عن الاضحية جاز ولا يجوز الوحشي والابل أفضل ثم البقرة ثم الغنم من المعز والبقرة أفضل من الشاة إذا استويا قيمة لاه أعظم وأكثر والشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا قيمة ولحماها إذا استويا قيمة فأطيعهما لحما أفضل وإن اختلفا فالفاضل أفضل فالفعل بعشرين تحريم من الخصى بخمسة عشر والبقرة أفضل من ستة شياه إذا استويا قيمة وسبع شياه أفضل من البقرة وشراعتين بثلاثين أفضل من شاة بثلاثين وشراعتين أفضل من شاة بعشرين أفضل من شاة شاتين ومن لا أضحية عليه فله شاة ولو ذبح دجاجة أو ديك بكره لاه تشبه بالمجوس \* ضحى بأكثر من واحدة فالواحد فربضة والزيادة تعاقب في المختار ويقع الكل عن الاضحية وقيل الزائد على الواحد سلم والجزور والبقرة من سبعة إذا أراد الكل القربة وإن اختلفت جهة القربة \* اشترى بقرة لها ثم اشترى شاة أو شاة أخرى أصاب كلا سبع تام وإن أصاب أحدهم أقل من سبع لا يصح بان مات عن ابن وامرأة وبقرة مشتركة مع السنة فضحيها بالمحز ولو اشترى ثلاثة بقره ودفع أحدهم أربعة والاخر امرأته

رائدا وان كانوا لو ذكر وإصح في هذه الصورة لأن وضع هذه الصورة أن النشوز من قبيل المرأة والنشوز إذا كان من قبيل المرأة حصل للزوج أخذ الزيادة على ما أعطاهما الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وإن كان النشوز من قبيل المرأة فاقصر وأهلى المهر والنفقة ليعلم أن أخذ الفداء حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى يثبت الايجاب من الزوج لما أن الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم يكتب وخلعتي بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي ما دمت في عدتي انما أعاد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقد وضيت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاختلعت به منك فلاحق لي قبلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك نأ كيدا واثباتا للسلف ثم هل يكتب ضمان الدرك إذا وقع الخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج فأصححنا كقولنا لا يكتبون وأبرز بد الشروطي كان يكتب وعلى آفي ضامن لما أدركت فيه من درك من قبل أحد مسمى قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح لأن سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج ونصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لأن فيه تخليك الدين من غير من عليه الدين فلامعنى لذكر الدرك في هذه الصورة وانما يستقيم ذكر الدرك إذا كان بدل الخلع عينا فيعق في الدرك بسبب من جهتها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكره وفيكتب بذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع بصحة الإباحة أو بصحة الكراهة هكذا في المحيط \* (وجه آخر) يكتب وثيقة للمرأة منه أقر فلان بن فلان العلاني في حال جواز اقراره طائعا أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيق واحدة على مهرها وهو كذا درهم أو على نفقة عدتها وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذا ان شرط ما لا آخر وعلى براءة كل واحد منهم من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات خلعتا جميعا جائزا إذا خالعا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المبطله وأنها اختلفت نفسها منه بهذه الشروط المذكورة بيه اختلعا جميعا وذلك في تاريخ كذا \*

(ويكتب وثيقة للزوج) منها أقرت فلانة بنت فلان طائعا أنها اختلفت من زوجها فلان على صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة بانه يكتب على بقية صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة بانه تبتى بجميع نفقة عدتها ما دامت هي في العدة وعلى كل حق هو لها عليه وأبرأته عن جميع دعاوىها وخصوماتها كلها البراءة جميعا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الاشياء ولم يبق بينهما منسكاح ولا علة من علائقهما سوى العدة وصداقها زوجها في ذلك خطبا وبتم الكتاب \* وإن شرطوا في الخلع ما لا زائد على مهرها يكتب خالعا على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو دينار خلعتا جميعا وإذا كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا وبين أو صافه وبيالغ فيه وبين طوله وعرضه وبين قيمته أن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسماة في الخلع بتسليمها ذلك اليه وأبرأته عن دعاويها كلها وبتم الكتاب وإن كانت الزيادة في الخلع ضياعا فقد قيل الاحوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضياع بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا لتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة عندا مستحق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليها فيكتب الكتاب أقر فلان في حال جواز اقراره طائعا أنه خالع من نفسه

ابن وامرأة وبقرة مشتركة مع السنة فضحيها بالمحز ولو اشترى ثلاثة بقره ودفع أحدهم أربعة والاخر امرأته ثلاثة والاخر دينارا على أن الشركة على قدر المدفوع لا يصح ولو بين اثنين أو ثلاثة فضحيوا جاز \* ونصف السبع تسبع السبع فلا يصح



لما كذا اختاره الأئمة \* اشترك سبعة ثم مات أحدهم قبل النحر ورضى ورثته بنحرها عنهم وعن الميت جاز استفسار كذا لو كان أحدهم يضحى عن والده الصغير وأم ولده وان اقتصم الشركاء لجازوا زنا جاز وان حرقا (٢٧٥) ان جعلوا مع اللحم شيئا من السقط كالرأس

والا كارع جاز والا وان جعلوا ما لا يجوز وحلل بعضهم بعضا لم يجز بخلاف ما اذا باع درهمين بدرهم واحد هما كزوزنا وحلل حيث يجوز ولانه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة ادخل في الفضل هبة واللحم مشاع يحتملها \* ولو جعلوا اللحم والشحم سبعة واقتسموا جازت

(نوع في الغلط)

غلط وذبح كل أضحية الا آخر يجعل كالذبح بالاذن دلالة ويأخذ مسلوخه وان علم بعد الاكل يحلل كل لا آخر وان نشأ ضمن كل للأضحية أو ضحية وبتصدق بالقيمة لو كانت مضت أيام النحر \* ادخل شاة في مربي ثم ادعى كل منهما شاة انهما شاة فهي بينهما والاخرى لبيت المال لانه لا يدعيها أحد \* أربعة لكل شاة حبسوها في بيت فئات واحدة ولا يدري لمن هي يباع الاضنام ويشترى بالحاصل أربعة أضنام ويوكل كل واحد الآخر بذبحها ثم يحلل كل الآخر فيوزع الاضحية شاتان بينهما ضحية جاز بخلاف ما لو كان عبدان بينهما فاعتقاها معا عن كفارتيهما لم يجز لان الشاة يجري فيها القسمة جبراً فامكن جمع حق كل في الشاة الواحدة والرقيق لا يجري فيه القسمة فلم يمكن الجمع في واحد

(نوع آخر)

غصب أضحية غيره وضحي عن نفسه ومن القيمة وقع عن التضحية لانه ملكها بالغصب السابق

بخلاف الغاصب أعتق المغصوب ثم ملكها بأداء الضمان وبخلاف ما ضحي بشاة الوديعة ثم ضمنها لانه ضمنها بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد الذبح \* وفي شرح الطحاوي غصب شاة وضحي بها ان أخذها مالها وضمنه النقصان لا يقع عن الاضحية وان ضمنه قيمتها جسيمة وقعت عنها لانيها

امراته المسماة فلانة على جميع مهرها أو يكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تدفع المرأة اليه من خالص مالها كذا دنائير نيسابورية وذلك خمسون مثلاً وأنهم اقبلت ذلك منه في مجلس الخلع الى آخره ثم ان الخالع هذا اشترى من محتلتته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دريات أرض أو جميع الدار المشتهة على البيوت وبين موضع المشتري ويحده بالحدود الاربعه بخمسين ديناراً من الدنانير النيسابورية شراء صحيحاً وأن المحتلته هذه باعت ذلك منه بيعاً صحيحاً ثم ان هذين العاقلين قاسا هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصةً بجهة ووقعت البراءة بينهما براءة المقاصة وقبض الخالع المشتري هذا ما بين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة \*

(وفي الخلع قبل الدخول بها) يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوته بها بتطبيق واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعوى والخصومة في النكاح وغيره وخلعها هو على ذلك موافقة ويتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لانه لا عدة في الخلع قبل الدخول \*

(ويكتب من الجانب الآخر) خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلفت هي منه بذلك كله وان لم تكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى المهر لان الواجب فيه المتعة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوته بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيب اختلاعا صحيحاً كذا في الذخيرة \* واذا خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما أقربه فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وكسر سنها (ا) وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلالة بنكاح صحيح عقد عليها والدها بولاية الأبوة بمحض من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زماناً ثم ان زوجها هذا كره صحبتها لنفسه وكره والدها لها صحبتته وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وان زوجها هذا خلعها من نفسه بطلب والدها ذلك بتطبيق واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها الثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعاً صحيحاً جازاً لا فساد فيه ولا تعليقاً بمطهرة ولا إضافة الى وقت في المستقبل على أنه ضامن بجميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل لها عليها ولا رجعة ولا طلبية بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وبها شاعها ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع بمال الأب فكأنه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وكسر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الأب بضمها لانه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الأب وكل واحد من عرض الناس وانما يقع الفرق بين الآباء وغيرهم من الأولياء في أن اقرار الآباء بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية \*

(وان كان قبل الدخول بها) يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع

(ا) قوله وما أشبهها كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولعل الاصول وشبهها أو شيئاً أو نحو ذلك اه معصية



صارت ملكا من وقت الغصب وان اشترها وضحي بها ثم استحققت ان اجازا البيع جاز وان استردها لم تقع عنها وان اشترها فاسدا وضحي بها فان اخذ البائع منهم قيمتها جازت (٢٧١) وان استردها مذبوحة يشترى بثمنها اخرى وان بهت فاسدة وضحي ثم اخذ الواهب

قيمتها جازت وياكل منها وان استردها والنقصان يضمن الموهوبه قيمتها ويصدق لو بعد مضي وقت النحر وكذا لو وهب المريض شاة وعليه دين مستعبر وضحي فالغرماء بالخيار ان شاؤا اخذوا العين وعليه التصديق بقيمتها او ضمنوه قيمتها وجازت الاضحية ولو وهب من آخر شاة وضحي بها ثم رجع له ذلك عند محمد ورحمه الله ولا يجب على المضي التصديق وعند الثاني رحمه الله لا يملك الرجوع خمسة اذا اخذها من ملك الغير يجوز بها التضحية بعد ضمان قيمتها غصب شاة او سرق او غصبها من ولده الصغير او الكبير او عبده المأذون المدون مستغرقا واشترى فاسدا وضحي وستة لا يقع عن الاضحية المودع بشاة الودبعة والمستعبر والمستضع والمرتهن والوكيل بشراء شاة والوكيل بحفظ مال وضحي بشاة المسوكل والزوج والزوجة وضحي بشاة صاحبه بلا اذنه لنفسه ويدخل الاضحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة \* اشترها لها فغصبها منه غاصب ثم ذبحها بقية الاضحية عن المالك يجزيه ولا يحتاج الى الاجازة \* امر قصاب بالذبح عنه فقال القصاب ذبحته عن نفسي وقع عن الامر \* قال القصاب تركت التسمية عمدا يضمن قيمتها للمالك ويشترى بها اخرى لوفى ايام النحر ولا ياكل منها وان مضت تصديق بالقيمة المأخوذة

وقوع البينة وثبوت الحرمة الا ان الصغيرة اذا بلغت كان لها ان ترجع على الزوج ببقيتها صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم ضمان المالك وبعض أهل الشروط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الأب بقبض صداقها ونفقة عذتها بعلمها صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما ثم يكتب اقرار الزوج انه طلقها تطليقة واحدة بائنة وصورة ذلك أن يكتب اقرار فلان بن فلان يعني والد الصغيرة في حال جوار اقراره طائعا أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم تجبه صحتها الصغرى فطلقها تطليقة واحدة بائنة وبانت منه بهذا التطليق وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهم ما وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهمان فقبضت جميع ذلك لابتني الصغيرة هذه بولاية الامة قبضا صحيا بايضاء الزوج هذا جميع ذلك الى ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى ونقصومة توجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقر بذلك كله اقرارا صحيا وصدقه زوجها هذا فيه خطايا فاذا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عذتها لان الا قد اقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط \* وعلى هذا المولى اذا خالع أخته على مهرها ونفقة عذتها غير أنك لا تدكرهنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لان المولى يملك ابراء الزوج عن المهر بخلاف الاب فان اراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الامة كتب على مثال ما كتب خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية \* وان كان بينهما صغير فطعم نخلها على أن تملك المرأة الولد وتقوم بحضائنه سنة أو سنتين وتنفق عليه من ماله في مدة الحضانه فهذا جاز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لان مقدار النفقة وما لا بد للصغير منه من المطعوم مجهول فالخيلة في ذلك أن يقدر ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالدارهم أو بالدينار ويرشترط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك القدر الى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة لها على التربية في المدة المضروبة له ثم يوكل الرجل اياها بإبراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزوجها بزوج آخر اجني قبل انقضاء مدة التربية فان اراد أن يكتب بذلك كتابا يكتب اقرار فلان يعني الزوج أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطليقة واحدة بائنة على بقيته مهرها ونفقة عذتها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار حرنيسا بوريه جيدة يدفعها اليه من ماله ما خالع العدة صحبة خالية عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المتعلقة من هذا الخالع ابن صغير فطعم وطلب هذا الخالع من محتلتته هذه أن تمسكه وتقوم بحضائنه سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا ويصرف المائة الدينار التي وجبت له عليها بنفقة الخلع الى ما لا بد للصغير في هذه المدة فقبلت جميع ذلك قبولا صحيا أو يكتب وكان لهذه المتعلقة من هذا الخالع ابن صغير فاستأجر الخالع هذا محتلتته هذه لحضانه ولدها الصغير هذا وتربيته والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها لزوجهها هذا استجارا صحيا وأنها آحوت نفسها منه كذا في الجارة صحبة فان كان الابن رضيعا يكتب طلب الخالع هذا من محتلتته هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحضائنه سنة واحدة بالمائة التي وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم ان هذا الخالع وكلها وأقامها مقام نفسه في ابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان دف الولد قبل انقضاء مدة التربية وكاله صحبة لازمة على أنه

\* مضت أيامها وهي حية يتصدق بها حية \* اشترى خمس شياه ونوى ان يضحي واحدة منها بلا عين فذبح رجل كل واحد منها لأمير يوم النحر فلو يا التضحية عنه ضمن قيمتها \* أمير يذبح شاته فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح عن علم بالبيع أم لا وى الاجناس



لا يضمن ان لم يعلم (نوع) اشترى الفقير لها ثم مرقه واشترى أخرى لها فوجد الأولى ضمنى بها ولو غنيا بالواحدة لانها على الغنى  
 بإيجاب الشرع وهو واحد لا غير وعلى الفقير بالشراء وهو متعدد والزعرافى (٣٧٧) لم يفصل بين الغنى والفقير وقال ان أوجب

الثانية بدلا عن الأولى ذبح أيتهما شاء وان أوجب الثانية بعد شراء الأولى بإيجابا مبتدأ ذبحهما \* فوى  
 الفقير أن يشترى أخصية لا يلزم شئ ذكر القاضي ضل مشترى  
 الفقير لها فاشترى أخرى وذبح ثم وجد الأولى ينظر ان كان قال عند  
 شراء أخرى ان كانت ضلت الأولى فهذا آخر لا يلزمه ذبحها وان كان  
 قال فهذا بدلا ذبح الثانية أيضا لانها صارت بدلا عن الأولى \* ذبح  
 المشتراة لها بلانية الاخصية حازت اكتفاء بالنية عند الشراء \* ولو  
 نذر وقال بلسانه الله على ان أخصى  
 به لزم اجساعا ولا يلزم اذا نوى أن يضحى بها ولم يتلفظ وبالشراء لها  
 لو المشتري غنيا لا يجب باتفاق الروايات فله بيعها وان فقيرا ذكر  
 في الشافى أنها تتعين بالنية والجمهور لا الآن بقول بلسانه  
 على أن أخصى بها وذبح كرىكر رجه الله في ظاهر الرواية عنا  
 يجب بالشراء بها \* وفي الزيادات اشتراها وأوجبها أخصية يجب  
 هي موسرا أو معسرا قيل معناه أوجبها بلسانه وقيل أراد به  
 اشتراها بنية الاخصية وطاهر هذا يقتضى بأن الفقير لو مرقه مشتراه  
 ليس عليه أخرى لانها عليه صار بالشراء والوجوب المتعلق بالعين يسقط بهلا كه أما على الغنى  
 بالشرع فلم يسبق تعيين الفعل وفي الزعرافى اشترى شاتين لها  
 وضاعت احدهما وذبح الأخرى ثم وجد الأولى فيها أو بعدها لا شئ  
 عليه \* قال الله على أخصية ان غنيا

كلما عزاهما عن هذه الوكالة عادت عنه وكيفية ذلك كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا  
 الوجه نظرا للمرأة لان الصـ غير لو مات قبل انقضاء مدة الحضنة يرجع الزوج عليها بحصة ما بقى من  
 المدة من المائة الدينار فكتبنا ذلك حتى انه اذا مات الصغير في هذه المدة فهي تبرئ نفسها فلا يرجع  
 الزوج عليها شئ وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضي  
 هذه المدة فهي بريئة من حصته ما بقى من المدة فذلك ما ثبت ان كتب بعد الاستتجار وشرطت المختلعة  
 هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهي بريئة من حصته ما بقى من المدة من هذه المائة  
 ولم يكتب توكيله اياها باواء نفسها كان مستقبها كذا في الذخيرة \* فان كان في البطن جنين  
 فأراد الزوج أن يعقد الخلع على رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاصي وأبي زيد  
 وغيرهم أنه جائز فزيد في موضع الجعل وعلى أن ترضع الولد الذي هو في بطنها لزوجها هذا ان وضعته  
 حيا السنتين من وقت الولادة واحدا كان الولد أو متنى ذكر ا كان أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد  
 بعد ذلك قبل تمام مدخل الرضاع فهي بريئة وليس يحفظ هذا عن علمائنا الثلاثة وكان الشيخ الامام  
 أبو القاسم العفاور رجه الله تعالى يقول الاصم عندي أن هذا في الجنين لا يصح لانه تصرف عليه في  
 حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبر هذا باسائر تصرفاته كذا في الظهيرية \* والحيلة في ذلك تقدير  
 مال عليها في عقدة الخلع ثم استجاره اياها اجارة مضافة الى ما بعد الولادة فترضع ولده الذي هي حامل به  
 (خلع الوكيل) يكتب أولا التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلان واكماله وأقامه مقام  
 نفسه في خلع زوجته فلانة بتطبيقه واحدة بائنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب  
 في هذا البياض عقبه ذكر هذه الوكالة توكيله اياها وأنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس  
 خطا يا واذل في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خالع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر  
 التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور في مخرج من نفس موكله فلان هذا امر أنه المسماة  
 فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطبيقه واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة  
 عتقها مادامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الفرقة وبعد ها وان فلانة هذه قبلت  
 منه هذا الخلع بهذا البذل قبول لا يصح ما شافهة بعد ما صدقته في كونه وكيلان جهة زوجها فلان  
 هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب \* ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولا  
 التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلان واكماله وأقامته مقام نفسها في اختلاعه نفسها من زوجها  
 فلان ثم يكتب بعد ذكر الاختلاع هذا ما اختلعه فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في  
 صدر هذا البياض اختلعه نفس موكلته فلانة من زوجها فلان الى آخره وان أراد الزوج أن يضمن  
 وكيل المرأة بالاختلاع ما أدركه من ذلك في مهرها ونفقة عتقها بان جعلت المرأة التوكيل والشهود  
 قداما أو غابوا أو أرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك  
 فلانا معنى الزوج من ذلك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عتقها وذلك كذا حتى يخلصه من  
 ذلك أو يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عتقها وهي كذا والله تعالى أعلم \*

(خلع الفضولي) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وهو  
 الفضولي سأل فلانا أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا  
 الخلع بهذا المال بغير أمرها وتوكيلها اياه به على أنه ضامن له أن يدفع ذلك اليه من مال نفسه فاجاب  
 فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال قبل الفضولي  
 فعليه أخرى الا اذا عني الاندبار عن الواجب عليه كما اذا قال على حجة وان فقيرا لا يلزم الا واحدة وان أسرى عليه شاتان \* اشترى الفقير في  
 أيامها شاة لها وضعى بها ثم أسرى أيامها قال الخوصيني عليه أخرى والمتأخرون قالوا لا به يأخذ \* نذر أن يضحى ولم يسم شاة عليه شاة



ولا يأكل منها وإن أكل عليه قيمتها \* أو جبر على نفسه عشر فضيحت لا يلزمه الاثنان لان الأربعة يثبتن \* ضحى ولم ينو الاضحية يجوز لانه لما اشترها لها تعينت لها (٢٧٨) (الخامس في عيوبها) خمسة عشر من الاكاف لا يمنع منها عدم الاسنان لو اختلف

وعن الثاني وجه الله المنع مطلقا وعنه ان يبق منها ما يعتلف جاز والا ومن البقرة التي لا أسنان لها لا يجوز والجرباء ان سميت والتي لا قرن لها من الاول يجوز فان انقطع أو انكسر يجوز الا اذا بلغ الدماغ وصغيرة الاذن والتي في أذنها ثقب أو شقاق من الاعلى الى الاسفل يجوز وعدم الاذن أو احدهما الاذين يمنع الاخر واية عن الامام ومحمد رحمهما الله والشولاء وهي المجنونة ولو سميت جاز والعرجاء التي غشي ثلاث قوائم ولا تضع الرابعة على الارض لا وان كانت تضعها وضعافا ضعيفا لانها تمايل مع ذلك يجوز والمحبوب العاجز عن الجماع والتي لها سعال والعاجز عن الولادة لكبر سنها والتي لا ينزل لها السبن يجوز والتي لها آلية صغيرة تشبه الذنب يجوز وان لم يكن لها آلية خلقة فكذلك قال محمد رحمه الله لا يجوز في سبع من العيوب العمياء والعوراء فان ذهب بعض اعينها الواحدة أو بعض أذنها أو بعض أسنانها في رواية الاجناس ان أكثر من النصف لا يجوز وان أقل يجوز ويعتبر الثالث وما كان دون النصف فهو قليل عندهما وظاهر مذهبهما أن النصف كثير وعنهما فيسفر وايتان وفي المختلف ان أكثر من الثلث لا يجوز عنده ويقدر الثلث يجوز عنده وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن الامام رحمه الله أنه لا يجوز وهل يجمع الخروق في أذن الاضحية اختلفوا

هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بايا فانه ذلك اياه وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الا أن الزوج لا يبرأ من مهرها بهذا الخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شئت فان أراد الزوج أن يضمن الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى اذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب وضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فانها قد قبضت مرة فاذا قبضت ثانيا تكون قابضة بعير حق وانه مستقيم لان الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في زعمه أنها لو قبضت ثانيا تكون قابضة بعير حق ويصير المقبوض بعير حق مضمونا عليها فلهذه كماله مضافة الى زمان الوجوب وانها محبضة كالكفالة بما يذوبه على فلان \*

(وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلوة) ان كان الطلاق واحدا يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها تطليقة واحدة بائنة لا رجعة فيها ولا مشورة ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التطليقة وان كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها تطليقتين وفي الثلاث يكتب طلقها ثلاثا بائنة منتهى ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرمته غليظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتنقض عدها وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجته فلانة بعدما دخل بها أنت طالق تطليقة واحدة بائنة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانها في عدتها الواجبة عليها بهذا الطلاق أقر بجميع ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا \*

(وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها) يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا طلق امرأته بعدما خلوا بها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائنة نافذة جارية غرمت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ما سمي لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدها وهي كذا ويتم الكتاب \* فان كان الزوج لا يرى قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق نكاح المهر ووجوب نفقة العدة فامتنع عن أدائها بعدما طالبت به بذلك ينبغي لها أن ترفع الامر الى قاض يرى ذلك حتى يقضى لها بكل المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من الصداق ونفقة عدها فامتنع عن أداء ذلك لما أنه كان يرى مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهو نكاح كد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فرافعه الى القاضي فلان أو يكتب من غير تعيين فرافعه الى قاض عدل جاز الحكم فيما بين المسلمين وطالبت به بذلك وادعت الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فافقر بالخلوة ولكن أنكرنا كد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فنقض عليه لها هذا القاضي بكل المسمى ونفقة عدها اذ كان يرى ذلك وكان في اجتهاده أن الخلوة بالمرأة المنكوجة كالدخلول بها في حق نكاح كد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فنقض بذلك لها عليه في وجوهها حكما أمضاه وقضاء أنفذوا وشهد على ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا (اذا أراد الرجل أن يجعل امرأته يبيدها فهو مشتمل على أنواع) أحدها التفويض مطلقا غير معلق بشرط وانه قسمان موقت ومطلق وصورة كتابة هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه

\* ولو كانت صحيحة فاعورن عنده بعد ايجابها على نفسه أو كانت مميمة فمحقت بعد ايجابها أو عرجت ان مومرا لا يجوز وان معسرا يجوز ذكره في رواية الجوزجاني وفي رواية أبي حفص رحمه الله يجوز مومرا كان أو معسرا ولو اصابها آفة

الشهود



ماتعة في معالجة الذبح ان لم يرسلها جازوان أرسلها ثم ضعى بها في وقت آخر في يوم آخر لا رواية لها في الأصول وفي العيون والمنتقى من الثاني رحمه الله جوازها وفي الزعفراني رحمه الله أنه لا يجوز وبه قال البعض ولا تأخذ (٢٧٩) به والجفاء التي لا تنق لا يجوز ومقطوعة

رؤس الضروع ان أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف وفي الشاة والعز إذا ذهبت إحدى حلمتيها خلقة أو باقة وبقيت الأخرى لا يجوز وفي الأبل والبقر ان ذهبت واحدة جازوان اثنتان لا وعن الإمام رحمه الله أن الشاة إذا لم يكن لها أذن ولا ذنب خلقة يجوز وان لم يكن لها خلقة عيناه لا يجوز

(السادس في الانتفاع)

يكره حلبها وخصونها قبل الذبح وينتفع به فان فعله تصدق به قيل هذا في التي أوجها على نفسه وان أخذ صوفاً من أطرافها للعلامة أيام النحر لا يطررها وان في ضرعها لبن يخاف عليه نضع ضرعها بالماء البارد أو فرجها بالماء البارد إذا قربت أيام النحر وان بعدت يحلبها ويتصدق باللبن وما أصاب من اللبن تصدق به أو قيمته وكذا الصوف الآن يعلمها بقدرها ويجوز الانتفاع بحلبها وهدي المتعة والفران والتطوع بان يتخذها قرشاً أو فرواً أو جراباً أو غير ذلك أن يشتري بها متاع البيت كالجراب والغربال والخف لالحل والزيت واللحم وله أن يبيعها بالدرهم ليمتدق بها لأن ينتفع بالدرهم أو ينفعها على نفسه فان باع ذلك تصدق بالثمن أيضاً ولو أراد بيع لحمها ليمتدق بالثمن ليس له ذلك وليس له في اللحم إلا الطام أو الأكل وذكر بكر رحمه الله أن الجراد اللحم ليس له يبعه والتصدق بثمنه وان باعه

الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل أمراً أنه المسماة فلانة بيدها شهراً أو سنة أو لها كذا أو آخرها كذا على أن نطاق نفسها في هذا الشهر أو في هذه السنة متى شئت واحدة بائنة أو ثلاثاً وفوض الأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه هذا الأمر قبلت من هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقيل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا \*

(صورة كتابة هذا النوع في المطلق) شهدوا أن فلانا جعل أمراً أنه فلانة بيدها على أن تطلق نفسها ما شئت من واحدة أو ثلاثاً ومتى شئت أبداً وأنها قبلت منه هذا الأمر إلى آخر ما ذكرنا \* (والثاني تعليق التفويض بالشرط وأنه أقسام) أحدها تعليق التفويض بالغيبة وصورة كتابة هذا القسم شهدوا أن فلانا جعل أمراً أنه فلانة بيدها معلقاً بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا يسكنان فيه غيبة سفر ومضى على عييت عنها شهراً أو كذا على ما شرطه ولم يعد إليها في هذه المدة فانها تطلق نفسها بالبقية واحدة بائنة بعد ذلك متى شئت أبداً وفوض الأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه هذا الأمر قبلت من هذا التفويض ويتم الكتاب (القسم الثاني تعليق التفويض بترك نقد المجل إلى وقت كذا) صورة كتابة هذا القسم جعل أمراً بيدها في تطلقه واحدة بائنة مطلقاً بشرط أنه إذا مضى شهر أو له كذا أو آخره كذا ولم يؤد إليها جميع ما قبل فحلبها لها من صداقها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبداً واحدة بائنة وفوض الأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه هذا الأمر في مجلس التفويض \*

(القسم الثالث تعليق التفويض بشرط فاره أو بشرط الجرا أو بشرط ما يرجعاً يظهر أثره على بدنهما) وصورة كتابته على نحو ما بينا \*

(النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه) شهدوا أنه جعل أمراً كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد أو كيل أو فسخ أو أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه أياها بنفسه بيدها أمراً أنه الحالية المسماة بفلانة في التطلقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شئت من الأوقات أبداً وفوض الأمر في ذلك إليها ويكتب تطلقها ما شئت من طلقاتها الثلاث وأنها قبلت ذلك منه قبل ولا يصح في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط إذا وجد الشرط وأرادت أن تطلق نفسها فلها ذلك وإذا طلقت نفسها فالأولى أن يكتب وثيقة على ظهر وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانا بعنى الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقاً به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار أمراً فلانة تزوجه فلان بحكم ذلك التفويض بيدها وأنها طلقت نفسها بهذا شهراً ولا يشهد هؤلاء الشهود الذين ثبتوا أساميهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

(الفصل الرابع في العتاق) وإذا أعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتاباً يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز إقراره طائعاً أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عندهم وأشهدهم على إقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز إقراره لأعله به من مرض ولا غيره يمنع صحة إقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب وبين سنه وبحلبه أعتقه من خالص ماله وملكه اعتاقاً صحيحاً نافذاً تاماً لازماً لا رجعة فيه ولا منوبة ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة إلى وقت من الأوقات المنتظرة مجاًماً كذا في الظهيرية \* ولا اشتراط عوض أعتقه هكذا الوجه والله

بشيء ينتفع به بعينه يجوز وذكر هشام أنه يباع مائتو كل ومائتو كل بمائتو كل وإعطاء الجلد للجزاز كالبيع \* اشترى لأضحية وأوجه كرهه كرهها وان نقص بالركوب ضمن النقصان ولا يتواجر وان أجز تصدق بأجزتها وان ولدت ولداً ذبحها مع الولد قيل



هذا في الفقير فأما الغني فلا يجب عليه ذبح الولد إلا إذا تكرر أن يرضع الأم فولدت بعد النسخ وإن ذبح الولد قبل الأم في يوم النحر أو بعده جاز ولولم يذبحه وتصدق به حياته أيام النحر (٢٨٠) جاز \* وفي المنتقى لو تصدق بالولد حياته أيام النحر عليه أن يتصدق بقيمة أيضا وإن

باع الولد في أيام النحر تصدق بثمنه فإن لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر تصدق بالولد حياته وإن ذبح الولد مع الأم يأكل منها ومنه \* وعن الإمام رحمه الله أنه لا يأكل من الولد وإن أكل تصدق بقيمة المأكول والتصدق بقيمة الولد حياة أحب والمعسر اشترى شاة وماتت في أيام النحر وخرج منها جنين حيا تصدق بالولد استحسناتنا

(السابع في التضييعة عن الغير)

الغني يرضع عن نفسه وعن ولده الصغير لاعتن الكبير وأما ابن الابن فغيره روايتان ولو كان لابنه مال ضحى عنه منه أبوه أو وصيه عند الامامين وعند محمد رحمه الله يرضع من مال نفسه \* قال السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب أن يرضع عن نفسه وكذا الوصي قياسا على الفطرة والاصح أنه ليس له ذلك حتى لم يملك عتق عبده وهدية ماله والقاضي في مال الصغير كذلك والمجنون كالصبي وعلى الاب أداء خراج أرض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الوصي إذا ضحى بمال الصبي عنه وتصدق به ضمنه وبشترى بها ما ينتفع بعينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصي أن يفعلاه فإن فعل ضمن الاب ولا ضمن الوصي وعليه الفتوى \* ولو ضحى بشاة نفسه عن غيره بامرء أو لا يجوز \* ولو أعتق عبده عن كفارة غيره بامرء جاز وأجاز نصير بن يحيى

تعالى وطلب ثوابه وأبته ما مرضاته وهو ما من أليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عتقه منها عضوا منه من النار فصار فلان الهندي هذا حرا باعتناق مولاه هذا لا يباع ولا يوهب ولا يرث ولا يملك بوجه من الوجوه لا سبيل له ولا للاحد عليه الا سبيل الولاء فإن ولده لم يعتقه هذا مادام حيا وأعتقه بعد ذلك كور من بعده ومنه ما به بعد الاعتناق كذا وصديق المعتق هذا معتقه هذا في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتناق شفاها وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهو ما من أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضائه بأعضائه من النار عتقا صحاحا جزوا أو حرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حرا في بدنه نفسه لاحق له ولا للاحد سواء عليه سوى حق الولاء وليس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتق في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتناق وذلك يوم كذا وكان أبو حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى لمملوكه فلان الفلاني أنك كنت مملوكا كالي الى أن أعتقتك فأعتقتك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وأنا يومئذ صحيح العقل والبدن لآلهة من مرض أو غيره جاتر الامور أعتقتك عتقا جائزا ما إذا ابتاعك لم أشترط عليك شرطا ولا اختلفت منك مالا فصرت به حرا لك مالا حرا وعليك ما عليهم لا سبيل لي ولا للاحد عليك ولي ولا لك وولاه عتقتك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانما كتبوا الوجه الله تعالى لان من الناس من يقول اذا أعتقه رياء وسمعه لوجه الله تعالى لا يعتق وانما كتبوا أنا يومئذ صحيح لآلهة من مرض أو غيره لان عتق المريض يعتبر من الثلث وعتق الصحيح يعتبر من جميع المال وأرادوا بقوله أو غيره الجنون والعتة والخمر بسبب الفساد لآل العتة والجنون عنان صحة العتاق بالاجماع والخمر بسبب الفساد يمنع صحة الاعتناق عند بعض العلماء وانما كتبوا اعتقا ما إذا ابتاعك لآلهة لا يدعي المولى عليه ما يوجب توقف العتق أو التعليق بالشرط وانما كتبوا الم شرط عليك شرطا ولا اختلفت منك مالا قطعاً للدعوى والمنازعة وانما كتبوا صرت به حرا لك مالا حرا وعليك ما عليهم بطريق التأكيد وانما كتبوا ولي ولا لك اتباعا للسلف وبياناً لحكم العتق وكتبوا ولا يعتقه هذا مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وإن كان العتق على مال يكتب فيه بعد قوله عتقا جائزا ما إذا على كذا دينار وقبل هذا العتق هذا العتق بهذا المال فبعد ذلك أن كان المولى قبض المال يكتب وقبض المعتق هذا المال بايضا المعتق هذا ذلك اياه وبرئ اليه من ذلك كله برائة قبض واستيفاء وإن لم يكن قبض المال يكتب فجميع هذا المال دين على هذا المعتق لهذا المولى لا براءة له هذا المعتق عنه الا بأداء جميع ذلك اليه ولا سبيل لهذا المولى عليه الا سبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في النخبة \*

(واذا أعتق عبدا أو أمة هم ماله وبينهما نكاح ولهما أولاد أعتقهم جلة) يكتب أعتق عبده فلانا وسميه ويحليه وأمة فلانة وسميها ويحليها وها زوجان وأعتق أولاده مامعهم ما وهم فلان وفلان وفلانة وهو ملكهم جميعا أعتقهم جميعا لا تغاير من شاء الله تعالى وطمعتاني ثوابه الى آخر ما ذكرنا \*

(واذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد أعتقاه وأعتقوه جميعا) يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لمملوكهما فلان أنك كنت مملوكا كذا وقد أعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهما من الولاء وباقي

الكتاب

عن الميت أنه يصنع به مثل ما يصنع باضحية نفسه من التصديق

ومحمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل فيمن يرضع عن الميت أنه يصنع به مثل ما يصنع باضحية نفسه من التصديق وقال عصام بن يوسف يتصدق بالكل وأبو طيع واقف الثلاثة \* ولو أوصى أن يرضع عنه في عام من والاكل والاجر للميت والمالك للذابح



ثالثه جاز باتفاق الروايات ويصنع به كما يصنع باضحيتهم من الاكل والصدق وقال الصمد المختار انه ان ضحي بأمر الميت لا يأكل منها وان بغير أمره يأكل \* في المختار ضحي عن أولاده الكبار وزوجته لا يجوز (٢٨١) الا باذنهم وعن الثاني رحمه الله أنه يجوز

استحسانا بلا اذنهم وعن الامام رحمه الله في الولد الصغير يستحب الاضحية ولا يجب بخلاف صدقة الفطر هذا ظاهر الرواية وروى عنه أنه يجب عن ولده وولد ولده الذي لأبيه والفتوى على ظاهر الرواية \* ضحي بقرة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان صغار اجاز وان كبار اجاز بأمرهم والا لا \* أعتق عبده عن كفارة ابن علي أبيه لا يجوز ولو بعد موت أبيه وكذا لو وقف على أبيه بعد موته \* ذبح أضحية غيره بلا أمره في غير أيامها يضمن وان في أيامها اجاز ولا يضمن \* ذبح البقار والرأى شاة لا يرجى حياتها لا يضمن وكذا الاجنبي في اختيار الفقيه وقرق الصدر بين الاجنبي والرأى وضمن الاجنبي لا الرأى وذكر محمد رحمه الله أن الرأى يضمن أيضا وهو القياس \* وهن مسائل يعمل فيها بالدلالة طبع لم غيره ضمن ولو بلا أمره ولو جعل في القدر الذي على الكانون ووضع تحته حطباً وطبخ لا يضمن ومنه مسألة الاحرام على المهي عليه وباقيته في الفتاوى وحاصله أن العمل لو بحال لا يتفاوت الناس يثبت الاستعانة بكل واحد من آحاد الناس كذا ذبح وان تفاوت كالسليح لاحسنه ولو علق شاة للسليح فسلخها أحد بلا اذنه ضمن \* اذا لم يجد الاضحية في بلده يلزمه المشي يطلبها الى موضع منه يساق الى بلده

(كتاب الصيد)

الكتاب على نحو ذكرنا في العبد لو اُخذ \* واذا وكلوا رجلاً بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المستمعون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً وكل فلان وفلان وأعتق عبدهم فلاناً وهو مشترك بينهم بالسوية ثلاثاً وأعتقه هذا الوكيل بمجانبة غير عوض أو على كذا اعتاقهم من خالص مالهم ولصحتهم فصار هذا العبد حراً باعترافهم هذا اياه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عليه ولا لاحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولّاه لهم حال حياتهم ولعقبهم بعد وفاتهم \*

(وفيما اذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم) يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم واذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما اذا كان العبد لو اُخذوا اذا أعتق أحد الشر بكن نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لساكت خيار ان ثلاثة ان كان المعتق موسراً وخيار ان كان معسراً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان المعتق موسراً فلا ساكت حتى تضمن وان كان معسراً فلا ساكت حتى استسعاء العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله فان أراد الساكت أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهدوا أن فلاناً أعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد أعتق هذا المعتق نصيبه بغير اذن شريكه فلان عتقاً صحيحاً والمعتق كان موسراً وقت الاعتاق حتى يثبت للشر بكن الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاختار تضمن شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فقضى القاضي له بذلك لما أنه وقع اجتهاده عليه ولزم المعتق اداء عشرة دنانير الى هذا المدعي فهذا القدر دين على المعتق هذا الشر بكن المدعي وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بالزامه وصار العبد كله حراً من جهة المعتق هذا ولاؤه كله للمعتق هذا ورتب الكتاب \* وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختار الشر بكن الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فألزم القاضي العبد فعلى العبد أن يسعي له في ذلك واذا سعى فهو حراً من جهته ما ولاؤه بينهما \* وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتاباً فاختار اعتاق نصيبه وأعتقه فصار حراً من جهته ما ولاؤه بينهما \*

وان كان المعتق معسراً حتى يثبت له خيار ان سدد أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت لساكت خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأمضى القاضي فلان اختياره وألزم العبد بذلك وبصير العبد حراً من جهته ما ولاؤه يكون بينهما \* وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجده نحو ما يكتب فأمضى القاضي اختياره ولزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجده عليه تجزئاً ثلاثة في ثلاثة أشهر ليؤدي عند انقضاء كل شهر كذا ورتب الكتاب \* فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً الى كذا فان نجح نجوماً ومضى شهر وأدى نجوماً وأراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجوماً وهو كذا وبقى عليه كذا على نجوم ما بقي يطلبه اذا حل ذلك وبعد اداء النجوم كلها يكتب ان فلاناً أعتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان

(٣٦ - (الفتاوى) - سادس) خمسة فصول (الاول في المقدمة) وهو الحيوان المشروح من الآدمي

ما كولا أولاً وهو مباح الا اذا كان للبهائم وفي آخره مخوف ويكون بالجازي والكلب والسموم والشبكة وما في معناها كالنجل ويحل



بخمسة أشهر شرطاً في الصيد كونه أهلاً لذكائه وإرساله وإن لا يشاركه في الأرسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية بعدا وإن لا يشتغل بغير  
الأرسال وأخذ الصيد جعل آخر وخمسة في الكلب (٢٨٢) كونه معلماً وذهابه على سنن الأرسال وعدم مشاركة كلب من لا يجعل صيده وإن

يقتله جرحاً وإن لا يأكل منه وخمسة  
في الصيد أن لا يكون متعدداً بانيابه  
ومخلب وإن لا يكون من الحشرات  
وإن لا يكون مائياً غير السمك  
وأن يملك نفسه بجناحه وقوائمه  
وإن يموت بالاصطياد قبل أن  
يوصل إلى ذبحه وزاد السرخسي  
أن يكون الصيد مما يباح تناوله  
وأن يكون ممنوعاً وحشياً وإن  
لا يتوارى عن بصره وإن لا يقعد  
عن طلبه حتى يجده لأنه إذا غاب  
عن بصره رجحيمون بسبب آخر  
فلا يجعل لقول ابن عباس رضي الله  
عنهما كل ما أهدمت ودع ما أئمت  
(الثاني في صيد الكلب)

صيد المسلم كلب الجحوش لا بأس به  
وكذا يباح لهم لأنه كالذبح بشفرتهم  
ولا يجعل صيد الجحوش وذبيحته  
ويحل صيد اليهودي والنصراني  
وذبيحتهما \* رد كلب الجحوش  
الصيد على كلب مسلم فأخذه كلب  
المسلم برده أو رد عليه سبع فأخذه  
برده لا يجعل فإن رد عليه جحوش  
حتى أخذ كلب المسلم محل لأن فعل  
الجحوش من جنس فعل المسلم وإن  
كان أعانه ورد الكلب والسبع  
ليس من جنس فعل المرسل  
فكان من جنس عمل الكلب  
فيكون أعانه الكلب فلا يجعل  
\* وفي الجامع الصغير إذا زجر  
الجحوش كلب المسلم فزجر بزجره  
وقتل صيدها أكل وعلى القالب لا  
وليس هذا كما انفرد الكلب بنفسه  
وزجره صاحبه أن يجعل كارساله  
استحساناً \* صيده أو معلماً لئلا  
الأن يأكل منه وإن شرب من دمه

المعتق معسراً فاختار الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوماً في كذا من  
الشهر وكل شهر كذا قضى شهر فاستوفى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً  
بعد الشهر الثالث كذا ومقول هو آخر التجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا  
كثير وعق كاه عنهما جيعاً فهو مولى لهما وولاؤه بينهما نصفين ويتم الكتاب \*

(وإن أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى) يكتب أعتق فلان جميع  
نصيبه من المملوك المشتري بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى  
ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس فطالبه  
السالك بقيمة نصيبه ورفع الأمر إلى القاضي فلان وأمضى ذلك وألزم المعتق قيمة نصيب السالك  
وحكم بعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب \* وإن كان المعتق معسراً يكتب وكان المعتق  
معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى ثبت للسالك حق استسعاء العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد  
بذلك ورافعه إلى القاضي فلان فأمضى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب السالك  
فذلك دين للسالك على العبد وجعل العبد كله حراً من جهة المعتق وولاؤه كله ويتم الكتاب كذا  
في المحيط \* ولو كان عبيد مملوك بين رجلين فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهما تضمين  
صاحبه أياهم بسبق اعتاقه فالاجتياح أن يوكلا رجلاً باعتاقه والاحوط أن يعلق كل واحد منهما عتق  
نصيبه باعتاق نصيب شريكه حتى لو أفردوا أو كبل نصيب أحدهما بالاعتاق لم ينفذوا إذا أعتق الوكيل  
كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان باعتاق عبيدهما فلان وأنه أعتق عبيدهما فلان وهو  
مشارك بينهما بالسوية مجازاً أو على كذا اعتاقاً صحيحاً من خالص مالهما وملكهما فصار هذا العبد  
حراً باعتاق وكيلهما هذا أياهم ثم يذكر إلى آخر ما ذكرناه فيما إذا أعتقه بطريق الإصالة وكذا هذا  
في توكيلهما أياهم بالتدبير كذا في الظهيرية \* إذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب شهدوا أن  
فلاناً أعتق عبده المسمى كذا وأحليته كذا اعتاقاً صحيحاً بما تراضوا عليه أن يخدمه سنة كاملة اثنا عشر  
شهراً أولها كذا وآخرها كذا بخدمة فيمار آمولاه وفيما بداه من أنواع الخدمة حيث شاء وأين شاء  
وكيف شاء فيما يجعل في الشرع ليلا ونهاراً في الوقت المعتاد قدوماً بطريق وقيل فلان منه هذا العتق  
بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حراً الوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الأسبيل الولاء  
والاطلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب \*

(ونيفقه بدل العتق) يكتب شهدا الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً الهندي أقر طائعا  
أنه كان مملوكاً لفلان بك صحيحاً واجباً لازم وخدمه زماناً ورغب في عتقه فسأله أن يعتقه على كذا  
فأجاب به إلى ذلك فاعتقه بهذا الجعل عتقاً صحيحاً لا رجعة فيه ولا مشوبهة ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة إلى  
وقت مستقبل فقيل هو ذلك منه بمخاطبة أياه قبل الافتراق والاستغال بغير ذلك فعتقه وصار حراً  
ماله كالنفس وهذا الجعل دين له عليه حالاً يأخذه منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براءة له منه إلا بأداء  
جميع ذلك إليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

(اعتاق العبد بحكم الوصية) شهدوا أن فلاناً يعني ابن الميت أقر طائعا أن أباه فلاناً قد كان أوصى  
إليه في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلاناً يسمى العبد ويحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط  
فيه شرط ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من أبيه فلان هذه الوصية وأن أباه فلاناً قد توفي ولم يرجع  
عن ذلك ولا عن شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت أبيه وأعتق فلاناً وهو العبد الذي كان أوصى

لم يحرم عند العامة وترك الأكل مرة لا يدل على التعليم إلا إذا كثر الترك ولم يقدره الإمام رحمه الله كما هو دأبه  
وفرضه إلى أبواب الصناعة وعندهما يحصل بترك الأكل ثلاثاً مرات صار معلوماً لا يور كل الأول والثاني غير معلوم وفي الثالث



روايتان والاصح انه يحل فان كل بعد الحكم بعله يحكم بجهله حتى لو صاد سيودا وهي قائمة ثم كل يحرم الكل عنده ولا يظهر فيها كله والخلاف في المتقاربة والمتباينة سواء ولو قطع منه قطعة حال الانحدار لقها (٢٨٣) وقتله فلما أخذه صاحبه أكل تلك القطعة حل

ولو قطع بعد ما أخذه صاحبه أو أعطاه صاحبه فأكلها يؤكل أيضا وفي البازي لا يشترط ترك الأكل (نوع)

غالب عن بصر الراي فاتبعه ولم يشتغل بعمل آخر حتى أدركه ميتا حل استحسانا فان كان به حرجة أخرى لم يؤكل ترك أم لا \* أرسله فأخذ ذلك الصيد أو غيره أو عددا من الصيد حل أكلها مادام في وجه إرساله عندنا \* أرسله فأخذ صيدا فقتل عليه بعد قتله ثم آخرا طالبه فقتله على الأول انقطع الإرسال وحرم والافلاوان عدل عن سنن الإرسال بمنة وبسرة فأخذ صيدا لم يحل وان كان حتى اصتمك من الصيد ثم وثب عليه فأخذه حل \* أرسله فقتله فأخذ الصيد المرسل إليه وأمسكه حتى مات الصيد من أخذه أو صدمه لم يؤكل \* أرسله على صيدا فخطأ ثم عرض له صيدا آخر فقتله لم يؤكل وان رجع فعرض له صيدا آخر في جوعه لم يؤكل كل لبطلان الإرسال بالرجوع وبدون الإرسال لا يحل \* كل جارح من السباع يحل أكل صيده وفي الغنم قال مجاهد رحمه الله لا أعلم أنه يتعلم أم لا وقال أصحابنا الأسد والغنم من عادتهما مساك صيدهما ولا يأكلان في الحال فلا يستدل بالامسك فان علم انهما تعلمان جاز ولا بد من الجرح في الصيد سواء كان الصيد يد بالكلب أو الرمي ويشترط أن يكون السهم جارحا والمعراض أن يؤكل بالكلب والالا إلا أن يكون رأسه محمدا فأصابه

به اليه أو فصار فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مال لا حرا وعليه ما على الأحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام أو استسعاء فقد صار في يده من تركه أبيه مثلا فقيمة هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب (إذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق) يكتب أقر فلان في حال جوار أقراره طائعا أنه أعتق أمته المسماة فلانة التركية أو الهندية اعتقا فصحها إلى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم إن المعتق هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا ديناراً تزوجا صحها وانما زوجت نفسها منه تزوجا صحها في ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في النخبة \*

(الفصل الخامس في التدبير) ذكر مجده رحمه الله تعالى في الأصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لملكو كذا فلان الفلاني أني أعتقتك بعد موتى لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأما يومئذ صحح وأراد بذلك صحة البدن ألا يرى أنه قال عقيب لعله يبي من مرض ولا غيره ولا حاجة إلى ذلك لأن تدبير الصحح والمريض سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطحاوي كان يكتب اني اجعلتك مديرا في حياتي وحر ابعدموني قال وانما جعت بين اللفظين لأن من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مديرا لم يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احترازا عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولأولاد ولا عتقتك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولا ما عتقتك منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لأن من مذهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدبر لا يعتق بل يكون توقيفا ببيع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة فتكتب اني ولأولاد على الإطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة السكتين من الخطأ واجبة ما أمكن وبعض أهل الشروط يكتبون هذا ما دبر فلان عبده ومملوكه ومرفوقه الهندي أو التركي أو الرومي المسمى فلانا ويذكر حليته ثم يكتب وجعله حرا بعد موته تدبير مطلقا غير مقيد بصحها فاذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يغير ولا ينتقل من ملك إلى ملك لا رجعة فيه ولا مشوكة فهو مدبر لهذا المولى مادام هذا المولى حيا ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته إلا سبيل السعاية فيغنيها لم يخرج من الثلث ولا سبيل الولاء فان ولده لعقبه من بعده وصدقه هذا المدبر في كونه مملوكا وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدبر وثبات عقله وجواز أمره له وعليه ويلحق به حكم الحاكم فيكتب ثم ان هذا المولى أراد بيع هذا المدبر من فلان فخافه المدبر فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاض عدل نافذا القضاء فحكم له عليه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده ورأيه على ذلك عملا بقوله من قال ذلك من العلماء وأخذنا بالحديث الواردة فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك في يوم كذا \* (إذا كان العبد بين شرين بدين دبر أحدهما نصيبه) يكتب هذا ما دبر فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندي المسمى فلانا الذي هو مشرك بينه وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف دبرا مطلقا في حياته وجعل نصيبه حرا بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون للشرىك الآخر خياران ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدبر موصرا وخياران ان كان معسرا وعندهما حقه في التضمن ان كان المدبر موصرا وفي الاستسعاء ان كان معسرا فان أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشرىك

حده وجرحه فيؤكل والبازي اذا قتل الصيد يحل أكله وان لم يجرح \* الكلب المعلم أخذه وقتله فقتله كذا في الزيادات أنه لا يحل وكذا الصيد أنه يحل قال مصام في مختصره لا يحل وعليه الفتوى \* البازي المعلم أخذه وجرحه ولا يعلم أنه أرسله انسان أولا لا يحل لان



الارسال شرط ولم يقطع بوجوده \* انفلت البازي المعلم ثم اخذه صاحبه لايحل صيده حتى يحويه ثلاثا اذا دعاه ويقع في قلبه انه معلم لانه ترك التعلم حين انفلت منه \* يجوز تملك المعلم (٢٨٤) بالبيع والهبة والوصية وغير المعلم كذلك وقال في النواذر حتى يجوز بيع الجرو

وبيع العقور لا يجوز والفهد والبازي يجوز بيعهما وبيع السمور يجوز قاله الامام الثاني رحمه الله \* ضرب صيد اسيف وابان من قبل الرأس أثلاثا حل لانه ذكاة وان ابان فذا أو عضوا أقل من النصف لم يحل المبان عندما وحل الباقي لو جود ذكاة الاضطرابي ولو قطعه بنصفين حل الكل \* وكذلك ابان بعض الرأس وان ابان أقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقاؤه بعد الابانة وحل الباقي لذكاة الاضطرابي \* قطع عضوا ولم يبن ومات حل ولو ابان اللحم فغلق بجملته فهو مبان ولو ضرب سيفا على سمكة فقطع بعضها يؤكل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال

(الثالث في الرمي)

رمي صيدا فرماه آخر فأخذه الاول ملكه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني حرم وضمن الثاني للاول ولو رمياه وقتلاه ملكا وحل لهما ولو تعاقبا ولم يثمنه الاول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكر رمي ولم يثمنه أو أوثقه لكن بحال لا يسل الصيد منه ولم يبق فيه من الحياة الا قدر ما بقي في المذبح بعد الذبح بان ابان رأسه رمي أخرى لا يحرم وان كانت الرمية الاولى أوثقه الا أن الصيد ان كان بحال يتوهم سلامته يحرم وان كان بحال يعلم انه يموت لا يحاله بأن شق بطنه وصل الى أمعائه عند الثاني رحمه الله يحل

الساكت المدير بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا دينارا تقويم المقومين وقدمه الى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكت ذلك من المدير تاما وبرئ المدير من ذلك براءة قض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مديرا للمدير هذا دون فلان يعني الساكت ودون سائر الناس أجمعين ولا سبيل للساكت هذا بعد هذا على الشرع للمدير ولا على العبد واذا حدث بهذا المدير حدث الموت فهذا المدير حر كله لوجه الله تعالى لا سبيل لعلان يعني المدير ولا لاحد من ورثته على هذا المدير سبيل الاسبيل الولاء والاسبيل الاستسعاء فمما لا يخرج من الثالث \*

(العبد اذا كان بين اثنين وكلار جلا بالتدبير) يكتب فيه على نحو ما بينا فيما اذا وكلاه بالاعتاق غير أن في فصل الاعتاق اذا قال الوكيل أعتقه عنهما أو قال هو حر عنهما أو قال نصيب واحد منهما حر عن مالكه فذلك يكفي ويعتق نصيب كل واحد منهما مائة في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول دبرت نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما مائة بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما ما جوده أو قال دبرته عنهما أو قال هو حر عنهما بعد موته ما قاما يعتق بعد موته ما ولا يعتق نصيب من مات منهما أو لا يموت كذا في الذخيرة \*

(الفصل السادس في الاستيلاء) واذا أردت كتابة كتاب لام الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي كرهه دوا جميعا فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن أمته التركية أو الرومية أو الهندية وبذكر اسمها وحليتها وسنها أم ولده ولدت على ملكه وفرأشه ابنه اليسرى فلانا أو ابنته المسماة فلانة فهي أم ولده في حياته ينتفع بما يكسبه المالك بماله أو غيره أنه لا سبيل له على بيعها ولا تملكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليها لا سبيل الولاء فان ولأهاله ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا الى استثناء سبيل السعابة لانه لا سعابة عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائما معهما فحينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعابة ويستثنى على شرطه وان كانت الجارية قد أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن جاريته فلانة أم ولده قد أسقطت منه سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده الى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة \*

(الفصل السابع في الكتابة) يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلفوا في البداءة بكتاب الكتابة فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان بماله أو غيره فلانا الفلاني وكان الطحاوي والشافعي وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني لماله أو غيره فلانا الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني بماله أو غيره فلانا الفلاني وكان أبو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي كرهه دوا أن فلان ابن فلان أقر عندهم طائعا أنه كاتب عبده فلانا وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز اقراره الى آخره فقد اختلفوا في البداءة بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة أهل الشروط أن في الاثنية يكتب هذا ما اشترى خلافا للبصريين من أهل الشروط واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا أن في الاقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الى آخره بعد هذا قال أبو حنيفة وأصحابه الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الابن الوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما وبصح نسخ

الكتابة

خلافا لمحمد رحمه الله كولو كان الرامي غيره وان مشى ساعة حتى انتهى اليه ومات قبل أن يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على ذكاة الاختياري \* رمي صيدا فوق على الارض فمات يحل بخلاف ماله وقع على حجر أو نهر أو ماء أو ريح مركز أو حائط أو



أولينة منصوبة ثم وقع على مكان آخر ومات بحرمه \* والطائر إذا وقع في الماء انبر بالايحصل كانت الجراحة فوق الماء أو كان منتهما في الماء الآن تكون الجراحة بحالة لا يشوهم نجات الصيد كما ذكرناه فوقه (٢٨٥) في الماء وان كان مائيا الجراحة فوق الماء يحل

لانه علم أنه مات من الجراحة وان كانت الجراحة بحال يتوهم نجات الصيد من الولا الوقوع لا يحصل بخلاف ما لو وقع على الجبل واستقر عليه ووقع على الارض ومات حيث يحل بخلاف ما اذا كان شيء من ذلك محمدا فأصابه وحرمه يحل \* روى صيدا فردت الرمح السهم عن سنه فأصاب صيدا لم يحل ولو قواه فامضاه على سنه حل ولو مر السهم على سنه فأصاب شجرة ولم يمسن ومضى وأصاب الصيد حل ولو رمى سهمها وآخر حجرها وأصابا ومات لا يحل \* روى صيدا في السماء فهو إلى الارض بحيث لا يقدر الذهاب معه ثم رماه أخرى قبل أن يسقط إلى الارض وأصابته الرمية الثانية أيضا قال لا يؤكل لان الرمية الثانية وصلته في حال يقدر على الذكاة الاختيارى وان كانت الرمية الاولى بحال يسلم منه الصيد يحل ولا يضر الرمية الثانية \* روى صيدا فانكسر الصيد عن شيء آخر ثم أصاب الصيد فقتله حل لان العبرة بوقت الرمي \* مسلم روى سهمها فأصاب السهم الموضوع ورفع فأصاب السهم الموضوع الصيد فقتله حل \* مسلم روى سهمها فأصاب سهمه سهم مسلم آخر رماه فأصاب الصيد فقتله ان كان يعلم أن سهم الرامي الاول لا يبلغ الصيد ولا أصابه الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان للاول وكذا لو رمى الجوسى بعد روى المسلم وان زاد قوة ولم يقطع

الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب ويوسف بن خالد هكذا يقول أيضا ان الكتابة في معنى الشراء الآن عنده في الشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان يملوكه فلانا مكان كالحلح فان في الحلح يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالغ امرأته ثم في الحلح يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه لا يد كوفي كتاب الشراء ملك البائع ولا يده الذي يبتنى عليه صحة الشراء وأبرز يد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بماليس بحال ويثبت الحيوان دينا في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالحلح من كل وجه أيضا حتى تلحق به لان الحلح لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعه فتعذر الخافها بالحلح وبالشراء فالحقناها بالاقرار وفي الاقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون بخلاف فكذا في الكتابة \*

(صورة ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى) هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني يملوكه فلانا الفلاني كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يوديهما نجوما في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يوديهما اليه للحال أو يوديهما اليه نجوما واحدا الى سنة أو الى شهر انما لم يكتبوا ذلك تحريزا عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة الحاله لا تجوز وكذلك الكتابة المتعينة بنجم واحد عنده لا تجوز فكتبنا يوديهما نجوما احترزا عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مقدار النجوم وحصة كل نجم معلوما ثم قال يكتب ويحل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير على أول النجوم معلوما \* ثم قال يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجتهدن حتى يودي جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريزا عن العبد على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صل الشراء لان المشتري يجبر على أداء الثمن فلا حاجة في حقه الى زيادة تحريز انما الكاتب فقير يجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريز \* ثم ان ابا حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى لم يكتبوا في صل الكتابة على أن لا يتزوج الكاتب مادام مكاتبا الا باذن المولى وكان الطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضا على أن يسافر مادام مكاتبا أينما شاء في بر أو بحر وانما كتبنا على أن لا يتزوج مادام مكاتبا الا باذن المولى تحريزا عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون اذن المولى الا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبنا على أن يسافر مادام مكاتبا تحريزا عن قول بعض أهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير اذن المولى الا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة \* ثم قال يكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو آخره عن محله فهو مردود في الرق وانما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحريزا عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فانه كان يقول اذا شرط في الكتابة أنه اذا عجز بردي الرق فعند العجز بردي الرق رضي العبد بذلك أو مضط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يردي الرق الا برضا العبد فيكتب ذلك تحريزا عن قوله وكان السمتي وأبرز يد الشروطي يكتبان فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود

عن سنه فالصيد للمسلم وهو مكروه \* ولا يحل صيدا البندق والمراض والحجر والعصا روى صيدا فوقع عند مجوسى قدريا بقدر على ذبحه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام روى صيدا سهمها فأخذها صاحبه ولم يكن للوقت قدريا بقدر على ذبحه يؤكل في المختار وقيل



لا يجعل في ظاهر الرواية لأنه بمنزلة وقوعه عند تأميم ربي صيدا فغشي عليه ساعة بلا جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فذهب وأخذ آخر فهو الثاني بخلاف ما لو جرحه جراحة لا يستطيع (٢٨٦) منها النهوض ثم برأ ورعي الآخرة حيث كان فالصيد للاول والفرق ان في الاول

لم يأخذ الاول كمن نصب شبكة فوق فيها صيد والناصب غائب فخلص عنها ثم رماه آخر فأخذه فهو له وفي الثانية أخذ الاول لبقائه أثر فله فلكه ربي أسدا أو ذئبا ونحوه مما يقصد بالاستطباع وسمى فأصاب صيدا ما كوله اللحم وقتله حلأ كاه عندنا خلافا لغير رجه الله وان رعي جراحة أو ممكة وأصاب صيدا وقد ترك التسمية عن الثاني أنه لا يجعل لان المصاب لا يجعل بالتسمية واختار أنه يؤكل رعي بالتسمية إلى آدمي أو حيوان أهلي إما كقول فاصاب صيدا ما كوله لا رواية فيه وعن الثاني رجه الله قولان في قول لا يجعل واليه أشار في الاصل \* معنى وأرسل إلى صيد وهو فظن أنه انسان أو جحر أكل \* مع حسا وطمه حس صيد ورماء أو أرسل كلبه فأصاب صيدا ان كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وان حس انسان أو غيره من الاهليان لا يجعل \* رعي كخزير أهليا أو طيبا مستأنسا فاصاب صيدا لم يجعل وان كان لا يعرف أنه أهلي أو وحشي يجعل لان النوحش هو الاصل \* وان رعي بغيره ولا يدري أنه وحشي أو أهلي لا يجعل لان الاصل فيه الاستئناس \* تعلمت البجاجة بشجرة لا يصل إليها فرماها ان خاف عليها المسوت ثوكل والا لا لان ما نوحش من الاهلي كالصيد كالبقرة اذا نذو البعير وأما الشاة اذا نذت خارج المصرف كالبعير وفي المصرا الحماة اذا كانت تهتدي إلى منزلها فرماها انسان لا تجعل الا اذا أصاب المذبح وان كانت لا تهتدي فهي كالصيد وفي موضع قال هي كالصيد معاطفا والنساء لو سقطت في بئر فذكها الجرح وقال الحسن لانها تذكي بالذكاة الاختيارى وذكر القاضي أنه يجعل بلا ذكاة خلاف فان

في الرق وانما كتبنا ذلك تحريزا عن قول أبي يوسف رجه الله تعالى فان مذهب أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى أن المكاتب اذا حل عليه نجم وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر إلى القاضي ينظر في ذلك ان وجسد للمكاتب مالا حاضر ايدفع ذلك إلى مولاه اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب ربحي قدومه أجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والأردن في الرق وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا يرد في الرق حتى يتوالى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن تحمين يرد في الرق حتى يصير الرق في الرق بجماع عليه \* ثم قال يكتب فسا أخذ فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم أن العقد متى فسخ وعاد المعقود عليه إلى ملك المولى يلزم المولى رد ما أخذ من البذل ولا يجعل له الا بتخليل من له البذل والطحاوي رجه الله تعالى كان لا يكتب هذا لان ما أخذ حلال له بدون الذكرك لانه كسب عبده \* ثم يكتب وان أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر ولو رجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رجههم الله تعالى وكان الطحاوي رجه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه أن المكاتب يعتق بقدر ما أدى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة أو ربعه يعتق ويصير غريما للمولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم لا يعتق منه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة وقيل روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مذهب عامة العلماء في كتبنا وان أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر ولو رجه الله تعالى حتى يتعلق حقه بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرط لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما فربما رفع إلى قاض يرى مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشروط القاسدة فيبطلهما فذكر هذا يقع مضرا أو تركه لا يقع مضرا فكان تركه أولى \* ثم يكتب ولفلان ولاؤه ولاعتيقه وانما يكتب ذلك اتباعا للسلف وكان الطحاوي رجه الله تعالى يكتب ولاؤه ولا يكتب ولاعتيقه فان ولاعتيقه فلا يكون له فان هذا المعتق لو تزوج بامة وحديثه منها ولد فاعتق مولى الامة والولد فان ولا هذا الولد لا يكون لمولى الاب وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب \* وكثير من المتأخرين من أهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما كان يكتبه أو يزيد في الكتابة الحالة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان ابن فلان أقر أنه كاتب لمولاه فلانا الفلاني بسميه ويحليه على كذا درهم كتابه صحيحة جائزة نافذة حاله لا فساد فيها ولا خيار ولا عتق عليه أن يؤدي ما شرط عليه إلى المولى من غير تأخير على أنه ان فرط فيه فلم يؤديها إلى ثلاثة أيام أو أدى بعضها دون بعض فلم يولد بعد ذلك أن يرد في الرق وما أخذ المولى منه فهو حلال له وان أداها كلها إليه على هذا الوجه أو إلى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقه في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سيبل لمولاه عليه ولا لورثته الا سيبل الولاة فان ولاء لمولاه حال حياته وهو لعقبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدفه المكاتب هذا في كونه لمولاه يوم كاتبه وقضى بهذه هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في النخيرة \* وهكذا في المحيط \* وان كان البذل مكيلا أو موزونا أو معدودا أو مفروعا أو حيوانا فكذلك الجواب لكن في الحيوان يذكر أسنانها وصغارها فان كانت مسمومة الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس ومتى ألحقته به حكم الحيا كجواز الاتفاق كذا في الظهيرة \* وفي الكتابة الموجهة يكتبون كتابة صحيحة جائزة نافذة منجمة بنحو ما عشرة مؤجلة

بشرة كالصيد وان كانت لا تهتدي فهي كالصيد وفي موضع قال هي كالصيد معاطفا والنساء لو سقطت في بئر فذكها الجرح وقال الحسن لانها تذكي بالذكاة الاختيارى وذكر القاضي أنه يجعل بلا ذكاة خلاف فان



أصاب السهم ظلفها أو قرنها أو أدى نخل وإن أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كثير اخلت وان الجراحة صغيرة قبل وقيل (الرابع) في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة الطافي وهو السمك الذي كان في الماء ان (٢٨٧) بلا آفة لا يؤكل وان با آفة بان يحس

عنه الماء أو طفا على وجه الأرض أو وجد في بطن طير أو سمك أو ربطه أحد في الماء أو اضطر من الصائد الى مضيق فتراكت وهلك أو لدغته حية أو أصابه جليد قال في التجريد فيمر وابتان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الأرض ميتة ان الرأس خارج الماء تؤكل وان في الماء ان كان مافي الأرض تسدر النصف أو أقل لا تؤكل لان موضع التنفس في الماء فيكون الموت بلا آفة فيكون كالطافي وان أكثر من النصف تؤكل لان لاكثر حكم الشكل الشطار ما درجل في الماء فتعلق به سمك ان رجمه خارج الماء في موضع يقدر على أخذه فاضطربت ووقعت في الماء على كفاها وان انقطع الجبل قبل إخراجها من الماء لا يملكه \* ووجد السمكة ميتة في الماء وبطنه من فوق لا يؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق أكمل لانه ليس بطافي واذا وجد في بطن الطافي سمكة أو كانت لانها ماتت با آفة بخلاف الطافي وان ماتت بجر الماء أو برده فمن الامام انها لا تؤكل وعن محمد بن رحمه الله انها تؤكل وعامة المشايخ على انها تؤكل قال الفقيه قول المشايخ أعجب لانها ماتت با آفة فصار كونها با آفة الماء وقال القاضي انها تؤكل عند الكل \* أكل السمكة كلب فشق بطنها وخرج منها سمكة ان كانت حية تؤكل \* أرسلت السمكة في الماء فحس فكبرت فيه لا بأس

ب عشرة أشهر متوالية أو لها غرة شهر كذا وآخرها ملح شهر كذا كل نجم منها كذا يؤدى عنده مضى كل شهر منها نجما وعلى هذا المكاتب عهد الله وميثاقه أن يجتهد في أداء كل نجم عند عمله الى مولاه هذا ولا يقصر في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب ان يحجز عن أداء هذا المال على هذه النجوم أو أخر نجما منه عند عمله الى ثلاثة أيام فمولاه هذا أن يرد في الرق أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أو ثق لان في الوجه الاول يحتاج الى قضاء أو رضاً وفي الوجه الثاني لا يحتاج الى شيء من ذلك بل ينقس العجز يعود الى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلاله وان أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير اليه أو الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حلال سبيل لمولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لاحد من الناس الا سبيل الولاء ويتم الكتاب \* اذا كاتب عبده وأمه وهما زوجان يكتب في ذلك شهدوا أن فلانا كاتب عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريتته فلانة ويسمونها ويحليها وهي امرأته هذا العبد كاتبا جميعا كتابة واحدة على كذا درهم او جعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أو هما كذا وآخرها كذا وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما مكفيل ضامن عن صاحبه بأمر صاحبه ما على صاحبه لمولاهما هذا بجميع ذلك ضامانا صهما جازا ملزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه أن يجتهد في أداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحدهنهما ولا يفتي منه الا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعن أن هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وانه حسن \* (وعلى هذا اذا كاتب عبدين له) يكتب في ذلك كاتب عبده فلانا وفلانة كتابة واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحدهنهما ولا يفتي منه الا بأداء جميع هذه الكتابة وان عجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق كذا في النخبة \* (وان كاتب عبده وأمه وهما زوجان ومعهم أولاد صغار) يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأمه فلانة وهي منكوبة هذا العبد وأولادهما وهم فلان وفلان وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمههم كتابة واحدة على كذا درهمان نجما كذا كذا نجما كل نجم كذا فان عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو أخر نجما منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا فلعل هذا المولى أن يرد أو يرد امرأته وأولاده هؤلاء الى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم الا سبيل الولاء ونتم الكتاب \*

(وان كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وان كاتب أم ولده) يكتب كاتب أم ولده فلانة كذا في المحيط \* (وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه) يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على أنه اذا أدى هذا المكاتب هذا البدل الى مولاه هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباح له على أنه كما مات ما عن قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك اذا ما سبقه لا وصدة شريكه وهذا العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب \* (وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه) فنقول كتابة أحد

بالكله في الحال وملا دم له كالزنبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد والعقرب ونحوه يؤكل والغراب الذي يا كل التجاسات يكره وفي الطحايي أكره كل طائر يا كل الجيف وكذا البضع اذا كان يا كل الجيف وعن الثاني رحمه الله لا بأس باكله لانه يخالط مع البر الجيف



وانما كره من الطيور ما لا يأكل الا الحيف \* الغراب على ثلاثة اوجه ابقعه واسوده ان كان يأكل الحيف يكره والا وان كان يأكل الحيف والحب قال الامام رحمه الله يكره (٢٨٨) وقال لا يابس بالخطاف والقمرى والسوداني والزرزور والعصافير والفاختة

وكل ما ليس له مخلب يخطف ولا يابس بدود الزبور قبل أن ينفتح فيه الروح لان ما لا روح له لا يكون ميتة \* حمار الوحش يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ولحم الفرس الخلف فيه معروف واختار علامة خوارزم مولانا ركن الملة والدين الوانجاني اباحة شرب لبنه (نوع في الجلالة) يكره لحم الابل الجلالة وفي النوادر جدي غذي بابل الخنزير لا يابس باكله فعلى هذا لا يابس باكل الدجاج لان له لا يتغير وما غذي به صار مستها - كالا يبق له اثر وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه يحبس الدجاج ثلاثة للتزويه وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تأكل الا الحيف وما يخلط وياكل غيره أيضا على وجه لا يظهر اثره في لحمه لا يابس به وفي الشافي الابل يحبس شهر او البقر عشرون والشاة عشرة والحاجرة ثلاثة قال السرخسي الاصح عدم التقدير ويحبس حتى تزول الرائحة المنتنة وفي المنتقى المكروه الجلالة التي اذا قربت وجسد منها رائحة منتنة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا تركب ولا يعمل بها وذلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالي ان عسرةها نجس (نوع) ذبيحة الضيف ذكرا عليه اسم الله تعالى يحل آكله لانه سنة الخليل عليه الصلاة والسلام واكرام الضيف اكرام الله تعالى ومن ظن أنه لا يحل لعلة انه ذبيحة لا كرام ابن آدم فيكون كانه اهل

الشريكين نصيبه باذن شريكه بمنزلة كتابة كل العبد باذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان الكتابة عندهما لا تجزأ فذكر النصف في الكتابة يكون ذكر الكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا باذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب نصيبه بنسبة باذن شريكه فهذا او مالو كاتب الكل بنسبة باذن شريكه سواء وهناك يصير كله مكاتب على المكاتب ويملك نصيب شريكه فهنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة فتقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بنسبة باذن الشريك فله الشريك حق النسخ وان كان كاتب باذن الشريك فليس للشريك حق النسخ \* فان أراد أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينه وبين فلان على كذا واذا أخذ المكاتب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان للساكن أن يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بنسبة باذن الساكن وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشريك بقبض المكاتب وان أذن له بقبض المكاتب فليس للساكن أن يأخذ من ذلك شيئا فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أذن له شريكه بكتابة نصيبه ويقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب \* (اذا كان العبد كامل رجل كاتب نصفه) فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكتابة لا تجزأ فاذا كاتب النصف فيصير الكل مكاتب فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة تجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا درهما كتابة صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذه المكاتب فبذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا يبدل للمولى عليه لان للمولى أن يمتق النصف الباقي وأن يستعبد في النصف الباقي فيترك ذكره وينظر الى ماذا يصير امره ثم يكتب كتابا آخر كذا في المحيط \* ويكون كسب الباقي للمولى غير أنه لا يستخدمه ولا يتصرف فيه بالتملك ولا يقرمها ان كانت أمه ويطحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية واذا أدى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجما بكذا وانه أدى النجوم كلها وعق منه نصفه ويرى عن بدل كتابة هذا النصف براءة بقاء ويتم الكتاب \* واذا تقرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتابا آخر على وجهه \* اذا كاتب الاب عبدا منه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلانا عبده فلانا يسمى العبد ويحليه على كذا دينار وهو مثل قيمة هذا العبد ومثلا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقر بان الله على الوجه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلي امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه أبوه هذا بحكم الابوة فاذا انتهى الى مرضع الاداء كتب واذا أدى هذه المكاتب وعق فلا يبدل لاحد عليه الاسيل والوفان ولده له - هذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب \* واذا كاتب الوصي عبد اليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي فلان يعني أبا الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير أمر نفسه بنفسه وانما يلي عليه هذا الوصي بحكم وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو علام شاب وبين حليته على كذا مكانة صحيحة ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب اذا كاتب عبدا منه الصغير \* اذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبده نفسه فلانا الهندي ويحليه كاتبه على كذا ثمن الماله وهو مثل قيمة العبد كاتبة صحيحة الى قوله فاذا أدى هذا المكاتب الثاني البديل بتمامه الى المكاتب الاول

لعير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب أن القصاب يذبح للربح ولو علم انه يخسر لا يذبح فيلزم على هذا الجاهل أن لا يأكل ما ذبحه القصاب ولا ما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة ولودجه لقدم الامير ولقدم واحد من العظام لا يحل فهو



وقد يذبحون وان كان في بيوتهم  
لحم وتغليز ما ذكروه في البيوت  
ان الشتر على الامراء والتقاطه  
لا يجوز وعلى العروس والتقاطه  
يجوز والدليل ما سوا ذلك  
الطيب القنفذ نافع او الحية  
لا يجوز كله للتداوى لان الله  
تعالى حكيم لا يحرم شيئا حتى ينزع  
منافعه وقوله تعالى في الحجر ومنافع  
للناس قبل اراذله منافع الاتعاط  
اذا روي السكران وقام من فيه  
ودبره والكاب الواحد لمس فيه  
سرة ذاب ومرة ذاب فحسن رآه انعظ  
وتاب اعترض بان العقبة ذكر  
ان يبيع الحيات يجوز اذا كان  
يقتنع بها في التداوى دل على  
باحة التداوى قلت قال الاستاذ  
ذا جعل في الدواء صار مغسوبا  
مستحبا كالفلا يلزم من جواز ذاب  
واذا كان حال الانفراد يغاير  
حال الاجتماع والقنفذ حلال عند  
لشافعي رحمه الله ولم يجوزوا به  
كيف يجوز بالحرام المقطوع  
ويكره اكل الصرد والهدد  
نهي عليه الصلاة والسلام  
لحمها والنحل والنملة والعنكبوت  
اما الدبسي والصلصل والعقور  
فمطلق والعام فيجوز اكلها لكن  
يستحب لان عند الناس ان من  
أكل هؤلاء تصيب آفة فيحترق  
لحمه وعن مجاهد أنه عليه الصلاة  
والسلام كره سبعة أشياء من  
شاة الذكور والانشيان والقبيل  
المرارة والعدة والمثانة والدم  
سفوح وامام الكبد والطحال  
دم اللحم فليس نجس ولا حرام

(نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز) هذا ما شهد به الشهود والى قولنا ان فلانا أسلم على يدي فلان وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصابة أو صاحب فرض أو ذي رحم فوالى هذا الذى أسلم فلانا وهو الذى أسلم على يديه - الالة صحيحة وعاقده معاهدة جائرة على أن يعقل عنه لو جنى جناية تعقلها العقالة شرعاً ويرثه ان مات ولم يترك وارثاً قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاهدة ولا صحىحاً وذلك فى صحة أبدانهم ما وثبات عقولهم اوجوازاً ما ورثهما طاعتين راغبين لاعتلجهم ما تمنع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذى أسلم على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول ولا يثنيه عنه الى غيره وأشهد على أنفسهما ويرثهما الكتاب \*

وفي الصلاة المسعودية اذ كونه من ذلال است كوش ودينه



الصيد) هي أمور ضاع يخرج منه الماء إلى أرضه ليصيد السمك في أرضه فخرج الماء من ذلك الموضع إلى أرضه سمك كثير وذهب الماء وبقي السمك أو قل حتى أمكن أخذه بلا (٢٩٠) حيلة فهو أولى به ولا سبيل لاحد إلى أخذه ويضمنه إلا أخذوه ولرب الأرض وإن

كان الماء كثيرا لا يمكن أخذه إلا بحيلة فهو له ولا يملكه رب الأرض والصيد ملك بالأنخذوانه نوعان حقيقي وحكمي والحكمي استعمال ما هو آلة الاصطياد كصيد شبكة له لا للجفاف فتعقل به صيد ملكه بخلاف نصبها للجفاف لأنه لم يقصد الصيد وكذا نصب ما ليس بموضع للاصطياد إذا تعقل به الصيد كمن نصب فسطاطا بأرض صيد في أرض رجل أو انكسر رجله فيها أو وقع في بئر بحيث لا يقدر على الهراخ فأخذه إنسان ونازعه صاحب الأرض إن كان صاحب الأرض بحيث لو مد يده يصل إليه فهو له وإن كان بعيدا يصل إليه يده لو مدده فهو للآخر أخذوه واضرب الصيد فقطع الشبكة وانفقت فأخذه آخر فهو للثاني وإن انفلت منها بعدما دنا صاحب الشبكة ليأخذها وقدر بحال يقدر على أخذه فهو للغاصب والفرق أن في الأول بطل الأخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الأخذ ولو اتخذ النحل في أرض رجل كوارات وعسل كثيرا فالعسل ملك الأرض لأنه من أنزال الأرض ولا يشبه العسل الصيد وإنما يشبه النحل نفسه الطير ولو أخذ النحل فهو له \* دخل صيد داره وعلم به مالك الدار فاعلق عليه يابه وصار بحال يقدر على أخذه بلا معالجة صار ملكه ومعنى قوله أن يمكن أخذه بلا معالجة أن يحتاج إلى قليل المعالجة ولا يحتاج إلى رمي أو شبكة وإن أغلق الباب بلا علم بالصيد لا يملكه حتى لو أخذه آخر ملكه \* وعن محمد

فلما وقومه عقلا وذلك عنه بقضاء قاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نفاذ القضاء فليس له أن يقول بولائه عنه إلى غيره بعدل وم هذا الولاء بهذا السبب \* وإن أسلم ذميان وإلى كل واحد منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا أن فلانا وفلاتا كانا جدينا نصرانيين فهداهما الله تعالى إلى الإسلام فأسلما وحسن إسلامهما وانهما بعنا أسلما وإلى كل واحد منهما صاحبه وعاقده موالاة صحيحة جائزة ليتم كل واحد منهما من صاحبه ما دام في الأحياء إن جنى أحدهما جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم فساعدوا برث كل واحد منهما صاحبه إذا مات صاحبه أي مامان أو لا فلا يباقي منهما ولا ماليت منهما ما ولا عتبه من بعده إن لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب أو بعيد بفرض أو عصب أو رحم فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك موالاة صحيحة وعاقده معاودة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه الموالاة وهذه المعاودة من صاحبه قبولها وجعل كل واحد منهما لصاحبه على نفسه عهداته وميثاقه أن لا يقول بولائه عنه إلى غيره وضمن له الوفاء بذلك وأشهدا ويرث الكتاب كذا في الذخيرة \*

(الفصل التاسع في الاشربة) إذا أراد الرجل أن يشتري دارا وأراد أن يكتب لذلك كتابا يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكر البائع أنهم مملوكة وحقه وفي يديه ومعه مائة في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في رقاق كذا بحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دورها والرابعة وهي عن يمين الداخل فيه أو عن يساره وتشتمل هذه الدار على حدود أربعة أدها الأول لزيق الدار المعروفة لفلان أو الدار المنسوبة إلى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حدودها الأول لصديق الدار المعروفة لفلان أو يكتب إلى الدار المعروفة لفلان أو يكتب بلاصق أو يكتب بلازق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يذكرون بقية هذه السكة واليه يابها ويدخلها فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها كلها أرضها ونائها داخلها وأهلها وطرقها ومسبيل ما فيها من حقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها وكل غيبيل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هولها داخل فيها وأخرج منها وكل ما هو معروف فيها ومنسوب إليها من حقوقها بكذا كذا يذكرون جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما أشبه ذلك على وجه ترتفع الجملة نصفها كذا شراء صحيحا جائزا فاذا باتا بآبنة خاليا عن الشروط المفسدة والمعاني المبطللة والعدة الموهنة لاختلافه فيه ولا خيانة ولا وثيقة بمال ولا مواعدة ولا رهن ولا تجنئة بل يبيع رغبة وازالة ملك إلى ملك وشراء جدد وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذکور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب تاما واقيا بإفناء المشتري هذا ذلك كله أيام وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء لأبراءه أسقاط وأبراء وقبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذکور بتسليم البائع هذا المذکور في هذا الكتاب ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحته وتمامه ونفوذه وانبراه وتقررده واستحكامه بفرق الأبدان وذلك كله بعد اقرار هذين العاقلين أنهم حاراً بذلك كله وعرفاه ورضيا به فأنزل هذا المشتري من ذلك في ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرئ عليهما

بلسان  
رحم الله دخل دار رجل ظي أو حمار وحش أو حائطة فإن كان يؤخذ بلائتي فهو لرب الدار \* المحرم أرسل صيدا فأخذه غيره فهو باق على



ملكته \* حتى لو أخذنا انسان المرسل أن يسترده لان الارسل ليس دليل الاباحة ودل هذا أنه ان أرسله حلال مختار في الارسل كان اباحة  
وعلمكه الاخذ ولا يمتكن الاو من اخذه ذكره شيخ الاسلام وجعله نظير (٢٩١) مالوري قسرومان فآزده انسان فهى له وقد

ذكرنا في كتاب اللقطة بخلافه  
والختار في الصيد أنه لا علمه  
الثاني وفي القشور ملكته \* وفي  
السير لا يحل ارسل الصيد مطلقا  
أما اذا أرسله مبيعاً لمن أخذه ففيه  
اختلاف المشايخ \* وضع في  
الصحراء منجلاً لصيد جوار الوحش  
بفأه فاذا هو متعلق به وهو ميت  
وكان سمي عند الوضع لا يحل  
أكله وهذا محمول على ما اذا قصد  
عن طلبه على ما يأتي من الرواية  
ان شاء الله تعالى \* رمى طير باسمهم  
فوقع في الماء وكان لودخه مع  
الطف أمكنه دركه حيا واشتغل  
بنزع الخف فوجد ميتا لا يحل  
أكله على اختيار الامام يبيع  
الدين رحمه الله لأنه ترك الطلب  
وقال غيره يحل لان دخوله مع  
الخف اضاعة للمال وخلاف العادة  
فصار كزح الشباب على ان نقصان  
الخف ربما يزيد على درهم  
ويجوز في مثله قطع الصلاة \* رمى  
وأمر غيره بالطلب يجوز في الفتاوى  
البخارية رمى الى طير الماء كالبط  
ومان في الماء وكان أصاب ظهره  
وجرحه لا يحل أكله وقال بكر  
رحمه الله ان أصاب ظهره حل  
أكله وان أصاب بطنه أو جنبه لا  
\* أخذ الجذ من غدير غيره ان كان  
صاحب العذر ههنا غدير ذلك  
فالجد لصاحب العذر والالا

(كتاب الذبايح)

فيه فصول (الاول في مسائله)

نمود الجوسى حل ذكاته

\* المولود بين كتابي ومجوسى يحل

ذكاته والمرأة فيه كل رجل والصبي العاقل كالبالغ ويحل ذبيحة الكبش وان حرم ييا الا اذا سمع منه ذكرا المسبح عند الذبح ولا يحل ذبيحة

المرتد وان انتقل الى ملة أهل الكتاب والعباد بالله من ذلك ويستحب التوجيه الى القبلة ويكره أن يجلس فترنه عند الذبح بعد الاضجاع

بلسان عرفابه وأقرأ أنهم ما قد فهماه وأحاطا به علما وذلك كله في حال صحة أبدأ أنهم ما وكل عقولهما  
طائعين غير مكرهين لاهلهم ما ولا يواحد منهم ممن مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار ونفاذا التصرف  
وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا فهذا الصلح أصل في جميع الاشربة ثم تختلف الالفاظ  
باختلاف الأحوال ثم ان محمدا رحمه الله تعالى قال في الأصل اذا أراد الرجل أن يشتري دارا يكتب  
هذا ما اشتري فلان ولم يقل يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حقه وكل  
واحد من اللفظين ينتظم الآخر لانه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء  
وانما فعل كذلك تبركا بالسنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى غلاما (١) من عدا بن  
خالد بن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشتري محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدا بن خالد بن هودة  
ولم يأمر ان يكتب هذا ما باع عدا بن خالد بن هودة من محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر محمدا  
رحمه الله تعالى أيضا أن يكتب هذا ما اشتري ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشتري وأهل البصرة  
يكتبون هذا كتاب ما اشتري لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشتري  
لاحقية الشراء الا أن محمدا رحمه الله تعالى اختار هذا ما اشتري تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا  
كتاب ما اشتري يحتمل الاثبات ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشتري (٢) لينتفي احتمال النفي  
وذكر محمدا رحمه الله تعالى أيضا عند ذكر البائع والمشتري يذكر اسمهما واسم أبيهما ولم يذكر اسم  
جدهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا بد من  
ذكر الجد وان كان المشتري أو البائع مشهورا بالاسم كطاووس وعطاء وشريح وأمثالهم يكتب في ذكر  
اسمه ولا حاجة الى ذكر النسب وان ذكر اسمه واسم أبيه وذكر قبيلته مكان جده فان كان أدنى  
القبائل وكان لهذا خاص بحيث لا يوجد على اسمه واسم أبيه غيره لاحتالة ذلك يكفي وان ذكر قبيلته  
الاعلى فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الجد مع ذلك وان ذكر مع ذلك اسم الجد الآن في تلك القبيلة بهذا  
الاسم والنسب غيره فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر شئ آخر وان ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم  
جده وقبيلته وانما ذكر صناعته فان كان صناعته لا يشار به غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة  
فلان بن فلان القاضي فذلك يكفي للتعريف وان كان صناعته يجوز أن يشار به غيره فيها فانها  
لا تكفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخليفة ليست من أسباب التعريف لان الخليفة  
تشبه الخليفة ولكن ان كتب الخليفة فذلك أولى لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي  
ليست من أسباب التعريف فلو كتب فذلك أولى وان كتب كنيته ولم يكتب شيئا آخر ان كان يعرف  
بتلك الكنية لاحتالة ذلك يكفي وذلك نحو أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأمثاله وكذلك اذا كتب ابن  
فلان وهو يعرف به لاحتاله كان أبي ليس في ذلك يكفي للتعريف \* وان كان البائع أو المشتري  
عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان بن فلان \* وان كان من أعنته عتيق غيره  
يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الامير فلان بن فلان \* وان كان البائع أو المشتري

(١) قوله من عدا بن خالد هكذا رأيت مضبوطا بالتشديد والمد في القاموس فائتته هكذا على خلاف  
ما في نسخ هذا الكتاب والله أعلم اهـ معجمه (٢) قوله لينتفي احتمال النفي فيسه نظر لان ما في  
قوله هذا ما اشتري يحتمل النفي أيضا وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال ينتفي باعادة لفظ الشراء بعد  
هذا فانه بعد ذكر الحدود يكتب اشتري هذا المشتري هذا المحدود من هذا البائع وفيه أن هذا الجواب  
يصلح جوابا عن أهل البصرة أيضا فالوجه الاقتصار على التبرك بالسنة اهـ معجمه

ذكاته والمرأة فيه كل رجل والصبي العاقل كالبالغ ويحل ذبيحة الكبش وان حرم ييا الا اذا سمع منه ذكرا المسبح عند الذبح ولا يحل ذبيحة  
المرتد وان انتقل الى ملة أهل الكتاب والعباد بالله من ذلك ويستحب التوجيه الى القبلة ويكره أن يجلس فترنه عند الذبح بعد الاضجاع



والفخر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر وان ذبح سن غدير متزوع أو ظهر لا يحل وان بمنزوع أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأفرى  
 الاوداج يحل عندنا \* شاة ذبحت فقطع (٢٩٢) منها نصف الحلقوم ونصف المريء لا تؤكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والمريء

والاوداج تؤكل وان قطع أكثر  
 هؤلاء يحل أيضا قال مشايخنا أصح  
 الاجابة في الاكثر عنه اذا قطع  
 الحلقوم والمريء والاكثر من  
 كل ودجين يؤكل وما لا فلا

(نوع آخر)

ذبحها في مذبحة فلم يسئل الدم  
 اختلفوا قال الصغار لا يحل وقال  
 الاسكاف يحل وفي النوازل ان  
 تحرك بعد الذبح وخرج دم مسفوح  
 يحل وان تحرك ولم يخرج  
 أو به كسبه يحل أيضا وان  
 عدمت الا يحل وهذا اذا لم يعلم حياتها  
 وقت الذبح فان علم يحل تحرك أولا  
 خرج الدم أولا وفي شرح الطحاوي  
 خروج الدم لا يدل على الحياة الا  
 اذا كان يخرج كما يخرج من الحي  
 وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية  
 \* ذبح مريضة ولم تحرك الا انها  
 ان تمها لا يؤكل وان ضمها  
 يؤكل وكذا العين وفي الرجل اذا  
 قبضها يؤكل وان مدّها لا وفي  
 الشعر ان نام لا وان قام كل هذا  
 اذا لم يعلم حياتها وقت الذبح ولم  
 يخرج الدم \* مريضة الشاة  
 وبق فيها من الحياة ما يسقي في  
 المذبح بعد الذبح أو الذئب قطع  
 بطن شاة وبق من الحياة ما يسقي  
 في المذبح عندهما لا تقبل الذكاة  
 حتى لو ذكاهما لا تحل والاصح عند  
 الامام انها تقبل الذكاة حتى لو  
 ذككتي تحل وعليه الغنوي  
 \* السكب المعلم أخذ صيدا وبق  
 فيها ما يسقي في المذبح أو روى الى  
 صيد وبق فيه من الحياة ما ذكرنا  
 لا تقبل الذكاة حتى لو وجدته

مملوك رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة  
 مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب من فلان أو عبد فلان وفي الامة يكتب فلانة الهندية أمة  
 فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب  
 يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بحدودها الاربعة  
 وان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظرا  
 للمشتري لانه لو كتب ذلك يصير المشتري مقررا ملك البائع فلو استحق المشتري من يده يوما من الدهر  
 لا يرجع على البائع بالثمن عند ذبحه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك البائع حجة  
 عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظرا للمشتري ولا يكتب  
 وهي في يده أيضا عند علمائنا عامة أهل الشروط ورجعهم الله تعالى وكان أبو زيد الشروط رجعه  
 الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء  
 العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولا ثم مارية برتفعان الى قاض يرى أن  
 الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما أن ظاهر السيد على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع  
 بالثمن عند الاستحقاق أخذنا بقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رجعهم الله تعالى فلا يكتب ذلك  
 احترازا عما قلنا نظر المشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنهم ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا  
 في أول هذا الفصل ثم ان محمد رحمه الله تعالى لم يذكر في الاصل أنه بائع حديد في الكتاب وكان يوسف  
 ابن خالد وهلال رحمه الله تعالى يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على يمين الدار نحل ثم  
 يكتب ما يلي ذلك الى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رجعهم الله تعالى يقولان يبدأ بما يلي القبلة  
 وتواجهها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن القبلة ثم عن يسارها ومن  
 العلماء من قال يبدأ بالجانب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس  
 به لحصول التعريف بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السعدي وهلال  
 رحمه الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حدها الاول ينتهي الى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول  
 يلي أحب الى لان قوله ينتهي لا ينتهي الى العرجة والواسطة وقوله يلي ينتهي الى الواسطة ان كان لا ينتهي  
 الى العرجة قال عليه الصلاة والسلام ليليني منكم أولوا الاحلام والنهاي والمراد به القرب دون  
 الاتصال وقيل يلاصق ويلازق أولى الالفاظ لانهم ساءت بنيان العرجة والواسطة كذا في المحيط  
 \* وان كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن الكاتب بالخيار ان شاء كتب  
 حدها الاول ينتهي الى الفرجة التي بينها وبين دار معروفة فلان وان شاء كتب حدها  
 الاول ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة فلان قال الطحاوي رحمه الله تعالى  
 وهذا أولى من الاول لان ذلك يوهم أن تكون الفرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار  
 المبيعة والحد لا يدخل في الحدود فيكتب ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار فلان حتى ينتهي  
 هذا الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدها الاول ينتهي الى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك  
 وقالوا ينبغي أن يكتب ينتهي الى الدار المعروفة فلان أو الى الدار المنسوبة اليه لانه لو كتب  
 ينتهي الى دار فلان كان هذا اقرارا من البائع والمشتري أن تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد  
 منهما تلك الدار من فلان يوما من الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالثمن على فلان عند ذفر وابن

أبي

الصائد ولم يدكه يحل قال الصرخسي اذا علم أنها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت الحياة فيها

تتوهم أو لا تتوهم وقال الثاني ان كانت الحياة تتوهم يوما أو أكثر حل والا \* شق بطن شاة وأخرج ولدها وذبح الولد ثم الشاة ان كانت



الشاة لا تعيش من الشق لا تحبل والاحمل \* أدخل بده في فرج بقرة وذبح ولها في بطنها حين عسرت الولادة عليها ان من المذبح حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا \* شاة حاسل أراد ذبحها ان (٢٩٣) تقارب ولادتها بكره بناء على أن الجنين مفرد

بحكمه لا يتدكى بكاه أمه \*  
قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة  
فقطع أعلى حلقوم أو أسفل  
يحرم فلا قطع بعضها ثم علم فقطع  
في مرة أخرى الحلقوم قبل أن  
يموت بالاول فلا قطع في الاولى الاول  
بنسائه لا يحل ولولم يكن قطع الاول  
بنسائه وانما قطع منه شيئا يحل  
وفي فوائد الرستماني لو ذبح وبقيت  
عقدة الحلقوم بما يلي الصدر  
توكل وكذا اذا بقيت العقدة  
بما يلي الرأس والقول بالحرمة  
قول العسوام وليس بمعتبر لان  
الشرط قطع أكثر الاوداج وقد  
وجد الأبري الى قوله في الجامع  
الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله  
أسفله وأعله وأوسطه فاذا ذبح في  
الأعلى لا بد أن يبقى العقدة من  
تحت وكيف يصح هذا على رأي  
الامام وقد قال الامام يكتفى بقطع  
الثلاث من الاربع أي ثلاث  
كان ويجوز على هذا ترك الحلقوم  
أصلا فبالاولي أن يحل اذا قطع  
الحلقوم من أعلاه

(الثاني في التسمية)

وهي ثلاثة أن يقول بسم الله  
واسم فلان على سبيل العطف أو  
بسم الله ومحمد رسول الله فيحرم  
والثاني أن يذكر مع اسمه تعالى  
اسم غيره مقر وبابه لا على سبيل  
العطف كقوله بسم الله محمد رسول  
الله فيكره ولا يحرم الثالث أن  
يفصل عنه سورة ومعنى نحو أن  
يقول قبله أو بعده تقبل اللهم  
عن فلان فلا يحرم ولا يكره ولو قال  
بسم الله ومحمد حرا لا يحل وبالرفع

يحل والنصب كالخفض لانه نصب بترغ الخافض \* فان قلت قد قلتم في باب الطلاق العوام لا يميزون بين الاعراب فلا يبنى الحكم على دقائق الاعراب وهنأركم قلت ذلك فيما عساه البلوى والاعمال فيه أولى والطلاق كثير الوقوع والمذبح يقع أحيانا فلم يسلك فيه طريق العفو

أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى فيكتب على نحو ما بينا استرازا عن هذا وانما اخترنا أحد  
حدودها ينتهي الى دار فلان ولا زق دار فلان ولم يكتب أحد حدودها دار فلان لان على إحدى  
الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل الحد في المحدث وفي البيع فيؤدي الى فساد البيع  
اذ جعل المحدث أو طريق العامة حد لانه يصير جامعا بينهما يجوز بيعه وبينهما لا يجوز مع اجال  
الثمن ويثبت الخيار للمشتري اذا جعل الحد دار فلان اذا لم يسلم فلان داه اليه به هذا البيع  
ويستقص الثمن للبائع لانه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلان هذا اختيارنا انتهى بل لا يلاقى  
وانما أعدنا اللفظ اشترى بعد ذلك كحدود الدار خلافا لبعض أهل الشر وطائفة لا يعيدون ذلك لان  
(١) من عادة أهل اللسان أنه اذا تخلل بين الخبير والخبر عنه كلمات فاتهم بعسود الخبر التأكيد  
ولزيادة الافهام (ثم ان محمد رحمه الله تعالى) ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع كذا  
وأهل الشروط يكتبون جميع الدار لانه عسى قد كره الدار ويراد بها البعض فاطلاق اسم الكل  
على البعض جائز فكتبوا جميع الدار ازالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب  
اشترى الدار المحدودة في كتابنا هذا وكان السمتي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان في هذا الكتاب  
قالا لان قوله كتابنا اضافة الكتاب الى البائع والمشتري فيكون اقرارا منهما أن الكتاب ملكهما  
فربما ينازعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه وبين الكتاب فلا زلة لهذا الوهم  
يكتب هذا الكتاب بكذا أيضا أنه يكتب اشترى الدار المحدودة بحدودها كلها وهكذا كان يكتب  
أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول انه لا يكتب بحدودها لانه  
لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على مأمرو أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قال القياس  
ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى لكننا كنا القياس بالعرف لان في العرف لا يراد بقوله بحدودها  
ادخال الحد تحت البيع وانما يراد به ادخال ما وراء الحد وذكر أبو زيد الشروط على وجه الله تعالى في  
شروطه أن في دخول الحد تحت البيع بقوله بحدودها قياسا واستحسانا القياس أن يدخل الحد  
تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل واذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بحدودها أولى أن لا يدخل الحد تحت البيع على قوله  
بدون ذكر قوله بحدودها فيصير ما ذكره أبو زيد رحمه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أن الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط اذا كتب أحد حدود هذه الدار دار  
فلان والثاني والثالث والرابع كذلك ولا يكتب اشترى بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا  
كتب أحد حدودها ينتهي الى دار فلان أو يلاق دار فلان يكتب اشترى بحدودها وبعض  
المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى ذكر في شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد  
حدودها يلاق دار فلان يلاق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لا يدخل  
تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يبقى الحرف الملاق دار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك  
ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء التي عليه وفيه من الضرر على

(١) قوله لان من عادة أهل اللسان الخ شاهدته قوله تعالى ثم ان ربك الذين هاجروا من بعد ما قتلوا  
ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها الغفور الرحيم ألا ترى كيف أعاد ان ربك وهذا كثير النظير  
في كتاب الله تعالى كذا في المحيط



وكذا عن الفريقاتي الخوارزمي وفيه نظر إذ المانع أن يمنع كون الذبح قبل وقوعه من الطلاق وأن المطلق منشأ التصرف والمصلحة فيه معدومة فكنت المحافظة على دقائق الأعراب (٢٩٤) تسيروا والذابح حاله مضبوطة فلكه الرعاية ومكنة المحافظة عليه يسيرا

المشتري ما لا يتحقق وكذلك يجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لأنه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الأخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الأخرى وكتب في حدها لزيت دار فلان يكون كذبا فكان فيه ترك الاحتياط أما لو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على إحدى الروايتين من حيث أن الحد يدخل تحت البيع ومن حيث أن البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار فلان فيفسد عليهما ما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما لوما من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ترجعهم الله تعالى الآن ذلك أمر موهوم وذكر أيضا أنه يكتب أرضها وبنائها فكذا ذكر الأرض وإن كان اسم الدار ينطلق على الأرض لا بحالة وانما ذكرها للتأكد كيدود كرا البناء ولا بد من ذكره لأن اسم الدار لا ينطلق على البناء لا بحالة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أسفلها وعلوها واختار المتأخرون ذلك وهو الصحيح لأنه متى لم يذكر العلو لا ينتفي وهم كون العلو لا ينتفي ويمنع كرا السفل لا ينتفي وهم أن يكون تحت الدار سرداب وهو ملك غير البائع ثم كان السقي وهما لرجعهما الله تعالى يكتبان أسفلها وعلوها ولا يكتبان أسفلها وعلوها فالآن قوله أسفلها وعلوها ينصرف إلى أسفل البناء وعلوها ومما معلومان مما كان للبائع فيصير باعنا ملك نفسه وقوله أسفلها وعلوها ينصرف إلى أسفل العرصة وعلوها فربما يتوهم متوهم أنه أراد به العلو إلى عنان السماء فيكون باعنا للهولاء ويسع الهواء لا يجوز فلهذا اختار أسفلها وعلوها وغيرهما من العلماء اختاروا أسفلها وعلوها وهكذا كان يكتب أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى قالوا لأنه ربما يكون تحت الأرض سرداب وقوله أسفلها وأنه ينصرف إلى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم أن السرداب هل هو له وهل يدخل تحت البيع وقوله أسفلها وأنه ينصرف إلى العرصة يعلم أن السرداب له وأنه يدخل تحت البيع وانما كتبوا وعلوها حتى ينتفي وهم أن يكون العلو على البناء لا آخر ولا آخر عليه حق التعلو وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلو إلى عنان السماء فاسد لأن كل واحد يعرف أنه لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله تعالى طرقها ولم يلحق بالآخر من حقوقها وأهل الشروط يلحقون بالآخر من حقوقها كذا في النخبة \* وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق واختار عندنا تركه وكذلك المسيل لأنهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من طريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع وإن قال وطريقها ومسيل ما بها التي من حقوقها فربما لا يكون للدائر طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً في العقدين المعلوم والموجود وذلك يفسد العقد فالأحسن أن لا يذكر الطريق والمسيل أصلاً لأن المقصود حاصل بذكر المرافق فإنه إن كان لها طريق خاص أو مسيل ما خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وإن لم يكن فاعلم أن ينصرف هذا اللفظ إلى ما وراءهما من المرافق كذا في المبسوط \* وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا إن لم يكن لهذه الدار طريق أصلاً أو كان باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى حتى لا يصير باعنا لملكه وإن لم يكن باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لأن الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر الطريق في ظاهر الرواية الأرواية وأما الخصاص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان الاحتياط ههنا في ذكر

والذابح على ذلك قد روي ولو قال بسم الله صلى الله على محمد يصل والاولى أن لا يفعل وكذا لو قال بسم الله وصلى الله على محمد ولو قال بسم الله وباسم فلان أو اسم فلان يحصل في المختار ولو قال بسم الله بنام فلان قال الاسكافي يحصل مطلقاً \* قال بسم الله ولم يظهر الهاء في الله أن قصد كرا اسم الله يحصل وإن لم يقصد وترك الهاء قصداً لا يحصل \* سمي عند الذبح ونوى أن تكون التسمية لغير الذبح أي لا مرآة لا يحصل كما سمع الأذان وقال الله أكبر في جواب الأذان لا يصير شعاراً في الصلاة وإن لم يكن له نية في التسمية يحصل \* وفي الرمي بشرط عند الرمي وفي الأرسال عند الأرسال وفي وضع الحديدة لجار الوحش بشرط عند الوضع وقد تقدم أنه إذا وضع المتجمل لصيد جاز الوحش ثم وجد الجار ميتاً لا يحصل والتوفيق أنه محمول على ما إذا قعد عن طلبه والأفلا فائدة للتسمية عند الوضع \* أصبح شاة وسمي عليها ثم تركها وذبح أخرى بلا ذكر لا تحل ولورحي سهماً بالذكر إلى صيد فاصاب أخرى يحل لأنه لا يقصد على أن يصل إلى ما فوق ولو ذبحها واحدة ثم ذبح بها أخرى بظن أن الواحدة تكفي لهما لا تحل \* والسهم إذا أصاب هذا ثم أصاب الأخرى حلالا \* نظر إلى قطيع غنم وأخذ السكين وسمي ثم أخذ شاة وذبحها لا تحل ولو نظر إلى قطيع جاز وجش وأرسل كلبه وسمي وأخذ حل \*

قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله فعل أن أراد التسمية وإن أراد الشكر لله لا تحل كذا في الأذان \* سمي للذبح ثم الطريق  
اشتعل بأكل أو شرب ثم ذبح أن طال وقطع الفور جرم والألا \* وحدا الطول ما يستكثره الناظر \* وإذا حدد الشفرة بنقطع الغور وكذا



إذا هربت الشاة بعد التسمية ثم أخذها وأضجعها ينقطع الفور ويجوز الذكرك قال الامام الحنبل في المستحب أن يقول بسم الله الله أكبر ومع الواو يكره لانه ينقطع الفور \* وقال البقال المستحب أن يقول بالواو أي والله (٢٩٥) أكبر ويقول الله أكبر لا يحل اذا لم يردبه

التسمية وذكر السرخسي من كان ذا كرا التسمية لكن لا يعلم أنها شرط الحل وترك فهو في معنى الناسي \* وذبح الجنون والصبي والسكران يجوز اذا كان يعقل التسمية والذبح يعني يعلم أن التسمية مأمور بها وطبق الذبح والصغير كالكبير في النسيان وتحرر بك الشفتين في حق الاخرس كالكذكر كافي القراءة ويؤكل ذبيحة الاقلف خلافا لابن عباس رضي الله عنهما ويكره سح الخلد قبل أن يبرد بعد الذبح \* شاة قعام الذئب أو داجها وهي حية لا تذكي لغوات محل الذبح ولو بقر الذئب بطنها وهي حية تذكي لبقاه محل الذبح فيحل لو ذبحت \* ولو انتزع الذئب رأس الشاة وبقيت حية تحل بالذبح بين الية والاهيين \* قطع الذئب من ألية الشاة قطعة لا يؤكل الميان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما بين من الحي فهو ميت \* وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون الميان فالبيان لا يؤكل وان كان لا يعيش بلاميان كالرأس يؤكلان \* ذبح شاة وطع الخلقوم والاوراح الآن الحياة فيها بعد قطع انسان بضعة منها يحل كل تلك البضعة لان هذا ليس بميان من الحي لان ما بقي فيها من الحياة غير معتبر أصلا \* رمي إلى برج الحمام فأصاب حماما ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل ولا مشايخ فيه كلام انه هل يحل بذكاة الاضطراري أم لا قيل يباح

الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وان كان لها طريق نافذ إلى طريق العامة يكتب وطريقها النافذ إلى طريق العامة وان ألحق بها من حقوقها كان أولى وذكر مسيل مائها أيضا ولم يلحق بأخره من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بأخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق ان لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلاً وكان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وان لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بأخرها من حقوقها اذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع إلى طريق العامة فيصير بائع الطريق العامة ولانه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكه فلو لم يلحق به من حقوقها يوهم أن الداخل رقة الطريق وانه لا يجوز وذكر مرافقها أيضاً لان الدار مرافق آخر سوى مسيل الماء والطريق فلو لم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي إلى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق بمحدر حجه الله تعالى بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذكر أيضاً وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها أهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هو فيها ومنها قالوا لان كلمة أو للتشكيك فيتناول أحدهما غير عين وانه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة فيوجب خلافاً في البيع الآن محدر حجه الله تعالى اختاراً واتباعه عمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل صديقاً غير متمول ولان كلمة أو قد تكون بمعنى الواو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكاب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون معني الأيقون يزيدون وعن أبي يوسف فدر حجه الله تعالى بحرف الواو كاذكره أهل الشروط ولم يلحق بمحدر حجه الله تعالى بقوله وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية لان اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند ذفر حجه الله تعالى حتى يغسد البيع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخزير والخرف كان الاحتيا في أن يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانهم مالم يسموا من حقوق الارض وذكر أيضاً وكل حق هو لها داخل فيها واخرج منها هكذا كان يكتب بوجبة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبعدم يوسف بن خالد وهلال كانا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمه الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه يتناول حقا موصوفاً بأنه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخل خارجاً فينبغي أن يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن العداة يقتضي اذلة المذكور أو لا تعدد أو اعتباراً كما يقال هذا حر وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال وكل حق هو لها خارج منها كذا في النخبة \* وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كذا في البسوط \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وفنائها وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكره محمد رحمه الله تعالى لان يذكر الفناء

لانه صيد وقيل لانه يأوى إلى البروج في الليل (كتاب السير) فيه أربعة فصول (الاول في الامان) أمان المرأة والذي لا يجوز الا اذا حكم بانهم ذمة وكذا العبد والاعبي والمحدود \* سأوا أن ينزلوا على حكم الله فالامام أن لا يجيبهم \* آمنه على قرابته دخل والداه



استمسنا \* السلطان أمن الكفار بشرط النهي لا يصح حتى لو ظهر عليهم فهم فيه وكذا آمنهم مطلقا لا تغلوا بالجواب وهذا اذا كانوا كثيرا لهم قوة وان قطعوا حداً واثنان (٢٩٦) أو ثلاثة من المستأمنين الطريق لا ينقض أمانه \* وقع الدبر على الكفار فأسلم

واحد منهم قبل الاسر صرح اسلامه وصار حرا وماله \* امرأة مسلمة سببت بالمشرك وجب على أهل المغرب تخليصها من الاسر ما لم يدخل دار الحرب لان دار الاسلام يمكن واحد \* البقي الذي وقع من قبل الروم يجب على كل من سمعه وله زاد ورأسه ولا يجوز الخلف لاحد الا بعشرين والرباط الذي جاء الاثر في فضله يكون في مكان لا يكون وراءه اسلام في المختار وقيل لو أثار كافر على موضع مرة فهو رباط الى أربعين عاما ولو مرتين فالى مائة وعشرين سنة ولو ثلاثا فالى آخر الدهر \* والقتال مع أهل الحرب ليس رجوعا الى حكم الله واجب بالنص وقوله عليه الصلاة والسلام القاتل والمقتول في النار محمول على باغين يقتلان للدين أو كاهل المملتين يقتلان عصبية فلا يجوز نصر واحد منهما (الثاني في البيع) طائفتان من الكفار بينهما

يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمصلحة في نواذر ابن سمياء فأبو يوسف ومحمد وجهما الله تعالى قالوا الفناء بمال البائع ألا يرى أن له أن يحفر فيه وأن يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما مملوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأن حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان الفناء ليس بمملوك له بدليل أنه يمنع من الحفر اذا كان يضر بالعمامة وان اعتبر بمملوك كاله من الوجه الذي قاله فهو بمملوك للعمامة فيصير كالشرك بينه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بأن الثمن لا يخلو اما أن يكون موزونا أو مكيلا أو معدودا أو مذكورا أو عروضا أو حيوانا أو عقارات أو موزونا فلا يخلو اما أن يكون من النقود نحو الدراهم والدنانير والفلوس أو من غير النقود نحو الزعفران والحرير والقطن وسائر الوزنيات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهم ما يكتب نوعها أنها فضة أو مغشوشة شايها النحاس أو الرصاص درهم غلة أو نقد بيت المال ويكتب صفتها أنها جيدة أو رديئة أو وسطا أو يذكّر قدرها أنها كذا كذا درهم ما يكتب نوعها أنها فضة سبعة مثاقيل وان أراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع ينصرف اليه وبصير ذلك كالمعوط فلا حاجة الى ذكر الصفة وان كان فيها نقد ومختلفة فان كان الكل في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لا يبدل الكاتب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وان كان الكل في الرواج على سواء الآن البعض صرفا على البعض كما كانت الفطرية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان أحد النقود أروج ينصرف البيع اليه وبصير ذلك كالمعوط ولا يحتاج الى بيان صفته ولكن يحتاج الى بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينار ويكتب أنها بخارية أو نيسابورية أو هروية وما أشبه ذلك ويكتب انها مناصفة أو فراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جيدة أو وسطا أو رديئة ويكتب قدرها كذا دينار ويكتب كيفية وزنها أنها موزونة بوزن مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو ممرقند أو ما أشبه ذلك لان المثاقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهبا حالصا أو فضة حاصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا بحالة كذا ذكرنا ولكن لا يذكّر فيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا ينطلق على غير المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقال من الذهب الحالص الاجر الجيد الخالي عن الغش وان كان في الذهب غش بين ذلك فيقال (دهدي) أو (دمنسي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمعا جدي أو نقرة كاجية لانها تنوع همذين النوعين وكذلك في سائر المواضع وان يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وان كان الثمن مكيلا يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب الحنطة ان وقع العقد على الحنطة ويكتب نوعها سقية أو برية نسفية أو بخارية ويكتب صفتها اجراء أو بيضاء جيدة أو وسطا أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كميلا بقدر كذا وفي الشعير كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بقدر كذا ولا يكتب الوزن في الحنطة والشعير لانها مكيلا بالبيان بالنص ولا يجوز تغيير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المكيات وزنا والوزنيات كيدار وايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز وروى الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا اذا كانت الحنطة أو الشعير حلالا فان كان موجلا

بالعبودية ملكهم جاز فمراؤهم وان كانوا لا يقرن بالعبودية ملكهم جاز فمراؤهم لانهم الصبيان دون الكبار البالغين \* مسلم يكتب دخل دار الحرب بخاء الحرب بابنه أو ابنته أو بامه ولده أو عمته أو خاله قد قهرها يربيعها من المسلم المستأمن لا يشترط معاندا أكثر



المشايخ وقال الكرخي رحمه الله ان كانوا يرون جواز البيع يجوزون ان كانوا لا يرون جواز البيع لا يجوزون واذا لم يجز البيع على الاقوال كلها او على قولها اذا اخرجها الى دار الاسلام اختلفوا فيه قيل ان اخرجها كرها ملكه وان كان (٢٩٧) البيع باطلا والصحيح ان البائع ان كان يرى

جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى اشتراؤه وذهب به مكرها ملكه \* وان قهر حرييا وباعه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون التملك بالقهر جاز الشراء والا لا \* مسلم تزوج امرأة كاذرة في دار الحرب واعطى صداقها لابنها وأضمر في قلبه أنه يبيعها وأخرجها الى دار الاسلام ليس له بيعها وهي حرة اذا خرجت طوعا وان مكرها لا لعدم القهر في الاول والقهر في الثاني \* الحرب في دخل دارنا بامان ومعه ولده فباع ولده لا يجوز لانه دخل تحت الامان وفي جواز البيع نقض الامان \* ثالث من أهل الحرب أهدي الى رجل من المسلمين هدية من أحرارهم أو من بعض أهله فان كان الذي أهدي اليه ليس بيته وبنهم قرابة كان مملوكا لمن أهدي اليه وان كان ذارحم محرم منه أو امرأة ولدت منه لم يكن مملوكا للذي أهدي اليه \* وفي الجامع الاصغر باع الحربي ولده من مسلم أو حر في دار الاسلام أو في دار الحرب قال الدبوسي ان باعه من مسلم مستأمن لا يجوز وان من حربي يجوز واذا سلمه اليه ملكه وقال أبو بكر لا يباح لا مسلم شراءه وان اشتراه ملكه ويكون رهيقا وقال محمد بن أحمد رحمه الله لا يملكه اذا اشتراه في دار الاسلام ويملكه اذا اشتراه في دار الحرب أو أخرجه الى دارنا وذكر الغضالي عن الثاني اذا باع الحربي ولده من مسلم في دار الحرب عند الامام رحمه الله يجوز

يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايفاء تحريزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمان كالغطارف والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهم غطار بفية بخارية معدودة سودا جيدة ويكتب في العدليات كذا عدلية قديمة راجحة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت انواعا مختلفة ويكتب نقد باد كذا اذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وان كان الثمن من الذرعيات نحو الكرباس والسكان واشباه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الاشارة اليه في ذلك كره في الكتاب ويذكر عينه مشارا اليه محضرا لمجلس هذا العقد وان كان بغير عينه فان كان حلالا يجوز وان كان حراما لا يجوز كافي المسلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرباس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ورقته وسداه (١ بانصدي) أو (شخصدي) أو ما أشبهه وقدره وبيان قدره ببيان ذرعيته وبين ذراع كذا كذراع الملك أو ذراع الكرايس أو ذراع المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان الايفاء أيضا اذا كان له اجل وموئنة تحريزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن حيوانا أو عرضا من العروض لا يصح تأجيلها أصلا ولا يثبت دينه في الذمة أصلا فانما يبيع ثمنها اذا عينها وفي كل موضع كان الثمن معين لا بد من الاشارة لان اعلام الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عينه مشارا اليه محضرا لمجلس هذا العقد وان كان الثمن من المحدودات كالدار والارض فاعلامها يذ كر حدودها فيكتب اشترى الدار التي في موضع كذا ويحدها بالدار التي في موضع كذا ويحدها أيضا اذا وصل الى موضع القبض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه وهو جميع ما ذكره من اياه منه بتسليمه اليه ويكتب عند ذلك فاعلم ذلك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان ابا حنيفة وأبا يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكذلك هلال بعدهم كانوا لا يكتبون بعد هذا شراء صحبا وان ابا زيد الشروطي رحمه الله تعالى وبعض من بعده من أهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحبا باتا بتا بالان شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل يبيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراء صحبا لان غرضهما الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيذا لما قصداه ويكتبون صفة البتة ليعلم أنه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعي أحدهما أن البيع كان بشرط فاسد وهذا لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المنكر للشرط الا أن على رواية النوادر القول قول مدعي الشرط فيكتب ذلك احتياطاً ويكتبون فيه لادسا وفيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك لان على رواية النوادر القول قول من يدعي الفساد لانه يشكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطاً وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه في العالمين قال المتبايعان بالخيار ما دام في مجلس العقد فعلى قول من يقول هذا اذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطاً مغيراً لمقتضى العقد فلا يكتب ذلك ما رفع الى من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركاً بالسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عدا بن خالد بن هوذة أمر بكتابة ذلك كذا في النخيرة \* وأصحابنا انما لم يكتبوا شراء صحبا ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا الفساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقراراً من المشتري بصحة البيع ويكون المشتري ملك البائع فلا يستحق المشتري من يد المشتري بعد ذلك

(١) خسمائني أو ستمائني



الحرب في ملكه حربي آخر بالقهر والاستيلاء كما ذكرنا عرفنا جواب مسئلة تقع في بلاد الدشت وهي ان التتار الذين هم فيه يبيعون أولادهم في الدشت ان كان الدشت بلاد (٢٩٨) الحرب كما اختاره صاحب القنية تصح هذه الاجوبة وان لم تكن بلاد الحرب وكانت

بلاد الاسلام كما اختاره أكثر العلماء على ما تقر في الفصول يكون البيع في دار الاسلام ومع ذلك التتار في حكم المستأمنين اذا كانوا على الكفر وتأمل الباقي

(الثالث في الخطر والاباحة) لا يخرج الى الغزو ولا اذن والديه وان اذن أحدهما لا يخرج وان له جدران وجدنان فاذن أبو الاب وأم الام ولم ياذن إلا آخران له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا اذنهما لان الجهاد يتعلق بالروح لاهم ما دلت العلة على التهاق الخروح الى العلم بالحج والتجارة لان الخروج الى التجارة لما جاز لان يجوز للعلم أولى الا اذا كان الطريق مخوفاً بشرط اذنهما هذا اذا كانا غير محتاجين الى خدمته فان محتاجين لا يخرج \* وان عليه دين لا يخرج الى الغزو ولا اذنه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج الا باذنهما وان كفل لابائهما لا يخرج الا باذن الطالب خاصة والميت والمقتول لا يدفن الا في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم ولو نقل الى سبل أو ميادين لا بأس به \* جل رؤس الكفار الى دار الاسلام بكره \* سئل عطاء بن حزمة عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة قال يباح لانهم يسعون في الارض بالفساد وقيل يمتنعون عن الفساد في أيام الفترة ويتساورون قال ذلك امتناع ضروري ولوردوا العاد والمأنوا عنه وكذلك قال الامام السيد أبو

لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ البيع بينهما ثم عاد الى يد المشتري يوم التسليم الى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله تعالى وقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله ويرى اليه منه وهو كذا وكذا درهم ما وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله وقد فلان الثمن لانه اذا لم يذ كر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك قد تقي ولكن لم أقبض فانه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع تحريراً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فبعد ذلك اختار محمد رحمه الله تعالى في ذلك ويرى اليه منه لانه أجمع وأوجز فانه ينبغي عن براءة ابتداءها من المشتري وانتهائها الى البائع وذلك بالدفع والقبض فانه ينبغي عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكيله فان على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن اليه ما لم يكن مأذوناً بالقبض من الموكل فاذا كتب يرى اليه منه كان اقراراً بالقبض وصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب ويرى فلان يعني المشتري الى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاماً وافياً وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله ويرى اليه منه يثبت من حيث المعنى لان حيث النص ولا يقف على المعنى كل أحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت قبضه نصاً ومعنى ليكون أين وأقطع للشعب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاماً وافياً بدفع فلان ذلك اليه ويرى اليه منه فلان ابن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم ما وزن سبعة كذا في المحيط \* لانه لما اوجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضاً حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول ابن أبي ليلى من طفر بحس حقه من مال غيره لا يكون له أن يأخذه واذا أخذه لا يملكه بل يكون غاصباً فيكتب دفع المشتري تحريراً عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان الثمن كله تاماً وافياً قبضه منه فلان وأبرأه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعاً وجب تقديم الدفع على القبض لان القبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقاً على القبض الآن فيما ذكره الطحاوي نوع خلل لان قوله وأبرأه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض والبائع اذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن صح ابرأؤه ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن فالاصوب أن يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاماً وافياً قبضه منه فلان ويرى اليه منه وهو كذا درهم ما حتى يكون الدفع مقدماً على القبض ويثبت صحة القبض بدكر البراءة اليه وينتفي وهم البراءة المبتدأة وانما يكتب تاماً وافياً للتأكيد يكتب في الصك زوائد للتأكيد ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وكما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد اختلف أهل الشروط فيه فكأن السمتي وهلال وأبو زيد الشروطي يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان الى فلان جميع ما وقع عليه المسمى في هذا الكتاب وانه أحسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لانه لا يفهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري بقبض الدار وفي مذهب بعض الناس أن المشتري بعد ما نقد الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بغير اذنه كان كالغاصب وكل البائع اخواجه من يده

شجاع وزاد بانه يثاب قاتلهم قيل له وكيف يثاب قاتلهم قال لان من شرط الاسلام الشفقة على خلق الله تعالى والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكسه \* عبد الله بن العدي والحقوقه بدار الحرب ثم أبق منهم يرد على سيده وفي رواية يتيق قال

فاختاروا



السيد الامام والبلاد التي في أيدي الكفرة اليوم لاشك أنهم ابلاد الاسلام لعدم اتصالها ببلاد الحرب ولم يظهر وافها أحكام الكفر بل القضاة مسلمون ومن قال منهم أنا مسلم وشهدا بالكلمتين يحكم بالاسلام ومن وافقهم من المسلمين (٢٩٩) فهو فاسق لا كافر ولا مرتد وتسميتهم

مرتدين من أكبر الكبائر لانه تنفير عن الاسلام وتقليل حواده واغراء على الكفر والملوك الذين يطعونهم عن ضرورة سلمون والذين يطعونهم عن ضرورة موادعة وأما البلاد التي عليها وال مسلم من جهةهم يجوز إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج الايام والارامل لاستيلاء مسلم عليه وطاعته للكفرة امام موادعة أو مخادعة وأما البلاد التي عليها ولاية كفار فيجوز فيها أيضا إقامة الجمع والاعباد والقاضي قاض متراضي المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم وتعليق البازة أعني اللوح السلطاني امارة ملكية لاتعلق لها بالدين كان من خشب أو فضة بخلاف وضع قلنسوة المجوس وشدة الزنار لانه امارة الكفر كاللحان امارة الاسلام وقص الشارب امارة أهل السنة والجماعة وتركة امارة الرقص وكذا لبس السواد وليس السراويل من قبيل لبس أنواع القلائس فعسى الله أن يأتي بالغف أو أمر من عنده وقد تقرر أن بقاء شيء من العلة يبقى الحكم وقصد حكمنا بالاختلاف بان هذه الديار قبل استيلاء التتار كانت من ديار الاسلام وبعد استيلائهم اعلان الاذان والجمع والجماعات والحكم بمقتضى الشرع والفتوى والتدريس ذائع بالانكسار من ملوكهم فالحكم بانهم امن بلاد الحرب لاجتهاله انظار الى الدراسة والدراسة واعلان بيع الخور

فاختاروا لفظ التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض تحررا عن قول هذا القائل فكتبنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب رتبة المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لان من أهل العلم من لم يجوز بيع ماله بره وشراء ماله بره ومنهم من يجوز بيع ماله بره ولم يجوز شراء ماله بره ومنهم من يقول يجوزهما الا أنه يقول بشبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول بشبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك لجواز البيع وينتفي الخيار بالاتفاق ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنهم اقدرأيا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بخودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبين لهما جميعا ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عند عقد البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتابعا على ذلك ونوزيد يكتب وقد نظر فلان يعني المشتري الى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضي بها وما قاله السمتي أحسن وأصح وما قاله السمتي من رفر فيهما المبيع عند عقد البيع أمر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشتري ما رأى ولم يكن معايناه عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فخر رناعن قوله وكتبتا رفر فيهما عند عقد البيع فامار ورفهما قبل ذلك فغير محتاج اليها لكن ذكره لئلا كيد وما قاله من كتابة رفر فيهما جميع الدار بخودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فان من مذهب علماء ثنائان المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم ير ما سوى ذلك يبطل خيار رفرته وعلى قول زفر رفره الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض أرضها وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر أرضها والى سائر بناءها وغير ذلك منها فخر رناعن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفرق المتعاقدين بأبدانها وكان الخصاص رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رحمه الله تعالى للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهما خيار المجلس فربما يقع بينهما منازعة بأن يعتقد مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما قد خلت العقد قبل التفرق وادعى الآخر الاجازة فكتبنا تعرفهما بأبدانها بعد انفاذ هذا المبيع قطع هذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فأبوزيد كان يكتب وتفرقا جعابا بآبائهم ما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته وجوبه عن تراض منهما والظاهر رحمه الله تعالى كان يكتب وتفرقا جعابا بآبائهم ما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهما جميعا بجميعه واننا ذمنا ماله وما ذكره الظاهري رحمه الله تعالى أقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بهمة الشراء فلا ينسده عليه الرجوع ما لئن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى في أدرك فلان بن فلان من أدرك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسامه له اختلفوا في قوله ما أدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه فالحقه من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسامه له المبيع له لانه شرط لا يمكنه الوفاء به (١) عسى ولكن أراد به تخليص البيع ان أجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه

(١) قوله عسى كذا في جميع النسخ تبعا لعبارة المحيط اه

واخذ الضرائب والمكوس والحكم من البعض يرسم التتار كاعلان بني قريظة بالتهود وطلب الحكم من الطائفتين في مقابلة محمد عليه الصلاة والسلام في عهده بالمدينة ومع ذلك كانت بلدة الاسلام بلا ريب وذكر الحلواني رحمه الله انما نصير دار الحرب باجراء أحكام الكفر



وأن لا يحكم فيها بحكم من أحكام الاسلام وأن يتصل بدار الحرب وأن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمن بالامان الاول أعني بامان أثبتتها الشارع بالامان أو عقد الذمة فإذا وجدت الشرائط (٣٠٠) كلها صارت دار الحرب وعند تعارض الدلائل والشرائط يبقى ما كان على ما كان

أو يترجح جانب الاسلام احتياطاً لا يرى أن دار الحرب تصير دار الاسلام بمجرد اجراء أحكام الاسلام اجماعاً (الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً) تصرفاته بعد الالحاق قبل القضاء بالالحاق يتوقف اجماعاً والخلاف في تصرفاته قبل الالحاق فعندهما تصرفه في كسب الاسلام والرد نافذ الا ما استثنى وعنده تصرفه في كسب الاسلام موقوف معاوضة كان أو تبرعاً وفي كسب الردة ان تبرعاً موقوف وان غير تبرع فاذ كذا ذكره شيخ الاسلام والصحيح أن تصرف المرتد فيما يتوقف عنه في دينه ثلاث روايات في رواية الامام الثاني يبدأ بقضائها من كسب الردة فان لم يف من كسب الاسلام وفي رواية الحسن عنه بعكسه وفي رواية زفر عنه رجه الله دين الاسلام من كسب الاسلام ودين الردة من كسب الردة والصحيح رواية الحسن رجه الله وتصرفات المرتدة ان تصرفها بنفذه من المسلم بنفذه منها وان تصرفها لا ينفع من المسلم ولكن يصح فيما اتفقت عليه من الملة كالتهود والتنصر عندهما بنفذه كتصرف المرتد وعنده اختلاف واقبل يصح وقيل يصح ما يصح من المسلم لانها تحبر على الاسلام فكما يحكم المسلمين ألا يرى أنه لا يصح تعريضها في الجور \* بخود المرتد الردة عسود الى الاسلام \* الكفار من غير أهل الكتاب كعبدة الاصنام اذا قالوا لا اله الا الله يحكم باسلامهم ولو لم يقر واولئك يجوز وصلوا معنا

صريحاً فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلم اليه أو يرد الثمن عليه قال ثمة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف وجهما الله تعالى وكان يوسف بن خالد السهمي وهلال يكتبان فما أدرك في هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقهما من ذلك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه له من كل ذلك وتبعه وكان أبو زيد الشروطي يكتب فما أدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من ذلك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي وما كتبه أبو زيد أحب الينا مما كتبه يوسف وهلال لان يوسف وهلال وجهما الله تعالى لم يكتبوا الدرك مضافاً الى المشتري بل أطلقا في تناول هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الأسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطاً لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند الرجوع ودالاً لتحقيق وعدم اجازة المستحق وانما يثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه وارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا لثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميت لا للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال بما يتوهم متوهم أنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفضي لفساد البيع فيخرج عن ذلك باضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فما أدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان أسبابه ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع هذه ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان عند أبي حنيفة رجه الله تعالى العهدة الصلح القديم وانه ليس بمستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فاذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب فما أدرك فلان المشتري من ذلك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلم اليه أو يرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبو زيد فما أدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من ذلك فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء اختلاف في المبيع اذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ما لا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان البتي وسواد بن عبد الله العري عليه رد مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط والقيمة والنزع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يبطله قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرطاً لا يلائم العقد وهذا كله اذا لم يجز المستحق البيع وان أجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء لا تعمل الاجازة أصلاً بناء على أن عند بعض العلماء بيع الفضولي لا ينعقد ولا يفق على الاجازة وعندنا ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضي للمستحق بالعين تعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين اليه الا رواية رويت

عن تحكيم باسلامهم وان صلى وحده لا في السيرة لا اله الا الله ممن لا يقولها دليل الاسلام وان كان ممن يقولها ليست باسلام كاليهودي \* صلى مع المسلمين كان دليلاً على الاسلام وان كان ليس باسلام بعينه واذا جمل المسلم على الكافر فقال أشهد أن لا اله الا



الله فان كان من قوم لا يقولون بها على المسلم أن يكف عنه لسماعه دليل إيمانه وهو حران تكلم به فقبل أن يأخذوه ويقهروه وان قاله بعد ما قهروه فهو رقيق وانما قال انما أردت بما قلت النحول في اليهودية دون الاسلام (٢٠١) أو أردت التعود لئلا أقتل لا بدت اليه

لان الظاهر انه جواب ما دعى اليه

من الاسلام فان امتنع بعد ذلك من

الاسلام يقتل لانه مرتد وان

الكافر ممن يقولها قبل ذلك لا بأس

بقتله وان تكلم بها لانه ليس بدليل

الاسلام وان قال لا اله الا الله محمد

رسول الله وهو ممن لا يقولها فهو

دليل اسلامه وكذا لو قال محمد

رسول الله وقال دخلت في دين

الاسلام أو في دين محمد عليه الصلاة

والسلام يحكم بإيمانه حتى لو مات

يصلى عليه كالوصلي معنا ثم مات أما

اليهودي والنصراني اليوم اذا قال

لا اله الا الله محمد رسول الله لا يحكم

باسلامه لانهم بين ظهراني المسلمين

يقولون ذلك فاذا استمرته يقول

هو رسول الله اليكم لقوله تعالى

هو الذي بعث في الامم رسولا

منهم فلا يدل هذا على ايمانه مالم

ينضم اليه التبرؤ مما هو عليه

\* واذا قال النصراني أشهد أن لا اله

الا لله وأتبرأ عن النصرانية لا يحكم

باسلامه لحوان أنه دخل في اليهود

اذا اليهودي يقول ذلك أيضا وان زاد

وقال وأدخل في دين الاسلام زال

الاحتمال \* واذا قال أنا مسلم

لم يكن مسلما لان معناه المستسلم

للملوك وكل ذي دين زعم أنه منقاد

للملوك هو عليه قال الخلاء رجه الله

الالمجوسي الذي في دارنا لا نسلم

يا فونهم - نه السكاه على وجه

النسم ويقولون لا ولد لهم

يا مسلمان زاده قال النصراني أو

اليهودي برئت من ديني ودخلت

في الاسلام أو قال برئت من ديني

وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا

رسول الله صار مسلما ولو قال الوثنى

أشهد أن لا اله الا الله أو قال محمد رسول الله صار مسلما لانه مسكر للامرين جميعا ايمانه شهد فردد في

دين الاسلام وكذا لو قال أنا مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الحنيفة أو على

عن أبي حنيفة روجه الله تعالى أن الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل النقض فيتنقض به البيع كيتنقض بصرح النقض ولا تعمل اجازة المستحق بعد ذلك وان كانت الاجازة بعد قضاء القاضي فتقدد كرفي بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا تعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضي بالعين للمستحق وعلى قولهما تعمل الاجازة لان البيع عندهما لا ينفسخ بالاستحقاق ويقضاء القاضي بالعين للمستحق هكذا كرفي بعض الكتب وقد كتب في شرح الزبادات أن في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع وتعمل اجازة المستحق وعن أبي يوسف رجه الله تعالى أن أخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقض فيتنقض به البيع فلا تعمل اجازة المستحق بعد ذلك فعلى قول من يقول بأن العقد ينفسخ ولا تعمل اجازة المستحق فاذا شرط تسليم الدار فاعلم بانه التسليم اذا اشترى الدار من المستحق ثم سلمها اليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط أن يكتب فعليه تسليم ما يوجب له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فمستدنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثالث والرابع أو ما أشبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بقي ورجع على البائع ثمن المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلخيار للمشتري ويرجع ثمن المستحق بمنزلة ما لو اشترى شيئين واستحق أحدهما بعد القبض هكذا كرفي الطحاوي رجه الله تعالى في شروطه وقال الخصاص رجه الله تعالى المشتري بالخيار ان شاء أمسك الباقي ورجع ثمن المستحق وان شاء رد البيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من يقول الواجب رد قيمة الدار كان استراط الثمن شرط الا يلزم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحررا عن قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاحوال فاذا اشترطنا عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد شرطنا عليه شرطيا محال فمتضى العقد فوجب فساد العقد أما اذا كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فاي شيء يقضى به على البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يجز المس في البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون لاحد من الفضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا أحوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو يوسف رجهما الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى سلمه له أو رد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان بعني المشتري أو يحدث له بأمره بعني بامر البائع من بناء وغرم وروع انما كتبنا ضمان قيمة هذه الاشياء لان على دول بعض العلماء انما يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك أما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بامر البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء انما يرجع المشتري عليه بذلك اذا أمر البائع بذلك فكتبنا ضمان البائع وأمره بذلك تحررا عن قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري بن بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري في الدار لا يكون له رجوع بقيمة ذلك

رسول الله صار مسلما ولو قال الوثنى أشهد أن لا اله الا الله أو قال محمد رسول الله صار مسلما لانه مسكر للامرين جميعا ايمانه شهد فردد في

دين الاسلام وكذا لو قال أنا مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الحنيفة أو على



الاسلام ونحن الحسن النصراني اذا قال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وقبلت الاسلام وتركت ديني فهو مسلم \* وعن محمد اذا قال آمنت بالله وبمحمد عليه الصلاة (٣٠٢) والسلام وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وتركت ديني صار مسلما ولو قال لا اله الا الله

ثم رجع صار مشركا لا يقبل رجوعه  
وعن الامام اذا قال نصراني أو  
يهودي أنا مسلم أو أسلمت بسئل  
أي شيء أن قال أردت به ترك دين  
النصرانية أو اليهودية والدخول  
في دين الاسلام صار مسلما حتى لو  
رجع عن دين الاسلام حل دمه  
وان قال في مسلم على دين الحق  
لم يكن مسلما فان لم يسئل حتى  
صلى بجماعة كان مسلما وان مات  
قبل أن يسئل ويصلى لم يكن مسلما  
\* مسلم ونصراني تنازعا في شراء  
شيء فقبل أنه يباع من المسلم لامن  
النصراني فقال النصراني أنا مسلم  
لا يصير مسلما الا اذا قال أنا مسلم  
مثلا وينبغي أن يصير مسلما لانه  
أخرج الكلام جوابا بالكلام غيره  
وعن الامام أنه يصير مسلما بانما  
مسلم وعن ابن زياد قيل لذي أسلم  
فقال آسأت فهو مسلم وكذا عن  
علمائنا وعن الامام قول النصراني  
أنا مسلم ليس باسلام حتى يتبرأ من  
النصرانية وعن الثاني رحمه الله  
قال له رجل ادخل في الاسلام  
واترك دينك فانه باطل فقال أشهد  
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله  
وأنا مسلم فهو مسلم وعن محمد رحمه  
الله شهد الشهود على ذي أنه صلى  
بالجماعة فجعله مسلما فان رجع عن  
الاسلام بعد ذلك ضررنا عنه فاما  
اذا قالوا صلى وحده فان قالوا لي  
صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك  
وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم  
كان مساما سواء كان الاذان في  
السفر أو الحضر وان قالوا معناه  
يؤذن في الله يجد فلا شيء حتى يقولوا

عند الاستحقاق نحو حفر البئر وتنقية البالوعة والمخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع  
فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا حد العاقد من فيه منعة وكان الطحاوي  
رحمه الله تعالى يقول الاحوط أن لا يكتب قيمة ما يشتري ولكن يكتب فبا أدرك فلان بن  
فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة أو في شيء من حقوقها أو فيما يحسنه من بناء أو غرس أو زرع  
فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء  
اختلفوا في الدار المبيعة اذا استحققت بعد ما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا يصح بان رجوعهم  
الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة  
هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق  
بعد هذا بالخيار ان شاء أخذ البائع بقلع ذلك ورفع عن أرضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته  
مقلوعا وان كان البائع غائبا كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى رفع هذه الاشياء عن أرضه  
ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قلعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر عليه يوما من  
الدهر وضمنه قيمته مقلوعا لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك  
وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوعا ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي أعطاه  
وفي ظاهر الرواية قالوا المستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع  
ذلك عن أرضه ويكون النقص له ثم له الخيار ان شاء دفع النقص الى البائع ورجع عليه  
قيمه قائما وان شاء أمسك النقص لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع  
المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا  
فقد أثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين فيه  
منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري اذا بنى ولم يعلم أن الدار ملك  
المستحق حتى كان بانيها على غرور وجهالة ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق أنت بالخيار ان  
شئت أعطيت المشتري قيمة بناءه مبنيا لانه بناء على غرور وجهالة والبناء ملك وان شئت لم تضمن  
له قيمته ويكون المشتري شريكك ولا يؤمر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان  
المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فللمستحق أن يأخذ البناء من المشتري بقيمته  
مقلوعا ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطنا  
لا يلائم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه  
لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فيكون هذا شرطنا لا يلائم موجب العقد على قوله أيضا  
فيجب الخرز عن كتابة قيمة ما يحدث في صيانة العقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن  
يكتب فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان  
حتى اذا رفع الى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بما يوجب له البيع  
المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الا أن ما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان يحصل صيانة العقد  
عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء أو غرس أو زرع لانه لم يكتب ما أدركه في  
ذلك أو في شيء منه بأمر البائع ولا بمن ذكر ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان  
فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بمن ذكر ذلك لصحة الضمان ولا رجوع المشتري على  
البائع عند ابن أبي ليلى لان عنده لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالحيب له في ذلك أن

هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مساما واذا قالوا رأينا يكتب  
يصل سنة ولم يقولوا بالجماعة وقال صليت سلاتي لا نتعرض له بإجراء أحكام الاسلام سالم يقولوا صلى صلاتنا وفي الروضة اذا صلى في وقت



الصلاة حكم باسلامه واذا صلى في غير وقتها لا يولي وقتها بجماعتنا او وحده مستقبل القبلة صار له اما وان غير الكعبة لا يصير مسلما وان صلى الجمعة معناه فهو مسلم طاف ولي كاي طاف المسلمون صار مسلما وبغير التلبية لا (٢٠٣) وفي المتقي صلى نصراني وحده واستقبل

قبلتنا لا يصير مسلما لانهم يسمون بيسقة بلون قبلتنا وان صلى في جماعة وكبر ثم افسد لا يكون مسلما وثبت التسمية بالملك ايضا حتى لو وقع الصبي في سهم مسلح بالقسيمة في دار الحرب او بيع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب يصلى عليه لانه مسلم تبع للمولى \* المرتدة تسبي وتشرق في دار الحرب وكذا اولادها تبعها الواحد والاثنان والثلاثة يقفون في العدو ويقاتلون حتى يقتلوا يحب الي من الرجوع وقال نصير رحمه الله خرج على الرجل القطاع فاراد ان يقتلهم فان علم انه اذا قاتلهم دفع القتل عن نفسه فعل والا ما في دار الحرب فان علم في قتاله ضرب نكابة لهم وسعه ان يقاتل وامر ان قتال القطاع لدفع القتل عن نفسه ولا كذلك قتال اهل الحرب وفدح ان زيد ابن حارثة رضي الله عنه يوم موية عقر جواده وقاتل حتى قتل وكان الكفار غالبين وعسكر الاسلام انحازوا الى فئة

(كتاب الفاظ تكون اسلا او كفرا او خطا)

وفيه ثلاثة فصول

(الاول فيما يكون اسلا وما لا يكون)

من يقر بالتوحيد ويحذف الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما والمجوسي اذا قال خدائي بكي است وهم بيننا مير ان حتى يحكم باسلامه \* مجوسي قال صلى الله عليه وسلم

لا يصير مسلما قال كافر آمنت بما آمن الرسول يصير مسلما \* قال كافر الله واحد يصير مسلما ولو قال مسلم دينك حق لا يصير مسلما قيل يصير الا اذا قال حق اسكن لا ومن به وفي مجموع النوازل اذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام اما لو قرأ أو تعلم لا يكون اسلا ما قال واحد

يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة أو يكتب ضمن هذه الاشياء في كتاب الشراعي يكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى ألف أو ما أشبه ذلك يذكرو مقدارا يتيقن أنه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التجرع عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بقاء وغرس وزرع كذا في الذخيرة \* قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاحسن عندنا أن يذكر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون شهادتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي ثبتت الشهود فيه أسامهم كذا في المبسوط \* واقتصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذكر شيئا آخر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كانا يقتصران على هذا أيضا وهو شهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وأبي زيد ودوا على هذا فيوسف بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى اقرارهما بما عرفتهما جميع ما سمى في هذا الكتاب في صحة من جوار أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمى ووصف في كتابنا وعلى معرفتهما جميع ما سمى ما فيه بعد أن قرئ عليهما وأقر أنهما قد فهماه ووافقا وأشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهما في صحة من عقولهما وأبدانهما وجوار أمورهما طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في شيء من أمورهما وهما مأثوران على أموالهما غير محجور عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا على لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا ويوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهادتهم على الاثبات بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهادتهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى من يقول بان الكتاب يشتمل على ما يقف عليه الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهم وضمنان المثل وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاع بمعنى التلجئة والجمعة في البيع وتقرر الثمن لجواز أن يتواضعا أن المبيع تلجئة ويظهر أن البيع في العلانية تريا ومجموعة ويتواضعا في السر أن الثمن ألف درهم ويظهر في العلانية ألفي درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لان الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه ينظر أنه أقبل اليه ببصره ورعا قبل الانسان ببصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تغاهمهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة الشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقوف عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات به لانهم قد وقعوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود المسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما يمكنهم أن يقفوا على حقيقة وعلى اقرار المتعاقدين بما لم يقفوا على حقيقة ثم ان يوسف بن خالد وهلال رحمه الله تعالى كتبنا في صحة عملهما وجوار أمرهما وما كتبه العلماوي رحمه الله تعالى أو ثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما أو أسامهما والسمي وهلال كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا



رأيت يصلي في المسجد الأعظم وشهد آخر، صلى في المسجد لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام \* أكره على الاسلام يكون اسلاما لكن اذا عاد الى الكفر لا يقتل ولا يكره على (٣٠٤) الاسلام \* مسلم تزوج امرأة يعرف أبوها بالاسلام لا بأس بان لا يسألهما عن الاسلام لان

ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد من انهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهما بحضورهما فلا بد من معرفتهما ايهاا بوجوههما ليجزى عنهما أداء الشهادة عليهما وعدم غيبتهم ما وموتهم ما يحتاجون الى أداء الشهادة باسمهما ونسبهما فلا بد من معرفة اسمهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فمضى يسمى كل واحد منهما من نفسه ونسبه باسم غيره فانه يريد أن يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فالاعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك الغير ههنا عسى وهذا فعل كثير من الناس عنه غافلون فانهم يستمعون لمفظ البيع والشراء والاقرار بالتقايض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لملك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمخارفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب اخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فاذا أراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقه الحرج في احضار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم لحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهما وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وتعرف الشهود أنها فلا تليحل أداء الشهادة عليهما وأما حال غيبتها أو موتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التحمل ما ذكره في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه في كتاب الشهادات (١) اذا كان بالدرك كقيل (٢) قال وان كان المشتري أخذ كميلا من البائع كيف يكتب فالمسئلة على وجهين اما ان أخذ كميلا بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر واما ان أخذ كميلا بجميع ما يجب للمشتري على البائع من حق بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البناء والزرع والغرس وأيا ما كان الكفالة جائزة لان هذه كفالة تدين بسبب وانما جازة تعرف ذلك في كتاب الكفالة غير أن في الوجه الاول انما يجب على الكفيل عند الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لان الدرك اذا أطلق يراد به في العرف رد الثمن عند الاستحقاق فتتصرف الكفالة اليه ولا تنصرف الى شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من كتاب الشراء فما أدرك فلان من ذلك في هذه الدار فعلى وان يعنى البائع وعلى فلان يعنى الكفيل خلاص ذلك ان شاء أخذهما جميعا وان شاء أخذهما شتى واحدا بعد واحد حتى يسلم له هذه الدار أو يردا عليه ثمنها وهو كذا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وانما كتب ان شاء أخذهما جميعا تحريزا عن قول ابن أبي ليلى فان من مذهبه أن الكفالة توجب براءة الاصيل كالحالة الا أن يشترط في الكفالة أن له أن يأخذ أيهما شاء وانما كتب وان شاء أخذهما شتى واحدا بعد واحد تحريزا عن قول ابن شبرمة فان الكفالة عنده لا توجب براءة الاصيل الا أنه اذا اتبع أحدهما وطالب به برئ الآخر الا أن يشترط في الكفالة أن له أن يطلبا لهما واحدا بعد واحد كذا في النخبة \* قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه قالوا ههنا شرائط أخر لا بد من كتابتها من جملة ذلك أن يكتب كعل بذلك من غير أن يكون ذلك شرط في البيع لان البيع بشرط أخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه أخذوا قرر رحمه الله تعالى فيكتب ذلك تحريزا عن قوله ومنها أن يكتب أن

الظاهر عرفانها بالاعيان ولو لم يعرف أبوها اذ كرهها بالاعيان ثم يقول أتقرين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا \* ووصف الاسلام لصغير ثم بلغ فقال الا أن عرفت فهذا لا يدل على أنه لم يكن مسلما قبله لجواز أن يكون عارفا بالاجمال والا أن عرف بالتفصيل \* قال لا تحرفت مسلما في وقال لا أعلم فهذا ليس بمسلم \* وفي الجامع قيل ليهودي هل تعرف صفة اليهودية قال لا فهو ليس يهودي \* قيل توبة الباس مقبولة لا ايمان الباس وقيل لا تقبل كايما \* قال صاحب الكشف في قوله تعالى ثم يتوبون من قريب الزمان القريب قبيل حضرة الموت ألا يرى الى قوله حتى اذا هم رأوا أنهم الموت الآتية فتبين ان الاحضار هو الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة فبقى ما وراء ذلك في حكم القريب وعن ابن عباس رضي الله عنهما قبل ان ينزل به سلطان الموت ثم ذكر أيضا بعد خطوط أن قوله تعالى ولا الذين يموتون عطف على الذين يعملون السيئات سوى بين الذين سوفوا توبتهم الى حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر في أنه لا توبة لهم لان حضرة الموت أول أحوال الآخرة فسكأن الميت على الكفر قد فاتته التوبة على اليقين فكذلك المسوف الى حضرة القرب بمجازة كل واحد منهما أو ان التكليف والاختيار الى هـ اذا عبارة

الرخشري وقال البيضاوي قريب أي قبل حضور الميت الى أن قال سوى من سوف التوبة الى حضور الموت من القسمة والكفار وبين من مات على الكفر في نفي التوبة للمباعدة لعدم الاعتماد عليها في تلك الحالة وكأنه قال وتوبة



هو لا وعدم توبة هؤلاء سواء وقال القرطبي قال أبو مجاز والفضال وابن زيد وعلقمة وغيرهم قبل المداينة للملائكة وأن يغلبوا على نفسه قال علماء أرواحهم الله وانما صحت التوبة في هذا الوقت لان الرجاء (٢٠٥) بان يصح منه الندم والعزم على ترك الفعل

وقال في التفسير الكبير في قوله

تعالى الآية وليست التوبة ذلك

على أن من حضره الموت وشاهد

أهواله فان توبته غير مقبولة

وكذلك قوله تعالى حتى اذا جاء

أحدهم الموت قال رب ارجعون

لعلى أعمل صالحا فيما تركت

كلاهما كلمة هو فائلا الآية

وكذلك قوله تعالى وانفسوا بما

رزقناكم من قبل أن ياتي أحدكم

الموت فيقول رب لولا اخرجني الى

أجل قريب فأصدق وأكن من

الصالحين أخبر الله تعالى في هذه

الآيات ان التوبة لا تقبل عند

حضور الموت ثم قال قال المحققون

قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة

بل المانع من قبول التوبة

مشاهدة الأحوال التي يحصل العلم

عندها على سبيل الاضطرار بالله

تعالى فهذا كلام الحنفية والمالكية

والشافعية من المعتزلة والسنية

والاشاعرة أن توبة البأس لا تقبل

كإيمان البأس بجامع عدم

الاختيار وخروج النفس من

البدن وعدم ركن التوبة وهو

العزم بطريق التصميم على أن

لا يعود في المستقبل الى ما ارتكب

وهذا لا يتحقق في توبة البأس اذا

أردت بالبأس معاينة أسباب

الموت بحيث يعلم قطعا ان سلطان

الموت يدركه لا محالة كما أخبر الله

تعالى بقوله فلم يك ينفعهم إيمانهم

لمارأوا بأسا وهذا البيان ان البأس

ما هو قد ذكر في بعض الفتاوى أن

توبة البأس مقبولة ان أراد بالبأس

ما ذكرنا برده عليه كل ما قلنا وان

الكفالة كانت بامر البائع لان من مذهب عثمان البتي رحمه الله تعالى أن الكفالة بغير أمر المكفول عنه لا تصح فيكتب أمر البائع احترازا عن قوله ومنها أن يكتب اجازة المكفول له وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب أبي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى أن الكفالة للغائب لا تجوز اذ لم يقبل عنه الا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة فتشترط اجازة الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احترازا عن قولهما ومنها أنه ينبغي أن يكتب ان كل واحد منهما يعني البائع والاجنبي كفيل عن صاحبه بنفسه بأمرة لانه ربما يغيب أحدهما والا تخوم عصر فلا يصل من جهة الى حقه فيجعله كفيل بنفسه الا خرج حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل الى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بامر البائع احترازا عن قول البتي رحمه الله تعالى ومنها أنه يكتب أن كل واحد منهما يعني البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصومة فيما يدعي المشتري قبل كل واحد منهما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته بأن يدعي وارث المشتري وكالة صحيحة على أنه متى فسخها يعود وكيلاه بذلك لا بد من ذكره ليقع التوثيق للمشتري لانه ما لم يجب المال على الاصيل لا يجب على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل وربما رد الاستحقاق على المشتري حال غيبة البائع والكفيل حاضر ولا يصح للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن الغائب لو لم يكن الكفيل وكيل عنه في الخصومة سواء كانت الكفالة بامر أو بغير أمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا روى أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء ان كانت الكفالة بامر ينتصب الكفيل خصما عن البائع وان كانت بغير أمر لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بامر أو بغير أمر واذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة ليمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما الحاجة الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع أصيل فيما يدعي عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهه وفائدة لم يتضمن لنا ذلك هذا اذا كفل بالدرء ولم يتعرض لشيء آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشرايط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والغرس والزرع فيذكر من درهم الى ألف فيذكر عددا يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب \* أخذنا الاقرار من يخاف منازعته في البيع أنه وقع رضاه ولا منازعة له وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو أب بظن أن له دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طائعا في حال استجماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا المبيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكا لفلان هذا البائع وحقها وأنه باع ملك نفسه وأنه لا حق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فاشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وصحان الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان

أراد بالبأس القرب من الموت مطاقا فلا كلام فيه لكن

( ٣٩ - (الفتاوى) - سادس )

الظاهر ان زمان البأس زمان معاينة الهول والمسطور في الفتاوى أن توبة البأس مقبولة بخلاف إيمان البأس لان الكافر أجنبي غير



عارف بالله تعالى وابتداء ايمان وعرفان والغاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل وقوله تعالى حتى اذا حضر أحدكم الموت قال اني بئس  
 الا ان يحتمل أن يراد به تقييد التوبة بالان (٣٠٦) بأن تقييد توبته بزمان العجز كما يقال تاب يوما أو عاتيا والديسل على قبولها مطلقا

اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل  
 التوبة عن عباده ويججز ان  
 يقال شفاعته غيره يوم القيامة لما  
 قيل في حقه وان كان يوم القيامة  
 زمان البأس فشفاعته لنفسه في  
 آخر عمره وتعام دهره ونجاة أمره  
 تقبل أيضا ويجعل توبته في هذه  
 الحالة بمنزلة شفاعته لنفسه فتفضل  
 الله تعالى بقبوله بوعده لانه لا شفيع  
 في هذه الحالة غيره بخلاف يوم  
 القيامة لكثرة الشفعاء وانما  
 أطينناه لصحري فيه \* شهد  
 مسلم على نصراني بأنه أسلم قبل  
 موته فجعله مسلما وان شهد على  
 مسلم ميت أنه ارتد قبل موته ومات  
 عليه لأجله مرتدا قال في السير  
 يصلي المسلمون على ميت بخبر  
 واحد لو عدل \* شهد نصرانيان  
 على نصراني أنه أسلم وهو ينكر  
 لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد  
 رجل وامرأتان من المسلمين وترك  
 على دينه وجميع أهل الكفر فيه  
 سواء ولو شهد نصرانيان على  
 نصرانية بأنها أسلمت جاز وأجبرت  
 على الاسلام وهذا كله قول الامام  
 وجه الله وفي النوادر تقبل شهادة  
 رجل وامرأتين على الاسلام  
 وشهادة نصرانيين على نصراني  
 بأنه أسلم وفي مجموع النوازل ذي  
 دخل دار الحرب ومصرق صبا  
 وأدخله دار الاسلام يحكم باسلامه  
 ولو اشترى الصبي يحكم باسلامه  
 (نوع فيما يتصل بها مما يجب  
 اكفاره من أهل البدع)

قال الامام الزاهد الصغار لا يستثنى  
 مؤمن في ايمانه فان ابن عمر رضي

بأمره واذنه ورضاه بذلك كله لهذا لبايع وانه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا  
 أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويد كرفي قبض الثمن  
 بأمر فلان واذنه أيضا (واذا كان المعقود عليه دارين) ان كانتا متلازمتين كتب جميع الدارين  
 المتلازمتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب  
 بحدودهما كما هو حقوقهما أرضهما وبناتهما مساهلتهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق  
 هو لهما اذا دخل فيهما واخرج منهما وكل قليل وكثير هو لهما فمهما من حقوقهما ثم يتم  
 الكتاب على حسب ما مر وان كانتا متباينتين ان كانتا في سكة واحدة ذكر جميع الدارين  
 المتباينتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما  
 حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانتا في سكتين في محلة  
 واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محلة كذا اذا دخل سكة كذا بحضور  
 مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها يكتب وأما الدار الاخرى منها فموضعها  
 في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانتا في محلتين  
 كتب فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا وأما الدار الاخرى فموضعها في محلة كذا ثم يتم  
 الكتاب وان كان الثمن مفصلا فذكر الثمن انه ألف درهم حصة الدار المحدودة أولا من هذا  
 الثمن ستمائة وحصة الدار المحدودة آخرها أربع مائة ثم يتم الكتاب (اذا كان المعقود عليه بيتا  
 معينا من دار) يكتب اشترى منه جميع البيت الشئوي أو جميع البيت الصفي أو جميع بيت  
 الطابق أو جميع بيت المطبخ أو جميع بيت الخطب أو جميع بيت الخلاء أو جميع بيت الحساب  
 وان كان اشترى مع علوه يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو يكتب بما عليه من العلون جميع الدار  
 المشتملة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب حدود الدار ثم يكتب موضع  
 هذا البيت من هذه الدار أنه على عین الداخل فيها أو على يساره أو مقابله كما يكون وهو البيت الثاني  
 أو الثالث من البيوت اليمنية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بحدوده كله وحقوقه  
 وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي أن يبين عرض الطريق وان كان ذلك مقدار  
 الباب الاعظم عندنا الا عند بعض العلماء هو غير مقدرف كان محله ولا فيوجب فساد العقد فيذكر  
 عرض الطريق احترازا عن قول هذا القائل وان كان اشترى السفلى دون علوه يكتب وهو سفلى  
 علوه لفلان البائع لم يدخل شئ منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شئ منه في البيع مع أن العلوي لا يدخل  
 في بيع البيت الا بذكره صريحا بخلاف ذلك لئلا يتوهم متوهم أن العلوي يدخل في بيع البيت كما  
 يدخل في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى أعلم بالصواب \*

(اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار) يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة  
 المألومة من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على عین الداخل من باب هذه الدار وهي  
 كذا بيتا وصفة وقطعة من صحن هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولاني عرض كذا ويشتل  
 عليها حدود أربعة أحمدها ليق بيت شئوي من هذه الدار والثاني ليق بيت صفي من هذه الدار  
 وكذا وكذا

(واذا استثنى بيتا من الدار المشتراة) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت الا بيتا  
 واحدا منها بعلوه أو ما خلا بيتا واحدا أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدد هذا

الله عنهما أخرج شاة ليذبح فربه رجل فقال أمؤمن أنت فقال نعم ان شاء الله تعالى فقال لا يذبح نسكي  
 من يشك في ايمانه ومربه آخر وقال أنا مؤمن فأمره بالذبح فلم يمسك في ايمانه أهلا للذبح وقال الزاهد يجب اكفار القدرية في نفهم

البيت



كون الشر خلق الله تعالى وفي دعواهم ان كل فاعل خالق فعل نفسه ويجب اكفار الكيسانية في اجازتهم البسداء على الله تعالى واكفار الروافض في قولهم برجعة الاموات الى الدنيا ونسخ الارواح وانتقال روح (٣٠٧) الاله الى الائمة وان الائمة آلهة وفي قولهم

بمخرج امام ناطق بالحق وانقطاع الامر والنهي الى أن يخرج ويقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي كرم الله وجهه وأحكام هؤلاء أحكام المرتدين ومن أسكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه فهو كافر في الاصح \* ويجب اكفار انطوارج في اكفارهم جميع الامة سواهم \* ويجب اكفارهم باكفار عثمان وعلي وطهسة والزبير وعائشة رضي الله عنهم \* ويجب اكفار الزيدية كلهم في انتظار نبي من الهيم يفسخ دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واكفار البخارية في نفهم صفات الله تعالى وفي قولهم القرآن جسم اذا كتب وعرض اذا قرئ ومن قال انه تعالى جسم لا كالأجسام فهو مبتدع لا كافر ومن قال بتقليد أصحاب الكبار فهو مبتدع وكذا من أنكر عذاب القبر \* ومن أنكر شفاعة الشافعين يوم القيامة فهو كافر وكذا من أنكر الميزان يوم القيامة أو مال أو أول وقال الميزان هو العدل ولا ميزان يوم القيامة ليس وزن فهو مبتدع ضال واختلفوا في الجسيرة والصواب اكفارهم في قولهم ليس للعبد فعل أصلا ويجب اكفار نعمان في قوله الانسان غير الجسد وانه حي قادر مختار ليس بمخلوق ولا ساكن ولا يجوز عليه الاوصاف الجائرة على الأجسام ويجب اكفار قوم

البيت المستثنى منها في موضع كذا من هذه الدار ويحده وانما احتج الى تحديد البيت المستثنى وان لم يكن مبيعا لان جهالته توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبناتها وسفلها وعلوها وطرقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها بحدوده وحقوقه أرضه وبناته وطريقه الى باب الدار الاعظم الى آخره بكذا كذا في الذخيرة \* وانما يذكر طريق البيت لان بدونه لا يتمكن البائع من التطرق الى البيت فيضر ربه وذلك في غير ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كما اذا باع الجذع في السقف كذا في المحيط \* وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستثنى وعده لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لا بد من رؤية المستثنى لينتقي خيار الرؤية وليصور البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة في الانتفاع وبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشر وط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على أن للبائع بيتا واحدا منها وانه خطأ لان بيع جميع الدار على أن للبائع بيتا منها فاسد لجهالة ثمن الدار لانه يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى البيت وعلى البيت بخلاف جميع الدار الا بيتا منها لان هناك يصير مشتريا ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحسد الغرفة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى يحسد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة \*

(اذا كان المعقود عليه نصيبا في دار غير مقسومة) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا أو جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاعا من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار أو شيئا معينا من الضيعة فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو أن المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فأما النصيب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولان تحديد الدار يكون تحديد النصيب لان النصيب شائع في جميع الدار فينتع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فأما المنزل فغير شائع في الدار فتحديد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه الا بقبض جميع الدار بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار فان هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصيب شائع متصور ألا يرى أنه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب اذا غصب رجلان كذا والرجلان اذا غصبا شيئا يكون كل واحد منهما

من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى لا يرى شيئا أصلا ويجب اكفار من قال ان الله تعالى يرى ولا يرى ويجب اكفار الكرامية المجسمة مجسمة خراسان وكيلان وفي الخلاصة الرافضي ان كان يسب الشيعين وبلغنهما فهو كافر وان كان يفضل عليا عليهما فهو مبتدع والمعتزلة مبتدع الا



إذا قال بالشهادتين فهو حنيف كافر وبعض مشايخنا على أن المعتزلي المرتكب الكبيرة كافر لأنه اعتقد أنه خارج من الإيمان وكل من اعتقد أنه خارج عن الإيمان فهو كافر عندنا الاعتقاد (٣٠٨) أنه ليس عو من ولا واسطة بين الإيمان والكفر عندنا ووردت بعض الأئمة بما

قاله آداب الأصول أن فيه اعتبار قول المخالف واعتقاده فيسألزم اعتبار المعتقد الباطل وقيل بأنه كافر لأنه آيس من روح الله ورد بأنه ممنوع لرجائه بشرط التوبة قبل ما دام فاسقا غير راج فلما لا يصدق عليه أنه غير راج مطلقا والمشببه مبتدع فان أراد بالبدع الجارحة فهو كافر والمبتدع صاحب الكبيرة والبدعة كبيرة قبل يلزم عليه أن يكون المعتزلي ككافر لأنه يرى الكبيرة حقا واستحلال المعصية كفر فكيف رويته حقا والزام الاعتقاد قلنا ذلك بعد تسليمه كونها كبيرة و بدعة لا مادام امتازعا في كونه بدعة فان قيل الاستثناء موضوع لأبطال التصرفات أجمع فاذن المستثنى في إيمانه بمقال لا إيمانه فلا يكون مؤمنا فيكون كافرا وليس وان كان الاستثناء غير جازم قلنا لا نسلم أنه يبطل كلها بل الأمور القائمة بالقلب لا يؤثر فيها فانه إذا قال نويت أن أصوم غدا إن شاء الله كان قايما والإيمان تصديق فلا يؤثر فيه النية وهذا شبهة منع الكفر أولان الأعمال منهم عندهم وقوله أنا مؤمن مطلقا ينصرف إلى السكال وفيه شبهة فالحق باعتباره والتأويل يمنع الأكمار أولانه يصرفه إلى الخاتمة وعليه عول بعضهم أولان النص قد جاء بالخاتمة بالمفطوح أيضا قال الله تعالى فليدعوا إلى المعصية الحرام إن شاء الله وقال النبي عليه الصلاة والسلام لا هبل المقابر مخاطبا ناسا

غاصبا نصفنا شاعرا علم أن قبض الشارع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى روية المتبايعين يكتب روية جميع الدار وفيما إذا اشترى منزلا معينا من دله يكتب روية المنزل وحده لان المنزل مكان معين من الدار يمكن رويته أما النصب شاعرا في جميع الدار فلا يمكن رويته الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل المحدود ملكا للبائع فان كان ملكه قدوما يبيعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحده من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وانما يكتب جميع ملكه احد ترار عن قول زفر رحمه الله تعالى فان مذهبه أن أحد الشر يكتن إذا باع سهما واحدا من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعا نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحده ليصير بائعا جميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى أعلم \*

(وان كان النصف الباقي لهذا المشتري) يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا المحدود لهذا المشتري بشرأ سابق أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكا له وان كان اشترى النصف شاعرا واستأجر النصف الباقي يكتب ملك شرا النصف على ما بينا ويكتب قبل الاشهاد وأقر هذا البائع اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا لمحقاقه أنه آخر من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعا من جميع هذه الدار المحدودة بحدود ما وقع عليه عقد هذه الا حرة كذا سنة كاملة بكذا درهمما لينتفع به بوجوده منافع ويدكر تعجيل الاجرة والتصرف وضمنان الدرك ويتم الكتاب

(إذا كان المعفود عليه عاويث ليس له سفلى) يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت المستوى أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلون منها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد العلون وانما يحدد البيت لأنه مبين من وجهه لان قرا العلون عليه فلا بد من تحديده وانما لا يحدد العلون بتحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلون فاشترى جميع هذا العلون أو هذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه ببناء ذلك كله دون سفلى هذه الغرفة فان سفلى هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عن يمين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دهليز هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الا اعظم في داخل ذلك وخارجها فان كان حول هذه الغرفة غرف ينفذ في أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محدد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قدر ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه والخصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلون طولاً وعرضاً ومكاناً وهكذا حكى عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهم منازعة متى انعدم السفلى في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر ذرعان العلون أيضا لان العاقد يكون بمقدار السفل وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذكر ذلك حتى لا ينزاعا إذا انعدم العلون أو أراد أن يبنى ثانياً قال محمدرج الله تعالى في الاصل ثم يكتب حدودها كلها وبعض أهل الشروط عاير على محمدرج الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بحدوده اذ ليس للعلو حد ولكن هذا ليس بشئ فلعلو حد كما أن السفلى حد لان الحد هو النهاية والعلو نهاية كما أن السفلى نهاية الآن بتحديد السفلى يصير العلون معلوما فيقع الاستغناء عن تحديد العلون يصير تحديد السفل تحديدا للعلو لأن لا يكون للعلو حد ثم قال محمدرج الله تعالى يكتب أوضاعها يكتب بيناتها وأرضها وكان

الخصاف

فقط بل قولي

بكم لاحقون ان شاء الله أولانه باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بعبارة عن التصديق فقط بل قولي أيضا وانه يبطل به فيبقى تصديق مجردا ولا يثبت به الإيمان لضعفه وعدم الشطر أو الشرط وقوله أنا مؤمن مطلق ويكتفي في صدقه بتحقيقه بلا



لزوم وجود الكمال على أن تقسيمه إلى الكامل وغيره باعتبار ذاته لا باعتبار أوصافه مخدوع والخافه بالرواية الصادقة حال خروج الكل عن المسجد الحرام حائر لاحتمال تحقيق الدخول لدخول الكل وكذا (٣٠٩) حديث المقابر لجواز حقوقه باهل مقابر أخرى (الثاني فيما يكون كفرا من

المسلم وما لا يكون)

وفيه أحد عشر نوعا والمتفرقات

(الاول في المقدمة)

تعلم صفة الخالق مولانا جل جلاله

للناس وبيان خصائص مذهب

أهل السنة والجماعة من أهم

الامور وعلى الذين تصدوا للوعظ

أن يلقنوا الناس في مجالسهم على

مسارهم ذلك قال الله تعالى وذکر

فان الذکرى تنفع المؤمنين وعلى

الذين يؤمنون في المساجد أن يعلموا

جامعتهم شرائط الصلاة وشرائع

الاسلام وخصائص مذاهب الحق

واذا علموا في جامعتهم مبتدعا

أرشدوه وان كان داعيا إلى بدعة

منعوه وان لم يقدروا رفعوا الامر

إلى الحكم حتى يحلواهم عن

البلدة ان لم يمتنعوه على العالم اذا علم

من قاض أو من آخر يدعو الناس

إلى خلاف السنة أو ظن منه ذلك

أن يعلم الناس بأنه لا يجوز اتبعه

ولا الأخذ عنه فعسى يخطأ في أثناء

الحق باطلا به متقدما لهوام حقا

ويعسر أرائه ومن اتبعه منعه

العلماء على طرائقهم وخلافهم مع

المبتدعة الداخلين في بلادهم وفي هذا

الباب أصول منها ينبغي للمسلم أن

يتعوذ بهذا الدعاء - يا حيا ويا قيا

فانه سبب العجوة من الكفر بدناء

سيد البشر عليه الصلاة والسلام

اللهم انى أعوذ بك من أن أشرك

بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك مما

لأعلم انك أنت علام الغيوب

ومنها أنه اذا كانت المسئلة وجوه

توجهه ووجه واحد يمتنع به بل

العالم إلى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه على الوجه لان الترجيح لا يقع بكثرة الأدلة ولا احتمال انه أراد الوجه الذى لا يوجب التكفير

اللهم الا اذا صرح بارادته موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حيثئذ كالجاهل اذا تكلم بكلمته ولم يدرك أتم كفر قال بعضهم يكفر وقيل لا

انحصاف وجه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لا أرض للعلو وانما هو على الهواء ألا يرى أنه لو انهدم العلو قبل القبض يبطل البيع وألا يرى أنه لو باع ساحة العلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه ولا أرض له ولكننا نقول أرض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفلى فكان السفلى أرضه من هذا الوجه فإذن يكتب بينائه وأرضه هذا اذا كان العلو كله على سفلى البائع فاما اذا كان بعض العلو على سفلى البائع وبعضه على سفلى غيره يكتب اشترى علوا وبعضه على سفلى البائع وهذا بعضه على سفلى فلان ويذكر مقدار البناء على سفلى كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على يمين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذى بعضه على البيت الصيقى وبعضه على البيت الشوى من هذه الدار المشتهة على البيوت ويذكر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم

(اذا كان المعقود عليه دار الها سابطا) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتهة على البيوت وجميع سابطه الذى أحد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التى وقع عليها عقد هذا البيع وهذا السابط طوله كذا ذراعا وبذراع عسع به الاراضى في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارفعاه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عدد ابعده ود ذلك كله وحقوقه ومرافقه ويتم الكتاب كذا في النخبة \*

(اذا كان المعقود عليه السابط وحده) يكتب اشترى منه جميع السابط الذى أطراف خشب أحدها يمينه على حائط دار فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا ونفسه كذا ولان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك ويذكر مقدار السابط طول وعرضه ويذكر عدد الخشب على نحو ما بينا \*

(اذا كان المعقود عليه علو دون سفله أو سفلا دون علوه) يكتب اشترى يمين من الدار التى هي مشتهة على البيوت ويذكر الحدود الاربع للدار ثم يكتب أحد البيتين سفلى علوه لهذا البائع والاخر علوه لهذا البائع ويذكر كل سفلى على حدة كما اذا أفردي بيع السفلى أو العلو \*

(اذا كانت الدار مشتهة على الاصطبل والمتبن والحديقة) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتهة على الاصطبل والمتبن والحديقة التى هي في موضع كذا فان كانت مشتهة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتهة على البيوت وعلى الحمام التى هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتهة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتهة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رجلي واحدة بحجرين أو على رجليين أو على أركان ثلاثة أو ما أشبه ذلك التى هي في موضع كذا ويذكر مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان لطنن الحبوب يذكر ذلك وان كان (١) خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم \*

(اذا كان المعقود عليه حائط واحد في الدار) يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يحل لمن ثلاثة أوجه (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبنى من كذا من جميع الدار التى هي في موضع كذا ويذكر الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار

(١) قوله خراس الدهن كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس الخرس المدن ويكسر والجمع خروس اه فتأمل اه معصمه



ويعذر بالجهل ومنها إذا تكلم بكلمته بلا علم أنها كفر عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر بالجهل وقيل لا بد من  
 أما إذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فبقرى (٣١٠) على لسانه كلمة خطا بلا قصد والعباد بالله لا يكفر لكن القاضي لا يصدق على ذلك

كان يقصد أن يقول تؤخذ أي  
 وما يند كان فبقرى على لسانه عكسه  
 لا يكفر فيما بينه وبين الله تعالى  
 ومنها أنه إذا خطر بباله أشياء  
 فوجب الكفر لكنه لا يتكلم به  
 فذلك محض الإيمان بالحديث  
 ومنها إذا عزم على الكفر بعد  
 حين يكفر في الحال لزوال التصديق  
 المستمر ومنها أن من تكلم بكلمة  
 الكفر وضعت منه آخر كفر الضاحك  
 الآن يكون ضرورياً يكون  
 الكلام مضحكا \* ويجوز الكفر  
 توبة ومن اعتقد الحلال حراماً أو  
 على العكس يكفر \* ولو تكلم به  
 الواعظ على المنبر وقبل منه القوم  
 كفروا كلهم وسيأتي إن شاء الله  
 تعالى أما لو قال لحرام هذا حلال  
 لترويج السلعة أو بحكم الجهل  
 لا يكفر هذا إذا كان حراماً لعينه  
 أما إذا كان حراماً لغيره لا يكفر  
 وإن اعتقده وانما يكفر إذا  
 كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع  
 به أما لو بانبحار الأحاد فلا يكفر  
 ولو ارتد والعباد بالله تحرم أمراته  
 ويجدد النكاح بعد إسلامه  
 ويعيد الحج وليس عليه الصلاة  
 والصوم \* والمولود بينهما ما قبل  
 تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم  
 بكلمة الكفر ولو رتا ثم أنقضى  
 بكلمة الشهادة على العادة لا يجدي  
 ما لم يرجع عما قاله لأن بانياتها  
 على العادة لا يرفع الكفر  
 ويؤمر بالتوبة والرجوع عن  
 ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه  
 موجب الكفر والارتداد وهو  
 القتل إذا سب الرسول عليه

في موضع كذا وهو لزق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعاً وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه في  
 الهواء كذا ومبدؤه في موضع كذا ومنتهاه إلى كذا اشترى الحائط بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه  
 وكل قليل وكثير إلى آخره وهل يكتب بطريقه قال الطحاوي رحمه الله تعالى إن كان الحائط ملازماً  
 لدار المشتري أو متصلاً بالطريق العظمى لا يذكره لاستغناؤه عن الطريق وإن لم يكن كذلك لا بد من  
 ذكر الطريق (الوجه الثاني) أن يشتري الحائط بدون الأرض على أن ينفقه في هذا الوجه يكتب  
 كما كان يكتب شراء الحائط بأرضه الآن في هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدود  
 فيه فأنه لا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقه لانه لا يحتاج إلى الطريق إليه إذا كان  
 ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب  
 اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلاً على أن للمشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رحمه الله  
 تعالى يقول هذا خطأ لأنه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترياً  
 ما ليس بموجود فلا يجوز كذا اشترى دقيق هذه الخنطة أو دهن هذا السمسم ولكن يكتب على  
 أن ينقضه على نحو ما بينا (الوجه الثالث) أن يشتري الحائط مطلقاً والحكم فيه أنه يدخل ما تحت  
 الحائط من الأرض في البيع من غير ذكر الأرض قول الخصاص رحمه الله تعالى يكتب الحائط بأرضه  
 ويلحق بالآخر حكم الحاكم كذا في المحيط \*

(فإن كان المبيع بناءً دون أرض) كتب جميع بناء الدار ويحد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء  
 هذه الدار والبيوت والأبواب والسقوف والحيطان والرفوف والجذوع والعوارض والسهام  
 والبواري والهراذي وجميع ما في هذا البناء من اللبن والآجر والطين والتراب من أقصى أس هذا  
 البناء إلى منتهى سمكه دون أرضه فإن لم يستثن الأرض جاز لأن البناء لا يستتبع الأرض كذا في  
 الظهيرية \* ولكن انما يكتب ليكون أوثق واكد ويجوز أن يكتب اشترى منه جميع الدار  
 المشتملة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد ذلك الحدود فاشترى هذه الدار المحدودة فيه  
 ببنائها كلها سفلها وعلاها دون أرضها فأنه لم يدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا الحدودها  
 ثم الحال لا تخلو أما إن كانت أرض هذه الدار لهذا المشتري وفي يده يكتب في آخره قبل ذكر الأشهاد  
 وأقر هذا البائع أنه لا حق له في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدودها وحقوقها في يده هذا المشتري  
 دونه ودون سائر الناس أجمعين وإن جميع ما كان له عليها أو على شيء منها قبل هذا البيع المذكور  
 فيه فأنما ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لازم عرفته له وجعل إلى هذا المشتري جميع  
 ما وجب ويجب لمن حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته إقامة فيه مقام نفسه على أنه كلما فسخ  
 شيئاً جعله إلى هذا المشتري بما وصف فيه فإن ذلك إلى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد  
 فسخه أياه كما كان وقبل هذا المشتري بجميع ما أقر له وبجميع ما يجعله إليه مما ذكر فيه مشافهة  
 مواجهة وإن لم تكن أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هي لغيره وقد أراد بشرائه المقام  
 في هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بأرض هذه الدار لانه لا يتيمم المقام فيه إلا بالسكنى  
 في أرضه وطريقه إما الإجارة أو الإجارة فلا عارة غير لازمة وكان صاحب الأرض بسبيل من أن يخرج  
 المشتري من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المراد منه فينبغي أن يشتغل بالإجارة لانه لا يتم من  
 المقام فيها مدة يدها فلا تخلو بعد ذلك أما إن كانت الأرض لمالك معروف أو كانت أرض الوقف  
 ويجوز الاستجار فيها ولكن إن استأجر من المالك يكتب ذكر الاستجار من مالكها فلان بن فلان

ولا

الصلاة والسلام أو واحداً من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإنه يقتل حداً ولا توبة له أصلاً سواء بعد

بالقدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كالتوبة لانه حد واجب فلا بد من التوبة كسائر حقوق الأديمين وكذا القذف لا يسقط



شتمه عليه الصلاة والسلام،  
سكران لا يعقوب ويقتل أيضا حدا  
وهذا مذهب أبي بكر الصديق  
رضي الله عنه والامام الاعظم  
والنوري وأهل الكوفة والمشهور  
من مذهب مالك وأصحابه قال  
الخطابي لأعلم أحد من المسلمين  
اختلف في وجوب قتله اذا كان  
مسلمًا وقال ابن مكنون المالكي  
أجمع العلماء أن شتمه ~~ككافر~~  
وحكمه القتل ومن شك في عذابه  
وكفره كفر قال الله تعالى فيه  
ملعونين أينما ثقفوا أخذوا  
وقتلوا فقتل سنة الله الآية  
وروى عن عبد الله بن موسى بن  
جعفر عن علي بن موسى عن  
أبيه عن جده عن محمد بن علي بن  
الحسين وعن ابن حسين بن علي  
عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم  
قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب  
أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن  
الاشرف سلا ازاروكان يؤذي  
رسول الله عليه السلام وكذا أمر  
بقتل رافع اليهودي وكذا أمر  
بقتل ابن خطل لهذا وان كان  
متعلقا باستار الكعبة ودلائل  
المسئلة تعرف في كتاب الصارم  
المسلول على شاتم الرسول فان ثلث  
اقتضاء المشهور ركوت المعاني  
الثلاثة موجبا للقتل وقدراد  
الرابع عليه وهو الشتم قلت  
لاريب أن الزنديق والساحر  
يقتلان وهذا وذات بدخلان  
نحت كفر بعد ايمان على أن  
المذهب أن التنصيص على العدد

(إذا كان المعقود عليه طريقا في هذه الدار فهذا على وجهين) الأول أن يشتري الرجل بقعة من الدار بعينها قدر عرض الباب الأعظم إلى الباب الأعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار وأولاهم يكتب حدود تلك البقعة كلواشترى بيتا معيناً من دار فإن ذكر فرع الطريق طوله وعرضه فهو أوثق الوجه الثاني أن يشتري قدر الطريق شائعا في جميع مساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود مساحة الدار ولا حاجة إلى كتابة حدود الطريق لأن الطريق لما كان شائعا في مساحة الدار كان كالنصيب الشائع في مساحة الدار وفي النصيب الشائع من الدار يحل الدار دون النصيب كذا هي هنا وإن بينوا مقدار عرض الطريق فهو أوثق وإن لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الأعظم وبعض أهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الفرعان في الطريق لما أن في التقدير بباب الدار نوع اجماع لأنه عسى يبدل الباب بباب آخر ويحدرجه الله تعالى يجوز ذلك هذا إذا اشترى رقبة الطريق وأما إذا اشترى حق المرور دون رقبة الطريق فغير واثقان على رواية الريادات لا يجوز وروى ابن سماعة عن محمد بن جهم أنه تعالى أنه يجوز وإذا أراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على أنه حق المرور بقدر باب الدار ويباع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك يبيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الأصل إذا باع رقبة الدار ليسيل الماء فيه إن بين الموضع وحدوده جاز والأدلة

(إذا كان الموقوف عليه نصف دار ونصفها الآخر لا يشتري) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سوهين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع هذا أن سهماً من هذين السهمين ملك المشتري وهذا السهم الآخر منها واحد ذكر البائع هذا أنه ملكه وحقه وفي يده وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا وكذا ولا حاجة إلى تحديد نصف المبيع وقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى أعلم

لا يمنع الزيادة كما تقر في المختصرات \* وما كان في كونه كفرا اختلافا يؤمر قائده بتعجيل النكاح والتوبة احتياطاً وما كان خطأ لا يؤمر  
الا بالاستغفار والرجوع عنه هذا اذا تكلم الزوج فان تكلمت به قال مشايخ بلخ ومشايج مهر قنذ والحاكم الشهيد واسمعيل الراشد على أنه



لا يؤثر في أفساد النكاح ولا يؤثر بتجديد النكاح هذا الباب علي بن وجبسها الحائز قد رجع وعامة علماء بخاري على فساد النكاح ولكن نجبر على نكاح الأول ولو بدنا (٢١٢) وهذه فرقة بلا طلاق اجزاء ولا نفقة في هذه العدة وبهذا كله يفتى وفي المنتهى

أرادت أن تحرم علي زوجها فتكملت وانعيا بالله والامان مستقر في قلبها ماتت كافرة مخلدة في النار إذا لم تعذر في تبديل الاقرار بالانكار بلاقيا سيف علي رأسها لتكون الامان ثنائيا عندنا ثلاثا عند أصحاب الحديث

(الثاني فيما يتعلق بالله تعالى) اذ وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر اسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره أو أنكر وعدا أو عيدا يكفر إذا كان الجزاء ثابتا بالقطع ولو قال سن نكحها ثم بلا همزة يريده من حوديم يكفرا ثم قال سنل وجهي توخداي سر يداني قال بلى يكفر وسيأتي ما هو المختار قال فلان في عيني كاليهود في عيني الله تعالى كفر عند جمهور المشايخ وقيل ان عني استقباح فعله لا يكفر قال دست خد ادر است كفر وقيل ان عني به الجارحة كفر وان القدرة لا وإذا قال بين يدي الله تعالى قيل لا تجوز هذه اللفظة وقيل يجوز فانه قد جاء في الحديث انه يوقف بين يدي الله تعالى على الصراط قال شمس الأئمة الخواني رحمه الله هذه اللفظة موسع بالعربية والفارسية نطلق على الله تعالى وان كان الله تعالى منزه عن الجهة وحوزة السر حتى يضاهي من يتحرز عن اطلاقه بالمارسية فانما ذلك مخافة فتنة الجهال فاما من حيث الدين فلا بأس به حتى اذا قال درين حادثه باي خدای باید گرفت ان عني به الجارحة كفروا وان أراد به الانتحاة

سهما من أربعين سهما ساعة مورثة بينهم من فلان بن فلان حين ماتت زوجته وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لامرأته هذه الثمن والباقي بين أولاده هؤلاء لذك كرمثل حظ الانثيين أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين سهما للمرأة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر وللبنات سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهما سلمة في يده لاحق لساتر الورثة فيها هؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على أن يكون هذا الثمن بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها إلى آخره

(شراء الدار المورثة من الورثة الباعين) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة أولاد فلان بن فلان الفلاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكر هؤلاء الباعة الأربعة أنه مشترك شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابن وهما فلان وفلان هذان وبناتها وهي فلانة هذه لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة المورثة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثمن والباقي بين أولاده لذك كرمثل حظ الانثيين أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين سهما للمرأة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهما وللبنات سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يدهؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثمن المذكور فيه على أن الثمن بينهم على هذه السهام إلى آخره والله تعالى أعلم

(إذا كان المعقود عليه حائوتا) يكتب اشترى منه جميع الحائوت التي في كورة كذا بمحلة كذا في رقاق كذا ويكتب في سوق كذا أو على رأس سكة كذا قبالة خان كذا ويحدده ثم يقول بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وألواحده التي يغلق عليها باباه وغلقه ومغلقه فان كان معه علو يكتب وعلوه وسفله أو الدار التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع الحائوت المبنى على نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا أو حدوده لزيق هو هذا النهر من وجه مجي الماء والثاني لزيق حائوت فلان والثالث لزيق هو هذا النهر من وجه مجي الماء \*

(وإذا كان المعقود عليه خاناً) يكتب اشترى منه جميع الخان المبنى بحيطانه الأربعة المحيطة به كلها بالأحجار وأنه يشتمل على كذا عددا من الخوانيت في سفله وكذا عددا من الأنباريات والحجرات والغرف في علوه والخوانيت الأربعة على بابها علوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه ودويراته وغرفه والخوانيت التي على بابها وطرقه بمسالكها في حقوقها إلى آخره وان كان له علوان أحد هما فوق الآخر يكتب جميع الخان المبنى بثلاثة صفوف أحدها بسفله والآخر بعلوه الأسفل والثالث بعلوه الأعلى ثم يتم الكتاب

(إذا كان المعقود عليه رباطاً محلو كذا) يكتب جميع الرباط المبنى المشتمل على محن دار كبير وكذا عددا من الرباط والأوازي في سفله وبيت يسكنه الرباطي وكلها أحول محن داره وعلى حجرات وغرفات في علوه ثم يتم الكتاب

(إذا كان المعقود عليه برج الحمام) يكتب جميع برج الحمام المبنى المشدود فوهاها ونقوجها



قال الله عالم في السماء ان اراد به المكان كفر وان اراد به حكاية ما ورد في الآثار لا وان خلا عن النية كفر عند الاكثر لانه ظاهر في التجسيم  
 \* قال لا تختص الله فقال لا قبل ان في معصية فذره وهدده فقال ذلك كفر وان في امر (٣١٣) لا يخاف من الله تعالى فيه لا \* قال لها ان لم

تكوني احب من الله فكذلك فهو  
 ليس بمسلم \* قال لا تخافوا كخدائي  
 شودي حق خود را استانم كفر  
 \* قال لا امر آه ترا حق همسايه غبي  
 بايد او قال حق شدي غبي بايد او قال  
 حق خدای غبي بايد گفت في كل  
 واحد لا كفر \* قال لها في الغضب  
 آن روسپی که ترا زاد و آن  
 فرطبان که ترا کشت و آن خدای  
 که ترا آفرید لا یکفر لانه لم یصف  
 الله تعالى واذا وصفه بما یصفه بما  
 یصح \* قال لا تخافوا خدای را شاید  
 که کنده آن کند که تو کو بی  
 کفر \* قال خدای بازبان نوبس  
 نیاید من چکونه بس آیم \* کفر  
 قال ای آستغفر الله او قال آستغفر  
 الله بجه لا یکفر قال این کار است که  
 خدای را فاده است لا یکفر لکنه  
 شیع جدا \* قال لا تخاف غفرتی  
 بدر تو الله می کند لا یکفر لان معناه  
 الله یحیی بذا \* قال نامای شوم  
 بدتر خدای می شود بامادر او قال  
 نامای شوم نیکوتر خدای  
 میشود با ما نیکوتر یکفر ولو قال  
 خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد  
 و هیچ چیز نباشه نصف هذا  
 الکلام توحید و نصفه کفر \* قال  
 فيه قولاً بعنا الجنة والنار وانه  
 خلاف النص \* قال لا تخروا  
 خدای جنك يكن أنتي على  
 النسبي انه لا يكفر والاحتياط  
 تجسيدا الذكاح لافتاء الفضلى  
 بالكفر ولا ثباته المكان لله تعالى  
 وجواز المحاربة أو أنه يستعمل في  
 مقام امكان رد امر من يحارب معه  
 فلما ذلك احتال ولو قال ضع السلم

شدا كن أخذ جملها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والمحاضن والفرخ والبيض والهرادي  
 والخشبث وانما كتبنا شد فوها تم اليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها  
 فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي أن يشتري بروج الحمام ليلا لان الحمامات باو بن اليه  
 ليلا ويجتمع فيتناولون البيع فأما في النهار فيخرجن لطالب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع  
 ويختلط باعتبارها المبيع بغير المبيع اختلاطا يفتقر معه التمييز  
 (اذا كان المعقود عليه بيت الدهانة) يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهام  
 منصوبة وأشجار وأقفاص وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها  
 وأرضه وبناءه وسهامه الأربعة والرحى الكبيرة المشتملة على حجر منسوب يدعى (سنتك سمع) والرحى  
 الأخرى المدعوة (بسنتك بشت) بكذا قبض بما فيه من الصخور والطابق الحديدى المنصوب على  
 كانون مبنى فيه يغلى السمسم \* وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع  
 الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بقربة كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب حدودها وحقوقها  
 كلها وأرضها وبنائها وحجر الاسفل والاعلى ودلوها وتوابيتها وطوايرها وأدواتها الحديدية  
 والخشبية وتابوتها ونواصيرها باجنتها وشرجها بما ربه ومسايده في حقوقها وألواحها المفروشة في  
 أرضها وملقى أحبالها ومرفق دوابها والمواضع التي يبقى فيها الحبوب ويذرى ومرجها بأرضه  
 وأشجاره وأقراصه ومجرى مياهه ومسايده في حقوقه فبعد ذلك ينظر ان كانت الطاحونة على نهر  
 العامة يكتب أحد حدودها لزيق مغرف بائم من هذا النهر والثاني لزيق طريق العامة على شط نهر  
 الطاحونة هذه والثالث لزيق مصب مائهم في هذا النهر والرابع لزيق أراضى فلان \* وان  
 كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ اده من نهر كذا  
 (اذا كان المعقود عليه الحمام) يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد للدخول  
 الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما للدخول الرجال والآخر لدخول النساء يكتب اشترى  
 منه جميع الحمامين المتلازمين اللذين أحدهما للدخول الرجال والآخر لدخول النساء وعماني موضع  
 كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذ كر ذلك ويكتب  
 المشتمل على (سبا كوازه) خشبية ذات سقف واحد فيها ممر خشبي وممر برا آخر لخلاص  
 الحمامي عليه وبيت يدعى (حاص خله) لدخول من كان محترما من النعمين وتابوت خشبي  
 للحمامي لجمع الغلة فيه وتابوت آخر للثيابي لوضع الثيابات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود وحدوده  
 وحقوقه كلها وأرضه وبنائه وقدره الخاصية المركبة فيه الممخنة بالماء فيه وبثرة المطوية بالحجارة  
 والاسح وبكرتهم ودلوها ورشائنها والحياض المبنية في بيوتها أو يكتب والاوائى المتخذة لجعل الماء  
 فيها (١) وتوبه وملقى رماده ومسيل مياهه وطوايقه المفروشة فيه وموضع حبشه وتجفيفه  
 (اذا كان المعقود عليه بيت الطماعة) يكتب جميع بيت الطماعة المشتمل على رحى واحدة ودوارة  
 بجميع أدوات أرحائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل طحن  
 الحواريات وقد عرفت العاقدان هذان هذه الأدوات شيئا فشيئا وأحاطا بها علما احاطة شافية نافذة  
 للجهلة وأقر بعربة جميع ذلك كله اقرارا صحيحا \*

(١) قوله وأتونه الأتون بوزن تنور الموقدة والعامة تخففه وجميعه أتاين كفى كتب اللغة اه  
 مصدق

(٤٠ - الفتاوى) سادس (وامد السماء وحارب مع الله تعالى كفر وقال العياضى وغيره من  
 أصحابنا لا يكفر وهو الصحيح \* ولو قال خدای از بر عرشى داند لانه ليس بنشيه \* ولو قال خدای از عرشى داند كفر لانه تشبيه ولو قال



فخر ابراهيمان خدای استنور زمین فلان کفر قال ارتدادی هیچ مکان خالی نیست کفر ولوقال علم خدای در مکان هست فهذا انحطاط ما ان ابنه فقال خدای ایا بسته بود کفر ولوقال اری (۲۱۴) ابنه فی الجنة کفر ولوقال من اهل الجنة لا ولوقال خدای بتوستم کذبنا مک

بر من ستم کردی الاصح انه یکفر وقيل لا یکفر حـ لا علی الجاز والمشاكلة فانه يطلق لفظ علی معنی لا یصح إطلاقه علیه بطریق المشاکلة قال الله تعالی وجزاء سبته سبته فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم قال حین ظلمه ظالم خدایا ازوی بنذروا کزوی بذری من نه بدیرم قبل انه کفر کانه قال ان رضیت به فانا لا ارضی به ولوقال فردا جرن توده سازم از کل ان اراده خفاقة من اللحم والدم کفر وان اراده صورته لا \* قيل بفلان قضاء بدرسد فقال رجل قناء خدای بدنبوده فهذا مذهب القدریة ان الخیر من الله تعالی والشر منا \* قال انی عبد الله وأدخل حرف التصغیر بالفارسیة وهو الکاف یکفر لانه صغر المضانی الیه وقيل ان کان یعلم ما یقول یکفروا ان کان لا یعلم به لم ولا یکفر وقيل ان تعد کفر والا لا لانه وان کان مضافا ومضافا الیه لکنه اسم واحد حتی یجمع عبد الله علی العبادلة فیراد به تصغیر الرجل المسمی وانه لا تصغیر للمسمی سوى هذه الصیغة بالفارسیة یقال درازریشک ویراد به تصغیر المفعول لا تصغیر المفعول \* قال لاصحه من باتو یحکم تسرع با یحکم خدای کارکنم فقال من حکم خدای ندانم أو قال انجا حکم خدای نرود أو قال انجا دیوس است أو قال بر من کنه حکم ان کان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباعهم الرسم لا یکفر وان قال لا اريد الشرع

(اذا کان المعقود علی بیت الخنبق) یکتب و فیه خنبق خشبی أو خنبقاته أو ثلاثة کل خنبق له عینان ومع الخنبتات خنبتات خرفیة و یکتب بعد ذکر الحدود و خنبتاته و خنبتاته الخرفیة الکبار منها کذا عدد او الاوساط کذا والصغار کذا کما فاقمة بأعیانها فی بیت الخنبق هذا وقد عرفها العاقدان شیأ فشیأ وأحاطا بتمامها و ینتم الکتاب کذا فی الذخیرة \*

(اذا کان المعقود علیه جمدة) یکتب اشتری جمیع الجمدة التي فی موضع کذا بجمیع ما هو منسوب الیه من الغدران الثلاثة أو الغدیرین أو الغدیر والغارفین وهذه الجمدة کذا ذراعا طولا فی عرض کذا ذراعا و یحد الجمدة والغدیر والغارفین \*

(اذا کان المعقود علیه مثجة) یکتب اشتری جمیع المثجة التي فی موضع کذا بجمیع ما ینسب الیه من جوانبها الاربعة و یحدھا \*

(اذا کان المعقود علیه الملاحة) یکتب اشتری جمیع الملاحة بجمیع ما ینسب الیه من الحیاض و جمیع ما تم او مستجمع الملح فیها ونحوها و یحدھا

(واذا کان المعقود علیه أرضا فیها عین القیر أو النفط) یکتب اشتری الارض التي یقال لھا کذا والعینون التي فیها القیر والنفط فی هذه الارض اشتری هذه الارض مع هذه العینون التي فیها القیر القائم والنفط القائم فی هذه العینون وانما کتبنا العینون لان عند بعض العلماء لا یدخل العین فی بیع الارض لانه لا یمكن الاتضاع هامن حیث الزراعة وكانت من خلاف جنس الارض فیکتب احترازا عن هذا الخلاف وانما کتبنا القیر القائم والنفط القائم لانهم مامودعا فی العینون کالمح فی المعطاة فلا یدخل فی البیع من غیر ذکر وانما افترق الماء الذي فی البئر والعین والقیر والنفط فی العین من حیث ان الماء لا یدکر فی البیع والقیر والنفط یدکران لان الماء فی البئر لیس بمملوک لصاحب البئر فیکف بیعه ولا كذلك القیر والنفط وان کان للبئر أو للعین اسم یدکر ذلك الاسم ولا بد من ذکر حد النهر والعین والله تعالی أعلم

(وان باع أصل نهر جار) یکتب مفتحه ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه و یدکر ان من کل جانب منه کذا ذراعا وان کان النهر مسمی باسم یکتب ذلك الاسم و یدکر حدوده لانه لا یحاله وان اکتفی ب ذکر الحدود فلا بأس بترك تسدیر النهران لان المعرفة قد حصلت بالتحدید و هو المقصود

(وان اشتری النهر مع أرض) یکتب النهر و یدکر طوله وعرضه وعمقه وما یسمی به النهر و ذراعان حریم من کل جانب ثم یکتب الارض التي معه و یحد ذلك لان غمام التعریف بالتحدید و ینتم الکتاب کذا فی المحيط \*

(اذا کان المعقود علیه قناة) یکتب اشتری جمیع القناة التي هی فی قرية کذا ومغضها فی موضع کذا ومصبها فی موضع کذا وحریمها من الجانبین کذا ذراعا بحدودها وحقوقها وأرضها وبنائها وسفلها وعلوها وکذا النهر الآن النهر لا یكون له علو ولكن یکتب فی النهر عرض وطوله وعمقه بالنهران و یدکر حریم من الجانبین بالنهران أيضا

(اذا کان المعقود علیه نهر ما غیر أرض) و غیر أصل النهر فهذا البیع لا یجوز لان الشرب عبارة عن نصیب الماء و حصته والماء قبل الحیازة لیس بمملوک له و یبع ما لیس بمملوک له لا یجوز ولان الماء مما یقبل و یدکر فکان المبیع مجهولا فأوجب فساد البیع قال بعض مشایخنا رحمهم الله تعالی یجوز ان تعارفوا ذلك کافی نواحی بلخ ونسف وأشباه ذلك فان اهل تلك النواحی تعارفوا ذلك ورأوا

جواره

فهو کافر \* قال أناری من الثواب والعقاب یکفر \* قال ان شاء الله ان یکن

یکفر قال ائی شکبای خدای قیل یکفر وقيل لا وهو المختار \* قال هذا بتقدیر الله فقال أنا فعل بعیر تقدیر الله یکفر قال لریض انه فیه



نسبه الله تعالى يكفر قبل لا يخرج لا ترك الالة فانه تعالى يؤخذ بك ما قال لو يؤخذ في الله تعالى ما من الارض مشقة الولد فقد ظلمني  
يكفر قال لا تحرف مرضه وضيق عيشه بادي غيضا ثم كمد يده تعالى مر اجزا (٣١٥) آفريده استبحون ان انما هي ديننا حرا هي

جواز و قد قال عليه السلام ما راها المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وبه كان يفتي القاضي الامام  
ابو علي الحسين بن الفضل النسفي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لم يجوزوا ذلك  
وهو الصحيح لان القياس الصحيح انما يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها  
(اذا كان المعقود عليه شيئا من صيغة وجز من مائة قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها) يكتب فيه  
اشترى من كذا من مائة قرية كذا ومياها كذا على كذا سهم وهذا الماء مأخوذ من  
عيونها التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة  
معلومة عند أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الاجزاء من ماء هذه  
القرية بحصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بمقادير معلومة  
عندهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بتحدودها وما وقعت  
عليه عقدة هذا البيع وحقوقه ويتم الكتاب  
(وفي بعض القرى على هذا النوع) اشترى أرض كذا بشربها من الماء وهو كذا فنجاة أو كذا  
بما من كذا بواوليه من جلة الماء الجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا بابتاخر اجبا ديوانا بجميع  
بجاريه ومسايله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي الى  
أقصى حدودها على ما يتعارفه شاربو هذا النهر فيما بينهم من مقادير الماء في شربهم  
(وفي بعض القرى على هذا النوع) اشترى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه وحصته من الأرض  
التي بموضع كذا وكذا سهم ماء من جلة كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاء فيها  
بينهم ومقدار سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهم ماء وجميع هذه الضياع في  
مواضع متباينة من ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومياها وما منها  
(وفي بعض قرى نفس) شراء محدودات مفرزة ومحدودات مشاعة بسهام مائها ويكتب في ذلك  
اشترى جميع الضياع المشتملة على حوائط وأراض بعضها خارجة مشاعة وبعضها غير خارجة مقسوم  
بقرية كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا سهم ماء من جلة سهام الماء لهذه  
القرية كل سهم منها يعرف بمقداره بعشرين جربا بالمساحة منها كذا سهم ماء من جماعة هذه القرية  
مشاعة بين أوليها على أقسام تدعى أفرحتها وهي كذا قراكل قرا على كذا سهم ماء وهي معروفة بين  
أهلها كذا سهم ماء في أفرحة فلان وكذا سهم ماء في أفرحة فلان توزع الانحجرة ونواب السلاطن على  
هذه السهام ويقسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية  
المقسومة فبموضع كذا وكذا أرض وكرم ومحدودات مفرزة ومحدودات مشاعة بسهام مائها ويتم الكتاب  
(اذا كان المعقود عليه حائطا تحت بيت للمقام فيه أو مزرعة أو تحت فناء الذي يجلس عليه  
صاحب الحائز) يكتب فيه جميع الحائز المبنى والبيت الذي تحته أو تحت فناءه أو السرير الذي  
تحت أو تحت فناءه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير الى منتهى طول أسفل  
هذا الحائز ثم يذكر الموضع والحدود ويتم الكتاب  
(اذا كان المعقود عليه بيت طرار) يكتب فيه جميع بيت الطرار المبنى المشتمل على كذا وهذه  
لعمل الخوكة أو يكتب فيه جميع الماكة المبنية المشتملة على كذا وهذه لعمل الخوكة ثم يذكر  
الموضع والحدود  
(واذا كان المعقود عليه وهذه واحدة معينة) يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة المبنية

ظاهر لانه ادعى العيب ولو قال فلان بركل نحو يشنخواه دمدي غشي عليه الكفر ولو قال لغيره خدای را و رسول را بر تو کواه کردانیدم  
و اراد بديده اختلاف فيه المشايخ فعلى هذا في قولها لا وجه لها من خدای را تو میدانی فقال آدی يلزم أن لا يكفر لان من اد الزوج من قوله



أدى فخر فيها بأنه يعلم ما يجري في بيته لا حقيقة الظاهر على الغيب قال خدائي داند كه بشادى وغم نوجنانم كه بشادى وغم نخود قيل  
ان كان بقة يوم بمساعده ومسرته كما يقوم بامر (٣١٦) نفسه لا يكفروا عن هذا قال علي بن ابي طالب ارواح المشايخ حاضرة يكفروا اذا قال الرجل

أو المرأة أنا أعلم المسروقات يكفر ولو قال أنا أخبر عن اخبار الجن يكفر أيضا لان الجن كالانس لا يعلم الغيب قال الله تعالى لو كانوا يعلمون الغيب الآية الآية في الجن وحكي ان امرأة شدداد أو خلف بعثت اليه على يد الجارية معجورا وأبطأت فتخاصمت زوجها معه الى أن قال لها تعلمين الغيب فقالت نعم فكتب الى محمد فكتب اليه أن جدد النكاح فانها كملت \* ولو قال الله يعلم اني أفعل أولا أفعل أو برئ من الانبياء والملائكة يكفر اذا علم انه كاذب \* ان فعل كذا فهو يهودي ثم أتى بالشرط ان كان عنده من أتى بهذا الشرط لا يكفر كانت عليه كفارة الحلف وان حلف به ذه أعنى بقوله هو يهودي أو نصراني أو مجوسي ان كان فعل كذا وقد كان فعله وهو عالم بفعله لا يلزم الكفارة لانه مجوس وقد اختلفت الاجوبة في كفره واختار ما قال السرخسي وبكرانه ان كان كفر اعنده الحلف بهذا فهو كافر لانه رضى بكفر نفسه والرضا بكفر نفسه كفر بلا نزاع اعم الكلام في الرضا بكفر غيره وسيأتى ان شاء الله تعالى وعليه الفتوى قال يعلم الله تعالى انه فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل عامة المشايخ على انه يكفروا قبل لا وفي النوازل ان قاله لا على وجه الحلف كفر وان على وجه الحلف ما ينبغي أن يحلف كذلك فان حلف فهو عاص \* وكل كلمة توجب الكفر اذا كررت غير معلقة فاذا علق

أو اليسارية أو الامامية من جميع بيت الطراز المشتمل على كذا وهذه احداها هذا المعهود عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحده ثم يذكر حدود هذه الوعدة كذا في النخبة \* اذا اشترى ضيعة أو قرية وترلذ كرا الحق يدخل البناء والنخل والشجر كله مثل الكرم ونخلة التفاح والسفرجل وأنواعها والقصب والخطب والطرفاء الارواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب الفارسي وقصب السكر وقصب الذريرة لا تدخل بالاتفاق وقصب الذريرة ما يدق ويدخل الميت أي ينسروا كان من الاشجار التي لا تثمر وتقطع في كل أو ان كالدلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل الا بالذ كرا كزرع ومنهم من قال تدخل وهو الاصح والدلب (جنار) والجوز (سيدر) وأما الباذنجان فشجره للمشتري وجه له للبائع وكذلك القطن والعصفرة فان شجره يدخل في العقيدون ذ كرا الحقوق وما عليه من الربيع لا يدخل الا بذ كرا الحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ جله من غير أن يقطع أصله والثمار التي على الاشجار لا تدخل بدون ذ كرا الحقوق والمرافق وعند ذ كرا الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل الا بالتنصيص عليها أو بذ كرا قليل أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والربطة وما بنت وصار له ثمر للبائع وأصولها للمشتري قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضا فيها زعفران فالبصل للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب مثل الحصر والبافلام والعدس هذا كله بمنزلة الزرع (وان كان المبيع قيطونا) زدت تخفيفاته العشر وحبابه وهي كذا عدد الكبار منها كذا والواسط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في بيوت اهرانها وجميع ما فيها من الحبوب والخضرة والشجر ان كانت داخل تحت العقد بذ كرا المنة عاقدين اياها في العقد والاهراء تخفيفات ويقال البيت الواسع ويقال (انبارخانه) ولم أجده هذه المعلقة في كتب اللغة لكن هكذا اسمعتها من قرأت عليه (وان كان المبيع كرما أو بستانا) زدت عند ذ كرا حقوقها وأشجارها وأخراسها وزراجينها وقضبانها وعرائشها وأوهاطها ونسجها وشاربها وسواقيها وأعمدتها ودعائها وأنهارها (١) والاهواط واديج وأعمدتها ونادها ودعائها ما ينصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من القصب (وان كان البستان في حائط البلد) كتب في حائط بلد كذا مما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا (وان كان في قرية) كتب في قرية كذا من سواد كذا (وان كان فيه ثمرة أو زرع أو رطبة) كتب وثمرتها وزرعها ورطبتها ويزيد عند ذ كرا ثمرتها وقد بدأ صلاحها وان كل فيها زرع محصود أو ثمر مجذوذ أو ثمن أو حطب قد دخل تحت البيع ذ كرا ذلك ويذكر معرفة العاقدين جميع ذلك (وأما كرا دار الكرم) فقصر داره وميونه علوه وسفله وأربعة حوائط الكرم من أسفلها الى أعلاها بشوكها وكذا عدد زرجون وجميع العريش وجميع الوهاط على شط الخوض أو أمام القصر وكذا كذا شجر رمان وتين وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالفارسية (شفرنك) وعلى هذا جميع الساق بين الشجر والزرجون (وأما كرا دار الارض) فخمسون جدولا وعشر مسنات وكذا وقرصين مختلط بالتراب على رأس هذه الارض وجميع الاشجار حولها وعلى

(١) قوله والاهواط واديج كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس وهاط جمع وهطة وهي الوعدة أي الارض المنخفضة فتأمل وحرر ما في نسخ الهندية ولعله تحريف فارسي والله أعلم

بالمضى فهو كاذب فيما أخبر بكفر وروى عن الامام أنها لا توجب الكفر وان علقه بشرط في المستقبل لا يكفر اذا حلف ويكون يميننا المختار ما ذكرنا عن السرخسي وبكر رحمه الله معلا \* قال لا تخون خدائي وبخالك يا أي توكفر ولو قال



معرفة معنى النبي وهو الخبير عن الله تعالى بأوامره ونواهيه وتصديقه بكل ما أخبر عن الله تعالى فإذا آمن

ولو غنى أن لا يكون نبي من الأنبياء لا يكفر إلا إذا ذكره على سبيل الاستحقاق أو على سبيل العداوة ولو غاب نبيا كفر \* قال لا مال لي وقالت  
بكذبت فقال لو شهد الرسول أنه لا مال لي لأصدق به فقال نعم كفرت لأنها قالت لا صدق الرسول قال \* ألم يأكل آدم الحنطة ما صرنا أشقياء

(واذا كان المعقود عليه قنائة عليها ربحي في بيت) ذكر محمد رحمه الله تعالى في الامسل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان بجميع القنائة التي يقال لها كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القنائة مما يلي كذا والربح التي فيه ومنفع هذه القنائة مما يلي كذا ومصبتها في كذا وبين طولها وعرضها وعمقها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الأرض التي على حافتي القنائة وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الايمن كذا ذراعاً من الجانب الايسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعمقها كذا ذراعاً بذراع وسطا وقد ذرع فلان بترابها وكان كما وصفنا وعلما بذلك وأعطاه علماء ومعرفة وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القنائة بحريتها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كتبناه أحوط لان بين العلماء اختلافا فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقنائة حريم وعلى قولهما للقنائة حريم بمقدار ما في طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر وأما على قولهما فاختلاف مقدار ما في طينها مجهول لا يؤيد عليه من حيث الحقيقة فيصير بائعا المعلوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من جهل للقنائة حريتها فأنما يحسب لها حريتها اذا كانت في أرض الموات فاما اذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا وإذا لم يكن للقنائة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموحود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التصريح عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذكر صفقة الماء (١) على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن وأوثق ثم يذكر الحدود الاربعية ويكتب بحدودها كلها والبيت الذي على هذه القنائة والروح الدواوة فيه بادواتها وألحائها الحجرية والحشوية والحديدية ويكرانها ودلائها وحقوقها وتوايينها ونواعيرها باجنحتها وألواحها المفرشة في أرضها وملق احوالها وموقف دوابها في حقوقها ويثم السكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط

(وان كان المبيع نعيمة) قلت اشترى بجميع النعيمة التي يقال لها كذا وهي نعيمة من خشب كذا ألواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعوارضها وألواحها وسكانها ودقلها ومراديمها وهي كذا وكذا من ديا ومجاديفها وهي كذا بحمد الله وخشبها وحصرها وجميع أدواتها والاشياء التي تستعمل بها الداخلة فيها والخارجة منها وشراعتها ولودها بعلم معرفتها بالاهل بعينها ونظرهما اليها وتخرجها فيها بكذا كذا في الظهيرة \*

(١) قوله على نحو ما بينا الخ أى في كلام المحيط والافهوات قريبا اه



يكفر ولو قال ما وقعنا في هذا لا يكفر عندهم وقيل قال ان آدم عليه السلام تسبح السكراس فقال نحن اذن اولاد الحائك يكفر \* قال ان كان ما يقوله الانبياء حقا فادعونا بكفر (٣١٨) لانه شك في صدق الانبياء قال لتأولك على كفاية ملك الموت ان قاله لكرهه الموت

لا يكفر وان قال اهانة لملك الموت يكفر \* ادعى رجل النبوة فقال رجل هات بالمعجزة قيل يكفر وقيل لا وعن الثاني رحمه الله انه قال عند الخليفة كان عليه السلام يحب الدنيا يقال رجل من الجلساء انما احبه فقال الامام الثاني رحمه الله هاتوا بالنطع والسيوف فتأبى الرجل فتركه الامام وهذا محمول على انه قاله على سبيل الاستخفاف \* قال لشعر سيدنا عليه السلام شعرك اودور يشك بودا وجانه ويريم ونيال بودا وكان طويلا الظفران قاله بطريق الاستخفاف كفر \* رحدثنا ان كان متواترا كعرق لانه اي حرام زاده وهر كه دين نام است و اسم الله النبي عليه الصلاة والسلام لا يكفر \* قال كلما اكل النبي عليه الصلاة والسلام لحس اصابعه فقال ابن ابي ادبيست كفر \* قيل قلم الاطافرة لما قال النبي عليه السلام فقال لا افعل وان كان سنة كفر \* ومن قال جن النبي عليه السلام كفر \* ومن قال اني لا يكفر \* ومن سمع حديثه عليه السلام فقال سمعناه كثيرا بطريق الاستخفاف يكفر \* قيل للهري قال عليه السلام ما بين مني وور وخنير وضعة من رياض الجنة فقال للهري هذا نرى المنبر والقبر ولا نرى الروضة يكفر والحاصل انه اذا استخف بسنة او حديث من احاديثه عليه السلام كفر ونحت هذا الامس فروع كثيرة ذكرناها في الفتاوى (الرابع في الايمان والاسلام)

ويكتب انهم باطونية بالا حوان كانت ويكتب في العين مبدأها ومنتهاها ويكتب اشترى هذه البئر وهذه العين مع ما حولها من الاراضي بقدر كذا ذراعا من كل جانب بذراع وسط وان بين ماءها فيكتب وماؤها مع عين عذب طاهر فرائ ليس بمنى ولا ملح احاج فهو احسن واحوط ولا يكتب الماء الذي في العين والبئر في البيع لانه ليس بمملوك له فكيف يبيعه كذا في النخيرة \* وان كان المبيع قطعة من ارض كبيرة ولتلك القطعة حدود باعلام منصوبة كاشجار معلومة فانك تحدد الارض ثم تكتب هذه القطعة بمائلي احدى حدودها منبت اشجار كذا والثاني والثالث والرابع كذا (وطريق آخر) وهو اقطع للشعب متى قلعت الاشجار اولم يكن لها اعلام ان تحدد الارض الكبيرة وتبين جهة القطعة منها شمالا او جنوبا او الناحية الشرقية او الغربية ثم تذكر ذراعها طولها وعرضها وكذلك اذا استثبتت القطعة الصغيرة من الكبيرة

(واذا كان المبيع مملوكا) تبين جنسه واسمه وحليته على ما ذكرناه غير مرة وتزيد اذا كان بالغنا انه مقرب بالعبودية لاداء فيه ولا غائلة ولا نجسة ولو زدت ولا عيب كان احوط واعلم ويجب ان يعلم معنى الدماء والغائلة والنجسة فنقول الدماء كل عيب باطن ظهر منه شيء اولم يظهر فنه وجع الطحال والسكبد والرث وهو بالفارسية (ناسة) و(دمعدل) والسعال وفساد الخيض والبصر والجذام والبواسير والنرب وهو فساد امددة والصفر وهو الماء الاصفر في البطن والخصاة والفنق وهو ريج الامعاء وعرق النساء وهو عرق الفخذ والناسور والجرب والخصار وما اشبهها من الاسقام والادواء واما الجنون والوسواس والبول في الفراش والبياض في العين والاصبع الزائدة والصمم والعشى والشلل والعرج والنخبة والكنكة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء \* واما الغائلة فالاباق والسرقة وان تكون الجارية قرانية والعبد يكون طرارا او ثباتا وقاطع الطريق فهذا كله غائلة وهي لا تكون الا في الرقيق والداء في الحيوانات كلها \* واما النجسة فهي الزنا ونحوه (١) والعوار بفتح العين لا يكون الا في اصناف الثياب وهو الخرق والغضون \*

(وان كان المبيع ثمار كرم او قرية او زراعا) كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم تقول اشترى مني جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والخوخ والشمش وهي ثمار قد بدت صلاحها وزرع قد بدت صلاحها بكذا كذا درهم ما بيعا بحاجتها ليجزها ويقطعها من غير تغريب ثم بعد ذلك ان اراد المشتري استبقاء الثمار والزرع الى وقت الادراك فله وجهان ان شئت ذكرنا ان فلانا البائع هذا اباح للمشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب غير ان له ان يرجع فتمام هذا الوجه ان يقول متى رجعت عن هذا الاذن كان ما ذواته في ترك هذه الثمار او الزرع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديد مستقبل (والوجه الثاني) ان يستأجر الارض مدة معلومة بأجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع بحدودها كلها وحقوقها كذا كذا أشهر امتواليه من لادن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة لافساد

(١) والعوار بفتح العين الخ الذي في القاموس العوار مثلثة العيب والخرق والشق في الثوب وقوله والغضون بالعين والضاد المجتمعتين جمع غضن بالتسكين ويحرك وهو كل ثوب في ثوب او جلد او درع اه نقله محسنه

مسلم دعا على غيره فقال خدائي جان وي بكافري استاند اختلافوا قال الفضلي لا يكون كافرا وقيل يكفر فيها وفي السيرة مسئلة تدل على ان الرضا بكفر غيره ليس بكفر وهي ما اذا اخذ المسلمون اسيرا وخافوا ان يسلم فكعموا أي سدوا فمحتى لا يأتى



بكلمة الاسلام فقد اسأوا فيه ولم يقل كافر وادل أن الرضا بكفر غير ليس بكفر قال السرخسي ولادلالة فيه على ما قالوا لانهم اغتافوا ذلك لعلمهم انه يظهر الاسلام ولا يسلم حقيقة فلا يكون هذا رضا بكفر الغير أجيب عنه بانما كانوا (٣١٩) باتباع الظاهر قال الله تعالى ولا تقولوا

لن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا وقال عليه السلام لمن أفتكر كونه آتيا بكلمة الخلاص بقلبه هلا شقت عن قلبه فالكفر ظاهر في منع الايمان الظاهري وانه هو ايمان معتبر في الشرع فيكون الرضا بترك الايمان معتقدا ومع ذلك لم نجعله ككفر او قد قال الله تعالى ما كان عليه السلام واخذ على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم ومعلوم أن الايمان بعدم معادنة العذاب لا يقبل وقد قصه الله تعالى علينا من غير انكار فهل هذا الادعاء بالكفر الى الموت والانساب اغمايدعو بما يحب ويطلب ويرضى بوقوعه دل أن الرضا بكفر غيره اذا مستفحا لكفر لا يكون ككفر او طلب موت الظالم على الكفر من قبيل استقباح الكفر وقد نص بكر رجه الله أنه اذا دعا على ظالم وقال أمانك الله على الكفر لا يكفر لانه يطلب سلب الايمان منه حتى ينتقم الله منه على ظلمه وايدائه الخلق وأما الرضا بكفر نفسه أو الرضا بكفر غيره مستفحا أو مستحسنا للكفر ككفر ويجوز أن يكون كلام المشايخ الرضا بالكفر ككفر مجولا على هذا ومن قال بخلق القصر آف هو كافر ومن قال ان الايمان مخلوق فهو كافر كذا في كابر من الفتاوى وعن الامام أن الايمان غير مخلوق وكذا روى عن كابر من السلف وقال الامام محمد بن الفضل من قال الايمان مخلوق لا يجوز الصلاة خلفه ووقع هذه

فيها ولا خيار يسقى هذا المشتري هذه الزرع المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة والوجه الثاني انما يتأتى في الزرع لاني الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستيقاء الثمار عليها الوجه الاذن والاباحة على ما

(وان اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير) كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط أو باقل من قيمته جميع المنزل المبني ويصنع المنزل ويذكر عدد ديونته وموضعه وحدوده ويتم الصلح الى آخر ذكر قبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنه الصغير ذكرت ذلك وقلت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضا صحيحا ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كبراءة قبض واستيقاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يد أمانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعدما كانت يده لك وقام هذا العاقد من مجلس هذا العقد بعد محنته وقامه وفارقه بدينه وأقر بذلك كله اقرارا صحيحا فان كان الاب أبرأه عن الثمن كتبت وأبرأ هذا العاقد لابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن ابراء صحيحا صلت منه وعطية وسيرة وشفقة ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة اسقاط كذا في الظهيرية \* وفي هذا تميم على أن الاب لا يحتاج الى الغير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط \* فان اشترى الاب دارا لابنه لنفسه كتبت اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان فهو من قيمته وانه فلان بومئذ صغير في حجره يد عليه ثوبه الى أن يقول وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وأجود ما يكون في هذا الوجه أن يزن الثمن بحضرة الشهود ويقبضه لابنه ألا يرى أنه لو كان لابنه دين عليه فأراد أن يبرأ منه كان الذي يبرئه منه أن يزنه بحضرة الشهود ويقول أشهدوا أنه كان لابني الصغير فلان على كذا وقد أخرجه من مالي وهو هذا قبضته له وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالانخراج والاشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الوصي لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشتره بأكثر من قيمته ويطبق بالآخر حكم الحاكم لانه يختلف فيه فان اشترى الصغير من مال أبيه باذنه وهو أحوط ما يكون من بيع شيء من مال الاب الصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شطط من أبيه فلان ثم ينهي الصلح كما ينهي صلح الاجانب كذا في الظهيرية \*

(وان اشترى المتولى والقيم للوقف مال الوقف) يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا أو يكتب المتولى في وقف كذا من جهة القاضي فلان بما هذا الوقف المجمع عنده من غلته ثم يرا لمال هذا الوقف ومعونته له على النوائب من فلان بن فلان جميع كذا والاحوط أن يراذه ههنا وكان الواقف شرط في وقعه هذا أن يشترى بالمجمع من غلته مستعلا آخر يضم الى ما وقعه اذا أمكن ذلك كذا في النخبة \*

(ولو أن رجلا اشترى شيئا بثمن معلوم) ثم انه ولي غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتابا كتب هذا ما شهد عليه اليهود المسمون آخر هذا الكتاب شهودوا بما أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز أمره له وعليه طاعة رغبه لعله به تمنع صحة اقراره بمرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخته ويتمض كتاب الشراء حتى يأتيه عليه

المسئلة بفرغانة فأتى بحضور من الى بخاري فاتفقوا على أنه غير مخلوق والقائل بحلقه كافر وأخرج صاحب الجامع الامام البخاري من بخاري بسببه قال الامام النسفي الايمان فعل العبد بعبادة الرب والتعرف به من الله تعالى والمعرفة والتعرف من العبد بالهداية والتوفيق



والا كرام والعطاء من الله تعالى والاهتداء والجد والعزم والقصد والقبول من العبد فما كان من العبد فهو مخلوق لان العبد مخلوق بكل صفاته وما كان من الله تعالى فهو غير مخلوق وكل (٣٢٠) من لم يميز بين صفات الله تعالى وصفة العبد فهو ضال فلما كان الايمان عبارة عما ذكرنا

لم يصح القول بأنه مخلوق ولا يجوز أن يقال الاعان عطاء من الله تعالى لان العطاء ما يكون المعطى له على تحسيرة في قبضه متمكنا من رده والايمان ليس كذلك فلا يكون عطاء وذلك كالايمان بالسيد أبو شجاع العلوي في هذه المسئلة كلاما كثيرا ينظر فيه \* قال لا يخرج مسلم اذ قال لعنت برنور مسلماني قوله فخر قال لا أدري أنخرج من الدنيا مؤمنا ولا لا بكفر \* رجل يعصى ويقول مسلماني أشكركم بأديكفر \* أسلم كافر فاعطى له نبي فقال مسلم لبيته كان كافرا فيسلم حتى يعطوه شيئا كافر \* أسلم نصراني فبات أبوه فقال لا تنجلي لم أسلم الى هذا الوقت يكفر لانه غنى الكفر وذا كافر \* كافر أسلم فقال رجل تراجه بدأ مد اذ دين خود بكدر ولو قال روز كلوكا فرى است وروز كار مسلمان نيست يكفر \* كافر جاء الى رجل وقال أعرض على الاسلام فله اذهب الى فلان يكفر وقال المقيبه لا يكفر (الخامس في الاقرار بالكفر) ضرب عبده أو ولده كثيرا فقبل له ألسنته فسلم فقال لا قبل يكفر اذا قال عدا وان قال غلطا لا يكفر \* ولو قال هب أني لست بمسلم لا يكفر وقيل في قوله لست بمسلم لا يكفر أيضا قياسا على هذا لان معناه عند الناس أفعاله ليس بأفعال أهل الاسلام \* قال لا يخرجوا رضى تو يا مع فمنا الرجل يجيبه مع ويزعم انه لم يعتقد بذلك المجوسية قال عبيد الكريم ان قال أردت

ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا ولي فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بثمنه الذي كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وأن فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيا ونقده الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ منه اليه برائة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرقه ما وضمن المالك للمولى على المولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا أنك تقول مكان ولاه شركة بالنصف أو الثلث أو الربع على حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو ربه وعلى هذا بيع المراجعة غير أنك تذكر باعه منه مراجعة بربح كذا كذا في الظهيرة

(الفصل العاشر في السلم) اعلم بأن المثال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) هذا ما أسلم فلان الى فلان كذا درهم ابين النقود يقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا فقبض من حنطة بيضاء نقية سقية تمسقي سحاي ما عجار يا جيدة بالقبض الذي يكال به في بلد كذا الى أجل كذا من لدن تاريخ هذا الذي ذكر سلمنا صحيا جازا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد حملها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم واجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل اقترافهما وقبل اشتغالهما بغير ذلك وتفرق عن مجلس العقد تفرق الابدان عن صحة وتراض منهما وجب هذا العقد وان عقاده ويتم الكتاب \* ولا يدكر فيه ضمان المالك لان المبيع غير مقبوض (والوجه الثاني) أن يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخرون شهدوا جميعا أن فلانا وفلانا أقراعندهم أن فلانا أسلم الى فلان ثم يختم الكتاب على الوجه الاول (والوجه الثالث) أن يكتب اقرار السلم اليه ويعطف عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار وانما كتبتا نقيما ولم نكتب نقيما من العصف والمدر والغلت وهو بالفارسية (جودره) كما كان يكتبه متقدم وأصحاب الشروط لانه قد يكون نقيما من هذه الاشياء ولا يكون نقيما من غير هذه الانحلاط مما يكون انحلاط به عيبا والنقاء المطلق يأتي على ذلك كل ولم نكتب حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ابهام أنه أسلم في قمع يحدث من بعد ليس بموجود وقت وقوع السلم ولو أسلم في مختلفي النوع لا بد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما كان من الاسلام مختلفا فيه ألحقته به حكم الحاكم لخصته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يصح فيها) منها الاواني الصفرية والشبيهة وغير ذلك كذا عددان من الشمعة المضروبة من الشب المنقشة البخارية رزنها كذا بوزن بخاري أو من الشمعة الشبيهة المعروفة بخزان أما القمعة فكذا عددان من القمعة المعروفة بربح كذا الكبار منها كذا عددان كل واحد منها كذا ما بوزن أهل بخاري يسع كل قمعة منها كذا عددان من الماء والكبار معروفة بالسمرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا ما بوزن أهل بخاري ويسع كذا عددان من الماء وعلى هذا الطساس والغجانات أما الحديدية فمنها كذا عددان من المرو والمضروبة من الحديد المذكور المعروف (بيولاد) ومن الحديد المعروف (بترم آهن) الصالحة لعمل الحراسة كل مرمها كذا ما بوزن أهل بخاري كلها مفرغ عنها والمسحاة على هذا أما الزجاجية فمها طابقت الطارم كذا عددان من الطابقت الزجاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها منوان أو ثلاثة أمشاء على حسب ما يكون من الطابقت المعروفة (بكليداني) كل عشرة منها أربعة أمشاء بوزن أهل بخاري قطر كل واحد منها نصف ذراع بذراع أهل بخاري ومن الخجاسيات كذا عددان

بدل الكفر لكنني لم أعتقده يكفر والمسئلة في الجامع وقوله في أول المسئلة خوارزمي تو يا مع كان في أول الامر حين كان خوارزم بلاد المجوس فأما الآن وان كانا كثر أهلها من المعتزلة فليس فيه مجوسي \* ولو قال ألسنته فمنا لا أو قال لاسرته



يا كافرة فقال همضيت طلاق ده مرارا كرهضيت نبي يا توحي باشي تكفرة ولوقال اكرهضيت مرارا انداولا تكفرة قال لغيره اي مغ اي نرساي جهود لا يكفر عندا كثر العلماء فان قال المخاطب توي اوسكت لا يكفر (٣٢١) وان قال المخاطب نحن كذلك يكفر قال

لا تخربا سكا فر فقال لابل انت لا يكفر قال لولاه اي مغ بحسه لا يكفر عند الا كثر ولوقال بخارسته اي كافر خواند وقد نجت عنده لا يكفر قال لا خراي جهودي فقال لبيلك اوقال جهود كبير يكفر علم اسراة الردة لنبيين من زوجها كفر المعلم قال النقيسه ان علمها وامرهابا ردة يكفر والا قال انما يخلد يكفر ولوقال النصرانية خير من اليهودية كفر لانه اثبت الخير بعلما هو قبيح شرعا وعقلا ثابت فجهه بالقطعي والمذكور في كتب أهل السنة أن المجوسي أسعدا من المعتزلة لا يثبت المجوس خالقين فقط وهو لا مال القالاعده وفيه اثبات الخيرية للمجوس على المعتزلة القدرية أجيب عنه بان المنهي هو كونهم خسيران كذا مطلقا كونهم أسعدا لا بمعنى أفضل مكاره وأدنى أثباتا للشرك اذ يجوز أن يقال كمر بعض أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف كذا قيل ولا يتم وتقبل المنع من قوله سسم اليهودية خير من النصرانية باعتبار أن كفر النصارى أغلاظ من كفر اليهود لان تراءهم في النبوات وتراء النصارى في الالهيات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة قابلة كما صرح به في التفسير وقوله لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود الذين أشركوا ولتجدن أقرهم مودة الآية لا يرد على هذا لان البحث في

ويصفها بما يكون وصفها في السنة الزاجين كل عشرة منها كذا ما يسع كل واحد منها كذا ما من المائع ومن القربان كذا عدد من القربان الزاجية كل واحد منها نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحد منها كذا ما من المائع أما القارورات فكذا عدد من القارورات الزاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا وأما القباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد ونصف ذراع كما يكون والاساط المعروفة (ببهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلهما مغروغ عنها والصغار على هذا ومن الاواني الخرفية فيها كذا عدد من الكبران الخرفية الوركسية المعروفة بالفصان وكذا عدد من الكبران المعروفة (بدوكاني اوسه كاني) وكذا عدد من الاساط المعروفة (بكاسفراك) وكذا عدد من الصغار المعروفة بكذا وكلها عدديات متقاربة لا يجري فيها تعاون حاش أما الغطاء فهو ما يغطي به رأس الثور المثني فكذا عدد من الغطاء الخرفي الوركسي الصالح للوضع على رأس الثور قطر كل واحد منها كذا ذراعاً بذراعان أهل بخاري وأما القدر فتصفها كما وصفنا الكبران وكذا الجرار والحباب على هذا كذا في الظهيرة

(الفصل الحادي عشر في الشفعة) قال في الاصل اذا اشترى الرجل دارا وقبضها ونقد الثمن ولها شفع فاحذها بالشفعة وأراد أن يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فقول انما يكون للشفيع الاختيار بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة طلب موثبة وطلب شاهد وتقرير وطلب قليل فاذا اتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فاذا طلب الموثبة فازداد أن يكتب بذلك كتابا ليكون بحقه فانه يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر أن فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا حدودها كذا بكذا اشراء صحيحا وقبض الدار ونقد الثمن وأن فلانا شفع هذه الدار المشتراة بكذا كرسب استحقاقه للشفعة فان الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة فيجب هذا الثمن طلب الشفعة ساعة نطلب موثبة من غير مكث ولا يثبت طلبا صحيحا وقال أما طالب لشفعتي في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولولم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا ان بعد القبض الخصومة مع المشتري والبائع بمنزلة الاجنبي الا أن من الناس من يقول بان بعد القبض أخذ الشفعة منهما فذكرنا اسمهما تحريزا عن قول هذا القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها فعند بعضهم الشفعة بالارباب وعند بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار الملاصقة وعند الشافعي رحمه الله تعالى الشفعة لا تستحق بالجوار أصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أولها تستحق بالشركة في عين البقعة ثم بالشركة في حقوق الملك وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي أن يبين حتى يعلم القاضي هل هو محبوب بخيره وكتب أول ما أخبر بشراء هذه الدار ولم يكتب حين علم لان العلم حقيقة لا يثبت الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عند اخبار من دونهم فان الخبر اذا كان رسولا وهو عدل أو فاسق حرا أو عبدا صغيرا أو بالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب الشفعة بطلت شفعتة واذا كان الخبر من تلقاء نفسه فقد روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أخبره بالبيع رجلان أو رجل واحد وان عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتة وروي محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد في الخبر أحد شفعي الشهادة اما العدد أو العدالة ولم يطلب بطلت شفعتة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبره واحد

قوة الكفر وشده لافي قوة العداوة وضعفها اذا تأملت

( ٢١ - ( السقاوي ) - سادس )

النصوص بعلمها ومعلومها وحينئذ لا يتجه الاعتراض في دعوى الصلح بين يدي رجل فقال تراهم جده كنهم وصلح نسكنم لا يكفر ولوقال فلان



أزمن كافر نراست أو قال دل تنك شدم كه خواستم كافر شدم يكفر \* اذا قال لغيره يا كافر أو للمرأة يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئا فالفقيه أبو بكر الأعمش البلخي على أنه كافر وقال الفقيه (٣٢٢) أبو الليث وبعض أئمة بلخ لا يكفر والمختار في مثل هذه المسائل أنه إذا أراد الشتم

ولا يعتقده كافرا لا يكفر وان  
اعتقده كافرا انما طبعه على اعتقاده  
انه كافر كفر لانه لما اعتقد المسلم  
كافرا فقد اعتقد دين الاسلام  
كفرا ومن اعتقد دين الاسلام  
كفرا فهو كافر فاذا قال لكافر أو  
لكافرة أي أو أي لا يكفر لان  
المسلم قد يكون له أب وأم كافران  
الخليل عليه السلام وعلى الحبيب  
عليه الصلاة والسلام يابث الآية  
ولو قال هر ساعت مرا يكافري  
كبر ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان  
كافر شوم \* تكلم بكلمة ليست  
يكفر فقال له رجل كفرت بهذه  
الكلمة فقال كافر شده كبر يكفر  
\* وعظا فاسقا ونذبه الى التوبة  
فقال بعد اليوم أضع على رأسي  
قلنسوة المجرم يكفر لان وضع  
تلك القلنسوة كشذ الزنار علامة  
الكفر وسيأتي ان شاء الله تعالى  
فاحسب انه يكفر بعد حين فزال  
التصديق المستبر هذا العزم \*  
قالت لزوجها كافر بودن به ستراز  
ياقوبون تكفر لان المقام مع  
الزوج فرض رجعت الكفر على  
الفرض \* كل ما فعلته من أمور  
الاسلام أعطيت له الكفار ان فعلت  
~~كذبا~~ وفعل لا يكفر ولا يلزم  
كفارة بمين \* قالت كافرم كه  
چنين كار غي كنم قال أبو بكر محمد  
ابن الفضل ~~بكفر~~ للحال وقال  
السعدي انه تعليق وعين وليس  
بكفر \* قالت ان جفتوني كفرت  
أو قالت ان لم تشر لي كذا كفرت  
في الحال

(السادس في التشبيه)

بأي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفعته إذا ظهر صدق هذا المخبر فكتبنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك الطالب عند أخبار الواحد أو المثنى وتوقف إلى وقت الحسب المتواتر وقد بطلت شفعته وكتبنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولا يطلب ثم أخبر نانيا وطلب وهذا الطالب لا يصح فكتبنا ذلك لقطع هذا الوهم وكتبنا طلب الشفعة ساعتئذ عند طلب الموائبة من نصير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائبة ففي ظاهر الرواية لم يطلب على الفور من غير مكث تبطل شفعته وروى هشام عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أنه وقت بمجلس العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد أنه يتوقت بثلاثة أيام وهو قول ابن أبي ليلى وأحسنا أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلا تقتصرنا على أنه طلب طالما بها ربحا يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصحة متأولا قول بعض العلماء ثم كتبنا لفظ طلب الشفعة والمشايخ فيه يختلفون عامتهم على أنه إذا طلب بأي لفظ عرف في متعارف الناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال طلبت أطلب أنا طالب وما أشبه ذلك والاشهاد ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الأشياء الثلاثة البائع أو المشتري أو الدار ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج إلى طلب الاشهاد والتقريب ومن شرط صحة هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشتراة وهذا الطالب إنما يحتاج إليه إذا لم يكن عند طلب الموائبة أحدهم أما إذا كان طلب الموائبة عند أحدهم لا يكتفي به ولا يحتاج إلى طلب آخر بعده سوى طلب التملك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكّن عند حضرة أحد هذه الأشياء الثلاثة حتى لو تمكّر ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد والحصم اعترف بهذا الطلب كعادته وينبغي أن يكون هذا الطالب بحضرة من هو أقرب منه من أحده هذه الأشياء الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وإن أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله إلى آخره ثم يكتب بعده وإن فلا ياعني الشفيع أو لما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالثمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعتئذ طلب الموائبة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طالب الاشهاد والتقريب من غير تأخير وتقصير بحضرة من هو أقرب إليه ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطالب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه يختلفون فابن أبي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والاصحومة معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعده القبض والخصومة مع المشتري والعهد عليه فيكتب الأخذ منهما احتياطاً ثم إذا طلب الشفيع الطالبين فإن ساعده الخصم على التسليم فقد تم الأمر وانتهى نهايته وإن أبي التسليم فالشفيع يرفع الأمر إلى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك بسبب شفعته فإن ساعده الخصم على التسليم وأراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد بن محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم حكاية الشراء إلى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة أو الخلطة أو الجوار وحين باعك أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت الشفعة طلب موائبة وطلب اشهاد ويكتب طالب الموائبة وطلب الاشهاد

وَضَعُ قُلُوبَهُ الْجُيُوسَ عَلَى رَأْسِهِ قِيلَ لَا يَكْفُرُ لَهُ مَوْحِدٌ بِلِسَانِهِ مُصَدِّقٌ بِحُجَّتِهِ وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لا يخرج أحد من الإيمان الأمن الذي دخل فيه والنحول بالقرار والتصديق وهما قاتمان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يلبسها



الامن التزم التبعين والاستدلال بالعلامة والحكم بما دل عليه مقرر العقل والشرع فان الصانع انما علم بالعلامة وهي حدوث العالم الدال على وجوده واتصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق الا بعد وجود تلك (٣٣٣) الصفات وقد جاء الشرع بمقرر به حيث قال

ما كما عن شاهد من أهلها ان كان  
قيصة قد من قبل ان كان قيصة  
قد من دبر الآية وان شذاز ناز  
ودخل دار الحرب ككفر قال  
الاشروشي ان فعل ذلك لتخليص  
الاسير لا يكفر ولو دخل للتجارة  
كفر وقيل في مسألة القانسوة ان  
وضعه على رأسه لا البقرة لا تعطيه  
اللبس الاب لا يكفر وكذا اذا لبسه  
لدفع البرد والخمار أنه يكفر لان  
دفع البرد يمكن باللبس بعد التمريق  
فلا ضرورة على لبسه على ذلك  
الهيئة \* لف على وسطه جبلا  
وقال هذا زنا لا يكفر وأكثروهم  
على أنه يكفر لانه تصرع بالكفر  
بخلاف الاول \* ولو وضع على  
رأسه شبه قلنسوة الجوس من  
العمامة المختار عدم الكفر وقد  
ذكرنا أن لبس السراخوج  
وتعليق البازة ليس بكفر أما لو قال  
لغبط لحقه سراخوج بندم وظن  
انه كفر يكفر وكذا لبس السواد  
والسراخوج على هيئة الخطاء  
وقال يحشى أمديكم بهذه اللفظة  
لا باللبس وكذا اذا لبس قلنسوة  
المغول لانه علامة ملكية لا تعلق له  
بالدين \* مر بعمله المنصاري وهم  
يشرون الخمر بالمطرب فقال رس  
بأيدعيان بسن وبأيشان بوند  
وذنيار اخوش كداشن اتمقوا  
على أنه يكفر فانه مذكور في  
التخيرة \* معلم صبيان قال اليهود  
خبر من المسلمين بكثير يعطون حقوق  
معاي صبيانهم يكفر \* جوي بين  
الرجلين كلام فقال أحدهما  
لصاحبه الكفر خير مما أت فعله

على نحو ما يباين الصحيح بوجوب الحكم تسليمها اليك واعطاءها اليك بالشفعة فاعطيتكها ثم يتم  
الكتاب على حسب ما تبين واختار المتأخرون في هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا  
الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا ونسخ صك الشراء فبعد  
ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذ كر قبض الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار  
المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزيق أحد حدود هذه الدار المشتراء أو يقول شفعة شركة  
فان نصف هذه الدار مشاعا ملكه فطالب الشفعة فيها حين علم بهذا الشرع من غير تقريط طلبا صحتها  
بمواجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا بوجوب الحكم تسليمها اليه واعطاءها بالشفعة فاجابه  
اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن المذكور فيه اعطاء  
صحيلا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه بإفشاء هذا  
الشفيع اياه ذلك تاما وافية برئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء باذن هذا المشتري المسمى  
فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا  
البائع ذلك كله اليه فارغ عن كل مانع ومنزاع باذن هذا المشتري فإدرك هذا الشفيع من ذلك  
فعلى هذا البائع وتم الكتاب ويلحق بالآخر محكم الخا كمي شفعة الجوار لانه مختلف فيها ولا يذ كر  
ضمنان البناء والغرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهم في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد  
الثمن فلا خصومة مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري  
بالشراء وأخذ الشفيع منه هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب  
مكان قوله فاجاباه اليها فترافعوا الى القاضي فلان نقضي بشؤون هذا الحق بعد خصومة \* يحقرون  
بينهم فحكم عليهم بتسليم هذه الدار المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا  
البيع وتم الكتاب

(وفي طلب الاب والوصي) يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب  
وذلك كله بعد أن يحدد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاعطاه هذا  
القاضي على هذه الدعوى فنسكل عن اليمين عنده مراراً فنقض عليه بذلك بعد أن حلف الشفيع  
بأنه ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد أشهدوه على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل  
في طلبها وان كان الثمن دراهم أو دنانير أو كيليا أو وزنيا أو عددا متقار باذ كره وذ كر أن الشفيع  
تقدم له للبائع أو المشتري وان كان الشراء بعد أو عرض أو غـير ذلك من ذوان القيم فأخذ  
الشفيع بكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فأوجب الحكم الاخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا  
كذا درهما غطر بقيمة جيدة تقوم العدول والامناء الذين يدور عليهم أمر التقويم لامثال هذه  
السلع والاحوط تسمية أولئك المقومين وذ كر اقرار البائع والمشتري أن القيمة كذلك وان كان  
لدار شفعا وحضر أحدهم فأخذ كلاهما ثم حضرا آخر وأثبت استحقاقه فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا  
أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها بكذا وتقابضا وتفرقا ثم حضر  
فلان وكان شفيعا لحضر وطلب شفعة فيها بشرائها فتقاضى اليها أو أمر القاضي البائع والمشتري  
بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر وأثبت باليمين أنه شفيعها وأنه لما بلغه ذلك طلب  
الشفعة فيها بشرائها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بحصته من ثمنها وهو كذا بشفעתه  
المذكورة فيه فالزم القاضي البائع والشفيع الاول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعلا

قال العقيبة أو اليبث ان أراد تقبج معدته دون تحسين الكفر لا يكفر وقيل يكفر والخمار هو الاول \* ولو قال كافر كرت به ازخيات  
يكفر \* انخرج الى نير وزالجوس والمواقفة معهم فيما يغفلون في ذلك اليوم كعروا كثيرا يفعل ذلك من كان أسلم منهم فيخرج في ذلك



اليوم ووافق لهم فيه بذلك كافر ولا يشعربه \* اجتمع المجوس يوم النير وزفقال مسلم حوب طيرت بها وند يكفرو كذا أو سال مجوساً  
جه بشو دأن سال يكفر \* اتخذ مجوسى (٣٢٤) دعوة لخلق رأس ولده ودعا الناس اليه فغضبه من المسلمين دعونه وأهدى اليه

شيلاً يكفرو وقد كانت واقعة بسربل  
وهي ان واحدا من مجوس سربل  
اتخذ دعوة لخلق رأس ولده وكان  
كثير المال حسن النعم للمسلمين  
وينفق على مساجد المسلمين فدعا  
المسلمين فأهواؤه كتب عالمها الى  
شيخ الاسلام السغدى فكتب انه  
لا كفريه وان اهبة الدعوة ولو  
لاهل الائمة سنة ومجازاة الحسن  
بالاحسان سنة ومن باب المروءة  
والكرم أيضا وحاق الرأس ايس  
من شعار أهل الضلالة لكن الاولى  
للمساكين أن لا يوافقوا أهل الائمة  
على مثل هذه الاحوال لاظهار  
الفرح والمسرّة فيكره للمسلم أن  
يهدى اليهم في مثل هذه الدعوة  
لكن لا يكفريه بخلاف اهداء  
البيضة الى المجوس يوم النير وز  
حيث يكفر وما يهدى المجوس يوم  
النير وز من أهدى اليهم الى الاشراف  
ومن كان لهم معرفة لا يحل أخذ  
ذلك على وجه الموافقة معهم وان  
أخذ لاهل ذلك الوجه لا بأس به  
والاحترار عنه أسلم \* المسلم اذا  
أهدى يوم النير وز الى مسلم آخر  
شباب لم يرد به تعظيم ذلك اليوم  
ولكن حوى على ما اعتاده بعض  
الناس لا يكفر لكن لا ينبغي له أن  
يفعل ذلك ويعمله قبله أو بعده  
كي لا يكون شبيها بالوثك والموافقة  
في العبادة أعنى الصلاة في الاوقات  
الثلاثة اذا كرهت فاطنك فيما  
ليس بعبادة وعن الامام أبي حفص  
لو أن رجلا عبده خمسة سنين  
ثم جاء يوم النير وز فأهدى الى  
بعض المشركين هدية يريدت ظم  
ذلك اليوم فقد كفر وما جرت العادة في سمرقند بنصب أمير نو وز واجتماع الناس وخروجهم الى آب

وقبض فلان الشفيح الذي كذا من الدار بعد ايفاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط

(الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات) (نوع في الاجارات) الاجارة الطويلة المرسومة بين  
أهل بخارى صورتها أن يكتب هذا المستأجر فلان بن فلان الفلاني ويد كرجليته ومعروفيته  
ومسكنه استأجر جميع المنزل المبنى المشتمل على دار وبيتين للمقام فيها وهو مسقف بسقفين ذكر  
الاجر هذا أن جميعه له ملكه وحقه وفي يده وموضعه في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا بحضرة  
مسجد كذا فاذا حدد ودم لزي منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لزيق الطريق واليه المدخل  
فيه محدود وكلها وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوق أرضه وبنائه وسفله وعلاه وكل حق هو له  
فيه داخل فيه وخارج منه احدى وثلاثين سنة متوالية غير عشرة أيام من آخر كل سنة واحدة من  
ثلاثين سنة أولها أول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا الصك بكذا دينار انصفها كذا دينار على أن  
يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من أوائلها ما خلا الايام المستثناة منها بشعيرة واحدة وزمان  
دينار واحد منها والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة كورة فيه على أن يكون  
لكل واحد منهما حق فسخ بقية عقدة هذه الاجارة المذكورة كورة فيه في هذه الايام المستثناة بنصفها  
أما إذا أحب الفسخ وأراد استئجار محله أو الأجر المذكور فيه أجر من المستأجر هذا جميع ما ثبت  
اجارته فيه بهذه الاجرة المحدودة وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوق اجارة محله خالية عما يطلبها  
بوجه من الوجوه وبسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه ونقله وأمتعته وأن يسكن  
فيه من شاء وأن يؤجره ممن يشاء وأن يعيره ممن يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل  
المحدودة بضاعتها تسليم الاجر هذا ذلك كله اليه تسليما صافيا فارغا وقبض الاجر هذا من  
المستأجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة كورة فيه بتمامها قبضا صافيا محلا بتجمل المستأجر هذا ذلك كله  
اليه وضمن الاجر هذا للمستأجر هذا المهرل فيما ثبتت اجارته فيه ضمنا ما صافيا وبقا طائعين حال  
نفوذ تصرفهما في الوجوه كلها مقرين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي  
كتبناه في الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية والنسخة التي اختارها المتأخرون  
في هذا هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت  
التي هي ملكه وفي يده بموضع كذا محدودها كذا محدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفله  
وعلاه ومرافقها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من  
حقوقها سنة كاملة بالاهلة اثنا عشر شهرا متوالية اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة  
كذا بكذا درهما نصفها كذا درهما حصة كل شهر كذا درهما من هذه الاجرة اجارة محجة جائزة نافذة  
ماتة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطلّة وذلك كله أجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه  
الاجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه  
الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب ويتقنع بها بوجوه منافعتها  
بالمعروف فيعد ذلك ان كان المستأجر نقدا لاجرة يكتب على أن المستأجر هذا يحل كل هذه الاجرة لتمام  
هذه المدة فتجها منه الاجر دفنا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الاجر  
براعة قبض واستيفاء وان لم يكن المستأجر نقدا لاجرة يكتب على أن يؤدي المستأجر هذا تمام هذه  
الاجرة الى الاجر هذا بعد تمام هذه المدة أو يكتب على أن يؤدي اليه حصة كل شهر من هذه الاجرة  
عند مضي ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الاجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة

كما

وز واجتماع الناس وخروجهم الى آب

وجه واجتماعهم فيه ثلاثة أيام واهداء الناس الى أمير نو روز فلا شك انهم اذا أرادوا تعظيم اليوم بذلك كفروا وان أرادوا غيره فلا صواب



والواجب تركه وكذا اجتماع المسلمين يوم نصح النصارى لموافقة لهم كما يجتمعون في بلاد الروم على هذا الوجه يعلم حالهم بما ذكرنا  
 (السابع في كلام الفسقة) قيل لرجل كل من الحلال فقال الحرام أحب (٣٢٥) الى من الحلال كفر \* ولو قال هاتين الواحدة

من يا كل الحلال حتى أصبحته  
 كفر \* ولو قال نحوش كاديت  
 حرام خور دن قال صاحب المحيط  
 انه مشكل \* قال في جواب قائل له  
 كل الحلال من احرام يشايد بكفر  
 قيل لرجل حلال واحد أحب  
 اليك ام حرامان فقال أيهما  
 أسرع أو قال مال بايديهما حلال  
 يا حرام لا يكفر ويخاف عليه  
 الكفر \* ولو تصدق على فقير  
 بشئ من الحلال والحرام راجيا  
 الثواب بكفر \* ولو علم الفقير  
 بذلك ودعا وأمس المعطى كفر  
 \* اذا قال المرء ليس بحرام بكفر  
 لانه استحل الحرام القطعي فعلم  
 بهذه العلة ان كورة أن مسئلة  
 التصديق أيضا محمولة على الحرام  
 القطعي أما اذا أخذ من انسان  
 مائة ومن آخر مائة وخلطهما ثم  
 تصدق به لا يكفر لانه قبل أداء  
 الضمان وان كان حرام التصرف  
 لكنه ليس بحرام بعينه بالقطع  
 بخلاف حل التصرف قبل أداء  
 الضمان وسيله مبطل التصديق  
 قال عليه الصلاة والسلام في الشاة  
 المعصومة المذبوحة بغير إذن  
 الانصاري أطعموها الاسارى وقد  
 وقع في ديارنا ان السلاطين يمنعون  
 بمال المنكس على العلماء والمشايخ  
 ويدعون لهم عند أخذهم ان من  
 مال أخذ بعينه من مسلم أو معاهد  
 بعينه بلا تخلف ولا تفسير فقال  
 الاستخذ والمعطى معلوم فلما كان  
 استغلال الخمر كفر كان تعاطي  
 استغلاله بالفعل عينا \* ولو قال  
 الحرام ليس بحرام ليست هي هذه

كما وقعت هذه الاجارة فارغته عن كل مانع ومنار عن القبض والتسليم تسليم هذا الاخر ذلك كاه  
 اليه وتفرقا عن مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتسامها تفرق الابدان والاقوال بعد اقرار المستأجر  
 هذا أنه رأى ذلك كاه وعرفه ورضى به وأشهد على أنفسهما ورتب الكتاب قال الشيخ الامام الاجل  
 نجم الدين النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيها كانت  
 الاجرة فيه مقبوضة محجلة فان كان المجل والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر  
 المقبوض وضمان أصل الاجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب ههنا كما يكتب فيه ثمة وبعض مشايخ  
 سمعوا قد اختاروا الفظة القباله في هذا فيكتبوا هذا ما تقبل فلان قبله هيصة وقبض هذا المقبل وسلم  
 هذا المستقبل وتفرقا عن مجلس هذه القباله وعلى هذا اجارة الخانوت والارض والطاحونة  
 والحمام وكل محدود ولكن يذكرون عند قوله محدودها وحقوقها هو من خواص مرافقها كما في  
 الشراء والله تعالى أعلم كذا في النخبة \* فان كان المستأجر سوى المنزل كان كرم ما ينبغي أن يكتب  
 الاجارة على أصل الكرم دون الانبجار والقبض والزرايين لان اجارتهما باطله والزرايين في الاراضي  
 كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان بجمع أصل الضيعة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا  
 وجميع ديرات أرض ذكر الاجر هذا أنما له وملكه وحقه وفي يده وموضعها في أرض قرية كذا  
 من قرى كورة بخاري من عمل ذرا ومن عمل قرعة داو من عمل ساجن مأذون ويكتب حدودها كما  
 تكون ثم يقول محدودها وحقوقها مرافقها التي هي لها بعد ما باع الاجر هذا من المستأجر  
 هذا بجمع ما في هذا الكرم من الانبجار والقبض والزرايين والاغراس وما في هذه الاراضي من  
 الزروع وشراء البطيخ وقوائم القطن باصول جميعها وعروقها بشئ معلوم هو كذا بجمعها وان  
 المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراها وتقباضها جميعا ثم استأجر جميع  
 ما ثبتت اجارته فيه احدى وثلاثين سنة متواليه غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصك  
 وان كانت الاجارة في وقت يكون على الانبجار ثمار وعلى الزرايين أعقاب يكتب بعد قوله جميع  
 الانبجار والزرايين والاغراس وجميع ما على هذه الانبجار من الثمر لا يبدل في البيع  
 من غير ذكر وان كان في الكرم انبجار الخلف يكتب جميع انبجار الخلف التي في هذا  
 الكرم لان قوائم الخلف بمنزلة الثمر لا يبدل في البيع من غير ذكره والخلف وهذه الاجارة  
 مستخرجة من مسئلة ذكرها بحدود حقه الله تعالى في الأصل وهي ما اذا استأجر لرجل دارا من  
 رجلين عشر سنين يخاف أن يخرجها منها أو أراد أن يستوثق من ذلك فالجمله فيه أن يستأجر  
 الدار كل شهر من الشهور الاول بدرهم والشهر الاخير ببغية الاجرة فان معظم الاجر متى كان  
 للشهر الاخير فانه سما لا يخرج منه من الدار وقد حكى أنه كان في الابتداء يكتبون ببيع المعاملة فلما  
 كان في زمن النقيب محمد بن ابراهيم الميدا في رجة الله تعالى كره ذلك لما كان شبهة الريا وأحدث هذا  
 النوع من الاجارة ليصل الناس الى الاستراح باموالهم فيحصل لهم مسعة لارض والدار مع الامن  
 عن ذهاب شئ مقصود من المال فجعل بمقابلته السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة  
 الاخرة واستثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام وانما أثبت  
 الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ والوصول الى ما اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام  
 من العقد حتى لا يكون اشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحبه لصحة الفسخ عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

التي ترعون قال الامام الثاني رحمه الله أضربه وأنما وأعلمه بذلك ولكن لا كفره \* قال مسلم حرمه الخمر ما ثبت بنص القرآن  
 بكفر \* استجب لالجام سلة الخيض كمر وان استعمله حال الاستبراء لا لكن يبدع ومضلل وقيل ان استعمله متأولا بان الهوى للتسوية لا يكفر



وإن استعمل مع اعتقاد الحرمة كفر والسرخسي مال إلى التمسك بمطلقا وفي النسخة استعمل حال الحيض ليس بكفر الأبري أن جماع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيض يحلها الأول (٣٢٦) وعن الإمام الثاني رحمه الله خلف لا يبطأ وطأ حراما فوطئ امرأته حال الحيض أو التي

ظاهر منها لا يثبت الآن بقوى ذلك \* ثمنى أن لا يكون حرم الله الخمر أو لا يفرض صوم رمضان لا يكفر \* ولو ثنى أن لا يكون حرم الله قتل نفس بغير حق أو الظلم يكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الأوقات لأنه ثنى ما ليس بمستحيل في الأول وثنى ما هو مستحيل في الثاني وثنى ما كان حلالا لا يلزم الكفر وثنى ما لم يكن حلالا يلزم الكفر فعلى هذا إذا ثنى حل المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل لو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا إن قال ذلك من أجل أنه لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر \* أسلم كافر فبأنه المسلمون بالبر فقال ليت كان كافرا فبأنه يعطى له ما تم أو ثنى ذلك بقلبه يكفر \* رأى كافرا جيلة فقال ليت كان كافرا بزوجها ~~كفر~~ \* أركب معصية صغيرة فقال له قاتل تب فقال ماذا صنعت حتى أتوب يكفر \* قيل لفلان تؤذي الله والمسلمين فقال نعم ما فعل تخوش ميكنم ~~كفر~~ \* فاسق شرب الخمر ونثر عليه أفرأوه البراهم كفر وأو كذا قالوا مبارك بادع على هذا إذا أخذ أحد المكس أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد \* وقعت بسراري الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعفى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرروا على بابيه طبولا وبوقات نادوا مبارك باد مقاطعة

فعلى ذلك شرط الخيار في غير أيام العقد وانما قدروا بأحدى وثلاثين سنة لأنه يستثنى ثلاثة أيام من آخر كل ثلاثة أشهر في الغالب وإذا استثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة في صكنا هذا فتكون الأيام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقى عقد الاجارة في ثلاثين سنة وانما عقدوا عقد الاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لأن ثلاثين سنة نصف العمر في الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم أعمار أمي ما بين الستين إلى السبعين وقال النبي عليه الصلاة والسلام معترك الدنيا ما بين الستين إلى السبعين فكروها الزيادة على نصف العمر لأن الأكثر معتبر بالكل حتى كان آخره أكثر لركعة بمنزلة أدراك الكل وحيث تذكير كمن شبهة التأبيد فيها والتأفيت من شرطها ووافق على تجوز هذه الاجارة الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا من بعده من الأئمة بخاري وعلى هذا أمر الأئمة في فتوى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من مشايخنا مثل الشيخ الإمام أبي بكر بن حامد والشيخ الإمام أبي حفص السفي كروى لا يجوزون هذه الاجارة ويقولون فيها شبهة الر باوقد ذكرنا وجود الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ الإمام الاجال الاستاذ طهيري الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقدينا وجه صحته واستفاء شبهة الر باعنا ولم تجوز بهذا الطريق لاند على الناس وجوه دفع حوايجهم بمال الغير لأن من يقرض المال الكثير من غير أن يطمع في وصول نفع مالي نادرو بذلك النادر لا تدفع الحوايج ولا تنتظم المصالح فكان في القول بجواز هذه الاجارة تعديل انظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باحروان كان الاجر مجهولا وما يصب من الماء والمكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يكت فيه مجهولا ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة في فصل وهو أنه إذا كان من أحد العاقلين بحيث لا يعيش إلى ثلاثين سنة غالباهل نصح هذه الاجارة بعضهم لم يجوزوا ومن لا يجوز القاضي الإمام أبو عاصم العامري وبعضهم جوزوا وذلك لأن العبرة بصيغة كلام المتعاقدين وانها تقتضي التأفيت فصح ذلك ونظير هذا ما إذا تزوج امرأة إلى مائة سنة فإنه يكون متعة ولا يكون نكاحا صحيحا في الر وايات الظاهرة عن أصحابنا وان كان لا يعيشان إلى هذه المدة غالباهل لكن لما كان الاعتبار باللفظ كان مبطالا للنكاح كذا في الظهيرية \*

(اجارة النصف الشائع) استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف شاعرا من جميع الدار المشتركة بين هذين العاقلين نصفين وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استأجر النصف من غير شريك فيها لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فان أراد الجواز بالاجماع كتب استأجر منه سهم واحد من سهمين من جميع الدار التي ذكر أن كلها له وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا وبلغى بالحق بآخر حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بحصة هذا العقد القاضي فلان بعد خصومة محضه جرت بين هذين العاقلين كذا في النسخة \* (وجه آخر) أن عقد الاجارة على جميع المستأجر بضعف مال الاجارة ثم يصف العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بما اتفقا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طارئا فلا يفسد العقد ولا يحتاج إلى قضاء القاضي (وان كان المستأجر سركارا الحامين) فيكتب الاستأجر أقل من مدة إحدى وثلاثين سنة لان سركارهم لا يبق على حالها إلى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب فيكتب نسخة السركار أولا بالعربية أو بالفارسية كما بيناه ثم يكتب عقبها استأجر فلان بن فلان من فلان ابن فلان جميع هذه السركار

والادوات

الاحتساب وكان امام الجامع فامتعة من الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام اخذ من هذه

المسئلة \* ولو قال هر كه مست كاره معورد مسلمان قيس يكفر \* قيل لرجل أعطه فوهما المصالح المسجد وأحضر المسجد فقال لا أحضر



ولا أعطى الدرهم ومالي أمر بالسجود لا يكفر ولكن يعز ذلك ان اللفظ اذا لم يكن ككفر المكن فيه قوله أدب بالشرع يعز \* قال لرجل يا أحمق فقال خلقتني الله من سويق التفاح وخلقتك من طين كقرلدة قوله تعالى ولقد (٢٢٧) خلقتنا الانسان من سلاله من طين أي خلقتنا

كل واحد من الاناسي من طين لان مبدأ الخلق من المني والمني انما ينشأ من الغذاء وأصول الغذاء لما كان أوجها من الماء والستراب هو الطين \* قبل له لا تلعب بالسوار فخ فان العلماء قالوا من يلعب به فهو عدو الله تعالى فقال ان الذين كرهتم من خدامي شادم قال الفقيه العياضي يكفر وقال غيره لا يكفر \* نسكاهم بكاهم خطأ لا يوجب الكفر في الواقع فقال له رجل ايش تصنع فقد لزمك الكفر فقال ما أصنع اذ لم يمتني الكفر يكفر \* قال عند كرا التوبة عن الخمر كسي ازشير ما دوسك كيد لا يكفر لانه سوى بين الخمر والاب في الحب أو هو استفهام \* استحل وطه امراته الخائف أو الواطه باسم أنه يكفر وفي النو ازل لا يكفر رواه عن محمد بن جعفر الله وهو الصحيح في المسائلين \* من قال سلطان زماننا عادل يكفر لانه حائر بيقين ومن ممي الجور عدلا كفو وقيل لان له تأويل وهو أن يقول أردت به انه عادل عن غيرنا أو هو عادل عن طريق الحق قال الله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون \* وسئل البصري عن الجاهل فقال انه قاسط عادل وتلا هذه الآية وقوله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وعلم من تأويل هذا القائل أنه اذا أراد به حقيقة اللفظ بكفر عند الكل قيل عدله في قضية جزئية يكفي لصدق الاطلاق قلنا لان سلم بل العرف لا يطلق الامن

والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك بالعربية أو بالفارسية خمس سنين من البات غير ثلاثة أيام من آخر كل ستة أشهر من أربع سنين متواليين من مقدمتها وأولها أول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا المذكور بكذا دينار أو نصف الدينار بما وصفناه على أن يكون أربع سنين متواليين من أوائلها سوى الايام المستثناة منها كل ستة أشهر منها سوى ما استثنى من أيامها بشهيرة واحدة وثمانين ديناراً واحداً والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة ويتم الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضمن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الثلاثي يكتب حليته ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الآخر المذكور فيه بأمره المستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الآخر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضمناً صحيحاً معلقاً بالزوم وردني به هذا المستأجر وأجاز ضمناً عنه هذا في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الآخر الضامن وطلب المستأجر من الآخر أن يوكله أو يوكل رجلاً آخر يبيع هذا المنزل من انسان بشمن يتفق عليه أهل البصر و قبض الثمن من المشتري وأداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الآخر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الثلاثي وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انقضاء عقدة هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلان من أهل البصر في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسليم العقود عليه اليه وضمنات الدرك عنه له وأداء ما يجب على هذا الآخر من مال الاجارة المذكور به في بيعه فيه بعد انقضاء الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن وكذا صحيحاً بطلب هذا المستأجر ومسئلته ذلك منه ثابتاً زماناً على أنه كلما عرله عن هذه الوكالة عاد عنه وكذا في ذلك كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحاً بخطاب ويتم الصك الى آخره وان استأذنه المسأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الآخر يكتب وأذن الآخر هذا للمستأجر هذا في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير اسراف ولا تبذير بشهود رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليها على هذا الآخر اذا صح بها أو يصرف جيرانه وموثان الدوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه اذا صح بها على أنه كلما عرله عن هذا الاذن يكون هو ما ذناله فيه عنه باذن جديد في ذلك كما كان وانه قبل منه هذا الاذن منه قبولا صحيحاً

(وأما الاجارة على الاجارة) فانك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طاعة أنه آخر كذا اجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديناراً ونصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشهيرة وثمانين ديناراً واحداً والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلان هذا المستأجر منه جميع كذا بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والشرايط المذكورة فيه استئجاراً صحيحاً وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الآخر هذا جميع هذه الاجرة بكذا لها قبضاً صحيحاً وجعل كل واحد من هذين العاقدين صاحبه هذا بالخيار في فسخ بقية عقدة هذه الاجارة في هذه الايام

استمر على وتيرة الشرع بين الرأيا كالا يقال ان صلي وزكي في عمره مصل ومنك ولين أمر مرة بالمعروف ونهي عن المنكر أمرناه ولين فرط منه ظلم مرة ظالم فصيح انه وصف آتخذ المكس والضرائب والحكم ليرمم الشرع عادلاً ليعمل الظلم عدلاً والتبع حسناً فلذا كان



أثمة حوارزم يتباعدون عن الهرب يوم العيد والجمعة حتى لا يستمع مدح الخطباء الذين تقرض شفاههم إذ كرههم إياهم على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد قال واحد (٣٢٨) من العسقة لو وضعت هذه الخمر بين يدي جبريل عليه السلام لرفعها على جناحها بكفر

(الثامن في الاستخفاف بالعلم)

والاستخفاف بالعلماء لكونهم علماء استخفاف بالعلم والعلم صفة الله تعالى منحه فضلا على خيار عباده ليدلوا بخلقهم على شريعته نيابة عن رسالته فاستخفاف به هذا يعلم أنه إلى من يعود فإن افتقر سلطان عادل بأنه ظلم الله على خلقه يقول العلماء بلذات الله اتصفنا بصفته بنفس التعلم فكيف إذا اقترن به العمل والملك عليك لولا ذلك فأين المتصف بصفته من الذين انعدوا لم يعدلوا عن ظله \* رجل يجلس على مكان مرتفع أو لا يجلس عليه لكن يسألونه عن مسائل بطريق الاستهزاء وبضربونه بما شقوهم يضحكون كفروا \* ومن لقن اسما كلمة الكفر ليتكلم بها كفر وان كان على وجه اللعب والضحك وكذا من علمها كلمته لتبين من زوجها فهو كافر ومن أفتى به فهو كافر ومن أمر رجلا بالكفر ~~ككفر~~ لا كفر في الحال تكلم به المأمور أم لا لأنه استخفاف بالاسلام وهذا انما يكون كفرا على قول من جعل الرضا بكفر الغير كسرا أما من لا يجهله ~~ككفر~~ لا يكفر الا كسرا والمعلم \* عدنا إلى أول المسئلة قال الامام عز الدين الكندي التشبه بالعلم على وجه السخرية بأخذ الخشب وضرب الصبيان كفر \* رجع من مجاس العلم فقال آخراز كشت آمد وقال مرا بعلم

المستثناة المذكورة في باطنه جعلها ورتب الصل إلى آخره كذا في الظهيرة \* (اجارة النفس) هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاملة أو لهما فترة شهر أو آخره سأل شهر كذا بكذا درهم على أن يستعمله هذا المستأجر بجميع ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له بما أمره وإن هذه الاجير سلم نفسه اليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء وبوفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عنده ضيقه فإن كان استأجره لنوع خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخطابة في أنواع الشباب كلها أو جميع ما يحاط على ما رأى وأحب (استأجره على أن يخرجه بئرا) بين موضعها وموضعها وقها بالذرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل بأعيانها) بصفها ويفصل إذا اختلفت كذا أشهر على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويردها ويصدها إلى أعطانها ويؤذيها ويحلب ذوات النعم منها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضرر وعملها ويقوم عليها وعلى فصلانها في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب ضالتها بكذا درهم إلى آخره ويتم الكتاب وبين التأجيل والتجيل في الاجرة فإن كانت الابل بغير أعيانها بين ذلك ويكون في هذا أجر واحد فلا عكس أن يؤاجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالاجماع وفي المعينة هو أجره مشترك فله أن يؤاجر نفسه لغيره من غير ضمان ولا ضمان ماضع منها عند أي حنية ترضاه الله تعالى خلافا لهما \* (فان استأجره لجل الكتاب من سمرقند إلى بخارى ونحوه ويدفعه إلى فلان ويسأل جوابه فيعمله إلى المستأجر يكتب) \* استأجره من نفسه ليعمل له كتابا كتبه إلى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهم اجارة مهيضة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه مجزأة قبضا حيا وقبض منه هذا الكتاب قبضا حيا وقبض من كورة كورة مرة إلى كورة بخارى وإيراده إلى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارى إلى كورة كورة وقبض تسليم الجواب إلى هذا المستأجر ويتم الكتاب (استأجر المملوك للخدمة) استأجر منه عبد الله هندية يسمى زرك الذي ذكره هذا الاسم بأنه مملوك ورقبته وفيه وهو عبد شاب مدب القامة وبين حليته استأجره منه سنة كاملة أو لها كذا أو آخرها كذا بكذا درهم اجارة مهيضة على أن يستخدمه هذا المستأجر بأنواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحمل للمستأجر استخدام فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويؤاجر فيها ممن أحب له دمه وخدمته من شاء ويسافر به إن شاء ويعمل في ذلك برأيه فان كان يعمل في غير ذلك كذا كذا ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتجيل والرؤية ويتم الكتاب وليس له أن يسافر به الا بشرط والخدمة التي له أن يطالبها منه خدمته وخدمة من في عياله وخدمة أضيافه من السفر إلى ما بعد العشاء كذا في الذخيرة \* (١) (وان كان للخدمة والاعمال) والاعمال كلها بينت ذلك ثم بين حديث الاجر من التأجيل والتجيل والتأجيل والتأجيل وبينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال اجارة محدود الصغير أو الوقف في هذه المدة النبوية لا تجوز وانما تجوز المقاضاة وهي هذا ما استأجره على سبيل المقاطعة فلان أعنى رب المال من فلان القيم في تسوية الامور فلان الصغير الثابت القوام المذكور كورة وانه يؤاجر من هذا المستأجر هذه الولاية والقوام المذكور كورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ حرام المثل لهذا المعقود (١) وان كان للخدمة والاعمال إلى قوله كذا في الظهيرة بهذه العبارة متأتي بعين ما بعد نحو ورقتين

اه مصر

جه كار أو قال من يقدر على أداء ما يقولون وألقى الفتوى على الأرض أو قال جه بأدائه أو ردى عند روية الفتوى أو قال ابن جه شرعت بكفر لانه رد حكم الشرع \* عرض عليه الفتوى بطلاق امرأته فقال طلاق ملاني جه دأ ما در عليه



بمكان درخانه باید بکفر قالت اعنت برشوی دانشمند او قالت او الحارفي دير علمك تكفرا ان ارادته علم الدين قال الفقيه دانشمندك او لغوی علویك يكفرا ان قصد به الاستخفاف بالدين وان لم يرد به الاستخفاف بالدين لا (۳۲۹) يكفرو يحيى التصغير للتعظيم أيضا وستم

العالم أرا العلوي لامر غير صالح في ذاته وعداوته لخلافه الشرع لا يكون كفرا ولا خطا وشكا فقيه الى الامام الفضلي انه وضع كتابه في دكان فقل صاحب الدكان دسره اينجا مادي ورفتي حين ترك الكتاب عنده فأمر الامام الفضلي بقتله ومثله يحيى عن علامة خوارزمي مولانا همام الدين القمكي الذي أنه قتل واحدا من الاعونة حين أطال لسانه الى دفتر واحدا من الطلبة قال فعمل دانشمندان همان است وفعل كافرين يكفر قبل هذا اذا اراد به كل أفعالهم لانه تسوية بين الحق والباطل \* قال درم بايد علم بحسب كار آيد او قال اينها كه مي آموزند وستانست او بادادان است او تزويراست او قال من علم حيل را منكرم يكفر في الكل \* قال اذهب معي الى الشرع يقال بياده ناري بر ورم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضي فقال ذلك الكلام لا يكفر \* قال من شريعت جهه دائم او قال دلبوس هست من شريعت راجه كنم يكفر \* ولو قال انكه كه سيم كرفتي قاضي و شريعت كجا بود يكفر ومن المتأخرين من قال ان عني به قاضي البلد لا يكفر \* قال لخصه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من برهم كار كنم بشرع يكفر عند بعضهم ولا يكفر عند الآخرين \* قال لخصه آفنج حكم شريعت است بران روم فقال خصمه من بسياست كار كنم بشرع في كفر لانه

عليه لاوكس فيها ولاشطط ويذكر الحدود ويتم الصلح كذا في الظهيرية \* (استبحار الصبي من الاب) استباحة ابنة الصغير المسمى فلا نال العمل كذا مدة كذا بكذا درهمما اجارة صحبة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة ووفى أجرة كل شهر منها عند انقضائه ويسلم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجر فقبله منه وتفرقا ويتم الكتاب واذا استأجره من ذي رحم محرم له جازوه ويختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما سررات (استبحار الحر بالطعام والكسوة) أجر نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل له عمل كذا وما يبذوله من الاعمال بقدر طاقته مما يأمر به هذا المستأجر على أن يكون أجر عمله لكل شهر كذا درهمما وأذن هذا الاجير لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجرة عمله الى طعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد له منها اذا صحها على أنه كلما تمناه عنده كان مأذونا له فيه باذن جدي من جهته وسلم نفسه الى هذا المستأجر تسليمها

(استبحار الظئر) هذا ما استأجره فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليتين اولها اربعة اشهر كذا من سنة كذا وآخرها ما صلح كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلانا في منزل هذا المستأجر تقيم في منزله هذه المدة لارضاع هذا الولد وحضائته وترضعه بنف سهام من لبنها وتحتضنه وتخدمه مرضا عالا تقصير فيه ولا تقير بكذا درهمما حصة كل شهر كذا اجارة صحبة وقبات منه هذا العقد مواجعة في هذا المجلس وعاينت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من هذا المستأجر لهذا العمل فترضعه وتحتضنه في كل هذه المدة ووفى بها أجرها عند مضي كل المدة أو يكتب أجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر أو يكتب وقد قجحات وقد أجاز زوجه فلان عقدة هذه الاجارة فرضى بها وسلمها للارضاع المذكور فيه وأذن لها بالسكنى في منزل هذا المستأجر اهذا فرضى بها لهذا العمل وموافق يتم الكتاب وان كان بغير اذن الزوج فله الميع والفسخ والله أعلم

(استبحار الاستاذ لتعليم الصبي الحرفة) استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفة كذا بثمنها ما بوجوهها في مدة كذا بكذا درهمما ليقوم بتعليمه في أوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن وعجل له جميع هذه الاجرة ويتم الكتاب (۱) وأزيد من هذا الفصل الذي يليه هكذا يكتب أهل هذه الصناعة والصواب أن يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسيج مثلا على أن أعطاء الولي كل شهر كذا أما لو شرط عليه تعليم الحياكة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لان الاجارة حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المتعلم فلا يجوز الاجارة عليه كالأستاذ لتعليم القرآن فاما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسيج ليرغب الولي فيما يحصل له في اثناء العدة من عمل الحياكة فان الصبي ربما يأخذ ذلك بنفسه وقد كانه فهو ذاجار مجرى البيع فاما المقصود فهو القيام عليه وفي وسع الاستاذ الوفاء به هذا اذا كانت الاجرة دراهم وان اتفق على أن يعلم ولده الحرفة في سنة ثم هو يعمل للاستاذ في هذه الحرفة في سنة فوجهه أن يستأجره هو الاستاذ ليقوم عليه في تعليم النسيج سنة باجرة كذا ثم الاستاذ يستأجر التلميذ في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك الحرفة بأجر كذا هو كالأول في تفاصيل (وهذه نسخة هذين العقدين)

(۱) قوله وأزيد من هذا الخ قد راجعت المحيط فوجدت العبارة بهذه الحروف وايجز تركيبتها اه معجزة



شده است سيم نفع شبهه نهاده شده است قيل يكفر لانه قول بخلق القرآن والقول به كفر وقيل لانه براديه التزول في العرف عادة لكن يحتمل أن يراد بالقرآن المقر وعبا السكتاوانه (٢٣٠) مخلوق بلا نزاع فكيف يكفر بل الظاهر ارادته وقد ذكر في الاصول ان قول الامام القائل

بخلق القرآن كافر محمول على الشتم لاعلى الحقيقة دليل على ان القائل به مبتدع ضل لا كافر \* قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب يكفر لاستخفافه وأدب القرآن أن لا يقرأ في مثل هذه المجالس \* والمجلس الذي اجتمعوا فيه للغناء والرقص لا يقرأ فيه القرآن كما لا يقرأ في البيعة والكائنات لانه يجمع الشيطان قال من ذكر الله كبير يكفر \* ادخال آية القرآن في المزاج والدعابة ككفر لانه استخفاف به وكذا المزاج به مثل أن يقول قل هو الله أحد رابو ست بردي أو قال ألم تشرح راسك بيان كرفتي أو قال لم يقرأ عند المريض بس دردها مرد منه أو قال كونه نرا زانا أعطيتك أو قال لمن يقرأ ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو جاء بالقدح واحتلى وقال كاسا دهاقا أو قال فكانت سرايا بالمزاج أو قال همد الوزن أو الكيل واذا كالوهم أو وزرهم يخسرون أو قال لغيره دستار ألم تشرح بيسته أو جمع الذئب والغنم أو جمع الجماعة في موضع ثم قال فجمعناهم جمعا أو قال فخرناهم فلم تغادر منهم أحدا أو قال لغيره كيف تقرأ والنزعات نزعا ونزعا وأراد به الطستز كفرا أو قال رجل هو أقرع اسمك قال الله تعالى كلا بل ران على قلوبهم أودى الى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي قال الله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر أو قال لغيره كل الطفله

هذه استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان بن فلان وهو عاقل مميز تلقن بما يلحق متعلم لما يعلم في تعليمه عمل الخياطة في أنواع الثياب بأنواع الخياطة في أوقات التعلیم ويلقنه في أوقات التلقين ما هو من جملتها ومتصل بها ودخل فيها سنة كاملة أو لها كذا أو خرما كذا بمائة درهم غطر يقيه لا بالوفى جهده ولا يمنع عنه نصحه على أن يوفيه هذا الوالد هذه الاجرة عند مضى هذه المدة وتقام هذا العمل وسلم اليه هذا الولد فقبله وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرقا ثم ان هذا الاستاذ استأجر من هذا الوالد هذا الولد في عقدة أخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة في الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى أو ملحقه بها والاولى مشروطة في الثانية أو ملحقه بها على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيخيط ما يامره به من الثياب ويعمل ما يتصل بها ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطر يقيه اجارة صحبة على أن يوفيه هذه الاجرة عند مضى هذه المدة ويتم الكتاب \* (اكثرى مكاريا العمل أنقله على حره) هذا ما اكثرى فلان المستأجر من فلان المكارى اكثرى منه خمسة أجرة معينة تحمل له من الاثقال على كل حمار منها كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارى بكذا كذا درهمها كراء محيها وان هذا المكارى أراه هذه الحار بأعيانها ورضى بها هذا المكارى وسلم هذا المكارى الى هذا المكارى الاثقال وهي كذا بوزن كذا فقبضها هذا المكارى وقبل حلها على هذه الحار من كورة كذا الى كورة كذا وبسأها اليه في كورة كذا وقبض منه جميع هذا الكراء قبضا صحيحا بتجمل هذا المكارى ذلك اليه وضمن هذا المكارى لهذا المكارى كل درك بطقه في ذلك ضمما محيها وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كانت بغير أعيانها فابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوسي أنها فاسدة لأنها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا من القطن أو يكتب كذا كذا عدد من الجوز أو كذا كذا قفيزا من الحنطة وكذا كذا ثوبا بيبين جنسها ونقلها من بلدة كذا الى كذا كذا من الجرا أو يقول على ابل السمان المارضة القوية على أن يحمل كل بعير منها كذا رطل أو رطل كذا تقبلا محيها جازرا لافساد فيه ولا خيار بكذا درهمها على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا ويسير بها المنار الى ما يعرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

(وثيقة الكراء الصحيح) هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه جلات ثلاثة محامل لكل محمل منها راكبان وقد نظر اليها هذا المتقبل وعرفها بأعيانها ما وكل لكل محمل منها من الوطاء والديثر كذا رطلا برطل كذا اولها من الكسوة كذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الساء كذا ومن الحنطة والشعير والسويق والرب والثرة والحلوى كذا لجمعها على رطل ثلاث على ابل مسنة سمان فارضة قوية وذلك بعد معرفتهم ما جميع هذه المحامل من الوطاء والديثر والكساء والركبان وغير ذلك ونظرا اليها وعرفها بعشرين دينار او بصفتها قبالة صحبة جازرة لافساد فيها ولا خيار لجمعها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنار وينزلهم في أوقات الصلاة ويجمعهم ويجمعهم المناسك ويقيمهم بعد انقضاء ثلاثة أيام ثم يرجعهم في اليوم

فانه يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتعشوا وتذهب ربحكم أو قال خاله باله كرده است جودن وقال الامام أبو بكر محمد بن اسحق الكلبي اذى روجه الله يكفر العالم دون الجاهل \* ولو قال لمساقي



القدور والاطباق والباقيات الصالحات يكفر وينبغي أن يكون كقول السكلا بآذي على التفصيل وأص في فتاوى ميمر قنديه وفي قوله إذا قال قاعا صفتا شدة استلاب كبر لكن فيه مخاطرة عظيمة ويحكي أن الصدر الشهيد (٣٣١) لما قدم من خراسان وقد لقب ببرهان

الدين استقبله الخاص والعام وقراه القرآن يأتيا الناس قد جاءكم برهان من ربكم قال الامام المعروف براهد علاهم كفو وارب العزة وقال يأتيا الناس هو ليس ذلك البرهان المذكور في القرآن \* إذا قال القرآن أعجمي كفو وإذا قال فيه كالم أعجمية ففي أمره انظر إذ الصابون والتسور من نواطئ اللغتين قال لا حول جيزي نيايد أو قال بكاس اندرتوان شكستن يكفر \* شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ذلك عند الزنا أو عند كل الحرام المقطوع بحرمة أو عند أخذ كعبتين للرد \* كفر لانه استخف باسم الله وعن هذا قال مشايخ خوارزم الكيال أو الوزان في العدي يقول في مقام أن يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لأن يديه ابتداء العد لانه لو أراد ابتداء العد لقال بسم الله واحد لكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله يكفر وإن قال عند الفراغ الحمد لله لا يكفر عند بعض المشايخ لان جرده وقع على التخلص من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على اتخاذ الحرام فاي نوى بعامل على نيته وإن لم ينو شيئا لا يكفر لما ذكرنا من تعين الاحتمال الذي لا يلزم به الكفر \* قال لغريمه حين جاء بالعمرة مرة عمرة را يكون زن انداز لا يكفر ان لم يرد به الاستغناء بالعمرة والحج \* قال الصلاة فرضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه تأويل قائلا ان الصلاة تؤدي بلاركوع

الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم بيادة كذا وقد عرفوها جميعا وعلى أن لهؤلاء الركبان أن يستبدلوا بالوطاء وادثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعملوا فيها برأيهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط \* (قال كانت الأبل باعيا ثم أذا كرها) كذا في الحرم وحكم ذلك أنهم لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير المعينة لا تسقط ولو مات المكارى في صر سقطت الاجارة وإنه في المفازة بقيت بذلك الاجارة مستحقة ولا بد من بيان وقت الخرج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له أن يحملها في السنة الثانية الافتراض وتجديد عقد

(أكثر السفينة وتقبل الحبل في السفينة) استاجر منه جميع السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحد أو رفونها أو مجاديفها أو مرادها أو شراؤها أو قلعها أو سكنها أو حصرها أو جميع آلاتها شهر أو له كذا أو آخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا حنطة ومقدارها كذا بالقفيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المادة ويرى إذا رقى الناس ويسير معهم إذا ساروا وقبض هذا المواجه جميع هذه الاجرة مجعلة بتجمل هذا المستاجر وقبض هذا المستاجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يد المواجه يتسلم ذلك كله اليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرق بعد الرقبة وقد ضمن له الدورك ويتم الكتاب فان كانت بعير عينها كتب تقبل منها لان كذا وزن كذا وكيل كذا من يادة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا حجة سليمة من كل عيب على أن يعملها بنفسه وأجراته وأعرانه ومن أحب من الناس وينسى الكتاب كالاول

(وإذا حضر الكتاب وثيقة اجارة أحد العاقلين) فالكتاب يكتب على اقراره باجارة كذا من فلان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر أن ذلك انقره لوجاهه بخلافه وأراد استرداد المال الذي أقره هذا بقبضه منه كان لذلك فالوجه فيه أحد شيئين إما أن يكتب اقراره أنه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض ويسقط الاجر ولو جاء بطلب فله أن يقول ما قبضت منك وإما أن يكتب وقد سقط هذا الاجر عن هذا المستاجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكر قبضا وكذا هذا في ذكر الشراء والتمن كذا في النخبة \*

(استجار الأرض من متولى الوقف) تقبل من فلان المتولى لأمور الوقف المنسوب الى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جلة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولى أموره ويحده بحدوده وأحقوقها كلها دون أن يجاره وزراعتها وقضايتها وجدرانها فانها صارت لهذا المتقبل سابقا على هذه الذمة الثلاث ثابتة وحق لازم وقد عرفها هذا المتصدقان وقد اذنت العقدة على هذه الأرض وحدها سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم وهي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولى جميع أجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة مجعلة بتجمل هذا المتقبل ذلك كله وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة يتسلم هذا المتولى ذلك كله اليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرق قائم ان هذا المتولى يرد هذه الدراهم الى هذا المتقبل وأمره باداء خراجها منها إذا جاء وقتها ويكرى أنهارها وأصلاح مسناتها إذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف وكله بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهة مستانغا وقبل منه هذه الوكالة مشافهة وأشهدا ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

وسجود بالاعاء ومثل هذا التأويل ان قصده منع الا كفار فكذا إذا أمكن وإن أنكر فرضة الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى إذا أنكر فرضة السجدة الثانية يكفر أيضا لرد الاجماع والتواتر إذا عد الركنات والسجودات ثابتة بالتواتر صلى الغيب ثم قال بفرل كردد



یکفر \* قال صلیت کثیرا وقرأت القرآن کثیرا فماریت الجبایة عننا و قال بخدا ی کبریش غماز کنتم او قرآن نحو انتم او قال قرطبان بودا کمر غماز کند او قال که کزاده و کار بر خود (۳۳۲) دراز کند او قال ان الله نقص من مالی فانا انقص من حقه ولا اُصلی او قال

نخرد مندی در کاری نیاید که بسر  
تواند بودن اوقال مردمان ازیم ر  
ماهی کنند اوقال بسر غماز بسته ام  
اوقال باش تا ماه رمضان بیاید  
تا جله کبیم اوقال غمازی کنم چیزی  
بر سرخی ارم اوقال تو غماز کردی  
چسه بر سر آوردی اوقال غماز  
کرا کنم و پدر مادر من مرده او  
قال همنوزنه مرده کراند اوقال  
غمازده و نا کرده یکی است اوقال  
بچندان غماز کرا ارم که دلم گرفت  
اوقال غماز چیزی نیست که بها  
ندکنده شود فهدا کله کفر و کذالو  
قال عسوش کار نیستی غمازی او  
قیل له صل حتی تجد حلاوة الطاعة  
فقال لاتصل حتی تجد حلاوة عدم  
الطاعة والفراغ کفر \* قیل لعبد  
صل فقال لأصلى فان الثواب  
للمولى يكفر وثواب صلاة العبد  
لا يكون لمولاه \* قیل له صل فقال  
لأصلى قیل يكفر وقیل ان قاله  
لصلاة الفريضة في وقتها كفر وان  
أراد لأصلى بامرك لا يكفر وقیل  
اذا قال لا مكتوبة لأصليها اليوم ان  
أراد بذلك رداعلى الله تعالى كفر  
وان أراد به الحسابة عن بطلالة  
نفسه وثقالته وكسله لا يكفر وقال  
الناطقي قوله لأصلى على أربعة  
أوجه لاني صليت أو بامرك فقد  
أمرني بهامن هو خير منك أولا  
أصلى فسفار بجانة فلا يكفر  
\* والرابع لأصلى اذا تجب على  
ولم أومر بها يكفر \* قال الناطقي  
اذا أطلق بحمل الوجوه الثلاثة  
أيضا فلا يكفر وعن الامام أبي  
حفص الكبير رحمه الله قیل

(وان أردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها) كتبت هذا ما استاجر فلان من  
 فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة توابع مركبات من الألواح  
 الخشبية في أربعة منها أربع رحيات دوارات والتابع الخامس المعروف (شاحمة) ذكره هذا الذي  
 اجر أن جميع هذه الطاحونة له وملكه وحقه في يديه وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة  
 كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له ياخذ ماء من وادي كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع  
 النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها فان كانت اجارته على  
 سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استاجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين  
 متواليات أو ايام غرة شهر كذا مائة أو مائة سنة كل سنة يكذا درهم أو كل شهر يكذا درهم ليتنفع  
 المستاجر هذا بما استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب من الحنطة والشعير وما شا كلهما ويؤدي قسط  
 كل سنة عند انقضاءها وقبض المستاجر هذا جميع ما استاجر قبضا صحيحا مفرغا عما يشغله بتسليم  
 هذا الذي اجره وتفرغ من مجلس هذا العقد بعد صحتة تفرق الأقوال والابدان

(واذا أردت كتابة استجار المجددة بفارقينها) كتبت هذا ما استجار فلان بن فلان جميع المجددة  
لتي لها فارقين متصلين بفارقينها ذكر هذا الذي آجر أن جميعها ملكه وحقه وفي يديه ويذكر  
الموضع والحدود ثم يقول بحدودها وحقها وجميع مرافقها التي لها من حقوقها سنة أو  
ثلاث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتملا على مجامد كثيرة ذكر أن استجار منه جميع الفارقين  
المشتمل على ثلاثة مجامد أو أكثر على حسب ما يكون ويذكر الموضع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذي  
آجر أن جميعها وملكه وفي يديه ثم يقول استجار منه جميع هذه المجامد بفارقينها كذا كذا سنة  
بكذا درهم اجارة صحبة ينتفع بهذه المجامد بوضع الجدو يؤدي قسط كل سنة عند انقضائها ثم يتم  
الصلح الى آخره

(واذا أردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة أصاها كضباع نمر الموالي بفناء كورة بخاري) كتبت هذا ما استاجر فلان من فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط مبني بقصره وخمس دبراته أرض متلارقات متصلات به خلفه وأمامه أو حوله ذكر هذا الذي أحرأ ما في هذه الضيعة من الكر دارات ملكه وحقه وفي يديه وكراداراته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره وأشجار هذه الضيعة كبارها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وتراب جميع هذه الضيعة الذي كبس به وجه الأرض من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع عمة ها وما تحت ترابها المكبوس به وجه الأرض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير (ساس بكين) التي وقعها على حائوته وتعرف هي بالاوقاف الخانوية وفي يدي هذا الذي أحرأ بحق استيجاره ممن له ولاية الاجارة منه مسانمة سنة بعد سنة باجرة معلومة المقدار التي هي أحرأ مثله وأن هذا الذي أحرأ ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من أصل هذه الضيعة يؤاجر مع الوقف بعقد واحد بحق المالك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة ثم يقول بحدود ما ثبت اجارته فيه الذي هو مشتمل على المالك والوقف من أصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقه التي هي له من حقوقه بعدما باعه هذا الذي أحرأ جميع أشجار هذه الضيعة وزراجين هذا الكرم وقضبانة بثلاثة دراهم واشترأها منه هذا المستاجر به شراء صحيجا وتقا بضا قبضا صحيجا ثم استاجر منه ما ثبت اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم إحدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقلعات هذه السنين أولها غرة المحرم من شهر رسة كذا بكذا درهما

لأنه قال ذلك على وجه التهاون دلت المسئلة أن التهاون الصلاة والترك معهما كفر وان مجاننة ودسقا لا \* يصلي في رمضان لا غير ويقول



أمن حدود سياراست أو يقول صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر ولو قال للتراويح فترك عمر رضي الله عنه يكفر لأنه استخف به وهذا كلام الروافض \* ولو صلى إلى غير القبلة متعمدا فوافق الكعبة كفر وبه أخذ (٢٢٢) أبو الليث وكذا إذا صلى بالشوب النجس

متعمدا \* وكذا إذا صلى بلا طهارة وقال ركن الإسلام السعدي في الصلاة لا إلى القبلة وفي الشوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة يكفر وذكر الحلواني لو صلى بلا طهارة لا يكفر أيضا وقد اختلفت رواية المواد والميسوط فيه فبعض أخذوا برواية النوادر أنه يكفر وبعض أخذوا برواية الميسوط أنه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلاة لعدم الشرط فلا يكفر أوجب بأنه استخفاف \* ولو ابتلى به انسان بان كان مع جماعة وقاموا أصابوا فاستحى أن لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة أو كان هاربا من العدو فصلى بدون ما قبل لا يكفر لعدم الاستهزاء وينبغي لمن اضطر إليه أن لا يقصد بآقيام والركوع والمجود قيام الصلاة وركوعها ومجودها وإذا صلى على مكان نجس أو اقتدى بصي أو امرأة أو جنب أو محدث أو مجنون أو مع ذكر فائنة لا يكفر إجماعا \* تحرى ووقع تحربه على جهة وترك ذلك الجرة وصلى إلى جهة أخرى اختلف المشايخ في كسره قال الحلواني لا يطره إذا كان على وجه الاستهزاء يكفر والادلاله لما وقع تحربه على جهة تعينت تلك الجهة قبله في حقه \* قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الثقيل أو الضيف الثقيل أو قال عند دخول رجب بعقبها افتاديم ان قاله ثم اونا كفسروا ان قال لضعفه وجوعه لا يكفر \* ولو قال هذه

أو دينار نصفها كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الايام المستثناة منها خمسة دراهم من مال هذه الاجارة أو نصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من أيامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي ثمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصلح على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب ساعحة في المملوكات بين البالغين وأما في أموال اليتيم فان كان لليتيم دار وأراد الاب أو الوصي اجارته لم يصح عقد الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان أراد الاب أو الوصي استجاره لليتيم لم يجر في السنة الاخيرة لان الاستجارة فيها يقع باكثر من أجل المال وكذلك في الاوقاف (قال) الوجه في الاجارة لليتيم أن بعد العقد باجر المثل في تلك المدة ويبرئ الاب والوصي فيصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فيما يشرأه ثم يقران للمستاجر بمال هو على قدر مال الاجارة مؤجلا إلى انفساخ الاجارة فإذا انفسخت الاجارة طالبه المستاجر بالمال المقرب قال محمد رحمه الله تعالى (وله وجه آخر) أن يقر الاب أو الوصي بقبضها من المستاجر فيبرأ المستاجر ويضمنان فان أراد المستاجر أن يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصي وان أقرا بقبض مال الاجارة لم يبرأ المستاجر فيما بينه وبين الله تعالى في وجه في ذلك أن ييسم منها شيئا بن هو مثل تلك الاجارة والاحوط في ذلك كراه البراءة لانه اذا أقر بالقبض وانفسخت الاجارة بفسخهما أو بموت أحدهما وجب مالان أحدهما المقرب والآخر مال الاجارة الذي أقر بقبضه ولم يضمن بسبب البراءة عن مال الاجارة شيئا (وهنا من يوجب أن يترزعه) وهو أن في بعض هذه الوجوه ضرر المواتر وفي بعضها ضرر المستاجر لان المال المقرب ان جعل مؤجلا إلى انفساخ المدة تضرر المستاجر به فان الاجارة عسى تنفسخ بالموت أو بالفسخ في مدة الخيار ويبقى المال مؤجلا إلى انقضاء المدة فيتضرر المستاجر وان جعل مؤجلا إلى وقت الفسخ كان وقت الفسخ مجهولا والتأجيل اليه يبطل فبقى المال حالا فيتضرر المواتر فيه لان المستاجر يؤاخذ به بالمال حالا والشيء المستاجر في يده بحق الاجارة بغير بدل أداء فالسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلا إلى وقت انقضاء المدة ثم يترك المستاجر بابطال هذا الاجل متى انفسخ هذا العقد وجبه من الوجوه على أنه متى عزله عادما دوننا له فاذا فعل ذلك زال الضرر عنهما جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منظر وعلى هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وبعضهم أبطأوا في المدة الطويلة بخافة التملك فالوجه فيه أن يطوق به حكم الحاكم فاما الاستجارة لليتيم أو للوقف فهذا الوجه جار ف (قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخره أن يعقد مثلا على ثلاثين سنة بالف فيمطر كم أجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما على عشر سنين كل سنة بسدس درهم والسنة الاخيرة ببقية المال حتى يقع العقد باجر المثل ثم يفسخ الاجارة في السنة العاشرة ويحدد العقد كذا في كل عشر سنين ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى

(فان أراد كتابة فسخ الاجارة) كتب هذا ما فسخ فلان اجارة المنزل الذي كان بينه وبين فلان ويحدد المنزل اجارة طويلة بكذا درهم ما أولها تاريخ كذا وآخرها كذا ففسخ هذه الاجارة في الايام المشروطة فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الاول من أيام خياره والاوسط والاخر ففسخنا صححوا وأشهد عليه من أثبت شهادته في آخر هذا الذي كروا صح الفسخ في هذا أن يفسخه في اليوم

الطاعات جعلها الله تعالى عدا بآعلمنا لا يكفر ان أول وثنا وبه بالمعاصرة وبش كدبره وكذا اذا قال لم يفرض الله الطاعات علينا كان يرا لنا ان أوله بما ذكرنا \* قيل له أذكر كذا فقال لا أو ديه قبل يكفره طلقا وقيل في الامور الباطنة لا يفر وينبغي أن يكون على الاقارب



التي مرت في الصلاة انكر اية من القرآن أو من غير ما يشبهه كفر وإذا أنكر كون الموعودين من القرآن قيل يكفر لان اجماع المتأخرين  
يرفع الخلاف المتقدم وقيل لا يكفر (٢٣٤) لان في ارتفاع الخلاف وانعقاد الاجماع خلافا بين الائمة الثلاثة على ما عرف فلا يحصل

الاجماع على كونهم ممانس وقيل  
يكفر لانه مع رجوع أبي رضى  
الله عنه فانه قد اجماع قبل رجوع  
الخالف عن قوله لا يبطل دليله  
كمونه فلا يحصل الاجماع أجيب  
عنه بانه ذكر أني انما أكتبهما  
لاني أمنت فواتهما لحفظ الناس  
اياهما يكلم يكتب بعضهم الفاتحة  
لهذا المعنى فصل الاجماع وروى  
انه قال انما أكتبهما لاني  
حسبتهما موعودين وهذا دليل على  
أنه رضى الله عنه بناء على الظن  
ولا عبرة بالظن البين خطوه فصل  
الاجماع على أنهم ما قرآن فكفر  
المنكر لذلك قال لا أمر  
بالمعروف ونهيا أو ردى يخاف  
عليه الكفران على وجه الرد قيل  
لا تخر تعال نأمر فلانا بالمعروف  
فقال وى ما راجه كرده استباحه  
أورده استباحه جفا كرده  
استوبرا أمر معروف كنم يكفر  
(العاشر فيما يتعلق بالمرض  
والموت)

قال للمعزى رجه ازجان وى  
بكاست درجان نوريات بادى حشى  
عليه الكفر ولو قال زيات كسد  
فهذا خطأ عظيم وهو مذهب  
بعض المعتزلة وعند أهل السنة  
والجماعة لا يزيد الاجل ولا ينقص  
وقال بعض المعتزلة لا علم لنا ذلك  
فيجوز أن يزيد وينقص ويجوز  
أن لا يزيد ولا ينقص وكذا اذا قال  
ازجان فلان بكاست و بجان  
نور يوست ولو قال فلان بر دوجان  
بموسبارد يكمر وهو مذهب  
الشافعية برأى من مرضه فقال له

آخر لان خبر بافرستاد كفره تولى عليه المصائب فقال يارب أخذت مالي وأخذت كذا وكذا وما بقي لم تفعله  
فاذا تفعل أيضا وما أشبه هذا من الالطاف فهو كافر قيل لو قال هذا من غير قصد ولكن جروء على اسائه لشدة المرض أجيب بان الحرف الواحد

الاولى لانه في اليوم الآخر وفي اليوم الاول عسى أن يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعد مضي  
مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا

(١) وان كان النوع من الاعمال والصناعات كالحياطة ونحوها بينت وقت يستعمله  
بالحياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحتاج على ما رأى وأحب ويؤجره ممن أحب ويسافر به  
ان بداله بعمل في جميع ذلك برأيه وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها بينت ذلك ثم تبين  
حديث الاجر من التأجيل والتأجيل والتأجيل وبينت الرقبة وذ كرفى موضع اخر وقال احارة  
محدود الصغرى والوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وانما تجوز المقاطعة وهى هذا استأجر  
على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في تسوية أمور الصغير فلان الثابت القوامه  
المذكورة وانه يؤجره من هذا المستأجر من هذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاحارة التى هى  
بومئذ آخر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطاط ويذكر الحدود ويتم الصك الى آخره

(وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر) كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤجر رجل منزله من  
آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة بأجرة معلومة ويضمن الآخر الاول الذى هو  
مالك المنزل بتلك الاجرة المدبرة المتفق عليها يكتب به - انما الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها  
على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه  
في أول هذا الاستأجر جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبه عقيب  
الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده  
في بطنه وحدوده وحقوقه ومرافقه التى هى من حقوقه بعد ما زاد الاخر الثانى هذا وهو هذا  
المستأجر الاول المذكور في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين  
الآخرين مشاهرة من أول يوم كذا يصك كتب يوم بعد ذلك العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى  
المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر يكذا دينارا استأجره صاحبها يسكن  
هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء أسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الآخر الثانى  
المذكور فيه آخر من هذا المقاطع كذا هذه الاجارة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يبطلها وتم  
التسليم والتسلم بينهما فيما ثبت اجارته على قضية الشرع وتفرقا بعد ما ضمن الآخر الاول  
المذكور في أول هذا الصك على المستأجر الثانى وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو  
الآخر الثانى هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثانى من هذه الاجارة المذكورة فيه ضمنا حصصا  
متعلقا بالروم ورضى به هذا المستأجر الاول وأجاز ضمنا هذه اعنه لنفسه في مجلس الضمان اجارة  
صحيحة ويتم الصك والله تعالى أعلم بالصواب كذا في اظهرية

(٢) (نوع آخر) اذا دفع الاراضى مزراعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع  
المهقان فلان الى فلان الحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضبعة التى هى كذا ديرة أرض  
بيضاء صالحة للزراعة ذكر الدافع أنها ملكه وحقه وفي يديه وموضعها فى أرض قرية كذا بناية  
كذا حدودها كذا وكذا بحدودها وحقوقها ومرافقها التى هى لها من حقوقها ونذر امعها

(١) قوله وان كان النوع الخ تقدم التنبيه على هذه العبارة بانها مكررة فتنبه اه معصمه  
(٢) قوله نوع آخر عطف على قوله في أول الفصل نوع في الاجارات وهذا مشروح في المزارعات

بعبارة  
بعبارة



يجري على اللسان ونحوه من غير قصد لا النظم المتوالي على هذا النمط وكذا لو قال المريض عند اشتداد مرضه ان شئت توفي مسلماً وان شئت توفقه كافر اسار كافر الرضا بكفر نفسه \* طلب منه دراهمه وقال اعطه لي في (٣٣٥) الدنيا فانه لا درهم في الآخرة فقال اعطني

عشرة أخرى وخذها مني في الآخرة وأعطيت له في الآخرة كافر في الأصح وفي مثله نزل قوله تعالى أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لاؤن مالاولد اأطلع الغيب الآية \* قال مرابع عشر \* كافر وقال لا أخاف أو قال لا أخاف القيامة كافر \* أعطني حق والي أخذت بك به يوم القيامة فقال ابن تجديني يوم القيامة لا يكفر لانه يقول لانك لا تجديني وانما يجديني الله تعالى يوم القيامة \* قال لراهد بن شين تار جهشت ازان سوني غني قال أكثر أهل العلم بكفر \* سلطان عطس فقال له رجل يرحمك الله فقال له آخر لم تقول لسلطان هذا كافر \* قيل له دع الدنيا لتتال الجنة فقال لا أبيع النقد بالنسيئة يكفر \* قال الى شفير جهنم أذهب معك ولا أدخلها كافر \* قال لواحد من الجبابرة اي خدائي يكفرو ولو قال اي بار خدائي لا عندك أكثر المشايخ وهو المختار والمعتاد في بلاد الروم أن رئيس الاتباع والقسم على الامور يدعي بك خدائي وفي بلادنا المتزوج يدعي بك خدائي والسجدة لهؤلاء الجبابرة كافر لقوله تعالى مخاطباً للآحادية وضى الله عنهم أياسر كمال الكفر بعداذ أنتم مسلمون نزلت حين استأذنوا في المعجود له عليه الصلاة والسلام ولا يخفى أن الاستئذان لسجود القبة بدلالة بعداذ أنتم مسلمون ومع اعتقاد جواز سجدة العبادة لا يكفرون مسلم فكيف يطلق عليهم بعداذ أنتم مسلمون

بعينه وذلك كرحنطة سقية جيدة بيضاء نقية وهو كذا قعيراً بالقفير الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات أو لها يوم كذا من شهر كذا أو آخرها يوم كذا من شهر كذا من زراعة صحبة لافساد فيها ولا خيار ولا موعدة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأعوانه وبقره وأدواته ويعمل في ذلك كله برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وقبنة بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين أو ثلثا على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقدة هذه المزارعة من هذا الدافع قبولاً صحبة وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضي وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليم صحبة وسلامتهما بقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرقاً عن مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتسلمها تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما أدرك في ذلك وان أراد أن يصير العقد صحبة عليه يلحق بالآخر حكم الحيا كم فيكتب وحكم قاض من قضاء المسلمين صحة هذه المزارعة بعد خصوصية معتبرة وقعت بينهما وأشهدا على أنفسهما وبنم الكتاب وانما ذكرنا التبيين في الوثيقة لانهم ما لو سكتا عنه فهو صاحب البذر واذا شرطاه بينهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا المدفوع اليه أرضاً كذا سنة على أن يغرس فيها ما دله من الأشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جازوا الغرس للغرس والثمر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يؤمر بقطع الأشجار وان لم يكن البذر عينا والرأي الى الدافع كتبت على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذراعتها بل كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما يد هذا الدافع بذر هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا بد كقبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على أن يزرعها هذا المدفوع اليه الارض بذر نفسه وهو كرحنطة سقية جيدة بيضاء نقية وهو كذا وكذا قعيراً بقفير كذا ولا بد كقبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غير عيني والرأي فيه الى المزارع كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما يد البذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعاً اليهما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع وقسماه بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان البذر اليهما جميعاً فيكتب في موضع البذر فمأدرك كل واحد منهما من ذلك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما وبنم الكتاب كذا في المحيط \* قال وان كانت الارض بين شريكين فأراد أحدهما أن يأخذ حصته شريكه مزارعة كتب هذا ما دفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعاً سهم من سهمين بحسب دونه وحقوقه مزارعة صحبة ثلاث سنين متواليات من لثغرة شهر كذا على أن يزرعها بذرته ونفقته واجرائه وأعوانه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما ثلثا لثالث الدافع والثلثان للمزارع وينتهي الكتاب على نحو ما بينا ويجب أن يكون البذر بينهما ان كان من جهة المزارع فأما اذا كان من جهة الدافع فالمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على أن يعمل في أرض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل المزارع لانه استأجر حصته شريكه ببعض ما يخرج واستأجر شريكه مشترك جائر وهذا كما قالوا فبين استأجر حصته شريكه ببعض ما يخرج (من) أجر أرضاً سنة با حرة معلومة ثم انه دفعها الى المزارع مزارعة ان كان البذر

وقيل لا يكفر بقصة اخوة يوسف عليه السلام والعائل الاول يدعي نسخة بتلك الآية ويقول تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً وقيل ان أراد العبادة كفروا ان أراد القهية لا وهذا موافق لما ذكر في فتاوى الاصل \* قيل لمسلم اسجد للملك والاقنانك الافضل أن



لا يبعد لانه كفر فلا ياتي بما هو كفر ضرورة كما قلنا في الاكرام على اجراء كلمة الكفر ووجه ذاعلم ان ياذن له الجهالة لاطوانهم ويستعملونه  
باب كاه كفر عند بعض المشايخ وكبيرة عند الكل (٢٣٦) فلو اعتقده لمباحة لشخصه فهو كافر وان امره شيخه به ورضي به مستحسنه

فالشخص الذي أيضا كافر ان كان قد أسلم في عمره وتقبل بنفسه مكرهه ولا عظيم فيه لو تأمات وأما تقبيل يد غيره ان كان عالما أو سلطانا عادلا لا يكرهه ولا يكرهه (الحادي عشر فيما يكون خطا)

لا يصلي على غير الانبياء والملائكة لقوله تعالى لا تجعلوا ذمم الرسول بينكم كذمم الذين كفروا ولا يصلي على الملائكة أي انما رسل الله تعالى والملائكة بالرفض وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل أبي أوفى فلا بد لان الصلاة حقه عليه السلام فله أن يصرف حقه الى من شاء ولا يليه غيره وكذا قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة هو الذي يصلي عليكم الآية لا نهى عن الجيب أن يتولى حق الجيب \* قال تو كارت خدای كن جو خدای كارتو كرد الاكثر على أنه ليس بخطا فلان راقضاء بدر من خطا عظيم لانه وصف قضاء مسوؤله بالشر والذي يقال في الدعاء قضاء بداز ما بكدر ان المراد به المقضى وقوله خدایت نيك كند ليس بصواب بل الصواب أن يقول خدایت نيك مرد كند وقوله در وین بدیختی است خطا وقوله امید از خدایت او انت وید كر از تو او قال أمير خدای است وهو خطا \* اللعن على يزيد يجوز لو كان ينبغي أن لا يفعل وكذا على الجاح ويحكم عن الامام قوم الدين الصفارى أنه قال لا بأس باللعن على يزيد ولا يجوز

من قبل المؤاحل يجوز ان كان من قبل المستاجر جاز (وأما كتابة المعاملات) فقد ذكرنا ان المعاملات جائزة عند أي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في الاشجار والزرايين والقضبان والبقول والرباط وأصول القصب والثمار التي لم توضع وكذلك كل شئ ينبت ويقطع وكذلك يجب على مذهب ما أن تجوز عندهما على الملع ان كان مائعا ويجوز لانه يحتاج الى سوق الماء وقالا في القبر والتفط لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت تحتاج الى المعالجة لثمنها أو اذا لم تكن هذه المشابة فلا (ثم وجه الكتابة في المعاملة) أن يكتب هذا ما دفع فلان الى فلان بجميع الرطبة القائمة في موضع كذا أو بجميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود ويحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا والية من لادن غرة شهر كذا معاملة صحيحة لافساد فيها ولا خيار ليقوم على ذلك كله ويستقيه ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما اصفر من الاغصان وليس منها (١) وايامته وتلقيح نخله وتأخير به بنفسه وباجرائه وأعوانه ويعمل في ذلك برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه بسايمه جميع ذلك اليه ويذكر ضمنان البرك وبهني الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا ما دفع اليه جميع الضيعة المشتملة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المثمر معاملة ومزارعة في عقدتين متفرقتين ليست احدهما شرط في الاخرى ويحد الضيعة ثم يقول دفع فلان اليه أو لاجميع ما فيها من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من لادن غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه الى آخر ما ذكرنا ويذكر القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى مزارعة مدة خمس سنين على أن يزرع أرضها ببنوره ما بداله من غلة الشتاء والصيف ويذكر شرائط المزارعة على حسب ما يدينه ويقول عند ذكر البركة فما أدرك كل واحد منهما في ذلك أو في شئ منه من ذلك فعلى كل واحد منهما ما تسام ما يجب عليه لصاحبه ورتب الكتاب كذا في الظهيرة \*

### (الفصل الثالث عشر في الشركات)

وجه الكتابة في شركة العنان أن يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والتجنب عن المنكر والحيلولة وبذل النصيحة من كل واحد منهما ما لصاحبه في سره وعلايته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما ما على ما سمي ووصف فيه وعقد اعلمها هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لا فساد فيها فان كانا جميعا يتجران كتبت على أن يتجر اهلذين المالكين ما بدالهما من أنواع التجارات ويستأجر بذلك ويؤاجر اجمعيا وشقي ويبيع اجمعيا وشقي بالنقد والنسيئة ويشترى ما بدالهما اجمعيا وما بدال كل واحد منهما من ذلك وعلى أن يخطا ذلك بمال نفسهما وعمال من أحبا من الناس ويدفعان ذلك مضاربة الى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما أو أراد وعلى أن يبضعا ما بدالهما من ذلك ويودعا من ودا من الناس جميعا وشقي وعلى أن يوكلا بذلك جميعا وشقي من شامن الناس ويسافرا بذلك الى أي بلد أراد من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعا وشقي ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان ما رزق الله تعالى لهما ولا يكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رزق الله لهما وما وضع

(١) قوله وايامته بنظر معنى هذه الكلمة اه معصية

اللعن على معاوية لانه حال المؤمنين وكاتب الوحى وذو السابقة والفتوح الكثيرة وعامل العاروق وذو النورين فيه  
اكنه أخطأ في اجتهاده فيجاءوا بالله عنه ببركة صحبة سيدنا عليه الصلاة والسلام وبكف اللسان عنه تعظيما للتبوعه وصاحبه عليه السلام



• وسئل الجوزي عن يزيد وأبيه فقال قال عليه الصلاة والسلام من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل دار أبي لهب فهو آمن • فقالوا يا ابن آدم ما هذا؟ قال يا ابن آدم ما هذا؟ قالوا يا ابن آدم ما هذا؟ قالوا يا ابن آدم ما هذا؟

على الشخص وإن كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الجنس كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله في الحمر عشرة الحديث وأمن من غير منار الأرض إلى أحاديث بطول ذكرها ولو قال يا رب امن ستمرازي ويستند الأصح أنه لا يكون خطا ولو غشي لنبي أن لا يكون نبيا أن أراد أنه لو لم يكن نبيا لم يكن ناجيا عن الحكمة لا يكفر وإن أراد الاستغفار بكفر • أنكر نبوة الخضر وذو الكفل وكل من لم يجمع الأمة على نبوته لا يكفر • وقعت بين الرجلين منازعة فقال لأمر رسول الله لم أغرب امره لا يكفر • من عاب النبي عليه السلام بشئ يكفر ولو قال أشعر النبي عليه السلام شعير كفر وكل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وحمل الإمام عن يقول محمد رسول الله إلا أنه يحب قلبه أن يشتمه هذا لم يعرف الله تعالى لأنه لو عرفه لا يحب أن يشتمه قال أكرأخذ أي جهانت استأتم هذا اجترأ على الله تعالى ودعوى أنه يغلب به فيصير مرتدا ولو قال أكرأويغمايراست فهذا أيسر منه لأنه كان يغلب ويؤخذ منه وقيل لا يكفر لأنه لا تهويل لا للتحقيق • أشجارا فقال أحدهما الله حاكم بيننا وقال الآخر الله حاكمي رائسبدا أو حاكمي نرائسبدا كفسر • وضع متاعه في موضع فقال سامتها إلى الله تعالى فقال سلمتها إلى من لا يمنع

فيه فهو على قدر رأس أموالهما وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الأبدان من صحة وتراض (وإذا اشتركا شركة الوجوه وأرادا الكتاب) فوجه الكتابة هذا ما اشتركا عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء الأمانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلانية شركة وجوه بأبدانهم على أنه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفارضة ففي العنان يكتب اشتركا في تجارة كذا على أن يشتريا بوجوههما وبأيديهما من تجارتهما ومن شركتهما هذمارا بأشراء من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه ويعملان جميعا ويعمل كل واحد منهما في ذلك رأيه ويبيعان ذلك جميعا ويبيع كل واحد منهما على ما يرى وبكل كل واحد منهما يبيع ذلك بما رأى من الوكلاء على أن ثمن ما يشتاعه أو يشتاعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو وضعية فهو بينهما صفتان ويتم الكتاب وفي المفارضة منهما يكتب اشتركا شركة مفارضة في جميع التجارات على أن يشتريا بوجوههما وبأيديهما من تجارتهما يشتريان جميعا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه ويبيعان ذلك جميعا ويبيع كل واحد منهما على ما يرى وبكل كل واحد منهما يبيع ذلك بما رأى من الوكلاء على أن ثمن ما يشتاعه أو يشتاعه لهما وكلاهما أو وكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما صفتان ثم ينهي الكتاب وفي هذا الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما في الربح والوضعية على صاحبه

(وإذا أراد اشتركا عنان في تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل) فوجه الكتابة هذا ما اشتركا عليه فلان وفلان اشتركا شركة عنان في عمل الخطابة على أن يعملا بأيديهما ويتقبلا هذا العمل من الناس جميعا وشقي ويستأجر كل واحد منهما من الأجراء بما رأى في شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما ما احتاج إليه من أداة عماهما ويبيعا ذلك وما صار في أيديهما من متاع كذا ويبيع كل واحد منهما بما رأى فما اجتمع في ذلك من فضل فهو بينهما صفتان وما كان من وضعية فهو بينهما صفتان اشتركا جميعا على ما بين وصف في هذا الكتاب وعقد بينهما عقد هذه الشركة وينهي الكتاب وعلى هذا كل عمل من القسامة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهما الخطابة وعمل الآخر القسامة يقول اشتركا في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفضيل أحدهما على الآخر في الربح (وهذه ثلاث شركات) والشركات الثلاث الأخرى شركة مفارضة في هذه الوجوه فإن كانت رأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفارضة في كل قليل وكثير في كل صنعة من أصناف التجارات وتبين رأس المال ثم تقول وذلك كله في أيديهما يشتريان بالقد والتسوية ويشترى كل واحد منهما ما رأى أو رأى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهي الكتاب غير أنه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضعية على التفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة لتقبل وشركة الوجوه في المفارضة على ما صر في شركة العنان فمير أن ههنا شركة مفارضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بنسختين في كل شركة (وإذا أراد أن يبيع الشركة) فوجه الكتابة فيه هذا شهد إلى آخره أن فلانا وفلانا كذا اشتركا شركة عنان أو شركة مفارضة وبذكر النوع وكانا عابها كذا سنة وكان فلان رأس مال كذا وفلان كذا وعمل ذلك من المدة كذا ثم أرادا



خداي جنين است فقال من حكم خدای را چه دایم قال انما القاسم هذا استحقاق بامر الله تعالى فيكفر والصحيح انه لا يكفر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدرون ما حكم الله فيكم \* تشابروا (٢٣٨) فقال أحدهما تعال حتى نذهب الى العلم فقال الآخر من علم به دایم يكفر

لاستغفاره بالعلم \* تشابروا وهما من عرض الناس فجاء أحدهما بخطوط الفقهاء فقال ختمه ليس هذا كما أفتوا أولا نعمل بهذ عليه التعزير لانه باشر المنكر ومن يقول التريده خير من الله لان معناه نعمة من الله تعالى فلا يكون استغفارا لله تعالى ولو قال التريده خير من العلم يكفر لانه استغفاف بالعلم لان العلم لا يصلح نعمة ناشئة منه \* قال الكرد وروغ كويم خدای تعالی دروغ غی كويد لا يكفر لانه يراد به ان الله تعالى لا يكذب

### (نوع آخر)

ما ت غلامه فقال يارب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا أجتهد في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله تعالى بنظم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة \* أصيبت فقالت بكي دادي وبكي استاذي لا تكفر لله ما أخذ ولله ما أعطى \* واعلم أن الرجل يشتد غضبه ومرضه ويخفه ضجره ومال أو منظم مصيته أو يأخذ النعم أو يقل علمه ويكثر جهله أو يزيد طاماته بين حتى جمع التفوايه ويريد أن يلا شديقه بكلمات المشايخ فينتفوه بالفاظ لا يشعر بها الحق على العاقل المسلم أن يحفظ لسانه فإنه لا يكذب الناس على مناخرهم الا حصائد الاستهم وكم من جاهل يتكلم بكلمة يموي بها الى النار ويخسر ريعا على رأسه وهو لا يعلم وقد بلغنا عن أبي نصر أنه قال سمعت عبدا مستقيضا

فسخ الشركة وقسم ما بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد أن أدى كل واحد منهما حصة على وجهه حتى وقب كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقته فسمي بمحجة جائزة لا فساد فيها ولا خيار والاموال كلها حاضرة ايست بمشغولة بدين ولا عين ويرى كل واحد منهما الى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب ونهى الكتاب فان كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرية \* واذا أراد امركة مقايضة أو عتات ولا مال لاحد منهما فالوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب الشريك الذي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتفرقا طائعين ثم أقر فلان وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا الذك في حال جوار اقراره ونفوذ تصرفه في الوجوه كلها اقرارا مستأنفا ان عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور أولا في ترتيب هذا الذك كذا دينار ادينا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحج أقرضها اياه من مال نفسه ودفعها اليه وأنه قبضها منه قرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحجا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطا باو يدكر التاريخ وان أراد الشركة في الحيوان وفارسية (كاو بنيم سود دادن) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور أو أغنام أراد أن يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الأغنام أو البقور نصفها مشاعا من الذي يريد الشركة معه بثمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب اقرار الذي لا حيوان له أقر فلان بن فلان الغلاني في حال جوار اقراره طائعا أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شياتها على التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شياتها يكتب جميعها في يديه نصفها بحق الملك ونصفها آمنة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يرضيها الله تعالى من الزوائد المتصلة بهم والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا أيضا في حال جوار اقراره طائعا أن عليه وفي ذمته لفلان هذا صاحب الحيوان كذا درهم ادينا لازما وحقا واجبا بسبب صحج وهو ثمن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاه الشرع وقبضها على قضية الشرع منه قبضا صحجا وصدقه فلان هذا فيه خطا باو يتم الكتاب كذا في المحيط \*

### (الفصل الرابع عشر في الوكالات)

واذا أردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا ما شهد الخ أن فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره وتحد الدار بخدودها كلها ومراقفها أرضها وبنائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويؤكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء وبه بعض ثمنها اذا باعها وسلمها الى من يشترها ويؤكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بموكل بموكل بوجهه اياه قبل افتراقهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه بجميع ما وقع التوكيل ببيعه على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهي الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \* واذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيعه ويشترى هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى

مشتهر بالزهد يدعوى بالفضل في بيت المقدس وكان كل يفتي لقاء صاحبه قال الفضيل وكان يوما شديدا الحار فوقع في قلبي أن أذهب فذهبت الى بيت المقدس فوجدت بيته قد خلت فاذا هو مريض فتنفس الصعداء فقلت ماذا تشتهي فقال أين تجد بيعة



وقال أريد لقاء الفضيل قبل الموت فقلت أنا الفضيل فسر وما غني وجدد السؤال عنى قال فعلمت استجابة دعونه وكنت اختلف اليه فاستند مرضه فقال ان عبدا من عبادك أغنى عمره طويلا في عبادتك وأنت قبليه (٢٣٩) بهذا المرض ولا تدفعه عنه ثم انه مات قال الفضيل

فقلت سبحان الله بلغت مرتبة حتى استجبت دعونه وخاتمته الكفر والعباد بالله تعالى فقلت في نفسي أصلي عليه أم لا ان صليت صليت على كافر وان لم أصل لأمتي الناس فقامت على جنازه ولم أصل عليه ومن خوف الخاتمة انصدعت قلوب الرجال كما انصدعت الرواسي من الجبال خشية المتعال \* قال يا خدای روزی من فراخ کس یا بازو کا روا کس کن یا بر من جوو مکن قال ابو حمص من نسب الى الله الجور كفر واستغنى الامام أبو نصر الدبوسی عن قائل يقول آن ر و سیر که ترا زادانی آخر هذیاه فامر السائل بالانصراف وكان يختلف اليه نجسة أيام فجاء يا فتوى الى أصحابه فكل أجاب بأنه يكفر فرد الفتوى ولم يجب بشئ وقال اسان ابشاورا از مره نتوانیمش بسیرون کرد او کلاما هذامعناه دل آن هذانما تو اتر فی رساتیق اذر بیجان ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا ناظر کمر ليس یصح بان الحضور بمنى العلم سائح شائع وما يكون من نجوى ثلاثة الا هو را بعهم والنظر بمعنى الرؤية ألم تعلم بان الله يرى قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من يرى فلا يكون كفرا وان لم يصح قول من قال ان الله بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض اوصافى رساتیق شروان ان من قال درویش درویشان بکفر لان معناه جميع الاشياء مباحة لك فيلزم أن يدخل فيه

بيعه من جميع الاموال والاملاك الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكمل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أي من كل قليل وكثير يستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الا والمادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاءا ومقسوما وبجته ما ومتصرفا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء بما أحب من صنوف الاموال من الاثمان والعروض وغيرهما جائز ما صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما يباع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشتري لهذا الموكل ما رأى شراءه من جميع أصناف الاموال مشاءا ومقسوما وبجته ما ومتصرفا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الاموال من الاثمان والعروض وغيرهما على ما وصفت يبيع ويشتري بما رأى من ذلك نقدا ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما أحب ويغزل منها من أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويقبض جميع ما يشتري من ذلك لهذا الموكل وينفذ من جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا أحب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة وان أراد أن يجعله وكيلاني كل شئ يكتب وكل يحفظ جميع ما للفان من الضياع والدور والعقار والمستغلات والامتنعة والرقيق والاواني وغير ذلك من صنوف الاموال باستعلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجوه فله وبعمارة ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته ممن رأى أن يوافق منه بما رأى أن يوافق به في المدة التي رأى وجعل اليه مصلحته من يرى مصلحته ممن له قبله حق أو يجب له قبله حق ويحفظ ما رأى حظه وبإبراء من يرى ابراءه وبشأجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط \* وجعل اليه أن يحوّل بأموال فلان وبما شاء منها على ما يرى أن يحوّل بذلك عليه وأن يقرض بها وأن يرهق بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية \* وجعل اليه أن يتجرله بامواله في أي أصناف التجارات ما شاء وأن يشارك من رأى مشاركتهم من الناس كلهم باموال فلان وجعل اليه خصومة خصمه من يدعي قبله حقوقا ومن كان له عليه حق من الناس أجمعين وجعل اليه قبض ماله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كلها جائز ما صنع له أو عليه من ذلك وقبل فلان جميع ما أسند اليه من هذه الوكالة خطا وبنيته كذا في المحيط

(نوع أخرى وكالة جامعة لأمور والخصومات وغير ذلك) شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وكل فلانا يطلب كل حق له لعماله على الناس ويطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف ويطلب كل ماله عند الناس وقبلهم وفي أيدهم من مال عين أو دين ومن عقار ومن عرض من قابل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك الى من شاء من القضاة والحكام والسيلاطين وبأبائهم بالخروج لشرعية وباقامة اليمينات في ذلك وأخذ الايمان ممن يتوجه عليه ذلك ويحبس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة الى ذلك كما رأى ومقاسمة من رأى مقاسمته ممن هو شريكه في المستأنف في شئ من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقبائل والكثير فيما هو ملكه يوم وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل وأخذ نصيبه شافعيته وبين غيره على قدر حقوقهما في ذلك غير مقسوم ويقبض جميع الواجب له بحق ما يتولاه من القسمة

ملا يجوز ابا حنيفة فيكون مبيع الحرام وانه كهر وهذا باطل فان معناه مسكنة المساكين أو فقر الفقراء فكأنه قال أعسكن مسكنة المساكين أو أفقر ايتك بفقر الفقراء ولا دلالة فيه قط على ما ذكر من اباحة شئ ما فضلا عن اباحة الاشياء ولئن ادعى أنه لازمه في المأزومة



وجوديه مثل استثنى على المذهب والخروج فلو تولى في استثنى مطلقا لا يقع باعتبار ان الملازمة الغورية والعقلية والعادية مستغنية واثبت سلم انه يدل على الاباحة باحدى المجللات التخصيص (٣٤٠) لازم في هذا المقام كقوله في قوله كل حل عليه حرام انه على الطعام والشراب في

أصل الاستعمال وقالوا في قوله تعالى وتوتت من كل شيء واشتهر أيضا أنه اذا قال جعلت كذا أو على كذا انه مطلق ثلاث معاني وهذا أيضا باطل وهذيان العوام لانهاية لها (نوع آخر)

مسلم ومجوسى فقال رجل يا مجوسى فقال السلم لبيك ان كاتا في عمل واحد ذلك الداعي وظن المسلم انه يدعو لذلك العمل لا يكفروا ولم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر \* وعن مجروح حل يضرب عبده فقيل له لا تخاف الله فقال لا لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل - في لوراء في معصية كفر لانه لا مساع للناو بل وقوله حين الغصب لا أخشى الله اذا قيل له ألا تخشاه كفر اذا في الخوف والا لا \* أطلق كلمة الكفر عبدا ولم يعتقد الكفر قيل لا يكفر والصحح أنه يكفر \* من قال لا اله الا الله يقول الله ولم يتكلم به لا يكفر لانه معتقد للذبحان أما اذا لم يخطر بباله الاثبات وأراد النفي فقط فهو كافر \* وأما قوله الا الله مستثنى فلعن لاسمى له فلو اعتقد ذكر اعتقاد الهذيان ذكره فيقول مرة لا اله الا الله ثم يكره الا الله كمشاء جلاء على التاكيد كذا سمعته عن مشايخ خسوارزم \* السحر لا يستتاب ويقتل والزبدى عند الامام الثاني يستتاب \* وسئل الزعفراني عن زعم أنه رأى ابن آدم يوم التروية بكوفة ورواه أيضا في ذلك اليوم بكعة قال كان ابن مقاتل يكفره ويقول ذلك من المعجزات لان الكرامات وأما أنا فأسجد له ولا أطلق عليه الكفر

ويتسام ما يبيعه من ذلك الى من يبتاعه منه وبما كتب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمن المهر فبما يبيعه له من ذلك ان يبتاعه منه وبما يبيع ما رأى ببتاعه من الضياع والعقار والاملاك والمنقولات وما هو اهل عار أي وكل ما رأى ويدفع أثمان ما يبتاعه من ذلك الى يبيعه منه ويقبض ما يبتاعه من ذلك وبما كتب الصك باسمه وبما يضاف ببتاعه له ذلك اليه باسمه وبحفظ ماهوله وما يصير له في المستأنف من أصناف الاموال القليل والكثير وبالقيام بجميع ذلك والاتفاق عليه في مرته وعمارته وأوراق المختلفة بين اليه والقوام عليه وبما دأب عليه وبما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن صدقة في زرع وفي ثمره الى من اليه قبض ذلك بحق ولايته عليه وبالانفاق على ماله وعلى ما يكون له في المستأنف من المعاليك وطعامهم وادامهم وكسوتهم وجميع نواتهم التي يجب عليه الاتفاق عليهم بحق ملكه اياهم وباجارة ماهوله وبما يطرأ على ملكه في المستأنف من الضياع والعقار والدور والقليل والكثير ما رأى احارته من ذلك من رأى وكل ما رأى على ما يرى من ذلك من قصر المدة وطولها ونسليم كل ما يترأجره من ذلك الى من يستأجره وبما كتب الاحارات والمبالات في ذلك باسمه وبما يضافه من الاجارة اليه والاشهاد على ذلك ون رأى اشهاد عليه وقبض أجرته ويقبض ما يترأجره من ذلك بعد انقضاء مدة الاجارة وبما صلحه من رأى مصالحته ممن له عليه حق ومن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذلك من حط وابعاد ومن تأجيل وباحتياله بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفيد من الاموال بالمستأنف ما رأى الاحتيال له به من ذلك على من رأى وبما كتساب ما يجب اكتسابه في ذلك وبالشهاد على ذلك من رأى وارتهم ما رأى اوتهم به بشئ من ماله الذي هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يطرأ على ملكه في المستأنف وما رأى رهنه من ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستأنف على ما يراه ذلك ويتسلم ما يرهنه من ذلك الى ما يرهنه اياه وان يتجره بأصناف أمواله التي له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يستعيد في المستأنف من ماله وبما يرى أثر يتجره به في ذلك كل ما رأى وفيما رأى ويدفع ما رأى من ماله بضاعة الى من يرى ويشاركه من رأى مشاركتة بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستعيد بما يرى من الربح ويدفع ما رأى من أمواله التي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفيد مضاربة الى من يرى ذلك بما يرى ويحسومة كل من ادعى قبله أو عليه أو عنده أو في يديه حقا كما ادعاه عليه جائز ما عمل به في ذلك عليه وله وعلى أن يدفع ما وجب عليه فيما يرضى به عليه في ذلك واقامه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضى بما قضى في ذلك عليه وله وعلى أن له ان يتولى جميع ما ولاء اياه مما وصف فيه بنفسه وأن يتولى ما شاع منه من رأى من الوكلاء وان يستبدل به من الوكلاء في ذلك من رأى كل ما رأى جائزة أمور له في ذلك وكالة مطلقة عام في الوجوه كلها وقبل فلا من فلان جميع هذه الوكالة المذكورة فيه شفاها وبنم الكتاب كذا في المحيط

(نوع آخر في الوكالة بالنكاح) اذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجه من رجل يكتب وكات المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وأقامته مقام نفسها تزويجه من فلان بن فلان على صداق كذا درهم او على (دست بيمان) كذا درهم او وكالة صحيحة وأن فلانا قبض هذه الوكالة قبولا صحها وذلك شارح كذا ثم يكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تزوج فلان فلانة بنت زوج وكيله فلان اياه بالمهر المذكور في صدر الكتاب وهو كذا انكاحا صحيحا جائزا بمحض جاعة من الشهود والعدول المرضين وبنم الكتاب وبما اذا وكلت رجلا أن يزوجه من نفسه يكتب وكات

هذا ما يحكيه جهلة خسوارزم أن فلانا أتى كان يصلي سنة الفجر بخوارزم وخرض بكعة وقد ذكر علماءنا أن ما هو من المعجزات الكبار كاجماع



الموتى وقلب العاصية واشتاق القمر واشباع الجوع من الطعام القليل وخروج الماعن بين الاصابع لا يمكن اجاؤه بطريق الكرامة  
للولى وطى المسافات من قبيل المجزات لقوله عليه السلام زويتلى الارض فلو حاز (٢٤١) لغيره أيضا لم يبق فائدة التخصيص اولاته

كالامراء بالجسم وذلك خاصيته  
عليه الصلاة والسلام لكن فى  
كلام القاضي الامام أبى زيد فى  
كتاب الدعوى ما يدل على أنه ليس  
بكفر

(فى المتفرقات)

ولو قال من يحتاج الى كثرة المال  
فالحرام والحلال سواء كفر \* قيل  
ليسوا كركد - لئلا نغى كردى فقال  
بانوام باسم كرد حلال كى كردم  
لا يكفروا - وعاص فان قات ألا  
يكون استخفافا بالمعاصى  
كاستخفافه بالله تعالى قات لالان  
الاستخفاف بعباد الله تعالى يجوز  
ويجب واستخفاف بالله تعالى غير  
جائز قلعا وهل المسالك مع المماولك  
والخالق مع المخلوق سواء قال  
على الراى أخاف الكفر على من  
قال ببحياتى وبحياتك وما أشبه  
ولولا ان العامة يقولونه ولا  
يعلمونه لقلت آية الشرك لانه  
لا يحسن الا بالله تعالى قال ابن  
مسعود رضى الله عنه ذن أحلف  
بالله كاذبا أحب الى من أن أحلف  
بغير الله صادقا \* واذا قال  
باربعدى من ان عسرى معناه  
وقصد ذلك المعنى كفر وان لم يعلم  
حقيقته معناه رجوع ان لا يكفر  
وارى بعض اللغات بزرل أى عظيم  
والجورأت التى لاهل نور وغيرهم  
لهو راحب والجوزة جهار طاق  
يقذف فى الحلات والاسواق عند  
قدوم الحاج والغزاة وقصدوم  
الامراء ويذبح الابل والبقر والغنم  
لوجه القادم وتقدمان المدبوح  
ميتة واختلف فى كمر الذابح

المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بن فلان وأقامته مقام نفسها فى تزويجها من نفسه على صداق  
كذا الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم ان فلانا الوكيل زوج موكلته فلانة  
من نفسه بحكم الوكالة المذكورة فى صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى فى صدر هذا الكتاب تزويجا  
صحيا بحضرة جماعة من الشهود العدول المرضين برونم الكتاب وفيما اذا كانت المرأة معتسدة  
من جهة الغير وقد موكلته بتزويجها من نفسه أو من رجل آخر يكتب موكلته وأقامته مقام نفسها فى  
تزويجها من نفسه أو من فلان هذا انقضاء عملها التى هى فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم

(نوع آخر فى التوكيل بخصوصية كل الناس) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامته مقام نفسه فى  
طلب حقوقه والحقوق التى اليه طلبها قبل فلان ومعه وعندهم وفى أيديهم وبقبض  
حقوقه منهم والخصومة معهم واستخلافه والخمس والاطلاق والاعادة الى الخمس والتكفيل وكبلا  
مخاصمها ومخاصمها اليهم البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذله أن موكل من  
تحت يده بذلك كله من شاء بثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولها  
صحيا فى مجلس عقد التوكيل وتفرقا عن مجلس عقد الوكالة بعد محضته وتعلمه الى آخره والله تعالى أعلم  
(نوع آخر فى التوكيل بخصوصية خاصة) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامته مقام نفسه فى طلب  
حقوقه والحقوق التى اليه طلبها قبل فلان ومعه وعندهم وفى يده وبقبض حقوقه منه والخصومة معه  
والاستخلاف والخمس والاطلاق والاعادة الى الخمس والتكفيل وكبلا مخاصمها ومخاصمها اليهم  
البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذله أن موكل من تحت يده بذلك كله من  
شاء بثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولها صحيا فى مجلس  
عقد التوكيل وتفرقا وأشهدا برونم الكتاب

(نوع آخر فى التوكيل ببيع الدار) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامته مقام نفسه فى بيع جميع  
الدار التى موضعها فى بلد كذا بمحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وصحتها ببيعها من شاء  
وبقبض ثمنها ويوكل بذلك من أحب ويسلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة  
جائزة نافذة وانه قبل منه هذه الوكالة قبولها صحيا شفاها جها را فى مجلس عقد الوكالة قبل افتراقهما  
وقبل اشتغالهما بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما وقع عليه هذا التوكيل ببيعه الى هذا الوكيل  
فقبضها منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسلم فجمع ذلك فى يده بحكم هذه الوكالة فان كان  
المشتري مسمى والتمن مقدار ايبين ذلك فيكتب ببيعها من فلان بكذا والله تعالى أعلم

(نوع آخر فى التوكيل بحفظ الاملاك) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامته مقام نفسه فى حفظ  
جميع املاكه وأمواله المحدودات من الضياع والعمار والحيوانات والمصكبات والموزونات  
والعبسد والاماء والعروض والنيات والصامت والباطق وغير ذلك من جميع صنوف الامول  
ليحفظها ويستغلها ويقوم بأمور الزراعة فيها ويرزقها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعتها ويرفع  
غلاتها ويراعى أسبابها واملا كه ويتعهدا ويقوم بعمارتهما وصالحتهما وينفق من ماله اذا احتاجت  
الى العمارة والمؤنة ولا يبيع شيئا منها بل يحسكها ويحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة  
وأن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط التى ذكرنا فى المجلس الذى جرى فيه بينهما عقد  
هذه الوكالة خطا شفاها جها را ووجاهها وذلك بتاريخ كذا

(نوع آخر فى التوكيل بالشراء) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بان يشتري لى جميع الدار التى هى

والشيخ السفى ردى وعبد الواحد الدرنى الحديدى والنسفى والحاكم الكفنى على أنه يكفر والعلى وسميع بن الزاهد على أنه لا يكفر \* مثل  
أبو حفص الكبير عن أنى عبد المشرى وترك صلاة وصلاتين قال ان كان أراد به تعظيم ذلك كفر ولا يجب عليه قضاء الصلاة وان كان لفسق



لا يكفر ويقضى الصلوات الفرائض \* ومن ذهب الى الغزو وفاته صلاة فقد ارتكب سبعمائة كبيرة كذا بين الشيخ الرازي فباطل ذلك فمن فاته صلاة مثل هذا الحضور أو لاجل محبة (٣٤٢) شيطان يسمى بابن فلان أو أخى فلان وغرضه استماع الدف والمزمار واللعب

بالرقص الذي أحسنه أولا السامري حين أخرج لهم مجلا جسده خوار وقد نقل صاحب الهداية فيها أن المغني للناس إنما لا يقبل شهادته لأنه يجمعهم على كبيرة والقرطبي على أن هذا الغناء وضرب القضيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد في مواضع من كتابه وسيد الطائفة شيخ أحمد بسوى صرح بحرمته ورأيت فتوى شيخ الاسلام سيد جلال الملة والدين الكيلاني رضي الله عنهم أن مستقل هذا الرقص كافر ولما علم أن حرمة بالاجماع لزم أن يكفر مستحله وللشيخ الزمخشري في كشافه كلمات فيهم يقوم بها عليهم الطامة وصاحب النهاية والامام المحبوبي أيضا أشد من ذلك \* عزم على أن يأمر بالكفر كافر \* حكم بالاسلام الصبي تبعا لأبيه ثم بلغ واعتقدا الاسلام وعقله وصلى وصام لاحتاج الى عرض الاسلام عليه والعرض تكلف \* قراءة القرآن على وجه الهزل أو في وقت ضرب الدف والقضيب كفر \* قال من أبحق يارى ده فقال بحق هر كسى يارى دهم من بظلم وناحق يارى دهم كفر \* مات ابنه فقال خدائى را يا بنت آتوه بايست كفر لانه وصف الله بالحاجة \* إنما خلقت هذه النجسة لا يكفر لان معناه قهرستها الا اذا عني بالخلق الايمان ويحكى عن بعض من لاسلفه أنه كان يقول ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بكذا وكذا

بوضع كذا وكالة صحيحة ليستر بها من فلان والاحوط أن يقول ليستر بها من يجوز بيعها له بارضاها ونائها وكذا بما أحب من أنواع الاموال كلها وكل قليل وكثير أحب أن يستتر بها به ويعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شئ وينقذه عنها اذا اشتراها لهذا الاكراه من مال الاكراه وان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الاكراه ويخاصم في عيب ان وجد بها فيرد بها بذلك ويردها بخيار رغبة ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ولو كل بجميع ذلك من أحب ويعزله عنها ان أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب \*

(نوع آخر في التوكيل بالاجارة) هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها الى آخره وكالة صحيحة نافذة لبواجرها كم شاء من الايام والشهور والسنين ممن أحب من الناس بما أحب من الاجر من جميع أصناف الاموال كلها من الاثمان وغيرها يواجرها على ما أحب جازر ما صنع في ذلك ويواجرها للسكنى ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ولو كل بذلك من أحب ويعزله عنها ان أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مراجعة قبل الافتراق وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكالة فادرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك فعلى هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهدوا الله تعالى أعلم \*

(نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها) وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها الى آخره ليستأجرها من فلان ومن يجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف شاء ويجوز ما صنع في ذلك من شئ يعمل في ذلك برأيه ولو كل بها من أحب ويعزله عنها ان أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يتخير في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل اذا استأجرها ويؤدى أجرها على ما أحب مجعلا أو مؤجلا ان شاء أدى من مال نفسه ليرجع به على الموكل وان شاء آدام من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذ كر القبول وضمن الدرك والشهاد ويتم الكتاب \*

(نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة ليستأجر له دارا السكنى هذا الموكل أى دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم شاء من الايام والشهور والسنين بأجر أحب من الاثمان وغيرها ثم ساقها كالاول \*

(نوع آخر في التوكيل بدفع الارض مزراعة) هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع أرضه التي هي بموضع كذا حدودها كذا وهي أرض بيضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليسد دفعها بحدودها مزراعة كم شاء من الشهور والسنين الى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه بيزرعها ما أحب من غلة الشتاء والصيف بأجر أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جازر ما صنع في ذلك ولو كل بجميع ذلك من أحب ويعزله عنها ان أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويرقيم في ذلك من أحب مقام نفسه ويسلمها الى من يدفعها اليه مزراعة ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه وقبل ذلك فلا يذ كر التسليم وضمن الدرك والشهاد وان كان البذر

فذلك للتصريف والتهويل للحقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب أمناء الله أعني علماء من الاسكاف بالجلال والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام وما أدى اجتهاد الامام



أخذ من نص القرآن أثره الملك العلام أو شرعه سيد الرسل العظيم أوقافه الصحابة الكرام والذي حورنه هو مختار مشايخ الشافيين  
لدا المقام يجمعهم الله تعالى بفصله دار السلام وكل من يأتي بعدهم من (٣٤٣) علماء الدهر والايام ما بقى دين الاسلام  
(كتاب الكراهية)

تسعة فصول

(الاول في العلم)

ممنع الاحاديث صييا وهو لا يفهم  
جازله الرواية في الكبر فان أهل  
الحديث قبلوا رواية محمود بن  
الربيع وهو وقت السماع منه  
عليه الصلاة والسلام كان ابن  
خمس وذكر ابن الصلاح عن بعضهم  
أنه رأى ابن خمس سنين حفا  
القرآن ونظر في الفقه \* ولو تحمل  
شهادة في صلت صييا وهو لم يفهم  
ليس له أن يشهد بعد الكبر فباب  
الشهادة أضيق قال النبی عليه  
السلام اذا علمت مثل الشمس  
فأشهد والافسد بريد به وقت  
التحمل لانه المطلق للاداء \* تعلم علم  
الكلام والنظر فيه والمنطرة فيه  
وراء قدر الحاجة منهى عنه  
\* ودفع الخصم واثبات المذهب  
يحتاج اليه \* وقوله من قال ان تعلمه  
والمنطرة فيه مكروه مردود قال  
الله وتلك حجة ما آتيناها ابراهيم على  
قومه ترفع درجات من نشاء قوله  
تلك اشارة الى مناطه في اثبات  
التوحيد وجعله من حجج الله تعالى  
مضيفا الى نفسه على شرف اذ  
شرف العلم بقدر شرف المعلوم  
\* والمروي عن الثاني رحمه الله ان  
امامة المتكلم وان يحق لا يجوز  
محمول على الزائد وراء الحاجة  
والتوغل فيه كقبيل من طلب  
الدين بالكلام تزندق ولا يري به  
المتكلم على قانون الفلاسفة لانه  
لا يطلق على مباحثهم علم  
الكلام لخروجهم عن قانون

من الموكل يكتب ليزرعها بهذا الموكل والله تعالى أعلم  
(نوع آخر في التوكيل بأخذ الارض مزراعة) وكذا بأن يأخذ مزراعة جميع الارض التي يوضع  
كذا يحدودها وكذا جائرة ليأخذها مزراعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان  
ومن يجوز له دفعها مزراعة ليزرعها هذا الموكل يندرج نفسه ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء  
هذا الوكيل من النصيب ويعمل في ذلك برأيه وفيه على سياق الاول وان كان البذر من الدافع  
ذكرت ذلك \*

(نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة) وكل فلان فلانا بأخذ جميع الكرم الذي هو  
يوضع كذا يحدوده وحقوقه كلها وكذا حصة ليأخذها معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له  
ومعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير ليقوم عليه هذا  
الموكل المعامل بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكما شاء مرة بعد  
أخرى ووكيل بذلك من شاء وبقية في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع  
في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذ معاملة له بهذه الوكالة تريد كرا القبرل والاشهاد  
ويجوز أن يكتب في هذا يأخذ معاملة بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي أشجار شاء بأي نصيب شاء  
في موضع كذا \*

(نوع آخر في التوكيل باثبات نسب وطلب ميراث) وكل فلان فلانا بطلب كل حق هو له بسبب  
ميراثه من والده فلان وباثبات نسبه ووفاء والده فلان وعدد ورثته وباثبات كل حق له في ذلك  
والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا الوكيل عليه بشيء  
ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عليه بابطال حقه وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره \*

(نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالحفظ) أقر فلان طائعا أنه كان وكل فلانا بالقيام على جميع  
ضياعه وعمارتها وأمواله والانفاق على ذلك كله وأداء فوائدها وقبض غلاتها وأثرها وغير ذلك  
وكذا حصة فقام به كذا سنة بالحق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه  
جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك الى يوم كذا بحاسبة صحيحة وأدى هذا الوكيل  
جميع ما بقى له في يده وبرئ اليه براءة ايفاء ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى  
ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدقه الوكيل هذا في ذلك كله وأشهدا ويتم الكتاب والله تعالى  
أعلم \*

(نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين بالقبض) هذا ما شهد لي قولنا انه قبض من فلان جميع  
ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المطلوب بأمره اياه بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه أمرا حاصلا  
وتسليطه اياه قبضه منه واستوفاه استيفاء تاما واغبال هذا الموكل بدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه  
هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل يذكر هذا المال المسمى فيه  
ولم يبق لهذا الموكل قبل هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه بعد هذا  
الكتاب حق ولا دعوى ولا طلب بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب بضمن له جميع ما يدرسه  
في ذلك كله من ذلك من هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبض  
منه بقدر ذلك الدرك ضمنا حاصلا ويتم الكتاب \*

(نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده) يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل

الاسلام وهو من أجزاء الحد \* وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام \* وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناهم  
رجوما للشياطين أي جعلنا النجوم سبيلا للذين كفروا على النجوم وسبى هذا رجما من رجم بالغيب والحيلة



والثبوت في المناظرة ان تكلم مشرشد انصف بالاعتكاف لا يكره وكذا ان غير مشرشد لكنه منصف في المعتكف فان اراد بالمناظرة طرح المعتكف لاثباته ولا يكره ويحتال كل (٣٤٤) الحيلة ليدفع عن نفسه المعتكف والمعتكف يدفع المعتكف مشروع (نوع) تقبيل يد

العالم كالسلطان العادل يجوز وفي غيرهما اختلاف واوقيل ان اراد تعظيم المسلم لاسلامه لا يكره والاولى ان لا يفعل وبعبارة الجامع الصغير ويكره ان يقبل الرجل قم الرجل اويده او شيئا منه او يعانقه وقال الثاني لاثباته واجعو على انه لا بأس بالمصافحة وانما سبب لتسائر الذنوب ويكره ان يقول في الدعاء بحق فلان وبحق محمد لانه لاحق لاحد على الله تعالى وفي بعض النسخ قال لا ينبغي ان يقول بلاذ كر لفظ الكراهية ويقول مكان الحق الحرمة أي بحرمة محمد عليه السلام وعن الثاني رحمه الله انه لا بأس ان يقول أسألك بمقد العزم من عرشك كما جاء في الاحاديث وبه أخذ الفقيه أبو الليث \* والنظار في كتب أصحابنا خير من قيام البسلة وان بلا مسمع وكذا درس الفقه المنفعة أفضل من قراءة القرآن وكذا فضل العالم على العابد اذ نفع العالم لنفسه ولغيره ونفع العابد لنفسه \* وعن ابن الفضل في المقيم صلى صلاة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاتها فهو عندى من العامة \* والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال الله تعالى برفع اليه الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات \* فلما كان هو الله تعالى بدر جنتين احدهما درجات للعلم فمن يضعه يضعه الله تعالى في جهنم \* والعالم يتقدم على القرشي غير العالم \* والدليل على ذلك تقدم العمرين على الخنتين

كما عرله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقلة بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجانب الآخر على أن هذا الوكيل كالمارة هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقلة بجميع ما وصف فيه وان جسد بين الامر من صغر وعطف بالواو فيكتب على أن هذا الموكل كما عرله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى أن هذا الوكيل الى آخره \* (نوع آخر في هذا ان لا ينزل الوكيل عن الوكالة) أن يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب هذا المستأجر فلان فلانا استأجره سنة كاملة اتنى عشر شهرا متواليه اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم اجارة محصية لافادها ليسع هذا الاستأجر ما رأى بيده من جميع أصناف أموال هذا المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاصيان والمنقول التي يجوز بيعها وباعها هذه المستأجر في مدة الاجارة وقبض هذا الاستأجر جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر بجميع ذلك اليه تاما ويرى اليه من ذلك كله فما أدرك هذا الآخر من ذلك الى آخره \* (نوع آخر في وكيل الحاضر الغائب) هذا ما وكل فلان فلانا وكذا ويذكر ذلك في النسق الذي ذكرنا فاذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا أن فلانا يعني الوكيل أقرطائعا أنه بلغه بتاريخ كذا انوكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكيل الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله وانه لما بلغه توكيل فلان اياه قبل من فلان جميع ذلك قبولاً راضياً به وكيلاً لفلان بجميع ما وكل به كذا كرو وصف فيه وبه \* (نوع آخر في عزل الوكيل) شهدوا أن فلانا يعني الموكل أقرطائعا أنه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه كتاب الوكيل الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله اياه عن ذلك كما وصرفه عنه واخرج منه وقصر يده عنه بحضور من فلان وفلان وفلان وهم الذين أشهدهم على ذلك وأسمع اذ انهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعينهم ما وأسمائهم ما وأسمائهم ما كتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فان لم يكن العزل بالمشافهة وبحث اليه من خبره بذلك ويعلم به وكتب فيه بدقوله عزله عنه وصرفه عنه عن ذلك وجعل الى فلان وفلان اخبار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فانه عزل كتب فيه شهدوا أن فلانا يعني الموكل جعل الى فلان وفلان يعني المبلغين أن يبلغا فلانا أي الوكيل أن موكله فلانا عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكالته الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم يكتب وانه كان من فلان وفلان هذين هذا التبليغ والاخبار والاعلام بحضور من الشهود وهم فلان وفلان وكل ذلك منهم بارزاً أعينهم سمع اذ انهم كلامهما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو صحيح العقل والبدن أنه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين وأقامهما مقام نفسه في ذلك وانهم يعرفون فلانا المعزول معرفة صحيحة بعينه واسم ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه كعزله عنه عما ذكر توكيله وكتبوا شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي نابت الوكالة الذي قال له كما عرلته فانتوكلي به هل يمكن عزله أم لا اختار المشايخ فيه واختار الشيخ الامام شيخ الاسلام الحسن بن عطاء ابن جزم رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه اللفظة فيكتب قلت لك أنت وكيلى

وان كان الختن أقرب نسباً منهما وقال الزندي سقى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحدا على السواء وهو ان لا يمتنع بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيئة وحق الزوج على الزوجة أكثر من



هذا وهو ان تطيعه في كل مباح يأمرها وقد مر ما عليها وعن خلفائه وقعت زلولة فأمر الطلبة بالدعاء فقبل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وشرهم شرهم من شر غيرهم \* واذا أمر عالم ونار جاهل الى دار الحرب (٣٤٥) فأمر رجل فذاهما وماله لا يفي الا باحدهما

يقضى الغزى الجاهل لانه لو ترك وعما يفتن عن دينه ويكون حربا علينا والعالم مأمون على دينه فلا يخاف على اعماله وبعما يكون سيالها به طائفة يحكى أن عالما أسروا هندی به طائفة فغاه الى بلاد الاسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان يقدم العالم في الفداء لشرفه والمرأة على الرجل قال في المتأوى تأخير العالم لفضله لانه لا يقدر على خداعه والجاهل يتخضع

### (الثاني في العبادات)

في الاجتناس عن الامام رضى الله عنه ليس للجن ثواب وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فهم يغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الابابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والابابة بالوعد فضل قالت المعتزلة أو وعد ظالمهم فيستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى فهم وأما القاسطون فكانوا لجنهم حطباً قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق قبل قوله تعالى فبأى آلاء ربكم تكذبان بعدد نعم الجنة خطباء للثقلين يرد ما ذكرت قلنا ذكرنا ان المراد من التوقف في المآكل والمشارب والملاذلات دخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب الآية قال مجاهد الله أكروه أن أقول ايمانى كايما جبريل عليه السلام بل نقول آمنت بما آمن به جبريل عليه السلام وفي المتأوى قال مجاهد رحمه الله كان

بكذا على أنى كما عزلتك فأنت وكيل به وكالة مستقبلة وقد عزلتك الآن عن وكالاتي كلها المطلقة منها والمعلقة وأجمعوا أنه لو قال له كما مضت وكيل فقد عزلتك عن ذلك لم يصح هذا وتعليق العزل بالشرط باطل فأما الاطلاق فصحيح والله تعالى أعلم وعند بعض مشايخ أهل الصرة لا ينزل عن كاهل هذه اللفظة لكن يقول عزلتك عن الوكالات الثابتة ورجعت عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي أن يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة \*

(نوع آخر في وكيل الغريم ببيع داره ان لم يؤد دينه على وجه لا ينزل) أقر فلان أن لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم مائة كذا وأنه ان لم يؤد دينه هذا المال عند محل هذا الاجل واخوه ثلاثة أيام ولياليها فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا وبمسددها بأحب من الثمن أو يكتب بكذا درهمين شاء ويقبض ثمنها فانه يدينه وكيله بحجاء على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبل برأيه عنه فهو وكيله بهذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنسة والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

(واذا أردت أن تكتب وكالة به بطلب الشفعة) كتبت هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفعته في دار كذا ويحدها وأخذها بشفعته وبأبواب كل حجة وبينه في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه وبالمصومة والمنازعة فيه ويدفع الثمن اليه ويقبضه الادارة بشفعته ولا يعمل اليه تسليم شفعته فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشئ ولا تعديله شاهد يشهد عليه بشئ يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك (واذا أردت كتابة المضاربة) كتبت هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهم مائة أو ديناراً و نصف النقد وبالع في صفته وبيان مقدار مضاربه بحجة له عمل فبها هذا المضارب بويشترى بهما ما يبدله من السام والامتنعة ثم يبيع ما يشترى نقداً ونسيئة ويتجر في مال المضاربة ما رأى من أنواع المضاربات ويوكل من يشترى بمال المضاربة ويبيع المشتري ممن شاء وأحب هذا المضارب ويتجرف فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر ان أحب في دار الاسلام أو في دار الحرب وينفق منها على نفسه اذا سافر بها فبها لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على أن يارزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصرف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع ما لهذه المضاربة قبضاً صريحاً وتفرقاً عن مجلس هذا العقد بعد صفته ونظامه تفرق الاقوال والابدان وأقر بذلك كاهل طائفة من كذا في الظاهرية \*

(الفصل الخامس عشر في الكفالات) هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا كفل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسم نفسه اليه متى ما ادعاه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أي وقت يطلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبته بحقه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كفل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسم نفسه اليه متى ما ادعاه الى آخوه وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كما برئ هذا الكفيل الى هذا الكفول له من هذا المكفول به كان كفيلاً له به على حاله ما بقي عليه من دينه وهو كذا الذي صدق بتاريخ كذا يحضره اذا ادعاه متى ما ادعاه الى آخوه والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*



أدب لكن في الغسل قبله الأدب ان يبدأ بالشبان ثم بالشيخ ولا يصح بدء في المتدبل والغسل بعده يبدأ بالشيخ ثم بالشبان ويصح بالمتدبل  
واقعا عكس وقدم الشبان في البداءة فلا يلزم (٣٤٦) انتظار الشيخ الشبان لا كل وإنما الخبير المسمع بعده لان الغسل لازالة

الغمرة كما طلق به الحديث قال عليه  
الصلاة والسلام من بات وفي يده  
غمرة من الغمة لم يلبس من الانفسه  
والسمع يحقق ازالة الغمرة ولا  
يستعين في الغسل بغيره كلوضوء  
وما يحكى انه عليه السلام استعان  
بالغبرة رضي الله عنه في التوضؤ  
فذلك تعليم الجواز \* صلى على  
الارض وسجد على خرقة يتقيها  
من الارض أو ردها لا يكره وعن  
الامام رحمه الله انه فعل ذلك في  
المسجد الحرام فنهاه واحد فقال  
من أين أنت قال من خوارزم فقال  
الامام جاء النكير من ورائي أي  
يحمل علم الفقه من هنا الى خوارزم  
لا العكس ثم قال أنصرون على  
البردى في بلادكم قال نعم قال تجوز  
الصلاة على الخشيش ولا تجوز على  
الخرقة دل أن ارشاد الجاهل ينبغي  
أن يكون على وجه يزيل شبهته  
بالجدة البالغة لا بمجرد المنع وبيان  
المسئلة \* صلى مع دراهم فيها  
تمائيل لا بأس به لم يفرها \* مات  
في غير بلده فصلى عليه ثم حمل الى  
منزله لا يصلى عليه ثانيا ان ادخل  
بأذن الحاكم والأفأهله بالصلاة عليه  
أولى \* له امرأة لا تصلى بطالقها  
وأن يلقي الله تعالى وفي عنقه مهرها  
أولى من أن يطأ امرأة لا تصلى وقد  
مدح الله تعالى اسمعيل عليه  
السلام بقوله وكان بأسرا أهله  
بالصلاة قالوا وحل أهل بيته على  
الصلاة سبب لانفتاح الرزق قال الله  
تعالى وأمرأهالك بالصلاة واصطبر  
عليها لانسأل للرزق الآية \* الحاملة  
أخرجت احدي يدي ولدها

(واذا كان كفيل بالنفوس والمال جميعا) كُتِبَ أَقْرَفَ لَانِ فِي حَالِ جَوَازِ اقْرَارِهِ أَنَّهُ كَفَلَ نَفْسَ  
فُلَانٍ لِحَصْمَةِ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ بِسَلْمٍ نَفْسَهُ إِلَيْهِ مَتَى طَلَبَتْهُ تَسْلِيمَ نَفْسِهِ وَأَنْ لَمْ يَسَلِّمْ نَفْسَهُ إِلَيْهِ يَوْمَ  
الطَّلَبِ بِصِرَاطٍ مَنَعَنِ هَذَا الْمَكْفُولُ عَنْهُ لِهَذَا الْمَكْفُولِ لَهُ جَمِيعُ مَا لِهَذَا الْمَكْفُولِ عَلَى هَذَا  
الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَهُوَ كَذَا دَرَاهِمًا أَوْ دِينَارًا كَمَالَهُ بِمَجِيئِهِ رَضِيَ بِهَا هَذَا الْمَكْفُولُ لَهُ وَأَحْزَا ذَلِكَ بِنَفْسِهِ فِي  
مَجْلِسِ الْكِفَالَةِ أَجَازَةً مَحِيضَةً وَصَدَقَهُ فِيهِ خَطَابًا وَأَنْ كَانَ فِي الْكِفَالَةِ أَجَلٌ يَكْتَبُ بِعَدْوَلِهِ لِحَصْمَةِ فُلَانٍ  
يَسَلِّمْ نَفْسَهُ إِلَيْهِ بِعَدَمِ مَضَى شَهْرٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا التَّارِيخِ مَتَى طَلَبَتْهُ لِنَفْسِهِ إِلَيْهِ بِعَدْوَلٍ كَذَا فِي  
الظَّاهِرَةِ \*

(نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافقة بالنفس) يَكْتَبُ مَا ذَكَرْنَا فِي كِفَالَتِهِ بِالنَفْسِ ثُمَّ  
يَكْتَبُ قَبْلَ ذِكْرِ الْقَبُولِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوَافِقْ بِهِ يَوْمَ كَذَا أَوْ حِينَ طَلَبَهُ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ إِلَيْهِ كَانَ كَفِيلًا لَهُ  
بِجَمِيعِ هَذَا الْمَالِ الَّذِي يَدْعِيهِ عَلَيْهِ وَهُوَ كَذَا وَبِجَمِيعِ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ بِالْجَدَةِ لَا يَحْتَسِبُ بَعْدَهُ  
وَلَا يَحْتَجُّ بِمَجِيئِهِ عَلَى أَنَّ لِهَذَا الطَّالِبِ بِعَدْوَلٍ أَنَّ يَأْخُذَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فُلَانِ الْكَفِيلِ وَفُلَانِ  
الْمَكْفُولِ عَنْهُ بِجَمِيعِ هَذَا الْمَالِ أَنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ جَمِيعًا وَأَنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ مَتَى شَاءَ  
وَكَيْفَ شَاءَ وَكَلَامًا شَاءَ وَلَا بَرَاءَةَ لَهُمَا وَلَا لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الدِّينِ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِ كَلَامُهُ أَوْ تَقَعِ  
الْبَرَاءَةُ عَنْ جَمِيعِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَكَانَ ذَلِكَ كَلَامُهُ بِأَمْرِ فُلَانٍ لِهَذَا الْمَطْلُوبِ وَأَشْهَدُ وَأَعْلَى أَنْفُسِهِمْ  
بِذَلِكَ لِي آخِرُهُ وَأَذْهَبَ الشَّرْطُ التَّسْلِيمِ فِي بِلَادِ فُلَانِ إِلَيْهِ فِي بِلَادِ آخِرٍ بَرِيٍّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ يَنْتَصِفُ مِنْهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ فِي الْمَكَانِ الْمَشْرُوطِ وَكَذَا إِذَا عَيْنَ مَجْلِسِ  
الْقَاضِي لِلتَّسْلِيمِ فِيهِ وَإِذَا امْتَنَعَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ عَنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهِ إِلَى الْكَفِيلِ لِيَسْلِمَ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ  
فَإِنْ أَقْرَأَهُ كَفَلَ بِأَمْرِهِ أَجْبَرَ عَلَى تَسْلِيمِ نَفْسِهِ إِلَى الْكَفِيلِ لِيَسْلِمَ إِلَى الطَّالِبِ وَكَذَا لَوْ كَانَ فِي بِلَادِ آخِرٍ  
أَجْبَرَ عَلَى الشُّعُوصِ إِلَى بِلَادِ الطَّالِبِ فَإِنْ أَتَكَرَّ وَخَافَ وَلَا يَبْتَغِي عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ

(وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كماله صحيحة جائزة هو أحوط في حق  
الكفيل) أَنْ يَكْتَبَ لِي قَوْلُهُ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ فُلَانًا إِلَى فُلَانٍ يَوْمَ كَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَتَى طَلَبَهُ  
يَوْمَ كَذَا فَعَلَيْهِ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِ وَهُوَ كَذَا وَفَائِدَةُ قَوْلِنَا مَتَى طَلَبَهُ يَوْمَ كَذَا أَنَّ الطَّالِبَ عَمَى  
لَا يَطْلُبُهُ يَوْمَئِذٍ أَحْتِيَالًا لِإِجْبَابِ الْمَالِ إِلَى الْكَفِيلِ فَتَقَارَنَ بِالْكَفِيلِ هَذَا الشَّرْطُ فَإِنْ كَفَلَ بِجَاعَةٍ  
بِنَفْسِ رَجُلٍ ذَكَرْتَ ذَلِكَ وَذَكَرْتَ عَلَى أَنْ يَطْلُبَهُمْ وَيَطْلُبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِنَفْسِ هَذَا الرَّجُلِ  
الْمَكْفُولِ بِهِ وَعَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَفِيلٌ لِهَذَا الطَّالِبِ بِنَفْسِ أَصْحَابِهِ بِأَمْرٍ أَصْحَابِهِ حَتَّى يَدْفَعُوا فُلَانًا  
إِلَى فُلَانٍ وَيَسْلُمُوهُ إِلَيْهِ وَيَتِمَّ الْكِتَابُ \*

(نوع آخر في الكفالة بالمال) هَذَا مَا نَهَدَى قَوْلِنَا أَنَّهُ ضَمِنَ لِفُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ بِأَمْرِهِ جَمِيعَ مَا لَهُ  
عَلَى فُلَانٍ وَهُوَ كَذَا وَهَذَا مَا جِئْنَا بِهِ وَجِبَ هَذَا الْمَالُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِالضَّمَانِ الْمَوْصُوفِ فِيهِ فَلِفُلَانٍ  
أَنْ يَأْخُذَهُ بِهِ وَيَمَاشَاءَ مِنْهُ وَمَتَى شَاءَ رَكِيفَ شَاءَ وَكَلَامًا شَاءَ فِي الْكَفِيلِ يَنْ يَكْتَبُ لِفُلَانٍ هَذَا أَنْ  
يَأْخُذَهُمَا بِهِ وَيَمَاشَاءَ أَنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ وَأَنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا بِهِ شَيْءٌ كَيْفَ شَاءَ وَكَلَامًا شَاءَ  
وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ جَمِيعًا وَشَتَّى لِبَرَاءَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَخْذِ فُلَانٍ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ دُونَ صَاحِبِهِ  
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ ذَلِكَ وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَكَيْلُ صَاحِبِهِ بِأَمْرٍ صَاحِبِهِ فِي خُصُومَةِ فُلَانٍ  
فِيهَا يَطْلُبُ بِهِ صَاحِبُهُ فِي دَلَالَةٍ مِنْ حَقِّ وَقَبْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ كَالَهُ فِي مَنْ صَاحِبُهُ شَفَاهَا وَقَبْلَ فُلَانٍ  
مِنْهُمْ جَمِيعًا هَذَا الضَّمَانُ شَفَاهَا وَأَنْ شَرَطَ كِفَالَهُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بِكَاهٍ يَكْتَبُ وَكُلَّ وَاحِدٍ

ونافذ خروج الوقت ان أمكنها أن تجعل يدولها في شئ فعلت وصلت وان احتاجت الى أن تضع في  
يمينها أو يسارها أو امامها شيأ يمكنها من أداء الصلاة فعات \* ولا بأس بالتجارة في طريق الحج ذاهباً أو جائياً قالوا وفيه نزول قوله تعالى ليس



عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم \* وقراءة القرآن بالترجيع قبل لا تكثره وكان ذلك يقرأ عند الامام والثاني رخصهما الله قال الله تعالى ورتل القرآن ترتيلا وقال عليه الصلاة والسلام رتلا القرآن بأصواتكم (٢٤٧) وقال أبو موسى رضي الله عنه له عليه الصلاة

والسلام لو علمت أنك تسمع إلى قرائتي لحبرت لك تحبيرا وقال أكثر المشايخ يكره ولا يحل لأن فيه تشبيها بفعل الفسقة حال فسقهم ولهذا كره هذا النوع في الأذان ولا خلاف أن اللحن فيه حرام ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المختلف المذكور لا اللحن فإن اللحن في سحرام بلا خلاف قال الله تعالى قرأنا عرييا غير ذي عوج فإذا قرأ بالالحان ومعه إنسان إن علم أنه إن لقنه الصواب لا يدخله الوحشة يلقنه وإن دخله الوحشة فهو في سعة أن لا يلقنه فإن كل أمر مجزوف في نعمين منكرا يسقط وجوبه \* قال الفقيه كنت أفتي أنه لا يحل أخذ الإبرة على تعليم القرآن وعلى أن التدخل على السلطان حرام على العالم وأنه لا ينبغي للعالم أن يخرج إلى الرستاق فرجعت عن الكل لضيق القرأ وطاحنة الطلق ولجل أهل الرستاق \* يجب على المولى أن يلم بملوكه قدر ما يحتاج إليه من القرآن \* قد خربت في أخباره عليه الصلاة والسلام أن لقصد الحسنة لا يكره ولا يكره ويكره أن يجعل في قرطاس كتب فيه اسم الله تعالى شيء كانت الكتاب في ظاهره أو باطنه بخلاف الكيس لأن الكيس يعظم والقرطاس يستهان \* مع اسم الله تعالى يجب أن يعظم ويقول جل جلاله أو تعالى أو تبارك أو سبحان الله ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم وبلا رداف وصف صالح للتعظيم

من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصصه صاحبه بامر من هذا المال أنه أن يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال أن أحب فإن كان بغير أمره كتب بغير أمره (نوع آخر في ضمان الابن بعدموت الأب) إذا ما شهد إلى قولنا أن لفلان على والده كذا درهمين دينارا لهما وحقا واجبا وإن والده فلا توفى وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيمته تفي بهذا الدين وزيادة وإن ضمن لفلان من والده جميع هذا المال وهو كذا ضمانا محصيا جائزا وقبل منه فلان هذا الضمان شفاهما فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمنان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال إليه متى طال به بحق يدعيه قبله من يثة أو عين ولا حجة له في إبطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجوه وأشهد على أنه سها ما بذلت إلى آخره وإنما كتبنا أنه صار في يده تركه لأن أباح فيه رحمه الله تعالى بقول لم يترك مالا وضمن عنه إنسان لم يجوز فإن احتج إلى هذا ولم يترك ميراثا كتبناه توفى ولم يخلف مالا ورأى هذا الابن تبريد جلده وفراغ ذمته فضمن عنه المال رعاية لطفه وقبائلا بواجب وحكم كما كجائز الحكم فيما بين المسلمين بصفة هذه الكفالة ولزم هذا الضمان ويتم الكتاب \*

(وثيقة أقرار المكفول عنه للكفيل بما أدى عنه) يكتب تشهدوا أن فلانا أقرطاسا ما كان لفلان عليه كذا درهمين دينارا لهما وحقا واجبا بسبب جميع وأن فلانا كسل عنه جميع هذا الدين لهذا الطالب بامر من كسالة صحته وأن هذا الكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا لا امتناع له عن أدائه فلا دعوى له بوجه من الوجوه توجب بطلانه عنه ولا براءة له لإبداء جميع ذلك إليه وهو يومئذ قادر على أدائه وصدقه هذا الكفيل المقر به هذا ما واجبه ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

(الفصل السادس عشر في الحوالة) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا أقر أنه كان لفلان على فلان كذا درهمين دينارا لهما وحقا واجبا بسبب جميع وأن فلانا أجاز هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقبل هو هذا الحوالة بجميع هذا المال برضاهما الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان من فلان من دفع هذا المال متى طال به بحق يدعيه قبله في ذلك من يثة أو عين ولا حجة له في إبطال هذا المال المئين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب ويتم الكتاب (ولو كان المحيل على المحتال عليه مال فأحال بذلك مقيدا) كتبت كان لفلان على فلان كذا ولفلان على فلان كذا فأحال عليه فقبل الحوالة على أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له عليه فإن كان كفل عنه بشرط براءة الأصل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه وألحق به حكم الحاكم بخصوصية محبة ولو كان الدين به صل وله تاريخ ذكرنا دينارا واجبا بسبب جميع وقد بذل له كتاب الأقرار بتاريخ كذا كذا وإن كان الدين غنم مبيع أو ضمان شيء أو سبب آخر وثبت ذلك مع وكان أوضح فإن كانت الحوالة باجل كتبت وبرئ هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمستأله بحق هذه الحوالة على هذا المحتال عليه وأجل هذا المحتال هذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب وأمهله فيطالبه بعد حلول هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لإبراءة له ولا امتناع له عنه وقت أدائه هذا المال بتمامه إليه ولو شرط الرجوع على المحيل عند الجز كتبت فإن لم يصل هذا المال إلى هذا المحتال له وعجز عن استيمانه من هذا المحتال عليه بموته أو غيبته أو إعدامه أو إفلاسه أو لغيره

وان سجد في مجلس الفسق على وجه الاعتبار أو نية أن الناس يشتعلوا بغسق وهو بالعبادة شاب كن ذكر أنه تعالى في السوق بنية أن الناس يشتغلون بأمور الله نيا وهو بامر الآخرة شاب وقد ورد فيه حديث صحيح وإن سجد على أنه يعمل الفسق أثم كالتاجر يذكر الله تعالى



ينفرج له الناس أو يقوموا له بأثم  
لأنه جعل اسم الله تعالى وصلاته  
على رسوله عليه السلام وسيلة إلى  
تعظيم الغير واستحلال هذا الصنع  
واعتقاده عبادة لانخفاؤه في أنه أمر  
هائل عظيم نعوذ بالله سبحانه من  
ذلك وقد ابتائنا به في ديارنا أم العالم  
إذا قال في مجلس العلم صلوا أو الغارز  
إذا قال كبروا يثاب  
(نوع في السلام)

السائل إذا سلم لا يجبر سلامه  
لان غرضه اعلام أنه في الباب  
\* مر على من يقرأ القرآن أو يؤذن  
أو يقيم أو يخطب في الجمعة أو  
العبدان أو على جماعة يشتغلون  
بالصلاة لا سلم الا اذا كان فيهم من  
لا يصلي وكذا في الدرس والاشتغال  
بفصل القضايا وفي الحمام ان كانوا  
مستورين سلم أو ان كانوا  
العورة لا وفي الخلاه سلم عنده  
خلافهما وان سلم في سال التلاوة  
فالمختار انه يجب الرد بخلاف حال  
الخطبة والاذان وتكرار الفقه  
ويسلم الا في من المصير على من  
يستقبله من القرى وقيل يسلم  
القرى على المصرى والراكب على  
الماسي والقائم على القاعد والقليل  
على الكثير والصغير على الكبير  
\* مر على قوم يأكلون ان محتاجا  
وعرف أنهم يدعونه اليه سلم والا لا  
\* استقبله رجال ونساء سلم عليهم  
في الحكم لافي الديانة \* ويسلم على  
لاعب الشطرنج عنده يشعله عنه  
ساعة الرد بخلافهما لان الجاهل  
بالفسق في معتقده ولو جهنم  
لا يستحق الاكرام \* رجل جلس

مع القوم فسلم عليه فرد به بعض القوم سقط الجواب عن المسلم عليه الا اذا سمع باسمه بان قال السلام عليك  
يا فلان بخلاف الاشارة بالسلام اليه \* وجواب السلام اذا لم يسمعه المسلم لا ينوب عن الفرض لان الرد لا يجب بلا مسمع فكذا الجواب

أو يصلي عليه عليه السلام عند فتح شاشه أو الفقاى عند فتح قفاعة على قصد ترويح المتابع وتخصيته أو الصالحين اذا قصد ترويحهم  
هناكمه وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من (٣٤٨) العلماء الى مجلس قسم أو صلى عليه عليه الصلاة والسلام اعلنا بقدمه حتى

أولا تكاره هذه الحوالة ترجع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا المحيل وصدق بعضهم بعضا  
في ذلك كله مواجعة ومن الزيادة في توثيق هذا وأطلق لهذا المحيل قبض ذلك والمنارعة والمحاكمة الى  
من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء وعزله مرة بعد مرة توكيلا صحيحا كذا في المحيط  
(نوع آخر) أقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا ودينارا وأنه كان أحال غيره  
فلان بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم أحال هذا المحتال عليه هذا المحتال  
له على غيره فلان به فقبل فلان هذه الحوالة ثم غلب هذا المحتال عليه الثاني من البلدة الى بلدة كذا  
فجيز هذا المحتال له من استيفاء حقه منه فرجع على محيله (١) ومحب له أيضا بهذا المحزر رجوع  
على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني  
لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول بأداء هذا المال المحتال اليه بسبب طلاق هاتين  
الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه  
وأقر المحيل الاول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بايفاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه  
واستيفائه منه وأبرأه عن كل الدعاوى والخصومات أبرأ صحبها قاطعا للدعاوى والخصومات ولم يبق  
له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل ذلك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمانا  
صحبا وقبل هذا المقر لهذا لا قرار منه مشافهة وأشهدوا الله تعالى أعلم كذا في النسخة \*

(ولو كان أحله على رجل للمحيل عليه مال) كتبت هذا ما شهد عليه الشهود والسمعون في آخره  
أن فلان على فلان كذا ولفلان على فلان كذا فاحله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من  
المال الذي له عليه الى آخره كذا في التلهرية \*

(الفصل السابع عشر في المصالحات) وإذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والخصومات بأسرها  
كتبت أقر فلان بن فلان الغلاني الى آخره أنه صالح فلانا عن جميع الدعاوى والخصومات التي له  
قبله على كذا دينارا صلحا صحبا قاطعا للدعاوى والخصومات وأنه قبل منه قبولا صحبا ونقده بدل  
الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضا صحبا ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا  
خصومة لا قبل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الساطق لا في الحيوان ولا في الايمان  
لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطاق عليه اسم المال والمالك بوجه  
من الوجوه وسبب من الاسباب أقر بذلك كله اقرارا صحبا وصدقه قابل الصلح هذا (وهذه الصورة  
أصل في جميع المصالحات)

(وإذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي) فان كان المصالح والد الصغير يكتب أقر  
فلان بن فلان أنه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولا ولد له - إذا الاسم سواء  
كان كذا درهما بعلمنا علم بقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من التماذي في الخصومة اذا لم يكن  
للولد الصغير هذا اية عادلة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكرا أو كان  
للمدعى عليه دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولا صحبا وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا  
الصغير قبض صحبا في مجلس الصلح وان كان المصالح أجنبيا وقد أذن له القاضي في الصلح كتبت أقر  
فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه  
المصالحة وقبض بدل الصلح أقر في حال جوار قراره في الوجوه كلها طائعا أنه صالح فلانا وهو المدعى

(١) قوله ومحب له أيضا بهذا المحزر رجوع

عليه  
مع القوم فسلم عليه فرد به بعض القوم سقط الجواب عن المسلم عليه الا اذا سمع باسمه بان قال السلام عليك  
يا فلان بخلاف الاشارة بالسلام اليه \* وجواب السلام اذا لم يسمعه المسلم لا ينوب عن الفرض لان الرد لا يجب بلا مسمع فكذا الجواب



لا يحصل الابن وان المسلم آثم بربه الزاد تحريك الشفتين وكذا في جواب العطاس \* ولا يجوز قول المسلم ادعى ابطال الله بقاءه الا اذا عني باطالة بقاءه للاسلام اولاداء الجزية لانه دعاه بالاسلام اولنقمة المسلمين (٣٤٩) وفي السير لاباس برد سلام أهل الذمة والنهي

عن البداءة الا اذا كان محتاجا اليه ولا بأس بها أيضا وليس بكره مصافحتهم وفي شرح الطحاوي بكره البداءة لا الرد ولكن لا يزيد على عليكم \* امرأة عطست أو سلمت ثمتها ورد عليها الوجوزا بصوت يسمع وان شابة بصوت لا يسمع وانما يشمت العطاس اذا جد وفي العطاس لو زاد على الثلاث ان شمتوه فشن ون تركوه فلا بأس به وان رأى روبا أعجبته حمد الله تعالى عليها لانه نعمة قال النبي عليه السلام ذهبت النبوة وبقيت المبشرات الحديث ثم ان شاء قصها على من يثق به وان شاء لم يقصها \* ولا بأس بعبادة الكتابي واختلف في الجوسى وكذا في الفاسق والاصح أنه لا بأس \* يختلف الى أهل الباطل والشرك ليزب عن نفسه ان كان ممن يقتدى به لا يعمل ويكره لانه تعظيم أمره بين الناس وان لم يكن معروفا فلا بأس به اذا لم يقع في الاتم \* رجل يدعو الامير ويسأله عن أشياء فيسكلم بما وافقه ولا يوافق الحق مخافة أن يناله مكروه لا يسعه ذلك الا ان يخاف على نفسه أو بعض نفسه أو ماله وتقدم ابلاء لعذر على مظهر الفسق بداره فان كف فبها والا حبسه الامام أو أدبه أسواطاً أو أخرجته عن داره اذا كل يصلح تعزيراً \* وعن عمر رضي الله عنه أنه أحرق بيت الخمار وعن الصغار الزاهد الامر بتخريب دار الفاسق \* وفي العيون وفتاوى النسفي انه يكسر نان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتب في بالقاء

عليه من كل خصومه كنت اهذا الصغير عليه باذن القاضي المذ كور فيه اذا لم يكن لهذا الصغير وصى لامن جهة آية ولا من جهة أخرى على كذا درهما صلحا معجبا بعلمه يقيناً أن هذا الصلح خير لهذا الصغير المذ كور فيه على لوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \* (الصلح عن الدعوى على الصغير والمدعى بينة) أقر فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان بن فلان بحضرة والده أو يقول بحضرة وصيه في وجهه أن جميع كذا المملوك وحقه بسبب صحيح وفي يده هذا الاب أو هذا الرضى بغير حق وكان يطالبه بقصر يده عنها وتسليمها اليه وكان ذو اليد هذا يسكر دعواه هذه منها فانها تلك هذا الصغير وحقه في يده هذا أو وصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمها اليه وكان لهذا المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذ كور في هذا الكتاب خيرا للصغير من التماسه في الخصومة فمالا الى الصلح واصطالحا من هذه الدعوى على أن يعطى هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بإفناء ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شئ في ذلك كله لاني عنه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدقه في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهة ويتم الكتاب بعد ما يلحق به حكم الحاكم كما ذكر كذا في الخيرة \*

(اذا أردت كتابة صلح جرى بين امرأة وبين ورثة زوجها) كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الخ أن فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بنسكاح صحيح وأنه مان وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا ويسمى عدد الورثة وخلف من التركة في أيديهم من الضياع كذا وبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا ومن الخوانيت كذا وبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمى ويحلى وبين جنسها وسنها ومن الثياب كذا وبين حدودها وجنسها وصفتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الخمر كذا فيصف كل مال بصفة يعلمها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقاء المهر وانما ادعت عليهم حقها من الثمن وبقيصة المهر وهو كذا وانهم لم يقرروا ولم ينكروا وكان الصلح خيرا لهم ديناً ودنيا فصالحهم بعد معرفتهم جميع ذلك شيا فشيأ على حقها وصدقها ولم يكن شئ منها ديناً على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضا بدين على هذا الميت ولا وصية غير دينها أو يكتب وقد كان تعيين ما كان ديناً على الناس ووقع القضاء لمن كان له على هذا الميت دين رضا جميع الورثة وانهم صالحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحا جازا نافذا لا شرط فيه ولا منوبة ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغاعيا يشغلهم عن القبض والتسليم فجميع ما مسمى ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع متاع الغلمان والجوارى (١) وكسأهم وسروج الخيل ولجها وجميع متاعها وما يعرف بها من أكف البغال والخمر وغير ذلك وثمار الكروم والبساتين والارضين وأشجارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها صارت لهم هذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شئ منها ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيها بطلية وكل ينية تقيمها فهي زور وبهتان وكل عين تطلبها قبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شفاهاً ووجاهاً في مجلسها فاما

(١) قوله وكسأهم جمع كسوة اه كذا وجد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة اه

الملح وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسر دنانير وفاقها ان كان أظهرها بين المسلمين لا يضمن نه لسا أظهرها بينا فقد أسقط حرمتها وفي سير العيون يضمن الا اذا كان اماما يرى ذلك لانه يختلف فيه وفي المسلم يضمن الزنى \* مسلم في منزله من نجر يريد اتخاذا لخصم الا يضمن



الدين عند الثاني وان لا يريد الاخذ لا يضمن عند الثاني رحمه الله وذكرا لخصا ان السكسر لو باذن الامام لا يضمن والا يضمن وأصله فيمن  
كسر بر بطالمسلم والفتوى على قولهما في عدم (٢٥٠) الضمان ولا يوافقنا عند أهل الأئمة باظهار الكسبيات وهي قلنسوة من لبد

سوداء مضرية وزنار من الصوف  
أما لبس العمامة والزنار  
والابرسم فجاء في حق المسلمين  
\* نهاء المحاسب عن وضع القطن  
على الطريق فلم يمنع فأحرق قطعه  
بضمن الا اذا رأى المصلحة في احراقه  
\* رأى منكرا وهو ممن يرتكبه  
ينهاه لان الواجب عليه شيئا  
فلم يترك أحدهما لا يترك الآخر  
ويحل الامر بالمعروف وان كان  
يلحق الضرر بالباقية فان علم أنهم  
لا يتركونه فهو في سعة من الترك  
وان علم أنهم يتركونه لا يحل له ترك  
الامر بالستر \* رفع الطين  
والتراب من الطريق لدفع الرذخ  
والوحل لا بأس به لان فيه نفع  
المسلمين وان في غير وقت الوحل  
لوفيه مضرة بالمارة يكره تحريمها  
\* ما عاخصان فرصاد والمشتري  
اذا ارتقى لقطعها يطالع على  
عورات الجيران يؤمر بان يخبرهم  
وقت الارتقاء ليتستر وامرأه أو  
مرتين فان فعل والارفع الى الحاكم  
لجنعه من الارتقاء \* رقرته  
مصحاه ونعال في المنام جوزة  
ركن الاسلام وكثير من المتصوفة  
وأكثر مشايخهم رقدوا بحقيقة  
مشيخ بخارافى نسخة خوارزم  
لم يجوزوه حتى قال علم الهدى  
مدعيه ضرر من عابد الوثن اذا المرئ  
في المنام خيال ومثال والله تعالى  
منزه عنه \* يعمل أعمال الصالح  
لكنه وقع في به أنه ليس بمؤمن  
أولا ينفع أعماله لانه عصي كثيرا  
فهو مؤمن صالح وان وقع في قلبه  
أنه ليس بمؤمن لانه لم يعرف الله

أدرك هؤلاء لورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى  
يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرية \*

(وان كان من التركة دين على أحد) قالت بعد ذلك كذا الحدودات والاعيان من التركة وترك  
أيضاً من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلانة كذا ويقول بعد ذلك كذا الصلح والاقرار  
بالاستيعاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والبراءة حق ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فانها قد  
استوفت ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان أرادوا أن لا يكون  
لها خصوصية في تلك الديون ويكون استيفاءها لهم كسب قبل الاشهاد عند بعضهم وقد جعل هؤلاء  
المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في  
هذا الصلح تعجلاً منهم وترعاً عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون  
حق ولا دعوى وأشهدوا الخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يبرقون بهذا التعجيل ولا يبقى  
عليهم للبني مطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم بهذا التعجيل لا يصح (والوجه  
الاحسن) أن يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مائة درهم كسبت وقد  
أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من أموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم فغار ببيعة سودا  
عتيقة جيدة راتجة معدودة نصفها خمسة درهما فخطرت ببيعة فقبضتها منهم ووكلائهم قبض مائة  
درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة ليقبضوها لها ثم تكون  
هي قساصا لهم بما أقرضوها فقبلا أو كملها بذلك مشافهة وأشهدوا

(واذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والتمن من تركه زوجها)  
يكتب الى قولنا وانها كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا ببيعة صداقها الذي كان لها على  
زوجها فلان وابنه توفي قبل أدائها شيئا منه وصار ذلك ديناً لها في تركته وكان لها شهود يشهدون على  
ما ادعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا مخلص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير  
بالتمسك والمصلحة فتوسط المتوسطون بينهم فجرت المصلحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البنين  
وبين من مات عن هذا الصغير باذن الحاكم من دعواها صداقها هذا وعن دعوى التمن من تركه  
زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البنون عن أنفسهم وقبل عن هذا الصغير من له  
ولاية القبول قبولا صحيحا

(وان كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالقون) يكتب أقر فلان بن فلان الى اخوه أنه صالح  
فلانا وفلانا وفلانة وهم أخواه وأخته لاب وأموالهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصوصية كانت  
له قبلهم في تركته أبيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحوا وانهم قبلوا منه قبولا  
صحيحا الى أخوه والصلح عن دعوى ببيعة بالثلث والربيع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه  
كذا في الذخيرة \* وان كان في التركة درهم أو دينار ينبغي أن يقول عند ذلك كذا بدل الصلح  
انه أكثر من حصتها من الدين والدواهم كذا في الظهيرية \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعى في دار دعوى ببيعة صاحبه ولا يقربه هل يجوز قال نعم وهي  
مسئلة الصلح على الإنكار وهي جائزة عندنا بخلاف الشافعي وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فان أراد  
المدعى عليه أن يكتب كتابا ليكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتابا لعلان يعني المدعى عليه من  
فلان يعني المدعى اني ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فاصالحني

تعالى ان استمر قلبه عليه فهو كافر وان نساء عن قلبه وجد انكار ذلك من نفسه فهو مؤمن  
\* ثماني الموت لضرب لضييق عيش أو غضب على عدو لا يجوز وان لم تغير زمرته ومخافة الوقوع في المعاصي فلا بأس به قال الصديق عليه السلام



توفي مسلما والحقني بالصلحين \* والشقة في حق الاولاد ان يقول فعلت هذا ولم تفعله كان حسنا ولا يأمرا لانه ربما يمتنع فيه سبعا ثانيا  
\* اختن لم يقطع كل الجلد ان قطع اكثر من النصف يكون تحتانا \* أسلم شيخ (٣٥١) وقال أهل البصرة لا يطبق الختان ترك

من دعوى في دارك هذه على كذا درهم ما وزن سبعة على أني أسلم لك جميع ما ادعيت ورضيت بذلك  
وصالحك عليه وقضيتك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهم ما يتم الكتاب هكذا كان  
يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكان السمتي يكتب هذا كذا فلان بن فلان  
من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب اني  
ادعيت في دارك وكان يقول لو كتبنا في دارك يكون هذا من المدعي اقرارا بان الدار ملك المدعي عليه  
فكيف يدعي بعد هذا ملكا لنفسه فيها فكيف يصح الصلح أمالو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون  
هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه فيصنع دعواه الملك لنفسه بعد ذلك فيصنع الصلح والوجه  
لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسئلة فيما اذا ادعى في داره دعوى ولم يذكر أن المدعي به ماذا  
ويجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ماء فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه  
الطريق أو مسيل الماء واقرار المدعي بملكية الدار للمدعي عليه لا يمنعه من هذه الدعوى فيجمل  
كتابة محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه  
لا دعوى رقة الدار كذا في المحيط

(اذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه) كتبت هذا ما شهد عليه الشهود  
المسمون في آخره شهدوا أن فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهم فأنكر وادعى هو على  
هذا المدعي كذا دينار بسبب محج وطال ترددهما واختلافهما الى مجلس الحكم كذلك واستندت  
الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فتوسل المتوسطون فيما بينهما وادعوا الى الصلح أخذا بكتاب  
الله تعالى والصلح خيرا فاشدوا الى ذلك فأجابوا اصطحا على أن أعطى فلان فلانا كذا درهم ما قبل هو  
ذلك منه مشافهة صلحا ما تراه اطاعا للخصومة وقبض هو منه ذلك بايثمانه اياه وبرئ اليه من  
ذلك كله برادة قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعاويه كلها  
وصدقه الاخر في ذلك كله وأبرأه هو أيضا عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على  
الاخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما الى الاخر والله تعالى أعلم \*  
(صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد قسمة كانت من الموكل) شهدوا أن فلانا وكيل فلانة بابت  
الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والاقرار والضمن وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن  
موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت  
زوجة أبيهم ومدرهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صداق معلوم وأنه توفي وهي في نسكاحه وخالف  
من التركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقاتها وارثها  
وهو نحن جميع ذلك فأجابوا أنهم اقتسموا كل التركة وأوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل أن ذلك  
القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتمكن الحلل وحصول التفاوت وظهور العين العاشر وخروج  
بعض ما كان خفي من التركة وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايخ الأئمة من أهل  
كورة كذا وعقدوا مجلسا في موضع كذا للنأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق  
التوسط بمشهد القاضي فلان وندبهم الى الصلح فاتفقوا على أن يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلة  
هذا عن جميع دعاويها وخصوماتها في هذه التركة كذا وكذا فتراضوا به فصالح هذا الوكيل بحكم  
هذه الوكالة عن جميع دعاويها من المهر والتمن من تركة زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحا  
صحيحا جازا قاطعا للخصومات داخلا للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا

لان الواجب ترك بعدد السنة  
أولى \* اذا كانت الحشفة ظاهرة  
بحيث اذراء انسان طنبه محتونا  
ولا بعد جلده الا تشديدا لا يتعرض  
له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان  
\* ويختن اذا بلغ سبع سنين  
فان أصغر منه فحسن وان فوق  
ذلك قليلا لا بأس به وقال  
السرحدسي وقت من حين يحتمل  
الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية  
على تركه حارهم الامام \* قلم  
أطافيره أروخ شعرة ذقنه فأنرى  
به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف  
أو المغسل كره لانه يورث داء  
(نوع في المسجد)

لا يجعل شي من الطريق مسجدا  
ولا شي من المسجد طريقا للعامة  
وتعليق الصبيان فيه بلا أجر  
وبالاحر يجوز والجلوس فيه  
ثلاثة أيام للتعزية بكره وفي غير  
المسجداء الرخصة للرجال  
وتركه أولى \* بيع التعويذ  
أو الطعام أو غيره فيه بكره ولا يحمل  
\* عجز عن الكسب لكن يقدر  
على الطواف بالابواب يفترض  
عليه ذلك قال لم يفعل وما أنتم  
وان عجز عن الخروح أيضا لزم  
على الناس اعانتة بتقديم ما يقدر  
على الطاعة وكذا ان لم يكن عنده  
ما يعلم به هو يعطيه لئلا يقدر  
أن يخرج الى الناس ويتعبر بحاله  
يفترض عليه ذلك واذا عمل  
البعض سقط عن الكل  
\* المتصدق على مساكين  
ياكلون اسرفا ويسألون الحاقا  
ما جوفيه الا اذا عدا واحدا بعينه  
انه يده الصفة \* للزوجة وقيم البيت التصديق بالدعوى بلا ذن \* الاتفاق على نفسه أولى من الاتفاق على الغير اذا وقع به في الشدة  
أما اذا لم يقع في الشدة فالانفاق على المقير أولى كذا عليه قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة \* الكسب بقدر ما لا



منه وبعبارة ما يقتضيه الطلب فرض وكذا قوله أي وإن عسر إن يترض الكسب عليه بقدر كفايتهما والرائد عليه مباح إذا لم يرتبه الافتقار والتكثير وجهه والعلماء والفقهاء على أن (٣٥٢) كل أنواع الكسب مباح على السواء وهو الصحيح والتجارة فضل من الزراعة

هنا البعض والاكثر على أن الزراعة فضل قال عليه الصلاة والسلام اطلبوا الرزق من حيايا الارض ونفعها يصل الى كل الحيوان وفيه احياء الاراضي الموات والحاصل منها بعد تمام تلف البذر ولا يملكها الوصي فكانت أدخل في التوكل من التجارة ومن امتنع من الاكل حتى مات دخل النار بخلاف المريض الممنوع عن التدوي لان الاول مقطوع دفع الهلاك وموضوعه بالقطع والثاني مغنون الحصول وترك المغنسون ترك الموضوع يحقق التسوكل وترك المقطوع معارضة مع الشارع في ابطال سببه المشروع على وجه الحكمة فصار ترك اللبس والغوص في البحر حتى قسله البرد والماء أو التردى من جبل على رأسه ولا يقدح في القبر لان سقفه حق الميت اولانه اهانه لا آدمي المكرم قال عليه السلام كسر عظم الميت ككسره حيا \* وان في المقبرة طريق ووقع في قلبه أنه يحدث لا يمسي فيه والمراد من القديم أن يكون قبل اتخاذ المقبرة \* اجلس على قبر اخيه من يقرأ عليه القرآن لا يكره عند مجدوبه أخذ المشايخ والخيار أنه ينفع الميت بخلاف المال وعليه المعتزلة بناء على ان عمل العبد لا ينفع الغير وقد عرفت في الكلام وقد نهت الأئمة بالخيار وعليه العمل في الامصار في كل الانصار وأنه حجة قطع الحشيش الرطب من المقابر يكره لانه يسبح ويندفع به العذاب عن الميت أو يستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مقابر الكفار وقطع الباس لا يكره هذه وبه ورد الحديث الصحيح \* دفن في أرض الغير فالمالك ان شاء نبش أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قبة الحفرة \* نقل الميت

المال وأقروا جميع طائعتين وجوب هذا المال وهو بدل الصلح لفلاحة هذه الموكلة في هذه التركة وأنهم بذلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا ويحدها ويحدها وحقوقهما كذا وكذا وكذا وقبة هذه الدار كذا وقبة هذا الكرم كذا وقيل هذا الوكيل ذلك كله لها وقبضها عنده بتسليم ذلك كله اليه فارغ من موانع التسليم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه أبرأوا وتروا جميعا على كية هذين المحسودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا لواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا إلى آخره فبقي ادعوا إلى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع ما يتركهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم ونضى بمقتضى ذلك كله قاض من قضاة المسلمين وأنشئوا إلى آخره (الصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على ذراهم) شهد الشهود الى قولنا ادعى فلان أن فلانا والد هذا المدعى عليه أو وصى بهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بأبدان عاش أو مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من تملكه وقيل هو منه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم صالحه من جميع دعواه هذه على كذا درهم صاها لاجلها ثم اقامها لخصومة رفعها المنازعة فقبل هو منه هذا الصلح بهذا البذل إلى آخره \*

(الصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار أخرى) هو كالأول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضعها كذا ويحدها وحقوقها كذا سنة كلمة أو بقول سنتين كاملتين أو بقول ثلاث سنين كوامل أو لها عشرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صاها لاجلها ثم اقامها لخصومتها كذا على كذا بنفسه وسكن من أحسن عمل فيها ربه ثم يذكر القبض والابراء والتفرق وضمنان المترك وهذا صحيح هذا كثر مشايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كاجرة سكنى دار والاحوط أن يلحق بالحكم الحاكم \*

(الصلح عن دعوى دين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى) يكتب هذا ما شهد الى قولنا ادعى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا أو ادعى عليه ألف درهم غطرت بقة سودا عتيقة وأنتجة جيدة معدودة ثم صالحه من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كلمة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويحدها سنة كلمة ما بدله من غلة الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المعسمى كذا سنة كلمة أو على ركوبه دابة ويذكر جنسها وصفها وبين المدة بتاريخها صاها لاجلها ثم اقامها لخصومتها كذا من القبض وضمنان المترك من الجانبين والشهاد (الصلح بين الاب والزوج في تركة امرأة) شهدوا أن فلانا يعني الاب وفلانا يعني الزوج أقرا طائعتين أن فلانة توفيت وخلفت من الورثة زواجا وأبواهما هذان المسحيان فيه وتركه قوراها ولم تترك وارثا غيرهما فأصاب هذا الزوج نصف تركتها إذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد سدسها بالفريضة والباقي بالعصوبة وترك كس من المال جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها كذا ويحدها وأن جميع هذه الاموال التي تركها في أيدي زوجها هذان ابناها ففطر اجمعين في جميع ذلك فوقها على ذلك شيئا نسبيا وأحاط به علماء عرفاء معرفة صحيحة لا يبغ فيه عندهما ولم يخف عليهما قبل ولا كثير وإن هذا الزوج بعد ذلك صالح الاب من جميع حق هذا الاب وحقته من تركته ابنته

الميت أو يستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مقابر الكفار وقطع الباس لا يكره هذه وبه ورد الحديث الصحيح \* دفن في أرض الغير فالمالك ان شاء نبش أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قبة الحفرة \* نقل الميت



من بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره ويحرم قال السرخسي ويكرههما الله يكره أيضا الا قدميل أو ميلين \* ونقل الكليم الصديق عليهما وعلى سيدنا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية وصية النبي (ص) عليه السلام لازمة وقد كان الصديق عليه

السلام أوصى به

(الثالث فيما يتعلق بالمناهي)

استماع مسنون الملاهي كالضرب بالقضيب ونحوه حرام قال عليه السلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر أي بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب أن يحتجب كي لا يستمتع لما روي أنه عليه السلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه وأشعار العرب لو فيها ذكر الفسق يكره \* هم لمعصية لا يأثم إن لم يصمم عمره عليه وإن عزم يأثم إن لم يزم لا أثم العسل بالجوارح الا اذا كان أمرا يثم بمجرد العزم كالسكر \* يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امرأته قال في الذخيرة أراد به المعارض لا الكذب الخالص \* وعليه نفقة الابوين الكافرين ونحو ذلك ما رويها وزيارتها وان خاف أن يجلبها الى الكفر تولت زيارتها وبفودهما وزوجته لو فاداة البصر من البيعة الى البيت لامن البيت الى البيعة \* والاكل والشرب في أواني المشركين يكره والاكل مع الكفار لو ابتسلي به المسلم لا بأس لومرة أو مرتين أما الدوام عليه يكره \* آخر نفسه ليعصر الذي خرا يكره ولو ابتداء بيعة لالان المعصية في العصر يقام بعينه لاني الثاني وقال النبي عليه الصلاة والسلام لعن الله في اثني عشرة الحديث \* وان آخر نفسه من النصاري

هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحبه المسمى فيه وبعد أن كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه بمحضهما وبحيث تناله أي بهما عند تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهما من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب للاب من هذه الدراهم المذكور في تركه هذه البنت وهي كذا لافضل فيه على كذا درهما التي صلح منها وعلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب لمن تركه ابنته هذه من الذهب والبلواهر وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب بحق ارثه من ابنته هذه من سائر الاشياء المذكور فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه من ابنته هذه على زوجها هذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المسمى فيه مشافهة ودفع هذا الزوج الى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقا منه بايديهما وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج أنهم ما قدر أي جميع ذلك وهي هذه التركة المذكور فيها وعائنها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعا هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراض منهما به ورأيهما جميعا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على هيأتها التي كانت أي أعليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة للزوج بالحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فمأدوك هذا الزوج فيما ملكه اياه هذا الاب من هذه التركة أو في شيء منه ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة أحد من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم وأقر كل واحد منهما طائعا عنه لاحقه قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركه هذه المتوفاة بعد أن أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وان كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركه هذه المتوفاة من الاصناف المذكور فيها أو يدعي ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته بشهود يشهدون لهم بذلك أو يعين يطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب

(صلح الفضولي) شهد الشهود الى قوله أن فلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعي تبرعا وتطوعا بغير أمر هذا المدعي عليه على كذا كذا درهما على أنه ضامن ذلك من مال نفسه اهذا المدعي على أن أبرأ هذا المدعي هذا المدعي عليه عن هذه الدعوى وسألهاه بالبذل الذي صلح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعي عليه في ذلك كله من ذلك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحا جازا فاطعاً لخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بإيقاع ذلك اياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ما ذكره دونه ووزن سائر الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لاحق اهذا المدعي والدعوى قبل هذا المدعي عليه ويتم الكتاب فان كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي لا للمدعي عليه كتبت بعد ذلك على كذا درهما على أن تكون هذه الدار المدعاة لهذا الصلح دون هذا المدعي عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا المصالح وكيله في حياته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه ومن وجدها

(١٥ - (الفتاوى) - سادس) اضرب الناقوس لا يفتنى له أن يفعله ويطلب الرزق من الله تعالى وصكذا الخياط أو الاسكاف أو استوجر على خياطة رزي الف - لا يفعل \* ولا يقبل هدية الكفار ان كان يقبل صلابته معهم بقبولها



ويحمل الهرة الى الجيفة لا الجيفة الى الهرة ولا يمنع زوجته النخبة من شرب الخمر الا اذا شربت في بيته فله المنع من الافعال \* استند  
الذي مسلح من طريق البيعة لا يله (٢٥٤) عليها وسئل ابراهيم بن ادهم الزاهد عن طريق بيت السلطان فأرشد

في يده من الناس كلهم وبالحصومة والتنازع فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء وبكل به من شاء مرة بعد  
أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جازاً أمراً في  
جميع ذلك وجعله وصياله في جميع الذي يوكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح  
ما أسند اليه شفاهاً فان لم يقدر على أخذها منه استبدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كذا في  
المنخبة \*

(وان كان الصلح عن دعوى الامانة) يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أو دعه عنده  
وأنه قبضها ودبعة فطلب صاحب الدبعة منه رد الامانة فجحد بخودا أصلياً حتى صارت هذه الامانة  
مضرونة عليه بمثلها ان كانت من ذوات الامثال أو بقيمتها ان كانت من ذوات القسم فصالحه عن  
هذه الدعوى على كذا درهماً صالحاً بها وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البدل مع انكاره قبولاً  
صالحاً كذا في الظهيرية \*

(الصلح عن دم العمد على مال) ادعى عليه أنه قتل أباه فلانا بجديدة عدا بغير حق ظلماً وعدواناً  
ولم يترك هذا المقتول وارثاً سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الانقياد له وتسليم  
نفسه اليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا فقبل ذلك منه مشاقفة صلحاً  
صحيحاً قاطعاً بالحصومة وقبض منه بدل هذا الصلح بألفائه ذلك اياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن  
له جميع ما يدركه في ذلك من ذلك من قبل وارث لابنه هذا ان ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذو  
سلطان وغيرهم من الناس حتى يخلص من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك المدرك  
ضمناً جازاً صحيحاً لم يبق له بعد هذا الصلح والابراء حق ولا دعوى الى آخره كما رواه الله تعالى أعلم  
كذا في المحيط \*

(الصلح عن القصاص فيمادون النفس) ادعى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف عمداً  
تعدوا وظلماً بغير حق وأنهما قد رأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في اليد اليمنى بجناية هذه  
فسأله أن يصالحه من دعواه هذه كذا فأجابته الى ذلك وصالحه على هذا المال يتم الكتاب كالاول  
والله تعالى أعلم \*

(الصلح عن دم الخطأ) ادعى عليه أنه قتل أباه فلانا خطأ بغير حق فطلب منه دية وطلب منه أن  
يصالحه منها على كذا درهماً وجلا بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرأه عن دعواه  
هذه على أن يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحاً صحيحاً الى  
آخره (١) ويلحق بالآخره حكم الحاكم \*

(الصلح عن دعوى قتل العبد عمداً) شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان أنه قتل عبده النركي  
المسمى فلاناً والهندي أو أمته الرومية المسماة فلانة عمداً بجديدة ظلماً وعدواناً وادعى عليه أن قاضياً  
عدلاً جازاً الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد بينة قامت له عليه  
أو باقراره كما يكون أخذاً بقول من يرى القصاص على الحر يقتل عبداً غير وطلب منه القصاص  
بدعواه هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهماً فأجابته الى ذلك وصالحه الى آخره ويلحق به  
حكم الحاكم ليمسح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعاً ثم يذكر حكم الحاكم بجوازه

(١) قوله ويلحق بالآخره حكم الحاكم لاختلافهم في أن الدية على العاقلة دونه أو عليه والعاقلة  
يتعاملون عنه اهـ مصححه

الى المقابر فضر به الجسد  
ومعه ثم صرفه واستغفاه فقال  
كنت عفون عسك في أول ضربة  
وقلت اضرب برأس طامعني الله  
تعالى قال الامام الرستغيني لا يجوز  
أن يقال دعاء الكافر يستجاب  
لانه لا يعرف الله تعالى ليدعوه وقال  
الديلمي يجوز أن يقال ذلك لقوله  
عليه السلام دعوة المظلوم مستجابة  
وان كان كافراً قبل أراد به كفران  
النعمة لا كفران الدين والقتوى  
على أن دعاء الكافر قد يستجاب  
استدراجاً قال الله تعالى حكاية  
عن العن أنظرني الى يوم يبعثون  
قال انك من المنظرين فاستجاب  
بعض دعائه لا كله لانه تمى عدم  
الموت لانه لا موت بعد البعث

(الرابع في الهدية والميراث)  
\* غالب مال المهدى ان حلالاً لا بأس  
بقبول هديته وأكل ماله مالم يتعين  
أنه من حرام وان غالب ماله الحرام  
لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه  
حلال ورثه أو استقرضه قال  
الخلواني وكان الامام أبو القاسم  
الحكيم يأخذ جوائز السلطان  
والخليفة فيه أن يشتري شيئاً بمال  
مطلق ثم ينقده من أي مال شاء كذا  
رواه الثاني عن الامام وعن الامام  
رجحه انه أن المبني بطعام السلطان  
والظلة بغيرى اب وقع في قلبه حله  
قبيل وأكل والا لاقوله عليه  
السلام استفت قلبك الحديث  
\* وجواب الامام فحين به ورع  
وصغاه قلب ينظر بنور الله تعالى  
ويدرك بالفراسة قال ذو النورين  
لبعضهم وقد دخل عليه وقد كان

كرر النظر في طريقه الى أجنبيته أبدخل على أحدكم بعين رانية فقال أوصيا بعد رسول الله عليه الصلاة  
والسلام فقال رضى الله عنه لا ولكن فراسة صادقة \* وعن بعضهم أنه قال ما أكلت طعاماً حراماً قط فانه ما قدم الى الا وقد شهد قلبي بحاله



\* إذا كان كسبه يبيع الباقي ومات عن مال جمع من أثمانه ان تورع الوارث عن أخذه أولى فيرده على أربابهم ان علمهم والا تصدقه على الفقراء وان كان جمع من المطبوع أدنى طبخة لا يرد ويأخذه (٢٥٥) \* جماعة مسلمون ورثوا الخمر فخلل ثم بقسم

الخل لان القسمة فيها معنى المبادلة \* أخذ مورثه رشوة أو ظلمان علمه ذلك بعينه لا يجعله أخذه وان لم يعلم بعينه أخذه حكما لما في الديار فيصدق به بنية الخصماء \* سرق مكيبة ووضع مكانه مكعب آخر ووضع المرأة ملائمتها فغسلت أخرى ووضع ملائمتها أيضا وفتحت الثانية ملائمة الأولى ليس الأولى أن تفتتح علامة الثانية \* والحيلة فيه أن تهب هذه الملاءمة أو المكعب من ابنها أو بنتها فقيرا أو فقيرة ثم يهب الابن منها فتتبع بها كفى المقطة تصدق بها على فقير بشرط الضمان اذا جاء مالها \* لمصلى امرأة دين له ملائمتها وأخذ بذيلها وطرف ملائمتها والقسمود على بابها فان دخلت غربة لا بأس أن يدخل معها ان أمن على نفسه والا لا بل يأمر امرأته بذلك \* أخذ ثوب رجل وفر ودخل منزله أو وقع ماله في منزل رجل وطمأن أن رب المنزل لو طفر بالمال يئنه من المال يعلم الصلحاء بأنه يدخل بيته لأجل ذلك ويدخل بالزنا أحياء له \* اطلع رجل على حائط آخر عليه متاع غفان أن المطلاع يأخذ المتاع ويهربان المتاع يساوي عشرة فصاعد اله أن يرميه قال الفقير رحمه الله لم يقرره أصحابنا بهذا التقدير بل أطلقوا لقوله عليه السلام قابل دون مالك \* سرق من أبيه ومات الأب عنه لا غير لا يؤخذ به في الآخرة ولكنه يأثم السرقه \* له على آخر دين فتقاضاه فطلبه بالمتع وما قال

لوقومه على غير أقراره وفي كتاب الشروط عن محمود رحمه الله تعالى في رجل سبل يدعى قبل ر - ل أنه قتل أثناء عدا وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونجمها في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على أقل من الدية يجوز الاعلى قول بعض الناس وقدر هذا قال فان أراد أن يكتب بذلك كتابا لفلان يعني ولي القتل من فلان يعني القاتل يكتب في قتلته أحالة فلان بن فلان ويكتب أنت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالحتي عن دم أخيك على كذا ويتم الكتاب \* (واذا كان القصاص بين الصغار والكبار) فسلح الكبار جاز في قولهم جميعا أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح وأما على قولهما فلان يصح صلحه في نفسه وسقط القصاص وانقلب نصيب الصغار الباقيين إلا فان كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما ذكرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير ويذكر فيه أن نصيب الصغار صار مالا بالعفو واذا قتل الرجل عبدا ولأولى له فالامام أن يصالح عن دمه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلان يملك استيفاء القصاص فيملك الاسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فالامام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه نفع العامة المسلمين فان أراد أن يكتب في ذلك كتابا يكتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة \* (الصلح عن العيب في المشتري) شهد الشهود أن فلانا وفلانا في البائع والمشتري قرطاطعين أن فلانا كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهمين ووقع التقاض بينهما وأن هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا في هذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا أبرأ البائع عن عيوبه وخاصة بعد ذلك في رد هذا الغلام عليه بهذا العيب وأقر له هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووقع على حصة هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وأنهم بعد ذلك اصطالحا من هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على أنه يدفعه هذا البائع الى هذا المشتري على أن يبرئه هذا المشتري عن هذا العيب ففعل ذلك واصطالحا صاحبها وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البدل وأبرأ وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين \* (الصلح من مجهول على معلوم) شهدوا أن فلانا ذكر أنه كان بينه وبين فلان خلطة وأخذوا إعطاء وأن له عليه حصة من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله أن يصالحه من ذلك على شيء وانفق على أن يصالحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما في مثله ويلحق به حكم الحالك لان الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم \* (الصلح عن دعوى الرق) شهدوا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الاباسمه ولا يوقف على نسبه أنه مملوك بملك صحيح ومرقوقه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والانقياد له بحكم الرق فسأله أن يصالحه من هذه الدعوى على شيء فأجاب به إلى ذلك وصالحه منها على كذا اصطالحا فقبل منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البدل يدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا نصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال لكن لا يولد فيه لانه لم يقر الرق ويكتب في موضع ذكر البدل على عبس ذكر شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن بين فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم \* (الصلح عن دعوى النكاح على مال) ادعى على فلانة أنها امرأة ومنكوحة وماله بنكاح صحيح

أكثر المشايخ في القيامة الخصومة تنتقل الى الوارث لانها تكون بسبب الدين والدين انتقل الى الورثة فلو مات المدون قبل الدين ووجه الدين ينال ثواب التصديق بالدين قال الله تعالى وان تصدقوا خير لكم الآية ولا ينتقل الى الوارث فيكون أولى \* وفي النوازل ما قاله الطالب



والمطلوب جاحد فلا تخفى الاستحرة لئلا الورثة حلفه أولا فان قضى الدين من وارث العايب بجلد وبرئ من الدين \* أحسن بموت المدينين فقال جعلته في حل ثم بان حيا ليس له طلب (٢٥٦) الدين \* أدى المدينون أجود ما عليه لا يجبر الدائن على القبول \* أمسك مدينونه

فترعه منه انسان وانفلت لا يضمن  
النارح الدين \* باع مسلم خيرا  
وأوفى من ثمنه دينه لا يأخذ  
الدائن وان البائع المدينون نصرانيا  
له أخذ الدين \* مسلم غصب أو سرق  
مال ذي بوا حسنة في الاستحرة  
وظلامة الكافر ونصوصمة الدابة  
أشد لان المسلم اما أن يحمله ذنبه  
بقدر حقه أو يأخذ من حسناته  
والكافر لا يأخذ من الحسنات  
ولا ذنب الدابة ولا تؤهل لا تأخذ  
الحسنات فتعين العقاب وهذا بناء  
على ان الدواب يحشرون لا الجزاء  
هنا خلافا لابي الحسن الاشعري  
فيه قال الله واذا الوحوش حشرت  
ثم يكونوا ثوابا بعد الاقتصاص  
ولا بأس بقبول هدية المستقرض  
لانها غير مشروطة في القرض فن  
جرت عادته بالمهاداة قبل القرض  
فالفضل القبول لان قبولها من  
حقوق المسلم على المسلم وكذا اذا  
سكان المهدي معروفا بالحدود  
والسفارة أو كانت بينهما مودة لان  
السبب الظاهر قائم مقام العلم وان  
لم يوجد من هذه الامور واحد  
فالتورع عن قبوله أفضل لان  
الظاهر ان قرض من منفعة فالحاصل  
أن الامعاء لولا الدين لا يكره ولو  
لدين يكره وكذا الحكم في هدية  
القاضي \* كره بيع العذرة  
انما الحصة لا المختلطة بالتراب  
والسرفين \* الاحتكار المكروه  
أن يشتري طعاما في المصرو وينقله  
الى منزله ويتر بهن الغلاء لبيعه  
وذا يضر بالناس وان جلبه من  
مصر اخر وأمسكه للغلاء وذا يضر

فانهم امتنع عن طاعته قبل دخوله بها أو خرجت عن طاعته بعد دخوله بها وأدعى عليها أشياء من  
صنوف الاموال وانما أنكرت دعواه قبلها وسألته أن يصالها على شيء فأجابها الى ذلك وصالحها من  
دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومة على كذا درهمين مصلحة حصة فقبلتها منه  
قبولا صحيحا وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضا صحيحا فلم يبق له عليه دعوى النكاح ولا دعوى  
شي من هذه الاموال (هذا وجه موجود في كتب السلف) ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من أبطل  
هذا الوجه فانه اعتماض عن النكاح أو أخذ مال باطل واختار في مثله المصلحة عن دعوى المال  
والتطبيق من غير سؤال (وجه كتابته هذا) ادعى عليها أنها قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي  
تتمتع من طاعته فانكرت ذلك كذا ثم انه صالحها من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا الى آخر  
ثم اطلعها ثم يكتب وكان يدعى عليها النكاح وهي منكرة دعواه نكاحا مقررة بسكاح رجل آخر  
وذلك الرجل رجل مصدق لها فيه وطلقها هذا المدعى طلاقا واحدا بائنة بغير طلها وسؤالها ثمزها  
واحتياطاً ويتم الكتاب \*

(نسخة أخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمية فيه) ادعى على فلانة أنها  
زوجه وحلاله وله منها ابن يسمى فلانا وانها امتنعت عن طاعته ووافقت فلانا بغير حق وسألها  
طاعته والانتقاده بأحكام النكاح فاجابت أنها كانت زوجته وحلاله وأنه حلف بطلاقها ثلاثا أن  
لا يسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا باذنهم او قد سافر وغاب عنها وخرج بغير اذنهم باسد  
هذه اليمن وحشفي بعينه فحرمت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت  
بهذا وأثبت هذه الحرمية ببيعة عاده أقيمت عند القاضي فلان أيام قضائه بكورة كذا وجرى القضاء  
به على هذا الوجه والشهادة على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا ويتم الكتاب على ما بيننا كذا  
في النسخة \*

(واذا أردت كتابة الصلح عن دعوى انطافى الختان) كتبت أقر فلان بن فلان في حال جواز  
أقراره في الوجوه كلها أنه كان ادعى على فلان بن فلان أنه نعت ابنه الصغير المسمى فلانا وهو من أبناء  
نفس سنين وكان محضر المجلس الدعوى هذه مشارا اليه بغير اذن والده وقطع حشفته بالموسى قطعاً  
والتيه منفعته هذه على الكمال لاز والا ليرجى عودها طاهرا وهي منفعته الاحبال والاعلاق  
واستمسك البول وأنه يسلس منه بوله اذ اراد ان لا ينقطع واتفق عليه بعض الخذاق من الجراحين  
والخلاقين المعروفين بذلك العمل حتى وجبت الدية الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه  
بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقررا بالختان منكرار وال هذه المنفعة  
الموصوفة فعمله زاعما والها سببا خفي المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما  
وتعذر على والد الصغير اثبات ما ادعى على هذا المدعى عليه وكانت الخيرية في الصلح عن هذه  
الدعوى دون الاطالة والتماضي في هذه الخصومة فصالحه والد الصغير هذا بولاية الابوة عن هذه  
الدعوى على كذا درهمين وثمانين النقرة الخالصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على  
هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطابا  
وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرة \*

(الفصل الثامن عشر في القسمة)

قال محمد رحمه الله تعالى في الامسك القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كتاب القسمة كيف

بأهل مصره يكره أيضا عند الثاني وعندهما لا يستحب أن يبيع وكذا الخلاف في الفاضل عن زراعته وان اشترى يكتبون  
بين رستاق مصره ونقله وأمسكه مع حجة الناس اليه لا يكره عندهما وقال محمد يكره في كل قرية تجاب طعامها الى المصر لتعلق حق المصر به



الفاضل من قوته وقوته الله على اعتبار السعة بالقيمة العدل أو بغنى يسير ولا يضر فإن باع بضعه بقيته يمنع وذكروا الصدراة يتحسب ويعزر لكن لا يبلغ خمسين فإن امتنع عن البيع بعد التقدم إليه باعه الحاكم عند الكل والامام يرى الجبر أيضا إذا هم الضرر كفى المغنى المساجن والمكسارى المفلس والطبيب الجاهل \* وقلنا ان كان آدمى باهسل البلدي بكرة والا إذا لم يلبس السعر على الوارد فان لبس كره مطلقا \* ويبع بناء مكة لا يكره بخلاف بيع أرضها عند الامام فانه يمنع لانه وقف الخليل عليه السلام وعندهما هي كالبناء \* رأى رجلا يبيع جارية غيره وزعم أنه وكيل المالك له الشراء لقبول خبر الواحد في المعاملات وكذا لو قالت الجارية بعني اليك مولاي هدية حل له وطؤها ان وقع في قلبه أنها صادقة \* قال الحاكم الخباز أول الفضاب بيع منابذهم والخباز يخاف ان نقص أن يضر به الحاكم لا يحل الشراء لانه بيع المكروه \* والحيلة أن يقول بيع كيف تحب فان باع كما أمره الحاكم ثم قال أجزت البيع حل الا كل \* جاء صبي الى يقال بخبز و فلس يشتري منه ما يتع به في البيت كالحل ونحوه البيع وان طلب جوزا أو فستقا ونحوه مما يختص به الصبي الافضل ان لا يبيع حتى يسأل عن اذن وليه به \* في النثر وغيره وضع السكر أو الدرهم المشور في حجر رجل وردا آخر أخذه ان الاول هاتسرا بذلك امر لثاني

(وفوجاً آخر على أن يقع كل واحد منهم بإياها القسمه الى الطريق) الاعظم أو الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمه هيئة باثثة لافساد فيها ولا خيار وفيض كل واحد منهم جميع

أخذه. والاله ذلك وكذا اذا دخلت حمامة بريد في دار رجل فاراد ان يأخذها من الاول الباب وسد الكوة لاخذها. وهيا البيت لذلك. ليس الثاني أخذها والاله حمامة انتى اوردت مع حمام ذكر لا خوفية شو فرحت فالشيخ اصاحب الانبى لان الولد تبسح الام ملكا



وحرية في ثبني آدم فكذلك ملك في الحيوانات ولهذا كره العلماء كل لحوم الجوارز (٢) قبل التصديق لومن الحسام الا هلى لامن البرى  
لاحتمال أن يكون الجوارز ملكا للغير (٣٥٨) لانه يبحث مودعات الارض فان كل المرسونات من ذوات الاربع يلتقطه ومع ذلك

ما وقعت عليه هذه القصة بتسلم أصحابه جميع ذلك اليه فارغوا عن كل مانع ومنازع وتفرقوا عن مجلس  
هذه التهمة بعد معرفتها وتعامها تفرق الابدان والاقوال بعد اقرار كل واحد منهم بمعرفة ذلك كله  
ورؤيته ورضاه فساد ذلك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شيء منه أو من حقوقه من ذلك  
فعلى كل واحد من صاحبه ما يقتضيه الشرع ولا حق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى  
ولا طلب لكل دعوى يدعيها في ذلك كله فهي باطلة مردودة وأشهدوا على أنفسهم الى آخره  
كذا في المحيط \*

(قصة الدواب) هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعا أن فلانا  
وقلانا وفلانا أقر واعندهم وأشهدوهم جميعا على اقرارهم طائعين في حال صحة أبدانهم وقيام عقولهم  
وجوار أمورهم أن أباهم فلانا مات وترك من الخيل كذا وكذا ميرايا بينهم ولم يترك وارثا غيرهم  
وصار ذلك موروثا بينهم أثلاثا على السوية وهي على أصناف وألوان مختلفة فمنها من الجذاع كذا  
وكذا ومن الثنايا كذا وكذا ومن (١) القوارح كذا وكذا فأرادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثا  
لهم ليست بمشغولة بدين ولا وصية فأحضروها وقوموها بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهمها  
ثم جعلوها أقساما بالعدل والحق من غير حيف ولا غبن فأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا وأصاب  
فلانا كذا أسنانها كذا وقيمتها كذا وأصاب فلانا كذا نصيبه المشاع المسمى الموصوف في هذا  
الكتاب بهذه القصة الموصوفة وعرف كل واحد منهم نصيبه من جلته وجميع ما صار له بهذه القصة  
وذلك بعد اقراع منهم بالتراضي وان لم يكن بينهم اقراع سكت عن ذلك وقبض كل واحد منهم من  
جميع ما صار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله اليه وأقر كل واحد منهم صاحبه عن كل دعوى  
وخصومة وطلبه كانت له في ذلك كله وأقر أنه لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحد منهم شيء من ذلك  
كله وأنه متى ادعى شيئا من ذلك فهو باطل مردود وتفرقوا عن تراض بالابدان والاقوال فساد ذلك  
كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع وأشهدوا الى آخره وعلى  
هذا الابل والبقر والغنم ونحوها وذكروا شيئاها والوانها بصفاتها (وأما الرقيق) فأوصفته  
رحمة الله تعالى لا يرى القصة فيه جبرا وهما يريانها فان أجبر القاضي على ذلك ورأه فهو قضاء في  
مختلف فيه فيصير بالاجماع (ووجه كتابته) هذا ما شهد الى قولنا أن أباهم ترك كذا عبدا  
وكذا أمة أحد العبيد اسمه كذا وصفته كذا والا تترك كذا واحد الاماء اسمها كذا وصفتها كذا  
والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجل وبلغن مبلغ النساء فأرادوا قسمتهم بينهم بالتراضي أو يقول  
بالاقراع أو يقول بترافعوا الى القاضي أو يقول رفع فلان صاحبه الى القاضي وطلب منه جبرهما  
على القصة وكان القاضي يرى ذلك فأجبرهما على ذلك وبعث فلانا قومهم بالعدل فبلغت قيمتهم  
كذا وكان بالاقراع بينهم ما قرع بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بשרاء أو بسبب  
آخر غير الارثيين ذلك وفي الامتعة والاواني والكيل والوزن بالميراث يكتب على قياس ما  
ولكن في المثلي لا يذكر القيمة \*

(قصة الميراث) وهي أنواع هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب الى قولنا ان  
أباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أصنافا من الحيوان ميرايا بينهم أثلاثا فمن الحيوان

(١) قوله القوارح جمع قارح وهو من ذى الحافر بمنزلة البازل من الابل كما في القاموس  
اد مصححه

لم يكره اجتماع ماء المطر في طشت  
انسان وأرادا خراخذه ان كان  
صاحب الطشت أعده لذلك لا يلى  
الثاني أخذه والاله ذلك وكذا  
الشبكة المنصوبة للحفاف اذا تعقل  
بها متوحش أو تكس ظي أو  
تعلق طير بشجرة فاما السراب  
المجتمع في ضفة النهر أو البئر لكل  
أحد أخذ لان الحافر قصد الحفر  
لا حيازة السراب الا اذا أدى الى  
ضرر كأنكسار ضفة البئر أو النهر  
فمنع من الاخذ \* دفع السكر أو  
الدراهم أو الدنانير ليس له على  
العروس ليس له أن يدفع الى غيره  
ولأنه يجلس منه شيئا لنفسه ولا  
يلتقط هو منه ولو حضر رجل بعد  
النشأ قبل تم المشورة أيضا أن  
يأخذ منه وقال الفقيه أبو جعفر  
ليس له ذلك \* دخل مقصورة  
الجامع فوجد فيها من السكر  
المشورة الاخذ الاعلى قول الفقيه  
كاس \* وجد في السوق سكرام لقا  
ليس له الاخذ بخلاف المسئلة الاولى  
لاحتمال أن يكون هذه لقطة  
لامتثورة \* هل يباح نثر الدراهم  
قبل لا وقبل لأبس به وعلى هذا  
الدنانير والفلس وقد يستدل من  
كره بقوله عليه السلام الدراهم  
والدنانير خاتمان من خواتيم الله  
تعالى من ذهب بخاتم من خواتيم  
الله تعالى فضيت حاجته (الخامس  
في الاكل) دعى الى وليمة فاذا فيها  
شربة خمر أو عليه غناء ان على  
المائدة لا يجيب الدعوة والا أجابها  
ان حامل الذكروا مقتضى في  
الدين لا يحضر أصلا لانه يستدل

بعضوه فمعه على جوارزه ويحصل جرأة الفسقة على المسوق وهذا اذا لم يعلم قبل الدخول وان علم ان محترما يعلم انه  
ان دخل يتركونه فدخل والا لا يروى ان ابن المبارك روى في المنام فقبل له ما قبل ربه بل جل جلاله بل فقال عاتق وأوقفني ثلاثين سنة بسبب



أني نظرت بالاطف لوما الى مبتدع فقال انك لم تعاد دعوى في الدين فكيف حال القاعد فلا تتعد بعد الذي كرمي مع القوم الظالمين ولا بأس بقبول هدية العبد المتأخر واجابة دعوته واستعاره دأته لا كسوته الثوب (٢٥٩) وهديته الدرهم ومادون الدرهم لا بأس به

وفي شرح الطحاوي يفسر  
الطعام ويتصدق بالدرهم ونحوه  
\* وعن الثاني رحمه الله في آكل  
الربا يدعوا الى رجل الى دعوته يجيبه  
وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق  
والورع أن لا يجيبه ودعوة الذي  
أخذ الارض مزارعة ودفعها على  
هذا لان المزارعة فاسدة عنده  
\* والمذكور في مبسوط شمس  
الائمة في كتاب المزارعة وهو أن  
العامل بالمجتهديه لا يفسق ليس  
يدل على أنه يجيب دعوة من  
يأخذها مزارعة ويدفعها \* وفي  
الفتاوى قدم السلطان ما كولا  
ان مشتراة كل والا ان لم يعلم أن  
عنه مغصوب أكله \* ولا يخلف  
عن دعوة العامة كدعوة الختان  
والعروس فاذا جاء فعد فان شاء  
أكل والاضل الا كل ان لم يعلم  
بالحرمة \* ولا بأس بالدف بلاجل  
لبلة العرس \* ولا بأس بأن يلتم  
بعض الاضياف بعضا وكذلك  
الخدم الواقفين على رأس المائدة  
والهرة لا السكاب الا الخبز المحترق  
والعتبر العادة \* ولو دخل عليه  
انسان لا يجوز له أن يعطيه شيئا  
ورفع الزلة حرام بكل حال الا بالاذن  
ويكره وضع الملح والقمعة على  
الخبز قال الامام الصغار لا تجوز  
تليسة الذهب الى الضيافة سوى  
أن أرفع الملحقة من الخبز ويكره  
مع اليد والسكين بالخبز ولا يعلق  
الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا  
يلقى \* ولا بأس بالا كل متكئا  
ومكشوف الرأس في المختار \*  
والاسراف في الاكل منهي ومنه

من الخيل كذا فرس منه سنة كذا وشيته كذا وقبته كذا والاخر كذا ومن الابل كذا بعير منها  
كذا وناقة منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الجر كذا ومن البقر كذا ومن الغنم  
كذا ومن العقار كذا وبين المراضع والحسدود ويسمى الارضين والخوانيت كذلك ومن الفرس  
كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البسند كذا ومن التمود كذا وخلف من الورثة هؤلاء البنين  
الثلاثة وصارت تركته بينهم اثلاثا فان كانت الورثة مختلفين ما كانوا أبوين وابنين وابنة وزوجة  
وأمثال ذلك يكتب ويخلف من الورثة أبوين فلانا وولادة وامرأة وهي فلانة وابنين وهما فلان  
وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك سيرا نالهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللأبوين السدسان  
والباقي بين الاولاد لذكركم مثل حظ الانثيين أصل الفريضة ثمن أربعة وعشرين سهما وقسمها  
من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها أربعة عشر سهما لكل واحد منهما  
عشرون سهما وكل ابن منها ستة وعشرون سهما والبنات ثلثه عشرون سهما وقومت كل هذه  
التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلث مائة  
درهم وللأب أربعة مائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسمائة وعشرون درهما والبنات مائتان  
وستون فدفع الى المرأة بما أصابها جميع الدار التي في موضع كذا ودفع الى الأب جميع الكرم وكذا  
البواقي الى آخره كذا في الذخيرة \*

(ويكتب اذا كان الارث حيوانات) وأجروا أن يقتسموها بينهم بتراضهم بعد معرفتهم  
جميعا بأعيانها وصفاتها ونظروهم اليها ورؤيتهم اياها وروى عنهم عليها (٣) على صداقها  
وحقها وقد حلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فأقسموها بينهم فأصاب فلان منهم خمسة من  
جميعها وهي كذا درهمها جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلان خمسة من جميعها وهي  
كذا درهمها جميع كذا وجميع كذا بتراضهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جائزة حوت بينهم  
(وقد يقع هذا الوجه عند جماعة) فجعلوا الخيل منها تسما مائة وأصابتها فلان وبقسموها بالفرس  
فسموا والاواني قسمها وراضوا أن يقسم ذلك بينهم بالاقراع فأقرعوا بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا  
كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأقر كل واحد منهم أنه استوفى جميع نصيبه  
منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شيء وأنه أبرأه عن كل دعوى فيها ولم تكن في هذه التركة دين  
لا حسد ولا شيء منها دين على أحد وأنه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقوا  
وأشهدوا ونهوه وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان القسمة في الاصناف  
المختلفة بالاقراع لا تصح فانها كالبيع والبيع شرط الاقراع كالبيع بالقاء الجبر ونحو ذلك فيلحق  
بهذا حكم الحاكم كذا في المحيط \*

(اذا كانت القسمة بين ورثة منهم عائب) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود الى قولنا فلانة توفيت  
وخلدت من الورثة زوجا عابيا يسمى فلان بن فلان وانما صغيرا يسمى فلانا ومن التركة كذا وكذا  
ومبلغ التركة كذا وان فلانا صار ثانيا من جهة الحاكم بطريق النظر الشرعي اقبض حصه العائب  
من التركة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع  
جميع المحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في  
نصيب فلان العائب جميع كذا اقبض هذا العائب حصه هذا العائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا  
وذلك يوم كذا في شهر كذا كذا في الذخيرة \*

الاكل فوق الشبع الا اذا أكل لئلا يخجل الضيف أو يريد صوم العبد واذا أكل فوق حاجته لئلا يبالأ بأس به وكان أنس بن مالك رضي  
الله عنه يأكل ألوان الطعام ويتقيأ فيه ذلك ومن الصرف الا كذا ومن البلطج الا عند الحاجة أن يعل من نوع فيستكرهه يستوفى



من كل نوع فيجمع عنده قدر ما يتقوى به على الطاعة أو قصد أن يدعوا لاضيان وما بعد يوم إلى أن يأتوا إلى آخر الطعام \* ومن السرف أن يأكل وسط الحبز ويدع جوانبه وعن الثاني (٣٦٠) أنه لا يكره النقع في الطعام الأبعاله صوت نحو أف وهو محل النهي \* ومن الاعراف

ترك اللقمة الساقطة من المائدة

بل يرفعها أو لا يرفعها كلها قبل غيرها ولا ينتظر الأدام بعد حضور الطعام ولا يأكل طعاما حارا ولا يشم \* ومن السنة لعق الأصابع قبل المسح بالتمديد والقصعة والبداة بالمح والختيم به \* ما تشاء الباجية وفي بطنها بيضة تؤكل ويكره أكل الطين لأنه يشبه بفرعون \* والشعر المأخوذ من بعر الأبل يغسل ويؤكل ويبيع لأمس البقر لان البعر صلب والخيل لا يخبز وجد في وسطه بعر فارة يرى البعر ويؤكل ان البعر على صلابته \* حبة من قار الفارة سقطت في قارورة الدهن أو في حنطة وطمنت لا يؤكل \* ابن المرأة والشاة والبقرة الميتة طاهر \* أكل خرد الحمام في الدواة بأس به \* أكل الترياق ان كان فيه شيء من الحيات يكره ولو كان يجوز بيعه وان لم يكن فيه شيء من الحيات لا يكره \* ويكره معالجة الجراحة بعظم انسان أو حنظل لانهم محرم الانتفاع \* ووضع الحنظل على الجرح ان علم ان فيه شفاء بأس به ولذي برعف ولا يقرأ أن يكتب شيئا من القرآن على جهته ولو بالبول أو على حليميته ان فيه شفاء ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم في الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه جواز اساقفة اللقمة بالجر وجواز شربه لازالة العطش \* اجتمع كسرات خبز ولا يشتهي أكله أن

### (الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات)

اختلف أهل الشروط في البداءة بكتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رجحهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وكان السمتي رحمه الله تعالى يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون رجحهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوي رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وهب ويكتبون أيضا أقر فلان بن فلان أنه وهب من فلان رحمه الله تعالى كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محبوزة وصدقة محبوزة وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا يضمن ذلك لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة محبوزة عندنا حتى ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علماء أئمتنا رجحهم الله تعالى خلافا لأراهم النخعي رحمه الله تعالى فإنه يقول اذا علمت الصدقة جازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر ان كانت هبة لارجوع فيها الواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لأخيه أو لأخته أو لابن أخيه أو لابن أخته أو لأخوالها ولجده أو لجدة أو لعمته أو لأخواله أو لأخواته يكتب عقيب قوله صحيحة جائزة بتهلة لارجوع فيها هذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بتهلة غيب وفي شرح شروط الأصل أنه لا يكتب بتهلة في هذه السورة أيضا صورته على اختياره المتأخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه محدودها وحقوقها كلها وأرضها وبساتينها وسفلها وأعلاها وطرقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محبوزة مقسومة فأرغفه لافساد فيها بغير شرط عوض \* منه له وتبرع منه عليه على سبيل نية ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مواجهاة في مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الموهوب له في مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وتسليطه عليه فأرغامن كل شغل ومانع ومنارعه وهي في هذا الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتصراف عن مجلس العقد تفرق الأيدان والله تعالى أعلم

(وان شئت كتبت) أقر فلان طائعا لله وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار محدودها وحقوقها كلها إلى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم (وان كان الموهوب كراما) يكتب محدودها وحقوقها كلها ونائه وأمنه بآثاره المثمرة وغير المثمرة وزراجينه وعرائشه وأوطاه وأغراسه وأثماره وسواقيه وشربه بمجره وبمسايله في حقوقه فان كان على الاشجار ثمار أو ورد أو ورق له قيمة كورق شجر الغرسا فلا يضمن ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره واذا لم يدخل فسلط الهبة لانه منع صحة التسليم

(واذا كانت الهبة بشرط العوض) يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محبوزة مقبوضة لارجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحدها تعويض جائزا نافذا

يطعمه الدجاجة أو البقرة أو الشاة ولا يطرحها في البراء والطريق الا اذا وضعها على الارض ليأكلها النمل \* كل عشرة أمساء أو اشترى بعشرة أو كان له عشرة أثواب فلف أنه أكل خمسة أو اشترى بخمسة أو عنده خمسة ثياب لا يكون كاذبا ولا حائثا لو جوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على نفي الحكم عن الزائد في أمثال هذا \* طرح قدح من خمر في قدر ثم صب فيه خل حتى صارت المرفة حارة كالخل



لابأس به إذا احتاج الأب إلى مال ولده أن يقره ياخذ بلا عوض وأن لعدم فقره كل المغارة فبالقيمة ومع الأب والابن ما في المغارة يكفي لأحدهما أن الموضوع فالأب أولى بالتخلف وإن الاحتياج إلى الشرب فالابن أولى لأن قتل نفسه (٣٦١) أعظم وزراً من قتل غيره ولو قلنا الأب

أولى لوجب على الابن ترك الشرب والاحتياج يموت عطشاً والممتنع عن شرب ماء أو كل طعام حتى يموت قاتل لنفسه فلو أخذ من أبيه يكون قاتلاً لغيره وقتل النفس أعظم والمبطل بين بليتين لا يختار الأشد وقال محمد بن سلمة الأب أولى وهو المختار لأن الأب كان سبباً لحياته فلا يكون من البر أن يكون الابن سبباً لهلاكه وقد عرفت في السير \* وإن اجتمع في جنازة المرأة زوجها أو الابن مع الابن يقدم الابن أباه أكراماً \* وشرب الماء من السقاية يجوز للغني والفقير وحمل الجذعها إلى منزله بركه \* خاف الموت جوعاً ومعه رقبته طعام أخذ بالقيمة منه قدر ما يسد جوعته وكذا لو مع رفيقه ماء وخاف الموت عطشاً أخذ قدر ما يدفع العطش فان امتنع قاتل بلا سلاح وإن الرقيق يخاف الموت عطشاً وجوعاً أضار تركه البعض \* خاف الهلاك عطشاً وعند جره شربه قدر ما يدفع العطش إن علم أنه يدفعه \* خاف الهلاك جوعاً فقال له آخر أقطع يدي وكاه ليس له ذلك لأن لحم الإنسان لا يباح حال الاضطراب لكرامته \* أكل الطعام السمين لأبأس به مالم تأكل فوق الشبع وعن الثاني رحمه الله أنه لأبأس بالحقنة للسم \* أكل الجوز الذي ياب به الصبيان أيام العيد لأبأس به مالم يقامروا به والا فهذا الصنع حرام \* الثمار لو على الأشجار لا يأخذ بحال إلا بذن إلا إذا كثرت وعلم أنه لا يطبق عليه له

مفرغاً محوزاً مقبوضاً لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار بهذا الشرط وقبض كل واحد منهما جميع ما صار له بهذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك إليه وتسليطه عليه فارغاً عن موانع التسليم فجميع هذه الدار بهذه الهبة لعلان هذا وجميع هذا الكرم بهذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقر بذلك كله وأشهد على أقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى أعلم

( أن كانت الهبة من غير شرط العوض الآن الموهوب له عوض الواهب من هبته ) يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلان من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها إليه فقبضها منه وكتب بذلك على أنفسهما كتاباً بهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم ونسخ كتاب الهبة ثم يكتب دفع عوض فلان الموهوب له هذا فلان الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا وإذا كان الموهوب مشاعاً لا يحتمل القسمة كالرقية والحياض والبر والمولود ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة كالأرض والكرم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وإذا كتب في ذلك كتاباً يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بهذه الهبة ما حكم من أحكام المسلمين بعد خضوعه معتبرة وقعت بين هذين العاقلين

( إذا وهب الرجل داره من رجلين ) لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت ( وصورة الكتابة فيه ) هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتملة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا أو يحددها بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة بخورة مقبوضة وقبلها جميعاً من هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضها جميعاً مع تسليم هذا الواهب ذلك اليهما معا وتسليطه إياهما عليهما في مجلس الهبة فهي في أيديهما بحكم هذه الهبة مما لوكة بينهما نصفين ويلحق بآخره حكم الحاكم

( إذا وهب رجلان داراً من رجل صفقة واحدة ) يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهب له صفقة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصفين على السواء أو ثلثاً ثلثاً لفلان وثلثاً لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة بخورة مقبوضة وقبل الموهوب لهما جميعاً هذه الهبة وقبضها منهما إجماعاً بتسليمهما ذلك كله إليه وتسليطهما إياه على ذلك وذلك في يوم كذا

( إذا وهب رجل لصغيراً جني عنه هبة ) يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة بخورة مقبوضة وقبل أو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وقدمات أبوه وليس له وصي وإن لم يكن للصغير أم أيضاً وهو في حجر واحد من أقربائه أو غيره يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي بل أمه وإن كان الصغير عاقلاً لم يكتب قبل هذا الصغير



عالم يتيقن التهنى صريحاً ودلالة هـ رفع المشاور من التهنوا كنه خاترات كثرة و رفع الخطيب من التهنوا حتى التهنى كنه التهنى ان لا قبيلة  
 فالأخذ يجوز به رفع الورق الساقل من (٣٦٢) التهنوا أيام الصيفان كنه قيمة كورن الفز صاقلودا لغز لا يجوز يقين قيمته ولا يجوز  
 (نوع في التداوى)

التداوى بلين الامان لا بأس به قال  
 الصدر وفيه نظر وادخال المراءة  
 في الاصبع للتداوى جوزه الثاني  
 وعليه الفتوى ومنعه الامام استنع  
 عن الاكل حتى مات جوعاً ثم وان  
 من التداوى حتى تلف مرضاً  
 لان عدم الهلاك بالاكل  
 مقطوع والشفاء بالعاجلة مظنون  
 وقدمي قال ان تناول فلان من  
 مالى فهو له حلال فتناول فلان قبل  
 العلم لا يضمن ويجوز للاباحة وان  
 هم وقال كل انسان فاكل منه  
 انسان قال ابن سلمة يضمن لانه ابراء  
 وبراء المجهول لا يصح وقال ابن  
 سلام لا يضمن لانه اباحة والاباحة  
 من المجهول بآخرة وبه يفتى قال  
 لا يخرج جميع مائنا كل من مالى  
 فقد جعلت في حل منه فهو حلال  
 له ولو قال جميع مائنا كل من مالى  
 فقد ابراء نفسه لا يبرأ قال الصدر  
 والصواب انه يبرأ على قول محمد بن  
 سلمة رحمه الله

(السادس في النكاح)

له أمه وطهاف تزوج أختها جاز  
 ولا يطؤها حتى يحرم الأخرى \* له  
 امتان أختان قبلهما بشهوة  
 لا يجامع واحدة منهما ولا يقبل  
 ولا يمس ولا ينظر الى فرجها بشهوة  
 حتى يخرج احدهما عن ملكه  
 بنكاح أو عتق أو بيع وبعد  
 البلوغ لا يعرض الاماء في المعاقدة  
 الا بازار واحد \* واذا كان للمرأة  
 خطاب لا بأس بان يخطبها آخر  
 أيضاً وان خطبها واحد ومالت اليه  
 كره ان يخطبها آخر وذكر

هذه الهبة وهو عاقل عجزات أبوه وليس له وصى يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له  
 بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا  
 (اذا وهب الرجل لولده الصغير هبة) يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع  
 الدار التي في موضع كذا وحدها الى آخر ما ذكرناه اذا انتهى الى القبض يكتب وقبض هذا  
 الاب من نفسه لهذا الصغير ولاية الابوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله  
 تعالى قبض الاب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الاب قال  
 شيخ الاسلام انما يذكر لان الهبة في يد الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل  
 يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهبه ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبول  
 الاب لان القبول ليس بشرط فيما يهب الانسان لولده الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله  
 تعالى وكذلك الام اذا وهبت والاب ميت فالقبض اليها والكتابة كذلك والله تعالى اعلم  
 (اذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع  
 الدين الذي له يعني الواهب على فلان آخر في ملك كتب عليه بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهب  
 له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاصمته اياه فيه وانباته عليه ان يحده واستيفائه لنفسه  
 منه ومن يقوم مقامه في ابقاته وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما استند اليه فيها (واذا وهب الدين  
 ممن عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة  
 وقبل فلان ذلك منه قبولاً صحيحاً وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب ويهتلى وجهها جميع المهر  
 الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صلة له ومراعاة لحقه من غير شرط عوض وأبرأته عن ذلك ابراء  
 صحيحاً فقبل هو منها هذه الهبة رابراً هذا ما واجهه ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا  
 الابرار من هذا المهر شيء لا قليل ولا كثير فتي ادعت بعد ذلك شيئاً منه فدعواها باطلة مردودة ذكر  
 الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا التعوي في شروطه وشرط قبول من عليه  
 الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتابه وهكذا ذكر في  
 واقعات الناطق رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمه الله تعالى ذكرنا في شرح كتاب الكفالة  
 وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين ممن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كما في حق الاصيل  
 واقفة وفي حق الكفيل أبهية ما عليه من الدين منه لا تتم الا بالقبول  
 (اذا تصدق بداره على فقير أو شيء آخر) يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه  
 بجميع الدار التي موضعها كذا حدودها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة  
 ولا شرط عوض ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لمرضاته ورجاء لثوابه وهرمان أليم عقابه وقبض  
 هذا المتصدق عليه جميع هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض  
 المتصدق عليه بتسليم المتصدق اعني ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للمتصدق في ذلك  
 بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه لوجه من الوجوه وكل دعوى  
 يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في النخبة \* (١) وأما الصدقة  
 فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويزيد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية \*

(الفصل العشرون في الوصية)

(١) قوله وأما الصدقة الخ هذا نقل آخر يعلم من عبارة النخبة المتقدمة اه مصححه

الوصية  
 لا يعلمون به فان علموا بكرهه حتى قبل دخول الحمام في الغدوات ليس من المروآت واذا ميس فرج امرأته أو ميست فرجه قال الامام أرجو أن



وذا قيمته ألف درهم وربما قام  
 عليه السلام إلى الصلاة وعليه رداء  
 قيمته أربعة آلاف درهم وكان  
 الإمام رحمه الله يرتدي رداء قيمته  
 أربع مائة دينار وكان يقول  
 لتسلاذته إذا رجعت إلى بلادكم  
 فعليكم بالثياب النفيسة  
 فالسرخسي يلبس الغسيل في عامة  
 الاوقات والاخميني في بعض  
 الاوقات اظهرها لنعمة الله تعالى  
 حتى لا يؤذي المحتاجين ولا يباس  
 يلبس الثياب الجسلة اذا لم يكن  
 للكبر وكذا جمع المال اذا كان  
 من حلال لا يباس به اذا كان  
 لا يتكبر به ولا يضيع الفرائض  
 وعن الامام أنه لا يباس يلبس الخنز  
 للرجال وان كان سدا ابر يسما أو  
 حريرا ولا يباس يلبس الجبة المشوة  
 من الخنز ويكره الثياب المصبوغة  
 بالزعفران والعصفر والورس  
 \* ولا يباس بحلية السيف وحوائله  
 والمنطقة من الفضة لامن الذهب  
 ولا يكره توسد الخنزير والنوم عليه  
 عند الامام ويكره عند محمد والثاني  
 رحمه الله وتعليق الستور من  
 الحر ير على الابواب والحيطان  
 على هذا الخلاف والرجل والمرأة  
 فيه سواء وانما التفاوت بينهما في  
 اللبس وفي الخلاصة لا يباس بان  
 يكون في بيت الرجل من ردي باج  
 وفرش ديباج لا يقعد ولا ينام  
 عليه وكذا الاواني من الذهب  
 لتجمل لا للشرب منه والعلم من  
 الحرير لوزاد على أربعة أصابع  
 مضمومة لا يحل ولا يباس بأربعة  
 أصابع ولبس ما ساء من الحرير

(وصية جامعة) صورتها هذا ما أوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير إلى رحمة ربه فلان أوصى في حال قيام عقله وجواز أمره ما هو عليه وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم يأخذ صاحبة ولا ولدا ولم يشرك في حكمه أحدا ويشهد أن محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الميزان حق وأن الحساب حق وأن الصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنه قد رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ورسولاً وبالقرآن اماماً وبالسكينة قبلة وبالمؤمنين اخواناً على ذلك يحيا وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث ان شاء الله مبتلأ الى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك نبيه وأن لا يسلبه ما وهب له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا الغدارة المكاراة الخداعة مائتاً الى الله تعالى نادماً على ما فرط فيها متأسفاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وذلة بدرت منه مؤملاً من خالقهم ورازقه تبارك اسمه قبول توبته وإزالة عثرته راجياً عفوه وغفرانه اذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق وعده حق

ولجته من غير الحرب بكره \* وليس السواد مستحب وينقض العمامة وهي على رأسه كورا كورا ولا يلبسها على الأرض والمستحب إرسال  
ذئب العمامة بين كتفيه إلى وسط القاهر وقيل إلى موضع الجلاص وقيل مقدار شبر ولا يلبس القلائص وقد صح أنه عليه السلام كان



يلبسها ولا لباس بان يقتسم بالفضة والاصح ان يقتسم بالخر الذي يقال له يشم لا لباس به واقتسم بالذهب حرام في الصحيح فاجبا يقتسم بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم (٣٦٤) الحاجة التركة أفضل ويجعل فسه الى الكف في خنصر اليسرى وباروي انه عليه

السلام قال اجعلها في يمينك فتسوخ وقد صار ذلك علامة للبغي والفساد والحلقة هي المعبرة ولو كان خاتم الفضة كهيئة خاتم النساء بان يكون له فسان أو ثلاثة بكرة استعماله للرجال \* اتخذ خاتما من فضة وفضة من باقوت أو فبر وزج أو زمرد أو زبرجد أو عقيق ونقش عليه اسم الله تعالى أو اسمه لا لباس به \* ولا يشد سنده بالذهب عنده وجوزة محمد رجه الله وقبل الثاني مع الاول وقبل مع محمد وله أن يشد بالفضة أجماعا لا يعبد السن الساقطة بل ياتخذ من شاة ذكية ويصلها وقال الثاني رجه الله ياتخذ من سنه لا من سن غيره ويجوز الصلاة مع سنه لا مع سن غيره وقال محمد يجوز مع سن غيره أيضا قالوا والخلاف لا يصح لان سن الانسان طاهر عندنا لانه لا تحل له الحياة فلا ينجسه الموت وبكره الصلاة مع الخرق التي يمسح بها العرق ويؤخذ بها الخياط لالاتها نجس بل لان المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظم فيها وجل هذه الخرقه ان لكبر بكرة وان الحاجة لا والخرقه المتقومة دليل الكبر ولا لباس بالترم وهو خيط التذكرة والادهان في آنية النقيدين والا كل يعلقه الذهب والا كحال عجل من النقيدين واحراق العود في حجر منها لا يجوز للرجال والنساء اما الاناء المفضض والمذهب اذا لم يضع فيه ويده على النقيدين لا لباس به عنده وبكره عندهما وكذا الاختلاف في

وسعت رخته كل شئ وسبق رخته غضبه وهو الغفور الرحيم وأوصى من خلفه بعدموته من ورثته وأقربائه وأصحابه وأوليائه ومن أطاع أمره أن يعبدوه في العابدین وأن يعبدوه في الخامدين وأن ينحسوا جماعة المسلمين وأن يتقوا الله سق قفاته ويصلحوا ذات بينهم وأن يطعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين وصاهم بما وصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تخونوا الاوثاقهم مسلمون وأن يطيعوا الله في علاتهم وسرهم وقولهم وفعلمهم وأن يلزموا طاعته ويتقوا عن معصيته وأن يعقوا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصى أنه ان حدث به حدث الموت الذي جعله الله عدلا بين عباده وحتم على خلقه لا يحبس لاحد عنه ولا يحيد جعل الله خير أيامه يوم يلقيه أن يسدوا من تركته بكفنه وحنوطه وتحيزه ودفنه ونفقات ثلاثة أيام على أهل بيته بالمعروف على موافقة السنة من غير اسراف ولا تقير ولا تبذير ثم بقضاء دينه التي عليه للناس ثم باقتضاء دينه التي له على الناس ورذال ودائع والامانات وانفاذ وصاياهم من ثلث ماله من غير تغيب ولا تبديل فمن كذا درهما يخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بحجة كذا ودينه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التي هي له فدار في موضع كذا ودرهما وكرم في محلة كذا ويحده وأراض في قرية كذا ويحدها وحوايت في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الاماء كذا ويسمهم ويحدهم ومن الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في الحانوت والحجرة كذا ومن أواني الصخر وأواني الشبه وأواني الرصاص في الدار كذا ومن الفرش والبسط ومتاع البيت والكيلى والوزنى بجميع أموال هذه الاعيان المسماة الموصوفة المبينة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقضى دينه أو لامنها ثم تقضى دينه التي له على الناس ثم ينظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة عدل بتقويم أهل البصر والعدالة والمشهور بن بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهما وصاياه فيدفع من ذلك كذا الى رجل قد حج عن نفسه حجة الاسلام واعتمر ليصحب عنه ويعمر قارنا بينهما ويكتب مائة أو يكتب بغير ذلك واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للعلاج منها ذاهبا جاثيا من منزل هذا الموصى أو يدفع الى فلان ليصحب من هذا الموصى فان أبي فلان أن يفعل ذلك اختار الوصى من أحب من الناس ليصحب من هذا الموصى فيقتار لذلك من يصلح لذلك بان يكون رجلا عفيفا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتمر فينتقى عليه ذاهبا وراجعا ركب بالمعروف من غير اسراف ولا تقير ويعطى النفقة كذا كذا درهما فان فضل من نفقته شئ فهو وصيته فان أراد التوسع على المأمور بالحج عنه اذا بدله مرض أو مانع بحجزة ويمنعه عن المرور والمضى عليه أن يدفع ما تبقى في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فيأمره بانما كان عليه من هذا الذي أمر به ويقيم في ذلك مقام نفسه جاثرا ما صنع فيه وأذن له أن يخلط هذه الدراهم بدراهم نفسه ويدراهم رفقائه ان أحب موقوف ذلك اليه غير مضيق فيه عليه ويعطى المساكين من المسلمين لأصوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى لما عليه من الزكاة كذا درهما للمفقر أو يشتري كذا رقية سليمة عن العيوب فيعتق به لكفارات أعيان عليه أو يكتب لكفارات ظهار أو لكفارات افطار عدا في رمضان وأوصى أن يصرف الى عمارة قنطرة كذا



الامام رحمه الله ويكره عند محمد بن جعفر الله وعن الثاقب وابان والرجل والمرأة فيه سواء وأما الثوب الذي لا يخلص منه شيء لابس اجساما  
ولا لباس بان يكون في البيت بساط كتب عليه الملك لله تعالى في النسخ ويكره (٣٦٥) يسطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع

حروفه أو خط على بعض الحروف حتى لا يستبين الكلمة لا زول الكراهة ويكره اتخاذ الأقيسة للجوارى إذا كانت معطفة كاقية الرجال \* اسكاف أعطى زيادة أجر على أن يتخذ لانسان خفا على رى خفا الجوس والعسة يكره ويكره أن يتخضب بد الصغير ورجله

(الثامن في القتل)

كان السيد الامام أبو جعفر يقول يثاب قاتل الاعونة وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختيار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وحوار القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من المحاربين الله تعالى ورسوله \* اسقاط الولد قبل استبانة خلقه لابس به \* المختار أن القملة إذا ابتدأت بالاذى لابس بقتلها والا يكره والفاؤها في الماء يكره معلقا \* قتل القملة لا يكره واحراقها واحراق العقرب بالنار يكره \* قتل الجراد يكره \* الهرة إذا كانت مؤذية لا تعرب ولا تعرك اذ لم يابل تذبج بسكين حاد \* قربة فيها كلاب ويضر أهل القرية من الكلاب يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا أمرهم الحليم بقتلها ولا يجس كلبا في داره الا للحراسة من اللصوص وغيرهم أو للصيد وكذا الاسد والفهد وسائر السباع \* كلب عقور رجل بعض المارين فلو كان أضاف شيئا بعد التقدم الى المالك ضمن وتبطله لا

أو رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراج أو شرا حصيرة وحشية كذا ويشتري شاة أو بقرا أو بعرا سالما عن العيوب فيضحي بها يوم النحر ويتصدق بالحوما ومضمومها ورؤسها وأكارها وما يستمع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى أجرة الجالب والمناج والسلاخ يوسع على الوصي تقرير ذلك واختيار من شاء الفضل والنقصان والاعطاء والحرمان بعد أن يتخري الصواب وما هو أقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصي بنفسه من ذلك بالمعروف ان أحب ويطعم من شاء من عياله ويشتري كذا من امناس الخيرة فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويقتد في أيام الصيف ما الجدي في كل يوم جمعة في سقايه كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهمان للمدرس فيها الاختيار في ذلك بازاءه والنقصان ويشتري كذا ثوبا فيعطى للفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهمان لفلان جيبته التي هي من كذا لفلان عمامته (١) التوزية وتوزي فلان فراشه ولحافه ويحمل مقعوده الى مسجد كذا التوضيع على المنبر الذي يغط عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في أيامه ويعدده أيضا على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضع هذه وجوه اجتماعت ذكرتها في هذا في الكتاب وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعدد وصاياه ولهذا الوصي أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما شاء منها وينقص ما رأى من ماله من الوصي لهم من شاء فان مات فوصيته متممة على ما عوت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فرائض الله تعالى لفلان كذا ولفلان كذا أي السهام المعلومة من السدس والثالث والرابع والثلث والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أموره بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار أو ولده الصغير أو ولده الصغيرين كما يكون فلان لما عرف من أمانته وديانته وصيافته وكفايته وشفقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبل ولا يحسبها واجبة مشافهة أو أشهادا على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقد زاد ههنا وأوصاه أن ينظر في ذلك كله لهذا الوصي ولنفسه وأن يتق الله تعالى ويستشعر خشية الله ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الوصي في شيء مما أمر به وعهد اليه وذكر هذا الوصي أنها آخر وصية أوصى بها ور جمع عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية وأبطلها ونسخها وأن هذا الوصي آخر وصي نصح له سواء وأن كل وصي كان له قبله فقد أخرجه عن الوصاية وأقر هذا الوصي أنه جعل فلان مكرها على وصية فلان ههنا حتى لا يعمل شيئا ولا يتصرف في شيء الا بأذنه عليه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه وأذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله وسم الكتاب \* وقد بالغ في هذا فيكتب وقد أسند وصيته هذه الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياه المذكورة فيه مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولايات على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما أوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي بما شامته في حياته وبعد وفاته من بداله من الوكلاء ومن الاوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائزة أموره في ذلك وعلى أن كل من وجبت له ولاية في شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فمن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والاوصياء فله أن يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء ولا يستبدل من شامتهم وجائزتها أموره مثل ما كان الذي ولاه اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على

(١) قوله التوزية في القاموس توز كبحم بلد بهارس منه الثياب التوزية اه معجمه

كالخائط المسائل \* وفي العناوي أمسك في داره كلبا يتضرر منه الجار ليس لهم المنع وان أرسله في المحلة لهم المنع فان أبى دفعه في الحما كراهم وكذا البساج والخيول والجش \* أمسك دود القز جاز وخرج المرأة بطلب ورق القز صابلا \* وطس القليل في المشرقة ليموت دوده جاز



﴿التاسع في المنقرض في الغيبة﴾ \* انصتبه فريقالايات حتى يغتصب قوما معروفين \* رجل يصلي ويؤدي الناس لاغيبته ان ذكر بما فيه وان اعلم به السلطان حتى يرجع لاياتهم (٣٦٦) \* وذكر مساوي المسلم على وجه الاهتمام لا باس به وكان الامام والثوري وابن أبي

الناس وينفذ وصاياهم ويقبض ما بقى من التركة فقبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة بخطاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب \*

﴿فان جعل الوصاية الى رجل على أن ابنه فلانا اذا بلغ رشيدا فهو الوصي﴾ يكتب قبل قبول الوصي ذلك على أن ابنه فلانا اذا بلغ رشيدا واستقام وصلي أن يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى الى فلان وفلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياهم وجميع أموره من بعدهم وله ليعمل جميعا جميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهما جائز الوصية فاذا لامر في جميع ذلك على أن يعمل جميعا فان فعل أحدهما في الاعيان والاخر في الديون أو هذا في بعض الأمور وهذا في بعضها أو هذا على ابن والاخر على ابن آخر فان أطلق صارا جميعا وصيين فيها وان نص ونخص صار كذلك (ووجه كتابته) أوصى الى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعمومه وأوصى الى فلان بانفاذ وصايا خاصة دون غيرها من الأمور ليقوم كل واحد منهما بما أوصى اليه بالحق والعدل قبلها على ذلك منه مواجهة وأوصى الى فلان بحفظ كل مال عين له بعمومه والقيام بحالها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بقبض ديونه وجعلها وحفظها والقيام بحالها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا وبقبضها وحفظها والقيام بحالها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب أن يعلم أن من أوصى الى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو أوصى الى حاضر ثم الى غائب اذا قدم كتب وأوصى الى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياهم وجميع أموره بعمومه ليقوم بها بالحق والعدل الى أن يقدم فلان من موضع كذا فاذا قدم كانت الوصية اليه دون الحاضر ليقوم بها بعد قدمه بالحق والعدل دون هذا الحاضر أوصى الى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا ما عاشوا وهم حضرة أو لا يعمل واحد منهم شيئا فيها بدون صاحبه وأيمهم مات أو مرض فمجرأ أو سافر فالباقي منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلها على ذلك

﴿نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحضر ثم عرض لهذا الوصي سفر ومات في سفره وأوصى الى رجل آخر﴾ يكتب أقر فلان طائعا أنه كان أوصى في حضره بوصايا وكان أوصى الى فلان بجميع أموره بعمومه فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا أشهد بها به جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وغلب عن وصيه هذا لو حضرته الوفاة في سفره فلم يجده بذا من أن يوصى الى غيره فأوصى الى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يحمله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقى منه ويسلمه الى وصيه الاول الذي هو في حضر ليقوم الوصي الاول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل قبلها منه مواجهة

﴿نوع آخر في شرا دار كان الموصي أمرا بشرائه أو وقفها عنه﴾ اشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعمومه وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصي هذا من فلان جميع ما سمي ووصف فيه للوقوف في سبل مسماة أوصى بها هذا الموصي بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتلة على كذا وبذكر موضعها وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لوصيه هذا وصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها الى ذكر التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بايقاض هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصي الى

ابن يجرحون كثيرا \* التسمية باسم لم يذكره الله تعالى ورسوله في عبارة ولا يستعمله المسلمون الاولى أن لا يفعل \* وكره جعل الزانية في علق العبد لا القيد وفي زماننا لا باس به ما لعلبة الفرار وخاصة في الهند قال عليه السلام عجب الله من قوم يقادون الى الجنة بالسلاسل أي من كفار يسترقون ويحج بهم الى دار الاسلام بالسلاسل \* ولا باس بان يواجر منزله من نصراني يبيع فيه الخمر أو يفتنه ببيعة أو بيت نار وكذا كل معصية تحلل بينها وبينه فعل فاعل مختار وهذا في السواد في الامصار فان أهل الذمة ممنعون من احداث البيع في الامصار قال الامام الصفار في سواد بلادنا ممنعون من الاحداث أيضا وما ذكره في سواد الكوفة لعلبة أهل الذمة هناك \* ولا باس بدخول الذمي المسجد الحرام وغيره من المساجد عندنا \* والعقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب وتنف الشيب لا على وجه الغريم لا باس به \* وما يحتاج اليه الناس من الباطل لا باس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه \* ودياسة الزراعة بالجر لا باس به عند الاحتياج ولا باس بكي الاغنام \* وبكى الصبي ان من مرض لا باس به ولا باس بانحصاء الهائم والهره وانحصاء بني آدم يكره ولهذا كره كسب الخصبان من بني آدم وملكهم واستخدمهم وقال الامام رحمه الله لو لم يستخدموا لكانوا هم ولا باس بشق اذن البنات وحلقها رأسها ان لوجع لا يكره وان تشبه بالرجال يحرم \* واذا نزلت الارض وهو في بيته له المرار الى الصرراء لقوله تعالى ولا تأمروا

آخر

ولم يكرهوا استخدامهم وقال الامام رحمه الله لو لم يستخدموا لكانوا هم ولا باس بشق اذن البنات وحلقها رأسها ان لوجع لا يكره وان تشبه بالرجال يحرم \* واذا نزلت الارض وهو في بيته له المرار الى الصرراء لقوله تعالى ولا تأمروا



بأيديكم إلى التهلكة وفيه قيل القرار على إطلاق من سنن الرساين ولا بأس أن يعمى المسلم ولا راكب أن أطلق الغلام ذلك والابكره  
 \* أخذ الطريق ما هو لم يجد مسل كالأباص بان يعمى في ملك الغير للضرورة السؤال (٣٦٧) عن الأخبار المحدثه في البلدة قيل يكره

الانخبار والاستخبار لان الزمان  
 زمان فتنة فيستعد والمختار أنه  
 لا بأس بالانخبار والاستخبار  
 ومكره الاشارة الى الهلال عند  
 رؤيته \* والسباق يجوز في أربعة  
 البعير والفرس والبغل والري  
 والعدول والبذل معلومان جانب  
 ولومن جانبين لا الا اذا خطل ثالثا  
 وقال كل واحد ان سبقتك لي كذا  
 وان سبقتني لك كذا وان سبق  
 الثالث لا شيء له ولومن جانب يقول  
 ان سبقتني لك كذا وان سبقتك  
 لا شيء لك على والمراد من الجواز الحل  
 لا الاستحقاق فانه لا يستحق بالشرط  
 شيء لعدم العقد والقبض وجاز في  
 الاربعة بالنص \* كنى ابنه بابي بكر  
 ومثله الصحيح أنه لا يكره ويستحب  
 القبولة بين الخصادن أعني حصاد  
 الشعير والحنطة \* وانخلوة  
 بالاجنسية يكره فخر بما ولا بأس  
 بدخول الحصى على النساء قبل  
 ان يبلغ الحبل خمس عشرة سنة  
 \* المحبوب اذا جف ماؤه حل  
 المخالطة بالنساء للامن من الفتنة  
 والاصح انه لا يحل \* والمختل في  
 الردي من الاعمال من الرجال  
 الفساق لا يحل له المخالطة مع  
 النساء أما الذي لا يشتهي النساء  
 وبه تكسر باصل الخلقة حل له  
 الخلطة النساء اذا لم يكن له ردي  
 من الاعمال والاصح خلوه من الملقا  
 \* العبيد يدخلون على مولاهم بلا  
 اذن اجماعا وفي التفسير اليها  
 كالأجنبي وقال الشافعي رحمه الله  
 يحل له من التلذذ ما يحل للمهرم  
 وليس له ان يسافر بها اجماعا

آخر هذا الكتاب وقد بدأ فيه باقرار المشتري هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا أوصى الى فلان بجميع  
 أموره بعد موته وصية صحيحة أقرطاعا أنه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصى بوصيته للوقف  
 في سبل سماعة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الموصى أنه اشترى من  
 هذا البائع جميع هذه الدار بمحودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته بهذا الوقف وصدقه هذا  
 البائع في ذلك كله ويتم الكتاب

(وقد بدأ فيه باقرار البائع) شهدوا أن فلانا أقرطاعا أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من  
 فلان وصى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة وقد كان هذا الموصى أوصى اليه أن  
 يشتريه من ثلث ماله ويقفها عنه ويتم الكتاب

(وجه آخر) اشترى فلان وصى فلان بثلث الوصية بماله موصيه هذا بآية في حياته ليوقف  
 عنه بعد وفاته موقعا صحيفا ويداعلي المقرء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن  
 يكون هذا الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون  
 الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها الى قولنا وقبض هذا البائع  
 جميع هذا الثمن بإفهام هذا المشتري ذلك كله اليه من مال هذا الموصى ويتم الكتاب

(نوع آخر في شراء الوصي عبدا نسمة) اشترى فلان وصى فلان بأمير موصيه هذا أيام من ثلث ماله  
 من فلان وقد كان فلان أوصى اليه أن يشتري له نسمة عبدا أو أمة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه  
 فاشترى هذا الوصي من فلان بهذه الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلانا وعليه  
 من ثلث ماله ليعتقه وبذلك التفاض والتفرق وضمان الدرك والتاريخ

(نوع آخر في بيع الوصي العبد نسمة) اشترى فلان من فلان وصى فلان بأمير موصيه هذا أيام من ثلث ماله  
 المملوك المسمى فلانا وهو المملوك الذي كان لهذا الموصى وقد كان أوصى الى وصيه هذا أن يبيعه  
 نسمة للعنق فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك  
 بعيه المسمى فيه بكذا درهمين من المسلم ببيعها ليعتقه وبذلك التفاض ويتم الكتاب

(نوع آخر في الوصية بدار بعينها لرجل بعينه) هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي  
 بكورة فلان ويحدها فوصى هذا الموصى المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصى المسمى فيه بجميع  
 هذه الدار المحدودة فيه بمحودها وحقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقة بآية جائرة خالية عن  
 الشروط المفسدة والمعاني المبطله خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها أو بعضها خالية عن  
 حق غيره يمنع محتها لقرابته واحسانا اليه وقرى الى الله تعالى بالعمل بما ادب اليه من الوصية  
 للأقربين ورعاية لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصى من هذا هذه الوصية قساقية  
 في مجلس هذه الوصية قبولها وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصى من  
 يقوم مقامه بعده من وصى أو وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصى له يحكم هذه الوصية تسليمها  
 صحا وأشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقر أنه قد فهمه في حال  
 ثبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب

(نوع آخر في دفع الوصي المال الى رجل ليجمع عن الميت) هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر  
 هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وصى فلان بثلث الوصية من جهة أقرطاعا أن هذا الموصى فلانا  
 أوصى اليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهمين يدفع الى رجل أمين عفيف يرجع عن نفسه

ويكره للامة وأم الولد في زماننا المسافرة بالبحر بحاجم خوف الفتنة \* شهد عندنا فلان أن زوجها طلقها ثلاثا لا يحل لها المقام معه  
 وليس لها ان تزوج بائنا \* أخبر الغائب بان امرأته ارتدت والعباد بالله أن يتزوج باربع - واما ان المخبر ثقة جازا كان أو جديا



أو محدودا في قذفه \* تحتان النساء سنة لان النص ان الحنثي يحتمن ولو كان ختانه مكرمه لاسنة لم يحتمن الحنثي لاحتمال أن يكون اقترأ  
ولكن لا كالسنة في حق الرجال \* ويجوز (٣٦٨) النظر الى فرج الرجل للحنث وعن الامام انه يجوز لصاحب النظر الى عورة الرجال

\* ويجوز مع امرأته أو أمته رجلاه  
قتلهما ان طأوعته وان مكرهه  
قتله وان قصد ماله ان عشرة أو  
أكثره قتله وان أقل فقتلهم ولا  
يقتله \* ولا يجوز رجل تراب روض  
المصر لانه حصن وكان حق العامة  
فان انهدم الروض ولا يحتاج اليه  
بازجله \* وانراج الشموع الى  
رأس القبور بدعة وان لاق مال  
ورعى عش الخفاش والخفاف  
من المسجد بفراخه ان يعثر جازر  
\* والتوضؤ من ماء السقاية ان قل  
جاز والاوعى على هذا الحيض  
المعدة للشرب لا يجوز منه الوضوء  
في الصحيح ويمنع من الوضوء منه  
وفيه وجل ماء السقاية الى أهله ان  
ما ذونا العمل يجوز والا \* انطوى  
أشد الناس وطال ان ماله ينزل  
قطرة قطرة فلا يقتر ولهذا ثبت  
نسب ولده كالمصبي \* والصغير الذي  
لا يجامع محرم والذي يجامع لا  
كالبالغ والمعنوه العالم بامور  
النساء القادر على الوطء ليس  
بمحرم وان لا يقدر وقد فترت آله  
ليس أيضا بمحرم والمجنسون ليس  
بمحرم لانه لا يباي من الحرام  
والشيخ ان توهم وطؤه ليس بمحرم  
وان فترت آله ولا طجة اليهن  
لكن لميل قلب محرم ومن بدن  
يجوز لا تشنسى لباسه \* واذا  
أراد أن يتروجهاله النظر اليها  
وان حاف الشهوة فقد روى انه  
عليه الصلاة والسلام قال اذا ألقى  
الله تعالى خطبة امرأة في قلب رجل  
له النظر اليها \* أراد العبور أو  
الزول في أرض الغير ان لها حظا

حجة الاسلام فيجوز عنه حجة الاسلام من داره في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع  
وأن هذا الوصي وجد فلانا أميناً عفيفاً قادراً على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه هذا المال ليحج  
عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الامر منه قبول ولا صحبها وأقر  
ورثة هذا الموصي وهم فلان وفلان وفلان اقراراً صحبها أن جميع ما وصف فيه حق وصديق وأنهم  
أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصي لعلمهم بانه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت  
وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب

(وجه آخر) شهدوا أن فلانا وصي فلان بثلث الوصاية من جهة وصاية صحبة دفع الى فلان  
كذا من ثلث مال هذا الموصي وكان أوصى اليه أن يدفع الى رجل أمينه ثوبه قد حج عن نفسه  
حجة الاسلام ليحج عنه على ما سمى ووصف فيه بختاره هذا الوصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية  
لم يرجع عنها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المدفوع اليه لانه  
عرفه على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الوصي من بلد كذا وهو بلد هذا  
الموصي التي مات فيه فينفق على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وجميع ما لا بد منه  
ذاهباً وراجعاً الى هذا البلد بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وولي بالحج من الميقات الذي يشتهي  
اليه ويقضى مناسك الحج على ما قرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه ان  
خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلف فقبضها منه تامة على ذلك وعلى أنه ان أدرك في  
ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصي أو موصى له أو وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من  
الناس فعلى هذا الوصي أن يخلصه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك الدرك ضماناً صحبها وعلى أنه اذا  
أحصر هذا الحاج لعدو أو مرض أو غير ذلك من وجوه الاحصار فعلى هذا الوصي أن يخرج به من  
ذلك بهدى يهديه ليدفع عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى وميثاقه أن ينصح  
ويجتهد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهما بجميع هذا الضمان  
والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك بجميع هذه الدراهم في  
يد هذا القابض الحاج على هذا الوجه على أنه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج  
ورجوعه الى بلد الموصي رده على هذا الوصي وكان ميراثاً عن الميت وان عسرت هذه الدراهم عن  
حاجته أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصي ويتم الكتاب  
\* وان جعل الفضل الحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو له ما وجب له من موصيه هذا فان  
كفل للحاج رجل بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع  
ما يجب عليه عليه هذا الدرك الموصوف فيه على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره اياه  
بجميع ذلك ضماناً صحبها لافساد فيه ولا خيار على أن يأخذ منهما الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء  
أخذ أحدهما كيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا بآداء جميع ذلك  
الى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضاً قبل الافتراق  
وان كفل عن الحاج ضامن اذا خالف كتب وقد ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصي بجميع  
ما يجب عليه بهذا الخلف الموصوف فيه ضماناً صحبها لافساد فيه ولا خيار على أن كل واحد  
منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالتى قبله

(وفي أمره بالقران عن الميت) يكتب ليحج عن هذا الميت ويغفر عنه قارنا بينهما وينفق على نفسه

ذاهباً

أحوال ليس له ذلك لانه دليل المنع والاله ذلك والمعتبر في أمثاله عرف الناس \* ابتلى بين الصلاة في الطريق

وأرض الغيران من روعة أو غير من روعة كافر أو طريق اثبت حقه فيه وان غير مضر وعلم مسلم صلى في أرض المسلم لرضاه بها غالباً



• أراد نصب رحي على نهر العامة ليس له ذلك لأنه لا يتجاوز ضرر \* والمحرمة ترخي على وجهها بخرقه وتجاهاها من الوجهة التي كانت المسئلة أثمها  
ممنوعة عن كشفها للرجال بالضرورة كالشهادة عليها وإلزامها • وللمختون أو شق عليه (٢٦٩) الختان وعرفه الخمامون تركه \* وسئل

الامام عن قال اذا بلغ ولدي  
الختان ولم أختنه فامرأته كذا مني  
نزل الجزاء وكان بين يديه غلام  
أسود فقال ما أنا أعلم من هذا  
الأسود \* وكتابة القرآن على  
الحيطان والمحاربين غير مستحسن  
لأنه يمسق فيسقط ويكره على  
الفرس والبساط لأنه يداس ويوطأ  
\* اذا بلغ الصبي عشر الايام مع  
أمه وأخته وامرأة الابن أمه أو  
جاريته \* كشف ازاره في الحمام  
لغيره وعصره لا يأن لمعدم امكان  
تطهيره يدونه والاثم على الناظر  
قال الرسته فبني لاختفاء أنه أراد  
بالكشف في الموضع المعـ لذلك  
لامطلقا وهو الحق وفي كل موضع  
سجارت النمل حرام المس أيضا \* ودخول  
الحمام في الغداة ليس من الرواة  
لان فيه اطهارة لمولوب الكتابة أو  
لأنه يخل بالصلاة بالجماعة \* اصطاح  
الطلاب ان المتقدم أو لم يدرس ثم  
اختلفوا في التقدم فمن وجدنية  
على التقدم فهو أولى والا فخرج  
بينهم وبين كل كانهم قدموا معا  
\* أراد أفقه أهل البلد العز وليس  
له ذلك لان فيه اضاعة أهل البلدة  
وعلى هذا لو أراد ج التطوع وان  
كان فيها أفقه منه له ذلك \* اشترى  
طشتا من أرز وقال من أطهر  
بطن الطشت فعليه كذا لا يحل له  
هذا المال \* المسافرون اذا دخلوا  
أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم  
درهما على عدد الرفقة واشتروا  
طعاما أو كلوه فانه يجب حوزان  
تفاوتوا في الأكل لان الله تعالى  
أباح الحاجة اليه في هذا أولى

ذاهبا وراجعا ويحرم بهما من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى فعل العمرة أو لا على سنين  
مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويذبح لقرائه أو نحر ما استيسر من الهدى من مال نفسه  
(وفي أمره بالتمتع عنه) يكتب وقد كان أوصى هذا الموصى أن يعتمر عنه ويحج من مصره الذي  
دار به وهو بلاد فلان ليمتع من حافى أشهر الحج عنه فيغرد العمرة أو لا ثم يغرد الحج بعدها ويختار  
الموصى لذلك جلا صالحا مأمونا موثوقا به قد حج عن نفسه واعتمر فاختار وصيه هذا فلانا ودفع اليه  
هذا المال ليعتمر عن هذا الميت ويحج عنه ويتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ويتفق على  
نفسه ذاهبا وقافلا وركوبه ولباسه وطعامه وأدامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد منها  
بالعرف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة اذا انتهى الى الميقات مفردة عنه ويقضى أفعالها  
على سنين ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضى مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح  
لابل هذه المنية أو نحر ما استيسر من الهدى بمال نفسه ان أحب وبمال رفيقائه وأحبابه ان أحب  
وذلك مباح له يجوز له \* وفي الاذن بأمر غيره بهذا الحج اذا عجز هو عنه بموت أو غيره يكتب وقد  
أذن هذا الموصى لهذا الحاج عن هذا الميت ان مرض أو أصابه أفة أو عرض له أمر فاعز به ومنعه  
عن الشخص والمرض على وجهه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع اليه ان  
بقي شيء منه بعينه أو كسوة اشتراها أو غير ذلك من حوائجه فجعل اليه أن يسلم ذلك الى غيره ممن  
يختاره ممن يصلح للقيام بهذا الحج والقران والتمتع فيأمر به ويقبض في ذلك مقام نفسه وبأذنه  
في الاتفاق على نفسه على ما وصف فيه وقبل ذلك منه واجهة ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

### (الفصل الحادي والعشرون في العواري والنقاط المقتطة)

اذا استعار من آخر دارا يسكنها فارد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله  
تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني المعبور من فلان بن فلان يعني المستعير انك  
أسكنتني الدار التي هي لك في بلدة كذا أحد ودوها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان  
يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى والعلماء والخصاف رحمه الله تعالى كانوا يكتبون  
أسكنتني دارك على أن أسكنها وأسكن غيري فلا يجني يكون له اسكان غيره بالاجماع فان المعبر لو لم  
يفل للمستعير على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعي رحمه الله تعالى لان عنده  
المستعير لا يملك الاعارة بغير إذن المعبر وأما عندنا فالاعارة ان كانت مطابقة بان قال أعزتك ولم يقل  
لتنفع به أنت فان له أن ينتفع به وبغير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في  
الانتفاع به أو مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال أعزتك لتنفع به أنت ان كان المستعار  
مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك أن يعبر من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار  
مما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فلا أن يعبر من غيره وذلك نحو سكنى الدار وأشباهها واذا كانت  
المسئلة مختصة على هذا الوجه فالطحاوي والخصاف رحمه الله تعالى اختلفا في ذلك لتصير المسئلة  
بجمعا عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعته الي وبضمتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد  
ذكر التار يخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية مما يتلف فيه العاين فعند علمائنا  
رحمهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعي رحمه الله تعالى مضمونة فيذكر التار يخ من وقت القبض  
حتى اذا رفع الى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أنها من أي وقت دخلت في ضمانه وان أراد المستعير أن  
يكتب المعبر له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى

(٤٧ - (التناوي) - سادس) والله أعلم (كتاب الاستحسان) طهر قدمها ليس بمعورة فيها  
رواه الحسن عن الامام وعن الثاني ذراعه اليه بمعورة موهمة احرام أي من الوجه والذراع لانه يباح مما خفي به الاستمتاع بحرام بكل حال



وكذا الخلوة والحكم بالفرق بين الاجنبي وذى الرحم اذا كان النظر لا عن شهوة فاما بالشهوة فلا يحل لاحد النظر \* وكذا اذا كان أكثر رأيه أنه يشتهى لا ينظر الا للحكم لهما وعليها (٣٧٠) أو تحمل الشهادة ولا يقعد الشهوة ويقصد الحكم والتحمل ولباسها ان ملتزقا

بينهما أو رقيقا فالنظر من وراءها كالنظر الى بدنها والنظر الى العورة لا يجوز الا للضرورة كالختان والمداواة والولادة والاختلاف في وصول العذراء لوبكر أو الرديع \* نحسب الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والتنجاسة اذا كان مسلما فلا ذكر أو أنثى حرا أو عبدا محدودا أو لا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد \* دخل على قوم مسلمين بأكلون فأنخبره واحد بالحل والآخر بالحرم ان في جانب عدل وفي آخر غير عدل يرجح العدل ولو في كل جانب غير عدل عمل بغالب الرأي وان لم يسترجح جانب فالاصل الحل فيتناوله ولو في جانب عدل وفي آخر عدلان فهما أولى ولو في جانب عدلان حرا وفي آخر عبدان عدلان فالحران أولى ولو في جانب عدل حرا والآخر عبد عدل عمل باكثر الرأي مساواة الحرم العبد في الديانات \* ولو كان في كل جانب عدلان حرا نعمل باكثر الرأي فان لم يسترجح الرأي رجح التحريم بخلاف ما سبق لان كل خبر هنا لم يرجح التحريم وثمة غير ملزم \* ملك جارية أو طعاما فأنخبره مسلم أنه كان غصبا عند الملك فالتزمه في الوطء والا كل أولى لان الملك لا يستلزم حلها ما ثبت شبهة الحرمة بقول الواحد العدل \* ولو أنخبره عدل أنه ذبيحة الجوسي لا يحل أكله وان كان اشتراه لا يرد به بقول الواحد الى البائع \* أباحه طعاما أو ماء لينوضأ به فأنخبره عدل أنه مغصوب فالأحب

لا يدعى المالك أنك سكنت بغير عقد يرفعان الى قاض يرى تقويم الممافع بغير عقد يقضى عليه بأجر المثل وكذلك اذا اتهم من سكنه فان المالك يضمنه اذا كان اتهم من سكنه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المعير لفلان بن فلان يعني المستعير اني أسكنتك الدار التي في محلة كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك تسكن من شئت وقد دفعتم اليك وقبضتم في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا ومجدها سنة كاملة أولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان في هذه المدة المذكورة يعني المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشيه وأتباعه وأضيانه ومن سواههم من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه فأعاده فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسليم المعير ذلك كله اليه فارغاعن كل مانع وصار في يده على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستقرا بهذه العارية على هذا المعير حق في هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب

(واذا أعار من آخر دابة) يكتب فيه لصاحب الدابة أقر فلان يعني المستعير طائعا أنه استعار من فلان مركبا صفتة كذا ليركب في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا ذاهبا وراجعا على أن يرده عليه سالما من الآفات اذا انصرف الى وطنه واسنة في عنه فأعاده فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية مثل كالهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \* وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع خشب من حائطه الذي في داره ويحدد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلي داره التي تلاصق دار المستعير وهي عن يمين داره وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وأرتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبنائه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير في شئ منه سوى حق العارية على أن يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدله على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شئ من هذه المراضع وعلى هذا لو استعار منه طريقا واستعار منه شربا يسقى الاراضي كذا في الظهيرية \*

(وفي الشهادة على النقاط المقتضية) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا التقط بمحضهم ومراى أعينهم في موضع كذا القطة وهي كذا وقد وقفوا عليها وعرفوها وأنه أشهدهم في صحة يده وقيام عقله وجوار أمره أنه انما التقطها بالعرفها وردها الى مالكها ان وجدته يعلن أمرها ولا يستحيز كتمانها أو يمثّل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضيّعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء طاعرا في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في المحيط

### (الفصل الثاني والعشرون في الودائع)

يكتب فيه أقر فلان طائعا في مال جوارا قراره من جميع الوجوه أن فلانا أودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه وعن عياله ولا يدفعها الى أجنبي ولا يخبر بها من يده ولا ينقلها الى غير حوز من غير ضرورة على أنه ان استملكها أو ضيعها أو خالف فيها فهو ضامن وأنه

قبض

التمز

التمز ولا يحرم لانه لم يثبت حرمه العين \* يريد شراء أمة فأنخبره مسلم بكونها غصبا عنده وهو يحكمه لا حب التمه فلا اشترى يحل له الوطء لانه لم يخبره بحرمه العين بل بجهة الحرمة ولم تثبت وكذا ان أخبر أنها حرة أو معتقة فتمز ولا تحرم لان بخبر الواحد لا يزول



لذلك وان كان هذا حرمه العين في الاصل في أمته رجل يبيعها آخره اذا أخبره بشي ثوبان ذلك وسعه الشراء كذلك لو أخبره عدل أو غير عدل بذلك أو كثر رأيه ذلك وان اشتبه لا يشتري وان كان لا يسعه ذلك اذا عاين فكذلك (٢٧١) اذا أخبره واذا أخبره أن فلانا لا يذره الا أن

له الشراء وان أخبره أنه يذره  
لكنه يبطل لا يسعه واذا قال فلان  
يدعيها وفي الحقيقة كان لي وأنا  
كنت أمرته بذلك لمصلحة وأمرت  
الجارية أيضا لتقر بذلك وهو  
مسلم عدل له الشراء منه وان كان  
عنده أنه كاذب لا يشتريه الا لو عاين  
ذلك وسعه الشراء لا يحترزه بعدم  
المنازعة وكذلك لو قال كانت لي  
أو دعيتها عنده ثم أخذتها منه أو قال  
كنت بعتهامنه ثم أفلتها أو وهبها لي  
وصدقها لما قلنا ولو قال لي غصبها مني  
فأخذتها منه على بحوده لم يشتريها  
وان قال غصبتني وظلمتني ثم رجعت  
عن ظلمي ودفع لي له الشراء لعدم  
المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو خاصمه  
الى الحاكم حكم له ببرهان أو يكتول  
بجاز الشراء \* ولو قال حكم لي بها  
الحاكم وأسكر الحكم فأخذتها منه  
لم يشتريها نظيرهما ما لو قال اشتريتها  
منه ونقدت لثن وأخذتها منه  
بغير أمره له الشراء ولو قال اشتريتها  
من فلان ونقدت منها ثم أنكر  
البيع وأخذتها ليس له الشراء  
ولو كان البائع عدلا ولو قال  
اشتريتها من فلان ونقدت لثن  
وقسنت بأمره وهو عدل وأخبر  
عدلا أن البائع هذا بجد البيع لم  
يشتريها فان كان البائع عدلا وأخبر  
غير عدل ويقع عنده أنه صادق  
فكذلك وكذا اذا كانا غير  
عدلين وعنده أن المخبر هو الصادق  
لان العمل بغالب الرأي في أمر  
الهم جاز في المال والاحتراز عن  
الشراء أولى قال محمد رحمه الله  
أرأيت أن رجلا دخل على انسان

قبض منه جميع هذه الوديعة وتسلمها منه بسلمه ذلك اليه على سبيل الخفا وعلى أن يردّها على هذا  
المودع بعينها اذا استردّها وطالبه بها من ليل أو نهار ولا يعقل بعلة دون ردّها اليه وذلك في يوم كذا  
من شهر كذا والله أعلم كذا في النخبة \*

(الفصل الثالث والعشرون في الاقرار)  
(الاول في الاقرار بدين حال مطلق) أقر فلان طائعا رغبيا في حال صحته وقيام عقله وجواز أمره له  
عليه لعله به من مرض ولا غيره تمنع صحة اقراره أقر أن عليه وفي ذمته لفلان كذا درهمين وكذا دينارين  
نصفها كذا دينارين لازما وحقا واجبا بسبب صحح حاله غير مؤجل يطالب به متى شاء وكيف شاء لا راءة  
له منها الا بخر وجه منها اليه أو الى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع  
بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة له اليه من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصديقا  
صححها خطا باشدها وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا الاقرار له بذلك قبول لا يحجها  
وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهما هذا بلسان عرفاه وأقرأ  
أثمهما قد فهماه وأحاط به علما وذلك كله بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر السبب  
ذلك في الكتاب

(وفي الاسباب كثرة) من جملة ذلك ثمن متاع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله ديننا  
لازما وحقا واجبا ثمن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بعد صحح وقبضه منه ورأه ورخص به وتفرغ رعايه  
ثمنه وأربابا ثمنه عن جميع العيوب بعد معرفتها كلها لا غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلا يكتب  
مؤجلا الى شهر كذا أو الى سنة كذا أو الى سنتين على حسب ما يكون كملتين هلاليتين وليس  
لهذا المقر له أن يطالب به في المال حال قيام هذا الاجل وله أن يطالب بعد اجل هذا الاجل كيف  
شاء متى شاء لا راءة له منه الى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وانما  
كتبتنا قبض المبيع حاله وقع عقده هذا اليه مع لان من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من  
اشترى شيئا بثمن الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان القبض بعد سنة  
لامن وقت البيع وان كان الثمن منجما كتبت مثلا مؤجلا الى ستة أشهر منجما بسنة النجم يؤدي  
اليه عند كل نجم كذا وان أرادوا أن يحل المال عند تأخير نجم يكتب على أنه متى أدخل نجم منها  
وأدخل نجم في نجم بجميع المال عليه حال والتخيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرطاً  
في البيع لان هذا الشرط يعدل البيع

(ومن جملة الاسباب القرض) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحح استرضاهما  
وأنه أقرضهما من ماله نفسه اياه ودفعها اليه وأنه قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدقه المقر له  
هذا فيه خطا ولا يكتب في قرض مؤجلا لان القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط \* الا في  
مسئلة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أن الرجل اذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان  
ألف درهم بعد موته الى سنة فهذا الاجل صحح كذا في الظهيرة

(ومن جملة الاسباب الغصب) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب غصبه منه مال هذه المراهم  
(ومن جملة ذلك الاستهلاك) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا  
(ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة) فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه جملة الدين  
لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له دين كان له عليه

ليلا شاهر اسمه ذوق في رأيه أنه سارق يروم أخذها له أو قتلها له وتلقه في قلبه أنه هارب من العدو ملجئ اليه لا يحل تملكه لوجوب العمل  
بغالب الرأي يباع رجل أمة انسان وزعم أن مولاه أمر بالبيع ووقع عنده أنه صادق له الشراء فان اشتراها وقبضها ووطئها ثم وقع عنده أنه



مكتوب في دعوى الأمير ترك وطلها حتى يعرف خبرها فإذا جاء المالك وانكر الاذن أخذها وعقرها ورجع بالثمن على البائع وإن شهد عند عدلان بامر المالك ثم جاء المالك وانكر الاذن (٣٧٢) فلم يشترى أن يمنعها حتى يحكم الحاكم بالرد ثم لا يسعه أمسا كلها بشهادة

الشاهدين المذكورين عند الشراء \* تزوج ربيعة فأنجب رجل أنثى ونصت من أم الزوج أو أختها أو كانت الزوجة مشتهرة فأنجب رجل أنثى الزوج أو ابنه قبلها بشبهة ووقع في قلبه أنه صادق له أن يتزوج بأختها أو أربع سواها بخلاف ما لو أنجب به سبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لأن ثمة الزوج ينزعه وفي القابض لا ينزعه لعدم العلم به وإن وقع عنده صدقة وجب قبوله \* أخبر بارتداد امرأته أو أختها بارتداد زوجها والعباد بالله عنه ففي لزوم قبول خبره وإيتان \* وأخبر جلا قتل عمدا ثم قال مثله لأنه كان ارتد أولاده كان أمي أو أمي ولم يكن له وارث غيري أو أقر بأنه قتل أباه لكنه قتل لردته أو للقصاص له أن يقتل القاتل عاين القتل أو سمع اقراره بذلك ولكل من عاين أو سمع اقراره عاينته في قتله \* ولو شهد عدلان عنده بأنه قتل أباه ليس له أن يقتله حتى يحكم بالشهود كما أنه لا يصير حجة قبل الحكم بخلاف ما لو شهد عنده عدلان أن زوجها طلقها ثلاثا حيث ثبت الحرمة في حقها بالحكم ولو عاين الابن قتل أبيه أو سمع اقراره بذلك ثم برهن القاتل عند الابن أن أباه كان ارتد أو قتله للقصاص إن كان الشاهدان ممن لو شهدا عند الحاكم يحكم الحاكم بشهادتهما ليس له قتله وإن كان مما لا يحكم به سماله قتله \* مال في يد رجل شهد عدلان أنه مال مورث هذا غصبه ذواليد وهو يجهل لا يأخذ منه قبل الحكم ولو كان هو عاين أخذه أو سمع اقراره بذلك لا يخترق فإله عليه ولكل من

(وإن أراد الاقرار ببقية مهر المرأة) يكتب دينها لازما وحقا واجبا بقبية مهرها الذي تزوجها عليه وأوطاها بعضه تطالبه بذلك متى توجهت مطالبتها إياه شرعا \* (وإن رهن المقر أعياها فقلية بمذا المال) يكتب بعد الاقرار والتصديق وقدره من هذا المقر له بهذا الدين من أعياها مال منه من ديلا بعد اداها جيدا طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا أو ديلا با طوله كذا وعرضه كذا ونقشه كذا وقيمه كذا أو معفورا بطوله وعرضه ولونه وقيمه كذا وسلمه إليه فقبضه منه فجميع ذلك رهن عندهم هذا الدين له حقه إلى أن يستوفي كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بما بينة الشهود المسمين في آخر هذا الكتاب

(وإن أخذ بالدين كفيل من المقر) يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بأمره بجميع هذا المال المقر به كفالة محبذة جائزة نافذة بإجازة هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس هذه الكفالة على أن هذا المقر له أن شاء طالب هذا الكفيل يحكم هذه الكفالة وإن شاء طالب هذا الأصل يحكم الأصل

(إذا أرادوا كتابة المهر على الصغير وأقراره بذلك لا يصح) يكتب حكاية النكاح فيصير به المهر ديناً على الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الأبوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح صحيح بمحض من الشهود العدول وقيل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنه الصغير هذا فصارت هي امرأته وصار هذا المهر لازماً لها عليه

(نوع آخر في الاقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما عن الآخر) يكتب أقر فلان وفلان طائعين راغبين في حال محبة أبدانهم ما وقيام عقولهم ما وجواز أمورهم ما لهم ما وعليهما لاهلة هم ما ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار أن لفلان عليهما وفي ذمتهم ما كذا درهم ما ديناً واجبا وحقا لازماً بسبب صحيح صراه له ولزمهما الاقرار له بذلك وأنهما ممليان وفيان موسران غنيان بالسكان من الاعيان والاموال ما ينبغي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما ما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له أن شاء أحدهما بذلك جميعا وأن شاء فرادى واحدا بعد واحد حتى يستوفي هذا المال كله لبراءة لكل واحد منهما ولا خلاص بدون توفية ذلك كله إليه متى طالبا ومصدقهما هذا المقر له في ذلك مواجهة ويتم الكتاب

(نوع آخر) إذا كان دين في صك باسم رجل فأراد أن يقر أن هذا الدين لفلان وأن أهمه في الصك عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا باسمه على فلان ما لا يبلغه كذا بصك وهذه نصحتة بسم الله الرحمن الرحيم بنسخ الصك بتاريخه من أوله إلى آخره ثم يكتب أقر فلان أن جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وإن كان بعضه لفلان يكتب أن كذا درهم ما من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين ملكا صحيحا وحقا تابعا بامر حق لازم واجبه حرة فلان ولزمه الاقرار به له وأن هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان وأنه لاحق له على فلان فيما أقر له به مما وصف ولا دعوى ولا طلب في ذلك بوجه من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بإرائه وقبضه والشراء به وهبته والتصدق به وتأخيرته وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه إن جده هذا المطلوب ذلك في حياة هذا المقر وبعد وفاته إن شاء ولي التصرف فيه بنفسه وإن شاء غيره يوكّل بذلك من أحب ويوصي

بذلك

وهو يجهل لا يأخذ منه قبل الحكم ولو كان هو عاين أخذه أو سمع اقراره بذلك لا يخترق فإله عليه ولكل من

عاين أو سمع اقراره بذلك عاينته في القتل \* شهد عدلان أن زوجها طلقها ثلاثا ثم ماتا أو غابا قيل أن يشهدا عند الحاكم ليس لهما أن تقيم



كما إذا شتمت منه بخلاف المال والقتل (نوع) نبت من عروق شجرة في داره شجرة في دار جاره فالنابت من العروق لصاحب الشجرة  
\* النافذة والغني وصاحب المزماران أخذوا بالشرط ردوه على المالك ان (٢٧٣) عرفوا والا تصدقوا به فان كان الاخذ بالشرط

يكون له لان الدفع حصل من  
المالك برضاه \* اذ انبت الخطب  
في أرض رجل بسلامة ليل  
لاحد أن يأخذه والشوك له أن  
يأخذه \* محرم وحلال اصطاد في  
الحل فالصيد كله للحلال وعلى المحرم  
الجزء \* وستر الكعبة يعطى منه  
انسان ان له قيمة لا يأخذه وان لا قيمة  
له أخذته وستر الكعبة من الحر  
والدبيح لم يحسوز الشاسعي في  
أصح وجهيه وجوز كون  
خريطة المصنف من الحر ووجهها  
واحد \* ونقش جلد المصنف  
بالفضة يجوز عنده لا بالذهب  
\* وضع السكر بين يدي جماعة  
وقال من أخذه فهو له جازلن أخذه  
قيل هذا باحتمال قيل انه تملك من  
بجوهل بصير معلوما عند الاخذ  
\* والتمسة جائزة اذا أذن فيها  
صاحبها لمن أخذه لما روي انه  
عليه الصلاة والسلام نحر خنجره  
أبيرة ثم قال عليه السلام من شاء  
فليقطع \* ولا بأس بالعود والنوم  
على جوالق أو كبس فيه دراهم  
لان المقصود الحفظ لا الاحتفاف  
والعبارة للمقاصد لا للنفس الافعال  
ومحمد رحمه الله لم ير بأسا باللباس  
المرتفع جدا قال عليه السلام تزين  
لعبادته بك وقال عليه السلام  
ان الله جميل يحب الجمال وكذا  
لا يرى باللباس الا حرجا على السراج بأسا  
قال هشام رأيت على الامام الثاني  
تعاين محفوفين بمسامير الحديد  
فقلت أتريهم جبابرة من اللباس  
الرهيبان وكان السجدي ابن يزيد  
رحمه الله يكرهه فقال كان عليه

بذلك الى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع قبيح متى شاء وكيف شاء وكل شاة مرة بعد  
أخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على ابرائه ولا على هبته ولا على  
غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف فيه المقر  
فهو باطل مردود والدين ثابت على المطالب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له ان استحق هذا  
الدين المسهي الموصوف فيه أو شيء منه لانه انما يستحق بسبب أخذته هذا المقر وصدقه فلان في ذلك  
ونتم الكتاب \*

(نوع آخر في الاقرار بقبض الدين) أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب  
مصحح وقد كانا كتبنا بذلك صكاً مشتملاً آخر على شهادة شهود عدول وكان في يده كتبناه بينهما في ذلك  
والاشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاماً كما لو انما  
يدفع ذلك كله اليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه اياه وأن الصك الذي كان في يده باقراره له بهذا المال  
قد ضاع من يده فتي أخرجه يوماً من الدهر فهو باطل لا حجة له عليه ولو ادعى هو عليه يوماً من الدهر  
أو غيره من وكيل أو وصي أو وارث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم مقامه  
مبطل في دعواه فبذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والاراء قبولاً جائزاً  
بمخاطبة منه اياه بجميع ذلك ونتم الكتاب \*

(نوع آخر في الاقرار بالقبض من أحد الغريمين وهو كفيل عن الآخر) يكتب أقر فلان طائعا  
أنه كان له على فلان وفلان كذا ديناً ناراً بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بأمر صاحبه  
بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله ان شاء وان شاء أخذهما  
جميعاً يأخذ أحدهما أو يأخذهما ما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا وهو أحدهما من  
الغريمين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعاً وكان هو كفيلاً عن صاحبه بمحضته  
فسقط هذا الدين عنهما وبرئانه ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل  
ولا كثير ولا دعوى له قبلهما في هذا الدين لاني كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له  
في ذلك مواجهة وأشهدا وان أدى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وأن فلانا وهو أحدهما من الغريمين  
قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضاً من كماله عنه بنصيبه وبقي له على  
صاحبه كذا حصه وعلى هذا المؤدى ذلك أيضاً بسبب كفايته عنه والله تعالى أعلم \*

(نوع آخر في الاقرار بالخطة) أقر أن لفلان عليه وفي ذمته كذا قفيز خبطة سقية بضاء تقيية جيدة  
بافقة تقيية بالفقير العشاري المتعارف بين أهل بخاري ديننا لازماً وحقاً واجباً بسبب مصحح وان شاء  
هين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها اياه أو يقول بسبب سلم مصحح مستجمع شرائط  
محمته ويزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا  
المقر له في ذلك كله شفاهاً ونتم الكتاب \*

(والاقرار بسائر المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الخطة)  
يبالغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا من المئخن الوسط الاخر النسق  
الموزون بوزن بخاري أو كذا من المئخن الابيض الوسط النسق الموزون بوزن بخاري ويكتب في  
الذرة كذا من المئخن (١) الجاورس الوسط النسق الموزون بوزن بخاري ويكتب في السمس كذا من

(١) قوله من الجاورس هو الحب كفى القاموس

السلام يلبس النعال التي لها شعر أشار الى أن المشابة بالرهبان في فعل فيه صلاح العباد لا يراه من الاراضي ما لا يمكن قطعها الا بعمل هذه  
النعال كالجيل والاراضي الصلبة وعن الامام ان الخضايب حسن لكن بالخفاء والكيم والوسمة أراد به الهيئة وشعر الرأس والحناب في نمير



بالتكبير \* ولا يذبح الرجل  
أن يسأل اليهود والنصارى عن  
التوراة والإنجيل والزبور ولا  
يكتبه ولا يتعلمه لأنهم حرفوه ولا  
يستدلون بالثبوت المطالب بما ذكر في  
تلك الكتب لأنه يحتمل أن يكون  
من المهرقات وأما استدلال العلماء  
في اثبات رسالة سيدنا عليه الصلاة  
والسلام بالذبح ~~و~~ وفي أسفار  
التوراة وكتب الإنجيل فذلك  
للإلزام عليهم بما عندهم \* تعلم  
بعض القرآن ووجد فراغا  
فلا يفضل الاشتغال بالفقه لأن  
حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم  
مالات من الفقه فرض عين قال  
في الخزانة وجميع الفقه لا يثبت منه  
قال في المناقب عمل محمد بن الحسن  
ما تبي ألف مسألة في الحلال  
والحرام لا تفتن الناس من حفظه  
\* الرجل إذا أمكنه أن يصلي بالليل  
ويتعلم بالنهار فعل وإن لم يمكنه  
النظر في العلم بالنهار وله زيادة ذهن  
يعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل  
\* طلب العلم والفقه إذا صحت النية  
أفضل من جميع أعمال البر وكذا  
الاشتغال بزيادة العلم إذا صحت  
النية لأنه أعم نفعه لكن بشرط  
أن لا يدخل القصص في فرائضه  
وصحة النية أن يقصص بوجه الله  
تعالى والاشغور لا طلب المال والجلاء  
ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة  
الخلق وأحياء العلم فقبل تصح  
نيته أيضا ولا بأس بالجلوس للوعظ  
إذا أَرَادَهُ وجه الله تعالى قال الله  
تعالى وذ كرفان لذ كرى الآية  
وكذا ابن مسعود رضي الله عنه

(نوع آخر في اقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها) أقرت طائفة أهلنا زوجة فلان وحلاله تزوجها بنكاح صحيح عشهده و عدول بكذا ديناراً وأنه اشترى لها بجميع مهرها هذا أشياء من أصناف شتى ويبين ذلك شيئاً فشيئاً وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالة صحيحة وأنها قبضت ذلك كله منه على حياتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا بحكم الشراء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل الزاهد نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لان هذا في الحاصل فوكيل من المرأة زوجها بالشراء بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بأن يشتري له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيل الا اذا عين ابايع بان يقول اشترى بها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال اشترى بها هذا العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تجوز الوكالة على كل حال فلا احتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يراد في الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكلته بشراء ذلك من فلان بن فلان أو يكتب وقد كانت وكلته بشراء هذه الأشياء بأعيانها مهرها هذا \*

(نوع آخری اقرار الرجلین بینہما لداینان باستیفاء الحق و من الجانبین) سورة کتابتہ شہدا  
 ان فلا و فلا یا اقرارا ثانیاً کہ لم یبق لکل واحد منہما علی صاحبہ ولا عندہ ولا قبلہ ولا معہ ولا فی یدہ  
 ولا باسمہ ولا باسم وکیلہ ولا قبل أحدہ بسببہ من جمیع ما جرى بینہما من الوجوہ کلہا حق ولا دعوی  
 ولا خصومة ولا طلبہ بوجہ من الوجوہ و سبب من الاسباب لا قدیم ولا حدیث الا وقد استوفی کل واحد  
 منہما من صاحبہ جمیع حقہ من ذلك کما تماماً وافیاً بإيفاء صاحبہ ذلك یا مفتحی ادعی کل واحد منہما

(٢) قوله في السكت في الكتب بالمهملة وفي برهان قاطع بالمججمة كذا هامش نسخة الطبع الهندي وقد راجعت القاموس فلم أجد هذه الكلمة فيه لاني المهمل ولا في المعجم وانما الذي فيه السكت بالضم نوع من المصل اه وهو ما سال من الاقط اذا طبع وعصر وهو مناسب هنا لوصفه بالهامض المؤوز وفي عبارة الهندية فان وجد البرهان ورو جمع فوجد ما يناسب فيها والا فلا يجد عن ضبطه بالكاف المضمومة والموحدة الساكنة والمهملة آخره وتفسيره بما ذكر من سائل الاقط هذا ما ظهر للصحح الهراوي اه

يذكر كل عشيّة خمسين م كان يدعو بدعوات ويتسكّم بالحروف والرجاء وكان لا يجعل كلمة خوفا  
ولا كلمة رجاء قال الامام الرسة فني ينبغي أن يتسكّم في الرجاء والرحمة لعلّه عليه السلام يسرّ واولا تعسر واولا بشر واولا تنفر واولا من



رجع الى الباب يكون أثبت في فتاوى القاضي رفع الصوت بالذكركرام وقد صرح عن ابن مسعود أنه سمع قوما يجتمعون في مسجد يملأون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر افراح اليهم فقال ما عهدنا ذلك على عهد (٢٧٥) عليه السلام وما أراكم الامتدحين فما زال

يذكر ذلك حتى آخرهم من المسجد فان المذبح في الفتاوى ان الذكركرام الجهر لوفى المسجد لا يمنع احتراز عن الامتناع تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وصنع ابن مسعود رضي الله عنه يخالف قولكم قلت الان اخرج عن المسجد ولو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون اعتدادهم العبادة فيه واتعلم الناس بأهله بدعة والفعل الجائر يحوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذا غير الجائر يحوز أن يجوز لغرض كما ترك رسول الله عليه السلام الأفضل تعاميا للعباسيين في الاعراف في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية أي اعبدوه وارفعوا حوائجكم والضراعة لله والخفية أن لا يدعوا له الرباء اياه لا يجب المعتدين أي المشرعين الذين يدعون غير الله تعالى وما روي في الصحيح انه عليه السلام قال لا رافعي اصراهم بالتكبير ارفعوا على أنفسكم انكم تدعون أصم ولا نائبا انكم تدعون سميعا قرا ايه معكم الحديث يحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي أنه كان في غزاة واعل رفع الصوت في نحو لاد الحرب خسده رايه فانهم في الجرس في المعارك وأرفع الصوت به كذا في أثر باقي المذاهب والطائفة والراجح والاشد لاف في عدد كبير الثمري في جهر الايداع لي أن الجهر به باعده لان الخلاف قائم على ان كونه سنة زائدة على

على صاحبه وقبلة وعنده وفي يده وقبل أحد بسببه وباسم وكيله من دعوى وحقوق وطلبة بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم محاسني وصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وبين يديها منه وبين يديها ذلك وحقوق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله يرى وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة من صاحبه على ما سمى ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلا تفاوت ليكون في يد كل واحد منهما نسخة فلا يقدر أحدهما على خصومة صاحبه وان كان لأحد هما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب به هذه الالفاظ ولكن من أحد الجانبين أقر فلان طائعا أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه الى آخره وان أبرأه من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلانا من كل حق هو له قبله الى آخره أبرأ صحبنا وقبل هو أبرأه ذلك مواجهة وان استوفى بعضه وأبرأه عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن الباقي وقبل فلان هذا الأبرأ وان استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا الى كذا تأجيلها وقبل هو تأجيله ذلك وأشهد على أنفسهما وان أبرأه عن البعض وأجل الباقي يكتب أبرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الا قدر كذا وأجل ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم \*

(نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار) أقر أن جميع الدار التي في موضع كذا أحدودها كذا الخ محدودها وحقوقها ومرافقها التي هي من حقوقها وجميع ما عود نسوب اليها من حقوقها المملان تلك ثابت وحق واجب وأمر لازم فجميع ذلك له دون المقر ودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا حيل له ولا دعوى ولا طلب ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب الى آخره وصدة في ذلك فلان ونتم الكتاب \*

(وان شاء كتب عقيب قوله محدودها) وحقوقها مملات فلان وحقوقه وفي يده هذا المقر بطريق لغاية وأن فلانا المقرة أولى الناس وأحقهم بها ملكا ويداوتصرفه لاحق لهذا المقر ولا احد فيه سوى هذا المقر وصدة المقر له هذا في خطاها وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار محدود آخر (وان أقر بدار أو ضعة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وأن جميع هذه الأرض وهذه الدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولازمه بأمر حق واجب عرفه هذا المقر ولزمه الاقرار به له حتى تسليمها الى فلان ويدفعها اليه محدودها وحقوقها كلها تسليمها بلا مدافع ولا منازع فهذا جائز وتسليمها واجب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فابن القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو أحوط وأصوب وان لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فعليه تسليمها أو تسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها فذلك جائز أيضا الا أنه لا يكتب في هذه العود أن الدار في يده وان ضمن الدار في هذا من قبله وسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين معاهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدود أو في شيء منه من ذلك من قبله وسببه ومن قبل فلان وسببه أن يخلص فلانا من جميع ذلك ويسلمها اليه أو يرد عليه قيمتها من جميع

أصل الفعل في كم صلاة كما اختلفوا في ان سنة الاربع من الظاهر تسليمية أولى أم تسليمية وذلك لا يدل على أنها لو تسلمية بن ذكر بدعة أو حراما \* قراءة القرآن بالاحسان مصيبة والتأله والامح آتيا وفي تنبيه النماذج لا يجب بالمعتدين بالاحسان والاعتناء به



على كراهته وفي أجوبة الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة ولا ينبغي ولا تمنع ثم قال يجوز له محبة الدنيا كمن الله قطعت شجرة الزمهرير الاستغفار  
واب باذن الزوج لانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق الا بامر الله تعالى ان يقطع اللحية والمعنى المؤثر ان يشبه بالرجال \* قال نصير  
وجه الله في أيام غارة المسلمين لا يشترى (٣٧٦) من العساكر شي لانه حرام ملك الغير ولا يباع منهم شي بالدرهم لانهم خدوا

ذلك فلان فلان ضامن فلان جميع هذا الاقرار والضمان وأما اذا أراد ضمان الدرك  
من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبان فقال ابتلينا في عقار كان  
في أيدينا ان أقرنا به لرجل فطالب منا ضمان الدرك فيه فاجبنا الى ذلك من قبلنا وبسببنا فاني علمنا  
الا ان تضمنه لمن الناس فذكر كذلك لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال ان أجبتموه الى ما سأل  
وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلا والخصاى رحمه الله تعالى يجوز ضمان الدرك من جميع  
الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وان كانت الدار ودبعة في يده  
يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر لهذا يسألها اليه متى شاء لا امتناع له عنه وان أقر بالعتق لولده  
ان كان الولد كبيرا يكتب فيه كما يكتب في الاقرار الاجنبي وان كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير  
المسمى فلانا وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يده هذا المقر بولاية الابوة لاجل الحفظ بحفظها عليه الى  
بلوغه وايئناس الرشد منه وصدقه فيه من الحق التصديق خطابا \*

(نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها) يكتب بعد قوله محدودها وحقوقها وجميع ما فيها من  
التياب والامتنعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب  
والفضة وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والحرف والزجاج والرقيق والحديد وغير ذلك  
وكل قليل وكثير من جميع أصناف الاموال كلها فلان ويتم الكتاب \*

(الاقرار بالكروم والاراضي) وفيها ثمار وزروع كالاقرار بالدار وفيها امتنعة لان الزروع  
والثمار لا تدخل في الاقرار بالاراضي والكروم كما ان الامتنعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار  
بالدار وان كان الاقرار باصل الاراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار باصل الدار وان كان  
الاقرار بالاراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها يكتب بما فيه من  
الزروع والثمار وان كان الاقرار بما في الدار دون الدار يكتب اقراره بجميع ما في الدار التي في  
موضع كذا ويحددها من جميع مسنوف الاموال كلها من الشب والعتق والعروض والامتنعة والفرش  
والبسط والذهب والفضة والعبيد والاماع والبقر والابل والغنم والمكيل والموزون والاطعمة والاثنية  
وسقط المنزل والاواني والظروف من الصفر والنحاس والشبه والحرف والزجاج ملك فلان وحقه  
وكذلك اذا كان الاقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم او كان الاقرار بما في الاراضي من  
الزروع دون الاراضي ففي الزروع يكتب أقر فلان أن جميع زرع الشعير النابت في كذا ديرة  
أرض يكتب موضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سبيله قد دنا حصاه  
أو يكتب واستحصاه فاقرا أن الشعير القائم في هذه الاراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رقبه  
هذه الاراضي ويتم الكتاب \*

(وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار) التي في كرم كذا حدودها كذا الخارجه من أشجار هذه  
الكروم المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم دون أشجار هذه الكروم ودون رقبه أرض  
هذه الكروم ملك هذا المقر له ويتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

(نوع آخر) في الاقرار باعيان غير مضافة الى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الاعيان على صدر  
القرطاس بالعارسية وبذكر كيل ما هو كيل ووزن ما هو وزن وذرع ما هو ذرع طول او عرضا

الدرهم \* اضرب الولد في بطن  
أمه وقدمات لا يشق بطنها وكذا  
لو ابتلعت درة انسان وماتت وله  
فيها مال لا يشق بطنها لان حرمه  
النفس فوق المال \* مديون ليس  
له مال يقضي به دينه لكنه محترف  
يكسب ما ينفعه على عياله وكان  
قبيل الدين يتخذ ألوان الاطعمة  
والألوان الثياب لنفسه وبياله فبعد  
الدين يريد أن يتخذ كذلك ليس  
له ذلك بل ينفق بقدر حاله ولا يتخذ  
الالوان فان اتخذ ألوانا من الثياب  
باعه الحاكم في دينه الزائد على حاله  
واذا لم يكن له ما يقضي به دينه لكنه  
يسلم حرفة ان عمل يقضي الدين  
والداران يطالبه يجب عليه أن يعمل  
ويقضي \* واذا نفي على المتزوجة  
يتخذ ولية يدعوا اليها الاقرباء  
والاصدقاء الى ثلاثة أيام وعنده  
ينقطع العرس والاحابة لازمة  
ومن لم يجب بياثم \* ويكره اتخاذ  
الضيافة في أيام المصيبة لانها أيام  
غم فلا يليق فيها ما يختص بالطهار  
السرور وان اتخذ طعاما للفقراء  
كان حسنا ولو في التركة صغير  
لا يتخذ منها وذكر الامام الصغار  
لو كتب على جهة الميت أو وصلى  
عامة أو كفته عهدا به يرجى  
أن يغفر الله تعالى للميت ويجعله  
آمنا من عذاب القبر قال نصير هذه  
رواية في تجويز وضع عهدا به مع  
الميت وقد روي انه كان مكتوبا  
على أنفاذا فراس في اصطلح

وما

الفاروق رضي الله عنه حبس في سبيل الله وضع المقلبة على الكتاب والمحرف عند الكتابة للضرورة

قبل لا يجوز وقال القاضي يجوز ما لا يجوز ولو تموا نيا بكرة \* وضع القرطاس الذي عليه اسم الله تعالى تحت الطنفس  
لا بأس به لانه يجوز والنوم والفعود على سطح بيت فيه المصاحف وقال القاضي يكره الا في موضع وهو الر كوب على جوارق فيه مصحف



للضرورة والاول اوسع \* دخل الخلاء في جيبه أو كره ذراهم فيه أي القرآن لا يكره لما روي بنان قصة الخيل التي في اصطبل الفاروق رضي الله عنه مع ان الخيل ينال على مبطه قال القاضي هذا في اسم الله تعالى مسلم أما في القرآن الذي لا يحسه الا المطهرون يكره فان المحدث الاكبر يذكره تعالى ولا يقرأ وقيل داخل الخلاء وفي يد من ختم عليه اسمه تعالى (٢٧٧) يجعل فسته في كفه وان في جيبه يخرجها ومد

الرجل الى المصنف لولم يكن يحذاه الرجل لا يكره وكذا لو معاق من وتدود الى الاسفل لانه على العلو فلم يحذاه \* واذا صار خلقا بحيث لا يقرأ فيه يجعل في مبطه ويدفن كالمسلم \* القراءة في الاسباع جائزة لكن الافضل القراءة من المصنف لكون الاسباع محدثة \* يدعو وهو ساهي القلب والدعاء على الرقة افضل وان لم يمكنه ذلك فالدعاء افضل من تركه ويكره الدعاء عند ختم القرآن في رمضان أو بحماسة خارجة لانه لم ينقل عن الصحابة قال الصفار ولولا ان أهل البادية يقولون تمنعنا من الدعاء منعهم والاستعمال بعد الفرض ياداء السنة أولى من الدعاء \* المذكرة اذا دعا الدعاء المأثور جهرًا وجهر معه القوم أيضا لئلا يعلموا الدعاء لا بأس به واذا أتوا حيث يشذكون جهر القوم بدعة (كتاب الجنائيات) وفيه أربعة فصول

### (الاول في قتل العمد)

يقتل الولد بالوالد والوالدة وان علا لا يعكسه ولا المولى بعبد له لانه كله أو بعضه ويقتل سليم الاطراف بنافسه والبالغ العاقل بالصبي والمجنون ويقتل الجماعة بالفرد وبالعكس فصاعدا ولا يجب مع الذود شيء من المال \* تتلصبا خرج رأسه واستهل ولم يخرج منه شيء غيره لا قود عليه الا أن يكون خرج مع الرأس نصفه أو أكثره \* حكم عليه بالقصاص فقبل أن

وما هو مثلي فلا حاجة الى ذكر مثلي وبعد ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائعا وراغباً أن جميع هذه الاعيان المذكورة مسناتهما وذرعاها طولاً وعرضاً هي تمامي هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر هذا القوطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملك فلان وحقه وهو أولى بها وبالتصرف فيها من هذا المقروء سائر الناس أجمعين ويتم الكتاب \*

(نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار) يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل عن عین الداخل في هذه الدار أو عن يساره أو مقابله وهو البيت الصفي أو الشئوي وأحد حدوده من هذه الدار لريق صحن هذه الدار والثاني لريق بيت صيني أو شئوي فيها والثالث لريق صفة فيها والرابع لريق متوضا فيها بحدوده وحقوقه كلها أرضه وبنائه وسفله وعلوه بطريقه في دهليزه هذه الدار سما إلى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب

(وان كان الاقرار بمنزل في الدار) يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشئوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا حدود هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه الغرفة عليه عن عین الداخل في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفله ويتم الكتاب \*

(وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر) يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كاه للمقر له وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقر له من نصيبه بقدر حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر بنصف ذراعان الدار والمقر له بذراع البيت عند أي حنيفة رجه الله تعالى واحدى الرويتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف ذراع البيت والمقر يضرب بنصف ذراعان الدار \*

(نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقر) أقر فلان أن لفلان طريقاً في داره التي في يده حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذه الطريق من موضع كذا الى باب الدار الاعظم سلماني هذه الدار وطول هذه الطريق من مبدأها الى باب الدار كذا وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق والثاني والثالث والرابع كذا وباب هذه الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا منها يسلك فيه الى هذه الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم أقر أن جميع هذه الطريق بحدودها وحقوقها لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى بها من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب \* وان كان الطريق مشتركاً بينهما في السكة مشتركا بينهما \* (نوع آخر في الاقرار بحداد لرجل) يكتبه وضعه وطريقه وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الحداد المحدود فيه بأرضه وبنائه لما ذكرنا من اختلاف الرويتين في الحائط انه اسم للبناء والارض أو للبناء لا غير \*

(٤٨ - (الفتاوى) سادس) يدفع الى الولي جن القاتل انقلابية ولو جن بعد الدفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص

وعن الامام انه يقتله في الحالين ومن يحن ويفيق قيل في حال الاقامة يقتل فان جن بعد ان عطية اسقط القصاص وان غير مطبق يقتل \* عبد قتل مولا عبد الارواية فيه وقال النقيه أبو جعفر يقتل \* قتل عبد الوقف عبد القصاص فيه \* قتل ختمه عبد ابنه في نكاحه سقط



القصاص (نوع في موجه) قتله بجران أصابه الحديد قتل وان يظهره ولم يخرج عندهما يجب وكذا في ظاهر الرواية عن الامام وعنه انه يعتبر  
المخرج ومختلف الميزان من الحديد على (٢٧٨) الروايتين وان أصابه العود لا يخفى أنه لا يجب عند الامام وعندهما كذلك لانه في معنى

العصا الصغيرة وان عصا كبيرة عند  
الامام وهو قول الشافعي لا يجب  
وعندهما يجب. أحسن تدورا وألقى  
فيه أنسا أو ألقى في النار يجب  
القصاص كالسلاح وكذا كل ما لا  
يلبث لان النار تعمل في الحيوان  
عمل الذكاة حتى لو قذف  
النار في المذبح فاحترق العروق  
بؤكل وبسستوفي القصاص  
بالسيف وقال الشافعي رحمه الله  
يحرق. أغرق صبيا أو بالغافي  
الجر لا قصاص عنده خلافا  
وان والى في الضرب بالسوط حتى  
مات لا يقتص عندنا وان ذبح  
بداية قصب يقتص وان قرز بآبرة  
حتى مات يقتص لان العبرة بالحديد  
بشق بطن انسان بحديدة وضرب  
الآنر عنقه بالسيف جدا ان كان  
يتوهم بقاؤه حيا بعد الشق  
يقتل الذي ضرب بالعنق وان  
لا يتوهم بقاؤه حيا وانما بقي فيه  
اضطراب المقتول فالقصاص على  
الذي بقر البطن ويعزر ضارب  
العنق وفي المسئلة الاولى يجب على  
الذي شق البطن ثلث الدية فان  
نفذت الى جانب آخر يجب ثلثا  
الدية كما هو حكم الجائفة وكذا لو  
سرح حراصة متخنة والا تخويف  
متخنة والمتن مما لا يتوهم معه  
البقاء فالقاتل هو المتن هذا اذا  
تعاقبا ولو معاف كلاهما قاتلان  
ولو جرح واحد واحد او الاخر  
عشر اقل الموجب عليهما على السواء  
لان الانسان قد يموت بجرح احده  
واحدة ولا يموت بعشر جراحات ولو  
القاء من جبل أو سطح لا قصاص  
عليه عنده خلافا. شديد رجل  
ورجله أي قطعه والقاء فقتله سبع

(نوع آخر في الاقرار بنهر أو قناة) يكتب في النهر أقر أن النهر الذي في موضع كذا يدعى بكذا  
ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغرفته من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مغرفته  
الى مصبه كذا ذراعا ذراعا كذا وعرض هذا النهر كذا أقر أن جميع هذا النهر كله يعلق ترابه من  
كل جانب من جانبيه خمسة أفرع في طول هذا النهر بحدود ذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل  
فيه وخارج منه لهذا المقر له ونتم الكتاب \* وفي القناة زاد أرضها وبنائها \*

(نوع آخر في اقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكيله عن ذلك الغير في الشراء وأراد  
الكتابة على ظهر الصك) يكتب أقر المشتري فلان المذ كور اسمه ونسبه في بطن هذا الصك  
في حال جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا أنه كان اشترى جميع الضيعة المذ كورة في بطن هذا الصك  
أو جميع الدار المذ كورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذ كور فيه بالثمن المبين فيه لفلان  
ابن فلان اشتراه له بماله وتوكله اياه ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله  
وأن جميع هذه الدار وهذه الضيعة ملك فلان وحقه وأن اسم هذا المقر المذ كور في بطن هذا  
الصك اسم عاربه وتوكله لاسم استحقاق وأصاله ملك فلان وحقه وأن موكله فلان أولى بذلك كله  
منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله  
أو شيئا منه أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في الدعوى مال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطلة وصدقه  
المقر في ذلك كله مشافهة في يوم كذا

(وان أراد أن يكتب كتابا مبتدأ) يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان دارا في موضع كذا  
بثمن كذا وكتب بذلك صك شراء هذه نسخة ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء  
الى آخره ثم يكتب وانه كان اشتراه لفلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وان أراد أن يكتب  
شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشترى جميع الدار التي في موضع  
كذا اشترى نصفها شائعا لنفسه ونصفها شائعا لفلان بماله وأمره وتوكله اياه بذلك وأن جميع  
هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر بسبب هذا الشراء مشاعا بينهما  
نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن منقود من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر  
مشافهة \*

(اذا أراد الوصي كتابة اقراره أن ما اشتراه لفلان هذا اليتيم) يكتب أقر فلان الوصي من جهة  
فلان لولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثلث كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق  
ولا يته عليه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بماله  
والاحتياط به وابتغاء النماء والزيادة فيه والتوفير عليه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق  
ولا يته عليه الى هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراؤه من بائة هذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى  
بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر الناس أجمعين وأن اسم في هذا الكتاب عاربه وأنه لا حق لهذا  
المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه وابناس الرشده منه  
واستحقاقه قبض ماله مسلطا على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومة من يخاصمه فيه  
الى آخره \*

(نوع آخر في اقرار الرجل بانه معصم وأن الدار التي في يده عاربه لرجل آخر) يكتب أقر فلان  
طائعا أنه معصم لا يملك شيئا من مال الدنيا الا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه

ما  
لا قصاص ولا دية عليه ولكن يعزرو بحبس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قط صيبا أو لقاء في الشمس  
والبرد حتى ان فعلى عاقلته الدية \* قتل رجلا في النزاع ويعلم أنه لا يعيش لولا القتل يجب القصاص ولا قصاص في اللطمة والوكزة والوجه



والدفعه هي المنتقى ضرب من جلابيغ من سيف فانقطع الغمد وقتله يجب الدية لا القصاص وان باءه لا قصاص فيه الا اذا غرزه في المقتل فكذلك لو  
عضه حتى مات والحاصل ان كل ما يتعلق به الذكاة في البهائم يتعلق به وجوب القصاص (٣٧٩) وما لا يتعلق به الذكاة لا يتعلق به القصاص

كذا ذكره الناطقي في الاجناس  
(نوع آخر) قال بعثتني بالف  
أوبفلس فقتله يجب القصاص ولو  
قال اقتلني فقتله يجب الدية لا  
القصاص ويجعل الإباحة شبهة  
في ذمة القصاص لا الاستبدال  
بالمال وقال في التعرير في الإباحة  
لا يجب الدية في أصح الروايتين  
عن أصحابنا وفي المنتقى قال اقطع  
يدي فقتله لا شيء عليه لان البدل  
يجري في الطرف لا الخاقه بالمال  
حتى اقتص بالنكاح فيه لاني  
النفس ولو قال اقطع عني أن  
تعطيني هذا الثوب أو هذه  
الدراهم فقطع يجب ارش اليد  
لا القصاص وبطل الصلح قال  
لا يخرجني على فرماه بجرحه  
جرحا لا يعيش منه يجب القصاص  
وهو قاتل ولا يسمى جانيا وان جرحا  
يعيش من مثله فهو جاني ولا يسمى  
قاتلا وان مات لا شيء عليه لانه ليس  
بقتل غالبا فالحق بالجناية على  
الطرف وفيه يجري البدل وفي  
الواقعات اقتل ابني وهو صغير  
فقتله يمتص ولو قال اقطع يده  
فقتله عليه القصاص ولو قال اقتل  
أخي فقتله وهو وارثه ففي رواية  
عن الثاني وهو القياس يجب  
القصاص وعن محمد عن الامام  
الدية وسوى في الكفاية بين الابن  
والاخ وقال في القياس يجب القصاص  
في الكل وفي الاستحسان يجب  
الدية وفي الايضاح ذكر قريبا منه  
ولو قال اقتل أبي فقتله يجب الدية  
ولو قال اقطع يدي فقتله القصاص  
واجب ولو قال اقتل عبيدي أو  
اقتل يده لا شيء على الفاعل لانه  
أثاف المال وفيه تجري الإباحة

ما يبيع قيمته كذا درهم ما وأنه في عيال فلان وهو الذي ينفق عليه وأنه ما كن في الدار المتسوية الى  
فلان على جهة العارية وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطلق عليه  
اسم المال وصدقه فلان \*

(نوع آخر في الاقرار بمفاسدة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشترا منه) يكتب  
أقر فلان طائعا أنه فاسخ فلانا برضا وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع  
كذا حدودها كذا واقضه كل عقد كان فيها من جهتهما من رهن وثيقة بمال مفاسدة صحيحة  
جائزة لا فساد فيها ولا خيار ولا معنى يوجب بطلانها وأنه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المفاسدة  
ردا صحبا وأنه قبض من المقر كل حق اوجب عليه بحق هذه المفاسدة وغبرها قبضا صحبا وأنه  
أبرأ من ذلك ابراء صحبا فلم يبق له ولا لاسد على هذا المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا  
دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن ولا وثيقة ولا عقدا آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاهما \*

(نوع آخر في الاقرار بمفاسدة الرهن) أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا  
كان رهنا في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله له وأن هذا المقر فاسده  
هذا الرهن في هذا الكرم ورد عليه وأنه قد استرده واقتضاه فقبضه فلم يبق لهذا المقر على هذا المقر  
له دين ولا لهذا المقر له في يده هذا المقر عين ولا للاحدهما على الاخر خصوصه وصديق كل واحد منهما  
صاحبه في ذلك كله وأشهدوا الله تعالى أعلم \*

(نوع آخر في الاقرار بفسخ البيع وغيبية صلح الشراء) أقر فلان طائعا أنه كان اشترى من فلان  
جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لأعلى سيد البتات  
والحقيقة بكذا ووقع التقابض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خطا الوفاء وأنه متى نقضه مثل هذا  
الثنى وطلب منه بيع ذلك منه وقبض ثمنه منه وتسليم المبيع اليه أجابه الى ذلك ثم ان فلانا وهو  
البائع نقض مثل ذلك الثمن وطلب من المقر هذا يبعه قباضه منه به وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه  
وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصلح فحجز عن رده وقال انه قد غلب فطلب من المقر هذا ثقة وأقر  
طائعا أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا ابذعه اليه وايفائه ذلك يا وبرئ البائع  
هذا اليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان  
بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمان الثمن من هذا المشتري في ذلك كله  
لهذا البائع واقاره أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خصوصه لاني أصل  
هذا المحدود ولا في غلته ولا في غنه ولا في قيمته وان هذا الكرم كله ملك البائع هذا وهو أحق به من  
هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأن المقر هذا متى أخرج ذلك الصلح فهو مبطل وهو في إقامة  
البينة على ذلك وطلب الميم مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ونتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

(نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته واقراء الاب والزوج لها بذلك) شهدا الشهود المسمون آخر هذا  
الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان جهر ابنته فلانة من خالص ماله صله لها وتعطفا عليها واحسانا  
اليها ومما ساق اليها زوجها فلان من صداقها وعطاياها بما جرى بينهما نكاح صحيح على موافقة  
الشرع مستجمع لشرائط الصحة وذلك عندنا فينا الى بيت زوجها هذا جمع الله تعالى بالخير والبركة  
شملهما وكثر بالبركة الطيبة تسليهما ويذكر ثياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلا وبين صفة كل  
شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم ويذكر ما كان من المذروعات وثياب المرأة ويصل كل نوع من ذلك

ولا وارث عن العبد فيما يتعلق بالادمية (نوع آخر) قتل الرجل عبدا وله ولي له أن يقتص بالسيف لا غير قضى به أولا ويضرب علاوته ولو  
رام قتله بغير سيف منع وان فعل ذلك عز راكن لا يضمن لاستيفائه حقه بقتله بالجرا أو عصا أو ساق عليه دابة أو لقاه في بئر أو غير ذلك من أنواع



القتل فله قتل نفسه أو أمره لغيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الامر  
وصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالبيعة ويقتص (٣٨٠) القاتل ان لم يبرهن القصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى

وكذا الدية ويستحقهما الزوج  
والزوجة وليس لبعضهم  
الاقتصاص بسلامة بعض لو كبارا  
وليس لهم التوكيل بالاستيفاء  
ولو بين رجلين فعفا أحدهما وقله  
الا سخر يجب نصف الدية في ثلاث  
سنين ولو قتله ولم يعلم بالعمد أو علم لا  
فودعنا والمولى كالوارث وأحد  
المولين كأحد الوارثين \* صالح  
أحد الورثة القاتل على مال جازوله  
على القاتل ما شرط من المال  
ولبقية الورثة الدية أو القيمة ولو حرا  
أو عبدا والقصاص حق الورثة  
ابتداء عنده وعندهما حق الميت  
ثم ينتقل اليهم ويقضى دون  
الميت من الدية وبديل الصلح \* الأخ  
المعادل يقتل الأخ الباطل وبني  
الاعمام والمسلم يقتل أمه المشترك  
لا أباه والخناق والساحر يقتلان  
اذا أخذ السهم في الأرض  
بالفساد فان تاب قبل الظفر قبلت  
التوبة وبعد الاخذلا ويقتلان  
وكذا الزنديق المعروف والداعي  
الى الحاد والاباحي لا تقبل توبته  
كذا أتى الامام عز الدين الكندي  
وقبل الخاقان ابراهيم بن محمد فتواء  
وقتلهم أراد أن يحلق لحية ليس  
له قتله وان أراد قلع سنه له القتل  
وان أراد أن يبرد سنه بالمبرد فقتله  
عليه الضمان (الثاني في الخطأ)  
حكمه الدية والكفارة وحرمان  
الارث الدراهم وزن سبعة وهو ان  
يجعل الدراهم في كفة وصنعة سبعة  
دنانير في كفة فاذا استويا فهو  
عشرة وزن سبعة اختاره الفاروق  
رضي الله عنه حين قدر واختلف  
ان المعتسر وزن مكة أم وزن كل

تفصيلا يذكروا الحلي واللاقي والجواهر وبين الصفة والقيمة ويذكر الثياب ويصغر ذلك ويذكر  
الصفة والقيمة وعلى هذا الفرش والبسط وكذلك على هذا أو في الصفر والرصاص والحديد  
وبين المماثل فيكتب بارية رومية قيمتها كذا وغلاما تركيا قيمته كذا وجارية هندية قيمتها  
كذا وكرم في قرية كذا وحده كذا وثلاث حوانات في سوق كذا وحده كذا ثم يكتب  
عقب النسخة \* بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعا أن جميع هذه الاموال المذكورة  
باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك ابنته  
فلانة هذه وحقةا وفي يدها وتحت تصرفها وأنه لاحق لهذا المقر في شئ منها وأنما لا حق بها كلها منه  
ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعاه أو شيئا منها أنه ملكه وأنه عارية في يدها من جهته فدمواه  
مردودة وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب \* ويكتب الشهود أسماءهم  
في آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك أسامهم يكتب اقرار الزوج فيكتب  
\* بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان بن فلان طائعا أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا  
القرطاس سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحقةا وفي يدها  
وتحت تصرفها وقد حملتها الى بيتها كاتحمل الزوجات الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها  
أوفي شئ منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيئا من ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه  
فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا حقا واجبا ودينا لازما تطالبه  
بها اذا توجهت بالمطالبة فمرا وأشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى  
أعلم \*

(نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لابها أو لامها) وملك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة  
الجهاز في صدر قرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك \* بسم الله الرحمن الرحيم  
أقرت فلانة بنت فلان طائعا أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس باجناسها  
 وأنواعها وصفاتها وقيمتها ملك أبيها فلان هذا وحقة بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها  
الاقرار له بذلك وأن جميع ذلك في يدها بطريق العارية ومصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا  
(الوجه الثاني) يكتب أقرت فلانة طائعا أن جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من  
جميع أنواع الثياب والامتنعة والفرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر واللاقي  
والاواني الصفرية والشبيهة والزجاجية والحديدية والخزفية وأنواع الامتنعة والاثاث والسقط  
وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها ملك أبيها  
فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك ومصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا  
(الوجه الثالث) أن يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهد أني انما سلمت هذه  
الاشياء الى البنت بطريق العارية قال الشهيد حسان الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشترى  
الاب منها في هذه النسخة بثمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندى أن الاحوط ما كتبه  
أولا والله تعالى أعلم \*

(نوع آخر في الاقرار بالحيوان) يكتب أولا على صدر القرطاس أسماء الحيوان وصفاتها  
وشيانهم كما تكون ثم يكتب ذكر الاقرار عقب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان  
ابن فلان الى آخره أنه باع من فلان كذا اشياها معينة ويذكر أوصافها وشيانها بكذا ادراهم وأنه

مدينة طاهر الرواية الاول \* قال الامام شبه العمد القتل بالنقل والاملا لا يقتل مثلهما عاليا \* تعمد ضرب

رجل بالسيف حقيقته وما في فهو عمد ولو أخطأ فاصاب عتق غيره وقتله خطأ \* رمى قنبرة رجل فاصاب غيره فهو خطأ \* رمى صيدا فاصاب حاتطا ثم



رجع الى انسان وأصابه نكاحاً وكذا الولوى ثم ما نضرب رأس رجل ومات في خطاً \* صاحب انسان فانت منه أو سيج جلد وجهه فانت منه فدية  
(نوع في العاقلة) المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل فيما (٢٨١) دون النفس وفي النفس وفي الخطأ فيهما على

العاقلة وفي شبه العمد أو نفساً على  
العاقلة وفيما دونها وان بلغ المدة  
على القاتل وان دخل في تهمته  
حكومة العدل والذي عليه  
الفتوى ان ينظر الى المجنى عليه  
لو محال كان نقص عشر قيمته  
بالجناية يجب عشر الدية وعلى هذا  
القياس وعاقلة كل انسان مسن  
بناصره وبه ان من الدوان  
فعاقلة أهله ديوانه والصناع  
بعضهم لبعض ان كانوا تناصرون  
بالدوان والصناعة وان من أهل  
البادية فعشيرة قبيله أبيه الاقرب  
فالاقرب فان لم يكنهم ضم اليهم  
أقرب القبائل نسباً وقولنا نسباً  
يخرج ما لو لم يكنهم بمحلته حيث  
لا يضم اليهم أهل محله الاخرى لان  
التناصر لا يقع بين المحلتي وان لم  
يكن له عشيرة ولادوان فعاقلة  
بيت المال في ظاهر الرواية وعليه  
الفتوى وعن محمد بن الحسن عن  
الامام أن جنايته في ماله لاني بيت  
المال اجساعاً وكذا القبط والحرب  
اذا أسلم فعاقلة بيت المال في  
ظاهر الرواية وعن الحلواني  
اختلف المتأخرون في المعنى  
فأدق الفقيه والامام طهري الدين  
أنه لا عاقلة لهم وقتي البعض أن  
لهم عاقلة والحق ان التناصر فيهم  
بالحرف فهم عاقلة وان تاجر  
فكذلك قال القاضي قال بعض  
العلماء للمعنى عاقلة عند التناصر  
والمقاتلة مع البعض لاجل البعض  
كالاساكفة والصغار من عمرو ودرج  
الحشابين وكذا باذر بيجان فاذا

اشتراها منه بها وأنه قبض الثمن منه ولم يسلم المبيع اليه وأنه يسلمها اليه متى طلب منه تسليمها اليه  
وصدقة المقره \*

(نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة لمدة) أقرت فلانة بنت فلان طائفة أنها  
قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع  
في أمثالها لسنة أشهر أو لها كذا أو آخرها كذا قبضاً صحيحاً واستيفاء كاملاً وصدقها زوجها هذا  
مشافهة ويتم الكتاب

(نوع آخر في اقرار العبد بالرق لمولاه) أقر فلان الهندي في حال جوار اقراره طائفاً أنه عبيد  
لمولاه فلان وأن فلاناً يملك رقبته ملكاً صحيحاً جازماً باتفاقاً وأن خدماً فلان وطاعته واجبة عليه وأنه  
لا امتناع له على فلان في خدمة ولا بيع ولا إخراج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى  
له قبل فلان ولا حق ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أشهد فلان على اقراره بجميع  
ما فيه بعد أن قرئ عليه ففهمه وعرفه فان كان له سبب كتمه ولا يمنع ذلك صحة الاقرار ولا يشترط في  
هذا ذكر صحة البدن لان حكمه لا يختلف بالصحة والمرض \*

(نوع آخر في اقرار جارية بكونها أم ولد لمولاه) أقرت فلانة التركية أو الهندية وعملها  
طائفة أنها كانت أمة لفلان بن فلان وملاكه وفي يده وتحت تصرفه ملك صحيح تام وأنهما ولدت منه  
ابناً يسمى فلاناً وابنة تسمى فلانة وأنه في حجرها وأنها في حجرها ثابت النسب من سيدها وأنها  
صارت أم ولد بولادة هذا الولد منه وأن خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حياً  
وصدقها سيدها فلان بذلك شفهاها والله تعالى أعلم \*

(وان كان الاقرار من المولى بامووية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان عبيده) وان  
كان الاقرار من ابن المولى بكون جارية أبيه أم ولد أبيه ويعتقها بموت أبيه يكتب أقر فلان بن  
فلان طائفاً في حال صحته بدنه وقيام عقله وجوار أمره له وعليه أن فلانة التركية أو الهندية كانت  
مملوكة أبيه فلان وأمه وتحت تصرفه ملكها ملك صحيح وان أباه فلاناً استولدها في حياته وأنها ولدت  
من أبيه فلان ابناً ثابت النسب منه اسمه فلان وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا الولد وان أباه هكذا  
أقر في حال حياته بكونها أم ولد له وأنها اعتقت بموت أبيه من جميع ماله وأنه لاحق لهذا المقر فيها  
ولا دعوى ولا سبيل لها عليها الا سبيل الولاء فان ولدها له بعد أبيه وصدقته هذه الجارية مشافهة  
وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبيد من جهة أبيه وعقده بموت أبيه يكتب في حال جوار اقراره  
عن طوع وورغبة أن العبد الهندي المسمى فلاناً كان ملك أبيه فلان وحقه ملكه بسبب صحيح  
ملكاً صحيحاً تاماً وان أباه كان دبره في حال حياته تدبيراً صحيحاً مطلقاً من خالص ماله وهكذا أقر أبوه  
به وان أباه ما فتى وعق هذا العبد من تركته بجر وجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا الابن عليه  
الا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصومة له معه في الاستعانة وصدقته هذا الغلام  
في ذلك مواجهة \*

(نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم) أقر فلان طائفاً أن أباه فلاناً مات وكان له على  
فلان كذا درهماً ديناً واجباً وحققاً لازماً وصار ذلك ميراثاً لابنائه هذا الوارث له غيره وأنه قضاء ذلك  
وأوفاه فاستوفى إياه تاماً وأبى اكلاً وأبرأه عن ذلك أبرأه صحيحاً وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شيء منه  
ضمماً صحيحاً لم يأت في الشرع وقبل فلان منه هذا الاقرار مواجهة وان كان هذا من الموصى له

قتل واحد منهم قتيلاً فاهل حرقه عاقلة وكذا طلب العلم وهو اختيار الحلواني وكثير من المشايخ وذكري الخزانة القوان ثم قال ولكل  
مختارون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل (نوع آخر) اصطفاً فان وقع على وجهها فلا شيء عليها وان على قفاها شيء فعلى



عاقلة كل دية الاثروان أحدهما على الوجه والاخر على القفا قدم الواقع على الوجه هدر ودم الاثرو على عاقلة صاحبه \* منسديل  
في يد رجلين تجاذبا وسقطا وما نأفان سقط (٣٨٢) كل على الوجه تجب دية كل على صاحبه لموته بصنعه وان على القفا لا شيء على

واحد منهما وان وقع أحسد  
مستقبلا لا تجب دية ويجب دية  
الواقع على الوجه وان قطع آخر  
المنديل فوقه على ففاهما وما نأفان  
ضمن القاطع ديتهما وقمة المنديل  
كذا عن الامام الثاني وعن الفضلي  
انه لا تجب على القاطع دية ولا  
قصاص \* صبي في يديه جذبه  
انسان من يده والاب يحسكه حتى  
مات فالدية على الجاني وبرئته أبوه  
وان جذبا حتى مات عليهما الدية  
ولا يرثه أبوه \* أخذ بيد رجل  
وجذبه حتى انكسر ان للمصاحفة  
لا يجب الارش وان غيرهما ضمن  
القباض بعض ذراع رجل فانزع  
المعضوض ذراعه حتى سقط من  
العاض وتعلق لحم ذراع المعضوض  
فالسنة هدر ويضمن العاض  
أوش الذراع كذا صح به الحديث  
عنه عليه السلام بخلاف ما اذا  
تشبث انسان بثوب رجل وجذبه  
لجذب صاحب الثوب بضار فخرق  
من جذبه ما حيث يضمن التشبث  
نصف ثمة الثوب (نوع آخر)  
مات في بئر طسريق غما أو جوعا  
أو عطشا لا ضمان على الحافر عند  
الامام خلافا للحمد وقال الثاني ان  
غما ضمن وان جوعا لا \* أدخل  
رجلا في بيت وطبق عليه الباب  
حتى مات جوعا لا يضمن عند الامام  
خلافا لهما وان سقاها السم ومات ان  
دفع اليه وشربه هو نفسه لا يضمن  
وان كان قال له كلفاه طيب يحبس  
ويحزر وان أوجره ومات منه  
فالدية على عاقلة \* أدخل في بيته  
ناتحا أو مضى عليه أو صيدا أو

يكتب أقر فلان أن فلانا كان أوصى له في حياته مال محقة له وجواز أموره له وعليه بجميع تركته  
بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية وأوصى اليه بطلب تركته حيث كانت وأين كانت وعلى من  
كانت في يده من كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وأنه أثبت بحجة  
شرعية على فلان كذا درهم دينار واجبا وحقا لا زما لهذا المتوفى وطالب به هذا المال بحق هذه  
الوصاية الثابتة قد دفع فلان هذا جميع ذلك اليه وأن هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوفاه تاما  
وانيا الى آخره والله تعالى أعلم

(نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم عنده) يكتب أقر فلان الوصي في تركته فلان وفي أمور الصغير  
فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في مال صحة يدينه أن مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو  
كذا درهم نقد وكذا من أعيان الاموال وبينها ويصفها وقبضها ليحفظها ويردها عليه عند بلوغه  
وايناس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار تصديقا شرعيا ويتم الكتاب والله  
تعالى أعلم

(نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصي) أقر فلان في مجلس الحكم طائعا أنه  
قبض واستوفى من فلان الذي كان وصيا من جهة أبيه فلان في تركته أبيه وفي أمور هذا المقر في حال  
صغره جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والنقد والائتمار  
وأشغال الكروم وغير ذلك من صنوف الاموال قبضها وأدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق  
له يعني المقر هذا على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وأن هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا  
عينا أو ديناً أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصي فذلك  
كله باطل مردود ويتم الكتاب والله تعالى أعلم

(نسخة أخرى في هذا النوع) أقر فلان طائعا أن أباه فلانا توفي وقد كان أوصى قبل وفاته الى فلان  
بجميع تركته واقتضاء دينه وقضاها وتنفذ وصايا بعد وفاته ومات نائباً على هذه الوصاية من غير  
رجوع عنها أو عن شيء منها ولم يترك وارثا غيري وأن هذا الوصي تولى جميع ما قوض اليه أمره  
وتصرف في هذه حسب ما أطلعه الشرع واقتضاء الحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتنفذ الوصايا  
من الثلث وأنفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف  
وأقر المقر هذا أيضاً أنه بلغ مبلغ الرجال وأونس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقوقه  
فقبض هذا المقر جميع ما بقي من ماله في يده هذا الوصي من تركته أبيه فلان هذا المتوفى بحق الارث  
عنه واستوفى ذلك كله منه تاما وافيا بعد معرفته بجميع التركة باجتناسها وأنواعها شيئا فشيئا من غير  
أن خفي عليه شيء من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأ هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته متى  
ادعى هو عليه أن قبله أو عنده أو في يده من تركته أبيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم أو حديث أي  
ذلك كان أو أحده من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقيمها عليه من ذلك أو حجة يخرجها  
ويعين بطلانها في ذلك منه وينازعه فذلك كله زور وهذا الوصي المقر له بري من ذلك وهو في حل  
وسعة في الدنيا والاخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة

(نوع آخر في اقرار اليتيم انه أذن لوصيه بدفع ماله الى غيره) أقر فلان طائعا أنه قد عتله ثمان عشرة  
سنة قتلن في التاسع عشرة وأنه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب  
بالامرو والنهي وأنه قد أمر فلانا الوصي في تركته أبيه وفي أمور هذا المقر حال صغره أن يسلم جميع ماله

معتوها فسقط عليه البيشومات يضمن في الصبي والمعتوه لاني غيرهما (نوع في الغرة) يجب في الجنين الذي  
ذكر كان أو أنثى عبداً وأمة أو قرس يساوي خمسمائة درهم على العاقلة ان بعدما استبان نطقه يقسم بين وراثته كسائر أمواله ولا يرث



الضارب منه ولا كفارة عليه وفي الجنتين يجب في كل منهما مال الاجتماع ما يجب مال الافراد فان ألفت أحدهما حيا والا تخميتا بضرب واحد فعليه لاجل الحى اذامات بعد الالتقاء الدية وفي الميت الغرة وعن الثاني انه (٣٨٣) لا يجب في جنين الامة الا النكاحان يكفي الدابة

\* ضربت بطنها أو شربت لتطرح ولدها فطرحت فالغرة على عاقلتها ولا كفارة عليها في قسول الامام وقيل عليها الكفارة في قسول الامام \* ولو باذن الزوج لا يجب شيء والمعالجة لا سقط الولد كالشرب وان عالجت أو شربت لا لا سقط لا يجب وان أمرت امرأة بذلك فنقضت لضمان على المأمورة ولو ضرب بطن امرأته عمدا بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا سحر وحا بالسيف والا تخميتا به وبه حواحة السيف وماتت أيضا يقتض لاجل الزوجة لانه عمد على عاقلته دية الولد الحى اذامات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

(نوع آخر في الجنابة على الصبي)

أعطى له سلاحا لمسكه ولم يأمره بشيء فعطبه الصبي يجب دية على عاقل المعلن وكذا اذا لم يقل أمسكه في المختار \* أمره أن يسقى له دابة من البئر والنهر أو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء وان غرق في النهر أو صدمته الدابة أو نهشته حية ضمن الأمر \* وذكر القاضى بعده في حاجته بلاذن وإيه فانضم مع أخوانه أو ارتقى على ظهر بيت وسقط منه ومات قال الثوري بميمته المرسل وكذا لو غصبه فقتل أو أكله سبع أو ستم من الحائض ومات يضمن العاصب وان مات في

الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتخفظه عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصى الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركه آية وأقرت فلانة أم هذا المقر له أنها قبضت جميع ذلك (صاحب النسيعة اذا دفع الى من أوعيه حنطة أو شعير على سبيل القرض ليحمله أو ما يذرا أو أراد أن يكتب كتابا على قرارهم بذلك) فالوجه في ذلك أن يكتب الكاتب أو لا على صديق قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا من من الحنطة والشعير أو ما أشبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسيعة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم وأتسابعهم في النسيعة المذكورة على صدورهم هذا القرطاس أن لعنان بن فلان الفلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الحنطة أو الشعير أو الغرة الموصوفة كلها فيه دين لا زما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضوهما منه ليحمله أو ما يذرا في ضياعه التي في قرية كذا وقبضوهما منه وصدقهم المقر له فيه خطا بما في تاريخ كذا والله تعالى أعلم

(نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليم عمل والنفقة واللباس عليه) هذا ما أقر الاستاذ فلان في حال جوار اقراره طائعا أن فلان ابنه الصغير فلانا بولاية الأبوة عليه بعدما أقر فلان هذا ابنه هذامنه بولاية الأبوة ثلاث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سبغ شهر كذا من سنة كذا ليعمل كذا بكذا درهم على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنياردون الليالي ودون أيام الجمعات والاعياد بترطاقته مما أمر به من هذا العمل ولا يمنع هذا الاستاذ من إقامة الصلوات في أوقاتها على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا درهم وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهم وأجره في السنة الثالثة والثلثة بمهارته وحذاقته الزائدة في كل سنة اجرة صحبة وصدة أو الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالد أنه أذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجره عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المس. تأجر الاستاذ هذا الاذن من والده الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرق عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم (نوع آخر في اقرار جهة الدار) يكتب أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها كذا وحب لهما هذه الدار بحدودها وحقوقها كذا وكذا وكذا هبة صحبة جائزة نافذة مستجمعة لشرائط الجوار محرومة مقبوضة رغبة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا قسمة ولا مواعدة وقبلها هذا الموهوب له قبل ولا صحبة في مجلس هذه الهبة قبل ان يراها واستغفلاهما بغيرها وقبضا بجمع ابنة الشهود قبضا صحبا بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليما صحبا فارعا عن كل مانع ومنازع وتفرقا وأشهدا والله تعالى أعلم

(الفصل الرابع والعشرون في البراءات)

(البراءة من كل مال كان به صلح) كان أبو حنيفة وأصحابه والسمتي وهالال الرازي يرجعهم الله تعالى يبتدئون كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان

مرض أو حى لا يوذ كذا القاضى رضى صبي فاصاب عين انسان ان كان لصبي مال يؤدي الدية منه وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة قال ولا يؤخذ به الا بقال العقبة انما لا يوجب شيئا على الاب لانه كان لا يرى على العجم عاقلة وانما يجب الدية في اله اذا ثبت ذلك بالينة أو المعايينه







فوق موضع بضم الجاني لوصيها أو مجنوناً لا يتحلى أو ما أن يكون في بني آدم في النفس أو الطرف أو في البهائم أو في المال عمداً أو خطأ في الأحرار أو العبيد في الذكور أو الإناث لو في بني آدم عمداً أو خطأ سواء أن في (٣٨٥) النفس في الحر يجب الدية على العاقلة لو خطأ وان

في العبد يجب القيمة بالغة ما بلغت إلا إذا زادت على الدية عشرة آلاف أو خمسة آلاف فينقص عشرة فبهما في طاهر الرواية ولو في بني آدم فبما دون النفس في الحر إذا لم يبلغ عشر الدية يجب حالا وإن بلغ نصف عشر الدية فعلى العاقلة لو خطأ أو يؤخذ في سنة واحدة وإن جاوز الثالث في عامين وإن جاوز الثالث في ثلاثة أعوام وفي العبد الأمة فبما دون النفس في ماله وأما في المال فالواجب عليه بالغة ما بلغت وفي مختصر مصام الواجب بالعمد في ماله نكساً أو مادونهما والخطأ فبهما واجب على العاقلة ولو جلا وشبه العمدان بالغ الدية موجب النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وإن بلغ الدية وذ كر شخ الاسلام أن يدل النفس في الخطأ المحض وفي شبه العمد على العاقلة وفي العمد عليه وما دون النفس في الخطأ أن بلغ نصف عشر الدية على العاقلة ولا على الجاني (نوع)

جامع صغيرة لا يجمع مثلها فماتت أن أجنبية على عاقلة الدية وإن منكوحة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج إذا زال بكاره بكر بجماعة أو خرف عليه المهر صغيراً ونفقت أحدهما على الأخرى وزالت بكاره أحدهما يجب مهرها على الوافعة وأصله في الصغرى زنى صبي صغيرة لا حد عليه وعليه المهر لأنه مؤاخذ بأفعاله وفي النوادر إن أربعة عشر

من كل دعوى ونصومة كانت أهم عليه وقبله خصوصاً عن دعوى دية الأب إنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم فلان عمداً ومات بالوكز وجب عليه الدية ذبيهم وصارت ميراثاً لهم وأنه كان منكراً الدعوى هذه قبله فأبرؤه عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها أبراء جميعاً وأنه قبل منهم هذا الأبراء قبولاً صحيحاً وتم الكتاب

(وان كان المدعى عليه يدعى على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه سبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن دعواه هذه قبلهم) يكتب أقر فلان الفلاني في سال جوار أقراره طاعة أنه أبرأ أولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغير حق بمجرد دعواه عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم عمداً بالوكز بغير حق وأن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت دية عليه وصارت ميراثاً بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواه هذه قبله (١) فأخذوه بأصحاب السلطان دراهم كثيرة باجعالهم وغيره فأبرأهم عن هذه الدعوى أبراء جميعاً وانهم قبلوه منه قبولاً صحيحاً وتم الكتاب

(براءة غريم في تركه) هذا ما شهدنا في قولنا أنه كان له على فلان كذا وأنه توفي وخلف من الورثة فلان وفلان وفلان لا وارث لهم وان فلان من جملته هؤلاء دعوى فلان في هذا المال ليرجع به في تركه أبيه وأنه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا يدفع فلان ذلك إليه فضاء عن والده فلان ليرجع في تركه وأنه ضامن له كل ذلك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على أن يخافه أو يرد عليه ما يلزم الحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركه فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الواو على خمسة مائة درهم والدين ألف لم يرجع في تركه لا بخمسة مائة وإن صالحه على عرض قيمته خمسة مائة كان له أن يرجع بألف إذا شرط الرجوع بالف وان أدى تطوعاً ولم يقل شيئاً ثم قال أدبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع

(وفي قبض الغريم من الوصي والوصي إداة من التركة) يكتب كما يكتب في الفصل الأول من البراءة

(الأبراء عن دم العمد) هذا ما شهدنا في قولنا أن فلان ادعى أن فلان قتل ابنه عمداً بحديدة طاماً فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثاً غيره ثم أنه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان ومما وجب له عليه بقتله إياه فلا حق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبية توجه من الوجوه وسبب من الأسباب فمضى ادعى عليه إلى آخره وفي الخطأ يكتب قتله خطأً بتعمده بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلة الدية ولم يخلف وارثاً غيره ثم أنه عفا عنه وعن عاقلة إلى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شج رأسه ووجب عليه كذا فعفا عنه وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يذ كر العفو لكن يقول ادعى عليه أنه سرق من حرزه كذا درهماً وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر أنه كان أذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد أو يكتب أنه أقر أنه كان اتهمه بذلك باطلاً ولم يسرق منه شيئاً وهو بري مما ادعى قبله فمضى ادعى إلى آخره

(البراءة عن الدعوى في محدودة) هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الشيعة المشتهلة على كذا وبين موضعها وحدودها ثم يقول إنهم يحدونها وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وأن عليه تسليمها إليه بحق هذه الدعوى ثم أنه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه

(١) قوله فأخذوه الخ نأمل في هذا التعبير أنه معصية

(٤٩ - (التناوي) - سادس)

عامة تزوج امرأة نيباً بلا ذنب أبيه ووطئها المهر عليه وإن بكر أو هي نائمة فاقضها وهي لانه لم يجب المهر عايه والمجنون كالصبي المجنون أو البعير المقتل صال على إنسان ليقتله فقتله المصول عليه بضم قيمة البعير



ودية الجنون ثمالة كس فيه مال فشر به انسان فوقع ميتا وضاع ماله وثيابه يضمن الدية وقيمة ما ضاع (لوع آخر) الجنانية على العبد  
فيمادون النفس لو مشتهلكة ان وجب فيه (٢٨٦) كمال الدية لو على حرفه في مشتهلكة في العبد يجب كمال القيمة كفق عينين وقطع

يد من وقطع يد ورجل من جانب واحد وان قطع يد ورجل من خلاف فذاغير مستهلك وكل جنابة على الحر فوجب ارشها مقدوا كالموضحة توجب نصف عشر الدية فكذلك في العبد توجب نصف عشر قيمة العبد الا اذا بلغت خمس مائة درهم فيوجب ذلك وينقص نصف درهم \* وان بدا واحدة وعينا واحدة فنصف القيمة الا اذا بلغت خمسة آلاف درهم فوجب الانخسة دراهم \* وان ايس لها ارش مقدر يجب نقصان قيمته \* وفي قطع اذن واحدة ونسف حاجب واحد روايتان واختار الطحاوي ضمان نقصان القيمة وقطعها ما غير مستهلك في رواية وفي رواية قطعها ما ونفقهما مستهلك ويجب نصف القيمة \* ثم في الجنابة المستهلكة المولى بالخيار ان شاء سلم العبد وأخذ كل القيمة وان شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع على الجناني بشئ وقال ان شاء سلم وأخذ القيمة كلها وان شاء حبسه وأخذ النقصان \* وفي المنتقى قطع يده ضمن مائتة الا اذا بلغ خمسة آلاف فينقص خمسة دواهم وكذا كل جنابة دون النفس وقال الامام في حاجبه واذنه الواحدة وحيته مائتة وفي الاصبع لا يزاد على ألف درهم وفي سنه مائتة الا اذا بلغ خمسة مائة فينقص نصف درهم \* أمر عبد غيره بان يابق أو يقتل نفسه فابق أو قتل نفسه ضمن الامر صغيرا كان العبد أو كبيرا \* أمر عبد غيره بان يفسد طعام مولاه أو متاعه ففعل لا يضمن الامر \* أصله ما ذكر في شرح الطحاوي أمر حر بالغ عاقل عبدا صغيرا أو كبيرا مأذونا أو محجورا يقتل رجل خطأ الاقرار بخطيئته مولاه بالرفع أو الفداء في كل موضع لا يجب القصاص ثم يرجع مولاه على الامر باقل من قيمته ومن الدية في ماله حالا وهذا كالعبد

الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا الا برأحق في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصوصية وأنه لو ادعى هذا أو واحد ممن يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة (الفصل الخامس والعشرون في الرهن)

أقر فلان طائعا في حال جوارحه وثبات عقله وجوار أمره لاعتل به تمنع صحة اقراره أن لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم اقرضنا لا أو بمن كذا الشرا منه أو غصبا أو ودية مستهلكة أو ضمان اذلاف كذا أو من حوالة فلان أو عن كفالة فلان وأنه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهننا بحجتها مقبوضا محجورا مفرغا فدفعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها وموافقاتها في يده محبوسة بدينه هذا السبيل لهذا الراهن الى افتكاكه ما بقي عليه من هذا الدين وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدا فان كان فيه جعله وكيلاً أو أميناً في بيعه كتب بعد القبض على أن هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع ما شاء منه بأي ثمن شاء ويأخذ ثمنه قضاء لدينه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك ديناً له على هذا الراهن على حاله يطالب به فان كان جعل يبيعه الى غير المرتهن كتب على أن فلان بن فلان وكيله في بيعه أو يقول أمينه على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ما شاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فان كان فيه فضل الى آخره كالاول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهننا بحجتها مقبوضا محجورا مفرغا ثم ان هذا الراهن وهذا المرتهن تراضيا أن يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما أميناً في قبضه وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارغاً عن كل مانع ومنار (١) وضامن هذا المرتهن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط يبيع العدل كتبت عنهما وجعلناه أميناً في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء لدينه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الراهن على حاله يطالب به المرتهن والله تعالى أعلم

(كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الانحصار) هذا رهن فلان فلان جميع داره التي في موضع كذا ويحدها رهنه هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا دراهم كانت لهذا المرتهن على هذا الراهن حقوا واجبا ودينالا زما بسبب صحيح وهما جائر انا فذا لاقساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله تعالى أعلم

(كتاب من جانب المرتهن في هذا) هذا ما اوتى فلان من فلان جميع داره الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الراهن وهو كذا درهم اقرضنا ما جئنا فذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتماع كتبت وقد أذن هذا الراهن لهذا المرتهن أن يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شله ويتنفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح له ذلك على أنه كلما نهاه عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا ما مستقبلا لم يقبض هذا الراهن وأباح له ذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب

(١) قوله وضامن هذا المرتهن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل اذ كان الظاهر أن يقول برضامن هذا المرتهن أو نحو ذلك والله أعلم اه معصية الجراوى

ففعلا لا يضمن الامر \* أصله ما ذكر في شرح الطحاوي أمر حر بالغ عاقل عبدا صغيرا أو كبيرا مأذونا أو محجورا يقتل رجل خطأ الاقرار بخطيئته مولاه بالرفع أو الفداء في كل موضع لا يجب القصاص ثم يرجع مولاه على الامر باقل من قيمته ومن الدية في ماله حالا وهذا كالعبد



المقصود اذا جئني بخير مولاه بين الدفع والغداة ثم يرجع على الغاصب لانه لما غصب واستعمال وكذا لو اذمر صبي احرأما ذونا ولو اضر صبي  
حرا بذلك لا يضمن شيئا ولو كان الاثر محجورا لا يضمن شيئا من ضمن العصب (٣٨٧) والجناية وان الاثر عبدا ما اذونا صغيرا او كبيرا

والمأمور ما ذونا او محجورا صغيرا  
او كبيرا يؤمر مولى المأمور بدفع  
او فداه ثم يرجع بأقل من قيمة  
المأمور وارث الجناية على الاثر  
\* استعمال العبد الخلاق في الحمام  
لا يوجب الضمان قالوا للحماني فيه  
عيب فامر واحد منهم بالخلق تعين  
فلو استعمل غيره ضمن \* قال العبد  
لحمام اقلع سني فقلع بضمن ولا يصح  
أمره بلاذن المولى

(نوع في العاقلة)

ان من أهل الدوان فعاقلة هم  
ان مقاتلا في دوان المقاتلة وان  
كاتبه فسد دوان الكتاب ان كانوا  
يتناصرون وان لم يكن له عشيرة  
ولادوان في بيت المال في ظاهر  
الرواية وعن الامام أنه في ماله  
واختاره عصام والفتوى على  
الاول وان ذميا يجب في ماله لاني بيت  
المال اجماعا ذكر شيخ الاسلام أن  
أهل مصر يعقلون عن أهل  
القرى يريد به أن أهل مصر الذين  
من الدوان ولهم دوان لكن من  
المقاتلة يعقلون أهل مصر وأهل  
القرى وان لم يكن القاتل من  
أهل الدوان لان العقل انما وضع  
على من هو من أهل نصر القاتل  
وفراهم من لادوان له أهل النصر  
فالعاقلة ان له دوان أهل دوانه  
وان من أهل الحرفة فكذلك فان  
لم يكن له شيء في ذلك فاهل دوان  
مصره لكن من المقاتلة لا أهل  
دوان مصره مطلقا كالكتاب  
وغیره فان لم يكن تعتبر العشيرة  
وهذا دقيق نأمله

(القرار برهن منقول) أقر فلان طاعة أنه رهن عبده فلانا اسمه كذا وصفته كذا وقيمته كذا بما  
وجب له عليه من الدين وهو كذا رهنه مقبوضا صححها على أن يحفظ الرهن هذا المرتين بنفسه وعن  
يثق به من عياله ويحبسه يدينه ولا يستعمله ولا يخرج منه من يده ولا يستهلكه فان استهلكه أو ضيع  
شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتين في ذلك كله تصديقا  
صححها ونتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

(الفصل السادس والعشرون في الاوقاف) هذا الفصل يشتمل على أنواع

(النوع الاول في اتخاذ المسجد) يجب أن يعلم أن المسلم اذا اتخذ داره للمسلمين مسجدا وسلم المسجد  
الى المتولى وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصلى فيه قوم بجماعة يصير مسجدا با اتفاق بين أصحابنا  
رحمهم الله تعالى بخلاف ما دقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الاوقاف والقبض والتسليم شرط  
لصيرورته مسجدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط  
غير أن القبض فيه عندهما بطريقين أحدهما بالتسليم الى المتولى والثاني بالصلاة فيه ثم في ظاهر  
مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صلى الواقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بغير جماعة يصير  
مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ  
في مخرجه وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى بشرط لصيرورته مسجدا التسليم الى المتولى والصلاة فيه بجماعة وعند ما اذا جعله على  
هيئة المسجد صار مسجدا فاذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فنقول لم يذكر محمد رحمه  
الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والخفاف يكتبان هذا ما جعل فلان  
العقار في صحة عقله وبدنه وجوار أمره طاعة اغنياء جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي  
يده وأبوزيد الشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ماشهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا  
الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي أن يكتب  
هذا كتاب من فلان لان جعل الارض مسجدا تحرير للارض فيعتبر باعتاق العبد ونفذ كرتاني  
اعتاق العبد أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب  
من فلان فهو هنا كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبوزيد رحمه الله تعالى  
فكتبوا هذا ماشهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم  
على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجوار أمره له وعليه لاعة به من مرض ولا عسيرة بمنح صحة  
اقراره أنه جعل جميع أرضه أو داره التي هي ملكه وفي يده وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة  
المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربع فجعل هذا  
البقعة الموصوفة المحدودة فيه حدودها وجميع البناء القائم فيها وهي معرشة لاشي فيها مسجدا  
لله تعالى طلبا لثوابه وحرمانا لليم عقابه وأخرجهم من ملكه الى الله تعالى فجعلها بيتا وعبادة  
مسجدا ليصلوا فيه المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى فيه آناء الليل وأطراف النهار  
ويعتكمون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهلها ونحو ذلك بينا وبين الناس ولا يعلق  
بابه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذ نهواهم بذلك  
دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها باذان واقامة بمحض من الشهود وبمعاينتهم فصار

(الثالث في الاطراف) (نوع في مسائل اللحية) حلقة أو رأسه أو تنفهما أو جل عمامان لم يثبت تجب الذية ولا قصاص في الشعر  
فان مات قبل الحل لاشي على الجاني عند الامام الثاني وفي شعر ذنب الغرس وشعر الكتف يقوم بدونهما وسعها في حرم النقصان والوجوب



في الحجة اذا كانت متصلة او ضعيفة واحدة امانى الكون مع حكومة عدل وفي الشارب اذا لم يثبت حكمه عدل قال ابو جعفر الفقيه ان كانت  
الحجة تعدعيا وشينا لا يجب شئ وان (٣٨٨) خلق نصفها فنصف الدين اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم حكومة عدل وذ كر

الفضلى نقب بعض طائفة ينظر الى  
الذهاب والى الباقي فيجب بحسبه  
من الدين واذا ثبت بعض الحجة  
فحكومة عدل \* صالح عن خلقها  
ثم ثبتت يرجع بمادفع ولو ثبت  
أيستغن وهو شارب لا يجب شئ  
عندهما وعند حكومة عدل وبه  
أفتى الفقيه أبو الليث وفي العبد  
اذا ثبتت بيضاء حكومة عدل واذا  
لم تثبت بحسب المال ان شاء ترك  
وان شامدفع العبد وأخذ قيمته  
خلق شعرا امرأته أو امرأة غيره  
أو خلق شعرا لغيره ونقصت  
قيمتها لا يجب شئ لانه ثبتت وبطول  
كذب الجار ولكن يعزر رجا  
يليق به \* اذا قلع الحديقة قلعا أو  
وجاء بالشجرة فدينه في الصبح لعدم  
امكان المساواة وان ذهب ضوءها  
والعين قائم يقتص بان يحصى  
المرأة بالنار ويدنيها من المستوفى  
مع ربط الاخرى فاذا سال ناظر تم  
الاقتصاص فان زعم الضارب بقاء  
الضوء وأنكره المضروب يحكم  
الى الاطباء وقيل يختبر بحسبه يلقى  
بين يديه وقيل يستغفل وينصب  
بين يديه شئ وقيل يستقبل العين  
بعين الشمس مفتوحة فان سالدمع  
فالضوء باق وان لم يسلم لالان  
الصحة تسمع عند المقابلة بها وان  
لم يعلم بها ايضا فهو كسائر الدعاوى  
والقول لضارب المنكر على  
البنات لانه على فعله ولا يقتص  
العين اليمنى باليسرى ولا العكس  
بخلاف ما اذا كانت عين الجاني  
أنقص أو أكبر من عين المضروب فانه  
يقتص وان عين الجاني عليه حول

جميع هذه البقعة لله تعالى بيتا وعبادة مصلى ومعبد الامك لهذا المقر فيها ولا حق له ولا في شئ منها  
ولان سواه من الناس لا في أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شئ من  
ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره القوم الذين أثبتوا أساميهم في هذا الكتاب وذلك في يوم  
كذا وان لم يكتب في هذا المصك الصلاة بجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصلق جميع  
هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ايهكون في يده على ما جعله هذا المتصلق بتسليمه  
اليه فارغامن موانع التسليم فجميع ذلك في يده هذا المتولى على ما جعله هذا المتصلق له ولا سبيل لاحد  
الى اخره كعاه والمكتوب الاول أحوط وأصح  
(نوع آخر في اتخاذ الرباط لتزول المارة فيه والسيارة) فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه  
تعالى أنه لا يجوز أى لا يلزم حتى كان له أن يرجع فيه كفى سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى يجوز وان أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب  
فيه ذكر ما وقف وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا  
جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والرباط الذى في موضع كذا صدقة  
موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة بائنة تقربا الى الله تعالى وابتناء لرضاه لا فساد فيها ولا رجعة  
ولا مشنونة ولا نكبة ولا موانعة لا يباع ولا يوهب ولا يرث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف  
بوجه تلف قائم على أصولها ماضية على سبيلها الى أن يرثها الله تعالى الذى يرث الارض ومن عليها  
وهو خير الوارثين على أن يكون منازل ومساكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على ان الراى فى  
ازال من منزلها وسكنها الى القوام بها ابدانى كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا و يزعمون  
من أحبوا على ما يكون أصح وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك بائنة فان كان شرط الواقف  
أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكنها المسلمون ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار  
من النزول فيها فان كان شرط نزول أهل العلم لاغير يكتب على أن سكنها لاهل العلم المعلمين  
والمعلمين دون غيرهم وان شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فان كان  
الواقف قد وقف لعمارة الرباط وقفا آخر (١) يحيره وان لم يكن وقف لذلك وقفا آخر يكتب  
على أن للقوام أبدا أن يواجر وامن منازلها ومرايطها بقدر ما يعمر ونهمن غلها فاذا عمرها  
ردت الى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الراى فى اختيار ما يواجر ونه الى القوام وان كان  
الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من سكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من  
يده وأفر زمن ماله وسلمها الى فلان بمسما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ماشاء ويوليها من  
أحب ممن يصلح لها ويوصى بها الى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك اليه فارغامن  
موانع التسليم وهى في يده هذا المتولى على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا قاض ولا قيم ولاذى  
سلطان تغيير ذلك عن وجهه ولا تبدل شرط من شروطه فمن فعل ذلك فقد باء بائمه وتعرض لخطا  
ربه والله حسبه وكافيه ومجازيه والواقف أجره على ما توى وأمضى وقد حكم كما عدل نافذ  
الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية صحيحة جرت بين هذا الواقف  
وبين خصم فيه في مجلس قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بخضرتة ومسئلته

(١) قوله يحيره كذا في النسخة المجموع منها وفي غيره يحيره وكله تحريف ولعله يميزه أو نحو ذلك  
وليحذر ذلك والله أعلم اهـ

لا يغير بصره ولا ينقص يقتص من الذى أذهب ضوءه وان الحول شديد ينقص البصر فحكومة وان الحول المدهق البصر بعين  
الجاني خير المجنى ان رضى بالناقص اقتص أو أخذ نصف الدين في ماله \* أذهب يمينه ويسرى الجاني ذاهبة لا يعمه يقتص ويترك أعين وان يمينه



يقتضاه عند الاذهاب ثم زال يقتضيه منه ولا عبرة لوقت الجناية \* ايضاً بعض عين بضرب لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل \* ضرب باصبعه عين  
آخراً فذهب ضومعه فاعليه القصاص وان مات من ذلك فدينه على عاقلته (٣٨٩) \* قصد ضرب يده فاصاب عينه وتلف فدينه لانه شبه

عبد قال محمد رحمه الله اذا تعمد شيئاً  
من انسان فاصاب غير ما تعمد فهو  
عبدان قصد ضرب يده رجل بالسيف  
فانحط وأبان رأسه فهو عبد وان  
قصد ضرب يده فاصاب ناله فهو  
خطأ ومثله في المنتقى \* رجلان في  
الميدان قاما للتعليم والتعليم فوكن  
أحدهما صاحبه فذهب عينه أو  
انكسر سنه فهو عبد \* ضرب رجل  
امراً أو على القلب فتلف عضو  
لا يجب القصاص لانه لا يجري بين  
الرجل والمرأة في الاطراف وفي عين  
الاعور ونصف الدية وقيل كاهل الان  
العين الواحدة كالعينين وفي العين  
القائمة الذاهب ضومعه حاكمه  
\* ضرب عين رجل فالتفت  
خديقه وجرحت وسال فوج وذهب  
البصران خطأ فدية وان عمداً  
فكذلك لعدم امكان المماثلة وعن  
الامام القصاص لو عمداً وان قورت  
والاصح هو الاول \* رمى الى عين  
انسان فتقد من القصاص نصف  
الدية وحكومة \* أصاب الوكر  
عينه وجرحت فاداه طبيب بشرط  
الضمان ان ذهب البصر لا يضمن  
لانه فعل باذنه والاذن يعتسر في  
الاطراف \* ضمان العين ثلاث كل  
الدية فيهما ونصفها في احدهما  
كالحر أو كل القيمة فيهما والنصف  
في احدهما كالعبد بدينه بدل  
الذات الثاني أن يكون فيهما نصف  
بدل الذات وفي احدهما ربع بدل  
الذات كالبهائم لان الانتفاع فيسه  
باربعة أعين كالبهائم التي تستعمل  
ركوباً وحملاتل العرس والبعل

علاجاً أدى اليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين أثبتوا أسامهم آخراً هذا الكتاب  
وذلك في يوم كذا

(نوع آخر في اتخاذ المقبرة) فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن  
لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن  
فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكي عن الحاكمي أن نصر المهر ويترجمه الله تعالى أنه قال رجعت  
في النواحر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الاوقاف وعلى  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف  
الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم الى المتولي أو بدفع الموقف فان أراد كتابته يكتب ان فلاناً  
جعل أرضه ويذ كر موضعها وحدودها صدقة موقوفة وقفاً صحيحاً ثانياً فاذا الى قولنا وهو خير  
الوارثين فجعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أيد الاغنيون من ذلك  
ولا يحال بينهم وبينها وقد أذن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم قد دفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم  
بعد ما علموا بسبيلها وأذن لهم بالدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها  
الواقف وان لم يذ كر قد دفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم وانما كتب وقد أخرج هذا المتصدق  
هذه الارض من يده وجعلها في يد فلان المتولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه  
على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بالتوجه حكم الحاكم لمافي من الاختلاف حتى يصير مجمعا عليه لا يقدر  
أحد على ابطاله وجه المرافعة الى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن  
يأمره بتفريق أرضه لما أن هذا الوقف ليس يلزم فيأمر القاضي المالك بتفريقه منه ويحكم  
بصفة هذا الوقف وازومه فيكتب الكاتب وقد حكم الحاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه  
الصدقة ولزومها على وجهها بعد خصومة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد  
من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما أراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذ بقول من لا يرى  
ذلك لازماً لحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بحضرة خصمه اذراً لازماً ووقع اجتهاده عليه ثم  
يكتب لا يصل لوال ولا لقاض الى آخر ما ذكرنا

(نوع آخر في جعل الارض طريقاً للعامة المسلمين) فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى  
ما حكينا عن الحاكم أن نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوقف وطريق كتابته على  
ما ذكرنا تفسيراً به يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقاً للعامة الناس لان الكافر يساوي  
المسلم في المرور في الطريق والطريق في هذا نظير الرابطة بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر  
والمسلم في مقبرة واحدة ويلحق بالتوجه حكم الحاكم كذا في المحيط

(نوع آخر في اتخاذ الفطرة) وطريق كتابته هذا ما شهدوا أن فلاناً جعل فطرته التي منها على  
نهر كذا أو على وادي كذا ويكتب باذن ساطان الوقت ان كان الوادي أو النهر للعامة وان كان  
لقوم مخصوصين يكتب باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان وبين اتهام  
خشب أو آجر وبين اتهامه على طاق أو طاقسين أو ثلاث طاقات ليكون طريقاً للمرور للعامة الناس  
الى آخره والله تعالى أعلم كذا في النخبة \*

(نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وصلاحه للسبيل) يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا  
وجميع سلاحه وهو كذا وقاموا بدافعها جازاً فاقامة على حالها عداً للجهاد في سبيل الله تعالى

والبعير وفور العمل والحمار لثالث نقصان القيمة كالكب والسنور وشاة في السن الثنية بالثنية والذئب بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ  
الا على بالاسفل ولا الاسفل بالا على اجماعاً ولو كسرت أو زعت من أصلها القصاص ولو كسرت بعضها واسودت الباقية أو أوجرت أو اخضررت



أو دخلها حبب لأقصاص والدية في ماله وإن ضرب سنة وتحرر كثر وسقطت خطا فالدية نجس مائة على غافله وإن عمدا انتص وفي التجريد كسر بعضها فأسود الباقي أو تعيب فحكومة لا (٣٩٠) قصاص وفي الجامع الصغير نجس مائة دية السن كسر بعضها فسقط الباقي لأقصاص

وعن ابن سميحة رحمه الله القصاص  
\* ولا قصاص في السن الزائدة  
ونجس حكومة \* ضربه حتى سقط  
أسنانه كلها اثنتان وثلاثون نجس  
دية وثلاثة أخماسها وهي ستة عشر  
ألف درهم في ثلاث سنين في السنة  
الاولى خمسة آلاف وثلاث وثلاثون  
وثان وثلاثون وفي الثانية ما بقي  
من ثلث الدية والباقي من ثلاثة  
أخماسها وفي الاخيرة الباقي من  
الدية الكاملة \* لطم رجل فكسر  
بعض أسنانه يقتص من الضارب  
ذلك القدر لسكون المائة مقدورة  
والقصاص في السن لا يكون على  
اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور  
صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسرت  
من السن ان نصفا أو ثلثا أو ربعا  
وكذلك ان الكسر مستويا استطاع  
الاقتصاص يقتص بالمبرد وان  
كسرا مثلما غير مستويا اقتصاص  
فيه وعليه الارش وفي كل سن  
نجس من الابل أو البقر ولا يزاد على  
تمام الدية في عضو من أعضائه  
الانسان الا في الاسنان فانه يجب  
الزائد على الدية فيهن والانتباب  
والاضراس والمقدم والمؤخر سواء  
\* ولو نبتت معيبة فحكومة وان  
نبتت سودا يجعل كأن لم تنبت وان  
اصفرت بالضرب لم يوجب الامام  
في الحر شيئا أو وجب الحكومة في  
العبد ولو أُنبت المقطوع سنة  
مكأنه ألتحم أو الاذن المقطوعة  
مكأنه ألتصفت يجب الارش كاملا  
لانها لا تنبت كما كانت وذ كبر بكر  
فان نبتت بلا تفاوت سقط الواجب  
وعن الثاني رحمه الله أنه لا يؤجل

يستعملها أهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على أن الرأي في الدفع والاختلاف القوام عليها  
أبدا يدفعونها إلى من أحبوا أو يأخذونها ممن أحبوا من مستعملها كيفما شاؤا وكلما شاؤا وبذلك  
على أن لا يقوم ما بها أبدا الا المعروف بصلاحه وعفافه على أنه ان تغير منها شيء لم يرض أو فساد أو هرم  
أو كسر أو غير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد بآبائه القيم واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم  
كان في كل وقت وزمان يستبدل بالمقيم صالح للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه الى وقت  
الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم الكتاب ويلحق بالآخر حكم الحاكم وعلى هذا العوامل  
والحوامل من الدواب والنعم اذا سلبها الحل أنقل أهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا  
سلبهم خدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه الله تعالى وطريق كتابته أن يكتب الى  
قولنا فائقة على حالها عتة للجهاد في سبيل الله يحمل عليها أنقل أهل الجهاد وفي استقاء الماء  
يكتب يستقيهم الماء لأهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد ويلحق بالآخر حكم الحاكم  
الحاكم وأما اذا سلب شيئا من الانعام ليصدق بالبانم أو اولادها أو صوافها ذ كرا الحاكم أحمد  
السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها قول لاهل العلم قالوا لا يجب أن يجوز على  
قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السير الكبير اذا أوصى بما في بطون غنمه أو باصوافها  
أو ألبانها فالوصية باطلة وليست الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغلة البستان وثمره الشجر قال وهذه  
المسئلة دليل على أن وقف النعم للصدق بالبانم أو صوافها أو اولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي الليث  
رحمه الله تعالى اذا وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنها يعطى لابناء السبيل قال  
بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزا وقال  
بعضهم بالجواز مطلقا لا يحري التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا اما وقف  
فلان كذا عددا من الابل أو كذا عددا من البقر أو كذا عددا من الغنم وقفها مؤبدا حبسا جائزا فاذا  
لافساد فيه ولا رجعية ولا مشوكة لا يباع ولا يوهب الى آخره على أن ما يحصل من ألبانها أو صوافها  
وأولادها يصرف الى أبناء السبيل على أن الرأي في ذلك الى القيم يعطى من شاء من أبناء السبيل  
وأبي قدر شاه وسلم ذلك كله الى فلان بعدما جعله متوليا في ذلك ويلحق بالآخر حكم الحاكم  
(فرع آخر في وقف العقارات) وانه على وجوه كثيرة فمن جملة ذلك أنه اذا أراد أن يجعل داره  
صدقة للمساكين في حياته وبه بدأ محمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت رأيت  
اذا أراد الرجل أن يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني أبا حنيفة رحمه الله  
تعالى ان لا يوهب في يده يصير ميراثا لورثته ولم يقل لا يجوز وانما لم يقل لا يجوز لان عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى الوقف حبس الاصل على ملك الواقف والتصدق بالغلة والثمره ومنفعة الدار والارض  
فكان كالعارية والعارية بغير ثمن لا يورثه فكذا الوقف على قوله  
قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لاحد نقضها قال يقول ان نقض سلطان  
أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من تلقى ببيع ويتصدق بثمنها على المساكين فيحصل الصيانة لان  
الذي يريد ابطاله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الا بطلان شيئا فلا يطلها ثم ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال  
في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من تلقى ببيع ويتصدق بثمنها على المساكين ولم يقل يقول فهي  
وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت جائزا لازما عنده اذا كان يخرج من  
الثبت كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى

في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل ان  
في البالغ وأشار في الزيادات الى أنه يؤجل وذ كرا السرخسي يستأنى حولا في الكبير الذي لا يرجى نباته في الكسر والقلع وبالا ول يفتى بأنه



لا يؤجل ضرب صبي من مثله ينتظر ان يلوغنه فان بلغ ولم يثبت وجب على عاقلة خمسمائة وان من العجم نفي ماله عندهم لا يرى لهم عاقلة لا يقطع سن القالع ولكن يرد الى ان يصل الى اللحم وسقط ما سواه ولو تزج جزا والابراد (٣٩١) احتياط للتلاويدي الى فساد اللحم وفي الكسر

ينتظر الى المكسور وعالم كم الذهاب فيرد منه ذلك القدر وان اضطرت السن بالضرب ان حوالا فيسه وان عيدا الحكومة فان انتظر حولا ثم اجرت أو اسودت فكالم الدية وان اصفرت اختلفتسوا والمختار الوجوب كالاسوداد وان لم يتغير لكن تحركت وقاعها آخر يجب على كل منهما حكومة عدل فان اخضرت أو اسودت أو اجرت يجب الدية اذا فاتت منفعة المضغ فان لم تقف ان كان من الاسنان التي ترى تحب الدية لغوات الجبال وان لم يمت المضغ أو الجبال تحب الدية في رواية ولا يجب في أخرى والصحيح عدم الوجوب وان كان من المكسور أخضر أو اسودت الحكومة عدل قال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما يبرد بالبرد اذا كسرت عن عرض أما لو عسن طول فقيه الحكومة وان كسر بعض سنه فاسود الباقي يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد \* أراد ضربه بالسيف فانهذا السيف انسان وجذبه صاحب السيف فانه قطع بعض أصابع المسلم ان من المفصل القصاص وان من غير المفصل عليه دية الاصابع \* قطع طفر غير ان نبت كالاول لاني \* فيه وان لم يثبت أو معيبا الحكومة ولكن في المعيب الواجب أقل من غير النابت \* وفي قطع يد وشئ من ان عدا من مفصل فالقصاص وكذا ان من مسوض يمكن الاقتصاص \* وفي اليدين والرجلين لا يؤخذ باليمنى الا اليمنى ولا اليسرى الا باليسرى \* وكذلك

أن الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما رفع ذلك الى قاض يرى مذهب ابن أبي ابي رجة الله تعالى فيبطلها فقال ما قال تحرر عن قوله قات فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته وهذا أنه جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو خنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا تصدق بجميع داره وبعض المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذلك باثر حسن ولم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان وهي دار فارغة وانه حسن لان شغل الدار يمنع جوار الصدقة الموقوفة على قوله من يرى التسليم الى المتولي شرط فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى يختار هذه الصدقة عن الصدقة الموقوفة وكان الطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محتسبة بته لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تملك بوجه تلف فاعلم على أصولها محفوظة على شروطها سبلة على سبيلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثم الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال على أن تؤاجر لانه أوصى بأن يتصدق بغاتها والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى الاجارة مطلقا وانما يستقيم هذا الاطلاق اذا أراد المتصدق الاطلاق أما اذا أراد أن يؤاجر سنة فسنة يذ كر في الصل على أن يؤاجر سنة فسنة ولا يؤاجر أكثر من ذلك واذا انقضت سنة يؤاجر سنة أخرى ثم يكتب ويتصدق بغاتها على الساكن ليسير المصروف معلوما بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغاتها على المساكن أبدالان التأييد شرط صحة الوقف الا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكتب يتصدق بغاتها على المساكن يجوز على قول عامة مجيرى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة لا تدل على أنه أراد جميع المساكن فالمتصدق على مسكين واحد جاز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه لا يتأبد وعند عامة مجيرى الوقف لفظة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكن حيث أطلق ولم يعين واحدا فصار كأنه صرح به ألا ترى أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكن صدقة واذا كان في المسئلة خلاف لا بد من التصريح بالمساكن ليخرج عن حد الاختلاف وان أراد المتصدق أن يتصدق بغاتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغاتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة منهم أبدأ على ما يرى والى هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد أن يتوخي أي أن يتخي ويطلب أفضل ذلك موضع أو أعظمه أحوال لم يذكر محمد رحمه الله تعالى في هذا الكتاب أنه يبدأ أولا بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارته أو اصلاحها وفيه من المستزاد من غلاتها وأجور القوام عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكن وعامة أهل الشروط يكتبون يبدأ أولا بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارته أو اصلاحها وفيه من المستزاد من غلاتها وأجور القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف الى فقراء المسلمين ومساكينهم أبدأ الا أن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر ذلك نصا لانه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغاتها على المساكن أبدأ ولا يمكن التصديق بغاتها على المساكن أبدأ الا بعد عمارتها ومرارتها والثابت اقتضاء الثابت نصا سواء الا أن عامة أهل الشروط كانوا

في الاصابع لا يؤخذ شئ من الاعضاء الا بمثلها السبابة اليمنى يئنها وكل أصبع كذلك \* قطع من نصف الذراع في الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عند الامام وان من العضد والرجل من الغنم نصف الدية وما فوق الكعب والقدم تبع ودية يده وحلة سنتين ثلثاها



في الأولى والثالث في الثانية قال بكر الواجب لو أقبل من خمسمائة غلة وان خمسمائة الى ثلثها في سنة وان أكثر من الثلث فالثالث في سنة  
والرابع في الثانية كسر بغير رجل أو رجله (٣٩٢) لا يجب في الحال شيء وتظهر المسألة ثلاث اليد بالضرر بحيث لا ينقبض ولا

ينبسط فدية ولا يقطع طرفي عجم  
بطرفي سر ولا طرفي عجم بغير رجل  
الصحيح للسلام ولا الرجال للنساء  
عشرة في الانسان في كل واحدة  
الدية كاملة الانف والاسنان والذكر  
والخصيتان والعقل والرأس خلق ولم  
ينبت والخصية اذا لم تنبت والصلب  
اذا كسر وانقطع الماء أو سلس  
بوله وفي الدبر اذا طعن ولم يمتسك  
الطعام \* ولو ضرب فرج امرأة  
فصارت لا تتجمع فدية كاملة  
وعشرة أخرى في اثنين منها الدية  
العينان والاذنان والحاجبان  
والشفتان واليدان والرجلان  
والاثنين والالبتان والخصيان  
وفي الثديين بالشاء المثلثة الدية وفي  
احدهما نصفها وفي الخلتين  
الدية وفي احدهما نصفها وفي  
ثدي الرجل حكومة وفي احدهما  
نصف ذلك أي نصف ما وجب  
بالحكومة في كلها وفي حمة ثديه  
حكومة وان قطع الذكر من أصله  
ان خطا فدية وان عدا اختلف  
أصحابنا وفي المتن لا قصاص فيه  
قالوا هو قول محمد وعن الثاني ان  
أصحابنا اجتمعوا على ان في الحشفة  
القصاص واذا قطع بعضها فلا  
قصاص وفي ذكر العينين وذكور  
مولود لم ينجس ولسان الاخرس  
والعين القائمة لذهب ضوعها  
واليد والرجل السلام حكومة  
\* أخذ خصية رجل فشدّها  
فذهبت رجولته فدية \* ضرب  
امرأة فصارت مستحاضة يثر بص  
عالم فان برأت فلا شيء والافدية  
وفي الضلع اذا كسرت حكومة  
\* ذق صلبه لكنه يفدر أن يجامع  
فحكومة وان لم يفدر على الجماع أو واحد وب فدية وان عاد الى حاله ولم ينقصه لكن بقي أثر الضرب فحكومة  
وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع الماء الدية وفي الترقوة اذا كسرت حكومة وكذا كسر كل عظم فيه

يقولون الثابت نصاً أقوى من الثابت اقتضاء والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الارض  
والكرم وأداء مؤنتها ومؤنتها التي لا بد منها لان الاستغلال بدونه لا يمكن وفي الدار والخوانيت  
يكتبون وأداء مؤنتها والتواثب السلطانية الموظفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك  
ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة والطهاوي والخصاف رحمهما الله تعالى  
يزيدان على ذلك التأكيد ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو أحد من  
عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وأن يبدلها وأن يبطلها وأن يعين  
أحد على نقضها فمن فعل ذلك فقد باء بائعه وأجر فلان يعني المتصدق فيما نوى من ذلك واحتسب على  
الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لان  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو نقضت عادت الى ملك المالك كما كانت  
ولا يكون آثماً فتكون هذه الكلمات كذباً على قوله ويبطل به الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم  
يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار الى فلان وسلمها اليه بعدما جعله فيها متولياً لأمور هذه  
الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم الى المتولي لان التسليم الى المتولي شرط صحة  
الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولم يكتب محمد رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب على  
أن للمتولي أن يولي غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب ذلك  
لان من الناس من يقول لا يملك الوصي ولا المتولي أن يولي غيره الا اذا فوض ذلك اليه كافي حالة الحياة  
واذا فوض اليه ذلك وكل غيره لا يملك عزله الا اذا فوض اليه العزل قال ثم يكتب فازد سلطان  
أو غيره أو طعن فيها طعن فحسب وصية من ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها على المساكين وانما يكتب  
هذا صيانة لهذا الوقف عن النقص على ما مر قبل هذا فان الحق بأثر هذا الكتاب حكم الحاكم بصحة  
هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا فاحمل به الصيانة أيضاً \*

(سدر صك الوقف من انشاء نعيم الدين النسي رحمه الله تعالى) هذا ما وقف وتصدق به العبد  
المسرف في الذنوب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب الثواب ونحوه بالمرضاته  
وهو يامن أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة وآلاءه عليه متظاهرة وقد  
اختص بما حرمه غيره من أشكاله ونظرائه وآماله يوت أحداً من أمثاله وقرائه من أجناس خلقه  
أنشاء في عز ووجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكره وتمكين وشرف قدره وتسامع بين  
ثم رأى نفسه في انتقاص وحوائسه في كلال وانتكاص قد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل  
كراهوا كثر شكواها وابيض منه الشعر وانحنى له الظهر قد قارب الزوال وأشرف على الارتحال  
وأحب أن يأخذ من دنياه لا تخربه ويترود من أولاده لعاقبته ويذهب في يومه لغده من أطيب ذات يده  
ذخر الوقت حاجته وعدة لفقره وفاقة قال الله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما بلغه من  
الآثار ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الأول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني  
أمة مذبذبة ورب غفور والثالث وجدنا ما علمنا وربنا ما قدمنا ونحسبنا ما خلقنا وعن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالي الا  
ما آكلت فأفنت أو ألبست فألبيت أو تصدقت فأفنت وعن عتبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال طل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفي غضب  
الرب فانفق مما رزقه الله تعالى في رضا عاجل ارجيا نفعه آجل رغبة في موعود النبي صلى الله عليه

وسلم  
وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع الماء الدية وفي الترقوة اذا كسرت حكومة وكذا كسر كل عظم فيه



الحكومة بقدر ما يرى الخا كم بعد نظر قوي عدل بمن يعالج الكسر قطع ذكره من الاسفل فسقطت حليته ففيه ثلاث ديات للذكر والاثنتين والمائة قطع ذكره ثم خصيته فديتان وان عكس ففي الخصيتين دية وفي (٣٩٣) الذكر حكومة لان بقيامهما تعد منفعلة النسل فائمة

بخلاف الذكر بعد قطعهما \* وان قطع احدهما فانقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يقرأ الجاني به \* قطع لسان ضي استهل فحكومة وان تسام فلو خطأ دية ولا قصاص في عمده وعن الثاني الوجوب في قطع السك \* وفي عين المولود ان أبصر الدية في الخطأ والقصاص في العمده وان لم يبصر فحكومة وعن محمد قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى أيضا قطع وسطاه والسبابة من تلك المفصل وان جف الباقي من السبابة وسقط الاصبغ الوسطى يقتص من الوسطى لادن السبابة وعن الامام وبه الثاني قطع أصبعها من مفصله أو غير مفصله فسقط الكف معه ان الكف من مفصله اقتص فيها وان من غير المفصل لا فيها وعن الثاني عن الامام في هذه الصورة أيضا ان القطع والسقوط أيضا من المفصل القصاص وان القطع من غير المفصل والسقوط منه أو على العكس فلا \* وفي شرح الطحاوي كسر بعض سنه فاسود الباقي لا قصاص وان لم يسود الباقي ففي المختصر أنه يجب القصاص \* وفي المتقي كسر بعض السن يستأنى عاما ان لم يسود الباقي يدعى طبيب كذا كراما وان اسود الباقي وقال أسنوي المكسور وترك المسود ليس له ذلك وان كسر البعض وسقط الباقي لا قصاص في المشهور وفي المتن في القصاص بمنزلة ما قطع اصبعها فسقط اليد يجب القصاص \* المزروع عنه لقصاص

وسلم في قوله خير ما خلف الرجل بعد موته ثلاثة ولدا صالح يدعو له وصدة تجارية يبلغه أجورها وعلم بعمل به من بعده فأحب أن يندرج في جملة من لا ينقطع عمله اذا دنا أجله فوقع وتصدق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم \* (صلى قد يم طويل في اتخاذا المدرسة والوقف عليها) هذا ما احتسب بانفاقه وتصدق به الخاقان لاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وتاج الملة طمع حاج بغير اقرار ان ابراهيم ابن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلى الله تعالى أمره وأعز نصره تقربا الى الرب الجليل وطلب الثواب الجزيل وهربا من العذاب والتسكيل ورغبة في وعده الجليل على ما نلتق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وروى في الاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى اله الا برار ومحببه الانبياء اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاثة ولدا صالح يدعو له بعد وفاته وصدة تجارية وعلم بعمل به الناس وأحب أن يندرج في عداد من لا ينقطع عمله وأن يقدم لنفسه خيرا يكون له عند الله ورادا للمعاد وذخيرة باقية ليوم التاديب يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون لجميع اهل العلم والدين متصلة بالمشهد مشتملة على مسجد وموضع للدرس العلم وكتابة لتعليم القرآن ومجلس مقرر يقرئ الناس القرآن ومجلس مؤدب يعلم الناس الادب ودورات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط العفة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة مرقند بموضع منها يعرف بالباب الجديد وأحد حدودها زريق الشارع والثاني لزريق ساحة منسوبة الى الخاقان الملكة بنت الطرخان بلث ولزريق (١) قارقين وقف على مشهدهم والثالث لزريق منزل وقف على طلبة العلم ولزريق منزل أحمد المقصص ولزريق منزل أبي القاسم بن العطاء ويصل بخان ينسب الى الخاقان الملكة والرابع لزريق منزل منسوب الى حاوي الخيلناشي ولزريق خانقاه منسوب الى الامير نظام الدولة ولزريق منزل منسوب الى الخاقان الملكة ترکان خاتون ولزريق الطريق واليه من دخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الايام وكرور الاعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وأرباب البر فيها فيبقى على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طوبته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المجددة الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة أعمال البر فيها وجميع الخان الخالص المشتمل على الدوريات والاصطبلات والمتبن والاورار والجرات والغرف والخوانيت الاربعة المتصلة به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان وواحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنيم بلاش) بسوق سعد سمرقند في محلة (زركوبان) في موضع منها يعرف (بكوجه مفلس) وجميع الخان الخالص المشتمل على الدوريات الخمس والجرات الثلاث والغرفات الثلاث ويوت الاهواء الخمسة والخوانيت الثلاثة المتلازمة على بابه المتصل به بمكان سوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في رفاق يعرف برفاق (شيفروشان) وجميع الخان الخالص المشتمل على الدوريات الثمان والدوريات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة ويوت الاهواء الخمسة عشرة ويدخله الخوانيت الاربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو سوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة عباد وجميع الدوريات الكبيرة أسفلها وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة بسوق سعد سمرقند برأس الطاق

(١) قوله قارقين في نسخة مارقين ومثلها في المحيط على النسخة الحاضرة اه

(٥٠ - (الفتاوى) - سادس) لو نبت سن التارح كالاول يؤدي خمسمائة للمزروع وان نبت تسعها نصف الارش وان نبت ثمانية ثم نزعها آخر ينظر عامان نبت ولا يفتمس من التارح ولا شيء على الاول بعض اصبعه وتبلغها يقتص بعدا ابرعن مات منه



قضية على غاقلته وفي الجامع الاصغر جثب المعقوض خراجه وسقط اسنان العاض لا يجب دية الاسنان عند الامام خلافا لابن أبي ليلى وكذا عن محمد بن العيون اذا سقط سن العاض ولحم (٣٩٤) فراع المعقوض ضمن العاض لحم النزاع ولا يجب ضمان الاسنان بخلاف ما اذا

جذب ثوبه من يد المتشيت فتخرق حيث يضمن المتشيت نصفه لان التخرق بفعلها (نوع) المشهور عن اصحابنا أن الجناية على العبيد كالجناية على المال حتى وجب حالا في مال الجاني كضمان الغصب والاتلاف ولا يصح ذلك على اطلاقه فانه ذكر في الجامع الصغير والبسوط أنه اذا شح عبدا موشحة يجب نصف عشر قيمته كما يجب في الحر نصف عشر الدية وفي النواذر يضمن في العبد في الموشحة نقصان قيمته كالبهايم فيصح اطلاق القاعدة على رواية النوادر لا على ظاهر الرواية فيقيد القاعدة بما اذا لم يكن العناية ارض مقدر فخرجت مسئلة الموشحة لتكون ارضها مقبرا فقامت بعد لقيته تزيد على عشرة آلاف فضى الامام فيه بخمسة آلاف الانيسة باتفاق الروايات بخلاف الامة فانه قضى فيها بخمسة آلاف الا عشرة لان دية المرأة تلك تنقص عشرة يستحق بها بد نخرج كما خرج في العبد وفي العبد خمسة نصف الدية فنقصنا خمسة اعتبارا للبعض بالكل عبيد مقطوع يده قطع انسان اخر رجلاه من ذلك الجانب عليه نقصان قيمته مقطوعا يده لانه اتلاف فلا يجب به ارض مقدر وان من جانب آخر عليه نصف القيمة لعبد مقطوع يده لانه ليس بالتلاف فجاز أن يجب به ارض مقدر وعن محمد بن قيس قطع يده عشرين عليه ما نقص ولا يبلغ به نصف دية يدر وعن الامام والثاني فيمن قطع عني عبد رجلا وآخر يساره فأت

في شارع درب مناره وهذه المروية في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان وبجميع الحجرات على ملوها والحجرات الخمس البكرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع الحجرة الكبيرة البكرية المتصلة بها في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس قنطرة عاهرة في سكة جاد وبجميع بيوت الاكرة وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كاهها بقربة جرمع من قري (انبار كرى) من رستاق سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انبار كرى) من رستاق سمرقند فأحد حدود الخان المعروف (بنيم بلاس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا الى آخر هذه الحدود فان تصدق الخان الى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه الحدود المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وبجميع حقوقها ومراافقها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وارضى الخانات والحوانيت والتوابيت المركبة وبيوت الاهواء وبيوت الخلاء والدورات والحجرات والغرفان وبنيتها وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وجذوعها وعوارضها واسطواناتها وأبوابها وأبوابها وارض الحام وبيوتها وسقوفها وخشبها وحيطانها وأجرانها وقدر مائه وانبوبة وماني رماده ومجمع زبله ومصب مائه وحوضه ومجاري مياهه في حقوقه وارضى بيوت الاكرية وبنيتها والاشجار القائمة في العقارات والزراعتين والعرش وأنهارها وسواقيها وشربها بمجاريه في حقوقها ومداساتها المنسوبة اليها في حقوقها ومجاري مياهها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه الحدودات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بنته بئله مؤبدة محرمة بحسبة لله عز وجل لاربعة لهذا المتصدق في شئ منه الاتباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تتلف بوجه تلف قائمة على أصولها اجارية على سبيلها المسماة في هذا الكتاب الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوف في هذا الكتاب بوجوه فلا تفي كل شهر وفي كل سنة اجارة ومقاطعة ومزارعة ومساقاة بعد أن لا يواجر شئ من ذلك أكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة أكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها عقد جديد الا بعد انقضاء المدة المعقود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يواجر قط من ذي حشمة يخاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوهها المشروطة في هذا الكتاب فنارزق الله تعالى من غلاتها وأداء مؤننها يبدأ بأنواع عمارتها وورم ما استرم منها والمسترا في غلاتها وأداء مؤننها وغرس الاشجار الجسد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البوارى والحصر في الصيف والخشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تقع الحاجة الى ذلك ويقطع من أشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من الحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها وبما يبيع ما يبيع من أشجارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل ثمن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألفا درهم مؤبدة تعديل قديمة نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى الفقيه الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتحمل مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعتقده ويدرس على

وعلى الثاني ما نقص وما بقى من النقص في نفس العبد عليهم ما نقصان وقال مذهبه محمد بن قيس القطاع الاول نصف قيمته محمد بن قيس القطاع الثاني فيمن قطع



يعتبر النقصان ويسقط من المشتري قدره من الثمن ان ثلثا ثلث الثمن \* وطريق معرفة ذهب السمع أن يترك المجنى عليه حتى يغفل ثم ينادى أن أجب والتفت علم أنه لم يذهب والافقد ذهب \* وذكر بكر أشهد الجروح (٣٩٥) ان فلانا لم يجرحه ومات الجروح ان كان

جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشتهاده وان لم يكن معروفا صح لاحتمال الصدق فان برهن الوارد في هذه الصورة أن فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت واهذا يجري فيه سهام الارث ويقضى دونه والمورث أكذب شهوده وتظايره ما اذا قال المذوف لم يقدفني فلان ان لم يكن قدفني فلان معروفا يسمع اقراره والا لا \* وعقوا اولياء قبل موت الجروح يصح كجاء مع عقو الجروح لوجود السبب وصحة الراء يعتمد وجود السبب وأجاب عطاء بن حزة فبين ضغط خصيقي انسان ومضى عليه وهو صحيح يعمل ثم مات ان ثبت باقراره أو بينة انه مات من ذلك الضربة عليه الدية كاملة \* شهدا على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا أنه مات من جراحته لانه لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحائط المائل ان يقولوا مات من سقوطه ولان اضافة الاحكام الى السبب القائم لازم لا الى سبب يتوهم ألا يرى أنه لا تجب القسامة في ميت في محلة على رقبته حبة ملتوية \* حلق رأسه ولم ينبش عن الامام أنه يجبر المولى ان شاء دفعه وأخذ قيمته وان شاء ترك قال محمد ولا أحفظ عنه في لحيته شيئا وفي العميون عن الامام في قطع أذنه أو أنفه أو ألقى لحيته اذا لم يثبت قيمته تاما ان دفع اليه العبد وحي القدر في شعره ولحيتة الحكومة قال القاضي

من ذهب في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسطا كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم وبصرف الى طلبة العلم المقتربين في هذه المدرسة من أصحاب أي حنيفة رجه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة نوزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفنيل بعضهم على بعض أو اعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهما من هذا النقد وبصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال المعنى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ثمانية دراهم قسطا كل شهر من السنة نجسون درهما من ذلك وبصرف الى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسطا كل شهر من ذلك ثمانية دراهم وبصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم ومائتا درهم قسطا كل شهر من ذلك ثمانية دراهم وبصرف الى مقرئ عالم بالقرآن ولروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسطا كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما وبصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهما وبصرف الى ثمن السرج والامراج السرج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد ودورات طلبة العلم وبيت الخلافة في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم وبصرف الى ثمن الجدران سقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد اربع مائة درهم وبصرف الى ثمن الخبز واللحم والخوايج لاتخاذ الضيافة في هذه المدرسة في ايام شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما وبصرف الى ثمن الشموع والبخور ليلته الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما وبصرف الى ثمن الاضاحي في كل سنة في ايام النحر من هذا النقد ألف درهم فيشتري بحمم مائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المشي في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالحسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن أبي هذا المتصدق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين وبصرف في كل عاشر من هذا النقد الى كسوة خمسين نفرا من الفقراء والمساكين والى اثمان هذا الخبز واللحم والخوايج لاتخاذ الضيافة في هذه المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم وبصرف الى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد بفحصان الابواب وبغلقاتها وبكسنان ما يحتاج الى الكبس وبفرشان الحصر والبوارى ويطويان ويلقيان الحشيش ويرفعان عند الحاجة الى الرفع وينظمان بيت الخلافة وبقدان السرج والقناديل بكرة وعشيانا في المواضع التي يحتاج اليها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهم من ذلك ثمانية دراهم وبصرف الى رجل من أهل الفقه والصلاح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة فيفوض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة ويطلع أحوالها ويراعى أمورها ويعين بأمر من ير كل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسطا كل شهر من ذلك

الفتوى في قطع أذنه وأنفه وحلق لحيته اذا لم يثبت على لزوم نقصان قيمته كقلا وروى الحسن عنه لان المعنى فيه المالية والحال أن الجناية على العبدان مستهلكة بان كانت توجب في الحر كل الدية ففيه كمال القيمة وان غير مستهلكة بان وجب فيه نصف الدية ففيه نصف



ثلاثة الأولى كقطع اليدين وأمثاله وقطع يده وجعل من جانب واحد الثاني كقطع يده ورجل أو قطع يده ورجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت في رواية (٣٩٦) من قبيل الاول وفي آخرى من قبيل الثاني \* واستعمال العبد المشترك بلا إذن شريكه

هل يوجب على الشريك المستعمل الضمان فيعبر وايتان وفي الدابة يضمن بلا خلاف \* برأت الموصحة أو الجراححة ولم يسبق الارلاشي عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الا انفس الادوية قال القاضي أملا أترك قولهما وان بقي أثر يجب ارض ذلك الاثران منقلة مثلا فأرض المنقلة \* أنفذ الطعن من اذن الى اذن الحكومة وان في فقه حتى خرجت من المماغ ونفذت فيه ففي الفهم مع المماغ الحكومة لانه ليس له ارض مقدرو من المماغ الى أن نفذت آمة وفيها ثلث المديونة وفي موصحة الانف الحكومة ولا قصاص في دامية وباضعة وميتلاحة لانه لا يتجاوز الزيادة

### (نوع في الشجاج)

الكلام فيه في مواضعها وأسامها وأحكامها وانها تختص بالرأس والوجه فاذا كانت في الوجه ان في موضع العظم كالجهة والجبين والذقن يتصور فيها الموصحة وما قبلها وما بعدها والآمة لا تكون الا في الرأس أو في الوجه من الموضع الذي يخلص الى المماغ ولا تكون الجائفة في الحلق والرقبة وانما تكون فيما يصل الى الجوف من الصدر والظفر والبطن فشكل ما وصل الى موضع لو وصل الشراب اليه كان مفطرا فهو جائفة لانه حكم الجوف وما فوقه لاجائفة وكل موضع يكون فيه موصحة فمسه منقلة وهاشمة ومهراق وباضعة

مائة درهم فان رأى المدرس في هذه المدرسة الصلاح في أن يفوض هذا الامر الى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر بيت الكتب فيها ويتولى الآخر ما ترم مصالحها فالامر في ذلك الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي العبومات تادبرهم مصروفة اليهم على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه وقيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهما مستقال واحدا من الذهب الا برز الخالص فان تغير النقد في زمان الى زيادة أو نقصان ينظر الى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف الى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا الكتاب من تلك الدراهم الحديث ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان يسمى قندي يوم وقعت هذه الصدقة فان فضل من هذه الوجوه فضل من العلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من الضياع والمستغل ان استصوب بذلك ثم يكون سبيل قائما لزيادة المشتراة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وان تقاصرت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسطا النقصان على هذه الوجوه بحصصها فان لم يوجد بعض من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعدما استقصى في الطلب كان ماسميا له مصر وقال سائر الوجوه المسماة فيه وان رأى القائم صرف ذلك الى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها يجري أصل هذه الصدقة فعل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة لا يغير عن حالها الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يوما من الدهر ولم تمكن اعادتها الى الحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم يسمون قندي ممن يعتقد مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد من يصر فذلك اليهم من طلبة العلم صرف حيث شئوا الى فقراء المسلمين أبدا وقد أخرج هذا المتصدق بجميع ذلك الى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائما بأمر هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشعار تقوى الله تعالى وأداء الامانة واستعمال النصيحة وقلده تسوية أمورها على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا صحيحا فارغ من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله أو وجب إقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك فلاختيار في ذلك الى الفقيه الذي يدرس فيها بمشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى يسمون قندي بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرسا فالامر مفوض الى الخاصكم يسمون قندي ولا يحل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره

(نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده) اذا أراد الرجل أن يوقف على أولاده فهذا على وجوه أحدها أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الاول بريده ولده لصلبه ولا يشاركه البطن الثاني البطن الاول ويريد البطن الثاني ولد الابن فادام واحدا من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحدا من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول وجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الخلفي حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني وجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت \*

(الوجه الثاني أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي) وفي هذا الوجه اختص به البطن الاول والثاني يريد البطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث \*

ومتلاحة وآمة وانما ذلك يكون في الرأس والصدر والوجه والجبين وموضع الحدين والذقن وأما أسامها فأولها الحارسة وهي التي يحرس الجلد أي تشقه والمامعة التي لا تسيل وتندى والباضعة من البضع القطع التي خرجت من الجلد

الوجه



وأخذت في اللحم والمتلاجة التي تشق اللحم فتكون ألحاح من الباضعة والسحق الواصلة إلى جلدة رقيقة فوق العظم واسم الجلد سمعان والموضحة التي توضع العظم والهاشمة التي تشق اللحم وتكسر والمعلقة بفتح القاف (٣٩٧) وكسرها التي يخرج منها العظم والآلة

الواصل إلى أم الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ ثم الدامية وهي التي تشق هذه الجلدة ولم يذكر محمد ثلثها منها الحارصة والدامية والدائمة وأما أحكامها ففي الموضحة قود وما بعد الاقود فيها وما قبلها قال محمد في الأصل فيه قود فيقدر غور الجراحة بمسار ثم يعمل حديد بقدره فيغرر في اللحم إلى آخره فيستوفي حقه وعن الامام أنه لا قود الا في الموضحة لا فيما قبلها ولا فيما بعدها ولكل رواية وجه واذا لم يجب القصاص أو سقط لا بالعفو فيما قبل الموضحة حكومة عدل وفي الموضحة ولو خطأ نصف عشرها وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشرها وفي الآلة ثلث الدية وليس في الجراح ارش مقدرا الا في الجماعة ثلث الدية وان بعثت إلى الجانب الآخر ثلث الدية لانها جاثمتان \* ثم أصابع موفقة عند اقصيه حكومة لا قصاص لان موضحة الاصبع أصغر وان الشاح أيضا أصغر يجب القصاص للمساواة وان لم يكن الشاح أصغر لصكن رضى بالانقصاص منه لم يكن له ذلك ويجب الحكومة وموضحة الاصابع انقص من موضة غيره فكان ارشه انقص أيضا الهاشمة مستويان لانه كسر العظم وعظام الاصابع وغيره سواء فاندعت الموضحة لانها شقت الجلد وجلد الاصبع رقيق من جلده غيره يجب الحكومة فيه ثم مع بالعاء موضة لا يجب انقص وان مات منها لا يجب أيضا وان شق بالحديد شمة

(الوجه الثالث أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي) وفي هذا الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون صكها وان سفوا \*

(الوجه الرابع أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي) وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن وفي هذا الوجه صرف الغلة إلى ولد الابن فان حدث له ولد الصلب صرف الغلة المستقبلة إلى الولد لصلبه \*

(الخامس اذا قال جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسبهم أبدا ما تناسلوا) وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبدن الاسفل في ذلك على السواء اذا قال على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فمادام واحتمن البطن الاعلى لا يكون للبطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبت في كتاب الوقف ثم اذا أراد أن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسبه لا ينبغي أن يكتب في الكتاب وقف على أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا بأجازة باقي الورثة فاما على ولد الولد يجوز الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حياته أبية ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة إلى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياته والوقف لا يكون الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يبطل بعوت الواقف فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الا بالضافة إلى ما بعد الموت أو بان يكون موصى به بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بالآخر حكم الحاكم ثم فيما ذكرناه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصلب حيا لان الواقف يجعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤس ولد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد فمأصاب ولد الولد فهو ولهم وقف ومأصاب ولد الصلب فهو ولهم ميراث حتى يشاركهم الزوج أو الزوجة وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فان مات أولاد الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره لال رحمه الله تعالى هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الانحلاء عن الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على المقر ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الانحلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة لعموم ولد الصلب وقفا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقف وانما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد فبعد خلاص زمان عن الوقف وأما اذا وقف على ولده حال حياته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لان هذه لا صحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من الين وبقى قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم

لا يجب القصاص وان مات منها يجب القصاص وان شق بالحديد موضحة يجب القصاص فان مات منها يقتل به \* ثم شق بالحديد لا قصاص فيه وان جرحه ومات منه يجب القصاص \* القائم النار أو في تنور نجاة فاحترق ومضى أيام ومات يقتل به وان كان يذهب ويحيى ثم مات منه يجب



الدية \* قطع الاذن كلها يقتص وان قطع نصفها اقتص منه بقدره ان استطاع وعرف القدر المماثل في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه  
روى عن الامام فحين قطع نصف الاذن (٣٩٨) وكان يقدر على ان يقتص منه ذلك القدر يقتص منه وفي الاجناس اذا كان اذن

القاطح أصغر من اذن المقطوع  
فالمقطوع ان يقتص أو يأخذ  
نصف الدية قال الامام ان كانت الامة  
ثنتين أو ثلاثا فالدية ولا شيء فحسن  
فان كانت أربعة فالدية ونلتها وفي  
الظهرية اسودت السن بضربة ثم  
نزعها آخر على الاول الارش وعلى  
الثاني الحكومة وفي دعوى السن  
لا بد ان يذكر انهما بيضاء أو سوداء  
اذ لا يجب تمام الدية الا اذا كانت  
بيضاء ولا يمنع بقاء السن في خلال  
العمل ومن تمام الدية

(نوع في القسامة)

رجلان في بيت وجد أحدهما قتيلا  
قال الثاني عايله الدية وقال محمد  
لا تجب عايله الدية لجوارزه قتل  
نفسه \* أهل بخاري افرقوا  
فرقتين ويقالون للعصية جهلا  
أحد هما كلا ذى والاخر  
دروازكى وجدينيهما قتيلا  
لا يعرف قاتله تجب القسامة والدية  
على تلك المحلة \* وجدينيهما قاتلي  
غير الملك كالمفازة أو ملكا مانحاض  
كالدار أو عام كالمحلة ففي الاول ان لم  
يكن في قسريه مصر من الامصار  
بحيث يسمع الصوت منه فهدروان  
يقرب مصر فالقسامة والدية عليهم  
وان في دار رجل فالقسامة والدية  
على عاقلته وان في المحلة اختار  
خمين من الصلحاء أو من الفساق  
ان شاعوا حلفهم كما عرف وان في  
نهر عظيم لا يملك لاحد يجري به الماء  
أو مربوطا على شط هذا النهر ليس  
بقربه عمارة أحد ولا يسمع منه  
الصوت في مصر فهدر وان كان  
بقربه ملك أحد فعلى عاقلته دية  
وقسامة وان كان الشط ملكا

قالوا لا يجوز لان قوله بعد وفاته لغوم من الكلام عندهما لانه لا يقيد الاما هو ثابت بطلاق الوقف بيانه  
ان الوقف عندهما وقع معهما لزاما في حالة الحياة على وجه لا يبطل بموت الواقف على ما سبق قبل هذا  
وكان قوله وبعد وفاته ثلثا كيدما ثبت بطلاق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى أعلم \*  
(نوع آخر اذ اوقف نصف داره شائعا ونصف أرضه شائعا) فعلى قول أبي يوسف نخرج الله تعالى  
يجوز وعلى قول محمد نخرج الله تعالى لا يجوز فيلحق بالآخر حكم الحاكم فاذا اوقف أرضه وشرط الكل  
لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد له الفقراء فالوقف باطل عند محمد نخرج الله تعالى وعلى  
قول أبي يوسف نخرج الله تعالى الوقف صحيح كرا الخلاف على هذا الوجه في سواضع كثيرة وذ كر  
الفقيه أبو جعفر نخرج الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد نخرج الله تعالى يجوز  
فيكتب ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بالآخر حكم الحاكم  
وأن أراد أن يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هذه الصدقة  
مدة ما عاش ويصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فيما أحب فذلك اليه دون غيره  
من الناس كيف شاء وكل ما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها اذا ماتت هذه الصدقة فاخذة على سبيلها  
ويلحق بالآخر حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يبيع هذا الوقف أو شيئا منه اذا كانت المصلحة في  
ذلك ويشتري بغيره ما هو أرفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما  
أحب منه ان رأى يبيعه أصله ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو أصل للوقف فيجوز له مكانه ويلحق  
بالآخر حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف أن ينقص  
من مصارف هذا الوقف لئن شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه  
من أحب ويعيد من آخره ان أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف أن  
يعمل من ذلك شيئا ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الوقف شيئا ولم يبدل ولم يزد على  
ما فيه أحد ولم ينقص منهم أحد ولم يدخل فيهم أحد ولم يخرج منهم أحد فهذا الوقف وقف على  
الحالة التي جعلها عليه ليس لاحد أن يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا ثم حدث به حدث الموت فهو  
على ما عليه يوم يموت الواقف هذا

(مودة كتابه جريان الحكم بصفة الوقف) يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية بقول  
القاضي فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام والادقاف بكورة كذا ونواحيها فاذا القضاء والامضاء  
والاياة فيها بين أهلها ادام الله تعالى توفيقه حكمت بصفة هذا الوقف المسمى في بطن هذا  
الصك وجوارزه ولزومه ونفاذه هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الخوانيت  
والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع ما شتم عليه من الابنية في علوه وسفله من الجدران  
والنازل والصحن والمرباط على السبل والوجوه والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه  
عمل بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوارزه هذه الصدقة بشرطها وسبيلها المبينة المفسرة فيه من  
علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة حوت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين  
من خاصمه فيه ممن له حق الخصامة في جوارزه هذا الوقف وصحته فيما وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار  
لصحته وجوارزه وميله الى جهة الفساد حكما برمته وقضاء نعتيه وأمضيت الحكم به وأحكمته على  
هذا الواقف بحضوره في وجهه وفي وجه من خاصمه فيه بعدما عرفت مواضع الاختلاف ووقع  
اجتهادي على هذا وكلفت هذا الواقف قصريده عن جميع هذه الحدودات وتسليمها الى هذا القيم

خاصا كالدار وان ملكا عاميا كالمحلة وان نهر اصغرا تجري فيه السفن لقوم معروفين يجري به الماء أو  
مربوطا على عاقلة أرباب النهر وان وجتميت في محلة فلا قسامة ولا دية وانما هما في القتل وان وجد بين قريتين أرضهما وطريقهما



ملك تقوم فهو على الرأس وهذا قول محمد رحمه الله وان وجد في أرض قرية لكنه أقرب الى بيوت قرية أخرى ان الأرض ملكا فعلى المالك والا فعلى أقربهما وسئل محمد رحمه الله اذا وجد بين قريتين أهرا الى أقربهما (٣٩٩) الى الخيطان أو الأرضين قال ان الأرض

ليست في ملكهم وانما ينسب اليهم كما ينسب الصاري فعلى أقربهما بيوتنا وانما راعى حال المكان الذي يوجد فيه ان يملكوا على المسالك القسامة والدية على عاقلتهم وان مباحا لأنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المسالك ذكر هذا القيد هلال والكرخي وذكر شيخ الاسلام وجد في مسألة فالقسامة عليهم والدية عليهم وعلى عاقلتهم لان أهل الخلة قتلوه حكما ولو كانوا قتلوه حقيقة لكان عليهم وعلى عاقلتهم \* وجد في دار صبي فالقسامة والدية على عاقلته لانه اجتمعوا في دارها فالقسامة عليها والدية على عاقلتها وان انقرض أهلها بخلاف خمسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها

### (نوع آخر في الصلح)

قتل رجلا بعد اوله وليه ان يصلح مع أخ عن الدية على خمسين ألفا له خمسة وعشرون ألفا وغيره المباح خمسة آلاف نصف الدية وعن الامام أن الصلح في العمد ينعى على أكثر من الدية ولو من جنس الواجب باطل كما في الخطأ لكن المشهور المنصور ان ذلك في الخطأ وفي العمد يصح كذا كرنا وفي الخطأ لا يجوز على أكثر من جنس المقدرات قبل الحكم ويجوز بغير جنسه وكذا بنوع آخر بعد الحكم \* صلح في الخطأ على مائة بغير ألف دينار وعشرة آلاف درهم صحيح وفائدة تعيين ذلك النوع قبيل القضاء فلا

المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى الحق والجواز في الوقت وهذه الصلحة وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصلح حجة في ذلك وأشهدت عليه من حضرتي من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*  
(الفصل السابع والعشرون في رسوم الأحكام على سبيل الاختصار) فنقول وبالله التوفيق أول ما يبدأ به من رسوم الأحكام كتابة المناشير فان اسم عيل بن عباد كان اذا خطب اليه انسان عملا ألقى اليه البياض وقال اكتب عهد هذا العمل فان أمكنه قلده والآن جاء عن مجلسه قال الحكم السمرقندي ان أردت كتابة المنشور كتبت هذا ما عيل اليه فلان حين صرف علمه وديانته وتراهنه وصيانته وامتنعه على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجده سالكا سبيل الانحياز متبعجا طرق الابرام تعرف لهزله ولم تدم منه خلة فاعتمده وقلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بتقوى الله عز وجل مظهرا ومبطننا ونحيقت مسرا ومعلننا فانها أنفع ما قدم من زاد وأحسن ما أدخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواظب على تلاوة القرآن متدبرا يحبه الظاهرة متأملا أدلته الباهرة فراه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استتبعهم والمنور لما أظلم والله تبارك وتعالى يقول لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تغزل من حكيم جيد وأمره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره وتعهدها حديثه وأخباره منتهيا الى حكمه ووصاياه مؤتسبا بخلائقه ومجاياها فانه المأوى الى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن اتقى الله عز وجل وأمره غنى ومن اتزجر عن مزاجه وسلم وتدفق الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل العمل بقوله ككامل العمل بكتابيه وأمره بمجالسة أهل الدين والعلم ومدارسة أهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يقدره ويحضره فانه لا مسبراً من السهو والغلط ولا أمن من الزلل والسقط وان الشورى نتائج الالباب والمباحث تراثها الصواب واستظهار المرء على رأيه من عزم الامور واستنارته بعقل أخيه من نزاهة التدبير وقنائه من الله عز وجل لا بد لك أولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الجلب والبروز للخصوم واصالهم اليه على العموم والنظر بين الخصامين بالسوية والعدل فهم عند القضية وأن لا يفضل خصما على صاحبه في لفظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا فعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميران القسط والعدل في القبض والبسط وسوى في بين الدني والشريف وأخذ به القوى للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض وأمره اذا ترفع اليه الما يحزن أن يطلب الحكم بينهما في نص الكتاب فان سلمه هناك طلبه من سنن رسول القوي عوا لا تار الصيغة السليمة فان فقد هناك ابتعاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجماعا اجتهد رأيه بعد أن يباغ غايه الوسع في القرى فانه من أخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجح ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطا ومن اجتهد فقد أفسد والله تبارك وتعالى يقول والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وأمره بالتثبت في الحدود والاستظهار فيها بتعديل الشهود وأن يحترس من يحصل نزاع الحكم عن الموقع الصحيح أو ريث بزجره عند الموضوع حتى يقف عند الاشتباه وبعضى عند الاتجاه وليكن على يقين (١) بان لا هوادة في أمر الله تعالى ولا تستخفه بحجة الى برى

(١) قوله بان لا هوادة الهوادة التي بالرخصة والسكون في المنطق المن والمهاودة المعاملة والمواودة كذا في الماموس فتأمل نقله الجراوى

يبقى للحاكم الخيار في ايجاب سائر انواع وان صلح على بعض هذه الانواع باطل يجوز وان صلح باكثر لا يجوز الزيادة وان صلح على شيء مما لم يفرض منه الدية ان لم يدفعه لا يصح لانه دين دين هذا اذا لم ينص عليه بالدية أما بعد القضاء بان قضى بمائة بغير ألف فسلح على مائتين بقرعة ولا



بجاز وان على أكثر من مائتي بقرة قال الامام يجوز ان دفعها اليه لان القضاء عين الواجب اذا لم يدفع يكون اقترافا من دين بدين والبقرة ليست من أنواع الدية فتجوز الزيادة على الاكثر وعندهما (٤٠٠) له ما دخل في أنواعها فها ما تبقرة ومن الغنم ألف شاة ومن الحيلة ما تلتحل كل حلة ثوب فلا تجوز الزيادة على

العسد المذكور فلا يصح الصلح جماعة والكلب بالسهم فاصاب سهم صغيرة ومائت وشهد اثنتان أن هذا السهم لفلان ولم يقولوا رماه فلان فصالح الاب مع فلان ثم ان فلانا امتنع من ابقاء البدل ورد الصلح ان كان يعلم أن المصالح هو الخارج والموت منه فالصلح ماض وان لم يعلم منه غير معرفة السهم فباطل وان علم أن الخارج فلان لكن أبوها أيضا لطمها ولم يعلم موتها من اللطمة أو السهم ان الصلح بائن سائر الورثة يصح والبدل لهم لا للاب وان تغير اذنهم فالصلح باطل وللأب ولاية استيفاء القصاص في النفس وبا دونها والصلح عنهما والوصي يستوفيه فبما دونها يصلح لاني النفس استيفاء وصلحا والقاضي فيما ذكره المتأخرون كالأب بدليل مسئلة الأصل وهي انه اذا قتل ولأول له للسلطان الاستيلاء والصلح وكذا القاضي لا العفو (الرابع في الجنابة على غير بني آدم)

وانه سبعة أجناس \* (الاول) \* نخس الدابة فاسقطت وكبها ومات ان النخس باذن الراكب لا ضمان والاضمن كل الدية وان ضربت برجلها أو يدها النخس فمات فدمه هدر لانه الجالب للخطف على نفسه وان أصابت رجلا آخر بالذنب أو الرجل أو كفيهما أصابته ان بلاذن الراكب فالضمان على

ولا تأخذه رافة بحسب فان الله تبارك وتعالى يقول ومن تعد حسدا والله فاولئك هم الظالمون وأمره بتصفح أحوال من يشهد عنده فيقبل شهادة من كان طبيبا بين الناس ذكره مشهورا فيهم سيره منسوب الى العفة (٢) والطلق معروف بالزنا والنف سلبا من شائن الطمع وأمره أن يحتاط على أموال الأيتام بثقات الامة ودكها الى الحفظ والاعفاء ويراعاهم في ذلك عينا ويكفلهم مهمة يقضى وأمره أن يولي ما يحرى في عملهم الوقوف الى قوم يحسنون تدبيرها ويضبطون القيام على مصالحها ويكونون مأمونين على أموالها وفروعها ويحذرون ارتفاعها من حله ويصرفونه في سبيله ويتبعون ما شرط واقفوها في مزارعها وأجارتهما يحذرون ما رسموه في استغلالها وعماراتها ولا يخلطهم في ذلك من اقتفاء الأثر والاشراف والنظر وأمره بتزويج الارامل واليتامى من أكتفاهم عند فقد أوليائهم وأمره أن يختار كاتباً بالبا المحاضر والسجلات مطالعاً على علم الدعاوى والقضاء قبالاً على حفظ الشروط والعهد وعارفاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ما تحقق أعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المحسين وأن يوكّل بها من الخزان من يرتضيه ويتفرس الخبير فيه ثم يقول الكاتب هذا عهد فلان اليك وعليك وهذا يدك الى سبيل الرشاد وحديثك الى طريق السداد وقد أعزف فيه وأندرو بصرو وحذر فاجعل عهده اماماً تقتضيه ومثلاً يحتذبه وقدم التوكّل على الله وحده والثقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره بذلك ان شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا قبض القاضي المولى ديوان من قبله من الحكم وترتيب (٣) الاضبارات والرقاع وهذا على الاستقصاء في باب قبض المحاضر والسجلات في أدب القاضي للخصاف ثم الذي يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقيعات التي تكون على صدور الحجج وأعمالها وهي على ستة أنواع أحدها توقيعه على صدور السجلات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقليد وذ كراجر والاطلاق والعضل والتفليس والاحضار وهو على اختيار القضاء واسكل منهم توقيع نحو بحول الله اعظم بما يصير يقيني بالله يقيني آمن من آمن بالله الحق مفر وض والباطل مرفوض الحمدن الجنة والشكر قيد النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قرن الندامة (٤) الانقاس خطا الغناء بصدى العقل

(فرض القاضي النفقة للمرأة وولدها على زوجها) واذا أراد القاضي أن يفرض النفقة على رجل لامرأته فان القاضي يحضره وبأمره بالاتفاق عليها وعلى ولدها فان عرف أنه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوادثها التي تكون مثلها فيقوم ذلك بالاراهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب بقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرته بكذا وأمرته بادر ذلك عليها أو ان وجوبه وفرض ذلك عليه لها وحظرت عليه الاخلال به وأطلقت لها

(٢) قوله والظالم في القاموس ظلم نفسه عنه منعها من أن تفعل له وظلم النفس نزعها اه بحرأوى (٣) قوله الاضبارات كذا في جميع النسخ ورأيت هكذا في نسخة من الظهيرية والذي في القاموس الاضبارة بالكسر والفتح الحزمة من الصفح والجمع أصابير ولم يوجد فيه جمع اضبارات اه بحرأوى لكنه ينقاس في ذى التاء اه (٤) قوله الانقاس خطا الغناء الخ قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فليتمل فيها والله أعلم اه بحرأوى ولعل الغين معرفة عن الغناء وهو الظاهر اه



على الناحس ولا كفارة عليه وفي المتق وقف على دابته في الطريق فامر غيره بالنفس فسارت عن موضعها ثم نفضت  
على الناحس لا الركب ولو أنهم مربوطون في غير ملكه فنضبت من ذلك الموضع (١٠١) وقم الرباط فقد زالت الجناية فسا علبهم من

شيء فهو هدر وان كانت في رباطها  
فأصاب منها فذلك كله مضمون  
نعمت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو  
رائت أو باليت وان كانت غير  
مربوطة فزالت عن موضعها بعد  
ما أوقفها ثم جنت على رجل فذلك  
هدر وان أوقفها ان في ملكه  
لا ضمان عليه خطبت أو نعمت أو  
رائت أو باليت الا اذا كان راكبا  
لانه مباشر الى الروث والبسول  
سائرة كانت أو واقفة لا يبقاه أو  
يا بقاه للسلوى العام فيها وان  
أوقفها في ملك غيره أو في غير ملكه  
لا باذن السلطان يضمن وان رائت  
أو باليت لان أصل الفعل جناية  
فالمؤثر يكون مضمونا وان باذن  
السلطان لا ضمان \* أرسلها  
فاصابت في فدر الارسل يضمن  
وكذا ان لم يكن لها قائد ولا حائق  
ولا زاحر وان عطمت عن الطريق  
ان لم يكن لها طريق آخر وكذلك  
وان لها طريق آخر لا وكذا اذا  
مضت ساعة ثم سارت لا يضمن  
لانقطاع السيرة الفور \* أرسل  
طيرا فالتف على دور الارسل  
لا يضمن نص محمد رحمه الله فبمن  
أرسل مازيه على صيد الحرم فأنفقه  
لا يضمن لانه يبيع الطريق فأنفقه  
لا بارساله \* أغرى كلبا حتى عض  
انسانا قال الامام لا يضمن مطلقا  
وقال الثاني رحمه الله يضمن معا لما  
سواء يسوقه أو يقوده كانه حية  
وقال نجدان سائقا أو قائدا يضمن  
والالاو به أخذ الطحاوي والفقيه  
أبو الليث كان يفتي بقول الثاني  
وهو ان يارأى حازم وعليه الفتوى

الاستدانة ان مطلقها يكون ذلك دينها عليه ترجع به عليه وأمرت بكتابة هذا الذي كرجة لها يوم  
كذا وان كان الزوج ثباجا من المرأة فطالب النفقة وقد كرت أن تزوجها غاب عنها ولم يخاف  
لها نفقة وسألت القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وأقامت البيعة أنها فلانة بنت فلان بن فلان  
وأن تزوجها فلان بن فلان غائب فان أباحني فرجه الله تعالى قال لأقضى على غائب وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى أفرض لها النفقة على الغائب ولا أقضى بالنكاح عليه فان قدم فأقر أخذته بنفقة  
وكذلك ان نكر وأقامت البيعة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا فرض لها  
النفقة فلهما أن تستدين وان أمرها بالاستدانة كان أحوط على أصله قال فاذا أراد الكتاب كتب  
يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه أمضيت هذا التقدير  
المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لامرأته فلانة وأطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله  
والاستدانة عليه ان تظفر بشئ من ماله ترجع به عليه عند أو بته من غيبته أخذت بقول من  
يرى ذلك ثم من علماء الامة وأوصيته في ذلك بتقديري الله تعالى وأداء الامانة فيه فتقلت ذلك على  
شرط الوفاء به وأمرت بكتب هذا الذي كرجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات \*

(اختيار القيم) يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى سال الاوقاف المنسوبة الى كذا في اختلالها  
وانتشار أمورها واضطراب أحوالها وقصور ارتفاعها عن مصارفها وجودها بخلوها عن قيم  
يتعهد بها أو لسوء سيرة فلان القيم وان الحاجة مستحالة من يقوم بأموورها وحفظها وتبهرها  
وضبطها وامضاء شروط المتصدقين بها وكان الامر على ما رفع الى اخبار جماعة تقات فوق الاختيار  
على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسداده فنصبت قيمتها على أن يحفظها ويتعهد بها  
ويستثمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجودها وصارفها ويحجب مملكت منها واندرس ويسأدي  
من غلاتها بمن كان عليه شئ منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل \*  
(نصب المشرف على الوصي أو القيم) يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى أن فلان بن فلان قيم في  
وقف كذا أو وصي في تركه فلان وهذه التركة محتاجة الى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد عن  
حاله فوجدت الامر على ما رفع الى اخبار الرثة وان هذا القيم أو الوصي محتاج الى مشرف يتعهد  
احواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوق الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وذكائه  
وسداده وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفا على هذا القيم وعلى كل قيم  
في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشئ من هذه التصرفات فيها دون  
وأمرته أن لا يعمل ولا يعقد في شئ من أمور هذه التركة الا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رأيه  
فيه وأمرت أن يكتب هذا الذي كرجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصغار رحمه  
الله تعالى يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا أو وصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الامانة ولكن  
يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الامانة كذا في الظاهرية \*

#### (الفصل الثامن والعشرون (١) في المقطعات) \*

واعلم أنك اذا كتبت شيئا مما ذكرناه لا بمن كتابة التاريخ في أواخرها أو أعجزها فدا فعلا لا شياء وقطعا  
للا لباس واعلم أن لكل عملة وأهل ملة تاريخا وكانوا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث

(١) قوله في المقطعات أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرة التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وفي  
نسخة الطبع الهندي فقيريف اه مصرعه البعراوى

(٥١ - (الفتاوى) - سادس) وقيل ان الكتاب لما لا يشترط كونه سائقا ويضمن مطلقا وفي  
غير المعلم يشترط السوق وفي دخوله دور قوم يادهم أو دونه اذا جرحه كاهم لا ضمان لعدم وجود الاغراء والارسل منهم وفي سقوط سرج



الدابة أو جعلها على إنسان وقتله الضمان على سائقها \* وقفت الدابة السائرة ورائت وبالثوقان به شئ لا ضمان \* وإن أوقفها فرائت أو  
بالتضمن الراكب الموقوف \* سار عليها (١٠٢) فأبانت غباراً أو حصاة صغيرة فأعجب إنساناً أو أكلت شيئاً لا يضمن وإن الحصة كبيرة

يضمن ويضمن الراكب كل ما أصابت الدابة يدها أو رأسها أو كدمت أو خبطت لاما نهعت برجلها أو ذنبها وإن أوقفها أو أخذ بنفحة الذنب والرجل أيضاً وكل ما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن لا يضمنان وما قبله المقياد بالوطء على عاقلة القائد دية \* ربط بعيرا بلا علم القائد في تطاره فأكلت المروط فلو نفسا فالدابة على عاقلة القائد ويرجعون بها على عاقلة الرابط \* قاذوا إنساناً أعجب فسوطى الأعمى إنساناً وقتله قال الفقيه لا يجب على القائد شئ أوقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها وكذا السفينة المروطة على الشط قال محمد أوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن ما نهعت برجلها أو ذنبها إلا إذا كان أعدا الموضع لا يفيق الدواب \* ساق حمار عليه وفرحطب وهو يقول طرق طرق بالفارسية أو عبري الطريق ورجل واقف في الطريق أو سائر فلم يسمع أو سمع ولم يتيسر له التمسك عن الطريق فأصابه الحطب ونزق ثوبه يضمن السائق وإن سمع ونهب لكن لم ينتقل لأن عدم الانتقال دليل الرضا ولا فرق بين الأصم وغيره \* أقام حمار على الطريق وعليه ثوب فأصابه كلب الثوب ونزق إن كان الراكب يبصر الثوب والحمار يضمن وإن كان لا يبصر لا يضمن وكذا إذا كان الثوب على الطريق والناس يمرون عليها وهم لا يبصرون الثوب لا يضمنون وكذا لو جلس على الطريق إنسان فوقع عليه إنسان ولم يره الجالس ومات

مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل منذ وفاة ذي القرن وكذلك كانت الفرس فانه حتى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن الفرس كانت تؤرخ بأعدل ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد الذي هو آخر ملوكهم والعرب كانت تؤرخ بعلم التفرق وهو تفرق ولداه بمجمل عليه السلام ونزوحهم عن مكة وأرخوا بعلم الغد وله قصة معروفة ثم أرخوا بعلم الغيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله إلى أن جعل من أول سني الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأن عامه على البين قدم عليه فقال أما تؤرخون كتبكم فأراد عمر رضي الله عنه أن يبتدئ ببعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل نبدأ بوقت وفاته صلى الله عليه وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لأنه أول وقت بدا فيه الإسلام وكانوا قبله بأشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية انما هي على الليالي وإن كان تواريخ سائر الأمم على الأيام وذلك أن سني أوائل تلك تجري على أمر الشمس وهي نهارية وسنو العرب بقرنة

(صلك الوقف على وجوه شتى) وصورته هذا ما وقف وتصدق وجس فلان بن فلان فقرر بالي دبه وخالفه وتوسلا إلى الله ورازقه ذخيرة فتمها اليوم حشره ونشره يوم العرض الأكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم فتأهب للرحيل إلى فناء الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كأنه عابر سبيل فبادر وأسد واجتهد وجدوا حب أن يخترط في عداد من لا ينقطع عمله إذا انتهى أجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللواء في المحشر إذا مات ابن آدم الحديث وتعرف إلى الله عز وجل في الرخاء ليكون عوناً له على دفع اللأواء بما هو ذريعة إلى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يحيى المعروف والمنكر يوم القيامة تخلقان فينطلق المعروف بأهل الجنة وينطلق المنكر بأهل النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فتصدي بجميع كذا عن نية حاله وطوبى صافية إلى آخر ما قلناه في كتاب الوصية والوقف الأماند كرهنا أن أشباهنا نذكرها ثم تليكون الكاتب ذامنة ومقدرة في كتابة ما يقع له فنقول (إذا أراد الواقف أن يكون هذا الوقف على أولاده) يكتب ما كتبناه إلى أن يقول فافضل من غلاتهم أصرف إلى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلانة أبداً ما تولدوا وتناثروا بطنا بعد بطن وقرناً بعد قرن لا نصيب لأحد من أولاد البطن الأسفل منهم مادام أحد من أولاد البطن الأعلى في الأحياء لذكر مثل حظ الأنثيين وإن اشترط الواقف التسوية بين الذكور والإناث يقول الذكور والإناث في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على إناثهم ولكن الأول أقرب إلى الصواب وأجلب للشواب ثم بعدهم ذكراً يقول وإن انقرضوا وتناثروا ولم يبق منهم أحد أصرف ما كان مصروفاً إليهم إلى فقراء المسلمين ومحاويجهم وقد أخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وأبناهم عن سائر أملاكه وأسبابه وسلمها إلى فلان المتولي تسليمها بحسب ما جاء به قيمه ومتولياً لا مور هذا الوقف وأنه قبضها منه قبضاً صحيحاً بعد ما قبل منه هذه التولية والقومة قبولاً صحيحاً إلى آخر ما قلناه ولوزدت في صرف الفاضل إلى الأولاد على أن من استغنى منهم حرم فإن افتقر عاد إليه ما كان مصروفاً إليه فهو أحسن ولو لم يقف على أولاده ولكن شرط الفاضل لنفسه على النحو الذي قدمناه وأراد أن يحج عنه رجل صالح عندما حدث به حدث الموت وبصرف إلى وجوه شتى كتبت فان حدث به حدث الموت الذي لا يحصى لأحد عنه ولا يخلص

ولا لا يضمن الجالس وسائق حمار الحطب إذا لم يقبل اليك انما يضمن إذا مشى إلى جانب صاحب الثوب أما إذا مشى إليه صاحب



الثوب وهو براء ولم يتباع عنه لا يضمن تأويله إذا وجد فرصة الفرار أما إذا لم يجد يضمن وكذا ذكر القاضي أيضا \* شد الدابة على الطريق وباعها وقال المشتري: لستك وأياها فخذها ورضي صار قابضا (٤٠٣) فان جئت فالضمن على الموقف البائع وان زالت

من موقفها لم يحمل الربط وتنتقل من مكانها \* في داره أبعرة أدخل عليها آخر يعبر أمغطيا أو غير مغتم بأذن صاحبها تقتل الداخل ذلك الأبل لا يضمن وان بلاذنه يضمن \* أدخل بقرا نطوحا في صرح النسان فخطع بحشا لا يضمن \* أدخل غنما أو نورا أو فرسا أو حمارا في كرم أو زرع ان ساقط من مأكلف والالا وقيل يضمن وان لم يكن ساقطا قياسا على النقة - لم \* وجد بقرة في زروعه فانحسر صاحبها بالخير - بها فخر بها فافسدت من الزرع حال الانحراج ان انحسر بان بقرة في الزرع ولم يأمره بالانحراج يضمن - التالف وان أمره بالانحراج أيضا حال الانحراج لا يضمن وقال أبو نصر يضمن فيه أيضا وان آخر جهما ما لا يضمن انه لا يضمن وفي الفتاوى المختار ان ساقطها بعد الانحراج يضمن والا وقال أبو نصر اذا ساقطها الى مكان يأمن على زروعه لا يضمن أيضا وكذلك لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير وعن أبي سلمة أنه يضمن \* أدخل دابة في دار غيره فانحسر بها ما لا يضمن فتلقت لا يضمن كفي الزرع \* وضع ثوبه في بيت العير فرمى به مالك البيت ضمن فاندفع اخراج الدابة لان كون الدابة في البيت يضر لاثوب \* الراب أنخذ بقرة في سرحه فطردها الراعي قدر ما يخرج من سرحه لا يضمن لان الضالة لا يؤول بها الاضال \* وجد في مربي دابة فانحسر بها فضاغت أو

ولامناص ومضى لسبيله صرف ما كان مصروفا اليه في حال حياته من ذلك الفاضل فبدأ منه أولا بما يبيع عنه رجل مصلح من ديرة أهله فيعطى كفايته لذهابه وأياه وما فضل من ذلك بدئ بالتفصية بكذا شياء احداها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم والثانية عن والده هذا الواقف فلان والثالثة عن والدته هذا الواقف فلان والرابعة عن هذا الواقف فيضمي بذلك كله كل سنة في أيام الاضاحي بعد وفاته وانقرض حياته تبركا الى الله ووسيلة بها اليه ويعطى أحوال السلاخ من الفاضل ويتصدق بطومها وشحومها ودسومها وأكلها ووسطها على فقراء المسلمين ومحاربهم وما فضل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشوراء التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شراء الرغفان واتخاذ الطيبين وشراء الكيزان والملح والكبريت بكذا موسع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف كذا كذا الى فرائد صلواته وكذا كذا الى فوائد زكواته وكذا الى فوائد نذوره وكمالاته ولا جناح على من ولي هذا الامر أن يأكل بنفسه منها وأن يؤكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية التي هي بحلة كذا الى شراء الجدد وأجرة السقاية ويقتضاهما الجدد في أيام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يزيد لها ضرور الايام الاسديدا ولا مضى الاعوام الا تأكيدا ولا يحمل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاة والقضاة والحكام تبديل شرط من شروطها ولا تغيب شيئا منها ولا تعطيلها في بدله بعد ما سمعه فانما انعمه على الذين يبدلونه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والاحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاض من قضاة المسان حتى يزول الخلاف وصورة جريان الحكم بحصة الوقف أن يكتب على ظهر الصك للوقف بقول القاضي فلان بن فلان المتولي لعل الفضاء والاحكام والوقوف بكورة كذا ونواحها فاذا قضاء والامضاء والاستنابة فيما بين أهلها - كمت بحصة هذا الوقف المين الموصوف في طن هذا الصك وجوازه ولزومه في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الخوانيت والباطات والخانات والسمات وغير ذلك بجميع ما شمل عليه من الابنية في سفله وعلاه ومن الجرات والمنازل والصحن والمرابط على السبيل والوجوه والشروط المذكورة فيه عملا بقول من يرى بحصة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة بشروطها وسبلها المينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصوصية بحصة مستقيمة بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وحواب المادعي عليه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكما أبرمته وقضاء نفذته على هذا الواقف بحضرة في وجهه ووجه من خاصه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهدا في صحة ونفاذه وكلفت هذا الواقف قصريده عن جميع هذه الحدودات ونسلمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك العرض له منه فيما يحال فقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كما في مجلس قضائي على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك بحجة له في ذلك وأشهدت من حضرني من الثقات بتأريخ كذا كذا في الظهيرة \*

(كتاب الحيل) وفيه فصول

(الفصل الاول في بيان جوار الحيل وعدم جوازها)

فنقول مذهب علماء نازحهم الله تعالى أن كل حيلة يحتمل بها الرجل لأبطل حق الغير أو لأدخل شبهة فيه أو لئتمويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتمل بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها الى

ما تقدم لان الربط يصلحها لا الدار \* أفسد دابة الغير زروعه فانحسر بها حتى ما كتمت من الحايض لانه ليس له ولاية الحايض \* ربط حماره في سارية فجاء آخر بحماره وربطه فعض أحدهما الآخر وهلك ان في وضع له سماء ولاية الربط لا يضمن والا يضمن بان لم يكن ذلك



الموضع طريقاً ولا مطلقاً ولا يحل أيضاً إذا كان في المكان سنة وفي الطريق يضمن لأن الرباطة جناية \* شاة لثبات دخلت مكان طباخ  
قتلها المالك لاخراجها منه فكسرت قدر (٤٠٤) الطباخ يضمن المالك الدخول \* شاة لقصاب فقتل عينها يضمن البقاص وفي كل

ما يحمل على ظهره كالبعول والحمار  
وعين الجزور وبقرة الجزار أو  
ما لا يحمل عليه لصغره في الواحدة  
وبع القميسة لأن الانتفاع بها  
باربعة أعين والباجية كالشاة  
\* قطع أحد قوائم الدابة يضمن  
كل قيمتها إذا كانت لا تؤكل  
فإن ما كولا بخير إذا كان له قيمة  
بعد قطع اليد سلخه وضمنه القبة  
أو أمسهك وأخذ من الجاني  
النقصان \* وفي العيون استهلك  
حمار الغدير أو بغله بقطع يده أو  
بذبحه أو شامه إليه وضمنه  
قيمته أو جسه ولا يضمنه شياؤ في  
الحمار إذا قتله بلا ذكاة لا يشك  
على قول الإمام وعلى قول محمد  
ليس له أن يضمنه النقصان بخلاف  
الذبح بجلده والفرس غير ما كول  
الحمم ولو ضرب برجله حتى خرج  
فهو كالقطع \* أو وقف دابة في  
ملك غيره فتلغى بها إنسان أو مئ  
يحولتها ضمن لأنه ممسك الدابة  
فيضمن مقدار ما يصل إليه بذلك  
الرسن والحبل وكذا لو أوقفها على  
الطريق بالرباط أن سارت عن  
مكان الإيقاف وتلفت لا يضمن  
لأنه لم يمسكها في ذلك المكان فصارت  
كالدابة المنفلتة ذكره عصام  
وذكر شيخ الإسلام أوقفها  
مربوطة أو على الطريق ضمن  
المتلف وإن مربوطة تجبول في  
رباطها إن انحسل الرباط ورالت  
عن مكانها لا ضمان وإن بعد  
الذهاب عن مكان الإيقاف قبل  
انحلال الرباط يضمن وفي الجامع  
الاصغر ذهبت دابة الرجل بغير

حلال فهي حسنة والاصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى ونخذ بيدك ضغثاً فاضرب به  
ولا تحنت وهذا تعليم المخرج لا يوجب النبي عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام عن يمينه التي حلف ليضرب  
أمر أنه مائة عود وعامة المشايخ على أن حكمها ليس ينسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة  
(الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة)

نخندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرضه أقل من عشرة فعلى قول بعض المشايخ  
رحمهم الله تعالى لا يجوز التوضوء فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر  
نهر من الخندق إلى الحفرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفرة فيصير الماء جارياً في الخندق فإن  
شاة توضع من الخندق وإن شاة توضع من النهر \* إذا توضأ الرجل فرأى الببل ساقلاً من ذكره وكان  
الشیطان يريه ذلك كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن يتضع فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك  
أحاله على الماء الآن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان العهد قريباً ولم يحف الببل فأما إذا حف الببل ثم  
رأى الببل على ذكره بعيد الوضوء لأنه لا يمكن إحالته على ذلك الماء \* إذا أصابت الخماسة نجساً  
أو نعلًا ولم يكن لها حرم كالبول والخر فلا بد من الغسل رطباً كان أو يابساً والحيلة في ذلك إذا كان  
رطباً أن تمشي في التراب أو الرمل حتى ياصق بعضه بالتراب ويحذف ثم يمسح به بالارض فيطهر هكذا  
ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
الآية لم يشترط الجفاف \* إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في  
المسجد فأراد أن يصل مع الإمام ويكون فرضه ما صلى مع الإمام وكره أن يفسد ما صلى فالحيلة له في  
ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصل الخامسة والسادسة حتى يصير هذه الصلاة نفلاً  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصلي الغريضة مع الإمام ذكره شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى \*

(رجل) جله إلى الإمام في صلاة العجم وخاف فوت الجماعة واشتعل بالسنة جاره أن يدخل في صلاة  
الإمام ويترك السنة ثم يقضيها عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع  
الشمس والحيلة لمن أراد أن يقضي سنة الفجر بعدما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في  
السنة ثم يفسدها على نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الغريضة يقضيها قبل طلوع  
الشمس ولا يكره لأنهم بالافساد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن  
الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك  
أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة فله يكره ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا  
هنا حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه  
مكروه قال الله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والاحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للغريضة  
فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعاً في الغريضة ولا يصير مفسداً للعمل بل يصير مجاوزاً عن  
عمل إلى عمل (١) كذا في المحيط \*

### (الفصل الثالث في مسائل الزكاة)

(١) قوله كذا في المحيط ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عندى لأن السنة إنما  
صارت ديناً في الآخرة ههنا بفعله فهي بمنزلة الصلاة المندوبة إذا أداها في هذا الوقت وأنه مكروه وإن  
صارت ديناً في ذمته بفعله كذا هنا اهـ بلعله نقله موصوفاً

رساله ليلاً ونهاراً أو فسد زرع غيره لا ضمان لاه بغير صنعه ولا عدوان الأعلى انظر إلى وقال الشافعي إن ليلاً  
ضمن وإن نهاراً لا قال في النواذر قبل أن أحرقها لآل الزرع حتى اقتربها سبع يضمن وقد ذكرناه بتماريعه وأقوال المشايخ فيه وفي



فشاوحي الفضلي وجسد في زرعته ثورين فشاوحيهما إلى مروطه بطن أمهما لاهل قريته فاذا هما لغيرهم فاراد اذناهما في مروطه فذبل أحدهما  
وفرا لا شرفا ليجده اذالم يقدر على الشهادة أخذ ليرده على المالك لم يضمن الا (٤٠٥) اذا كان أخذ لنفسه فيضمن قيل له أرأيت

ان كان هذان ارا قال انهما كانا  
كانا لغير اهل قريته فحكمهما  
حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع  
القدة وان لم يجدهم يشهد بعذر  
وان لاهل قريته وان خرج من  
زوعه ولم يزد عليه لاضمان ان ضاع  
وان ساقه بعد الاحراح ضمن لان  
مالاهل قريته لا يكون له في النهار  
حكم اللقطة بل حكم العصب لعدم  
خوف الضياع فيضمن أشهادا ولا  
عند العصب \* وان في الليل  
فحكمه حكم اللقطة وفي انظم العقه  
دايه العير ذهبت اياها لارساله قيل  
يضمن ما أتلف لان العادة جرت  
بالربط لا بل بالربط فكاثره  
سبها أو رسلها في زرع غديره  
وذكر القاصي أو أفسدت الزرع  
في حال الرق ضمن الراد و ذكر  
صدر الاسلام بينهم ما صلب اذ دخل  
أحدهما ثورده وشذ ثورا لا سحر  
حتى لا ينطع ثورده فاحتق المشدود  
بالجبل وما لا يضمن الرابطة اذالم  
ينفصله عن مكانه و ذكر المحبوبي  
ونكر جنابته في ملك صاحبها  
هسدر واقصة أو سائرة اذالم يكن  
معها صاحبها وطئت بيد أو رجل  
أو كدمت وان هسو معها كذلك  
ان سائقا أو قاترا نصبا أو مالا وان  
المالكه والغيره فذلك لان لكل  
من الشريكين ايقاقها في المشترك  
قل أو كثر لو فوض أو وقع في الملك  
المشترك فله فيه انسان وان هو  
را كبا والدابة سائرة في ملكه  
فان وطئت بأحد أو بالرجل يضمن  
ما أتلفت وان كدمت أو نعت أو صربت بالدين لا يضمن وان في ملكه غيره وان في طريق المسارين وتنفها صاحبها

رجل لهما تاديرهم أراد أن لا تلزمه الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدينهم قبل تمام الحول بيوم  
حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم  
أو يهب الدرهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدرهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخصاصي رحمه  
الله تعالى كره بعض أصحابنا رحمه الله تعالى الحيلة في إسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ  
الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص  
فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاصي رحمه الله تعالى الحيلة في إسقاط الزكاة وأراد به المنع  
عن الوجوب لا الإسقاط بعد الوجوب ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقول محمد بن رحمه الله تعالى  
دفع الضرر عن الفقراء فان الرجل اذا كانت له ساعة لا يجز أن يستبدل قبل تمام الحول بيوم بجنسها  
أو بخلاف جنسها فينقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يتق به ثم يرجع بعد الحول في  
هيبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية  
والثالثة يفعل هكذا فيؤدي الى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى ذكر محمد بن رحمه الله تعالى في كتاب الايمان مسألتين وهدي الى الحيلة فيمنع أن فيهما  
إسقاط حق الشرع أحدهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم  
قال ولو باع الخادم أو وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو قال البيع فانه يجوز صومه وبقى  
الخادم على ملكه فقد عدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفيه عن  
كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارة يمينه اذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم  
عن يمينه ويستحيل أيضا أن يكفر بالصوم وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أو الى الدين ثم صام  
عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا من محمد بن رحمه الله تعالى اجازة الحيلة ما رعن محمد بن رحمه  
الله تعالى في باب الزكاة وايتان رجل له على فقير دل وأراد أن يتصدق بماله على غيره ويحتسبه  
عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين  
آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين أو باع زكاة  
ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بماله من الدين يجوز و ذكر في  
النوادر أن محمد بن رحمه الله تعالى سئل عن هذا فأجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غيره وهو شايعنا  
المتقدمون رحمه الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المائير وكانوا لا يرون به بأسا فان  
خاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لانه  
يمكنه أن يجده ويأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بخمس حقه فان كان الغريم يدفعه ويمنعه برفع الامر  
الى القاضي فيجده القاضي ملبا فيكافئه قضاء الدين \*

(وحيلة أخرى) أن يقول الطالب للمطالوب من الابتداء وكل أحد من خدعي ليقبض لك زكاة  
مالي ثم وكله بقضاء دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكا لوكله وهو المدين والوكيل  
بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقبض دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس  
الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المدين من  
ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضى الدين بمقدار من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء  
ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا ينبغي بما شرط عليه فان كان الطالب مكرها في هذا الدين بأن كان لرجلين  
على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه وأراد الشريك الآخر أن يشاركه

ما أتلفت وان كدمت أو نعت أو صربت بالدين لا يضمن وان في ملكه غيره وان في طريق المسارين وتنفها صاحبها  
را كبا أولم يكن معها وطئت أو نعت أو كدمت من حيث انه ليس له ايقاقها أو تسير هذا ملكه غيره وان في طريق المسارين وتنفها صاحبها



يضمن ما تلفت في الوجوه كلها لان الطريق للسلوك لا لا ووقف وان سائرة وليس صاحبها معها فان سارت بارسال صاحبها فالتفت في جهة يدها أو رجلاها أو ذنبها يضمن لان ارسال (٤٠٦) الدابة في طريق المسلمين بلا حادئ يسبب التلف وهو متعدي فيه فان وقفت وسارت

فيه برئ من الضمان فان ردها راداً فالضمان على الراد فيما أصابت في فورها لكونه سائقاً لها في طريقه الذي ردها فيه فان تركها حتى وقفت أو أوقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو ماتت بعنة أو بسرة وان كان صاحبها معها يسيرها فان قاتلها أو ساقها ضمن ما تلف بالوطء باليد أو بالرجل أو الكدم \* سارت عليها فوقفت لروث أو بول وعطب بالروث أو البول انسان أو شئ لم يضمن لعدم امكان التمرز عنه وكذا يلعب خارج من فيها وان أوقفها الغير ذلك فمراثة أو بالث فعطب به انسان وهي واقفة يضمن وفي المبسوط أوقفها في الطريق أو في ملك غيره بغير إذنه فسال من عرقها أو لعبها على الطريق فسرقت به انسان فذلك على عاقلته \* كلب عقور كل امر عليه ما روضه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انساناً فقتله فان كان قبل التقدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانة كالحائط المائل قبل الاشهاد ويعد وفي النية في مسئلة نطق الشور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال

(الثاني في النار وما يتولد)

أوقفها في طريق الجادة ثم قلبها الرج الى دار قوم فاسرقها لا يضمن ذكره في الفتاوى \* وفي اجارات الجامع الصغير استأجر أرضاً فاحرق الحصاد فاحترق كدس غيره

ففيما قبض من الدين كان له ذلك فان أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحييلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ناوي عن الزكاة بتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم ان المديون يبيع ذلك المقبوض من صاحب المال فيصع ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المديون من رجل ما لا بقدر حصته هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناوي عن زكاة ماله ثم يبرئ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الاخر عليه سبيل من عليه الزكاة اذا أراد أن يكف ميتة من زكاة ماله لا يجوز (والحييلة فيه أن يتصدق بها على فقير من اهل الميت) ثم هو يكف به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا هزل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التملك كعمارة المساجد وبناء القناطر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه \*

(والحييلة له أن يتصدق بمقدار زكاته) على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للمتصدق ثواب الصدقة ولذلك العقب ثواب بناء المسجود والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شط جيعون عمرها أقوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لان ما جيعون عنده عشري والموتة تدور مع الماء ولو أباح السلطان شيئاً من ذلك لرباطة لا يجوز ولا يحمل للمتولي أن يصرفه الى الرباط (والحييلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يمدون ذلك الى المتولي ثم المتولي يصرف ذلك الى الرباط كذا في النخبة \*

(الفصل الرابع في الصوم) اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص يوماً فالحييلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان بما التزمه اذا أراد أن يؤدى الغدبة عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فانه يعطى من ماله من الخنطة فقيراً ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية \*

(في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان) بثلاث تطليقات امرأته فأراد أن لا يحسن فالحييلة أن يسافر ويفطر كذا في التتارخانية

(الفصل الخامس في الحج) الحييلة للذافي اذا أراد دخول مكة من غير احرام من الميقات أن لا يتصدق دخول مكة وانما يقصد مكاناً آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بني عامر فان بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات الا أنه خارج الحرم أو موضعاً آخر بهذه الصفة الحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرام كذا في النخبة \*

(الفصل السادس في النكاح) ادعت امرأة على رجل نكاحاً والرجل يجحد ولا بينة للمرأة والاستعلاء لا يجري في النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فمره ليطلقني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقرراً بالنكاح فساداً يصنع حتى عن الشيخ الامام الزاهد على البرذوي رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقرراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت امرأة له تفصل منه ويكفها الزوج بغيره كذا في النخبة \* رجل ادعى على امرأة نكاحاً وأراد القاضي تحليمها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله

لا يضمن قال السر حسي رحمه الله في اليوم الرابع يضمن ولو جل نارا في ملكه فوقع من شره على ثوب انسان واحترق يضمن \* وفي الزيادة لو طارت الريح بشراً فالتفت على ثوب انسان لا يضمن وان سقطت جسرته من يده في الطريق ثم



من الأرض ثوب انسان يضمن وفيها لو هبطت الرجة فاحترق ثوب رجل لا يضمن الحد اذا اخرج الحريق حافته من الكبر ووضعها على المدقة فضر به بالطريقة فتطاي به شرده واحترق ثوب يضمن وان قتل به رجلا (٤٠٧) أو قتلها فله على عاقلة ولو لم يضر بها بالطريقة لكن الرية قطاير بشرها فهو هدر

### (الثالث في المشى والوضع)

دخل دار رجل بامرء فمتر على حرة المالك فأنكسرت لا يضمن وان متر على صبي فقتله يضمن الدية \* فعد على ثوب ضربه بلا علم فقام وتخرق الثوب ضمن القاعد النصف علم بجلاسه أولا لان الشق حصل بفعله ما وعلى هذا وضع رجله على مكعب ضربه فرفع رجله فتخرق المكعب أو شئت بثوب ضربه فغذبه صاحب الثوب \* مر في السوق فتعلق ثوبه بقفل غيره فتخرق قال الصغار ان في ملكه لا يضمن والا يضمن وان تعلق فده وتخرق لا يضمن علم به أولا \* اذن لداخل أن يجلس في وسادته فجلس وسكان تحت الوسادة فارورة دهن لا يضمن فأنكسرت يضمن القارورة والدهن وتخرق الوسادة ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطاها فاذن له بالجلوس عليها لا يضمن على الجالس وان اذن بالجلوس على سطح فوق السطح على غلام الا اذن وتلف لا يضمن قال الفقيه الوسادة كالملاءة لا يضمن بخلاف السطح \* وضع حربه على الطريق واخر حربه على الطريق فتدحرجت احداهما على الاخرى وكسرتها لا يضمن على مالك البصرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت ضمن صاحب الاخرى وكذا لو اوقف دابة على الطريق

تعالى فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها أن تتزوج بزوج فان بعد ما تزوجت لا تستخلف للمدعي لان فائدة الاستخلاف النكول الذي هو اقرار واداءة بالنكاح المدعي بعد ما تزوجت بزوج لا يصح اقرارها فلا تستخلف لانعدام المائدة \* اذا أراد الرجل أن يحدد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بخلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها بانيا بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان في المسئلة بخلاف وقد مر في كتاب النكاح ثم اذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بخلاف ينبغي أن يحدد النكاح ولا يذكر المهر أو يحدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر \* الاب اذا تزوج ابنته من انسان فطلبوا منه أن يقر قبض شيء من الصداق فالأقرار بالقبض باطل لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول آهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان أنكرت الاذن بالهبة ور جعت عليك فاما ضمن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا لكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على أبي الصغيرة ويفرغ ذمته ان كان أبو الصغيرة أملا ثم من الزوج أو يعقدان العقد على ما وراء ما وقع الاتفاق على هبته حتى انه ان وقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من الجسمائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربع مائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة مجالا والبعض موهبا هبة كالمعهود وطلبوا من الاب الضمان ومرااد الاب أن لا يلزمه شيء يقول الاب آهب كذا فان لم تجز الابنة الهبة فهي على ولا يقول آهب باذن الابنة على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى في هذه الصورة لا يلزم الاب شيء \* له مملوك سأل أن تزوجه أمة وحره نفاق المولى ان تزوجه يتكامل في أموره أو لا يرغب أحد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى أن يقول له زوجتك أمتي هذه أو هذه الحرة على أن أمرها بيدي أطلقها كلما أريد فاذا قبل العبد نكاحها بصير الامر بيد المولى بطلها المولى كلما أراد \* رجل أراد أن يتزوج امرأة تخافت المرأة أن يخرجها من تلك البادية أو خافت أن يتزوج عليها أو يتسرى فارادت التوثيق منه بعير يمين فالحيلة أن تزوجه نفسها على مهر مسمى على أن لا يخرجها من البادية وان أخرجهما من البادية فلها تمام مهر مثلها ويقر الزوج أن مهر مثل نسائها كذا وكذا بشيء أكثر من هذا مما ينقل على الزوج ويشهد بذلك على نفسه فان عزم على اخراجها من تلك البادية أخذته بنتمام مهر مثل نسائها وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في حيز الاحتمال أما اذا كان في حيز المحال فلا يصح ومن المشايخ وجههم الله تعالى من قال ما ذكرنا من استقيم حيلة على قول من يقول بان الشرط الثاني حائز كالاول أما على قول من يقول بان الشرط الثاني لا يصح فادام يقر به كان لها مهر المثل لا غير لان استقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجاز هذا الشرط على قول من يقول بجوازها وهي تعلم أن المقر به أكثر من مهر مثلها فلها أن تأخذ جميع المقر به في البضاء أما فيما بينها وبين الله تعالى فلا يس لها أن تأخذ الزيادة على مهر مثلها الا اذا أعطاه الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا تزوجهما من غير هذه الحيلة فاراد أن يخرجها الزوج فارادت حيلة لا يمكنه اخراجها من البادية لوجه في ذلك أن تقر المرأة بالدين ممن تتق به من الوالد أو الولد أو الاخ وتشهد على اقرارها حتى ان الزوج اذا أراد أن يخرجها من البادية فالمقر له بالدين بمنعهما من الخروج غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا على قول محمد رحمه الله تعالى لان عند محمد رحمه الله تعالى يصح

وأخر كذلك فهر بت احداهما فاصابت الاخرى لا يضمن على صاحب الهاربة ولو ألتفت الهاربة فعلى صاحب الاخرى ضمانها وفي المتن ضمن كل منهما حرة صاحبه \* سفينة واقفة في شط فقامت سفينة أخرى فاصابت الواقفة ان انكسرت الواقفة والضمان على



صاحب الجارية وان انكسرت الجارية لاضمان على صاحب الواقعة قال في النواذر انما لا يضمن الواقعة لان الامام اذن لاصحاب السفن  
 أن يوقفوا السفن على الشط وما كان (٤٠٨) باذن الامام كان مجازا مطلقا بمرقيد بالسلامة \* منى ومعه حليحة

دهن فاستقبله آخر فاصطادما  
 فانكسرت الزجاجة وسال الدهن  
 على ثوب المقابل ان مشى ذو  
 الزجاجة فهو الضامن الثوب وان  
 مشى صاحب الثوب فهو ضامن  
 للزجاجة لان الناسى هو الصادم  
 وان مشى بهما بريان لاضمان  
 على أحد وان رأى أحدهما فقط  
 فالضمان على الرائي \* ألقى حجرافى  
 ففناه داره للثلج أو غيره فتعقل به رجل  
 ومات ان باذن الامام لاضمان  
 وان بغير اذنه ضمن وفي المتن  
 لا يضمن في الحالين \* أحدث شيئا  
 في سكة غير نافذة ان كان من جيلة  
 السكنى كوضع المتاع لا يضمن  
 ولكل واحد لا تتصاع بفناء داره  
 ما ليس لغيره كالنقاء الطين وكسر  
 الحطب والقائه ورمي الدابة وبيع  
 الدكان والتنور لكن بشرط  
 السلامة \* أخرج ميرابا وبني  
 دكانا لكل من عرض الناس أن  
 يدمه لو فعل بلا اذن الامام أضر  
 المسلمين أم لا وعن الثوري أن له حق  
 المنع لا الربح بعد الوضع وعن محمد  
 انه ليس له حق الخصومة اذا لم يضر  
 ويستوى فيه الرجل والمرأة  
 والمسلم والذي وليس للعبد حق  
 نقض الدار المبنية على الطريق  
 \* حفر بالوعة في الطريق الاعظم  
 يمنع ولا ينبغي للامام أن ياذن  
 وان اذن لا يضمن الواقع فيه \*  
 واشراع الجناح ان أضر بالمسلمين  
 ليس له ذلك فان لم يضره ذلك  
 ليس بضمن ما تلف به أضر  
 بالمسلمين أم لا وان فعل باذن

اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون المقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج  
 فان خاف المقر له أن يحلفه الزوج بالله ان لك عليها هذا المال (قال) يبيعها بذلك المال فربا حتى  
 اذا حلف لا يأتى وهذا انما يأتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده المقر له أن يمنعها من  
 الخروج مع الزوج فكان للزوج أن يستخلف المقر له بالله ان ما أقرت لك به حق ولكن الحيلة التي  
 تنأت على قول الكل أن تشتري من تتق به شيئا بمن قال أو تكفل عن غيرها بمن تتق به بامر أو بغير  
 أمره فان لم يأتهم والمكفول له أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل الى أن تؤدى الثمن أو الدين  
 واذا أقرت بالكفالة كالمكفول له أن يمنعها من الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل  
 أيضا والحاصل أن في كل موضع أقرت أو كرت المقر به سببا يمنع اقرارها في حق المقر له وفي حق  
 الزوج عند الكل حتى كان المقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع أقرت  
 ولم تذكر المقر به سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا واذا زوج  
 الرجل ابنته من عبده ثم مان السيد فسد النكاح لانها ملكت جميع رقبة زوجها ان لم يكن معها  
 وارث وشقصا منه ان كان معها وارث وأما كان هذا النكاح فان أراد المولى أن لا ينفسخ النكاح  
 بونه فالحيلة فيه أن يكتب العبد على ماله ثم يزوجه ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت المولى لانها لا تملك  
 شيئا من رقبة بموت الاب لان المكاتب لا يورث لكن لها حق الملك في رقبة وحق الملك يمنع ابتداء  
 السكاح ولا يمنع البقاء كداني المحيط \* رجل خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ذلك وكرهت أن  
 يعلم بذلك ولما زوجها جعلت أمرها في تزويجها اليه يجوز هذا السكاح وان كان الزوج كره أن يسميها  
 عند الشهود فالحيلة في ذلك (قال) الحيلة أنه اذا جعلت أمرها اليه في السكاح وكان توافق معها  
 على المهر فالزوج يجيء الى الشهود ويقول لهم اني خطبت امرأة الى نفسي وبذلت لها من الصداق  
 كذا فرضيت بذلك وجعلت أمرها الى لا تزوجها فأنشدهم كفى قد تزوجت المرأة التي جعلت  
 أمرها الى على صداق كذا فينقذ النكاح بينهما اذا كان الزوج كرها لها هكذا ذكر الخصاص  
 رحمه الله تعالى في حيلة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الخصاص اكتفى  
 بهذا القدر من التعريف بلجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون هذا رأى الخصاص وفي  
 جوازه هذا النكاح كلام لانهم تصر معرفة وفي باب النكاح يستقصي في التعريف غاية الاستقصاء  
 وهكذا حتى عن مشايخ الخ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان الخصاص كبير في العلم وهو من  
 جيلة من يصح الاقتداء به هكذا في الذخيرة \* وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا  
 أختين فزفت الى كل واحد منهما امرأة أحبها فلم يعلموا بذلك حتى أصبحوا فاذكر ذلك لاني حنيفة  
 رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل  
 بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسئلة حكاية أنها وقعت لبعض الاشراف  
 بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليمة وفيهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عداد السببان يومئذ  
 فكانوا جالسين على المائدة اذ همعوا ولولة النساء فقيل ماذا أصابهم فذكروا أنهم قد غلطوا  
 فأدخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي أدخلت عليه وقالوا ان  
 العلماء على ما نذكركم فسألهم عن ذلك فاستلوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى فيها قضى على  
 رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحد منهما العدة فاذا انقضت عدتها دخل  
 بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح باصبعه على طرف المائدة كالتفكير في شيء فقال لمن

الامام لا يضمن وان أضر بالعلمة لا يجمل للسلطان أن ياذن وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير تاذن  
 أن يشرع كنيشا أو مسيرا بالاباذن بجمع أهل الدرب أضر بهم أم لا بخلاف الطريق الاعظم وعن محمد لها بالثلج المرمى اذا زلق به انسان



أوداية إذا لم تكن السكة فافسدة لا ضمان على الراعي وان فاسدة ضمن قال الفقهاء لا ضمان مطلقا وجواب محمد في خيارهم لان النخل يقل هناك أولا يكون \* وضع خشبة في سكة غير نافذة أورش الماء فخطيبه انسان لم يضمن وفي

(١٠٩)

الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب النسيان انما يضمن اذا رشح كل الطريق ولم يره وان رآه لا يضمن وعليه الفتوى امرأ أجيره برش فناء ذكاه فسرش فناء تولد منه فضمنه على الامر وان بغير امره فالضمان على الراش \* امره بالوضوء في الطريق فالضمان على المتوضئ لاعلى الامر \* وقع الماشي على امرأة وهي على متاع فافسده ضمن الرجل المتاع والمرأة آله \* وضع حجر على الطريق بامر رجل فعطبه الامر أو فلامه أو امره باسراع الجناح في الطريق أو قال له ابن ذكاه على طريق العامة أو استأجره لبناء مكان على طريق العامة فبنى وسقط الجناح والدكان فعطبه به الامر والاجير الباني ضمن من له البناء والجناح (نوع في مسائل الطريق والقضاء وما يملك بالمنسوب فيهما وما يكون الامر والعامل في ذلك وفيه الغرور في اطعام المسموم) قال اسلكه فانه آمن وكان القاتل يعلم انه مخوف أو لا يعلم به فسلكه فاعبر على ماله لا يضمن القاتل وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم ورش الماء على الطريق فعطبه دابة أو آدمي قال في الكتاب يضمن مطلقا والمختار للفتوى انه يضمن في الدابة مطلقا وفي الآدمي ان رشح كل الطريق فعثره انسان فالدابة على عاقلة الراش اذا لم يجد موضعا

الى جنبه أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر فعضب مقيان الثوري روجه الله تعالى فقال له اذا يكون عنده بعد قضاءه على رضى الله عنه يعنى في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة روجه الله تعالى على بالزوجين فانجهما فاسأل كل واحد منهما أنه هل يحبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى أهلكم على بركة الله تعالى فقال مقيان روجه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأقربها الى الافة وأبعدا عن العداوة أرى يتلو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة أما كان ينبغي في قلب كل واحد منهما شيء بدخول أخيه بزوجه ولو كفى أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينه وبين زوجته دخول ولا نكاح ولا عدة عليهما من الطلاق ثم زوجت كل امرأة من وطنها وهي معتدة منه وعدة لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فحببوا من فطنة أبي حنيفة روجه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في المبسوط \*

### (الفصل السابع في الطلاق)

رجل كتب الى امرأته كل امرأته غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم جاءه ذكر فلانة وبعث بالكتاب الى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة (الحيلة المطلقة الثلاث اذا خافت أن يحسبها الزوج الثاني) أن يقول الذي يريد التحليل قبل أن يتزوجها أن تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق فلانا أو قال أنت طالق واحدة بآثنته وإذا قال ذلك فزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص وان خافت أن يحسبها زنا طوط ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يرفع الطلاق عليها فالحيلة لها أن تقول قبل الزوج أن تزوجتك وأمسكتك ولم أجامعك فوق ثلاثة أيام يوما أو ما أشبه ذلك بقدر ما يهواه فانت طالق فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة نفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص

(حيلة أخرى في أصل المسئلة) أن تقول المرأة للمحلل زوجت نفسي منك على أن أمرى بيدي أطلق نفسي كما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر بيدها تطلق نفسها كما أرادت ولو بدأ المحلل فقال تزوجتك على أن أمرى بيديك تطلق نفسك كما تريد من قبلت لا يصير الامر بيدها

(وحيلة أخرى) أن يقول الزوج للمحلل للمرأة تزوجتك على أن أمرى بيديك بعد ما تزوجتك وطلق نفسك كما تريد فقالت المرأة بصير الامر بيدها أيضا المطلقة الثلاث اذا أرادت الزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكره أن تزوج نفسها رجلا فتشترى الموهوب به بذلك الثمن بمالوكا صغيرا امراة فاجتمع مثله النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى العلام فاذا دخل بها العلام يهب المشتري هذا العلام للمرأة فتقبله وتقبضه ويبطل النكاح فاذا اعتصمت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعث بالمالوك الى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصال روجه الله تعالى هذه الحيلة \* واذا أراد أن يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي أن يستثنى وينبغي أن يكون الاستثناء موصولا لمقروطا حتى ان المقصود لا يعمل وكذا المنع في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ روجه الله تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتسكيم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا بشرط والمسئلة معروفة في كتاب

(٥٢ - (الفتاوى) - سادس)

باب اساعليه يبروان بعضه يابس على الموضع المرشوش ولم يعلم به بان اجتاز عليه لابس فذلك الجواب وان امر عليه عالمه لا ضمان وكل بهيمة من سبع أو غيره يوقعه الانسان في الطريق فسال نفسه يضمنه



الموقف الا اذا تغير من شئته \* طرح بعض الهوام على آخر قلعه ومات ضمن الملقى \* حكس الطريق فتلعب كان كلسا  
انسان لا يضمن \* ساق جارا لخطب (٤١٠) وقال اليك اليك ولم يسمع أو سمع ولم ييسره التتحي لضيق

المكان يضمن ولا فرق بين الاصم وغيره ذكره في فتاوى ممرقند وقد مر وضع قنطرة على نهر بمالوك له لضمان عليه وان خالصة الاقوام مخصوصين ان تعمد المرو وعليها فتعقل بها أو انقصف ومات لضمان على الواضع وان لم يعلم المار به ضمن ككواضع الجرا أو الخشب أو الحديد في طريق المسلمين فريه دابة بلا سوق أحد يضمن وعلى قياس مسألة الرأس اذا لم يجد المار طريقا غيره يضمن الواضع وان تعمد المرو وعليه وان النهر العامة فالجواب كذلك في ظاهر الرواية \* وعن الثاني أنه لا يضمن إذا وضع القنطرة على نهر العامة باذن الامام وفي المنتقى بنى قنطرة على نهر العامة على طريق المسلمين فعطبه انسان قال الامام الباقر ضامن وقال لضمان عليه استحسانا لانه لنفع العامة وليس كدكان بناء خاصة بنى في طريق المسلمين بغير اذن الامام فهلك بالبناء شئ يضمن عند الامام وكذا عند الثاني رحمه الله اذا كان يصير بالناس في الامصار وان كان في الضرر بحيث لا يضر أو في اقضية المضر لا يضمن استحسانا \* حفرت في المفازة بلا اذن الامام وليس بممر ولا طريق فغاه انسان ووقع فيه لا يضمن وكذا لو قصد في المفازة أو نصب خيمة \* حفرت ثرائم كسها بتراب أو باجزاء الارض ثم جاء آخر وحفرها فوقع فيه انسان وتاف يضمن

الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا أم لا قال بعضهم يتصف بجمع انه لم يثبت الوقت رجع حتى من حلف وقال والله لا طلقن اليوم امرأتى تعاقبة واحدة أو ثلاثا فقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثا ان شاء الله وقال لها أنت طالق ثلاثا على ألف فقالت المرأة لا أقبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في عينه وهو اختيار مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه أن من قال والله لا طلقن امرأتى اليوم ثلاثا أو قال واحدة فالحيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول لها أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في عينه وكذلك اذا حلف أن يبيع فباع ببيع اسد افتقر في عينه فاعتبر بامامه وجبا الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسألة الاستثناء في الطلاق بتفسير موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايعنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه موقعا (١) وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية فقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الخالف لا يصير بارا في عينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو أن رجلا طلق امرأته باثنا عشر فالتسبيل أن تنحل المرأة بيتا قبيح زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليستلى امرأتى في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بان فاذا حلف ببرز المرأة اليه فيظهر مطلقها اذا حلف ثلاث تطليقات أن لا يكاف فلانا فالتسبيل أن يطلقها واحدة باثنته ويدعها حتى تقضى عدتها ثم يكاف فلانا ثم يتزوجها كذا في السراجية

### (الفصل الثامن في الخلع)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان سألتني الخلع ان لم أخالعك وحلفت المرأة بعق محال كها وتصدق ما لها ان لم تسأله الخلع قبل الليل فما آ الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فتالت زوجها سألك أن تخلعني فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة قولي لا أقبله فقالت المرأة لا أقبل ما قلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد ركل واحد منكماني عينه

(حيلة أخرى للمرأة) اذا كانت بين المرأة وبين محال كها وصدة ما لها أن تبيع جميع ذلك بمن تثق به حتى يمضي اليوم وليس في ملكها شئ فتعجل اليه لاني خواتم تستقبل البيع كذا في المحيط

### (الفصل التاسع في الايمان)

رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك أن يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحنث في عينه

(حيلة أخرى) أن يوكل الخالف جلا فخرج الوكيل والمرأة من الكوفة ويعقدان النكاح ثم

(١) له وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية يبيح مراجعة الذخيرة ونحوه بالخلاف في المسئلة فانه في المحيط حكاه على غير ما ذكره هنا وصار به على المسئلة التي بيدي ومشايعنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه موقعا وجعلوا ما روى عن أبي حنيفة في المسئلة التي تقدم ذكرها انه يصير بارا في عينه جواب ظاهر الرواية انتهت فتأمل والله اعلم

الثاني وان الاول كبس بالطعام والمسئلة بحالها ضمن الاول لا الثاني لان بهذا

الكبس لم يزل عنها اسم البئر لا يرى أنه يقال بئر معلوم من الطعام فعلى هذا وحفر ثم غلبى رأسه ثم جاء آخر وفخها يضمن الاول وعن الامام



إذا كان الطريق غير مائة لكل وضع الخشبة وربط الدابة أمام الحفر أو بيني فمطبعة شيء ضمن كالدائر المشتركة بين الشركاء ضمن بحفر البئر لا يرضع الخشبة \* قال مشايخنا هذا الطريق يخالف (٤١١) الدائر المشتركة في الحفر في حصلة في الدائر المشتركة

يضمن ما نقصه الحفر لأن الدائر يملأونهم على الحقيقة يبيعونها ويقسمونها والخافس في هذا الطريق لا يضمن ما نقصه الحفر وفي المنخيرة الخافس في المقازاة إنما لا يضمن لأنه غير متعدي لأنه ملك الارتفاق بهذا الموضع تروا وربط الدابة وضربها بالفسطاط من غير شرط السلامة لأنه ليس فيه إبطال حق المرور على الناس فكان له الارتفاق من حيث الحفر أما الطبخ أو الاستقاء ولهذا لا يكون متعدياً في هذا السبب \* وفي المحيط ضرب فسطاط في طريق عام كطريق مكة مشلات على الهبة بحيث يمر الناس والدواب عليها ضمن وإن غنم أو يسره من الطريق بحيث لا يمر الناس عليها لا ضمن \* وفي فتاوى أئمة بلخ ذهبت كل القطرة فأصلها أنسان بلاذن الإمام ضمن ما عطب وإن رم شيئاً خشبة أراد السقوط فأصله بلاذن الإمام فهو من التوابع لا ضمان عليه \* بنى على نهر جسر أو قنطرة بلا إذن الإمام فربما جسر على عهدا فعطب لا ضمان على الباني هذا إذا كان نهر مملوكاً للباني ولا إشكال \* وإن كان النهر حق جماعة المسلمين فتعمد المشي عليها فكذلك لأن الماشي هو الذي خاطر بروحه وإن لم يتعمد بان كان المار أعمى أو مريلاً يضمن لو بلا إذن الإمام \* قال السرخسي الجسر ما رفع ووضع والقنطرة ما يحكم

أو فوكل المرأة أيضاً ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحنث في عينة والمعتبر في هذا الباب حنث الوكيل لا حنث الموكل إذا حلف أن لا يطلق امرأته بخلاف الحيلة في ذلك على قياس مسألة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخار أو يطلقها أو يترك رجلها حتى يطلقها الوكيل خارج بخار فلا يحنث في عينة إذا أراد الرجل أن يسافر فتحلفه امرأته بتتق كل جارية يشترىها فتقول له كل جارية تشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج إذا حلفته بهذا أن يقول نعم ويعني بقوله نعم بلدة وقرية بعينها فإذا نوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسألة تشير إلى أن الرجل إذا عرض على غيره عينا من الإيمان فيقول ذلك الغير نعم أنه يكتفي ويصير الغائب تلك العين التي عرض عليه وهذا أفضل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكتفي بقوله نعم ولا يضمن أن يصير بالعين وقال بعضهم يكتفي وهذه المسألة دليل عليه وهو الصحيح كذا في المنخيرة \* رجل قال إن فعلت كذا فعبدى حرو جميع ما أملىه صدقة فالحيلة أن يهب ذلك كله ممن يتق به ويسلم إليه ويشعل ذلك ثم يستوبه \* رجل أراد أن يبيع كاتباً جارية له ووطأها فأنه يهبها لابن له صغير ثم تزوجها لم تكن تحت حرة ويكون أولاده أحراراً كذا في السراجية \* (١) وفي العيون لو أن رجلاً أراد أن يدبر عبده ويحوز بيعه فإنه يقول إذا مت وأنت في ملكي فانت حر فانه يجوز وإذا مات يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يبيع جارية كذا في التتارخانية (نوع في قبض الدين) إذا كان رجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين عبدى حران أخذتها اليوم متفرقة فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقة أو جلة وإن قال أن أخذتها اليوم الاجلة فعبدى حران فجميع المائة منه ثم وجد فيها درهماً ستوة فأراد أن يستبدله في الغد فلا يحنث في عينة فالحيلة أن يستبدله في الغد فلا يحنث في عينة وكذلك لو ترك الاستبدال أصلاً ولو استبدله اليوم يحنث في عينة إذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بدا له أن لا يأخذ بنفسه فالحيلة أن يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحنث وكذلك لو بدله أن لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يحنث وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالسال عن المحلوف عليه بأمره أو من رجل أسأله المحلوف عليه بأمره فقد برق في عينه هكذا ذكر القنطري وذكر في العيون مسألة تدل على أنه يحنث في عينه وصورة ما ذكر في العيون إذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنث وإن قبضه من المتطوع لم يحنث وكذلك لو قبضه من كليله أو محتمل عليه لم يحنث وفي القنطري لو حلف المطلوب يعطين فلان حقه فأمر غيره بالأداء أو أحال فقبض برق في عينه وإن قضى عنه متبرع لا يبرأ وإن عني أن يكون ذلك بنفسه صدق بديانة وقضاء وفيه أيضاً لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه بأحد هذه الوجوه حنث وإن عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر أنه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا أولاً كذا في المنخيرة \* لو أن رجلاً ساءم رجلاً بشوب وأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حران شراء باني عشر درهماً بدله أن يشترى به باني عشر درهماً وديناراً أو باع بأحد عشر درهماً وثوباً ولا يحنث في عينه وهذا الذي ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنث فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بالكرا أو بالأزيد فباعه بتسعة ودينار القياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث في عينه ولم يذكر في هذا الفصل ما إذا باعه بتسعة وثوب قال

(١) قوله وفي العيون الخ الأصوب حذف هذه المسألة لأنها استأب في فصل التدبير اهـ

بناؤه ولا يرفع وإن باذن الإمام لا يضمن لأنه محسن وما على المحسنين من بدل \* وذكر شيخ الإسلام في النهر الخاص بين شخصين لو وضع قنطرة بلاذن فرع عليها رجل أو دابة عسداً وانخبت فلا يضمن لأن هلاكه مضاف إلى مروره لا إلى انخادها بالجسر \* ويحيى أن نقبها ووضع



فتنارة على نهر العامة بلاذن الوالى فخاصهم بالسدادية وقت المرو وقال حليلك فمجان القنطرة لان موضعها المرو والناس لا السوابه فقهر  
برأسه دق في منزله شيئا سقطا من ذلك في خارجا رضى وتلقب بجيب

ضمائه على مسن دق في داره  
\* وروى أن الامام والشورى  
وابن أبي ليلى اجتمعوا فسأل سائل  
عن حبة وقعت على انسان فدفعها  
على نان وثان الى ثالث وهو الى  
رابع فلدغت الرابع ومات مسن  
فضمن الدية فكلهم اتفقوا على  
جواب الامام فقال لما دفعه الاول  
ولم يضر الثاني والثاني الى الثالث  
ولم يضره خرجا مسن الضمان  
والثالث لما دفعه الى الرابع ان  
لست كما وقعت على الرابع بدفع  
الثالث بل لبت فضمن الثالث وان  
لست بعدد لا يضمن الثالث  
فصوره جميعا \* أمسك مالك  
المال فلم يأت حتى سرقه ماله أو احرق  
أو غصبه غاصب لا يضمن المسك  
شيا وكذا لو منع المالك من الجالس  
على بساطه أو الر كوبر على دابته  
أو استخدم عبده حتى تلف لا يضمن  
لانه لم يفعل شيئا غير الحيلولة وانه  
ليس بفعل يلاق العين والموجب  
الضمان ما يلاق العين كالنقل  
والحويل \* فمن انسان قد قتله  
فأمسكه انسان حتى أدركه وقتله  
لا يضمن المسك وكذا لو ألقى سحبا  
في ماء فاطعمه انسا لا يضمن ان  
مات وقدم

(الرابع في اشراع الجناح)

أشرع في داره ميرا با فسقط على  
رجل ان أصابه الداحل لا يضمن  
وان أصابه الخارج أو وسطه  
بضمن وان أصابه الطرفان ضمن  
النصف والقياس أن لا يضمن شيئا  
\* استأجر ليبنى أو لهدنت في

الطريق أو خرج جناحا فأناف به فهو على المستأجر استصاها الا اذا سقط

من يد الاجير لبن وأناف آدميا حيث يجب الدية على عاقلة من سقط من يده وعليه الكفارة وفي الصغرى استأجر ليخرج جناحا في داره أو حافونه

عصيدة

مشا يخنار حهم الله تعالى وينبغي أن يحنث في يمينه قياسا واستصاها لان الثوب مع الدراهم جفستان  
مختلفان قياسا واستصاها فلا تسكر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان  
دائلا تحت اليمين قياسا واستصاها ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزادتم احتياجا الى  
بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنث في يمينه وكان ينبغي أن  
يحنث لانه جعل تمام يمينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية فبقيت اليمين فيجب أن يحنث  
كلو يباعه بعشرة والجواب أن الحنث لا يقع ببقاء اليمين وانما يقع بوجود شرط الحنث ولكن في حال  
بقاء اليمين فحينما اذا يباعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لانه لم يحنث لعدم شرط الحنث لانه لم يبق  
اليمين وفيما اذا يباعه بعشرة وجد شرط الحنث واليمين باقية فحنث هذه الجلة من الجامع وقد ذكر  
المسئلة الأخيرة هشام في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنث وبه نأخذ كذا  
في المجع \* ولو حلف أن لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمن أبدا فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه  
ومن رجل أنحروا لا يحنث في يمينه

(حيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب منه بعرض \* (حيلة أخرى) \* أن يوكل رجلا حتى يبيع  
الثوب من المحلوف عليه في أعين الامسل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فامرا انسا فاذ لك  
لا يحنث الا اذا كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالامر والمسئلة معروفة (وحيلة أخرى) أن  
يبيع هذا الثوب فصولي من المحلوف عليه ثم ان الحالف يجبر البيع ولا يحنث في يمينه كذا في النخيرة  
(اذا قال) ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بدله أن يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن  
البائع فيه بالخيار ولا يحنث في يمينه \* (حيلة أخرى) \* على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن  
يشتريه على أن المشتري بالخيار فيغير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى فلا يحنث المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتعمل اليمين لا الى جزاء هكذا ذكر  
انحصاف رحمه الله تعالى في حيلة وفي هذه الحيلة التي ذكرها انحصاف على قول أبي حنيفة نوع  
شبه فقد ذكر رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال ان اشتريت هذا العبد فهو  
حرفا شراء على أنه بالخيار حتى عليه من غير ذكر خلاف والمشايخ رجعهم الله تعالى خرجوا المسئلة  
على قول أصحابنا جميعا فقالوا أما على قولهما فظاهر لان خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد  
في ملك المشتري فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده  
خيار الشرط وان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الآن الاعناق يتعلق بالشراء لا بالملك  
والعلاق بالشرط عند وجود الشرط كالرسل فيصير قاتلا بعد الشراء هذا العبد حر \*

(حيلة أخرى) أن يشتري هذا العبد مع رجل آخر \* (وحيلة أخرى) ان يشتري تسعة وتسعين  
سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لامرأته بأمرها أو يشتري تسعة  
وتسعين سهما لنفسه ثم ان البائع يقره بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار فكذا  
فاشتري تسعة وتسعين سهما لنفسه واشتري السهم الباقي لابنه أو لامرأته ولو وهبه السهم الباقي  
ففي العبد وما أشبه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين  
جميعا لا يحنث في يمينه كذا في النخيرة

(نوع آخر في الاكل) اذا قال لامرأته ان أكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان  
تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقيه في



ان علم اجيره ان لمحق الاشراع في القديم فقط وقتل انسانا الغلمان على الاجير قبل الفراغ ويعد ويرجع الاجير على الامر وان علم الاجير ان ليس له حق الاشراع باتجاره او بغير اتجاره فان سقط قبل الفراغ (٤١٣) من البناء ضمن الاجير ولا يرجع على المستاجر

قياسا وانفسا وان بعد الفراغ في القياس لا يرجع وفي الاستحسان يرجع الاجير \* وفي الفتاوى احقر في هذه الحائط بابا احقر فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الامر \* وكذا اذا قال احقر في حائطي وكان ساكن في تلك الدار لانهم من علامات الملك \* وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احقر ولم يقل لي ولا في حائطي ولا كان ساكنا ولا يستأجره عليه لا يرجع شيء على المستاجر وعلى هذا استأجره ليعفر في فناء داره بئر الحفر فوقع فيها انسان وقطع اب احسره فالضمان على الامر وان كان اتجره انه ليس له حق الحفر القياس ان يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر ان كان بعد الفراغ بخلاف ذبح الشاة لان ثمة اذا لم يعلم المأمور بفساد الامر يضمن ثم يرجع على الامر وهنا لا يضمن المأمور أصلا لانه ثمة مباشر فلا يحتاج الى التعدي وهنا مسبب فيوجب التعدي والتعدي للامر لا المأمور \* مسجد عشيرة علق رجل منهم قنديلا وبسط حصيرا فعطب به انسان لا يضمن وان من غير العشيرة يضمن الا اذا كان باذن واحسن العشيرة يلو فعل باذن القاضي وان جلس واحد من العشيرة للصلاة فتعقل به رجل ومات لا يضمن وان تغير الصلاة يضمن عنده وقال الامام \* جاء يقوم الى ضرير في عام فقال لهم

عصيدة وتلفه حتى يصيرها لكاهذا اكلت لا يحنث وفي القدوري هدى الى حيلة اخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شر به بقاء يحنث وان اكله مبالا يحنث اذا حلف لا ياكل طعاما فلان ثم بداه ان ياكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عليه ما هيا من الطعام من الخالف ثريا كل الخالف فلا يحنث وكذلك لو اهدى المحلوف عليه طعاما للخالف فكل الخالف لا يحنث لان الطعام صار ملكا للخالف بالبيع والاهداء فكان الخالف اكل طعام نفسه قال شمس الائمة المحلوف في روجه الله تعالى ان يخلصه جوز بيع الطعام هنا مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشورا اليه او يشير البائع الى موضعه بان يقول من يبيد كذا او من حين كذا او يعرفه بشيء اما اذا اطلق اطلاقا لا يجوز هذا البيع رجل اخذ لقمة ووضعها في فيه لياكلها فحلف رجل وقال ان اكلتها فمرأتى طالق وقال رجل آخر ان القيتها فمرأتى طالق فالحيلة ان يلقى بعض اللقمة وياكل بعض اللقمة فلا يحنث واحسن الخالفين فان لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء انسان آخر واخرج اللقمة من فم المحلوف عليه والتمها قال ان اخرجها والمحلوف عليه جاهد على ان لا يفعل فممنوع مجتهد مغلوب على ذلك لا يحنث واحسن الخالفين

(نوع اخرى مسائل النفقة) رجل حلف بالطلاق ان لا يتفق على امراته فالحيلة ان يهبها لا حتى تنفق على نفسها او يقرضها مالا او يشتري منها شيئا بحال او يستأجر منها شيئا بحال فتتفق على نفسها من ذلك المال ولا يحنث لانهما اتفقا عليها بل انفقته على نفسها من مال نفسها وكذلك لو وهب لها ما تواتر استغله وتنفق من غلته او اجر الحائط منها شيء يسير حتى انفقته على نفسها من غلته لا يحنث لما قلنا \* ووجه آخر ان تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكدا على ان يتجر لها في انواع العجارات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذه الحيلة طاهرة لان الاستئجار على هذا الوجه صحيح لان المعقود عليه معلوم والبدل معلوم فاذا صحت الاجارة صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فاحدث من الكسب يكون بدل ملكها فصارت هي منفقة على ماله نفسها فاذا كان الرجل غياطا او غيره من الصناعات استأجرته على ان يخطب لها ما شاهرة ويتقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فاذا انفقته على نفسها عليه لا يحنث (ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حبل الاصل) رجل وهب لرجل مالا ثم قال الواهب امرأتى طالق ثلاثا ان انفقته هذا المال الذي وهبت لك الاعلى اهلك فاراد الموهوب له ان يقضي بعض ذلك المالد ينفعه وينفق البعض على أهله هل يحنث الخالف قال لا حتى ينفق كل المال على غير أهله كذا في المحيط \* (سئل) شيخ الاسلام ابو الحسن عن امرأتان طلبتا احدهما من الزوج ان يطلق صاحبته وضيقت الامر عليه وهو لا يقلص عنها وليس من رأيه ان يفارق صاحبته فالوجه في ذلك ان يتزوج امرأة اخرى باسم صاحبته ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ويعني به التي تزوجها (وجه آخر) ان يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان فتوهم الطالبة انه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الأخيرة

(لودخل) جماعة على رجل وانحذوا أمواله وحلفوه ان لا يخبر باسمائهم فاسئل ان يقال له اناعد عليك اسماء وألقابا فمن ليس بسارق اذا ذكرناه قل لا واذا انتهينا الى السارق فاسكتا وقل لا أقول فيظهر الامر ولا يحنث رجل علم ان أمير البلد اراد ان يحلفه ان لا يبيع الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عبيدك وسأولك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل

احقر والى جبا أو ابنوا لي بناء ففعلوا فاتفقوا به فعلى الامر لا العامل وتأمر به اذا لم يعلم المستاجر بكونه ضرير العام وان جاء يقوم وقال احقر واثير في هذا الطريق ولم يقل لي ولم يقل استأجرتمكم على حفر ففعلوا فالضمان على الحافر لان المستاجر هنا اهلهم بالطريق



وهن الثاني استأجر من غير ثمنه وبين ذلك أولي بين وكان غير مشكل فوقع فيها انسان ومات قال الامام علي الحافز وقال الثاني على  
الاثر (الخامس في الاشهاد على الماتل) (٤١٤) ان مال الى طريق عام قال كل واحد مسلما او ذميا صبيما ذونا او عبدا

ما ذونا في الخصومة فاذا تقدم وقال  
ارفع سائلك فانه مائل ككفاه  
والاشهاد بالتعريض عن الانكار  
ولو قال ينبغي لك ان تهديه فانه  
مشورة لا شاهد ولو انهم وتفر  
منه ذابة فاصابت رجلا ومات او  
وضع على الطريق شيئا فنقرت  
الذابة منه واصابت رجلا ومات  
لا يضمن الواضع ولا صاحب الحائط  
ويصح الغلب بالتعريض عند  
الحاكم وغيره والاشهاد ان يقول  
اشهدوا اني تقدمت عليه في هدم  
حائطه هذا فاذا شهد ولم ينقضه  
يضمن وان كان في طلب العمال  
وانهم لم يضمن لانه لم يقصر وان  
امهله الحاكم بعد الاشهاد مدة  
فانهم وانلف في مدة التاجيل  
يضمن لان ذلك الحق ليس للحاكم  
فلا يفيد تاجيله فان اجله من اشهد  
ان كان مال الى طريق عام لا يصح  
تأخير وان الى دار انسان واشهد  
للمالك يصح تأخير

### (السادس في السعاية)

السعي الى السلطان على ثلاثة  
\* ان كان بحق بان كان يؤذيه ولا  
يمكنه الدفع الا بالرفع او فاسقا  
لا يمنع الا بالامر بالمعروف لا يضمن  
الساعي \* الثاني ان يقول وجد  
فلان لقطة او كنز او علم انه كاذب  
الا اذا كان السلطان عادلا لا يفرم  
فيه او كان يفرم أولا يفرم  
\* الثالث وقع في ظنه انه يجي الى  
امره او امته ووقع الى الحاكم ثم علم  
كذبه قال لا يضمن وقال محمد يضمن  
وعليه الفتوى \* اقبى ما راجل

الرجل يشريه الجني الى المالك المكتوب على الكف وكلتا يديه في السكم وهو يقول لا تخالف هذا  
المالك فلم يحنث كذا في السراجية

(رجلان) حلفا ان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة ان يدخل معا وكذلك  
الحيلة في اليمين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابتدئ بكلام نسكلاما معا فلا يحنث واحد  
منهما (اذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان) فادخل مكرها لا يحنث هذا اذا حلف انسان وادخله  
مكرها فاما اذا كرهه حتى دخل معه بنفسه يحنث عندنا اذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة ان  
يدخل الخالف ولا ثم يدخل الخالف عليه فلا يحنث الخالف كذا في المحيط \*

### (الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة)

رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فذكرت ذلك وقالت البيع نسمة أحب الي فالبيع نسمة  
البيع ممن يريد اعتاقها فآراد المولى ان يوصي بان تباع ممن يريد شراءها نسمة ويعلم انه لا بد من خط  
ثنى ممن مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلو اوصى بان تباع ويخط عن المشتري بعض الثمن  
لا تصح هذه الوصية لانها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك ان يقول المولى  
بيعهوا ممن أحبت وحيث ارادت وخطوا عن المشتري من ثمنها كذا فاذا أحبت وحيث انساها يتعين  
ذلك الرجل الوصية بالكتابة فيقال لذلك الرجل ان فلانا اوصى بان تباع هذه الجارية منك نسمة بثمن  
مثلها ويخط عنك ثمن ثمنها كذا فان رغبت في شرائها تباع منك وهذه الحيلة مشروعة بما ذكره محمد  
في المبسوط ان من اوصى الى رجل وقال ضع ثلثي مالي حيث شئت او حيث أحببت يجوز وكان له  
ان يضع ثلثه حيث أحب فنهنا كذلك فان اراد المولى في هذه المسئلة ان يوصي لها بشي من الثمن  
يقول بيعهوا ممن أحبت وادفعوا اليها من ثمنها الف درهم وصية لها فيكون هذا من المولى وصية  
بشئين بالبيع نسمة وبالمال فاذا عتقت رجلا ويعتق من ذلك الرجل واعتقها المشتري كان لها من  
ثمنها الف درهم وان لم يعتقها المشتري كان الالف وصية للمشتري اذا الوصية للمملوك وصية للمالك  
(رجل) له مملوك اراد ان يدبره على وجه يعتق بحوته ويكون له يبعه متى شاء فالحيلة ان يدبره تدبيرا  
مقيدا فيعتق بعلمه وتويعه بحوز يبعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقييد في التدبير  
فقال كقول المولى ان متروا نتي في سلكي فانت حر وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول ليس  
هذا التدبير مقيدا بل هذا تفسير لقوله ان تدبره لان تفسير المدبر ان يعتق بعد موته اذ امان المدبر  
وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا الا هذا اللفظ فلا يكون مدبرا مقيدا ولكن التدبير المقيد ان يقدم  
العتق على الموت يوم او يومين او مؤخره عن الموت يوم او يومين او يقيس العتق بالموت في سفر  
بعينه او مرض بعينه غير ان العتق اذا اضيف الى ما بعد الموت زمان لا يعتق العبد الا باعتاق الوصي  
او الوارث (عبدان رجلين) دبره احدهما صار كل مدبرا عند أبي يوسف وعامة فقهاء ثنا وضمن  
المدبر قيمة خاصة لصاحبه موصرا او معصرا فان اراد ان يكون مدبرا لهما ولا يضمن احدهما لصاحبه  
فالحيلة في ذلك ان يوكل المولى رجلا يدبر عنهما في كلمة واحدة ثم المسئلة بعد ذلك على وجهين اما ان  
يقول الوكيل للعبد جعلت نصيب كل واحد من موليتك مدبرا عنه وفي هذا الوجه يصير مدبرا بينهما  
او يقول ان تدبر عن فلان وفلان وفي هذا الوجه ايضا يصير مدبرا بينهما لانه جمع بين المولين  
بحرف الجمع ولو جمع بينهما بلفظ الجمع بان قال ان تدبر عنهما لاشك انه يصير مدبرا عنهما كذا  
هنا فقد امرهما بالتوكيل ولم يقل يدبر انهما لانه لو امرهما بذلك رجعا يسبق احدهما لصاحبه

حق سرق آخر من النقب شيئا الاصح انه لا يضمن الجاني \* امر العوان باخذ المال قال لصبر يا اعتبار  
الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعاية يجب عليه الضمان فيتم امل عند الفتوى ولو لم يأمره ما كان او اذ بيته فأنه لا يضمن قال  
فيصير



الامام ظهير الدين لا يضمن مطلقا \* والساعي يضمن لانه لا يمكن دفع السلطان بخلاف العوان \* قال عند سلطان فلان فرض جيد والسلطان ممن ياتخذ فاحذ من ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد (٤١٥) العتق ومواء أخبره عند السلطان أو عند غيره

إذا كان يقدر على أخذ المال منه ولا يمكن دفعه \* اشترى شيئا فقيل له اشتريته بثمن غال فسعى البائع عند ظالم فاحسره ان صدقا لا يضمن وان كذبا يضمن \* قال الاستاذ سعي واش الى خليفة بان فلان مات عن واهب صغير ومال كثير فقال الخليفة الولد أئنته الله والمال كثره الله والساعي دمره الله فقال السامعون والخليفة رحمه الله وفساد المالك بسبب السعاة أقتوا بان قتل الاعونة والسعاة في زمان الفترة جائز والقيد لكونهم في مثل هذا الزمان أشد ضررا فيلقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا

(كتاب الخيطان)

فيه ثلاثة فصول

(الاول في اشراخ الجناح)

هشام له داران يمنة ويسرة أراد ان يبنى على طريق بينهما ظلة ولا يضر بالطريق العام قال محمد لاباس به وان خاصه بعد البناء لأهلهم وان قبل البناء آمنه \* وفي الفتاوى رفاق فيه دور غطي بعض أربابها بعضابان نصب فيه أعمدة متلاصقة وبنى على الأعمدة غرفة ثم اشترى رجل في ذلك الرقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الغرفة وعلى هذا استاذن رجلاني وضع الجذوع على الحائط أو حفر بئر أو سرداب تحت داره فاذن فقيل ثم باع داره للمشتري المطالبة بالرفع والطم الا اذا شرط وقت البيع اقراوه رفاق غير نافذ

فيصير كله مدبر الاول فلا يحصل مقصودهما ثم قال لو كان رجلان ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لانه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنت مدبر عني وعن فلان يصير كله مدبرا عن المدبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه مدبر بحكم الوكالة والمالك جميعا ومن مذهبهما ان تصرف المالك والوكيل اذا اجتمعا وخرجهما يعتبر تصرف المالك سابقا واذا اعتبر تصرف المالك سابقا يصير العبد كله مدبرا لا مدبر فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير ان متوتري من العبد في ملكي فهو حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شيئا على ما ذكره الخصاص لانه يجعل هذا مدبرا مقيدا وفي التدبير المقيد لا يجب الضمان لانه لا يمنع البيع (فان) أراد أحدهما أن يعتق العبد المشترك على وجه لا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة له أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فيعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئا فان كان العبد قد وادى في ملكه وذلك معروفا فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه فيعتق العبد ولم يضمن لشريكه وسعى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسرا أو معسرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عندهما ان كان معسرا وان كان موسرا يسعى في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة أخرى) أن يوكل المريد للعتق شريكه باعتاق نصيب المريد للعتق فاذا قبل الوكالة وأعتق لا يضمن له الموكل شيئا (وأخرى) أن يبيع نصيبه من معسري عتقه المشتري فلا يضمن هو لعساره ولا البائع منه (رجل) له جارية طابت من المولى أن يعتقها ويتزوجها فكره المولى ذلك وأراد أن يليب نفسها الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يبيعها ممن يثق به سرامنها أو يهبها له ويقبضها الموهوبة ثم يعتقها بحضرة شهود والبيع ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول الذي باعها منه أقتلني البيع فيها فاذا أقال البيع فيها ينفسخ الشكاح وترجع الى قديم ملكه وكان له أن يطلأها على الميمن ولا تعلم الجارية بشئ من هذا فتطلب نفس الجارية وهي بملاوكة له قال شمس الأئمة الحارثي غير أن في هذا نوع غير ورثانه يعاملها معاملة الاماء ولا يملكه يعاملها معاملة الحر اتوفى يكون فيه نوع تاييس وتدليس وغيره ثم انه ذكر في الحيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر اذا احتاج فيه الى التسليم كذا في المحيط

(عبد) بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولشريكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد أو بطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير ان يوكل رجلان بكاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولين جميعا على كذا وكذا فاذا قبل العبد صار مكاتباً للمولين جميعا ولا يضمن أحدهما لصاحبه عندهما ولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئا شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهم ان يكتسب كل واحد منهما مكاتباً ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب ان يوكل رجلان بكاتب هذا العبد وينصل الوكيل الكتابة تفصيلا في نصيب كل واحد منهما ويخالفه في التسمية أو يوافق فيها فيقول الوكيل للعبد كاتبك على ألف وخمسائة درهم ثم نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسمائة فيقول العبد قبلت ذلك كله أو يقول كاتبك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسين ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما لصاحبه

أراد انسان أن يخذليه طينا ان ترك من النار بقدر المر للناس ويرفعه سرعا ويفعله احيا لا يمنع \* وكذا لو اتخذ فيه اربا أو دكانا وجه الحائط في دار آخر أراد اصلاحه ومالك الحائط يمنع من الدخول فيه أو انهم حائطه في دار غيره والغير يمنع من الدخول من ملكه



لا صلاحه قال محمد بن حجة الله واختاره الفقيه يقال لما تم امان تميزه ليدخل ويطلع حائطه واما ان لا يدخله ويصله بمكانه \* دار  
مشاركة جفر بعضهم فيها يقر بالتسوية (٤١٦) فان نقص الحفر يضمن النقصان \* وكذا لو كان الطريق بين قوم

حفر بعضهم يطالب بالتسوية  
الا انه لا يضمن النقصان \* في  
الطريق سكة نافذة في وسطها  
مربله أرادوا احدا ان يفسدها  
ويحولها الى مكان ويتأذى ذلك  
الجيران لكل واحد من عرض  
الناس منه وان غير نافذة فالمنع  
لاهلها \* وفي النوازل أرادوا اتخاذ  
داره بستانا ليس للجيران المنع ان  
الارض صلبة لا يتعدى الى دار  
الجيران ضرره وان رطوبة المنع  
\* وكذا الوجه لذكاه طاحونة أو  
مقصرة أو حماما أو مستطبا  
\* وذكرا الصدر أراد ان يبنى تنورا  
للخبر الدائم كما يكون في الدكاكين  
أو رحي الطحين أو مدق القصارين  
لم يجز \* قال الصدر وكان والذي  
يفتى بان الضرر لو بينا يفتى بالمنع  
وعليه الفتوى وهذا جواب  
المشايع وجواب الرواية عدم المنع  
\* أصابت ساحة في القسمة فأراد ان  
يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه  
الاخر فقال تفسد على الريح  
والشمس له الرفع كما شاء له ان يتخذ  
حماما أو تنورا وان كف عما  
يؤذى جاره فهو أحسن فقد جاء في  
الحديث من آذى جاره ورث الله  
تعالى داره \* وجوب جسد كذلك  
وقال نصير والصغار له المنع \* ولو  
فتح صاحب البناء في علو بناءه  
بابا أو كوة لا يلي صاحب الساحة  
منعه بل له ان يبنى ما يستريحه  
\* ولو اتخذ في ملكه بئرا أو بالوعة  
فنزالي سائط جاره وطلب منه  
تحويله لم يجبر عليه ولا يضمن  
الحائطان انهم سدم من النزول امام

وما قبضه أحدهما لا يشاكره الاخر ويصير كالفرق عقد الكتابة في انتفاع الشركة في المقبوض  
كذا في التارخانية \* رجل له عبد أراد ان يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن ينكر وارثه  
تركته فبأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك  
أن يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد بشراة نفسه ويأمن من المال بقبض  
المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل فبمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى شرط الخصاص رحمه الله  
تعالى أن يكون قبض المولى البذل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين  
الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض وأما اذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر  
باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره (أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في  
مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من الثلث بخلاف  
ما لو باع في المرض ثم أقر باستيفاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال وأما اذا أعتقه على مال  
في مرض موته ثم أقر باستيفاء البدل وعليه دين الصحة ينبغي أن يصح اقراره من جميع المال بخلاف  
بدل الكتابة وهذا لان في باب الكتابة تسلم للمكاتب رقبته بأقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة والاقرار  
وجد الا أن جاز أن يعتبر من الثلث كالأعتق في الحال فاما في العتق على مال فرقبة العبد انما تسلم  
له بقبول بدل العتق لا بأقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال  
فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء شهودا لكن الخصاص  
زاد في التوثيق والاحتياط فأن لم يكن للعبد مال فالحيلة أن يدفع المولى اليه مالا في السر ويكتب ذلك عن  
الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم  
لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئا وكذا هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع المولى هذا  
العبد مما يثق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود فيعتقه المشتري فيصح اعتاقه ثم المرض يهب  
الثمن من المشتري مرفا لا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة

#### (الفصل الحادي عشر في الوقف)

رجل لا وارث له وله عقارات أراد ان يوقفها على أقوام يأخذون ثمنها فالحيلة أن يقر أن رجلا من  
الناس لم يسمه وقف هذه الضياع على فلان وفلان وقفا صحيحا وبذلك كرقبه شرائط الوقف وهذه حيلة  
ظاهرة لان اقرار الانسان فيما يبه صحيح وان كان له وارث وأراد ان يوقف جميع عقاراته يقصر  
بالوقف على نحو ما بينا ويقرأ بضائه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الضيقة وجعلها  
وقفاً يده على هذا السبيل الذي وصفنا فإذا أقر بذلك لم يكن لوارثه شيء من ذلك لانه انما يصير لوارثه  
ما كان ملكا له يوم الموت وهنا قد أقر أنه لم يكن ذلك ملكا له وقت الموت ومن أراد أن يجعل غلة داره  
صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتابا وخاف أن يبطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى  
لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة موقوفة على المساكين وعامة العلماء يجوزونها فاذا طلب لذلك  
حيلة كي لا يبطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة له في ذلك أن يجعل غلة داره صدقة موقوفة  
على المساكين حال حياته وبعد وفاته وبذلك كرقى الكتاب فان رد ذلك سلطان أو قاض تباع الدار  
ويصدق بثمنها على المساكين فيقع الامن بذلك لان أحدالم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن أراد  
أن يجعل داره أو ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته وخاف أن يرفع الى قاض  
يرى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان

الوقف

ظهير الدين كان يفتي بجواب الرواية \* بيتان علو وسفل كل لرجل أراد أحدهما أن يبنى على

السطح سقفا آخر لا يصير ذاسقفي ومنعه الاخر لانه يسد ضوءه ان في القديم ذاسقفه المنع وان في القديم ذاسقفي ليس له المنع \* ووجد



القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك \* وان اختلفا فخير من أحدهما على القديم والاخر على الحديث فينبه القدم أولى وشهادة أهل  
السكة في هذا لا تقبل (نوع في مسيل الماء) لمسيل في قناة أراد صاحب (٤١٧) القناة أن يجعله ميرايا وكان ميرايا فأراد أن

يجعله قناة ليس له ذلك هذا اذا  
تفاوتا في الضرر \* وكذا اذا أراد  
أحدهما أن يجعل ميرايا أطول  
أو أعرض وأراد أن يسيل ماء  
سطح ليس له ذلك \* وكذا اذا أراد  
أهل الدارات بينوا حائطوا يسدوا  
الميراب والمسيل أو أرادوا نقل  
الميراب أو تسفيله عن مكانه لم  
ملكوا \* ولو بنى أهل الدار بناء  
يسيلوا على ظهر ميرايا بهم ذلك  
\* وله طريق في دار أخرى أراد صاحب  
الدار أن يبني بناء يقطع طريقه  
لا يمكنه فان تركة تعرض الباب  
له وبني وراءه ذلك \* له دار  
لجارين سطح أحدهما أعلى  
والآخر أسفل ومسيل الأول على  
السفلى أراد مالك السفلى إعلانهما  
وأن يبني عليها ذلك ولا يملك  
الأعلى منعه بل يبني على مسيل  
\* وله في طرف الميراب \* وان تهدم  
السفلى أو هدم المالك لم يملك الا  
على تسكيفه بالعمارة واسالة  
الماء بل يحرمه بناءه ويمنعه من  
الاستماع حتى يعليه ما أنفق (نوع)  
السكة الغير النافذة ولو على الطريق  
الاعظم ليس لأصحابه ان يبيعوه ولا  
أن يتسموه ولأن المار فيها حقا  
فاذا رجم الناس في الطريق الاعظم  
لهم دخولها حتى يجر الزحام \* وليس  
لهم أن يصبوا در أو لا أن يسدوا  
رأس السكة \* وكذا اس لاحد  
أن يحبس رايب الماء وان أجعوا  
على ذلك كلهم \* وليس لهم أن  
يحبسوا في دورهم وانما لهم المرور  
فقط \* وفي المسق لو حفر في اسكة  
الغير النافذة بئر أو وقع فيه انسان

الوقف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضاقا الى ما بعد الموت لا بطريق الوصية هكذا  
ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ومحققنا أن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح اذا كان  
مضاقا الى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يقع الوقف ما وقفه في رجل ويجعله قبرا  
لهذا لو وقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة للمساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من انسان  
ورسله الى المشتري ثم ان المتولي ينضم المشتري في فصل البيع ويخصم الواقف في فصل امتناعه  
عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي صحة هذا الوقف  
ويصح القضاء لجود الدعوى من المدعي والخصم ومقتضى المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله  
لان القضاء صادف محلا مجتهدا فيه فنفذ وصار مجعلا عليه كذا في المحيط \* رجل له مال من وقف وقف  
عليه وعلى غيره ولزمه دين فازاد أن وكل غيره بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء  
من دينه فقال الغريم لست آمن من أن تنزع حقي من الوكالة فارتد عن قبضه وكاله لا تقدر على  
انجاحي منها حتى استوفى مالي عليك فالحيلة أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في  
أصل الوقف أن ينتقل على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وان  
يقضى منه دينه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم ياتي الغلة بعد ذلك من وقف عليهم وأنه كان لابن فلان  
يسمى غيره على فلان الواقف من الدين كذا وكذا وادعوا دينهم وقد كنت ضمنت له جميع ذلك  
المال عنه ضمما ما يحجب جازا ما رأى الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في  
حياته حتى يستوفى دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بذلك ويكتب أيضا في ذب علقته وتكملا  
في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة يستوفى ما ضمنه من الدين عن الواقف فاذا أقر بذلك لم  
يكن له انجاحه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل فمس الامنة الخلو ان رحمه الله تعالى في هذه الحيلة  
نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف أن يبدأ بنفقة ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض  
الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز عند محمد رحمه الله تعالى فينبغي أن يكتب  
أيضا في الكتاب أقر هذا الدين أن قاضيا قبض بحجوره فيصير متفقا عليه ثم قال في هذه الحيلة وأنه  
وجب لفلان يسمى غيره على هذا الواقف كذا فيصح هذا الاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم  
حق الغير في صدق في ذلك كالوارث اذا أقر على مورثه دين فانه يصح هذا لانه أثر بتقديم حق غيره  
فصاحب الدين يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمنت  
جميع ذلك ضمما ما يحجب وفيه نوع شبهة أيضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف مليا أما اذا مات  
مفلسا لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يلحق به حكم الحاكم حتى يبر  
متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في  
يديه يقبض غلته ويصح هذا الاقرار منه أيضا لانه أقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب  
اذا استوفى فلان الغريم هذا الدين لا يله على الضبعة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونه في يده  
كذا في النخبة (الفصل الثاني عشر في الشركة)

رجلان أراد أن يشتركا في شيء أو مع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فاشتركا بآثره وان كان  
أحد المالكين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند المالكية والشاذلية ثم رحمه الله تعالى  
والمسئلة معروفة في كتاب الشركة فان ضاع أحد المالين بعد الشركة قبل الشراعيين للثمن ما صاحبه  
وهذا معروف فان أراد أن يضاع من أحد المالين قبل الشراء يكون عليهما ما الحيلة في ذلك قال

(٥٣ - (الفتاوى) - سادس) ومات بينهما وفي الفتاوى رفاق لا ينفذ ما شترى به رجل دارا وفي ظهرها طريق نافذ أراد  
هدمها وجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك \* وان أراد أن يجعله مسجدا له ذلك ولمن شاء أن يدخله ويصل فيه وليس لهم أن ينفذوه طريقا



يعرون فيه إذا كان لرجل دار ظهرها مشرك بينه وبين غيره أراد أن يفتح بابا ليس له ذلك في المختار وإن جعلها مسجداً كان الجدار إلى الطريق  
الاعظم جاز والاقهوه مسجد ضرار له دار وعليها (٤١٨) باب أراد فتح باباً آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك وإن أبي أهل السكة

وذكر السرخسي أنه ليس له ذلك  
\* اشترى بيتاً في سكة أخرى هي على  
ظهر داره فأراد أن يفتح باباً في داره  
بقي كان في هذه السكة يفعل ما دام  
هو ساكناً أما إذا صارت هذه الدار  
لرجل والبيت لا تخليص لصاحب  
البيت أن يمر في هذه السكة  
\* اشترى بيتاً في منزل محدود  
وحقوقه ورب المنزل عنه من  
الدخول وبأمره يفتح الباب في  
السكة أن بين البائع لمطريقاً  
ليس له المنع وإن لم يبين اختلافوا  
والمختار أنه ليس له المنع \* أراد هدم  
داره وفيه ضرر لأهل السكة بخراب  
الحلة المختار أن له المنع وإن هدم  
مع هذا وأنه يضر بالجيران إن كان  
قادراً على البناء قبل يجرى والأصح  
لا يجبر \* وفي الفضلي بنى السقف  
الأعلى في منزل أمر أنه ثم أراد رفعه  
أن يبنه بأمره ليس له الرفع والبناء  
لها وكذا كل من بقي في دار غيره  
بأمره يكون البناء له ولو بنى بأمره  
الباني أن يرفع إلا أن يضره حينئذ  
يمنع \* وفي الوصايا أن بني لها يكون  
لها وفيه هدم منزلها بوضاها ثم  
بناء بنقضه ونقضه وبخشب آخر  
اشترى بماله أن بني لامرأته لم يكن  
له فيه حق \* وذكر الفقيه أبو  
اسحق أنه إن أشهد وقت البناء أنه  
بني ليرجع عليها كان البناء له وإن  
لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع  
بشيء وعلى هذا عمارة كرمها  
\* غرس نخصرة الفرساد في  
الطريق إن كان لا يضر بالطريق  
لابأس به وبطبيب الغارس فرصاده  
وورقه وإن كان في المسجد يجوز

الخصاف رحمه الله تعالى الحيلة أن يبيع صاحب الدار نصف داره من صاحب الدارهم بنصف  
دارهم فيصير المالان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان  
مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانها  
لا تجوز قال الخصاف رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب  
المال بنصف المال فيصير المال والمتاع بينهما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان  
وهذه حيلة واضحة ذكرها محلي في شركة الأصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قول  
الخصاف رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقضان التفاضل  
في الربح في النقد يجوز وأما إذا كان رأس المال عروضاً لا يجوز شرط التفاضل في الربح ويكون  
الربح بينهما على قدر رأس المال فيحصل على أن الخصاف رحمه الله تعالى أراد بما قال في حصة النقد  
دون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأرادا الشركة قال الخصاف رحمه الله تعالى الحيلة في  
ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على  
ما يريدان وهذا إذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما إذا كانت قيمة متاع  
أحدهما أكثر من الآخر كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألفاً فإن صاحب الأقل  
يبيع من متاعه أربعة أنجاسه بخمسة متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أنجاساً ويكون الربح  
بينهما على قدر رأس مالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فإن أرادا أن  
يشتركا على أن الربح بينهما نصفان والوضعية بينهما نصفان فإنه لا يجوز لأن الوضعية أغما تكون  
على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخصاف رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن  
يقرض صاحب الأقلين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء حينئذ  
يجوز اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر  
فاشتركا على أن يعمل أعمال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض  
منه من صاحبه حتى يجوز (أحد الشرطيين إذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال  
الخصاف رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك أن يبعث الحاضر إلى الغائب رسولا أو كتاباً حتى يخبره  
بنقض الشركة أو يوكل وكيله حتى يذهب إلى التبريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الإمام الأجل  
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به الزوم نحو عزل الوكيل  
والجرح على العبد المأذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط

### (الفصل الثالث عشر في البيع والشراء)

رجل لداراً وضعية أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها إلى المشتري فأراد حيلة على أنه إن  
أمكنه تسليمها إلى المشتري سلمها إليه والأرد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بأن يسلمها  
إليه لاصحالة الحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضعية وهي في يدي ظالم مقرب بالغصب  
غضبه أياها وإنها ليست في يده يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب  
فيه قبض الضعية ويكتب فيه إقرار البائع بقبض الثمن فإن قدر على تسليم الضعية والأرد الثمن  
على المشتري هذا إذا كان الغاصب مقراً فأما إذا كان الغاصب جاحداً كرهه أيضاً أن يبيع باطل  
وقاسه على بيع الأبق ثم قال الخصاف رحمه الله تعالى في تعليم هذه الحيلة يقر المشتري بأن الضعية  
المبيعة في يدي غاصب مقرب بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك بما طالب البائع بتسليم الضعية

أخذتونه ولا يجوز أخذ ورقة \* ولو غرس على ضفة نهر فجاء رجل أراد أن يقلعها ذلك وإن لم يكن له شركة في النهر وسأل  
والأولى الرفع إلى الحاكم \* ما تطبق بينهما ولا أحدهما نبات وعورة لا يجزى إلا على العمارة وقال الفقيه لا بد من ستره بينهما في هذا الزمان لأن



الزمان زمان فساد والزمان الاول كان زمان اصلاح قال القاضي الامام لا يعتبر على العماره غير ان الحاكم يأمره باخذ السيرة حسبة وله مصلحته في ملكه خرج سعة في ملك غيره وأراد الا تتركها له ذلك ما شاء عليه جذوع (١١٩) شاحصة في دار جاره أراد صاحب الدار ان يقطع

رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها لطولها ليس له القناع وان كانت صغيرة له القناع فان قطعها صاحب الدار وهو محال يأمره الحاكم بقطعها فقامها لا يضمن ولا يضمن \* وفي الفتاوى اغصان شجيرة تدلت في دار انسان وأخذت هو الدار يقطعها صاحب الدار ان أمكن لصاحب الشجيرة تفريغ الدار عن اغصانها بان يشدها بحبل ويحميها بضمن وان غسلا لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورفع الحاكم يأمره بالقطع من ذلك الموضع لا يضمن وان أرفع من ذلك الموضع يضمن (نوع في الطرق والابواب والرفاق وما يسعهم اعدانها وما لا)

الطريق يقسم على عدد الرؤس لاعلى مساحة الاملاك اذالم يعلم قدر الانصاب والشرب والشرب متى جهل يقسم على عدد الاملاك لاعلى عدد الرؤس \* دار بين شريكين اقتسموا فتح كل بابا على جداره لذلك \* اقتسموا دارا لا طريق في نصيب أحدهما ان أمكنه أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ذلك جازت القسمة وان لم يعلم بذلك لا يجوز القسمة \* قسمت الدار بين أهلها وأصاب بعضهم موضع بلا طريق ان ذكروا الطريق يمر كل واحد من الطريق وان لم يذكروا ان كان لذلك منفذ فيما أصابه نصح سواء ذكروا بكل حق هوله ولا \* وان لم يكن له منفذ فيما أصابه ان ذكروا بكل حق

وسأل القاضي حبه فاقاضي بحبه واذا عرف القاضي اقرار المشتري أنه اشترى مضمون بالايحسبه لانه وجد الرضا من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع ذلك الاقرار ليتمكن اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالمينة كذا في النخبة \*

(رجل) أراد أن يشتري من رجل دار ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها حدا قبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا لما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار لا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة دينار التي هي ثمن الثوب فبصير ثمن الدار مائة دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائة دينار ويكون ذلك حلالا (وجه آخر) أن يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي ألف درهم من رب الدار بالثوب درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار درهم وهي تساوي ألف درهم بالثوب درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء مستحق يستحق الدار بالينة فان يشتري الدار يرجع على بائع الدار بالثوب درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع الدار من المشتري ألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا بقيمة خمسة مائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من يشتري الدار بخمسة مائة فان استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى للبائع في الحاصل خمسة مائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بالف فيكون ذلك حلالا (رجل) أراد أن يبيع دارا له جارية أو شيئا آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب الا عن صرقة (١) أو خربة فلم يأمن البائع أن يردها عليه المشتري ويقول لم تسم عيبا ولم تضع يدك عليها ورفع الامر الى قاض لا يرى البراءة من العيوب الا أن يضع يده عليها عند البراءة ويسمها بالحيلة في ذلك يجب أن يعلم بان من باع عبدا أو شيئا آخر ويرأ عن عيبه فانه يجوز ويرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب ويقول أبرأ عن العيب الذي سميت ووضع يده عليه أم بدون ذلك لانصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى وجهه الله تعالى ثم اذالم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لمائة انه لا يعرف أسامي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف أن يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححة وطلب الحيلة فالحيلة في ذلك أن يأمر صاحب العين المبيعة رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري ما أدخله في ذلك من دول ومن سرقة ومن خربة ويخرج القسري بحيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والخربة لا يمكنه أن يحاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العبد ترجع الى العاقد ومولى ذلك ليس يعاقدوا العاقد غسريب لا يوقف عليه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال الحيلة في ذلك أن يأمر البائع رجلا غريبا يشتري الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري على أن يمولي

(١) قوله أو خربة كذا في النسخة المجموع منها ولتقرر رجعة الاصل المنقول عنه فانه ليس حاضر اعندي الآن والله اعلم اه

هوله فالقسمة جائزة ويمر في الطريق \* وان لم يذكروا القسمة باطله \* دار في سكتين بامانة بين جماعة اقتسموها فاد كل شريك أن يفتح بابا في حيزه ذلك وليس لاهل السكة منه \* ولو أن دار الرجل في سكة عين فانه يبيعها ببيع هذه الدار في سكة



أخرى أراد فتح باب الدار ويدخل في هذه السكة ذلك \* ولو أراد أن يفتح تلك الدار طريقاً في هذه السكة لا في داره ليس له ذلك \* وفي  
القناوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم (٤٢٠) دار غير أن لأحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحبال

داره التي في هذه غير أن حائطها في  
هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب  
في هذه السكة لأن أهل السكة  
شركاء فيها من أعلاها إلى أسفلها  
بدليل الشفعة فلورفع كل الجدار له  
ذلك نفقة أولى أن يجوز ولما لم  
يمنع من انحرق بوضع الباب لا يمنع  
من الدخول لأنه يدخل في ملكه  
وقال أبو القاسم رحمه الله ليس له أن  
يخرج من هذه السكة إلى تلك الدار  
وبه أفتى أبو جعفر وبه نأخذ  
\* اشترى شجرة وقطعها واستأجر  
أرضاً بجانب الشجرة ووضع فيها  
الانبجار لتجف ولهذه الأرض  
المستأجرة طريق آخر فأراد  
مشتري الانبجار أن يمر في طريق  
هذه الأرض بخشبه وجولته ودوابه  
له أن يمر وأن كان طريقها في  
بستانه وكرمه واحتاج إلى  
إخراجها منه لذلك أرايت لو أن  
صاحب الأرض المستأجرة اتخذ  
أرضه مشجرة لم يكن له أن ينقل  
الانبجار بطريقها \* دار فيها شجرة  
لرجل واصطبل لا تخرأ ذلك  
الاصطبل أن يغلق باب الدار ليس  
لصاحب الشجرة أن يمنعه إذا أغلقه في  
الوقت الذي تغلق فيه الناس  
دورهم في تلك الحيلة \* سكة غير  
نافذة أحدهم رجل في هذه السكة  
شيئاً لا يملكه إلا باذن كل أهل  
السكة الأعلى والأسفل \* ما يصنع  
في السكك من الكنيف والميازب  
إن جديدة لكل أحد أن يهدمه وإن  
قديمة تركت وقال محمد رحمه الله في  
حديثه إن لم يضراً أحد لم يهدمه  
\* مسجد فيه شجرة تعام لاهل

الجارية ضامن لما أدرك المشتري فيها من ذلك من سرقة أو خيانة خاصة وبغيب الغريب فإذا وجد  
المشتري بها عيباً آخر سوى هذين العيبين لا يملكه لرد على المشتري الأول لأنه غائب ولا يملكه الرد على  
بائع المشتري الأول لأنه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى  
ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى أو تولى الجارية لأن حقوق العقد وإن كانت ترجع  
إلى الوكيل عندنا الآن عند بعض العلماء ترجع إلى الموكل وربما يرفع المشتري الأمر إلى قاض  
يرى الرضى الموكل فلا يحصل معة ومولى الجارية \* رجل أراد أن يبيع الجارية فتمسك وخاف  
البائع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك ففسد البيع كيف فالحيلة في ذلك قال يقول  
البائع للمشتري أشهد على نفسك بأنك إن اشتريتها فهي حرة فإن قال المشتري ذلك فانه تعتق  
عليه بالشراء ويجوز هذا لأن إضافة العتق إلى الشراء جائزة عندنا فإن قال المشتري إلى أكره أن  
أعتقها في حياتي واحتاج إلى خدمتها ولكن لا أبيعها فأراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول  
المشتري إن اشتريتها فهي حرة بعد موتى أو يقول إن اشتريتها فهي مديونة فإذا اشتراها تصير مديونة  
فيستقدمها في حال حياتها ولا يبيعها لأن بيع المديونة لا يجوز إلا بقضاء القاضي فيحصل مقصود البائع  
والمشتري (رجل) غصب من رجل ضيعة وأبى أن يردّها عليه وقال بعنيها وهو يقربه في السر  
ويحصد في العلانية فأراد حيلة يتخلص بها من الضيعة فالحيلة أن يبيع المعصوب منه الضيعة ممن  
يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويحصل بين العتقين مدة لا يشبه التار يخ على  
الشهود فإذا فعل ذلك يبيع المشتري الأول ويقيم بيته أن شراءه كان أسبق فيأخذ من الغاصب  
وفي شراء المعصوب إذا كان الغاصب باحداً من اختلاف الروايتين على رواية النواذر يجوز فتكون  
هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط

### (مسائل الاستبراء)

ولا بأس بالاحتياط في إسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى  
والمأخوذ به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد  
رحمه الله تعالى فيما إذا قربها والحيلة فيه إذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء  
ثم يشترجها ولو كانت فالحيلة أن يزوجه البائع قبل الشراء أو المشتري قبل القبض ممن يوثق به  
ثم يشترجها ويقبضها أو يقبضها ثم يطلقها الزوج لأن عند وجود السبب وهو استحداث الملك  
المؤكد بالقبض إذا لم يكن فزوجه حلالاً لا يجب الاستبراء وإن حل بعد ذلك لأن المعتبر أن وجود  
السبب كما إذا كانت معدة الغير كذا في الهراية

(رجل) اشترى من رجل جارية فأراد أن لا يلزمه الاستبراء فالحيلة في ذلك قال الخصاص الحيلة أن  
يزوجه البائع من رجل يوثق به وليس تحت حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها  
الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري لأن سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك  
الوطء باستحداث ملك اليمين بالشراء أو غيره من أسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان بضعها حراماً  
على المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون المولى الذي  
زوجهها استبرأها أو لا يجبضه ثم زوجهها لأنه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين على  
امرأة واحدة في طهر واحد وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهكذا الجواب فيمن  
وطئ أمته ثم أراد أن يزوجهها من إنسان ينبغي أن يستبرئ بها بجبضه ثم يزوجهها لما ذكرنا من المعنى

المسعدان يفترون بذلك التفاح لانه للعمامة وان غرست لبياح ثمارها وبصرف الى مصالح المسجد لا يحمل الاكل وراعى شرائط هكذا  
الواقف قال القاضي الصحيح في الاول أيضا انه لا يجوز الاكل بل يصرّف الى العمارة لانه صار للمعبد \* ذكر العتاي بالوعة قديمة يجرى منها



في شهر في سكة غير نافذة يؤمر برفعه ولا فرق بين القديمة والجديدة وفي النخبة أخرجه إلى الطريق منظم حوصا أو غيره أو بني دكانا لكل رفعه أن حديثه وإن قديمة ليس لاحد الرفع وإن لم يعرف القدم والحديث يجعل (٤٢١) حادنا ورفع وفي السكة الغير النافذة يجعل

قدما إذا أشكل ولا يرفع \* وإن أحدث في الطريق طلة لكل أحد الرفع والمنع أضرم لا \* وقال محمد إذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع \* وذكر القاضى ربطا على باب داره في السكة الغير النافذة دابة وفي أربا لكل من أهل السكة منعه ونقضه لأنها كدورهم \* وفي النافذة له الربط على باب بشرط السلامة \* وفي العتبات البرة والكاب إذا كان يؤذى يذبح ولا يقتل بالضرب \* وفي نظم المقه اختلاف أهل السكة بعد حرام في مساحتها يجعل سبعة أشبار وهذا في ديارهم لأن العجلة لا تعرفها \* وفيه أراد أن يذبح على النهر الاظم أو الخاص مشرعة لكل منهم المنع لأنه تصرف في حافى النهر المملوك أو العام فصار كاحداث في الطريق

(فوق فحين يحدث عمارة بصر لصاحبه)

لا يملك صاحب العلوان يبنى على علوه أو يدفعه لارضيا صاحب السدل عند الامام بلا اشكال اذا أصر اما إذا لم يضر أو أشكل فالرواية عنه قد اختلفت والخفتار أنه إذا لم يضر يملك وإن أشكل لا يملك \* وفي النوازل المتحداه في غير النافذة حذيرة غنم ويتأذى الجيران من ذن السرقسين ولا يأمنون من الرعاة ولا يوجب المنع في الحكم \* وعن الثاني في تفسد داره جانا وتأذى الجيرة أن من دمه

وهذا المختار أكثر من دناهم يمنع وهذا على خلاف أصل الامام وفي النوازل أيضا أراد أن يفتدى داره حراسا ودوراه فوجد جدار الجيران يمنع لاه وان تصرف في ملكه لكن تعدى إلى جاره وهذا على خلاف أصل الامام لأن عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وإن أصر بعيره قال

هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطها قبل التزويج فلا بأس للزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف - هما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لأحب له أن يطأها حتى يستبرأ بها بحضة ثم إن الخصاص رحمه الله تعالى قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لأن القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الاحكام خصوصا فيما يتعلق على الاحتياط ولو اشترها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد في شرط الطلاق بمقبض المشتري لهذا وفي بيوع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرأ بها بحضة وفي حيل الاصل للاستبراء على المشتري فعلى رواية الحيل اعتبر وقت الشراء وقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبي اليعاقبة أن يزوجه قبل البيع ما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يشترها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجهما من قبضه وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لانه حين تأكد ملكه فيها كان يضعها حراما عليه وحين صار يضعها حلالا لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يجب الاستبراء في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشترها فقد وجب الاستبراء حكما لحدوث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وجب الاستبراء الا أن تكون حاضنة بحضة بعد النكاح قبل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه ذاق مرارة الاستبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك أن يزوجهما منه على أن أمرها في طلاقها كلما شاء مولاهما في يد المولى اذا تزوجهما واذا زوجها ايده على ذلك كانت طلاقها في يد المولى وانما اشترط أن يكون الامر في يد المولى كلما شاء لانه لو لم يقبل كلما شاء يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه وربما لا يمكنه الايقاع في المجلس فيخرج الامر من يده فاخترنا هذه اللقطة ليعتد بها في ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوجه هذه الطارية بنفسه قبل اشترائها ثم اشترها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان بالنكاح ثبت عليها الفراش فانما اشترها وهي في فراشه ونظام الفراش له عليها دليل فراغ رجها سرا كذا في النخبة \*

#### (الفصل الرابع عشر في الهبة)

امراة حامل تريد أن تنهب المهر من زوجها على أنها ما أتت في نكاحها كان الزوج رباعا من مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاد المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئا من القيمة بماله من المهر والمرأة لا تظن الى ذلك الشيء فان ما أتت في نفاسها فقد برئ الزوج وان سلمت دون الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن أراد أن يعيب وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم بريأ أن لم يعدوا عاد أخذ المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا ويضعه على يدي عدل ان عاد برده بخيار الرؤية فيعود الدين وان ما أتت من البيع ورئ المديون عن الدين شيء قليل القيمة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا يستعمل اذا بقي الشيء على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقوف به ينسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه ثم كان لأن

وهذا المختار أكثر من دناهم يمنع وهذا على خلاف أصل الامام وفي النوازل أيضا أراد أن يفتدى داره حراسا ودوراه فوجد جدار الجيران يمنع لاه وان تصرف في ملكه لكن تعدى إلى جاره وهذا على خلاف أصل الامام لأن عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وإن أصر بعيره قال



أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ ونخاري \* قال في الفتاوى وعن أسناده أنه يفتي على قول الإمام وفي النوازل أراد أن يزرع أرضاً في أرضه ويتعدى ضرره قطعاً إلى جاره قال أبو بكر (١٢٢) ان علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء يمنع عن زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي به وان كان إذا في أرضه جحراً يخرج منه الماء أو يتعدى الندوة إلى أرض جاره لا يمنع من الزراعة \* وفيه أيضاً داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنًا وفيه ضرر لجاره المساروق قال أبو القاسم ان كان وجوه الدواب إلى جدار الجار لا يمنع وان حوافرها إلى جدار الجار يمنع \* وعلى قول الإمام في مسألة الدواب لا يمنع كيغما كان ثم إذا خرب جدار الجار وعلم أن خرابها بسبب الاصطبل قال الإمام طهير الدين لا يضمن لان فعل الدابة لا يضاف إليه وانما يضمن بالنسب والمسبب انما يضمن اذا كان متعمداً وهو في ادخال الدابة في ملكه غير متعمد فندفع ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه متعدد بالسوق ويروي ان الإمام شكى البعير - سل من يترأد منها جاره في داره فقال احضر في دارك في ليلة يتره بالوعة ففعل وكان يتر الماء يثر بالوعة فطمع بتر الماء ونجا من ضرره \* وفي النوازل أراد ان يخذ بستان في داره فغرس أشجاره في داره وجاره يمنعه وجواب الكتاب ان له الغرس في داره مطلقاً وليس لجاره المسح ولا الخفاء ان عنده وجود الماصل لا يمنع والفاصل لا يبر بالترعان وانما يقتل ما يتق به دفع الضرر \* بيت له حائط مشترك بينه وبين جاره أراد جاره أن يبني غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبني معتمداً على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منه \* من ذلك \* له ساباط قديم في غير مأذنة وأحد طرف جذوعه على جدار المسجد فرفعها وأراد وضعه أرفع من ذلك من غير أن يحدث على جدار المسجد بناءً ويمنعه من ذلك أهل السكة قال أبو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار

الشي قد يتعيب عندها أو يملك فيتعدى رده بالسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كي لا يتعذر عليها الراد إذا علمت بوجه من الوجوه (رجل) قال لا سرائه ان لم يهي مسداً لك مني اليوم فانت طالق ثلاثاً مستأنذت أياها في ذلك فقال الابان وهبت مسداً لك فامك طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوباً بالملقوف في شيء يهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فإذا مضى ذلك اليوم فقدمت وقت المين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط المين ولا يثبت الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن الثوب المشتري فتدعي بخيار الشرط ويعود المهر إلى الزوج ولا تطلق أمها أيضاً لانها ما وهبت المهر وانما اشترته كذا في المحيط \*

### (الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة)

الرجل اذا طلب من غيره معاملة مثلاً بمقدار ثمانمائة وأبى المطلوب منه ذلك الا برح مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه متاعاً بالف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع ثمانمائة بحالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون المطلوب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصوده مما بهذا مما لا يجوز لان المطلوب منه صير مشترياً ما باع بأقل مما باعه قبيل نقد الثمن وإنه لا يجوز على ما عرف فان طلب في ذلك الحيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقضاً يسيراً ثم يبيعه من ياتيه ثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلاً لال الجزء القليل يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الحنفية رحمه الله تعالى هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شراء ما باع بأقل مما باع قبيل نقد الثمن جوازاً مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المعقود وعليه عند المشتري بنى الحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشتري بهجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئاً لا يمكنه أن يبيعه أو يحتبس بعضه نحو أن كان المبيع جوهرًا أو عبداً أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد بيعه شيئاً آخر يسيراً ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من الباقي بأقل من الثمن الذي اشتري ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري جميع ما اشتري من ولد البائع أو يهب من بعض من يثق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع ثمن قليل فيجوز لان العاقد قد اختلف والمالك أيضاً قد اختلف فلا يمكن فيه شراء ما باع بأقل مما باعه كذا في المحيط \*

### (الفصل السادس عشر في المداينات)

رجل له على رجل مال بغير شهود فأناب الذي عليه المال أن يقر له به الآن يؤجله أو قال صالحني منه على الشطرون يريد صاحب المال الحيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدون اذا قال لرب الدين لا أقر لك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقر لك حتى تصالحني أو لا أقر لك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون اقراراً بالمال فعند بعض العلماء يكون اقراراً فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقراراً اذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرراً بالاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وأن اسمه في ذلك عارية وبوكله يقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم

الرجل

له ساباط قديم في غير مأذنة وأحد طرف جذوعه على جدار المسجد فرفعها وأراد وضعه أرفع من ذلك من غير أن يحدث على جدار المسجد بناءً ويمنعه من ذلك أهل السكة قال أبو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار



الذي بين المسجد وبين أهل السكة وأهل السكة في ذلك شركاء لأنه ستر قلمهم أن يمنعوه عن ذلك وإن كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو ستر السكة ليس لأهل الزقاق في ذلك كلام \* وفي العتابي جعل داره مبطا (٤٢٣) والخيران يتأذون بالسرقين لا يمنعهم ولا جعل فيها

دواب وحواقرها إلى جدار داره يمنع \* وفي المحيط حفر بئر في داره فنهضت بجواره لا يمنع \* وذكر التسي في شرح يشتبني في ملكه حاشا لا يمنع منه بالاختلاف وإن أراد ألا تمنع به والجسيران ينضرون به صررا حشا الصبح أنه يمنع والألا وإذا انتفع وتعدي إلى غارة الخيران هل ينقض البناء \* وفي طاحونة على نهر أراد آخر أن يسع فوفيه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة القديرة ويحتل دورا ثم بالصاحبها أن يمنع الثاني عن النصب وإن كان ينقص غارة الأولى بنصب الثاني ليس للأولى أن تمنع الثاني كالتاجر إذا اتخذ في جانب تاجر آخر حنونا مثل تجارة الأول فكسدت تجارة الأول باتخاذها ليس للأول المنع \* حشاي يدل على الخشبة في سكة غير فذة وبطارحها طرايس لهم المنع إذا لم يوهن الطرح بالبناء \* وفي التجنيس نهر العامة يجنب أرض رجل عم الماء حريم النهر حتى يجري في أرض الرجل فإذا أراد الرجل أن ينصب في أرضه رجليه ذلك وإن في نهر العامة لا \* وفي العتابي أراد نصب تنورة في وسط السبازين ويضرم دخله لهم منه استعسانا وعليه الفتوى

(الثاني في الحائطا وعمارة)

المستترى بحجرة وطلع حرمه وسعه مستويا إذا خلت به حريمه حائط يكون ستره يدهم ليس له ذلك ولو منه من استعد إلى أن يتخذ ستره إن كان يقع بصرهم إذا

الرجل المقر له وصاحب المال إلى القاضي ويقول المقر له إن لي باسم هذا فلان وكذا فإذا قر له به عند القاضي فالقر له يقول للماضي امنم هذا المقر من قبض هذا المال ومن أن يتحدث فيه حدا أو يجبر عليه في ذلك لأن المقر هو الذي على القبض على ما يأت بعده هذا إن شاء الله تعالى فلهذا احتج إلى جبر القاضي فإذا طلب من القاضي أن يجبر عليه فالقاضي يجبر عليه ويمنعه من القبض ومن أن يتحدث فيه حدا ثم يجبر المقر إلى من عليه الدين فيصالحه أو يوجهه حتى يقر له بالدين فإذا أقر له بالدين يجبر المقر إلى القاضي ويقيم البيعة على أخرى من الأمر قبل هذا وبطل الصلح من المقر وتأجيله وبأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المبسوط وإنما استفيدت من جهة الخصاص رحمه الله تعالى وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي أن لا يجبر القاضي على المقر لأن في جبره عليه إبطال حق المطلوب لأن المطلوب استحق البراءة عما في نفسه بإيماء الحق إلى المقر وبإبرائه وتأجيله في جوار هذا الجبر إبطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يجبر في مثل هذا الموضع وكان الخصاص رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكره محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الجبر أن القاضي إذا أذن رجلا بالتصرف فلما عرف ودان الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى يجبر وإن لم يجبر عليه القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجبر إلا بجبر القاضي وإذا جبر عليه القاضي مع حرمه وانجبر ذلك الرجل وهناك المديون أيضا استحق البراءة بالإيماء إلى المحجور وإبرائه في هذا الجبر إبطال حقه عليه ومع هذا يجوز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الجبر مثل هذه الأدلة فههنا أيضا كذلك ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد إقراره ويجوز تأجيله وإبرائه وجهته ودفعه في نفسه من متى وإنما خص قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لأنه لا يرى الجبر جائزا وإذا لم يصح الجبر عنده صار الحال بعد الجبر كالحال قبله وقبل الجبر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فمد عرف في كتاب الإقرار أن من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح إقراره ويكون حق القبض له لأنه هو الذي عامل وعاقبوا العاقد على التأجيل والإبراء عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كالكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فأراد الذي عليه المال أن يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فإمالة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد أن يتحول المال له ببيع عبدك هذا أو متاعك هذا من فلان الدالب بالالف التي له على فإذا باع الثأور عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير صاحب العبد على المطلوب وهذا لأن البيع لا يعلو بذلك الدين لأن البراءة من الدين لا يتعينان في العقد عبدا كانت أو دينا وإنما يتعلق بالبراءة بالنمة فيصير كأنه قال لصاحب العبد ببيع عبدك من فلان الدين الذي له على ثم أجعل نفسه قصاصا عليه على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال إلى صاحب العبد وهذه المسئلة ذكرها في الجلاء الصغير وذكرها في حيلتين أحدهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المدين ذلك الرجل حتى يصالح من الدين الذي الدالب على المطلوب على عبده هذا وإذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا ببدله لأن الصلح إذا ضيف إلى دين يتعلق بعينه لا ببدله ديناني النمة وهذا إذا صالحه على دين ثم تصادقا أنه لم يكن عليه دين بعتلى الصلح وإذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المدين مستقرضا من المأمور عبده

معدوا في دار جاره المنع وإن كان يقع إذا معدوا ولا يقع في الدار ليس لهم المنع \* الدارين صعبين لكل منهما وصى أبي أحدهما لعمارة يرفع الأمر إلى القاضي ليحرم على العمارة \* الجسم أو الطاحونة التي بين شريكين انهدم وصار حجره لا يجبر إلا على العمارة وإن انهدم



البخش يجهز الأتي على العمارة وإن كان الشريك متصرفا يقال للشريك أنفق حتى يكون دينه على الآخر \* والزوج بين شر يكتن إذا أو  
أحدهما سبقه قيل يجبر وقيل لا يجبر ولكن (٤٣٤) يقال اسقه وأنفق حتى ترجع في حصة بنصف ما أنفقت \* وعن محمد رحمه الله

في حرام بين اثنين انهدم ما تطابت  
وأجي شريكه المزمة لا يجبر ويقال  
لشريك الآخر أن شئت فأنفق  
في المزمة ثم أجره وخذا النفقة من  
الأجرة ثم يتساويان \* وفي الدولاب  
المشترك يجبر كل واحد منهما على  
عمارة إذا خرب \* سفلى لرجل وعلو  
لا تخرانهدم لا يجبر صاحب السفلى  
على البناء ويقال لصاحب العلو  
انهدم ما شئت وامنع صاحب  
السفلى من الانتفاع حتى يؤدي  
قيمة البناء وقال الخصاص حتى  
يؤدي ما أنفق وفي حائض بين اثنين  
لو كان لهما عليه من ذب فبني  
أحدهما للابن أن يمنع الآخر من  
وضع الخشب على الحائط حتى  
يعطيه قيمة نصف البناء مبنيا  
\* حائضا بينهما أراد أحدهما نقض  
الحائط وأبى الشريك أن كان  
بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وإن  
بحال يخاف قال الامام ابن المفلح  
يجبر فان هدموا وأبى الآخر أن كان  
شريك الحائط يمكنه أن يبني  
حائضا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر  
الشريك وإن كان لا يمكن يجبر  
وعليه الفتوى \* ومعنى الجبر إذا  
كان أس الحائط لا يقبل القسمة ولم  
يرافقه الشريك في العمارة أن  
ينفق هو في العمارة ويرجع  
على الشريك بنصف ما أنفق  
\* وفي النضلي لو هدموا واستنع  
أحدهما عن العمارة يجبر ولو  
انهدم لا يجبر ولكن يمنع من  
الانتفاع ما لم يستوف نصف  
ما أنفق ان فعل بحكم الحاكم وإن  
بلا حكم يرجع بنصف قيمة البناء

راستقراض العبد يوجب القيمة أما في باب البيع العدة لا يتعلق بذلك الدين بل بمنه دينه في الذمة  
ولهذا لو اشترى رجل الدين من المدين شيئا بماله عليه من الدين ثم تصادقا على أنه لا دين لا يبطل  
البيع ولما كان هكذا صار المأمور قابضاً من الآخر من ثمن العبد كما به باع العبد بدهم ثم جعل  
ثمنه قصاصا بالدين الذي على الآخر للمشتري ولو كان هكذا رجوع المأمور على الآخر بمن العبد  
وهو مثل الدين كذا هنا ولأن المطلوب لم يرد ذلك وإنما أراد الطالب ذلك فالحيلة أن يشتري  
الطالب العبد والمتاع من مولاه بألف درهم مطابقة ولا يقول بالألف التي له على فلان المطلوب  
لأنه لو قال على هذا الوجه كان في هذا تعليق الدين من غير من عليه الدين وأنه لا يجوز ولكن يشتري  
بألف مطلقته يحمل بها البائع على المدين فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه المال  
الحوالة هل يتم قال لا لأن الناس يتفاوتون في المطالبة ولا تقبول المطالبة إلى غيره إلا برضا فان  
طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين بما تبعه  
ويؤكده بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد وإذا خاف المقر أنه يعزله  
عن الوكالة فالوجه ما قدم من قبل هذا أيضا فان قال المقر بالدين وهو البائع إذا أبرأته عن  
ثمن العبد لا آمن أن يقول أنت وكيلي في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب اقرار  
الطالب بذلك الدين للمقر على نحو ما بينا ويكتب فيه أيضا اقرار الطالب بذلك وهو المقراني  
ادعيت على فلان المقر له عند قاض من قضاة المسلمين أنه وكيلي في قبض هذا الدين وحاقته على  
ذلك فلا عني في عليه بعد هذا في هذه الدعوى فإذا أقر بما لم يكن له على المقر ولا على الذي عليه  
المال بعد ذلك سبيل (رجل) له على رجل ما فسأل المطلوب الطالب أن يؤجل له هذا المال  
إلى وقت معلوم أو ينجمه عليه فأجله الطالب إلى ذلك فخاف المطلوب أن يمتثل عليه الطالب فيقر  
بالمال غيره ثم يؤجله أو ينجمه فلا يجوز تأجيله ولا نصيبه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
فطالب حيلة حتى يصح تأجيله وتخييمه عند الكل فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب أن هذا المال حين  
وجب على هذا المطلوب إنما وجب مؤجلا إلى وقت كذا وإن كان يريد أن ينجمه عليه يقر الطالب  
أن هذا المال حين وجب على المطلوب إنما وجب منجما إلى وقت كذا ويصف التجوم وهذا لأن  
العلماء اختلفوا أن الوكيل بالبيع هل يملك التأجيل والتخييم بعد تمام البيع اتفقوا على أنه يملك  
البيع بثمن مؤجل ومنهم من يفتي أن يقر الطالب على هذا الوجه فابن يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز  
التأجيل والتخييم بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز الاقرار بوجود المال مؤجلا ومنجما من الأصل  
وهو ظاهر ما قالوا في الدين إذا كان مشتركا بين اثنين فأراد أحدهما أن يؤجل في نصيبه وأبى الآخر  
لا يجوز هذا التأجيل أصلا فان قال أحدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا أو نكرا لا تحريبت  
التأجيل في نصيب المقر وكذلك حد القذف إذا وجب على القاذف فأراد المقدوف أن يعفوا لا يعمل  
عفو له ولو قال المقدوف كنت مبطالا في دعوى سقطة الحد فتبين بهذا أن من أقر بسبب الشيء إنما يثبت  
على الصفة التي أقر ومن أراد باقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل اقراره فكذلك في مسئلتنا قال الشيخ  
الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا إذا كان الاجل متعارفا فاما إذا كان أجلا  
يتخالف عرف الناس فإنه لا يصح اقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة  
في كتاب الوكالة أن الوكيل بالبيع إذا باع بأجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان  
وعنده ما يصح من التأجيل ما كان متعارفا ونبقى أن يضمن الطالب للمطلوب أيضا ما يسدوله

وان انهدم وخاف الوقوع فهدم أحدهما لا يجبر على البناء وإن الحائط صح فهدم أحدهما يابن الشريك  
لا يخاف في أنه يجبر الهادم على البناء إن أراد الآخر البناء كلوه هدماء وإن بلاذنه إن لم يكن للتراب قيمة ولا يرداد الأرض قيمة بيناه الحائط فإنه



يضمن قيمة نصيبه من الحائط بالقيمة التي كان له من قسمة شريكه أما إذا استأجر أن يترك التراب عليه  
ويضمنه قيمة نصيبه فينتدلا برفء منه قيمة نصيبه من التراب وان كانت الأرض (٤٢٥) تزداد قيمة بناء الحائط يقوم الحائط بأرضه

وبناؤه ثم يرفع عنه قدر الأرض  
بدون البناء فيضمن نصيب شريكه  
مما بقي من بناؤه وفي الزاوية ان  
كان نصيبه قدر ما يبنى فهو متطوع  
وان كان لا يضمنه قدر ما يبنى  
يرجع على شريكه بنصف ما أنفق  
وعن ابن سلة ان كان لهما عليه  
حولة وانهم و أبي الآخرة العمارة  
فبناء أحدهما يمنع الآخر من وضع  
الحولة عليه حتى يؤدي نصف  
ما أنفق وان لم يكن عليه حولة  
لا يجبر فلا يرجع بشئ لانه كالسترة  
\* وكل هذا وأنفق في العمارة بلا  
اذن صاحبه ولو باذنه أو بأمر الحاكم  
يرجع بنصف ما أنفق وفي البناء  
المشترك لو أحدهما غابا وهدم  
بأذن الحاكم أو بدون اذنه لكن يبنى  
بأذن الحاكم فهو كالبناء بأذن  
الشريك لو حاضر أو يرجع عليه  
بما أنفق اذا حضر وفي النسيوزل  
جدار بينهما الكل منهما عليه حل  
فانهدم وأحدهما غاب فبناء  
الآخر أن ينقض الحائط فهو  
متطوع وليس له أن يمنع الآخر  
من الحل وان بناء بلبن أو خشب من  
قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن  
يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته  
\* وفي الفضل جدار بينهما أراد  
أحدهما نقضه فقال للآخر ائذن  
لي وأما من لك بما يهدم من  
بيتك الضمان ليس بشئ كما لو قال  
ضمنت لك ما تلف أو جعلت من  
مالك \* جدار بينهما لهما عليه  
حولة أراد أحدهما زيادة جمل  
عليه لا يملكه بلا اذن شريكه  
\* جدار بينهما أراد أحدهما أن

في ذلك من ذلك من قبله وبأسبابه من اقراره وتولية وهبة وتعليق وتوكيل وحدث ان كان أحد  
في هذا المال يبطل به التأجيل الذي استحقه فلان فهو ضمن حتى يخاطبه من ذلك أو يرد عليه  
ما يلزمه فإذا احتل هذه الحيلة ثم جاوز حل قد كان الطالب أقره بالمال قبل التأجيل فاحتل المطلوب  
بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون المطلوب  
حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما لحقه من ذلك وقد لحقه البرك فيرجع عليه  
فأما أن يخاطبه الطالب وأما أن يدفع اليه ما ضمن فيكون عليه الى وقت أجله وتعيينه (رجل)  
له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال أن يضمنه هذا المال الى أجل  
يعني يوجب هذا المال قال لا يجوز التأجيل قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى هذه  
المسئلة لا تعرف الامن جهة الخصم رحمه الله تعالى لانه لا ذكرا لها في المبسوط ولكن ذكر في  
المبسوط أن من عليه المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث يزيد بن ثابت رضي الله تعالى  
عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال انما سأل رحمه الله تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان  
الدين ليس عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا لا يخلو ما أن يثبت الاجل للميت أو يثبت  
في المال لا وجه أن يثبت للميت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود الاجل بدل عليه  
أن الاجل الثابت لهذا الشخص يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته ولا جائز  
أن يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل الاجل فذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال بعض  
مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ينبغي أن يثبت الاجل وردوا هذا الى مسئلة وهي أن غريم الميت اذا أبرأ الميت من الدين فرد  
الوارث عند محمد لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل رده لانه هو المطلوب بالدين  
فلا يعمل رده وجعل كأن الدين عليه عمل أيضا الاجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن الصحيح أنه على  
الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك قال الحيلة  
في ذلك أن يقر الوارث ان قد كنت ضمن هذا المال عن الميت في حياته لفلان الى وقت كذا  
ويقر هذا الطالب أن هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيه هذا الى هذا الوقت ويقر  
الطالب أيضا أنه لم يصل الى هذا الوارث شئ من مال الميت هذا أقر على هذا الوجه فينتدلي بقبي المال  
على الوارث مؤجلا وانما كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط  
في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر الرواية ثم قال ويقر الطالب أنه لم  
يصل الى هذا الوارث شئ من مال الميت لان الدين قد حل على الاصيل فكان له أن يبيع ماله ويأخذ  
أيما وجد فيقر هكذا حتى يكون له أن يرجع على الوارث قال في الكتاب ولا يقر أنه مات مفلسا  
وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولو كان يقر أنه كان ضمن عنه لان المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن يتحرر عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة  
(الفصل السابع عشر في الاجارات)

قال محمد رحمه الله تعالى في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حيا وضرا رب الحمام المروعة على  
المستأجر فالاجارة فاسدة لان قدر المروعة يسير أو انه مجهول وان أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر  
الى قدر ما يحتاج اليه في المروعة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم  
الى الاجر المروعة الى المروعة حتى انه اذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج اليه للمروعة أيضا عشرة فصاحب

(٥٤ - (النتاوى) - سادس) يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع \* وكذا اذا أراد أحدهما  
وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك ولو كان في الجدار لأحدهما عليه كوة مربعة فإراد أن يجعلها كوة مربعة يمنع لانه أثقل \* جدار



بين الجدران مشتركة لا تنوان بضع عليه مثل (١٢٦) حوله صاحبه ان كان الحائط يمتثل ذلك الا يرى ان احدهما قالوا في كتاب الصلح لو

كان جذوع احدهما أكثر فلا تنوان يرفى جذوعه ان كان يمتثل ولم يذكر وانه قد تم جدبته وان كان الحائط لا يمتثل جذوعهما وليس لاحدهما جذوع ولا تنوع جذوع وهما مقرران ان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فرفع ذلك عن الحائط لتسوي صاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لتسوية الحائط بينهما لا احدهما عليه عشرة جذوع ولا تنوع جذوع فلهما صاحب الجذوع موضع جذوعه والحائط لا تنوع جدار بينهما وهي فاراد احدهما ان يصلح واني الاستوفاء يقال ارفع جدرانك فاني ارفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يرفع له ان يرفع الجدار وان سقطت جدرانها لا يضمن ولو كانت حوله احدهما في وسط الجدار ومهولة الاخرى في اعلاه فاراد صاحب الاوسط رفع حوله ووضعها في اعلى الجدار وان الجدار من الاعلى الى الاسفل بينهما ولا يدخل على الاعلى مضرة ان يفعل وان كان يدخله مضرة ليس له ان يفعل وذكر في النوازل في موضع آخر انه ليس له ان يرفع مطلقا لانه يضره بالحائط ولو اراد ان ينقل الجذوع من اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به ولو اراد ان يحولها من الايمن الى اليسار لم يعكسه ليس له ذلك جدار بين رجلين نقضه اراد احدهما ان يبنى أطول مما كان لتسوية كنهه ان ينعنه منه

الجدار يواجر الحمام منه بغيرين وبأمره بصرف العشرة الى المربعة فيصير المستاجر وكيل من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز من مشايخنا من قال هذه الحيلة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة روجه الله تعالى لان الاجرة دين وقد أمره بالصرف الى المجهول وهو مانع الات المربعة والاجر مجهول وانه يمنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال صاحب الدين للمدبون أسلم مالي عليك في كذا أو قال اشترى بمالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة غير واجبة ليكون أسرا بصرف الدين الى المجهول وهو المانع من الوكالة الا ترى انه لو أمر به من هذا قبل الاجارة جازت الوكالة وانما جازت لما قلنا بخلاف مسألة السلم لان الدين هناك واجب وقت الوكالة فاذا وكله بذلك ولم يعين المسلم اليه فقد أمره بصرف ماله عليه من الدين الى المجهول فلا يجوز له ان يدفع مالي عليك الى رجل من عرض الناس اما ههنا فبضلافه حتى لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول أبي حنيفة روجه الله تعالى بالبيع والبيع الا لان كفي مسألة السلم وبعضهم قالوا ان أبا حنيفة روجه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين اذا كان المصروف اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا الا ترى ان من استأجر من آخر دابة أو غلاما أو أمرا لا حرا المستأجر ان ينفق بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف وهو والغلام والدابة معلوما وههنا محل الصرف وهو مرمية الحمام معلوم بخلاف مسألة السلم لان هناك محل الصرف والمدفوع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال أسلم مالي عليك من الدين الى فلان وعينه يجوز ان يضاع عند أبي حنيفة روجه الله تعالى فان قال المستأجر قد رمت الحمام بها لا يقبل قوله الابحجة وكذلك لو أشهد رب الحمام ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر الابحجة يعني أشهد وقت عقد الاجارة ووقت اشتراط المرمية على المستأجر ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق يدعي ايفاء ماله من الاجر ورب الحمام يشكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر البينة على ما ادعى كذا ادعى الايفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما اتفق من غير جهة أن يجعل المستأجر مقدار المرمية ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب الحمام يدفع ذلك الى المستأجر وبأمره باتفاق ذلك في مرمية الحمام فيكون القول قوله في اتفاق ذلك من غير بينة لان بالتجمل يصير المجل ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر آمينا نفسه والقول قول الامين في صرف الامانة الى مصرفها (وحيلة أخرى لاسقاط البينة عن المستأجر) أن يجعل مقدار المرمية في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما ينفق لان العدل أمين واذا استأجر الرجل من آخر عرسه دار بديل معلوم مدة حلوه وأذن له رب الدار ان يبنى فيها كذا وكذا ويحسب له ما تنفق في البناء من الاجرة هذا جائزا لا ترى الى ما ذكره رحمه الله تعالى فيمن استأجر دارا ووكله رب الحمام أن يرم ما استر من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز واذا جاز ذلك وانفق في البناء استوجب على الآخر قدرا ما تنفق لانه فعل بأمره والآخر على المستأجر دين فيلتقيان فصا صا ان لم يكن بينهما فضل ويتراد ان القفل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرسه وأما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجرة انما أمره بالبناء لا غير بان قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقل أحاسبك عما تنفق في البناء من الاجر فينبى فيها فالبناء ان يكون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرسه واستدل بما ذكره رحمه الله تعالى في كتاب

الاجارات

والزيادة قدر ذراع أو ذراعين لا يعتبر وان أكثر يعتبر حائط بينهما ونصيب احدهما رفعه دما واتفقا

على البناء فلما بلغ البناء الى موضع سقف هذا أبي ان يبنى لا يجر حائط بينهما ليس لاحدهما عليه حوله مال الى الذي ليس عليه حوله فتقد



هو الذي لا عليه جولة ليرفعه، وأشهد عليه فلم يرفع حتى انقضى يوم أو قربان الحائط بينهما وأنه ما تلي تخوف وأنه تقدم اليه وأنه رفع معه فما أقصد على شريكه يضمن نصف القيمة وما أنفق الشريك على الحائط بلاذن (٤٢٧) شريكه ليس له مطالبة الا اذا أراد أن يحصل

عليه (نوع في الاعيان المشتركة)

وفي العنق عن محمد في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عملها بلاذن الآخر لا يكون متطلوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك \* وذكر القاضي حاتم أوطاحونة بينهما آخر كل حصته من ربحه ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمتها باذن مؤجره عن محمد رحمه الله انه لا يرجع بذلك على المالك الذي لم يؤجر نصيبه منه ويحتمل أن يقال المستأجر قائم مقام مؤجره فيما أنفق فيرجع على مؤجره ثم مؤجره على شريكه بما أنفق منه المستأجر لانه قام مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره لا قائمه مقام نفسه واذنه في الاتفاق واذن المؤجر المستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر متطلوعا في نصيب الشريك المالك فلا يرجع فلما اشتبه عليه احتياط وقال لا يرجع على الشريك المالك \* وقال الثاني رحمه الله في حاتم أو بناء أو حائط أو دار بينهما هدم كاه أحدهما أو غلبه وبني الآخر فاذا جاء الهادم بغير ان شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمة ما بني ويكون ما بقي بينهما وان شاء ضمن نصف قيمة الاول ويقال الذي بني اهدم بناءه حتى يقسم الارض بينهما كما \* وذكر الحنفية زرع بينهما أبي أحدهما الاتفاق عليه لا يجبر

الاجارة أن من أحرم من آخرهما وقال له صاحب الحمام ردم ما استرم ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية أن من استعاض من آخر دارا وبني فيها باذن رب الدار أن البناء يكون للمستأجر ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء فانفاق للمستأجر أنه لو بني وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنة يرد بما رفع الامر الى قاض لا يرى له حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب نفقته فيتضرره وطالب ذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة من يأمره بالاتفاق في البناء وأما سبب كما أنفق في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الآخر بما أنفق بالاتفاق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين

(وحيلة أخرى) أن يتقرر الى مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك الى أجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل أجر السنة الاخيرة ثم يقر رب الدار أن المستأجر أسلفه أي أجره من أجر السنة الاخيرة كذا وكذا وقبض ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة والمستأجر يرجع على الآخر بما أنفق أسلفه من أجر السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة \* فان خاف المستأجر أن يستعمله المؤجر بانه لقد أسلفه كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لادم حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئا يسيرا من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انقضت الاجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بقرينة ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له في المؤجر هذا القدر لانه حلت المبيعة بينهما بهذا القدر (واذا) أراد الرجل أن يؤجر أرضا فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الانصاة واحدة وهي أن يبيع الزرع ثم يؤجره الأرض لان شرط جواز عقد الاجارة أن يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الاجارة واذا باعه الزرع ثم أجره الأرض فهو ممكن من الانتفاع بها لانه يرى زروعه فيها واذا لم يبعه لزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع به او هي مشغولة بزرع الآخر ولا يمكنه التسليم الا بقطع زروعه وفيه ضرر بين عاينيه فلماذا كان العقد فامدا وعلى هذا لو كان في الأرض أشجار أو بناء فأراد أن يؤجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار أو البناء منه أولا ثم يؤجر الأرض كذا في المبسوط (رجل) أراد أن يستأجر أرضا فيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرضا لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها اوصار كذا أو أرضا سبعة أو أرضا ثمانية منهم من قال انما لا يجوز لان يقر بالارض قائمة على الارض حكما لكون الارض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد أجره لا يقدر المؤجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح فان طلبه الحيلة في ذلك فالحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولا ثم يؤجره الأرض بعد ذلك فيجوز لان الزرع يبيع بصير ملكا للمستأجر والمستأجر يتنفع بالأرض من حيث انه يموئز زرعها فقد أجره بما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع اذا صار ملكا للمستأجر فقد زال بدلا عن الأرض حكما وحقيقة فقد أجره بما يقدر المؤجر على تسليمه فيسبح قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه الحيلة اذا كان يبيع الزرع ببيع رغبة وجد أم اذا كان يبيع هزل ونجاسة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فزرع لا يزول عن ملكه البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع ببيع رغبة وحده أن يكون يبيع الزرع بقرينة أو كذا

لكن ينق الا \* ثم يرجع على شريكه بنصف ما أنفق فان لم يجز زرع در النعمة هل يرجع عليه بتمام نصف النفقة أم يقدر الزرع هو أصل هذا أن كل من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فان فعل بنفسه وحده بلاذن شريكه فهو متطلوع ومن لا يجبر فليس بمطلوع كعبه



بين شريكين فداء أحدهما أو تروا وسقينة أو حمام خرف منه شيء قليل ففي كله المنفق متعلق بغيره فإن الجير فإذا فعل بنفسه بلا إذن شريكه كان مستأقعا • ولوله غرة فوق بيت رجل (٤٢٨) انهم وسقط الغرة لا يجبر صاحب البيت على بنائه فإذا بنى صاحب الغرة لسفل لا يكون متعلقا

(نوع في الانتفاع بالمشترك)

• كرم أو أرض بين حاضر وغائب أو بالغ وبنيهم يرفع الحاضر أو البالغ الأمر إلى الحاكم فإن لم يرفع ففي الأرض لزوم زرع طابيه حصته وفي الكرم يقوم عليه هذا أدركت الثمرة باعها وأخذ حصته ووقف حصته الغائب ويسع له ذلك إن شاء الله تعالى فإذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة أو أجاز له وإن أدى الخسار فهو متعلق • بينهما دار غير مقسومة غالب أحدهما للحاضر أن يسكن قدر حصته فيسكن الدار كلها • وصك كذا خادم بين اثنين غالب أحدهما للحاضر أن يستقدمه بحصته لا في البداية لأن الناس يتناوون في الركوب لا في السكنى والعبد ذو اختيار يدفع الخدمة الزائدة • عبيد بينهما استقدمه أحدهما بلا إذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن • وفي البداية إذا ركب أو حمل أحدهما مستأقعا بلا إذن شريكه يضمن • وروى أن داود الطائي إذا شهد كان له دار بينه وبين آخر غائب وكان فيها نخلة أو فضلات وكان يسكن في الدار ولا يأكل من الثمرة ويضع باب الدار وكل من دخلها يأكل من الثمرة فكره أكل الثمرة لأنها مشتركة والاكل استهلا لنسكن الدار له عبارة • وقال محمد رحمه الله ولو أن الشريك أخذ حصته من الثمرة وأكلها جاز ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنها فإن حضر وأجاز جاز والا ضمن قيمتها فإن لم يحضر فكأنه لم يملكه وهذا استحسن

أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة صحته بكونه يسع هؤلاء أن يكون بأقل من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض مشايخنا رجحوا الله تعالى على أن هذا البيع إذا كان بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتجوز الاجارة وعندهما يسع هؤلاء تجوز الاجارة ومعتهم قالوا هذا البيع إذا كان بأقل من القيمة فهو بيع جسد بالاتفاق فلا يمنع جواز الاجارة ويباع كونه يسع جدها ثم ما قصد صحة عقد الاجارة ولا صحة له إلا بعد أن يكون يسع الزرع جدها والظاهر أنهم ما بشرا جدها تحقيقا لغرضهما (وإذا) أجر الرجل أرضه من رجل بشرط على المستأجر أن يجامع الاجر لا يجوز لأن الاجر مجهول لأن الخراج قد ينقص وقد يزداد فهو بمنزلة مال الوارد أو مئة بأجرة معلومة وممنها وذلك لا يجوز لأن المدة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولأن خراج الأرض على مالك الأرض فإذا شرطه مالكها على المستأجر صار في التقدير كأنه قال للمستأجر أجر تلك أرضي هذه سنة بكذا أدومها على أن تحتال عن السلطان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة • ولو قال هكذا لا تصح الاجارة لأنه يكون عقد اجارة بشرط فيه حواله دين فيفسد عقد الاجارة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الاجارة ولا تصح لأن يكون عقد اجارة بشرط فيه حواله دين فيفسد عقد ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج وبوأجرها بجميع ذلك وشهد للمستأجر أنه قد أذن له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهم وهذا واضح لأن الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم لا يفرق بين أداء الخراج إلى المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكيله لا جرم بأداء الاجرة التي وجبت له عليه فيصع التفويض وهذا كما قالوا في مزمة الدار أنه إذا أجرة من رجل بأجر معلوم وأمره الآخر أن يرمي في تلك السنة ما استمر فيهما من أجر الدار فإنه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير أن هذه الحيلة ضعيفة فإن الآخر والمستأجر إذا اختلفا في أداء الاجرة فقال المستأجر أديت آخر جتها وما هو من ريعه أو كذب الآخر أو اختلفا في مقدار المؤدى فالقول للآخر ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من أداء آخر جتها لأن المستأجر ضمن غير أمين فهو بهذا يريد أن يبرئ نفسه عن ضمان الاجرة والآخر منكر للاسبغ فكان القول للآخر وكذلك في مزمة الدار إذا اختلفا فالقول للآخر كما ذكرنا والحيلة لا وثوق فيها أن يدفع المستأجر إلى رب الأرض جميع الاجر مطلقا ثم يدفع ذلك رب الأرض إلى المستأجر ووكله أن يؤديه عنه إلى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصدقا أنه قد أداء بغير بينة يسألهما لأن المستأجر لما جعل الاجر فقد برئ من الاجر بالتجمل فبعد ذلك لما دفعه رب الأرض إلى المستأجر ووكله أن يؤديه عنه إلى ولاية الخراج كان المستأجر أميناً في هذا الأداء فإذا قال أديت كان مصدقا • كسائر الامتيازات وكذا الجواب في مزمة الدار إذا جعل المستأجر الاجرة ثم الآخر دفعها إلى المستأجر ووكله أن يرمي من الاجر المدفوع ما استمر من الدار فقال المستأجر فعلت وأنفقت والقول للمستأجر للمعنى الذي ذكرنا ثم إن محمد رحمه الله تعالى شرط أداء الخراج إلى ولاية الخراج يعني نائب السلطان أو ما موره قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا يدل على أن المستأجر أو من عليه الخراج إذا أدى الخراج إلى واحد من أهل القرية لا يبرأ أو يضمن نائبا وكذا إذا أدى إلى بلدي القرية أو أمين أهل القرية لأنه ليس بنائب السلطان ولا ما موره فبالإداء إليه لا يبرأ الآن يكون ذلك الجاني نائب السلطان أو ما موره فينتدب بغيره بالأداء اليه (ومن جنس مسئلة الخراج) مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حيل الأصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر إلى ما يحتاج إليه من الدراهم لا جعل

العلق

الغائب ويحفظ ثمنها فإن حضر وأجاز جاز والا ضمن قيمتها فإن لم يحضر فكأنه لم يملكه وهذا استحسن

وبه تأييد بني أبي حنيفة في أرض مشتركة بلا إذن شريكه لشريكه النقص لأن ولاية النقص في حصته وإنه لا يميز • دار بينهما نائبا على



أن يسكن هذا يوما وهذا يوما أو يواجر هذا ما وهذا ما اختلوا والاطهر أنه يجوز أن استوفى الغلتان \* وإن تعاضل في نوبة أحدهما  
بشتر كان في الفضل وبه ينقضي \* وكذا التهاوي في الدارين على السكنى والغلة (٤٢٩) حاشا إذا تراعى عند الامام وجه الله فسمية

الجبر لا تجري في الدور فكذا القسمة بطريق التهاوي \* وذكر خمس الأئمة أن القاضي يجبر الآن في الدار إذا أغلقت في يد أحدهما أكثر مما أغلقت في يد الآخر لا يرجع الآخر على صاحبه بشئ \* ولو كان عبد بينهما طلب أحدهما المهاباة في الخدمة وأبى الآخر يجبر الآتي بقرعة بين اثنين تواضعا على أن تكون عند كل منهما نصف شهر يحل بينهما فاما المهاباة هذه باطلة ولا يحل فضل الدين لأحدهما وإن أحله لانه حقه مشاع يحتمل القسمة الآن يجعله في حل بعد الاستمالة لانه حصة الدين فيجوز أن مشاعا \* وعن محمد أرض بينهما بشئ فيها أحدهما وطلب الآخر رفع بقسم الأرض فساو فمسن البناء فيصيب نصيب الباني برفع \* سئل أبو القاسم عن امرأة لها أرض اتخذ ابنها في الأرض بجنة في حياتها فماتت عن ابن وابنة وتركها لأرض بينهما فكان الابن يرفع كل عام الجسد ويبيع ولا يعطى أنته منه شيئا فماتت حصة لها قال إن كان الأخ تكلف اتخذ الجسد بلا ذمها فكأن له وهو ظالم لها ولها المنع عن اتخاذ الجسد في الأرض المشتركة

(نوع في عبارة الحائضا المشترك)

\* جسد ابن كرمين انهم سدم فاستعدى أحدهما إلى الخاكم عند أبيه صاحبه وأمراهما كم البنات ورضا المستعدى على أن يبنى جدارا ويأخذ الأجرة منهما فبنى كان له

العلف فيضم ذلك إلى الأجرة فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يترك صاحب الدابة المستأجر أن يعلفها بمثل الزيادة الآن المستأجر لا يصدق في دعوى الاتفاق فالأحوط أن يجعل المستأجر مقدار العلف ويدفعه إلى الآخر ثم يدفعه الآخر إلى المستأجر وبأمره حتى ينقضي دابته وكذلك إذا استأجر الرجل جمل أجيرا أو شرط طعام الأجير على المستأجر لا يجوز والحيلة أن ينظر إلى مقدار طعام الأجير ويضم ذلك إلى أجره (رجل) استأجر دارا مشاهرة متفق المستأجر أنه إن سكنها شهرا أو شهرين فإذا دخل من الشهر الأول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يلزم أجر جميع الشهر الداخل فيه فالوجه في ذلك أن يستأجر مياومة كل يوم فكذا في شاة فرغها ولا يلزمه إلا كراما سكن وليس المراد من قوله إذا دخل من الشهر الآخر يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر حقيقة الأجر لأن الأجر لا يجب إلا بعد مضي الشهر ولكن أراد أنه إذا دخل الشهر يلزمه أجرة ذلك الشهر وفي جامع المتأوى ولو استأجر أرضا وأراد أن لا ينتقض بموت المؤجر بقر المؤجر أن هذه الأرض لفلان عشرين سنة يزرع فيها ما شاء فبخرج منها فهو له \* ووجه آخر أن يقر المستأجر أنه استأجره الرجل من المسلمين ويقر المؤجر أنه يواجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما وإذا كان في أرض الأجرة عين النقط والقيروا إذا كان يكون للمستأجر فرب الأرض يقرأ العين للمستأجر له حق الانتفاع عشرين سنة فيجوز وفي السراجية إذا أجرة أرضه وفيها تخيل فأراد أن يسلم الثمر للمستأجر فانه يدفع التخييل إلى المستأجر معاملة على أن ثوب المال جزأ من ألف جزأ من الثمر والباقي للمستأجر وفي العين إذا استأجر الرجل دارا فأمره رب الدار أن ينق فيها من أجرها فلو أنفق فيها فانه لا يقبل قوله فلو أراد أن يصير أمينا فالحيلة له فيه أن يجعل الأجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون أمينا في ذلك كذا في التارخاتية \*

(الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى)

رجل في يده ضبعة أو دار أو غير ذلك فادعاه رجل والمدعي ظالم والمدعى عليه بكره اليمين فأراد حيلة حتى تندفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك أن يقر بالمدعى به لولده الصغير أو يقربه للأجنبي فتدفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة بعضهم قالوا لا يقال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم فرقوا بينهما إذا أقر لولده الصغير وبينما إذا أقر للأجنبي فقالوا إذا أقر لولده الصغير تندفع عنه اليمين وإذا أقر للأجنبي لا تندفع اليمين وقال بعضهم لا تندفع عنه اليمين في الصورتين جميعا طعنا على الحيلة قال الخصاص رحمه الله تعالى فإن قال المدعي أن المدعى عليه لما أقر بالضبعة المدعى بها لانه أو للأجنبي صار مسئلا كالمالك ووجب عليه القيمة فلي أن أحلفه بالله ما عليك قيمة هذه الضبعة قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لا يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه اليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى لأن غصب العقار لا يوجب الضمان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الأول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بان هذا الخلاف في الغصب الجرد فأما الجود فبوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجود روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف في الكل على السواء وينبغي أن يجب الضمان ههنا بالاتفاق لأن هذا اتفاق الملك والعقار يضمن بالاتفاق ألا يرى أن الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجماع لاتفاق الملك فان كان المدعى به عرضا أو جارية أو ما أشبه ذلك

أن يأخذ الأجر منهما جميعا وفي المال حائطا بينهما أحدهما عليه جدوع لالا تخراهم فطالبوا بوضع الجذوع شريكه بالساعة متع لا يجبر ويقال لهما ابن شتما قسما أرض الحائطا وإن شاء صاحب الجذوع بناء ووضع عليه جذوعه قبل القسمة وإن أراد صاحب



الجنوع البناء والاخر القسمة يقسم انصافا \* وعن ابن حنبل ما بينهما عليه حوله اتمهم فبناء أحدهما فلما في منع الثاني عن وضع الجنوع حتى ياتخذ نصف النفقة ولا يكون (٤٣٠) متطوعا وقال الامام الاسكاف ان الحائط بحال لو قسمت أرضه أصاب حصته مقدار

ما بين عليه بناء محكا فهو متطوع في البناء وان بحال لو قسم لا يصيبه قدر ما بين عليه محكا لا يكون متطوعا ويرجع بنصف ما أنفق ان أراد وضع الجنوع وعن ابن عباس انه يرجع في الحالين لانه حق وضع الجنوع في الحالين وفي النوازل جدار بينهما عليه جولة قوهي الجدار فرغم أحدهما وبناء من خالص ماله ومنع الاخر من وضع جولة عليه على ما كان في القديم قال أبو بكر ان الجدار عرضا بحيث لو قسمت أرضه أصاب كلا موضع بقدر على أن يبنى عليه حائطا ليس له المنع لانه يقرر أن يقول لصاحبه لما ذالم تبني في نصيبك وتركت نصيبه وان لم يكن الحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني الوضع قبل اعطاء نصف القيمة وقال الفقيه هذا البناء باذن الحاكم ولو بسلام لا رجوع كالعلا والسفل انهما قبلي صاحب العلو بسلامه وقال الهندواني في حائط عليه جولتهما سقط وبناء أحدهما بلا اذن صاحبه يمنع صاحبه من وضع الجولة حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان كان بناء باق له ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل القسمة أي اذا قسم لا يصيب كلا منهما ما يحتمل بناء بوضع عليه جولة وان أصل الحائط يحتمل القسمة ان يبنى باذنه فالجواب

من غير العقار والحيلة أن يغير المدعي عليه المدعي به على وجه لا يعرفه المدعي ثم يعرضه على هذا المدعي ليساومه فتبطل دعواه لانه لا أساسا له فقد زعم أنه لا مال له في المدعي به فتبطل دعواه كذا في النخبة \*

(الفصل التاسع عشر في الوكالة)

اذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية بعينها بألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها أراد أن يشتريها بنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمر به فان كان أمره بالشراء بالف درهم فبشترها بمائة دينار وان كان أمره بالشراء بمائة دينار فبشترها بالف درهم أو يشتريها بجنس ما أمر به ولكن بالزيادة على ما أمر به لانه يصير مخالفا أمره فينفسد عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشترى بها بجنس ما أمر به وبذلك القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فان كان بمحضرة الموكل يصير مشتريا لنفسه وان كان بغيبة الموكل لا يصير مشتريا لنفسه وهذا لان الوكيل يشترى شيء بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فبشترطه حضور الموكل واذا لم يعزل يصير مشتريا لغيره وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشترىها لنفسه ثم اشترىها ساعتئذ لم يقل شيئا فان كان للموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتريا لنفسه وان كان غائبا عن المجلس فان لم يقل له الوكيل وباشهادي قبل أن يشتري الوكيل ثم اشترى الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه واذا لم يعلم بذلك حتى اشترى الوكيل يصير مشتريا للموكل فقد جعل مجرجه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا لغيره فبما اذا وكله بالشراء بالدراهم وذا اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الرابح حتى يبيع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الرابح جعلهما جنسا واحدا احتسابا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قسم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكره كذا لو باع بالدراهم وصاحب الدراهم اذا طفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بجنس حقه كذا لو طفر بدراهم الا رواية شاذة عن مجرجه الله تعالى واذا باع شيئا بالدراهم ثم اشترى بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الأول كان البيع فاسدا احتسابا وتبين بما ذكر (١) ههنا أنهم سماع بن جهمين مختلفين فيما وراء حكم الرابح أيضا وكذلك في باب الشهادة اعتبر اجنسين مختلفين حتى اذا كان أحد الشاهدين شهيدا للدراهم والاخر بالدنانير أو شهدا للدراهم والمدعي يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر اجنسين مختلفين حتى ان من استأجر من آخر دارا بدراهم وآخرها من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فبما ذكر في الجامع أنهم جعلوا جنسا واحدا فيما عدا حكم الرابح على الاطلاق غير صحيح \* (وحيلة أخرى) أن يشتريها بمثل ما أمر به ويشي آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بالف درهم فبشترها بالف درهم وثوب أو ما أشبه ذلك فان في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا لنفسه أيضا فان وكله بالشراء ولم يسم له ثمنان اشترى الوكيل بأحد النقيضين اما بالدراهم أو بالدنانير يصير مشتريا للموكل وان اشترى بما سوى الدراهم والدنانير يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة ورحمهم الله تعالى لان

(١) قوله بما ذكر ههنا أي في كتاب الوكالة اه مصححه

كلاول وان بلا اذنه له منعه من البناء حتى يصطفا على شيء \* وقال الامام الاسكاف في جدار بينهما اتهمم وأحدهما غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وبقى موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب وأراد البناء في موضع الحائط القديم والتوكيل



جداراً من حديد حوله إلا نرى ما يأن أراد أن يبنى على طرف الحائط مما يلي بابه ويجعل ساحة أس الحائط إلى ملكه ليس له ذلك وإن أراد البناء على الغلط الذي كان الحائط الأول أو يبنى سائلاً أدق من ذلك في وسطه (٤٣١) ويدع الفضل من أسه نصفاً مما يلي بابه

ونصفاً مما على ملكه فله ذلك \* وفي الفضل سائلاً بينهما وهو لا يؤمن ضرر سقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجبر على نقضه \* ههنا جدار بينهما ثم يبنيه أحدهما بماله والاخر لا يعطيه التمسكة ويقول لأضع أنا على الحائط حوله ثم الرجوع على شريكه بنصف ما أتى وان لم يضع غير الباني عليه حوله لأنه كان له حق وضع الحوله في الأصل والباني لم يصير متعلقاً في البناء وهو كالأمور وقال القاضي الامام على السعدى ليس له أن يرجع السكن يمنع صاحب من الانتفاع حتى يوفيه حقه \* ولو نقض الشريك الجدار فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ليس للشريك أن يمنعه إلا أن يكون شيئاً خارجاً عن العادة لأن أسغل الحائط والاس مشترك \* وفي التوازل قال أبو القاسم \* ما بينهما أحدهما عليه غرفة ولا أثر عليه سقف فهدما الحائط من أسفله ورفعاه أعلاه بالأساطين فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أبي صاحب السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يتفق فيما جاور ذلك \* قال الامام الاسكاف حاططينهما طوله مائة ذراع خسون منها ستوية أرض الدارين وخسون ذراعاً سطح إحدى الدارين مستويارض داره والآخر قائم دم الجدار كيف شأنه قال النصف الذي أرض داره مساو له من ماله من ماله والنصف الآخر على البيت الامفل

التوكيل بالشراء مطلقاً ينصرف إلى الشراء بأحد التقديين بحكم العرف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهذا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلاً بأن يشتري له هذه الجارية فاشترها مال غيبية الوكيل الأول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين أما أن لم يقل الاشم للوكيل الأول فاعلم فيه برأيه ما صنعت من شيء فهو جائز وأنه على وجهين أيضاً أما أن اشترها الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الأول وفي هذا الوجه أن اشترها بالقدر الذي أمره الاشم من ذلك الجنس أو بأقل منه ينفذ على الاشم وإن اشترها بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأكثر من ينفذ على الوكيل الأول لأن شراء الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الأول بمنزلة شراء الوكيل الأول بنفسه ولو اشترها الأول بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلنا فهدنا كذلك وإن اشترها مال غيبية الوكيل الأول فإن كان الوكيل الأول لم يقدر الوكيل الثاني فمما يصير الوكيل الثاني مشتهراً بالأول لأن هذا الشراء لم يدخل تحت أمر الاشم لأن أمر الاشم بالشراء بحضرة رأى الوكيل الأول وهذا الشراء لم يحضره رأى الوكيل الأول فأن قدر الوكيل الأول للوكيل الثاني فمما يصير الوكيل الثاني بنفسه الوكيل الأول بنفسه ورواية في رواية ينفذ الشراء على الاشم وفي رواية أخرى ينفذ الشراء على الوكيل الأول (رجل) وكل رجلاً بأن يبيع جاريته وقيل الوكيل الوكالة ثم أراد الوكيل أن يشتريها بنفسه فالحيلة في ذلك أن يقول الوكيل أولى الجارية وكفى يبيع هذه الجارية وأمر امرئ بها وما علمت في ذلك من شيء فإذا فعل ذلك يبيع الوكيل أن يوكل رجلاً يبيع هذه الجارية ثم الوكيل الأول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لأن صاحب الجارية أجاز صنيع الوكيل الأول والتوكيل من صنيعه فيصنع التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكذا صاحب الجارية لا عن الوكيل الأول ألا ترى أنه لو مات صاحب الجارية ينعزلان جميعاً وكذلك لو عزلهما ينعزلان وإذا عزل الثاني وحده ينعزل وإذا عزل الوكيل الأول الوكيل الثاني ينعزل الثاني على رواية كتاب الحيل وأدب القاضي القضاة رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني وكيل عن الأول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز صنيع الوكيل الأول وعزل الثاني من صنيعه فنفذ عليه وإذا صار الوكيل صاحب الجارية كان للوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الأول ولو وكل صاحب الجارية يبيع الجارية بنفسه وإن لم يجز مولى الجارية صنيع الوكيل الأول فالحيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بخلاف ويدفعها إلى المشتري ثم يستقبلها الحق وتنفذ الأقالة على الوكيل خاصة أو يطلب من المشتري أن يوليها البيع أو يشتريها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل (رجل) كتب إلى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها أمره أن يشتري له متاعاً بصفه له وعند الرجل المكتوب إليه متاع من ذلك الجنس له أو لغيره وقد أمره صاحبه أن يبيع ذلك ما الحيلة في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب إليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يثق به ببيعها ويضع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب إليه وهذا لأنه لا يمكنه أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب إليه لأن الواحد لا ينوئى المتاع من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لأن البيع إنما يجري بين اثنين (رجل) وكل رجلاً أن يشتري له داراً أو متاعاً أو غيره فأراد الوكيل أن يكون الثمن للبايع عليه إلى أجل ويكون الثمن حلاً على الاشم يأخذ منه والبايع يجيبه إلى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك أن يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فإذا أوجب البيع وجب الثمن للبايع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الاشم يأخذ منه ثم يوجله

عمارة إلى أن ينتهي إلى أطرافه عوارضه ثم ما فوق ذلك عليها عمارة \* وفي التوازل جدار بينهما بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فأنه قد يقال لصاحب الاسفل ابن إلى حد ما ثم يبنى جميعاً ليس له ذلك بل يبنيه جميعاً من أعلاه إلى



أسفله وهو قال الفقيهون ان كان بيت أحدهما أسفل ياربعة أذرع أو نحوه فغير ما يمكن أن يتخذ بيتا فاصلا حله على صاحب الأسفل حتى ينتهي إلى موضع البيت الآخر لأنه كالحائطين علو وسفل (٤٣٢) وقبل ببيان الكل وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال إلى حيث ملكه عليه

ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان من ملكه إلى ملكه غيره قد فرغ فهو على مال كونه وان بخلافه فعليهما \* وفي النوازل حائطا بينهما اتهدم جانه وظهر انهما ماذون طاقين متلاصقين فإراد أحدهما أن يرفع جداره فتطوّرهم أنه يكفيه للستر وقال الآخر لو فعلت ذلك يضعف حائطي ويهدم فان كان سبق منهما اقراران الجدار كله بينهما قبل ان يكشف انهما جداران فهو بينهما لا ملك أحدهما احداث شيء فيه بلا اذن شريكه وان لم يسبق اقرار كذلك فليس بينهما احداث ما شاء فيه بلا اذن الآخر لانهما جداران ظاهر افصار كل واحد في كل حائط له صاحبه \* حائط بينهما لهما عليه جولة وللحائط طاق في وجه آخر أراد من إليه الطاق أن يجعل خور مستأيا يضع فيه الاواني فمنعه جاره الآخر ان الطاق مرتفعا من الاساس ليس له ان يحدث فيه حدثا بلا اذن شريكه وان كان فرجة في أصل الحائط بان تركت عند ما بنى ان اقر من إليه الوجه بانها بينهما فكذا ذلك وان ادعاه لنفسه كان له احداث ما شاء فيها ما لم يتعرض بالبناء \* قال أبو بكر رحمه الله حدار بينهما لهما عليه جولة لكن جولة أحدهما أسفل أراد رفعه ووضعه بازاء جولة الآخر له ذلك وليس لصاحبه المنع ولو جولة آخر في الوسط والآخر في أعلاه أراد صاحب الوسط ان يجعل في أعلاه

البائع الوكيل بالثمن إلى الاجل الذي اتفق عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الآخر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع يوجب الثمن حالا ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل لا بسبب العقد وتأجيل البائع الوكيل لا يتعدى إلى الموكل لان التأجيل ابراء وقت فيعتبر بالابراء المؤبد والبائع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حط بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في حق الموكل أيضا بذلك القدر لان الخط يلحق بأصل العقد ويصير كأن العقد ورد على ما بقي أما الإبراء عن كل الثمن لا يلحق بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن والشفعيع يأخذ بجميع الثمن ولو حط البائع عن المشتري بعض الثمن والشفعيع يأخذ بما وراء المخطوط فهنا كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وأراد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن فعلى الوكيل فذلك جائز وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فمن مذهبهما أن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب الثمن منه أو حط بعض الثمن عنه صح ويضمن مثل ذلك الموكل من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح شيء من ذلك فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة لا يجب الوكيل للمشتري دراهم أو دنانير قدر ما يريد الهبة أو الخط ويدفع ذلك إلى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم ان المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكيل قضاه من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمره الخط ويحصل مقصودهما ثم اعلم بان ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك حط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صح عندهما فاحط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل بمنزلة الهبة (رجل) أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان تخاف الوكيل أن لو بيعت بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجيره للموكل ما صنع فاذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على بدعيه ولا يضمن لانه أمين أجيره ما صنع وكذا الحيلة اذا أراد الوكيل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في النخبة \*

#### (الفصل العشرون في الشفعة)

قال الشيخ الامام شمس الانعة الحلواني رحمه الله تعالى جميع الخصاص رحمه الله تعالى مسائل بعضها المنع وجوب الشفعة وبعضها التقليل الرغبة فمن جهة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعوضه مقدار الثمن فاذا فعل ذلك لا تجب الشفعة لان حق الشفعة يختص بالعروض والهبة اذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك واذا لم تصر مبادلة بقيت هبة محضة فلا يثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لانهم اقترع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما اذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنهم اجمعوا على البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات

والجداد من أسفله إلى أسفله بينهما أن كان لا يدخل على صاحب الأصل بذلك ضرر فعل وان أضر لولا أحدهما عليه جولة لا النواذر فلا حرأراد هو أيضا ان يضع عليه كل جولته ان كانت جولته عليه محدثة له أيضا ذلك وان كانت جولة الاول قد عدا ليس للثاني الوضع وقال الفقيه ان كان الحائط يحتمل الوضع للثاني أيضا الوضع مطلقة الماذكر أصحابنا ان جذوع أحدهما ان كانت أكثر من جذوع الآخر



ان يساوي مع صاحب الاكثر ان كان الحيا لا يحتمل ذلك ولم يشترطوا فيهما راجعا لاحد يشا وقال أبو القاسم في حادثة لهم لاحد من عليه جذوع  
واراد الا سحر أن ينصب عليه أيضا جذوعا والحدار لا يحتمل ما كان كذا بقريين بان (٤٣٣) الحادثة بينهما يقال صاحب الجذوع ان

شئت في ذلك ان يستوي مع  
صاحبك وان شئت فطأ عنه قدر  
ما يتمكن شريكك من الخلل لان  
البناء الذي عليه ان شاء بلا اذن  
صاحبه وهو ظالم واباذه فعارية  
أرأيت دارا بين رجلين أحدهما  
سائر فاراد الا سحر أن يسكن  
يسكن والدار لا سحر حافان مما  
بتملأين وعن أبي بكر خلاف هذا  
ونقول أبي القاسم نأخذ  
وهو ثل الرجل عليه جذوع  
شاحصة في دار حارة فاراد صاحب  
الدار بناءه ان يحال يمكن البناء  
عليه بالاولها ليس له القطع وان  
يحال اية يدعي البناء عليه للمال  
وعده يقدر عليه في تأمل الخلل بان  
تصير الدار ملكا لا يتطاع أيضا  
وصاحب الدار التي فيه يرفون  
الجذوع لا يمانان يبنى عليها أيضا  
ون كاسرو في الجذوع صغار له  
القطع لا يمانان الا حرج لم يكن  
البناء عليها فاما الا حراج سدا  
هذه وقدر على قطعها وفي  
المير في ان كان لا يحتمل البناء  
لصاحب ابدان ويطلب صاحب  
الجذوع ثم يرفع وراء داره ولم  
يفعل يرفع الى الحيا كم ليأمره  
بالمرسع فان لم يردع وتطاع به  
فل يصح ان يرفعها به وعي  
هذا ان يرفعها به في كرم  
نسيه من قطعها قبل ان يرفعها  
لتم يردع به من قال في  
التي يرفعها لا يمانان في الجذوع  
ضمن به في كرم الجذوع  
الامر الحيا في الجذوع  
سائر في كرم الجذوع

الوارد أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين  
أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فإذا كان في المسألة رواية أخرى لا يمتنع حيلة لا يطل الشفعة  
واكتفى في هذه الهبة حيا تأخير حية الشفعة بان يقبض المشتري بالدار الا حراهما أو يسلم  
الامن الاجزاء منه فلا يكون للشفيع حق الاحتذاء لان الهبة بشرط العوض انما يصير بيعا بعد قبض  
كل المعقود عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا يصير بيعا حتى يروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال  
في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضا المالم يقبض الموهوب ككل  
المعقود عليه (ومن جملة الخليل) أن يصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريه الشراء ثم يصدق  
المشتري عليه بمثل الثمن كافي الهبة والصدقة انما تعارة الهبة في حق الرجوع منها ما فيها عدا  
ذلك فالهبة والصدقة سواء (ومن جملة ذلك) أن يقر صاحب الدار بالدار الذي يريه الشراء ثم يقر  
الذي يريه الشراء بالدار بالثمن البائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهو ذا مروى عن محمد رحمه الله  
تعالى غير أن هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هي نقل الملك أو لا ينقل فيه كلام يعرف  
ذلك في كتاب الاقرار فهوذا يكرت بناء على ذلك (ومن جملة ذلك) أن يبين موهبة من الدار ويصير  
نحوه يصدق عليه بذلك الموضع بغيره وبذلك الموضع بغيره ثم يترى قية الدار فلا  
يثبت حق الشفعة للشفيع وإنما قال يخطأ كما لا يكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة  
وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكا في الشفعة لا يملك على الجار  
وانما شرط أن يصدق عليه بغيره لانه اذا لم يصدق بغيره صار المصدق عليه حار للدار  
المشتركة فلا يثبت له على الجار غير أن هذه الحيلة انما تكرر في حيلة لا يطل حق الجار الا يطل حق  
الحائط (ومن جملة ذلك) ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال اذا كانت الدار مما يحتمل القسمة يجب  
جزأ شائعة من الدار من الذي يريه الشراء لدار ثم ترفع ان الى الحيا كم لدى يريه جوار هبة المشاع فيما  
يحتمل القسمة في جوارها ثم لا يطلها قاض آخر وذلك وانما يحتاج الى قضاء قاض في شئ يحتمل  
القسمة حتى لو كان شيئا لا يحتمل القسمة بحواليت المير والحواف وبجوار شائعة من الذي يريه  
الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء المصطفى ثم ذكر حيلة  
لربعة من الاحد (فيل) يشتري البناء ولا يشترط يريه ثم يترى العرصه وذلك بشفعة اخرى  
شمن غار فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء فلا يترى في العرصه لانه كثره ثم اولو  
كان اشترى البع بصله حتى صار تحت الجسد اولا يكون هو سريكا في الدار ويثبت له ارض حق  
الشفعة فيثبت ذلك في هذه الحيلة لمع وجوب الشفعة للمير (ومن جملة الخليل) اذا وحب الناس  
الذي يريه الشراء لدار بصله ثم اشترى العرصه وذلك لا يكر للشفيع حق الشفعة لانه لما وحب  
البناء بصله صار تحت البناء له وهو سريكا في الدار فيكون له على الجار (وفي  
الكروم والاراضي) ان راد الحيلة لمع وجوب الشفعة مع الاصل او بصلها او بصلها بغير  
بصلها فيصير هو شريكا في المشتري البقي وان اراد ان يملكه لانه من الاصل مع الاصل او بصلها  
وخصيص ثم يشتري اراضي منه من قال (حيلة اخرى) ان يشتري سهمين من الارض  
في صفة ثم يشتري البقي من سهمين يريه لانه يكون له ارض حق الشفعة في صفة لا يملك  
شريك في الدار عند مباشرة الشفعة انما يمانان في الشفعة في السنة الاولى وهو ان يبيع الما  
أن المشتري اشترى ذلك ثم يبيع من قول المشتري ان في البائع الذي لا يشتري منه



وقال الآخر لا أقسم بينهما لجوار أن يقع نصيب كل منهما إذا قسم مما يلي الآخر (الثالث في الما لا يتنازع اثنان فيه) ادعى الحائط اثنان وغلق الباب إلى أحدهما بقضى (٤٣٤) بالحائط والباب بينهما عند وعندهما الحائط كذلك والباب الذي خلقه اليه

وأجمعوا والباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما ادعى حائطاً وليس الحائط متصلاً ببناء آخر ولا عليه لأحدهما جذوع أو غيرها يحكم به بينهما وإن لأحدهما عليه هراوى أو برارى فكذلك وإن لأحدهما عليه جذوع لا لا آخر فهو والذي عليه جذوعه وإن لأحدهما عليه جذع واحد ولا شئ لا آخر أو له عليه هراوى قبل لا يتخرج ذو جذع لأن الحائط لا يبنى لذى جذع وعن محمد بن جرحه الله أنه يحكم له وإن لأحدهما عليه جذع ولا آخر عشر جذوع فالحائط لصاحب العشرة والذي جذع وضع جذعه وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذوع ولا يتخرج جذع الآخر هو الصحيح وعن الثاني أن الحائط بينهما على أحد عشر ولو لأحدهما جذعان ولا آخر عشرة قيل جذعان بكذع وقيل كالثلاثة ولو لأحدهما ثلاثة ولا آخر عشرة فيبينهما ولو لأحدهما خمسة ولا آخر عشرة فانصافا وفي كتاب الصلح اثنا عشر كان الحائط متصلاً ببناء أحدهما يقضى لصاحب الاتصال والاتصال نوعان اتصال تربيع واتصال ملازقة واتصال التربع أن يكون انصاف كل لبن من الحائطين داخلان انصاف ابن الآخر ولو من الخشب أن تكون ساحة أحدهما مربعة في الآخر فإن كان كلا الاتصالين تربيعا أو مجاورا يحكم بينهما وإن لأحدهما تربيع ولا آخر مجاورا يقضى لصاحب

هذا السهم بثمن غالى فالحيلة فيه أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطئ الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتى بوجوب الشفعة الجار لأن الشركة ثابتة بالإقراره وإقرار الإنسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكر محمد بن جرحه الله تعالى أن صاحب الدار إذا قرأ أن الدار التي في يديه لغلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقهما قلنا فان قال البائع أخاف أن يصير مشريكي بالافرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخل بينهما من يثقان به فيكون الاقرار به هذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقى الدار فتصل الشفعة لهما (وحيلة أخرى) أنه إذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويدفع إلى البائع بالالف ثوباً بمائة درهم أو عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فإذا جاء الشفيع لا يمكنه أن يأخذ الاثنى الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرة (وحيلة أخرى) أن يقول المشتري للشفيع ان أحببت أو ليكها بما اشتريت فقلت ذلك فإذا قال الشفيع نعم وليتها بطلت الشفعة لأنه يرغب عن الشفعة حين طلب التولية لأن الاخذ بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشراء آخر ولا اعراض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك إذا قال المشتري للشفيع ان أحببت بعثها منك دون الثمن الاول فإذا قال نعم فبطل شفيعه وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسولا إلى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فإذا قال الشفيع بحسب ما أتم فبطل شفيعه (وحيلة أخرى) أن يتصدق البائع والمشتري أن البيع كان فاعدا أو كان ثلثة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قواهم أو إذا قبله قواهم لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد على المال البائع بسبب صحح ولا يوجد هذا في هذه المسائل (وحيلة أخرى) أن يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتري بها فلان المشتري فإذا قال الشفيع صدقت بطلت شفيعته لأنه لما قرأ أن شراء المشتري كان بعد شراؤه فقد قرأ أن شراء المشتري لم يصح فصار مقرراً بطلان الشفعة لأن حق الشفعة يستدعى شراء صححها وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لغلان البائع فغالى الشفيع نعم فبطل شفيعته لأنه صار مقرراً بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقرراً بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد أحببت بطلت شفيعته وكان القاضي الامام أبو علي رحمه الله تعالى يقول انما تبطل شفيعته إذا قال أحطت من ثمنها عشرة دنانير وأبيعها منك بتسعين ديناراً فقال الشفيع نعم لأنه أعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغبت في شرائه بأقل من المائة أما إذا لم يقل وأبيعها منك بتسعين ديناراً لا تبطل شفيعته لأنه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لأنه يجوز أنه قد أحط بالعشرة ليأخذها بالعقد الاول وكذلك إذا قال الشفيع للمشتري حط عني عشرة ان قال بعد ذلك على أن تبني الباقي بتسعين ديناراً تبطل شفيعته والا فلا (وجه آخر) أن يشتري ويجعل الشفيع الكفيل في البيع بالثمن أو بالعهد فلا شفعة كذا في التتارخانية

#### (الفصل الحادى والعشرون في الكفالة)

رجل أراد أن يأخذ من رجل كفلاً لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما له حيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك أن يقول الكفيل قد كفلتك بنفس فلان على أنى كفاً دفعته اليك فاما كفيل بنفسه كفالة مجددة فهذا جازم وأنه مروي عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وليس عن أصحابنا

التربيع وإن لأحدهما اتصال تربيع ولا آخر جذوع فصاحب الاتصال أولى والجذوع أولى من اتصال الملازقة واتصال التربع لا يكفي من جانب فلى رواية النخاوى يكفي وهو الظاهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع



وان برهنوا بحكم لهما وان لاحدهما البينة قضى له وفي النصف الذي في يده قضاء ترك حتى لو برهن الاخر بحكم لهما ولو لاحدهما عليه خصم  
ولا يخرج جذوع استويا وكذا لو كان مخصصا من ناحية أحدهما وان برهن (٢٣٥) الثالث ان أحد الرجلين أقر له بالحائط بحكم له

بحسته وان كان لاحدهما عليه  
أزج من لبن فالحائط لصاحب  
الأزج ولو أصادقا ان الحائط  
لاحدهما بعينه والخشب للأخر  
لصاحب الحائط ان يأمره برفع  
الخشب والخصاف انه ليس له ذلك  
وعن الثاني في الظلة يكون على  
الطريق على حائطين أحدهما في  
ملك صاحب الظلة والاخر في فناء  
له عليه خشب الظلة فاختصم  
صاحب الظلة وصاحب الدار ان  
تنازعا في الحائط ما ذكر في الاقضية  
انه لصاحب الظلة واليه أشار محمد  
رحمه الله وقال بعض المشايخ بحكم  
به لصاحب الدار وان اتفقا على  
ان الحائط ملك لصاحب الدار لكن  
اختلعا وقال صاحب الدار ارفع  
خشبك ظاهر المذهب عن أصحابنا  
ان القول لصاحب الدار خلافا لما  
قاله الخصاف \* حائط بينهما أراد  
أحدهما القسمة لا يتقسم \* وروى  
الجنايان الحدود لان الزجر ما عن  
اتلاف النفس وحصوله بالقصاص  
لو بلا شهة عمدا أو بإدنية لو خطأ أو  
عن اختلاس الانساب واه أيضا  
اتلاف الولد لعدم من يربيه أو عن  
العرض وذلك بعد التذوق أو عن  
تلف المال بالسرقة وذلك بقطع  
آلة الاتخذ واعتراض بين الجنائيات  
والحدود باب ما يمنع ولا يمنع لانه  
من ضرب اسراع الجنائيات أو الجرح من  
في الطريق كما ذكرنا

(كتاب الحدود)

وفي فناء

(الاول في التذوق)

فيسل فلان الميت كان مالهما

يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كذا أو فعل هذا كذا لا يكون تذوقا لم يسمه ولم يكن ولو قال انه فعله كذا فذوق وروى ان رجلا مر بامرأة  
يقال لها أم عمران المجنونة فقالت يا ابن الزانية قد عاها ابن أبي ليسلى وضربها في الجامع حدين قائمة فسمع الامام رحمه الله به وقال انحنأ

فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة ثم  
قال للوكيل كلما عزت لك فانت وكيلي على قول عامة المشايخ ورحمهم الله تعالى لا تجد الوكالة وعلى قول  
أبي زيد الشروزى رحمه الله تعالى تجددوا الكفالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا في التتارخانية \*

(الفصل الثاني والعشرون في الحوالة)

رجل له على رجل مال وأراد الذي عليه المال أن يحيله على رجل هذا المال على أنه ان مات الممثل  
عليه مفاسدا لرجوع الطالب على الممثل بما له عليه والوجه في ذلك أن يقر الممثل والممثل له (١) في  
كتاب الحوالة أن هذا الممثل أحال به هذا المال على فلان وروى عن رجل لا يعرف ولا يعرف وقبل ذلك  
الرجل الحوالة (٢) ثم ان ذلك الرجل الممثل عليه أحال هذا الممثل له هذا المال على هذا الممثل عليه  
فاذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا الممثل عليه فمفسدا لا يكون للممثل له حق الرجوع على الممثل  
الاول لان الممثل الاول ما أحال الممثل له على هذا الممثل عليه انما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت  
ذلك الرجل عن افلاس واذا أراد الطالب أن يحيل الطالب بالمال على غيره لم يقبل الطالب للمطالب  
أنه عندي أو ثق من الممثل عليه ولا آمن أن يتولى مالي ان أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ  
الاصيل فالحيلة أن يضمن من غريم الطالب عن الطالب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان  
لطالب أن يأخذ أي مما شاء فيحصل مقصوده ما جعلا \*

(وجه آخر في ذلك) أن يوكل الطالب الطالب حتى يقبض الدين ويجعله قسما بجملة فيجوز أما  
التوكيل بقبض الدين بفوازه طاهر وأما جعل المقبوض قسما بجملة طاهرا بضالان طريق قضاء  
الدين هذا على ما عرف في موضعه فان ذلك الطالب أخاف أن يقبض الدين من غريمه ويقول ضاع  
قبل أن أقبضه لنفسى ويكون القول في ذلك معنى هذه المسئلة أن الطالب لما وكل الطالب  
بقبض الدين من غريمه ولم يقل أقبضه لنفسى يقع قبض الطالب للمطالب أولا ثم يحتاج الطالب  
الى تجديد القبض لنفسه ايقيم القبض الطالب لان المقبوض في يد وكيل أمانة والقبض لنفسه  
قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تجديد القبض لنفسه وادان قال  
هناك المنبوض قبل أن أقبضه لنفسى فقد أدى هلاك الامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون  
القول له فاذا عرفت تفسير المسئلة فالثقة له أن يأمر الطالب غريمه هذا أن يضمن عنه المال للمطالب  
على أن يأخذ به أي مما شاء فافعل ذلك صار المال عليه ما إذا أخذ الطالب من غريم الطالب شيئا  
بصير أخذ لنفسه ولو هلك شيء عليه كذا في التتارخانية

(الفصل الثالث والعشرون في الصلح)

قال محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصيل رجل له على رجل ألف درهم صالحه منه ما على مائة درهم يؤديها  
اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه ما شاد درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الورد والوضع ثم يدكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب  
الصلح انما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها أن المطلوب اذا أدى مائة في الوقت المشروط

(١) قوله في كتاب الحوالة يعني أنه يكتب في صلح الحوالة انهما على مجهول ثم المجهول يعلم على  
معلوم الخ اه (٢) قوله ثم ان ذلك الرجل الممثل عليه يعني المجهول وحاصله أن يحيل الرجل المجهول  
على معلوم فينبأ به الممثل له فاذا مات هذا المعلوم فمفسدا لا يمكن للطالب أن يطلب الممثل الاول لانه  
ما أحاله عليه انما أحاله على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته فمفسدا اه بحرارى



التعاضد في سبعة المجهنونة لا يحدوا الحد لا يقيم في المسجد وقام حدين في القذف لم يباله ظ واحد ولا يجب الا واحد وان قذف بلخط جماعة ولا  
 نوالى بين حدين حتى يحلف الاول واقام بلا طلب (١٣٦) الخصم ولا يقيم عليها الحد وهي قائمة \* قال لهما أحد كرا ن فقيل أهو هذا

قال لا لا يدعيه لان أصل الكلام  
 ليس بقذف \* ولو قال لجماعة  
 كلكم زان الا واحد يحد وكل  
 واحد أن يدعي ما لم يعين المستنق  
 \* ذكر القاضي تعزير أشرف  
 الاشراف كالقضاء والصلوة  
 أن يقول له الحاكم ياغني انك تفعل  
 هذا وكذا وتعزير الاشراف  
 كالدهاقنة الاعلام والجر الى باب  
 الحاكم وتعزير الاوساط كالسوقية  
 الاعلام والجر الى باب الحاكم  
 والجبر وتعمير الجساش  
 الاسلام والجر والجس والضرب  
 بهمه والتعزير بأخذ المال ان  
 المصلحة فيه جائزة قال ولا ناعة  
 المجهنمين مولانا ركن الدين أبو  
 يحيى الطوارزى رحمه الله معناه ان  
 تأنيدهما ونودعهما فاذا تاب نوده عليه  
 كما عرف في جدول البغاة وسلاحهم  
 وصوبه الامام طهير الدين الترمذى  
 الطوارزى قالوا ومن جلته من  
 لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره  
 بأخذ المال \* عبد أساء الادب  
 بؤديه المولى ويعززه ولا يجاز فيه  
 الحد وكذا المرأة الساحر اذا ادعى  
 أنه يحنق ما يفعل يقتل ان لم يتب  
 وكذا الساحرة ان اعتقدت ذلك  
 بالامروان كانت المرتدة لا تقتل  
 \* ينسب ذلك لجماعة للناس ويترك بين  
 المرء وزوجه بثلاث الامة هذا مقرر  
 ويحكم بارتداده ويقتل ذكره في  
 المتأوى مطلقا وهذا محمول على  
 ما اذا اعتقد أن له أثرا علم ان ابن  
 فسلان يتعاطى المناكران وقع في  
 قلبه ان أباه لو كتب اليه يقدره على  
 منعه بحل له ان يكتب اليه وان

برئ عن الباقي واذا لم يودعه لم يسه ما تتادروهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة  
 فصول (أحدها) اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدين حططت عنك  
 خمسمائة لتؤدي خمسمائة غدا الى أو قال لتؤدي الى خمسمائة غدا وقبل الآخر وذكر أن الصلح  
 والخطاثران أدى المدين اليه خمسمائة غدا ولم يود (الثاني) اذا قال حططت عنك خمسمائة على  
 أن تعجلي خمسمائة فإن لم تعجل فالألف عليك على حالها وقبل الآخر وذكر ان المدين ان عجل  
 خمسمائة فهو برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه بحالها وهذا استحسن والقياس  
 أن الألف على المدين على حاله عجل الخمسمائة أو لم يعجل وبالقياس أخذ من الناس (الثالث)  
 اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجلي خمسمائة ولم يزد على هذا وذكره خلافا فقال على  
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عجل خمسمائة برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه  
 على حالها وبطل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح ولا في المطالب بـ خمسمائة عجل  
 الخمسمائة أو لم يعجل فهذا اجله ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (جاءنا الى مسألة كتاب  
 الحيل) فصورتها وحامها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في  
 مسألة كتاب الحيل ليعين أن هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسألة كتاب الصلح فاما في  
 مسألة كتاب الحيل فقيم بالخالف قبل الخالف زفره في ابن أبي ليلى فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا  
 أو با لا خلاف فالحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد رحمه الله تعالى في فقال يحذر رب المال عن المدين  
 ثمانمائة يبقى ما تتادروهم فصالحه من هاتين المائتين على مائة ويؤديه اليه في وقت كذا فان لم يفعل  
 فلا صلح بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قاله شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه  
 المسئلة تغار لان فيها تطبيق البراءة عما زاد على المائة الى تمام المائتين أيضا وذكر شيخ الاسلام  
 رحمه الله تعالى في شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بلا خلاف وفي الواقعات السمرقندية اذا كان  
 لرجل على رجل ألف درهم صالحه منها على مائة درهم الى شهر فان لم يعطها الى شهر فماتتادروهم  
 فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حطالان المخطوط مجهول وهو تسعة ان أو فاه مائة في الوقت  
 المشروط وان لم يوفه المخطوط ثمانمائة وجهالة المخطوط تمنع صحة الخط فيجب أن يكون الجواب  
 في مسألة الحيل كذلك فيكون في المسئلة روايتان اذ لا فرق بين المسئلتين (رجل) مات وترك  
 ابنا وامراة وفي أيديهم مائة درهم على أن هذه المائة درهم فصالحا من دعواه على ما في هذه  
 المسئلة على وجهين ان كانا صالحا على غير اقرار فالمال كله سماءا ثمانا والدار بينهما ثمانا وان  
 كانا صالحا على اقرار منهما فالدار بينهما مائة مائة من المال بينهما مائة مائة فان طلبا حيلة حتى يكون  
 الصلح عن اقرار ونكون الدار بينهما ثمانا والمال بينهما مائة مائة ثمانا فالمسئلة أن يصالح رجل  
 أجنبي منهما على اقرار على أن يسلم للمرأة الثمن وللأبن سبعة أثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه  
 صح الصلح وكانت الدار بينهما ثمانا ثم يرجع المصالح عاينهما يبدل الصلح أثمانا ان كانا امراة بالصلح  
 وانما كان كذلك لان افراد الاجنبي لا يصح في حقهما فكأن صلحه مسقطا دعوى المارعي فاذا سقطت  
 دعواه صارت الدار مملوكة لهما ليحجها الارث فتكون على ثمانية وبطل الصلح يكون كذلك وذكر  
 شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة أن يقر الممدعي  
 بالدار ثم يصالحها منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللأبن سبعة أثمان الدار فاذا صرحا  
 بذلك كان المال في الدار بينهما على ما صرح به والتمن كذلك بمنزلة لو اشترى دارا على أن يكون

لا حدهما

(الثاني في الرنا)

وقع في قلبه انه لا يقدر أو لم يقع انه يقدر لا يكتب وكذا بين الزوج وزوجته والسلطان والريعية \* (الثاني في الرنا) لا حدهما  
 وفيه مائة لا يبرى مزر \* تزوج بعباده ولورضا عاود دخل يحد ولا مهر وعنده الهرا لا الحد والفتوى على قولهما \* زنى بامرأة في دبرها



يحد اجساما من الزيادات والطهار في انه على الخلاف \* لا طابته أو امرأته أو عبده لاحد \* مسلق على قفاه جات امرأة وقصفت حاجتها منه يحدان أقرأ ربعا ثم رجع وقال والله ما أقررت لا يحد \* شرب الخمر فضرب (٤٣٠) بعض الخدم شرب ثانيا ضرب حدانا ما

مستقبلا وكذا الزاني وفي الذنوب يكمل الاول ويسقط الثاني \* مثل صاحب المذهب مدينة سيدنا عليه الصلاة والسلام قرأى جمعا اجتمعوا بالحدود جلا عنده ركة خمر فقال لم يحدونه قالوا لا ان عنده آلة الشرب قال معه آلة الزنا ايها فار جوهه ردا حق لان حل الخمر يجوز أن يكون للخامس ولا رافقه كنه هو الا لا تقبح حال المسلم وفي شرح الدعوى وطى بميمة يعزرفان كانه لا يمنع ولا تؤكل وعن القار ونرضى الله عنه انها تحرق وفي الصغرى انهم تؤكل عند الابدن ولا تحرق \* عند الثاني لا تؤكل وتحرق ولو كانت مما لا يؤكل والذي لا يؤكل يحرق ولا يحرق قبل الذبح ويضمن الفاعل ان لغيره فمما قال الصدوق والاعتماد على رواية شرح الدعوى وذكر في العلم انه المختار والاحراق لقطع التمديد \* انعى دعا امرأته فجاءته فغيرها فجاءه فلو قالت انى امرأتك لا يحد وفي الروضة جرد امرأة وعانقه وقبلها أو ب معهما فمبادون الفسح حتى ازل عليه العزير الرانى اذا حد لا يحبس والسارق اذا حد يحبس لان الزنا جناية على النفس والمروق جناية على مال الغير فزاد الحبس في هذه الجناية اذا لم عليه الحد وشيئا عليه الله سلكه بغيره ليس الحد يحد الخفيف ودر ما يحد لم يحدى الله عليه لالة والسلام ثم يحدج ودر في سابع نوحه كلابيه

لا حد ما منها والاخر سبعة ثمان (رجل) مات وترك دراهم ودنانير أو عروضا أو أروثة الزوج أن يسلخوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على دنانير. لم يأن هذه المسئلة لا تخلو من وجهين (الاول) اذا لم يكن في التركة دين وتترك الزوج دراهم وعروضا وصولحت على دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم - زوج يعمل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بمقابلة العروض غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرده فيسترد قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير ما عين لغيرهما من التركة لان نصيبهما من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض النعمان فان صدرا نصيبهما فمقتونا على الورثة بأن كانوا جاحدين للتركة أو مقرين لانهم هم كانوا مانعين نصيبهما من التركة لا أن لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض النعمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما أخذت مثل نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه في العرض خاليا عن العوض وكذلك اذا كان ما أخذت أقل من نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يسي العرض مع بعض الدراهم خاليا عن العوض فتعذر تحويزه هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تحويزه بطريق البراءة عن الباقي لان التركة عين والبراءة عن الاعيان باطل قال الحائري أبو الفضل رحمه الله تعالى انما يبطل الصلح على مثل نصيبهما من الدراهم أو على أقل من نصيبهما من الدراهم حالة التصديق وأما حالة المناكحة فالصلح جائز لان المناكحة المعطى يعطى المال للمناكحة المازعة وتغدية بمينه فلا يتم كمن الرابا الى هذا أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبهما من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين يخرج من وجه فكانت العبرة بجانب الفساد وان صولحت على عرض أو دنانير جاز وان قل لانه لا يتم كمن الرابا الى خلاف الجنس وهذا الحيلة في هذا الباب وان كانت تركة زوج دنانير وعروضا وصولحت على دنانير فهو على التفصيل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركة الزوج دراهم ودنانير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنانير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبهما من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بآراء العروض والتفصيل لا يخروا ان صولحت على دراهم ودنانير جاز على كل حال ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الا أن ما يخص الدراهم من الدراهم ويحصى الدنانير من الدراهم صرف قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه الحيلة مستقيمة عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى غير مستقيمة عند فرقة الله تعالى لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما رفق في مسئلة الاكرام فالنقطة على قول الكل أن يسلخوا ما من جميع نصيبهما من جميع تركته الزوج على عرض واحد بمينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة حصتها من جلة التركة وهذا مشاعل لان جوار هذا الصلح بطريق البيع الآن هذا البيع لا يحتاج فيه الى التسليم ويباع ما لم يعلم البيع والمشتري مقداره اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جاز لا يرى أن من أقرنه تخمينه من فلان خيا أو أقرأن فلانا ودعه شيئا ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جاز وان كان لا يعرف مقدار دراهم فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الامام طهر الدين المزياني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لما فيه من احتمال الرابا بان كان في

مائة شمر اخ فاجلدوا به (نوع مشتركة بين الحدود والجناب) كسر الراني رجل المزني بمائة بالدرهم في ماله بربعه ثم يني بها فاقضاه في الجامع جعله خطا وأوجب الدية على العاقلة وفي المبسوط شبه بمجد وأوجب الدية في ماله \* وقال الامام رحمه الله يبيع امرأته



وافضاها لا يستشك البولي لاشي عليه ولو غير ذلك بان كسر رجلها أو يدها أو سننها من **أذهب بكارثتها بحبر أو غيره** يجب المهر **\*** وفي  
الجامع الأصغر دفع امرأة بكرًا أجنبية فسقطت (٤٣٨) فذهب عندهم عليه مهر المثل في ماله ولا تعزير ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة

**\*** دفع امرأته ولم يدخل بها  
فذهبت عذرتها ثم طلقها قبل  
الدخول عليه نصف المهر وعند  
محمد ورواية عن الثوري رحمه الله  
جميع المهر **\*** دفع امرأة غيره  
ثم تزوجها بعد ذهاب عذرتها  
بالدفع ودخل بها عليه مهران  
ذكره أبو حنيفة الكبير **\*** وفي  
الهيون جارية دفعت لاربية أخرى  
فذهبت عذرتها عما بها مذاق مثلها  
كذلك حكم به الغاروق رضي الله عنه  
**\*** البائع إذا وطئ المبيعة قبل  
التسليم عنده لا يجب العقر ولو تبيا  
أو بكرًا وعندهما يجب العقر لكن  
إذا كانت بكرًا يجب العقر  
ونقصان البكارة ويدخل الأقل في  
الأكثر فعلى هذا إذا وطئ جارية  
بكرًا أنسان ولم يجب المهر ينقل  
إلى العقر ونقصان البكارة فيجب  
الأكثر منهما **\*** وفي صبي بصية  
لأحد عليه وعليه المهر لأنه مؤخذ  
بأفعاله إذا لم يصح وإن أقر الصبي  
بذلك لا مهر عليه وإن بالغت  
مستكرهة فكذلك وإن مطاوعة  
لا مهر لها لو جهن ما لاذنهما أو ما قط  
حقها أو لولا من رجع وليه  
عليها بكن أمر صبيًا بشي ولحقه  
غريم رجع ولبسه على الأمر فلا  
يفيد الضمان **\*** دعيت أم صبي  
فزني به يضمن المهر لأن أمره لم  
يصح في حق المولى **\*** وذكر  
الحجوي ادعت على زوجها ضربا  
فأحشا وثبت ذلك عليه يعز الزوج  
وكذا المسلم ليس له أن يضرب  
الصبيان فأحشا وان فسل يعز  
**\*** قال لهيره لفظ لا يوجب الحدان

التركة مكبل أو موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله  
تعالى يجوز هذا الصلح لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان يحتمل أن يكون  
نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبرًا وإن  
كانت التركة عقارًا أو أراضيًا وحيوانًا أو أمتعة وكل ذلك في أيدي المدعي عليهم إلا أن المدعي لا يدري  
ما هو فصالهم على مكبل أو موزون جاز وقد مر جنس هذا (لوجه الثاني) إذا كان في التركة  
دين فإن أدخلوا الدين في الصلح بأن صالحوها من الدين والعين على مال أو صالحوها على أن تأخذ من  
الدين من الغريم وتترك حقها في سائر الأموال وكل ذلك باطل لأنه تملك الدين من غير من عليه الدين  
وفي فساد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لأن العقد واحد وإن لم يدخلوا الدين في الصلح  
مع الصلح عن باقي التركة وبقى الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا نوع حيلة في  
تجميع هذا الصلح أن يسهلوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وإن أرادوا إدخال الدين في الصلح  
فله وجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيب من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم  
من نصيبها وقيل الغريم ذلك ثم يصالحوها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكًا لهم  
أو يجلوا للمرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فإن قضى الدين عن  
غيره متطوعًا جاز ثم يصالحوها عما بقي فالأقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لو لم يصلوا إلى حقهم  
من الدين يرجعون بما أودعوا على المرأة أو يجلوا نصيبها متطوعين لا يصلون إلى ما أودعوا من جهة  
الغريم ولأن جهة المرأة لا رجوع للمتطوع على أحد وإن أثبت الورثة أن يقرضوا نصيبها من  
الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبها من الدين من رجل ويحصل نصيبها من الدين ثم يصالحوها عن  
المال العين فإن أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن يبيع الورثة أو واحد منهم عرضًا من  
عرضه من المرأة بأيسر عشرة بخمس من الذي هو نصيبها وقد قبل الوارث هذا أجل هذه المنفعة  
وهو حصة الصلح وخروجها من البين ثم تحيل المرأة بثمن ذلك لعرض على الغريم ثم يصالحوها من  
المال العين وإن كانت المرأة لا تحبب إلى ذلك مخافة أن يتوى المال على الغريم ويرجع لوارث  
عليها بثمن العرض فالحيلة أن تقر المرأة بأستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على  
نفسها بالاستيفاء ثم يصالحوها من المال العين على ما وصفنا وفي المنتقى قال هشام رحمه الله تعالى في  
نواكز وقلت لأبي يوسف رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فمات الموصي فأراد  
الوارث أن يشتري من الموصي له وصية في العبد لا يجوز فإياه إذا مات لا يورث حق وصيته كالأورث حق  
الشفع في الشفعة ولأن حقه لا ماله له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عندنا من رد على ماله ثمن وله  
مالية وعن هذا قلنا أن بيع المذاع باطل والأجارة لا تنعقد بلفظ البيع والشراء لأن البيع والشراء  
تتقد برد على ماله ماله والمنافع لا ماله فيها فلا رد عليها البيع كذا ههنا في مسئلتنا وبدل عليه حق  
الشفعة فإن المشتري إذا اشترى من الشفع حقه بمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليمًا للشفعة  
وابطلال الحقه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشككة ليس  
لها في الأئمة من يفتوها وانما تشكل هذه المسئلة لاشكال هذا الأصل أن البيع لا يرد على ماله ماله  
ونحية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة الطلاق فإن المرأة إذا قالت تزوجها اشترت  
طلاق منك بكذا فقال الزوج بعت مع ووقع الطلاق وكذا لو باع الزوج منها طلاقها بمال أو باع  
بعضها بمال واشترت منه بعت ويحب البدل ولا ماله في نفسها ولا ثمنه وكذا لا ماله في طلاقها

عفا غسن وإن أراجه لاجاز قال الله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه الآية وقال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء  
الآن وإن أراجه لاجاز لا يحب الله تعالى نفسه ووقع المكاتب على امرأة فأفصها عليه الحد كما لو فعل العبد دوا



يجب المهر كالحر إذا وجب عليه الحد لا يجب المهر وإن ادعى شبهة بأن قال تزوجتها وأقال كانت ممتة ما تربيتهما فأنكر المولى والمرأة يدوران الحد كالحر ثم إن كانت المرأة منكوبة يؤخذ بها المهر حال الإلزام ضمان أن لا يفي الضمان (٤٣٩) عقدان عقد لم يثبت لأنكارها وإن طلاوعة

ولأنه مبيع ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة المطلق أمضا البيع تقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع  
وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الاثنا الحلواني رحمه الله تعالى ان  
مشايخنا رجعهم الله تعالى تكافرا للفرق بينهم ولم يكتفهم ذلك فان الكفر يخرجهم الله تعالى أعياء  
الفرق بينهم حتى رجع عن قول العلماء وقال بأن الاجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في  
انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي أن يتناول جواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ولكن  
ظاهر المذهب يخالفه وأذا لم يتجر للوارث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحيلة والثقة  
للوارث فيه فالجدة فيه أن يصلح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسماة بدفعها اليه فيجوز  
وبطل حق صاحب الحقة وبغير العبد لا وارث ينعق ما باله من بيع أو غيره وكان ينبغي أن  
لا يجوز هذا الصلح لأن هذا الصلح وقع على شيء من حق حقه الصلح إذا كان واقعا على خلاف جنس  
الحق يعتبره معاوضة وتعاكف وتعذرة إرادته الصلح فلا كالان الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض  
ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غيره بعوض كالمسعر وغيره والجواب عن هذا أن يقال  
بأن الصلح متى تعذرت تعذره كالمسعر يعتبره معاوضة من كل وجه كذا في المحيط

رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه ثم عملا لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان ضماحيلة  
فالحيلة في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بالنال الذي يريد استقرضه على أن المشتري فيه  
بالخيار ثلاثة أيام وهذا فاصف المشرى المذموم المبيع في يده على حكم الرهن بذلك المثلث ان  
ذلك هلك بالتمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الحنفية رحمه الله تعالى في حيله  
فهذه المسئلة نص على أن المشتري في خيار الشرط لمشتري بعد الفسخ مضمون بالتمن لاي القيمة  
وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في بيع الجامع في باب المبيع وفي غيره وأما المشتري في خيار  
الشرط للبائع بعد الفسخ فهو مضمون بالعيب الباطن كفساد السطح والرقعة والرطوبة والرد بالعيب  
بقضاء نظير الرد بغيره والشرط لمشتري وذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع  
المستقرض نصف داره من المعرض على أنه بالخيار الى وقت كذا شهرا أو أكثر ما ترد المال فيه فلا  
يسع بينهما وان لم يرد الخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن  
هذه الحيلة لا تثبت على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يرى اشراط الخيار أكثر من ثلاثة أيام  
وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقص البائع المبيع بعد ضمانات فالجواب فيه واحد الآن هذا  
المبيع يكون مضمونا بالقيمة هلك ودخله عيب وبسته الدين بطريق المفصلة لو كان الدين مثل  
قبته ويترأى ان له ان كان هالك فهل (رجل) إذا أدت برهنين رجل وهما أراد أن يتبع  
بأثرهم مان يكون الرهن أرنا أراد المرء أن يعها ثم يكون دارا راد المرء أن يسكنها بالحيلة في  
ذلك أن يرهن ذلك الشيء ويقدم ثم يستعمل المرء دلالا الشئ من الراهن فإذا عاره اياه وأذن له  
بالانتماء طاب له ذلك والعارية ترفع لرهن وإكراهية مع به المرء لا يظهر حكم الرهن حتى  
لو هلك لا يسقط الدين وإذا رفع من الاتباع مدد رهنا بكل خلاف الاجارة فان عدل الاحار بمثل  
الرهن والمسئلة معروفة ذكر الحنفية رحمه الله تعالى انه اذا ترك الاتباع بالدار وجرعه تعود رهنا  
فقصد بين أن مع ترك الاتباع التفرغ بشرط يعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الاتباع به عاد  
رهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي أنه اذا كان المرء دون دارا اعاده المرء من الراهن ونقل

ويعلم أن عاقبنا ما مضوا وان صعبا أو عذبة لا تشي عليه \* والتعز برحق العبد تقبل فيه شهادة امر تين مع رجل ويصح الإبراءه وهو  
ويحلف المنكر وعن أحمد بن حنبل أن الله انه يهدم على صاحب البيت الذي فيه الخمر ينة ولم ير وعنه في الاحاديث \* زنى أو سرق طالعه كره



يحد ولو أقر بالحدود في سكره لا وفي نحر الطاعون السكران كالصاحي في أقواله وأفعاله إلا في الردة فإنه لا يحرم امرأته وفي المتن قال الإمام  
أدرا عنه كل حد لله تعالى كالزنا والسرة (٤٤٠) وكل شيء أقرب به فهو جائر إلا في الحدود لله تعالى وقال الثاني رحمه الله ارتداده كفر يلزمه

فيه ما يلزم العقل في الحكم وإذا  
فدق انسانا يجب حد القذف  
\* ويجوز للعالم التعزير بالشتم  
لأنه لا يجوز صالح \* وعن الثاني  
عزوه مائة ومائة لأن له قد  
جاء أن أكثره مائة وإن أكثر من  
مائة ضمن النصف لكن في بيت  
المال لأن خطأ الحاكم من بيت  
المال \* ذكر الصلح عن أصحابنا  
أنه يهدم البيت على من اعتاد  
الفسق وأنواع الفساد في داره  
حتى لا بأس بالهجوم على بيت  
المفسدين وقيل براق العصور أيضا  
على من اعتاد الفسق وإن قبل  
الاشتداد وإن كسر دنانير في  
نحر أخيه فلا يضمن بالاتفاق  
ألا يرى أنه يكره الأراقعة في هذه  
الحالة وهم عمر رضي الله عنه  
على نائحة بالدينونة وضربها حتى  
سقط خمارها فقبل له فيه قال  
لاحمة لها بعد استغاثها بالمحرم  
والحق بالاماء وروى أن  
الغني أبا بكر البخاري رحمه الله خرج  
إلى الرستاق وكانت النساء على  
شط النهر كاشفت الرؤوس والأذراع  
فقبل له كيف فعلت هذا فقال  
لاحمة لها إن غماضك في إيمانهم  
كلهن حريات ومنع الذي عسا يمنع  
المسلم الاشرار من غنوا وصرخوا  
بالعبدان منعوا كالمسلمين لأنه لم  
يستثن منهم \* وذكر طهير الدين  
قال لأجنيبة ياروسبي أو غراو  
جاء يحدو كذا ما شاكلها \* ومنكر  
القذف لا يستخلف \* وذكر طهير  
الدين لو قال أي تاريح مدوني عرفنا  
هو الأقرع فلا يحد ولو قال حرام

اليميناء ثم ترك سكنها بعد ذلك زمان أنم أعود رهننا وإن لم يفرغ الدار وشرط الخصافي رحمه الله  
تعالى التفريق فينبغي أن يحفظ هذا من الخصافي رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن  
غائب فأراد المرحم أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنم أرهن في يديه فالحيلة  
أن يأمر المرحم رجلًا غير بائع يبيع رقبته هذا الرهن ويقدم المرحم إلى القاضي فيقيم المرحم  
بينه عند القاضي أرهن عنده فيسمع القاضي بيته على الرهن ويقضي بكونه رهنًا عنده ويدفع  
نصوصمة الغريب فلهذا تنصيص من الخصافي رحمه الله تعالى أن البيعة على أرهن مقبولة وإن كان  
الراهن غائبًا وقد ذكر رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش في الجواب في بعض  
المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البيعة على الرهن والمشايخ يختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في  
كتاب الرهن وقع غلط من الكاتب والصحيح أنه تقبل هذه البيعة كالأقلام صاحب البيعة أن هذا  
الشيء في يده وديعة من جهة فلان أو مضاربة أو عجباً وإحارة ومضاهم قالوا في المسئلة روايتان في  
أحدي الروايتين تقبل هذه البيعة وهذا لأنه لما رهنه فقد استخفظه فإذا تعذر عليه الحفظ الإقامة  
البيعة وأثبت الملك للراهن صار خصماني ذلك في الوديعة وأشباهها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه  
البيعة لأن ثبات الرهن على العائب واليه لشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا  
لأن في قبول هذه البيعة لا ثبات الرهن قضاء على العائب ولا حاجة لصاحب اليد إلى ثبات الرهن لدفع  
النصوصمة عن نفسه فان مجرد اليد تدفع النصوصمة منه كالأقلام بيعة ثم الوديعة في يده وقد أجاب بمثل  
هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون إذا أضر ووقع في لغتية ذوبه المرحم قبل  
القسيمة وأقام البيعة له رهن عده فلان وأخذ لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لأنه لا يحتاج  
إلى ثبات الرهن فإن كون العبد في يده وقت الاستدعاء قبل قبول البيعة لا ثبات الرهن  
على الغائب في مسائلنا لا حاجة إليه وفي جامع الفتاوى ولو راد أن لا يبطل الدين بهلاك الرهن  
يشترى منه عبدًا بذلك الدين ولا يبيعه فلو كان العبد لا يبطل دينه ولو كان المطلوب فالطالب أحق به  
من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحياة أقاله البيع ولو أراد أن يدفع المال مضاربة ويكون مضمونًا  
عليه والرجح بينهما ما يقرضه رب المال الأدره ما ثم يشاركه بالدراهم الباقية على أن يعمل ثم عمل  
أحدهما يجوز والرجح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التتارخانية

#### (الفصل الخامس والعشرون في المزارعة)

المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما قال الخصافي رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك  
حتى تجوز على قول الكل أن يتنازع إلى قاض يرى المزارعة حارة فيحكم بجوازها فتجوز عند الكل  
(وحيلة أخرى) أن يكتب كإب الأقرار منهم أي قرآن فيه أن رقبته هذه الضبعة الغلان الذي هو  
مالكها ويقرآن في هذا الكتاب أن هذه الأرض في يد فلان وإن مزارعتها كذا كذا من السنين  
فيزرعها ما بدله من غلة الشتاء والصيف بذره ونفقته وأعوانه يشارق الله تعالى من غلاتها في هذه  
السنين فهو كله ويقرآن أيضا أن له ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فإذا أقر على هذا الوجه نعت  
أقرارهما عليهم ما ويكون كل الغلة للمزارع ثم إن هذا المزارع يحدد لصاحب الأرض في نصف الغلة  
أيضا بحيلة الهبة أو غير ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قاله الخصافي في  
هذه الحيلة التي ذكرناها أولًا ثم يرفعان إلى قاض يرى جواز المزارعة فيشير إلى أنه يرفع إلى قاض  
مولي حتى يقضي بينهما ما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على أنه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان

زاده يعزرو ولا يجوز كذا لو قال لابنه ذكره صاحب المحيط \* ذكر الهندي في وجود مع امرأته رجلا إن كان  
ينزح بالصباح ويحاذون السلاح لا يحل قتله وإن لا ينزح إلا بالقتل حل قتله وإن طأعت حل قتلها أيضا وهذا نص على أن التعزير بالقتل



و بعد العراة لا يوفيه لالهكم  
وعلى هذا رأيي - اما وزن يحل  
له - له وانما يجمع : لا يجمع  
ذلك لانه

وفي الأصل المذموم عليه انه ذكر  
السرقه قال عامة المشايخ بعزوه اذا  
وجدوه في مكان الزممة بانراه  
بمعنى مسح السراق فوجا سامع  
شربة لجراسه لا يشرب ويدخل  
عصام بن يوسف على الوالي فاتي  
ببارق فاكره ثم قال البمين  
على المسكر وايضا على المذموم  
ثم قال الامم عاتوا بالاسم  
والعامة ما في السمر بعبارة  
اقروا بالسرقه قال عصام سنان  
التمار ايت عصام اليه بالعلل عنه

ثم انما سر افق الخفية والاسرار  
ابتداء وانتم فان نقب البيت  
خفية وخذ انما من يد صاحبه  
مكابرة بالاسديقة صاحب لا يقطع  
ومما لا يكون السارق فيه شركة  
ولا شبهة ان ومنها ان لا يكون  
ما ذكرنا في السرور فان اذن  
السرور في بيت غمري من بيت آخر  
من ان السارق انما وايه ومنها  
ان يكون السرور منه يد حجة  
على الناس لا يقطع السارق من  
البيت ومنها ان لا يكون بين  
السارق والمسرور زوجه  
فكذلك كل من السرور ان يكون  
المسرور سرورا لا يوجد  
بشره صاحب السرور لانما اول  
سرور والسرور السرور  
سرور سرور سرور سرور  
من السرور سرور سرور سرور

رجل جعل رجلًا وصية في ماله بالكوفة وجعل رجلًا آخر وصية في ماله بالشام وجعل رجلًا آخر  
 وصية في ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء الميت في بيع تركاته بالكوفة  
 والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم؛ لأنهم جميعًا في المكان الذي  
 أوصى إليه خاصة وقول محمد بن زكريا رحمه الله تعالى من كتب فالحاصل أن عند أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد؛ فكان واحد من واحد ليعم في أنواع  
 والأمانة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقسم بنوع وكان وقول محمد بن زكريا رحمه الله تعالى  
 مضطرب هكذا ذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني في شرحه - يدل على أن كل واحد من الشيوخ  
 الإمام الأجل شيخ الإسلام في شرحه - يدل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يبيع تركته في كل مكان  
 يصير وصية في المكان الذي فيه وفي النوع الذي فيه - وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا  
 صار كل واحد منهم وصيًا وتبين في بيع التركة لا ينفرد أحدهم بالبيع وإن كانت الوصاية  
 متفرقة فإن أراد أن يكون كل واحد من الأوصياء يبيع التركة في ماله يتصرف  
 بالاتفاق فالحيلة أن يجعلهم أوصياء في جميع تركته على أن يبيع التركة في جميع تركاته  
 وعلى أن كل واحد منهم أن يبيع تركته في ماله في هذا الموضع كل واحد  
 منهم وبما علمنا من ردنا بالتصرف بالاتفاق اعتبار الشرع الموصى به - أرادوا به أن يكون  
 كل واحد من الأوصياء وصيًا فيما أوصى إليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الأوصياء فالحيلة  
 أن يقول أوصيت إلى ولاتي في مالي بعد ما ستدعون ما سواهما من البلدان وأرضي بالتي في - لأن آخر  
 في مالي بالشام دون ما سواهما من البلدان فإذا قال على هذا الوجه دفع وصية كل واحد من  
 الأوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي يبيعه له - إذا الرمي بالاتفاق اعتبار الشرع الموصى

نام ابرقہ در بعض النسخ چلانی۔ اب شرم وقت

الخصاء فان انتقص من حبش العيب لا يسقط القدام والانتص من حيث السهم فمما النظم ومنه نداء المأخوذ بحجر رما



بأن كان الحفظ كالنور والد كالكين والحانات والاعتية والفساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من الصغراء له حافظ بأن سرق من تحت رأسه  
وهو قائم في الصغراء أو المسجد يقطع وان (١٤٢) موضوعا بين يديه اختلفوا قال السرخسي انه محرز وعن محمد رحمه الله فممن سرق من

رجل ثوبا عليه أو قلنسوة أو من امرأة ثامة تحلبا أو ملاءة هي لا يستها بقطع وان سرق ثاة أو بقرة من المرعى لا يقطع قال بكر الا ان يكون عليها من يحفظها قال البقال وفي المنتقى لا يقطع وان كان معاراع وعن الامام ان كان معها سوى الراعي من يحفظها يقطع وهو المختار لان الراعي يقصد الاعلاف والاسامة والحفظ ولو للغنم ما روي باليل له باب فكسره ودخل وسرق منه يقطع. في البقال لا يشترط الغلق اذا كان الباب مزدودا الا اذا كان بيننا مفردا في الصغراء ثم الحرز نوعان ما يمكن الدخول فيه فان نقب وأدخل يده فيه وأخذ لا يقطع وحرز لا يمكن كالجوارق فلو أدخل يده فيه يقطع قال الطحاوي حرز كل شيء يخله حتى لو سرق دابة من اصحاب يقطع ودرة من اصحاب لا يخرج الزكاة من ماله ليؤديه الى فقير فسرقة غنى أو فقير يقطع لبقاء ملكه \* قال الكرخي كل ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل النوع حتى لو أخذ لؤلؤة من شريحة وعاء البطيخ يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من المرعى قال السرخسي وهو المذهب عندنا وقد مر خلافه وفي المنتقى سرق من بيت السوق ليلا ان عندها من يحفظها يقطع والا لا \* ادخل يده على سوق نهارا فسرق من حانوته لم يقطع وفي الحاروي دخل السارق نهارا وباب الدار مفتوح لم يقطع ولو ليل من باب

قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله أو صبت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان علما ثم تخصيصه بحاله بغير سداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون أن المولى اذا أذن لعبده في التجارة اذا علما ثم حجر عليه في بعض التجارات فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما ومثله أخرى ترد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى أن من أوصى الى رجل وجعله فيما فيه له على الناس ولم يجعله فيما فيه للناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثرهم على أنه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم أن في هذه الحيلة نوع شبهة (أوصى) الى رجل على أنه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية نيابة فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه مجاز لا أن يعزله غير أن الوكيل لا يعزل مالم يعلم والوصى ينزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في النخبة

### (الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض)

قال الخصاص رحمه الله تعالى مريض عليه دين لبعض ورثته وأراد أن يقر له دينه فقد عرف من أصل أحسانا رحمهم الله تعالى أن اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح والحيلة التي تتأتى في ذلك على قوله الكل أن يقر المريض بالدين لاجنبي بثقبه وبأمر الاجنبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبي أخاف أن يحلفي الحاكما بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرما للميت فلا يجوز لي أن أحلف عليه فالحيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من أعيان ماله يعي مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلفه الحاكما كما حلفه على أمر صحيح ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يحلف الاجنبي المقر بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأتهم منه وان لم يكن لهذه اليمين طالب هنا وانما كان كذلك لان اليمين هنا اتفاق للميت والقاضي نائب الميت فيحلفه احتياطاً وان لم يكن لها طالب وكان القاضي الامام أبو علي النفسى رحمه الله تعالى يقول كنا عرفنا أن الدين اذا تقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فحريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وصكنا فظن أن الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت أنه لا يستحلف الغريم بل يعلى حقه بغير عيب لانه ذكر في المبسوط في ما وضع أن المريض اذا أقر في مرضه بالدين للغير ما فاتهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين والخصاص رحمه الله تعالى ذكر اليمين هنا فهذا شيء استفيد من جهة (قال) فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة أن يهب الوارث للاجنبي عينا من أعيان ماله ثم يبيع الاجنبي ذلك العين بعد ما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا

(وحيلة أخرى في هذه المسئلة) أن يحضر الوارث متاعاً أو شيئاً تكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بحضور جماعة من الشهود بكذا وكذا يسلمه اليه فيبيع مال الوارث دينا على المريض بالبينه ثم المريض يهب تلك العين من انسان لا يعرف سراهم الموهوب له يهب تلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعه ويصير مال الوارث دينا على المريض بالبينه فيستوى الوارث ذلك من المريض كلاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا أن فيها نوع شبهة لانه

الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد اصل الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة أو معه سلاح وصاحبه يتكرر يعلم به ولا يعلم ولو دخل بين العتمة والناس ينجون ويذهبون فهو بمنزلة الثمار ولو علم صاحب الدار بدخول اللص والاص لا يعلم ان



أو تحت رأسه لا يقطع ولو كان  
في مسجد جماعة قطع ولو سرق من  
بيت المال وأخذ قبل الخروج لم  
يقطع

فتدخل الدار وجمع المتاع ليلًا  
 وطرحة في ثمر فيها وخرج فانحازان  
 خرج للماء قوة الانخراج لا يذوق واث  
 يتحرر بكمه لا بقرة الماء قطع لاضافة  
 المعدل اليه لا الى الماء وعلق المتاع

اللهذا اشارة الى انه انما يكون شررا حال فومه اذا كل تحسب به . قال سمس الائمة السبع انه يلزمه اللطاع كل حال لان الله تعالى له المعتد  
بلا أقصى ما يتألف دل عليه ان المودع والمستعير لا يضمنان . وفي المتن قال الامام لو ان الراي يرى غنمه مسروق لا يفسخ وان ادارها لموضع

(وحيلة أخرى لهذه المسئلة) لم يدكرها الخصاص رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الامر الى قاض يرى  
الاقرار للوارث بالدين صحيح لان بين العلماء اختلاف في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند  
الشافعي رحمه الله تعالى يجوز فاذا قضى القاضي بالقاضي بالجواز يصير متفقاً عليه على ما عرفت في كثير من  
المواضع (قال) ان جعل لبينته صغيرة شيئاً امامتاً أو حلياً أو ما شبهه ولم يشهد على ذلك حتى  
مرض ولا يأم من الورثة أن لا يسلموا لها ذلك قال اماما كان من حلي أو متاع أو ما شبهه من  
المنقولات يدفعه سر الى من يتق به ويحمله أن ذلك لابنته فلا تفرق بينه وبينه أن يحفظها لذلك فاذا  
كبرت دفعه اليها وأما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه أن يفعل بالعة أو ما دحل  
بالمقول ولكن ينبغي له أن يدفع الى من يتق به ولا يسلمه او يقول له هذا المثل لعل ابنته فلا تفرق هذا  
العقار متى لا يتي فلا تفرق هذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحذرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل  
عند الشراء اشترى هذه الضيعة لابنته هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل بالمقارن  
الكلام اطلاقاً فاذا كبرت الابنة والمشتري يدفع الضيعة اليها وقد اختلف مشايخنا رحمه الله تعالى  
في فصل أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فادأ أن يدفعه الى رجل  
سر الصفا لابنته على نحو ما بيناهل يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحل لان  
القاضي لا يصدق أباً الصغيرة أن هذا مال الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسمعه أن يأخذ  
ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة الا أن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلي والمتاع أنه يحل  
لذلك الرجل أن يأخذ من حق سائر الورثة الا أن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلي والمتاع أنه يحل  
الى المشتري فاشترى فاشترى لها بذلك المال قال ايس عليه في بيعه شيء وكذلك لو استقرض المريض من  
انسان مالا ثم وهب لابنته ثم دفعه الى الرجل حتى اشترى الضيعة منه لابنته فهو جائز وايس على ذلك  
الرجل في بيعه شيء على ما عرفت في المبسوط أن العقد لا يثبت لمقايعة تلك الامراهم بل يثبت على ما يدعي  
في الذمة ولا يكون هو بالمال بالشراء ما قال الشيخ الامام شمس الآفة الحلواني رحمه الله تعالى  
هذه الحيلة تصح على توله فانما على قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيع المبيع من داره ومن  
ركيل واره لا يصح فلا تصح هذه الحيلة لئلا يسهل اذا كان في يده دار أو ضيعة لبيعها ورثته وسأف أباً  
لو أقر بذلك للوارث لا يصح انتراره فالحيلة أن يقول لاجنبي هذه الدار دأ له ويقول لاجنبي هذه  
الدار لو ارثك فلا تفرق (قال) واذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على ان يرضى دين  
مائة دينار غاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز اقراره للوارث فالحيلة أن يجيى مرب الدين بن رثيق به

اللدظ اشارة الى انه انما يكون شررا حال فوه اذا كل تحتجب به . قال سمس الائمة السبع انه يلزمه الله  
بلاقصى مايتأتى دل عليه ان المودع والمستعير لا يضمنان . \* وفي المنتقى قال الامام وان الراى يرى غنة



وهو عندها قطع \* بسط الثوب على حائط السكة فسرق لاقطع لان ما يلي الدار بحر زلايلي السكة \* وفيه عن محمد رحمه الله نزلوا في بيت او خان فسرق بعضهم من بعض ورب المتاع يحفظه (٤٤١) أو تحت رأسه لاقطع وان كان في المسجد والمسئلة بحالها قطع والمسجد في هذا

فيقر المرئض بحضرة الشهود أن وارثه فلانا وكله بقبض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فاذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المرئض فان خاف الرجل أن تلزمه البيعة فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئا بحاله كما وصفنا كذا في المحيط (الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض)

يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للترز عن الكذب لا بأس به جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال ان في معارض الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه أيضا أنه قال ان في معارض الكلام اندوحة عن الكذب أي سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر (١) لأن ما أراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثاني أن يبدل الكلام بامل وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يبع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معتدة لا يحل لرجل ان يخطفها صريحا ولكن لو قال انك جميلة حسنة ومثلك يصلح لمنلى وسيدة فبعضى الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم أنه قال اذا دخل بيته للاستراحة يقول لخدمته اذا استأذن أحد في الدخول على فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذي أنت قائم فيه وعنه أيضا انه كان اذا استأذن منه ثقبيل الدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو وسادة ويقول لخدمته قل ان الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع انه قد ركب على دابته فاجابه ويرجع وعنه أيضا انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشئ الذي تستعيره هنا ويرد به في موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشئ ليس بحضرة أو في داره والله تعالى أعلم كذا في النخبة \*

(الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات) اذا أراد الرجل أن يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته الفائتات ولا يامن من الوارث أن لا ينفذ وصيته لو أوصى بذلك وربما وصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو أوصى بمائة أيضا دخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا وراء الثلث فالحيلة في ذلك أن يبيع شيئا من أملاكه في حياته وصحته مما يشق به ويعتد عليه ويسلم المبيع ويرثه من الثمن - حتى يبيع المشتري ذلك الشئ بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى فان خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا ويملك ذلك الشئ لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي قال فالحيلة في ذلك أن يبيع تلك العيز من ذلك الرجل بشئ ملغوف ويكون الملغوف معيبا قليل عيب ولا يرى البائع الملغوف ولا يرضى بالعيب ويوصى الى انسان أب يرى ذلك الشئ المعيب بعد وفاته فيردّه الوصى بالعيب اذا امتنع مشتري ذلك الشئ عن البيع فيعود ذلك الشئ الى مالك

(١) قوله الآن ما أراد به يكون من محتملات لفظه بياته فيمار وي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنة لا يدخلها عجزوز فسمعت عجزوز ذلك فجعلت تبكي حتى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة أهل الجنة حين يدخلونها فقال أهل الجنة عجزوز دمكم كهلون فتند تلغظ عليه السلام باقظ وأراد به غير ما وضعت له اللفظ من حيث الظاهر الآن ما أراد به عليه السلام كان محتمل لفظه والعجزوز فهمت ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا في المحيط نقله البحر اوى

يحالف البيت والخان لو القوم فيهم نزلوا \* وعنه عشرة رجال في دار كل في بيت على حدة فسرق رجل من كل رجل درهما قطع لانهم سرقوا واحدة \* ولو كانت حجرا كثيرة في دار عظيمة فسرق من كل حجرة أقل من عشرة لا يقطع \* السارق لو رده الى دار المالك أو الى من هو في عياله في الجامع لا يبرأ عن الضمان ويسقط القطع استحسننا \* العبد اذا سرق لا تقطع يده الا بحضرة المولى عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا القصاص والخلاف في مسمع البيعة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا يقبل عاينه اجماعا وفي المتنق من الامام أدركت المص وهو ينقلب لقتله قال محمد رحمه الله ان قتله غرم الديعة في ماله وقال الماشي رحمه الله حذره فان ذهب والا فاره فان دخل عليك بيتا خفت أن يبدلك بضرب أو خمت أن يرميك فارمه ولا يحذر \* قال محمد ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يعوي على أخذ هذه ان ثبت الا انه يحاف ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهله أو جاره يفجر وخاف ان أخذه ان يقهره فهو في سعة من قتله ولو كنت مطاوعة له قتلها ما ولو استكره امرأته رجل لها قتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فلم يهدر دالم يستطع منعه الا بالقتل \* وسئل محمد عن مجنون فصد انسانا ليقبضه أو به يره فقتله ما المصول عليه قال يضمنهما وبه أخذ الهقبه لمن أكل مال انسان عند المخمصة يضمن ورثته

قبحه \* قتله صاحب الدار ويرد على أنه كابر قدمه هدر وان لم يكن له بينة ان لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل صاحب الدار



كالعسلا يباح قتله ولو قتله ضمن  
 وان في المصارفة في موضع لا عوث أو  
 في المسرايم لا يباح قتله ولو قتله  
 لا يضمن وإن شرب ما يلبث يباح في  
 الأحوال قتله ولو قتله دفعا لا يضمن  
 ولتحكيم القلب أصل في مثله وهو  
 قوله عليه الصلاة والسلام منع يدك  
 على صدرك فسمعت في صدرك نخذه  
 وإن امتلأ الناس ولا جاعهم  
 دمن دخل عليه ليل الشاهرا سيقه  
 ما دارحه شد نحوه يحكم في ذلك  
 قايه أن كثر دمه منه وخوفه وعلم  
 أنه يريد قتله - فإنه إن بدأ بقتله  
 وإن ودع في قايه خلاف ذلك لا يحل  
 له قتله والمائة بريءه أغلب السنن  
 (كتاب الوصايا وهي آخر أحوال  
 الإنسان فتمهاونيه ثمانية  
 فصول الأول في أصوله في المدة  
 وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه  
 ثلاثة أنواع الأول في "صدا"  
 قال في نس الطعناوي الأفضل لمن  
 له مال فليس وله ورثة أن لا يوصي  
 ومن له مال كثير يستحب أن يوصي  
 - وإن التمس ورثته ثمانية أم فقراء  
 فيها هو طاعة لأمه به في الفضل  
 وكذا روى عن الثاني أن الورثة لو  
 - أو كمار لا يستحقون - بل  
 التركة أو فقراء حتى كرها أو من  
 وأبائهم أو - - - -  
 التركة أو وصية أو نبي وعن الإمام  
 في فقر الأمعة أن يترك لغيره  
 ورثته أو آلاف سواها  
 وعن ابن عباس ثمانية آلاف درهم  
 - - - -  
 كانت لأمه - - - -  
 - - - -

(وحيلة أخرى) أن يبيع حصته ما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مبررة (إذا) قال المريض أجزوا عني ثلث مالي بجنة واحدة أو قال بجنة ولم يقل واحدة فذهب الوصي إلى رجل مالا مقدرا لينفق على نفسه في الطريق ذاهبا ورجعا فأنفق وبقى من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن له الأمور الاحتراز عنه فانفياص أن يصير ضمة المائتين على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامنا وكان على المأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصي وإن كان الميت أوصى أن يكون الباقي للمأمور فإن كان عزيزا ليجع عنه كانت الوصية بالباقي جائرة لمصلحة المعلوم وإن لم يعين من يجع عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصي لأوصي أعط ما بقي من المدة من شئت فإذا أعطى الوصي المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمسئلة الموقوف الموصي الوصي أعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله أعلم

(الفصل الاول في تفسيره ووقوع الاشكال في حله)

(المجلد الثاني في أحكامه)

صريحاً ودلالة وذلك بأن يموت الموصي له قبل القبول والرد فيكون موته قبلاً لا يموت ثانياً ورثته وقبول المورث له قبل موته لا يقتضي  
قبلاً لثالث يجوز لأجنبي أجازت الورثة أولاً بكل المال بإجازتهم وإن لم يكن له وارث فجوزاً له والساكنين له في المال أم لا وبما كانوا من



الثالث أولاً رث لا الأجازة الورثة والعربي لا وإن أجازت الورثة ويجوز للمستأمن والذي استعسانا وللقاتل أن أجازت الورثة وهم بالغون عندهما سناً الثاني وإن أجازها من (٤٤٦) هو أدل للأجازة يكون عليه كامن الموصى لامن المميز \* وهي ثلاثة أنواع أن يكون

الموصى له كالمودع والوصية في يد الموصى وورثته كالوديعة بأن يوصى بعين ماله قائم يخرج من الثالث حتى لو هلك بلا تعد لا يضمن الثاني أن يكون الموصى له كالمودع كالغريم بأن يوصى بالبراهم المرسلة وله دراهم أو ليس ثم مات بأخذ الموصى له تلك البراهم أن حاضرة والايبيع تركته ويعطى تلك البراهم كالدين لكن بينها وبين الدين فرق وهو أنه يبدأ بدين الصحة ثم بدين المرض ثم بدين الوصية والديون من السكك وهذه من الثالث وأربعان المريض كالهبة والصدقة والعق والتدبير والحماية قدوماً بغيره فيه وإبراهمه أو عفو عن دم الخطأ من الثالث وعفو عن دم العمد من كل المال لأنه ليس إيمان وكفالة على ثلاثة أوجه كدين الصحة بأن كفل في الصحة معلفاً بسبب ووجد السبب في المرض بأن قال ما ذاك علي فلان وفي وجهه كدين المريض بأن أخبرني المرض بأنني كنت كفلت في الصحة لا يصدق في حق غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الأول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر الوصايا بأن أنشأ السكك في مرض الموت والمريض الذي يكون أصرفه من الثالث من يكون ذافسراًش بأن لا يطبق القيام

صلاحتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يخلل النساء حتى لانه سدصلانه لاحتمال أنه رجل فان قام في صف النساء يبعد سدصلانه احتياطاً لاحتمال أنه رجل وإن قام في صف الرجال فصلانه تامة ويبعد الذي عن غيره وعن يساره ومن خلفه بمحذاته صلاتهم احتياطاً لاحتمال أنه امرأة ويجلس في صلاته بجلوس المرأة كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى أحب إلى أن يصلي بقناع يربد به قبل البلوغ وإن صلى بغير قناع لا يؤمر بالاعادة الا استحباً بهذا إذا كان الخنثى مراهقاً غير بالغ أما إذا كان بالغاً كان بالعاقب باع بالسنن ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال أو النساء لا تجزئه الصلاة بغير قناع إذا كان الخنثى حراً (قال) ويكره له أن يلبس الحلي وأراد به ما بعد البلوغ بالسنن إذا لم تظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلاً أو امرأة ويكره له لبس الحرير أيضاً كذا في التتارخانية \* ويكره له أن ينكشف قدم الرجل أو قدم النساء وأن يخلو به غير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وأن أحرم وقد راهق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا علم لي في لباسه وقال محمد رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة كذا في الكافي ولا بأس بأن يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة أيام ولياليها وهذا ظاهر قلت رأيته هذا الخنثى هل يختن أو رجل أو امرأة فهذا على وجهين أما أن يكون مراهقاً وغير مراهق فإن كان غير مراهق فإنه لا بأس بأن يختن رجل أو امرأة لأن الخنثى صبي أو صبوية فإن كان صبياً فلا بأس للرجل أن يختن وإن كان مراهقاً يشتهى فإذا كان غير مراهق لا يشتهى أو لى وإن كان صبوية فلا بأس للرجل أن يختن إذا كانت غير مراهقة لأنم لا تشتهى وبسبب الشهوة يحرم النظر إلى الفرج ولا بأس للمرأة أن تختن لانه صبي أو صبوية فإن كانت صبوية فلا بأس للمرأة أن تختن إذا كانت مراهقة تشتهى فإذا كانت غير مراهقة وهي لا تشتهى أولى وإن كان صبياً فكذا لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر إلى فرج الأجنبية وإن كان مراهقاً فإنه لا يختن رجل ولا امرأة أما أنه لا يختن رجل فلهو أن يكون صبوية ولا يباح للرجل أن يختن أو ينظر إلى فرجها لأنم مراهقة والمراهقة ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا يختن الرجل فكذا لا يختن امرأة لجواز أن يكون صبياً مراهقاً فلا يخل للمرأة الأجنبية أن تختن وتنظر إلى فرجها لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن الخنثى إذا كان موصراً فإن الولي يشتري له حارية عاملة بأمر الختان حتى تختن فإذا اختنته باعها الولي بعد ذلك وإن كان معسراً اشترى الأبسط بقمن ماله حتى تختن وإن كان أبوه معسراً أيضاً فإن الإمام يشتري له حارية من بيت المال فإذا اختنته الجارية باعها الإمام وردتها إلى بيت المال وزوج المرأة للخنثى لا يفيد إباحة الختان لأن النكاح موقوف قبل أن يستبين أمره لجواز أن يكون ذكراً يجوز النكاح ويجوز أن يكون أنثى فلا يجوز وإذا كان مشكلاً الحال كان النكاح موقفاً والنكاح الموقوف لا يبيد بإحالة النظر إلى الفرج ولهذا قال يشتري له حارية عاملة ولم يقل زوج لها امرأة عماله حتى تختن هكذا كشرع الإسلام في شرحه وذكر الشيخ الإمام فممس الأئمة الحلواني أن يحرم رحمه الله تعالى أن يمل يمل يزوج له امرأة عماله لا لا يتيقن به نكاحه مالم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستحباً لأن الخنثى إن كان امرأة فهذا نظر الجنس إلى الجنس والنكاح لغو وإن كان ذكراً فهذا نظر المنكوحه إلى زوجها كذا في المحيط \* وإن مات قبل أن يستبين أمره لم يعسله رجل ولا امرأة بل يعم فان عمه أجنبي بعمه بخرفة وإن كان ذارحم محرم منه بعمه بخرفة وقال فممس الأئمة الحلواني يجعل في كواره ويغسل هذا كله إذا كان يشتهى أما إذا كان طفلاً فلا بأس أن يعسله رجل أو امرأة كذا في الجوهرية النيرة

لحاجته ويجوز له الصلاة قاعداً ويحاف عليه الموت ولو طال المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالعالم نوع أو صار مدنفاً أو يابس الشق لا يكون حكم المرض إلا إذا تغير حاله عن ذلك ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير فن الثالث قال



الفضل مرض الموت أن لا يخرج إلى خواج نفسه وعليه اعتماد في التجريد فقال لو خرج المريض من البيت لا يكون مريضاً مرض الموت  
 وحكى عن شمس الإسلام أن المعتز في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد (٤٧) وفي حق السوقي أن لا يقدر على الخروج

إلى الدكان وفي حق المرأة أن لا تقدر على الخروج إلى السطح ولو قام إلى حوائجه في البيت كالشي إلى الحلاء ولا يسوم لحوائجه خارج البيت فهو في حكم مرض الموت سنداً لعمامة المشايخ من بخاراء شيخ بلخ على أنه في حكم الصحيح وقال لعمري كونه صاحب العرائش لا يجزئ بل العبرة للقبلة تست من هذا الموت وإن خرج من البيت وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه الله

**(نوع في الغصها)**

مريض لا يقدر على القيام بحوائجه ويؤثر وأشد رأسه ويعلو أنه بعدل أن ماتت قبل أن يتسوى على النطق جازت الوصية وفي النزول جعل هذا قول محمد بن مقاتل وعندنا أنها لا يجوز وفي المناصبي أن تطاول الاعتقال سنة فهو كالأخرس وفي النزول قيل لمريض أو من يشي فقيل ثلث ما لم يرد عليه أن قال على أثره اللهم يسرف الثالث إلى الفسقاء وقال ابن حكمة في هذه المسئلة يسرف الثالث إلى الفقراء ولا كراهة في هذا موافق لما يأت به من أنه لو قال ثلث ما لم يرد عليه أن قال هذه وصية مائة تسع مائة وكذا قال محمد بن بخلاف ما لو قال في سنة تلت ما لم يرد عليه أن قال ذكره في سلاله صاباً أو ثمة إلى ما بعد الموت وذكر من ذلك في الحصة بذكرت وصية وفي المرض على هذا وبذلك أخره والقدره هم

(نوع آخر في مسائل النكاح) لو تزوج الأب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه أو زوج من رجل قبل بلوغه فالنكاح موقوف لا ينفذه ولا يبطله ولا يتوارى حتى يستبين أمر الخنثى فأنز وجهه الأب امرأة وبلغ وظهر علامات الرجال وجهم بجوار النكاح لأنه لم يصل اليها نه تزوج سنة كما يؤجل غيره ممن لا يصل إلى أمراته قلت أرأيت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه على أن أحدهما رجل والآخر امرأة قال إذا علم أن كل واحد منهما مشكل فإن النكاح يكون موقفاً إلى أن يتبين حاله ما لو تزوج أحدهما كراهة فيكون هذا كراهة تزوج بذكر فيكون النكاح باطلاً وكذلك يجوز أن يكون أنيس فيكون النكاح باطلاً لأنه امرأة تزوج امرأة ويجوز أن يكون أحدهما ذكر والآخر أنثى فيكون النكاح جائزاً إذا كانا مشكلين لا بدري حالهما يكون النكاح موقفاً إلى أن يستبين حالهما ما وان مات أحدهما أو ماتا قبل أن يزول الاشتغال لم يتوارى لأنه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد الإرث منه كذا في الذخيرة \* وإن كان لم يعرف كل واحد منهما حاله مشكل أجزى النكاح إذا كان الأبوان هما الذات زوجة جلالاً أباً الزوج منهما أخبرانه رجل وأباً المرأة منهما أخبرانهما امرأة وخبر كل واحد منهما مقبول شرعاً ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصدقه النكاح بناء على ذلك فإن ماتا بعد الأبوين وقام كل واحد من ورثتهما البينة أنه هو الزوج وإن الآخر في الزوجة أقض بشي من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى \* قلت فإن جاءت إحدى البنتين قبل الأخرى فقنيت بهما ثم جاءت الأخرى قال أبطل البينة الأخرى وأقضاء الأول ماض على حاله ولو أن رجلاً قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل أن يتزوج أمه حتى يستبين أمره كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الحدود والقصاص) ولو أن رجلاً قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ وقذف الخنثى رجلاً فلا حد على القاذف أما إذا كان القاذف هو الخنثى فلا حد مرفوع القلم لأنه صبي أو صبية وأما إذا كان القاذف رجلاً آخر فلا حد قذف غيره ممن لان البلوغ عن أحد شره وذو حصان القذف كالإسلام وإن قذف الخنثى بعد بلوغه بالسنة ولكن قبل أن تظهر علامته يسد ذلك به على كونه ذكراً أو أنثى فقذف الخنثى رجلاً أو قذفه رجل قال في الكتاب هـ ذوالالأول سوء قال مشايخنا رحمهم الله تعالى أرأيت هذا التسوية في حق قذف الخنثى وأنه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلاً لأن الخنثى وإن صار محصناً بالبلوغ إلا أنه إذا لم تنه عنه علامة الاثنية أو الذكورة يجوز أن يكون رجلاً وإن يكون امرأة دون كراهة لافه وبقره المحبوبين كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لأن الاجتماع ومن قذف رجلاً نيبوباً وأمرته قذفاً لا حد عليه أم إذا لم يرد هذا التسوية فيما إذا كان الخنثى هو الماذن وإذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلاً قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لأنه محبوب بالغ أو رتقاء بالغ وهو المحبوب البالغ أو الرتقاء البالغة إذا قذف إنساناً يجب عليه الحد قلت أرأيت أن سرق بعلماً بملك قال عليه الحد وإن سرق منه ما يساوي عشرة من حرز يقطع يد السارق كذا في المحيط \* قلت أرأيت هذا الخنثى أن يقطع رجل أو امرأة يده قبل أن يبلغ أو يستبين أمره فلا حد عليه وهذا الخنثى إذا قتل أنثى رجل أو امرأة عمداً كان عليه ما نفسا قلت أرأيت أن يقطع هذا الخنثى يده رجل أو امرأة قال على عاقبته رخص ذلك ولا قصاص عليه ميمراً كذا أو بالغاً من ولم يستبين أمره \* وتجب الدية على عاقبته إذا كان الخنثى لم يدر له بعدو بعد البلوغ إذا قطع يد إنسان قبل أن يتبين

من ماله أو لم يقل من ماله أن كان في ذكرك الوصية جاز وبسرف إلى الفقراء ولو قال ثلث ما لم يرد عليه أن قال ذكره في سلاله صاباً أو ثمة إلى ما بعد الموت وذكر من ذلك في الحصة بذكرت وصية وفي المرض على هذا وبذلك أخره والقدره هم وإن ضاع ما سار وقما على الفقراء \* قال الله تعالى لا تأخذوا أموالكم بما لله بهما وعند محمد رحمه الله يسرف الخدوعه البره قال ابنه وا



في رواية أخرى في فاعله هو هذا المثل الثالث \* قال مدغم بن عيسى كنيذ الوصية بالمال لان هذا يكون للائنياء والفقراء ولو قال صدق  
به من ازال من روات كنيذ جازلانه راديه القربة وقال القاضي على النسخي روات كنيذ ليس من لسانه افلا عرفه \* ولو اوصى وصية مرتبة  
ثم قال اعرضوا وصيتي على فلان فما اجاز فهو حازر وما رد فهو مردود فلم يعرضوا فلان شيئا وعرض عليه ولم يقل شيئا حتى مات فالوصية جائزة  
لان هذه اللفظة راديهما التقرير \* قال ثابث بن سويل الله فهو والغزو فان اعطاه حاجته قطع اجاز وفي النوار لو صرف الى سراج المسجد يجوز  
لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره (٤٤٨) وكل ما في حيث يرى الناس او حيث يرى المساكن في عرفنا ليس بوصية

أمره عهدا فانه يجب الارش في ماله كذا في النسخة \* فان افترض هذا الخنثى في المقاتلة (١) لم يجز حتى  
يستبين أمره وان شهد الواقعة (٢) وضع له سهم كذا في المبسوط لشمس الاثمة السرخسي رحمه الله  
تعالى \* قلت فان اخذنا سيرافي الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قلت  
فان ارتد عن الاسلام قبل أن يدرك أو بعدما أدرك لا يقتل عندهم جميعا قلت فان كان من أهل الذمة  
قال لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل  
في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في النسخة

(نوع آخر في الايمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت طالق  
أو قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فقلت هذا الخنثى المشكل قال لا تطلق امرأته  
ولا تعتق أمته في قول علمائنا رجهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك أنه غلام طلقت  
المرأة وعقت الامه وان ظهر أنه جارية لا تعتق الامه ولا تطلق المرأة وفيه قال رجل كل عبد لي حوله  
عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمة لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القولين  
وحلف باليمينين جميعا فانه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبدا فامرأته طالق فاشترى هذا الخنثى  
لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التتارخانية

(نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكرا أو أنثى وفي اقرار أبيه أو وصيه بذلك) فان قلت أرايت ان قال  
هذا الخنثى المشكل أنا ذكرا أو قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقبل أن يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكرا  
أو أنثى كان القول قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافه ومتى  
لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلافه قال قلت أرايت ان لو كان هذا الخنثى أبوه حيا فقال هو  
غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول قوله مالم يعرف انه  
مشكل الحل قلت أرايت ان كان هذا الخنثى قد راقق وليس له أب وله وصى فأقر وصيه أنه جارية  
أو غلام فالقول قوله اذا لم يكن مشكل الحال واذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط \*  
والله سبحانه أعلم (مسائل شتى)

ولا تجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لانه صبي أو صبوية وبعدهما أدرك اذا لم يستبين أمره يتوقف أمره في  
حق الشهادة حتى يشين أنه ذكرا قلت أرايت ان يخرج لا أوصى لمافي بطن امرأة بالأنف درهم ان كان

(١) قوله لم يجز حتى يستبين أمره لانه انما يعرض للمقاتلة البالغين من الرجال وهذا ليس بمبالغ ولا  
رجل لانه لا يدري أنه رجل أو امرأة فلا يفرض له لانه انما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي  
والصبية (٢) قوله وضع له سهم كذا في جميع ما عذري من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب  
فان الذي رأيته في المحيط وان شهد معناه فانه يرضخ له ولا يسهم له لانه انما يسهم للبالغ وهذا ليس بمبالغ  
فلا يفرض له اه نقله البحر اوى عن عنه

\* أوصى بثلاث في وجسوه الخسبر  
بصرف الى بناء القنطرة وبناء  
للمسجد وطلبة العلم \* أوصى بان  
يتخذ الطعام بعد موته ثلاثا بطلت  
الوصية في الاصح \* أوصى لصالح  
ورثة فلان بطلت الوصية \* جعل  
داره خانبا ينزل فيه الناس بعد موته  
لا يجوز \* نسييل الاشياء المنقولة  
في الحياة لا يجوز عنده وبعد  
الموت ان كان فيه تملك بان يوصى  
بالغلة له ويقول جعلت سكناه  
لفلان يجوز وفي الجامع الصغير  
أوصى بثمرة بستانه ثم مات وفيها ثمرة  
فهي له وحدها ولو قال له ثمرة  
يستأني ما عاش أو أبدا فله هذه  
الثمرة وما يحدث استحسانا \* أوصى  
بغلة بستانه له الغلة ما عاش \* أوصى  
بصوف غنمه أبدا أو بأولاده أو  
بالباتما ثم مات فالوصى له ما على  
ظهرها من الصوف وفي بطنها من  
الولد وضرعها من اللبن يوم مات  
الموصى استحسانا \* أوصى لرجل  
بار بعامة ولا تسخر بمائتين ثم قال  
لثالث أفركتك فيما أوصيت  
له ماله النصف منهما \* أوصى  
لرجل بعامة ولا تسخر بمائة أخرى  
ثم قال لثالث أفركتك فيما أوصيت  
لهما لثالث ثلث كل مائة استحسانا  
\* ثلث مالى لفلان ثم قال في ذلك  
المجلس أو غيره سدس مالى لفلان

لفلان السدس الواحد لا غير ولو قال سدس مالى وصية لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان

وصية له الثلث \* أوصى لوارثه ولاجنى ذللا جنى نصف الوصية وبطلت الوارث \* أوصى لبيت وحي بجميع الوصية للحي \* مريض أقر لوارثه  
ولاجنى بدين بطل الكل \* أوصى بالف درهم من مال رجل ثم مات الموصى فجاز رب المال الوصية بعد موته فان دفعه جاز وان منعه له ذلك  
بخلاف ما اذا أوصى بأكثر من ثمانية فجاز له الورثة بعد موته ثم امتنعوا عن التسليم ليس لهم ذلك \* اقتسماتركة أبيهما ألف درهم فانخذ  
كل منهما مائة درهم ثم أقر أحدهما له أوصى بثلاث الاف لرجل ان صدقة الابن الا تسخر له ثلث الا ان فيه ما وان كذب به عليه ثلث



مافي يده في الاستحسان والقياس أن يأخذ نصف مافي يده كلوا قريان ثالثا وكذا الاخر يأخذ نصف مافي يده المقر ولو أقر أحدهما بدين على والدهما فانكر الابن الاخر يأخذ كل مافي يده المقر قال الفقيه وعتدي يأخذ منه حصته \* أو وصى بثلاث ثلاثة دراهم فهلك درهمان وبقى درهم وهو يخرج من الثلث له الدرهم كله وكذا لو أوصى بثلاث ثلاثة أثواب من جنس واحد وكذا الاضنام ولو أوصى بثلاث ثلاثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له الا ثلث الباقي وفي الاصل قال في مرضه ثلث دارى لفلان لا يكون وصية ولو قال سدس دارى لفلان يكون اقرارا وعلى هذا ألف درهم من مالى لفلان كان وصية ان كان في ذكر الوصية ولو (٤٤٩) قال في مالى كان اقرارا ولو قال عتدي هذا لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر الوصية ولا قال بعد موتى فجهة قياسا واستحسانا فان قبضه في حياته صح فان مات قبل القبض بطل فان ذكره في خلال الوصية لم يكن وصية استحسانا وخرق في الاستحسان بينهما اذا ذكر كل الدار و ذكر بعض الدار بان هبة الماشاع فيها يحتمل القسم بالماله فان كان في ذكر الوصية فان لم يكن في ذكرها هبة ويقتضى فعل هذا نصف عتدي لفلان هبة \* أو وصيت بان يوهب لفلان سدس دارى بعد موتى وصية وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا تصح ولو بثلاث ماله تصح مطلقا ويكون وصية بالعتق وان خرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته \* أو وصى بعبد بشئ من الدراهم المرسلة أو الدنانير المرسلة قال الامام النسفي الأصح أنه لا يصح كالوصية بالعتق \* ويجوز الوصية بما في البطان ويما في بطن الجارية ولا يجوز الهبة للجنين والوصية لاهل الحرب باطلا وفي السير ما يدل على جوازه والتوفيق أنه لا ينبغي أن يجعل ذلك من ثبوت المالك \* حرمي مستأمن في دارنا وصى بحل أم سلم وذوي صح \* وصية

غلاما بخمس مائة ان كان جارية قولت هذا الخنثى المشكك قال يعلى له خمس مائة وتوفى الخمسمائة الاخرى الى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فان تبين أنه ذكر دفعت الزيادة اليه وان تبين أنه جارية دفع الى ورثة الموصى وكذلك ان مات قبل التبين يدفع الموقوف الى ورثة الموصى وهذا قول علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* اعماء الاخرس وكتابه كاليان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقودلا في الحد بخلاف معتقل الاسنان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب وصية فقبل له أن شهد عليك بمافي هذا الكتاب فأدما برأسه أي نعم أو كتب نعم فاذا جاز من ذلك ما يعرف أنه اقرار فهو جائز ولو اعتقل اسنان الرجل فقرئ عليه وصية فأشار برأسه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الاخرس وطلاقه وعتاقه وبيعه وشرائه ويقتض من له اذا كان يكتب أو يوصى اعماء يعرف به ولا يجزى لاجله (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وأوراق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبيئة والبيان وغيره مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صم يوما أو يومين بعارض مكتوب وأشار بشئ من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التدبر (غنى مذبوحة) وفيها مينة فان كانت المذبوحة أكثر فصرى فيها أو كل وان كانت المينة أكثر أو كانتا متساويتين لم يوثق كل وهذا في حال الاختيار بان يجد ذكية ييقن وأما في حال الضرورة فصحى وأكل سواء كانت المذبوحة أكثر أو كانتا سواء أو كانت المينة أكثر كذا في الكافي (لف) ثوب نجس وطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبة على ثوب طاهر اسكن لا ينحصر لو عصر لا ينجس (رأس شاة) متلخخ بالدم أحرق وزال عنه الدم فانتقد مرقه منه جاز وأحرق كالغسل (ملطمان) جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل العشر لا كذا في الكافي \* وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز فيها وعلى قول أبي يوسف الغنوي (أصحاب الخراج) اذا غزوا عن زراعة الارض وأداء الخراج دفع الامام الاخرى الى غيرهم بالاجرة أي بواجب الاراضي للفادرين على الزراعة وبأخذ الخراج من أجزائها فان فصل شئ من أجزائها يدفعه الى أصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام بمنزلة مدر على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ الاخرجة الماضية من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان عندهما القاضي يبيع مال الدين بالدين والنفقة وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا علك ذلك دلالية بها لکن بأسر ملا كهيا يبيعها وقيل هذا قول السك كذا في التبيين \* ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عينه شاذين كونه الصلاة صح وان لم ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه كذا في الكافي وهذا قول بعض المشايخ والأصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين لم يعين أنه صائم من رمضان سنة كذا وكذا في

(٥٧ - (الناوي) - سادس) الذي فملا زاد على الثلث لا يجوز وصايا أربعة فريضة معا فكاللحقة

والعتق والامراج في القدس وعمال لقوم باعياتهم ولم يسموا به كذا لو فعل في صمته \* التي معصية مطلقا كالوصية للناحية والمعنى ان لم يكن يحصون لا يصح وان لقوم باعياتهم صح \* الثالث طاعة عندنا كالوصية ببناء مسجد أو مساجده ان لقوم باعياتهم سم فماليك منهم فتصح ويبطل ذكر الجهة فان شأوا فملا ذلك أو تركوا اذا نكحهم وان لا يحصون لا يصح \* الرابع وصية عندنا لا عندنا كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعياتهم سم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندنا والذى وجعل في حياته داره بيعة أو كنيسة ميراثا عندهم لانه



كوفئ المسلم غير لازم عند عدم جوازها بما هو موصية عندنا عندهما كما مر (نوع في الرجوع عنها) وفي شرح الطحاوي ومجموع التوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود إلى ملك الموصي إذا أوصى بأن تباع من فلان فإنه لا يكون رجوعا \* الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولاً وفعلاً بأن أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الإخراج عن ملكه ولا يحتمل بهما كالعتق والتدبير والذي يحتمل بالقول لا بالفعل كالوصية بثلاث أو ربع بصح الرجوع قولاً فإذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية (٤٥٠) في الباقي أو في بدله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح ببيع المدبر المقيد

\* أوصى بشوب فقطعه ونخاطه أو قن فغزله أو حديد فأتخذه سيقاً أو شاة فذبجها أو قيص فاتخذها قباء بطلت ولو بدار فهدمها لا \* أوصى بأن يشترى له عبد وملكه الموصي تنفذ الوصية ويعطى العبد للموصي له \* أوصى بعبد لمزيد ثم لم يرو وهو يخرج من الثالث فالعبد بينهما أنصافاً ولو قال الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع ولو قال بعد الوصية لا أعرفها أو قال لم أروص بها فرجوع عند الثاني ومحمد أنكركونه رجوعاً وفي الجامع أشهدوا باني لم أروص لا يكون رجوعاً ولو قال كل وصية أوصيت بها فهي باطلة أو حرام أو ربا لا يكون رجوعاً ولو قال أنخرتها لا يكون رجوعاً ولو قال نكرتها فرجوع \* أوصى بمائتي نخلة من الكفري فصارت بسراً والعصير صار خراً أو الغنم صار زبيماً أو الحمل صار كبشاً أو البقل صار حباً أو القصيل صار شعيراً أو بالبيضة فصارت باحتضان البجاجة فرخاً أو بالحنطة فأنثت وصارت نباتاً بطلت في الكل ولو رطباً فصارت عراً كذلك في القياس وفي الاستحسان لا وكل هذا لو التغير قبل موت الموصي وبعده لم يمتد ولا يبطل وينظر لو التغير

نضاء الصلاة لا يجوز ما لم يعين الصلاة ويومها بأن يعين ظهر يوم كذا مثلاً ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين \* دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد ماله وحته وابتاع فسد ولو قايلاً كقطرتين لا (ابتاع) براق غيره كفر ولو صديقه والا لا (قتل) بعض الحاج عذري ترك الحج (باع) أماناً لا يدخل جهشاً في البيع (العقار) المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي (عقار) لاني ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه (إذا) قضى القاضي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائي أو بدلي غير ذلك أو وقعت في تلبيس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتسر والقضاء ماض إن كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة (خبأ فوما) ثم سأل رجل عن شيء فأقر به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراه هم جازت شهادتهم عليه بذلك الإقرار وإن سمعوا كلامه ولم يروه لا (باع) عقاراً أو بعض أقر به حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه (وهبت) مهرها وزوجها فماتت فطالب ورثتها مهرها منه وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة والقول له (قال) لا آخر وكنتك يبيع كذا فسكت صار وكيلاً وكلها باطلة لا يملك عزلها وكنتك بكذا على أني متى عزلتك فانت وكيل يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك كذا في الكنز \* ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كلما وكنتك فانت معزول والاول أوجه كذا في التبيين \* وبطل الشرط الفاسد وجهالة البذل بالبيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يبطل الشرط الفاسد وجهالة البذل العتق والنكاح والطام والصلح عن دم العبد والكتابة تبطل بجهالة البذل إذا كانت فاحشة لا بالشرط الفاسد وإن جمع بين الشئين فقبل العقد في أحدهما وفي القسم الاول لا يصح سمي لكل واحد منهما مبادلاً أو لم يسم وصح في القسم الثاني بكل حال وفي القسم الثالث إن سمي لكل واحد منهما مبادلاً وصح والا لا (رجل) قال لا آخر بعنتك هذين العبدين بألف أو قال على أن كل واحد منهما بخمسمائة فقبل في أحدهما لا يصح وكذا لو آخر شئين فقبل في أحدهما أو قال قاسمتك على أن هذا وهذا في هذا وهذا فقبل في أحدهما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة أو القسمة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لأن هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد وضم الحيد إلى الردي معتاد فصار القبول في أحدهما شرط الصحة القبول في الآخر فإذا لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال زوجتك هاتين الامتين بألف فقبل نكاح أحدهما أو قال لزوجتيه خالعتهما بكذا فقبلت أحدهما أو قال لعبدية عتقتك بك بألف فقبل أحدهما أو كان لرجلين على رجل قصاص ففعل الصالحات على ألف فقبل من أحدهما صح لأن هذه العقود لا تبطل بالشراء الفاسد ولو قال لعبدية كاتبتك بك بألف فقبل أحدهما لا يصح وإن فصل فقبل أحدهما صح وإن جمع بين النكاح والبيع أو الاجارة فقبل أحدهما إن قبل النكاح صح وإن قبل البيع أو الاجارة لا وعلى هذا غيرهما

وبعد القسمة فالعقود موصى وبعد ذلك إن الترك على التخييل باذن الوارثة طاب له الفضل ولو بلا إذنهم تصدق وإن بالفضل وإن التغير قبل القسمة لا يبطل ويعتبر خروج الكل من الثلث وإن تغير بعض كل شيء إن تمرة أو تمرتين لا يعتبر وإن أكثر كان لكل بعض حكم نفسه فبطل الوصية فيما يغير لا فيما لم يغير \* مريض قادر على التكلم قيل له هل أوصيت بكذا لفلان فأشار برأسه أي نعم أو قيل له أشهد عليك بكذا فأشار أي نعم لا يصح ولا يعتبر بخلاف المهق إذا سئل عن مسألة فأشارته كالنطق بعمل به \* الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية في حياته وكالة عسلم أن كلامهما ينفذ قبله لا آخر والعبرة بالحياة والممات وتعايهما بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات



الخلافه عند الموت \* الوصية للمسجد لا تجوز عند الثاني خلافا لمحمد بن حنبل ولوقال ينفق عليه جزاء جماعة \* وأوصى بماله من الدين على  
مدينه الاخرى بضع \* وأوصى بماله للكنية جازلسا كين مكة قال محمد بن حنبل ماله بيت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف الى  
سراجه ونحو ذلك \* وأوصى بماله في الثعور وهو باخل في القساس وفي الاستحسان جعله في مساكين الثعور \* الثاني في الوصية  
بالكمارة (اجتمعت الوصايا والثلث يضيق ان متساوية يبدأ بمسألة الميت واختلعت الروايات عن الثاني وفي رواية يقدم الميت على الزكاة  
وفي رواية بعكسه والحجج والزكاة يقدمت على الكمارة وهي على صدقة القسرو هي على الاضحية والواجبات (١٥١)

[illegible]

صرفه اليهم فان صرف الي غيرهم من المذنبين ابيز ولا يرأى به. ولا تراها الخ. فخرجت برفق في ثيابهم \* فوصي من تصدق الي عشرة أيام بتصدق في يوم جازمه \* ثم ما ربي على كل يوم من هذه المدة حتى ان تصدق في ثيابهم \* ثم ما ربي على كل يوم من هذه المدة حتى ان تصدق في ثيابهم \* وعن محمد رحمه الله اقرام أمه وان يكتبوا له ما كتب من ماله في يومه \* ثم ما ربي على كل يوم من هذه المدة حتى ان تصدق في ثيابهم \* واحد من المساكين قال يعلني وارثه ان ماله مائة دينار \* ثم ما ربي على كل يوم من هذه المدة حتى ان تصدق في ثيابهم \* الزماني يعطى فقرائهم لا اغنيائهم \* أوصي: انما للرباط ان هناك دلال على ارادته ان الرباط المقيم فيه فاجمهم والاهل في بؤنه أما



الوصية لمجد كذا أو قنطرة كذا عرف الى عمارته واصلاحه عند محمد وعند الثاني باطل الا اذا قال ينفق على المساجد \* أوصى بالخراج تلك الى مجاورى سكة ان لا يحصون يصرف الى محتاجهم وان يحصون يقسم على رؤسهم \* أوصى بثلاث مالى وهو ألف فاذا هو أكثره الثلث كله ويعتبر الثلث في تنفيذها وقت القسمة \* أوصى من عمال السلطان بأعطاه الفقراء كذا براو كانوا أخرجوا من الرعية برا ان كان خطه بماله لا بأس به فان لم يخط لا يحل ان علم انه مال غيره وان لم يعلم حل حتى يعلم انه لغيره هذا جواب الامام الصغار رحمه الله قال العقبه لا يجوز أخذه وان تحتل لانه على ملك صاحبه عند الثاني (٤٥٢) الا اذا أخذه ليرده على صاحبه وعند الامام بالخيل ملكه لكنه لا يجوز

المذكورة في الآية وتقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا حتى لو وجد ميتا من ساعته لا يحل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين \* كره من الشاة الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسقوح والذكر (١) والنخاع الصلب كذا في الكنز \* للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل والقطعة \* وصى حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدته ذكره الابتشيد ترك كشيخ أسلم فقال أهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكروه لرجل لانه ألفى الجماع وقيل سنة ويجوز كى الصغير وربا قرخته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب آذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها أن تتحجم مالم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به مالم تقرب الولادة فاذا قرنت لا تحجم وأما الفصد فلا تفعله مطلقا مادامت حيا وكذا يجوز فصد البهائم وكبها وكذا كل علاج فيه منفعة لها وجزا قتل ما يضر من البهائم كالسكاب العقور والهره اذا كانت تأكل الحام والبجاج ويذبحها ذبحا ولا يضرها (والمسابقة) بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة وحرم شرط الجمل من الجانبين لان أحد الجانبين ومعنى شرط الجمل من الجانبين أن يقول ان سبق فرسك فلتك على كذا وان سبق فرسى فلي عليك كذا وهو قياس فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بأن يقول ان سبقتنى فلتك على كذا وان سبقتك فلاننى فلي عليك جاز استحسانا ولا يجوز فيما عدا الاربع المذكورة في الكتاب كالبلبل وان كان الجمل مشروطا من أحد الجانبين وشرطه أن تكون الغاية مما احتملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من العرسين احتمال السبق أما اذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجمل من الجانبين وأدخل ثالثا لا جاز اذا كان فرس المحلل كقول الفرس ما يجوز أن يسبق ويسبق وان كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة ادخال المحلل أن يقول للثالث ان سبقتنا فلان لك وان سبقناك فلا ننى لنا عليك ولكن الشرط الذى شرطاه بينهما وهو أن يسبق كان له الجمل على صاحبه باق على حاله فان غلبهما أخذ المالكين وان غلباه فلا ننى لهما عليه وبأخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرس ان أول اثنين من سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للرمات من أصاب هدفا فله كذا جاز وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جاز ذلك اذا لم يكن من الجانبين والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يرضى عليه ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع بان يقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بان يقول اللهم ارحم محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الاولى أن يدعو للصلاة بالرضا فيقول رضى الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول

(١) قوله والنخاع الصلب لم أجد ذلك في عبارة الكنز ولا في شرحه التبيين اه معصمه

أخذه الا اذا كان في ملك الميت وفاء بقدر ما يرضى انحصاره \* أوصى بان يدفع الى فلان دراهم ليشتري به الاسارى ودان فلان قبل الوصى رفع الامر الى الحاكم ليولى الامر الى أحد بفعله \* قال دة يتم راجعه كئيد فهذا على الخطأ ولو دفع الوصى الى كل بنين كراما فخذ ثوبا لا يخرج عن العهدة \* قال أعطوا الناس ألفا لا يصح ولو قال تصدقوا صح \* تصدقوا بهذا الثوب فان خيار الورثة ان شاءوا تصدقوا بالثوب أو بثمنه بعد البيع أو بقيته وأمسكوا الثوب وبه نأخذ

(الثالث في الوصية للأقرباء والجيران)

أوصى لأقربائه وله عيمان وخالان كل الثلث للعينين لانهما أقرب عنده وعندهما أرباعا ولو عم وخالان نصف الثلث للسم والباقي لهما عنده ولوله عم واحد فنصف الثلث \* ولو أوصى لقربائه بجميع الثلث للسم وفي فتاوى النسفى قال أعط لا تسر بائى تذكرة يعطى لهم المخاطب من مال الوصى قدر ما ينطق عليه اسم التذكرة والجيران هم المتلازقون وقال محمد رحمه الله على قول الامام ينبغي أن يدخل فيه كل من يسقى الشفعة لو مال كان له الوصية وان لم يكن

مالكا وعند محمد الوصية لاهل مسجد يدخل فيه المالك والساكن والاقرىب والابعد والمسلم والكافر والرجل والمرأة والبالغ والصبي والحر والمكاتب وان الساكن غير المالك يدخل الساكن لا المالك وكل من سمع صوته فهو جاره ولا يدخل المسدور وأم الولد بخلاف المكاتب \* أوصى بثلاث ماله للشيعة وصحى آل محمد صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم فهو في الحقيقة كل مسلم فاما ما وقع عليه الوهم فرادى من يعرف بالميل اليهم والقياس بطالان الوصية وفي الاستحسان يصرف الى فقرائهم كاليتمى \* مات ولم يدع الا امرأة وأوصى بكل ماله لرجل ان أجازت في كل الماله والا فالسكيس لها وخيبة الاسداس لان الوصى له ياخذ الثلث ولا يبقى أربعة تأخذ



الرابع والثلاثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة ما استولى ولم تدع الارواح او وصت بكل ما ارسل ان اجازة كل المال للموصى له والا فالثالث الزوج والباقي للموصى له لان له نصف الثلثين الباقيين او وصت بنصف ما الهاول يجوز الزوج فالوصى له النصف والزوج الثلث والسادس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ الثلث سهمين ولا ثم يأخذ الزوج سهمين من أربعة النصف ثم يكمل وصيته الى تمام النصف سهمين بقي لبيت المال سدس المرأة او وصت بنصف مالها الزوج ولم تدع وارثا السكك له النصف بالارث والنصف بالوصية (الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بهما) اوصى لقارئ القرآن يقرأ عند قبره بشي فالوصية (٤٥٣) باطلة \* امر رجلا بان يحمله بعد موته الى

موضع كذا ويدفنه ثمة فالوصية بالحمل الى وضع كذا باطلة ولو حمل الوصى بلا اذن الورثة يضمن ما أتفق وان أمره يبناء الى ما صح من ثلثه \* دفع الى بنته نجسين وقال الخمسة لك وامري قسري وتصدق بالباقي على العقرا فالوصية بالخمسة له لا تجوز وعمارة القبران لخصمين يجوز وان لتزيين فالوصية ايضا باطلة وبسرف السكك الى الفقراء اوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيه اثناء السبيل فالوصية باطلة اذ لم يبين في أي المقابر يحفر اوصى بان يتخذ أرضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه وكذا لو بني خاناء يجوز لوارثه النزول فيه بخلاف ما اذا اوصى بان يتخذ مقبرة ليس للوارث ان يشرب منها والوصية بالخان هل يحرق فيه روايتان \* الوصية بتأمين القبر وان يتخذ عليه قبة باطلة \* اوصت بتكفيها من مهرها الذي على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فمصدق اوجب السكفن في بيت المال والثاني يسلي الزوج كالسكوة لقام النكاح حتى جرى التوارث وبقول الثاني ان خدمات لا يصاه فباع امرأته داره وكفنته من ثمنها بلا اذن الورثة فليس جاز في

رحمهم الله تعالى ولن يمدحهم بالمغفرة والتجاوز فقول غفر الله لهم ويجاوز عنهم والاعطاء باسم النبروز والمهر جان لا يجوز وقال صاحب الجامع الاصغر اذا أهدى يوم النبروز الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكره ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك اليوم خاصة وبفعله قبله أو بعده كي لا يكون تشبها بأولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر من اراد ان يجتهد الف لهامة ينبغي له ان ينقضها كورا كورا فان ذلك أحسن من رفعها عن الرأس والقائم في الارض دفعة واحدة ويكره لبس المعصفر والمزغفر ويستحب للرجل ان يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرآن ان يختم في كل أربعين يوما لان المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن ولت يحصل بالتدبر في المعاني فتدبر الختم أقله باربعين يوما بقراءة كل يوم جزءا ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين

(كتاب الفرائض) وفيه ثمانية عشر بابا

(الباب الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة)

الفرائض جمع فريضة من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع مما ثبت بدليل مقطوع به وصحى هذا النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة متطوعة معينة ثبتت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار \* والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الغير الى الغير على سبيل اناسلابة كذا في خزانة المستن \* التركة تتعلق بها حقوق أربعة تجهار الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيبدأ أولا تجهار ما وكفنته وما يحتاج اليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط \* وبسنتين من ذلك حق يتعلق بعين كالرهن والعبد الجاني فان المرتهن وولي الجناية أولى به من تجهيزه كذا في خزانة المفتين \* ويكفن في مثل ما كان يلبسه من الثياب الحلال حال حياته على قدر التركة من غير تقييد ولا تقييد كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم بالدين وانه لا يخلص اولا ما ان يكون السكك ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كان السكك ديون الصحة أو ديون المرض فالسكك سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض وأما ما ثبت بالبينة أو بالمعاينة فهو دين الصحة سواء كذا في المحيط ثم تنفذ وصاياهم من ثلث ما بقي بعد الكفن والدين الا ان تجوز الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث أو الربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزاد في زيادة

نصيبها اذ لم يكن على الميت دين محيط ان كفنته بكن مثله وهو ما يلبسه في العيدين ترجع في مال الميت وان كفنته باكثر من كن المتفل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المتل ايضا وان قيل ترجع بقدر كفن المتل فله وجه ايضا الوصى أو الوارث اذا اشترى للميت كفنا لهما الرجوع في مال الميت والاجنبي اذا اشترى لم يرجع ولو علم بالسكفن عيا بعد الدفن ان المشتري الوارث أو الوصى يرجع بالثمن وان الاجنبي لا \* اوصى بان يكفن في مسج ويغسله ورجله يكفن كما هو الشرع ويدفن ولا يلتفت الى وصيته \* اوصى بان يكفن من ثمن كذا فكفنه الوصى من مال آخر وقد وجب من عليه الثمن أم لا لا يضمن والثلث للورثة بعد استيفاء الوصى ثمن السكفن ان كان كفنته من مال نفسه ومات ولم



يترك ما لا يستل من الناس قدر ثوب واحد ويكفن فيه فان ترك ثوبا واحدا كفن فيه رجلا كان أو امرأة ولا يستل من الناس وإن مات عن مال قليل بلا وصية قال إبراهيم بن يوسف يكفن في ثوب وقال ابن سلق في ثلاثة قال الفقيه ان كفن في واحد جاز وان في ثلاثة لا يضمن الوصي قلاخلاف بين القولين \* أوصى ثلث ماله لا كفان موتى المسلمين أو لغير القبور أو لسقاية المسلمين فهو باطل ولو قال في أ كفن موتى فقراء المسلمين جاز \* أوصى بان يكفن بالف دينار يكفن بكفن وسط ولو أوصى بان يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية \* أوصى بان يكفن في خمسة أو ستة أثواب يراعى شرائطه \* أوصى بان يدفن في مقبرة كذا بثوب فلان الزاهد يراعى

(٤٥٤)

شرائطه ان لم يلزم مؤنة الخل في الترسكة \* أوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرائطه ولو أوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين \* أوصى بان يدفن في كتيبه معه لا يجوز إلا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو فساد فينبغي أن تدفن \* أوصى بان يصلى عليه فلان فالوصية باطلة في الأصح وقد ذكرناه

(الخامس في الإيصاء والميراث) قال أبو طيغ كنت أفتي منف نيف وعشرين سنة فمأريت فيما عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغي أن يتقصد الوصاية أحد وقيل اتقوا الواوأت الوكالة والوصاية والولاية قال عليه الصلاة والسلام لا بد للناس من عريف والعرفاء في النار \* قال تعهد أبناء الصغار بعد موتى أو قوم بأمرهم أو ما يجري مجرى هذا اللفظ يكون وصيا وكذا غم فرزندان من بخور أو استادكي يكن \* قال اقض ديوني صار وصيا عند الامام خلافا لمحمد ولو قال اقض ديوني ونفذ وصايي صار وصيا وعن محمد قال أنت وصي فهو وصي بعدموته \* لك مائة درهم على أن تكون وصيا عني فهو وصي والشرط باطل

تركة الميت وينتقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التتار حانية \* ويستحق الارث باحدى اتصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاية وهو على ضربين ولاعتاق وولاء مولاة وفي كل منهما يرث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط يقال ان مات فيألى ميراثك فخيرت يرث الاسفل من الاعلى كذا في خزائن المفتين \* والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وذو الارحام كذا في المبسوط \* والمستحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار \* فيبدأ بذى الفروض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الردي على ذى الفروض النسبية بقدر قوتهم ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مضرا على اقراره ولو أقربا خ أو أخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي (الباب الثاني في ذوى الفروض)

وهم كل من كان له سهم مقدرفى كتاب الله تعالى أو فى سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالاجماع كذا فى الاختيار شرح المختار \* وهم اثنا عشر نفع عشرة من النسب واثنتان من السبب أما العشرة بالنسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء \* أما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن أو ابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك أن لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذى فرض ليس يولد ولا ولها ابن كزوج وأم وجدة فيأخذ ذوالفرض فرضه والباقي الاب بالعصوبة والتعصيب والفرض معا وذلك مع البنات وبنات الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا فى خزائن المفتين \* والثاني الجد والمراد بالجد الصحيح كذا فى الاختيار شرح المختار \* وهو الذى لا تدخل فى نسبته الى الميت أم كآبى الاب أو أبى أبى الاب فان دخل فى نسبته الى الميت أم فهو فاسد كآبى أم الاب أو كآبى أبى أم الاب أو كآبى أم أبى الاب ثم الجد الصحيح كالاب عند عدمه الا فى رد الام الى ثلث ما بقى ويجب أم الاب وهو يجب جميع الاخوة والاحوات عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا فى الكافي \* والثالث الاخ لام وله السدس وللثنتين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور والاثاث استووا فى الثلث \* وأما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا فى الاختيار شرح المختار \* واذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا فى التبيين \* الثانية بنت الابن فالواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كالصليات عند عدم ولد الصلب كذا فى الاختيار شرح المختار \* فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان فى أولاد الصلب ذكور فلا نسي لأولاد الابن ذكور كانوا أو إناثا ومختلطين فان لم يكن فى أولاد الصلب ذكور ولا فى أولاد الابن ذكور فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف ولبنات

الابن

والمائة له وصية \* استأجرتك بمائة لتنفيذ وصايي فالمائة صالحة لان هذا اجارة بعد

الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهو من الثلث وهو وصى \* قال استأجر فلانا حتى نفذ وصيتي يصير وصيا والاجارة باطلة اجماع عند المريض أقوام فقال اعملوا بعملي موتى كذا غلطهم باعمالهم يصير الانسان وصيا فالكل أوصياء ولو سكتة واحتى مات ثم قبلها جماعة منهم فهم أوصياء وان قبله واحد منهم يضم الحاكم اليه آخر ويصيران وصيا لا يملك أحدهما التمسرف بدون الاخر الا فى أشياء معدودة (نوع فى العزل) وصى القاضى اذا عزل نفسه ينبغى أن يشترط علم القاضى بعزله كما يشترط علم الموكل فى عزل الوكيل نفسه وعزل



القاضي نفسه بشرط علم السلطان فيه \* وفي شرح الطحاوي الوصي اذا كان قويا أمينا يمكنه القيام بحال الصغير لا يملك الحاكم عزله وان أمينا لا يمكنه القيام بحاله والتصرف فيه ضم اليه من يتمكن فيه من ذلك ولا يعزله وان خائفا ظاهرا الخيانة عزله ولو لم يعلم الحاكم ان له وصيا فنصب آخر لا يعزل الاول والوصي ان وصي لا يخرج عند الموت وذ كر يكر في الصغير الوصي لو كان عدلا كافيا لا يعزله ومع هذا الوصي عزله يعزل وفي الاقضية في ان عزل الاختلاف المشايخ في الفتاوى يحجز الوصي عن القيام بامر الميت فنصب الحاكم آخر لا يعزل الاول اقام آخر مقامه يعزل الاول \* ادعى الوصي دينه على الميت لا يخرج عن الوصاية (٤٥٥) ولو عيننا بخرجه والمختار ان يقول الحاكم

الابن السادس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وإن كانت ابنة لصلب ثنتين فلهما الثلاث ولأبني  
 لبنات الابن وإن لم يكن في أولاد الصلب ذكر وكان في أولاد الابن ذكراً فأتى منفرداً لذكرهم من أولاد  
 الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهم نصفاً كان أو ثلثاً فان احتلوا لذكرهم بالامات من أولاد الابن فنقول  
 إن كانت بنات الصلب ثنتين فصاعداً فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين  
 عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رحمهم الله تعالى فإن كانت ابنة المصأب  
 واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين كذا في المبدوء به بنات  
 ابن بنت ابن ابن وابن ابن ابن البنات الثلاث والباقي بين بنات الابن وبين دونهن للذكر مثل حظ  
 الأنثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهم أسفل من بعض  
 وثلاث بنات ابن ابن ابن بعضهم أسفل من بعض وصورة إذا كان لابن الميت ابن وبنت لابن ابنة  
 ابن وبنت لابن ابن ابنة ابن وبنت فمات الميوز وبقيت ابنتان وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك  
 ثلاث بنات ابن ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن ابن على هذه الصورة

العلیاء من الفريق الاول لا یوازیهما أحد والوسطى من الفريق الاول یوازیهما العلویان من الفريق الثاني  
والسفلی من الفريق الاول یوازیهما الوسطی من الفريق الثاني والعلماء من الفريق الثالث والسفلی  
من الفريق الثاني یوازیهما الوسطی من الفريق الثالث والسفلی من الفريق الثالث لا یوازیهما أحد  
فالعلماء من الفريق الاول النصف وللوسطی من الفريق الاول والعلماء من الفريق الثاني السدس  
تكملة للثلاثین لاستواءهم فی الدرجة ولاشیء للباقیات فان كان مع العلماء من الفريق الاول غلام  
فالمسالین وبنه وبنه الذکر مثل هذا الاثنین وسبعة اربعیات وان کان مع هؤلاء من الفريق الاول  
غلام فالنصف العلماء من الفريق الاول والباقی بن الاسلام وبن من فی درجته لانیة فیکون علی حدة  
الاثنین وان کن مع السفلی من الفريق الاول ثلثمائة نصف العلماء من الفريق الاول والسادس

في الوقف في طاهر الرواية وروى الحسن عن الامام انه يدخل في الذرف والرواية في الوقف رواية في الوصية واستوف على ظاهر  
الرواية ولولد فلان يدخل الذكروا لثني وثاني فلان رجل معين يدخل الذكور والاناث عندهما وهو قول الامام أولا وفي قوله  
اخرا لا يدخل الاناث \* اوصى لي ثني تميم يدخل الذكور والاناث اتفاقا \* اوصى نبي فلان وابي لبني فان الابنات لا يسمي للبنات اجماعا ولو لم  
يكن له ولد صلي فلولد ولده من الذكور لا ولده من الاناث \* ولوله ابن وان الابن لابنه النصف والباقي يرثه الورثة وقال الثاني رحمه الله  
الباقى لابن الابن ولوله بنات صلب وينوي ان لا يسمي للبنات ولا للاثني انه بينهم \* وصى خمس ماله فلان وثنية الثلث لثلاثة ورثة لان ثمة



فقير هل يدفن فلان مع الفقراء اختلقوا \* أوصى ليتاني بقى فلان وهم لا يحسنون فالوصية لفقرائهم \* أوصى لمواليه ولمعتق ومعتق عن الامام أنها تجوز والمال بينهما نصفان لان اسم المولى يتناولهم بسبب واحد وهو المعتق وعن الثاني انه يصرف الى الاعلى شكر الانعام وفي رواية الى الاسفل ثميما لانعامه وعن محمد أنها باطلة الا أن يصطلح فيكون بينهما كما اذا قال لاحدهذين الرجلين على ألف \* أوصى بثلاثة لمواليه وله عشرة موال أعنتهم فالوصية لهم لابلانهم \* وان مات الاباء ولهم أولاد وأولاد أولاد فالوصية لهم وان كان له موال أعنتهم الموصى ولهم أولاد الوصية للأباء والابناء جميعا (١٥٦) \* أوصى لزوجه بنته فهو على زوجها يوم مات الموصى ولولا زواج

بنته ولها أزواج طلقوها  
وزوج حالي لم يطلقها فالوصية  
للكل \* وان لامرأة ابنه فعلى  
امراته يوم مات الموصى وتدخل  
تحت هذه الوصية امرأة واحدة ولو  
كان له امرأة يوم الوصية ثم تزوج  
أخرى ثم مات الموصى فالخيار الى  
الورثة يعطون أيتهما شاءوا  
ويجبه ونعلى ان يتعقوا على  
احدهما \* مريض قال أوصيت  
الى فلان بثلاث مالى يضعه حيث  
شاء جاز له ان يضعه في نفسه ولو قال  
للموصى أعط الثلث من شئت ليس  
له صرفه الى نفسه لانه صار معرقا  
بالاضافة اليه فلا يدخل تحت  
النكرة \* وفي المعتق أوصى بثلاثة  
اليه يضعه أين شاء فوضعه عند  
نفسه جاز وان أعطاه بعد ذلك الى  
وارث الميت جاز وكانت حبة منه له  
وان لم يقل وضعته عند نفسي  
فأعطاه للوارث لم يجز الا باجازة سائر  
الورثة وكذا ان أعطاهم على  
السهم لا يجوز الا باجازتهم لانه وصية  
وكذا اذا أوصى اليه بثلاثة يضعه  
أو يعطيه في المساكن فافتقر ورثة  
الموصى فأعناهم على سهام الورثة  
لم يجز \* أوصى اليه فقال في وجهه  
لا أقبل كان رد اول يكون وصيا  
فان قال له الموصى ما كان ظني أنك

الوسطى منهم مع من يوازيها تكملة للثلثين والباقي بين الغلام وبين من يوازيه لذكر مشل حظ  
الاثنيين ويسقط الباقيان وان كان مع السغلى من الفريق الثاني غلام فالنصف للعليان الفريق  
الاول والسادس تكملة للثلاثين للوسطى منه ولين يوازيها والباقي بين الغلام وبين من يوازيه ومن هو  
أعلى منه من لا فرض له لذكر مشل حظ الاثنيين ويسقط الباقيان وعلى هذا القياس والاصل في  
هذا أن بنت الابن تصير عصبة بابن الابن سواء كان في درجتها أو أسفل منها اذا لم تكن صاحبة فرض  
كذا في خزانة المفتين \* والثالثة الام ولها ثلاثة أحوال السادس مع الولد ولد الابن أو اثنين  
من الاخوة والاختوات من أي جهة كانوا والثلث عند عدم هؤلاء وثالث ما يبقى بعد فرض الزوج  
والزوجة كذا في الاختيار شرح المختار \* وذلك في موضعين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فان  
للأم ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة والباقي للاب عند الجمهور وان كان مكان الاب جد  
فلازم ثلث جميع المال كذا في الكافي \* الرابعة الجدة الصحيحة كام الام وان علت وأم الاب وان  
علت وكل من يدخل في نسبها أب بين أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولها  
السدس لاب كانت أولام واحدة كانت أو أكثر فيشتركن في السدس اذا كن بابتان متعازيات في  
الدرجة كذا في الكافي \* ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف  
رحمته الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى  
كذا في المضمرات \* (مثله) \* امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منها مولد فهذه  
المزوجة أم أم أم الولد وهي أيضا أم أم أم اب الولد والجدة الاخرى أم أم أم اب الولد فان تزوج هذا الولد  
سبطا لها آخر فولد بينهما مولد صار هذه المرأة جدة لهذا الولد الاخر من ثلاثة أوجه فان تزوج  
هذا الولد سبطا آخر فولد بينهما مولد صار هذه الجدة جدة لهذا الولد الاخر من أربعة أوجه وقس  
عليه الباقي كذا في الكافي \* الخامسة الاخوات لاب وأم لواحدة النصف وللثنتين فصاعدا  
الثلثان كذا في خزانة المفتين \* ومع الاخ لاب وأم لذكر مشل حظ الاثنيين ولهن الباقي مع  
البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السادسة الاخوات لاب وهن كالاخوات لابوين عند  
عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار \* فلا واحدة النصف وللاكثر الثلثان عند عدم الاخوات  
لاب وأم ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكملة للثلثين ولا يرثن مع الاثنتين لاب وأم الا أن يكون  
معهن أخ لاب فيعصبن فيكون للاختين لاب وأم الثلثان والباقي بين أولاد الاب لذكر مشل حظ  
الاثنيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السابعة الاخوات لام لواحدة  
السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار شرح المختار \* ويسقط الاخوة والاخوات  
بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسقط أولاد  
الاب بهؤلاء وبالأخ لاب وأم ويسقط أولاد الام بالولد وان كان بنتا ولد الابن والاب والجد بالاتفاق

كذا

ترد ابصائي اليك فقال قبلت صار وصيا \* أوصى اليه فقال لا أقبل فسكت الموصى ومات ثم قال

قبلت لا يصبر وصيا \* ولو سكت ولم يقل لا أقبل ثم قال في حياة الموصى أو بعد موته بحضور الجماعة قبلت كان وصيا بحضور الموصى  
قوله أو لا بحضوره \* ولو أن الحاكم حين قال لا أقبل أخرجه عن الوصاية ثم قال أقبل لا يصح قبوله \* ولو قال في غيبة الموصى لا أقبله  
وبعث اليه بذلك رسولا أو كتابا فباخ الموصى ثم قبل لا يصح قبوله ولو قبلها في حياة الموصى ثم ردها بعد موته لزمته الوصية \* ولو  
سكت في حياة الموصى ثم ردها بعد موته له الخيار ان شاء رد أو قبل \* ولو قبلها في وجه الموصى فلما غاب الوصي قال الموصى اشهدوا أنني أخرجه



عنها يصح الأخراج عند الامام بخلاف الثاني وهو ذكر القاضي أو من يرى بان يتصدق بثلته أو امره رجلا بالصدقة بشئ فتصدق المأمور أو الوصي على نفسه أو على ابنه الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تقبل شهادته للثبته في البيع لان في الصدقة وكذا اذا وكله بإداء زكاته فأعطاها الوكيل لولده الصغير أو الكبير أو زوجته وهم فقراء جاز وقد كره في العتابي أمره بالصدقة له المدفع الى ولده الكبير وامرأته لوفقراء وليس له أن يسكه لنفسه الا اذا قال له ضعه حيث شئت ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مساكين فتصدق بها على مسكين واحد دفعة أو قال تصدق بها على مسكين فتصدق على عشرة جاز وعن الثاني (٤٥٧) تصدق على مساكين مائة أو الري فأعطى غيرهم ان

كذا في الكافي \* وأما الاثنان من السبب فالزوج والزوجة فلزوج النصف عند عدم الولد  
 وولد الابن والربع مع الولد أو ولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع أحدهما  
 والزوجة والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار  
 (الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة) النصف والربع والثلث والثلثان والثلث  
 والسادس \* أما النصف ففرض خمسة أصناف فرض الزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن  
 وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاختلاب وأم وفرض  
 الاختلاب عند عدم الاختلاب وأم \* وأما الربع ففرض صنفين فرض الزوج إذا كان  
 للميت ولد أو ولد ابن وفرض الزوجة والزوجة إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن \* وأما  
 الثلث ففرض الزوجة أو الزوجة إذا كان للميت ولد أو ولد ابن \* وأما الثلثان ففرض  
 أربعة أصناف فرض بنتي الصلب فصاعدا وفرض بنتي ابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب  
 وفرض الاختنين لاب وأم فصاعدا وفرض الاختنين ب فصاعدا عند عدم الاختلاب وأم \* وأما  
 الثلث ففرض صنفين فرض الام إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات  
 وفرض الاثنين فصاعدا من أولاد الام ذكورا كانوا أو إناثا \* وأما السادس ففرض أربعة أصناف  
 فرض الاب إذا كان للميت ولد أو ولد ابن وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام إذا كان  
 للميت ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة أو الجدات إذا اجتمعن  
 حين وثن وفرض بنت الابن مع بنت الصلب تكمل للثلاثين وفرض الاختلاب مع الاختلاب وأم  
 تكمل للثلاثين وفرض الواحد من أولاد الام ذكرا كان أو أنثى كذا في خزائن المفاتيح

( ۵۸ - (الزماوی) - سادس )

فتدبر ، أوصى لرجل بقله داره ، وواجب و يعطى له الآخر ، وليس له سكنها بنفسه ، وقال أبو بكر الاسكافي له ذلك أينما كان ، فثبت الاسكان  
فذلك السكفي ، وقال أبو بكر بن سعيد ليس له السكفي لان الواطعة له ذلك ، وبقاقله على البيت دين ، فلا يمكن صرف شيء الى دينه ، وأجاب عنه  
الاسكاف بأنه هو هم فلا عبرة له ، فإنه يتخذ وصايا ، وانما على ظاهر الدين ، أوصى لمعاذ ، به درهم مائة ، وبعين لم يعزج اذا ذهب له في حياته  
\* وفي الوصايا الهبة لام الولد والاقارب بالدين باطل بخلاف الوصية بما تنافى الى ، بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة ، وفي العتابي أوصى لام



وله منافعها فهي المنفعة والمقتضى والقيمة \* وكذا لو اعتق عبده بالتدبير ونحوه الخلفان والقلنسوة والقميص والسراويل  
 لا السيف والمنطقة لأن يقول له مناعه \* وفي النوازل أوصى بهذه البقرة لغلان لم يكن للورثة أن يتصدقوا بغيرها \* ولو قال تصدقوا على  
 المساكين بهم أوصى بالقيمة \* قال أبو نصر وبه نأخذ لأن الوصية تحتاج إلى قبولها قيمتها المثل بمجرّد القبول فلا يلي الوارث تبديلها والوصية  
 إلى المساكين لا تحتاج إلى القبول بقصد القرية وتحصل بالقيمة \* والوصية للورثة لا تصح إلا بإجازة الورثة وتعتبر الإجازة بعد الموت  
 لا قبله هذا في الوصية ثمانية التصرفات المفيدة (٤٥٨) لأحكامها كالاعتاق وغيره إذا صدر في مرض الموت وأجازة الوارث قبل

الموت لا رواية فيه عن أصحابنا  
 \* قال الامام علاء الدين السمرقندي  
 اعتق المريض عبده ورضي به  
 الوارث قبل الموت لا يسمى العبد  
 في شيء وقد نصوا على أن وارث  
 المجرور إذا عفا عن الجراح يصح  
 ولا يملك المطالبة بعدم موت  
 المجرور \* وذكر القاضي بلخ  
 الورثة أن المريض تصرف تصرفات  
 فقالوا أجزأنا من ذلك ولم يعلموا  
 التصرفات ما هي لم تجز الإجازة وإن  
 علموا التصرفات فإجازة لها جازت  
 الإجازة ويطل حقهم \* الوصية  
 بالباقي من الثلث كالوصية بالثلث  
 \* وعن الثاني فحين قال أعطوا فلانا  
 وصية كذا أو أعطوا بعمولي أو  
 أعطوا ثلثي جازل يكون الثلث  
 محل الوصية \* وإن ذكر الربع أو  
 الخس أو شيئا من ذلك لا يكون  
 وصية إلا أن يكون في ذكر الوصية  
 أوصى بأن يعطى الناس ألف  
 درهم قال ابن مقاتل الوصية باطلة  
 \* قال المريض نعم لدار فرزندان  
 سرايس ازمين أو قال أنت وكيل  
 في تركتي أو قال سلط اليك الأولاد  
 بعد موتي فأبى وفي المنية  
 الوصية بالاسراف في الكفن  
 باطلة الوصية باتخاذ التابوت في  
 بلادنا حجة \* أوصى بتياب  
 جسده جاز والموصى له من

لاب وأم وأختها والاخت لاب بأختها هكذا في الحاوي القدسي \* وباقي العصبان بنفرد بالميراث  
 ذكرهم دون أخواتهم وهم أربعة أيضا العم وابن العم وابن الاخت وابن المعتق كذا في خزائن المفتين  
 \* وعصبة مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخت لاب وأم أو لاب بصرة عصبة  
 مع البنات أو بنات الابن هكذا في محيط السرخسي \* مثاله بنت وأخت لابوين وأخ وأخت لاب  
 فالنصف للبنت والنصف الثاني للاخت ولا شيء للأخوة لأنهما صارن عصبة نزلت منزلة الأخ لابوين  
 ومن ترك ابني عم أحدهما أخ لأم فلا يخ السدس والباقي بينهما نصفان وكذلك إن كان أحدهما  
 زوجا فله بالزوجية فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين \* وعصبة ولد  
 الزنا ولد الملاعة موالى أمه لانه لا أب له فترثه قرابة أمه ويرثهم فلا ترك بنتا أو مالا من فلبنت  
 النصف ولأم السدس والباقي بردهما كأن لم يكن له أب وكذلك لو كان معهما زوج أو زوجة  
 أخذ فرضه والباقي بينهما فرضا ورثا ولو ترك أمه وأمه لأمه وابن الملاعة فلامه الثلث ولأخيه لأمه  
 السدس والباقي بردهما ولا شيء لابن الملاعة لانه لا أخ له من جهة الأب ولولمات ولدا ابن الملاعة ورثه  
 قوم أبيه وهم الأخوة ولا يرثه قوم جدهم والأعمام وأولادهم وبهم ذاب يعرف بقية مسائله وهكذا  
 ولد الزنا إلا أنهم ما يترقان في مسألة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث توأمه ميراث أخ لأم وولد الملاعة  
 يرث التوأم ميراث أخ لاب وأم كذا في الاختيار شرح المختار \* إذا اجتمعت العصبان بعضها عصبة  
 بنفسها وبعضها عصبة بغيرها أو بعضها عصبة مع غيرها فالترجع منها بالقرب إلى الميت لا بكونها  
 عصبة بنفسها حتى أن العصبة مع غيرها إذا كانت أقرب إلى الميت من العصبة بنفسها كانت العصبة  
 مع غيرها أولى بيهانه إذا هلك الرجل وترك بنتا وأخت لاب وأم وابن أخ لاب فنصف الميراث للبنت  
 والنصف للاخت ولا شيء لابن الأخ لان الاخت صارن عصبة مع البنت وهي إلى الميت أقرب من ابن  
 الأخ وكذلك إذا كان مع ابن الأخ عم لا شيء للعم وكذلك إذا كان مكان ابن الأخ أخ لاب لا شيء للأخ  
 كذا في المحيط \* أما العصبة السبية فالمعتق ثم عصبته على الترتيب الذي عرفت في العصبان النسبية  
 كذا في السكافي

### (الباب الرابع في الحجب)

وهو نوعان حجب نقصان وحجب حرمان فحجب النقصان هو الحجب من سهم إلى سهم وأما حجب الحرمان  
 فنقول ستة لا يحجبون أصلا الأب والابن والزوج والام والبنت والزوجة ومن عدا هؤلاء فلا قرب  
 يحجب إلا بعد كالأب يحجب أولاد الابن والأخ لابوين يحجب الأخوة لاب ومن يدلي بشخص لا يرث  
 معه إلا أولاد الام \* (أمثلة ذلك) زوج وأخت لابوين وأخت لاب للزوج النصف والاخت  
 لابوين النصف والاخت لاب السدس تكمله للثلاثين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة فإن كان مع  
 الاخت لاب أخ عصبة فلا ترث شيئا فهذا أخ مشوم \* زوج وأبوان وبنت ابن أصلها من  
 اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدس أربعة وللبنت النصف

سنة

الجلباب والقميص والاردية والسراويلات والطباسة والا كسبة دون القلائس والخفاف

والجوارب فله ليس من الثياب (السادس في تصرفات الوصي) \* له أن يוכל بالخصومة والقاضي يقرض مال اليتيم لا الأب والوصي  
 وذكر الخصاص أن غناك الأقراض إذا لم يجد من يدفع إليه مضاربة أو يشتري به شيئا \* والوصي يملك البيع نسبية إذا لم يخف الجود \* ولو  
 استقرض لنفسه ضمن وعن محمد أنه لا يضمن كالأب \* وفيه من الأصل يضمن أيضا \* المتولى إذا أقرض الغاضل من الوقف وهو آخر زمن  
 الامساك صح \* ولو استقرض أن شرط الواقف له ذلك والارفع إلى الحاكم إن احتاج ولو رهن الوصي مال اليتيم بما استدان عليه وقبضه







الاصل الوصي قسم وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة اوجه \* لو كلهم صغار لا يجوز قسمته أصلاً بل يباع مال أحد اليتيمين من الآخر  
 \* ولو قسم الأب مال أولاده الصغار جاز كالبيع \* والحيلة للوصي أن يبيع مال أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة  
 صغير لم يبع حصته وبعد القسمة يشتري تلك الحصة فيحصل الامتياز \* والثاني لو كلهم كبار وبعضهم حضور فقاسم الحضور وأقرز الانصباء  
 جاز في المنقول لافي العقول لا يلى بيع المنقول لا العقار على الكبير الغيب \* الثالث لو صغار وكبار والكبار غيب لا يجوز في العقار وكذا  
 في العروض لان الوصي ليس له ولاية (١٦٠) القسمة في العروض على الكبير الغيب فصار كأن الكل صغار \* الرابع لو

صغار وكبار حضور وانعزل نصيب  
 الكبير وهم حضور فدفعه اليهم  
 وعزل نصيب الصغار جله ولم يعزل  
 نصيب كل واحد من الصغار جاز  
 \* الخامس عزل نصيب كل واحد  
 من الصغار والكبار وقسم بين  
 الكل فالقسمة قاسدة \* ولو دفع  
 الى الكبير نصيبهم وأمسك حصة  
 الصغار جله ثم قسم حصة الصغار  
 فيما بينهم فالقسمة بين الصغار  
 والكبار جائزة لا بين الصغار \* وأما  
 وصي الام والعم والاخ يقاسم لولده  
 الصغير منقولاته التي ورثها من  
 الام اذا لم يكن للصغير أب ولا وصي  
 الاب لا قسمة عقاراته بكل حال \* ولا  
 على قسمة ما ورثه الصغير من غير  
 الام لا العقار ولا المنقول \* وفي  
 الجامع الصغير احتال بعمال اليتيم  
 ان كان أملاً من الممهل جاز \* وفي  
 المنتقى لا يركب دابة اليتيم اذا خرج  
 لتقاضى دين اليتيم وفي الفضلى  
 يستأجر دابة من مال اليتيم اذا  
 خرج لعمل اليتيم وينفق من ماله  
 أيضاً ما لا بد منه \* وفي النوازل عن  
 محمد ونصير هكذا وقبل لا يجوز وقال  
 الفقيه اذا كان الوصي محتاجاً  
 يأكل من مال اليتيم ويركب في  
 الاستحسان قال الله تعالى ومن  
 كان فقيراً فليأكل بالمعروف

### (الباب الخامس في الموانع)

الوفى يمنع الارث ولا فرق في ذلك بين أن يكون قننا وهو الذي لم ينقذ له سبب الحرية أصلاً وبين أن  
 ينقذه سبب الحرية كالمدر والمكاتب وأما الولد ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا  
 في التبيين \* وأما المستسقى في اعتناق الراهن المعسر فبرئ وفورث عنه كذا في الكافي \* القاتل  
 بغير حق لا يرث من المقتول شيئاً عندنا سواء قتله عمداً أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطئ  
 كالناتم اذا انقلب على مرثته وكذلك ان سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بدارته مورثه  
 وهو راكبها كذا في المبسوط \* وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرسم والموسوس لا يرث حرمان  
 الميراث لان الحرمان يثبت بمقتل محظور وفعل هؤلاء ليس بمحظور والتسبب الى القتل لا يحرم  
 الميراث كخافر البئر وواضع الحجر وصاب الماء في الطريق ونحوه وكل قاتل أو جيب القصاص أو الكفارة  
 كان مباشرة فحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو تسبب لا يحرم الميراث والقائد والسائق مقسبان  
 وفي قتل البائع العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير كذا في الاختيار شرح المختار \* الاب  
 اذا ختن ولده أو حمله أو بوط قرحة له مات من ذلك لم يحرم الميراث ولو أذنب ولده بالضرب فمات من  
 ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن دية ويحرم الميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى لا يضمن شيئاً ولا يحرم الميراث ولو أن المعلم هو الذي ضرب به باذن الاب فمات لا يضمن  
 شيئاً بالاتفاق كذا في المبسوط \* واختلاف الدين أيضاً يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام  
 والكفر وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية واليهودية وعبدية الوثن فلا يمنع الارث  
 حتى يجري التوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي واختلاف الدارين يمنع الارث كذا في التبيين  
 \* ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب برثه ابنه الذي  
 في دار الاسلام ثم اختلف الدار على نوعين حقيقين كمر في مات في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار  
 الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الحرب وكذا لو مات ذمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب  
 فانه لا يرث ذلك الحرب من هذا الذي وحكمي كالمستأمن والذي حتى لو مات مستأمن في دار الاسلام  
 منه وارثه الذي والدارانما يختلف باختلاف المنفعة أي الجيش والمالك لا يقطع العصمة فيما بينهم كذا  
 في الكافي \* واذا مات المستأمن عندنا وتولاه لا يجب أن نبعثه الى وراثته ومن مات من أهل الذمة  
 ولا وارث له فماله لبيت المال كذا في الاختيار شرح المختار

### (الباب السادس في ميراث أهل الكفر)

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي يتوارث بها أهل الاسلام فيما بينهم من النسب والسبب  
 ويرث الكافر بالسبي كالمسلم بان ترك ابني عم أحدهما أخ لام أو زوج كذا في الكافي \* ولو اجتمعت في  
 الكافر قرابتان لو تفرقتا في شخصين يجب أحدهما الاخر يرث بالحاجب وان لم يحجب يرث

بالقرابتن

\* الوصي أئلف مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشتري له شيئاً ويعطى عنه ولو وضع هنالك من

غير هذا التكلف أو جواً يبرأ استحسناء الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه برجع في المختار \* الوصي يصدق في كفن المثل وكذا لو كفن  
 بماله برجع وكذا الوارث \* وان اشترى اليتيم ونقد الوصي من ماله برجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة أو كسوة لليتيم ونقد من مال نفسه  
 وأشهد عليه برجع وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في حق الاتفاق يقبل لان حق الرجوع بلاشهاد وكذا لو قضى الوصي أو الوارث  
 ديناً على الميت من مال نفسه برجع \* وفي النوازل أتفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان كان الصبي رشيداً يصلح لذلك



وهو مأجور وان لم يكن رشيداً يشكك في ما يقرأ في صلته وصي بان يتصدق بثلثه الله فلا وصي يجب ان يدعو على الغائب مدة سنة ما إذا كان مقراً ولو صرح الوصي الى أولاده الكبار وأما ما جاز وان الى أولاده الصغار ولا يجوز \* أو وصي بثلثه الى فلان يضعه حيث شاء لا يصح وضعه في نفسه وقيل يضعه في صغاره ونفسه وقد ذكرناه \* وقيل لم ينصب فيما قوصيه وصي على أوقافه ولا يدفع الوصي المال الى الوصي حتى يؤنس منه الرشيد جاز وجل الى شداد وقال أنا وصي الصبي هذا وقد أدركه فأردمته اليه قال لا حتى يؤنس منه رشده ثم عاد وقال أردت ان أتخذته فيما جازي وقال هذه أيام العبد والخطيأ يطلب أجراً كثر فقال ادفع اليه (161) ماله فانه صلح (نوع) آخر أحد الوصيين

لا ينفرد الا في ثمانية تجهيز الميت وشراء ماله لا بد منه للصغير وبيع ما يخاف عليه التأخر وتنفيذ الوصية المهينة وقضاء دين الميت من جنسه والمعصوب ورد الوديعة وقبول الهبة وجمع الاموال الضائعة وفيها عدا لا ينفرد عندهما خلاف الثاني سواء أو وصي لهما معاً أو وصي التعاقب في الامع \* مات وفي يده ودائع لقوم حتى وعاه دين فأوصي الى رجلين فقبض أحدهما المال وهلك في يده لا ضمان عليه وكذا أحد الورثة وكذا الودائع اذا قبض أحدهما بلاذن صاحبه من منزل الميت أو بعض الورثة اذا قبض بغير اذن سائرهم أو الوصي لان أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد الوديعة وكذا أحد فقبطها أحد الوصيين وضاعت لم يضمن وان أحد الورثة بلاذن سائرهم ضمن حصة الباقي من الميراث وان التركة في موضع يخاف عليها التلف فخذها بهض الورثة لا يضمن احدهما المات وله دين في يده وله وارث واحد ومال عند غائب أو مودع فرفع الغائب أو المودع المال الى هذا الوارث وضاع فالدائن بالخيار ان شاء ضمن الوارث القايض وان شاء ضمن

بالقرايتين كما اذا تزوج بمجوسى أمة فولدت له ابناً فهذا الولد ابنه وابن ابها ميراث منها اذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ابن ولو ولدت له بنتاً من كان الابن يرث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن تكملة للثلاثين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت من الام لان الانحتم من الام تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت بنتاً ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبية لانها انحتمت من أبيها وهي عصبية مع البنت فان ماتت ابوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبية وهو قول عامة الصحابة رضى الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رجهم الله تعالى ولا يرث الكافر ينكح محرم كما اذا تزوج المجوسى أمة أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا في التبيين

(ومما اتصل بهذا الباب ميراث المرندي) المرندي يرث من مسلم ولا من مرندته كذا في المحيط المرندي اذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فلا كتبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرندي في العدة فاما اذا انقضت عدتها قبل موت المرندي أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لهما منه وان كانت قد ارتدت معه لم يكن لهما منه ميراث ولا يرث أقاربه من المرندين فان ارتد الزوجان معاً وماتت منه ثم مات المرندي فلا ميراث لهما منه وان بقي النكاح بينهما وأما الولد فان ولدته لاقل من ستة أشهر من ذواله الميراث وأما اذا ولدته لاكثر من ستة أشهر من ذواله فلا يرث ثم على قول أبي حنيفة مقررجه الله تعالى انما يرث منه ما كتبه في حال الاسلام فاما ما كتبه في حالة الردة يكون فيا يوضع في بيت المال وعند أبي يوسف ومحمد رجهم الله تعالى كسب الردة يورث عنه ككسب الاسلام كذا في المبسوط \* فاما المرندي اذا ماتت فزوجه هل يرثها ينظر ان ارتدت وهي عصبية لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا ميراث فارة قياساً ولا يرث منها في الاستسنان تصير فارة ويرث منها كذا في النخبة \* والمرندي اذا ماتت قسم ماله بين ورثته على فرائض الله تعالى سواء كان كسبه الاسلام أو كسب الردة كلا الكسبين يصير ميراثاً عنها كذا في المحيط (الباب السابع في ميراث الحمل)

الحمل يرث ويورث نصيبه باجتماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فان ولد الى ستين حياً ورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كما اذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا ان يقر الورثة بحملها يوم الموت فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث ثم الحمل لا يخلو اما ان يكون ممن يجب حجب حرمان أو يجب نقصان أو يكون مشاركالهم فان كان يجب حجب حرمان فان كان يجب الجميع كالاخوة والاختوات والاعمام وبنهم يورث جميع التركة الى ان تلد الجواز ان يكون الحمل ابناً وان كان يجب البعض كالاخوة والجدات تعطى الحصة السدس ويورث الباقي وان كان يجب حجب

الدفع هذا اذا كان المال في يد محضنة وكذا أحد الورثة لا يملك الاخذ من الغاصب والمستودع وانما عاك اذا كان في منزل الميت وفي الجامع أحد الورثة قبض من التركة فضاء ضمن حصة غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض مطلقاً وأحد الورثة لو قبض ديناً للميت وأودعه عند آخر فضاء ضمن (السابع في الدعوى والشهادات) أو وصي وقال من ادعى على شيء أو رأى الوصي ان يعاينه شيئاً فعل كان المشايخ على انه باطل ونصير قال الجائر \* قال في حصة ما ادعى على فلان بن فلان من ماله الذي في يدي مستقوؤه وهو باق ومات قال أبو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء وان سبق دعوى شيء معلوم فهو ثابت \* وقال انه فيه قال في مرضه لمسلان على حق



فصدقه بصدق الى الثلث عندنا وان قال هو صادق لاروايته عن أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب كما قال أبو القاسم \* مريض قال ان جاعل رجل يدعى علي ما بين درهم الى خمسمائة فصدقه أو أعطوه ان لم يقيد الاعطاء برأي الوصي أو برأي رجل معلوم قباطلة \* والزوجة تأخذ مهرها من التركة بلا اذن الورثة لو دراهم أو دنانير \* فان كانت التركة شيئا يحتاج الى البيع كانت وصية من زوجها أو لم تكن باعت بما كان أصح وتستوفي صداقها \* ولو بلاء وصي فنصب الحياكم وصيا فادعى رجل على الميت ديننا وديعة وأدعت المرأة المهر لا يؤدي الدين والوديعة الا بعد اقامة اليقينة على الوصي وفي حق (١٦٢) المهر ان مقدار مهر مثلها يؤديها ولا حاجة الى البرهان وكفى النكاح شاهدا

ليكن ان كان بغير يمين عنهما قد رما تعارفوا بحبله وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزائد على المتعارف قولها كذا عن الفقيه \* وفي الفتاوى ان القول للمرأة بعد وفاة الزوج ان قالت على ألف درهم ان كان مهر مثلها ادعوا على الميت ديننا ولا برهان لهم والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للغريم ثم يحجر الغريم فيصير قصاصا فان كانت التركة كلها صامتا أو دفعهم ثم يحجرون \* في التركة دين والوصي

يبيع له ولا يئنه المختار ان الوصي يودع من دينه من الدين من جنس الدين أو يبيع شيئا بجنس الدين ثم يأمر الورثة ويقول لهم خاضموه في الدين والوديعة والتمسوا في الصغرى مدون الميت دفع الدين الى وصي الميت يبرأ ولو دفع الى بعض الورثة بغير إذن حصته وفيه يقاسم الوارث غرما الميت الذي للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن \* وهل له القبض ان كان على الميت دين يقاسم ولا يقبض ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي أم لا ولا يملك الوارث بيع التركة

نقصان كل زوج والزوجة يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الاب السادس لاحتمال انه ابن وان كان لا يحجبهم كالجدة والجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بان ترك بنين أو بنات وحلا روى الحنفية رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد وعليه القنوى واب وللميت لا حكم له ولا ارث وانما تعرف حياته بأن تنفس كالأولاد واستهل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك لعضو منه كعينه أو شفثيه أو يديه فان خرج الا كتر حيا ثم مات ورث وبالعكس لا اعتبار الا كثر فان خرج مستقيما فاذا خرج صدره ورث وان خرج منكوسا يعتبر خروج سرته ان مات بعد الاستهلال ورث ورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار \* ومتى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جملة الورثة ويأمنه أنه اذا ضرب انسان بغيره فالتفت جنيما ميتا فهذا الجنين من جملة الورثة لان الشرع أوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كايورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط

#### (الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق والحرق)

المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيمقدولا يعرف موضعه ولا تستبين حياته ولا موته أو بأسره العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط \* قال مشايخنا رحمه الله تعالى مدار مسئلة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر حيا في ماله ميتا في مال غيره حتى ينقضي من المدة ما يعلم انه لا يعيش الى مثل تلك المدة أو يموت أقرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة أو مات الاقران وفي مال الغير يعتبر ميتا كأنه مات يوم فقد كذا في النخبة \* من مات في حال فقد من يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود الى أن يتبين حاله لاحتمال بقائه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسم أمواله بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركه غيره فانه يرثه على ورثة ذلك الغير ويقسم بينهم كأن المفقود لم يكن والاصل في ذلك ان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان لا يحجب ولكنه ينقص يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن تعطى البنات النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدة يعطى كل نصيبه كذا في الجمل كذا في الاختيار شرح المختار \* (وحكم الاسير) حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فان فارق دينه حكمه حكم المرتد فان لم يعلم رده ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود كذا في السراجية \* اذا مات جماعة من الغرق والحرق ولا يدري أيهم مات أو لا جعلوا كأنهم ماتوا جميعا فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف ترتيب موتهم فيرت المتأخر من المتقدم وكذا الحكم اذا ماتوا بانهم سدام الجدار عليهم أو

المستغرة بالدين الا برضا الغرما \* وعن محمد رحمه الله أوصى الى رجل وله ابن صغير فادرك والميت دين على رجل فقبضه الوصي بعد ادراكه جاز وان نهى الابن بعد ادراكه عن القبض فقبض لم يجز وفي كتاب المكاتب قبض الوصي الدين بعد اعزله ان كان واجبا بعبده الذي يرجع فيه اليه الحقوق يجوز ويبرأ المدينون وان مورثا لغيره أو بعقد لا يرجع اليه الحقوق لا يبرأ المدينون \* الوصي أمرا الغريم فهو قرع أمراء الوكيل (الثامن في دفع الظلم) طمع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان أمكن الدفع بلا عطاء ضمن والألا في النوازل ان خاف القتل أو قطع عضوا لا يضمن وان خاف الحبس







بل فيه فقط بخلاف وصي الابن عن الثاني فلما الوصي مال اليتم بماله لا يضمن استعذرا لاحترازه عن اوسعره وعن محمد بن جعفر الله يسع الوصي متاع الوارث الغائب انما يجوز في مسافة القصر \* وعن ايضا الوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة وان أخذ على أن له عشرة من الربح مضاربة فاسدة وان عمل لأجره وهو مشكل فان المضاربة اذا فسدت تكون اجارة فاسدة والمنافع تتقوم في الاجارة الفاسدة فينبغي أن يجنبه الآخر والجواب انه قد برهن على أن المنافع غير متقوم وانه الاصل فيها ولو أوجب الاجر لم يجز له المنة وم في غير المتقوم نظرا الى الاصل وانه لا يجوز في مال اليتيم أو الصغير والتقوم بالعقد (٤٦٤) الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح

لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير \* وعن الثاني في وصي يقيم زرع بذر اليتيم في أرض اليتيم وأشهد أنه ضامن للبذر فضا عليه وأنه استأجر الأرض لنفسه فان كان الاجر خيرا لليتيم فيجعل الاجر لليتيم والزرع للوصي وان الزرع خيرا لليتيم فيجعل الزرع له ذلك المسئلة على ان الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم \* فان استقرض البذر من اليتيم وزرع في أرض نفسه فالزرع للوصي لانه زرعه لنفسه وكذلك ان زرع بذر نفسه في أرض اليتيم وان زرع بذر اليتيم في أرض اليتيم وقال بزرعه بالنفس فان كان في ذلك ربح ظاهر لم يصدق \* بانح الصبي فقال الوصي اديتخراج أرضك من عشرة سنين بعد موت أبيك وقال الابن مات أبي منذ خمس سنين فالقول للابن عند محمد بن جعفر الله وعند الثاني القول للوصي \* وفي المتن عن محمد قال الوصي أنفقت عليك خمس عشرة سنة وقال الصبي مات أبي منذ عام فالقول للوصي \* وعن محمد أيضا ادعى الوصي أن أباه خلف كذا وكذا غلما فانفقت عليهم كذا وكذا ما توافقا كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصي وان كان لا يعرف ذلك

وأبي يوسف الاول ومحمد لهما اثنيان والاختراع الميت عصبية وان ترك أختا خنثى وابنة أخ خنثى وعصبية ففي قولنا للاخت النصف وللعصبية النصف لان الخنثيين اثنيان فلا تخت النصف والباقي للعصبية ولا شيء لابنة الاخ وان لم يكن للميت عصبية فالمسال كله للاخت بالفرض والرد فانه لا شيء لذوي الارحام مع وجود ذى السهم وابنة الاخ من ذوى الارحام وكذا لو ترك ابنة خنثى وابنة أخ خنثى ولا عصبية له فالجواب على ما رصفنا في الاخت فان ترك ابنة خنثى وابنة ابن خنثى وابنة ابن بنتي وعصبية فعلى قولنا الخنثيان اثنا في اعلى النصف والوسطى السدس تسكيلة للثلاثين والباقي للعصبية ولا شيء للسدس وان لم يكن للميت عصبية فالباقي يرد على العلى والوسطى ارباعا على قدر موارثهما فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض خنثى كلهن وعصبية فعندنا لابنة النصف وللعلى السدس والباقي للعصبية لان الخنثيان اثنا في مالم يستحقن حالهن وان لم يكن له عصبية فالباقي يرد على الابنة وابنة الابن على قدر ميراثهما ارباعا فان كان أسفل منهن غلام معروف فعندنا لابنة النصف وللعلى من بنات الابن السدس تسكيلة للثلاثين والباقي بين الذكور الاسفل وبين الوسطى والسفلى الذكور مثل حظ الانثيين لانهم اثنيان والذكور من اولاد الابن يعصب من فوقه من الاناث ممن لم يأخذ شيئا بالفريضة رجل مات وترك امرأته وأخوين لامه وأختا لاب وأمهى خنثى فعندنا للمرأة الربع وللأخوين للام الثلث وما بقي فهو للاخت الخنثى فان ترك مع ذلك أما في قولنا للام السدس سهمان من اثني عشر وللمرأة الربع ثلاثة وللأخوين لام اربعة وللخنثى ما بقي لان أقل النصيب نصيب الذكور هنا كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي

### (الباب العاشر في ذوى الارحام)

وذو الارحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبية وهم كالصبيات من انفرادهم منهم أخذ جميع المال كذا في الاختيار وشرح المختار \* وذو الارحام اربعة أصناف صنف ينتهي الى الميت وهم اولاد البنات وأولاد بنات الابن وصنف ينتهي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف ينتهي الى أبوي الميت كبنات الاخوة لابوأم أولاد الاخوة لام وأولاد الاخوات كاهما وصنف ينتهي الى جدى الميت كالأعمام لام وأولادهم والعمات وأولادهن والاختوال والخالات وأولادهم وبنات الأعمام لابوأم أولادهم فكل من يولد بهم ذوو الارحام الاولى الصنف الاول وان كان أبعد ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصبية وهو المأخوذ به كذا في الكافي \* ذكر رضي الدين النيسابوري رحمه الله تعالى في ذرائعه أنه لا يرث أحد من الصنف الثاني وان قرب وهناك أحد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعمول به من جهة مشايخنا رحمهم الله تعالى تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستاذ الصدر الكوفي في ذرائعه فعلى هذا بنت البنت وان سفلت أولى

الابقول ولا يكون لامثاله مثل هذا الرقيق لا يكون القولي له وذكر القاضي وصي الميت قضى دين الميت من يشهد جاز ولا ضمان عليه لاحد \* وان قضى دين البعض بغير أمر الحاكم ضمن لغرماء الميت وفي المبسوط لو دفع بلا قضاء للباقي الخياط في تضمين الوصي أو الرجوع الى الغريم وان باذن الحاكم لا يرجع على الوصي ويشارك الاول فيما قبض وفي العتاي اجتماع قرابة المريض عنسده يأكلون من ماله ان كانوا ورثة لم يجز الا أن يحتاج المريض اليهم لتعاهده فيا كل مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو باصر المريض \* وان المديون ورب الدين وارثه أو وصيه له أن يرفع من التركة قدر حقه بلا علم الورثة \* أدرك مغنيداً وعلم به الوصي ومع ذلك سلم اليه







المقدم من جانب اليتيم راجعة إلى اليتيم فلا يؤول إلى التضاد \* وذكر القاضي باع الوصي عقار اليتيم لقضاء دين وفي التركة مال آخر يقضى منه الدين قال القاضي يجوز البيع لقيام مقام الوصي \* وفي المحيط للاب عارة ولله الصغار ثقاتا وهل له عارة ماله فالعامة على أنه لا يملك ذلك \* وفي الأبصار قبل الوصاية أو تصرف بعد الموت ثم أراد عزل نفسه لم يجز إلا عند الحاكم لأنه التزم القيام فلا يملك إخراجه إلا بحضرة الوصي أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف في مال الميت وإذا حضر عند الحاكم نظري حاله أن مأمونا قادر على التصرف لا يخرج عنه لأنه التزم القيام ولا ضرر للوصي في إبقائه وان عرف الحاكم (٤٦٦) عجزه وكثرة اشتغاله أخرجه للضرورة في إبقائه ولعدم حصول الغرض منه

لقله اهتمامه بأموره بعد طلب العزل \* باع مال اليتيم بأكثر من قيمته ثم أقاله لا تصح أقالته \* وفي الدعوى الوصي يملك بيع عروض اليتيم لحاجة أو لبيع العقار الحاجة وذكر القاضي وصي الأب يملك الإيصاء وإن لم يأمره الميت بالإيصاء \* وفي العتاي أخذ السلطان الجائر من التركة شيئا فذا على جميع الورثة وقيل لشيء على الصغير ولو دفع الكبير من نصيب الصغير ضمن وقدم \* باع مال اليتيم أو ضيعته والمشتري مفلس يؤجل ثلاثة أيام فإن نقد فذلك والافسح وإن أنكر المشتري الشراء والعين في يد المشتري يرفع الوصي الأمر إلى الحاكم فيقول إن كان بينكما بيع فقد فسخت \* باع عقار الولد الصغير بمثل القيمة أو غبن يسيران الأب محمودا عند الناس أو مستورا جاز والالولد أن يبطل البيع فإن أبطل البيع طلب الثمن من والده فإن قال ضاع أو أنعمت عليك وفي تلك المدة ينفق مثله يقبل وإن كان فاسقا لا يجوز بيعه وللأب أن ينقض إذا كان البيع خيرا للصغير \* ولو باع غير العقار فكذا الجواب إذا كان الأب مفسدا ففي جواز بيعه روايتان وفي رواية يجوز وبوضع الثمن على يد عدل وفي رواية لا إلا أن يكون البيع خيرا للصغير بأن يبيعه بضعف قيمته وعليه الفتوى

ابن البنت نصيب جدهما وثلاثة أسباعه وهو نصيب البنين يقسم على واليهما في البطن الثالث أيضا نصيبها البنت ابن بنت البنت نصيب أبيها والنصف الآخر لابو بنت بنت البنت نصيب أمهما وتصح من ثمانية وعشرين وقول محمد رحمه الله تعالى أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوى الأرحام وعليه الفتوى وقال الإمام الأسيدي رحمه الله تعالى في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أصح لأنه أسهل وقال صاحب المحيط ومشايخ بخاري أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في جنس هذه المسائل كذا في الكافي \* ولو كان لبعضهم جهتان أو أكثر تعتبر الجهتان أو الجهات فيرث بكل جهة غير أن أبا يوسف رحمه الله تعالى يعتبرها في المروعة ومحمد رحمه الله تعالى في الأصول بخلاف الحدة حيث لا يرث إلا بجهة واحدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذو الرحم يرث بجهة من يندم في الصحيح كذا في التبيين (مثاله) ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت بنت بنت بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفت أحدهما ابنا والآخرى بنتا فتزوج الابن البنت فولدتا بنتا تزوجها رجل آخر فولدتا بنتا فالمولود أولاد ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت والمولود ثانيا بنت بنت بنت فلومان الزوجان ثم ماتت الجدة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذي القربان من كان المذكورة وعند محمد رحمه الله تعالى سدس المال لبنت بنت البنت وخمسة أسداسه لذي القربان

(والصنف الثاني) وهم الأجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وأولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت كأبي أم وأبي أم وأبي أم أم أب المال للأول لقربه وإن استورا في القرب لم يكن الأدلاء وارثا موحدا للتقدم في الأصح لأن سبب الاستحقاق القرابة دون الأدلاء وارث \* مثاله أبو أم أم وأبي أم أم فهما سواء وإن استورا في القرب وليس فيهم من يدلي بوارث نظر فإن كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم واتفقت صفة من يدلون به فالقسم على أبنائهم أن كانوا ذكورا أو إناثا فبالسوية وإن كانوا مختلطين فلذلك كرمثل حظ الانثيين وإن اختلفت صفة من يدلون به انقسم على أول بطن إلى الميت اختلف كذا في الصنف الأول وإن كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كأولهم ذواته أبو أم أبي الأب وأبو أبي أم أم أب فهما جدان من قبل الأب وأبو أم أبي الأم وأبو أبي أم الأم فهما جدان من قبل الأم فيقسم المال أثلاثا لثلاث لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم أثلاثا لثلاث لجدته من قبل أبيه وهو أبو أم أبي الأب وثلاثة لجدته من قبل أمه وهو أبو أبي أم الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك لثلاث لجدته من قبل أبيها وهو أبو أم أبي الأم وثلاثة لجدته من قبل أمها وهو أبو أبي أم الأم وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدلي بالوارث كذا في خزانة المفتين

(والصنف الثالث) وهو ثلاثة أنواع الأول بنات الأخوة وأولاد الأخوات لأب وأم وأولادهم

والثاني (نوع آخر) ادعى إنسان شيئا من التركة ينتصب أحد الورثة خصما بقدر ما في يده وفي الزيادات للوارث أن يخاصم غيره الميت الذين للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين أو لا وهل له أن يقبض ينظر إن لم يكن على الميت دين يقبض كان له وصي أم لا وإن كان على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبضه الوصي \* أدى مدون الميت إلى وصي الميت يبرأ وإن لم يكن له وصي فدفع إلى بعض الورثة ببراءة عن حصته خاصة للميت دين أو ودبعة عند انبثاق وفي التركة دين فدفع المودع الوديعة إلى الوارث بغير أمر القاضي ضمن إذا لم يكن مأمونا فإن كان مأمونا



له أخذ الودائع وقضاء الدين بمدون الميت قضى دين الميت إلى غرماء الميت كان غرماء الميت في العيون ميتته على آخر ألف ولا يخرج على الميت ألف فقضى الألف بمدون الميت إلى دائر الميت بغرماء القاضى قال محمد رحمه الله ان كان قال حين قضاء الألف هذا الألف لقفل الميت على من الألف التي لك عليه جاز وان لم يقل ذلك ولكن قضى الألف عن الميت فهو متبرع والألف عليه \* ويؤكف عن رجل ألف ودية لا يخرج وعلى المودع ألف لرجل جسد فقضاءها المودع إلى الذي له الدين فان شاء المودع أجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم الدين لأنه متطوع وعن محمد فحين مات عن اثنين صغير وكبير وترك ألفا فانفق الكبير على الصغير خمسة مائة (١٦٧) وهو ليس بوصى قال هو ومتطوع في ذلك ولو كان ترك طعاما وثوبا فاطعمه وألبسه

الكبير لا يضمن الكبير استقصانا الوارث اذا قضى دين الميت برجع في التركة كفي التكفين \* استغراق التركة بدین الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث \* تركه فهادين غير مستغرق فسمت ثم جاء الغريم يأخذ من كل ما يخسه من الدين حتى لو قسم بين اثنين والتركة أمان والدين ألف يأخذ من كل نصف م في يده هذا اذا كان أخذهم عند الحاكم جلة ولو طغرا سدهم يأخذ منه جميع ما في يده

(نوع في تصرف المريض) يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وقت القسمة \* تبرع المريض بالمتاع يعتبر من كل المال \* وكذا لو تبرع المريض داره بأقل من أجر المسكن لا يعتبر من الثلث لأنه لو أعارها جاز ولا يعتبر من الثلث وقد كرم صدر الاسلام أبرأ أحد الورثة الباقيين ثم أدي وتجد باقي الوارثة التركة لا يسمع ان أقسروا بالثلاثة أمروا بالرد عليه \* وقد كرم ظهر الدين مات وله في يد انسان غيب أو دين فطلب منه الوارثة تسامح ذلك وعلى الميت دين مستغرق فصالح الوارثة \* أعليه أو في يده على أن يدفعه اليه يغرم

والثاني بنات الاخوة وأولاد الاخوات لاب وأولادهم والثالث أولاد الاخوة والاخوات لام وأولادهم فان كانوا من النوع الاول والثاني فهم كالصنف الاول في تساوي الدرجة والقرب والادلاء بوارث والقسمه وان اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابان وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر الابان ووصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار \* (مثله) بنات الاخت وأولى من بنت بنت الاخت لأنها أقرب بنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخت لأنهم ولدوا لوارث بنت بنت الاخت وابن اخت فالحال بينهم كالذكر مثل حظ الأنثيين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت اخت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابان وعند محمد رحمه الله تعالى خمس المال لبنت بنت الاخت وثلاثا أربعة الأخماس لابن بنت الأخ. ثلث أربعة الأخماس لبنت ابن الاخ ابن اخت لاب وأم وبنت أخ لاب وأم فأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابان دون الأصول فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وأم وثلاثا لابن الاخت لاب وأم والكلام في أولاد الاخوات والاخوة لاب كالكلام في العريق الاول عند عدمهم كذا في خزانة المفتين \* وان كانوا من النوع الثالث فالحال بينهم بالسوية ذكرهم واناثهم فيه سواء اعتبروا أصولهم ولا خلاف فيه الاماروي شذاع في يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين وان كانوا من النوعين الاولين والدرجة الثانية لوارث أولى ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى من كان منهم لاب وأم أولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على أصولهم وينقل نصيب كل أصل إلى قرنه \* (مثله) ثلاث بنات أخوات متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لهما ثلاثة أخماس ولبنات الاخت من الاب خمس وبنات الاخت لام خمس باعتبار الأصول فرضا وردا ثلاث بنات اخوة متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الاخ من ابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخ من ابوين بنت اخت لابوين بنت اخت لام المال للابوين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنهم أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لهما ثلاثة أرباع وللأخرى الربع فرضا وردا اعتبارا بالأصول ابنا اخت لابوين وبنت اخت لام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للابنين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا اخت كاختين فيقسم المال بينهم على خمسة (وأولادهم كالأصولهم) المدلى بوارث أول اذا استواء مثله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال للبنات لأنهم ادلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار

(الصنف الرابع) اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يأتي في جميع الأصناف واجتمعوا وكان ميرقاتهم متعديا أن كان لكل من جنس واحد فلا يورث أبوي أبوي بالاجتماع أي من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام ذكرا كانوا واناما كذا في الباقي \* ثم ولد الوارث أولى فان كان أحدهم أولاد الوارث غير أنه ذو قرابة واحدة فلا يخرج ذواتهم لرحم

لغرماء الميت ولا يبرأهم هذا الأصل وفي فتاوى السمرقندية المودع دفع الدية إلى من له الدين على ما باب الوديعه \* وان كان الدين ماعرا أو كانت الوديعه من جنس الدين وهذا قبل اختلاف فيه المشايخ وفي النظر انه دفع إلى آخر أخفى مرسى الموتة قبل دفعه إلى أخى أو أخى ومات وظهر الغرماء يدفعه إلى الغرماء لأنه لالميت وهو أولى به من الوارث وفي النوازل في كذا مما يفتقر إليه على تيممه الذي كان يابس حين خرج وجهه إلى السوق والجملة والواحدة التي كان يترين به ولا يعتبر بربها البذا قبل أن يورث بكر السديري \* والله منتهى السجود مع إلى الجديد قال كان ذلك في زمنهم حين لم يكن لهم سعة وفي الملقط السبيل الرصعي اذا نفذ الوصايا من له يرجع في التركة بكل حال كانت واردة أو لا الوصية



قرية أولادهم ذكر القاضي مات من شياخ ودين ووصية ووصى أراذالورثة قضاء الدين وثمة الوصية من مالهم واستخلص التركة لأنفسهم لهم ذلك أن اتفقوا عليه وإن اختلفوا ذل الوصي أن يبيع ما يحتاج اليه من التركة وقضى الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت إلى كلام الورثة وفي شرح الطحاوي هلكت التركة في يد أحد الورثة ينظر أن كانت التركة مستغرقة بالدين لا يضمن شيئا لأن قبضه حصل للغرماء فصار كالوديعة عنده وإن لم يكن الدين مستغرقا فقبضه (٤٦٨) لم يحصل للغرماء مفعة سائر الورثة يكون مضمونا عليه إلا إذا كان قبضه لأكملها

لضرورة فإن كان سائر الورثة صغارا لا يمكنهم قبض حصتهم فيكون قبضه إذن لكل الورثة فلا يضمن والباقي على قدر ميراثهم \* وفي العنابي أنفق على اليتيم من مال نفسه ومال اليتيم غائب لا يرجع لأنه منبرج إلا إذا أشهد أنه قرض ويكفيه النية بينه وبين الله تعالى \* وفيه ولا يجوز للوارث والغريم أن يبيع التركة عند عدم الوصي للدين وإنما ذلك للحاكم ولو غاب الوصي فباع بعض الورثة ونفذ الوصايا وقضى الدين فالبيع فاسد إلا بأمر الحاكم \* مات من عروض وعقار وعليه دين فامتنع ورثته الكبار عن البيع وقضاه الدين وقالوا الرب الدين سلمنا التركة إليك قبيل نصب الحاكم وصيا وقيل لا بل يأمر الورثة بالبيع فإن امتنعوا حبسهم كالعدل المساط على بيع الرهن وإذا حبسه ولم يبيع الآن ينصب وصيا أو يبيعه الحاكم بنفسه ومعتقل اللسان لا يجوز إشارته ولا يعتبر كتابته وقد مر بخلاف الآخر فإنه يعتبر إشارته وعن الثاني رحمه الله أنه يقسوم مقام عبارته وذ كرمحمد رواية عن الإمام أنه إن دامت العفلة إلى وقت يجوز إقراره بالإشارة بجوز الأشهاد عليه أنه عجز عن النطق بوجه لا يرجي زواله فكان كالآخر وعليه الفتوى

لكن ذاقرا بين الصبيح أن ذاقرا بين أولي مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه لاب وأم فالثاني أولى كذا في خزانة المعين \* وإن كانوا ذكوراً وأما واستوت قرابتهم فلذلك كمثل حظ الاثنين كعم وعمه كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب أو لام وإن كان حيز قرابتهم مختلفا كعمه لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعمه لام فالثلاثان لقربة الاب وهو نصيب الاب والثالث لقربة الام وهو نصيب الام (وكذا في أولادهم) أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان وإن استووا في القرب وكان حيز قرابتهم متعذرا فاولاد العصة أولى كبنات العم وابن العمه كلاهما لاب وأم أو لاب فالمال كله لبنت العم وإن كان أحدهما لاب وأم والاخر لاب فالمال كله لمن لقوة القرابة بيانه ثلاث عمات عمه ذب وأم وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات خال لاب وأم وخالة لام فثلاث المال للعمات كله للعمه لاب وأم لقوة القرابة وثلاث المال لخاله لاب وأم لقوة القرابة خالة لاب وأم وخال لاب وأم وعمه لاب وأم وعمه لاب فثلاث المال للعمه التي لاب وأم لقوة القرابة وثلاثة بين الخال والخالة لاب وأم المذكور مثل حظ الاثنين ونصح من تسعة بنت الخال لاب وأم وبنت العمه لام فثلاث المال لبنت العمه والثالث لبنت الخال بنت عم لاب وأم وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العم لأنها ولدت العصة بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العمه لاب وأم لقوة القرابة بنت خالة لاب وأم وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي \* قال رضي الله عنه أعلم بأن الأقرب من أولاد العمات والأحوال والحالات مقدم على الأبعد في الاستحقاق سواء اتحدت الجهة أو اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذابطن واحدا فهو أقرب ممن يكون ذابطنين وذو البطنين أقرب من ذي ثلاثة بطون وبيانه فيما إذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة أو ابن ابن خالة فالميراث لبنت الخالة لأنها أقرب بدرجة وكذلك إن ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لأنها أقرب بدرجة وإن كانا من جهتين مختلفتين وإن ترك بنات العم مع ابنة عمه واحدة فبنات العمه الثلاث ولا بنة الخالة الثلاث وإن كان بعض هؤلاء ذوى قرابتين وبعضهم ذوى قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع ترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب أولى من الذي لام ذكرنا كان أو أنثى بيانه فيما إذا ترك ثلاث بنات عمات متفرقات فإن المال كله لابنة العمه لاب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فإن ترك ابنة خالة لاب وأم وابنة عمه لاب وأم فلا بنة العمه الثلاث ولا بنة الخالة الثلاث وكذلك إن كان أحدهما ولد عصبية أو ولد صاحب فرض فعند اتحاد الجهة يقدم ولد العصبية وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بينهما بل تعتبر المساواة في الاتصال بالميت بيانه فيما إذا ترك ابنة عم لاب وأم أو لاب وابنة عمه فالمال كله لابنة العم لأنها ولدت العصبية ولو ترك ابنة عم وابنة خال أو خالة فلا بنة العم الثلاث ولا بنة الخال أو الخالة الثلاث لأن الجهة مختلفة هنا ولا يترجح أحدهما بكونه ولد عصبية وهذا في رواية ابن أبي عمران عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما في ظاهر

المذهب

فإن صحت إرثا فكتب أو أشار بشئ لا يعتبر لأنه ناطق بحاله وإن صحت بعارض فهو كالرئيس المعتقل

لسانه كذا في المذهب وبالله أعلم (كتاب الفرائض فيه نصول) (الأول في أصحاب الفرائض) يبدأ من ترك الميت بتجهيزه ودفنه ثم قضاء ديونه ثم تنفيذ وصايا ما بقي لوارثه \* ويستحق الأرم بنسب ونكاح وولاء وهو نوعان ولا معتاق ولا أموالا فالوارث ذو الفرض ثم ذوالعصوبة ثم ذوالرحم ثم مولى الموالاة وإن لم يكن له وارث فالمقر له المعروف ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال







والجسد الاب الا في أربع مسائل الاولى زوج وأبوان والثانية زوجة وأبوان فان للام في هاتين المسئلتين ثلث ما يبق كما ذكرنا ومع الجدلها  
الثلث كاملا الا في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله فان لها ثلث ما يبق مع الجدا أيضا والثالثة وهي ان أم الأب لا ترث مع الأب  
وترث مع الجد والرابعة ان الاخوة (٤٧٠) والاخوان لأب وأم أو لأب لا يرثون مع الأب ومع الجد كذلك في قول أبي بكر

الصديق رضي الله عنه وبه أخذ  
أبو حنيفة رحمه الله وقال زيد بن  
نابت رضي الله عنه يقاسمون  
الجد وبه أخذ أبو يوسف ومحمد  
ومالك والشافعي رحمه الله  
وكيفية المقاسمة على مذهب زيد  
ابن ثابت رضي الله عنه أن الجدة مع  
الاخوة والاخوان لأب وأم أو لأب  
إذا انفردوا عن ذي سهم فلا خير  
الحالين من المقاسمة ومن ثلث  
جميع المال ولا ينقص حقه من  
الثلث وإذا اختلطوا بدوى السهام  
فلا خيرا حوال ثلاثة من المقاسمة  
ومن ثلث ما يبق ومن سدس  
جميع المال ولا ينقص حقه من  
السدس الا في مسألة الاكدرية  
وهي زوج وأم وجد وأخت لأب  
وأب أو أخت لأب سميت أكدرية  
لانها كدرت على أصحاب الفرائض  
وقيل لانها كدرت على زيد بن  
نابت مذهبه قال زيد رضي الله  
عنه فيما رواه عنه ابنه خارجة  
للزوج النصف وللأم الثلث وللجد  
السدس وللأخت النصف ثم يضم  
الجسد نصيبه الى نصيب الأخت  
فيقسمانه أثلاثا ثلثاه للجد  
وثلثه للأخت أصله من ستة ونعول  
الى تسعة ونصع من سبعة وعشرين  
\* وقال قبيصة بن ذؤيب والله  
ما قال زيد في الاكدرية شيئا ولو  
كان مكان الأخت أخ فلا نعول ولا  
أكدرية ولا ميراث للأخ لان

الاولاد كالأبني لا أحد من أولاد العمات والخالات عند قسمة وخاله الميت ويتصور في هذا  
الجنس شخص له قرابتان بيانه في امرأة لها أخ لام وأخت لأب فتزوج أخوها لام أختها لأبها  
فولدي بينهما ولدت لها هذا الولد فهذه المرأة خالته لأب وهي أيضا عمته لام كذا في المبسوط للشمس الأتمة  
المرحومة (الباب الحادي عشر في حساب الفرائض)

السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلاثان جنس واحد والثمن والرابع والنصف جنس واحد  
سهم من هذه السهام يخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عدا ما يخرج كل سهم من اسمه كالثلث من  
ثمانية والرابع من أربعة والثلث والثلاثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع الرابع مع كل  
الآخر أو مع بعضه فأصله من اثني عشر وان اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من أربعة  
وعشرين كذا في المحيط \* وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة  
المفتين \* وإذا صححت الفريضة فان انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر  
فاضرب عدد رؤوس من انكسر عليه في أصل المسئلة وعواهلان كانت عائلة فخرجت منه المسئلة  
مالة امرأة وأخوان للمرأة الربع سهم ببق ثلاثة لا تستقيم على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين  
في أربعة تكن ثمانية ما تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسئلة مثاله  
امرأة وستة أخوة للزوجة الربع ببق ثلاثة لا تستقيم على ستة ويذهب موافقة بالثلث فاضرب وفق  
عددهم وهو اثنان في أصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية ما تصح المسئلة كان للزوجة سهم في اثنين  
يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم (آخر) زوجة وستة أخوة وثلاث  
أخوان لأبوين أصلهم من أربعة للزوجة سهم ببق ثلاثة لا تستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة  
بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب خمسة في أربعة يكن عشرين منها تصح وان  
انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متماثلين  
فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متماثلين فاضرب أحدهما وان كانا متوافقين فاضرب  
وفق أحدهما في الآخر فخرج فاضرب في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل أحدهما في  
الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للثلاث ببق سهم للأعمام فقد  
انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عددهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن تسعة  
منها تصح (آخر) خمس جدات وخمس أخوان لأبوين وعم أصلهم من ستة ولا موافقة بين السهام  
والاعداد لكن العدان متماثلان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلاثين منها تصح  
(آخر) جدة وستة أخوان لأبوين وتسع أخوات لام من ستة ونعول الى سبعة لأبوة سهم وللأخوات  
للأم سهمان ولا موافقة وللأخوات لأبوين أربعة وبينهما موافقة بالنصف فترجع الى ثلاثة وهي  
داخله في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح \* (آخر)  
بنات وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤوس  
وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم اثني  
عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح (آخر) زوجة وست عشرة أختا لام وخمسة وعشرون  
عمام ربع وثلاث ما ببق أصلهم من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع

فيرجع

الاخ عصبية والأخت صاحبة سهم ولو كان أخ وأخت فلا أكدرية أيضا وكذا ما إذا كان أختين لان حق

الأم يرد من الثلث الى السدس فلا ضرورة الى اعتبارهما صاحبتي سهم فيكون للزوج النصف وللأم السدس والجدة سهم أي من ستة والباقي  
بين الأختين نصفان أو بين الأخ والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين \* ثم ولد الأب يعادل ولد الأب والام في مقاسمة الجد ومراحمته حتى اذا خرج  
الجسد عن الوسط عاد كل الى أصله كالم يكن الجد صورته جد وأخ لأب وأم وأخ لأب فالأب يعادل أمه إلا بالجد سهم ولكل أخ سهم ثم



الابن واخذت لابن وام وتسع اخوات  
 لابن فابعدت من السدس وللمعد ثلث  
 ما يبقى لانه خيرا حواله الثلاث  
 وللأخت لابن وام نصف جميع  
 المال يبقى للابن ابنت السدس  
 أصلها من ستة وتنقل الى ثمانية  
 عشرون تسع من ثمانية وأربعة  
 وعشرين \* أما البنات المأهولة  
 فلو واحدة منها النصف وللثنتين  
 فصاعدا الثلثان الا أن يقع في  
 درجاتها ذكر فلهذا كرمه كل حظ  
 الاثني عشر \* وان كان الابن كنف  
 الصلبي عند عدها وان اجتمع  
 واحدة من الصلبي مع واحدة من  
 الابن فلهي من الصلبي النصف  
 ولهي من الابن السدس تكمله  
 للثلاثين وان كان اثنتان من  
 الصلبي أو ابن واحد من الصلبي  
 فلا سهم للابن من الابن ولو ترك ثلاث  
 بنات ابن بعض أسفل من بعض  
 وثلاث بنات ابن آخر بعضهن  
 أسفل من بعض وثلاث بنات ابن  
 ابن ابن آخر كذلك هذه الصورة

(۱) قوله نطلب المشاركة كذا في عبارة الاختيار والاولى أن يقول تطالب المناسبة كذا لا ينبغي اه  
بحراوى

فالعليا من الفريق الاول النصف والوسطى مع من نواز بها وهى العليا من الفريق الثانى السادس وتكملة الاثنين ونهى للباقيات الا ان يكون  
مع احدى الباقيات غلام فيعصب من كانت بخداثة ومن فوتته من استوفى فرضه من الاثنين ولا ترضى من دونها فان كان مع السفلى من الفريق  
الاول او الوسطى من الثانى او العليا من الثالث غلام يكون البقي بينهما وبين الغلام المذكور على حقة الاثنين فيكون اصل المسئلة من ستة  
ونصع من ستة وان كان مع السفلى من الثانى او الوسطى من الثالث غلام من الاوسطى من الثالث فتصح المسئلة من اربعة وعشرين وان كان







وان مات عن جد أو أخ فالولد كله الجدة عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما الولاء بينهما نصفان وعند الشافعي والولد كله للأخ في أصح قوليه وكل  
مملوك أعقبه مالكا لا يتحول ولا وعة أبدا من رجل زوج متبعا من عبد غيره ثم أعقب أمته بنتا فولد لأم من ستة أشهر ثم أعقب  
العبد لا يحرم ولاد الولد لنفسه لأنه عتق على مالك معتقا وهو لو كانت بولدا تمام مدة شهر فباعه رثا عتق العبد حر ولد إلى نفسه ويابس  
للتساع من الولاء إلا ما أعتق أو عتق من أعتق أو مملوكين ومات من كان من أدرك أو أدرك من برن أو حر ولد أمته عتقه

(٤٧)

أَوْ مَعْتَمِدَةً مِّنْهُنَّ وَيُؤْتِي الْمَوْلَاةَ  
فَمَعْبُوهَ النَّسَبِ إِذَا قَالَ لَا  
أَتِ مَوْلَايَ تَرْتِي إِذَا مَاتَ وَمَعْل  
عَنِي إِذَا جَنِّبَ وَقَالَ لَا تَحْرِقْ بَاتِ  
صَحَّ عِنْدُنَا وَيَكُونُ السَّابِلُ مَوْلَى  
لَهُ رِثَةً إِذَا مَاتَ وَيَعْقِلُ عَنْهُ إِذَا جُنِيَ  
وَأَنْ شَرَطَ لَمْ يَنْجِبْ بَيْنَ فَعَلَى  
مَا شَرَطَ وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْعَقْدِ  
الْأَوْلَادُ الصَّغَارُ وَمَنْ فَوَّادَهُ بِعَدَدِ  
ذَلِكَ وَكَانَ الْمَرْءُ إِذَا عَقِبَتْ بِعَدَدِ  
الْمَرْأَةِ مَعَ عِنْدِي حَتَّى يَفْرَجَهُ  
اللَّهُ وَتُعَادِدُ مَسْجِدَ عَمَّالٍ يَعْقِلُ عَنْهُ  
هَذَا التَّجَابُلُ وَلَقَالَ مَعْنَاهُ الْآنَ  
رِثَ بَوْلَانَهُ وَمَوْلَى الْمَوْلَاةِ وَنَحْوِ  
عَنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَدَمَّ عَلَى بَيْتِ  
الْمَالِ نَحْوِ ذِكْرِنَا وَرِثَ مَعَ أَحَدِ  
الزَّوْجَيْنِ (الثَّلَاثُ فِي ذَوِي  
الْأَرْحَامِ) وَهُمْ سِتَّةٌ ثَمَانِ  
أَوْلَادُهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادُ بَنَاتِ  
الْبَنِّ وَالثَّمَانِ الْبُرُودُ لَهَا سِتَّةٌ  
وَالْبَنَاتُ الْعَامِدَاتُ وَالثَّلَاثُ  
أَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَثَمَ أَوْلَادُ  
بَنَاتِ الْأَخَوَاتِ وَالْأَخَوَاتُ لَامٍ  
وَلَمَاتُ الْأَخَوَاتِ وَالرَّابِعُ الْأَخَوَاتُ  
وَالْحَمَلَاتُ وَالْعَمَمَاتُ كَقَدَمِ  
وَعَمَّالٍ لَامٍ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ  
وَوَلَدُهُمْ ثَلَاثُ عَشْرَةَ عَمَمَاتُ  
الْأُمَّةِ وَالْعَمَمَاتُ وَنَحْوُهَا هُمُ  
وَحَدَّثَ هُمُ وَنَحْوُهَا لَا يَكُونُ لَامٍ  
بَنَاتُ الْأُمَمَاتِ كَقَدَمِ وَأَوْلَادُ  
عَمَمَاتِهِمْ وَوَلَدُهُمْ سِتَّةٌ ثَمَانِ  
وَعَمَمَاتُ الْأُمَمَاتِ كَقَدَمِ

[illegible]

( ۶۰ - ) ( التناوی ) سادس :-

عنه أن الجدة لاسد أولى من ولاد البنات وقال ثوريون ويخدر جهنم الله ولاد الاناث. ثبت الا انه عه ولده الجدة لاسد في ادم وكل واحد أولى من ولده وولده أولى من ثوريه لاسد وماوهم لا يرثون مع ذى سهم ولا ذى سهم لا يرثون مع ذى سهم (أما السهم الاول) فاولاهم باليراث أقربهم فاستووا في القرب ولولا الإرث أولى وان استووا ولدوا لإرث واستووا في الإرث أولى من



بنت بنت البنت لأمها أقرب و بنت بنت الابن أولى من بنت بنت البنت لأمها ولد الوارث \* بنت بنت البنت و بنت بنت بنت الابن فالمال بينهما في الصحيح والقسمة على أبدانهم ان اتفقت أصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رجحهما وعند محمد وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة القسمة على أول خلاف مع اعتبار صفة الأصول في الفروع واعتبار عدد الفروع في الأصول ثم كل شيء جعلته لأصل تنقل ذلك إلى ذرعه مثاله (٤٧٤) بنت ابن بنت و بنت بنت بنت عند أبي يوسف المال بينهما نصفان باعتبار

الأبدان وعند محمد أثلاثا سهما  
 لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت  
 البنت كأنه مات عن ابن وبنت  
 فيقسم المال بينهما ما أثلاثا ثم  
 ما أصاب ابن البنت فلولده وما  
 أصاب بنت البنت فلولدها بنتا  
 ابن بنت و بنت بنت بنت فعند  
 أبي يوسف المال بينهم أثلاثا  
 بأكثر الأبدان وعند محمد خمس  
 المال لبنت بنت البنت وأربعة  
 الخمسة لبنتي ابن البنت كأنه  
 مات عن ابني بنت و بنت بنت  
 فيقسم المال بينهم الخمسة  
 ما أصاب بنت البنت فلولدها وما  
 أصاب ابني البنت فلولدهما  
 لهما هو اعتبار عدد المروع  
 الأصول والأول اعتبار صفة  
 الأصول في المروع \* بنت ابن  
 بنت وابن بنت بنت فعند أبي  
 يوسف ثلث المال لبنت ابن  
 بنت وثلثه لابن بنت البنت  
 اعتبار الأبدان دون الأصول وعند  
 محمد والله يعكس الجواب  
 ابن بنت البنت له ثلث المال  
 بنت ابن البنت لها الثلثان إذ  
 ويعتبر الأصول دون الأبدان \*  
 ان اختلف بطن ثم اختلف ابان  
 لي قول أبي يوسف يعتبر الأبدان  
 عند محمد يقسم على أول بطن  
 مختلف ويجعل من يدلي بالذكر  
 يقا على حدة ومن يدلي بالأنثى  
 يقا على حدة ثم يقسم على

المضروب لكل واحد من آحاد العريق مثله مستلقة فتقول سهام الزوجات ثلاثة تنسب إلى عدد هن وهو أربع يكن ثلاثة أربع فأعط كل واحدة منهن ثلاثة أربع المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تعمل في أصيب الأنواع والأعمال كذا في الاختيار شرح المختار

(الباب الثالث عشر في العول)

قال رضى الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالفريضة  
العادلة هو ان تساوى سهام أصحاب الفرائض سهام المال بان ترك أختين لابوأم وأختين لام  
فالأختين لام الثلث وللأختين لابوأم الثلثان وكذلك ان كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام  
المال وهناك عصبية فان الباقى من أصحاب الفرائض يكون للعصبية فهو فريضة عادلة وأما الفريضة  
القاصرة هو أن تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبية بأن ترك  
أختين لابوأم وأما للأختين لابوأم الثلثان وللأم السدس ولا عصبية فى الورثة لياخذن ما بقى  
فالحكم فيه الرد والفريضة العائلة أن تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بان  
كان هناك ثلثان ونصف كالزوج مع الأختين لابوأم ومع الأم أو نصفان وثلاث كالزوج مع  
الأخت الواحدة لابوأم ومع الأم فالحكم فى هذا العول فى قول أكثر الصحابة عمر وعثمان وعلى وابن  
مسعود رضى الله تعالى عنهم ومذهب الفقهاء كذا فى المبسوط \* العول هو زيادة السهام على  
الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوتهم لعدم ترجيح  
البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر  
أنصبتهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا فى الاختيار شرح المختار \* واعلم أن أصول  
المسائل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وأربعة وعشرون فالثلاثة  
الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون فالستة  
تعول الى عشرة وترا وشفعاً واثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر وأربعة  
وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير \* (أمثلة تعرف هذه الاصول بها) أما التى لا تعول  
فزوج وأخت لابوأم من الزوج والنصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لابوأم وتسمى هاتان  
المثلتان البيهقيتان لانه لا يورث المال بفريضتين متساويتين الا فى هاتين المسئلتين بنت وعصبية  
للبنات نصف وما بقى العصبية أصلاً من تنتين أخوان لام وأخ لابوأم ثلاث وما بقى أختان لابوأم وأخ  
لابوأم ثلاث وما بقى أصلاً من ثلاثة أختان لابوأم وأختان لام ثلاث وثلاث زوج وبنت وعصبية ربع  
ونصف وما بقى أصلاً من أربعة عزوجة وبنت وعصبية ثمن ونصف وما بقى أصلاً من ثمانية عزوجة  
وابن ثمن وما بقى أصلاً من ثمانية

(أمثلة أخرى) جدة وأخت لام وأخت لابوين وأخت لاب أصلها من ستة ونصف منها جدة وأختان لام وأخت لابوين وأخت لاب سدس وثلاث ونصف وسدس أصلها من ستة ونصف وتعمل إلى سبعة زوج وأم وأخوان لام نصف وسدس وثلاث من ستة ونصف مسألة الإلزام فانها الزام على مذهب ابن عباس

الثاني ثم على الثالث الى أن ينتهي مثله بنت بنت بنت و بنت ابن بنت و ابن ابن بنت فعند أبي يوسف يعتبر رضي

الإبدان وعند محمد خمس المال لبنت بنت البنت وثلاث أربعة الاخماس لابن ابن البنت وثلاث أربعة الانحاس لبنت ابن البنت \* ولو كان معهم ابن بنت البنت أيضا فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن البنت وثلاث لثلاثين لابن ابن البنت وثلاث الثلث لبنت بنت البنت \* ثم ولدا البنات اذا كان قرابته من جهتهين قال أبو حنيفة رحمه الله من كان له قرابتان من ذوى الارحام يرث من القرابتين جميعا وهو راية من أي



(أما الصنف الثاني) وهم  
الجدود الفاسدة والجدات  
المفسدان فاولاهم بالميراث أقربهم  
الى الميت فان استووا في القرب  
فمن كان يدلي بوارث فهو أولى عند  
البعض ولا تمصيل عند الآخرين  
وان استووا في القرب وليس  
فيهم من يدلي بوارث أسرفان  
كانوا من الأب أم من جانب الأم  
وانتقلت صفة من يدلون فيهم  
فالقصة على أبدانهم ان كانوا  
ذكورا أو إناثا فبالسوية وان  
كانوا مختلفين فلذلك كرمثل حظ  
الانثيين وان اختلفت صفة من  
يدلون فيهم يقسم على أدنى بطن  
الى الميت اختلف في الصنف  
الاول وان كانوا من جانبين يجعل  
الثلاث لقرابة الأب والثلاث  
لقرابة الأم ثم ما أصاب كل مريق  
يقسم فيما بينهم كل وانعرد وامثاله  
أب أم أب الأب وأب أب أم الأب  
فهما جذان من قبل الأب وأب  
أم أب الأم وأب أم أم الأم فهما  
جذان من قبل الأم فيقسم المال  
أولا ثلاثا ثلثا لقرابة الأب وثلثه  
لقرابة الأم ثم ما أصاب بقرابة الأب  
يقسم أثلاثا ثلاثا لجدود من قبل  
أبيه وثلثا أم أب الأب وثلثه لجدود  
من قبل أمه وثلثا أم أم الأب  
وما أصاب بقرابة الأم فكذلك ثلاثا  
لجدود من قبل أبيها وثلثا أم أم

أب الأم وثلاثة جدها من قبل أمها وهو أب أم الأم وهذا الجواب على قول من لا يفتي بالمدل بل وارث وأما من يفتي بالادلام في هذه المسألة كما  
للجعد المدكور وأولاهو أب أم أب الأب (والصنف الثاني) وهم أولاد البنات وبنت الأخوة وبنت الوالد أم وأولاد الأخوات  
وبنت الأخوة لأب وأم فأولاهم أقربهم وعندنا استواء في العريفين كان ولد لوارث أو ولي والقصة على أيديهم أن أنسبت أصولهم وان  
اختلفت فهو على اختلاف قدم في الصنف الأول مثالي بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانها أقرب بمقتضى ابن الاخ أولى من بنت بنت



والاخ لانها واد الوارت \* بنت أخف وابن أخف فالمال بينهما الذي كرم مثل حظ الانثيين \* بنت بنت أخف وابن بنت الاخ وبنت بنت الاخ  
فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله خمس المال لبنت بنت الاخ وثلاث اربعة الانحاس لابن بنت الاخ وثلاث اربعة  
الانحاس لبنت بنت الاخ \* ابن أخف لاب وأم وبنت أخ لاب وأم فابو يوسف يعتبر الابدان دون الاصل فمنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وأم  
وثلاثة لابن الاخ لاب وأم وعند محمد (١٧٦) على العكس والكلام في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام في

الفريق الاول عند عدمهم وأما  
الكلام في أولاد الاخوة والاختوات  
لام فهو ان أولادهم قريهم هم ولا  
تفضيل للذكر على الانثى الا في  
رواية شاذة عن أبي يوسف \*  
مثاله بنت أخ لام وابن أخت لام  
فعندهما المال بينهما نصفان  
كالاصول وعند أبي يوسف على ذلك  
الرواية أن لا ينفصل الاصول  
\* واذا اجتمع ثلاثة أولاد أخوات  
متفرقات أو ثلاث بنات أخوة  
متفرقين واستووا في القرب  
والدرجة فعنده أبي يوسف وهو  
رواية عن أبي حنيفة رحمه الله  
أن من كان لاب وأم أولى بمن كان  
لاب ومن كان لاب أولى بمن كان  
لام وعند محمد وهو رواية عن أبي  
حنيفة رحمه الله يعتبر الاصول \*  
مثاله بنت أخت لاب وأم وبنت  
أخت لاب وبنت أخت لام فعند  
أبي يوسف المال كله لبنت الاخت  
لاب وأم وعند محمد خمس المال  
لبنت الاخت لام وخمس لبنت  
الاخت لاب وثلاثة أخماس لبنت  
الاخت لاب وأم \* بنت أخ لاب وأم  
وبنت أخ لاب وبنت أخ لام فعند  
أبي يوسف المال كله لبنت الاخ لاب  
وأم وعند محمد سدس المال لبنت  
الاخ لام والباقي لبنت الاخ لاب  
وأم ولا شيء لبنت الاخ لاب \*  
واذا اجتمعت ثلاث بنات أخوات

(الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول) \*

الفاضل عن سهام ذوي السهام رد عليهم بقدر سهامهم الأعلى الزوجين وبه أخذ أصحابنا رضي الله عنهم كذا في محيط السرخسي \* وعلم أن جميع من يرد عليه سبعة الأم والجد والبنات والبنات الابن والاختوات من الابوين والاختوات لاب وأولاد الأم ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر من ذلك والسهام المردود عليها أربعة الأثنتان والثلاثة والأربعة والخمسة كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم ينظر إن كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد مثال الأثنتين جدّة وأخت لأم للجدّة السدس وللأخت لأم السدس والباقي ردّ إليهما بدرسهما هما فإليهما من ستة وعاد بالردّ إلى سهمين فيكون المال بينهما نصفان \* مثال الثلاثة جدّة وأختان لأم للجدّة السدس سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فاجعل المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤسهم \* مثال الأربعة بنت وأم فالبنت النصف ثلاثة من ستة وللام السدس سهم فتكون المسئلة من أربعة عددها سهمهم \* مثال الخمسة أربع بنات وأم تكون المسئلة من خمسة عددها سهمهم كذا في محيط السرخسي \* وإن كان في المسئلة من لا يردها عليه وهو الزوج والزوجات كان جنسا واحدا فأعط فرض من لا يرده عليه من أقل بخارجته ثم أقسم الباقي على عددهم يرد عليه أن استقام كزوج وثلاث بنات أعط الزوج فرضه الربع من أربعة والسقى للبنات وهو ثلاثة تصح عليهن وإن لم يستقيم عليهن ما كان يزرو رؤسهم وما بقي من فرض من لا يرده عليه موافقة فاضرب وفقر رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وبينهم وبين الباقي موافقة بالثالث فاضرب وفقر رؤسهم وهو اثنتان في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة تصح على البنات وإن لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن عشرين منها تصح وإن كان من لا يرده عليه مع جنسين أو ثلاثة ممن يردّ إليه فأعط فرض من لا يرده عليه ثم أقسم الباقي على مسئلة من يردّ عليه أن استقام والفاضل بجميع مسئلة من يردّ إليه في مخرج فرض من لا يرده عليه فيبلغ صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في مسئلة من يردّ عليه وسهام من يردّ عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه \* مثال الأول زوجة وأربع جدّات وست اخوات أم للزوج والربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يردّ عليه ثلاثة فقط استقام على سهامهم \* ومثال الثاني أربع زوجات وأربع بنات وست جدّات للزوجات الثلث سهم يبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو ثمانية تسكن أربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرده عليه وهو واحد في مسئلة من يردّ عليه وهو خمسة يكن خمسة وسهام من يردّ عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات أربعة وخمسة ثمانية وعشرون والجدات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة وبنت وبنت ابن وجدّة وزوجة الثمن في سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يردّ عليه وهي خمسة

متفرقات وثلاث بنات اخوة متفرقين فعند أبي يوسف المال كله بين بنت الابن لاب وأم وبين بنت لآخ لاب  
 وأم نصفان وعند محمد ثلث المال بين بنت الاخ لام وبين بنت الاخ لام نصفان وثلث المال بين بنت الاخ لاب وأم وبين بنت لآخ لاب وأم  
 أثلاثا في الاصول المذكورة وكذا الاخوة والاحوات اذا كانت قرابته ذات جهتين فهو على اختلاف قدمه في الصف الاول \* مثله ابن  
 أخ لام وهو ابن البنت لاب وبنت أخ لاب وأم فعند أبي يوسف المال كله لبنت الاخ لاب وأم وعند محمد المال كله على خمسة ثلاثة











يُجْعَلُ أَشْأَلُ وَأَرْبَعُ وَانْ  
تَمَّالَتْ الْأَعْدَادُ كَتَمْنَا بِأَحَدِهَا  
وَأَنْ تَدَاخَلَتْ الْكَتَمِيبَا كَثَرَتْ هَاتِمُ  
ضَرَبْنَا الْجَمْعُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ  
مَعَ عُولَهَا أَنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً فَمَا لَمْ يَخُفْهَا  
تَمَّالَتْ الْمَسْأَلَةُ \* مِثْلُ سَبْعَاتٍ  
وِثْلَاثُ جَدَاتٍ وَلِأَنَّهُ أَشْأَلُ أَمَّا أَصْلُ  
الْمَسْأَلَةِ مِنْ سِتَّةٍ وَمَعَ مِنْ عَمَامَةِ  
عِشْرٍ وَأَرْبَعُ زَوَاتٍ وَثَلَاثُ  
جَدَاتٍ وَاثْنِي عَشْرَ عَمَامَاتٍ  
ثَنِي عَشْرَ وَمَعَ مِنْ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةٍ  
رُوبَيْنِ وَأَرْبَعُ زَوَاتٍ وَثَمَانُ  
عِشْرَةٍ وَثَلَاثُ عَشْرَ جَدَةٍ وَسِتَّةُ  
عَمَامَاتٍ وَلَهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ  
مَعَ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ  
عِشْرِينَ وَامْرَأَتَيْنِ وَعِشْرِينَ  
بِتْ جَدَاتٍ وَسَبْعَةَ عَمَامَاتٍ  
مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَحَمَلٌ  
مِائَةِ آلَافٍ وَأَرْبَعِينَ كُلُّ ذَلِكَ  
ظَاهِرٌ بِالنَّمْلِ الصَّادِقِ \* ثُمَّ  
يُجِيبُ كُلُّ فَرِيقٍ مَا هُوَ بِهَيْمِهِمْ فِي  
الْإِتْدَاءِ مُضْرُوبٌ بِمَا صَرَفْنَا فِي  
أَصْلِ الْفَرِيقَيْنِ وَيُجِيبُ كُلُّ  
فَرِيقٍ مِمَّا لَا يَكْسِرُ عَلَيْهِ مَا هُوَ  
بِهِ فِي الْإِتْدَاءِ مُضْرُوبٌ بِمَا  
بِهِ بِنَافِيهِ \* بَلِ الْبَرِيَّةُ وَأَمَّا  
بِالْكَسْرِ مَا هُوَ دُونَ دُنَا رُزْ  
يُجِيبُ وَاحِدَهُ هَدَفُهُ حَيْثُ يَهْدِي  
وَأَرْبَعُ هَدَفَاتٍ أَلَا أَنْ تَوَفَّ  
وَأَرْبَعُ هَدَفَاتٍ تَوَفَّ شَهَاوًا تَأْخُذُ  
بِهِمْ تَوَفَّ، الْبَرِيَّةُ

يطلب الودق بين رأس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة ممن انكسر عليهم فذاخذ لوق. : كل موافق. : من كل مابين  
والا لثمة أن يطلب الودق بين ما أخذناه : كل حاصل رؤس العلوائف سري الطائفة الموقوفة فيضرب : ههنا في بعض مد طلب الموقوفة  
والرابعة أن ينظر الى ما اجتمع من حاصل رؤس العلوائف يعضرب بعضهم في بعض فيصير ههنا ثمة من ههنا الطائفة الموقوفة ثمة باع  
فهو في نصيب كل واحد من العريق الموقوف هذا اذا كان الكه من جوانب فان كان من جابين لا يحتاج الى المقدمه الا لثمة وان كان



من جانب واحد يحتاج الى المقدمة الاولى فقط وان شئت خرجت الانصاء بطريق النسبة وهي ان ينسب سهام كل طائفة الى بر وسها او  
 نأخذ تلك النسبة من مبلغ الرؤس فيحصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وان شئت نسبت واحد من رؤس كل طائفة الى جميعها  
 وأخذت تلك النسبة من مبلغ الرؤس وضربت في سهامهم فما لم يفرغ نصيب كل واحد من تلك وان شئت طلبت الوفاق عن مبلغ الرؤس  
 وضربت سهامهم فباينغ فهو نصيب كل واحد منهم وان شئت قسمت ما ضربته في أصل المسئلة على رؤس كل

(١٨٠)

فريق وأخذت الخارج بالقسمة  
 فخرته في سهامهم فباينغ فهو  
 المقصود وان شئت قسمت سهام  
 كل فرق من أصل المسئلة على  
 رؤسهم وضربت ما يخص كل  
 واحد منهم في مبلغ الرؤس فما  
 خرج فهو نصيب كل واحد من  
 أولئك الفريقين فهذه ستة طرق  
 لخرج الانصاء ثم اذا أردت  
 قسمة التركة واضرب سهام كل  
 وارث في التركة ثم اقسم ما جمع  
 على ما صحت منه الفريضة فما  
 يخرج لهم فهو نصيب هذا اذا  
 كان بين التصحيح والتركة مبانة  
 فان كانت بينهما موافقة فاضرب  
 سهام كل وارث في وفاء التركة ثم  
 اقسم ما جمع على وفق التصحيح  
 ومن صولح على شيء بأخذ ميراثه  
 فأسقط سهامه في الفريضة ثم  
 اقسم باقي التركة على سهام  
 الباقيين \* مثله زوج وبنت  
 وأخت لاب وأم والتركة ثلاثون  
 دينارا وثوب صولح الزوج على  
 الثوب يقسم الثوبان بين الأخت  
 والبنت اثلاثا ثلثها للبنت وثلثها  
 للأخت من قبل أن هذه الفريضة  
 تصح من أربعة للزوج الربع  
 سهم والبنت النصف سهمان  
 وللأخت الباقي وذلك سهم سقط  
 منها سهم الزوج بالتصحيح وقي  
 ثلاثة بين البنت والأخت اثلاثا

سنة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب الفريضة  
 الاولى وهي ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه تصح المسئلة \* ومعرفة نصيب الميت الثاني ان  
 نأخذ نصيبه من تركة الميت الاول وذلك سهمان تضربه في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلاثة  
 فيكون ستة \* ومعرفة نصيب الابنة أن تضرب نصيبها وهو ثلاثة في الجزء الموافق من نصيب  
 الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي لها واحدة سهم والباقي بين الاخ والجدة عفتان  
 بالمقاممة (رجل) مات وترك امرأة وابنتين له منها وأبو بن فماتت إحدى الابنتين عن زوج ومن  
 تركه الميت الاول وهو جدها أبو أبيها وجد أم الأم الأب وأمها وأختها لاب وأم ففريضة الميت  
 الاول أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت إحدى الابنتين  
 عن ثمانية أسهم وانما تقسم فريضتها من ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان  
 وللجد السدس سهم وللأخت النصف ثلاثة وتعمل بثلاثة فتكون من تسعة ثم ما أصاب  
 الجدة والأخت بقسم بينهما اثلاثا فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة  
 ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء فالسبيل أن تضرب الفريضة الاولى في الفريضة  
 الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التصحيح ما بينا (رجل) مات وترك امرأة وأبو بن  
 وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركته حتى ماتت الأم وخلعت من خلف الميت الاول فلم تقسم  
 التركة حتى ماتت اب وخلف امرأة ومن خلف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب  
 وأم وخلعت زوجها ومن خلفه الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وخلعت زوجها وابنتين  
 ومن خلفه الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لام وخلعت زوجها وثلاث بنات وأبو بن  
 (فنقول وله خلفت الأخت لام زوجها وثلاث بنات وأبو بن ثلثا وقسم من الكاتب لانه ذكر في وضع  
 المسئلة أن الأم ماتت أولا فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلعت أبو بن) وانما الصحيح خلعت  
 أبو بن زوجها وثلاث بنات ثم وجبه التصحيح أن فريضة الميت الاول من اثني عشر سهمها للمرأة الربع  
 ثلاثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو سبعة سهم للاب ولا شيء للأخوات ثم ان الأم ماتت عن  
 زوج وابنتين فان الأخت لاب وأم والأخت لام ابنتاهما فلهما الثلثان والربع للزوج وأصلها من  
 اثني عشر الآن بين نصيبها وهو سهمان وبين سهام فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف  
 وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لها سهمان ضربتاها في ستة  
 فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكان له من الفريضة الاولى سبعة ضربتاها في ستة فيكون اثنين  
 وأربعين فحصل له من التركة ثمانية عشر وأربعون ثم مات الأب عن امرأة وابنتين وهما الأخت لاب  
 وأم والأخت لاب فتكون فريضته من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث  
 فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون ثمانية وستة وسبعين  
 وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين  
 اثنا وثمانمائة واثنى عشر فنذلك تصح المسئلة كذا في المبسوط والله أعلم

الباب

اذا أعطينا ذوى السهام سهامهم وبقى سهم لا مستحق له يرد عليهم بقدر

سهمهم الا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعلي رضي الله عنهما وبه أخذ علمنا ونارجهم الله وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليهم أيضا  
 وقال زيد رضي الله عنه يوضع القاضل في بيت المال وبه أخذ علمنا والشافعي رحمه الله والأصل في تصحيح مسائله أنه اذا لم يكن في المسئلة من  
 يرد عليه القسمة على سهام من يرد عليهم أعطينا نصيبه من أقل بخارجه ثم نظرنا الى الباقي ان استفاد على



سهم من يرد عليهم فيها والاضرب باقي مخرج نصيبه من لا يرد عليهم مما يبلغ فيها جميع السهام وان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا  
هذا اذا كان من يرد عليهم مائة امان كان من رخصنا واحد منهم بغيره اعصاب يعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخرجه والباقي  
لهم فمما وردا فلو وقع الكسر جميعها كما نصيبها اذا كان فيها ذوسهم وعصبات هؤلاء سائل الرتبة فريق آخر وهو ان  
يخرج مسئلة من يرد عليهم كلوا نفر دواويني من لا يرد عليه (٤٨١) نصيبه من اقل مخرجه ويخرج عليه ثم

ينظر الى الباقي بعد صيب  
من لا يرد عليه من اجمعه  
فان استقام على سهام من  
يرد عليهم فيها والا طلبنا الوفاق  
بين جميع من يرد عليهم وبين  
الباقي بعد نصيب من لا يرد  
عليه من نصيبه ان لم يجد  
فربما كل نصيب من يرد عليهم  
في كل نصيب من لا يرد عليه  
وان وجدنا مخرجا وفق اجمع  
من يرد عليهم في كل نصيب  
من لا يرد عليه مما يبلغ فيها  
نصيب المسئلة فنصيب من لا يرد  
عليهم مضروب في جميع من يرد  
عليهم اوفى وفقه ونصيب كل واحد  
من يرد عليهم مضروب في الباقي  
بعد نصيب من لا يرد عليهم من  
نصيبه او وفق ذلك

(النوع الثالث في المسألة)

مساها على التبع وهو ان يجمع  
فريضة الميت الاول على ورثته  
ويحذف من ذلك ما ساق الميت  
لشيء لسبب الوفاق ثم يجمع  
فريضة الميت الثاني على رؤسهم  
ثم يطلب الوفاق بين ما في يده  
وما في يده لم يجمع صريحا كل

هذا النوع في كل التبع الاول  
وان وجدنا مخرجا فلهذا النوع  
في كل التبع الاول ثم يجمع  
بالقسمة بين نصيب من يرد  
الاول مضروب في لريضة

### (الباب السادس عشر في قسمة التركات)

اذا كانت التركة دراهم او دنانير و اردت ان تقسمها على سهام الورثة فاصرب سهام كل وارث من  
التصحيح في التركة ثم اقسمة المبلغ على المسئلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاصرب سهام كل  
وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسمة المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك وارث وكذلك  
تعمل لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت ان تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة  
واذا اردت ان تعرف صحة العمل من خطئه فاجمع تفصيله وقابله باجمله فان تساوى اياهما عمل صحيح والا  
فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى مثله زوج ونخت لاب واخت لام اصلها من سنة  
وتعول الى سبعة والتركة خمسة دينار فاصرب سهام الزوج وهي ثلاثة في سبعة بين يمين مائة  
وخسين اقسمة على المسئلة وهي سبعة يخرج احدى وعشرون وثلاثة اقسام وكذا الاخت من الاب  
وسهم الاخت من الام ثمانية في خمسين يكن خمسين اقسمة على سبعة يخرج سبعة وسبع واذ  
اجتمعت كانت خمسين فقد صرح العمل وطريق النسبة ان تسب سهام الزوج وهي ثلاثة اقسام  
فيكون له من التركة ثلاثة اقسام هي احدى وعشرون وثلاثة اقسام وسبعة اقسام على الباقي  
وطريق القسمة ان تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع تضربها في سهام الزوج وهي ثلاثة  
يكن احدى وعشرين وثلاثة اقسام وكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وابوان وبنتان اصلها من سنة  
اثني عشر وتعول الى خمسة عشر والتركة اربعة وثمانون دينار او بينهما موافقة بالثلاث فاصرب سهام  
البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائة واربعة وعشرين اقسمة على  
وفق التصحيح وهو خمسة يكن اربعة واربعين واربعة اقسام ثم اضرب سهام الابوين وهي اربعة في  
ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسمة على خمسة يكن اثنى وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام  
الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة وثمانين اقسمة على خمسة يكن ستة عشر واربعة  
اقسام فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق  
المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة اقسام ان صربت باقي سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعة  
اقسام وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين اربعة واربعين واربعة  
اقسام والجميع اربعة وثمانون فقد صحت المسئلة (وطريق النسبة) ان تقول لزوج ثلاثة  
من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر واربعة اقسام والابوين اربعة من خمسة عشر  
سدسها وعشرها ثمانية اقسام التركة عشرة وثمانون وخمسون وخمسان وثلاثة عشر ثمانية من  
خمس عشر ثلث وخمس ثلثها اقسام التركة خمسة اقسام وذلك اربعة واربعين واربعة اقسام  
والجميع اربعة وثمانون فقد صحت المسئلة اذا كانت سهام المسئلة عددا اقسام دل ما ذكرت من  
طريقة انشرب فان بقي شيء لا ينقسم بالاقسام على انقسام عليه فاضرب به عددا المراد به وهو  
عشرون وانقسمها فان بقي من الدرار ما شيء لا ينقسم بالاقسام فاضرب به في عدد الجاهات وهو ثلاثة  
اقسامه فان بقي شيء لا ينقسم فاضرب به في عدد دارز وهو اربعة فان بقي شيء لا ينقسم ونسبه بالاجزاء الى

(٦١ - (الساوي) - السادس)

الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة فمن الفريضة الاولى مضروب في الفريضة الثانية وما من الفريضة  
في نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الاولى مضروب في الفريضة الثانية وما من الفريضة  
الثانية مضروب في نصيب الميت الثاني هذا اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق تضرب في مواضع الضرب في رءسها ونسب ذلك ما ساق  
الميت الثالث اطلب الوفاق ثم تصح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وما في يده لم يجمع صريحا كل



هذا التصحيح في التخصيص الأولين وأن وجدنا ضريفاً وافقه في كل التخصيص الأولين ثم يبتدئ بالقسمة ويثني ويثلاث ويربع ويخمس وعلى هذا القياس ثم يجب أن يعلم الموافقة التي اتفقت عليها التاج وغيره وأذا خرجنا من المناصفة أو غيرها وأعطينا كل ذي حق حقه وأوفينا حظه ثم ألقينا الانصباء كلها وافق بعضها بعضاً في جزء من الأجزاء الصحيحة في ثمة هذه الموافقة أن يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق (٤٨٢) ويخرج المسئلة من وقها وعلى هذا يبدو وكثير من المسائل فاحفظه مثاله زوجة

وأخت لاب وأم وأختان لاب  
وأخوان لام ماتت الأخت لاب  
وأُم قبل القسمة عن أختيها هاتين  
وأخوين لها هذين فهذه المناصفة  
ابتداء من خمسة عشر ثم بعد  
التوافق تنزل الانصباء إلى خمسة  
لكل وارث سهم \* أخرى وجتان  
وأُم وأخ لام وأختان لاب وأم  
ماتت الأم قبل القسمة عن أبيها  
وأخ لام وبنتيها هاتين فهذه  
المناصفة تصح ابتداء من ثلاثين  
ثم تعود بالتوافق إلى عشر لكل  
زوجة سهم ولكل أخت ثلاثة  
أسهم وللأخ لام سهمان \* أخرى  
أب وثلاث بنات وأمهن وهي  
بنت عمه ماتت وزوجته هذه عن  
بناتها هؤلاء وعما هذان فهذه  
المناصفة تصح ابتداء من اثنين  
وسبعين ثم تعود بالتوافق إلى  
أربعة لهم سهم ولكل بنت سهم  
\* أخرى زوجة وأم وأخت لاب  
وأُم وأخ لام وأخت لام ماتت  
الأخت لاب وأم عن زوج وعن  
هؤلاء فهذه المناصفة تصح ابتداء  
من خمسة عشر ثم تعود بتوافق  
الانصباء إلى خمسة لكل وارث  
ووارثه سهم \* أخرى زوجة وأم  
وأخت لاب وأم وأختان لاب  
وأخ لاب ماتت الأخت لاب وأم  
عن هؤلاء فهذه المناصفة تصح  
ابتداء من خمسة عشر ثم تنزل

الأرزة \* مثاله زوج و جدة وجد و بنت من اثني عشر وتعمل إلى ثلاثة عشر والتركة أحد  
وثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون أقسمها على المسئلة ثلاثة  
عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنين لا ينقسمان بالأحد فاضربهما في عدد القرار يطابق  
أربعين أقسمها على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد بسيطه أرزاً يكن اثني عشر  
انصبها إلى المسئلة بالأجزاء فيكون للزوج سبعة دنائير وثلاثة قراريط واثنا عشر جزءاً من ثلاثة  
عشر جزءاً من أرز ولبعد سهمان اضربهما في أحد وثلاثين يكن اثنين وستين أقسمها على المسئلة  
يخرج أربعة يبقى عشرة ثم اضربهما في القراريط يكن مائتين أقسمها على المسئلة يخرج خمسة عشر  
يبقى خمسة أسطها حبات يكن خمسة عشر أقسمها على المسئلة يبقى حبتان بسيطهما أرزاً يكن ثمانية  
انصبها بالأجزاء فكل الجدار بعد دنائير وخمسة عشر قراريطا ووجه وثمانية أجزاء من ثلاثة عشر  
جزءاً من أرزة ولجدة مثله وللبنت ضعف الزوج وهو أربعة عشر ديناراً وستة قراريط وأرزة واحد  
عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من أرزة وجلتها أحد وثلاثون ديناراً فصحت المسئلة (وكذلك)  
يقسم بين أرباب الدين فجعل مجموع الدينون كتصحيح المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث  
(فصل) ومن صالح من الغرماء أو الورثة على شيء من التركة فالمرحى كأن لم يكن ثم أقسم الباقي  
على سهام الباقي \* مثاله زوج وأم وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من  
المهر فالمرحى كأنهما ماتت عن أم وعم (١) فأقسم التركة بينهما للام الثلثان والباقي للعم كذا في  
الاختيار شرح المختار \*

(الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل عنها ويعتق بها الفرضيون)  
رجل مات وترك أخاً لاب وأم وأخاً لأم وأخاً لأم دون أخيه لأميه وأمه كيف  
يكون هذا (قبل) هذا رجل تزوج بأماً امرأة أبيه وأبوه حي فولدت له ابناً ثم مات الذي تزوج  
ومات أبوه بعد ذلك وترك ابن ابنه وهو أخو أمه وأخ لأم وأخ لأم دون  
أخيه \* وان سئل عن رجل مات وترك عملاً لاب وأم وخالاً لام فورث الخال دون العم كيف يكون  
هذا (قبل) هذا رجل تزوج بأماً أم أخيه لأميه فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي تزوج بأماً أم  
أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عملاً لاب وأم وابن أخيه لأميه وهو خاله فيرثه لابن أخيه لأميه دون  
عمه \* وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وابن أخ لاب وأم فورث المال ابن العم دون  
(١) قوله فأقسم التركة بينهما للام الثلثان الخ كذا في نسخ العالم كبرية وهو الصواب لكنه منافي  
لما قبله من قوله كأنهما ماتت عن أم وعم ومخالف لما رأيت في الاختيار من قوله للام الثلث الخ وقد  
ذكر في أواخر الدر المختار أن ما في الاختيار غلط مخالف للأجاء وان الصواب أن يقسم باقي التركة  
وهي ما عدا المهر بين الأم والعم اثلاً بقدر سهامهما من التصحيح قبل الخارج فيكون سهمان للام  
وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لئلا ينقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث  
أصل الباقي أي في نحو هذه الصورة فتأمل اهـ

بالتوافق إلى ثلث هذا المبلغ وذلك خمسة لكل وارث ووارثه سهم \* ثم اعذر في المناصفة قضية بغنيك  
اعتبارها عن سائر الجادة في كثير من مسائلها وهي أن لا يستعمل بتصحيح الأول ولكن بعدد إلى من أنه كسر عليهم فيعزل نصيبهم من ميراث  
الميت الأول فمضى زول الكسر باجتماع النصيبين فيكفي مؤنة الضرب والتصحيح رأساً أو يتفق بهذا الجمع بلا ضم موافقة بعد المبينة في قل  
الجواب ويسهل التفريق \* مثاله امرأة توفيت عن أخوين وخمس بنات وعن زوج وعن ابن عمها وأبوهن ماتت زوجاتها قبل القسمة عن



هؤلاء فهذه المناصفة على الجادة المعهودة فصح ابتداء من مائة وعشرين ثم تنزل بتوافق الانصبة الى اثني عشر وعلى قضيتنا هذه نصح  
من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل أخ سهم \* ثم من المناصبات ما يمكن فصيحتها بالطريقة الضرورية وهي طريقة بحسبة يقل عناؤها  
فاقتضاها أيك الله تعالى فهي ان شاء الله تعالى تكفيك تطويلات الحساب ونحو بلات الحساب والله تعالى المسهل لأصعب طريق  
الضروري شيء عجيب وحساب قريب وأمر غريب الأفاشر عن فيه ان ومنه (٤٨٣) بناب عقول وصدر رحيب \* الاصل

في الطريقة الضرورية ان تتأمل  
في المناصفة التي ترد عليك فيحضر  
الذين يسل التركة اليهم ويحصل  
المال لهم فرقة فرقة وان كانوا  
قريبين تكلفت لاستخراج نصيب  
أقل العريقين عددا وأوضح  
النصيبين نسبة فاذا عرفت ذلك  
تعين ما بقى فسيما المعرفة الثالثة  
\* وحصل آخر لا بد من معرفته في  
الطريقة الضرورية وهو  
أن سددس المال ورابع باقيه  
مثل المال وسدس باقيه وكذلك  
عش المال وتسع باقيه مثل تسع  
المال وعش باقيه وكذلك نظائر هذا  
فاذا احتجت الى أن تأخذ من  
المال وتسع باقيه وأخذت تسع  
المال وعش باقيه فقد أخذت  
ما احتجت اليه وفي هذا المقاب  
والتي عبرت عن المسافة وإشارا لتيسير  
\* ثم اعلم أن الطريقة الضرورية  
تتبع في مسائل كثيرة ذكرنا عدة  
منها توفي عن ابن بنت وامرأة  
هي أسهما ماتت هذه قبل القسمة  
عن أمها وأختها من صارا المال  
بين الام والأخت فصار المال  
من المسئلة الاولى اثنين لانها ليست  
زوج \* وعمار الباقين بن الاخ  
والاخذت أولادها ومن المسئلة  
الثانية ماتت أمي ما بقي وهو  
يكون تسع ما بقي وقد علمت  
عش المال وتسع باقيه مثل تسع

ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا أخوان ولا أحدهما ابن فأنتر يا جارية فماتت بآن  
فأعياها جميعا كان ابنا لهما ثم ماتت الاخوان ثم مات ابن أحدهما بعدهم ثم ماتوا ولم يترك وارثا - برابن  
الذي كان بين أبيه وعمه وكان له ابن أخ لابو أم بيرا له أخيه لايه وهو ابن عم وسقط ابن أخيه لايه  
وأمه (وان سئل) عن رجل مات وترك ابن عم لابو أم وأخا لاب فورث المال ابن عمه دون أخيه  
لأبيه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الاصل أخوان ولا أحدهما ابن فأنتر يا جارية فماتت بآن  
فأعياها جميعا فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابنا آخر فمات  
الاخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخا لابو أم وهو ابن عمه وأخا لاب فماتت لابن  
عمه لانه أخوه لأبيه وأمه (وان سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت احدى اها ثلث  
جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم تر شيئا كيف يكون هذا (قيل) رجل كان  
عبد اوله ثلاث بنات فاشترت احدى اها والاخرى فماتت أباهما فماتت ابنتان لم تبق الا بنت واحدة  
والباقي للمثربة منهم ما يحكم الولاء (وان سئل) عن رجل وأمه ورثا المال وكان بينهما نصفين  
كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابنا فماتت ابنتان والاخرى ومات  
الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن أخ فلينبت النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن ابن الاخ نصف  
المال وللأم نصف المال (وان سئل) عن رجل وأمه وماتت ورثا المال بينهم أثلاثا كيف يكون  
هذا (قيل) هذا رجل له بنتان تزوج احدهما ابن أخيه فولدت له ابنا وماتت ابنتان والاخرى ومات  
بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن أخ فلينبت الثلثان وما بقي لابن ابن الاخ فصار لابن ابن الاخ الثلث  
ولامه الثلث وطاعة الثلث (وان سئل) عن ثلاثة اخوة لابو أم ورثت احدى اها ثلثي جميع المال  
والاخران كل واحد منهما سدسا كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة كان لها ثلاث بنات  
أحدهم زوجها فالاصل من ستة أسهم للزوج النصف الثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثا لكل  
واحد سهم (وان سئل) عن رجل مات عن أربع نسوة فورثت احدى اها ربع المال ونصف عن  
ورثت الاخرى نصف المال ونصف عن ورثت الثالثة والرابعة عن المال كيف يكون هذا (قيل)  
هذا زوج تزوج بابنة خاله لام وابنة خاله لاب وابنة عمه لاب وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثا واهن  
فان النسوة الأربع ربع ربع ولا بنة الخاله لاب ثلث ما بقي وما بقي فلابنة العمه لاب والاصل من ستة عشر  
سهما أربعة أسهم لهن ولا بنة الخاله من الاب ثلث ما بقي أربعة يبقى ثمانية فهي لابنة العمه لاب صار لابنة  
الخاله للام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر وهو عن جميع المال لكل واحدة سهم وصار لابنة  
الخاله لاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لابنة العمه لاب تسعة أسهم من ستة عشر وهو  
نصف المال ونصف الثمن (وان سئل) عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأة فورثت امرأة المال  
واخوته بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأمرأة أبيه فولدت له سبعة بنين ثم  
مات أبوه ذلك بعد وترك امرأة وسبعة بنين ابن وامرأة الثمن سهم وبقي سبعة أسهم بينهم أسباعا لكل  
واحد سهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشرين بنتا ورثت

المال وعش باقيه فقلبتنا المسئلة وأعطيناها تسع المال وعش باقيه بقى للاخ تسعة أسباع المال فماتت المسئلة ابتداء من تسع وبالجملة  
المعهودة ابتداء من اثنين وسبعين ثم تنزل بتوافق الانصبة الى تسعة \* أخرى بنتان وامرأة وهي أمهما ماتت احدى ابنتين قبل القسمة عن  
أمها وأختها من صارا المال الاثنت والام فأصاب الام من المسئلة الاولى اثنين ومن الثانية تسع ما بقي وحصل النصيب خمس ما بقي  
فاذن المال عن المال وخمس باقيه فقلبتنا المسئلة وأعطيناها تسع المال وعش باقيه فماتت المسئلة من عشرة وبالجادة المعهودة من ثمانية ثم



بالتوافق الى عشرة \* أخرى ماتت عن أخ لام وهو حور وعن أخت لاب وأم وهي حرة وعن ثلاث أخوات لاب وهن مرقوقات فماتت قبل  
القسمه ثم ماتت الأخت لاب وأم عن هؤلاء صار ما كل المال أخلام وثلاث أخوات لاب فأصاب الاخ من المسئلة الاولى الربع ومن الثانية  
خمس ما يبقى فاذن له ربع المال وخمس باقية فاعطيناها خمس المال وربع باقية تحت المسئلة ابتداء من خمسة وبالجملة  
المعهودة تصح من عشرين ثم بالتوافق (٤٨٤) الى خمسة \* أخرى أم وبنت لاوارث للمتوفى ماتت البنت قبل القسمه عن

ثلاث بنات و جدة وهي أم المتوفى  
الاول صار ما كل المال أما وثلاث  
بنات فأصاب الام من المسئلة  
الاولى الربع ومن الثانية خمس  
ما يبقى فاعطيناها خمس المال  
وربع باقية تحت ابتداء من  
خمس وبالجملة المعهودة من  
عشرين ثم بالتوافق من خمسة  
\* أخرى أبوان وأخوات لام ثم  
مات الأب قبل القسمه عن زوجة  
وهي أم المتوفى الاول وعن أخوين  
لاب وأخت لاب لأخت المتوفى  
الثاني ثلاثة أخماس السدس  
وهو عشر الكل لأن سدس ثلاثين  
خمس وثلاثة أخماس الخمسة  
ثلاثة وهي عشر ثلاثين فاعطيناها  
العشر من عشرة بقی تسعة  
أعشار لأخوته الثلاثة وبالجملة  
من تسعين وبالموافقة فنزل الى  
العشرة \* أخرى أخت لام وسبعة  
أخوة لاب وأم ماتت الأخت لام قبل  
القسمه عن زوج وعن أخت لاب  
وعن هؤلاء الأخوة السبعة وهم  
أخوة المتوفى الاول لاب وأم أصاب  
الزوج النصف والأخت لاب  
النصف والأخوة السبعة الثلث  
فماتت المسئلة الى سبعة وللزوج  
وأخت الام ثمانية والأخت لاب  
كذلك فحصل لهما ستة أثمان وهو  
ثلاثة أرباع السدس فثلاثة أرباع  
السدس مثل سدس ثلاثة  
الأرباع فاعطيناها سدس ثلاثة

أمر أنه دينار كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشرين ديناراً وترك أختين لابوين  
وأختين لام وأربع نسوة القر يضمن اثني عشر وماتت الى خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر  
وهي خمسة فليكون لهن خمس عشرين ديناراً وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان  
سئل) عن امرأة ورثت من أربعة أزواج فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة  
أخوة واحداً بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر ديناراً لأولهم ثمانية وللثاني ستة وللثالث  
ثلاثة وللرابع دينار فمات الاول عن ثمانية دنانير عن هذه المرأة وعن هؤلاء الأخوة الثلاثة أخذت  
المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للأخ الثاني ثمانية فاذمات أخذت المرأة منها  
دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الأخوين الباقيين ثلاثة فصار لثالث ثمانية فاذمات  
أخذت المرأة دينارين فصار لها ستة والباقي للأخ الرابع فصار له اثنا عشر فاذمات أخذت المرأة منها  
ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) أن رجلاً جاء الى قوم يقسمون الميراث  
فقال لا تجلوا في قسمه الميراث فأنلى امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دوني وان كانت ميتة ورثت  
أنادونها كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فترك أختين لاب وأم وأختاً لام وأختاً لاب  
وهو تزوج أختاً لاماً وهي غائبة فان كانت حية فالثلثان للأختين والسدس للأم والسدس الباقي  
للأخت لام ولا شيء للأخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له (قال) جاءت امرأة  
وقالت لا تجلوا في قسمه الميراث فأنلى حبل فان ولدت غلاماً لم يرث شيئاً وان ولدت جارية ورثت كيف  
يكون هذا (قيل) هذه امرأة ماتت وترك زوجاً وأم وأختين لام فجاءت امرأة أبيها فقالت ان  
ولدت غلاماً كان لها أخلاب ولم يرث شيئاً وان ولدت جارية كانت لها أخلاب فترك معها النصف  
والقرضة تعول الى تسعة (وان) جاءت الى قوم يقسمون ميراثاً فقالت لا تجلوا في قسمه الميراث  
فأنلى حبل ان ولدت غلاماً لم يرث وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك  
أختين لاب وأم فجاءت امرأة أبيه وقالت لا تجلوا في قسمه هذا الميراث فأنلى حبل ان ولدت غلاماً كان  
للميت أخلاب فكان للأختين من الأب والأم ثلثان وما بقى للأخ من الأب وان ولدت جارية كانت له  
أختلاب فكان للأختين من الأب والأم ثلثان وما بقى للعصبة وليس للأخت من الأب شيئاً (وان قالت)  
لا تجلوا في قسمه هذا الميراث فأنلى حبل ان ولدت غلاماً أو جارية لم يرث شيئاً وان ولدت غلاماً أو جارية ورثنا  
جميعاً في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أم وأختاً لاب وأم  
وجدا فجاءت امرأة أبيه وقالت لا تجلوا في قسمه هذا الميراث فأنلى حبل ان ولدت غلاماً كان للميت أختا  
لاب فكان للأم السدس وكان ما بقى بين الاخ والأخت والجد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم رداً الاخ من الأب  
على الأخت من الأب والأم جميع ما في يده وبخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت للميت أختلاب فكان  
للام السدس وما بقى فهو بينهما على أربعة ثم رداً الأخت من الأب على الأخت من الأب والأم جميع  
ما في يدها بغير شيء فان ولدت غلاماً أو جارية كان للميت أختا وأختلاب فكان للأم السدس والجد ثلث  
ما بقى والمقاسمة سواء وللأخت لاب وأم النصف وما بقى بين الاخ والأخت من الأب للذكر مثل حظ

الانثيين (الفصل الخامس في موانع الارث) منها الرق وانفرا كافي الثمن أو ناقصا  
كافي المدبر والمكاتب اذا مات عاجزاً فهو عبد وان مات عن وفاة أو عن مولود في الكفاية يؤدي كتابته بحكم بحرته في آخر جزء من أجزاء حياته  
فيتين أنه مات حراً والمستسعى بمنزله حرم دون عذره ما وعنده الامام هو عبد ما بقى عليه درهم هذا اذا كان سعي لفك كالك رقبته كعتق البعض  
أما اذا كان سعي لحق في رقبته كالعبد المرهون اذا أعتقه الراهن فهو بمنزلة الحرار يرث ميراثه \* منها القتل الذي يتعلق به وجوب



القصاص أو الكفارة وهو أي القتل الذي يوجب القصاص أن يقتله مورثه عمدا بالحديد أو ما يعمر عمل الحديد والذي يوجب الكفارة أن يقتله بالمباشرة خطأ أو أوطأ دأبته وهو راكبها أو انقلب في النوم على مورثه فقتله أو سقط عليه من السطح أو سقطا حجر من يده عليه فقتله فهذا كله قتل بطريق المباشرة فيجب فيه الكفارة ويوجب حرمان الميراث أن كان مورثا أو الوصية أن كان أجنبيا وأما القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو أمران الصبي أو المجنون إذا قتل مورثه (٤٨٥) أو قتل ما تسبب كما إذا أضرع جناحا

على قارعة الطريق فستط على  
مورثه مات أو حمر ثم اعلى  
قارعة الطريق فوق مورثه فيها  
مات أو ألق حجر اعلى قارعة  
الطريق فتعقل به مات أو صب  
الماء أو بال أو قضا فارتق المورث  
أو ساق دابة أو قاذها فإطأت  
مورثه مات أو قذله أو صا أو د  
أو دمه أو مالته أو كان مكرها اعلى  
قتله أو سقا حائطه المائل على  
مورثه بعد ما شهد عليه مات  
أو دمه مورثه قتل في داره به  
بوح القسامة والحدبة على العاقلة  
ولا يمنع الارث مكنى العادل اذا  
قتل الباني وهو مورثه لم يمنع  
الارث في هذه المواضع وان  
بأثره لانه لا يجب القصاص ولا  
الكفارة وثما اذا قتل الباني  
العادل وهو مورثه فهذا على  
وجهين ان قتل الباني هو قتل  
الباني ولا تبيح على الباني  
قائه لارثه وان قاتله أو قاتله  
الحق والآل أو قاتله الحق لارثه  
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
انه لانه قتل لا يجب القصاص ولا  
الكفارة وهذا في مورثه  
لا يبيح قتل غيره في الابن أو  
قتل أبيه محمدا أو خطأ لارثه لانه  
يجب القصاص في الممات أو الممات  
في الخطأ وكذا الآل لا يقتل  
حسبهم لارثه ولا يبيح قتل الآل

الانثيين (وان) جاءت امرأة وقالت لا تجعلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبيلى ان ولدت غلاما ورثت انا  
 والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا انا (قال) هذا رجل زوج ابن ابنته بنت ابن له آخر ثم مات ابن  
 ابنته وبنت ابنته حبيلى من ابن ابنته ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنته هذه وقالت  
 لا تجعلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبيلى ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقى للعصبة وليس لبنت  
 ابنته شئ ولا لجارية وان ولدت غلاما كان للبنتين الثلثان وما بقى فهو بين بنت ابنته وبين ابنتها الذي ذكر  
 مثل حظ الانثيين (ولو) ان رجلا سئل عن رجل مات وترك خال ابن عمته وعمه ابن خاله والسبيل للثلاث  
 تساهل الخال ابن عمه آخر وعمه ابن خال آخر فان قال ليس له حظ ولا عمة فقل الميراث بينهم ماثلان فان  
 خال ابن عمته ابنة عمه ابن خاله هي اشد احقى امة فهي امة فلهذا كان للاب الامان والام الثلث  
 (قالت حبيلى) لقوم يقتسمون تركته لا تجعلوا في حبيلى ان ولدت ذكر او رثوا ان ولدت انثى لم ترث  
 وان ولدت ذكر او انثى ورث الذي ذكر دون الانثى (هذه) زوجة كل عصبة سوى الاب والابن \* ولو  
 قالت ان ولدت ذكر او انثى ورثا وان ولدت انثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة اختان لاب وام  
 او زوجة الابن وفي الورثة ابنتان من الصلب \* ولو قالت ان ولدت ذكر لم يرث وان ولدت انثى ورثت  
 فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت او زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وام  
 واختان لام \* ولو قالت ان ولدت ذكر او انثى لم يرث وان ولدت جارية فهي زوجة الاب وبنت  
 الاب قبله والورثة الظاهرون ام وجد واخت من الابوين ان ولدت ذكر او انثى \* واخت لاب  
 فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم استرد الاخت جميع حصص المولود وان  
 ولدت ذكر او انثى اخذ الجد ثلث الباقي بعد فرض الام فباقي تأخذ الاخت منه قدر النصف فيبقى  
 لها شئ (ولو) قالت ان ولدت ذكر اولى الثمن والباقي له وان ولدت انثى فالمال بينهما وبين بالسوية  
 وان اسقطت ميتا فلي جميع المال (فهى) امرأة اعتدت عبدا ثم نكحته فان غنما هي حبيلى  
 (امرأة) وزوجها اخذ ثلاثة ارباع المال واخرى وزوجها اخذ الربع (صورته) اخت لاب  
 والاخرى لام وابنائهم اربعة ارباع والذى هو اخ لام زوج الاخت لاب والآخر زوج الاخت لام  
 فلاخت من الاب النصف وللآخر والاخت من الام الثلث والباقي بين نى الام بالسوية (زوجان)  
 اخذوا ثلث المال واخران اخذا الثلثين (صورته) ابوان وبنت ابن ابن فى كاح ابن ابن آخر (رجل)  
 وزوجته (ورثوا المال اثلثا (صورته) بنتا بين فى كاح ابن اخ ابوان ابن ابن (اخوان لاب وام)  
 ورثا اربعة ارباع من ميت ثلاثة ارباع المال والاخر ربعه (صورته) ابنا عم اربعة ارباع  
 الميت (دخل) صحى على مريض فقال اوص لي بالمال كيف وانما رثي انت وخوانك وابو الشريك  
 فالصحى اخوان المريض لاه وابنه وعمه واخوانه والمريض لاه وابنه وعمه المريض وعمه وعمه  
 المريض فالخال لاه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه  
 انثى المريض لاه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه  
 وبنتك فخذنا لصحى زوجتنا المريض واختاه من قبل الام اخذ المريض من قبل الاب وزوجنا للصحى

الكفاية فبقوله اياه معلوماً أما اذا قلنا له يجب حرمان الميراث أيضاً وان كان لا يجيبه لقوله لا لكفاية قوله لا بكفاية  
الاصول الذي ذكرنا الا انما قول وجب التخصيص بهذا لحرمة ابنته والاب اذا ذهب به من اجترار حرمة ابنته وقوله ويرد وعنف  
بالضرب ما لا يوجب حرمان الميراث وعند أبي يوسف لا يوجب الحرمان اذا ذهب به من اجترار حرمة ابنته وقوله ويرد وعنف  
الاب اذا ذهب به ابنته أو خنته أو وجهه من غير ان ينفذ في ذلك فانه في الزوج عز ورجته بالعلم بما في امره لا في نفسه بل يوجب



حرمان الميراث \* ومنها اختلاف الدين فلا يرث المسلم من الكافر وبالعكس والكفر كلمة واحدة عندنا ويرث بعضهم بعضا النصراني  
 يرث اليهودي واليهودي المجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات ولها ابن في الروم وابن في الهند لا يرث واحد منهما  
 ولومات مسلم وله ابن في الهند فانه يرثه لانه لم يتباين الدارين والحكا والمرث لا يرث من أحد وكذا المرتدة وهل يرث المسلم منها قال أبو حنيفة ان كان  
 كسبها اكتسبته في حال الردة يكون فيأوان (٤٨٦) كان كسبها في حال الاسلام يكون لورثته المسلمين وقال أبو يوسف ومحمد

الكسبان جيد الورثة المسلمين  
 وقال الشافعي الكسبان جميعا  
 في ما كان لحق بدار الحرب مرتدا  
 يقسم القاضي ماله بين ورثته  
 كانه ميت والمجوسي يرث بالنسب  
 والولاء وينكح بقرع عليه بعد  
 الاسلام والنسب فيما بينهم يثبت  
 بالانكحة الفاسدة \* ومن ينسب  
 الى الميت بتسبيحات كان أحدهما  
 لا يحجب الآخر ورثهما جميعا  
 وان كان يحجب ورث بالحاجب  
 مثله اذا ترك ابنتي عمه وأحدهما  
 أخوه لأمه فله السدس بالمرض  
 والباقي بينهما بالعصوبة لان احدي  
 جهتي قرابته لا تحجب بالآخرى  
 فورث وان ترك بنتي خالته  
 واحدهما أخته لآبيه فله المال  
 كله فرضا وورثان احدي جهتي  
 قرابتهما يحجب الاخرى فورثت  
 بالحاجبية \* وان اجتمع في المجوسي  
 قرابتان لو انفردت في شخصين  
 ورث أحدهما مع الآخر ورث  
 بهما بالنص صورتهما مجوسى تزوج  
 أمه فولدت بنتا من المجوسى  
 وماتت أمه وتركها بنتا وهي  
 بنت ابنتها أيضا فترث هذه البنت  
 ميراثين نصف لانها بنت وسدسا  
 لانها بنت الابن ولومات المجوسى  
 وترك أمه وهي امرأته فانها ترث  
 بالامية ولا ترث بالزوجية \* ثم  
 المحجوب عن الميراث يحجب غيره  
 كمن مات وله أبوان وأخوان فأخواه

أحدهما أم المريض والاخرى أخته من الاب وبنتا الصبي أختا المريض من الام ولدتهم أم  
 المريض فالخامس زوجتان وثلاث أخوات لاب وأختان لأم وأم (ترك) أربعة وعشرين دينارا على  
 أربع وعشرين امرأة فأنزلت كل واحدة منهن دينارا (صورته) ثلاث زوجات وأربع جدات  
 وست عشرة بنتا وأخت لاب (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر (صورته) أن ينكح كل واحد  
 من عمره وزياد أم الآخر فولد لكل منهما ابن فكل واحد من الابنين مع الآخر لأمه (رجلان)  
 كل واحد منهما مع الآخر (صورته) أن ينكح كل واحد من عمره وزياد بنت الآخر فولد لكل  
 واحد منهما ابن فكل واحد منهما مع الآخر (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر (صورته)  
 أن ينكح رجلا من كل واحد منهما أم أبي الآخر فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما مع الآخر  
 (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر (صورته) أن ينكح رجلا من كل واحد منهما بنتا من  
 الآخر فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما مع الآخر (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر  
 الآخر فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما مع الآخر (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر  
 أم الآخر (رجلان) أحدهما مع الآخر (صورته) أن ينكح رجلا من كل واحد منهما  
 وينكح ابنته أمها فولد لكل واحد منهما ابن فكل واحد منهما مع الآخر (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر  
 خال وعم (صورته) أن ينكح أحدا من الابنين من الآخر فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما مع الآخر  
 عم المولود لآبيه وخاله لأمه \* وأيضا اذا نكح أحدا من الابنين من الآخر فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما مع الآخر  
 فلا ترث خال هذا الابن من جهة الأب وعمه من جهة الأم (رجل) هو عم أبيه وعم أمه (صورته) أن  
 ينكح أبو أبي أبيه أم أبي أمه فولدت ابنا فذلك الابن مع أبيه من الأب وعم أمه من الأم (رجل) هو  
 خال أبيه وخال أمه (صورته) أن ينكح أبو أم أمه أم أبيه فولدت ابنا فذلك الابن مع أبيه من الأب وعم أمه من الأم (رجل)  
 لآبيه وخال أبيه لأمه (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر (صورته) أن ينكح  
 رجلا من كل واحد منهما أختا الآخر فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما مع الآخر (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر  
 خاله كذا في خزائن المقتنين وان سئل عن أخوين لاب وأم ورث أحدهما من رجل دون الآخر  
 فقل هو أن يكون الميت ابن أحدهما فيكون المال كله لآبيه لآلعمه كذا في محيط السرخسى \* ان  
 سئلت عن رجل وابنته ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجها ابن عمها وهي حرة ثم ماتت فصار  
 لزوجها النصف وباقي لابي الزوج وهو العمة \* فان سئلت عن رجل وابنته ورثا المال نصفين فقل  
 هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت المرأة فصار لابنتها النصف ولزوجها الربع  
 وما بقي فلزوج أيضا لانه عصبتها كذا في المبسوط

### (الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات)

(المشركة) زوج وأم واثنان من ولد الام وأخوة وأخوات من الابوين للزوج النصف وللأم السدس  
 ولولا الام الثلث ويسقط الباقيون وكذا لو كان مكان الام جدة هذا قول أبي بكر وعمر وعلي وابن  
 عباس رضي الله عنهم وهو مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي

الله

بordan الام من الثلث الى السدس وان كانا لثلاثين اذ هما بالاب محجوبان والمجربون عن الميراث

لا يحجب كالمجرب بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فانه أفتى  
 فيما زعم النخعي أن المجرب لا يحجب حجب الحرمان ولكنه يحجب حجب النقصان فعند المسئلة الى أحد وثلاثين بناء على هذا الاصل صورتهما  
 زوجة وأم وأخوات لأم وأختان لاب وأم هو مجرب وبأحد أسباب الحرمان فعند عامة القبي يترضى الله عنهم تعول هذه المسئلة الى سبعة عشر



وأصلها من اثني عشر لان الزوجة فرضها ربع عندهم اذا لابن المحرم لا ينقصها حاجة عنها وعن ابن مسعود رضي الله عنه أصلها من أربع وعشرين لان الزوجة فرضها الثمن عنده اذا لابن المحرم ينقصها حقه افعالت الى أحد وثلاثين ومنها الجهل بترتيب الموت فانه لا توارث بين الغرق والحرق والهدى ويجعل كلهم ما توامعوا ومنها جهالة لوارث وذلك في خمس مسائل أرى كثيرا جدا هارجل وضع ولده في فناء المسجد ايلأثم ندم صبيا ثم رجع ايرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره (٤٨٧) ومات قبل الظهور ولا يرث واحد منهما

و يوضع له في بيت المال وتنفقتهما  
على بيت المال ولا يرث أحدهما  
من صاحبه وثانيها أرضعت صبيا  
مع ولدها وماتت ولا يعلم ولدها من  
غيره لا يرثها واحد منهما ولا من  
صاحبه وبالثالثها حرة وأمة ولدت  
كل واحدة ولد في بيت مظالم ولا  
يعرف ولد الحرة من ولد الأمة لا يرث  
واحد منهما ويسعى كل واحد  
منهما في نصف قيمته لمولى الأمة  
ورابعها استأجر نصراني ومسلم  
ظنرا واحدا الولد لهما فكبرا ولا  
يعرف ولد النصراني من ولد المسلم  
والولدان مسلمان لا يرثان من  
أبويهما ولا كل منهما من صاحبه  
وخامسها رجل له ابن من حرة وابن  
من أمة لانسان أو ضعفتها ظنرا  
حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من  
ولد الأمة فهم أحقران ويسعى كل  
واحد منهما في نصف قيمته لمولى  
الأمة ولا يرثان \*

(الفصل السادس في حكم  
المفقود والحمل والخش)

لا يوث المعقود ولا يورث عنه ما لم  
يثبت موته بينة أو يحضى مدة يعلم  
بمبطلانه لا يعيش أكثر من ذلك  
ووقت أبو حنيفة في ذلك رواية  
الحسين عنه مائة وعشرين سنة  
من وثت ولادته وعن أبي يوسف  
مائة سنة وقال بعضهم تسعين  
وبعضهم سبعين وقال بعضهم

الله عنهما العصبية من ولد الابوين يشاركون ولدا لام في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه آخر اقله  
قضى اولاً بمثل مذهبة وقعت في العام القابل فأراد أن يقضى بمثل قنائه الاول فقال أحد الاخوة  
لابوين يا امير المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً أسلمنا أم واحدة فشارك بينهما وقال ذلك على  
ما قضينا وهذا على ما نقضى سميت مشركة لأن عمر رضي الله عنه شارك بينهما وحمارية لقوله هب أن  
أبانا كان حماراً ولو كان مكان الاخوة لابوين اخوة لاب سقوا بالاجماع ولا تكون مشركة والصح  
مذهبننا (الحرقاء) ثم وجدوا تحت سميت خرقاء لأن أقاربيل العمابة رضي الله تعالى عنهم تخرقها قال  
أبو بكر رضي الله تعالى عنه للام الثالث والباقي الجدة قال يزيد رضي الله تعالى عنه لأم الثالث  
والباقي بين الجد والاخت اثلاثاً وقال علي رضي الله تعالى عنه لأم الثالث وللخت النصف والباقي  
للجد وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية في رواية للاخت النصف والباقي بين الام  
والجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه للاخت النصف وللأم الثلث والباقي  
للجد ونسبى عثمان لأن عثمان رضي الله تعالى عنه انفرد فيها بقول سرق الاجماع فقال لأم الثالث  
والباقي بين الجد والاخت نصفان قالوا وبه سميت خرقاء ونسبى عثمان ومربعان من مسعود  
ونسبى الشعبي رضي الله تعالى عنهم لأن الججاج سأله عنها وقال اختان فيها خمسة من العمابة وإذا  
أضيف اليهم قول الصديق كانت مسدسة (الرواية) ست أخوات متفرقات وزوج للزوج  
النصف وللأختين لابوين الثلثان وللأختين لأم الثالث وسقط أولاد الأب أصها من ستة وتقول  
الى تسعة سميت مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وتسمى الفراء لاشتراكها بينهم  
(الجزية) ثلاث جندات متحاذيات وجد وثلاث أخوات متفرقات قال أبو بكر وابن عباس  
رضي الله تعالى عنهما للجندات السدس والباقي الجدة أصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال  
علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الابوين النصف ومن الأب السدس تسعة لثلاثين والجندات  
السدس وللجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى  
عنه رواية شاذة للجدة أم الام السدس والباقي للجد وقال يزيد رضي الله تعالى عنه للجندات  
السدس والباقي بين الجد والاخت لابوين والاخت لاب علي أربعة ثم تركت للاخت من الأب ما اختلت  
على الاخت من الابوين أصلها من ستة وثمة من اثنين وسبعين وتعود بالاختصال الى ستة وثلاثين  
الجندات ستة وللأخت من الابوين نصيبا ونصيب ثمانية عشر وللجد خمسة عشر سميت جزية  
لأن حرة الزيات مثل عنها قباب بهذه الاجوبة (الديارية) زوجة وجد وثلاث وثلاثين  
عشر أخذوا تحت واحدة لاب وأم والتركة بينهم ستة اثة دينار للجدة السدس مائة دينار وللبنتين  
الثلثان أربع مائة دينار وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً بقية خمسة وعشرون ديناراً  
لكل أخ ديناران وللأخت ديناراً ولذلك سميت الديارية وتسمى الداودية لأن داود الناس  
مثل عنها فسموها هكذا فجاءت الاخت الى أبي حنيفة رحمه الله في فقالت ان أخوات  
وترك مسماة ديارياً سميت من الدينار أو واحدة فقال من قسم التركة فقالت فليترك

موكول الذي رأى القاضي فإذا مضت ثلث التورث من كان حياً من ورثته ولا يرث من مات قبله مني المدة ولو مات مورثه في خلال ثلثه وله وارث سواء كان كل لا يجب إكسبه بالتقديس ثم يعطى أقل النسيبين ويوقف الباقي وإن كان يجب له لا يعطى أصلاً ويوقف للعدل نصيب أربع بنين عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد بن أبي ثور ورواية عن أبي يوسف وعنه أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه أن يوزن ولو كان معه وارث آخر لا يستحق بحال ولا يتغير به شيء من كل نصيبه وإن كان ممن يستعاض به لا يعطى أصلاً وإن كان ممن يتغير به يعطى الأول



سيرات وإذا العان وولاد الزمان جدسة الام لا غير وانما كسائر الامهات ولا يكون عصبية \* والحنثي يرث من حيث يقول فان باله منهما فالحكم  
 لا سبق وان كانا معافهما ومشكل عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل عندهما أيضا \* ثم الحنثي المشكل يرث  
 أقل المؤمنين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم الا أن يكون أسوأ حاله أن يكون ذكرا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله وقال  
 الشعبي يعتبر فيه الحالان حاله المذكورة (٤٨٨) وحالة الانوثة \* يمانية اذا مات الرجل عن ابن وولد حنثي قال أبو حنيفة رحمه

الله ثلثا المال للابن والثلث للحنثي  
 واختلاف أبو يوسف ومحمد رحمه  
 الله في قول الشعبي قال محمد للحنثي  
 خمسة من اثني عشر والابن المتيقن  
 سبعة وقال أبو يوسف للحنثي ثلاثة  
 من سبعة والابن المتيقن أربعة  
 وطريق معروفة ما هو الاقل مما  
 أعطاه أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
 أن تضرب الثلاثة التي يعطيه  
 أبو يوسف في اثني عشر يخرج  
 ما يعطيه منه محمد والخمسة التي يعطيه  
 منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه  
 منه أبو يوسف فيكون الاول  
 ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين  
 وستة وثلاثون ثلاث مرات اثني  
 عشر يعطيه محمد من كل اثني عشر  
 خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد  
 خمسة عشر من ستة وثلاثين وخمسة  
 وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه  
 أبو يوسف من كل سبعة ثلاثة  
 وخمس مرات ثلاثة خمسة عشر  
 فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من  
 خمسة وثلاثين ومحمد من ستة  
 وثلاثين وخمسة عشر من خمسة  
 وثلاثين أكثر منهما من ستة  
 وثلاثين هكذا ذكر العلماء في كتبهم  
 وفي هذا نوع تغير وتكسر الاوضح  
 الاسلام أن يقول فاضرب مخرج  
 ما يعطيه أبو يوسف وذلك سبعة  
 في مخرج ما يعطيه منه محمد وذلك  
 اثنا عشر تصير الجملة بعد الضرب

داود الطائي فقال هو لا ينال هل ترك أخوك جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك  
 زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر أخا قالت نعم قال اذا حقت دينار وهذه المسئلة من المعاياة  
 فيقال رجل خاف ستمائة دينار وسبعة عشر واراناد كورا وانا ما اصاب أحدهم دينار واحد  
 (الامتحان) أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات لاب أصلها من أربعة وعشرين  
 للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس أربعة والبنات الثلثان ستة عشر وللأخوات ما بقى سهم  
 ولا موافقة بين السهام والرؤس والابن الرؤس والرؤس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في  
 بعض فاضرب أربعة في خمسة يكن عشرون ثم اضرب عشرون في سبعة يكن مائة وأربعين ثم  
 اضرب مائة وأربعين في تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين  
 يكن ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين منها تصح المسئلة \* وجه الامتحان أن يقال رجل خاف  
 أصنافا عدد كل صنف أقل من عشرة ولا تصح مسئلته الا بما يزيد على ثلاثين ألفا (المأمونية)  
 أوران وبنات مانت إحدى البنتين وخلفت من خلفت سميت المأمونية لان المأمون أراد أن يولي  
 قضاء البصرة أحدا فاحضر بين يديه يحيى بن أكثم فاستفقره فسأله عن هذه المسئلة فقال يا أمير  
 المؤمنين أخبرني عن الميت الاول ذكرنا كان أو أنثى فعلم المأمون أنه يعلم المسئلة فأعطاه العهد  
 وولاه القضاء والجواب فيها يختلف بكون الميت الاول ذكرنا أو أنثى فان كان ذكرنا فالمسئلة الاولى  
 من ستة للبنتين الثلاث وللأبوين السدس فاذا ماتت إحدى البنتين فقد خلفت أختا وجداهما  
 أبا وأب وجدة مائة أم أب فالسدس للجددة والباقي للجد وسقطت الأخت على قول أبي بكر رضي الله  
 تعالى عنه وقال زيد للجددة السدس والباقي بين الجد والأخت ثلاثا ومعهم المناصفة كما مر من الطريق  
 وان كان الميت الاول أنثى فقسد ماتت البنت عن أخت وجددة مائة أم أم وجدة فامد  
 أبي أم فالجددة السدس وللأخت النصف والباقي رد عليهما وسقط  
 الجد الفاسد بالاجماع كذا في الاختيار وشرح المختار \*

تم الجزء السادس وبه تمام الكتاب \*

والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب

محمد

أربعة ونماتين فأعطاه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق الذي ذكرناه في المناصفتين لأقرب الانصبة أعني خمسة وثلاثين واضربها فيما  
 ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون وهذا الذي يعطيه أبو بكر من أربعة ونماتين ثم اضرب خمسة في  
 السبعة التي ضربت الاثني عشر فيها تصير خمسة وثلاثين وهذا الذي يعطيه محمد رحمه الله فان كان لك وب العزة مما انصفون وسلام على  
 المرسلين والحمد لله رب العالمين



(بقول راجي غفران المساوي \* رحمه الله تعالى عن الزهري القمراوي)

نحمدك اللهم على ما خصصته عالم الآلات من الكالات وأفنت عليه من سوابغ نعمك ما يهيموه لأن يكون من ذوى الكرات فكان من أجل إرادته مقدارا وأعلامهم فضلا وأرقام منار من تميزوا بالعلم تنافع الجانب لرضائك المدين للموراتك والمصدر عن مسقطاتك فصاروا أوفى الناس بشكر النعمة وأحفظهم بحملك لأن تستوجب لهم بكل الهناء ونصلي ونسلم على واسطة عقدهم والجامع لاشتيت فضل جمعهم ونرددهم سيدنا محمد أشرف الأفراد بة علما وقربا وتكلمهم قياما بالشكر قولاً وفعل لا وسيدا وعلى آله خيراته وأصحابه ذوى الجنت والمقال (أما بعد) فقدمت بحمد الله على طبع الكتاب المسمى بالفتاوى العالم بيزية المشهورة بالفتاوى الهندية فيه ذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الانعم رضى الله عنه وأرضاه وجعل الجنة ثوابا وهو الكتاب الذى جمع أشد المسائل وحقق غوامض الوقائع بعبارة راتقة فوفى قراء كل فائل وكيف لا وهو جمع أساذة فائدة وآلة عز واقصبات سبق بلا أمر ينظم عقدهم حده لك الاصطاع لهديه من له فى انطير ان رغبة وفى الدين صدق طوبة السلطان محمد نورى زب عالم كير رضى الله عنه وأتاه رضاء حيث رأى تفرق النصوص فى كتب عصر الاصلاخ عليها وربما كانت عبارات لا تصل أهمام العموم اليها فامر بجمع أمهات هاتيك النصوص واتقاء المعول عليه فى الفتوى على النصوص وترتيبها على حسب الابواب المقهية وتم ذهابها فى الاول التى استترة وجعل من رئيس تلك العصابة حضرة الامام المضل والودى الكامل العلامة شيخ نظام شمل الله الجيهر رضى الله عنه وأسكنهم فسيح جنته فقامت تلك الفتاوى فوق دارام راتقة آفة المتأخرين على أنهم فى الفتوى هى الامام وعولها عابها بما تعويل ورأوا أن هذا الشيخ من العدل الجليل وقد حلت حوائى الاجزاء الثلاثة الاول بفتاوى قاضخان التى عد صاحبها كأبرار محمد بن فى ذهب النعمان وهو الامام الشهير والعلامة الكبير قاضخان الازرى بى قدست أسرار وزهت فى البرزخ أنواره وتلاه من الامهات التى يرجع اليها ويعول فى المذهب بها ووشيت صرر الاجزاء الثلاثة الاخرى بفتاوى البرزى التى رعت درر المذهب فى الاسلثة الذهبية وهى المسماة بالجامع الوجير لحضرة العلامة الحنفى والفتوة المدقق هذا الدين محمد بن شهاب المعروف بابن البرازد الكردى الذى ورثه صريحه بالرجات اله طله وأمره على مسعاه فوق دارام بة تلك الفتاوى بهما الشغل الشريف كل ما تعرق من الممان فى غيرهما من تالو طرقت وصحفت أسابى اليها المذنبون وبعضها بالانواب والمعتون وذلك بالنسبة للمجتهد بحسب المخرصة الجمعية ببارجيدى بالمدبر قريه من الجاهل الارم المذير وذلك فى شهر ربيع الثانى عام سنة ١٢٢١ هـ على

























